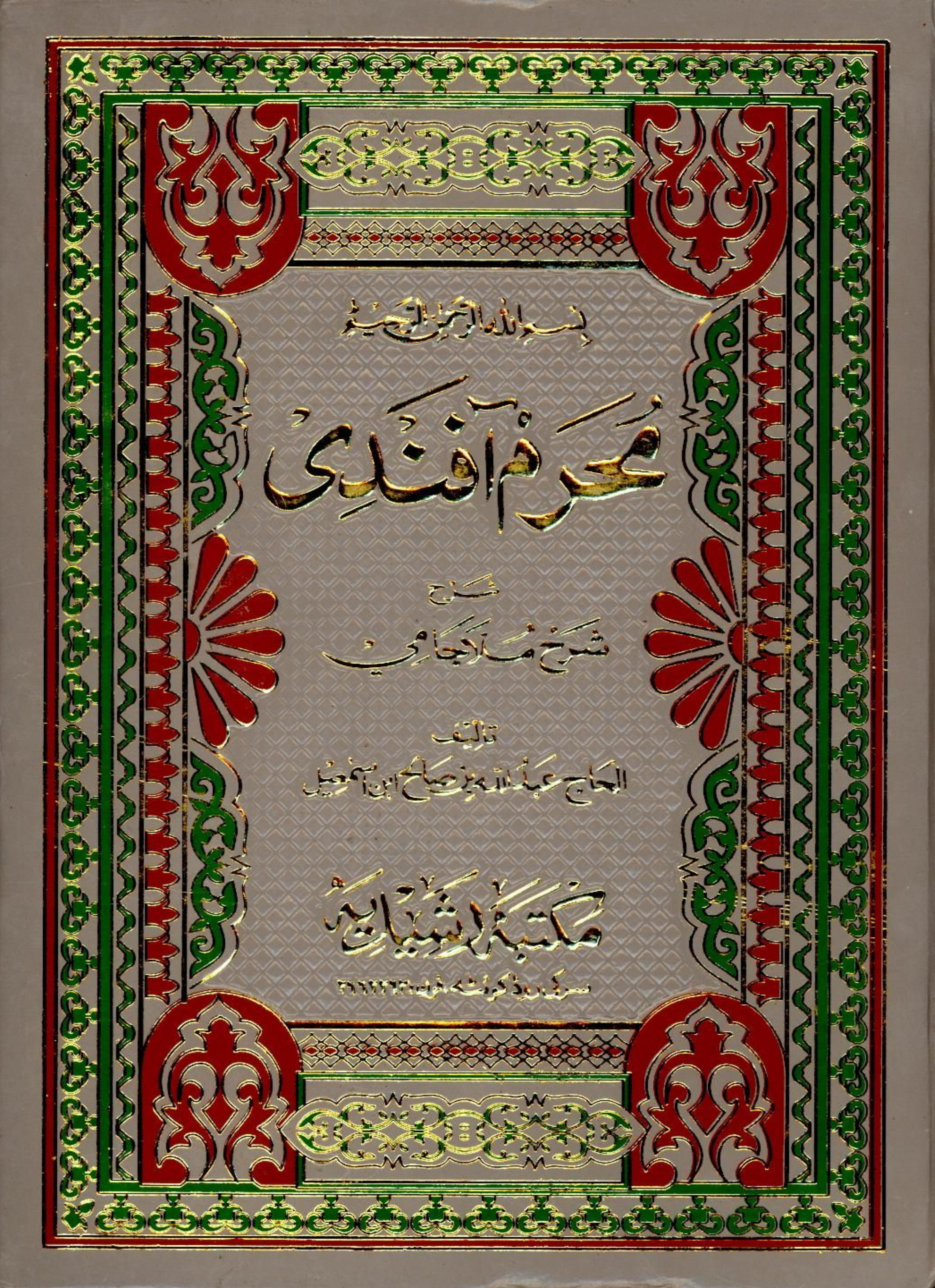

بسم الله الرحمن الرحيم
محرم آفندی
شرح
شرح ملا جامی
تالیف
الحاج عبد الله بن صالح ابن اسمعیل
مکتبہ رشیدیہ
سرکی روڈ کوئٹہ

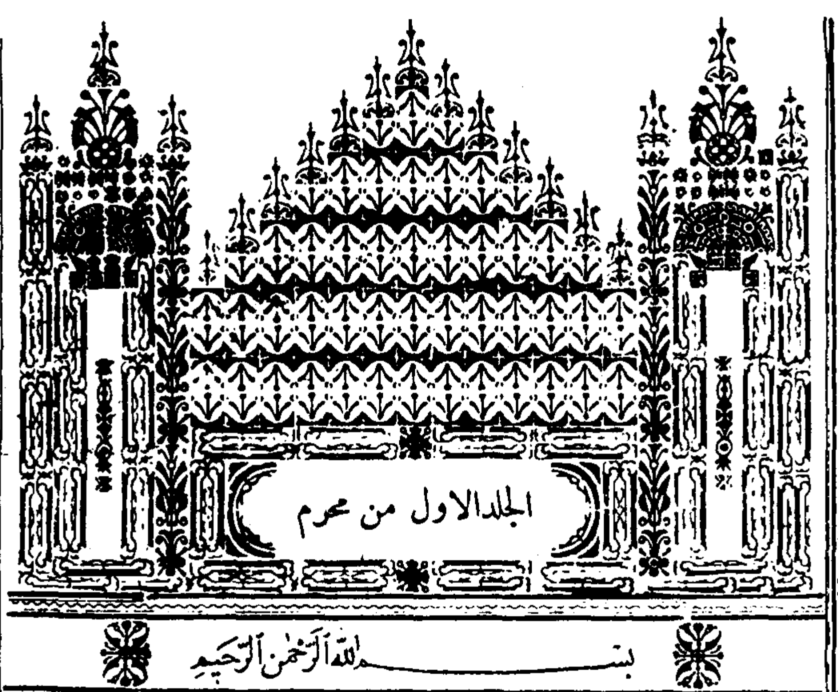
الجلد الاول من محرم

وحاشية مولانا البسنوي على الجامي هو بدوعلى
العصام الى تمامها

معارف نظارت جليله سنك ٢٩٥ نومرولى وفى ٢٩ جمادى الآخر ٣١٨ وفى
١١ تشرين اول ٣١٦ تاريخلى رخصتنامه سيله طبع اولنمشدر .

پاکستان

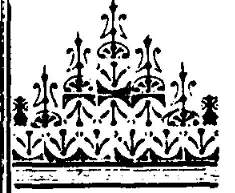
مکتبہ رشیدیہ
سرکی روڈ — کوئٹہ فون ٨٤٣٢٦٤




بسم الله الرحمن الرحيم

صدر كتابه بالحمدلة بعد البسملة اقتداء بالقرآن العظيم وتيمنا وتبركا باللفظ الكريم فقال (الحمد) مصدر من حمد يحمد من باب علم يعلم وهو الوصف بالجميل على الجميل الاختيارى من العام او غيره لان الحمد خاص باعتبار المورد وهو اللسان فقط وعام باعتبار المتعلق كما قيل من العام أو غيره يعنى سواء وصل من جانب المحمود نعمة الى الحامد فحمدلة مكافاة لما وصل مثل حمدت زيدا على انعامه او لم يصل مثل حمدت زيدا على حسنه واما الشكر فهو الوصف بالجميل ايضا لكنه عام باعتبار المورد يعنى يكون باللسان وغيره وخاص باعتبار المتعلق لان الشكر لايكون الا من انعام ويكون بينهما عموم وخصوص من وجه لانهما يجتمعان فى الثناء باللسان فى مقابلة الاحسان ويصدق الاول فقط فى الوصف بالعلم باللسان والثانى فقط فى الوصف بالجنان فى مقابلة الاحسان كذا فى المطول واللام فيه للجنس او الاستغراق ولايكون للعهد اذ لاعهد لا فى الذهن ولا فى الخارج وسيأتى له زيادة تحقيق (لوليه) اللام متعلق بالخبر تقديره ثابت او كائن وهو ضد العدو من الولى بمعنى القرب وكل من ولى امر احد فهو وليه اى قريبه وصديقه او من الولاية لان كل من ولى امر احد فهو وليه يعنى حافظه وناصره وكلا المعنيين ههنا جائز ان اما على الاول فالمعنى جنس الحمد او كل حمد لمحب كل حمد على ان تكون الاضافة فى وليه للاستغراق والضمير البارز فيه راجع الى الحمد ومحب كل حمد هو الله تعالى لانه تعالى يحب كل حمد لرجوعه اليه واما غيره تعالى فلا يحب الا حمده او حمد من يحبه واما على الثانى فالمعنى ان جنس الحمد او كل حمد لمن ولى امر كل حمد من خلق ما يحمد عليه وهو المكان او ما يحمد به وهو اللسان وخلق استعداد الحمد واسبابه فى الحامد وجزاء الحمد بما يليق به وانما قال





(بسم الله الرحمن الرحيم)

حمدا لمن جعل شجرة العلم مثمرة بالادب الذى صار لحصول المقصود كالدليل وشرف بعض عباده بفوائد ضيائية بها يرون سواء السبيل والصلوة والرضوان والتحية والسلام على خير خلق الله الملك الجليل محمد المصطفى لتبليغ الرسالة وايضاح الايات الكافية حسبما تعلق به ارادة العزيز الجليل وعلى آله المعرب كلمتهم عن الحق الصريح واصحابه المبنى كلامهم على الشرع الصبيح ما تناوب النور والظلام وتعاقب الليال والايام وبعد فيقول العبد الفقير الى رحمة ربه القدير محمد بن موسى البسنوى المعترف بالعجز والتقصير ان بعض الاذكياء من اصحاب الاشتغال اسعدهم الله

لوليه ولم يقل لله تعالى مع كونه اخصر امالفظا فلرعاية السجع لنبيه وامامعنى فليحتمل كلا المعنيين السابقين آنفا ليحصل للسامع معنيان لان حصول لذتين اولى من حصول لذة ونعمتين اولى من نعمة (والصلوة) الواو لعطف الجملة على الجملة كتبت بالواو كالزكوة لتعظيم لفظها لان الواو اقوى وهي من الله تعالى رحمة ومغفرة ومن الملائكة استغفار ومن المؤمنين دعاء وتضرع وتذلل مبتدأ (على نبيه) خبره والضمير البارز راجع الى الولي تقديره على نبي ولي الحمد والنبي امامن النبوة وهي ماارتفع من الارض سمي به لارتفاع شانه وقدره على سائر الخلق وهو حينئذ فعيل بمعنى مفعول كجريح بمعنى مجروح اومن النبأ وهو الخبر فعلى هذا اصله نبيء على وزن جرى وعلى الاول نبو مثل غبيو سمي به لان النبي مخبر عن الله وحينئذ فعيل بمعنى فاعل كرحيم بمعنى راحم وقدير بمعنى قادر وهو انسان بعثه الله تعالى الى الخلق لتبليغ الاحكام كما قال الله تعالى ﴿ يا ايها النبي بلغ ما انزل ﴾ الآية والرسول اخص منه وهو انسان ايضا ولكن يكون له كتاب وشريعة فيكون اخص من النبي لان كل رسول نبي ولا عكس كما ان كل انسان حيوان من غير عكس واضافته الى الضمير اماعهدية كغلام زيد فينصرف حينئذ الى نبينا فيكون المعنى والصلوة على النبي المعهود في القلوب وقد تكون جنسية واستغراقية فالمعنى حينئذ والصلوة على كل نبي له تعالى فبمعونة الزمان والمقام يختص بنبينا ايضا وان كان عاما في نفسه وانما قال على نبيه ولم يقل على رسوله مع ان الرسالة اقوى وبالمقام احرى اعني امالفظا فلرعاية السجع وامامعنى فعلى كون الاضافة للجنس والاستغراق ظاهر لانه اشمل واما على انها عهدية فللدلالة على انه عليه السلام اذا استحق الصلوة بمرتبة النبوة فاستحقاقه اياها بمرتبة الرسالة يكون بالطريق الاولى لان الرسالة اقوى (وعلى آله) عطف على نبيه باعادة الجار اشارة الى انهم وان كانوا يستحقون الصلوة لمتابعة النبي عليه الصلوة والسلام كأنهم استحقوها اصالة مثل قوله تعالى ﴿ ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين ﴾ يقال آل الرجل نفسه واهله وعياله واتباعه والصاره وعلى الثالث يكون ذكر الاصحاب تخصيصا بعد التعميم يعني يكون عطف الخاص على العام اعتناء بشانهم واشارة الى انهم احقاء بالصلوة لانهم كانوا تابعين له كقوله تعالى ﴿ تنزل الملائكة والروح ﴾ واما المعنى الاول فهو غير مراد ههنا واما على الثاني فيكون من باب عطف العام على الخاص لان آله ايضا اصحابه فيتكرر الدعاء لهم لكونهم آله واقرباء والآل اصله اهل قلبت الهاء همزة لقرب مخرجهما ثم قلبت الهمزة الفا لسكونها وانفتاح ما قبلها كما في آمن وقيل اصله اول على وزن فرس قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وعلى الروايتين نظام الشاطبي حيث قال ﴿ فابداله من همزة هاء اصلها ﴾ وقد قال بعض الناس من واو ابدلا ﴿ ومضاف الى الضمير الراجع الى النبي (واصحابه) بالجر عطف على آله وهو جمع صحب جمع صاحب كركب وراكب ويجمع على صحاب وصحبان كجياع وشبعان ثم قيل الصحابي من صحب الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم وخدمه اوخدمته

تعالى ووفقهم للاستكمال طلبوا من تحشية نحو الشيخ الفاضل عبد الرحمن الجامي قدس الله بسره السامي لما وجدوا لطايف مبانيه تحت ردود بعض الفضلاء مغمورة ونفايس معانيه بحجب الفاظهم مستورة فتفكرت الى ان تيقنت بان هذه مصلحة عظيمة وتحققت انها من المواد التي فيها منافع جسيمة فانها امر يرجع الى خدمة الدين المتين نوع امداد لطالبي الرى الى معارج النظم المبين فشرعت فيه قاصدا التوسل به الى مزيد عنايات سيد المرسلين من ارحم الراحمين واحسان شفاعة سند الانبياء المشرف بخطاب وما ارسلناك الا رحمة للعالمين وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب (قوله الحمد لوليه) دل بلام الجنس والاختصاص على انه لا يكون لغيره كما نطق به قوله عز وجل له الملك وله الحمد وانما سلك هذه الطريقة ولم يصرح باسمه سبحانه لاشتمالها على زيادة امر لا يحصل بغيرها اعني الدلالة على اهليته تعالى للحمد بالمطابقة مع ان المراد مما يسبق الى الاوهام العامة ايضا اما الظهور جريانه او الشيوع

واختلف فى تفسيره وهم عند وفاته عليه الصلوة والسلام مائة الف واربعة عشر الفا كلهم اهل الرواية عنه عليه السلام لقوله عليه السلام ( اصحابى كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم ) كذا فى حاشية المطول (المتأدبين) صفة الال والاصحاب على سبيل البدل اومن باب الحذف والتفسير الابهام الناشئ منه تقديره وعلى آله المتأدبين واصحابه حذف الوصف الاول اختصارا اوذهابا الى الاجمال والتفصيل والابهام والتفسير الادب من ادب اذا برع وكرم وهو قسمان ادب النفس وادب الدرس امااادب النفس فلان الال والاصحاب كانوا متأدبين بآداب نفسه عليه الصلوة والسلام وآداب نفسه التخلق بخلق القرآن وهو الامر بالمعروف والنهى عن المنكر كما قال الله تعالى ﴿انك لعلى خلق عظيم﴾ وهو خلق القرآن الكريم واماادب الدرس فلان النبى عليه السلام كان يبلغ الكتاب والاحكام كما قال عليه السلام فى اثناء وعظه الا هل بلغت قالوا بلى قال فيبلغ الشاهد الغائب والاصحاب كانوا يبلغون الكتاب والاحكام كما بلغ النبى عليه السلام اياهم (بآدابه) جمع ادب يعنى اخذوا البراعة والكرم منه عليه السلام فبلغوا الكتاب والاحكام لمن بعدهم كما بلغ النبى عليه السلام لهم وفى ذكر الادب براعة الاستهلال لان النحو قسم من الادب (وبعد) الواو ابتدائية وبعد ظرف من الظروف المكانية استعير ههنا للزمان لكونه مضافا اليه بعد مبنى على الضم لما تقرر فى موضعه تقديره وبعد زمن الفراغ من الحمد لوليه والصلاة على نبيه وآله والعامل فيها المقدرة لان ماقبل بعد مظنة اما يدل على الفاء فى قوله فهذه اولانها مقدرة فى نظم الكلام بطريق تعويض الواو عنها بعد حذف اما على انه لامنع من الاجتماع حيث يقال وامابعد لوجود معنى الفعل فى اما لنيابتها عنه ورائحة الفعل كافية فى عمل الظرف لكونه معمولا ضعيفا حيث يعمل فيه كل عامل (فهذه) اشارة الى المسائل التى كتبها على هذا الكتاب بناء على تأخير الديباجة عن تدوينه فتكون الاشارة حينئذ حسية اواشارة الى مافى الذهن بناء على تقديمها عليه فتكون الاشارة حينئذ ذهنية وفى محشى عصام اى هذه الامور الحاضرة فى العقل استحضر المعانى التى سيذكرها فى كتابة على وجه الاجمال واورد اسم الاشارة لبيانها واسم الاشارة ربما تستعمل فى الامور المعقولة وان كان وضعها للامور المبصرة فى مرأى المخاطب امالكمال اتقان هذه المعانى حتى صارت لكمال علمه بها كأنها مبصرة عنده ويقدر على الاشارة اليها واما اشارة الى فطانة الطالب بحيث بلغ مبلغا صارت المعانى عنده كالمبصرات واستحق ان يشار له الى المعقول بالاشارة الحسية وفى ذلك مبالغة فى حث الطالب على تحصيل المعانى الى هنا كلامه قوله فهذه مبتدأ ( فوائد ) خبره جمع فائدة كنواصر جمع ناصرة وهى مااستفيد من علم اوجاه اومال يقال فاديفيد اذا ثبت فمعنى فوائد ثوابت يعنى امور ثابتة بعيدة عن البطلان والخلل (وافية) من وفى الشئ اذاتم يفى مثل رمى يرمى وفيا على وزن فعول فمعنى وافية كثيرة تامة لا نقصان فيها

استعمال الحمد فى حقه تعالى دون غيره. وهو الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل فاذا ذكر فى الكلام صريحا يكون الكلام حمدا على تقديرى الانشائية والاخبارية جميعا وذلك لان اثبات الحمد لشئ يدل على كونه متصفا بالجميل الذى وقع فى مقابلته الحمد ولذلك اثبت له فيكون حاصل الكلام توصيفا له بالجميل على وجه الاجمال اولان اثبات الحمد له توصيف بجميل خاص وهو ثبوت الحمد له اى المحمود به فح يدل تفصيلا على الاتصاف بالكمال واما لانهم عدا وربط الحمد به حمدا فكأنهم جعلوا اعطاء الحمد لشئ حامدية وهذا تخيل مناسب لمذاق العرف ولذلك تراهم يستعملون فى مقام الحمد لفظ الحمد او مايشتق منه ثم ان بعض الناس قد ذهب الى ان الحمد المبنى للفاعل ثابت له دون غيره والمعنى ان الحامدية له تعالى مختصة به لاتتأتى من غيره تعالى فيكون حمدا له تعالى باظهار العجز عن الحمد اعلى واجل افراد الحمد ولذا اختاره نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم ليلة المعراج حين لاقى ربه هذا وهو مذهب عجيب وتفرد غريب فان ممنيته

(واللام)

واللام في (لحل) متعلق بقوله وافية على تضمين معنى التعلق وللتضمين طريقان احدهما ان يكون الاصل ثابتا والمضمن حالا منه وعلى هذا معناه فهذه امور ثابتة كثيرة نامة حال كونها متعلقة لحل والثاني ان يكون الاصل زائدا او المضمن قائما مقامه فحينئذ يكون المعنى فهذه امور متعلقة لحل والطريق الاول اليق بالمقام لانه على الطريق الثاني يفوت معنى الوافية قوله لحل مصدر مضاف الى المفعول لانه هو المقصود والفاعل متروك تقديره لحل هذه الفوائد الحل بالفتح يقال حل العقدة اذا فتحها وبابه رد والمراد ههنا الايضاح والبيان اى لايضاح (مشكلات الكافية) وبيانها مشكلات جمع مشكل اذا اشتبه الكافية اسم كتاب لابن الحاجب قوله (للعلامة) الكافية في تقديرا الكائنة له من حيث التأليف او حال منها وهى مضاف اليه للمشكلات وهى مفعول به للمصدر ليكون مبنيا للمفعول بالواسطة يعنى يجوز الحال من المضاف اليه اذا حذف المضاف واقيم هو مقامه وههنا كذلك لانه يجوز ان تقول لحل الكافيه حال كونها مؤلفة للعلامة مثل قوله تعالى ﴿واتبع ملة ابراهيم حنيفا﴾ حيث يجوز ان يقال واتبع ابراهيم حنيفا ومن اراد تحقيق المرام فليطالع العصام (المشتهر) بكسر الهاء ويجوز الفتح ايضا لانه جاء لازما ومتعديا كما يقال لفلان فضيلة اشتهرها الناس صفة للعلامة على ان التاء فيها للمبالغة كتاء لسابة اختار من بين اوصافه الاشتهار اغناء له عن الوصف بالفضائل تفضيلا لاشتهاره واعتذارا عن اعراضه عن الاطراء في المدح (في المشارق) متعلق بالمشتهر وبيان لمحل الاشتهار (والمغارب) عطف عليه وانما جمعهما اما لفظا فلرعاية السجع واما معنى فلاعتبار مشرق كل يوم ومغرب كل يوم لان لكل يوم وليلة مشرقا ومغربا وفيه مبالغة في اشتهاره وانما ثنى في قوله تعالى ﴿رب المشرقين ورب المغربين باعتبار مشرق﴾ في الصيف ومشرق الشتاء لانهما اثنان في كل سنة وكذلك المغرب والافراد في بعض المواضع باعتبار الجنس يعنى جنس المشرق وجنس المغرب (الشيخ) عطف بيان لقوله المشتهر من شاخ يشيخ شيخا ومشيخة وشيخوخة من ظهر فيه سنه اى علامته او من خمسين او من احدى وخمسين الى آخر عمره او الى ثمانين هذا على حقيقته وقد يطلق على من لم يبلغ هذا السن للتبجيل ومنه يقال شيخت الرجل اى وصفته بالشيخ وان لم يكن موصوفا به للتعظيم باعتبار كونه موصوفا باوصاف الشيوخ (ابن الحاجب) لاشتهاره بهذا اللقب لانه كان والده حاجبا السلطان زمانه (تغمده) من التفعل يقال غمد السيف من باب ضرب ونصر جعله في غمده فهو مغمود وتغمده الله برحمته غمده بها كذا في الصحاح ففيه استعارة تبعية لتشبيه الشيخ بالسيف في حدة الطبع وقطع المشكلات وفيه استعارة مكنية ايضا للتشبيه المذكور في النفس وتخييلية وهى اثبات مايلزم المشبه به من الغمد للمشبه (الله بغفرانه) متعلق بقوله تغمده اى ستره الله بمغفرته ورحمته كما يستر الشئ النفيس بالاثواب الفاخرة (واسكنه) اى اسكن الله الشيخ يوم القيامة (بحبوحة) بالباء الموحدة من تحت وبعده حاء مهملة

اللغوى والعرفى وهو انه فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعما كما ذكره المحققون يشهد ان ببطلانه لان كلا منهما بحيث لا يتصور في حق الخالق ثم اذا اعتبر على الاول من المبنى للمفعول يصير وصفا له عز اسمه لكن المدعى مبنى على خلاف واما ما نقله من الاثر فمحمول على ما هو الغرض من ماهيته اللغوية راجع الى ما ذهب بعض الصوفية من ان حقيقة الحمد اظهار الصفات الكاملة فان هذا كما يكون بالقول يكون بالفعل ايضا وهو اقوى الا يرى ان آثار السخاوة تدل عليها دلالة قطعية لا يتصور فيها تخلف بخلاف الاقوال لان دلالتها عليها وضعية فالله سبحانه وتعالى لما بسط الوجود على الممكنات ووضع عليه موائد الكرم والجود فقد كشف عن صفات كماله واظهرها بدلالات قطعية غير متناهية فان كل موجود يدل عليها بوجه لا يتصور ذلك في العبارات الدالة عليه ومن ثمه قال النبي صلى الله عليه وسلم لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك فان قلت فليكن مبنى كلام ذلك البعض هو المنقول عن ذلك البعض قلنا لا يستقيم

وبعده باء ايضا وبعده واو وحاء كذلك على وزن فعلولة الشئ الوسط لا افراط ولا تفريط
منسوب على الظرفية (جنانه) بكسر الجيم جمع جنة وبالفتح القلب والمراد ههنا الاول وهي
في الاصل الحديقة التي هي ذات الشجر والنخل سميت بها لاشتمالها على الاشجار
والنخيل يعني اسكنه الله وسط جنانه (نظمتها) النظم الجمع يقال نظمت اللؤلؤ اي جمعته في
السلك اي جمعت الفوائد الوافية (في سلك) متعلق بالنظم والسلك الخيط (التقرير) يعني
قرار داده والمراد به ههنا اما هذا المعنى او المعنى العرفي وهو التلفظ بالالفاظ حسبما يقتضيه
العقل والمقام وعلى التقديرين تكون الاضافة من قبيل اضافة المشبه به اي المشبه اي جمعت
الفوائد التي هي المعاني بمعنى الفاظها في التقرير والتلفظ الذي هو كالخرز في السلك وجه
الشبه كون كل منهما حافظا للاشياء وحسن الاجتماع والالتئام وقيل التقرير جعل الشئ
في قراره او الحمل على الاقرار والحمل على الثاني ابلغ في مدح الكتاب (وسمط) عطف
على السلك وهو ايضا بكسر السين المهملة السلك ما دام فيه الخرز (التحرير) وهو التقويم
والاضافة فيه من قبيل لجين الماء اي جمعتها في التقرير الذي هو كالسلك الذي فيه الخرز
والتحرير الذي هو كالسمط الذي فيه اللؤلؤ ففيه تدرج وترق من الادنى الى الاعلى
(للولد) متعلق بنظمتها الولد المولود (العزيز) فعيل بمعنى المفعول العزة عند اهل المعرفة
الذكاء والفضل فوصفه به في قوة وصفه بالذكاء والفضل فكأنه قال للصبي الموصوف بالذكاء
والفضل (ضياء الدين) هذا لقبه عطف بيان او بدل منه والثاني هو الاولى (يوسف) اسمه
عطف بيان (حفظه) اي يوسف (الله سبحانه عن) اشياء (موجبات) بكسر الجيم جمع
موجبة يعني عن اشياء تكون سببا لحصول (التلهف والتأسف) كلاهما بمعنى واحد وهو
الغصة والكربة الا ان في الثاني مبالغة في الحزن لان الاسف اشد الحزن كذا في الصحاح
يعني حفظ الله يوسف عن اشياء تكون سببا لان يكون حزينا في الدنيا والاخرة (وسميتها)
اي سميت الفوائد التي نظمتها عطف على نظمتها والتسمية تتعدى الى المفعولين بنفسها
نحو سميت ابني زيدا وتتعدى الى الثاني بالباء نحو سميت ابني بزيد وههنا من القسم الثاني
(بالفوائد الضيائية) وهذا من قبيل تسمية المؤلف باسم المؤلف له وهو يوسف لان
المقصود الضيائية وانما اتى بالفوائد لتكون موصوفة لها ولكون اللقب اشهر من العلم في
اكثر الاستعمال نسب اليه ولان فيه نسبة الى الضياء بحسب المعنى فيشعر بان هذا المؤلف
يضيء القلوب ويزيل عنها ظلمة الريوب فللتفاؤل تنسب اليها وقيل المقصود الاصلي في
التركيب الاضافي ان كان في الجزء الثاني فالنسبة اليه والا فالنسبة الى الاول والمقصود
الاصلي ههنا الجزء الاول لان المصنف كأنه وصفه بالضياء كما في وصفه بالعزة كما في قولك عبد
مناف يقال فيه عبدي لا منافي وفي ابن الزبير زبيري وفي امرئ القيس قيسي قوله (لانه)
علة للجملة التي هي قوله نظمتها اي لان الولد العزيز ضياء الدين يوسف صار سببا (لهذا

على هذا ايضا اذ لا ارتياب
في ان مرادهم بيان الحمد
القائم بالمخلوق دونه تعالى
سلمنا التعميم لكن
لا سبيل الى التخصيص
كما لا يخفى وايضا يلزم ان
لا يكون اظهار العبد
لانواع الصفات الكمالية
ووصفه بالجميل في بعض
الصور وفعله المنبئ
عن التعظيم حمدا له تعالى
فان قلت انما المراد به ما هو
اظهار الصفات بحسب
الافعال فقط وهو لا يمنع
كون غيره من غيره حمدا
له كيف لا وقد دل على
ذلك بقوله وهذا اعلى
واجل افراده قلنا هذا
قصد يناقضه صريح كلامه
مع انه ما لا يصح في نفسه
لضرورة ان هذا ليس
فردا خاصا به تعالى وقد
اشار النبي صلى الله عليه
وسلم الى ذلك عصمنا الله
تعالى عن امثال هذه
الاوهام وجعلنا من
زمرة عبادة المتصفين
بسلامة الافهام (قوله
والصلوة على نبيه) لما كان
الله تبارك وتعالى ارسل
الينا نبينا محمدا صلى الله
عليه وسلم وهدانا الى
الاسلام وجب علينا
الاستعانة به وبمن يقوم
مقامه في تحصيل
الكمالات المتعلقة بها
الجليلة شانها بالتوسل به
بافضل الوسائل اعني
الصلوة وما يجري مجراها
من الثناء فان هذه

الجمع والتأليف) عطف تفسير للجمع لان الجمع يحتمل ان يكون بالتأليف وغيره فسره به وانما اورد الجمع ههنا مع احتماله التفسير واخرج الفقرتين عن المساواة ليكون الكلام من قبيل الابهام والتفسير وهو الذي وان كان فيه تطويل الفقرة الثانية على الاولى فلا يصح قول من قال فالاولى ترك الجمع لانه لافائدة فيه الاخراج الفقرتين عن المساواة تدبر (كالعلة الغائية) وهي ماتقدم في التصور وتأخر في الوجود وههنا في الحقيقة العلة الغائية تعلم يوسف هذا الكتاب المؤلف له وهو في الواقع مقدم في التصور ومؤخر في الوجود واما نفس يوسف فهي مقدمة فيهما فلم يصح ان تكون علة غائية فلذا قال كالعلة الغائية على طريق التشبيه لاعلى طريق التحقيق ويجوز ان تكون علة غائية على طريق التحقيق لكن بحذف المضاف في جانب الاسم اى لان تعلم يوسف لهذا الجمع والتأليف العلة الغائية على ان تكون الكاف زائدة مثل قوله تعالى ﴿ليس كمثله شئ﴾ فلم يصح قول من قال ولو قال لان تعلمه العلة الغائية لصح واتضح وكفى في النسبة كما عرفت فاعلم ان العلل عندهم اربع العلة الفاعلية وهي ههنا مؤلف هذا الكتاب والعلة المادية وهي ههنا الفاظ هذا الكتاب وكلماته وتراكيبه وغيرها والعلة الصورية وهي ههنا جرم هذا الكتاب على اى وجه كان والعلة الغائية وهي تعلم يوسف هذا الكتاب واشتغاله به (نفعه) اى يوسف اى لينفعه (الله) لان الماضي اذا وقع موقع الدعاء يكون بمعنى الامر واورد بالماضي للتفاؤل واظهار الحرص وابراز غير الواقع منزلة الواقع وللاحتراز عن صورة الامر (بها) اى بالضيائية لماسبق ان المقصود ههنا الوصف (وسائر) معطوف على مفعول نفع وهو الضمير البارز المتصل به من سأر يسأر من باب فتح يفتح ومصدره سؤر وصفته سائر فالسؤر بقية ماأكل او شرب ومعناه الباقي ويجئ ايضا بمعنى الجميع فالسائر ههنا بالمعنى الثاني يكون للمدعو له انفع وهو يوسف لانه يتكرر الدعاء في حقه اولا بالضمير العائد له وثانيا بالعطف يعني يكون من باب عطف العام على الخاص لمزيد الاهتمام بالمعطوف عليه ومضاف الى (المبتدئين) جمع مبتدئ وهو من ابتدأ في كل شئ يقال له في ابتدائه مبتدئ فيكون من الفاظ العموم ولذا قال الشارح رحمه الله (من اصحاب التحصيل) احترازا عن كونه من اصحاب الحرف والصنائع لان هذا اللفظ يعني لفظ اصحاب التحصيل لا يطلق في عرفهم الا على من طلب العلم واشتغل به (وماتوفيقي) مصدر مضاف الى مايقوم مقام الفاعل والتوفيق جعل الاسباب موافقة للمسببات فالمعنى وماكوني موفقا يعني فماتكون اسبابي موافقة لمسبباتي بشئ من الاشياء (الا) بمعونة (الله) تعالى اياي وتوفيقه فالاستثناء مفرغ وقيل هو استعداد الاقدام على الشئ فحينئذ يكون المصدر مبنيا للفاعل فالمعنى وماكوني او ماأكون مستعدا على الاقدام بشئ من الاشياء الا بمعونة الله تعالى وقيل جعل الله افعال عباده موافقة لمايحبه ويرضاه فالمعنى وماتكون افعالي موافقة لمايحبه ويرضاه الا بالله وقيل وهو موافقة تدبير العبد لتقدير الحق فالمعنى ومايكون تدبيري موافقا لتقدير الحق الا الى آخره كما قيل العبد يدبر

الكمالات لايحصل الا بالاستعانة بالنفس الكاملة التي ارسلت لتكميل النفوس ولم ينسخ احكامها بعد السر ليس المقام مقام بيانه وان كان الفيض على النفوس الناقصة المستكملة في كدورات الطبيعة مطلقا حاصلا بتوسط غيره من عداد النفوس المستكملة اياها بحسب استعدادها ان خير فخير وان شر فشر هذا ومن البين ان الاستعانة به لايحصل الا بالتوسل اليه وبقدر تفاوته قوة وضعفا تتفاوت الاستعانة فيتفاوت الكمالات الفايضة به والاستعانة ممن يقوم مقامه توسل اليه واستعانة منه بواسطة القايم مقامه وهذا وجه مااشتهر من ان الصلوة على النبي عليه السلام ليس كالصلوة على آله فانه قصدا وهذا تبعا واذا فهمت ذلك علمت سر وجوب الصلوة عليه عليه الصلوة والسلام شرعا وانها واجبة عقلا وترك التصريح باسمه صلى الله عليه وسلم ليس لماسبق لان الصلوة لاتختص به صلى الله عليه وسلم بل تعممه وغيره من ذوي الانفس القدسية وكثير امايصرح بتعميمها بل للاعتماد على القرينة وهو ارداف الصلوة على الال

والله يقدر وقيل هو الامر المقرب الى السعادة الابدية والكرامة السرمدية ومن اراد تحقيق معنى التوفيق فى الافادة والاستفادة فليطالع قواعد الاعراب التى للشيخ زاده (وهو حسبى) الواو للحال والجملة حال اى حسبى وكافى فى جميع مهماتى ومراداتى (ونعم) الواو للعطف (الوكيل) فاعله امامعطوف على حسبى عطف جملة على مفرد فالمخصوص الضمير المرفوع المقدم مثل زيد نعم الرجل كذا فى المطول او على حسبى عطف جملة على جملة فالمخصوص محذوف تقديره ونعم الوكيل الله مثل قوله تعالى ﴿نعم العبد﴾ اى نعم العبد ايوب عليه السلام وعلى التقديرين يكون عطف الانشاء على الاخبار وبينهما كمال الانقطاع فلزم التأويل والتوجيه ليصح العطف اما على الاول فيقال اللفظان كان اخبارا فالمعنى على الانشاء فيناسب المعطوف من حيث المعنى فيصح عطفه واما فى الثانى فيقال وان كان انشاء فالمعنى على الاخبار فيناسب المعطوف عليه من حيث المعنى فيصح عطفه (اعلم) جواب عن سؤال مقدر تقديره ان المصنف لم يكتب فى اول هذا الكتاب لفظ الحمد والصلوة على نبيه وخالف السلف فيهما لانهم كتبوهما فاجاب عنه منبها فقال اعلم (ان الشيخ لم يصدر) من التصدير (رسالته هذه) صفة الرسالة مثل مررت بزيد هذا وسيأتى تفصيله (بحمد الله سبحانه) متعلق بقوله لم يصدر (بان جمله) متعلق به ايضا اى جمل المصنف الحمد لله (جزء) مفعوله الثانى (منها) الجار والمجرور صفة الجزء والضمير البارز راجع الرسالة اى بان جعل المصنف الحمد لله جزء من الرسالة كتبا لان الجزئية لاتكون الا بالكتابة لا قولا ولا قلبا لانه ليس من شان المصنف ان لا يصدرها بالحمد القولى ولا بالحمد القلبى فعدم التصدير بالحمد الفعلى او القلبى حين الشروع فى شئ من الاشياء ليس من شان العاقل فضلا عن المصنف الفاضل (هضما) مصدر من باب ضرب وهو الكسر واظهار التذلل والتواضع مع انه من المكملين منصوب لانه مفعول له لقوله لم يصدر وسيأتى له زيادة تفصيل اللام فى قوله (لنفسه) متعلق به ولك ان تقول انه لما صدر رسالته بالبسملة فقد صدرها ايضا بالحمدلة لان الحمد اظهار الصفات الكمالية الا انه لم يذكر لفظه هضما لنفسه وهضم النفس ممن اتى بما يكاد ان يوقعه فى الاعجاب كتصنيف مثل هذا الكتاب من اهم المهمات ويعلم منه ايضا ترك الصلوة على النبى عليه السلام والباء فى قوله (تخييل) متعلق بقوله هضما وهو القاء الشئ فى الخيال مصدر مضاف الى المفعول يعنى بالقاء المصنف هذا المعنى اى نقصان كتابه فى نفسه وهو (ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس) من الافعال الناقصة اسمه مستتر فيه راجع الى الكتاب وخبره قوله (ككتب السلف) والجملة خبر ان وهى مع اسمها وخبرها مفعول للتخييل اى ليس هذا الكتاب من حيث انه كتابى ومؤلفى مثل مؤلفات السلف وهو بوزن الخلف بفتحتين السابق الصالح من حيث صغر جرمه وعدم اشتماله على المسائل والقواعد والامثال والشواهد (حتى يصدر به) تفريع لعدم كون كتابه ككتبهم (على سننها) بفتحتين الطريق اى طريقها

والصحب فيكون الاضافة على الاصل اعنى العهد وتجويز كونها الجنس والاستغراق على ان يكون المعنى والصلوة على كل نبى له تعالى يأباه ذلك (قوله المتأدبين بآدابه) قيل فى الصحاح الادب ادب النفس وادب الدرس ولا يخفى ان آله واصحابه مأدبون بآداب نفسه واداب درسه وهو تبليغ الكتاب والاحكام انتهى ومقتضاه ان ادب النفس للصحابة ما استفاده وبصحبة الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم من مشاهدة افعاله ومعاينة اخلاقه وادب درسهم ما اخذوه من لسانه من الشرايع وليس الامر كذا لضرورة ان ادب النفس للشخص ما خلقه الله عليه من المندوب اى ما كان حاصلا له من الظرف وحسن التناول بلا واسطة وكسب وتعلم وادب الدرس ما حصل بتلك الواسطة وقد ذكر تعالى فى التمثيل ادب النفس خير من ادب الدرس وايضا لا يقال لصاحب ادب النفس انه متأدب بل اديب قال فى الصحاح على النشر الترتيبى تقول ادب الرجل بالضم فهو اديب وادبه فتأدب لا يقال لعله اراد ان الاصحاب اخذوا من النبى صلى الله عليه وسلم ادب

من البسملة والحمدلة والتصلية وغيرها (ولا يلزم) هذا جواب دخل مقدر وهو عدم العمل بالحديث عند عدم التصدير بحمده سبحانه على الوجه المذكور يستلزم الاقطعية فقال لدفعه ولا يلزم (من ذلك) اى من عدم التصدير بالحمد (على الابتداء) فاعل لقوله ولا يلزم (به) اى بالحمد (مطلقا) لاقولا ولا قلبا ولا كتبا ولا فعلا (حتى يكون) كتابه هذا (بتركه) اى بترك الحمد كتبا وفعلا (قطع) ويدخل تحت قوله عليه السلام كل امر ذى بال لم يبدا فيه بالحمد لله فهو اقطع وفى رواية فهو اجذم (لجواز اتيانه) اى المصنف (بحمد الله) قولا وفعلا (من غير ان يجعله جزأ من كتابه) بان يقول الحمد لله وغيره مما يدل على تعظيم الله تعالى بقلبه وباله ولكن لم يجعله جزأ من كتابه هضما لنفسه وهذا اولى والىق (وبدأ) الواو للاستيناف يعنى جواب عن سؤال مقدر تقديره كان وظيفة من اشتغل فى النحو ان يشتغل اولا بتعريف الاعراب والبناء وما يبتنى عليهما الا ان المصنف ابدأ فى هذا الكتاب بما هو خلاف وظيفته من تعريف الكلمة والكلام فاجاب عنه بقوله وبدأ (بتعريف الكلمة والكلام) يعنى كان من دأب المصنفين ان يذكروا قبل الشروع فى المقصود من علم النحو الكلمة والكلام لكونهما موضوعى العلم يعنى ان الكلمة ذات موصوفة بالاعراب والبناء حيث يقال هذه الكلمة معربة وتلك مبنية وهما صفتها كما ان الذات مقدمة على الصفة كذلك ههنا فما يعرف الموصوف لم يعرف الصفة (لانه) اى المصنف (يبحث فى هذا الكتاب) اى الكتاب المسمى بالكافية (عن احوالهما) اى الكلمة والكلام يعنى الاعراب والبناء والانصراف وعدمه وغير ذلك واذا كان الامر كذلك (فتى لم يعرفا) مبنى للمفعول اى الكلمة والكلام من التعريف ان اريد بالمعرفة المعرفة بالحد اومن المعرفة ان اريد بها المعرفة بالذات واياما كان فمعرفة الاحوال متوقفة على معرفة الذوات فان تمت تمت والا فلا ولذا قدم معرفة الذات (كيف يبحث عن احوالهما) يعنى على اى حال وعلى اى وصف يريد البحث عن احوال الذات مادامت الذات لم تعرف (وقدم الكلمة على الكلام) مع ان المقصود الاهم يتوقف عند المصنف على التركيب الذى هو الكلام لان المصنف اخذ فى تعريف المعرب التركيب حيث قال المعرب المركب فالانسب تقديم الكلام على الكلمة الا انه قدمها على الكلام (لكون افرادها) اى افراد الكلمة (جزأ من افراد الكلام فمن جملة افراد الكلام مثل قولنا زيد قائم ومن افراد الكلمة مثلا قولنا زيد وقائم ولا شك ان زيدا او قائما جزؤه من زيد قائم فتكون افرادها جزأ من افراد الكلام تأمل (ومفهومها جزأ من مفهومه) اى الكلام هذا من باب عطف شيئين على معمول عامل واحد وهو الكون فان مفهوم قولك زيد قائم شخص معين وذات متصفة بالقيام ومفهوم زيد وهو شخص معين ومفهوم قائم ذات متصفة بالقيام ولا شك ان قولك شخص معين او ذات متصفة بالقيام جزؤ من قولك شخص معين وذات معينة بالقيام او الجزؤ مقدم على الكل طبعا فقدم الاول على الثانى

نفسه وادب درسه جميعا لانه مع ما فيه يأباه قوله وهو تبليغ الكتاب والاحكام وينبغى ان لا يتوهم اختصاص ذلك بمن عاشر فى زمنه وتشرف بشرف صحبته فان كل واحد من ذوى قرابته المتصفين برعاية سنته من آله المتأدبين باداته جعلنا ربنا من المستعدين لاسرارهم والمستفيضين من فيوضات انوارهم ثم انه اشار بذلك الى براعة الاستهلال لكون العلوم العربية مسماة بعلم الادب وهى كون مستهل الكلام مفتحة ناظرا الى ماسبق له ومشيرا اليه بخصوصه وذلك قد يكون على وجه التصريح كما اذا اورد فى اول الكلام عبارات تدل على خصوص المقصود بصريحه وقد يكون على وجه الاشارة كما اذا اورد عبارات دالة على خصوص المقصود لا بصريحه بالايماء كالعبارة الدالة على نوع المقصود اوجنسه ولا خفاء فى كون مانحن فيه من هذا القبيل (قوله فهذه) اشارة الى المراتب الحاضر فى الخارج ان كان وضع الديباجة بعد التصنيف والا فالى الحاضر فى الذهن حكذا قيل والصواب انه اشارة الى الامور الى

وضعاليناسب الوضع الطبع فقال (الكلمة) (قيل وهى والكلام مشتقان) الاشتقاق ردالكلمة الى الاخرى لتناسبهما فى اللفظ والمعنى والمشهور فى المناسبة المعنوية ان يدخل معنى المشتق فى المشتق منه كاشتقاق ضرب من الضرب والاشتقاق ثلثة اضرب بين فى موضعه فلايلزم علينا ان نبينه واما هذا الاشتقاق فبعيد لبعد المناسبة وقد تطلق الكلمة مجازا على القصيدة والجملة حيث يقال كلمة شاعر وقال الله تعالى (وتمت كلمة ربك) كذا فى الرضى (من الكلم الكائن بتسكين) مصدر مضاف الى المفعول وهو (اللام) من باب ضرب يقال كلم يكلم كلما بزيادة التاء فى الاول والالف فى الثانى وتحريك العين فيهما (وهو الجرح) بالفتح مصدر جرحه من باب قطع وبالضم اسم للاثر الذى حصل فى المجروح بسبب الجرح يقال كلمه اذا جرحه وفى الحديث زملوهم بكلومهم ودمائهم واللام فى قوله (لتأثير) مصدر مضاف الى الفاعل وهو (معانيهما) اى الكلمة والكلام متعلق بالاشتقاق وبيان للمناسبة بين المشتق والمشتق منه (فى النفوس) يعنى نفوس السامعين فرحا وانبساطا ان كان طيبين وغما وانقباضا ان لم يكونا كذلك (كالجرح) بالفتح يعنى كتأثيره فى نفوس المجروحين غما وانقباضا وفرحا وانبساطا تأمل واستدل على ان الكلم بالسكون بمعنى الجرح بقول الشاعر وقال (وقد عبر بعض الشعراء) جمع شاعر كالجهلاء جمع جاهل قائله على ابن ابى طالب رضى الله عنه ولم يبلغ الشارح ولو بلغه لم يرض به لان الله تعالى ذم الشعراء فى كلامه المعجز القديم بقوله (والشعراء يتبعهم الغاوون) واذا كان الشاعر متبوع الغاوين فكيف يرضى من كان من اهل السنة ان يطلق على على رضى الله تعالى عنه هذا اللفظ المستلزم ذم صاحبه فضلا عن الشارح الفاضل فاطلاقه نشأ من عدم البلوغ (عن بعض) متعلق بقوله وقد عبر (تأثيرهما) اى الكلمة والكلام (فى النفوس) اى نفوس السامعين (بالجرح) بالفتح حيث (قال جراحات) جمع جراحة والمراد بها ههنا ما لايكون سببا او مؤديا الى الموت ولا يتعلق به بقرينة الالتيام لان ما كان سببا له وتعلق به الموة لايلتئم (السنان لها التيأم) جمع سن بكسر السين المهملة وبعدها نون مشددة وهو الرمح القصير وانما سمى سنا القصره كالسن والمراد بها ههنا ما يكون آلة الجرح سواء كان حديدا او غيره ولذا عرف بلام الجنس (ولا يلتام ما) ماموصولة او موصوفة صلتها او صفتها قوله (جرح) بحذف العائد المفعول اى جرحه مثل قوله تعالى ﴿اهذا الذى بعث الله﴾ اى بعثه الله (اللسان) مرفوع على انه فاعل جرح وهو اللغة ان اريد به معنى مجازى بعلاقة المصدرية والا فهو الجارحة يعنى العضو المخصوص والمراد ههنا المصراع الثانى حيث قال ولا يلتام ما جرح اللسان مقام ما لفظه او مقام ما كلمه ولما قيد قوله من الكلم بتسكين اللام تولد منه ان يقال اما اذا كان تحريكه فاذا يكون حاله فقال لبيانه بالواو الاستينافية (والكلم بكسر اللام) المجرد عن التاء (جنس لا جمع) بدليل تصغير على كليم لان المفرد يصغر لا الجمع وقال الرضى ليس المجرد عن التاء من هذا النوع جمعا الذى التاء بل هو جنس

الحاضرة فى الذهن مطلقا اذ لاحضور للالفاظ المرتبة ولا لمعانيها فى الخارج او احتمال كون الاشارة الى نقوش الكتابة دون الالفاظ ودون معانيها ودون المركبة من الثلثة او الاثنين منها مردود لعدم صحة الاخبار عنها بانها فوائد والية والحمل على النحو باعتبار كونه من قبيل تسمية المعبر بالاسم المعبر عنه غير مفيد لان الحاضر من النقوش لا يكون الا شخصا ومن الظاهر ان ليس المقصود وصف ذلك الشخص ولا تسميته بل وصف نوعه وتسمية النقش الكتابى الدال على تلك الالفاظ المخصوصة الموضوعة بازاء المعانى المخصوصة اعم من ان يكون ذلك الشخص او غيره مما يشاركه فى هذا المفهوم ولا ريب فى انه لا وجود لهذا الكلام فى الخارج فان قلت تقرر فى محله ان الكلى الطبيعى موجود فى الخارج بوجود افراده فيه قلنا قد نبهت على انه ليس لذلك مع انه تقرر ايضا انه لايكون محسوسا وهو المطلوب (قوله فوائد) جمع فايدة وهى ما استفدت من علم او مال تقول منه فادت له فائدة هكذا فى الصحاح وهو المشهور فيما بين الجمهور

وحقه ان يقع على القليل والكثير كالماء ولكن الكلم لم يستعمل في عرف العرب الا على مافوق الاثنين انتهى قوله (كتمر وتمرة) تنظير يعني كما ان تمرا جنس لاجمع وتمرة بالتاء واحده كذلك الكلم جنس لاجمع ومع التاء واحده قوله (بدليل) متعلق بالفعل المقدر تقديره علم ذلك اى كون الكلم بالكسر جنسا لاجمعا بدليل (قوله تعالى اليه) اى جناب قدسه ومحل عرضه (يصعد) آنافانا (الكلم الطيب) اى العمل الصالح من الذكر والتسبيح وقراءة القرآن وغير ذلك قوله الطيب صفة الكلم مع ان الطيب مفرد مذكر ولو كان الكلم جمعا لما جاز توصيفه به لان كل جمع سوى جمع المذكور السالم مؤنث على ما سيأتى والتوصيف به دل على ان الكلم جنس لاجمع لان الصفة اذا اسندت الى ضمير الجمع فالتأنيث او ضمير الجماعة واجب وبوقوعه تميز الاحد عشر فان تمييزه مفرد منصوب لما سيأتى تفصيله (وقيل هو جمع) قائله صاحب الصحاح واللباب والمصباح حيث قالوا الكلم جمع كثرة يتناول مافوق العشرة بلا قرينة ومادونها مع القرينة (حيث لايقع) على شئ من الاشياء (الاعلى الثلاثة) ومافوقها كالجمع حيث لايقع الاعليه ومافوقه (فصاعدا) الفاء للعطف وصاعدا حال من فاعل الفعل المقدر تقديره حيث وقع على الثلاثة فذهب هذا الوقوع حال كونه صاعدا على الثلاثة الى ان ينتهى ولما قال هؤلاء بجمعية الكلم واعترض عليهم بالآية المذكورة اجاب الشارح عن طرفهم بقوله (والكلم الطيب مأول ببعض الكلم) يعني مأول بحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والطيب صفة لذلك المضاف لا المضاف اليه وان كان في الظاهر صفة له والتصغير والتمييز ممنوع لانه امر هين لايدل على اصل متقن (واللام فيها) اى في الكلمة (للجنس) واعلم ان اللام تنقسم الى اربعة اقسام لام الجنس ولام الاستغراق ولام العهد الخارجي ولام العهد الذهني اما الاول فمايدل على نفس الجنس والماهية فقط مثل الرجل خير من المرأة يعني هذا الجنس خير من ذلك الجنس والفرس خير من الحمار واما الثاني فمايدل على استغراق الافراد بحيث لايشذ فرد منها نحو (الانسان لفي خسر) واما الثالث فمايدل على المعهود في الخارج نحو جاءني رجل فاكرمت الرجل واما الرابع فمايدل على المعهود في الذهن نحو قول المولى لعبده ادخل السوق واشتر اللحم حيث لاعهد في الخارج وههنا اللام من القسم الاول يعني مايدل على الماهية لاغير لان الحد انما يذكر لبيان ماهية الشئ (والتاء للوحدة) فيتناقضان لدلالة الجنس على الكثرة المناقضة للوحدة قوله (ولامنافاة بينهما) اى بين كون اللام للجنس والتاء للوحدة جواب سؤال مقدر وهو ان الجنس يقع على الكثير والوحدة منافية له فكيف يجتمعان في كلمة واحدة فاجاب عنه بقوله ولا منافاة بينهما وحاصل الجواب ان الوحدة ثلاثة انواع الوحدة الجنسية كالحيوان والوحدة النوعية كالانسان والوحدة الفردية او الشخصية كرجل وزيد والمراد بالوحدة ههنا الوحدة الجنسية لاالنوعية ولاالشخصية ولاالفردية حتى يكون بينهما منافاة (لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والوحدة بالجنسية) المراد بالاتصاف الوصف سواء كان

الجدى بالقصد اليه فما قيل من انه يجوز ان يريد بالفوائد الثوابت من فاد المال لفلان اى ثبت له يعني هذه الامور ثابتة بعيدة عن البطلان ليس كما ينبغي قوله وافية من الوفاء ضد الغدر يقال وفى بعهده واوفى بمعنى وقيل من وفى يفي وفيا على فعول ثم وكثر ورجحه القائل على الاول وانت خبير بان الامر بالعكس لان المناسب بالمقام كون تلك الفوائد وافية بحل تلك المشكلات فان هذا الوجه لا يدفع احتمال الغدر المخل بالغرض المسوق له الكلام مع انه لا سبيل اليه بحسب الظاهر (قوله العلامة تاؤه للمبالغة وانما تحاشوا عن اطلاقه على الله سبحانه لمجرد احتمال توهم التأنيث قيل في وصف المص بالعلامة نظر لان هذا اللفظ انما يناسب فيما بين العلماء من جمع جميع اقسام العلوم من العقلية والنقلية وليس المص الا من العلماء في العلوم النقلية ولايخفى ان امثال هذه السؤالات في نظائر هذه المقامات مما يورث الافتضاح لدى الخاصة وان افادت التعظم عند العامة مع انا لانم اقتصاره على النقليات بل

وصفا لغويا كما (يقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس) او وصفا نحويا كما يقال
الجنس الواحد والوحدة الجنسية اذ لو كان بينهما منافاة لما اتصف احدهما بالاخر (ويمكن)
اشار بايراد الامكان الى ضعفه لان كون اللام الداخلة فى المعرفات لغير الجنس خروج
عن جادة الصواب لان التعريف يكون للجنس (حملها) اى اللام ( على العهد الخارجي
بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة) واما حملها على العهد الذهنى فيوجب
جهالة الحدود الا ان يعتبر التعيين باعتبار المقام وذلك امر عسير واما حملها على
الاستغراق فلا يمكن اصلا (لفظ) (اللفظ) فى الاصل مصدر فعله كضرب (فى اللغة
الرمى) لانه (يقال) فى اللغة (اكلت التمرة ولفظت النواة) مكان رميت النواة ولذا فسره
الشارح بقوله (اى رميتها) اى النواة وانما صرح بقوله اى رميتها دفعا لما يتوهم ان
المقصود الرمى من الفم فقط مع ان الرمى بغير الفم يستعمل فيه اللفظ ايضا حيث يقال
لفظت الرحى الدقيق لان الاكل فى قوله اكلت لما كان مخصوصا بالفم توهم ان الرمى
المترتب عليه ايضا مخصوص به ولم يكن اللفظ بمعنى الرمى مطلقا فلا يكون هذا القول
شاهدا على انه بمعنى الرمى مطلقا ولدفعه فسره بقوله اى رميتها مطلقا وفى الاصطلاح
صوت يعتمد على المخرج من حرف فصاعدا (ثم) اى بعد كون اللفظ فى اللغة بمعنى الرمى
والاستدلال عليه بما يقال (نقل فى عرف النحاة) اى فى اصطلاحهم (ابتداء) منصوب
على الظرفية اى قبل جعله بمعنى المفعول كما فى المطلوب يعنى حين كونه باقيا على المصدرية
الى ما يتلفظ به الانسان يقال الى ما يتلفظ به الانسان لفظ (او بعد) معطوف على قوله
ابتداء (جعله) اى جعل اللفظ (بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق ) وفى الرضى ثم
استعمل بمعنى الملفوظ وهو المراد ههنا كالقول بمعنى المقول كما يقال الدينار ضرب الامير
اى مضروبه انتهى وانما اعتبر هذا دون الاول ليكون من قبيل نقل العام الى الخاص
لامناسبة العام الى العام لان المصدر جنس فعلى الاول المعنى الكلمة لفظ اى لفظة
الانسان فالمناسبة لادنى ملابسة وعلى الثانى المعنى الكلمة ملفوظة اى ملفوظة
الانسان فيكون خاصا لان المشتق وصف يستدعى موصوفا قوله (الى) متعلق بقوله
ثم نقل (ما) موصولة (يتلفظ به) الضمير راجع اليها (الانسان) فاعل يعنى يقال الى ما
يتلفظ به الانسان ملفوظ (حقيقة) اى يتلفظه من حيث الحقيقة فيكون تميزا او منصوبا
على المصدرية اى تلفظا حقيقيا او الخبرية اى حقيقة كان (او حكما) معطوف على حقيقة
وهذا التوجيه اولى تأمل (مهملا) منصوب على انه خبر مقدم (لكان) اى كان ما يتلفظ به
الانسان مهملا (او موضوعا) المشهور فى كلام النحاة مهملا كان او مستعملا وانما عدل
عنه لان المهمل مالم يوضع وهو مقابل الموضوع لا المستعمل وكأن المراد بالمستعمل ما
امكن استعماله وبالمهمل مالم يمكن وبعد استعماله هذا ما ذكره الشارح رحمه الله
هو الاولى لان المتبادر بالمستعمل المستعمل بالفعل ( مفردا ) كان ما
يتلفظ به الانسان ( او مركبا ) ومثال (اللفظ الحقيقى ) حال كونه موضوعا

له يد فى العقليات ايضا كما
يشهد به بعض اثاره (قوله
فى المشارق والمغارب )
كناية عن جميع الارض
وهكذا صورة الافراد
والتثنية ووجه الجمعية
ظاهر فان للشمس عدة
مطالع وكذا حال المغارب
واما وجه الايثار على
غيره مما اشير اليه فهو
كونه اظهر دلالة على
المقصود وما قيل من انه
جمع المشارق والمغارب
لانه يرد بهما حقيقتهما
حتى يلزم تعددهما الذى
يستدعيه صيغة الجمع بل
اراد البلد المشرق
والمغرب فيصح جمعها
بلا مرية ناقص كما ترى
قوله الشيخ ابن الحاجب
وصف العالم بالشيخ
ليس باعتبار السن بل
باعتبار انه بلغ غاية فى العلم
والتحقيق سواء كان
شيخا او شابا وما قيل
من ان المراد ذلك المعنى
اذ المشهور انه قتل شابا
فيه امران احدهما عدم
صحة التعليل بذلك لما
عرفت من ان لا دخل
للسن فى هذا الوصف
والثانى انه عاش قريبا من
ثمانين سنة ومات حتف
انفه قال ابن خلكان فى
تاريخه ابو عمرو عثمان
ابن عمر بن ابى بكر
بن يونس الدونى ثم
المصرى الفقيه المالكى
المعروف بابن الحاجب
الملقب بجمال الدين

مفردا فى الاسم (كزيدو) الفعل (كضرب) ولم يذكر الحرف والمركب اكتفاء بذكرهما كمن وعن والى ومثل زيد قائم وخمسة عشر وغير ذلك من المركب الاسنادى وغيره (و) مثال اللفظ (الحكمى كالمنوى) وهو ماكان مستكنا فى الفعل والصفة سواء كان جائزا كما (فى) نحو (زيد ضرب) وزيد ضارب (او) وجوبا نحو (اضرب) امرا او متكلما وحده وتضرب مخاطبا قوله (اذ ليس) تعليل لعدم كون المنوى لفظا حقيقيا (من مقولة الحرف) يعنى ان اللفظ الحقيقى مقول بالحرف اى ملفوظ به فيكون اسما لفظا او فعلا وحرفا بحسب التركيب والمنوى ليس مقولا لحرف يعنى غير ملفوظ به فلا يكون لفظا حقيقيا (والصوت) من غير ان يكون له وهذا اولى بان لا يكون لفظا حقيقيا (اصلا) اى قطعا يعنى قطع عدم كونه من مقولة احدهما قطعا (ولم يوضع له) اى للمنوى (لفظ) معطوف على التعليل حتى يكون احكام اللفظ مجراه على ذلك اللفظ الموضوع له لا على المنوى قوله وانما عبروا جواب دخل مقدر تقديره قولك ولم يوضع له لفظ غير مسلم لان لفظ هو موضوع للمنوى فى قولك زيد ضرب ولفظ انت للمنوى فى قولك اضرب فاجاب عنه بقوله (وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له) يعنى استعاروا الضمير المرفوع المنفصل للمنوى مجازا من نحو هو) للمنوى فى زيد ضرب او انت للمنوى فى اضرب (واجروا عليه احكام اللفظ) اى على ذلك المنوى من كونه مسندا اليه ومؤكدا او معطوفا عليه الى غير ذلك (فكان) ذلك المنوى (لفظا حكما) لاجراء احكام اللفظ عليه (لا حقيقة والمحذوف) من الفعل والمبتدأ والخبر وغير ذلك عاملا او غيره جوازا او وجوبا سماعا او قياسا (لفظ حقيقة) يعنى داخل تحت اللفظ الحقيقى لان اللفظ كذلك لا يمنع اللفظية فيكون لفظا حقيقيا (لانه) اى لان المحذوف كذلك (قد يتلفظ به الانسان فى بعض الاحيان) يعنى عند اظهار المحذوف وعند التعليم سواء كان محذوفا جوازا او وجوبا كما يقال فى نحو الهلال اى هذا الهلال وفى نحو سقيا اى سقاك الله سقيا وفى وان احد من المشركين استجارك اى وان استجارك احد الآية الى غير ذلك (وكلمات الله) اعلم ان كلام الله قسمان كلام نفسى قائم بذاته تعالى وكلام لفظى دال عليه اما الاول فهو قائم بذات الله ليس له صوت ولا حرف ولا تركيب ولا ترتيب ولا كلمات ولا الفاظ وهو غير مخلوق قائم بذاته فلا يكون داخلا فى اللفظ لانه مخلوق واما الثانى فهو مكتوب فى مصاحفنا باشكال الكتابة وصور الحروف محفوظ فى قلوبنا بالفاظه المخيلة مقروا بالسنتنا بحروفه الملفوظة المسموعة مسموع بآذاننا غير حال فيها اى فى المصاحف والقلوب والالسنة والاذان بل هو معنى قديم قائم بذات الله تعالى يلفظ ويسمع بالنظم الدال عليه ويحفظ بالنظم المخيل ويكتب بنقوش واشكال موضوعة للحروف الدالة عليه كما يقال النار جوهر محرق يذكر باللفظ ويكتب بالقلم ولا يلزم منه كون حقيقة النار صوتا وحرفا فمن اراد تحقيق الحقايق فليطالع الشرح الذى على العقائد وما قاله الشارح رحمه الله من القسم الثانى فليتأمل (داخلة فيه) اى فى اللفظ (اذ هى) اى

كان والده حاجبا للامير عز الدين موصل الصلاحى وكان كرديا واشتغل ولده ابو عمرو المذكور بالقاهرة فى صغره بالقرأن الكريم ثم بالفقه على مذهب الامام مالك رضى الله عنه بالعربية والقرائة وبرع فى علومه وايقنها غاية الايقان ثم انتقل الى دمشق ودرس فى جامعها المالكى واكب الخلق عن الاشتغال عليه والزم الدرس وتبحر فى الفنون وكان الاغلب عليه علم العربية وصنف مختصرا فى مذهبه ومقدمة وجيزة فى النحو واخرى مثلها فى التصريف وشرح المقدمتين وصنف فى اصول الفقه وكل تصانيفه فى غاية الحسن والافادة وخالف النحاة فى مواضع واورد عليهم اشكالات والزامات تبعد الاجابة عنها وكان من احسن خلق الله ذهنا ثم عاد الى القاهرة واقام بها والناس ملازمون للاشتغال عليه وجاءنى مرارا بسبب اداء شهادات وسألته عن مواضع فى العربية مشكلة فاجاب بابلغ اجابة بسكون كثيرة وتثبت تام ثم انتقل الى الاسكندرية للاقامة بها فلم تطل مدة هناك وتوفى ضاحى سنة خميس

الكلمات اللفظية المكتوبة فى المصاحف (مما يتلفظ به الانسان) لانها مكتوبة فى مصاحفنا
مقروءة بالسنتنا محفوظة فى قلوبنا فتكون ملفوظة (وعلى هذا القياس) مجرور صفة هذا
اى على قياس كلمات الله تعالى (كلمات الملائكة) لان الملائكة مخلوقة وكلماتهن ذات اصوات
وحروف وتركيب كالانسان فتكون داخلة فى اللفظ كالفاظه (والجن) وهى كالملائكة
كقول من صاح على حرب ابن امية فمات من صيحته * وقبر حرب بمكان قفر * وليس
قرب قبر حرب قبر * فتكون كلمات الجن ايضا داخلة فى اللفظ والحاصل ان الانسان
والملائكة والجن متساوية فى الحدوث والاحتياج الى الحروف والتركيب فتكون كلماتهم فى
الدخول فى اللفظ متساوية (والدوال الاربع وهى) مبتدأ والمجموع من حيث المجموع
خبره بناء على ان الربط قبل الحكم (الخطوط) جمع خط وهو الطريق الفاصل بين ارض
زيد وارض عمرو مثلا (والعقد) جمع عقدة وهى الحبل الذى يعقد فى الاصبع ليكون تذكرة
لبعض الاشياء (والنصب) بضم النون وفتح الصاد جمع نصبة بسكون الصاد وضم النون
ما وضع لمعرفة الطريق اما فى الماء او غيره (والاشارات) جمع اشارة وهى اما بالعين او باليد
او غيرهما للانتباه وضده وغيرها (غير داخلة فى اللفظ) لانها ليست مما يتلفظ به الانسان
اصلا وغيره وما لم يتلفظ به حقيقة او حكما لايكون داخلا فى اللفظ (فلا حاجة الى قيد
يخرجها) اى الدوال الاربع لان ما لم يكن داخلا فى شئ لا يحتاج الى الاخراج لان
الاخراج بعد الدخول وكذا امثالها مثل ضرب النقارة عند ركوب السلطان ليدل على
ركوبه قوله (وانما قال لفظ) جواب عن سؤال مقدر وهو ان المطابقة بين المبتدأ والخبر فى
التذكير والتأنيث شرط وههنا الخبر مذكر مع كون المبتدأ مؤنثا فاجاب عنه بقوله وانما قال
لفظ (ولم يقل لفظة) التاء الدالة على الوحدة (لانه) اى المصنف (لم يقصد الوحدة) حتى لو
قصدها وادخل التاء لم يصح لانه يخرج حينئذ بعض الكلمات عن تعريف الكلمة كعبد
الله علما لانه ليس بلفظة واحدة على ما سيجئ بل قصد الجنس (والمطابقة) المذكورة
(غير لازمة) بل غير جائزة لان المصدر لا يحمل الضمير حتى يطابق المبتدأ اذا كان خبر
وان اريد به معنى الصفة (لعدم الاشتقاق) فى قوله لفظ لانه مصدر (مع كون اللفظ اخصر)
من اللفظة وما يستتبعه اخصر مما يستتبعه اللفظة وليكون المفرد محتملا لاحتمالين بل
للاحتمالات الثلاثة فى الاعراب والمعنى ايضا فتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن من ان
يجعله مجرورا صفة للمعنى ومرفوعا صفة للفظ ومنصوبا حالا اعلم ان المطابقة بين المبتدأ
والخبر مشروطة بشروط الاشتقاق وما فى حكمه والاسناد الى ضمير المبتدأ وعدم المساواة
فى التذكير والتأنيث وقد انتفت الشروط الثلاثة باسرها (وضع) مبنى للمفعول نائبه
ما استتر فيه فالجملة فى محل الرفع لانه صفة اللفظ (الوضع تخصيص شئ بشئ) فالمصدر ههنا
مضاف الى المفعول والباء داخلة على المقصور عليه لان المراد بالشئ الاول اللفظ الالفاظ
وبالثانى المعنى يعنى تعيين اللفظ بازاء المعنى وانما عبر بالشئ ليعم غير اللفظ (بحيث) اى فى

(مكان)

السادس والعشرون من شوال سنة ست واربعين وستمائة ودفن خارج باب البحر بتربة الشيخ الصالح ابن ابى شامة وكان مولده فى اواخر سنة سبعين وخمسمائة رحمه الله تعالى (قوله تغمده الله بغفرانه) تقول غمدت السيف اغمده واغمدته غمدا اذا جعلته فى غمده وهو غلاف السيف وتغمده الله برحمته غمده بها وتغمدت فلانا سترت ما كان منه وغطيته هكذا فى الصحاح ولا يخفى ان المعنى الاخير انسب بالغفران وهو المنقول عن الشارح قدس سره ومن الاعاجيب ما قيل فيه اشعار لتشبيه الشيخ بالسيف فى حدة الطبع وقطع المشكلات (قوله نظمتها فى سلك التقرير) النظم جمع اللؤلؤ فى السلك ومنه نظم الشعر على تشبيه الكلمات بالدرر وفيه استعارات لانه شبه فوائده فى الصفا والنفاسة باللآلى فعبر عنها بلفظ المشبه وهو استعارة بالكناية واثبات النظم له تخييل لانه من لوازم المشبه به وتوابعه وذكر السلك الذى يلايمه ترشيح واضافة السلك الى التقرير وهو جعل الشئ فى قراره من قبيل اضافة المشبه به الى المشبه ولا وجه لما قيل من ان

مكان ( متى اطلق ) مبنى للمفعول الشئ الاول فهم منه اى من اطلاق الشئ الاول الشئ الثانى كما فى الا لفـاظ بغير قرينة ( او احس مبنى ) للمفعول المراد باحس ابصر ليحسن مقـابلته مع اطلق لاعلم لان الحواس الظـاهرة خمسة حس بصر وحس شم وحس سمع وحس ذوق وحس لمس (الشئ الاول فهم منه) اى من احساس الشئ الاول (الشئ الثانى) بغير قرينة كما فى المحسوسات فى الدوال الاربع قوله اطلق او احس تنازعا فى قوله الشئ الاول واعمل الثانى عند البصرية الاول عند الكوفية وسيأتى تحقيقه اعلم ان الوضع اللفظى ثلاثة انواع وضع جنسى كالحيوان فانه وضع لقولك جسم نام حساس متحرك بالارادة ووضع نوعى كالانسان فانه موضوع للحيوان الناطق ووضع شخصى كزيد فانه وضع للحيوان الناطق مع التشخص او لشخص معين (قيل) يعنى اعترض على تعريف الوضع بانه غير جامع لانه (يخرج عنه) اى عن تعريفه (وضع الحرف) فلايكون جامعا (حيث لايفهم معناه) اى معنى الحرف (متى اطلق) اى متى تلفظ لانه لايفهم مثلا الابتداء اذا اطلق من والانتهاء اذا اطلق الى وغير ذلك (بل) يفهم معنى الحرف (اذا اطلق) مصاحبا (مع ضم ضميمة) مثل ان يضم اليه المتعلق والمتعلق نحو سرت الى البصرة فانه لايفهم الابتداء من لفظه من وحدها بل اذا ضمت الى السير والبصرة (واجيب عنه) اى عن هذا الاعتراض (بان المراد) من قوله (متى اطلق) ان يقال متى اطلق الشئ (اطلاقا صحيحا) لان الشئ اذا ذكر مطلقا ينصرف الى الكمال والاطلاق ههنا شئ ذكر مطلقا فكماله ان يكون صحيحا فهم من الشئ الثانى (واطلاق الحرف) بلاضم ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان يقال فى جواب هذا الاعتراض (ان المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها) اى يستعمل تلك الالفاظ (اهل اللسان) اى الذين وصفوا بالبلاغة وهم اهل الحل والعقد (فى محاوراتهم) اى فى مخاطباتهم العرفية (وبيان مقاصدهم) يعنى بيان مافى ضمائرهم مع الاعتبارات المطابقة لمقتضيات الاحوال (فلاحاجة الى اعتبار قيد زائد) على اصل التعريف فى تصحيحه ليكون جامعا حتى لا يخرج وضع الحرف منه والقيد الزائد ههنا قوله اطلاقا صحيحا وقال المحشى مجيبا لقوله ولا يبعد ويمكن ان يجاب عنه اى عن قول الشارح رحمه الله ولا يبعد بان يقال لم يعتبر المجيب الاول ايضا قيدا زائدا بل اكتفى فيه بالمتبادر من الاطلاق كما اكتفيت به الى هنا كلامه والصواب ان يقال المراد يفهم المعنى عند اطلاق الموضوع او احساسه اعم من الفهم اجمالا او تفصيلا وعند سماع الحرف يفهم معناه اجمالا فيتم التعريف فلم يكن وضع الحرف خارجا عنه والدلالة على معنى فى نفسه عبارة عن الدلالة على المعنى الذى يفهم من سماع اللفظ تفصيلا من غير ضميمة (لمعنى (مقصود به واللام متعلق بقوله وضع (المعنى) اصطلاحا وقد يكتفى فيه بصحة القصد يعنى المعنى مايصح به القصد ( مايقصد ) مبنى للمفعول (بشئ) متعلق بيقصد (فهو) اى المعنى لغة (امامفعل) من عنى يعنى مثل رمى يرمى (اسم

حمل التقرير على الحل على الاقرار ابلغ فى مدح الكتاب قوله وسط التحرير فى الصحاح السمط الخيط الذى مادام فيه الخرز والا فهو سلك ففى تشبيه التحرير بالسمط ايماء الى انه لا يفارق الفوائد التى هى كالدرر ( قوله للولد العزيز عز الشئ يعز عزا وعزازة اذاقل لايكاد يوجد فهو عزيز فالظاهر المتبادر من وصفه بذلك وصفه بالفطنة الوقادة والبصيرة النقادة فان مثالهما الكبريت الاحمر بل هما اعز واندر قوله لهذا الجمع والتأليف انما جمع بينهما لمناسبة الجمع بين التقرير والتحرير فكان الاول ناظر الى الاول والثانى الى الثانى فلايرد ماقيل من ان الاولى ترك الجمع لانه لافائدة فيه الا اخراج الفقرتين عن المساوات قوله كالعلة الغائية ماتقدم فى التصور وتأخر فى الوجود وضياء الدين وان كان متقدما فى التصور لكنه لم يتأخر فى الوجود ليس بشئ لانهم قالوا العلة اما ان تكون داخلة فى المعلول او خارجة عنه فان كانت الاولى فاما ان يكون المعلول بها بالفعل او بالقوة فعلى الاول تكون علة صورية وعلى الثانى

مكان) اواسم زمان يكون (بمعنى المقصد) بالكسر يعنى مكان اوزمان قصد فيه شئ ولم
يذكر الزمان اكتفاءا بذكره لان المكان يستلزم الزمان وبالعكس ثم نقل الى المقصود (او
مصدر ميمى بمعنى المفعول) يعنى لفظه مصدر ميمى الا انه نقل منه وجعل بمعنى المفعول
(او مخفف معنى اسم مفعول كمرمى) يعنى ان مرميا اسم مفعول من غير نقل اصله معنوى
كمرموى اجتمعت الواو والياء والسابق ساكن لاجرم انقلبت الواو ياء ثم ادغم الياء
فى الياء ثم كسر ماقبل الياء للتسلم فصار معنى بالتشديد كمرمى ثم خفف بحذف الياء الاولى
اكتفاء بالكسرة فصار معنى كمضرب ثم جعل كسرة النون فتحة وقلبت الياء الفا لزيادة
التخفيف لان الفتحة اخف من الكسرة والالف اخف من الياء فاجتمع ساكنان الا
لف والتنوين فحذف الالف لدفعه فصار معنى على وزن مرمى وهذا اقرب الوجوه
معنى وابعدها لفظا بل هذا الوجه اولى الوجوه قوله (ولما كان) جواب دخل مقدر تقديره
ان ذكر المعنى ههنا زائد بلا فائدة لان الوضع يستلزم المعنى لانه تخصيص شئ بشئ فالشئ
الاول هو الدال والثانى المعنى المدلول فكان المعنى داخلا فى الوضع فذكره بعده يكون
مستدركا فكان على المصنف ان يقول لفظ وضع لمفرد مكان لمعنى مفرد فاجاب عنه بالواو
الاستينافية بقوله ولما كان (المعنى مأخوذا فى الوضع) يعنى داخلا فيه لما عرفت ان الوضع
تخصيص شئ بشئ والشئ الثانى هو المعنى لاغير ولان اللفظ الذى لايكون له معنى لا
يطلق عليه الوضع واذا كان الامر كذلك فالوضع يستلزم المعنى واذا ذكر المعنى بعد ذكر
الوضع يكون مستدركا وذا غير جائز (فذكر المعنى بعده) اى بعد ذكر الوضع (مبنى على
تجريده) اى على انتزاع المعنى (عنه) اى عن الوضع يعنى ينتزع عن المعنى الذى كان
مأخوذا فى الوضع معنى آخر مبالغة فيجعل ذلك المعنى متعلقا له كقوله تعالى ﴿لهم فيها
دار الخلد﴾ وقولهم لى من فلان صديق حميم وفى المطول التجريد ان ينتزع من امر ذى
صفة امر آخر مثله فى تلك الصفة مبالغة لكمال فيه حتى كأنه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة
الى حيث يصح ان ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة فمن اراد تحقيقه فليرجع اليه
(فخرج به) اى بقيد الوضع (المهملات) جمع مهملة وهى لفظ لايعرف له معنى مثل
ديز وبيز (والالفاظ الدالة بالطبع) مثل اخ بالخاء المعجمة فانه يدل بالطبع على الوجع لا
بالوضع وكذا اخ اح بالحاء المهملة فانه يدل على السعال بالطبع ايضا فان نفس اللفظ لايقتضى
ذلك بل ملاحظة حال الطبيعة فانها مقتضية لاحداث مثل هذا اللفظ حال حدوث مثل
هذا المعنى والآفة (اذلم يتعلق بها) اى بالمهملات والالفاظ الدالة (وضع وتخصيص
اصلا) وكذا الالفاظ الدالة بالعقل كاللفظ المسموع من وراء الجدار فانه يدل على
وجود اللافظ وراءه (وبقيت حروف الهجا) بفتح الهاء والجيم وبالقصر وهى الحروف
التى تكون على حرف واحد مثل (ق ون وص) (الموضوعة لغرض التركيب) اى لاجل
ان يتركب منها اثنان كمن وثلاثة كالى واربعة مثل افعل ودحرج وخمسة مثل جحمرش

مادية وان كانت الثانية
فلا تخلوا من ان تكون
مؤثرة فى وجود المعلول
اوفى مؤثرية المؤثر فيه
اولا هذا ولا ذاك فالاولى
الفاعلية والثانى الغائية
والخارج عن ذلك
الامرين اما وجودى او
عدمى فالاول هى
الشرائط والالات والثانى
ارتفاع الموانع وجعلوها
من تتمة الفاعلية ولذا
حصروا العلل الناقصة
فى الاربع ومن المعلوم انه
مؤثر فى مؤثرية الشارح
فى وجود تلك الفوائد
فيصدق عليه تعرف
الغائية سلمنا اشتراط
تأخر وجود الغائية
لكن لانسلم انه علة بحسب
ذاته بل بحسب وصفه
القائم وهو تحصيله ذلك
الفن ولايخفى انه متقدم
فى التصور ومتأخر فى
الوجود على انه قدس
سره لم يقل بانه علة بل
شبهه بها فى كونه سببا
باعثا لهذا الاثر الجليل
الشان والعلة الغائية فى
نفس الامر رضوان الله
تعالى المسئول وغفرانه
المأمول بقصد تعميم النفع
كما يدل (قوله نفعه الله
وسائر المبتدئين من
اصحاب التحصيل) قوله
وهو حسبى ونعم الوكيل
عطف على جملة وهو
حسبى والمخصوص
محذوف اوعلى حسبى
وحده لتضمنه معنى

فيكون ثنائيا وثلاثيا ورباعيا وخماسيا فيكون بعضه فعلا في الثلاثي والرباعي وبعضه اسما في الاقسام الاربعة لان الاسم يكون ثنائيا كمن وما وثلاثيا مثل زيد وعمرو ورباعيا نحو جعفر وعقرب وخماسيا مثل جحمرش وبعضه حرفا تأمل فيحصل من هذه الاقسام كلام اسنادي اوغيره ولاجل هذا الغرض وضعت حروف الهجا ويلزم من هذا ان تكون موضوعة لمعنى وبقيت داخلة في الوضع لانه يصدق عليها ان يقال تخصيص شئ وان لم يكن فيها تخصيص شئ بشئ (لابازاء المعنى وخرجت) الحروف المذكورة (بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لابازاء المعنى) لما عرفت آنفا (فان قلت) اورد هذا السؤال بالفاء ايذانا بان السؤال ناش مما سبق واشارة الى انه جواب شرط محذوف تقديره اذا كانت الكلمة لفظا وضع لمعنى فان قلت ان هذا التعريف غير جامع لانه (قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر) كلفظ الاسم فانه لفظ وضع بازاء لفظ زيد مثلا وهو لفظ آخر والفعل فانه لفظ وضع بازاء لفظ ضرب مثلا والحرف فانه وضع بازاء لفظة من (فكيف) اى فعلى اى حال واى وصف (يصدق عليه) اى على ذلك البعض (انه) اى ذلك البعض (وضع لمعنى) فكان على المصنف ان يقول لفظ وضع بشئ مفرد ليدخل فيه ما وضع اللفظ آخر وما وضع لمعنى لان الشئ عام يصح اطلاقه على كل منهما فيكون التعريف جامعا (قلنا) تعريف المصنف ايضا جامع لان (المعنى ما يتعلق به القصد) يعني المعنى ما يكون مقصودا من اللفظ ومرادا (وهو) اى ما يكون مقصودا ومرادا منه او ما يتعلق به القصد (اعم من ان يكون لفظا) كالامثلة السابقة لان المتكلم مراده من لفظ الاسم يكون زيدا مثلا ومن الفعل يكون ضرب مثلا ومن الحرف لفظ من فيكون زيد وضرب ومن معنى لفظ الاسم والفعل والحرف (اوغيره) عطف على قوله لفظا والضمير راجع اليه اى اوغير لفظ مثل ضرب فان المراد المعنى القائم بالفاعل وهو الضرب فيكون تعريف الكلمة جامعا لافرادها ومانعا عن دخول غيرها فيه (فان قلت) اورده ايضا بالفاء لما سبق في السؤال الاول لان منشأ هذا السؤال جواب السؤال الاول يعني اذا كان المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون لفظا اوغيره فان قلت نوقش في هذا السؤال بانه ليس في محله لان محله في الحقيقة قوله مفرد فلم قدم عليه واجيب عنه بانه انما قدم لكن منشئه جواب السؤال الاول كما قلنا ولئلا يقع الفصل بينهما ولا يخفى عليك ان هذا السؤال انما يرد على تقدير كون المفرد صفة لمعنى على ما هو الظاهر واما اذا كان صفة اللفظ على خلاف مقتضى الظاهر فلم يرد لانه حينئذ قد وضع لفظ مفرد لمعنى تأمل (قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الخبر) فانه لفظ مفرد وضع بازاء لفظ مركب وهو قوله زيد قائم او قام زيد (والجملة) فانها ايضا وضعت بازاء لفظ مركب كالمثالين المذكورين وكذا الكلام في الاضافة فانها مفردة اللفظ وضعت بازاء لفظ مركب وهو غلام زيد وخاتم

يحسبني والمخصوص ح هو الضمير المتقدم وهذه العبارة متعارفة فيما بين ارباب المعقول والمنقول مذكورة في تصانيفهم متلقات بالقبول وقد اعترض التفتازاني في شرح التلخيص بان الجملة الثانية انشائية فلا تعطف على الاولى الاخبارية وكذا على جزئها المتضمن لمعنى الفعل لانه خبر ايضا واجاب الشريف بوجهين احدهما انه يجوز ان يقدر مبتدأ في المعطوف بقرينة المعطوف عليه اى هو نعم الوكيل فيكون من قبيل عطف اخبارية على اخرى مثلها وثانيهما دعوى جوازه بشهادة عز سلطانه قالوا حسبنا الله ونعم الوكيل والاحسن في الجواب هو ان ليس المراد بالجملة المعطوف عليها الاخبار عنه تعالى بانه كاف بل انشاء التوكل كما يشعر به ياء المتكلم (قوله لم يصدر) مبنى على ما هو المشهور والمستفاد من بعض الشروح انها مشتملة على خطبة ايضا حيث اشتمل على شرحها فلعله الحقها بعد انتشار النسخ (قوله من حيث انه كتابه) تقييد لتحقيق وجه التخييل فان هذا الكتاب بحسب الحقيقة احسن الكتب المعمولة في الاعراب لكن خيل لمصلحة كسر النفس

فضة وغير ذلك من المركبات (فكيف يكون) ذلك البعض (موضوعا لمفرد) فكان على المصنف ان يقول لفظ وضع لمعنى بلا قيد الافراد فيدخل حينئذ فيه ما وضع لمعنى سواء كان ذلك المعنى مفردا او مركبا (قلنا هذه الالفاظ) اى الالفاظ المركبة التى قد وضع بازائها بعض الكلمات المفردة (وان كانت (هذه الالفاظ الواو للحال (بالقياس) الجار والمجرور خبر كانت (الى معانيها) متعلق بالقياس والجملة حال وهذه الالفاظ مبتدأ وهو قوله (مركبة) خبره فالمعنى هذه الالفاظ حال كونها مقيسة الى معانيها الموضوعة مركبة لدلالة جزء اللفظ منها على جزء المعنى (لكنها) اى الا ان هذه الالفاظ (بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازائها مفردة) فيصدق عليها انها لفظ وضع لمعنى مفرد والحاصل انها معان مفردة لانه لا يدل جزؤ اللفظ على جزء المعنى والفاظ مركبة لما سبق (وقد اجيب) المجيب هو صاحب الوافيه من اراد فليرجع اليها (عن الاشكالين) الاشكال الاول وهو انه قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر فكيف الخ والاشكال الثانى وهو انه قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة الى آخره (بانه) اى الحال (ليس مهنا) اى فى نقض تعريف الكلمة بالالفاظ كما فى السؤال الاول والكلمات كما فى السؤال الثانى وقيل اى فيما بين الالفاظ المستعملة فى مقام الحكم وهذا ليس بمناسب للمقام تأمل (لفظ) اسم ليس (وضع) صفة اللفظ (بازاء لفظ آخر مفردا) بناء على السؤال الاول (كان او مركبا) بناء على السؤال الثانى (بل) هنا لفظ وضع (بازاء مفهوم كلى افراده (اى افراد المفهوم الكلى (الفاظ كلفظ الاسم) فان لفظ الاسم موضوع لمفهوم كلى وهو ما دل على معنى فى نفسه غير مقترن باحد الازمنة مشتقا او غيره (والفعل) فان لفظ الفعل موضوع لمفهوم كلى وهو ما دل على معنى فى نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة وافراد هذا المفهوم الفاظ مثل ضرب ويضرب واضرب او ما دل على حدث مقترن بالزمان وافراد هذا المفهوم ايضا الفاظ (والحرف) فان لفظ الحرف موضوع المفهوم كلى وهو ما دل على معنى فى غيره وافراد هذا المفهوم الفاظ مثل من وعن وان وغير ذلك عاملا كان او غيره (والخبر) فان لفظ الخبر موضوع لمفهوم كلى وهو ما تضمن كلمتين بالاسناد وافراد هذا المفهوم الفاظ) والجملة وغيرها ولا يخفى عليك) ايها المخاطب منصف الذى كان حاله التميز (ان هذا الحكم) اى الجواب بان ههنا لفظا موضوعا بازاء مفهوم كلى افراده الفاظ (منقوض بامثال الضمائر الراجعة الى الفاظ مخصوصة) المراد بامثال الضمائر الاسم الموصول الذى اريد به لفظ مفرد او مركب نحو الذى قلت فيما قلت زيدا وزيد قائم واسماء حروف التهجى واسماء السور والكتب وامثالها (مفردة) تلك الالفاظ المخصوصة مثل زيد هو (او مركبة) مثل زيد قائم وهى جملة اسمية (فان الوضع فيها) اى تلك الضمائر (وان كان عاما) يعنى حال كونه عاما فان هو مثلا موضوع لكل غائب تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما

ان اثره ليس بمثابة آثار السلف حتى يكون على اسلوبها ومصداقه المثل السائر ثبت العرش ثم النقش فما قيل يعنى الشارح بهذا التخييل تخييل المص نقصان كتابه بهذا الترك يخالف صريح عبارته بل هو وجه غيرنا ذكره وتوضيحه بان يقال ان المقام داع الى كسر النفس لمظنة الاعجاب بهذا التأليف الذى لم يسبقه احد بمثله فاراد بترك تخلية محلى الخطبة المشتملة على ذكر الحمد والصلوة لتلك المصلحة والا وجه عندى ان يحمل ذلك على كسر النفس الذى هو اعلى المراتب فانهم انما يستحسنون جعله جزأ لما يعتنون به فاشار بعدم التصدير ظاهرا الى انها عجالة لا يعتنى بها وان كان عظيم القدر فى نفس الامر وما قيل من انه ترك الحمد اقتصارا على ما تضمنه التسمية من اظهار صفات الكمال الذى هو الحمد حقيقة لزوم الاختصار المطلوب فى هذا الفن انما يصح ان لو كانت النسخ متفقة على اثبات التسمية وليس كذلك (قوله وبدأ) كان دأب المصنفين ان يذكروا قبل الشروع فى المقصود من النحو

وانت موضوع لكل احد توجه الخطاب اليه وانا موضوع للمتكلم فتكون الفاظا عامة وانما قال وان كان عاما يعني قيده بالحال المقيدة للعموم اشارة الى ان ماليس الوضع فيه عاما فانه اولى بهذا الحكم مثل اسماء حروف التهجي والسور والكتب فان الوضع فيها خاص كالموضوع له (لكن الموضوع له) يعني الا ان الموضوع له يعني المستعمل فيه (خاص) فان هو مثلا مستعمل فيمن تقدم ذكره باحد الوجوه الثلاثة مثل زيد مثلا فحينئذ يكون المستعمل فيه خاصا وكذا غيره (فليس هناك) اى فى مقام رجوع الضمير الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة (مفهوم كلى هو الموضوع له فى الحقيقة) بل الموضوع له فى الحقيقة معنى مخصوص فالوضع عام والموضوع له يعنى المستعمل فيه خاص مثل زيد هو والزيدان هما والزيدون هم (مفرد) اسم مفعول من افرد (وهو) اى قوله مفرد (اما مجرور) لفظا وواقع (على انه صفة لمعنى) على انه وصف بحال موصوفه اى بحال قائمة به مثل قولك مررت برجل حسن اذ الحسن حال الرجل وصفته على ماسيأتى حقيقته (ومعناه) اى معنى المفرد (حينئذ) اى حين كونه صفة لمعنى (ما) اى مفرد (لايدل جزؤ لفظه على جزئه) اى جزء المعنى وذلك المعنى يقال له معنى مفرد كزيد فان جزء لفظه ثلثة الزاى والياى والدال ومعناه الحيوان الناطق مع التشخص وهو ايضا ثلثة ومعلوم ان الزاى لايدل على الحيوان والياء على الناطق والدال على التشخص بل مجموع لفظ زيد يدل على مجموع قولك الحيوان الناطق مع التشخص ويقال لهذا المعنى مفرد (وفيه) اى فى هذا التوصيف او فى الاعراب متعلق بقوله يوهم (انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد والتركيب قبل الوضع) يعنى هم هذا التوصيف ان المعنى متصف بالافراد والتركيب قبل وضع اللفظ له ثم يوضع اللفظ لذلك المعنى المتصف باحدهما قبل وضعه (وليس الامر كذلك) يعنى ليس اللفظ موضوعا للمعنى المتصف بالافراد والتركيب بل يوضع اللفظ بازاء المعنى اولا ثم ينظر ان دل جزؤ اللفظ على جزء المعنى فذلك المعنى قد اتصف بالتركيب وان لم يدل جزؤ لفظه على جزء معناه فذلك يكون متصفا بالافراد (فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع) كما قلنا آنفا فتأمل ولا تغفل واذا كان فى هذا التوصيف حصول الايهام المذكور (فينبغى ان يرتكب) مبنى للمفعول لان الارتكاب قد يجئ متعديا يقال ارتكب زيد الامر (فيه) اى فى دفع الايهام (تجوز) اى تكلم بالمجاز يقال تجوز زيد اذا تكلم بالمجاز والتجوز ههنا ان يجعل الافراد وصفا للمعنى قبل وضع اللفظ بازائه مجازا باعتبار اتصافه به بعد الوضع حقيقة (كما يرتكب فى مثل من قتل قتيلا) اى فى قوله عليه السلام يوم بدر وقت القتال تحريضا للمؤمنين عليه وللعمل بقوله تعالى ❁ ياايها النبى حرض المؤمنين على القتال ❁ من قتل قتيلا فله سلبه الاستشهاد فى قوله قتيلا سمى به مجاز القربه بالقتل باعتبار مايؤول اليه ويسمى هذا مجازا اوليا ومجازا مرسلا ومثل قوله تعالى انى ارانى اعصر خمرا (او مرفوع) لفظا (على انه صفة للفظ)

الكلمة والكلام لكونها موضوع العلم وتعريف النحو ليكون الطالب على بصيرة وان يذكروا الغرض من النحو ليزداد رغبة المخلصين والمص ذكر الاول واعرض عن الاخير لان كتابه للصبى الذى لا يكون تحصيله الاقسريا فلا ينفعه فى التحصيل البصيرة ولا مايوجب الرغبة هكذا قيل وهو خبط صريح وغلط قبيح فان المعتبر قبل الشروع فى المقصود انما هو تعيين موضوع العلم اعنى التصديق بموضوعيته والمذكور ههنا هو التعريف المفيد للتصور فقط وهو من جملة المقصود وكيف يمكن ان يرتاب فى ذلك وقد بين فى محله ان تصور الموضوع من المبادى المعدودة من اجزاء العلوم ومن اراد بيان الموضوع على ماهو المعتبر قبل الشروع الداخل فى اجزاء المقدمة الخارجة عن المقصود ان قال موضوع هذا الفن هذا ثم شرع فى بيانه ماذا فقد ظهر لك ان المص لم يتعرض لبيان موضوع العلم كما انه لم يتعرض لتعريفه وبيان غايته وذلك لامكان الشروع بدون هذه الامور وقد ذكرنا فى شرح الشمسية وجه ما اشتهر بين العلماء

على خلاف مقتضى الظاهر لان الظاهر ان لايقع بين الصفة والموصوف فصل (ومعناه) اى معنى اللفظ المفرد (حينئذ) اى حين كونه مرفوعا على انه صفة اللفظ (ما) اى لفظ (لايدل جزؤه) اى جزء ذلك اللفظ (على جزء معناه) اى معنى اللفظ فيكون حينئذ للفظ وصفان الوصف الاول جملة فعلية والوصف الثانى ليس بجملة بل مفرد (ولابد حينئذ) اى حين لايكون للفظ وصفان (من بيان نكتة) اى بيان السبب والعلة لان المتكلم به بليغ لايظن به ان يخلوا اختياره هذه الخصوصية عن نكتة وسبب (فى ايراد) متعلق بالبيان قوله فى ايراد مصدر متعد الى مفعولين مضاف الى احدهما وهو قوله (احد الوصفين) والاخر قوله (جملة فعلية) والفاعل متروك تقديره فى ايراد المصنف احد الوصفين جملة فعلية (و) الوصف (الاخر مفردا) هذا من باب عطف اسمين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد والحال انه يمكن ان يورد الوصفان بالافراد حيث يقال لفظ موضوع لمعنى مفرد على ماهو الاصل لان الاصل فى الوصف الافراد ويمكن ان يورد بالجملة الفعلية الماضوية حيث يقال لفظ وضع لمعنى افراد وان كان على خلاف الاصل (وكأن النكتة فيه) اى فى الايراد المذكور (التنبيه) بالصيغة (على تقدم الوضع على الافراد) لان الوضع مقدم عليه (حيث اتى) مبنى للمفعول (به) الجار والمجرور نائبه (بصيغة المضى) لتدل الصيغة ايضا على تقدم الوضع قوله المضى مصدر على وزن دخول (بخلاف الافراد) وانما قدم الصيغة الاولى لانه لو قدم الثانية لاوهم تقدم الافراد على الوضع ولانه اراد ذكر المفرد على وجه يحتمل ان يكون صفة للمعنى على ماهو الظاهر وان يكون صفة للفظ على ماهو خلافه ولتذهب نفس الناظر فى تعريفه كل مذهب ممكن ولانه لو قدم الافراد لكان مغنيا عن ذكر الوضع لاستلزام الافراد الوضع دون العكس وقال المحشى والاولى ان يقال ان الاصل فى العمل الفعل فلما كان لوصف الوضع معمول آخر اختار صيغة الفعل والاصل فى الافراد اختياره فيما لامعمول له سوى مااستكن فيه (واما نصبه) اى نصب قوله مفردا اورده باما الاستينافية لان رسم الخط لما لم يساعد نصبه توهم ان النصب فيه لم يجز فازال هذا التوهم بقوله واما نصبه (وان لم يساعده رسم الخط) اى حال كونه غير مساعد رسم الخط النصب لان رسم الخط اذا كان المنصوب غير ممنوع عنه التنوين يكتب تنوينه على صورة الالف وههنا كذلك الا انه لم يكتب تنوينه على صورة الالف فحينئذ لم يكن رسم الخط مساعد النصب (فعلى انه حال) الفاء جواب اما والجار والمجرور خبر للمبتدأ الذى دخلت اما عليه (من الضمير المستكن فى وضع) فحينئذ يكون مبينا لهيئة الفاعل فيوافق رفعه فى كونه صفة اللفظ لان الحال فى حكم الوصف (او) على انه حال (من المعنى) ولم يتقدم عليه مع انه نكرة وان ذا الحال اذا كان نكرة يجب تقديم الحال عليه على

من ان الشروع فى كل علم يتوقف على معرفة هذه الامور واما ماذكره القائل فى تعليل الاعراض لايليق بشئ سوى الاغراض قوله وقدم يعنى انها متقدمة عليه بالطبع فلزم التقديم بالوضع لئلا يخالف الوضع الطبع فان المخلصين يعدون تلك المخالفة من قوة الخطأ ومعنى التقدم بالطبع هو ان يكون الشئ بحيث يحتاج اليه الاخر ولا يكون هو علة له كالواحد بالنسبة اى الاثنين ولا يخفى ان الكلمة والكلام كذلك فانه لايوجد مالم توجد معان وجودها لايستلزم وجوده والا لزم من كل كلمة كلام وانه باطل قوله بعض الشعراء نقل عن الكازرونى انه قال قائله امير المؤمنين على ابن ابى طالب رضى الله عنه ثم قال الناقل ولم يبلغ ذلك الشارح ولو بلغه لم يرض بان عبر عنه ببعض الشعراء ولايخفى على المتتبع انه افترى عليه كذبا فانه رح صرح نفسه بان قائله من الشعراء حيث قال كما قال الشاعر جراحات السنان الخ (قوله عن بعض تأثيرا) نما لم يأت بلفظ البعض ايذانا بعدم اختصاص التأثير بما

ماسيأتى لانه لايتقدم الحال على ذى الحال المجرور ووجوب تقديم الحال على صاحبه اذا كان نكرة مشروط بعدم كون صاحبه مجرورا (فانه) اى المعنى (مفعول بواسطة اللام جواب عن سؤال مقدر تقديره ان الحال مبين لهيئة الفاعل او المفعول والمعنى ههنا ليس بفاعل ولامفعول فكيف يصح ان يكون المعنى ذا الحال فاجاب عنه بان المعنى و ان لم يكن مفعولا به صريحا فهو مفعول به حكما لان المجرور بحرف الجر مفعول به بواسطة الجر (ووجه صحته) اى نصب المفرد على الحالية جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان الحال تدل على مقارنته لعامله زمانا وههنا الوضع مقدم على الافراد فلم توجد المقارنة فلا يصح ان يكون حالا فاجاب عنه بقوله ووجه صحته (ان الوضع) اسم ان وان كان الواو للحال (مقدما على الافراد بحسب الذات) متعلق بقوله مقدما والمعنى ان الوضع حال كونه مقدما على الافراد بذاته يعنى ان ذات الوضع ولفظه مقدم على ذات الافراد ولفظه (لكنه) اى الا ان الوضع (مقارن) ومصاحب (له) اى الافراد خبران (بحسب الزمان) يعنى ان زمان الوضع بازاء المعنى مقارن لزمان الافراد يعنى ان زمانهما متحدان بحيث لاتفاوت بين الزمانين (وهذا القدر) يعنى المقارنة فى الزمان (كاف لصحة الحالية) اذ لا دخل للمعية الذاتية ولايتفاوت بها الحال وحاصل الجواب ان تقدم الوضع على الافراد بالذات لابالزمان وهو لاينافى المقارنة بالزمان فيصح ان يكون حالا فحينئذ يوافق كونه حالا من المعنى لا ان يكون صفة له لما سبق ان الحال فى حكم الصفة (وقيد الافراد) سواء كان مجرورا وصفا للمعنى او مرفوعا وصفا للفظ او منصوبا حالا منه لان الحال من ضمير الشئ حال منه ايضا (لاخراج المركبات مطلقا) اى حال كون تلك المركبات مطلقة غير مقيدة بالكلامية وغيرها ولذا قال الشارح (سواء) خبر مقدم (كانت) فى تأويل المصدر مبتدأ مؤخر اى كونها (كلامية) مثل زيد قائم وقام زيد (اوغير كلامية) تفسير للاطلاق كما فى المركبات الخمسة الباقية (فيخرج به) اى بقيد الافراد (عن حد الكلمة) وهو قوله لفظ وضع لمعنى مفرد ما يعد كلمة واحدة لشدة امتزاج احدهما بالآخرة سواء كان الجزء الاول منه حرفا (مثل الرجل) او الجزء الثانى منه حرفا (و) هو مثل (قائمة وبصرى وامثالها) اى امثال الرجل وقائمة وبصرى (مما) بيان لقوله وامثالها (يدل جزء اللفظ منه) الضمير المجرور يرجع الى ما فى قوله مما يدل (على جزء معناه) متعلق بقوله يدل (لكنه) اى الا ان المذكور من الامثال وهى الرجل وغيره الضمير يرجع الى المثل فى قوله مثل الرجل والى المثال باعتبار المذكور (يعد) فعل مبنى للمفعول نائبه ما استكن فيه يرجع الى اسم لكنه يعنى يعد ذلك المذكور (لشدة الامتزاج) اى لشدة امتزاج احدهما بالاخر (لفظة واحدة) منصوب على انه مفعول ثان لقوله يعد لان العد قد يتعدى الى مفعولين يقال عد الاغنام مائة (ويعرب) تلك الامثال

يورث الالم فاقيل من ان مطلق التأثير فى النفس جار فى الالفاظ باعتبار تأثيراتها الحسنة والسيئة لكن قول الشارح وقد عبر آه يدل على انه اراد التأثير باحداث الالم ليس كما ينبغى (قوله حيث لايقع الاعلى الثلث والجنس حقه ان يقع على القليل والكثير كالماء والعسل (قوله يأول ببعض الكلم قيل يمكن رد شاهد الجنس من غير حاجة الى مثل هذا التاويل بان يقال ان لام التعريف يبطل منهما الجمع فلما بطل ههنا معنى الجمعية لم يؤنث نعته ثم قيل وكيف لايكون معنى الجمعية هنا متروكة ولو كانت باقية لزم ان لايصعد الكلمة الطيبة الواحدة مالم تصر جماعة من الكلم وكلاهما باطل اما الاول فلان مبنى ذلك كون اللام لتعريف الماهية كما ذهب اليه جماعة فى قولك والله لا اتزوج النساء اولا يلبس الثياب والحمل على هذا المعنى مما يأباه جزالة التنزيل بل لاسبيل اليه بحسب الظاهر ايضا واما الثانى فلان لازم الجمع المعرف بلام الجنس والاستغراق المحكوم عليه بشئ هو ان لا شئ من افراده خارجا

عطف على يعد فتذكر الضمير باعتبار المذكور (باعراب واحد) الانسب بالمقام بقرينة قوله لفظة واحدة ان يجعل واحد مضاف اليه لاعراب لاصفة له وان ينبو مايقابله من قوله مع انه معرب باعرابين فيكون المعنى انه اعراب مجموع اللفظين باعراب لفظ واحد كذا فى المحشى واجب بان اعراب مثل الرجل على ضرب من المسامحة لاجرائه مجرى الكلمة الواحدة (وبقى) عطف على فيخرج (مثل عبدالله) حال كونه (علما) المراد كل تركيب اضافى سواء كانت اضافته معنوية مثل عبدالله او لفظية مثل ضارب زيد جعل علما (داخلا) حال بعد حال (فيه) اى فى تعريف الكلمة (مع انه) اى مثل عبدالله علما (معرب باعرابين) وهو ظاهر واجيب عنه بان الاعرابين كانا فى الاصل الذى هو المضاف والمضاف اليه وفى حال العلمية صارا كلمة واحدة وبقيا على ما كانا عليه يعنى اذا جعل علما كان مجموعه اسما واحدا تحقيقا باعتبار المعنى لان مسماه لايدرك باحد جزئيه ولان جزء لفظه لايدل على جزء معناه واسمين تقديرا باعتبار اللفظ لانه فى اللفظ بمنزلة غلام زيد (ولايخفى على الفطن) بفتح الفاء وكسر الطاء المهملة اوضمها من كان بعيد الادراك سريع الفهم (العارف بالغرض) من تدوين (علم النحو) يعنى ان المقصود الاصلى من تدوين علم النحو معرفة احوال الكلم من حيث الاعراب والبناء يعنى ليعرف ان اى كلمة معربة واى كلمة مبنية وغيرهما فالانسب ان يجعل اللفظان المعربان باعرابين كلمتين وان لم يدل جزؤهما على جزء معناهما واللفظان المعربان باعراب واحد كلمة وان دل جزؤهما على جزء معناهما (انه) اى الحال والشان (لوكان الامر) اى الحال ملابسا (بالعكس) يعنى لوكان مثل الرجل داخلا فيه وعبدالله علما غير داخل فيه (لكان) هذا الامر (انسب وما) اى الذى (اورده صاحب المفصل) وهو متن فى علم النحو للفاضل العلامة صاحب الكشاف (فى تعريف الكلمة) متعلق باورد (حيث قال هى اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع) وهى جنس تحته انواع ثلاثة الاسم والفعل والحرف (فمثل) الفاء جواب الشرط لان المبتدأ اذا كان موصولا صلته فعل اوظرف يعنى جملة فعلية اوظرفية يتضمن معنى الشرط فيصح دخول الفاء فى جوابه على ماسيأتى تحقيقه (عبدالله علما خرج عنه) اى عن تعريف المفصل بقوله اللفظة فانه لايقال له لفظة واحدة) لان اللفظة مالايصح ان يتكلم به مرتين باعتبار ما ويصح ان يتكلم بعبدالله مرتين باعتبار الوصف الاضافى وقد قال العلامة الزمخشرى ومن اصناف الاسم العلم وينقسم الى مفرد ومركب ومنقول ومرتجل فالمفرد مثل زيد والمركب اما جملة او غير جملة اسمان جعلا اسما واحدا نحو معدى كرب او مضاف ومضاف اليه كعبد مناف وامرئ القيس والكنى حيث جعل المركب لاضافى اسمين (وبقى مثل قائمة وبصرى مما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلا فيه) اى فى تعريف المفصل لانه يقال له لفظة واحدة لانه لايصح ان يتكلم به مرتين باعتبار ما (فاخرجه) مثل قائمة

عن ذلك الحكم فاللازم هنا ان كل كلمة موصوفة بذلك صاعدة اليه تعالى لانها لاتصعد طيبة مالم تصر جماعة كمالايخفى فان قلت لاحاجة الى هذا البيان لان المستدلين بهذا الاية لا يقولون بجمعية الكلم قلنا نعم الا انهم يعرفون بعدم اطلاقها الاعلى مافوق الاثنين (قوله ولامنافاة دفع لما توهم من تحقق المنافاة بين تاء الوحدة ولام الجنس الدال على الكثرة ولاسبيل الى هذا الوهم قبل دخول لام الجنس اذالتاء للفرق بين الواحد والكثير وعدم استعمالهما مجردة عنها فى التعليل ليس بحسب الوضع بل هو طار بعده والذاهبون الى جمعية لايقولون بدخولها على صيغة الجمع بل يعدونها منه نفس الكلمة على قياس سائر المفردات والجموع فماقيل من ان توهم المنافاة بعد دخول اللام لاقبله من ضيق العطن وان وقع الى الان لجم غفير من ذوى الفطن لان المنافاة بين صيغة الكلم والتاء لازمة من مفاسدلله التأمل وتحقيق ذلك على وجه يتبين وجها السؤال والجواب هو ان الجنس على ضربين احدهما استغراق الجنس وهو الذى يحسن فيه

وبصرى (بقيد الافراد) لانه لم يصح ان يقال فيه هى اللفظة الدالة على معنى مفرد لان معناه ليس بمفرد لدلالة جزء لفظه على جزء معناه (ولولم يخرجه) مثل قائمة (بتركه) اى بترك قيد الافراد (لكان) التعريف (انسب كما عرفت) فى قوله ولا يخفى على الفطن الخ ولك ان تقول المراد بالمفرد اعم من المفرد حقيقة او حكما ومثل قائمة وان لم يكن مفردا حقيقة الا انه فى حكم المفرد فهو فى حكم الكلمة (واعلم) جواب عن سؤال مقدر وهو ان صاحب المفصل وغيره اخذوا فى تعريف الكلمة الدلالة والمصنف لم يأخذها بل تركها وخالف الجمهور فى عدم اخذه فاجاب عنه بقوله واعلم (ان الوضع يستلزم الدلالة) يغنى ان ذكر الوضع يغنى عن ذكر الدلالة فلما ذكر الوضع فى تعريف المصنف اولا استغنى عن ذكر الدلالة لاستلزام الوضع الدلالة حتى لو ذكرت لكان حشوا والحال ان الاختصار مطلوب فى الكلام لاسيما فى الحدود والتعريفات والمراد بالاستلزام ههنا الاستلزام الحقيقى لا العقلى فافهم (لان الدلالة كون الشئ بحيث يفهم منه شئ آخر) والوضع كما سبق تخصيص شئ بشئ متى اطلق او احس الشئ الاول فهم منه الشئ الثانى فعلم من هذا انها لم توجد بدونه كالانسان والحيوان فان الاول لكونه اخص يستلزم الثانى يعنى لا يوجد بدونه بلا عكس يعنى ان الاعم لا يستلزم الاخص بل يوجد بدونه كالحيوان (فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة) يعنى متى وجد الوضع فى شئ وجدت الدلالة فيه ايضا لماسبق آنفا ان الاخص يستلزم الاعم اذا كان الوضع اخص وهو يستلزم الاعم يعنى ذكر الاخص يغنى عن ذكر الاعم ويكتفى بذكر الاخص (فبعد ذكر الوضع) المستلزم للدلالة اولا (لاحاجة الى ذكر الدلالة) ثانيا ليكون التعريف اخصر واوجز (كما وقع فى هذا الكتاب) اى المسمى بالكافية قوله (لكن الدلالة) استدراك من قوله اعلم ان الوضع يستلزم الدلالة اى الا ان الدلالة (لا تستلزم الوضع) لماسبق ان الدلالة اعم والاعم لا يستلزم الاخص يعنى ان الاعم يوجد بدون الاخص كالحيوان يوجد بدون الانسان والفرس (لامكان ان تكون) اى ان توجد الدلالة (بالعقل) بلا وضع (كدلالة لفظ ديز) وانما قال لفظ ديز لئلا يتوهم انه دال على وجود اللافظ بالوضع لا بالعقل وقال المحشى اختار لفظا مهملا للتمثيل وقيد بالسمع من وراء الجدار ليتمحض فهم اللافظ بسماع ديز لكون دلالة اللفظ لذلك المدلول عقلية فتظهر الدلالة العقلية كمال الظهور بخلاف مالو كان للفظ معنى فيكون حينئذ للفظ دلالتان فلا يظهر ماقصدنا بالتمثيل كمال ظهور ولوكان اللافظ مرئيا لم يظهر ايضا لان فهم المعنى حينئذ يكون بالمشاهدة او بدلالة اللفظ انتهى كلامه (المسموع) صفة اللفظ (من وراء الجدار) يعنى من خلف الحجاب فذكر الجدار لمجرد التمثيل (على وجود اللافظ) متعلق بالدلالة فالاستدلال بالعقل ان يقال ان هذا المسموع لافظا لانه لما لم يكن اللافظ مرئيا استدللنا بالعقل ان لهذا اللفظ لافظا ولهذا

لفظ كقوله تعالى ان الانسان لفى خسر وهذا الاستغراق يناقض الوحدة لانه يفيد الكثرة لا يقال فعلى هذا لا يصح ان يقال كل لفظة ولا ثمرة خير من جرادة بقصد العموم لان المنافى للوحدة هو الكثرة بمعنى الكل لا بمعنى كل واحد والثانى مهية الجنس من غير دلالة اللفظ على القلة ولا الكثرة بل ذلك احتمال عقلى كما فى قوله تعالى انى اخاف ان يأكله الذئب وهذا النوع منه الجنس لا تنافى بينه وبين الوحدة اذ لا دلالة فيه على الكثرة ولا يستراب فى ان المقصود هنا هو الثانى لان الحد انما يذكر لبيان مهية الشئ لا لبيان استغراقه قوله يمكن حملها على العهد وذلك بان العهد لابد وان يكون حصة من الجنس وههنا ليس كذلك وانت خبير بان مدلول الكلمة على هذا هو المسمى بهذا اللفظة والمعهود فيما بين النحاة من جملة افراد هذا المدلول لضرورة ان الكلمة النحوية بعض منه ولقد اشار الشارح بصيغة الامكان الى ضعفه لان المعتبر الغالب فى التعاريف بيان المهية من حيث هى هى قوله ثم

كانت هذه الدلالة عقلية (وان تكون) الدلالة عطف على قوله ان تكون (بالطبع) يعنى تكون الدلالة على المقصود بطبع اللافظ (كدلالة اح اح) اذا تلفظ به (على وجع الصدر) يعنى صدر اللافظ اى فى صدره قوله اح بفتح الهمزة وتشديد الحاء المهملة او ضمها يدل على وجع الصدر واما بفتحها وسكون الخاء المعجمة يدل على مطلق الوجع فى الصدر وغيره وبضمها يدل على السرور كذا فى شرح العصام واذا كانت الدلالة اعم وذكر الاعم لا يستلزم الاخص بل لا بد من ذكره (فبعد ذكر الدلالة لابد من ذكر الوضع) لما عرفت انها لا تستلزم (كما فى المفصل) فيه لطافة لان تعريف المفصل مفصل لهذا التعريف ولما فرغ من تعريف الكلمة شرع الى تقسيمها فقال (وهى) (اى الكلمة) الضمير راجع الى لفظ الكلمة والتقسيم باعتبار المعنى (اسم فعل وحرف) (اى منقسمة) انقسام الكلى الى جزئياته كانقسام الحيوان الى الانسان والفرس والابل يعنى ان الحكم قبل الربط اويكون من قبيل حكم الاخص على الاعم كقولك الحيوان انسان لا انقسام الكل الى الجزء وفى الرضى فان قيل يجب ان تكون الكلمة هذه الثلاثة معا لان الواو للجمع فيكون قولك اذهب بزيد كلمة لانه اسم وفعل وحرف قلت انه كان يلزم ماقلت ان لو كان هذا قسمة الشئ الى اجزائه كما تقول السكنجبين خل وعسل وماء والبيت جدران وسقف بل قسمة الى جزئياته نحو الحيوان انسان وفرس وابل وتريد مايدخل تحت كلى كدخول الانسان فى الحيوان والفعل فى الكلمة ويصح كون الكلى خبرا عنه كالعكس نحو الانسان حيوان والحيوان انسان الى هنا كلامه وقدم الاسم على اخويه لحصول الكلام من نوعه دون اخويه ولان الاسم اصل فى الاعراب المقصود من هذا الفن والفعل على الحرف لانه وان لم يأت من الفعلين كلام لكنه احد جزئيه نحو ضرب زيد بخلاف الحرف تأمل (الى هذه الاقسام الثلثة) الاسم والفعل والحرف قوله (منحصرة فيها) اشارة الى ان اللام فى (لانها) متعلق بمفهوم الكلى وان اللام حصرية (اى الكلمة لما كانت) لما ظرف بمعنى اذ ويلزم بعدها الماضى لفظا اومعنى وجوابه ايضا كذلك اوجملة اسمية مقرونة باذا المفاجأة او مع الفاء وربما كان ماضيا مع الفاء وقد يكون مضارعا (موضوعة لمعنى) لما فهم من تعريفها (والوضع يستلزم الدلالة فهى) الفاء جواب لما لكونها جملة اسمية (اما) (من صفتها) (ان تدل) فيكون ان تدل فى تأويل المصدر مبتدأ محذوف الخبر فلا يرد امتناع حمل الدلالة على الكلمة وفى الرضى اعلم ان اسم ان ضمير الكلمة والمضاف محذوف امامن الاسم اومن الخبر اى لان حالها اولانها ذات دلالة ويجوز ان يكون ان تدل مبتدأ محذوف الخبر اى دلالتها ثابتة ومثله قولك زيدا اماان يسافر اويقيم انتهى والشارح

(الفاضل)

---

نقل لايقال ان اللفظ يجئ فى اللغة بمعنى التكلم قال فى الصحاح لفظت بالكلام وتلفظت به اى تكلمت به فلاحاجة الى ارتكاب النقل وهذا ما اختاره الرضى حيث قال اللفظ فى الاصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ به لانا نقول ان المفهوم من كلام الصحاح وغيره من كتب اللغة انه فى الاصل بمعنى الرمى وكون لفظت بالكلام بمعنى تكلمت به مبنى على هذا الاصل الايرى ان معناه الرمى من الفم واما الشيخ الرضى فاراد بالمصدر التكلم بل الرمى مطلقا لكن فى كلامه محذوف تقديره ثم استعمل بمعنى اللفظ المستعمل بمعنى الملفوظ به على ماقاله الفاضل الشريف وعليك بالاحسان الضبط حتى تأمن من ورطات اصحاب الحواشى قوله واللفظى الحقيقى قيل لايخفى انه وضع اللفظ لما يتلفظ به الانسان حقيقة اوحكما فالمستكن فى اضرب ايضا لفظ حقيقى فالصواب فالمتلفظ به الحقيقى وذلك السؤال سديد اللهم الا ان يقال مبناه توهم التعميم الى الحقيقى والحكمى داخلا فيما نقل اليه هذا اللفظ وليس كذلك بل المنقول اليه المتلفظ به نقطوا التعميم

الفاضل اختار الثانى لان الفعل المصدر بان المصدرية مأول بالمصدر فيكون كالمصدر فى ان يكون مبتدءً وفاعلا ومفعولا ومضافا اليه (على معنى) (كائن) (فى نفسها) الجار والمجرور ظرف مستقر صفة لقوله معنى واليه اشار الشارح بقوله كائن (اى فى نفس الكلمة) اى فى ذاتها والمراد بنفسها المعنى المستعمل فيه لغة اومجازا (والمراد بكون المعنى فى نفسها ان تدل) اى ان تكون الكلمة دالة (عليه) اى على المعنى المستعمل فيه (بنفسها) يعنى بذاتها وانفرادها (من غير حاجة) يعنى بلا احتياج فى الدلالة على ذلك المعنى (الى انضمام كلمة اخرى اليها) يعنى من غير اعانة كلمة اخرى لهذه الكلمة واستعانة هذه الكلمة من تلك الكلمة والحاصل ان تكون مستقلة فى الدلالة على ذلك المعنى (لاستقلاله) اى المعنى (بالمفهومية) يعنى لكونه مستقلا فى الفهم عن الكلمة الدالة عليه بحيث لا يحتاج فى الفهم عنها الى كلمة اخرى (او) (من صفتهاان) (لا) (تدل) عطف على ان تدل ولما كان المعطوف فى الحكم المعطوف عليه اورد هذا الكلام على ما كان فى المعطوف عليه (على معنى) كائن (فى نفسها بل) من صفتها ان (تدل) لان العطف ببل ان كان المعطوف عليه منفيا يكون المعطوف مثبتا لان الاضراب المنفى يكون اثباتا (على معنى تحتاج) تلك الكلمة (فى الدلالة عليه) اى على المعنى (الى انضمام كلمة اخرى اليها) يعنى الى اعانة كلمة اخرى لهذه الكلمة واستعانة هذه الكلمة من تلك الكلمة (لعدم) كون تلك الكلمة مستقلة فى الدلالة على المعنى وعدم (استقلاله) يعنى وعدم كون المعنى مستقلا (بالمفهومية) يعنى فى الانفهام عن المتكلم (وسيجئ تحقيق ذلك) اى كون الكلمة مستقلة فى الدلالة اوغير مستقلة فيها او استقلال المعنى بالمفهومية وعدم استقلاله فيها (فى بيان حد الاسم القسم) (الثانى) اورد القسم حيث جعله موصوفا لقوله الثانى بقرينة كونه قسما للكلمة (وهو) اى القسم الثانى (ما لا يدل على معنى) كائن (فى نفسها) (الحرف) الجملة مستأنفة لانه لما قال اما كذا واما كذا فكأنه قيل له ما الاول وما الثانى فقال القسم الثانى كذا والقسم الاول كذا وانما قدمه فى الدليل وان كان اخره فى الدعوى لان الحرف فى اللغة الطرف فذكره فى الاجمال فى طرف وفى التفصيل فى طرف آخر ولان الشروع فى البيان من القرب يكون اولى ولعدم التقسيم فيه واما القسم الاول ففيه تقسيم ولذا اخره لبيانه ولانه عدمى والعدمى مقدم على الوجودى وان كان فى الوجود شرف كذا فى الهندى مثاله كائن (كمن والى فانهما) كلمتان ولكن (تحتاجان فى الدلالة) اى دلالة كل واحد منهما (على معنيهما اعنى) ان معنى من (الابتداء) ان معنى الى (الانتهاء الى) انضمام (كلمة اخرى) اليهما لتكون تلك الكلمة معينة فى الدلالة على المعنى بحيث لو لم يكن الانضمام لم يفهم معناهما وتلك الكلمة كائنة (كالبصرة والكوفة) يعنى كانضمام البصرة

خارج عنه مطلق به فلا فرق بين اللفظ الحقيقى والمتلفظ به الحقيقى (قوله اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اى هو موجود لا يدل عليه باللفظ الموضوع له التألف من الحرف والصوت كما هو شان اللفظ فى الحقيقة وما قيل من انه اراد به انه ليس بموجود اصلا بل اعتبارى محض ليس بصحيح لان الشئ ما لم يصر موجودا باحد الوجودين لا يكون منويا ولا يلزم ان يكون من احدى المقولات العشر كما توهم لاختصاصها بالموجودات الخارجية ومن الاوهام ما قيل من ان اللفظ الحكمى يكون واجبا تارة واخرى ممكنا جسما او عرضا فتارة يكون من مقولة الصوت وذلك اذا ارجع الضمير الى الصوت ثم قيل فاحفظه فانه مما خفى على غير حتى قال بعض الفضلا لا ادرى من اى مقولة هو فليت قول بلغه وبطلانه ليس لما قيل من ان النحاة جعلوا المستكن جزاء الكلام وفاعلا ومرفوعا الى غير ذلك من الاحكام وما ذكره من واجب وممكن انما هو مدلول ذلك الامر الاعتبارى المستكن الحكمى ولم يجعل النحاة الامور

الى من والكوفة الى الى الكائنتين (فى قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمى هذا القسم) الذى لايدل على معنى فى نفس القسم فالتأنيث باعتبار الكلمة بل تحتاج فى الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها (حرفا) مفعول ثان لقوله وانما سمى (لان الحرف فى اللغة) اى معناه اللغوى (الطرف) والجانب يقال زيد فى حرف اى فى طرف وجانب (وهو فى طرف اى جانب) يعنى شبه القسم الثانى بمعنى الحرف فى الطرفية والجانبية فاستعير لفظ المشبه به للمشبه وهو هذا القسم كاستعارة الاسد للرجل الشجاع فى قولك رأيت اسدا فى الحمام فاطلاق الحرف على هذا القسم مجاز بعلاقة الشبه (مقابل) صفة لجانب (للاسم والفعل حيث يقعان) اى يقع كل واحد منهما (عمدة) ومقصودا (فى الكلام) وذلك لان الاسم يكون مسندا ومسندا اليه ويتأتى الكلام منه وحده مثل زيد قائم والفعل لكونه عرضا لايقوم بنفسه بل انما يقوم بغيره يعنى بما اسند اليه يكون مسند فقط مثل قام زيد (وهو) اى الحرف (لايقع عمدة فيه) اى لايقع مسندا ولا مسندا اليه لان الحرف ليس له دلالة بالاستقلال ولا يفهم معناه الا بانضمام كلمة اليه وانما يكون واسطة بينهما (كما ستعرف) فى حد الاسم ان الاسم يكون مسند ومسندا اليه والفعل لايكون الا مسند فقط والحرف اداة بينهما لايكون مسندا ولا مسندا اليه (و) (القسم) (الاول) من قسمى الكلمة (وهو) اى القسم الاول (ما) اى كلمة (تدل على معنى) كائن (فى نفسها) اى فى نفس ما دل (اما) (من صفتها) اى صفة القسم الاول فالتأنيث باعتبار كونه عبارة عن الكلمة خبر مقدم (ان يقترن) مبتدأ مؤخر والجملة خبر الاول مأول بحذف المضاف امامن جانب الاول او من جانب الثانى لما سبق او بتاويله بالصفة والمعنى القسم الاول مقترن (ذلك المعنى) اى معناه يشير الى ان ارجاع الضمير ههنا من قبيل اعدلوا هو اقرب للتقوى (المدلول عليه بنفسها فى الفهم) اى فهم المعنى المدلول عليه (عنها) اى عن القسم الاول (باحد الازمنة الثلاثة (جمع زمن كمثل وامثلة الثلاثة بصيغة التذكير لان مذكرا سماء العدد يكون بالتاء وسيأتى تحقيقه فى بحث اسماء العدد وفى الهندى المراد بالاقتران الاقتران الوضعى فلا يرد على عكسه نحو عسى ونعم وبئس وما احسن زيدا مما خرج عن الاقتران بالاستعمال وعلى طرده نحو هيهات وصه ونحو زيد ضارب الان اوغدا اوامس مما اقترن بالعارض (اعنى) بالازمنة الثلاثة (الماضى والحال والاستقبال) الحال ما انت فيه فى زمان التكلم والماضى ما تقدم عليه والاستقبال ما تأخر عنه (اى حين يفهم ذلك المعنى) المدلول عليه بنفسها (عنها) اى عن القسم الاول (يفهم احد الازمنة الثلاثة ايضا اى كما فهم ذلك المعنى (مقارنا) يعنى حال كون احد الازمنة مقارنا (له) اى لذلك المعنى لا قبله ولا بعده بل الشرط ان فهم المعنى مقارن لاحد الازمنة وعلى العكس (او) (من صفتها) اى من صفة القسم الاول (ان) (لا) (يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها فى الفهم عنها) اى عن القسم الاول (مع احد

الخارجة جزء الكلام لفساده من وجهين احدها ان الدلالة صفة قائمة باللفظ واذا لم يثبت للمنوى لفظ موضوع لم يكن له مدلول وثانيهما ان مدلول الشئ سواء كان دلالته عليه بالمطابقة او بالتضمن لايكون خارجا عنه بالضرورة بل لوجوه اخر احدا ان جمع هذا الامور من الواجب وغيره متساوية الاقدام فى رجوع الضمائر اليها فان المراد بها الالفاظ مع قطع النظر عن الامور التى وضعت بازائها تلك الالفاظ فلا يتصور كونه تارة من مقولة الجوهر واخرى من مقولة العرض وثانيها انه منقوض بالامر والنهى سواء كان مسبوقين بذكر الامور والنهى ام لافانه لا يتصور فى هذه الصور ما اتى به من الامور لان مبناها رجوع الضمير وهو غير متصور ههنا وثالثها ان الكلام فى بيان اللفظ الحكمى وهذه الامور الفاظ حقيقة ورابعها ان الراجع الى احد هذه الامور هو لفظ المنفصل كما اعترف به نفسه حيث قال اذا رجع الضمير وهو لفظ حقيقى مستعار للتعبير عن هذا المنوى المسبوق

الازمنة الثلاثة) الحال والاستقبال والماضى (القسم) (الثانى) (وهو) اى القسم الثانى (ما)
اى كلمة (تدل على معنى) كائن (فى نفسها) اى فى نفس مادل يعنى الكلمة او نفس القسم الثانى
يعنى الكلمة ايضا حال كون ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها (غير مقترن) اى فى الفهم عنها
(باحد الازمنة الثلاثة) (الاسم) (وهو مأخوذ من السمو) بكسر السين او ضمها
عند البصريين من سما يسمو مثل غزا يغزو وسموا على وزن قنو احذفت الواو اعتباطا
ونقل سكون الميم الى السين وحركتها الى الميم ليعوض عن الواو المحذوفة همزة الوصل
فجئ بالهمزة ليمكن الابتداء بها فصار اسما كذا فى شرح الشافية (وهو) اى السمو (العلو)
لغة لان العرب تقول كل ما علاك فهو سماك وانما سمى هذا القسم من اقسام الكلمة بالاسم
الذى معناه العلو مجازا (لاستعلائه على اخويه) الفعل والحرف فالحاصل ان هذا القسم شبه
بالمعنى الذى هو العلو فاستعير لفظ الاسم لهذا القسم كما فى الحرف (حيث يتركب منه) اى من
هذا القسم (وحده) حال من الضمير المجرور فى منه لانه مفعول به بالواسطة (الكلام) فاعل
يتركب (دون اخويه) يعنى لا يتركب من كل واحد منهما واحده الكلام لما عرفت وستعرف
(قيل) هو مأخوذ (من الوسم) من وسم يسم سمة ووسما مثل وعد يعد عدة ووعدا هكذا
عند الكوفيين (وهو العلامة) يقال وسمت الدابة اذا جعل لها علامة وانما سمى هذا القسم
الاسم (لانه علامة على مسماه) واصله عندهم وسم حذفت الواو تبعا لفعله فجئ بهمزة ليمكن
الابتداء بها (و) (القسم) (الاول) (وهو ما) اى كلمة (يدل على معنى فى نفسها) اى فى نفس
مادل او فى نفس القسم الاول (مقترن) فى الفهم عن القسم الاول (باحد الازمنة الثلاثة)
(الفعل) (سمى) هذا القسم (به) اى بالفعل (لتضمنه) اى لتضمن الفعل او القسم الاول
(الفعل اللغوى وهو المصدر) والمصدر ههنا مضاف الى فاعله وناصب مفعوله وهو
من قبيل تسمية الدال باسم المدلول ويقال لمثل هذا عند ارباب المعانى مجاز مرسل وهذا
الحصر يعنى حصر الكلمة فى الاقسام الثلاثة حصر عقلى اعلم ان الحصر على ثلاثة اقسام
حصر عقلى وهو الحصر الدائر بين النفى والاثبات كحصر الكلمة فى الاقسام الثلاثة
وحصر استقرائى وهو الذى لم يوجد مع الاستقراء والتتبع قسم آخر كحصر الاضافة
المعنوية فى الانواع الثلاثة اللامية والبيانية والظرفية وحصر جعلى وهو الذى يكون بجعل
الجاعل كانحصار خلق الانسان فى العناصر الاربعة وكانحصار الكل فى اجزائه (وقد علم)
الواو للعطف بناء على جواز حذف المعطوف عليه يعنى قد تبين وقد علم فحينئذ يكون من
تنازع الفعلين وسيجئ لهذا زيادة تحقيق او اعتراضية بين الكلمة والكلام لعلاقة الجزئية
بينهما المدح الدليل المذكور او ترغيبا للطالبين او ليرد من ظن ان هذا حصر بدون
تعريف الاقسام ولفظ قد لما للتقريب او للتحقيق وقد جرت العادة باستعمال العلم فى
الكليات والمعرفة فى الجزئيات والمعنى وقد علم هذا الحد بكلية (بذلك) اصله اسم
مبهم للاشارة واللام عوض عن ها التى للتنبيه ولهذا لا يجمع بينهما والكاف للخطاب انما

له الكلام وليس بمنوى واعلم ان ماذكرناه فى هذا المقام من وجوه البطلان انما هو بالنظر الى كون المراد بالمنوى هو المذكور من اللفظ كما فى قولك الواجب وضع شئ كذا واما اذا اراد القائل به الموجود فى الخارج كما اذا قلت فى حق جوهر بين يديك اشترى بكذا فوجه الرد ما فعله من قبلنا وما فعلناه من الرد عليه كان مبنيا على ظاهر لفظ المدلول ولو اتى بلفظ اخر مكانه لسلم من الاعتراض ثم نقول جميع ذلك من قبيل البحث الخارج عن التحقيق اما التحقيق فهو انه لاريب فى ان المنوى ليس من الموجودات الخارجية وان المقولات العشر تختص بها لا تتعداها الى غيرها فلا يتصور اندراجه فيها كما توهمه هذان الفاضلان فاستصعب احدهما وبين الاخر (قوله وكلمات الله تعالى) انما لم يقل كلام الله احترازا عن ذهاب الوهم الى الكلام النفسى الازلى الاحدى الذات فانه قائم به منزه عن الحروف والاصوات وتحقيقا لكون المراد بالبيان كلام اللفظى الحاصل من جنس الاصوات والحروف

وضع المظهر موضع المضمر على خلاف مقتضى الظاهر والقياس وقد علم به واختار اسم الاشارة من بين الاسماء الظواهر لزيادة التمكن فى الذهن واختار كلمة البعد مقام هذا التعظيم كما فى قوله تعالى ❁ الم ذلك الكتاب ❁ (اى بوجه حصر الكلمة) اى بدليل انحصار الكلمة (فى الاقسام الثلثة) التى هى الاسم والفعل والحرف (حد) مفعول مالم يسم فاعله (كل واحد) كائن (منها) لان من البيانية اذا كان قبلها نكرة تكون صفة لها (اى من تلك الاقسام) المذكورة (وذلك) اى كون كل واحد منها معلوما بدليل انحصار الكلمة فيها واقع وثابت (لانه قد علم) تحقيقا بكلية (به اى بوجه الحصر) اى بدليل انحصار الكلمة فى اقسامها الثلاثة (ان الحرف كلمة) ان مع اسمها وخبرها فى محل الرفع على انها مفعول مالم يسم فاعله لقوله وقد علم اى علم بدليل انحصار الكلمة فى اقسامها ان الحرف كلمة بقرينة كون الحرف قسما للكلمة (لا تدل على معنى) كائن (فى نفسها) بقرينة اولا (بل تحتاج) فى الدلالة على المعنى (الى انضمام كلمة اخرى اليها) يعنى الى اعانة كلمة اخرى فى الدلالة على المعنى اياها (و) ان (الفعل كلمة) بقرينة كونه ايضا قسما يعنى نوعا منها (تدل على معنى) كائن (فى نفسها) بقرينة قوله اما ان تدل على معنى كائن فى نفسها (لكنه) اى الا ان المعنى المدلول عليه (مقترن) فى الفهم (باحد الازمنة الثلثة) وضعا بقرينة قوله والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلثة (و) ان (الاسم كلمة) بقرينة كونه نوعا منها (تدل على معنى) كائن (فى نفسها) بقرينة قوله اما ان تدل على معنى الخ (غير مقترن) اما مجرور على انه صفة بعد صفة للمعنى او منصوب على انه حال منه ويجوز الرفع ايضا على انه خبر مبتدأ محذوف اى هو غير مقترن وضعا (باحد الازمنة الثلاثة) اذ علم بدليل الحصر ان كل واحد من هذه الاقسام الثلاثة كلمة (فالكلمة) جنس تحته انواع كما ان الحيوان جنس تحته انواع (مشتركة بين) هذه (الاقسام الثلثة) كما انه مشترك بين الانسان وغيره من ذوى الارواح واذا كانت الكلمة جنسا مشتركا بين هذه الاقسام الثلاثة لزم تمييز بعضها عن بعض ليصح قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها لانه اورده بكلمة قد المفيدة للتحقيق وبالعلم المشعر باليقين واراد تمييز بعضها عن بعض فقال مصدرا بالفاء المفيدة لتميز ذاهبا الى خلاف ترتيب النشر لترتيب اللف (والحرف) كلمة تدل على معنى الا انه (ممتاز عن اخويه) الفعل والاسم (بعدم الاستقبال فى الدلالة) على معنى فى نفسها يعنى ان الحرف مشترك لاخويه فى كونه كلمة تدل على معنى الا انه امتاز عنهما بكون المعنى فى غيره يعنى ان الحرف لا يدل على معنى فى نفسه بل يدل على معنى فى غيره كالسير والبصرة فى قولك سرت من البصرة فان لفظة من تدل على ابتداء الغاية الحاصل فيها (والفعل) مشترك ايضا لاخويه فى كونه كلمة تدل على معنى الا انه (ممتاز عن الحرف بالاستقلال) يعنى ان الفعل امتاز عن الحرف

(بكونه)

وهو المتعارف عند العامة والقراء والاصوليين والفقهاء واطلاق كلام الله عليه ليس لمجرد انه دال على كلامه القديم حتى لو كان مخترع هذه الالفاظ غير الله تعالى لكان هذا الاطلاق بحاله بل لان له اختصاصا اخر به تعالى وهو انه اخترعه بان اوجد الاشكال فى اللوح المحفوظ قوله تعالى بل هو قرآن مجيد فى لوح محفوظ والاصوات فى لسان الملك لقوله تعالى انه لقول رسول كريم وهو اسم له لا يصح من حيث تعيين المحل فيكون واحد بالنوع ويكون مايقرأه القارى اى قارئ كان نفس كلامه تعالى (قوله فلا حاجة قال الرضى احترز بقوله لفظ عن الخط والعقد والنصب والاشارة فانها ربما دلت بالوضع على معنى مفرد وليس بكلمات ولما كان هنا مظنة ان يقال ان الجنس لا يكون للاحتراز به دفعه بقوله ويجوز الاحتراز بالجنس ايضا اذا كان اخص منه الفصل بوجه وهو ههنا كذلك لان الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون والشارح اراد رد ذلك وان كانت العبارة قاصرة فى الافادة

بكونه مستقلا فى الدلالة على معناه لما عرفت ان الحرف غير مستقل فيها (و) ممتاز (عن الاسم) ايضا (بالاقتران) يعنى ان الفعل مشترك للاسم وحده فى كونه مستقلا فى الدلالة على المعنى الا انه ممتاز عنه بكون المعنى المدلول عليه فى نفسها فى الفهم عن لفظ الفعل مقترنا باحد الازمنة الثلثة (والاسم) ايضا مشترك فى كونه كلمة تدل على المعنى الا انه (ممتاز عن الحرف بالاستقلال) فى الدلالة على المعنى لما عرفت ان دلالة الحرف غير مستقلة (و) ممتاز (عن الفعل) ايضا (بعدم الاقتران) يعنى ان الاسم مشترك الفعل فى الدلالة على المعنى بالاستقلال وممتاز عنه بكون المعنى المدلول عليه غير مقترن فى الفهم عنه بالازمنة الثلاثة (فعلم) بعد كون الكلمة جنسا مشتركا بين هذه الاقسام الثلثة وامتياز كل واحد منها عن اخويه بفصله المخصوص له (لكل واحد منها حد معرف) بكسر الراء المهملة صفة للحد (جامع لافراده) اى لافراد المعرف بالفتح لكونه جنسا مشتركا (ومانع عن دخول غيرها) اى غير الافراد (فيه) اى فى الحد لوجود فصل مخصوص لكل واحد منها مميزله عما عداه (وليس المراد) اى مراد المصنف (بالحد ههنا) فى قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها (الا المعرف الجامع) لافراده (المانع) عن دخول غيرها فيه يعنى عند الادباء ليس معنى الحد الا ذلك لان الحد فى اللغة المنع ومنه الحداد للبواب لمنع الناس والدواب من الباب وفى العرف هو ما يبين ماهية الشئ يعنى الحد قول دال على ماهية كحد الكلمة ههنا لانه دل على ماهيتها وكذا غيره (ولله در المصنف) الدر مضاف الى الفاعل مبتدأ والجملة جملة يمدح بها بكثرة الخير وسيأتى له زيادة تحقيق والمراد به ههنا شفقة المصنف على المتعلمين والطالبين حيث لم يهمل فى التعليم والتأليف جانب الذكى ولا الغبى ولا المتوسط بينهما ولم يترك جانب احد بل راعى الجوانب الثلاثة (حيث اشار الى حدودها) اى الى حد كل قسم من اقسام الكلمة (فى ضمن دليل الحصر) رعاية الجانب الذكى لان الذكى بالاشارة يفهم ما هو المشار اليه وما هو المقصود لان المقصود منه بيان حصر الكلمة فيها وفى ضمنه حصل بالاشارة حد كل منها (ثم نبه) بكلمة قد الدالة على التحقيق والعلم الدال على اليقين وبكلمة البعد (عليها) اى على حدود اقسام الكلمة المشار اليها فى ضمن دليل الحصر (بقوله وقد علم بذلك الخ) رعاية الجانب المتوسط لانه وان لم يفهم بالاشارة الا انه تيقظ بالتنبيه ويدرك ما نبه اليه ويفهم (ثم صرح بها) اى بحدود الاقسام المذكورة (فيما) اى فى المقام والمحل الذى يأتى (بعد) الفراغ من احوال الكلمة والكلام وذلك المحل هو اول بحث كل قسم من اقسام الكلمة حيث قال فى اول بحث الاسم الاسم ما دل على معنى فى نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة وكذا فى الفعل والحرف رعاية لجانب الغبى لان الغبى لغباوته لم يفهم من الكلام

اذ لا قائل القيام الاحتياج بعد ذكر اللفظ الى قيد يخرج دوال عن الحد ولا احتمال لهذا التوهم حتى يهتم بدفعه لكنه غير وارد لان الاصل فى الحدود ان يكون الجنس صادقا على كل ما يصدق عليه الفصل بدون العكس وقد عرفت ان تلك الدوال موضوعة لمعنى مفرد فان المعنى المفرد ما لا يستفاد جزئه من جزء ما يدل عليه كما ستعرفه وهى كذلك وليست بكلمات ولو اتى بما كان المذكور من فصل داخلا فى الجنس لكن يلزم على هذا عدم مطابقة الحد المحدود لبقاء ما ليس منه داخلا فيه فقصدوا الى شئ يصلح للجنسية باعتبار كونه شاملا للكلمة وغيرها من المهملات والمركبات ويخرج به عن الحد ما هو داخل فيه خارج عن المحدود و ذلك هو اللفظ فوضعوه موضع الجنس ومن ذلك تبين ان ما ذكره البيضاوى فى المخلص من ان الكلمة ما وضع مفردا ليس كما ينبغى وان ما قيل فى شرحه من ان الدوال الاربع خارجة بالوضع اذ الافراد ليس بمستقيم واحتمال كون ما عبارة من اللفظ لا سبيل اليه

ما هوالمقصود الا بالتصريح والتفصيل (بناء) نصب على انه مفعول له لافعال الثلاثة الاشارة والتنبيه والتصريح (على تفاوت مراتب الطبايع) وفى بعض النسخ الطباع والاول جمع طبيعة كالفرائض جمع فريضة والثانى جمع طبع كرجل ورجال الطبع السجية التى جبل عليها الانسان وهو فى الاصل مصدر والطبيعة مثله وفى اللغة كلاهما فى معنى واحد واما بحسب الاصطلاح بينهما عموم وخصوص مطلق والعام هو الطبع لانه مايكون مبدأ الحركة مطلقا سواء كان لها شعور كحركة الحيوان اولا كحركة الافلاك والاشجار كذا فى شرح الديباجة والمراد ههنا منها المعقول من باب ذكر المحل وارادة الحال فمعنى مراتب الطباع تفاوت العقول لان العقول متفاوتة وبها يتفاوت الناس بعضهم من بعض واليه اشار فى قوله تعالى ﴿وانما يتذكر اولوا الالباب﴾ يعنى ان عقول المتعلمين متفاوتة بعضهم يفهم بالاشارة بجودة عقله وبعضهم لايفهم لقصور مافى طبيعته ولكن يفهم بعدها بالتنبيه وبعضهم لكمال غباوته لايفهم بالتنبيه بعد الاشارة ولكنه يتيقظ بالتصريح والتفصيل لانه كالنائم الاصم لما فرغ من تعريف الكلمة وتقسيمها وبيان بعض مايتعلق بها اراد ان يعرف الكلام وبيان بعض احواله الا انه لم يصله بالكلمة لمناسبة الجزئية والكلية بينهما ليكون فصلا بعد فصل وبابا بعد باب فقال (الكلام) اللام فيه للجنس كما ان اللام فى الكلمة للجنس ويقال لمثل هذا اللام لام الجنس ولام الحقيقة ولام الطبيعة كذا فى الهوادى (فى اللغة مايتكلم به) سواء كان فيه تركيب اولا ولذا قال (قليلا) فحينئذ يكون زيد اوضرب او ان من الاسم والفعل والحروف كلاما (كان اوكبيرا) لغة (وفى اصطلاح النحاة) عطف على قوله فى اللغة باعادة الجار (ماتضمن) آثر تضمن على تركب لان التضمن احضر لاستغنائه عن صلة من لانه لو قال تركب لاحتاج ان يقال من كلمتين ولصدقه على اضرب امرا حقيقة دون تركب (اى لفظ تضمن) اشار به الى ان لفظ ماموصوفة لانه خبر والتنكير فى الخبر اصل ولان التنكير فى التعريفات انسب لكونه جنسا (كلمتين حقيقة) مثل زيد قائم زيد (اوحكما) والاولى حكما والثانية حقيقة مثل جيق مهمل ديز مقلوب زيدا ولعكس مثل زيد قام ابوه او زيد ابوه قائم فالاقسام ثلثة والقياس ان تكون اربعة الثلاثة الاولى وان يكون كلاهما حكما ولم يوجد له مثال تأمل ولاتكن من الغافلين وفى الهندى الاولى تركب دون تضمن لمقابلة التركيب الافراد فى تعريفهما وايضا تركب احضر لصحة الاكتفاء عن المتكلمين رأسا بان يقول الكلام ماتركب بالاسناد بخلاف تضمن انتهى كلامه اقول ان ماقاله المصنف هو الاولى لان المقابلة فى التعريفات والحدود غير لازمة وايضا التركيب وان كان احضر كما قال الا انه حينئذ يكون غير جامع لافراد الكلام لخروج الكلام الذى استكن فيه فاعله سواء كان جائز آمثل زيد ضرب او واجبا مثل وغير ذلك (اى تكون كل واحدة منهما (من الكلمتين حقيقة او حكما (فى ضمنه) فالضمير

(اضرب)

جدا وتجويزه بناء على قرينة شهرة كون الكلمة من قسم اللفظ ناش من عدم العلم باحوال المعرفات وشرائطها قوله لانه لم يقصد الوحدة قال المص فى الايضاح رادا على قول صاحب المفصل لفظة ان ارادبها اقل مايطلق عليه اللفظ كضربة ففاسد لان اقله حرف واحد وان اراد عدا مخصوصا ينتهى اليه فليس مشعراً به وان ارادمعنى اللفظ كان اللفظ اولى للاختصار ورفع الاحتمال هذا كلامه وعلى هذا كان الانسب ان يقول ايذانا بفساد قصد الوحدة ولعله اراد التنبيه على صحة هذا القصد فان من يدعى ان عبدالله علما ليس كلة واحدة يحتاج الى التاء لاخراج مثله جدا ولا يراد غير وارد لظهور ان المراد هو الخبر لكن مع زيادة فائدة وهى ان لايمكن التلفظ به مرتين باعتبار وضع من الاوضاع اذ الوهم لا يذهب الى احتمال اخر عند الاحاطة بتمام التعريف (قوله مع كون اللفظ اخصر وايضا وصفه اخصر من وصفها ولم يأت بهذه العلاوة لكان اولى (قوله تخصيص شئ بشئ قليل الاو.. تعيين شئ لشئ ليظهر

اضرب المجرور راجع الى الموصول اذا كان الكلام فى الاصطلاح من تضمن كلمتين بالاسناد توهم ان المتضمن اسم فاعل هو لفظ زيد قائم مثلا و المتضمن اسم مفعول بعينه لفظ زيد قائم مثلا ايضا فاتحدا فلزم التميز و التفريق بينهما فقال بالفاء التفصيلية المشعرة للتميز و التفريق بينهما (فالمتضمن اسم فاعل) وانما قيده به مع انه لا يمكن الا ان يكون ذلك لتخصيص صورة الخط باسم الفاعل فهذا بمنزلة الاعجام (هو المجموع) فقط يعنى مجموع زيد قائم مثلا و يقال لهذا المجموع لفظ تضمن كلمتين بالاسناد فيكون هذا المجموع متضمنا بالكسر (والمتضمن اسم مفعول هو كل واحدة من الكلمتين) يعنى هو المسند فقط او المسند اليه فقط لا مجموعهما يعنى زيد واحده هو المتضمن بالفتح او قائم فقط فى ضمن زيد قائم كان الحيوان او الناطق متضمن يعنى احدهما وحده و مجموع الحيوان الناطق متضمن بالكسر كذلك هذا تأمل ولا تكن من الغافلين اذا علمت هذا الفرق (فلا يلزم اتحادهما) كما توهم اى اتحاد المتضمن والمتضمن بل تضمن كل ما لكل جزء (بالاسناد) (اى تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين) حقيقة او حكما (الى الاخرى) يشير الى ان الباء متعلق بقوله تضمن بتضمين معنى الحصول والى انها للسببية وان اللام عوض من المضاف اليه والمعنى بسبب قيام احدى الكلمتين بالكلمة الاخرى مثل قام زيد فان معنى الكلمة الاولى القيام وهو انما يقوم بزيد وكذلك زيد قائم والمنطلق زيد وزيد المتعلق وانما قال بالاسناد ولم يقل بالاخبار لانه اعم اذ يشمل النسبة التى فى الكلام الخبرى والطلبى والانشائى وفى الرضى المراد بالاسناد الاسناد فى الحال كما فى قولك قام زيد وزيد قائم او فى الاصل ليشمل الاسناد الذى فى الكلام الانشائى نحو بعت واشتريت والطلبى هل انت قائم وليتك او لعلك قائم وكذا نحو اضرب وليضرب وفى المتكلم كاضرب ونضرب ولنضرب الى هنا كلامه (والاسناد) فى اللغة الاضافة من السند من باب دخل وهو ما اسند اليه من حائط او غيره او من السناد على وزن صراف وهو الناقة المحكمة الخلق وفى الاصطلاح (نسبة احدى الكلمتين) سواء كانت الاولى او الثانية مثل قام زيد وزيد قائم (حقيقة او حكما الى) الكلمة (الاخرى بحيث) متعلق بالنسبة (يفيد) من افاد يفيد ان كان بمعنى اعلم يتعدى الى المفعولين يعنى يفيد تلك النسبة (المخاطب فائدة تامة) ولئن كان بمعنى اعلم يتعدى الى مفعول واحد فالمعنى يستفيد المخاطب منها فائدة تامة او يحصل منها تلك الفائدة (فقوله لفظ) المستفاد من لفظ الموصوفة جنس (يتناول) الالفاظ (المهملات والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية) لان كل واحد منها لفظ يدخل تحت الجنس (وبقيد تضمن كلمتين) مصدر مضاف الى الكلمتين والباء متعلق بقوله (خرجت) الفاظ (المهملات) الصرفة (والمفردات) اما المهملات فلانه لا يطلق عليها الكلمة لان الوضع فيها المعنى شرط وفيها لا يوجد الواضع لمعنى واما المفردات فلانها وان كانت كلمة الا انها خرجت بصيغة

---

تعلق لمعنى بقوله وضع ولئلا يتجه انه ان اريد بتخصيص شئ بشئ جعل المعنى مخصوصا بالموضع يخرج وضع اللفظ المرادف وان اريد جعل اللفظ مخصوصا بالمعنى يخرج وضع المشترك ولا يخفى انه لا وجه لكلا الوجهين اما الاول فلان تعلق لمعنى بوضع كما لا يظهر على تفسير الشارح لا يظهر على هذا التفسير ايضا فان الوضع على كلا التفسيرين لم يكن محتاجا الى قوله لانه داخل فيه ولا مخلص عن ذلك الا بان يفسر للوضع بصوغ لفظ وهذا مع كونه على خلاف المشهور من اصطلاحهم لا يكون ذكره للاحتراز بل ليتعلق به قوله لمعنى واما الثانى فلا معنى اللفظ المرادف من حيث انه اثر وضع هذا المرادف لا يوجد فى المرادف الاخر وعلى هذا قياس المشترك فانه بحسب كل وضع يختص بمعنى واحد وستقف على رجحان مختاره قدس سره فيما بعده قوله ولا يبعد قيل يمكن ان يقال لم يعتبر المجيب الاول ايضا قيدا زائدا بل اكتفى بالتبادر من الاطلاق وهو دعوى لا سبيل اليها جدا ثم قيل ترد على الوجهين تعيين المجاز

التثنية فى قوله الكلمتين ( وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية ) سواء كانت اضافية (مثل غلام زيد و) توصيفية مثل (رجل فاضل) او تعدادية مثل خمسة عشر او امتزاجية مثل بعلبك او صوتية مثل سيبويه ودرستويه (وبقيت المركبات الكلامية) المقصودة من التعريف (سواء كانت) تلك المركبات الكلامية (خبرية) فعلية فاعله مذكر (مثلا ضرب زيد و) مؤنث مثل (ضربت هند و) اسمية مثل (زيد قائم) والقائم زيد (او انشائية) امرا (مثل اضرب و) نهيا مثل (لا تضرب فان كل واحد منهما) اى من الامر والنهى او من قوله اضرب ولا تضرب (تضمن كلمتين احديهما ملفوظة) يعنى الاولى كلمة حقيقة (والاخرى) والثانية (منوية) كلمة حكما (وبينهما) اى بين الكلمتين اللتين احدهما كلمة حقيقة والاخرى كلمة حكما (اسناد) يعنى نسبة احدى الكلمتين الى الاخرى بحيث (يفيد المخاطب فائدة تامة) فصدق عليه تعريف الكلام وهو ما تضمن كلمتين بالاسناد فيصدق الكلام ايضا لانه كلما صدق الحد على شئ صدق المحدود ايضا على ذلك الشئ قوله (وحيث كانت الكلمتان) تعليل مقدم لقوله دخل وانما قدم لئلا يتوالى العلتان اعنى قوله وحيث الخ وقوله الآتى فان الاخبار الخ ( اعم من ان تكونا ) اى الكلمتان ( كلمتين حقيقة او حكما دخل فى التعريف) قد مر ان الاقسام ههنا بحسب القسمة العقلية اربعة ان يكون كلاهما كلمتين حقيقة او على العكس او الاولى كلمة حقيقة والثانية كلمة حكما او على العكس وسواء كانت الكلمة التى فى حكم الكلمة جملة اسمية (مثل زيد ابوه قائم او) جملة فعلية حقيقة مثل زيد (قام ابوه او) حكمية مثل زيد (قائم ابوه) وذلك لان اسم الفاعل العامل على ما سيأتى فى حكم الفعل المضارع فتكون الجملة فعلية لان مثل زيد قائم ابوه فى حكم زيد يقوم ابوه ويجوز ان يكون المثال الاخير فى حكم الجملة الاسمية وذلك لانه حينئذ يجوز فيه الامران احدهما ان يكون قائم مبتدء لاعتماده على المبتدأ وابوه فاعله سد مسد الخبر والثانى ان يكون خبرا مقدما وابوه مبتدء مؤخرا وعلى كلا التقديرين تكون الجملة اسمية مرفوعة المحل لكونها خبر مبتدءٍ الذى قبلها وسيأتى لهذا زيادة تحقيق فى قوله وان طابقت مفردا جاز الامران (فان الاخبار) جمع خبر كفرس وافراس (فيها) اى فى الامثلة المذكورة حال كونها مصاحبة (مع انها مركبات) لدلالة جزء اللفظ على جزء المعنى (فى حكم الكلمة المفردة اعنى قائم الاب) المقصود منه القيام فقط والاب مضاف اليه فتعيين الفاعل يعنى الذى يقوم به لا لغرض التركيب لانه اذا قيل زيد قائم لم يعلم ان القيام وصف لزيد او لسببه (ودخل فيه) اى فى الكلام او تعريف الكلام الذى جزؤ الاول فى حكم الكلمة والثانى كلمة حقيقة (ايضا) كما دخل ما كان الجزء الثانى فيه كلمة حكما والاول كلمة حقيقة (مثل جسق مهمل وديز مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما) اى فى هذين المثالين (مهمل ليس بكلمة) حقيقة بل كلمة حكما (فانه) اى المسند اليه فيهما (فى حكم هذا اللفظ) فان المقصود منه هذا واللفظ للتعيين اى لفظ جسق مهمل

(ولفظ)

المعنى المجازى لانه متى اطلق اطلاقا صحيحا او اطلقه ارباب اللسان فى محاورتهم يفهم منه المعنى المجازى لان شيأ من هذين الاطلاقين لا يكون بدون القرينة مع ان تعيين المجاز ليس من افراد هذا الوضع ولا يخفى ان هذا فرية بلا مرية اذ الشارح لم يفسر الوضع بالتعيين بل بالتخصيص ومن البين انه غير صادق على الوضع المجازى فلا يرد على شئ من ذلك والعجب من القائل انه اعترض على الشارح اولا بتركه ما هو الاولى يعنى التعريف بالتعيين ثم اعترض عليه ثانيا بان تعريف الوضع بالتعيين فاسد فوقع فى حيص بيص (قوله اسم مكان بمعنى المقصد قيل يرد عليه ان مكان الحدث يباين مفعوله فليس ما يقصد باللفظ مندرجا تحت المقصد حتى يصح اطلاقه مناسبة يصح ان يتقل اسم ان بين المفعول والظرف عليه ثم قيل والجواب عنه احدهما الى الاخر فظهر بهذا انه لا وجه للاقتصار على اسم المكان بل يصح ان يكون اسم زمان هذا وانت خبير بان المقصود الافادة هو انه اذا كان المعنى ما يقصد بشئ

ولفظ ديز مقلوب زيد ولذلك اعرب باعراب الاسم وجعل مسندا اليه واخذ حكم الكلمة حقيقة (اعلم ان كلام المصنف) يعني ان القول الذي يصدق ان يطلق عليه الكلام الاصطلاحي عند المصنف وهو ماتضمن كلمتين بالاسناد (ظاهر في ان) الفعل مع فاعله ومفعوله وجميع متعلقاته (نحو ضربت زيدا قائما) الباء في قوله (بمجموعه) متعلق بقوله (كلام) تقديره كلام بمجموعه لانه قال في تعريفه لفظ تضمن كلمتين بالاسناد وهذا اللفظ يصدق على هذا المجموع لانه يصدق عليه انه لفظ تضمن كلمتين بالاسناد ويصدق ايضا على مثل ضربت فقط مع ان الكلام في هذا المجموع الفعل مع فاعله فقط حيث لادخل للمتعلقات فيه وكلام المصنف كائن (بخلاف كلام صاحب المفصل) يعني بخلاف مايصح ان يطلق عليه الكلام عند صاحب المفصل (حيث قال) في تعريف (الكلام هو المركب) حقيقة او حكما ليدخل ما استكن فيه فاعله سواء كان جوازا او وجوبا (من كلمتين) حقيقة او حكما (اسندت احديهما) اي احدى الكلمتين (الى) الكلمة (الاخرى) فانه اخذ الاسناد في تعريفه ايضا وقيده بان يكون اسناد احدى الكلمتين الى الكلمة الاخرى ولم يطلق (فانه) اي هذا التعريف (صريح في ان الكلام) المصطلح (هو ضربت) يعني الفعل مع فاعله فقط (والمتعلقات) من المفعول والحال وغيرهما (خارجة عنه) اي عن الكلام الاصطلاحي بحيث لايطلق على المجموع كلام كما اطلق في كلام المصنف بل انما يطلق على مجموع الفعل والفاعل لاغير والحاصل ان كلام المصنف وكلام صاحب المفصل واحد الا ان كلام المصنف يصح اطلاقه على المجموع دون كلام صاحب المفصل (ثم اعلم) يعني بعد علمك سابقا الفرق بين كلام المصنف وكلام صاحب المفصل (ان صاحب المفصل) قد ذهب الى ترادف الكلام والجملة حيث قال ويسمى الكلام جملة وفيه اشارة اليه وان لم يصرح (وصاحب اللباب) ايضا قد ذهب الى ترادفهما حيث قال ثم اعلم ان الجملة قد تطلق على مايطلق عليه الكلام بالترادف بين النحويين وهذا صريح منه (ذهبا الى ترادف الكلام والجملة) الترادف الاتحاد في المعنى دون اللفظ من ردف كالقعود والجلوس وليث واسد يعني الترادف هو مايصح ان يطلق احد اللفظين على مايطلق عليه الآخر (وكلام المصنف ايضا) اي مثل كلام الشيخين (ينظر الى ذلك) اي يميل الى ترادفهما الا ان نظر اذا تعدى بالى يكون بمعنى الميل لانه يقال نظر اليه اي مال اليه (فانه) اي المصنف (قد اكتفى في تعريف الكلام) الجار والمجرور في قوله (بذكر الاسناد) متعلق بقوله اكتفى فالمعنى ان المصنف قد اكتفى بذكر الاسناد حال كون الاسناد (مطلقا) غير مقيد بكونه مقصودا لذاته ولغيره ولذا فسره بقوله (ولم يقيده) اي الاسناد بكونه مقصودا لذاته اذ لوكان مراده التفريق بين الكلام والجملة لقيد الاسناد (بكونه مقصودا لذاته) ولم يطلقه فعلم من اطلاقه انه لافرق بينهما عنده ايضا (ومن جعله) اي من جعل الكلام من المعرفين (اخص من الجملة قيده) اي قيد الاسناد (به) اي بكونه مقصودا لذاته (فحينئذ) اي حين كون الكلام اخص من الجملة (تصدق الجملة على الجملة الخبرية) قيدها

يجوز ان يكون اسم مكان استعمل في معنى المفعول وليس المدعى ان كل اسم مكان من حيث انه اسم مكان يصح ان يكون بمعنى المفعول حتى يرد مازعمه واردا كيف وهذا محال في جميع الصور واذا عرفت ان جوابه المنقول مع ماتفرع عليه ليس مما يلتفت اليه (قوله مبني على تجريده عنه وكونه بمعنى التخصيص فقط ولا بعد ذلك بل هو الموافق للمشهور المستعمل بين الجمهور حتى صار بمنزلة الحقيقة العرفية فانهم يقولون هذا موضوع لكذا وان كانا داخلين تحت مفهومه الاصلي فان قلت فعلى هذا يكون الوضع مجردا عن اللفظ ايضا قلنا نعم الا انه لم يتعرض له لعدم تعلق الغرض به في هذا الموضع وبما قررناه تبين بطلان ماقيل من ان المص انما استعمل الوضع في جزء معناه على سبيل التجوز وان كان المقام مقام التعريف لاحتياج تقييد المعنى بالافراد فالمفرد لايكون قيد الا للمعنى كما لايخفى (قوله الموضوعة لغرض التركيب لم يتعلق بهذه العبارة نظر من قال انه اراد بقوله خرجت

بالخبرية لان الانشائية على ماسيجيء لاتقع خبرا ولا وصفا ولا حالا (الواقعة اخبارا) كخبر المبتدأ وخبرباب ان وخبر لاالتى لنفى الجنس والجملة فى هذه المواضع فى محل الرفع لان الاخبار فيها مرفوعة ومقام مقامها يكون فى محل الرفع كخبرباب كان وخبر ماولا المشبهتين بليس والمفعول الثانى فى باب حسبت وفى هذه المواضع يكون فى محل النصب لان ماقامت هى مقامه منصوب (اواوصافا) فهى فى هذه المواضع تتبع اعراب موصوفها من الرفع والنصب والجر لكون الاسناد فى هذه المواضع مقصودا لغيره يعنى يكون الاسناد فيها مقصودا لصاحبه فتكون فيها مرتبطة ومتعلقة بماقبلها غير مستقلة بنفسها ولذا احتيجت الى الربط من الضمير وغيره وكذا الجملة التى وقعت صلة للموصول حيث كانت متعلقة له وان لم يكن لها محل من الاعراب فيكون الاسناد فيها مقصودا لغيره (بخلاف الكلام) لانه لايقع فى هذه المواضع لكون الاسناد فيه مقصودا لذاته فلا يقتضى الارتباط بغيره بل يكون مستقلا بنفسه (و) وقع (فى بعض الحواشى) هى جمع حاشية وهى ما كتبت على شرح لزيادة الايضاح وحل بعض المشكلات (ان المراد بالاسناد) اى مراد المصنف بالاسناد المأخوذ فى تعريف الكلام (هو الاسناد) حال كونه (مقصودا لذاته فقط) على ان يكون اللام للعهد (وحينئذ) اى حين كون المراد هكذا (يكون الكلام) المصطلح (عند المصنف ايضا) اى كما كان اخص عند من جعله اخص من الجملة فحينئذ يكون الفرق بينهما بالعموم والخصوص مطلقا فكل كلام جملة من غير عكس (اخص من الجملة) وفى الرضى الفرق بين الكلام والجملة ان الجملة ماتضمن الاسناد الاصلى سواء كان مقصودا لذاته اولا كالجملة التى هى خبر المبتدأ وسائر ماذكر من الجملة والكلام ماتضمن الاسناد الاصلى وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس انتهى (ولا يتأتى) (اى لايحصل) من الحصول من التحصيل هذا تفسير باللازم لان الاتيان يلزمه الحصول وعدمه فيكون من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم (ذلك) (اى الكلام) لغة واصطلاحا هذه التفسير هو المناسب للمقام وحمله على التضمن والاسناد بعيد عن المرام كذا فى حاشية العصام لانه قيل فيه اى ماتضمن اوا تضمن او الاسناد الاصلى اى لايحصل الكلام فى ضمن شئ من الاشياء الا فى ضمن هذين الخاصين فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف لان الظرف خاص والمظروف عام والاظهر الانسب بالمقام ان يجعل فى بمعنى من اى لايحصل الكلام الامن هذين القسمين (الا فى) (ضمن) (اسمين) بحذف المضاف (احدهما مسند والاخر مسند اليه) اذ لايتأتى الكلام من كل اسمين لانه لايتأتى من اسمى الفعل مثل رويدو يله ولا من اسمين لايصح ان يكون احدهما مسندا والاخر مسندا اليه مثل رجل وفرس وزيد وعمرو وقاعد وقائم وذلك لانه لم يصح حمل احدهما على الاخر وهو ظاهر لايخفى على من له ذوق سليم فلابد من ان يكون احدهما مسندا والاخر مسندا اليه ليصح الحمل ويحصل الكلام ولذا قال الشارح احدهما



المهملات القضية المهملة التى هى فى قوة الجزئية عند اهل الميزان بقرينة قوله وبقيت حروف الهجا لانها ايضا مهملات ثم ان القائل وهم انه اذا جرد الوضع عن المعنى لايخرج به مثل جسق وديز لانه عين للتلفظ به وقد سبق بيان مثل هذا الوهم من ذلك القائل على ان هذا القائل قد اخطأ فى دعوى وجوب كون الافراد قيدا للمعنى كيف والثابت كونه قيدا للفظ كما ستقف عليه وان مبناه توهم تفسير الشارح الوضع بالتعيين دون التخصيص على انه لو كان عرفه به لماورد ايضا اذ المهمل مالم يتعلق به غرض وتعيين اصلا وهذا فى غاية الظهور ولكن من لم يجعل الله له نورا فماله من نور ثم انه لاينبغى ان يتوهم ان كثيرا من حروف الهجاء كهمزة الاستفهام وبعض حروف العاطفة والجارة لايخرج بقوله لمعنى فلا يصح الحكم بخروج جميع حروف الهجاء بهذا القيد لان هذه الحروف ليست داخلة تحت حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب كما هو الظاهر (قوله فان قلت قد وضع

مسندوالاخر مسنداليه ومراد المصنف ليس الاهكذا الاانه لم يقيده اعتمادا على فهم المتعلمين قدم المركب من اسمين لاستحقاق جزئيه التقدم وهو ظاهر ولايخفى على من له ادنى تأمل (اوفى) (ضمن) عطف على قوله فى اسمين وههنا منفصلة حقيقية يعنى مانعة الجمع والخلو كقولك العدد امازوج او فرد (اسم) قدم لاستحقاقه التقدم (مسنداليه) (وفعل) (مسند) لانه كما لايتأتى الكلام من كل اسم وفعل ولايتأتى من اسم فعل وفعل (و) وقع (فى بعض النسخ او فى فعل واسم) مكان قوله فى اسم وفعل بتقديم الفعل على الاسم ووجهه ان المركب ههنا من فعل واسم فيلزم فيه تقديم الفعل لانه عامل فقدمه فى الذكر قوله (فان التركيب) تعليل المفهوم الكلام وهو ان المصنف اتى بتقسيم الكلام على طريقة الحصر ولم يذكره بلا حصر كما فى تقسيم الكلمة فان التركيب (الثنائى) منسوب الى اثنين على غير القياس كالثلاثى الى الثلاثة والرباعى الى الاربعة كذا فى شرح الشافية (العقلى) يعنى بحسب القسمة العقلية (بين الاقسام الثلاثة) الاسم (والفعل والحرف يرتقى الى ستة اقسام) بضرب الاثنين فى الثلاثة اذا لم يراع الترتيب (ثلاثة) مبتدأ متخصص بالوصف وهو قوله (منها) لان من البيانية اذا كان ماقبلها نكرة تكون صفة له (من جنس واحد) الجار والمجرور خبره (اسم واسم) بدل من قوله ثلاثة بدل الكل من الكل (فعل وفعل) كذلك (حرف وحرف) تقدير هؤلاء الاقسام الثلاثة من جنس واحد (وثلاثة منها من جنسين اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف) وانما قلنا انه لم يراع الترتيب لانه ان روعى فينتهى الى تسعة اقسام لانقسام كل من الاقسام الثلاثة الاخيرة باعتبار التقديم والتأخير الى قسمين كذا قاله السيد عبدالله قوله (ومن البين) خبر مقدم وجوبا لما سيأتى ان الخبر اذا كان خبراعن ان المفتوحة المأولة مع اسمها وخبرها بالمفرد الواقعة متبدأ يجب تقديمه عليها وههنا كذلك اى ومن البين الواضح الغير الخفى (ان الكلام) المصطلح (لايحصل بدون الاسناد) لان الاسناد مأخوذ فى تعريف الكلام (والاسناد) المأخوذ فى تعريفه (لابدله) اى الاسناد (من مسند ومسنداليه) لما مر ان الاسناد نسبة احدى الكلمتين الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة ومعلوم ان احدى تلك الكلمتين مسندو الاخرى مسنداليه لانه اذا لم يكن كذلك بل كان مجرد تركيب لم يحصل للمخاطب فائدة ما فكيف يكون فائدة تامة ولان الاسناد امر نسبى لايحصل الابين منتسبين هما المسند والمسنداليه كما ان الاضافة امر نسبى الابين لايحصل المضاف والمضاف اليه ولهذا نظائر كثيرة (وهما لايتحققان) ولايحصلان فى شئ من الاشياء (الافى اسمين احدهما مسند والاخر مسنداليه (اوفى اسم) مسنداليه (وفعل) مسند فالكلام موقوف على الاسناد وهو موقوف على المسند والمسنداليه وهما لايوجدان الا فى اسمين او فى فعل واسم فالكلام موقوف على اسمين مسند ومسنداليه وفعل واسم مسند ومسنداليه لان الموقوف على الموقوف على الشئ موقوف على ذلك الشئ ولما تبين ان الكلام يحتاج

بعض الالفاظ لايقال كأن الاولى قد وضع بعض الكلمات ليتضح فساد التعريف لعدم صدقه عليه لانا نقول ليس مبنى السؤال عدم صدقه المعرف على المعرف بل عدم صدق الجملة الفعلية الواقعة وصفا على موصوفه ولا يخفى ان الموضع هو اللفظ دون الكلمة (قوله المعنى مايتعلق به القصد قيل فيه انه اراد مفهوم مايتعلق به القصد بعينه فظاهر البطلان لان المعنى مايقصد بشئ وهو اخص مما يتعلق به القصد واراد صدق مايتعلق به القصد على معنى صدق الاعم على الاخص لا يلزم من كونه اعم من اللفظ كون المعنى اعم منه الا يرى ان الحيوان صادق على الانسان ولا يلزم من كونه اعم من الفرس كون الانسان اعم منه ولايخفى على ذى فطنة ان المفهوم المتبادر من قولنا مايتعلق به القصد هو مايقصد بشئ ليس الامر انه قد سبق تفسيره بذلك فلاوجه لهلاشق الترديد والقول بانه يمكن ان يقال اراد الاول واللام فى القصد للعهد الخارجى فيؤول الى القصد بشئ ولا ينبغى ان يتوهم انه لو اتى

الى الاسناد وهو يحتاج الى المسند والمسند اليه وهما لا يوجدان الا فى اسمين او فى فعل
واسم وتبين ايضا ان الاقسام بحسب القسمة العقلية ستة والكلام لا يحصل الا من قسمين
منها تولد ههنا سؤال وهو ان يقال فحال القسمين قد علم فما حال الاقسام الاربعة الباقية
فاجاب عنه باما الاستينافية بقوله (واما الاقسام الاربعة الباقية) اثنان منها من جنس واحد
فعل وفعل حرف وحرف واثنان منها من جنسين فعل وحرف اسم وحرف (ففى الحرف
والحرف كلاهما) اى المسند والمسند اليه الفاء جواب اما والجار والمجرور متعلق بقوله
(مفقودان) تقديره فكلاهما مفقودان فى الحرف والحرف فقدم الظرف اللغو على
متعلقه مع ان حقه التأخير عنه للحصر وذلك لان فقد المسند والمسند اليه معا منحصر
ومخصوص لتركيب الحرف والحرف لا غير لان الحرف لا يدل على معنى فى نفسه فضلا
عن ان يكون مسند او مسندا اليه لانهما لا يكونان الا فى اللفظ الدال على معنى فى نفسه
(وفى الفعل والفعل و) فى (الفعل والحرف المسند اليه مفقود) اما فى الفعل والحرف فلما
عرفت ان الحرف لا يدل على معنى فى نفسه يعنى ليس له دلالة مستقلة فكيف يكون مسندا
او مسندا اليه واما فى الفعل والفعل فلان الفعل عرض لا يقوم بنفسه فكيف يقوم غيره به
ولكنه لما كان له دلالة مستقلة كان مسندا دائما ولا يكون مسندا اليه ابدا فلا يوجد المسند
اليه فى هذين التركيبين فلا يحصل الكلام منهما لما عرفت (وفى الاسم والحرف احدهما)
اى المسند او المسند اليه (مفقود فان الاسم ان كان مسندا) يعنى ان كان صالحا لان يكون
مسندا بان يكون فيه معنى نسبى نحو القائم (فالمسند اليه مفقود) لما عرفت ان الحرف لا يكون
مسندا ولا مسندا اليه والاسم المسند من حيث انه مسند لا يكون مسندا اليه (وان كان)
الاسم (مسندا اليه) يعنى ان كان الاسم صالحا لان يكون مسندا اليه بان يكون دالا على
الذات ولا يكون فيه معنى نسبى لا تحقيقا ولا تأويلا نحو الرجل وان زيد او ازيد
(فالمسند مفقود) يعرف دليله مما سبق فلم يوجد الكلام فى الاقسام الاربعة فانحصر
الكلام فى القسمين الاولين (ونحو يازيد) جواب عن سؤال وارد على قول المصنف
ولا يتأتى ذلك الخ يعنى ان نحو يازيد كلام اصطلاحى باتفاق النحاة مع انه مركب من
الحرف وهو حرف النداء والاسم المنادى فلا يتم الحصر لانه قد وجد فى الكلام الحرف
والاسم فاجاب عنه بقوله ونحو يازيد وان كان بحسب الظاهر من تركيب الحرف
والاسم الا انه (بتقدير ادعو زيدا) فليس الحرف والاسم المنادى فى شئ من الكلام بل
الكلام ليس الا فى الفعل والفاعل المقدرين فلذا قال الشارح (فلم يكن) نحو يازيد (من
تركيب الحرف والاسم (كما ذهب اليه المبرد (بل) يازيد كلام حاصل (من تركيب الفعل)
المقدر (والاسم الذى هو المنوى فى ادعو) المقدر وسيأتى له زيادة تحقيق ولما فرغ من
تعريف الكلمة وتقسيمها الى الاقسام الثلاثة ونبه عليها ايضا ولما كان الكلام كليا للكلمة
لما سبق اورده عقيب الكلمة اراد ان يفصل الاقسام الثلاثة على ترتيب اللف والنشر

بتفسير السابق لكان
احسن لظهور ما فيه
من هجنة التكرار
ثم فيه اشكال وهو ان
المعنى اذا كان ما يتعلق
به القصد يلزم ان يكون
حروف الهجاء موضوعة
بازاء المعنى اذ لا يخفى
ان التركيبى مقصود بها
وحله لا يخفى على ذوى
البصائر (قوله) وهو
اعم من ان يكون لفظا
او غير قيل ان هذه
القضية طبيعية والطبيعية
لا تنتج كبرى الشكل
الاول الا ان يقال نفى انتاج
الطبيعة فى كبرى الشكل
الاول نفى كلية الانتاج
اذ المعتبر عند الميزانيين
الامور الكلية والانتاج
فى هذا المقام بين كما فى
قولنا الانسان حيوان
ناطق والحيوان الناطق
كلى وليس كما زعمه
لان هذا بديهى لا يصح
اعتباره كذلك ولا
يرد بان هذه القضية
مهملة وليست بطبيعية
اذ الطبيعة هى القضية
التى لا تصلح لان تقصد
كلية وجزئية وما نحن
فيه صالح لكل منهما
الا ترى انا نقول فى اثبات
المطلوب على وفق ما
ذكره قدس سره
المعنى ما يتعلق به القصد
وكل ما يتعلق به القصد
اعم من ان يكون لفظا
او غيره لذلك ولفساد
المعنى ح وما استدل به
على تجويز جعل الطبيعة
كبرى الشكل باطل جدا

فقال (الاسم) معرفا بلام العهد الخارجي لان المنكر اذا اعيد معرفا يكون الثاني عين الاول غالبا ولم يعطفه على ما سبق مع ان المناسبة قائمة لعدم قصد الربط وليكون بابا بعد باب وفصلا بعد فصل وفي الرضي لم يقتصر على ما تقدم من قوله وقد علم لانه اراد ان يصرح بحد كل واحد من الاقسام في اول صنفه والذي تقدم لم يكن حدا مصرحا ولا المقصود منه الحد بل كان المراد منه الدليل والتنبيه فقط الى هنا كلامه (مادل) انما اورد لفظة ما ولم يقل الاسم كلمة مع احتمالها للكلمة وغيرها اعتمادا على ما ذكره قبل من كون الاسم احد اقسام الكلمة لان كل اسم كلمة ولذا قال الشارح (اى كلمة دلت) (على معنى) (كائن) (في نفسه) (اى في نفسه مادل) يعني ان الضمير البارز راجع الى ما لا الى الاسم والا لتوقف معرفة المعرف على معرفة المعرف ويلزم الدور وذا باطل (يعني الكلمة فتذكير) مبتدأ مضاف الى مفعوله وهو (الضمير) هذا جواب سؤال مقدر وهو ان الشارح جعل لفظة ما عبارة عن الكلمة والضمير في دل نفسه كناية عن الكلمة وراجع اليها وهي مؤنثة فيجب تأنيث الضمير في الموضعين ليطابق مرجعه لان تطابق الضمير والمرجع في الاحوال العائدة اليهما واجب فاجاب عنه بقوله فتذكير الضمير في الموضعين (بناء) خبره ووصف بالصدر كقولك رجل عدل مبالغة او بان يكون المصدر بمعنى المفعول كقولك هذا ضرب الامير بمعنى مضروبه اى مبنى (على لفظ الموصول) لان لفظة ما التي في التعريفات يجوز ان تكون موصوفة او موصولة واشار في التفسير الاول وهنا الى الثاني (قال المصنف في الايضاح شرح المفصل) فيه رد على الرضي حيث قال بعد نقل كلام المصنف باسره وفيه نظر وبين وجه النظر هناك فمن اراده فليرجع اليه قوله في الايضاح قيد به احترازا عن غيره (الضمير فيما دل على معنى في نفسه (يعني الضمير المجرور (يرجع الى معنى) لا الى الموصول فحينئذ يكون الضمير موافقا لمرجعه في التذكير اذ المعنى مذكر ايضا (اى مادل على معنى) كائن (باعتباره) اى المعنى قوله (في نفسه) متعلق باعتبار اى في نفس المعنى (وبالنظر) عطف على قوله باعتباره (اليه) اى الى المعنى (نفسه لا باعتبار امر خارج عنه) اى لا يدل على معنى كائن باعتبار امر خارج عن المعنى فالضمائر المجرورة راجعة الى المعنى مثال كون الضمير في نفسه يرجع الى المعنى كائن (كقولك الدار) اى هذه الدار (في نفسها) اى باعتبارها في نفسها يعني في ذاتها بان تكون معمورة وجميع ما يحتاج اليه موجودا فيها (حكمها) اى قيمتها (كذا) اى الف درهم مثلا قوله الدار مبتدأ وفي نفسها صفتها حكمها مبتدأ ثان كذا الجار والمجرور خبر المبتدأ الثاني وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول (اى لا) اى ليس حكمها كذا (باعتبار امر خارج عنها) اى باعتبار كونها في وسط البلد او كونها قريبة من الجامع او كون جيرانها صلحاء او كونها قريبة من الحمام او غير ذلك بل يكون حكمها كذا بالاعتبار وما جد في ذاتها وما قام بها (ولذلك) اى لما قاله المصنف في الايضاح او لكون الضمير المجرور في نفسه راجعا الى المعنى او لكون الاسم ما دل على معنى

لانهم يعدونه من القضايا الكاذبة وان كان صادقا في نفسه لا يقال ان القائل لم يراع قواعد المعقول حتى يحكم ببطلان هذا التجويز لان اثبات المطلوب بانتاجه من احدى الاشكال راجع الى تلك القواعد (قوله مفردة اى معان فان جزء لفظ الجلة لا يدل على جزء زيد قائم غاية الامر انه يلزم ان يكون شئ واحد باعتبار مدلوليته مفردا وباعتبار دلالته مركبا ولا محذور فيه بل هو هو المطلوب (قوله) ههنا اى في صورة ما اورد من الاشكالين هذا ما هو الظاهر الا ان نقضه الآتي بيانه يستدعي تعميم الصورة كما ستعرفه (قوله) هذا الحكم منقوض بامثال الضمائر تحقيق المقام يتوقف على بيان مقدمة وهو ان واضع باوضاع مختلفة لوضع جواهر الفاظا متخالفة ووضعها لغة العرب وركب من الحروف مفردات الالفاظ بمفردات المعاني اما ان يكون الوضع عاما والموضوع له عاما كعامة النكرات او يكون الوضع عاما والموضوع له خاصا كالمضمرات والموصولات واسماء الاشارات واسماء

كائن اى فى نفس مادل اللام متعلق بقوله ( قيل الحرف مادل على معنى) كائن (فى غيره اى حاصل فى غيره) اى غير المعنى اوغير مادل (او) الحرف مادل على معنى حاصل (باعتبار متعلقه) يجوز بفتح اللام وكسرها وهو السير والبصرة فى قولك سرت من البصرة لان من ههنادال على معنى وهو الابتداء الحاصل فى السير باعتبار الحال والبصرة باعتبار المحل (لا) يدل على معنى حاصل (باعتباره) اى باعتبار المعنى ( فى نفسه ) اى نفس الحرف الجار متعلق باعتباره (انتهى كلامه) اى كلام المصنف فى الايضاح (ومحصوله) اى محصل كلام المصنف فى الايضاح ونتيجته ( ماذكره بعض المحققين) وهو السيد الشريف فى حاشية المطول (حيث قال) ذلك الفاضل المحقق ( كما ) الكاف متعلق بمحذوف وهو خبر لمبتدأ محذوف ايضا تقديره وهذا اى كون المعنى فى نفسه وفى غيره كائن كما ان لفظة ما زائدة والكاف للتشبيه والمشبه به مدخولها والمشبه الكلام المرتب عليه من كون المعنى فى نفسه وفى غير ولا يسبق الى الذهن ان المشبه قوله كذلك كما هو المتبادر بل هو ايضا من تتمة الاول (فى الخارج) المراد به ماهو المحسوس والمشاهد يعنى كما ان فى الحس والمشاهدة شيئا ( موجودا قائما بذاته ) كالجوهر وهو شئ موجود قائم بذاته سواء كان مركبا كالحيوانات والاحجار والاشجار اومجردا كالنفوس فانه يصح ان يحكم عليه كما يقال مثلا هذا الحجر ثابت وهذا الشجر نابت ويصح ايضا ان يحكم به كما يقال هذا الجسم حجر وذلك شجر ( و ) شيئا ( موجودا قائما بغيره ) كالاعراض والعرض هو شئ موجود قائم بغيره كالسواد والبياض وغيرهما من الالوان فانها لاتقوم بانفسها وانما تقوم بمحلها فان السواد مثلا من حيث انه عرض قائم بغيره لايصح ان يحكم عليه وبه فان قيل العرض يصح ان يحكم عليه كقولك العلم حسن والجهل قبيح ويصح ايضا ان يحكم به كقولك هذا سواد وهذا بياض قلنا ذلك انما يصح عن حيث وجوده لامن حيث العرضية والحاصل ان المعنى المدلول عليه نفسه مشابه للموجود الخارجى الذى هو قائم بذاته فى صحة كونه محكوما عليه وبه وكذا الدال على ذلك المعنى والمعنى المدلول عليه بغيره مشابه للموجود الخارجى الذى هو قائم بغيره فى عدم كون كل واحد منهما محكوما عليه وبه وكذا الدال على ذلك المعنى ايضا (كذلك) اوكما ان الموجود الخارجى قسمان موجود قائم بنفسه اى بذاته وموجود قائم بغيره كذلك الموجود (فى الذهن) قسمان (معقول) خبر مبتدأ محذوف اى هو اى ماهو فى الذهن (هو) اى ذلك المعقول فى الذهن (مدرك) اسم مفعول من ادراك اى معلوم (قصدا) اى حال كونه مقصودا (ملحوظ) خبر لقوله هو ( فى ذاته ) لافى ذات غيره ( يصلح ) اى ذلك المعقول المذكور قصدا الملحوظ فى ذاته ( ان يحكم عليه و ) لان يحكم ( به ) كالاعيان الغائبة عن الحس البصرى اذا لاحظتها

الافعال وعامة الافعال والحروف وبعض الظروف كأن وحيث وغيرهما مما يتضمن معنى الحروف والسر فى ذلك ان معانى هذه الحروف غير مستقلة سواء كانت تمام الموضوع له كمعانى الحروف اوبعضه كما فى الافعال والاسماء المحكية وغير ذلك لكونها خصوصيات تحته لا يشاركها شئ حتى يوضع له كوضع اسماء الاجناس واما يكون الوضع خاصا والموضوع له خاصا كالاعلام الجنسية والشخصية فنقول ان اراد المجيب ان جميع الالفاظ بهذه الحالة يرد عليه ما اورده الشارح وان اراد بيان مادتى الاشكالين فقط فلا يرد عليه شئ (قوله) مالا يدل جزء لفظه على جزئه قيل هذا يقتضى ان لا يكون الافراد صفة للمدلول بالدوال الاربع والظاهر انه كذلك اذ لم يونس بل لم يسمع وصف الدوال الاربع ولا معانيها بالافراد والتركيب بل الافراد والتركيب مخصوصان بالالفاظ الموضوعة اذ لم يوصف اللفظ الدال بالطبع اوالعقل بشئ فاطلاق التعريف مبنى على الاجمال

العقل قصدا وبالذات تكون مدركة قصدا وملحوظة فى حد ذاتها وتصلح لان يحكم عليها مثلا التمساح حيوان يحرك فكه الاعلى عند المضغ ويصلح لان يحكم بهامثل نوع من الحيوان تمساح يسكن فى النيل (و) فى الذهن (معقول هو) اى ذلك المعقول (مدرك) اى معلوم (تبعا) يعنى من حيث احتياجه الى الغير يكون معلوما تبعا لذلك الغير (و آلة) عطف على قوله مدرك يعنى يكون ذلك المدرك بالتبع آلة وسببا (لملاحظة غيره) يعنى لملاحظة الغير الذى يكون ذلك المدرك تبعا حالا فيه ويكون ذلك الغير محلا له فيكون المعقول الذهنى ايضا قسمين قدسبق غير مرة فيكون اللفظ الدال على معنى فى نفسه كالمعقول الذهنى المدرك قصدا الملحوظ فى ذاته ويكون اللفظ الدال على معنى فى غيره كالمعقول الذهنى المدرك تبعا الذى يكون آلة لملاحظة غيره (فلا يصلح لشئ منهما) اى من المحكوم عليه وبه تأمل ولا تكن من الغافلين كحركة الافلاك اذا لاحظها العقل تبعا للافلاك وجعلها آلة لملاحظتها لم يصح ان يحكم عليها وبها لانها لا تدرك قصدا واما اذا لاحظها العقل من حيث وجودها فيصح ان يحكم عليها وبها وهذا اعتبار آخر ولما قسم الموجود الذهنى الى قسمين كالموجود الخارجى اراد ان يوضحه بايراد مثال له فقال بالفاء التى تفيد التفصيل (فالابتداء) الفاء للتفصيل والايضاح بين المعنيين الاخيرين (مثلا) منصوب على المصدرية اى يمثل مثلا من غير لفظه والجملة حال من المبتدأ وهو الابتداء والحال من المبتدأ جائز عند المصنفين او على الحالية اى حال كونه ممثلا (اذا لاحظه) اى لاحظ معنى الابتداء باعتبار المضاف (العقل) وهو الاولية (قصدا) اى حال كون معنى الابتداء مقصودا من لفظه (وبالذات) عطف على قوله قصدا لان الحال فيه معنى الظرفية لان معنى قولك جاءنى زيدا راكبا وقت الركوب ولهذه المناسبة عطف عليه والجار فيه متعلق بقوله لاحظه (كان) اى معنى الابتداء الملحوظ قصدا وبالذات (معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا) خبر بعد خبر (فى ذاته) اى ذات لفظ الابتداء يعنى تفهم المعنى من لفظ الابتداء بالاستقلال من غير حاجة الى شئ آخر يلاحظه كذلك فى حد ذاته لا فى حد غيره فحينئذ يكون المعنى مستقلا بالمفهومية (ولزمه) عطف على قوله كان اى لزم ذلك المفهوم بالاستقلال الملحوظ فى حد ذاته (تعقل متعلقه) بفتح اللام المتعلق ههنا ما اضيف اليه لفظ الابتداء مثل ابتداء الكتاب او ابتداء القراءة او غير ذلك (اجمالا) نصب على التميز من النسبة الاسنادية (وتبعا) لذلك المعنى المستقل بالمفهومية الجار والمجرور فى قوله (من غير حاجة الى ذكره) اى ذكر ذلك المتعلق فى فهم معنى الابتداء عنه متعلق بقوله تعقل يعنى لزم ذكر ذلك المعنى المفهوم بالاستقلال تعقل ما اضيف هو اليه من غير احتياج الى ذكر ذلك المتعلق لاستقلاله فى الدلالة على المعنى المقصود منه (وهو) اى المعنى المستقل بالمفهومية

ومبنى على الاختلال والتعريف الصحيح ما لا يدل جزء لفظه الموضوع على جزئه وهذا وهم منه ناشى من لفظ اللفظ حيث زعم انه المراد من حيث هو هو وليس كذلك بل باعتبار كونه دالا وهو ظاهر فكل دال لا يقصد بجزئه الدلالة على جزء معناه فهو مفرد سواء كان لفظا او غيره اذا عرفت هذا فنقول لا مجال لاخذ الوضع فى تعريف المفرد سواء كان بحسب الاصل كما عرفته او بحسب ما يقتضيه المقام كما نحن فيه اما الاول فلما سبق واما الثانى فلسبق ذكر الوضع (قوله وفيه فيه اشارة الى ضعف هذا الوجه ورجحان كونه صفة اللفظ وقيل لا يستبعد كونه مجازا بطريق الاول على ما فى الحديث سيما اذا ثبت ما قاله الشيخ الرضى ان الافراد صفة المعنى عند النحاة وانما هو صفة اللفظ عند المنطقيين ولا يخفى على من نظر فى كتابه انه ما قال يكون الافراد صفة للمعنى عند النحاة بل اقتصر على الرد على المصنف وتزييف كونه صفة للمعنى قائلا المشهور فى اصطلاح اهل المنطق جعل المفرد والمركب

من لفظ الابتداء الملحوظ فى ذاته حال كونه ملابسا ( بهذا الاعتبار ) اى اعتبار ملاحظة العقل معنى الابتداء قصدا وبالذات ( مدلول لفظ الابتداء فقط ) يعنى ذلك المعنى لا يفهم من لفظ الابتداء الا قصدا وبالذات فح ( لا حاجة فى الدلالة ) فى دلالة لفظ الابتداء ( عليه ) اى على ذلك المعنى المستقل بالمفهومية ( الى ضم كلمة اخرى اليه ) اى الى لفظ الابتداء (لتدل) اللام متعلق بالمنفى مسلوبا عنه النفى بالمفهومية والفاعل المستكن فيه راجع الى الضم او الى الكلمة باعتبار الاعجام فى لتدل تأمل ( على متعلقه وهذا ) اى ماقلنا من انه اذا لاحظ مفهوم الابتداء العقل قصدا بالذات كان ذلك المعنى الملحوظ مستقلا بالمفهومية (هو المراد بقولهم) اى بقول النحاة (ان للاسم والفعل) اى لكل واحد منهما ( معنى كائنا فى نفس الكلمة الدالة عليه ) اى فى نفس كل واحد من الاسم والفعل الدال على ذلك المعنى يعنى ان العقل اذا لاحظ معنى الاسم قصدا وبالذات كان ذلك المعنى مستقلا بالمفهومية فحينئذ يصلح لان يحكم عليه ان كان ذلك الاسم ممايدل على الذات مثل زيد ورجل وفرس يصلح لان يحكم به ان كان ممايدل على النسبة والحدث مثل قائم وقاعد كقولك زيد قائم واذا لاحظ العقل ايضا معنى الفعل قصدا وبالذات كان ذلك المعنى مستقلا بالمفهومية من لفظ الفعل فحينئذ يصلح يحكم به فقط لان الفعل ليس له دلالة على الذات حتى يصلح لان يكون محكوما عليه فلما كانت دلالته على الحدث والنسبة يصلح لا يكون محكوما عليه ابدا فيكون مسندا دائما على ماسيأتى له زيادة تحقيق (و) اما (اذا لاحظه) اى مفهوم لفظ الابتداء (العقل) لكن (من حيث هو) اى مفهوم لفظ الابتداء (حالة بين السير والبصرة مثلا) يعنى من حيث كون السير متصلا بالبصرة وحالا فيها والبصرة محلا له وكون ابتداء السير منها (وجعله) اى جعل العقل مفهوم لفظ الابتداء ( آلة ) ووسيلة (لتعرف) مصدر من باب التفعل ومضاف الى المفعول وهو قوله (حالهما) اى حال السير والبصرة يعنى وجعله آلة ووسيلة لتعريف ان السير حال ومبتدأ منها وهى محل ومكان له (كان) اى مفهوم الابتداء بهذا الاعتبار (معنى غير مستقل بالمفهومية ) من لفظ الابتداء بل يحتاج فى استقلال المفهومية من لفظ الابتداء الى انضمام السير والبصرة اليه ليكون معناه بانضمامهما اليه مستقلا بالمفهومية (و) حينئذ لا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه ) لعدم كونه مستقلا فى الدلالة على معناه (ولا يمكن) عطف على قوله يصلح ( ان يتعقل ) مبنى للمفعول والضمير المستكن فيه نائبه وراجع الى مفهوم الابتداء والجملة فاعل يمكن اى لا يمكن ان يتعلق مفعول لفظ الابتداء بشئ من الاشياء ( الا بذكر متعلقه بخصوصه ) اى الا بذكر متعلق مخصوص له كالسير والبصرة ( ولا ) زائد لتأكيد النفى (ان يدل) مبنى للمفعول (عليه) الجار والمجرور نائبه والضمير فيه راجع الى ذلك المفهوم بشئ من الاشياء (الا بضم كلمة دالة على متعلقه ) لعدم كونه ملحوظا قصدا وعدم

(كون)

صفة اللفظ ولا ينبغى ان يخترع فى الحدود الا لفاظ بل الواجب استعمال المشهور المتعارف منها فيها لان الحد للتبيين وليس له ان يقول انى اردت بالمعنى المفرد المعنى الذى لا تركيب فيه لان جميع الافعال اذن يخرج عن حد الكلمة هذا كلامه لا يقال هذا المنقول يدل على صحة مازيف آنفا من عدم اشتراك غير اللفظ فى صفة الافراد لانا نقول لا يلزم من تلك الشهرة هذا العدم لان مبناها عدم الاغناء عما عدا الدلالة اللفظية ( قوله ) وكأن النكتة فيه قيل فتجوز باستعمال الماضى فى تقدم الوضع على الافراد بالرتبة ولا يخفى انه فى غاية البعد لا يكاد يستفاد من العبارة والاولى ان يقال ان الاصل فى العمل الفعل فلما كان لوصف الوضع معمول متعدد اختار فيه صيغة الفعل والاصل فى الوصف الافراد فاختار فيها لا معمول له متعدد الافراد وانما قدم الوضع بانه لو قدم الافراد لكان مغنيا عن ذكر الوضع لاستلزام الافراد الوضع من غير عكس وفيه غلط ظاهر فانه لا سبيل الى اعتبار التجوز فى امثال هذا

كون ذلك المعنى ايضا مستقلا بالمفهومية (والحاصل) اى حاصل الفرق بين لفظ الابتداء وبين لفظ من (ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلى) مستقل بنفسه فى المفهومية يصلح ان يكون محكوما عليه ومحكوما به كما ان لفظ الحيوان موضوع لمعنى كلى مستقل بنفسه فيما يصلح لاحدهما (و) اما (لفظة من) فهى (موضوعة) لمعنى جزئى من ذلك المعنى الكلى الموضوع له لفظ الابتداء كما ان لفظ رجل موضوع لمعنى جزئى من موضوع الانسان ولذا قال الشارح (لكل واحد من جزئياته) اى جزئيات المعنى الكلى الموضوع له لفظة الابتداء (المخصوصة) صفة للجزئيات (المتعلقة) صفة بعد صفة لها وقوله (من حيث) متعلق بقوله المتعلقة (انها) اى تلك الجزئيات (حالات) يعنى كل واحد منها حالة (لمتعلقاتها) اى لمتعلقات انفسها يعنى ان كل واحد من تلك الجزئيات يتعقل من حيث ان كل واحد منها حالة لمتعلقات نفسه (وآلات) عطف على حالات يعنى ان كل واحد منها رابطا (لتعرف احوالها) اى احوال المتعلقات (وذلك المعنى الكلى) اى الموضوع له لفظ الابتداء (يمكن ان يتعقل قصدا) حال كونه مقصودا من لفظ الابتداء ومستقلا بالمفهومية من غير احتياج الى انضمام كلمة اخرى اليه (ويلاحظ) عطف على يتعقل اى ذلك المعنى الكلى (فى حد ذاته) يعنى فى حد نفس لفظ الابتداء لا فى غيره (فـ) حينئذ (يستقل) ذلك المعنى الكلى المتعقل قصد الملحوظ فى نفسه (بالمفهومية) من لفظ الابتداء بلا احتياج الى ضم كلمة اخرى اليه (ويصلح) ذلك المعنى (ان يكون محكوما عليه) نحو الابتداء واقع وثابت (و) يصلح ايضا ان يكون محكوما (به) كقولك هذا هو الابتداء (واما تلك الجزئيات) الموضوع لكل واحد منها لفظة من (فلا تستقل بالمفهومية) من لفظة من لكونها غير مستقلة بنفسها وغير ملحوظة فى حد ذاتها (و) حينئذ (لا تصلح) يعنى تلك الجزئيات (ان تكون محكوما عليها و) محكوما (بها) لما عرفت غير مرة (اذا لا بد فى كل واحد منهما) اى من المحكوم عليه ومن المحكوم به (ان يكون) معناه مستقلا بالمفهومية (ملحوظا قصدا) وبالذات وقوله (ليمكن) علة لقوله اذ الا بد لكل واحد الى آخره (ان تعتبر) مبنى للمفعول (النسبة) نائبه (بينه) اى بين كل واحد الى آخره (وبين غيره) اى غير ذلك الكل فالضمير ان يرجعان الى كل فى قوله اذ لا بد فى كل واحد الى آخره يعنى ان كان ذلك الكل مسندا اليه فغيره يكون مسند وان كان مسندا فيكون ذلك الغير مسندا اليه فحينئذ تحصل النسبة بينهما (بل تلك الجزئيات) التى كانت لفظة من موضوعة لكل واحد منها (لا تتعقل) مبنى للمفعول نائبه ما استكن فيه (الا بذكر متعلقها) فكيف يستقل بالمفهومية لان الاستقلال بالمفهومية مبنى على كون المتعقل مقصودا بالذات وملحوظا فى الواقع (لتكون) تلك الجزئيات (آلات) وروابطة (للملاحظة

المقام كما لا يخفى على العارف باحوال النكات وترجيح ما افاده اليه طبعه ممنوع بل الامر بالعكس لان صيغة المضى تنادى باعلى صوت على ما اختاره قدس سره ولا شئ فى العبارة يستفاد منه ما ذهب اليه القائل (قوله اعرب باعرابين رد ذلك بان الاعراب ما فى آخر الاول فقط والثانى مشغول بالحكاية ونور بان معنى الاضافة لم يبق اصلا فكيف يكون الجر علامة له وان الفاعلية انما هى لمجموع المضاف والمضاف اليه لا لمجرد المضاف اذ لا معنى له اصلا وانت خبير بان كون الثانى مشغولا بحكاية وكذا قيام الامر بمجموع المضاف والمضاف اليه لا يخرجه عنه كونه معربا باعرابين بل يحقق ذلك ويقرره لانه لو لم يكن كذلك لما استفيد كون الثانى مشغولا بحكاية وايضا لو كان المرعى جانب المعنى لما اعتبروه فى صورة كلام ذات جزئين المضاف والمضاف اليه بل كانوا يحكمون باختلاف آخر الجزء الثانى بالحركات الثلاث فى الاحوال الثلاث (قوله لكان انسب وهذا حق لا مرية فيه اذ الفن

احوالها) اى احوال المتعلقات (وهذا) اى مالاحظه العقل من مفهوم الابتداء ومن حيث هو آلة بين السير والبصرة وجعله آلة لتعريف حالهما (هو المراد بقولهم) اى بقول النحاة (ان الحرف) كلة (تدل على معنى) حاصل (فى غيرها) يعنى ان لفظة من مثلا لاتدل على معنى حاصل فى نفسها بل انما تدل على معنى فى غيرها كالسير والبصرة يعنى تدل على ان ابتداء السير من البصرة حيث كان السير حالا والبصرة محلا (واذا عرفت هذا) اى التحقيق الناشى فى ارجاع الضمير المجرور فى نفسه الى المعنى والى لفظة مادل والمراد من هذا ان لافرق بينهما فى المآل وانما الفرق بينهما فى التوجيه فقط (علمت ان المراد بكينونة المعنى فى نفسه) بناء على تقدير ارجاع الضمير المجرور الى المعنى (استقلاله بالمفهومية) يعنى ان يكون مستقلا بها ويكون ايضا ملحوظا فى ذاته (و) ان المراد (بكينونة المعنى فى نفس الكلمة بناء على تقدير ارجاعه الموصول الذى هو عبارة عن الكلمة (دلالتها) اى الكلمة (عليه) اى على المعنى بنفسها (من غير حاجة الى ضم كلة اخرى اليها) اى الى الكلمة الدالة يعنى ان تكون تلك الكلمة مستقلة فى الدلالة بحيث لا تحتاج الى معاونة كلة اخرى (لاستقلاله) اى المعنى (بالمفهومية) من تلك الكلمة يعنى اذا عرفت هذا الفرق بحسب الظاهر والتوجيه لافى المال والواقع لان مالها واحد (فمرجع) مبتدأ (كينونة المعنى فى نفسه) على التفسير الثانى (وكينونته) اى المعنى (فى نفس الكلمة الدلالة عليه) على تفسير الاول (الى امر واحد) الجار والمجرور فى محل الرفع على انه خبر المبتدأ (وهو) اى الامر الواحد (استقلاله) اى المعنى (بالمفهومية) وصحة كونه محكوما عليه وبه ولما فرغ من بيان ان يكون الضمير المجرور تارة راجعا الى ما الموصوفة واخرى الى المعنى وبيان ان لا فرق بينها فى المال وهو الاستقلال بالمفهومية كما سبق بل الفرق بينهما ليس الا فى التوجيه اراد ههنا بيان ماهو الاولى والاليق منهما فقال بالفاء المفيدة للتفصيل (فى هذا الكتاب الضمير المجرور فى نفسه) الضمير مبتدأ المجرور صفة فى نفسه الجار والمجرور صفة بعد صفة فى هذا الكتاب صفة لقوله فى نفسه تقديره فالضمير المجرور الكائن فى نفسه الكائن فى هذا الكتاب (يحتمل) خبره (ان يرجع) اى ان يراد رجوعه (الى ما الموصولة) او الموصوفة (التى هى عبارة عن الكلمة) كما فى التفسير الاول فحينئذ يكون تذكير ذلك الضمير مع كون مرجعه مؤنثا وهو الكلمة باعتبار لفظ الموصول والموصوف رعاية لجانب اللفظ لان النحوى يبحث عن الالفاظ واحوالها (وهذا) اى احتمال رجوع الضمير المجرور فى نفسه الى الموصول (هو الظاهر) مما سبق قوله (ليكون) تعليل للحكم بالظهور اوللرجوع او الاحتمال لان سببه صحة المعنى على تقدير وقوع المحتمل (على طبق ما سبق (اى ليكون ارجاع الضمير الى الموصول مطابقا لما سبق (فى وجه الحصر)

من العلوم الآلية اللفظية فاحال جانب للفظ ميلا الى جانب المعنى ليس كما ينبغى (قوله لايقال لفظة واحدة بسبب الظاهر فلا يرد ان عبدالله علما اسم احد فهى كلة معرفة بانها لفظة دالة (قوله فبعد ذكر الوضع لم يرد الوضع مخصوصه الذى ذكر عليه فى هذا الموضع بل باعتبار انضمام ما تعلق به لايرد ان الوضع المراد لا يستلزم الدلالة والتحقيق غير مراد فى هذا المقام (قوله فبعد ذكر الدلالة الى آخره قيل فيه نظر لانه يجوز ان يذكر بعد ذكر الدلالة ما يستلزم الوضع فيستغنى به عن ذكر الوضع كما فى تعريف المفصل فان تقييد المعنى بالمفرد يستلزم الوضع ومن المعلوم ان المعتبر فى الحدود هو المطابقة فلا وجه لذلك الاعتراض وكأنه بناء على زعمه اراد الرد على صاحب المفصل ايضا حيث اتى بالوضع بعد ذكر الدلالة وتقييد المعنى بالافراد (قوله منحصرة فيها اشارة الى ان الحصر بحكم العقل كما يدل عليه قوله لانها اما ان تدل وما ذهب اليه بعضهم من ان القسمة استقرائية لاحتمال قسم آخر وهو مادل على معنى بسبب لايكون لفظا بل شيئا آخر من الاشارة الحسية او غيرها مما يمكن عقلا ويدفعه الاستقراء سهو ظاهر

في ارجاع ذلك الضمير الى الكلمة وهو قوله لانها اما ان تدل على معنى في نفسها
قوله ( من كينونة المعنى في نفس الكلمة ) بيان لما في قوله ماسبق (ويحتمل ان يرجع)
اى ان يراد رجوعه ( الى المعنى ) قوله (تنبيها ) تعليل لقوله ويحتمل المعطوف
( على صحة ارادة كلا المعنيين ) احدهما ان يكون في نفس مادل والثاني ان يكون
في نفس المعنى كما سبق تحقيقه (ولكن) استدراك من الاحتمالين الى ان (عبارة المفصل)
التي في تعريف الاسم وهي قوله الاسم مادل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران
( ظاهرة في المعنى الاخير ) وان كانت محتملة احتمالا بعيدا غير ظاهر في المعنى الاول
( وهو ) اى المعنى الاخير (ارجاع الضمير) الذى في نفسه ( الى المعنى لعدم مسبوقيتها)
تعليل لظهور العبارة في المعنى الاخير وضمير مسبوقيتها راجع اليها والباء في قوله
(بما يدل ) متعلق في قوله مسبوقيتها ( على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة)
اشارة الى ان الظاهر من نفس العبارة المعنى الاخير ولايصار الى المعنى الاول الالداع
وكان وجهه قرب مرجع الى الضمير وشيوع المعنى الاخير قال ابن مالك في التسهيل اذا دار
الضمير بين الاقرب والابعد فهو للاقرب لان الاقرب يصير حائلا للابعد كذا قاله المحشى
(ولهذا) اى لكون عبارة المفصل غير مسبوقة بما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس
الكلمة (جزم المصنف هناك) اى في شرح تلك العبارة (برجوعه) اى الضمير (الى المعنى)
فقط . ولم يبين ارجاعه الى الموصول الذى هو عبارة عن الكلمة قوله ( وبما
سبق من التحقيق) وهو ان المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية يعنى لايحتاج في
الدلالة الى انضمام كلمة اخرى اليها متعلق بقوله (ظهر) قدم عليه مع ان حقه التأخير لكونه
ظرفا لغوا للحصر لان الظهور بما سبق منحصر بما سبق (انه لايختل حد الاسم جمعا)
يعنى ينتقض لا تعريف الاسم بانه لم يكن جامعا لافراده لكون بعض الاسماء خارجا عنه كما
سيجئ (ولا) يختل (حد الحرف منعا) بان لم يكن مانعا لاغياره لدخول بعض الاسماء فيه قوله
(بالاسماء) متعلق بقوله لايختل (اللازمة) صفة الاسماء (الاضافة) مضاف اليه لقوله اللازمة
على منوال جاءني زيد الحسن الوجه (مثل ذو) فان معناه وهو الصاحب وضعا مستقل
بالمفهومية من لفظ ذو من غير الاحتياج الى كلمة اخرى (وفوق) فمعناه وضعا العلو وهذا
المعنى مستقل بالمفهومية بحيث لايحتاج في الدلالة عليه الى كلمة اخرى (وتحت) وهو ضد العلو
(وقدام وخلف) منتهيا (الى غير ذلك المذكور من ذات وغير ذلك) قوله (لان معانيها)
اى معنى كل واحد من تلك الاسماء (مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية) عنها (ملحوظة
في حد ذاتها) اى في حد انفسها فتكون تلك الاسماء داخلة في التعريف ويكون تعريفه
جامعا لافراده وخارجة عن تعريف الحرف ايضا فيكون مانعا عن دخول اغياره فيه الا انه
(لزمها) تعقل متعلقاتها (وهي ما اضيفت هي اليه) مثل ذو المال او العلم وفوق زيد وتحت عمرو
وموصوفاتها مثل زيد ذو العلم وتحت عمرو وفوق بكر الى غير ذلك (اجمالا) نصب على

لان المقسم هي الكلمة
المعرفة بانها لفظ الى
آخره ممالم يدخل تحت
المقسم كيف يجوز النقل
كونه من جملة الاقسام
الاقسام ( قوله من
صفتها قيل فيه ان
الظاهر اسقاط كلمة من
المستدعية لتقدير متعلق
مع ان في تقدير مجرد
صفتها على ان يكون
مبتدأ خبره ان تدل غنى
عنه وهذا ليس بشئ
بل الاولى ذكرها حتى
يكون المذكور من
العبارة مبتدأ لظهور
ان الارتباط على هذا
اتم ( قوله وقيل من
الوسم هذا قول الكوفيين
والاول مذهب البصريين
واشار بصيغة التمريض
الى ضعف هذا الكلام
في نفسه لان مجئ جمعه
على اسماء وتصغيره على
سمى شاهد عليهم والى
ان المعتبر بين البصريين
واعلم ان هذا الاختلاف
ليس فعل الفريقين
الثبوت لفظ اسم قبل
تقسيمهم الكلمة الى
هذه الاقسام بل هم
نقلوه من معناه الاصلى
الذى يشترك فيه غيره
من الاقسام اعنى اللفظ
الدال على الشئ الى
هذا القسم الممتاز عن
اخويه فهو منقول
اصطلاحي كالفعل
والفرض ههنا بيان
وجه النقل فقط وهو
يحصل بكل من الامرين
المار بيانهما فيكون
الاختلاف في مأخذ لفظ
الاسم ابتداء ويكون
قوله لاستعلائه علة

التميز من نسبة لزوم الى فاعله وهو التعقل (وتبعا) عطف على قوله اجمالا يعنى كان مفهوم الابتدأ معنى مستقل بالمفهومية ملحوظ فى حدذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من حاجة الى ذكره كذلك معنى كل واحد من هذه الاسماء مستقل بالمفهومية وملحوظ فى حد ذاته (من غير حاجة الى ذكرها) اى الى ذكر متعلق كل واحد منها لكونها فى الدلالة على معانيها مستقلة (لكن) استدراك من قله لان معانيها مفهومات كلية الى آخره (لما جرت العادة) اى لما جرت عادة العرب واستمرت (باستعمالها) اى باستعمال كل واحد من تلك الاسماء (فى مفهوماتها) اى فى مفهوم كل واحد منها حال كون تلك الاسماء (مضافة الى متعلقات مخصوصة) صفة لمتعلقات اى متعلق مخصوص لكل واحد منها كالعلم والمال وغيرهما وهذا فى لفظ ذى فانه لا يضاف الا الى الاسماء الاجناس واما غيره فيضاف الى الجنس وغيره فيكون ما اضيف هو اليه متعلقاله (لانه) اى الاستعمال فى مفهوماتها مضافة الى متعلقات مخصوصة (الغرض من وضعها) اى وضع كل واحد منها (لزم) جواب لما (ذكرها) فاعل لزم اى لزم ذكر متعلق كل واحد منها (لفهم هذه الخصوصيات) المصدر مضاف الى المفعول والفاعل محذوف اى ليفهم السامع المتعلق المخصوص لكل واحد منها حين الاستعمال (لا) اى لا يلزم ذكرها (لاجل فهم اصل المعنى) لاجل ان يفهم السامع المعنى اللغوى لكل واحد منها (فهى) اى كل واحد من هذه الاسماء فالتأنيث باعتبار الجمع لان كل جمع مؤنث سوى الجمع المذكر السالم (دالة على معانيها) اى دالة على معناها اللغوى لكل واحد منها حال كون تلك المعانى (معتبرة فى حدانفسها) اى فى ذات كل واحد منها بحيث (لا) تكون معتبرة دالة على معان معتبرة (فى غيرها) فاذا (هى) اى هذه الاسماء (داخلة فى حد الاسم) و (لا) تكون داخلة فى حد (الحرف) حتى ينتقض حد الاسم جمعا وحد الحرف منعا فيكون حد الاسم جامعا لافراده ويكون ايضا حد الحرف مانعا لاغياره فلم يلزم ان يختل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا (ولما كان الفعل دالا على معنى) كائن (فى نفسه) حال كون دلالته (باعتبار معناه) اى معنى الفعل (التضمن اعنى الحدث) المدلول عليه بالمادة لان معناه المطابقى غير مقترن باحد الازمنة الثلثة والالزم اقتران الزمان بالزمان فيكون الشئ مقترنا بنفسه ولو اراد بالمعنى ما يشمل المعنى التضمنى وغيره فيدخل فى حد الاسم الفعل اقول الدلالة اللفظية الوضعية تنقسم على ثلثة اقسام المطابقة كدلالة الانسان على الحيوان والناطق والفعل على الحدث والزمان والتضمن كدلالة الانسان على الحيوان او الناطق فى ضمن الحيوان الناطق والفعل على الحدث او الزمان فى ضمن الحدث والزمان والالتزام كدلالة الانسان على قابل العلم وصنعة الكتابة والفعل على نسبته الى فاعل ما (وكان ذلك المعنى) المدلول عليه تضمنا (مقترنا) وضعا (مع احد الازمنة الثلثة فى الفهم عن لفظ الفعل اخرجه) جواب

للنقل دون الاخذ ولعله اشار الى ذلك حيث عدل عن الظاهر وهو ان يكون لفظ المأخوذ خبرا فانه قدس سره لو جعل ما مر علة له لكان المناسب ذلك قوله به اى بوجه الحصر قيل كان الاولى ان يكتفى بوجه الحصر وانت خبير بان التعرض بامثال هذا سيا فى مقام الايضاح والتبيين مما يليق شان المخلصين (قوله بالحد ههنا لان الادباء وكذا الاصوليين يستعملون الحد بمعنى المعرف مطلقا وان كان ارباب المعقول يخصونه بما يفيد تميزا ذاتيا فلا يرد منع كون ما علم حدا لجواز ان لا يكون المميز او المشترك ذاتيا ولا يحتاج فى الدفع الى ادعاء كونه حدا بحسب الاسم (قوله الطباع لم يرد به جمع طبيعة او طبع لانه ليس بثبت بل ما هو بمعنى الطبع مثل الطبيعة قال فى الصحاح الطبع السجية التى جبل عليها الانسان وهو فى الاصل مصدر والطبيعة مثله وكذلك الطباع (قوله فى اللغة الى آخره قيل لا يظهر داع الى ترك بيان المعنى اللغوى للكلمة وهو اللفظ وتخصيص المعنى للكلام بالبيان ثم قيل ومن المعانى اللغوية

لما اى اخرج المصنف الفعل (بقوله) (غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة) (اى غير مقترن
مع احد) يشير الى ان الباء فى قوله باحد بمعنى المصاحبة كما فى قولك اشتريت الفرس بسرجها
اى مع سرجها (الازمنة) جمع قلة على وزن الامثلة (الثلثة) صفة الازمنة اورده بصيغة
التذكير وان كان الموصوف مؤنثا لان العدد يتبع موصوفه ان كان جمعا فى الافراد
يعنى ان كان مفرده مذكرا يورد مذكرا كما فيما نحن فيه لان الازمنة جمع زمان وان كان
مؤنثا يورد مؤنثا نحو جاءتنى النسوة الثلاث وكما فى قوله سخرها عليهم سبع ليال وثمانية
ايام (فى الفهم) متعلق بقوله مقترن اى فى انفهام المعنى المدلول عليه بالاستقلال (عن لفظه
الدال عليه (اى على المعنى) (فهو) اى قوله غير مقترن بالجر (صفة بعد صفة) لان الصفة
الاولى قوله فى نفسه وهذه هى الثانية فيكون من قبيل تعدد الصفة مثل جاءنى زيد العالم
الفاضل (للمعنى فبالصفة الاولى) الباء متعلق بقوله (خرج الحرف) يعنى بقوله فى نفسه
لان الحرف يدل على معنى فى غيره لا فى نفسه (عن حد الاسم) بالصفة (الثانية) خرج
عن حد الاسم (الفعل) ايضا لان الفعل وان دل على معنى فى نفسه الا ان ذلك المعنى مقترن
باحد الازمنة الثلثة فتم حد الاسم جمعا ومنعا (والمراد بعدم الاقتران) المفهوم من قوله
غير مقترن (ان يكون) الاقتران (بحسب الوضع الاول) وانما قيده بالاول لان فى بعض
الاسماء وضعين كاسماء الافعال لان كل واحد منها وضع اولا للمصدر وثانيا وضع للفعل
مثلا ان صه وضع اولا للسكوت وثانيا لاسكت فالمراد ههنا بعدم الاقتران هو عدم الاقتران
بالوضع الاول لانه حينئذ يدل على معنى فى نفسه مقترن باحدها وقيل لم يكتف بقوله بحسب
الوضع وقيده بالاول لانه لا ينفع فى ادخال اسماء الافعال واخراج الافعال المنسلخة
عن الزمان (فدخل فيه) اى فى حد الاسم (اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة) عن شئ
الا ان بعضها منقول (عن المصادر الاصلية) اى عما يكون مصدرا فى اصل وضعه (سواء
كان النقل فيها صريحا) اى سواء كان نقل ذلك البعض صريحا بان يكون فى اصل وضعه
مصدرا الا انه نقل منه وجعل اسم فعل ولكن بعد التصغير وحذف الزوائد (نحو رويد)
وهو فى الاصل مصدر ارود اروادا الا انه صغر بحذف زوائده ويقال له تصغير الترخيم
بمعنى ارفق ارفاقا ويجوز ان يكون تصغير رود اى رفق وحينئذ لا يكون محذوف الزوائد
وفى الرضى يجئ على ثلثة اقسام اولها المصدر وهو اصل الباقين نحو رويد زيد بالاضافة
الى المفعول كضرب الرقاب والثانى ان يجعل بمعنى اسم الفاعل اما صفة للمصدر نحو سر
سيرا رويدا اى مرودا او حالا نحو سر رويدا اى مرودا والثالث ان ينقل المصدر
الى اسم الفعل لكثرة الاستعمال بان يقام المصدر مقام الفعل ولا يقدر الفعل قبله نحو
رويد زيداً الى هنا كلامه (فانه) اى رويد (قد يستعمل) اى قليلا (مصدرا) بمعنى ارواد
مضافا مثل رويد زيد كضرب الرقاب وسمع عن بعض العرب رويد نفسه حيث جعل
مصدرا مضافا (ايضا) اى كما استعمل اسم فعل (او) كان النقل فيها غير (غير صريح) يعنى

للكلام ما يكون مكتفيا به فى اداء المرام على ما فى القاموس ولا يخفى انه اشد مناسبة بما اصطلح عليه فالاولى ان يجعل النقل عنه اليه ولا يخفى ان كلا قوليه ليس بصحيح اما الاول فلان مفهوم الكلمة فى اللغة والاصطلاح واحد كما يشهد به كتب اللغة ولا ارى احدا جوز اطلاق الكلمة على المهمل حتى يكون هى واللفظ مترادفين ومن ادعى ذلك فعليه البيان واما الثانى فلان اطلاقه على ما يكتفى به فى اداء المراد انما هو باعتبار كونه اسم جنس يقع على القليل والكثير فليس هو اصلا مغايرا له سلمناه لكن لانسلم كونه اولى بالنقل عنه لان كلا معنييه اللغويين وان كانا سببين فى صحة الوقوع على المفرد لكن الثانى قد لا يقع عليه المصطلح وذلك اذا لم يفهما تضمن كلمتين بالاسناد بتأدية المراد بخلاف الاول فهو اشد مناسبة منه اليه ( قوله فالمتضمن اسم فاعل أعلم ان امثال هذا ليس الا لرفع الالتباس الناشى من توافق صورتى اللفظين خطا فهو بمنزلة الاعجام ولذلك ترى بعضهم لا يلتفتون الى قرائتها وهو الاحسن

يكون على وزن المصدر ولكن يكون فى الاصل مصدرا ولا يستعمل فيه ايضا (نحو هيهات) لانه ليس بمصدر الا انه سمى مصدرا مجازاً تسمية باسم مايوازنه نحو قوقاة مصدر قوقى (فانه وان لم يستعمل مصدرا) فى استعمال العرب ولا فى استعمال غيرهم (الا انه) يكون (على وزن قوقاة مصدر قوقى يقوقى قوقية وقبقاة اى صاح يصيح يقال الدجاجة تقوقى حين تلقى بيضها اى تصيح من فرحها وسرورها قوقية وقيقاة على وزن فعللة وفعلالا وكأنه فى الاصل هيهية قلبت الياء المتحركة الفا (اوعن المصادر التى كانت فى الاصل اصواتا) يعنى امابعضها منقول عن المصدر الذى كان فى الاصل صوتا ثم نقل الى المصدر وجعل اسماله ثم نقل منه وجعل اسما للفعل المشتق من ذلك المصدر سمى المصدر باسم مدلول المنقول اليه اولا (نحو صه) ومه بمعنى اسكت واكفف (او) امابعضها (عن الظرف) مثل امام وخلف وغير ذلك (او) منقول (عن الجار والمجرور نحو امامك زيدا) فان امامك كان فى الاصل ظرف مكان لانه من الجهات الست ثم نقل منه وجعل اسم فعل ولصب زيداً بعده جعل علامة لهذا النقل وله ههنا معنيان لانه امالن يكون للتحذير او للتحريض فعلى الاول يكون بمعنى احذر ممايؤذيك من بين يديك كالحية ونحوها وعلى الثانى يكون بمعنى تقدم على زيد مثلا فهو اسم بمعنى احذر او تقدم وعلى هذا يكون نصب زيد بنزع الخافض كان رويد اسم لامهل (وعليك زيدا) فيه نشر على ترتيب اللف فان عليك فى الاصل جار ومجرور ثم نقل منه وجعل اسم فعل وهو الزم بكسر الهمزة امر من لزم يلزم من باب علم يعلم وجعل نصب زيد قرينة لهذا النقل (فليس لشئ منها الدلالة) بحسب الوضع الاول على معنى مقترن (على احد الازمنة الثلاثة) اما الاول وهو رويد فلان معناه المدلول عليه بالوضع الاول هو الامهال وهو غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة حين يفهم من لفظ رويد واما الثانى وهو هيهات فلانه فى الوضع الاول بمعنى البعد الغير المقترن باحدها حين الفهم واما الثالث فهو ان صه يدل على السكوت (بحسب الوضع الاول) وذا غير مقترن ايضا باحدها واما الرابع وهو امامك فلانه فى الاصل ظرف مكان مبهم بمعنى قدامك فهذا المعنى لا يقترن باحدها واما الخامس وهو عليك فلان لفظ عليك معناه الاستعلاء وذلك المعنى غير مقترن باحدها بل لكل واحد منها الدلالة على المعنى المصدرى الغير المقترن بالزمان (وخرج) عطف على دخل (عنه) اى عن حد الاسم (الافعال المنسلخة) بحسب الاستعمال (عن الزمان) اى عن الاقتران بالزمان يعنى باحد الازمنة كافعال المقاربة (نحو عسى وكاد) وغيرهما فانها فى اصل الوضع دالة على المعنى المقترن بالزمان الا انها المنسلخت عنها لتدل على مطلق القرب وافعال المدح والذم فانها ايضا دالة على معنى مقترن بالزمان الماضى الا انها انسلخت عنه لقصد الدوام فى المدح والذم وليكون المدح والذم مطلقا بحيث لا يقترن بالزمان وكذا افعال التعجب (لاقتران معناها)

(قوله) فلا يلزم اتحادهما يعنى ليسا بمتساويين حتى يرد انه يلزم على هذا كون المتضمن والمتضمن امرا واحدا وهو محال لان شان كل منهما يغاير شان الاخر ويخالفه بل هما متباينان لا يصدق شئ منهما على شئ مما يصدق عليه الاخر لضرورة ان الجزء لا يحمل على ما يحمل عليه الكل وبالعكس والسر فى ذلك ان الهيئة الاجتماعية معتبرة فى جميع التراكيب لان المركب مالم يكن له صورة اجتماعية لا يصير شيئا واحدا بالضرورة فلا يلزم من ذلك كونه مركبا من ثلاثة اجزاء لانها ليست جزء منه بل هى عارضة له فان الوحدة والكثرة خارجتان عن الهيئات على مابرهن عليه فى الكتب الحكمية (قوله اى تضمنا حاصلا الى آخره قيل سببية الاسناد باعتبار انه صار باعثا لجمع الكلمتين وتضمن اللفظ لهما فلو قيل ماتضمن كلمتين للاسناد لكان انسب ولا يخفى عليك ان التضمن امر قائم بالكلام لا يعتبر فيه جعل الجاعل فلا يناسبه مثل هذا التعليل بل لا يصح لان المفعول له ما فعل لاجله فعل مذكور وهو ليس فعلا

اى معنى الافعال المنسلخة عن الزمان (به) اى بالزمان (بحسب اصل الوضع) ولكن انسلخ عنها الزمان لغرض من الاغراض (وخرج) معطوف على خرج او على دخل (عنه) اى عن حد الاسم الفعل (المضارع) ثلاثيا او رباعيا او غيرهما (ايضا) كما خرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان (فانه) اى المضارع (على تفسير) متعلق بقوله يدل الذى هو خبر ان (اشتراكه بين الحال والاستقبال) فيه اشارة الى الاختلاف فيه لان فى المضارع ثلاثة اقوال الاشتراك بين الزمانين مالم تكن قرينة الخصوص وان يكون حقيقة فى الحال ومجازا فى الاستقبال بعلاقة الجزئية وان يكون حقيقة فى الاستقبال ومجازا فى الحال بعلاقة الجزئية (يدل) اى المضارع (على) معنى مقترن بجملة (زمانين معينين) وهما الحال والاستقبال (من الازمنة الثلاثة) واذا دل المضارع على معنى فى نفسه مقترن بالحال والاستقبال (فيدل على واحد معين ايضا فى ضمنهما) يعنى فيدل على معنى فى نفسه مقترن باحد الزمانين المعينين هما الحال والاستقبال (اذ لا يقدح) مبنى للمفعول اى لا يمنع لان القدح المنع يقال قدحه اى منعه (فى الدلالة على معين الدلالة) نائبه (على ما) اى على المعنى الذى هو (سواه) اى غير المعنى المعين فالمعنى المعين هو الحال والاستقبال معا وغيره واحد منهما غير معين اى لا يمنع عند كون المضارع دالا على معنى فى نفسه مقترن باحد ذلك الزمانين غير معين (نعم) هذا جواب سؤال ناش من قوله اذ لا يقدح الى اخره وهو انه لا يقدح فى الدلالة على معين لدلالة على ماسواه وهل يقدح فى ارادة لزمان المعين ارادة ماسواه فاجاب عنه بطريق التسليم (يقدح فى ارادة المعين ارادة ماسواه) سواء كان معنى اوزمانا يعنى حين يراد بكلمة معنى معين لا يراد غير ذلك المعنى وحين يراد بالمضارع الاقتران بالزمان المعين لا يراد غيره لئلا يلزم الالتباس فى الارادة وهو غير جائز (واين) ظرف مكان الا انه خبر مقدم لماسيجئ (الدلالة) مبتدأ مؤخر (من الارادة) متعلق بالظرف يعنى بين الدلالة والارادة فرق لان الدلالة صفة قائمة باللفظ يعنى صفة اللفظ والارادة صفة قائمة بالمتكلم يعنى صفة المتكلم واذا اراد المتكلم بلفظ معنى او اقترانا بزمان لا ينبغى له ان يريد بذلك اللفظ بعينه غير ذلك المعنى او الاقتران بالزمان الآخر لانه يكون فيه التباس بعض المعانى ببعض وهو لا يجوز واذا دل لفظ على معنى او اقتران بزمان يجوز له ان يدل على غيره او يقترن به تأمل وانصف ولا تأمل جهدك (ولما فرغ) المصنف (من بيان حد الاسم اراد) هو ايضا (ان يذكر بعض خواصه) من اللفظ والمعنى (ليفيد) اى ليعلم المصنف بذكر بعض الخواص (زيادة معرفة به) اى بالاسم لان الشئ اذا عرف اولا ثم ذكر بعض ما يختص به يلزم (زيادة معرفة به) اى بالاسم لان الشئ اذا عرف اولا ثم ذكر بعض ما يختص به يلزم زيادة معرفة به (فقال) (ومن خواصه) اما مبتدأ على تأويله بالبعض اى بعض خواصه لان من فيه للتبعيض او خبر مقدم (منها) حال من فاعل قال اى من اول الامر (بصيغة) متعلق بقوله منبها على وزن بيعة (جمع الكثرة على كثرتها) اى

معمولا ثم لو قيل الكلام ماجمع اوركب من كلمتين لكان اللام انسب (قوله خرجت المهملات مطلقا) وقيل يعنى الصرفة فى بقاء زيد نائم جسق فان المجموع يصدق عليه الحد وهو كلام مشتمل على جسق مهمل ثم قيل وان ابيت عن ذلك فاجعل كلمة ما عبارة عن لفظ موضوع بقرينة ان بحث النحويين عن الالفاظ الموضوعة وهذا من قبيل مايتعجب منه لان لفظ جسق فى هذا المثال كانه ليس داخلا فى مفهوم الكلام ليس خارجا عن مفهومه متعلقا به ايضا بل وجوده كعدمه لا تمايز بينهما بحسب القصد والمعنى كما هو الظاهر فانى يصح القول بان الكلام مشتمل عليه حتى يحتاج الى مالا يخطر بالبال ويبعد عن مظان الاستعمال (قوله وبينهما اسناد يفيد المخاطب قيل الاولى نسبة تفيد الى آخره وانت خبير بانه انسب بالمقام من النسبة لان الكلام منساق الى بيان العرض من قيد الاسناد والتوصيف بذلك القصد الايضاح كما فى قوله (الا لمعنى الذى يظن بك الظن كأن قد رأى وقد سمعا (قوله نان

على كون الخواص كثيرة متعلق ايضا بقوله منها لان جمع الكثرة مايطلق على مافوق العشرة الى مالانهاية له (و) منها ايضا (بمن التبعيضية) اى بكلمة من التى تفيد معنى التبعيض فى مدخولها وافادان الخواص المذكورة بعض منها (على ان ماذكره) اى ماذكره المصنف من الخواص (بعض منها) اى من خواص الاسم (وهى) اى الخواص (جمع خاصة) كنواصر جمع ناصرة (وخاصة الشئ مايختص به) اى بالشئ (ولا يوجد فى غيره وهى) اى الخواص (اما شاملة لجميع افراد ماهى خاصة له) ويقال لها عرض لازم لانه يمتنع انفكاكه عن الماهية (كالكاتب بالقوة للانسان) يعنى ان الكتابة خاصة لازمة له حيث وضعت فى قوته وذاته وركبت فى طبيعته ولذا كانت شاملة لجميع افراده (او) هى (غير شاملة لجميع ادواتهما هى خاصة له بل تكون مخصوصة ببعضه ويقال لها عرض مفارق حيث لا يمتنع انفكاكه عن الماهية (كالكاتب بالفعل له) اى للانسان يعنى ان الكتابة بالفعل لا توجد فى جميع افراد الانسان بل تختص ببعض افراده وتسمى هذه بنوعيها خاصة لاختصاصها بماهية واحدة كالانسان والاسم ويرسم بانه كلى يقال على ماتحت حقيقة واحدة قولا عرضيا لا ذاتيا وهذه الخواص المذكورة ههنا من قبيل الثانى لان اللام لا يوجد فى جميع افراد الاسم لانه لا يدخل المضمرات والاعلام الشخصية ونحوها وكذا الجر لانه لا يدخل المبنيات من الاسم وغير المنصرف ونحوهما وكذا التنوين حيث لا يدخل المنصرف وما عرف باللام او بالنداء ونحوهما وقس على هذا غيره (فمن خواص الاسم) (دخول) اما مبتدأ او خبر مصدر مضاف الى الفاعل وهو (اللام) (اى لام التعريف) لكون اللام شائعا فى هذا القسم فيما بينهم بحيث ينصرف الذهن اليه عند الاطلاق والمقام ايضا يؤيده (ولو قال) المصنف (دخول حرف التعريف) مكان دخول اللام (لكان) قوله (شاملا للميم) الذى يستعمل حرف تعريف (فى مثل قوله صلى الله عليه وسلم) على لغة حمير فى جواب سائل من تلك القبيلة لان الميم فى لغتهم حرف التعريف كاللام حيث قال امن امبرا مصيام فى امسفر وقيل على لغة طى فان الميم ايضا حرف التعريف عندهم (ليس من امبر امصيام فى امسفر (ليطابق الجواب السؤال) وقيل لم يصدر منه صلى الله عليه وسلم فى غير هذا الحديث (لكنه) اى الا ان المصنف (لم يتعرض له) اى لدخول مثل هذا الميم (لعدم شهرته) ولانه اى لان دخول اللام اخصر وللاكتفاء بذكر الاصل عن الفرع لان اللام اصل فى التعريف ودخول الفرع فى الاصل كثير شائع (وفى اختياره) اى المص (اللام) فقط ولم يضم الالف اليه حيث يقول دخول الالف واللام كما قال البعض (اشارة الى ان المختار عنده ماذهب اليه سيبويه) لان فى حرف التعريف ثلاثة مذاهب والمختار منها عند المصنف مذهب سيبويه لانه مقتدى فى هذا الفن ومذهبه يكون اقوى المذاهب (من ان) بيان لما فى قوله ماذهب اليه (اداة التعريف) يعنى آلة التعريف وحرفه (هى اللام وحدها) يعنى حال كونها منفردة ومستقلة فى التعريف حيث لا يشاركها شئ من الحروف وانما

الاخبار فيها مع انها مركبات الى اخره قيل فى كون الخبر فى زيد قائم ابوه مركبا نظر لان الخبر عندهم هو قائم ابوه مركبا نظر لان الخبر عندهم هو قائم وفاعله خارج عن الخبر ثم قيل ولا يذهب عليك ان الامثلة المذكورة داخلة فى تعريف الكلام مع قطع النظر عن جعل الكلمتين اعم من الكلمتين حقيقة اوحكما وكلاهما بين البطلان اما الاول فللاجماع على وقوع الجملة خبرا قال فى المفصل والخبر على نوعين مفرد وجملة وهى على اربعة اضرب فعلية واسمية وشرطية وظرفية ولابد فى الجملة الواقعة خبرا من ذكر عائد يرجع الى المبتدأ وقال المصنف محليا على قوله فيها بعد والخبر قد يكون جملة على اختلافها من اسمية وفعلية لان الغرض الحكم على المبتدأ وكما يصح الحكم بالمفرد يصح الحكم بالجملة اذا كان تعلق به ومن ثمه اشترط ان يكون فيها ضمير يعود على المبتدأ فان قلت ان القائل لم يرد نفى كون الجملة خبرا بل هو يقول بذلك فى زيدا ابوه قائم او قام ابوه لكن يمنع كون قائم ابوه فى زيد قائم ابوه خبرا بجملته قلت هذا من

اختار اللام لانها للتخصيص وضما وهو جزء من التعريف ولان اللام ثابت مع الاسم المعرف درجا وابتداء بخلاف الهمزة (زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن) لان اللام زيدت اولا ساكنة ولم تحرك وان كان الاصل في الكلمة الموضوعة على حرف واحد الحركة لانه لو حركت بالضم لزم الثقل ولو حركت بالفتح لا لتبست باللام الابتدائية وبالكسر لا لتبست باللام الجارة فزيدت همزة الوصل لانها كثيرا ما تزاد عند لزوم الابتداء بالساكن ليمكن ابتداء به وقال المحشي و نصر مذهب سيبويه بان التعريف نقيض التنكير و دليله حرف ساكن فيناسب ان يكون دليله حرفا ساكنا (واما الخليل) ابن احمد استاذ سيبويه (فقد ذهب الى انها) اى حرف التعريف كلمة (ال كهل) يعني كما ان هل مع الحرفين مفتوح الاول ساكن الآخر حرف استفهام كذلك ال معهما ايضا حرف التعريف لانه لما رأى في جميع الاستعمالات ان الهمزة لا تنفك عن اللام في الكتابة درجا وابتداء ولو كانت زائدة لجاز حذفها في بعض الاستعمالات كما هو حال حروف الزوائد ذهب الى انها اصلية غير زائدة كاللام (و) اما (المبرد) فقد ذهب (الى انها) اى حرف التعريف (الهمزة المفتوحة) لما مر ان الاصل في الكلمات الموضوعة على حرف واحد الحركة والفتحة لما كانت اخف اختيرت (وحدها) لانه لما رأى انها كثيرا ما تستعمل بنفسها موضوعة لمعنى من المعاني كالاستفهام والنداء وغيرهما قال هي تكون للتعريف وحدها (زيدت اللام) بعدها (للفرق بينهما وبين همزة الاستفهام) والنداء ايضا في مثل ارجل واختار اللام رعاية للمذهبين الاخيرين فانها فيهما للتعريف وحدها او جزؤه ههنا زيدت لثبوت التعريف (وانما اختص دخول حرف التعريف) على المذهب الثلاثة (بالاسم لانه) اى حرف التعريف موضوع (لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة) وذلك المعنى لا يوجد الا في الاسم سواء كان جامدا او مشتقا وفي الرضي لكونها موضوعة لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة في نفس الدال (والحرف لا يدل على المعنى المستقل) بل يدل على معنى في غيره (والفعل) وان كان يدل على معنى مستقل بالمفهومية الا انه (يدل عليه تضمنا لا مطابقة) فلا يدخل عليهما حرف التعريف لانتفاء الشرط وانتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط (وهذه الخاصة) اعني حرف التعريف (ليست شاملة لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل على الضمائر) بانواعها (واسماء الاشارة) كذلك لان كل واحد منها موضوع للتعريف فلا يحتاج الى التعريف (و) لا يدخل ايضا (غيرها) اى غير الضمائر (كالموصولات) كالذي والتي وما ومن وغيرها كالمضاف بالاضافة المعنوية والاعلام الشخصية والمنادى وغيرها لانها معارف فلا تحتاج الى التعريف فتكون هذه الخاصة عرضا مفارقا كالكاتب بالفعل للانسان (وكذلك) خبر مقدم يعني كما ان هذه الخاصة ليست من خواصه الشاملة له (سائر) اى باقي (الخواص الخمس المذكورة ههنا) اى في بيان

قبيل التحكم الباطل مع وضوح فساد المعنى اذ يلزم حينئذ ثبوت القيام الواحد لزيد وابيه جميعا واما الثاني فلضرورة قيام الاحتياج الى احد الامرين اما التعميم كما اختاره اوالقول بانه لما صدق انه تضمن اكثر من كلمتين صدقا انه تضمن كلمتين لوجودهما فيه على ما ذكره بعض الشراح كيف ولو لم يعتبر احد ذينك الامرين لكان التعريف غير منعكس بخروج تلك الامثلة (قوله فان في حكم هذا اللفظ يعني ليس الحكم عليه باعتبار مدلوله اذ لم يثبت له ذلك بل باعتبار لفظه فقط وذلك جائز لا محالة الا ترى انك اذا اردت ان تحكم على لفظ بما ثبت له في نفسه وقلت مثلا ضرب مركب من ثلاثة احرف لم يكن هناك ضرب دالا على شيء هو المحكوم عليه بالتركيب بل هو نفسه محكوم عليه بذلك فصح تأويله كذلك ولا يقال اذا ثبت كون الشيء محكوما عليه باعتبار مجرد لفظه فقد ثبت جواز كون المهمل محكوما عليه ايضا فلا حاجة الى هذا التأويل لان المهمل غير ظاهر تحت مفهوم الكلمة فهو غير داخل

خواص الاسم يعنى باقى الخواص الخمس التى ذكرت فى بيان خواص الاسم يعنى الجر والتنوين والاسناد اليه والاضافة ليس كل واحد منها ايضا من خواصه الشاملة لجميع افراد الاسم والخواص المذكورة ههنا لفظى ومعنوى وللفظى ثلاثة وقدم اللام منها لانه يدخل الاول ولان الدخول حقيقة فيه ولانه مكتوب ثم قدم الجر على التنوين لانه يحصل بالعامل فكانه مما يدخل فى الاول فقال (و) (منها دخول) (الجر) يريد ان قوله الجر معطوف على المدخول يعنى على اللام الا ان الدخول فيه مجاز عن اللحوق بعلاقة العروض (وانما اختص) مبنى للفاعل (دخول الجر) اى لحوق الجر (بالاسم) متعلق بالاختصاص وداخل على المقصور عليه (لانه) اى الجر (اثر حرف الجر) لان حرف الجر عامل وعمله الجر كما ان الجزم اثر حرف الجزم فى الفعل المضارع (فى) الاسم (المجرور به) اى بحرف الجر (لفظا او فى المجرور به تقديرا) تفصيل لحرف الجر لا الجر اى سواء كان حرف الجر لفظا اى ملفوظا او تقديرا اى مقدرا يؤيده قوله (كما فى الاضافة المعنوية) فان الجر فيها اثر حرف الجر تقديرا كما سيأتى (ودخول حرف الجر لفظا) نحو مررت بزيد (او تقديرا) نحو غلام زيد فى تقدير غلام لزيد (يختص بالاسم) واذا كان حرف الجر المؤثر مختصا بالاسم يجب ان يختص اثره الذى هو الجر بالاسم ايضا لئلا يلزم مخالفة الاثر المؤثر (لانه) اى حرف الجر وضع (لافضاء) اى لايصال (معنى الفعل الى الاسم) كما سيأتى ان حرف الجر اصطلاحا ما وضع لافضاء الفعل او معناه الى ما يليه (فينبغى ان يدخل الاسم) يعنى ان يكون من خواصه (ليفضى) اى ليوصل (معنى الفعل اليه) اى الى الاسم الذى صار حرف الجر من خواصه لان الشئ ما لم يناسب للشئ ولم يكن من خواصه لم يقدر ان يفضى اليه غيره (واما الاضافة اللفظية) جواب عن سؤال مقدر وهو ان المضاف اليه فى الاضافة اللفظية مجرور والجر حاصل فيه مع ان حرف الجر غير مذكور فيه لا لفظا وهو ظاهر ولا تقديرا لما سيأتى ان حرف الجر غير مقدر فيها فوجد الجر بدون حرف الجر فينبغى ان يكون الفعل مضافا اليه لكون الجر موجودا بدون حرف الجر فلا يكون الجر مطلقا مختصا بالاسم بل قد يوجد فى الفعل ايضا فاجاب عنه بقوله واما الاضافة اللفظية (فهى فرع للمعنوية) بناء على ان اللفظية تفيد التخفيف فقط والمعنوية تفيد التعريف والتخفيف ما او التخصيص فتكون اللفظية من حيث الافادة جزء المعنوية وجزء الشئ يكون فرعه لانه محتاج اليه فحينئذ ان كانت اللفظية غير مختصة بالاسم بل تكون عامة للفعل والاسم لزم زيادة الفرع على الاصل وهو ممتنع ولذا قال الشارح (فينبغى ان لا يخالف) الفرع وهو اللفظية (الاصل) وهو المعنوية والمخالفة لا تكون الا (بان يختص) الفرع (بما يخالف ما يختص به الاصل) والموصول الاول عبارة عن الفعل وفسره الشارح بقوله (اعنى الفعل) والموصول الثانى عبارة عن الاسم والمخالفة

(تكون)

---

تحت مفهوم الكلام سواء صح كونه محكوما عليه اولم يصح فست الحاجة الى تأويله بهذا اللفظ (قوله اعلم ان كلام المصنف ظاهر لا يقال ماسبق من تعميم الكلمتين مع الحكم ههنا بظهور ذلك متنافيان لان مبنى التعميم عدم هذا الظهور والا فاى حاجة الى الى ارتكابه لانه لم يحكم به الا بعد بيان ذلك فالكلام ههنا مبنى عليه ثم فيه بحث اذ لا فرق بين كلامى المصنف وصاحب المفصل لا الظهور وعدمه فانه كما يجوز التعميم ههنا يجوز فيه ايضا وان ارادان فيه امرا وراء ذلك وهو ان تعميم الكلمتين لا ينفع فى هذا المقام لظهور ان قولنا ضربت زيدا قائما ليس منحصرا فى كلمتين سواء اعتبرنا حقيقة او حكما وكلام صاحب المفصل يقتضى ان لا يكون تركيب الكلام الا من كلمتين وذلك لكون المركب معرفا باللام بخلاف كلام المصنف فانه برئ عن هذا الاقتضاء مشتمل على ذكر ما لا اقل منه يكون امر التعميم مما لا حاجة اليه الا ان يدعى لزومه لدخول مثل جسق مهمل وما قبل من خبر المبتدأ فى

تكون بان تختص الاضافة اللفظية بالفعل والمعنوية بالاسم (او نزيد) عطف على يخالف الاول اى فينبغى ان لا نزيد الفرع (عليه) اى على الاصل وذلك لا يكون الا (بان يعم الاسم والفعل) بان يوجد الفرع فى الاسم والفعل ويجوز ان يعطف على تختص الاول اى فينبغى ان لا تخالف الاصل بان نزيد عليه بان يعم الاسم والفعل اعلم ان هذا السؤال والجواب على عدم تقدير حرف الجر فيها كما هو الظاهر المتبادر من كلام المصنف فى بحث الاضافة واما اذا كان حرف الجر مقدرا فيها على ما فهم من تقسيمه بقوله وهى معنوية ولفظية فلا سؤال ولا جواب لان الجر فيها يكون بتقدير حرف الجر ايضا (و) (منها) اى من خواص الاسم (دخول) (التنوين) (باقسامه) الخمسة (الا التنوين الترنم) فيكون الاستثناء متصلا لانه فى كلام موجب تام فينصب المستثنى (وسيجئ فى آخر الكتاب) اى كتاب الكافية (تعريفه) اى تعريف التنوين وهو نون ساكنة تتبع حركة الاخر لا لتأكيد الفعل (وبيان اقسامه) واقسامه خمسة الاول تنوين التمكن يعنى ما يدل على امكنية الاسم فى الاسمية حيث لم يشبه الفعل فيكون منصرفا مثل زيد ورجل وضارب والثانى تنوين التنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة يعنى يكون ما دخل عليه غير معين نحو صه بالتنوين فمعناه اسكت سكوتا ما او وقتا ما واذا كان صه بغير تنوين فمعناه اسكت السكوت الان والثالث تنوين العوض وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه يعنى يحذف المضاف اليه ويعوض عنه هذا التنوين والرابع تنوين المقابلة وهو ما يقابل نون جمع المذكر السالم يعنى ما يدخل الجمع المؤنث السالم المقابلة ذلك النون نحو مسلمات والخامس تنوين الترنم وهو ما يلحق اواخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد وهذا القسم لا يختص بالاسم بل يدخله واخويه ايضا (على وجه) متعلق بقوله سيجئ (يظهر) مبنى للفاعل من الظهور (جهة) بالرفع لانه فاعله اى علة (اختصاص ما عدا تنوين) بالنصب (الترنم به) اى بالاسم والاختصاص مضاف الى فاعله وهو الموصول وهو عبارة عن التنوين وعدا بمعنى غير الا انه نصب مفعوله لانه فعل ماض متعد بنفسه وسيأتى تحقيقه والمعنى يظهر جهة اختصاص تنوين غير تنوين الترنم بالاسم (وجهة عدم اختصاص تنوين الترنم به) اى بالاسم ولما فرغ من تعداد بعض خواصه اللفظية شرع فى تعداد بعض خواصه المعنوية فقال (و) (منها) اى ومن تلك الخواص (الاسناد اليه) الجار والمجرور متعلق بالاسناد ومرفوع على انه قائم مقام الفاعل والضمير راجع الى الموصول لان المصدر بمعنى المفعول (وهو) اى الاسناد اليه (بالرفع عطف) خبر بعد خبر او الجار والمجرور حال (على الدخول) فيكون مثله اما مبتدأ او خبرا (لا) يكون بالجر معطوفا (على مدخوله) اما على اللام لكونه اصلا او على التنوين لكونه قريبا (لان المتبادر من الدخول) اما معناه الحقيقى وهو (الذكر فى الاول) يعنى ان يكون مذكورا فى اول الكلمة كاللام (او) معناه المجازى وهو (اللحوق بالاخر) وهو ان يكون مذكورا فى آخر الكلمة كالجر والتنوين (وكلاهما) يعنى الذكر فى الاول واللحوق

قولنا زيد ضربت عمرا فى داره بمجموع ما ذكر لا بمجرد ضربت وقد اتفقوا على ان خبر المبتدأ ههنا جملة فالكلام الذى هو مرادف الجملة عند صاحب المفصل يجب ان يكون بمجموع ما جعل خبرا فينبغى ان يجعل عدول المصنف عدولا عن عبارة تعريفه لا عدولا عن مذهبه ليس بشئ لان نظر الشارح مقصور على ظاهر كلامهما فى التعريف واما هذا فلا يفيد شيئا سوى الاعتراض على تعريف المفصل (قوله ذهبا الى ترادف الكلام فان قلت ان صاحب المفصل لم يصرح بترادف الكلام والجملة ثم انه قال بعد ان فرغ من عد الكلام وتسمى الجملة لكن لا يلزم من تسمية الكلام جملة تسمية الجملة كلاما لجواز كونها اعم منه على ما صرح به بعض شرح مغنى اللبيب قلت هذا الكلام باطل لظهور ان العموم لا يتصور بين الاسم والمسمى وكان من زعم ذلك سبق وهمه الى معنى الاطلاق فاراد ان يقول انه لا يلزم من اطلاق اسم الجملة على الكلام كليا اطلاق اسم الكلام عليها كذلك لجواز تحقق العموم بينهما وانت

فى الاخر (متنفيان) يعنى لا يوجدان (فى الاسناد) فلا يكون معطوفا على المدخول لعدم الصحة بل يكون معطوفا على الدخول فيكون مرفوعا لانه ليس له علامة لفظية لا فى الاول ولا فى الاخر (وكذا) خبر مبتدأ محذوف اى وكذا الحال يعنى كان الاسناد اليه بالرفع عطف على الدخول كذا الحال (فى الاضافة) وهى ايضا بالرفع عطف على الاسناد اليه وهو بالرفع او على الدخول لانه ليس فيها ايضا الذكر فى الاول ولا اللحوق فى الاخر (والمراد به) اى بالاسناد اليه (كون الشئ مسندا اليه) يعنى همزة افعل تكون للصيرورة مثل امشى الرجل اى صار ذا ماشية (وانما اختص هذا المعنى) اى كونه مسندا اليه (بالاسم لان الفعل) عرض لا يقوم بذاته ولا يتقرر فى آن واحد ويكون متجددا دائما ولهذا (وضع لان يكون ابدا مسندا) منصوب على الظرفية اى فى الازمان كلها (فقط) الفاء جزاء شرط محذوف وقد مبنى على السكون اسم من اسماء الافعال بمعنى انته اى اذا كان وضع الفعل لان يكون ابدا مسندا فانته عن ان يكون مسندا اليه (فلو جعل مسندا اليه) لا يخلو اما ان يكون مسندا ايضا فحينئذ يلزم ان يكون مسنداً ومسندا اليه فى حالة واحدة وذا غير جائز واما ان لا يكون مسندا بل يكون مسندا اليه فقط فحينئذ (يلزم خلاف وضعه) وهو ايضا غير جائز ولان المسند اليه لا بد وان يكون دالا على الذات تحقيقا او تأويلا والفعل لكونه عرضا لا يقوم بنفسه لا يدل عليها لا تحقيقا ولا تأويلا فلا يكون مسندا اليه اصلا بل يجب ان يكون مسندا ابدا لكونه دالا على معنى فى نفسه وانما قدم الاسناد اليه لكونه عمدة فى الكلام (و) (منها) اى من خواصه المعنوية (الاضافة) سبق اعرابها (اى كون الشئ مضافا) سبق تفسيره ايضا (بتقدير) متعلق بقوله مضافا (حرف الجر لا) كون الشئ مضافا (بذكره) اى بذكر حرف الجر (لفظا) اى حال كون الحرف ملفوظا (وجه اختصاصها بالاسم) اى علة كون الاضافة مختصة بالاسم (اختصاص لوازمها من التعريف) بيان للوازمها اى من كون المضاف معرفة اذا كان المضاف اليه معرفة نحو غلام زيد ويحصل تخفيف المضاف ايضا بحذف تنوينه (والتخصيص) اى كون المضاف خاصا بعد ان كان عاما حين كون المضاف اليه نكرة نحو غلام رجل والتخفيف حاصل فيه ايضا (والتخفيف) اى كون التخفيف حاصلا بالاضافة فقط اما جانب المضاف فقط نحو ضارب زيد اما فى جانب المضاف اليه فقط نحو الحسن الوجه واما فى جانب المضاف والمضاف اليه جميعا نحو حسن الوجه (به) اى بالاسم متعلق بقوله اختصاص لوازمها لان الفعل نكرة يدل على معنى فى نفسه لا يقبل شيئا منها لكونها عرضا وهؤلاء من اوصاف الذوات والحرف لا يدل على معنى فى نفسه (وانما فسرنا الاضافة بكون الشئ مضافا) مع انها محتملة لان تفسير بكون الشئ مضافا اليه ايضا (لان الفعل او الجملة) يعنى الجملة الفعلية اى اختلف فى ان المضاف اليه اذا وقع الفعل موقعه يمكن ان يكون فيه مضافا اليه الفعل

(الفعل)

---

خبير بان الامر ليس كذلك بل هو صريح فى ترادفهما قال المصنف فى شرح المفصل شارحا لقوله وتسمى الجملة يجوز ان يكون بالتاء والياء وضابط هذا ان كل لفظتين وضعتا لذات واحدة واحدهما مؤنثة والاخرى مذكرة وتوسطهما ضمير جاز تأنيث الضمير وتذكيره والتأنيث ههنا احسن لان الجملة مؤنثة وهى خبرها (قوله على الجمل الخبرية انما اتى بهذا القيد ايذانا بان الانشائية لا تقع اخبارا كما سيجئ بيانه فلا يرد ما قيل يتجه عليه ان مادة افتراق الجملة عن الكلام لا تقتصر الجمل الخبرية بل من مادة الافتراق اضربه سواء جعل خبرا او جزأ منه بان يكون الخبر مقول فى حقه اضربه فى زيدا ضربه كيف ولا شئ فى كلامه يشعر باتحادهما فى الانشائيات حينئذ واقتصاره على ذكر خروج الاسناد الواقع فى الاخبار والاوصاف مع كون الامر فى الحال والمضاف اليه والصلة والجملة القسمية التى لتأكيد جواب القسم والشرطية الواقعة قيدا فى الجزاء كذلك اكتفاء فى البيان بقدر الحاجة (قوله فى ضمن اسمين اتى به

الفعل او الجملة الفعلية مع اتفاقهم فى ان المضاف اليه هو الجملة الاسمية بتمامها اذا اضيف اليها لان الاضافة من خواص الاسم (قد يقع) اى الفعل او الجملة (مضافا اليه) فلا يكون المضاف اليه من خواص الاسم بل يوجد فى الاسم و الفعل او الجملة فلزم الاحتراز عنه و لهذا فسرناها هكذا (كما) وقع (فى قوله تعالى) (يوم ينفع الصادقين صدقهم) و قوله تعالى (يوم ينفخ فى الصور) و يوم يقوم زيد و يوم قدم زيد (وقد يقال) اشار بكلمة قد المفيدة للتقليل اذا دخلت على المضارع الى ضعف ما بنى على هذه الدعوى من حمل قول المصنف على المعنى الشامل لكون الشئ مضافا او مضافا اليه فانه بعيد جدا (هذا) اى احد الامرين من الفعل او الجملة كائن (بتأويل المصدر اى يوم نفع صدق الصادقين) اى بتأويل اضافة المفعول (فالاضافة) حينئذ (بتقدير حرف الجر مطلقا) سواء كانت الاضافة مفسرة بكون الشئ مضافا او مضافا اليه عند من اول يوم ينفع الصادقين بيوم نفع صدق الصادقين فالاضافة (تختص بالاسم و انما قيدنا الاضافة) اى قولنا كون الشئ مضافا (بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض) ذلك (بقولنا مررت بزيد) و انا مار بزيد (فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر) حال كون ذلك الحرف (لفظا) اى ملفوظا فيكون الفعل مضافا ايضا لكن بلفظ حرف الجر لا بتقديره فتكون الاضافة بتقدير حرف الجر مختصة بالاسم دون الاضافة بلفظ حرف الجر تأمل و لما فرغ من تعريف الاسم و بيان بعض خواصه من اللفظية و المعنوية شرع فى تقسيمه فقال (وهو) (اى الاسم قسمان) يشير الى ان الخبر محذوف او الى ان الخبر متعدد بالعطف و الا انه من تقسيم الجنس الى نوعيه كقولك الانسان عربى و عجمى (معرب و مبنى) قدم المعرب لان الاسم اصيل فى الاعراب فيكون المعرب اصلا و انما انحصر الاسم فى القسمين (لانه) اى الاسم (لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره (باحد التراكيب الستة مثل قام زيد (اولا) يكون مركبا مع غيره اصلا بل يكون مفردا غير مركب مثل زيد و عمرو (والاول) اى المركب مع غيره لا يخلو (اما ان يشبه مبنى الاصل) اى المبنى الذى هو الاصل فى البنا و هو ثلاثة عند البصرية الماضى و الامر بغير اللام و الحرف (اولا) يشبه فكان ثلاثة اقسام قسم لا يكون مركبا سواء كان مشابها له او غير مشابه و قسم مركبا غير مشابه له و قسم يكون مركبا و لكنه مشابه له و القسم الثالث مع الاول مبنى و القسم الثانى معرب وحده و لذا قال الشارح (و هذا اعنى المركب الذى لم يشبه مبنى الاصل هو المعرب وحده كما قلنا فى القسم الثانى (وما عداه) اى القسم الذى هو غير هذا القسم (اعنى غير المركب) كما هو القسم الاول سواء كان مشابها له نحو هذا و هؤلاء او غير مشابه نحو زيد و رجل (و المركب الذى يشبه مبنى الاصل) كما هو القسم الثالث (مبنى) اى فالقسمان مبنيان و القسم الواحد معرب كما قلنا آنفا فالحصر عقلى لما مر انه اذا دار بين النفى و الاثبات يكون عقليا و لما فرغ من تقسيمه شرع فى تعريف كل قسم و بيان ما يتعلق به

دفعا لايهام كون الشئ ظرفا لنفسه (قوله و فى بعد النسخ الى آخره امثاله هذا لا يليق بالتعرض (قوله لان التركيب الثنائى قيل فيه ان حصر التركيب الثنائى فى ستة و ابطال ماعدا اثنين لا يوجب الاحصر الكلام الثنائى فى اثنين و المدعى حصر مطلق الكلام فالاولى ان يقتصر على ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد الاسناد لا يحصل بدون مسند اليه لا يكون الا اسما و مسند لا يكون الا اسما او فعلا و كأن القائل لم يتصور كلام المصنف فانه صريح فى حصر الكلام الثنائى فى اثنين و ابطال ماعداه و لا يشعر كلامه بشئ وراء ذلك حتى يبين بوجه يعمه و غيره ثم لا يلزم من كلامه عدم جواز تركيب الكلام من ثلاث كلمات فصاعدا على ما سبق بيانه و شتان ما بين المعنين ثم ان ما زعمه القائل اعم من كلام الشارح ماله عين ماذكره و الفرق بينهما انما هو بوضع الدلالة و خفائها فتبصر (قوله و نحو يا زيد اتى بذلك اما لبيان ان المراد المصنف رد من ذهب الى انه مركب من الحرف و الاسم و اما لدفع سؤال نشأ من الحصر فى اثنين

وقدم المعرب لانه اصل لان المقصود من هذا الفن الاعراب ومايتفرع عليه وهو
لايظهر الا فيه فقال ( فالمعرب ) الفاء للتفسيرية (الذى هو قسم من الاسم) يشير الى
ان اللام فيه للعهد الخارجى لا الجنس لان المنكر اذا اعيد معرفا يكون الثانى عين الاول
فيكون اشارة باللام الى المنكر السابق كقولك جاءنى رجل فاكرمت الرجل والمكرم
ليس الا الرجل الجائى قوله فالمعرب مبتدأ ( المركب خبر اشار اليه الشارح بقوله )
(اى الاسم الذى ركب) فيه اشارة الى ان الموصوف مقدر لان قوله المركب صفة تقتضى
موصوفا والى ان اللام لام الموصول لان اللام فى اسم الفاعل واسم المفعول موصول والى
ان المركب اسم مفعول لفظا وفعل ماض مبنى للمفعول معنى حيث يكون صلة للموصول
(مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله) يوجد فى التركيب الذى هو فيه عامله سواء كان
العامل لفظيا او معنويا (فيدخل فيه) اى فى التعريف ماكان مركبا مع غيره سواء كان
مشابها المبنى الاصل اولا مثل (زيد وقائم وهؤلاء) الكائنة (فى قولك زيد قائم وقام هؤلاء
لان كل واحد منهما مركب بتركيب يتحقق مع عامله الذى فى الاول هو العامل المعنوى
وفى الثانى العامل اللفظى ( بخلاف ماليس بمركب اصلا ) اى قطعا فانه ليس بمعرب
لان التركيب شرط لان يكون الاسم معربا (من الاسماء) بيان لما فى قوله ماليس (المعدودة)
صفة الاسماء المذكورة عند التعداد سواء كانت اسماء حروف الهجاء سواء كانت معدودة
بلا عاطف (نحو الف با تا ثا) او بالعطف نحو الف باو تاو ثامو قوفا او لا غير اسمائها بالعطف
نحو زيد وعمرو وبكرا او بغير عطف نحو (زيد عمرو بكر) موقوفا او لا فانها مبنية عند المصنف
(وبخلاف ماهو مركب مع غيره لكن لا ) يتركب (تركيبا يتحقق معه عامله) سواء كان
ما اضيف اليه معربا ( كغلام) فى غلام (زيد) او مبنيا مثل غلامك (فان جميع ذلك) اى جميع
المذكور من الاسماء المعدودة بقسميها والاسماء التى لم تحقق معها عاملها (من قبيل المبنياة
عند المصنف) لانه اشترط التركيب وتحقق العامل فى كون الاسم معربا وفى تلك الاسماء لم
يوجد لان فى القسم الاول انتفى عن اصل فى الثانى انتفى تحقق العامل معه ومع هذا الاصل
فى الكلمات المستعملة على طريق الافراد البناء لانتفاء موجب الاعراب وهو المعانى
المقتضية له (الذى لم يشبه )صفة المركب لان الموصول مع الصلة معرفة مساوية لتعريف
ذى اللام (اى لم يناسب) تفسير باللازم لان عدم المشابهة يستلزم عدم المناسبة (مناسبة
مؤثرة فى منع الاعراب) وصف المناسبة بالمؤثرة احترازا عن غير المنصرف فانه مناسب
للفعل لما سيأتى الا ان مناسبة له لم تؤثر فى منع الاعراب وانما تؤثر فى منع الجر والتنوين
لكون هذه المناسبة ضعيفة فلم تقدر ان تؤثر فى منعه (مبنى الاصل) بالنصب لانه مفعول
المشابهة ومضاف الى غير معموله كمصارع مصر ولذا جعلت اضافته معنوية (اى المبنى
الذى هو الاصل فى البناء فالاضافة بيانية ) يعنى اضافة المبنى الى الاصل وان تبادر الى
الذهن انها لفظية لكون المضاف صفة بيانية لما قلنا آنفا والاضافة البيانية) يعنى اضافة

من تلك الاقسام الستة والثانى اظهر ( قوله فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول قيل لا يخفى ان كلمة ماعبارة عنه لا عن لفظ الكلمة وتأنيث مفهوم الكلمة ليس لذاته كتأنيث معنى هند بل لو انث الضمير الراجع اليه يكون ذلك التأنيث لرعاية لفظ الكلمة فتذكير الضمير الراجع الى مادل ليس بمجرد داعى اللفظ بل لداعى اللفظ والمعنى ولا يخفى انه خبط صريح اذ المراد بالكلمة هو الكلمة المار بيانها ومن الظاهر انه لامجال لكون ماعبارة عما يكون الكلمة عبارة عنه لضرورة كونه عبارة عن نفس الكلمة فتذكير الضمير بدون اعتبار لفظ المرجع مما لامساغ له جدا والجار تذكير الضمير الراجع الى لفظ الكلمة ايضا وهو باطل بالاتفاق فان قلت اى حاجة دعت الى كون ما عبارة عن الكلمة ولم لم يجز كونه بمعناه المتبادر منه قلت لانه يلزم حينئذ كون كل من الخط والعقد والنصبة والاشارة اسما فان قلت فلم لم يجعل الموصول عبارة عن اللفظ حتى يكون التذكير باعتبار اللفظ والمعنى جميعا ولا

المبنى الى الاصل وان تبادر الى الذهن انها لفظية لكون المضاف صفة بيانية لما قلنا آنفا والاضافة البيانية علامتها ان يصح حمل المضاف اليه على المضاف كخاتم فضة فانه كما يصح ان يقال الخاتم هو فضة كذلك يصح ان يقال المبنى الذى هو الاصل (وهو) اى المبنى الاصل ثلاثة (الماضى) وانما بنى لانتفاء موجب الاعراب فيه وهو المعانى الثلاثة وبنى على الحركة مع ان الاصل فى البناء السكون لمشابهته الاسم فى وقوعه صفة للنكرة وعلى الفتحة للخفة ولكونها اخت السكون لكونها جزء الالف (والامر بغير اللام) لان الامر باللام معرب مجزوم وانما بنى ايضا للانتفاء المذكور وعلى السكون لكونه الاصل فى البناء ولا مقتضى للعدول عنه كما فى الماضى (والحرف) سواء كانت عاملة اولا وانما بنيت لعدم استقلالها فى الدلالة على المعنى وكذا لم توجد فيها المعانى الثلاثة (وبهذا القيد) اى بقيد نفى المشابهة (خرج) عن التعريف (مثل هؤلاء فى مثل قام هؤلاء) وان كان مركبا بتركيب تحقق معه عامله (لكونه) اى لكون هؤلاء فيه (مشابها لمبنى الاصل) فى الاحتياج يعنى ان اسماء الاشارة مشابهة للحرف فى الاحتياج كما ان الحرف محتاج الى المتعلق كذلك هذه الاسماء محتاجة الى المشار اليه (كما يجئ فى بابه) اى فى باب المبنى او فى باب اسم الاشارة ولما اخذ المصنف التركيب فى تعريف المعرب وقيده ايضا بعدم المشابهة فهم ان المصنف خالف الجمهور حيث لم يشترطوا التركيب فيه ولبيان هذا الخلاف قال منبها (اعلم ان صاحب الكشاف) الذى صنف المفصل فى النحو (جعل الاسماء المعدودة) الغير المركبة سواء كانت غير مركبة اصلا مثل زيد وعمرو وبكر او مركبة لكن لا بتركيب تحقق معه عامله كغلام زيد وغلام بكر وغلام عمرو (العارية عن المشابهة المذكورة) يعنى لم تكن ايضا مشابهة لمبنى الاصل (معربة) يعنى اطلق الاعراب عليها وقال هى معربة قبل التركيب ان لم تكن مبنية لانه قال فيه والاسم المعرب على نوعين نوع يستوفى حركات الاعراب والتنوين ونوع يحترز عن الجر والتنوين كاحمد ومروان وقال والاسم المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل انتهى حيث اطلق المعرب عليه قبل التركيب لان اختلاف العوامل لايكون الا بالتركيب والمصنف جعل هذه الاسماء مبنية حيث اخذ التركيب فى تعريفه ومالم يكن مركبا لم يكن معربا عنده (وليس النزاع) جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال الاسماء المعدودة كيف تجعل معربة مع ان الاعراب لم يجر عليها بعد فاجاب بقوله وليس النزاع الخ (فى المعرب الذى هو اسم مفعول من قولك اعربت) يعنى ليس النزاع فى المعرب اللغوى (فان ذلك) اى المعرب الذى هو اسم مفعول يعنى المعرب اللغوى (لا يحصل) بشئ من الاشياء (الا باجراء الاعراب) بالفعل (على آخر الكلمة) لفظا او تقديرا (بعد التركيب) اى بعد ما تركبت بعاملها نحو قام زيد باجراء الاعراب على زيد بالفعل (بل) النزاع انما هو (فى المعرب اصطلاحا) يعنى هل يقال لزيد مثلا قبل

يلزم ذلك المحذور ايضا قلت لما سبق كون الاسم احد اقسام الكلمة واما اعتبار اللفظ تارة ومعناه اخرى فهو اكثر من ان يحصى (قوله ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى فى غيره) رد عليه الشيخ الرضى بان قولهم على معنى فى غيره يقتضى قولهم على معنى فى نفسه ولا يقال فى مقابلة قولك قيمة الدار فى نفسها كذا قيمة الدار فى غيرها كذا بل يقال لا فى نفسها واجاب الفاضل الشريف بان ليس المقصود ان مؤدى اللفظ فى الموضعين واحد بل لا يتصور ذلك لان المعنى معقولا فى نفسه ملحوظا واما حكم الدار كحسنها مثلا فى ذاته وكونه ملحوظا فى غيره آلة لتعرف حاله امر معقول فلا يوجد الا فيها سواء كان ناشئا من ذاتها اومستفادا من غيرها وكذلك قيمة الدار امر منسوب اليها سواء نشأت من ذاتها اومن غيرها بل المقصود هو التشبيه بينهما بحسب اعتبار الخارج تارة وعدم اعتباره اخرى وان امتازا بانه يصح ان يقال المعنى ملحوظا معتبر فى نفسه او غيره ولا يصح ان يقال الدار حسنة فى نفسها اوغيرها

التركيب بعامله معرب ام لا فعند صاحب الكشاف يقال ذلك اصطلاحا وعند المصنف لا يقال (فاعتبر العلامة) اى صاحب الكشاف يعنى اكتفى فى تحقيق المعرب بكونه صالحا لوجود الاعراب فيه سواء وجد بالفعل مثل قام زيد او لم يوجد كزيد والمصنف لم يكتف به (بمجرد الصلاحية لاستحقاق) اللام متعلق بالصلاحية لا للتعليل (الاعراب بعد التركيب) ولهذا لم يأخذ التركيب فى تعريفه فيكون زيد قبل التركيب عنده معربا بالصلاحية استحقاقه لاعراب بعده بخلاف المصنف فان عنده يكون معربا بعده لا قبله وان لم يجر عليه الاعراب بالفعل (وهو) اى ما اعتبره العلامة (الظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المصنف مع الصلاحية) اى مع كونه صالحا للاعراب يعنى لم يكن مشابها المبنى الاصل (حصول الاستحقاق) يعنى حصول استحقاق الاعراب (بالفعل) وذلك لا يكون الا بعد التركيب (ولهذا) اى لكون الصلاحية مع حصول الاستحقاق معتبرة عند المصنف (اخذ التركيب فى تعريفه) اى فى تعريف المعرب حيث قال المعرب المركب الذى الخ (واما وجود الاعراب) بعد التركيب فى الكلمة (بالفعل) مثل جاءنى زيد بالرفع ورأيت زيدا بالنصب ومررت بزيد بالجر (فى كون) متعلق بالوجود (الاسم معربا) يعنى ان وجد الاعراب بعد التركيب على الاسم المعرب يعنى اجرى عليه بالفعل كما صورنا لك يكون الاسم معربا والا لم يكن معربا وان كان مركبا مع عامله (فلم يعتبره احد) فيه من الفحول (ولذلك) اى لكون وجود الاعراب فى الاسم المعرب بالفعل بعد التركيب فى كونه معربا غير معتبر عند احد (يقال لم تعرب الكلمة) بعد التركيب اى لم يوجد الاعراب فيها ولم يجر عليها بالفعل مثل جاءنى زيد بالوقف ورأيت زيدا ومررت بزيد بالوقف (وهى معربة) اى حال كونها معربة بالاصطلاح الاولى ان تكون هذه الجملة من تتمة المقول ولما ورد ههنا سؤال وهو ان المصنف فى تعريف المعرب خالف الجمهور حيث لم يعرفه بما عرفوه به والمخالفة للجمهور من عين الخطأ اجاب الشارح بقوله (وانما عدل المصنف) اى اعرض لان العدول اذا تعدى بعن يكون بمعنى الاعراض (عما) اى عن التعريف الذى (هو المشهور عند الجمهور من) بيان لما فى قوله عما (ان المعرب) عندهم (ما اختلف آخره باختلاف العوامل) الداخلة عليه فى العمل بان يعمل البعض منها خلاف ما يعمل البعض الاخر منها او بين سبب العدول وعلته بقوله (لان الغرض) يعنى المقصود الاصلى (من تدوين علم النحو) وتأليفه (ان يعرف به) اى بعلم النحو (احوال اواخر الكلم) من حيث الاعراب والبناء والانصراف وعدمه وكون اعرابه بالحركة او بالحرف وذلك الاعراب اما تام او ناقص والبناء اما لازم او عارض الى غير ذلك من الاحوال فى النوعين التى وقعت (فى التركيب) العربى (من) الموصول مع الصلة فى محل الرفع بانه فاعل يعرف (لم يتتبع) من تتبع من باب التفعل (لغة العرب) بان كان عربيا وتعلم اصطلاحاتهم من آبائه واجداده وفروعهم او قبلته ولم يعرف (عطف على يتتبع) احكامها بالسماع (منهم) اى

وذلك لان ارتباط جنسها بغيرها اذا كان سببيا له ليس بحيث يصح كون الغير ظرفا له بخلاف تعلق المعنى بالغير فانه ملحوظ بذلك الغير معتبر فيه فما قيل فى الجواب نم التركيب العربى ما دل على معنى لا فى نفسه كما يقال الدار لا فى نفسها كذا ولا يقال الدار فى غيرها الا ان النحاة اجمعوا على وضع ما يوافق لا فى نفسه فى المعنى موضعه وصار عرفا فيما بينهم فلا التباس فى معناه ولا وصمة فى التعريف به مبنى على الغفول عن ذلك قوله ذكره بعض المحققين فى حواشيه على شرح الشيخ الرضى قيل اراد الشارح بقوله ومحصوله التنبيه على ان هذا التحقيق ليس من ذلك لبعض بل اخذه من كلام المصنف وليس كما ظنه لان الناظر فى كلام الايضاح يعرف ان المصنف بعيد من هذا التحقيق وان كانت عبارته المجملة المنقولة وقعت اتفاقا بحيث يحتمل التفصيل بهذا التحقيق كيف وقد ذكر ان الفرق بين الاسماء اللازمة الاضافة والحروف ان الواضع شرط فى دلالة الحرف على معناه ذكر المتعلق ولم يشترط ذلك فى الاسماء

من العرب بان كان عجميا الا انه رفع فيهم او اختلط بهم وتعلم اصطلاحاتهم بالاختلاط بهم عن فصحائهم وبلغائهم فصار من جملتهم (فان العارف باحكامها) اى احكام اواخر الكلم فى التركيب او احكام لغة العرب (كذلك) اى بتتبع لغتهم او بالسمع منهم (مستغن) اى برئ (عن) تعلم علم (النحو) حيث لا يحتاج اليه لحصول مقصوده بالتتبع او بالسمع (ولا فائدة له) اى لذلك الشخص العارف (معتدابها) لانه يكون تحصيل الحاصل وذا لايحصل (فى معرفة اصطلاحاتهم) اى اصطلاحات النحاة او العرب (فالمقصود من معرفة المعرب) اى من تعريفه (مثلا) انما قال مثلا لان هذا الحكم من جملة احكامه عند المصنف كما اشار اليه فيما بعد (ان يعرف) مبنى للمفعول (انه) اى المعرب (مما يختلف آخره فى كلامهم) ان مع اسمها وخبرها فى محل الرفع على انها نائب الفاعل لقوله ان يعرف (ليجعل آخره مختلفا) باختلاف العوامل (ليطابق كلامهم) اى كلام العرب انما يستعمل فى كلامهم باختلاف الآخر عند اختلاف العوامل (فمعرفته) اى معرفة ذات المعرب (متقدمة على معرفة انه مما يختلف آخره) اى على معرفة وصفه وهو اختلاف آخره باختلاف العوامل لان المعرب ذات والاختلاف صفة والذات مقدمة على الصفة طبعا فيناسب ان يقدم ذات المعرب وضعا بان يعرف اولا بحيث يعرف به ذاته ليناسب الوضع الطبع (فلو كان معرفة) اى معرفة المعرب (المتقدمة) صفة المعرفة والمراد بالمعرفة المتقدمة ذات المعرب اى فلو كان معرفة ذات المعرب (حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف) يعنى حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف) يعنى حاصلة بمعرفة هذا الوصف (او تعريفه به) عطف تفسير وهو من عطف شيئين على معمول عامل واحد بعاطف واحد لان قوله وتعريفه معطوف على قوله معرفته والضمير للمعرب وقوله به عطف على قوله معرفة باعادة الجار والمعنى ولو كان تعريف المعرب حاصلا بهذا الاختلاف (وجب) جواب لو (ان يعرف) المعرب (اولا) منصوب على الظرفية بمعنى قبل يعنى قبل ان يعرف ذاته بغير ما عرفة الجمهور به (بانه) اى المعرب (مما يختلف آخره) باختلاف العوامل (ليعرف) مبنى للمفعول (انه) اى المعرب (مما يختلف آخره) وان مع اسمها وخبرها فى محل الرفع على انها قائمة مقام الفاعل ليعرف (فيلزم تقدم الشئ على نفسه) المراد بالشئ ههنا وصف المعرب وما يختص به وهو الاختلاف المذكور وبالنفس ذات المعرب فتقدير الكلام فيلزم تقدم الصفة على المعرب يعنى يلزم تقدم معرفة صفته على معرفة ذاته وهذا ممتنع فلزم ان يعرف ذات المعرب اولا ثم يبين صفته ولذا قال الشارح (فينبغى ان يعرف) المعرب يبين ذاته (اولا) اى قبل ان يعرف انه مما يختلف آخره (بغير ما عرف به) الجار متعلق بقوله ان يعرف (الجمهور ويجعل) عطف على يعرف مبنى للمفعول ايضا اى وينبغى ايضا ان يجعل (ما عرفوه به من جملة احكامه) لان احكامه كثيرة وهذا الحكم من جملة احكامه (كما فعله المصنف) ليفيد زيادة معرفة به كما فعله فى الاسم حيث عرفه اولا ثم بين بعض خواصه

اللازمة الاضافة وانما التزم الاضافة لغرض آخر غير كون دلالتها مشروطة بذكر المضاف اليه ولا خفاء فى انه بعد الوضع لا دخل للواضع فى الدلالة حتى يكون الدلالة بشرط متوقفا على ذكر المتعلق فلو كان صاحب هذا التحقيق لم يصدر منه مثل هذا الكلام بل المصنف قد يستحق ان يقال فى حقه يقرب من تحقيق معنى الحروف تارة ويبعد عنه بمراحل تارة اخرى هذا وهو من جملة اوهام الباطلة فان ذلك البعض اعنى الفاضل الشريف صرح نفسه فى تلك الحواشى يكون هذا التحقيق محصول كلام الايضاح ولا خفاء فى كونه كذلك قال المصنف فى مختصر المنتهى معنى قولهم الحرف لايستقل بالمفهومية ان نحو من دال مشروط فى دلالتها على معانيها الافرادى ذكر متعلقها ونحو الابتداء والانتهاء غير مشروط فيها ذلك وقال مميلا على قوله ما دل على معنى فى نفسه الضمير عائد على المعنى يعنى ان اللفظ دال على معنى باعتبار نفسه لا باعتبار تعلقه لان دلالة الالفاظ على ضربين ضرب يدل على المعنى من غير اعتبار تعلق الغير وهى الاسماء

من اللفظية والمعنوية( وحكمه ) (اى من جملة احكام المعرب)يشير الى ان الاختلاف المذكور حكم من احكامه وخاصة من خواصه وليس مجموع احكامه ( وآثاره المترتبة عليه ) اشارة الى ان المراد بالحكم من احكامه الاثر المترتب على صفة الاعراب واشار ايضا بالتفسير الاول الى ان اضافة الحكم الى الضمير للجنس لا للاستغراق فيؤل المعنى الى انه بعض حكمه (من حيث هو معرب) يعنى لا من حيث ذاته بل من حيث وصفه وهو الاعراب ( ان يختلف آخر ) (اى الحرف الذى هو آخر المعرب ذاتا) نصب على التميز من نسبة الاختلاف الى الآخر اى من حيث الذات او على المصدرية بحذف المضاف اى لاختلاف ذات الجار ( بان يتبدل )متعلق بالاختلاف (حرف بحرف آخر حقيقة ) نصب على التميز من نسبة التبدل الى الحرف اى من حيث الحقيقة او على المصدرية اى تبدلا حقيقيا وهو تبدل ذات الحرف مثل جاءنى ابوه فان حرف الاعراب فيه هو الواو فى النصب يتبدل الى الالف مثل رأيت اباه وفى الجر يتبدل الالف الى الياء مثل مررت بابيه فانظر ان الحرف فى الرفع الواو فيتبدل ذاته فى النصب الى الالف وهو ايضا يتبدل بذاته فى حالة الجر الى الياء(او حكما) اعرابه مثل اعراب حقيقة لانه عطف عليه والتبدل الحكمى فى التثنية والجمع المذكر السالم لان فى التثنية يتبدل الحرف من الرفع الى الجر حقيقة لان حالة الرفع بالالف وحالة الجر بالياء ومنها الى النصب يتبدل حكما لان حالة النصب بالياء ايضا الا انه فى حكم الالف لماسيجئ وفى الجمع المذكر السالم حالة الرفع بالواو وحالة الجر بالياء وفيه يتبدل حقيقة من الواو الى الياء والى النصب يتبدل حكما لان الياء فيه ايضا فى حكم الالف (اذا كان اعرابه) اى المعرب (بالحروف او صفة) عطف على ذاتا واعرابه كاعراب الوجهين (بان يتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة او حكما) اعرابهما كاعراب اخويهما فى القسم الاول ( اذا كان اعرابه بالحركة ) والتبدل الحقيقى فى الاول ان يتبدل صفة الفاعلية ورفعه ايضا التى فيه قولنا جاءنى زيد الى صفة المفعولية ونصبه فى حالة النصب مثل رأيت زيدا وهى الى صفة الاضافة وجره فى حالة الجر مثل مررت بزيد والحكمى فى مثل جمع مؤنث السالم لانه يتبدل من الرفع الى الجر حقيقة ومنه الى النصب حكما لان الكسرة فيه فى حكم الفتحة وفى غير المنصرف لانه يتبدل فيه من الرفع الى النصب حقيقة ومنه الى الجر حكما لان الفتحة فيه فى حكم الكسرة ( باختلاف العوامل ) اللام فيه للجنس (اى بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه) اى على المعرب (فى العمل) متعلق باختلاف العوامل يعنى اختلاف العوامل لا يكون الا فى العمل و فسر الاختلاف فيه جاعلا الجار متعلقا به ايضا بقوله (بان يعمل بعض منها) اى من العوامل (خلاف ما يعمل البعض الآخر منها) يعنى بان يعمل بعض منها الرفع وبعض آخر منها النصب وبعض آخر منها الجر كما تقول جاءنى زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد (وانما خصصنا اختلافها) اى

والافعال وضرب يدل على معنى باعتبار تعلقه بالغير وهى الحروف الا يرى اذا قلت خرجت من البصرة فلفظة من دلت على ابتداء الخروج المتعلق بالمحل المخروج منه لا باعتبار ابتداء فى نفسه واذا قلت اعجبنى الابتداء فالابتداء مستقل فى الدلالة على معناه باعتبار نفسه فمن ثمه حكم على من وشبهها انه حرف وان دلت على الابتداء وحكم على لفظ الابتداء بانه اسم وبعد ذلك كيف يمكن التوهم بان هذا التحقيق ليس على وفق مراد المصنف وما نقله من الفرق بين الحرف وبين الاسماء اللازمة الاضافة محرف وعبارته هذه تلك الاسماء تفارق الحروف من حيث ان وضعها على ان تفهم تلك المعانى منها وذكر تعلقاتها لزيادة بيان بخلاف الحروف فانه لم يوضع دالا على ذلك المعنى الا باعتبار ذكر متعلقه معه فلا تخالف بين الكلامين قطعا بل كل منها يؤيد الاخر ثم ماذكره القائل عن المصنف يرجع الى كلامه الذى نقلناه فان معنى قوله ان الواضع شرط ذكر المتعلق فى دلالة الحرف على معناه ولم يشترط ذلك فى تلك الاسماء وانما الزم الاضافة لغرض

اختلاف العوامل (بكونه) اى بكون الاختلاف واقعا (فى العمل) مانه مذكور فى كلام المص مطلقا غير مقيد ( لئلا ينتقض ) ذلك الاختلاف (بمثل قولنا ان زيدا مضروب وانى ضربت زيدا وانى ضارب زيدا فان العامل فى زيد فى هذه الصور ) جمع صورة اى فى هذه الامثلة ( مختلف بالاسمية ) يعنى العامل فى زيد فى المثال الاخير اسم بعنى ضارب (والفعلية) وفى المثال الثانى العامل فيه فعل اعنى ضربت (والحرفية) وفى المثال الاول العامل فيه حرف اعنى ان التى هى من الحروف المشبهة بالفعل وفيه لشر على خلاف اللف (مع ان آخر المعرب) الذى فى هذه الصورة وهو زيد (لم يختلف باختلافها) وفى بعض النسخ باختلافه بصيغة التذكير وكلاهما صحيحان واختلاف العوامل مع عدم الاختلاف فى العمل جائز ولهذا قيده بقوله فى العمل ( لفظا اوتقديرا ) تفصيل لاختلاف الاخر اى اختلافا ملفوظا او مقدرا اواختلاف لعوامل اى سواء كانت ملفوظة اومقدرة (نصب على التمييز) من نسبة الاختلاف الى الاخر والتميز من النسبة اما بمعنى الفاعل كهذا ( اى يختلف لفظ آخره او تقديره) بالرفع لانه معطوف على لفظ آخره وهو ايضا بالرفع لانه فاعل ومثل قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا اى اشتعل شيب الرأس واما بمعنى المفعول كقوله تعالى وفجرنا الارض عيونا اى عيون الارض (او) نصب (على المصدرية) بحذف مضاف (اى يختلف اختلاف لفظ او) اختلاف (تقدير) ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه ويقال لمثل هذا عند ارباب المعانى ايجاز الحذف والاول يعنى النصب على التميز اولى لعدم التزام الحذف فيه ولان فيه اجمالا وتفصيلا وابهاما وتفسيرا وهو اوقع فى النفس بخلاف الثانى ( والاختلاف لفظا ) اما بالحركة ( كما فى قولك جاءنى زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد ) واما بالحرف نحو جاءنى ابوه ورأيت اباه ومررت بابيه (وتقديرا) وهو بالحركة المقدرة ( كما فى قولك جاءنى فتى ورأيت فتى ومررت بفتى فان اصله فتى ) بالرفع والتنوين (فتيا) بالنصب والتنوين ( وبفتى ) بالجر والتنوين (انقلبت الياء الفا) لان الياء اذا تحركت وانفتح ماقبلها قلبت الفا فاجتمع ساكنان الالف والتنوين فحذفت الالف التى هى المنقلبة عن حرف الاعراب (فصار الاعراب تقديريا) لكون محل الاعراب الذى هو الياء مقدر واما بالحروف المقدرة مثل جاءنى (ابو العباس ورأيت ابا العباس ومررت بابى العباس)(والاختلاف اللفظى و) الاختلاف (التقديرى اعم من ان يكون حقيقة وحكما كما اشرنا اليه ) اى الى التعميم فى بيان الاختلاف عند قوله ذاتا اوصفة وفسرناه بما لاح البنا فارجع اليه (لئلا ينتقض) بغير المنصرف ( بمثل قولنا رأيت احمد ومررت باحمد) بالفتحة فى حالة النصب والجر (و) بالمثنى والجمع المذكر السالم فى ( قولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين ) حال كونهما (مثنى) يعنى بفتح ماقبل الياء فيهما للمثنى الاول حالة النصب والثانى حالة الجر

آخر ان الواضع نص على ان من والى اذا ذكر متعلقها معهما كان معناها الابتداء والانتهاء واذا لم يذكر لم يكن معهما معنى اصلا فضلا عن الابتداء والانتهاء بخلاف تلك الاسماء فان معانيها الموضوع لها تفهم عند اطلاقها بدون الاضافة وانما الزم ان لا تذكر الاضافة للعلم ان وضع ذو مثلا باذاء صاحب ليتوصل به الى وصف باسماء الاجناس فلاجل حصول الغرض من وضعه اقتضى ذكر المضاف اليه لا لاجل دلالته على ماوضع باذائه لما سبق من انه حاصل بدون ذكره فقوله لاخفاء فى انه بعد الوضع لا دخل للواضع الى آخره ناشى من سوء فهمه (قوله كما ان فى الخارج موجود الى آخره قيل لو قيل كما ان فى الخارج موجودا قائما بذاته هو موجود فى ذاته وموجود قائما بغيره هو موجود فى غيره لكان غاية فى ايضاح معنى الحرف ومايقابله وتنويرا تاما لاستعمال فى الحدود الثلاثة فان فى قولهم السواد فى زيد ليس كما فى قولهم الماء فى الكوز بل بمعنى الاعتبار والدلالة على ان وجود السواد ليس

(او) حال كونهما (مجموعا) يعنى بكسر ماقبلها للجمع المذكر السالم الاول حالة النصب والثانى حالة الجر (فانه) اى الشان (قد اختلف) مبنى للفاعل (العوامل) الجمع ههنا لما فوق الواحد (فيه) اى فى المذكور من القولين يعنى غير المنصرف والمثنى والمجموع (فى العمل ولا اختلاف فى آخر احمد حقيقة) نصب على التميز لان الاخر فيهما مفتوح (بل) الاختلاف (حكما فان فتحة احمد بعد الناصب) حقيقة لانها (علامة النصب و) تلك الفتحة (بعد الجارة علامة الجر) لانها فى حكم الجر لان الجر لما سقط اقيم مقامه الفتحة فتكون الفتحة فى حكم الجر ولهذا يكون فى حالة الجر مجرورا لفظا لا تقديرا (وكذا الحال فى التثنية والجمع) فان الياء فيهما بعد الجار علامة الجر حقيقة لان الاختلاف من الرفع الى الجر عند اختلاف العوامل حقيقة وهو ظاهر وبعد النصب علامة النصب لان الياء فيه فى حكم الالف لان نصب ما كان اعرابه بالحروف فيكون الياء فى حالة النصب فى حكم الالف لكونها بدلا منها (ف) ان (آخر المعرب فى هذه الصور) المذكورة (يختلف باختلاف العوامل حكماً لا حقيقة) فدخل مثل هذا المعرب فى الاختلاف لكونه عاما (فان قلت) هذا السؤال نشأ من قوله وحكما ان يختلف الخ يعنى اذ كان حكم المعرب هكذا فان الخ صدره بالفاء كأنه جواب شرط مقدر كما قدرنا لك (لا يتحقق الاختلاف فى آخر المعرب) الجار متعلق بقوله لا يتحقق ولا زائدة للتأكيد ولا فى العوامل) ايضا يعنى لا يوجد اختلاف العوامل واذا لم يوجد اختلافها لم يوجد الاختلاف ايضا فى آخر المعرب لان اختلاف آخره يتوقف على اختلاف العوامل لكن بشرط ان يكون الاختلاف فى العمل (اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبنى الاصل مع عامله) متعلق بقوله ركب (ابتداء) منصوب على الظرفية يعنى اذا ركب آخر ذلك البعض مع عامله اللفظى او المعنوى فى اول الامر من غير ان يركب قبله او بعده بعامل آخر مثل ان تقول بالعامل الرافع جاءنى زيد وتسكت عليه او تقول بالعامل الناصب مثل رأيت زيدا وتسكت او بالعامل المعنوى مثل زيد قائم الى غير ذلك (ويترتب عليه) او على ذلك المعرب ابتداء (الاعراب) كما صورنا لك (بل) يتحقق و يوجد (هناك) اى فى تركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبنى الاصل (حدوث الاعراب بدخول العامل) لانه قبل دخول العامل لم يكن فيه اعراب لانه عند المصنف مبنى فلما دخل عليه العامل صار معربا وظهر الاعراب فيه بدخوله وحدوثه (قلت) فى جوابه (هذا) اى حدوث الاعراب بدخول العامل عليه (حكم آخر من احكام المعرب والاختلاف) اى اختلاف آخره باختلاف العوامل (حكم آخر) يعنى غير هذا الحكم فلو لم يدخل احد الحكمين) المتغايرين (فى الاخر) (فلا فساد فيه) اى فى عدم الدخول لان الفساد انما يلزم اذا اتفقت الاحكام ولم يدخل بعضها اما اذا تغايرت فلا فساد فى عدم دخول بعضها (فان للمعرب احكاما كثيرة لم تذكر ههنا) اذ المذكور ههنا ليس الا حكما

(واحدا)

الا باعتبار المحل كان معنى الموجود فى نفسه انه موجود من غير اعتبار من غيره وبما ذكرنا اتضح ان قولنا السواد فى زيد قولنا الدار لا فى نفسها من دار واحد وانت خبير ابانا اذا قلنا معبرا عن الجوهر هو الموجود فى ذاته لا يصح لنا ان نريد به الا انه موجود قائم بذاته وكذا عن العرض بانه الموجود فى غيره وان لم يثبت هذا الاستعمال الا انه موجود قائم بغيره لان الظرف لهما ليس شيئا منهما بل هو الخارج مثلا فهذا ان التعبير ان بعد ذينك القولين فى غاية البشاعة ولا يلزم التطابق بين المعقول والموجود الخارجى فى تشبيه احدهما بالاخر من جميع الوجوه بل لا يمكن لمثل ما سبق قوله معقول قبل الاولى معلوم ثم قيل ولا يذهب عليك التفاوت بين المشبه به بان القائم بذاته لا يصير قائما بغيره والقائم بغيره لا يصير قائما بذاته بخلاف المدرك قصدا والمدرك تبعا فربما يقصد الى المدرك تبعا فيصير مدركا قصدا وبالعكس وكلاهما باطلان اما الاول فلاباء السباق واللحاق اذ المعلوم لا يصير مظروف الذهن وانما هو المعقول او العلم

واحدامن احكامه (فليكن هذا الحكم) اى حدوث اعراب بدخول العامل (ايضا) اى كالاحكام الكثيرة (من هذا القبيل) اى من جملة الاحكام التى لم تذكر ههنا (غاية الامر) اى حاصل الجواب (ان هذا الحكم) وهو قوله وحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل (لايكون من خواصه الشاملة) اى من خواصه المحيطة بجميع الخواص بحيث لايوجد شئ منهما الا دخل فيهاحتى يرد انه لم يدخل فيها هذه الخاصة وخرجت بل ليس الا حكما من جملة احكامه كما اشار اليه الشارح بقوله اى من جملة احكامه بايراد من التبعيضية ولما فرغ من تعريف المحل شرع فى تعريف الحال فقال ( الاعراب ) اورده عقيب المعرب لمناسبة والمحلية (ما) (اى حركة اوحرف) اشاربه الى ان لفظة ماموصوفة بايراده نكرة (اختلف آخره) الجملة صفة (اى آخر المعرب من حيث هومعرب ذاتا اوصفة) قدسبق اعرابهما وتفصيلهما (به) (اى بتلك الحركة اوالحرف) نبه اولا على كون ماموصوفة وثانيا على كونها موصولة بقوله اى بتلك الحركة اوالحرف لانه عرف الحركة اوالحرف على مقتضى الموصولية وقدم الموصوفية لانها الانسب فى امتزاج المتن بالشرح ولان الاصل فى الخبر التنكير ولكونه جنسا (وحين يراد) مبنى للمفعول من اراد يريد (بما الموصولة الحركة اوالحرف لايراد) مبنى للمفعول ايضا من اراد يريد وفى بعض النسخ لايرد مبنى للفاعل من ورد يرد ورودا اى لا يرد السؤال (العامل المقتضى) لانه يقدح حين ارادة معنى غيره وانه لايجوز ان يراد بلفظ معنيان فى حالة واحدة وحين اريد بلفظة ما الحركة او الحرف لايراد غيرهما) ولو ابقيت على عمومها) بان فسرت بقوله اى شئ فحينئذ يكون الشئ عاما حيث تشمل الحركة والحرف والعامل والمقتضى (لحرجا) اى العامل والمقتضى (بالسببية المفهومة من قوله به ) لان الباء فيه للسبب والباء السببية مايكون مدخولها سببا كما فيما نحن فيه لان الحركة او الحرف سبب للاختلاف (فان المتبادر من السبب) هو (السبب القريب) خبر ان اى ماله نوع تأثير فى المسبب لاتأثير تام (والعامل والمقتضى) اى مقتضى الاعراب وهو المعانى الثلاثة كل واحد منها سبب الاختلاف الا انه (من الاسباب البعيدة) اعلم ان سبب الاختلاف ههنا ثلاثة القريب وهو الحركة اوالحرف والبعيد وهو مقتضى الاعراب يعنى الفاعلية والمفعولية والاضافة والابعد وهو العامل سواء كان لفظيا اومعنويا واذا اطلق السبب يراد به القريب لان القريب اكثر ملابسة وتعلقا من غيره (وبقيد) الحيثية خرجت حركة) ما اضيف الى ياء المتكلم (نحو غلامى) ودارى وثوبى وغيرها (لانه) اى ما اضيف اليها (معرب على اختيار المصنف) وهو الاصح لان فيه ثلاثة مذاهب معرب واعرابه تقديرى ومبنى واعرابه محلى ومتوسط بينهما يعنى ليس بمعرب ولا مبنى وهذا اضعف المذاهب (لكن) اى الا ان (اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب) الذى اضيف الى تلك الياء وفيه اشارة الى ان المختار عند الشارح الاعراب ايضا (ليس من حيث

والمدرك هو المعلوم بعينه فلا يصح حمله عليه فى مثل هذا المقام واما الثانى فلان الجوهر كما لايكون عرضا وبالعكس كذلك الاسم لا يكون حرفا وبالعكس (قوله يصلح ان يحكم عليه وبه قيل الاولى يصلح لان يكون مسندا اليه مسندا ليكون وجها لتخصيص الاسناد بالاسم والفعل ولايخفى انه كما لا يصلح الملحوظ تبعا لان يكون ظرفا للحكم لايصلح ان يكون ظرفا للنسبة التامة بل لايصلح لان يكون ظرفا للنسبة التوصيفية والاضافية والتعليقية فالاولى ان يوسع الدائرة بحيث يستفاد منها اختصاص الموصوفية وكون الشئ صفة وكون الشئ مضافا اومضافا اليه وكون الشئ مفعولا وملحقا به بما سوى الحروف ثم نقول يستفاد من كلام اهل هذا التحقيق المشتهرين بكمال الفكر العميق ان عدم كون الحرف محكوما عليه ومحكوما به لكون معناه غير معقول الاتباع وآلة لملاحظة غيره وان الملحوظ تبعا لا يصلح لشئ منهما وان الغير الذى يذكر الملحوظ بتبعيته ويجعل آلة لملاحظته لابد ان يذكر ويضم معه حتى

انه معرب) اذلو كان كذلك لم يكن حاصلا قبل العامل (بل) الاختلاف فيه ليس الا (من
حيث انه ماقبل ياء المتكلم) فان الغلام مثلا قبل الاضافة الى ياء المتكلم كان مبنيا على السكون
لان التركيب شرط لكون الاسم معربا عند المصنف فلما اضيف اليها اجتمع ساكنان فحرك
بالكسرة دون غيرها لمناسبة الياء ولانها اصل فى تحريك الساكن لانه اذا ضم او فتح يلزم
الثقل او تغيير الياء وقيل هذه الكسرة بنائية لانها حصلت قبل العامل كالفتحة فى اللام
والضمة فى العين فلا يوجد الاختلاف بدخول العامل (وبهذا القدر) اى بقوله مااختلف
آخره به ( تم حد الاعراب ) اى تعريفه حال كونه ( جمعا ) اى جامعا لافراده
(ومنعا) اى مانعا عن دخول غيره فيه (لكن) اى الا ان (المصنف اراد ان ينبه على
فائدة اختلاف وضع الاعراب) وهى تمييز بعض المعانى عن بعض لانه اذا قيل مثلا ما
احسن زيد ولم يعرب لم يعلم انه متعجب او ناف او مستفهم فلم تتميز المعانى بعضها عن
بعض واما اذا نصب زيد يعلم انه متعجب من حسنه واذا رفع يعلم انه ناف الاحسان
عنه واذا جر مع رفع احسن يعلم انه مستفهم فيميز بعض المعانى عن بعض ( فضم اليه )
اى الحد (قوله ليدل على المعانى المعتورة عليه) حتى يعلم فائدة وضع الاعراب وهى التمييز
( وكأنه اراد هذا المعنى ) اى التنبيه على فائدة وضع الاعراب ( حيث قال ) فى شرح
هذا الكتاب ( ليس هذا ) يعنى قوله ليدل على المعانى المعتورة عليه ( من تمام الحد
لانه ) عطف على مفعول اراد وهو قوله هذا المعنى ( خارج عن الحد ) اى مراده
هذا المعنى الذى ذكر لا كونه خارجا عن الحد وبين وجه كونه خارجا عنه بان قال (واللام
فى ليدل متعلق بامر خارج عن الحد) يعنى يكون اللام متعلقا بفعل خارج عنه لا بالفعل
الذى يكون داخلا فى الحد وهو اختلف ( يعنى ) المراد بالامر الخارج عنه الذى
يكون اللام متعلقا به قوله ( وضع الاعراب المفهوم ) صفة لقوله وضع بتقدير هذا
اللفظ (من فحوى الكلام) اى من معناه ثم علل النفى بقوله (فانه) اى تعلقه بقوله وضع
( بعيد عن الفهم غاية البعد ) لانه لا نظر الى وضع الاعراب لا قصدا ولا تبعا وقوله
غاية البعد منصوب على الظرفية فان تعلقه بقوله وضع بعيد عن الفهم فى غاية البعد (فاللام
فيه ) اى فى قوله ليدل ( متعلق بقوله اختلف يعنى اختلف آخره) يعنى المعنى (ليدل
( الاختلاف ) اشارة الى ان الفاعل يرجع الى المصدر الدال عليه اختلف على منوال
قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فرجح هذا لقرب المرجع ( او ما به الاختلاف )
وهو الحركة او الحرف اشارة الى ان الضمير راجع الى الموصول مثل الاسم ما دل على
معنى فرجح هذا بكونه اصلا فى الاختلاف وسببا له ( على المعانى ) جمع معنى المراد
بها ههنا ما فسره الشارح بقوله (يعنى) بها (الفاعلية والمفعولية والاضافة) (المعتورة)
بالجر (على صيغة اسم الفاعل) صفة المعانى فيكون المعنى ليدل على اخذ كل من معانى المعرب
وعلى صيغة اسم المفعول المعنى ليدل على ان كل معرب يأخذ تلك المعانى فكل منهما

يفهم الملحوظ تبعا من
لفظه وكلا الامرين
باطلان فان كل رجل
مفهومه ملحوظ ابدا
تبعا لملاحظة افراد الرجل
وآلة لتعرفها وملاحظتها
مع ان كل رجل يصير
محكوما عليه ولا يلزم
ذكر الغير الذى هو
آلة لملاحظته معه لفهم
معناه ولا يخفى انه
لافرق بين المحكوم
عليه وبه وبين المسند
اليه والمسند سوى
كون الاول انسب بالمقام
لكونه اظهر فى تأدية
المرام اذ الاغراض
يتعلق بخصوص الكلمة
والكلام بل المراد بيان
كون الحرف مقابلا
للاسم والفعل على وجه
يختص حكم كل واحد
من المتقابلين به ولا يلم
غيره واى دائرة اوسع
من ذلك واعتراضه
على بعض المحققين اظهار
لقلة فهمه وعوج علمه
فان حكم الرجل وسائر
النكرات حكم الابتداء
مثلا وليت شعرى كيف
امكنه الحكم بكون
مفهوم كل رجل ملحوظا
تبعا لملاحظة افراد
الرجل وآلة لتعرفها
وملاحظتها مع اجماع
العلماء على كونه موضوعا
لمعنى عام حتى صرحوا
بانه اذا اريد به زيد
بخصوصه كان مجازا
واذا اريد عام مطابق
له حقيقة لايقال ليس

يدل على تبدل المعانى فى المعرب وعدم استقرارها فيه الا ان اعتبار الاخذ فى المعانى انسب ولذا ذهب الشارح اليه ( عليه ) ( اى على المعرب ) متعلق بالمعتورة بناء ( على تضمين مثل معنى الورود والاستيلاء ) التضمين يحتمل امرين احدهما ان يكون الاصل ثابتا والمضمن حالا تقديره ليدل على المعانى المعتورة حال كونها واردة ومستولية على المعرب والثانى ان يكون الاصل زائد والمضمن اصلا تقديره ليدل على المعانى الواردة والمستولية عليه وبين معناه اللغوى بقوله ( يقال اعتوروا الشئ ) من الافتعال (وتعاوروه) من التفاعل ( اذا تداولوه اى اخذه ) اى اخذ ذلك الشئ (جماعة واحد) منها اى فرد واحد من الجماعة وهو بدل البعض من الكل (بعد واحد) يعنى بعدا خذ فرد واحد منها وفى الصحاح تداولته الايدى اخذته هذه مرة وهذه مرة بافارسية دست بدست كرفتن چيزى ( على سبيل المناوبة ) متعلق بقوله اخذه واحد بعد واحد على ان يكون الواحد الثانى نائبا عن الواحد الاول (والبدلية) اى على ان يكون احدهما بدلا من الآخر ( لا على سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعانى المقتضية للاعراب) اى تعاقبت (على المعرب) اى على محل واحد وهو الاسم المعرب حال كونها (متعاقبة متناوبة غير مجتمعة) فى محل واحد هذا احوال مترادفة او متداخلة على ما سيجئ (لتضادها) اى لكون المعانى متضادة لان الفاعلية تعارض المفعولية والاضافة والاولى تعارض الفاعلية والاضافة والثانية تعارض اخويها لان الفاعل من حيث انه فاعل لا يكون مفعولا ولا مضافا اليه والمفعول ايضا من حيث انه مفعول لا يكون مضافا اليه ولا فاعلا والمضاف اليه من حيث انه مفعول لا يكون احدهما ( ينبغى ان تكون علاماتها ) وهى الرفع والنصب والجر (ايضا) اى كالمعانى (كذلك) اى ينبغى ان تكون متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لان الاسم يجب ان يكون على حسب المعانى ( فوقع بسببها ) اى بسبب المعانى المختلفة اصلا ( اختلاف فى آخر المعرب ) لان اختلاف السبب يقتضى اختلاف المسبب ( فوضع اصل الاعراب ) على آخر المعرب واصل الاعراب ما يكون بالحركات واذا وضع اصله ففرعه اولى بالوضع لان الفرع تبع وكثيرا ما يكتفى بذكر الاصل ويستغنى عن ذكر الفرع وفرعه ما يكون بالحروف ( للدلالة على تلك المعانى ) اى لكونه دالا عليها لانها معان خفية تستدعى علائم ظاهرة يستدل عليها لان الخفى يقتضى علامة ظاهرة يعرف بها ( ووضع ) ذلك الاصل والفرع ايضا ( بحيث يختلف به ) اى باصل الاعراب (آخر المعرب لاختلاف تلك المعانى ) اللام للتوقيت اى ووضع اصل الاعراب وفرعه بمكان يختلف بذلك الاصل والفرع آخر المعرب عند اختلاف المعانى الثلاثة (وانما جعل الاعراب) اصلا كان او فرعا (فى آخر الاسم المعرب) مع ان الاول اولى بان يكون محلا للاعراب لكونه اسبق واقدم وما يكون اسبق فهو احق واولى او الاوسط اولى به لان خير الامور اوسطها ولانه

كلامه فى الرجل حتى يرد كذلك بل فى كلمة كل لان القائل صرح بعيد ذلك بانه يجوز ان يكون مدلول لفظ الابتداء ملحوظا تبعا كان تقول كل ابتداء فان قلت فليس الكلام فى الرجل مطلقا بل فى صورة كونه مدخول كل قلنا سلمناه لكن لا يفيد شيئا لظهور انه لا يصير بذلك ملحوظا تبعا وآلة للغير بل هو ملحوظ قصدا وبالذات فى كلتا الصورتين لان كلمة كل موضوعة لاستغراق افراد مدخوله منكرا كان او معرفا واجزائه ان لم يكن له افراد فلا يخرجه عما كان هو عليه اولا (قوله ولما كان الفعل دالا الى اخره ذلك يتوقف على مقدمتين احديهما ان الدلالات الوضعية ثلاث لان اللفظ اما ان يدل على تمام ما وضع له او على جزئه او على الخارج عنه اللازم له ويسمى الاول بالمطابقة والثانية بالتضمن والثالثة بالالتزام وكما ينسب الدلالة الى تلك الامور ينسب المدلول ايضا فيقال ايضا معناه المطابقى مثلا والثانى ان الفعل موضوع لمجموع الحدث والزمان والنسبة فلا يتم معناه بدون ذكر الفاعل

يكون احق لانه لم يكن فيه افراط وتفريط كما فى طرفيه اعلم ان الآخر اما ان يكون حقيقة كما فى الاعراب بالحركة وهو لا يكون الا فى الاخر حقيقة واما ان يكون حكما كما فى الاعراب بالحروف فان الواقع بعد اكثر حروف الكلمة كأنه الواقع بعد الكل لان الاكثر فى حكم الكل (لان نفس الاسم يدل على المسمى) كما قيل الاسم ما انبأ عن المسمى (والاعراب) يدل (على صفته) يعنى الفاعلية والمفعولية والاضافة (ولا شك ان الصفة متأخرة عن الموصوف) لكون الصفة غالبا اما مخصصة للموصوف كما فى النكرات او موضحة له كما فى المعارف والمخصص او الموضح لا يكون الا بعد ما خصصه او اوضحه (فالانسب ان يكون الدال) (وهو الاعراب عليها) اى على الصفة (ايضا) اى كما ان الصفة متأخرة عن الموصوف (متأخرا عن الدال عليه) اى على الموصوف ليكون الدال موافقا للمدلول (وهو) اى الاعراب لغة (مأخوذ من اعربه اذا اوضحه) فالاعراب لغة الايضاح سمى العلامات الدالة على المعانى به مجازا بعلاقة التشبيه (فان الاعراب) اى المسمى به حركة او حرفا (يوضح المعانى) الثلاثة الفاعلية والمفعولية والاضافة (المقتضية للاعراب) لانها معان خفية تقتضى علائم ظاهرة يستدل بها عليها فجعلوا الاعراب علامة دالة عليها (او) هو مأخوذ (من عربت) من باب علم (معدته) بفتح الميم والدال وكسر الميم او كسر الميم مع سكون العين لغة فيه ايضا وهى للانسان كالكرش لسائر الحيوان (اذا فسدت) تلك المعدة يعنى اذا تغيرت فيكون عرب بمعنى فسد فزيد عليها الهمزة بالنقل الى باب الافعال فصار اعرب بمعنى ازال فساد المعدة ولذا قال الشارح (على تقدير (ان تكون الهمزة) فى اعرب (للسلب فيكون معناه) اى معنى الاعراب فى اللغة (ازالة الفساد سمى) الواحد من العلامات الثلاث الدالة على الثلاثة (به) اى بالاعراب بعلاقة التشبيه (لانه) اى ما يسمى بالاعراب (يزيل فساد التباس بعض المعانى ببعض آخر) (وانواعه) (اى انواع اعراب اسم) لا مطلق انواع الاعراب لان البحث بحث الاسم فيكون الانواع انواع اعرابه فقط وانواع الاعراب مطلقا اربعة الرفع والنصب والجر والجزم بحصر الاستقراء فاشترك الاسم والفعل فى الرفع والنصب وافترقا فى الجر والجزم فاعطى الاول للاول والثانى للثانى ولم يعكس لان الجر ثقيل واسم خفيف والجزم خفيف والفعل ثقيل فاعطى الجر الثقيل للاسم الخفيف والجزم الخفيف للفعل الثقيل فرقا بينهما وتعادلا (ثلاثة) نبه على ان الخبر مجموع الثلاثة فلا يشكل الحمل على الانواع حيث لا يقال وانواع الاعراب رفع ووجهه تقديم الربط على الحكم مثل قولك السكنجبين خل وعسل وماء وانما انحصرت فى الثلاثة لان المعانى المقتضية للاعراب ثلاثة فكون انواع الاعراب ثلثة فيكون انواع الاعراب ثلثة ايضا ليكون الدال على قدر المدلول والا لزم الاشتراك اذا كان الدال اقل او الترادف اذا كان اكثر فينبغى ان تكون الانواع ثلاثة (رفع) سمى رفعا لان الرفع فى اللغة الارتفاع الشفة السفلى عندا التلفظ به ولرفعة مرتبته بين اخويه (ونصب) سمى به لان

واذا تقرر هذا فى ذهنك عرفت ان المعنى المذكور فى التعريف داخل فى تلك الاقسام لضرورة انه لم يدل عليه بشئ بل هو لفظ وضع لما قصد بشئ كما سبق ولا يخفى ان مدلول اللفظ سواء كان مطابقيا او تضمينا او التزاميا مقصود باللفظ فلا وجه لما اتفق عليه الناظرون فى هذا المقام من المرام بالمعنى ما هو اعم من المطابقى والا لما احتيج الى قيد يخرج الفعل لخروجه بقيد الدلالة على معنى فى نفسه لدلالته على الحدث المستقل والنسبة الغير المستقلة فالمجموع غير مستقل بالضرورة ولما كان الحدث جزءا ما وضع له الفعل وهو معنى مستقل بالمفهومية صدق عليه انه كلمة دلت على معنى فى نفسه فاحتيج الى قيد يخرجه فان قلت لا شك فى انه اذا اطلق لفظ ضرب وحده يفهم الحدث والزمان مع انه لم يفهم المعنى المطابقى وهذا مخالف لما تقرر فى محله من ان التضمن لا يوجد بدون المطابقة قلنا لا نسلم انه يصح اطلاق الفعل بدون الفاعل سلمناه لكن لا نسلم وجود الدلالة بالتضمن لانه مشروط بالمطابقة كيف والمدلول التضمنى هو الذى

لنصب في اللغة الانتصاب لانتصاب الشفتين على حالهما عند التلفظ به ولانه ينتصب الفصلة من غير احتياج اليها في الكلام (وجر) سمي به لان عامله يجر الفعل الى الاسم (هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات) الاعرابية التي هي الضمة في جاءني زيد والفتحة في رأيت زيدا والكسرة في مررت بزيد (والحروف الاعرابية) التي هي الواو في ابوك والالف في اباك والياء في ابيك (ولا نطلق) لا حقيقة ولا مجازا (على الحركات البنائية اصلا) اي قطعا سواء كانت في الاواخر او في الاوائل او في الاواسط (بخلاف الضمة والفتحة والكسرة) مع التاء في كلها (فانها مستعملة في الحركات البنائية) مثل حيث واين وجير ونزال (غالبا و) تستعمل ايضا (في الحركات الاعرابية على قلة) واما هذه الاسماء التي تكون بلا تاء في الاواخر فمختصة بالحركات البنائية ولا تستعمل في غيرها سواء كانت في الاواخر اولا وفي الهندي وانما قال ههنا وانواعه وفي المبنيات والقابه لان كل واحد من الرفع والنصب والجر يدل على نوع المعاني فلما كانت المدلولات انواعا كانت الدوال عليها ايضا انواعا بخلاف القاب البناء لان كل واحد من العلامات البنائية نوع حيث يدل على امر واحد وهو البناء الى هنا كلامه (فالرفع) الفاء للتفسير والتفصيل اورده باللام اشارة الى انه نوع من انواع اعراب الاسم فتكون للعهد الخارجي (حركة كانت) اي علامة الرفع فالتأنيث باعتبار الخبر كما في الاعراب بالحركات (او حرفا) كما في الاعراب بالحروف (علم الفاعلية) اورده بالياء اشارة الى ان الرفع ليس علامة للفاعل فقط اذ لو كان كذلك لاكتفى بان يقول علم الفاعل لكونه اخصر وادل على المقصود (اي علامة كون الشيء) اي الاسم ولم يقل علامة كون الاسم ليعم مثل قولك اعجبني ان ضربت (فاعلا) فيه اشارة الى ان المراد بالعلم معناه اللغوي وهو العلامة والى ان الياء في قوله الفاعلية مصدرية (حقيقة) تمييز او منصوب على انه صفة اي فاعلا حقيقيا (او حكما) عطف على حقيقة على التوجيهين (ليشمل) اللام فيه متعلق بالتعميم اي وانما عممنا قوله الفاعلية الى الفاعل الحقيقي والفاعل الحكمي بقولنا حقيقة او حكما ليشمل قوله علم الفاعلية المرفوعات وما عداه منها ملحق به (ايضا) كما يشمل الفاعل اصلا (كالمبتدأ والخبر وغيرهما كخبر باب ان وخبر لا لنفي الجنس واسم ما ولا المشبهتين بليس (والنصب) الذي هو من انواع الاعراب الاسم (حركة كان) اي علامة النصب كالاعراب بالحركات (او حرفا) كالاعراب بالحروف (علم المفعولية) اي علامة كون الشيء) اي الاسم وانما قال كون الشيء ليشمل مثل رأيت انه قائم (مفعولا حقيقة) كالمفاعيل الخمسة (او حكما ليشمل) المنصوبات (الملحقات) السبعة (به) في كونها فضلة كالحال والتمييز والمستثنى المنصوب وخبر كان واخواته واسم باب ان واخواته واسم لا التبرئة وخبر ما ولا الحجازية (والجر) الذي هو من انواع اعراب الاسم ايضا (حركة كان) اي علامة الجر (او حرفا) (علم الاضافة) (اي علامة كون الشيء) ليدخل فيه مثل اعجبني اشتهار انك عالم اي علامة

يحصل في ضمن المعنى الموضوع له والتحقيق ان الدلالة كون اللفظ بحيث متى اطلق التفت النفس الى معناه للعلم بالوضع فالم يعلم معناه الموضوع له لم يفهم منه شيء واذا علم فهم ذلك في ضمنه بالضرورة سواء كان مرادا للافظ اولم يكن والبعض هنا تفصيل فاسد تركناه مخافة الاطناب فعليك ان لا تلتفت اليه (قوله فدخل فيه اسماء الافعال قيل ان اسمية اسماء الافعال اعتبرت باعتبار وضعه الحالي المعنى وعدم اقترانه باعتبار وضع الاصل وذلك بعيد عن الاعتبار اذ اللائق ان يكون مدار الاسمية على وضع واحد ولا يكون وضعه لغوا ومعتبرا لاعتبار شيء وفي اسماء الافعال مثل دونك وضعه الاول وهو الوضع الظرفي لغو في اعتبار اسميتها والا لم يكن كلمة بل كلمتين ومعتبر فيها لان عدم الاقتران انما يتحقق به ووضعه الثاني معتبر لانه باعتباره يكون كلمة ولغو لانه باعتباره لا يكون غير مقترن وانت خبير بان اسمية اسماء الافعال جلها انما هي باعتبار الوضع الاول كيف وهي باعتباره ليست بافعال ولا حروف

كون الاسم (مضافا اليه) حقيقة او حكما ولم يذكرهما اكتفاء بما سبق فى الفاعلية والمفعولية لالعدم وجودهما اما الحقيقى فكالمضاف اليه بالاضافة المعنوية والمجرور بحرف الجار الغير الزائد واما الحكمى فكالمضاف اليه بالاضافة اللفظية والمجرور بحرف الجر الزائد (واذا كانت الاضافة بنفسها) اى بصيغتها (مصدرا) من باب الافعال (لم يحتج) اما مبنى للفاعله ما استكن فيه راجع الى المصنف او مبنى للمفعول وقوله (الى الحاق الياء المصدرية) مفعول مالم يسم فاعله (اليها) اى الى الاضافة (كما) احتيج الى الحاقها الى اخويها حتى لو الحق لزم اجتماع المصدرين الياء ونفس المصدر واحتمال ان يكون الياء للنسبة امر بعيد لكونها فى اخويها مصدرية كما احتيج الى الحاقها (فى الفاعلية والمفعولية) لكون صيغة كل واحد منهما غير مصدر (وانما اختص الرفع بالفاعل) وما الحق به (و) اختص (النصب بالمفعول) وما الحق به دون العكس فرقا بينهما وتعادلا (لان الرفع ثقيل) لاحتياجه فى التلفظ الى تحريك الشفتين ولانه ما تولد منه الواو وهو اثقل الحروف (والفاعل قليل) والقليل يكون خفيفا (لانه واحد) معمول ما هو الاصل فى العمل وملحقاته ايضا قليلة وهى خمسة (فاعطى الثقيل) الذى هو الرفع (للقليل) الذى هو الخفيف للتعادل ولمناسبة والرفع الفاعل فى القوة (والنصب خفيف) لانه فتحة وهى جزء الالف واخو السكون (والمفاعيل كثيرة) والكثير ثقيل (لانها خمسة) فى الفعل المتعدى واما اللازم والفعل المجهول فالمفاعيل فيهما اربعة الا انهما فرعا المتعدى وهو الاصل وملحقاتها ايضا كثيرة لانها سبعة (فاعطى الخفيف) الذى هو النصب (للكثير) الذى هو المفاعيل لمناسبة النصب المفعول فى الضعف (ولما لم يبق للمضاف اليه علامة) لما عرفت ان العلامات والمعانى ايضا ثلثة فذهب واحد بهذا وواحد بهذا للمناسبة فى كل منهما وبقى علامة الجر للمضاف اليه (غير الجر جعل علامة له) اى للمضاف اليه الا انه لما كان المضاف اليه متوسطا بين الفاعل والمفعول لان الاول قليل لانه واحد والثانى كثير لانه خمسة وهو متوسط لانه اثنان والجر ايضا متوسط بين الرفع والنصب ولهذه المناسبة اعطى الجر للمضاف اليه فلا يظن ان اعطاء الجر اليه ضرورى (العامل) احتاج الى بيانه لاحتياج المعرب لاعتبار العامل فى مفهومه والذكره فى حكم المعرب الا انه اخره عن الاعراب لان تعريفه متوقف على معرفة المعنى المقتضى للاعراب والمراد به ههنا عامل الاسم لا مطلق العامل لان البحث فى الاسم والعامل المطلق ما اوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الاعراب (لفظيا) كان العامل او سماعيا (كان) ذلك العامل اللفظى او قياسيا (او معنويا) (ما به) الباء للسببية متعلق بقوله (يتقوم) (اى يحصل) بسببه لا بغير تفسير باللازم لان التقويم يلزمه الحصول (المعنى المقتضى) اسم فاعل (اى) يحصل (معنى) يريد ان اللام للعهد الذهنى وهو فى قوة النكرة ولذا فسره بالنكرة وبينه بقوله (من المعانى) الثالثة (المعتورة) اى المبتولية والواردة

فلو لم تكن اسماء ايضا لما كانت كلمات هذا خلف (قوله والا لم يكن كلمة قلنا هذا ليس شئ لان كونه بحسب اصل الوضع كلتين لا يستلزم مدح اعتبار اسميته فى هذا الوضع وكذا اعتبار اسميته فيه لا يستلزم كونه بعد النقل كلتين (قوله اذ لا يقدح فى الدلالة تعليل لدلالة المضارع على زمانين معينين ومن الناس من لم يتنبه بعد هذا بل اغتر على زعمه من ان الدلالة تتوقف على الارادة فاعترض عليه بان اللفظ المشترك لا يدل الا بقرينة فالمضارع لا يدل الا على زمان واحد وان شئت الوصول الى حقيقة الحال فاستمع لما يتلى عليك من المقال فنقول وبالله التوفيق وبيده ازمة التحقيق ان اللفظ جهتين جهة دلالته وجهة الاستعماله وهذا لا تحقق بدون الارادة لان الاستعمال اطلاق اللفظ وارادة المعنى بخلاف الاولى فانه لا تعلق لها بالارادة لانا نعلم بالضرورة ان من علم وضع لفظ لمعنى وكان صورة ذلك اللفظ محفوظة له فى الخيال وصورة المعنى مرتسمة فى البال فكلما تخيل ذلك اللفظ تعقل معناه سواء كان مرادا اولا

(على المعرب المقتضية) صفة المعانى (للاعراب) ليكون علامة دالة عليها لماسبق انها معان خفية تستدعى علائم ظاهرة يستدل بها عليها (فى) قولك (جاءنى زيد) الفاء للتفسير والايضاح والجار ظرف متعلقه صفة لجاء (جاء عامل) تقديره فجاء اى فلفظ جاء الذى هو فى قولك جاءنى زيد عامل فى زيد (اذبه) اى بسببه (حصل) (لابغيره) (معنى الفاعلية فى زيد) وهو المجئ القائم بزيد فيكون زيد به جائيا (فجعل الرفع) الذى كان علم الفاعلية (علامة لها) اى لمعنى الفاعلية الحاصلة فى زيد لتعرف بها لان الامور المعنوية تعرف بعلاماتها (وفى) قولك (رأيت زيدا رأيت) اى لفظ رأيت الذى فى قولك رأيت زيدا (عامل) فى زيدا (اذبه حصل معنى المفعولية فى زيدا) وهو كونه مرئيا (فجعل النصب) الذى كان علم المفعولية (علامة لها) اى لمعنى المفعولية ليعرف ذلك المعنى بها لان الشئ يعرف بعلامته (وفى) قولك (مررت بزيد الباء) الذى فى قولك مررت بزيد (عامل) فى زيد (اذبه) اى بالباء (حصل معنى الاضافة) وهو كون زيد ممرورا به (فى زيد فجعل الجر) الذى كان علم الاضافة (علامة لها) اى لمعنى الاضافة لتكون تلك العلامة دالة عليها لانه خفية ولما فرغ من بيان الاعراب والعامل والمعنى المقتضى اراد ان يفصل مااقتضاه العامل وهو الاعراب فان الاعراب تارة يكون بالحركات الثلاث وتارة يكون بالحروف الثلاثة وتارة من الحركات ماسوى الفتحة وتارة ماسوى الكسرة ومن الحروف تارة ماسوى الالف وتارة ماسوى الواو فهذه اقسام ستة شرع فى بيان هذه الاقسام الستة على الترتيب بتقديم الاعراب بالحركات الثلاث لاصالتها والاصل فيه الاستيفاء الحركات الثلاث ولا مقتضى للعدول عنه فقال مصدرا بالفاء (فالمفرد المنصرف) (اى) اعراب (الاسم المفرد) المنصرف (الذى لم يكن مثنى) اى تثنية (ولا مجموعا) لان المفرد يقابل المثنى والجمع (ولا غير منصرف) لانه اذا كان مثنى او مجموعا يكون اعرابه اما بالحروف فى التثنية وبعض الجمع واما بالحركات ولكن يكون ناقصا كما فى الجمع المؤنث السالم واذا كان مفردا غير منصرف يكون اعرابه بالحركات ناقصا سواء كان ذلك الاسم نكرة او معرفة (كزيد ورجل) او مشتقا مثل ضارب ومضروب (و) (كذا) اى كالمفرد المنصرف (الجمع المكسر المنصرف) اى جمع (الذى لم يكن بناء الواحد فيه) اى فى ذلك الجمع (سالما) لانه اذا كان بناء الواحد فيه سالما اما ان يكون الجمع المذكر السالم فان اعرابه بالحروف او الجمع المؤنث السالم فان اعرابه بالحركات الا انه ناقص (ولم يكن غير منصرف) ايضا لانه اذا كان جمعا مكسرا الا انه غير منصرف يكون اعرابه بالحركات الا انه ناقص اذا ترك فيه الجر سواء كان مع زيادة (كرجال) (و) مع زيادة ونقصان (كطلبة) جمع طالب كناصر ونصرة (فالاعراب فى هذين القسمين) اعنى فى المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف (من الاسم) لكون البحث فيه (على الاصل) لان الاصل فيه ان يكون بالحركات التامة (من وجهين احدهما) اى احد الوجهين (ان الاصل فى الاعراب

---

فاذا اطلق المشترك بين المعانى المعلوم وضعه لتلك المعانى كانت تلك المعانى مرتسمة فى العقل على السواء واما اذا استعمل هذا اللفظ فى احد هذا المعانى فلا بد من قرينة تعين المراد فظهر لك ان الدلالة لا تتوقف على الارادة ولا تحتاج الى القرينة وانما هذا شان الاستعمال وان مبنى توهم توقف الدلالة على الارادة عدم الفرق بين استعمال اللفظ ودلالته (قوله ماذكره بعض منها فان من جلتها تاء التأنيث المتحركة وياء النسبة وكونه فاعلا ومفعولا ومنادى ومصغرا الى غير ذلك (قوله ولا يوجد فى غيره انما اتى به ايذانا بان المطلوب بالخاصة فى هذا المقام ليس مايصح اطلاق الحد عليه لانه ليس بمنعكس اذ لا يصدق قولنا كل مالم يدخله لام التعريف فليس باسم (قوله وهى اما شاملة لاينبغى ان يتوهم ان هذا مما لا يحتاج اليه فى هذا الموضوع لان الخواص المذكورة من قبيل القسم الثانى فلا من بدء تقسيمها اولا حتى يمكن البيان فيما بعد (قوله فى قوله صلى الله تعالى عليه وسلم على لغة حمير وهى قبيلة

ان يكون بالحركة ) لكونها اخف (والاعراب) اى فى هذين النوعين (بالحركة) كما سيأتى (وثانيهما) انه (اذا كان الاعراب ) فيهما (بالحركة) لكونها اصلا واخف (فالاصل) فيهما (ان يكون) الاعراب فيهما) بالحركات الثلاث) الضمة والفتحة والكسرة (فى الاحوال الثلاث) الرفع والنصب والجر ليستوفى كل ذى حق حقه ولايكون على النقصان (و) الحال ان (الاعرات فيهما) اى فى هذين النوعين (بالحركات الثلاث) كما مر ( فى الاحوال الثلاث ) كما سبق فقد استوفى كل ذى حق حقه ولم يكن ناقصا ولكون اعرابهما اصلا من وجهين قدمها على سائر الانواع ( فالاعراب فيهما ) فيه اشارة الى ان قوله المفرد المنصرف مبتدأ بتقدير المضاف كما قدرناه هناك (بالضمة) الجار والمجرور خبر المبتدأ ( رفعا) (اى حالة الرفع) اى حالة كونه مرفوعا (والفتحة نصبا) من قبيل العطف على معمولى عاملين مختلفين لكون المعمول المقدم مجرورا واجازه المصنف مثل قولك فى الدار زيد والحجرة عمرو ( اى حالة النصب ) اى حال كونه منصوبا (والكسرة جرا) اما معطوف على قوله بالضمة رفعا لكونه اصلا اوعلى قوله والفتحة نصبا لكونه قريبا (اى حالة الجر) اى حال كونه مجرورا اذا كان الامر كذلك (فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية ) اى على انه مفعول فيه لمتعلق الظرف (بتقدير مضاف) وهو قوله حالة ( ويحتمل النصب على الحالية ) اي ويحتمل ان يكون منصوبا على انه حال من فاعل الظرف المستكن فيه بتأويله بالمشتق اى حال كونه مرفوعا اومنصوبا او مجرورا (و) يحتمل ايضا النصب على (المصدرية) اى رفع رفعا ونصب نصبا وجر جرا والجملة حال بتقدير قد اوالضمير وحده والعامل فى الحال على كلا التقديرين معنى الفعل المستنبط من الظرف المستقر (فالقسم الاول) وهو المفرد المنصرف (مثل جاءنى رجل) بالضمة حالة الرفع (ورأيت رجلا) بالفتحة حالة النصب (ومررت برجل) بالكسرة حالة الجر ونحو جاءنى زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد (والقسم الثانى) هو الجمع المكسر المنصرف ( مثل جاءنى ) رجال و ( طلبة ورأيت ) رجالا و (طلبة ومررت) رجال و (طلبة) والثانى من الثلاثة التى تكون بالحركات وهو ما فيه الضمة والكسرة فقط هو شئ واحد ( جمع المؤنث السالم ) صفة الجمع قدمه لانه اوضح لان معرفة غير المنصرف محتاج الى الطويل ولان اعرابه لازم له بخلاف غير المنصرف فانه يزول عنه اعرابه ولان النصب التابع للجر كثير ولانه جزء من غير المنصرف لانه واحد وغير المنصرف متعدد لانه يكون مفردا وجمعا (وهو) اى جمع المؤنث السالم ههنا المراد به (ما) اى جمع ( يكون بالالف والتاء) سواء كان واحده مؤنثا نحو مسلمات فى مسلمة وضاربات فى ضاربة او مذكرا نحو سجلات فى سجل ومرفوعات فى مرفوع وسواء كان واحده صفة مثل مسلمات وضاربات اوغير صفة مثل زينبات وسجلات (واحترز به) اى بالسالم (عن) الجمع (المكسر) اذ يصح ان يطلق عليه جمع المؤنث باعتبار الجماعة ولكن

(لايصح)

من طى فى جواب من قال منهم (امن امبرا مصيام فى امسفر) فليس هذا مختصا بقوله صلى الله عليه وسلم حتى يقال ان المس لم يقل كذلك لجواز كون الميم فى الحديث المذكور مبدلة من اللام (قوله لانه لتعيين معنى مستقل رد ذلك بان منقوض بمثل عندى الاسد الرامى لانه لتعيين مادل عليه اللفظ التزاما وبمثل الحسن والصعق فانه لاينكر منصف ان التعيين للذات المعتبرة من مفهوم الحسن ولا ستريب للصفة والنسبة المعتبرة فى مفهوم اللفظ من تعريف اللام فالاولى ان يقال التعريف والتنكير يتعاقبان على اللفظ وكذلك علاماتها فلما لم يكن فى الفعل علامة تنكير لم يدخل عليه اللام واجيب بان دلالة الاسد على الشجاع انما تكون التزامية ان لو اريد به الموضوع له وقد صرحوا بان الدلالة على المعنى المجازى مطابقة وان التعريف فى الحسن ليس للذات المجردة بل للذات المنسوب اليه الحسن وفيه ورد مازعمه اولى بان اللزوم ممنوع كيف ونحوصه ويا رجلا لايدخله اللام ونحو الفضل لايدخله التنوين قال المصنف فى الشرح انما اختص الاسم بذلك

لا يصح ان يطلق عليه السالم (فانه قدعلم حاله اوسيعلم) وعن جمع المذكر السالم فانه سيعلم (بالضمة) خبر (رفعا) اى حالة الرفع او حال كونه مرفوعا اورفع رفعا (والكسرة) (نصبا) اى حالة النصب (وجرا) اى حالة الجر) ويجوز فيهما الوجهان الاخيران ايضا (فان النصب فيه) اى فى جمع المؤنث السالم (تابع للجر) ولهذا كان اعرابه بالحركات الناقصة لكون النصب متروكا فيه (اجراء) مفعول له لقوله تابع (للفرع) الذى هو الجمع المؤنث السالم (على وتيرة) من وتر يترو تيرة من باب ضرب يضرب هى الطريقة اى على طريقة (الاصل الذى هو الجمع المذكر السالم) لان المذكر اصل مفردا كان اوجمعا والمؤنث فرع له مفردا كان اوجمعا (فان النصب فيه) اى فى الجمع المذكر السالم (تابع للجر كما سيجئ ذكره) اى وجه تبعيته وحمل الفرع عليه وان لم توجد العلة المقتضية تبعية النصب الجر فى جمع المذكر السالم فيه ولئلا يلزم زيادة مزية الفرع على الاصل لان الاول مع كونه فرعا اعرب بالحركة التى هى الاصل فى الاعراب والثانى مع كونه اصلا اعرب بالحروف التى هى الفرع فيه واذا لم يحمل نصبه على الجر كما حمل فى فرع الثانى بل جعل بالفتحة نصبا كان الفرع مخالفا لاصله من وجهين فيلزم زيادة المزية (مثل جاءتنى مسلمات) وزينبات بالضمة رفعا (ومررت بمسلمات) وزينبات بالكسر جرا اصلا (ورأيت مسلمات) وزينبات بالكسرة نصبا لكن تبعا والثالث منها ما فيه الضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا وترك الكسرة وهو باعتبار النوع شئ واحد الا انه يكون مفردا اوجمعا مكسرا اوهو (غير المنصرف) مبتدأ (بالضمة) خبر (رفعا) (والفتحة) (نصبا اى حالة النصب (وجرا) اى حالة الجر ويجوز فيها الوجهان اللذان سبقا (فالجر فيه) اى فى غير النصب متروك لانه (تابع للنصب) فيكون اعرابه بالحركات الناقصة لكون الجر متروكا (كما سنذكره) اى وجهه لانه لما ترك جره لشبه الفعل باعتبار الفرعيتين حمل الجر على النصب لكمال المشابهة بينهما (نحو جاءنى احمد) (رفعا) ورأيت باحمد) نصبا (ومررت باحمد) كذلك جرا ولما فرغ من بيان ما هو الاصل فى الاعراب وهو ان يكون بالحركة سواء كان الاعراب فيه تاما او ناقصا شرع فى بيان ما هو الفرع فيه وهو ايضا ثلاثة اقسام الاول ما استوفى الحروف الثلاثة بالواو والالف والياء وهى الاسماء الستة لكن بشرط افرادها ولكونها مكبرة غير مصغرة ومضافة الى غير ياء المتكلم على ما سيذكر فقال (اخوك وابوك وحموك) (بكسر الكاف) لان الكاف تكسر فى المؤنث لكونهن اسفل فى الحكم والخلقة والوطئ ونقصان العقل والميراث وغيرها فناسب الكسرة فيهن لتدل على كونهن اسفل من المذكر (لان الحم) فى اللغة (قريب المرأة من جانب زوجها) لا من جانبها كابيه وابنه وبنته واخيه واخته وغيرها ذكورا واناثا قريبا وبعيدا (فلا يضاف) الحم (الا اليها) ولذا كسر الكاف كناية عن المؤنث (وهنوك) (والهن) فى اللغة (الشئ المنكر) صفة الشئ اسم مفعول من انكر

لان التعريف مهما يحصل يجعل المحكوم عليه معينا عند المخاطب والافعال لاتقع محكوما عليها فلم تحتج الى تعريف وتوضيح ذلك ما قاله الشريف من ان الاسم لاصح ان يكون محكوما عليه لا يقصد به غالبا مفهومه الذى هو واحد بل يقصد ذاته اعنى ماصدق عليه مفهومه ذلك فيحتاج الى تعينه باللام واما المحكوم به فحقه ان يراد به مفهومه وكذلك الروابط فلا حاجة هناك الى تعيين (قوله وفى المجرور به تقديرا قيل الاولى او تقديرا ولا يخفى فساد هذه العبارة فضلا عن كونها اولى لان الغرض افادة كونه اثر الحرف فى الامرين كليهما وما قاله انما يفيد وجود هذا الامر فى احدهما (قوله واما الاضافة اللفظية لما توجه النقض على ماذكره بالاضافة اللفظية بان يقال ان هذا الدليل غير صحيح لتخلف الحكم المطلوب عنه فى الاضافة اللفظية اذا الجر فيها ليس اثر حرف الجر لاختصاصه بالاضافة المعنوية اجاب بان الكلام فيما عداها ولا ضير فيه لان الحكم الثابت بهذا الدليل لا يتخلف عنها لانها فرع

(الذی یستهجن) مبنی للمفعول ای یستقبح ای یکون قبیحا ومکروها (ذکره) نائبه
وهو ثلاثة امافی الذات (کالعورة) من الرجل والمرأة (و) امافی (الصفات الذمیمة)
ای المذمومة کالحسد والعداوة لغیر الله والبلادة وغیرها (و) امافی (الافعال القبیحة)
کالقتل بغیر حق والزنی وشرب الخمر وغیرها (وهذه الاسماء الاربعة منقوصات) ولکن
لا مطلقا بل (واویة) لان اصل کل واحد اخو وابو وحمو وهنو بدلیل تثنیة علی اخوان
وابوان وحموان وهنوان وتصغیره علی اخیو وابیو وهنیو لان التثنیة والتصغیر ترد
الشیٔ الی اصله فیعلم انه واوی اویائی فحذف الواو علی غیر القیاس لمجرد التخفیف فبقی
بعد الحذف اخ واب وحم وهن واذا اضیف کل واحد منها الی غیر یاء المتکلم عاد المحذوف
فصار اعرابا (وفوك) (وهو اجوف) لکن لا مطلقا بل (واوی لامه هاء اذ اصله فوه)
بسکون الواو مثل حول بدلیل افواه لان الجمع یرد الشیٔ الی اصله حذفت الهاء نسیا کما
حذف الواو فی البواقی وقلبت الواو میما وجوبا فی حال الافراد وسیأتی تفصیله واذا اضیف
الی غیر الیاء عاد المقلوب الی اصله ویقال فوك (وذومال) وکذا مثناه وجمعه وتأنیثه
(وهو لفیف مقرون) وهو ما کان عینه ولامه حرفی علة لکن هنا یکونان (بالواوین) یعنی فی
عینه واو وفی لامه واو اخری مثل شوو (اذ اصله ذوو) وحذفت العین یعنی الواو الاولی کراهة
اجتماع الواوین وقیل حذف اللام یعنی الواو الثانیة وهذا هو الاصح لان اللام محل
التغییر ولاتباع اخواته فبقی ذو مثل ید ودم واذا اضیف لم یعد المحذوف لوجوب الحذف
ولانه لایجوز اضافته الی غیر اسم الجنس فاقتضی التخفیف فیقال ذو مال فاسکن الواو تخفیفا
فضم الذال فی حالة الرفع لاجل الواو وبقی علی حاله فی حالة النصب لاجل الالف وکسر فی
حالة الجر لاجل الیاء (وانما اضیف ذو الی الاسم الظاهر) مخالفا لاخواته (دون الکاف)
یعنی کان له ان یضاف الی الکاف لموافقة الاخوات کما وافقت فی ان یکون اعرابها بالحروف
(لانه) ای ذو (لایضاف) الی شیٔ (الی الاسماء الاجناس) کالمال والعلم والضمیر مطلقا لیس
باسم جنس حتی یضاف الیه لما سیأتی ان وضعه لان یکون وصلة لتوصیف اسم الجنس لانهم
لما ارادوا ان یجعلوا اسم الجنس صفة لشیٔ ولم یتیسر لهم ذلك حیث لایقال جاءنی رجل مال
وضعوا ذو واضافوه الیه فقالوا جاءنی رجل ذو مال ولاجل هذا العلة کان ذو لایضاف
الا الیه (فاعراب هذه الاسماء الستة) فیه اشارة الی ان هذه الاسماء مبتدا بحذف المضاف و
الی ان الحکم لیس علی خصوصیات هذه الاسما بل علی مطلقها یعنی یکون اعرابها بالحروف
سواء اضیفت الی الکاف او الهاء او الاسم الظاهر (بالواو) خبر (رفعا) ای حالة الرفع
(والالف) (نصبا) ای حالة النصب (والیاء) (جرا) ای حالة الجر فاستوفی کل ذی حق
حقه (ولکن لا) یکون هذا اعراب فیها (مطلقا بل) یکون فیها (حال کونها مکبرة) اسم
مفعول من باب التفعیل ضد التصغیر (اذ مصغراتها معربة بالحرکات) یعنی بالضمة رفعا
والفتحة نصبا والکسرة جرا لکونها ملحقة بالاسم الصحیح وان لم تکن صحیحة فی نفسها

المنویة فلابدلا یخالفها
بان یختص بالفعل المخاطب
للاسم المختص به الاصل
اویکون زائدا علیه
بان یعم کل واحد منهما
(قوله والمراد به کون
الشیٔ مسندا الیه قیل
انما فسر الاسناد الیه
بالاسناد الی الشیٔ بارجاع
ضمیره الی ماهو لکمال
ظهوره کالمذکور ولم
یفسره بالاسناد الی الاسم
اما لما قیل انه لوارید
ذلك لغا الحکم
بالاختصاص واما لانه
لایصح ان یجعل کون
الاسم مسندا الیه علامة
یعرف بها الاسم لان
معرفة بعد معرفة الاسم
ورد بان کون الشیٔ
مسندا الیه یباین الاسناد
الی الشیٔ وان تلازما
وجودا وهو غیر وارد
لان کون اللفظ مباینا
للاخر عبارة عن
اختلافهما فی المعنی ومن
البین ان هذین اللفظین
لیسا کذلك والعجب
ان الرد بعدما اعترف
بصحة تفسیر الاسناد الیه
بکون الشیٔ مسندا الیه
کیف امکنه الحکم
بالمباینة بینهما ثم لایلزم
من تفسیره ذلك رجوع
الضمیر الی غیر الاسم
بل الاظهر خلافه
لان رجوع الضمیر
الی الاسم بارادة جنسه
الاعم اقل تکلیفا من
ادعاء رجوعه الی الشیٔ
فانه امر یأباه السابق

(کدلو)

كدلو وظبي (نحو جاءني اخيك) بالضمة رفعا اصله اخيوك قلبت الواو ياء لان الواو والياء اذا اجتمعتان في كلمة واحدة وكانت الاولى منهما ساكنة تقلب الواو ياء للتخفيف ثم ادغمت الياء الاولى التي للتصغير في الياء الثانية التي قلبت من الواو ولاجتماع الحرفين من جنس واحد والسابق ساكن (ورأيت اخيك) بالفتحة نصبا واصله مثل مامر (ومررت باخيك) بالكسرة جرا (موحدة) عطف على مكبرة اي يكون اعرابها كذلك حال كونها موحدة اسم مفعول ايضا من باب التفعيل (اذا المثنى) منهما (والمجموع) صحيحا او مكسرا (منهما معرب باعراب التثنية) يعني بالالف رفعا والياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا فيكون الواو فيهما متروكا نحو جاءني اخواك ورأيت اخويك ومررت باخويك (و) اعراب (الجمع) ان كان مصححا يكون اعرابه بالواو رفعا نحو جاءني ابون والياء المكسور ما قبلها نصبا وجرا ويكون الالف متروكا نحو رأيت ابين ومررت بابين وان كان مكسرا يكون اعرابه بالحركات بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا نحو جاءني اخوة ورأيت اخوة ومررت باخوة (وانما لم يصرح) المصنف (بهذين القيدين) مع انهما قيدا الازمان (اكتفاء بالامثلة) لان الامثلة وردت مكبرة وموحدة ولكون استعمالها مصغرا او تثنية او جمعا اقل والاقل لا حكم له ولان تثنيتها وجمعها مصححا او مكسرا يعلم من اعراب المثنى والجمع المصحح والمكسر فلا حاجة الى ذكره ههنا (و) (مضافة) عطف على قوله موحدة او مكبرة (لانها) اي لان هذه الاسماء (اذا كانت مكبرة وموحدة و) لكن (لم تكن مضافة اصلا) يعني لا الى الياء ولا الى غيرها بل كانت مقطوعة عنها غير ذو فانها لا تقطع عنها (فاعرابها) حينئذ (بالحركات) يعني بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا لكونها مفردة منصرفة (نحو جاءني اخ ورأيت اخا ومررت باخ فينبغي ان تكون مضافة) ليكون اعرابها بالحروف (ولكن) تكون مضافة (الى ياء المتكلم) لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم (فحالها) عند الاضافة الى الياء (كحال) (سائر الاسماء المضافة اليها) اي الى الياء يعني اذا اضيفت هذه الاسماء غير ذو الى ياء المتكلم تكون معربة بالحركة تقديرا عند المصنف لانها حينئذ تكون من باب غلاف وتكون مبنية بناء عارضا عند بعض فيكون حينئذ اعرابها محلا (ولم يكتف في هذا الشرط) اي في الاضافة الى غير ياء المتكلم (بالمثال) كما اكتفى في القيدين الاولين به اعني في حال كونها مكبرة وموحدة (لئلا يتوهم اشتراط اضافتها) اي اشتراط الاضافة الاسماء الستة غير ذو (بكونها) اي الاضافة (الى الكاف) متعلق بالاضافة يعني اذا اكتفى في هذا الشرط ايضا بالمثال يتوهم ان يكون اعراب هذه الاسماء بالحروف مشروطا باضافتها الى الكاف يعني اذا اضيفت الى الكاف يكون اعرابها بالحروف والا فلا كما كانت مكبرة وموحدة وليس كذلك بل يكون اعرابها بالحروف اذا اضيفت الى غير الياء سواء كان ذلك الغير ضميرا او ظاهرا نحو اخوك واخوه واخو زيد واخو رجل (وانما جعل اعراب هذه الاسماء) اي الاسماء

والالحاق على ان الشارح قد نبه عليه بقوله والمراد اذ لو كان مبنى التفسير رجوع الضمير الى ما او الشئ كان الانسب ان يقال في الصدر اي وايضا كلام المصنف في الايضاح حيث قال يريد بالاسناد اليه ههنا الاخبار عنه بان يقع مبدأ او ماهو في معناه لان الاصل وضعه ليخبر به وعنه يمنع قصد رجوعه الى غير الاسم (قوله اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف اما الاولان فلانهما يستدعيان استقلالا في الملاحظة والفعل لا يتم بدونا لفاعل والحرف مدلوله في غيره لا في نفسه فلا تلتفت الى ماقيل من ان في عدم جريان التعريف والتخصيص في مفهوم الفعل نظر واما الثالث فلانه بحذف التنوين ومايقوم مقامه ولا يوجد شئ من ذلك في الفعل والحرف والتخفيف في نحو الحسن الوجه محمول على ذلك طردا لباب (قوله فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا فان قلت لا سبيل الى غير هذا لما عرفت من اختصاص الجر بالاسم وهو لازم المضاف اليه فيلزم

الستة (بالحروف) متعلق بجعل ليكون توطئة لجعل اعراب المثنى والمجموع على حدة بالحروف (لانهم) اى النحاة او العرب (لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف) احترز به عن جمع المؤنث السالم وعن جمع المذكر المكسر لان اعرابهما لا يكون بالحروف بل الحركة ناقصا او تاما (ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا) اى كالمثنى والجمع الذى على حدة (كذلك) اى بالحروف (لئلا يكون بينهما) اى بين المثنى والجمع المذكر اى لئلا يقع بسبب كون اعرابهما بالحروف بينهما (وبين الاحاد) جمع احد كفرس وافراس (وحشة ومنافرة تامة) يعنى اذا جعل اعراب جميع الاحاد بالحركة بحيث لم يجعل اعراب فرد منها بالحروف ناقصا كان او تاما والحال انه جعل جميع اعراب المثنى والجمع على حدة بالحروف يكون بين الاصل الذى هو الاحاد وبين الفرع الذى هو المثنى والجمع لان المثنى فرع الوحد بمرتبة والجمع فرعه ايضا بمرتبتين اجنبية ونفرة تامة يعنى يكون احدهما اجنبيا للاخر وذا غير جائز فلزم ان يجعل اعراب بعض الاحاد بالحروف ليكون توطئة لهما وليقع فى ذهن الطالب الفة للاعراب بالحروف فيهما (وانما اختاروا اسماء ستة) مع ان المقصود يحصل باقل منها او اكثر (لان اعراب كل واحد من المثنى والمجموع) على حدة (ثلاثة) يعنى اعراب المثنى ثلاثة الرفع والنصب والجر وان استوى الاخيران فى الحروف اعتبار المحل وهو ثلاثة وكذا اعراب الجمع الذى على حدة ثلاثة باعتبار المحل وان كان ذلك الاستواء رجد فيه ايضا (فجعلوا) اى فوضعوا (فى مقابلة كل اعراب اسما) فصارت الاسماء بهذا الاعتبار ستة وقال المحشى لا يخفى ان هذا الوجه فى غاية الضعف واقرب منه ان يقال المعرب بالحروف فى الفرع والملحق به ستة المثنى وكلا واثنان والجمع واولو وعشرون فجعلوا فى مقابلة كل فرع اصلا انتهى بل الاقرب ما ذكره الشارح لان القياس الى المحال اولى من القياس الى الفزع والملحق به (وانما اختاروا هذه الاسماء الستة) لان يكون فى مقابلة كل اعراب اسما ولم يختاروا غيرها (لمشابهتها المثنى) اى لمناسبة هذه الاسماء الستة بالمثنى دون غيرها (فى كون معانيها) اى معنى كل واحد منها (منبئة) اى مستلزمة (عن تعدد) يعنى يستلزم كل واحد منها ذاتا آخر كالاخ للاخ والاب للابن والحم للزوج وكذا غيرها من ان ذو يستلزم اسم الجنس والهن الشئ المنكر المستهجن ذكره والفم يستلزم الشفتين (ولوجود حرف) هذه العلة مع العلة الاولى مقتضية لاختيار هذه الاسماء الاعراب بالحروف من بين الاحاد ولا وجه لقول من قال وهذا لا يستقيم لان الابن والولد والوالد والام والقريب الى غير ذلك منبئة عن التعدد لانها وان كانت كذلك لكن ليس فى اواخرها حرف صالح لان يقوم مقام الحركة (صالح للاعراب فى اواخرها) وذلك الحرف فى الاربعة الاول لان الكلمة التى حذفت حال الافراد وكذا ذو فى الاصح واما فى فم فعين الفعل لان اللام حذف منه نسيا الا ان عند الرضى فهى عين الحروف وعند المصنف بدل من العين واللام لان

اختصاصه ايضا لان اختصاص اللازم مستلزم لاختصاص الملزوم قلنا هذا اللزوم ممنوع فان المضاف اليه كثيرا ما يوجد بدونه كما فى هذه الاية وبهذا سقط ما قيل من ان اختصاص المضاف اليه قد علم من اختصاص الجر فلا وجه لتعميم الاضافة ثم ان القائل رد ذلك بوجهين آخرين احدهما ان المضاف اليه فى الاية ليس الفعل على الصحيح بل هى الجملة التى فى تأويل المفرد فلا وجه لحمل الاضافة ههنا عليه والثانى ان الاضافة اما من المعلوم فهى صفة المضيف او المجهول فصفة المضاف فلا وجه لجعلها صفة المضاف اليه الا بالصلة وحذفها ليس بقياس وانت خبير بان اول قوليه معكوس وثانيهما ناش من الغفول عن كون المراد بالاضافة هى النسبة بينهما وان معنى اختصاصها بالاسم مطلقا ان شيئا من طرفيه لا يكون الاسماء وهذا فى غاية الوضوح (قوله وهو معرب قيل قال المصنف فى الايضاح وهو من الاعراب بمعنى الاظهار او ازالة الفساد والالتباس او من اعربت الكلمة اذا جعلت الاعراب فيها

الاعراب لايكون من اصل الكلمة (حين الاعراب) اى وقت وجود الاعراب فيها بالفعل يوجد ذلك الحروف (سماعا) لاقياسا دون حال غير الاعراب فيها بالفعل يوجد ذلك الحروف (سماعا) لاقياسا دون حال غير الاعراب لكن بشرط الاضافة الى غير الياء فشابه ذلك الحرف الاعراب فى الطريان والتغير فيتقوى المشابهة لكونها من جهتين (بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز) بالجر لانه مضاف اليه لقوله المحذوفة جمع عجز وهو آخر الشئ اى المحذوفة الاواخر (كيد ودم) فان اصلهما دمو بالواو ويدى بالياء حذفت اللام والياء نسيا فبقى دم ويد (فانه لم يسمع) مبنى للمفعول (فيها) اى فى الاسماء المحذوفة الاواخر غير الاسماء الستة (من العرب اعادة) بالرفع (الحروف المحذوفة) من الاواخر (عند الاعراب) سواء كانت مضافة الى ياء المتكلم اوالى غيرها اومقطوعة عن الاضافة حيث يكون اعرابها بالحركة فى كل الاحوال والثانى من الاقسام الثلاثة التى كان اعرابها بالحروف مارفعه الف ونصبه وجره ياء وترك فيه الواو فكان اعرابه بالحروف ناقصا فاستوى فيه نصبه وجره فى حرف (المثنى) (ومايلحق) من لحق (به) (و) (وهو) اثنان احدهما (كلا) (وكذا كلتا) وهو مؤنث كلا واختلف فى الف كلا انه فى الاصل واو كعصو فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها اوياء كرحى قلبت كذلك والاكثرون على الاول لكونها مكتوبة بالالف لان الالف اذاقلبت عن الواو وتكتب الفا كالعصا واذا قلبت عن الياء تكتب ياء كالرحى للفرق وبين الالفين (ولم يذكره) يعنى لم يذكر كلتا مع انه ملحق به ايضا (لكونه فرع كلا) وحكمه حكمه فيكون من قبيل الاكتفاء بذكر الاصل عن الفرع لاشتراكهما فى الحكم والتاء فى كلتا بدل من الالف فى كلا والالف للتأنيث كالف حبلى لان علامة التأنيث يجب ان تكون فى الاخر (مضافا) (اى حال كون كلا اوكلتا مضافا) اى كل واحد منهما مضافا (الى مضمر) لاالى مظهر سواء كان المضمر غائبا اومخاطبا اومتكلما مثل هما وكلاكما وكلانا بشرط ان يكون الضمير مثنى اوفى معناه كالاخير لان الاغلب فيه ان يكون تأكيدا للمثنى نحو جئنا كلانا وجئتما كلاكما وجاءنى الزيدان كلاهما ويستعمل ايضا بلاتأكيد نحو كلا كما جئتما وكلانا جئنا (وانما قيد بذلك) اى بقوله مضافا ولم يطلقه (لان كلا باعتبار لفظه مفرد) لانه ليس فى اخره علامة التثنية من الالف والياء ولاعلامة الجمع ايضا وهو ظاهر فيكون لفظه مفردا (وباعتبار معناه مثنى) لان معناه تكرار الواحد يعنى اثنان (فلفظه يقتضى الاعراب بالحركات) لانه اسم مفرد منصرف لما سبق ان ما كان كذلك يكون اعرابه بالحركة لكن فى آخره الف مقدرة مثل عصا لايظهر الاعراب فيه لفظا فيكون تقديرا بالحركة لان الالف لاتقبل الحركة (ومعناه يقتضى الاعراب بالحروف) لماسبق ايضا ان معناه معنى التثنية فيكون اعرابه مثل اعرابها

والوجه ظاهر لامن الاعراب العرفى باعتبار ان الاعراب يحقق فيه لان القياس معرب بكسر الراء هذا كلامه وكانه يريد بالاعراب العرفى ماهو مذهب صاحب المفصل اى اختلاف آخر المعرب لاماهو مذهبه وهو ما اختلف آخر المعرب لانه لايصح ان يشتق منه شئ وبهذا ظهر ان من قال وفيه انه لوجاز اخذ صيغة منه لجاز ان يكون اسم مكان لاصفة حتى يكون القياس ماذكره المصنف لم يأت بمافيه لان الاسم المعرب مختلف الاخر لامحل الاختلاف اذلايحمل الفاعل مكان الحدث ولايسمى باسم المكان وهو كذب صريح فان الايضاح برئ عنه وانما هو كلام البعض الذى يعترض عليه ومنشأ غلطه ان المصنف قال فى الايضاح مزيفا لقول صاحب المفصل المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل بعد بيان اشتماله على الدور الباطل انما اوقعه فى ذلك امر ان احدهما ان المعرب يستلزم الاعراب مايختلف الاخر به من حركة اوحرف فتوهم ان حقيقة المعرب ماحصل فيه ذلك ففسره به ولو كان الامر كذلك لوجب ان يكون معربا بكسر

ايدل على المعنى لان اعراب علامة دالة على المعنى (فروعى فيه) اى فلزم ان يراعى فى كلا (كلا الاعتبارين) اى اعتبار اللفظ واعتبار المعنى باعطاء كل ذى حق حقه لئلا يلغو احدهما (فاذا اضيف) كلا وكلتا (الى المظهر) اى الاسم المظهر (الذى هو الاصل) لعدم احتياجه الى المكنى عنه كالضمير لانه يحتاج الى المكنى عنه ولان الاسم الظاهر دال على المعنى بنفسه والضمير دال عليه بما كنى عنه لا بنفسه لكن يجب ان يكون هذا المظهر مثنى ومعرفة (روعى جانب لفظه) اى لفظ كلا (الذى هو الاصل) لكونه مفردا وهو اصل (واعرب) اى كلا اوكلتا (بالحركات التى هى الاصل) فى الاعراب لكونهما اخصر واخف ليكون الاصل مع الاصل (لكن) اى الا انه (تكون حركاته) الاعرابية (تقديرية) حيث لا يمكن ان تجعل لفظية (لان آخره الف) لا تقبل الحركة ومع هذا (تسقط) سواء اضيف اولا اما الثانى فظاهر واما الاول فلانه لا يضاف الا الى المعرفة باللام المثنى فتسقط (بالتقاء الساكنين) فامتنع ظهور الاعراب فى لفظه فيكون اعرابه بالحركة تقديريا فى الاحوال الثلاث (نحو جاءنى كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذى هو الفرع) لما سبق (روعى جانب معناه الذى هو الفرع) لما سبق ايضا (واعراب بالحروف التى هى الفرع) لتولدها من الحركات وكونها اثقل منها ليكون الفرع مع الفرع (نحو جاءنى كلاهما) الضمير اما الى المؤكد ان كان كلاهما تأكيداً نحو جاءنى الزيد ان كلاهما واما الى المبتدأ ان كان التأكيد فى الاسناد مثل الزيدان جاءنى كلاهما (ورأيت) الزيدين (كليهما ومررت) بالزيدين (كليهما فلذلك) اى لكن كلا عند الاضافة الى المضمر معربا بالحروف وعند الاضافة المظهر معربا بالحركات اولكون اضافة كلا الى المضمر شرطا لان يكون اعرابها بالحروف (قيد كون اعرابه بالحروف بكونه) متعلق بقوله قيد (مضافا الى مضمر) احتراز عن اضافته الى مظهر لانه حينئذ يكون اعرابه بالحركة لما سبق (و) ثانيهما (اثنان) (وكذا) اى كان اثنان ملحق بالمثنى (اثنتان) بالهمزة فى اوله (وثنتان) بدونها لكونهما مؤنثى اثنان كان كلتا مؤنث كلا (فان هذه الالفاظ) اى اثنين واثنتين (وان كانت) للوصل (مفردة) اذلم يثبت للمفرد اثن واثنه وثنت ثم ثنى بزيادة الالف والنون كما هو حال التثنية بل الالف والنون والياء والنون من اصل الكلمة مثل ذان وذين واللذان واللذين (لكن صورتها صورة التثنية) مثل ابنان وابنتان وبنتان وابنين وابنتين وبنتين (ومعناها معنى التثنية) لانه تكرار الواحد لان معنى التثنية تكرار الواحد (فالحقت بها) اى بالتثنية فاخذت حكمها فى اعراب لان مشابهتها التثنية فى الصورة والمعنى تستلزم ان يكون اعرابها مثل اعرابها (بالالف) (رفعا) اى فى حالة الرفع (والياء) الساكنة (المفتوح ماقبلها) صفة جرت على غير من هى له مثل قولك هند

(جائل)

الراء لامعربا القائل ان المعرب اسم مفعول من اعربت الكلمة اذا جعلت ذلك فيها فتوهم انه يصح تفسيره بذلك كغيره وهو غلط فان مفعول اعربت يغاير المعرب لقيا بدليل صحة مااعربت الكلمة وهى معربة فذلك البعض بعد اتمام كلامه المنقول قال كنا فى الايضاح مشيرا الى قول المصنف لوكان المعرب ماحصل فيه الاعراب لوجب ان يكون معربا بكسر الراء ليتوصل به الى الاعتراض عليه فتوهم القائل ان مجموع ماذكره من كلام الايضاح كيف ولوكان هذا القائل ممن نظر فى الايضاح لما قال بان كلامه مبنى عن مذهب صاحب المفصل دون مذهبه لان المصنف عرف الاعراب الذى اشار اليه حيث قال انه توهم المعرب ماحصل فيه ذلك الاعراب مما هو مذهبه على مانقلناه وكلامه ذلك صريح فى أن هذا مذهب صاحب الكشاف ايضا واما مانسبه القائل اليه فهو كلام غيره قال فى الايضاح الاعراب يطلق مصدر الاعربت وهو واضح ويطلق على ما يختلف آخر المعرب به من حركة وحرف وهو المقصود فى الاصطلاح وقد فسره

جائل وشاحها وانما قيده به احترازا عن الياء المكسور ماقبلها فانها علامة فى الجمع على حد التثنية (نصبا وجرا) اى فى حالة النصب والجر الا انها فى الثانى اصالة وفى الاول تبعا وحملا (كمسلمى) وجهه والثالث من الاقسام الثلثة التى اعرابها بالحروف مارفعه واو ونصبه وجره ياء وهو (جمع المذكر) لا المؤنث لانه قد علم حاله (السالم) صفة الجمع لا المكسر فانه ايضا قد علم حاله (والمراد به) ههنا (ماسمى به اصطلاحا) سواء وجد شرطه فجمع اولا بل جمع هذا الجمع من غير وجود شرطه وشرطه على ماسيأتى ان كان اسما فمذكر علم يعقل وان كان صفة فمذكر يعقل وان لايكون افعل فعلاء ولافعلان فعلى ولايستوى فيه المذكر والمؤنث ولايكون فيه التاء للمبالغة (وهو) اى ماسمى به اصطلاحا (الجمع بالواو والنون وبالياء والنون) سواء كان مفرده مؤنثا اومذكرا سالما اومغيرا (فيدخل فيه) اى فى الجمع (نحو سنين) جمع سنة مغيرا اوله (وارضين) جمع ارض (مما لم يكن واحده مذكرا) لكن اى الا انه (وهو يجمع بالواو والنون) او بالياء والنون وقال الهندى وما هو على صيغته فيكون من باب حذف المعطوف او المراد صيغة جمع المذكر فلا يرد نحو سنين فى سنة وثبين فى ثبة وقلين فى قلة انتهى (و) (ما الحق) مبنى للمفعول (به) نائبه (وهو) اى ما الحق به اثنان احدهما (اولو) بضم الهمزة وكتب الواو بعدها ليكون دليلا على ضمها ولئلا يلتبس بالى الجارة فى النصب والجر (جمع ذو لا) يكون جمعا (عن لفظه) بل من غير لفظه سماعا لان جمعه من لفظه قياسا ذوون مثل رضون (و) ثانيهما (عشرون واخواتها) جمع اخت المراد بالاخت ههنا المثل والنظير ولذا قال الشارح (اى نظائرها) اى نظائر عشرون فاستعمال الاخت فى المثل والنظير استعمال عربى لا اصطلاح نحوى (السبع) صفة النظائر (وهو) اى النظائر فالتذكير باعتبار الخبر وهو (ثلاثون) وفى بعض النسخ وهى بالتأنيث منتهيا (الى تسعين) فتدخل الغاية فى المغيا كالمرافق لان صدر الكلام يتناولها وهذه عقود ثمانية عشرون وثلاثون واربعون وخمسون وستون وسبعون وثمانون وتسعون وفى الرضى انما افرد اولو وعشرون واخواتها بالذكر لان الجمع المذكر السالم كل اسم ثبت مفرده ثم الحق به واو ونون او ياء ونون دلالة على مافوق اثنين وليس اولو وعشرون كذلك لان اولو موضوع لجمع السلامة وليس له مفرد اذ لم يأت اول فى المفرد الى هنا كلامه فان قيل لم يوجد فى كلام العرب اسم آخره واو بعد ضمة واولو كذلك قيل الواو فى اولو فى معرض التغير لانه يتغير والمتغير لا اعتبار له وقدم اولو على عشرون لانها ادخل فى الجمع منه لان لها مفردا وان لم يكن من لفظها (وليس عشرون جمع عشرة وثلاثون) ايضا (جمع ثلاثة والا) اى لو كان عشرون جمع عشرة (لصح اطلاق عشرين على ثلاثين) ولم يصح اطلاقه على عشرين مع ان الاستعمال على العكس (لانه) اى ثلاثين (ثلاثة مقادير العشرة) لان اقل مراتب الجمع ثلاثة مقادير الواحد (و) لصح ايضا (اطلاق ثلاثين على التسعة) ولم يصح

كثيرا باختلاف آخر المعرب بالعامل فان اراد واما اردنا فلا مشاحة فى التعبير وان اراد واخلافه ففير مستقيم على ان المصنف زيف احتمال كونه من اعربت الكلمة اذ جعلت الاعراب فيها وكيف يكون قائلا به ثم انك اذا تأملت عرفت قصور ذلك البعض فى تحقيقه واعتراضه وهذا الفقير المعترف بالعجز والتقصير يقول للمشاهدت ان ليس له تعصب وغرض ولا بتعجج وغرور بل يريد بيان الحق على قدر طاقته اعرضت عن التعرض له فى هذا الكتاب ورد كلامه (قوله اى الاسم الذى ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله اشار بذلك الى امور ثلاثة احدها ان المراد بالمركب هو الاسم المركب اذ هذا الحد انما جيء به لنوع من الاسماء فلا يرد نحو قام فى مثل قام زيد والثانى ان المراد بالمركب ليس مجموع الجزئين بل احدهما بالنظر الى الآخر قال فى الامالى توهم بعض الاصحاب ان المركب لا يطلق الا على الجملة بكمالها وليس بمستقيم لان القائل اذا قال زيد قائم صح ان يقال ركبت زيدا مع قائم فزيد مفعول ركبت وكل مفعول لفعل

اطلاقه على ثلث مراتب العشرة (لانها اى التسعة) (ثلثة مقادير الثلاثة )واقل مايطلق عليه الجمع ثلاثة مقادير الواحد وليس الامر كذلك بل انمايطلق كل واحد من هذه العقود على مراتب معينة من الاعداد من غير ان يكون ذلك المدلول عليه ثلاثة مقادير الواحد (وعلى هذا القياس) اى على قياس عشرين ولاثلاثين فى عدم ان يكون تعريف الجمع موجودا فيه (البواقى) اى العقود الباقية وهى اربعون الى تسعين فان اربعون ليس جمع اربعة ولا تسعون ليس جمع تسعة والاصح اطلاق اربعون على اثنى عشر لانه ثلاثة مقادير الاربعة واطلاق تسعون على سبعة وعشرين وليس الاستعمال كذلك ( وايضا ) اى كان عشرون لايكون جمع عشرة ولاثلاثون جمع ثلاثة للعلة المذكورة كذلك (هذه الالفاظ ) اى العقود الثمانية من الاعداد (تدل) اى كل واحد منها (على معان معينة) يعنى على معنى معين بلا زيادة ولا نقصان (ولا تعيين فى الجموع) اى ليس فى الجمع الدلالة على معنى معين سواء كان سالما او مكسرا مذكرا اومؤنثا واقل مايدل عليه الجمع ثلاثة وهو ليس بمعين فعلم من هذا ان هذه العقود ليست جموعا بل لكون صورتهـا صورة الجمع ومعناها معنى الجمع الحقت به واعربت باعرابه كما الحق اثنان بالتثنية واعرب باعرابها (بالواو) الجار والمجرور خبر لقوله جمع المذكر السالم ( رفعا ) اى فى حالة الرفع (والياء) (نصبا وجرا) اى فى حالة النصب والجر ( وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته )اعنى كلا وكلتا واثنان واثنتان وثنتان (و) انما جعل ايضا اعراب (الجمع) المذكر السالم (مع ملحقاته) وهى اولو وعشرون واخواتها (بالحروف) اى انما جعل اعراب كل واحد منهما بالحروف (لانهما فرعا الواحد) اى لان التثنية فرع الواحد بمرتبة ومحتاج اليه والجمع ايضا فرعه بمرتبتين ومحتاج اليه والمحتاج يكون فرع مايحتاج هو اليه قوله فرعا الواحد اصله فرعان سقط النون بالاضافة الى الواحد (و) الحال انه (فى آخرهما حرف يصلح للاعراب) حين الاعراب كالاسماء الستة (وهو) اى ذلك الحرف (علامة التثنية) الالف والياء (و) علامة (الجمع) الواو والياء (فناسب ان يجعل ذلك الحرف ) اى الحرف الصالح لان يكون اعرابا لهما ( اعرابهما ليكون اعرابهما) اى اعراب التثنية والجمع (فرعا لاعرابه) اى اعراب الواحد (كما انهما فرعان له) اى كما ان واحد منهما فرع للواحد ينبغى ان يكون اعرابها فرعا لاعرابه لتكمل الفرعية وتتم المناسبة ( لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركة )فى الخفة لان الحركة اخف من الحروف وهو ظاهر ( ولما جعل اعرابهما بالحروف ) للمناسبة المذكورة ( و ) قد ( كان حروف الاعراب ثلثة ) لاغير لانه لما كانت الحركات ثلثة الضمة والفتحة والكسرة والحروف متولدة منها بالتركيب صارت حروف الاعراب ثلاثة لانه تولد من الضمتين واو ومن الفتحتين الف ومن الكسرتين ياء

( وهذا )

---

يصح اطلاق صيغة مفعول عليه فيجب صحة اطلاق مركب عليه والثالث انه ليس المعتبر مطلق التركيب حتى يرد المضاف بناء على انه اسم مركب مع المضاف اليه ولا يستحق بهذ التركيب اعرابا ( قوله ) مناسبة مؤثرة فى منع الاعراب هذا ليس قيدا خارجا عن مفهوم المشابهة بل هو من تمام التفسير اذا المشابهة ليست المناسبة باى وجه كان وماقيل فسر المشابهة التى هى المشاركة فى الكيف بالمناسبة التى هى اعم لئلا يدخل فى تعريف المعرب المناسب الغير المشابه نحو يومئذ ناش من قلة التدبر كيف ولوكان الامر كما قاله لكان الوجه الاقتصار على نفى المناسبة المطلقة فان قلت هذا التعريف منقوض باى فانها اشبهت مبنى الاصل وهى معربة قلنا ان ايا لما كانت مضافة والاضافة من خواص الاسماء قابلن ذلك الشبه فرجع الاسم الى اصله (قوله وهو الماضى الى آخره هكذا قال فى الشرح واعترض عليه الشيخ الرضى بانه اصطلاح مجدد منه فانا ان اخذنا لفظ مبنى الاصل على مايقتضيه الاصل من المعنى المشهور دخل فيه مطلق الافعال وان كانت مضارعة اذ

وهذا هو الاصح المختار وايضا والواو تدل على الضمة والالف على الفتحة والياء على الكسرة فى الاسماء الستة (واعرابهما) اى اعراب المثنى والجمع (ستة) لان لكل واحد رفعا ونصبا وجرا والجملة حال بالواو والضمير مما ويجوز ان تعطف ويكون من قبيل العطف على معمولى عامل واحد (ثلاثة) اما بالرفع او بالنصب بدل من ستة بدل البعض واما مبتدأ بتقدير منها اى ثلاثة منها كائن (للمثنى) وهو الاصوب الرفع والنصب والجر (ثلاثة) منها كائن (للجمع) رفعا ونصبا وجرا فانقسم الحروف على المحال (فلو جعل اعراب كل منهما بتلك الحروف الثلثة) يعنى لو جعل رفع المثنى والجمع معا بالواو وجعل نصبهما ايضا بالالف وجرهما بالياء (الوقع الالتباس) اى التباس احدهما بالآخر لانه اذا قيل جاءنى الزيدون مثلا لا يعلم ان الجائى اثنان او جماعة وذا غير جائز (ولو خص المثنى بها) يعنى لو اعطيت هذه الحروف للمثنى لكونه اسبق من الجمع والاسبق لا ياخذ الا ما هو الاقوى على وجه التمام فاذا جعل رفعه بالواو ونصبه بالالف وجره بالياء (لبقى المجموع بلا اعراب) لانه لم يجد حرفا يأخذه (ولو خص المجموع بها) يعنى لو اعطيت هذه الحروف للجمع لكونه اشرف منها لاختصاصه بذكور العقلاء والاشرف انما يأخذ ما هو الاقوى والاتم فاذا جعل اعرابه بالواو رفعا وبالالف نصبا وبالياء جرا (لبقى المثنى بلا اعراب) لان الجمع قد اخذ حروف الاعراب كلها ولم يبق للمثنى حروف وكل واحد منهما غير جائز فلزم التوزيع والتقسيم ليقع كل بما وقع فى قسمته (فوزعت) الحروف الثلثة لئلا يلزم الالتباس او الخصوص (عليهما) اى على المثنى والجمع (بان جعلوا الالف) منها (علامة الرفع فى المثنى) يعنى اعطوا الالف ذلك المحل لكون الالف اخف لانها ساكنة دائما ومركبة من الفتحتين وثقل المعنى لعمومه و (لانه) اى الالف (الضمير المرفوع للتثنية فى الفعل نحو يضربان وضربا) قدم المضارع لكونه فى صدد الاعراب فقيس الاسم عليه فجعل الالف علامة الرفع فى تثنيته فذهب المحل الواحد بالحرف الواحد (و) جعلوا (الواو علامة الرفع فى الجمع) لان الواو حرف ثقيل لتولده من الضمتين والجمع خفيف لاختصاصه بذكور العقلاء و (لانه) اى الواو (الضمير المرفوع للجمع فى الفعل نحو يضربون وضربوا) فحمل الاسم عليه وجعل الواو علامة الرفع فى جمعه فاخذ هذا المحل الحرف الواحد فبقى حرف واحد مع المحال الاربعة وهى نصبهما وجرهما و الحرف الباقى الياء (وجعلوا اعرابهما) اى المثنى والجمع (بالياء حالة الجر على الاصل) لان الياء اخت الكسرة التى هى الجر ولان الياء متولدة من الكسرة فكان الجر اصلا للياء فوقع التباس (وفرقوا بينهما) لدفعه (بان فتحوا ما قبل الياء فى التثنية لخفة الفتحة وكسرة التثنية) بالنسبة الى الجمع (وكسروه) اى ما قبل الياء (فى المجموع

اصل جميع الافعال البناء على ما ذهب اليه البصرية فيرد عليه اسم الفاعل والمفعول والمصدر وجمع باب ما لا ينصرف واجاب الفاضل الشريف ببيان الفرق بين ان يقال هذ مبنى الاصل وهذا اصله البناء اذ المتبادر من الاول ان المشار اليه متصف بالبناء وذلك بحسب الاصالة دون العروض والمتبادر من الثانى ان اصله ان يبنى سواء بنى كما هو اصله اوعرض له الاعراب وحينئذ لايم المضارع فلا يلزم المحذور وبهذا ظهر سقوط ما قيل من ان الاضافة البيانية هى اضافة الاعم من وجه انتهى ما قيل الى آخر مثله وليس الاصل فى البناء اعم من وجه من المبنى بل اخص منه مطلقا واضافة الاعم الى الاخص لامية فان الاصل فى البناء يصدق على المضارع ولا يصدق على المبنى فهو اعم من وجه كيف ولو كان اخص لوجب ان يصدق المبنى على كل ما يصدق عليه انه اصل فى البناء فيكون المضارع مبنيا هذا خلف (قوله بغير اللام قيل لا حاجة اليه لان النحو لا يسمى ما هو باللام اسما بل مضارعا مجزوما ولا يخفى ان تسمية الامر باللام مضارعا مجزوما لا يمنع

لثقل الكثرة وقلة المجموع ) بالقياس الى التثنية ولما سبق ان التثنية اكثر فى الاستعمال والجمع اقل فيه ولم تعكس القضية للتعادل بينهما ( وحملوا النصب على الجر ) اى حملوا نصب كل واحد منهما على جرهما وجعلوا اعراب نصبها كاعراب جرهما ( لا على الرفع ) يعنى لم يحملوا نصبهما على رفعهما وجعلوا حالة النصب فى المثنى بالالف وفى الجمع بالواو مع ان الحمل عليه اولى لكونه عمدة فى الاكلام ومقصودا ( لمناسبة النصب الجر ) المناسبة مصدر جار لفاعله وناصب لمفعوله (لوقوع) اى فى وقوع ( كل منهما ) اى من النصب والجر اى مافيه احدهما ( فضلة فى الكلام ) ولانه اشبه فى المحل ولمشاكلة كل واحد منهما فى الكتابة والكناية نحو رأيتك ومررت بك (ولما فرغ) المصنف ( من تقسيم الاعراب الى الحركة ) التى هى الاصل فيه لما سبق ( والحرف ) الذى هو الفرع فيه كما مر ايضا اما ضمنا بقوله الاعراب ما اختلف آخره به واراد بلفظ ما الحركة او الحرف اوصريحا بقوله بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا والواو والالف والياء (و) فرع ايضا من ( بيان مواضعهما ) اى مواضع الاعراب بالحركة ومواضع الاعراب بالحروف ( المختلفة ) لما مر ان الاعراب بالحركة ثلثة انواع ما استوفى فيه الحركات الثلاث وما ترك فيه النصب وما ترك فيه الجر وايضا ان انواع الاعراب بالحروف ثلثة ما وجد فيه الحروف الثلثة وما ترك منه الالف وما ترك فيه الواو ( شرع ) جواب لما ( فى بيان مواضع الاعراب اللفظى والتقديرى اللذين ) مثنى صفة لهما ( اشير الى تقسيمه ) اى تقسيم الاعراب ( اليهما ) اى الى اللفظى والتقديرى ( فيما سبق ) فى بيان حكم المعرب حيث قال وحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا ( ولما كان التقديرى ) اشار به الى وجه تقديم التقديرى مع ان اللفظى لكونه الاصل احق بالتقديم ويكون ايضا النشر موافقا للف الا ان التقديرى لكونه (اقل) والاقل يكون كالجزء وهو متقدم على الكل (اشار اليه) اى بين الاعراب التقديرى (اولا) اى قبل ان يبين الاعراب اللفظى (ثم) اى بعد بيانه التقديرى ( بين ان اللفظى ماعداه فقال ) ( التقدير ) معرفا بلام العهد الخارجى ( اى تقدير الاعراب ) فاللام تغنى غناء الاضافة فى الاشارة الى المعهود اوعوض عن المضاف اليه فالاول مذهب البصرية والثانى مذهب الكوفية والاعتماد انما هو على الاول (فيما) ( اى فى الاسم المعرب ) فيه اشارة الى ترجيح جعل ما موصولة على كونها موصوفة بالمتبادر ليكون اشارة الى المعرب لكون البحث فيه (الذى) (تعذر) ( الاعراب ) بقرينة المقام (فيه) قدره لان الصلة لا بدلها من عائد واختيار حذف العائد اولى من تقدير مضاف اى تعذر اعرابه فحذف المضاف واقيم اليه مقامه فاستتر فى الفعل لان حذف الفضلة ايسر واهون من حذف العمدة (اى امتنع ظهوره فى لفظه) لان التعذر يلزمه امتناع

صدق الامر عليه فالحاجة ماسة اليه (قوله اعلم ان صاحب الكشاف هكذا قال فى حواشيه على شرح الرضى وفيه نظر كما ستقف عليه ( قوله ولذلك يقال لم يعرف الكلمة وهى معربة قيل لم يوجد على طريق المصنف معرب اصطلاحى لم يعرب لانه لا يخلو عن اعراب محقق اومقدر وكأنه اريد سلب الاعراب بحسب الذات لان ذات الاعراب متأخرة عن المعرب او اريد سلب سلب الاعراب بحسب الظاهر الا انه على الثانى لا ينفع الشارح فيما هو بصدده والاولى تدقيق فلسفى لا يناسب النحاة ولا يخفى ان هذا القائل غافل عما ذكره المصنف فى الايضاح من ان مفعول اعربت يغاير المعرب لقبل بل صحة ما اعربت الكلمة وهى معربة فيمن قال ضرب خالد جعفر باسكانهما وبالعكس فى هؤلاء ولو كان كذلك لكان ذلك تناقضا ثم سمى المعرب المقصود معربا لاستلزامه ذلك فى وضع اللغة ويجب ان يفرق بين حقية الشئ وبين تعليل تسميته فقد يسمى الشئ باعتبار لازم متوقف على الحقيقة وبغير ذلك مما لا يصح تفسيره به ولا يؤخذ من

الظهور اى فى الاسم المعرب الذى امتنع ظهور الاعراب فى لفظه (وذلك) اى تقدير الاعراب لاجل امتناع ظهوره فى لفظ الاسم المعرب ( اذا لم يكن الحرف الذى هو محل الاعراب ) وهو الحرف الآخر ( قابلا للحركة الاعرابية ) بل للحركة مطلقا وذلك على قسمين الاول يقال له باب عصا ( كما فى الاسم المعرب بالحركة الذى ) الموصول مع صلته صفة بعد صفة للاسم ( آخره الف ) فاعل الظرف لاعتماده على الموصول ( مقصورة ) صفة الالف سواء كانت الالف للتأنيث مثل حبلى وبشرى او منقلبة عن واو اوياء مثل عصا ورحى او مايشبهه مثل جرى و ( سواء كانت ) الالف ( موجودة فى اللفظ ) كالف التأنيث والالف المقلوبة (كالعصا) والرحى المعرف (بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين) (كعصا ورحى وفتى (بالتنوين) فى الكل (فان الالف المقصورة) قيدها بها لانها اذا كانت ممدودة يكون اعرابها بالحركات لفظا اصلية كانت كقراء او مبدلة كحمراء ورداء وكساء ( فى الصورتين ) اى فى صورة كون الالف محذوفة فيها كعصا اومذكورة كالعصا ( غير قابلة للحركة ) مطلقا فتحة كانت اوضمة اوكسرة اعرابية كانت اوبنائية لان الالف لوحاولت تحريكها لخرجت عن جواهرها وانقلبت حرفا آخر يعنى همزة فلا يمكن تحريكها مع بقائها الفا واذا لم تقبل الحركة فلاتقبل الاعراب لفظا فيكون اعرابه تقديريا لان الاصل اذا تعذر يعمل بالفرع ( و ) الثانى باب غلامى مفردا كان اوجمعا بعد ان كان اعرابه بالحركات لفظا ثم اضيف الى الياء ولذا قال الشارح ( كما فى الاسم المعرب بالحركة ) لفظا وهو الاسم الصحيح او الملحق به كاسيجئ ( المضاف الى ياء المتكلم نحو ) ( غلامى ) ودارى ودلوى وظبيى آخره عن باب عصا لانه ليس فى كونه معربا خلاف احد ومابابا غلامى ففيه خلاف ولذا قال الرضى اعلم ان باب غلامى مبنى لاضافته الى المبنى وخالفهم المصنف لانه عده من قسم المعرب المقدر اعرابه وهو الحق بدليل اعرابه فى نحو غلامه وغلامك ومن اين لهم ان الاضافة الى المبنى مطلقا سبب البناء الى هنا كلامه (فانه) اى الشان ( لما اشتغل ما ) اى حرف كان ( قبل ياء المتكلم ) كالميم مثلا ( بالكسرة ) حين اضيف الاسم المعرب الى الياء (للمناسبة) اى ليناسب حركة الياء بان تكون كسرة ( قبل دخول العامل ) على ذلك المضاف فاذا ارادوا اعرابه بمقتضى العامل وجدوا محل الاعراب مشتغلا بحركة لازمة وهى الكسرة والعامل انما يعمل اذا وجد المحل فارغا غير مشتقل بحركة ويكون الاسم صالحا للاعراب (امتنع ان تدخل عليه ) اى على ماقبل الياء المشتغل بالكسرة اللازمة لاجلها ( حركة اخرى ) والحال انه لابد منها ( بعد دخوله ) اى بعد دخول العامل (.موافقة ) بالرفع صفة الحركة اوبالنصب حال منها نكرة مخصصة ( لها ) اى الكسرة فى حال كون العامل جاذا

تعليل التسميات حقائق المسميات ولا لوازمها هذا كله من كلامه وبه ظهر بطلان قوله لم يوجد على طريق المصنف معرب لم يعرب وان قوله والثانى لايتفع الشارح فيما هو بصدده فرية ثم فى ذلك المقام كلام وهو ان التعليل به فاسد ضرورة ان احدا لو اعتبر وجود الحركة بالفعل فى كون الاسم معربا صح له ان يقول لم يعرب الكلمة حال كونها معربة ولو قال قدس سره ولذلك يقال الكلمة معربة وهى لم تعرب صح التعليل بحسب الظاهر دون الحقيقة لورود ان يقال من ابن علم صدور هذا القول ممن يعتبر وجودها بالفعل قوله فيلزم تقدم الشئ على نفسه وهو المسمى بالدور المؤدى الى امتناع تحصيل المطلوب قيل وقد افادنى استاذى ان هذا ممنوع لجواز ان يكون الكلام مع المتتبع العارف باحوال اوآخر الكلم من غير ان يكون مميزا بين مرفوعها ومنصوبها ومجرورها فيتعلم المعرب فى الفن بهذا لوجه لا ليعرف من النحو هذا الحكم بل ليعرف منه معرفته المرفوع والمنصوب والمجرور الى غير ذلك من الاحكام الحاصلة

(اومخالفة) عطف على موافقة فى حال كونه رافعا اوناصبا لان فى الاول يلزم اجتماع الكسرتين كسرة العامل وكسرة البناء لان الكسرة قبل دخول العامل بنائية وفى الثانى يلزم اجتماع الضمة مع الكسرة اوالفتحة معها والكل محال وهو ظاهر ولا يمكن عن تجعل هذه الحركة اواعرابا لانها مقتضى الياء وهى مقدمة على العامل فلا يمكن ان تكون اثرا للعامل والالزم ان يكون العامل لتحصيل الحاصل كذا قاله العصام اقول هذه العلة مخصوصة بحالة الجر فقط (فماذهب اليه بعض) تنكيره للتحقير كأنه لا يعتد بقوله ولذا لم يصرح باسمه (من ان) بيان لما (اعراب مثل هذا الاسم) اى الاسم المعرب بالحركة لفظا اذا اضيف الى الياء (فى حالة الجر لفظى) خبر ان (غير مرضى) خبر المبتدأ عند المصنف لان الكسرة التى فيما قبل الياء قبل العامل بنائية لاجل الياء وبعده يجب ان تكون اعرابية وبينهما منافاة لان البنائية لا تكون اعرابية وبالعكس ولان تلك الكسرة حصلت قبل دخول العامل فلا يجوز ان تكون اثراً له لانه يكون تحصيل الحاصل ولذا قال (مطلقا) (اى فى الاحوال الثلاث) لا فى الحالين فقط الرفع والنصب (يعنى كون الاعراب تقديريا فى هذين النوعين) اى فى باب عصا وباب غلامى (من الاسم المعرب انما هو) اى ليس الاعراب التقديرى الا (فى جميع الاحوال) يعنى فى حال الرفع والنصب والجر (غير مختص) خبر بعد خبر اى حال من الضمير المستكن (ببعضها) اى ببعض الاحوال بان كان باب غلامى فى حال الرفع والنصب تقديريا فى حال الجر قوله مطلقا هذا التعميم وان كان مخصوصا بالثانى الا ان الشارح عمم الاطلاق اليهما لمناسبة الاشتراك فى حال كون اعرابهما تقديريا للتعذر لانه لا خلاف لاحد فى كون الاعراب تقديريا فى باب عصا فى جميع الاحوال لان آخره الف لا تقبل الحركة بخلاف باب غلامى فان فيه حركة ظاهرة (اواستثقل) مبنى للفاعل (عطف على) قوله (تعذر اى تقدير الاعراب فيما تعذر او) تقديرا لاعراب ايضا (فى الاسم) المعرب ولم يقيده بالحركة لان تقدير الاعراب للاستثقال يجرى فى الاعراب بالحروف ايضا بخلاف تقديره الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة ولم يقيده ايضا بالمعرب لانفهامه لان البحث فى كون الاسم معربا او اكتفاء بماذكره فى قسيمه (الذى استثقل ظهور الاعراب فى لفظه) اى لفظ الاسم المعرب (وذلك) اى تقدير الاعراب للاستثقال واقع (اذا كان محل الاعراب) وهو الحرف الاخر حقيقة او حكما (قابلا للحركة الاعرابية) لكونه اقوى من الالف بخلاف تقدير الاعراب للتعذر لان محل الاعراب ثمة ليس بقابل للحركة فضلا عن قبول الحركة الاعرابية لكونه لفظا او تقديرا (ولكن) اى الا انه (يكون ظهوره) اى ظهور الاعراب (فى اللفظ) اى لفظ الاسم المعرب (ثقيلا على اللسان) للزوم الخروج من الكسرة الى الضمة فى حال الرفع فى جاءنى قاضى واجتماع الكسرتين فى حال الجر فى نحو مررت بقاضى لكون

المعربات فى التراكيب وما افاد القائل بذلك الا ان استاذه كان كنفسه فاقد النظر الصحيح فان الشارح قدس سره اوضح الحق وبين المرام على وجه لا يتصور بعده مثل هذا الكلام كيف وما اتى بقوله ولا [illegible] له [illegible] بها فى معرفة اصطلاحاتهم الا لازالة مثل هذا الوهم (قوله وآثاره المترتبة عليه اشار بذلك الى ان المراد بالحكم هو الاثر [illegible] به كما فى قوله الآتى وحكمه ان لا كسر ولا تنوين قبل ولا يبعدان يراد بحكمه مايحكم به عليه فيكون فيه اشارة الى انه مما ينبغى ان يحكم به فى الفن على العرب ولا ينبغى ان يعرف به وهذا وهم لا يساعده اللفظ ولا المعنى اما الاول فلانه لو اريد ذلك لوجب ان يقال اختلف آخره لان الاختلاف لا يصير محكوما به واما الثانى فلان الحكم عليه بهذا الطريق لا يكون لشئ سوى افادة تصوره فيكون معرفا له بالضرورة كيف ولو امكن مازعمه لامكن ان يقال ما اراد القوم تعريفه بذلك بل الحكم به وليس كذلك (قوله ذاتا بان يتبدل حرف بحرف آخر هذا حق بلا

ماقبل اللام مكسورا وهذا القسم ايضا شيئان احدهما الاسم المنقوص بالواو وبالياء المكسور ماقبلهما يعنى ما استثقل فيه الرفع والجر وهو (كافى الاسم) المعرب (الذى فى آخره ياء) حقيقة مثل رام او منقلبة عن واو مثل غاز (مكسور ما) اى الحرف الذى (قبلها سواء كانت) تلك الياء (محذوفة بالتقاء الساكنين) وسواء كان ذلك الاسم مفردا (كقاض) (او) جمعا مكسورا مثل جوار ودواع (غير محذوفة) كما اذا كان الاسم معرفا باللام (كالقاضى) والجوارى والدواعى (رفعا وجرا) (اى فى حالتى الرفع) نحو جاءنى قاض والقاضى (والجر) نحو مررت بقاض وبالقاضى (لا) اى لايكون الاعراب فيه تقديرا (فى حالة النصب) نحو رأيت قاضيا والقاضى بالنصب ونحو قوله تعالى اجيبوا داعى الله (لاستثقال الضمة والكسرة على الياء) وذلك محسوس لضعف الياء وثقل الحركتين عليها مع تحرك ماقبلها بحركة ثقيلة اما ثقل الضمة عليها فلعدم الجنسية بينهما وبين الياء ولانها اقوى الحركات واما ثقل الكسرة وان كان بينهما مجانسة فلاجتماع الكسرات لتولد الياء من الكسرتين كسرتها وكسرة ماقبلها لان الشئ اذا كسر يثقل ولذا اسكنوا عين جعفر لئلا يتوالى اربع حركات (دون الفتحة) يعنى ان الفتحة لكونها خفيفة وجزء الالف لاتكون ثقيلة على الياء ولا على اللسان فيكون الاعراب فى حال النصب فى ذلك الاسم لفظيا لا تقديريا (و) الثانى كل جمع مذكر سالما اسما كان او صفة مضافا الى الياء فرفعه وحده مقدر لانصبه وجره (نحو مسلمى) (عطف على قوله كقاض) باعادة الجار لكن لا بعينه بل بجنسه وانما اعاده ليدخل فيه ما كان اعرابه تقديريا بالحروف فى الاحوال الثلاث اوفى حال الرفع فقط كما فى التثنية اذا اضيف الى ما اوله ساكن نحو هذان ثوبا ابنك وكذا الاسماء الستة على ماسيأتى وقال المحشى يعنى ان غرض المصنف بتكثير الامثلة فى هذا التقسيم بيان انه قد يكون فى الاعراب بالحركة وقد يكون بالحروف لا استيفاء الاقسام للمستقل فلا يرد انه بقى اقسام من المستقل لم يذكرها انتهى (يعنى تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون فى الاعراب بالحركة) رفعا وجرا لانصبا لما مر (وقد يكون فى الاعراب بالحروف) مطلقا كما فى الاسماء الستة اذا اضيفت الى اسم اوله ساكن يكون اعرابها بالحروف تقديرا فى الاحوال الثلاث او رفعا فقط وذلك فى الجمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم (نحو مسلمى) اى التثنية وقد سبق (بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه) اى تقدير الاعراب للتعذر (مختص بالاعراب بالحركة) ولا يوجد فى الاعراب بالحروف اصلا لان حروف الاعراب لاتكون الا ساكنة وتقدير الاعراب للتعذر انما يكون اذا لم يقبل محل الاعراب الحركة لكونه الفا سواء كانت من نفس الكلمة او لا او ماقبل ياء المتكلم فتنافيا (رفعا) نصب على الظرفية واليه اشار الشارح بقوله (يعنى تقدير الاعراب) للاستثقال (فى نحو مسلمى) فى الجمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم (انما هو) اى لايكون فيه الا (فى حالة الرفع فقط دون) حال

ريب الاثرى انه لو لم يوجد عامل النصب والجر لما تغير حال التثنية والجمع وسيأتيك لهذا زيادة توضيح وما قيل من ان العامل لايحدث شيئا من الاختلاف بل الاختلاف من الوضع فكان كهو واياه وانت واياك فكما ان الوضع شرط ان يستعمل هو وانت عند ورود الرافع واياه واياك عند الناصب فكذلك التثنية والجمع وهم لايقبله فهم ومنشأوه الغفول عن كون الواو والالف والياء حروف الاعراب وعن كون المطلوب عن الاختلاف ما يتحقق فى آخر الكلمة فقط فان ما قاس عليه برئ عن ذينك الامرين (قوله لئلا ينتقض بمثل قولنا رأيت احمد ومررت باحمد قيل لانتقاض وان لم يجعل اختلاف العوامل فى العمل ان يطلب كل منها أثرا مباينا لاثر الاخر فى الاخر فقولنا رأيت والباء ليسا بعاملين مختلفين فى غير المنصرف وعاملان مختلفان فى المنصرف ولا يخفى على ذى مسكة انه يطلب كل منهما اثرا مباينا لاثر الاخر فى غير المنصرف ايضا فهما عاملان مختلفان مطلقا ولعل القائل اراد ان يأتى بان يعمل مكان قوله ان يطلب فوقع فيما

(النصب والجر) لماسيأتى ان الاعراب فيهما لفظى سواءاضيف الى الياء اولا لوجود حرف الاعراب وهو الياء لفظا فانحصر تقدير الاعراب فيه فى حال الرفع لتغير الحرف فيه دون غيره (نحو جاءنى مسلمى فان اصله مسلموى بسقوط النون) اى نون الجمع اذ اصله مسلمون لان الجمع المذكر السالم بالواو والنون فى الرفع (بالاضافة فاجتمع الواو) التى هى علامة الرفع (والياء) التى هى حرف الاضافة (و) الحرف (السابق) وهو الواو (ساكن) مستعد للادغام (فانقلب الواو ياء) طلبا للتخفيف لان الياء اخف من الواو (وادغمت الياء فى الياء) لاجتماع الحرفين من جنس واحد والاول ساكن فادغم لان الادغام اخف من فكه (وكسرما) اى حرف كان (قبل الياء) المدغمة لزيادة التخفيف لان الكسر اخف من الضمة فصار مسلمى بكسر الميم فحصل التخفيف من جهات ثلث قلب الواو ياء وادغام الياء فى الياء وكسر ماقبلها لان الياء اخف من الواو والادغام من فكه والكسرة من الضمة تأمل (فلم تبق علامة الرفع التى هى الواو فى اللفظ) لاحقيقة ولا حكما فثبت ان الواو التى هى علامة الرفع مقدرة (فصار الاعراب فى حالة الرفع تقديريا) لكون العلامة فيه مقدرة (بخلاف حالتى النصب والجر) مثل رأيت مسلمى ومررت بمسلمى لكون اعرابهما لفظيين (فان الادغام لايخرج الياء) المدغمة (عن حقيقتها) اى عن ان تكون ياء ايضا اذ المدغم ثابت لفظا (فان الياء المدغمة ايضا) اى كما انها اذا كانت غير مدغمة ياء اوكما ان الياء المدغم فيها ياء (ياء) لان المدغم فيه حرفان فى اللفظ وان كانا حرفا واحدا فى الكتابة لان الاعتبار للملفوظ فيكون حرف الاعراب ملفوظا فيكون الاعراب ايضا ملفوظا (وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا فى الاحوال الثلاث) الرفع والنصب والجر كما فى الاسماء الستة اذا اضيفت الى الاسم الذى فى اوله همزة وصل قيل وضابطه ما اذا كان حرف الاعراب مدة ولا فى ساكنا ولذا قال الشارح (فى مثل جاءنى ابو القوم ورأيت اباالقوم ومررت بابى القوم) الا ان المصنف لم يذكره اكتفاء بذكر نحو مسلمى على وجه التمثيل بان قال ونحو مسلمى ولم يقل ومسلمى مع انه اخصر (فانه) اى الشان (لما سقط حروف الاعراب) الواو والالف والياء (عن اللفظ بالتقاء الساكنين) الحروف واللام فى القوم لان همزة الوصل تسقط فى الدرج (لم يبق) جواب لما (الاعراب) يعنى حروف الاعراب (لفظا) لان المعتبر هو اللفظ لا الكتابة (بل صار) الاعراب (تقديريا) لكون حروف الاعراب مقدرة للاستثقال فان قلت تقدير الاعراب للاستثقال مسلم فى الرفع والجر لكون الواو الياء تتحملان الحركة ولكن يثقل على اللسان واما فى النصب فغير مسلم لان تقدير الاعراب ليس الا للتعذر لان الالف مادام الفا لايقبل الحركة قلت لان الف فيه كانت واوا لان اصله حال اعرابه رأيت ابو القوم فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها (واللفظى) (اى الاعراب المتلفظ به) الجار والمجرور فى به نائب الفاعل والضمير



وقع ثم لوقال كذلك لماصح ايضا كما يعرف بادنى تأمل (قوله غايته ان هذا الحكم لايكون من خواصه الشامل هذا اولى مما قيل من ان المراد استعداد الاختلاف لا لما قيل ان المتبادر حصول الاختلاف بالفعل لان المختار ايضا خلاف المتبادر فان المتبادر من حكم الشئ خاصته اللازمة دون المفارقة بل لانه يلزم ان لا يكون هذا الحكم من خواص المعرب فانا اذا قلنا زيد عمر وبكر مقدرا لا يكون كل منها مستعدا لحصول الاختلاف ولا يكون شئ منها بذلك معربا الا برى ان الادمى قابل لايكون عالما ولا يلزم من وجود القابل وجود لقبول وعلى هذا لقياس ماقيل ان المراد اختلاف آخره باختلاف العوامل وقتا ما واما ما أورد عليه اذا كان المعنى ان هذا حكم بعض المعرب لم ينفع المبتدى المتعلم بيان هذا الحكم فانه اذا ورد عليه معرب لايعرف انه هل يجرى فيه هذا الحكم اولا فغير وارد لان هذا الزيادة الايضاح بعد التعريف كما مر من الاسم وبيان خواصه يعنى اى شئ يرى آخره مختلفا باختلاف العوامل فعليه ان يعتقد

راجع الى الموصوف قدر الموصوف ههنا وجعل المصدر بمعنى المفعول كالخلق بمعنى المخلوق تفننا واعلاما بان هذا التفسير يجرى فى الاول ايضا اى الاعراب المقدر به كما ان ذلك التفسير يجرى ههنا اى لفظ الاعراب بحذف الياء (فيما عداه) (يعنى فيما) اى الاسم المعرب الذى (عدا ما ذكر) اى هو غير الاسم المعرب الذى ذكر من قبل يريد ان ضمير ما عداه راجع الى قسمى التقديرى المتعذر والمستثقل باعتبار ما ذكر والقياس فيما عدهما بصيغة التثنية حتى يرجع الضمير الى القسمين (مما تعذر فيه الاعراب اواستثقل) فيه (ولما ذكر) المصنف (فى تفصيل المعرب) بل فى تفصيل الاعراب (المنصرف) مرتين بقوله فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف (و) ذكر ايضا فيه (غير المنصرف) مرة واحدة بقوله غير المنصرف بالضمة والفتحة (وكان غير المنصرف اقل) لانه فرع المنصرف ولانه يحتاج الى سببين اوالى سبب واحد قائم مقامهما (من المنصرف) لانه اصل لان الاصل فى الاسم المعرب الصرف لعدم احتياجه الى شئ (وبمعرفته) اى بتعريف غير المنصرف وبيانه (يعرف المنصرف) لان غير المنصرف اذا عرف وبين على وجه يفيد الحصر يكون ما عداه منصرفا (على قياس الاعراب التقديرى واللفظى) حيث بين اولا اقسام الاعراب التقديرى لكونها قليلة فعلم ان ما عداه لفظى ولذا قال واللفظى فيما عداه (عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه) ولم يقل فى آخر البحث والمنصرف فيما عداه كما قال فى نظيره واللفظى فيما عداه لاشعار عنوان غير المنصرف وهو ما فيه علتان اوواحدة منها تقوم مقامهما بان المنصرف ما عداه بخلاف عنوان التقديرى حيث لم يعرفه اولا (فقال) (غير المنصرف) مبتدأ لكون التركيب الاضافى علما لهذا النوع مثل عبدالله علما (ما) خبر مبتدأ (اى اسم معرب) جعل ما موصوفة لانها خبر والاصل فيه التنكير ولان هذا تعريف غير المنصرف والتنكير فيه انسب لانه ادل على الجنس ولم يبين كونها موصولة لوضوح امره لانه قدمر غير مرة ووصف الاسم بقوله معرب لكون البحث فيه ولان عدم الانصراف والانصراف وصفان له غير لان المبنى لكونه مبنيا لا يوصف باحدهما (فيه) اى فى اسم المعرب (علتان) مرفوع على انه فاعل الظرف لان الظرف اذا اعتمد على احد الاشياء الستة المبتدأ والموصوف والموصول وذى الحال وهمزة الاستفهام وحرف النفى يعمل فى الظاهر بعده وفاقا نحو زيد فى الدار آباؤه ومررت برجل فى كمه كتاب وجاءنى الذى على كتفه سيف وجاءنى زيد عليه جبة وشئ اوفى الدار زيد وما فى الدار عمرو وسيأتى (تؤثران) بيان لوصفهما ولكن لا مطلقا بل (باجتماعهما) اى بسبب اجتماع انفسهما (واستجماع شرائطهما) التى سيذكرها الان فى تأثير كل علة شرطا سوى العدل (فيه) متعلق بقوله تؤثران اى فى الاسم المعرب (اثرا) هو منع الجر والتنوين عنه (سيجئ ذكره) اى ذكر الاثر وهو قوله وحكمه ان

انه من قبيل المعرب فلا يلزم شموله لجميع الافراد (قوله اى حركة او حرف فما موصولة او موصوفة لكن قوله وحين يراد بما الموصولة يدل على اختياره المعنى الاول وذلك لكونه اعرف من الثانى ومن عجائب الاوهام ما قيل ما فسر ما بكلمة او حرف لم تكن هى الا موصوفة فكان المناسب ان يقول وحين يراد بما الموصوفة لكن كلما وقع كلمة ما هكذا يحتمل الامرين فنبه على الامر الاول اولا وعلى الثانى ثانيا حين قال وحين يراد بما الموصولة الحركة اوالحرف فعرف الحركة اوالحرف على مقتضى ما الموصولة (قوله لانه معرب على اختيار المصنف قلد فى ذلك الشارح الهندى والامر كذلك لكنه مناقض لما سبق آنفا وهو ان العلامة اعتبر مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر من كلام الامام عبدالقاهر من كلام المصنف مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب فى تعريفه فانه يقتضى كون مذهب المصنف اخص مطلقا وهذا يقتضى كونه اعم منه والتحقيق ان كلام

لا كسر ولا تنوين (من) بيان لقوله علتان فتكون صفة اى علتان كائنتان من (علل) (تسع) التنكير ههنا فى مقام العهد اذ التسع فيما بينهم اوردها به للتفخيم (او) (علة) (واحدة) كائنة (منها) (اى من تلك) العلل (التسع) (تقوم) (هذه العلة الواحدة) لقوتها وكمالها لان الشئ اذا قوى وكمل يليق ان يقوم مقام الشيئين بل مقام الاشياء (مقامهما) منصوب على الظرفية (اى) فى (مقام هاتين العلتين) اللتين هما من العلل التسع (بان) متعلق بقوله تقوم (تؤثر) تلك العلة الواحدة حال كونها (وحدها تأثيرهما) اى تأثير العلتين وفى هذا اشارة الى ان غير المنصرف نوعان نوع فيه علتان من العلل التسع ونوع آخر فيه علة واحدة منها فقط والى ان العلل التسع ايضا نوعان منها ناقص لم يقدر ان يؤثر فى الاسم المعرب شيئا فيحتاج الى ضم علة اخرى اليه حتى يؤثر بانضمامها اليه ذلك الاثر ونوع منها تام بحيث يقدر بنفسه ان يؤثر ذلك الاثر فيه واشار المصنف الى الاولين بقوله مافيه علتان من تسع والى الاخيرين بقوله مافيه علة واحدة منها تقوم مقامهما تأمل وانصف (وهى) مبتدأ (اى العلل التسع) فيه اشارة الى ان الضمير راجع الى العلل التسع (مجموع مافى هذين البيتين من الامور التسعة) فيه اشارة الى ان الخبر جملة العلل والحكم بعد الربط (لا كل واحد منها) لان كل واحدة منها علة لا علل (حتى يقال) فيه رد على الهندى حيث قال وهى راجعة الى العلة لا الى العلل لان كل واحدة منها علة لا علل (لا يصح الحكم) بقول عدل ووصف الخ (على العلل التسع) اذا كانت هى راجعة الى العلل التسع (بكل واحد من هذه الامور التسعة) حاصله هذا اى قوله وهى عدل الخ من تقسيم الكل الى الاجزاء فحينئذ يكون الحكم بمجموع الاجزاء بعد الربط لا بكل واحد منها مثل قول المصنف فيما سبق وانواعه رفع ونصب وجزم ومثل قولك البيت جدران وسقف ومثل قوله السكنجبين خل وعسل وماء لا من تقسيم الكلى الى جزئيات مثل الكلمة اسم وفعل وحرف (وذلك المجموع) (عدل) لقد بلغ بتنكير الاسباب فى هذين البيتين نهاية الحسن لان السبب عدل ما لا كل عدل وهو العدل الذى لا يكون علة البناء اى يكون سببا لبنأ المعدول وذلك السبب وصف ما وهو الوصف الاصلى وهكذا الى آخرها وحينئذ كان المناسب تنكير النون ايضا الا انه لم يساعده النظم فما احسن ما قاله بعض الشارحين ان الالف واللام فيه زائدة ( ووصف وتأنيث ومعرفة . وعجمة ثم جمع ثم تركيب . ) ( والعدول ) الواو للاستيناف هذا جواب لسؤال مقدر تقديره لم اعرض الناظم عن الواو فى عطف هاتين العلتين الى ثم ولم يعطف بالواو كما فى العلل السابقة واللاحقة والمناسبة بين الكلمات امر مهم (فى عطف هاتين العلتين من الواو الى ثم) ليس الا (المجرد المحافظة على الوزن) الشعرى يعنى لو جئ بالواو بدل ثم لكان المصراع الثانى انقص من المصراع الاول لان هذا البحر بسيط فالمصراع الاول مستفعلن فاعلن مرتين فلا بد ان يكون

(الثانى)

العلامة اظهر فى اعتبار حصول الاستحقاق بالفعل فانه عرف المعرب بما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا وذلك لا يصدق على الاسماء المعدودة العارية عن التركيب والشابهة المذكورة ولا على المركبات الغير الاسنادية فان المتبادر من اختلف حصول الاختلاف بالفعل وقد تقرر فى محله انه يجب حمل الفاظ المعرفات على ما هو المتبادر منها الا اذا تحقق صارف وهو ههنا معدوم اذا المعتبر ذلك كيف ولذا احتجنا الى القول بان المصنف اراد فى تعريف المعرب ماركب مع غيره تركيبا اسناديا ثم انه لا غبار على كلام الشارح الهندى لان المصنف لما عرف المعرب بما عرفه ظهر كون الغلام فى هذا غلامى معربا لانه مركب مع غيره تركيبا اسناديا بخلاف تعريف العلامة فانه لا يصدق عليه لعدم اختلاف آخره فى هذا التركيب باختلاف العوامل ولم يسبق منه ما يخالف ذلك وبالجملة تعريف المصنف اعم من تعريف المفصل فانه يصدق على كل ما يصدق عليه ذلك التعريف ويصدق ايضا على الغلام

الثانی کذلك فلزم ان یجیئ ثم بدل الواو حتی لایکون الثانی انقص من الاول (لاشیٔ آخر) فلفظ لاههنا عاطفة وشیٔ آخر امامرفوع معطوف علی الخبر وهو قوله المجرد لانه فی محل الرفع علی انه خبر المبتدأ وهو قوله والعدول واما مجرور معطوف علی لفظ قوله لمجرد لانه مجرور باللام تقدیره لالشیٔ آخر وقال المحشی العصام کلمة ثم للتراخی فی الزمان وقد تستعار للتراخی فی الرتبة وههنا کذلك لان مابعد الاولی اعلی رتبة مما قبله ومابعد الثانیة ادنی رتبة لانه لایخفی ان الجمع اعلی رتبة مما قبله ومما بعده فکلمة ثم فی العلتین لهذه النکتة الجلیلة انتهی فتکون للتدرج فی الاول من الادنی الی الاعلی وفی الثانیة للتنزل من الاعلی الی الادنی فیکون فی العدول فائدتان الاان الش لم یعترض لبیان الفائدة الثانیة لعدم کونهامن وظیفة هذا الفن (والنون زائدة من قبلها الف ❁ ووزن فعل وهذا القول تقریب ❁ ) فقوله زائدة منصوب علی انه حال )من النون لانها فاعل فعل محذوف بقرینة المقام علی مافسره الشارح ولکونها ذا حال اوردها باللام المقیدة للتعریف دون غیرها (اذالمعنی وتمنع النون) من الاسم المعرب (الصرف) مفعول تمنع ای تجعله غیر منصرف (حال کونها زائدة وقوله الف )بالرفع لانه (فاعل الظرف اعنی )به قوله (من قبلها) لان الجار والمجرور ظرف ایضا لاعتماده علی ذی الحال وهو النون لانه حال بعد حال فتکون الجملة الظرفیة حالا (او) قوله الف (مبتدأ) لتخصیصه بتقدیم الخبر الظرف علیه مثل قولك فی الدار رجل (خبره الظرف المتقدم) علیه والجملة الاسمیة حال مع الضمیر وحده وهذا التوجیه ضعیف لماسیجیٔ ان الجملة الاسمیة اذاوقعت حالا مع الضمیر وحده یکون ضعیفا ( ولایخفی انه لایفهم من هذا التوجیه) علی الاول اوالثانی (زیادة الالف) لانها لیست متعلقة بالزیادة (مع انها ایضا) ای کالنون (زائدة) لانه یکون معنی الکلام حینئذ وتمنع النون من الاسم المعرب الصرف حال کونها زائدة حال کون قبل النون الف وانت خبیر بان لایفهم زیادة الالف من هذا المعنی ( ولهذا ) ای لاجل کون الالف زائدة کالنون (یعبر) مبنی للمفعول من التعبیر (عنهما) ای عن الالف والنون معا (بالالف والنون) متعلق بیعبر (الزائدتین) بصیغة التثنیة علی ان تجعل وصفالهما ولو لم تکن الالف زائدة بل کانت اصلیة لماصح التوصیف بالزیادة فان قلت فلیکن هذا من باب التغلیب کما یقال الالفی التأنیث فی حمراء وصفراء الفا التأنیث مع ان الف التأنیث الهمزة المقلوبة عنها والالف الاولی زائدة وکالقمرین للشمس والقمر والعمرین لابی بکر وعمر رضی الله تعالی عنهما قلت توصیفهم فی جمیع المواد الالف والنون بها یشعر بان الالف ایضا زائدة ولو لم تکن زائدة لقالوا فی مادة الالف والنون الزائدة کما یقال الف لتأنیث بالافراد واذا لم یرد علم انها زائدة لااصلیة (ولوجعل الالف فاعلا لقوله زائدة )لاعتماده علی ذی الحال لماسیجیٔ من انه یشترط فی عمل اسم الفاعل الاعتماد علی احد الاشیاء الستة علی مذهب

فی المثال المذکور وعلی الترکیب الاسنادی الابتدائی کماسبق بخلافه فانه لایصدق علی شی منهما (قوله حیث قال لیس هذا من تمام الحد یعنی فی الشرح فانه المفهوم من قوله لیدل الی آخره تنبیه علی علة وضع الاعراب ولو آتی بصریح عبارته لکان انسب ( قوله) واللام فی لیدل عطف علی اسم ان ( قوله ) فانه بعید عن الفهم تعلیل لعدم ارادته کونه خارجا عن الحد بان جعل اللام متعلقا بوضع الاعراب الخارج عنه وما قیل اراد المصنف تعلقه بوضع الاعراب المفهوم من فحوی الکلام والا لم ینطبق الغرض علی الفعل لان الدعوی علی تقدیر تعلقه باختلاف ان اختلاف الاخر لغرض الدلالة علی المعانی وهذا الغرض لایستدعی علی اختلاف الاخر بل وضع الاعراب مطلقا لیس بمستقیم لان هذا الغرض لا یحصل الا بذلك الاختلاف والوضع المطلق قد یوجد بدون الاختلاف ایضا ( قوله فوضع اصل الاعراب للدلالة فان قلت هذا اعتراف منه بان اللام متعلق بوضع الاعراب قلت لا یلزم منه لان الکلام ههنا فی وضع

البصريين (والظرف) اعنى من قبلهاظرفالغوا (متعلقا) هذامن باب عطف شيئين
على معمول عامل واحدبعاطف واحداى ولوجعل الظرف اللغو متعلقا ( بالزيادة
واريد بزيادة الالف قبل النون اشترا كهمافى وصف الزيادة)لان جعل الالف فاعل
الزيادة والزيادة حالا من النون افاداشترا كهمافيها لانهاصارت صفة لهما حتى لولم
يقصد الاشتراك فيهالماكان لهذا التعبيروجه ( وتقدم الالف ) عطف على قوله
اشترا كهما (عليها) متعلق بالتقديم اى على النون ( فى هذا الوصف ) اى فى وصف
الزيادة لان تعلق الظرف بالزيادة وارجاع الضمير البارز الى النون افادتقدم الالف
عليها فى وصف الزيادة (لفهم) جواب لو مبنى للمفعول (زيادتهماجميعا) حال من
الضمير المجرور اى حال كونهما مجتمعين فى الزيادة لان الزيادة حينئذ صارت وصفا
لاحدهما وقامت بالآخر يعنى صارت وصفالهما معالالاحدهما فقط (وهذا) اى
هذا التوجيه مبتدأ (كما اذاقلت) خبره اى مشابه لقولك اويشبهه قولك ( جاءنى
زيدرا كبا من قبله اخوه فانه) اى هذا القول (يدل على اشترا كهما) اى اشتراك زيد
واخيه ( فى وصف الركوب وتقدم اخيه عليه ) عطف على اشترا كهما ( فى هذا
الوصف) اى فى وصف الركوب كماقلنا آنفا (وقوله) اى قول من نظم العلل التسع
فى هذين البيتين ( وهذا القول تقريب يعنى ان ذكر العلل التسع ) فيه اشارة الى ان
القول بمعنى الذكر وان اللام فيه عوض عن المضاف اليه (بصورة النظم) وفيه اشارة
ايضا الى ان لفظ هذا اشارة الى البيتين باعتبار النظم او المذكور مع قطع النظر عن
السباق والسياق (تقريب) من قرب بالتشديد (لها) اى للعلل التسع (الى الحفظ)
اى حفظها (لان حفظ النظم اسهل) لان الطبيعة اليه اميل وهذا المعنى على تقدير ان
تكون الاشارة بهذا الى مجموع البيتين باعتبار النظم او المذكور وهو الظاهر المفهوم
مما سبق ايضا ( او القول ) اى الحكم لان القول اذا تعدى بالباء يكون بمعنى الحكم نحو
قال به بمعنى حكم به (بان كل واحد من الامور التسعة) اى الحكم بكل واحد من العدل
والوصف والتأنيث الى آخرها (علة) لان يكون الاسم غير منصرف خبران فى قوله
بان (قول تقريبى) خبر لقوله او القول اى حكم مجازى بعلاقة الجزئية (لاتحقيقى) اى
لاحكم حقيقى هذا المعنى على تقدير ان تكون الاشارة بهذا الى كل واحد على مافهم من
تفسير الشارح بقوله بان كل واحد (اذ العلة) الموجبة عدم الصرف (فى الحقيقة) ونفس
الامر (اثنتان منها) اى من الامور التسعة (لا) علة ( واحدة ) يعنى العلة الموجبة
لكون الاسم غير منصرف فى الحقيقة اثنتان هذا فيما اذا كانت ناقصة حيث لاتؤثر
وحدها فضم اليها اخرى لنقصان كل واحدة منهما واما اذا كانت تامة فالواحدة
كافية فى منع الصرف الا انه لما كانت هذه اقل لم يذكرها الشارح وجعلها كالعدم
وبنى الحكم على الاعم الاغلب وقال اذ العلة فى الحقيقة اثنتان (او القول) اى الحكم

اصل الاعراب وثمه فى
اختلافه على ان منشأ
البعد فى ماسبق ليس
هو المعنى بل عدم تبادر
الاذهان اليه لعدم دلالة
اللفظ عليه ولو كان
مذكورا فيه لكان متعينا
لتعلق اللام به (قوله)
لان نفسه الاسم تدل
على المسمى والاعراب
على صفته قيل فعلى هذا
الفاعلية نظائرها صفات
لمدلولات الالفاظ لا
الالفاظ وذهب الشيخ
الرضى الى انها صفات
الالفاظ فقال فى تأخير
الاعراب ان الدال
على الوصف بعد
الموصوف ولا يخفى
ان الظاهر من (قوله)
والصفة متأخرة ان
والاوجه ان يقال ان
تأخر الدال على الصفة
يتوقف على تعقل لان
تعقل الصفة الموصوف
والاقرب ان يقال جعل
الاعراب فى آخر الاسم
لان كلام حروف الكلمة
مفيد لهيئة الكلمة ولا
يرضى بتغيرها مهما
امكن لئلا يختل دلالة
الكلمة على معناها
بخلاف الحرف الاخير
فانه لامدخل له فى الهيئة
ولهذا قيل تعلم على
صيغة الامر على هيئة
ماضيه وكله فاسدفان
ما اسنده الى الشيخ
الرضى لااصل له وليس
الظاهر من قوله والصفة

(بانها) اى العلل الموجبة لمنع الصرف (تسع) خبران (تقريب) خبر المبتدأ وهو القول (لهاالى الصواب ) اى جعلها قريبة الى ماهو الحق من المذاهب الثلاثة لان فيهما ثلاثة مذاهب ( لان فى عددها خلافا ) بين النحاة ( فقال بعضهم انها ) اى الامور المقتضية عدم انصراف الاسم ( تسع ) منهم المصنف عدهافى البيتين كذلك (وقال بعضهم) انها (اثنتان) غالبالان العلة الملزمة عدم الصرف غالبا اثنتان (وقال بعضهم) وهوصاحب اللباب انها (احدى عشرة) حيث الاعدادوهى التسع المذكورة وشبه الفى التأنيث كارطى علما ومراعاة الاصل فى نحو احمر وعطشان اذا نكر بعد العلمية فصارت احدى عشرة ( لكن القول بانها تسع تقريب لهاالى ماهو صواب من المذاهب الثلاثة) لان خير الامور اوسطهاحيث لاافراط فيه ولاتفريط ومايكون كذلك يكون اقوى وبالقبول احرى واولى (ثم) اى بعد تعريف غير المنصرف وتعداد علله واسبابه على القول المختار (انه) اى المصنف (ذكر امثلة العلل المذكورة) ليكون وسيلة الى زيادة معرفة غير المنصرف والى اسبابه كما هو دأبه ( على ترتيب ذكرها فى البيتين ) ليكون النشر على ترتيب اللف وهذا اقوى فى الضبط واسهل فى اللفظ ولكن مع قطع النظر عن ان يكون صالحا لان يكون مثالا لعلة اخرى (فقال) (مثل عمر) مبتدأ (مثال للعدل) خبره مع قطع النظر عن يكون مثالا للمعرفة فان فيه العلمية ايضا والا يكون تكراراً وكذلك البواقى لان كل واحد منها يصلح ان يكون مثالا لغيرها سوى مثل مساجد فانه لايصلح ان يكون مثالا الاللجمع فقط ( و ) مثل (احمر) (مثال للوصف) وفيه وزن الفعل ايضا الاانه غير معتبر ههنا لما قلنا (و) مثل ( طلحة ) ( مثال للتأنيث ) اللفظى (و) مثل (زينب) (مثال للمعرفة) وفيه اشارة الى التأنيث المعنوى (وفى ايراد ) خبر مقدم والمصدر مضاف الى المفعول الاول وهو زينب والفاعل متروك اى وفى ايراد المصنف (زينب مثالا) مفعول ثان له لان اورد يتعدى الى مفعولين ثانيهما عين الاول (للمعرفة بعد طلحة) اى بعد ايراده طلحة مثالا للتأنيث اللفظى (اشارة) مبتدأ مؤخر الى قسمى التأنيث) بالاضافة بسقوط نون التثنية فى قسمى التأنيث ( اللفظى ) بدل من القسمين (و) التأنيث (المعنوى) اوخبر مبتدأ محذوف (و) مثل (ابراهيم) (مثال للعجمة) (و) مثل ( مساجد ) ( مثال للجمع ) (و) مثل ( معدى كرب ) المشهور فيه كسر الراء وسكون الباء ( مثال للتركيب ) ( و ) مثل ( عمران ) ( مثال للالف والنون) المزيدتين فى العلم وفى الصفة نحو سكران (و) مثل (عمران) (مثال لوزن الفعل) ولما فرغ من تعريف غير المنصرف وبيان اسبابه على وجه يتضمن ماهو الصواب فيها واوضحها بالامثلة شرع فى بيان حكمه ليعلم فائدة عدم الانصراف وهى

متأخرة ان وجه التأخر تأخر المدلول بل لا سبيل اليه لان الصفة هى الامر المدلول فكيف يجعل تأخر المدلول وجها لتأخره وانما الظاهر المراد انه مالم يتحقق الموصوف لا يتحقق الصفة لانها ماقام به وما زعمه اوجه له لاوجه اذ لا نزاع فى مكان تعلق الصفة مع قطع النظر عما تقوم به والاقرب على رأيه بمراحل عن الصحة والقبول كيف وحروف الكلم موادها والهيئات صورها والمادة تباين الصورة فانى تفيد ها ( قوله ) لم يحتج الى الحاق الباء قبل لم يصح ولايخفى ان الامر بالعكس فان كثيرا من المصادر استعمل بالباء كالخصوصية وغيرها وانما ترك التعميم فى المضاف اليه الى الحقيقى والحكمى لان المضاف اليه بحسب الحقيقة كل اسم نسب اليه شئ بواسطة حرف جر لفظا اوتقديرا فلاشئ يدخل فى الحكم خارجا عن الحقيقة حتى يحتاج الى التعميم لاجله (قوله) فاعطى الثقيل القليل قيل الظاهر القليل لكونه مفعولا ثانيا وهو سهو ظاهر لان المعنى حينئذ يصير معكوسا اذ المفعول الثانى من باب اعطيت لايتصور فيه معنى الفاعلية

التخفيف بحذف الجر والتنوين فقال ( وحكمه ) مبتدأ (اى حكم غير المنصرف والاثر المرتب ) اسم مفعول من باب التفعيل فيه اشارة الى ان المراد بالحكم الفائدة بعلاقة الترتب لان هذا الحكم اعنى ان لاكسر ولاتنوين مرتب على وجود العلتين او الواحدة القائمة مقامهما والحكم مرتب ايضا على وجود المسند اليه والمسند والاسناد ( عليه ) اى على غير المنصرف (من حيث اشتماله على علتين او واحدة تقوم مقامهما) اى من حيث وجود علتين من العلل التسع فيه او من حيث وجود علة واحدة منهما فيه وانما قيده بهذه الحيثية لان لغير المنصرف احكاما اخر لكن لامن هذه الحيثية (ان) مخففة من ان المفتوحة واسمها ضمير الشان محذوف لزوما كما فى قوله تعالى و آخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين سيجئ تفصيله (لا) لنفى الجنس ( كسر ) اسمها مبنى على الفتح لانه اذا كان مفردا ونكرة ووقع بعدها بلا فصل مبنى على ماينصب به (فيه) اى فى غير المنصرف فيه اشارة الى ان الخبر محذوف لان خبر لا لنفى الجنس يحذف كثيرا مثل لا اله الا الله والجملة خبر ان وهى مع اسمها وخبرها خبر المبتدأ وقدم الكسر اشارة الى ان المذهب المختار ان الكسر يحذف من غير المنصرف بالاصالة لا بالتبع للتنوين ولم يقل ان لاجر لانه يدخل غير المنصرف لانه معرب والجر من انواعه لكن جره فتح فالفتح الذى فى باحمد عمل الجر لامحالة (ولاتنوين ) عطف على كسر وفيه خمسة اوجه لان لا التبرئة اذا كررت بالعطف وولى كل واحدة منهما نكرة مفردة يجوز فيهما من حيث اللفظ خمسة اوجه والاصح المختار الفتح اى البناء فيهما على ماسيجئ (وذلك) اى عدم الكسر فيه والتنوين من حيث اشتماله على العلتين والواحدة القائمة مقامهما او حكمه ان لا كسر فيه ولاتنوين من حيث ذلك الاشتمال واقع وثابت (لان لكل علة) من العلل التسع (فرعية) لاخرى ( فاذا وقع فى الاسم ) المعرب ( علتان ) منها او علة واحدة تقوم مقامهما (حصل فيه) اى فى ذلك الاسم (فرعيتان) حقيقة اذ كان فيه علتان منها او حكما اذا كان فيه علة واحدة تقوم مقامهما (فيشبه) ذلك اسم (الفعل) اعلم ان مشابهة الاسم الفعل ثلاثة انواع اقواها ان يصير معنى الاسم معنى الفعل سواء يعنى يكون معنى الاسم معنى الفعل كما فى اسماء الافعال فحينئذ بنى الاسم نظرا الى اصل الفعل الذى هو البناء ويعطى عمله له كما اذا كان نفس الفعل فاخذ حكمه من حيث البناء والعمل فبنى مثله وعمل كذلك واوسطها ان يوافق الاسم الفعل فى تركيب الحروف الاصلية ويشابهه فى شئ من المعنى كالمشتقات والمصدر فيأخذ عمل الافعال التى كان هو فى معناها ان كانت متعدية فمتعد وان كانت لازمة فلازم ولايبنى هذا الاسم لكون المشابهة اضعف من الاولى فلم تقدر ان تؤثر فى البناء لضعفها فاثرت فى العمل فقط وادناها ان لايشابه الاسم الفعل لفظا ولاتضمن ايضا معناه فلاتكون المشابهة الا من وجه بعيد وهو كونه فرعا لاصل بوجود شئ فيه كما ان الافعال فرع الاسماء فلم تؤثر هذه المشابهة البناء فيه ولا العمل لغاية ضعفها فلا بنى الاسم ولايعمل ولكن اثرت

كما صرح به الشيخ الرضى فى مبحث التنازع (قوله) ولما لم يبق المضاف اليه علامة غير الجر المضاف اليه اضطراريا ولا ضرورة تدعو اليه لان المضاف اليه ايضا كثيرا لاترى الى قولنا مررت بزيد فى يوم الجمعة لتأديبه لكن كثرة دون كثرة الفاعل فاعطى المتوسط فى الكثرة المتوسط فى الثقل وهذا من الاعاجيب فان الكثرة والقلة ههنا باعتبار التعدد فى الاسم والحقيقة وعدمه ومن كون المضاف اليه ضميرا تارة واخرى ظاهرا لايلزم تعدده كيف ولو كان كذلك لكان الفاعل متعدد ايضا فانه يكون مضمرا ومظهرا معرفة ونكرة الى غير ذلك ( قوله ) العامل انما تعرض لتعريفه ايذانا بان معرفته محتاج اليها فانه من جملة اصطلاحات هذا الفن وما قيل من ان الاحتياج الى بيانه لا يحتاج معرفة المعرب اليه لاعتبار العامل فى مفهومه ليس كما ينبغى اذ اللازم على ذلك تقديم بيانه على بيان المعرب كما لا يخفى ( قوله اى يحصل انما كتفى بذلك تنبيها على ان التقديم به ليس لافادة الحصر فانه لايحتاج اليه فى الحد

فى منع بعض خواصه وهو الجر والتنوين فقيل وحكمه ان لا كسر فيه ولا تنوين) من حيث ان له ) اى للفعل ( فرعيتين بالنسبة الى الاسم ) اى بالقياس اليه بحيث يكون الاسم اصلا والفعل فرعاله (احديهما) اى احدى الفرعيتين (افتقاره) اى احتياج الفعل (الى الفاعل) لماسبق ان الفعل عرض لا يقوم بنفسه فيحتاج الى ذات قائمة بنفسها حتى يقوم الفعل بها وليست الاذات الاسم فلذلك احتاج الى الفاعل (واخريهما) اى اخرى الفرعيتين (اشتقاقه من المصدر) لان المصدر لكونه جنسا يتفرع منه غيره كالذهب فانه جنس يتفرع منه اشياء ولانه لا يثنى ولا يجمع ولا يذكر ولا يؤنث فينبغى ان يكون اصلا والفعل له امثلة شتى وانواع مختلفة وامثلة مفردة ايضا حيث له ماض ومضارع وامر الى غير ذلك وافراد وتثنية وجمع وغير ذلك فينبغى ان يكون فرعا والفرع لا بد له من اصل فصار المصدر اصلا له لمناسبة المادة فاشتق منه واذا كان الاسم المشتمل على الفرعيتين حقيقة او حكما مشابها للفعل (فقد ( منع منه ) اى من الاسم المشابه له ( الاعراب المختص ) اظهار الفائدة المشابهة ( بالاسم وهو الجر ) لما مر لكونه اثر حرف الجر لفظا او تقديرا كان مختصا بالاسم فمنع منه بسبب المشابهة لان الرفع والنصب يوجدان فى الفعل والاسم على السواء على ماسيأتى واما الجر فمختص بالاسم والجزم بالفعل فرقا بين اعرابهما وتعادلا (و) منع منه ( التنوين الذى هو علامة التمكن ) اى علامة دالة على امكنية الاسم فى الاسمية وتقرره حيث لم يشبه مبنى الاصل حتى بنى وقيل المراد من قوله علامة التمكن اى علامة اعراب غير المنصرف فمنع منه التنوين مطلقا والمراد ههنا هذا المعنى لان المراد بالتمكن التنوين الذى على التفسير الاول (وانما قلنا) فى بيان علة قوله وحكمه ان لا كسر ولا تنوين ( ان الكل علة ) من العلل التسع سواء كانت ناقصة لا تؤثر وحدها او تامة تؤثر وحدها (فرعية لان العدل) اى المعدول (فرع المعدول عنه) لبقاء الاسم المعدول على حالته الاصلية (والوصف فرع الموصوف) يعنى تابع لما وقع صفة له لان الوصف عرض والاصل فى العوارض ان تكون فروعا لمعروضاتها وهو ظاهر (والتأنيث) لفظيا كان او معنويا (فرع التذكير) فى كونه مجردا عن زيادة التاء فى الاعم الاغلب ولذا علل اصالة المذكر وفرعية المؤنث بقوله (لانك تقول) فى المذكر (قائم) مجردا عن زيادة التاء (ثم) تزيد التاء للفرق بين المذكر والمؤنث وتقول (قائمة) فتكون صيغة قائمة مع زيادة التاء فرع صيغة قائم مجردا عنها ولان المؤنث فرع المذكر فى التخليق ايضا وهو ظاهر ( والتعريف ) بانواعه ( فرع التنكير ) لان الاسم وضع اولا نكرة ثم يعرضه التعريف بدخول اللام او باضافة او غير ذلك ولعروضه يقبل الزوال ومايكون عارضا فرع لما لا يكون كذلك ولذا قال الشارح (لانك تقول رجل) بالتنكير لانه اصل لعدم احتياجه الى شئ ( ثم ) تزيد اللام عليه وتقول (الرجل)

---

لمجرد الاهتمام كما ذكره الفاضل الهندى ومن لم يتنبه لذلك زاد دون غيره ثم قال نبه المصنف على ان سببيته للتقديم ليس كسببية الاعراب للاختلاف فان الاعراب سبب غير تام بخلاف العامل ولا يخفى انه ايضا غير تام ولظهور ذلك جوز بعض الشراح كون الباء للاستعانة وقد اعترض على التعريف بانه منقوض بالاسناد وما قام به المعنى المقتضى واجيب بان المراد هو السبب البعيد وبانه لا يفهم فى العرف من قولنا ما به يحصل حرارة الماء لا النار دون نفس الماء ولا مجاورة الماء لنا وليس هذا ولا ذاك بل الجواب انا قد علمنا ان المقتضى للاعراب الفاعلية والمفعولية والاضافة خيفة التباسها ولا يتقوم كل واحد منها الا بالاسم ينضم اليه فى التركيب فذلك الاسم الذى يستقل به ذلك المعنى هو الذى يسمى عاملا ومثاله انك اذا قلت قام زيد فالمقتضى لرفع الفاعلية ولا يتقوم الفاعلية فى زيد الا بقام المسند اليه لانك لو قطعت النظر عنه لم تفهم الفاعلية فقام هو العامل دون الاسناد ودون ماقام به ذلك المعنى (قوله)

وهو فرع لاحتياجه الى اداء التعريف ( والعجمة فى كلام العرب ) فرع العربية اذالاصل ( فى كل كلام ) عربيا اوعجميا ( ان لايخالطه لسان آخر ) اى ان كان الكلام عربيا فالاصل فيه ان لايخالطه لسان عجمى وان كان عجميا ان لايخالطه لسان عربى فتكون العربية اذا كان فى كلام العجم فرعا له ( والجمع فرع الواحد ) لانك تقول رجل رجلان رجال فيكون الجمع فرع الواحد بمرتبتين ( والتركيب فرع الافراد ) لانك تقول بعل بك ثم تركب احدهما بالآخر للخفة فتقول بعلبك (والالف والنون) سواء كانا فى الاسم مثل عثمان اوالوصف مثل سكران (الزائدتين) لانهما من حروف الزوائد وحروفها اليوم تنساه (فرع مازيد) بالافراد لكونهما سببا واحدا اى الالف والنون وفى بعض النسخ زيدا بصيغة التثنية والتذكير باعتبار اللفظ وفى بعضها زيدتا والتأنيث باعتبار كونهما حرفين (عليه) الضمير المجرور والبارز راجع الى الموصوف اوالموصول اى فرع الشئ الذى زيد الالف والنون على ذلك الشئ مثل عثمان وسكران فان الاصل فيهما عثم وسكر ثم زيدتا لتوسعة البناء عليهما فصار عثمان وسكران ( ووزن الفعل فرع وزن الاسم لا اصل كل نوع ) من الفعل والاسم (ان لايكون فيه الوزن المختص بنوع آخر) مثلا الاصل فى نوع الفعل ان لايوجد فيه الوزن المختص بنوع الاسم والاصل فيه ايضا ان لايوجد فيه الوزن المختص بنوع الفعل فيكون كل نوع عاريا عما لايكون وزنه (فاذا وجد فيه) اى فى كل نوع اعنى فى نوع الاسم (هذا الوزن) اى الوزن المختص بنوع الفعل (كان) الوزن الموجود فى نوع الاسم (فرعا لوزنه الاصلى) لكونه داخلا على الاصل وعارضا له ومادخل على الاصل يكون فرعا له فيكون وزن الفعل داخلا على وزن الاسم الاصلى فيكون فرعا له والعكس كذلك ( ويجوز )(اى لايمتنع) الجواز على ثلاثة معان سلب الوجوب والامتناع على مايجئ فى بحث المفعول معه فان كان الفعل لفظا وجازاى لم يجب ولم يمتنع وسلب الوجوب دون الامتناع وسلب الامتناع دون الوجوب وهنا المراد المعنى الاخير ولذا فسره الشارح بقوله اى لايمتنع لابسلب الوجوب لان الصرف قد يجب فى الضرورة كانكسار الوزن (سواء كان) الصرف (ضروريا ) مثل انكسار الوزن عند عدم الصرف ( اوغير ضرورى ) كرعاية القافية بلا انكسار الوزن عند عدمه ايضا (صرفه) (اى جعله فى حكم المنصرف بادخال الكسر والتنوين ) الممنوعين من غير المنصرف لاجل مشابهة الفعل بسبب اشتماله على علتين اوعلة واحدة تقوم مقامهما (فيه) اى فى غير المنصرف متعلق بالادخال ( لاجعله منصرفا حقيقة ) تميز (فان غير المنصرف عند المصنف ما ) اى اسم معرب ( فيه علتان ) من علل تسع (و ) علة ( واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسر ) متعلق بقوله لايلزم (والتنوين) عليه ( لايلزم خلو الاسم عنهما ) لان الكسر والتنوين لايزيلان شيئا مما دل عليه فكيف

فالمفرد هذا تقسيم الاسماء المعربة بحسب اعراباتها المختلفة وقيل تفصيل اقتضاء المعنى المقتضى فانه تارة يقتضى الحركات الثلاث وتارة يقتضى الحروف الثلاث وتارة بعضها ومن البين ان المعانى المقتضية للاعراب انما يقتضى جمع الامور الثلاثة وعدم الجر على مقتضاها فى بعض المواد انما هو بوجود المانع المقتضى خلاف مايقتضيه (قوله) ان الاسم الذى لم يكن مثنى ولا مجموعا سواء كان مضافا اولا بقرينة ذكر المثنى والمجموع بعد. واراد النقض بما سيجئ من الاسماء الستة ولواحق المثنى والمجموع اذلا يمكن القول بان المصنف قد احترز عن ذلك بالمفرد اذ المضاف ليس بمفرد والا لوجب ان يستوفى شئ من المضاف الحركات الثلاث واجيب بان ذلك خرج بقيد المنصرف لان الاسم المعرب بالحروف واسطة بين المنصرف وغيره ويرده قول المصنف فيما بعد غير المنصرف مافيه علتان فانه صريح فى عدم الواسطة نعم يلزم اثبات الواسطة على مااشتهر بينهم فانهم فسروا المنصرف بانه الذى يدخله الحركات الثلاث والتنوين لعدم شبهة الفعل وفسروا غير المنصرف بانه الذى

بزيلان العلتين اوالعلة الواحدة واعـا قال عند المصنف غير المنصرف كذا لان عند غيره غير المنصرف مالايدخله الجر والتنوين فبدخولهما يكون منصرفا عند ذلك الغير لانتفاء شرطه (وقيل المراد بالصرف) فى قوله ويجوز صرفه (معناه اللغوى) وهو المنع لان الصرف فى اللغة المنع يقال صرفه اى منعه (لا) معناه (الاصطلاحى) وهو فى الاصطلاح مادخله الكسر والتنوين (والضمير فى صرفه راجع الى حكمه) وحينئذ فيكون معنى ويجوز صرفه ويجوز منع حكم غير المنصرف بادخال الكسر والتنوين عليه والجواز ايضا يكون سلب الامتناع (للضرورة) (اى لضرورة وزن الشعر) فيه اشارة الى ان اللام عوض عن المضاف اليه لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها والاصل فى الاسم المعرب الصرف لعدم احتياجه الى قيد زائد وغير المنصرف يحتاج الى العلتين او الى الواحدة قيل ضرورات الشعر ثمانية الزيادة والحذف والتقديم والتأخير وخروجه عن الاعراب الى وجه آخر على طريق التشبيه وتأنيث المذكر وتذكير المؤنث والتصغير (اورعاية قافية) عطف على وزن الشعر اى اولضرورة رعاية قافية الشعر (فانه) اى الحال والشان (اذا وقع غير المنصرف فى الشعر فكثير اما) (نصب على الظرفية ولفظ ماصفة له اى فى كثير من الزمان متعلق بقوله (يقع من منع صرفه) اى من كونه غير منصرف (انكسار) الشعر وهو نقصان حركة او حرف فى البحور (يخرجه) اى يخرج الانكسار الشعر (عن الوزن) فيجعل جعل غير المنصرف منصرفا لمحافظة وزن الشعر لان رعاية وزنه واجب ورعاية غير المنصرف ليس بواجب بل امر مندوب فرعاية الواجب اولى (او) يقع من منع صرفه (الزحاف) وهو تغيير اجزاء البحور ولكن لايخل بالوزن ولا يخرجه عنه ولكن (يخرجه عن السلاسة) فحينئذ يجوز صرف غير المنصرف لتبقى سلاسة كما فى التناسب (اما الاول) اى امامثل غير المنصرف الذى يقع من منع صرفه انكسار يخرج الشعر عن الوزن (فكقوله) اى قول فاطمة رضى الله عنها فى تربة النبى عليه الصلاة والسلام حين قبر وتركته وقبضت قبضة من تربته عليه الصلاة والسلام فوضعتها على انفها فشمتها فبكت وقالت رضى الله تعالى عنها ۞ماذا على من شم تربة احمد ۞ان يشم مدى الزمان غواليا۞ مدى الزمان امتداده وغو اليا جمع غالية كنواصر فى ناصرة بالفارسية خوشبوى والمعنى ما الذى اواى شئ على تربة احمد ان لايشم امتداد الزمان انواع الغالية والاستفهام للانكار والمعنى لم يقع شئ عليه كذا فى الحاشية (صبت) مبنى للمفعول بالتأنيث (على) متعلق به (مصائب) قائم مقام الفاعل لقوله صبت جمع مصيبة وهى النازلة من المكروهات يقال صلب اذ انزل من باب قال وجمعه مصائب واجتمعت العرب على الهمزة فى الجمع

يعتزل عنه الجر والتنوين لشبه الفعل ويحرك بالفتح فى موضع الجر وعلى هذا تبقى اسماء كثيرة لا تدخل تحت واحد منهما منها جمع المذكر السالم فانه لايدخله الحركات الثلاث والتنوين فلا يكون منصرفا ولايعتزل عنه الجر والتنوين ولايحرك بالفتح فلا يكون غير غير منصرف فلم يدخل تحت واحد منهم وكذلك جميع ما اعرب بالحروف لكنه خلاف مذهب المصنف والعجب ممن قلد المجيب مستدلا بانه قال فى الايضاح فسروا المنصرف بانه الذى يدخله الحركات الثلاث والتنوين لعدم شبه الفعل وهذا لايصدق على المعرب بالحروف ولم يدر ان المصنف لم يستحسن ذلك وقال فيه لوقيل غير المنصرف مافيه علتان من التسع والمنصرف خلافه كان حصر اوانه جرى على هذا فى تلك المقدمة بل الجواب مانقل الشريف وارتضاه من ان المفردات المعربة بالحروف يعلم خروجها من هذا الحكم بواسطة ذكرها فيما بعد وبيان اعرابها فلاحاجة الى الاحتراز عنها لايقال انه بين فيما بعد اعراب غير المنصرف فكان ينبغى ايضا ان لايصرح بقيد

واصلها الواو لانه يجمع ايضا على مصاوب هو الاصل كذا فى الصحاح اى نزلت على نوازل (لوانها ❁) اى لوان تلك النوازل (صبت) اى نزلت (على الايام) المنورة بنور الشمس وضيائها (صرن) ماض معلوم جمع المؤنث وفاعله راجع الى الايام يعنى صارت تلك الايام (لياليا ❁) والفه للاطلاق بظلمة تلك المصائب لغلبتها على نور الشمس وكونها مانعة لتأثيرها على وجه الارض ولزيادة كثافتها حتى صارت الشمس منكسفة ومضمحلة فصارت الايام قبل غروب الشمس لياليا يعنى لولم يجعل مصائب فى حكم المنصرف بادخال التنوين بل لومنع منه التنوين وجعل غير منصرف لكان المصراع الاول ناقصا عن المصراع الثانى بحرف لان التنوين يعد حرفا عند الشعراء لان هذا البحر رجز مسدس فالمصراع الثانى مستفعل ثلاث مرات فلابد ان يكون الاول كذلك ليكونا متوافقين فى الوزن (واما الثانى) اى اما مثال غير المنصرف الذى وقع من منع صرفه انزحاف يخرجه عن السلاسة بوزن الظرافة لفظا ومعنى (فكقوله) اى كقول من مدح امامنا الاعظم (❁ اعد) امر من اعاديعيد من باب الافعال على وزن اكرام اصله اعود سقط عينه و بقى اعد اى كرر (ذكر نعمـان) بالنصب لانه مفعول اعد مضاف الى نعمان على وزن عثمان علم الامام لانه يقال له نعمان بن ثابت وكنيته ابو حنيفة (لنا) متعلق بقوله اعد اى كرر ذكر نعمان انا (ان) بالكسر ان كانت الجملة استئنافية يعنى جوابا لسؤال مقدر نشأ من الامر بالاعادة او بالفتح ان كانت علة لذلك الامر بناء على حذف اللام لان حرف الجر يحذف من ان وان كثيرا مثل قوله تعالى وان المساجد لله اى لان المساجد وقوله تعالى افنضرب عنكم الذكر صفحا ان كنتم قوما اى لان كنتم فى قوم (ذكره ❁) اى ذكر نعمان بن ثابت (هو) الضمير للفصل على ماسيجئ (المسك) اى كالمسك وبين الشاعر وجه التشبيه بقوله (ماكررته يتضوع ❁) اى تنتشر رائحته يقال ضاع من باب قال اى تحرك فانتشرت رائحته وتضوع ايضا ماتضيع مثله كذا فى الصحاح لان المسك اذا حرك تنتشر رائحته كذلك الامام الاعظم اذا كررت مناقبه الجليلة وخصاله الحميدة ينتشر منه المسائل التى هى اعز من المسك فالتشبيه فى الرائحة والتلذذ لا فى العزة لكون الامام ومسائله اعز من المسك (فانه) اى الشان (لو) جعل نعمان غير منصرف ومنع منه الجر والتنوين و(فتح نون نعمان) فى موضع الجر (من غير تنوين يستقيم الوزن) ولانكسر لان بحره فعولن مفاعيلن مرتين (ولكن يقع فيه) اى فى الوزن (عن السلاسة كما يحكم به) اى بالخروج عن الوزن (سلامة الطبع) فان لوكسر ونون يدغم التنوين فى لام لنا لانه يلزم حينئذ اجتماع المثلين والاول ساكن والثانى متحرك لان التنوين نون ساكنة فيزول الثقل الذى حصل من اجتماع المثلين فتحصل السلاسة واما لوفتح النون ونون ادغم لحصلت السلاسة فيه دون

الانصراف ههنا احتراز منه لانها اسماء محصورة وغير المنصرف لايكاد ينصرف فى عدد فاحتيط فى الاحتراز عن غير المنصرف كيلا يقع غلط فى امور كثيرة واكتفى فى الاحتراز عن المحصور بادنى شئ اذ ليس الاعتناء بحاله كالاعتناء بمالم ينحصر (قوله اى الذى لم يكن بناء الواحد فيه سالما لانه للاحتراز عنه مع ظهوران ليس المراد بالكسر غير السالم بان يكون صيغة مستأنفة مغيرة عن وضع مفردة ويكون بعضه مخالفا لبعض فى الصيغة كالمفردات المتخالفة الصيغ فلايرد النقض بامثال سنين لانها ليست بهذه الصفة (قوله جاء فى رجل قيل الاحسن الالطف ان يمثل بجاء طلبة بكسر اللام فانه مفرد بمعنى المفعول وذلك مما لا يلتفت اليه اذ من المعلوم ان الرجل اظهر من الطلبة لانعدام اللبس فيه واحصر منها فهو احسن واولى واما قصد التخنيس من الصناعات البديعية فما لايناسب المقام كما لا يخفى على اولى النهى وذوى الافهام (قوله وهو مايكون بالالف والتاء يعنى ان المراد من الصيغة سواء كان جمع

الاول ومخالف للقياس ايضا امالو فتح بلاتنوين فلايدغم وان كان بين النون واللام مناسبة لكون النون مفتوحة بلاتنوين ومع هذاهما فى كلمتين فلم يزل الثقل ولم تحصل السلاسة لان حصولها مبنى على زوال الثقل بالادغام (فان قلت فالاحتراز عن الزحاف ليس بضرورى) لانه لايخل بالوزن كما عرفت ومايخل به لم يكن ضروريا (فكيف يشمله) اى الزحاف (قوله للضرورة) حتى يدخل فى عموم قوله للضرورة فيفسر (قلنا الاحتراز عن بعد الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه) اى عن ذلك البعض الاظهار ههنا فى مقام الاضمار اى فى مقام ان يقال اذا امكن عنه لئلا يلزم الالتباس فى الضمير المستكن يعود الى احتراز والمجرور الى البعض اوعلى العكس فاظهر احترازا عنه (ضرورى عند الشعراء) فههنا يمكن الاحتراز عن الزحاف بجعل غير المنصرف منصرفا اوفى حكمه بادخال الكسر والتنوين عليه فيشمله قوله للضرورة فيدخل فيه (واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكمافى قوله) اى فى قول من مدح النبى عليه السلام ( • سلام ) مبتدأ لانه متخصص بالنسبة الى المتكلم مثل سلام عليك اى سلامى اى سلام من قبلى اى التنزيه من كل آفة ونقيصة والتبرئة من كل عيب وشينة (على خير) اصله اخير لانه اسم تفضيل حذفت الهمزة للتخفيف استعمل بالاضافة الى (الانام) وهو مفرد اللفظ مجموع المعنى ( وسيد • ) عطف على خير عطف تفسير اصله سيود على وزن فيعل فادغم اى مقتداهم الجار والمجرور خبر (حبيب) بدل من خير بدل الكل للتدرج من الادنى الى الاعلى فعيل بمعنى مفعول اوبمعنى فاعل والاول اولى مضاف الى (اله العالمين محمد • ) عطف بيان له (بشير) فعيل بمعنى فاعل للمبالغة اى مبشر للمؤمنين بالمغفرة والرحمة فى دار الجنان مبالغا فى التبشير خبر مقدم (نذير) وهو ايضا فعيل بمعنى فاعل للمبالغة اى منذر للكافرين ومخوف اياهم بالخلود فى النار والعاصين بالعذاب والسخط مبالغا فيه هو خبر بعد خبر وهذا من قبيل تعدد الخبر بلا عطف (هاشمى) اى منسوب الى قبيلة هاشم (مكرم • ) اسم مفعول من التفعيل للتكثير والتكثير فى الفعل مثل غلق زيد الابواب والتكثير ههنا فى التعلق لانه مكرم عند الله واهل سمواته واهل ارضه بل عند كل الخلائق ويجوز ان يكون التكثير فى الفاعل (عطوف) فعول بمعنى فاعل من عطف اذا اشفق يعنى شفيق على امة وبابه ضرب (رؤف) وهو ايضا فعول بمعنى فاعل من رأف بابه قطع اى ذوى العطف والرأفة يعنى ذوالشفقة مبالغة والمحبة لمن اتبعه كما قال جل ذكره فى نظمه الكريم واخفض جناحك لمن اتبعك وهذه كلها اخبار متعددة بغير عطف (من) موصول مرفوع محلا على انه مبتدأ (يسمى) فعل مضارع مبنى للمفعول نائبه مااستكن فيه راجع الى الموصول (باحمد • ) مفعول الثانى لانه قد يتعدى الى المفعول الثانى بحرف الجر وقد يحذف اتساعا قال فى الصحاح يقال سميت فلانا زيدا وسميته بزيد (فانه) اى الحال

مذكر اومؤنث من لفظه اوغيره لئلا يخرج نحو سبحلات وسفر جلات من جموع المذكر واذا عرفت هذا عرفت ان ماقيل ينبغى ان يضم اليه اولات جمع ذات من غير لفظه كما ضم اولو الى جمع المذكر السالم صدر من غير فكر لانها داخلة فيه بالضرورة ( قوله فانه قد علم اى حكمه من جهة الاعراب اذا المعلوم وكذا المقصود علمه انما هو ذلك فلاتلتفت الى ماقيل من ان الاحتراز ليس لانه علم بل لانه لايشاركه فى هذا الحكم ( قوله بكسر الكاف الى قوله فلايضاف الا اليها فى القاموس وحمو الرجل ابو امرأته او اخوها اوعمها ( قوله ولكن مطلقا هذا يدل على ان المشار اليه فى قوله فاعراب بعده الاسماء الستة ليس خصوصيات الالفاظ المعتبرة بهيئاتها المذكورة بل كل مايحكم عليه بانه من الاسماء الستة (قوله مضافة وقع هذا القيد فى سائر النسخ مقدما على مابه الاعراب فيحمل ان يكون التقديم من الشارح قدس سره تنبيها على كونه انسب لان الظاهر ان قوله مضافة حال من المستتر فى الظروف عامل فيه والحال لاتقدم على العامل

والشان (لوقال) الشاعر (باحمد) بفتح الدال فى موضع الجر على انه غير منصرف (لايخل بالوزن) اى لايكون فى الوزن خلل بجعل احمد فى هذا البيت غير منصرف لان وزنه مستقيم لانه فعولن مفاعلين مرتين (ولكنه يخل بالقافية فان حرف الروى) وهو بفتح الراء وكسر الواو فى اللغة التمام وههنا المراد منه الحرف الذى تكرر فى آخر الابيات لكون ذلك البيت تاما به (فى سائر الابيات الدال المكسورة) اى الدال المتحركة بالكسرة كما فى البيت السابق ففى هذا البيت لو لم يكسر لاختلفت القافية فجعل قوله باحمد فى حكم المنصرف بادخال الكسر عليه (او للتناسب) عطف على قوله للضرورة باعادة الجار وانما اعاده اشارة الى ان التناسب مستقل غير داخل فى الضرورة واليه اشار الشارح بقوله (اى يجوز صرف غير المنصرف) اى لايمتنع ولايجب جعل غير المنصرف بادخال الكسر والتنوين عليه والجواز ههنا سلب الامتناع والوجوب لان جعل غير المنصرف منصرفا للتناسب لايمتنع ولايجب بل يجوز ان يبقى على حاله غير منصرف (ليحصل التناسب بينه) اى بين غير المنصرف (وبين المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم) اسم فاعل من اهم اى لزم اذ يقال امر مهم اى لازم (عندهم) اى عند العرب سواء كان فى النثر كما فى قوله تعالى * انه يبدئ ويعيد * بضم الياء فى الاول والقياس الفتح لانه من بدأ مثل قرأ او فى الشعر كما فى قوله * قالوا اقترح شيئا نجد لك طبخه * قلت اطبخوا الى جبة وقميصا * فاتى باطبخوا مكان خيطوا لمناسبة طبخه وان اختلفا اسما وفعلا والحاشية ولذا صار السجع من محسنات الكلام ومثل هنأنى الشئ ومرأنى مع ان اللغة امرأنى منه فى التنزيل هو يبدئ ويعيد واللغة المشهورة يبدأ وروى ان بعض البلغاء قال لكاتبه اكتب ياجار فان الركب قد جاروا فقال الكاتب ياسيدى الافصح كسر الراء فلم يلتفت اليه لاهتمامه التناسب الى هنا كلامه (وان لم يصل) اى كون رعاية التناسب بين الكلمات امرا مهما لم يصل (الى حد الضرورة) ولم يمثل مثلا للضرورة لشهرة نظائره ومثل للتناسب لقلته لان الكثير لكثرته لايحتاج الى التمثيل واما القليل فيحتاج الى زيادة البيان وقيل لما كان امر التناسب ابعد مايظن لان غير المنصرف اصل كلى فانصرافه بادنى شئ مما يستبعد ويستغرب مثل له باوثق كلام بقوله (مثل سلاسلا واغلالا) (حيث صرف) فيه (سلاسلا) وادخل التنوين عليه (لتناسب المنصرف الذى يليه اعنى) بالمنصرف (اغلالا) فانه منصرف اذ ليس فيه سبب من الاسباب التسعة المعتبرة واما سلاسلا فهو غير منصرف للجمعية فانه كمساجد واساور (فقوله سلاسلا واغلالا مثال لمجموع غير المنصرف الذى صرف) وهو سلاسلا (والمنصرف) عطف على غير المنصرف (الذى صرف غير المنصرف لتناسبه) اى لتناسب غير المنصرف المنصرف والا لكان الانسب ان يقول المصنف سلاسلا فقط وفى الحاشية اراد بقوله واغلالا الخ ان ذكر اغلالا ليس بزائد لان المقصود تمثيل للمجموع وقال

المعنوى وهذا القدر من التغيير جائز لا محالة وان يكون نسخة كذلك بل القضية مانعة الخلو اذا احتمال كونه من الغفلة عن فوات الترتيب فى غاية البعد (قوله لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف فانه لما اكتفى فى بيان اشتراط كونها مكبرة وموحدة بالامثلة ظهر الاحتياج الى بيان ان الاضافة الى الكاف غير مشروط بل اللازم عدم الاضافة الى الياء واضافتها الى جميع ماعدا على السواء فان هذا التوهم لايندفع الا بالبيان وهذا احسن مما ذكره الشريف من ان خصوصية المضاف اليه فقط فى غاية الخفاء فاحتيج الى التصريح به ثم انك قد عرفت ان شرائط هذه الاسماء ثلاثة اثنان منها يظهر من الامثلة والثالث يحتاج الى تنبيه فقول البيضاوى فى تلخيص هذه المقدمة والاسماء الستة مكبرة مضافة الى غير الياء بالواو والالف والياء ليس كما ينبغى اذ كان والمناسب الثالث منها ايضا او ترك ماعدا الاضافة اعتمادا على ماانى به من الامثلة وماقيل من ان فيه زيادة على الكافية احتراز عن المصغرة فانها بالحركة لكنها داخلة فى المفرد المنصرف فلاحاجة الى

(المذكر)

ايضاوالاظهران التقدير كصرف سلاسلا فى هذا التركيب اى فى تركيب قوله سلاسلا واغلالاولما فرغ من بيان حكم غير المنصرف وبيان زواله ارادان يبين السبب الذى يقوم مقام السببين فقال (ومايقوم مقامها) (اى العلة الواحدة) فيه اشارة الى ان لفظة ماموصولة فتكون اشارة الى ماسبق فى تعريف غير المنصرف بقوله اوواحدة منها لان الموصول فى حكم لام التعريف (التى تقوم مقام العلتين من العلل التسع علتان مكررتان) حقيقة اوحكما يشير الى ان الخبر متعدد بالعطف اوالى ان الخبر محذوف والمذكور تفسيرله وهوالى ليكون اولااجمالا ثم تفصيلا (قامت كل واحدة منهما) اى من تلك العلتين لقوتها وكمالها حتى اثرت تاثير العلتين لماسبق ان الشئ اذاقوى يقوم مقام الشيئين بل مقام الاشياء (مقام العلتين) الضعيفتين (لتكررهما) اى لتكرر كل واحدة منهما (احديهما) اى احدى العلتين المكررتين القائم كل واحدة منهما مقام علتين (الجمع) لامطلقا بل الجمع (البالغ الى صيغة منتهى الجموع) وسيأتى تفسير صيغة منتهى الجموع ومعناه اعلم ان الاكثرين ذهبوا الى ان قيام الجمع الاقصى مقام سببين وقوته لكونه لانظيرله فى الآحاد العربية وقال بعضهم انما قوى حتى قام مقام سببين لكونه نهاية جمع التكسيراى يجمع الى ان ينتهى الى هذا الوزن فيرتدع ولهذا سمى بالاقصى كذافى الرضى والى الثانى اشار الشارح بقوله البالغ الى صيغة منتهى الجموع (فانه) اى الشان (قد تكرر فيه) اى فى هذا الجمع (الجمعية حقيقة) نصب على انه تميزا وعلا المصدرية اى تكررا حقيقيا (كا كالب) لان المفرد فيه كاب وجمع على اكلب وعلى هذا الجمع جمع مرة اخرى على اكالب فتكررت فيه الجمعية تحقيقا وهو فى اللغة الحرص يقال فلان كليب اى حريص ويسمى الكلب كلبا لكونه حريصا لصاحبه حيث اذاطرده لم يذهب (واساور) جمع اسورة جمع سوار بالكسر وهومعروف ويقال اساورة مع التاء ايضا ومثل مثالين احدهما من جنس الحيوانات والآخر من الجمادات (واناعيم) وهى جمع انعام وهو جمع نعم بفتح النون والعين وهوالمال الراعية واكثر مايقع هذا الاسم على الابل وانما اطلق عليها غالبالان النعم معناه النعمة والابل نعمة محضة لاتوجد فى غيرها حيث يؤكل لحمها ويشرب لبنها ويركب ويحمل عليها ويلبس جلدها ويستعمل بعض عظامها وهذا المعنى لايوجد فى غيرها من الاموال واراغيف جمع رغيف ولم يمثل له من الجمادات لقلته اواكتفاء بماسبق (اوحكما) عطف على حقيقة يعنى لايتكرر الجمعية فيه حقيقة بل جمع مرة واحدة الاانه لماوازن ماتكرر فيه الجمعية اخذ حكمه فصار كأنه تكرر فيه الجمعية حقيقة (كالجموع الموافقة لها) اى للجموع التى تكرر فيها الجمعية حقيقة (فى عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد) جمع مسجد فانه موازن لاساور واكالب (ومصابيح) مصباح فانه اسم آلة فوزنه مفعال ومفعل كمقراض ومفتاح ومحلب ومجزم وهوموازن لاناعيم فى الاشياء المذكورة فلماشابه هذا الجمع الجموع التى تكرر فيها الجمعية

الاحتراز عن نحو آباء لدخول فى المكسر ولاعن نحوابوين وابين لدخولهما فى المثنى والمجموع ويمكن ان يقال دخول هذه الاشياء ظاهر بخلاف المصغرة فان يتوهم اشترا كهامع المكبرة فلابد من الاحتراز والافلاحاجة الى ذكر مضافة الى ذكر مضافة الى آخره لان المفردة داخله ايضا فى المفرد المنصرف ليس بمستقيم اما اولا فلان الاحتراز عما لايشترك فى هذا لازم لامحالة كيف ومن البين ان الطالب لايفهم من اطلاق الاسماء الستة الاتحاد الحكم واماثانيا القول بان المبتدى يتوهم اشتراكه المصغرة ولايتوهم اشتراك غيرها من التثنية والجمع تحكم باطل واماثالثا فلان تعليل نفى الاحتياج عن قيد الاضافة بان المضافة المفردة داخلة ايضا المفرد المنصرف يشتمل على التناقض البين فانه صريح فى كون تلك الاسماء مضافة الى غير الياء داخلة تحت حكم المنصرف فيكون الحكم عليها بان اعرابها بالراء والالف والياء مقارنا للحكم بانه بالضمة والفتحة والكسرة (قوله وانما اختاروا واسماء ستة لايخفى ان هذا هوالوجه المناسب لما قبله وما

تحقيقا صار كأنه تكرر فيه الجمعية تحقيقا ( و ) (ثانيهما) اى ثانية العلتين المكررتين اللتين قامت كل واحدة منهما مقام علتين لتكررها (التأنيث لكن لا مطلقا) اى الا انه لا يكون التأنيث قائما مقام السببين حال كونه مطلقا (بل) لا يقوم الا فى (بعض اقسامه) لان اقسام التأنيث اثنان باعتبار العلامة احدهما التاء وهى الاصل فيه ولذا تكون ملفوظة مثل طلحة وقائمة ومقدرة مثل زينب وقدم ودار ونار وهى لا تقوم مقام السببين ولا تكون سببا واحدا ايضا وان كانت اصلا الا بشرط العلمية لكونها عارضة غير لازمة لما دخلت هى عليه وثانيهما الالف وهى لا تقدر بل يجب ان تكون ملفوظة (وهو) ذلك البعض ( الفا التأنيث ) اصله الفان سقط النون بالاضافة (المقصورة) صفة الالف ولم يثن لكونها سببا واحدا ولان الف التأنيث المقصورة واحدة لا غير (والممدودة) عطف على المقصورة وموصوفة ايضا لان الممدودة الف التأنيث والهمزة مقلوبة منها والالف الاولى زائدة لتوسيع البناء حيث لا دخل لها فى التأنيث والالف الممدودة ايضا واحدة لا غير ولذا وصفها بصيغة الافراد ولما توهم من عطف الممدودة على المقصورة بالواو التى وضعت لمطلق الجمع وان كانا ضدين ان كلاهما علة لغير المنصرف لا واحدة منهما فسره دفعا لذلك التوهم بقوله (اى كل واحدة منهما) يعنى الممدودة تكون سببا مستقلا والمقصورة ايضا تكون سببا مستقلا لان مجموعها سبب واحد كما توهم (حبلى) مثال الالف المقصورة (وحمراء) مثال للالف الممدودة (لانهما) اى لان الفى التأنيث الممدودة والمقصورة (لازمتان) اى لزمت كل واحدة منهما (للكلمة) التى لحقت هى بها (وضعا) اى لزوما وضعيا لا عرضيا كتاء التأنيث (لا نفارقانها) اى لا تنفك كل واحدة منهما عما دخلت عليه هذه الفقرة تفسير لمعنى اللزوم (اصلا) يعنى ابدا مستمر فيكون منسوبا على الظرفية (فلا يقال فى حبلى) اى فيما لحقت الف التأنيث المقصورة به (حبل) بحذفها يعنى لا يقال فيما مؤنثه حبلى فى مذكره حبل لانه ليس مذكر لانه وصف لمن فى بطنه حبل ظاهر (ولا) يقال ايضا (فى) ما لحقت الف التأنيث الممدودة به مثل ( حمراء ) فى مذكره (حمر) بحذف الف التأنيث لان مذكره احمر لا حمر فعلم انهما لازمتان للكلمة بحيث لا تنفك كل واحدة منهما عنها فى وقت (فنجعل لزومها ) للكلمة ( اى لزوم كل واحدة منهما للكلمة التى دخل عليها (بمنزلة تأنيث آخر فصار التأنيث) فيهما (مكررا) ذاتا ووصفا يعنى صار ذاتهما تأنيثا ووصفهما تأنيثا آخر وهذا معنى تكرار التأنيث والحاصل ان الف التأنيث لم تكن موضوعة للفرق بين المذكر والمؤنث بل انما وضعت للتأنيث فقط والفرق بينهما حاصل بنفس الصيغة لان صيغة المذكر احمر وصيغة المؤنث حمراء وهذا ايضا دليل على لزومها للكلمة (بخلاف التاء ) التى هى للتأنيث (فانها ليست لازمة للكلمة) التى دخلت عليها (بحسب اصل الوضع فانها) اى التاء (وضعت ) للتأنيث حال كونها (فارقة بين المذكر والمؤنث) لان نفس الصيغة لم تفرق بينهما لان صيغة قائم تحتمل

قيل الاقرب منه ان يقال المعرب بالحروف فى الفرع والملحق به ستة المثنى وكلا واثنان والجمع واولو وعشرون فجعلوا فى مقابلة كل فرع اصلا غلط من وجهين احدهما ان المعرب بالحروف من التثنية والجمع وما الحق بهما لا ينحصر فى هذه بل منه كلتا واثنتان ثنتان وثلثون واخواتها وثانيهما ان الملحق بالتثنية او الجمع فى حكم الاعراب لا يكون فرعا للمفرد كالتثنية والجمع والا لكان الشئ فرعا لنفسه فلا يصح القول بانه جعل فى مقابلة كل فرع اصل (قوله فى كون معانيها منبئة عن تعدد قيل الاولى فى كونها منبئة عن تعدد او يكون معانيها مستلزمة للتعدد لان المنبئ هو اللفظ دون المعنى ثم قيل وذلك فيما سوى الفم والهن ظاهر واما فيهما فخفى والاوجه ان يقال لمشابهتها المثنى والجمع فى ان فيها حرف لين بعده ما يتم به الاسم فان تمام الاسم بنون التثنية والجمع والمضاف اليه والتنوين واللام وانت خبير بان المنبئ عن التعدد انما هو المعانى الموضوع لها تلك الالفاظ دون الالفاظ بخصوصها والالكانت المهملات ذوات انبناء ودونها باشتراك معانيها لظهور ان الالفاظ لا

للمذكر والمؤنث فوضع التاء للتأنيث فدخل عليه فعلم منه ان المجرد للمذكر والداخل عليه التاء للمؤنث فتكون التاء عارضة بعد الوضع والعارض كالمعدوم فلا يقوى ان يقوم مقام السببين ولم يؤثر واحد الا بشرط العلمية (فلو عرض اللزوم لعارض) بعد اللحوق (كالعلمية مثلا) يعنى مثلا ان يكون علما (لم يقول قوة اللزوم الوضعى) اى لم يوجد فيه قوة مثل قوة التأنيث الوضعى لكونه فى اصل عارضا فلم يقدر ان يقوم مقام السببين ولما فرغ من بيان حكم غير المنصرف وجواز منع ذلك الحكم وبيان العلل التى تقوم مقام السببين اراد ان يفصل العلل المذكورة فى البيتين اجمالا ليكون لها زيادة معرفة كما هو دأبه مصدرا بالفاء التفصيلية ومعرفا بلام العهد الخارجى ذاهبا الى ترتيب اللف والنشر فقال (فالعدل) قدمه فى كلا الموضعين لانه غير مشروط بشئ بخلاف البواقى وهو فى اللغة الصرف يقال اسم معدول اى مصروف وفى اصطلاح ما عرفه المصنف (مصدر) من عدل يعدل وبابه ضرب (مبنى للمفعول) كالخلق بمعنى المخلوق والضرب بمعنى المضروب (اى كون الاسم معدولا) (خروجه) المصدر مضاف الى الفاعل (اى خروج الاسم) فخرج خروج الفعل لانه لا يسمى عدلا ولان البحث فى الاسم (اى كونه) اى كون الاسم (مخرجا) فيه اشارة الى ان المصدر ايضا بمعنى المفعول لكن بالنقل الى باب الافعال لان الخروج لازم لا يجئ له مفعول ولا مجهول (عن صيغته) اى صيغة الاسم (الاصلية) (اى عن صورته التى يقتضى الاصل) اى الوضع اللغوى (والقاعدة) اى الاصطلاح والاستعمال (ان يكون ذلك الاسم) اى الاسم المعدول عنه (عليها) اى على تلك الصورة وقال فى الحاشية فسر الصيغة بالصورة لان الصيغة قد تطلق على الكلمة باعتبار ما يعرض لها من الهيئة فيقال ضرب صيغة الماضى انتهى (ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات) اى ليست صيغة المصدر موضوعة بازاء المعنى الذى هو الموضوع له صيغة المشتقات ولان المصدر مشتق منه والاصل فى الاشتقاق ان يكون المشتق مغايرا للمشتق منه (فباضافة الصيغة الى ضمير الاسم) اى الى ضمير راجع الى الاسم بقرينة المقام (خرجت المشتقات كلها) عن حد العدل لان المشتقات ليست باسم بل صيغة فلا يقال ان المشتقات معدولة عن مصادرها والباء فى قوله فباضافة متعلق بقوله خرجت المشتقات كلها عن تعريف العدل بسبب اضافة الصيغة الى ضمير يرجع الى الاسم (و) لا يخفى ايضا (ان المتبادر من) قوله (خروجه عن صيغة الاصلية ان تكون المادة) اى الحروف الاصلية التى ركبت الصيغة المدلول عنها منها (باقية) فى المعدول لانه ان لم تكن تلك المادة باقية فى المعدول لم يعلم انه معدول عنها لان بقاء المادة تكون قرينة العدول بل المتبادر انه غير معدول وانه اسم برأسه (والتغير) بين المعدول والمعدول عنه (انما وقع فى الصورة فقط) كرباع عدل عن اربعة اربعة وكذا مربع وعمر وزفر عن عامر وزافر لانه اذا شرط كون المادة باقية وجب ان يكون التغير فى الصورة لانه اذا لم يتغير فيها ايضا لا يتحقق العدل فوجب ان يقع التغير

يقصد بها سوى الدلالة على معانيها الموضوع لها وقد شهد عليه ابن اخت خالة حيث قال ذلك فيما سوى الفهم والهين ظاهر واما فيهما فخفى اذ الظهور والخفاء فى ذلك انما يتصور من جهة المعنى هذا ثم ان ما ادعاه من التفاوت بحسب الظهور والخفاء غير مسلم وما زعمه اوجه غير وجيه فان سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم كذلك (قوله حين الاعراب سماعا) فان قلت هذا وهم صاحب الامتحان ظهر من ذلك ان فى قوله وانما اختاروا هذه الاسماء مصادرة كون المقدمة والمطلوب شيئا واحدا وهذا ليس كذلك اذ المعنى انما اختاروا هذه الاسماء دون غيرها من المحذوفة الاعجاز لانهم لم يسمعوا فى غيرها اعادة الحروف المحذوفة فذلك لبيان سبب الترجيح بعد بيان تحقق المشابهة المثنى من وجهين المصحح كل واحد منهما التشريكها له فى حكم الاعراب فلا يرد ما قيل من ان الظاهر انه جعل كلا من الانباء عن التعدد ووجود حرف صالح وجها لجعل الاعراب فى هذه الاسماء الستة دون غيرها بالحروف ولا

فى الصورة (فلا ينتقض) حد العدل (بما) اى بكلمة (حذف عنه) اى عن تلك الكلمة (بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز) بالجر لانه مضاف اليه مثل قولك مررت بهذا الحسن الوجه وكذا محذوفة الاوائل مثل عدة ومقة وكذا محذوفة الاواسط كقول ومبيع فانه لا يقال لكل واحد منها معدول عن اصله لكون المادة غير باقية فيها (مثل يد ودم) فان اصلهما يدى ودمو مثل رحى وعصو حذف اللام منهما فبقى يد ودم مثل رحى وعصا (فان المادة) اى الحروف الاصلية (ليست باقية فيهما) اى فى يد ودم فلا يقال ان يدا ودما معدولا عن يدى ودمو لان الشرط وهو كون المادة باقية غير موجودة فيها (و) لا يخفى ايضا (ان خروجه) اى خروج الاسم (عن صيغة الاصلية يستلزم) اى يقتضى الاولى (اى مغايرة الاولى) اى للصيغة الاولى التى هى الصيغة المعدول عنها فى الوزن والهيئة كما مر من الامثلة لانه اذا لم تكن مغايرة لها تكون الثانية عين الاولى فلم يوجد الشرط وهو ان تكون المادة باقية والتغيير يكون فى الصورة فقط (ولا يبعد ان تعتبر مغايرتها لها) اى مغايرة الصيغة المعمولة للصيغة المعدول عنها (فى كونها) اى فى كون الصيغة الثانية للمعدولة (غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت) الصيغة (الاولى) وهى الصيغة المعدول عنها (داخلة تحته) اى تحت اصل وقاعدة (فخرجت بهذا القيد (عنه) اى عن حد العدل (المغيرات القياسية) اى الاسماء التى غيرت قياسا كماء وآل ومقول وعدة والتثنية والجمع والمصغر والمنسوب وغيرها مما يكون تغيرها قياسا لانها داخلة تحت اصل وقاعدة (واما المغيرات الشاذة) اى الاسماء التى تغيرت شاذا لا قياسا كالجموع الشاذة مثل اقوس وانيب والمصغرات الشاذة كعريب وعريس بغير التاء والقياس ان يصغر مع التاء والمنسوبات الشاذة مثل بصرى بالكسرة فى الاول لا فى بصرة وبدوى فى بادية وثلاثى ورباعى (فلا نسلم انها) اى المغيرات الشاذة (مخرجة عن الصيغ الاصلية) فانها لو كانت مخرجة عنها لما كانت شاذة وتكون ايضا داخلة تحت اصل وقاعـدة ولذا حكم عليهـا بالشذوذ لان الشـاذ ما خالف الاصل والقياس (فان الظاهر ان مثل اقوس) جمع قوس (وانيب) جمع ناب وهو السن (من الجموع الشاذة) بيان لهما وصفة لهما لان من البيـانية اذا كان ما قبلها نكرة تكون صفة له مثل جاءنى رجل من بنى تميم (ليست مخرجة) وليس مع اسمها وخبرها خبران وهى ايضا معهما خبر لان فى قوله فان الظاهر (عما) اى عن الجمع الذى (هو القياس فيهما) لان القياس فى الاجوف الثلاثى المجرد ان يجمع على افعال للخفة فيكون القياس فيهما ايضا ان يجمعا على هذا الوزن (اعنى اقواسا وانيابا) لا على افعل لثقل الضمة على الواو والياء فى البناء المتدو ان كان ما قبلها ساكنا (بل انما جمع القوس والناب ابتداء) يعنى فى اول الوهلة (على اقوس وانيب) حال كون كل واحد منهما واقعا (على خلاف القياس) لما سبق ان الضمة على الواو والياء تكون ثقيلة فى الجمع مع

يستقيم لان الابن والام والقريب الى غير ذلك منبئة عن التعدد فالاولى وجود حرف بدون اعادة اللام وذلك لان الوجه لجعل الاعراب فى هـذه الستة دون غيرها بالحروف بجموع المصححين مع المرجع واعادة اللام لبيان ان كل واحد منهما مصحح على خياله (قوله) فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف لا يخفى ان هذا كالنتيجة لما قبله ومن لم يتفطن لذلك اعترض بان هذا مستدرك لا طائل تحته (قوله) وهو الجمع بالواو والنون قيل فيه نظر لان المصنف ذكر فى بحث الجمع فى شرحه ان قولى وان كان اسما فذكر علم يعقل باشتراط التذكير مع انه يغنى عن اشتراط التذكير التعبير بجمع العاقل عن التعبير او المتوهم انه اسم وليس معنى التركيب الاضا فى مرادا فالمصنف لم يجعل الاصطلاح اعم من مفهوم المركب ولو حوفظ على مفهوم لفظ جمع المذكر السالم يمكن ادخال اخوات عشرين بان يراد بها ما على صورة الجمع المذكر وليس به ولا يخفى ان الامر كما ذكره الشارح والقول المنقول يمكن عن غفلة صاحبه

انه بنفسه ثقيل (من غير) متعلق بقوله بل انما جمع (ان يعتبر) مبنى للمفعول (جمعهما) اى جمع القوس والناب (اولا) اى قبل ان يجمعان على خلاف القياس (على) متعلق بقوله جمعهما ماهو القياس فيهما وهو (اقواس وانياب واخراج) عطف على قوله جمعهما اى من غير ان يعتبر ايضا اخراج (اقوس واتيب عنهما) اى عما هو القياس فيهما اذ لو كان كذلك لما حكم عليهما وعلى امثالهما بالشذوذ علم انهما ليس بمعدولين (وقال بعض الشارحين قد جوز بعضهم) اى بعض المصنفين والمعرفين (تعريف الشئ) اى شئ كان (بما) اى بتعريف (هو اعم منه) اى من المعرف بحيث يكون ذلك التعريف شاملا لغير المعرف ايضا (اذا كان المقصود منه) اى من التعريف (تميزه) اى الشئ المعرف المصدر مضاف الى المفعول (عن بعض ماعداه) لانك كما اذا قلت فى تعريف الفعل مثلا اذا اردت تميزه عن بعض ماعداه الفعل مادل على حدث فانه بهذا التعريف امتاز عن بعض الاسماء وعن جميع الحروف وان دخل فيه المصادر كلها والمشتقات ايضا لحصول الغرض والمقصود اذا كان الامر كذلك (فيمكن ان يقال المقصود) من هذا التعريف (ههنا) اى فى هذا البحث (تميز العدل عن سائر العلل) التى شاركته فى العلية (لاعن كل ماعداه) سواء كان ما عداه علة اولا (فحيث حصل بتعريفه) اى بتعريف العدل (هذا التميز) اى تميز العدل بهذا التعريف عن سائر العلل (لا بأس بكونه) اى بان يكون تعريف العدل (اعم منه) بان يدخل فيه مالا يكون علة لما عرفت ان المقصود من تعريفه خروج سائر العلل عنه واذا خرجت تم المقصود فلا بأس بدخول ماليس بعلة فيه (فحينئذ) اى حين كون المقصود من هذا التعريف تميز العدل عن سائر العلل وحين كون ذلك المقصود حاصلا ايضا من هذا التعريف (لا حاجة فى تصحيح هذا التعريف اى تعريف العدل (الى ارتكاب تلك التكلفات) الثلثة تكلف تغاير صيغة المصدر لصيغة المشتقات وتكلف اشتراط كون المادة باقية والتغير انما يكون فى الصورة فقط وتكلف اشتراط ان خروج الصيغة يستلزم دخولها فى صيغة اخرى مغايرة للاولى اما فى الوزن واما فى الدخول تحت اصل وقاعدة فدخول تلك المحترزات لا يضر لانها ليست من العلل التسع ولما فرغ من بيان فوائد القيود اراد ان يبين سبب العدل فى الامثلة المذكورة وشرطه ايضا فقال منبها (واعلم انا نعلم قطعا) اى جزما وعلما قطعيا (انهم) اى النحاة لما وجدوا ثلاث ومثلث واخر وجمع وعمر) وامثالها (غير منصرف) فى كلام العرب واستعمالهم (و) الحال انهم (لم يجدوا فيها) اى فى هذه الامثلة او عطف على مدخول لما اى ولما يجدوا فيها (سببا ظاهرا) يقتضى عدم انصرافها من الاسباب التسعة (غير الوصفية) فى الاربعة الاول (او) غير (العلمية) فى الاخير والوصفية او العلمية وحدها لم تؤثر فى منع الصرف لكون اجتماع السببين او تكرر واحد منها شرطا وهما ليسا كذلك (احتاجوا) اى النحاة (الى اعتبار سبب آخر) غير الوصفية او العلمية من الاسباب

فان المصنف قال فى الشرح معترضا عليهم اهل النحو يون ذكر اولو وعشرون واخواتها فى هذا الموضع ولا يصح دخوله فى جمع المذكر السالم لان حقيقة هذا الجمع ثبوت مفرد يلحق آخره واو او ياء ونون وليس اولو كذلك وعشرون واخواتها ليس جمعا فيندرج فى قولنا جمع المذكر السالم اذ لم يرد جمع عشر فى عشرون وثلث فى ثلاثون بخلاف ستون وارضون فانه وان لم يكن جاريا على القياس فانه من باب الجمع المذكر السالم فقد اندرج فيه هذا كلامه وهو صريح فى ان معناه الاصطلاحى هو الجمع بالواو والنون فانه قال حقيقة هو الجمع ثبوت مفرد آخره واو او ياء ونون والشئ اذا كان له معنيان لغوى واصطلاحى حقيقة عند اهل هذا الاصطلاح فانهم لا يريدون به معناه اللغوى الا عند قيام القرينة ومن ذلك تبين عدم الاحتياج فى تعليل المراد الى ان يقول المصنف وحقيقة جمع المذكر السالم واما ذكره فى بحث الجمع فلا ينافى ما مراد هو لنظر آخر فان قوله فيه وشرطه

التسعة لماسبق ان الاسم المعرب لايكون غير منصرف الا ان يكون فيه سببان منها او تكرر
واحد منها لكون الصرف اصلا فيه (ولما يصلح) وهذا عطف على مجموع الشرط
والجزاء الاول على الاول والثانى على الثانى بحرف واحد حتى يكون من قبيل عطف
معمولين على معمولى عامل واحد بحرف واحد فيكون من توابع لما اى ولما لم يصلح
(للاعتبار) اى اعتبار سبب آخر مع احدهما من الاسباب التسعة (الا العدل) لانه ليس
فيها جمع معتبر ولا تأنيث لا لفظا ولا تقديرا ولا عجمة ولا وزن الفعل ولا الالف والنون
ولم تجتمع العلمية مع الوصف فانتفى اعتبار العدل لان انتفاء الاقسام يستلزم انتفاء
المقسم (اعتبروه فيها) اى اعتبر النحاة العدل فى هذه الامثلة وجعلوها غير منصرفة للعدل
وسبب آخر (لانهم) عطف على قوله انهم اى لان النحاة (تنبهوا) من التنبه (للعدل
فيما عدا عمر) اى فى مثال غير عمر (من هذه الامثلة) بل نعم ان هذه الامثلة مشتركة اعتبار
العدل والتنبه لانها مستوية الاقدام فيه (فجعلوه) اى ما عدا عمر (غير منصرف للعدل
وسبب آخر) وهو الوصفية واما حال عمر فمسكوت عنه (ولكن) استطراد من قوله
اعتبروه اى اعتبروا العدل فى هذه الامثلة الا انه (لابد فى اعتبار العدل) مطلقا سواء
كان فى هذه الامثلة اولا (من امرين) يعنى فى اعتبار العدل مطلقا شرطان (احدهما) اى
احد الامرين (وجود الاصل للاسم المعدول) لان الاصل المعدول عنه اذا لم يوجد
لم يكن اعتبار العدل فكيف يوجد العدل الذى هو الفرع لان المعدول فرع
فرع المعدول عنه (وثانيهما) اى ثانى الامرين (اعتبار اخراجه) اى اخراج المعدول
(عن ذلك الاصل) اى الاصل الذى وجد لان مجرد وجود الاصل لايكفى للعدل
(اذ لا تحقق الفرعية) اى فرعية المعدول (بدون اعتبار ذلك الاخراج) لماسبق ان
وجود الاصل لايكفى فى اعتبار العدل مالم يعتبر الاخراج (ففى بعض تلك الامثلة) اعنى
ماعدا عمر (يوجد دليل غير منع الصرف) وسيبين الشارح ذلك الدليل فى عقيب كل
مثال يعنى يوجد فى ذلك البعض دليل سوى منع صرفه يدل (على وجود الاصل المعدول
عنه) يعنى على ان الاصل المعدول عنه موجود (فوجوده) اى فوجود ذلك
الاصل (محقق) اى ثابت (بلاشك) ولا شبهة واذا عدل عنه يكون العدل تحقيقا
اى محققا ولهذا القسم يقال العدل التحقيقى لتحقيق اصله والعدول عنه ايضا (وفى بعضها)
اى بعض تلك الامثلة (لا) يوجد (دليل) يدل على الاصل المعدول عنه (غير منع
الصرف) والاسم لايكون غير منصرف بعلة واحدة فى كلامهم وذلك البعض مثل عمر و
زفر (فيفرض) مبنى للمفعول اى فيقدر (له) اى لذلك البعض (اصل ليتحقق العدل)
اى حتى يقع (باخراجه) اى باخراج ذلك البعض (عن ذلك الاصل) اى عن اصل
المقدر له لانه اذا لم يقدر له الاصل ولم يخرج عنه يلزم ان يوجد اسم غير منصرف
بعلة واحدة فى كلامهم وذلك غير جائز لان العلة الواحدة لم تؤثر فى منع الصرف فيكون

ان كان اسما فذكر بعد ان قال فالصحيح المذكر والمؤنث المذكر ما الحق الى آخره احوجه الى المعذرة بهذين الطريقين على ان الشيخ الرضى اعترض عليه قائلا لاشك فى برودة هذين العذرين وقد ظهر لك مما سبق فساد خاتمة ما قيل ايضا فان اخوات عشرين لايمكن ادخالها فى معنى الاصطلاحى لان شيئا منها ليس بجمع كما عرفته (قوله) والا لصح اطلاق عشرين على ثلاثين وهذا مما لاشك فيه عاقل وما قيل ان ماذكره لايفيد ان ثلاثين فما فوقها ليست جموعا فى الاصل غلبت على تلك العشرات تغليب العام على الخاص ومايفيده هو ان يقال الاعداد ملتئمة من الاحاد وحاصله من تكرار الاحاد لامن تكرار مراتب الاعداد فهذه الالفاظ كاولى فى انها لاواحد لها من لفظها غلط من وجهين احدهما ان الخاص هو العام مع زيادة امر واذا كانت هذه جموعا فى الاصل يلزم ان يكون صدقها على تلك العشرات وغيرها مما هو دونها وفوقها على السواء فلا يتصور فيها ذلك التغليب وثانيهما ان الاحاد ايضا

اصل هذا البعض مقدراً ولهذا يقال له العدل التقديرى لكون اصله مقدرا ولهذا قال الشارح (فانقسام العدل الى) العدل (التحقيقى و) العدل (التقديرى) حتى صار العدل قسمين (انما هو) اى ليس ذلك الانقسام الا (باعتبار كون ذلك الاصل محققا اومقدرا) نظرا الى الامر الاول لان وجود الاصل اذا كان محققا بلاشك كان العدل محققا ايضا بلاشك واذا كان مقدرا كان العدل مقدرا لان الفرع يتبع الاصل (واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل) اى المحقق اوالمقدر نظرا الى الامر الثانى (ليتحقق) يعنى ليقع (العدل فلا دليل عليه غير منع الصرف) لان الاصل فى اعتبار العدل ليس الاوجود تلك الامثلة غير منصرفة بعلة واحدة فى كلامهم (فعلى هذا) اى على انقسام العدل الى التحقيقى والتقديرى باعتبار الامر الاول (قوله) اى قول المصنف (تحقيقا) معناه) اى معنى هذا القول لا اعرابه العدل خروجه عن صيغته الاصلية (خروجا كائنا عن اصل محقق) اى موجود (يدل عليه دليل غير منع الصرف) وهذا بيان لحاصل المعنى والا فاعرابه على الحالية من الصيغة اى حال كونها محققة وتأنيث المصدر الواقع حالا من المؤنث ليس بلازم ضمير فيه كذا قيل او بمعنى محققا صفة لخروج مقدر بحال متعلقه وهو الاصل والمفهوم من تقدير الشارح هذا المعنى لان الخروج يكون محققا اذا كان الاصل محققا (كثلاث) اى خروجا كائنا كخروج اوخروجا مثل خروج ويجوز ان يكون خبر مبتدأ محذوف اى مثاله مثل ثلاث (ومثلث) وزنهما فعال ومفعل عدلا عن ثلاثة ثلاثة مكررا (والدليل) اى الذى يدل (على اصلهما) اى اصل ثلاث ومثلث (ان فى معناهما) اى فى معنى كل واحد منهما (تكرارا دون لفظهما) اى ليس فى لفظ كل منهما تكرار بل التكرار ليس الا فى معناهما لانه اذا قيل جاءنى القوم ثلاث اى حال كونهم مفصلين بهذا التفصيل وهو كون الجائين ثلاثة مرة وثلاثة مرة اخرى وثلاثة اخر مرة اخرى الى ان ينتهى القوم تعلم ان الجائين هكذا جاؤا (والاصل) فى الالفاظ (انه) اى الشان والحال (اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا) اى كان المعنى مكرر (مكررا) لان اللفظ يتبع المعنى لان المقصود المعانى والالفاظ قوالب لها ودالة عليه فعند افراد المعنى يلزم افراد اللفظ وعند تكرره يلزم تكرره (كافى) قوله (جاءنى القوم ثلاثة ثلاثة) حال من القوم مأول بلفظ واحد والمشتق ايضا اذ يصح ان يقع مادل على هيئة حالا عند المصنف اى مفصلا بهذا التفصيل كما فصلناه لك فلما كانت العبارة عن الحال كلا اللفظين معا جرى اعراب اللفظ الواحد عليهما جميعا (فعلم) من هذا التقرير (ان اصلهما) اى اصل كل واحد من ثلاث ومثلث (لفظ مكرر وهو) قولك (ثلاثة ثلاثة) وقد عدل ثلاث ومثلث عن هذا الاصل تخفيفا فى اللفظ لان ثلاث اخف من ثلاثة ثلاثة ان معناهما واحد وفى الرضى وذلك انا وجدنا ثلاث وثلاثة ثلاثة بمعنى واحد وفائدتهما

مراتب الاعداد لان العدد اسم من قولك عدد الشئ عدا اذا احصيته وكل واحد من الواحد الى المائة فصاعدا اسم لمرتبة من مراتب العدد فالقول بانها ملتئمة من الاحاد حاصلة من تكرارها لامن تكرار مراتب الاعداد تناقض ظاهر على ان اولى ليس كثلاثين فان معنا اصحاب وذوون من غير حصر فى مرتبة واحدة ولذا قيل جمع من غير لفظه واما هذا فهو اسم موضوع لهذا العدد المخصوص كالواحد من غير فرق فلا يصح القول بانه جمع كما لا يخفى (قوله) وايضا هذه الالفاظ قيل لو قال مجموع هذه الالفاظ الى آخره لكان فيه لطافة كأنه اراد ان هذه الالفاظ كل منها بمجموع المعنى فيحسن هذا التعيين لاشعاره به ولا يخفى ان هذا بمراحل عن قصد الشارح بعيد بل هو غير صحيح لما اشير اليه فتدبر (قوله) وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته قيل الاولى ترك مع ملحقاته لان بيان الوجه فى الاصل يغنى عن مؤنة البيان فى الملحق ولانه لا يساعده قوله لا فرعان للواحد بلا كلفة وكذلك قوله وهو علامة التثنية والجمع ولا

وتقسيم امر ذى اجزاء على هذا العدد المبين ولفظ المقسوم عليه فى غير لفظ العدد مكرر على الاطراد فى كلام العرب نحو قرأت جزءً جزءً وابصرت العراق بلدا بلدا فكان القياس فى باب العدد ايضا التكرر عملا بالاستقراء فلما وجد ثلاث غير مكرر لفظا حكم بان اصله لفظ مكرر الى هنا كلامه (وكذا) اى كالحال فى ثلاث ومثلث خبر مقدم (الحال) مبتدأ مؤخر (فى احاد وموحد) عدل كل واحد منهما عن واحد واحد (وثناء ومثنى) عن اثنين اثنين وثلاث ومثلث منتهيا (الى رباع ومربع) فالغاية هنا داخلة تحت المغيا لانا نعلم قطعا ان حكم الغاية ههنا كحكم المغيا او يجعل الى بمعنى مع مثل قوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالهم الى اموالكم اى مع اموالكم (بلا خلاف) لاحد فى ان هذه الامثلة غير منصرفة لورود النص فيها صريحا مثل قوله تعالى اولى اجنحة مثنى وثلث ورباع واحاد وموحد قياسا عليها لكونها معدولين عن واحد واحد اللذين هما اصل فى العدد (وفيما) اى فى الاسماء التى كانت (وراءها) اى بعد هذه الاسماء الجار والمجرور خبر مقدم منتهيا (الى عشار ومعشر) المعدول كل واحد منهما عن عشرة عشرة فالغاية ايضا داخلة فى المغيا (خلاف) مبتدأ مؤخر فى انها منصرفة او غير منصرفة فبعضهم ذهب الى انها غير منصرفة لان السبب الذى يوجد فيما دونها وهو العدل والوصفية قد وجد فيها ولان الاشتراك فى السبب يستلزم الاشتراك فى الحكم وبعضهم ذهب الى انها منصرفة لكون الاصل فى الاسم الصرف (والصوب) اى الحق من المذهبين (مجيئها) اى ان تكون غير منصرفة لما قلنا (والسبب فى منع صرف ثلاث ومثلث) اى السبب الذى يقتضى عدم صرفهما (واخواتها) اى اشباههما من السباق والسياق يعنى من احاد الى معشر عند سيبويه (العدل) الحقيقى (والوصف) اللازمة (لان الوصفية العرضية التى كانت فى ثلاثة ثلاثة) اى الوصفية التى حصلت لهما بالتركيب لان ثلاثة وضعت اسما لمرتبة معينة من مراتب العدد من غير ملاحظة معنى الوصف فيه فلا وصف فيه فى اصل الوضع ويدل عليه اضافته الى المعدود نحو ثلاثة رجال واربع نسوة والوصفية انما حصلت بالتركيب ليكون فيه فائدة فتكون عارضة لان التركيب عارض واما بالعارض فهو عارض (صارت) اى الوصفية (اصلية فى ثلث ومثلث) لان المعدول لم يوضع الا وصفا ولا يستعمل الا مع اعتبار معنى الوصفية فيه يدل عليه قولك جاءنى رجال ثلاث ولا يقال جاءنى ثلاث رجال والحال ان وضع المعدول غير وضع المعدول عنه فتغاير اوضاعا (لاعتبارها فيها وضعا له) اى لكون الوضعية معتبرة فى المعنى الذى وضع كل واحد من ثلاث ومثلث له (واخر) عطف على ثلاث او مثلث بضم الهمزة وفتح الخاء المعجمة (جمع اخرى) صفة اخر واخرى على وزن فعلى بالضم والسكون (مؤنث) بالجر صفة لاخرى مضاف الى (آخر الذى هو مفرد مذكر على وزن احمر قلبت الهمزة الفا (وآخر اسم التفضيل) كافضل بشهادة التعريف حيث جىء له مفرد وتثنية وجمع ومذكر ومؤنث كاسم التفضيل

يخفى على المتأمل الخبير ان الكلام الخالى عن بيان الملحقات يحكى عن النقصان والقول بان بيان الوجه فى الاصل يغنى عن مؤنة البيان فى الملحق ممنوع لجواز ان يكون الملحق بشئ فى حكم مغايرا له فى حكم آخر وليس ما يلحق بهما جزء من المعلول حتى يتوهم عدم مساعدة العلة لبعض المعلول ثم لقائل ان يقول ان الملحق بهما وان لم يكن فرعا للواحد اذ لا يتصور فيه ذلك لكن فى آخره حرف يصلح للاعراب وبه تم المقصود وقوله وهو علامة التثنية والجمع بيان للحرف وتوضيح له لانه لا يكون الا علامة لهما (قوله) لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسره فى الجمع لثقل الكسرة وقلة الجموع تبع الشارح الهندى فى ذلك اعنى نسبة القلة الى الجمع والكثرة الى التثنية وفيه نظر فان الظاهر عكس ذلك اذ القلة والكثرة ههنا انما يتصور باعتبار قلة العدد وكثرته وقد صرح بذلك الشيخ الرضى حيث قال وانما اعربا هذا الاعراب لا لقلة عدد المثنى والواو بجملة لكثرة عدد الجمع وهذا هو المفهوم من كلام المصنف فانه قال

(لان معناه) اى معنى آخر (فى الاصل) اى اصل الوضع يعنى معناه اللغوى (اشد تأخرا) تميز يعنى ان معنى قولك جاءنى زيد ورجل آخر اشد تأخرا من زيد فى معنى من المعانى (ثم نقل) من معناه اللغوى (الى معنى غير) يعنى الى المعنى المجازى وهو النفى بقرينة السؤال تحقيقا كما اذا قيل ازيد فى الدار فيقال آخر اى ليس فيها وتقديرا لان فى اسم التفضيل ايضا معنى النفى لان الوصف الزائد فى المفضل منفى باسم التفضيل عن المفضل عليه معنى لانه لو لم يكن كذلك لما كان للتفضيل وجه ولهذه المناسبة نقل الى معنى غير فمعنى قولك جاءنى زيد ورجل آخر جاءنى رجل غير زيد لكن بشرط ان يكون من جنس المذكور فلا يقال جاءنى رجل وحمار آخر وامرأة اخرى كذا فى الرضى (وقياس اسم التفضيل ان يستعمل) باحد الاشياء الثلاثة ليكون المفضل عليه معلوما به اما (باللام) اى اما ان يستعمل بدخول اللام عليه مثل زيد الافضل على ان تكون اللام فيه للعهد (او بالاضافة) اى اضافة اسم التفضيل الى المفضل عليه (او بكلمة من) يعنى او بدخول من التفضيلية على المفضل عليه على سبيل منع الخلو والجمع المستعمل باحدها اختيارا فى اللفظ (فحيث لم يستعمل) اى اخر (بواحد منها) اى من هذه الثلاثة (علم انه معدول من احدها) اى من المستعمل باحدها اختصارا فى لفظ (فقال بعضهم انه) اى اخر (معدول عما) اى عن الاخر الذى (فيه اللام اى عن الاخر) لتوافق المعدول والمعدل عنه فى اللفظ والمعنى وشرط تغايرهما فى الهيئة موجود هنا لان ماجرد عن اللام غير هيئة المحلى به ولا يلزم ايضا ان يكون المعدول معرفة كما فى امس لانه معرفة لكونه معدولا عن المعرف باللام يعنى الامس لكونه بمعناه حيث بنى لتضمنه معنى الحرف وهو اللام فيما عدل عنه وههنا ليس كذلك لعدم بقاء معنى التفضيل فيه لما عرفت انه نقل الى معنى غير وصار اسما مثله (وقال بعضهم هو) اى اخر (معدول عما ذكر معه من) اى عن اسم التفضيل الذى هو اسم استعمل بمن التفضيلية (اى عن اخر من) لانه الاصل فى الاستعمال لكون معنى التفضيل فيه اظهر واوضح ولذا لم يطابق موصوفه حيث يكون مفردا وان كان الموصوف مثنى او جمعا مذكرا كان او مؤنثا الا انه لا يعدل الا عما يكون بمعنى الجماعة لكون كلامنا فى الجمع لان اخر جمع فلا يعدل الا عن الجمع لا المفرد ولا المثنى (وانما لم يذهب) مبنى للمفعول (الى تقدير الاضافة) الجار والمجرور فى محل الرفع بناء على انه نائب الفاعل يعنى لم يذهب احد الى ان يكون اخر معدولا عما استعمل بالاضافة نحو اخر زيد واخر الناس فتكون الاضافة مقدرة فى المعدول ولذا قال الشارح الى تقدير الاضافة (لانها توجب التنوين او لبناء او اضافة) بالتنوين (اخرى) صفة الاضافة (مثلها) صفة بعد صفة لها اى مثل الاضافة الاولى يعنى ان حذف المضاف اليه من التركيب الاضافى لا يخلو اما ان يوجب التنوين فى المضاف ليكون عوضا عن المضاف اليه المحذوف وسادا مسده (نحو حينئذ) اصله حين اذ كان كذا فحذف كان كذا وعوض عنه التنوين لما ذكر ونون وكتب

فى الشرح اخوك واخواته والمثنى والمجموع انما اعربت بالحروف لانها لما تكثرت واو اخرها حروف تقبل ان يكون اعرابا جعل اعرابها بالحروف اما تكثر المثنى والمجموع فواضح واما تكثر اخوك واخواتها فلانه لما كان معناها متوقفا على الاضافة لانها كلها امور نسبية جعل المضاف والمضاف اليه كالشئ لواحد مع كثرته فى الكلام وماقبل كثرة التثنية بالاضافة الى الجمع وقلة الجمع بالاضافة الى التثنية لتوقف الجمع على الثلاثة ان كان اسما واكثر ان كان صفة بخلاف التثنية وهم اذ لا وجه لاعتبار القلة والكثرة فى هذه الجملة لانه يرجع الى الاستعمال فيصير تحكما باطلا فالصواب ان يقال فتحوا ماقبل الياء فى التثنية لان الفتحة اخف الحركات والمثنى سابق على الجمع فكان اولى بها وكسروه فى الجمع لعدم قبوله الضمة او مبنى الكلام على التناسب دون التعادل فيقال فرقوا كذلك لان الفتحة تناسب المثنى لخفتها وقلته والكثرة الجمع لثقلها وكثرته الا ان يحمل اللام فى المجموع على العهد بقرينة كون الكلام فى

متصلا بالحين فقيل حينئذ تخفيفا واما ان يوجب بناء المضاف لتضمنه معنى الاضافة وهو معنى من معانى الحروف (وقبل) لان اصله قبل زيد فلما حذف المضاف اليه ونوى بنى على الضم لما سيجئ (و) اما ان يوجب ان يليه تركيب اضافى مثله بشرط ان يكون المضاف والمضاف اليه فى الثانى عين المضاف والمضاف اليه فى الاولى ليكون قرينة على ان المضاف اليه محذوف فى الاول نحو (ياتيم تيم عدى) فانه اصله ياتيم عدى فلما حذف المضاف اليه وجب ان يليه تركيب اضافى فقيل ياتيم تيم عدى لما ذكر وسيجئ ومثله يازيد زيد اليعملات (وليس فى اخر) المعدول (شئ من ذلك) اى من التنوين او البناء او الاضافة الاخرى (فتعين ان يكون) يعنى اخر (معدولا عن احد الاخرين) اما عما فيه اللام او عما ذكر معه من التفضيلية على سبيل منع الخلو والجمع (وجمع) على وزن صرد عطف اما على اخر لقربه واما على ثلاث لاصالته (جمع) بالجر صفة له مضاف الى (جمعاء) بالمد كصحراء (مؤنث) بالجر صفة لجمعاء مضاف الى (اجمع) الذى هو مذكر افعل (وكذلك) اى مثل جمع فى عدم الانصراف خبر مقدم (كتع) مبتدأ مؤخر (وبتع وبصع وقياس فعلاء) الذى مذكره (افعل ان كانت) اى صيغة افعل (صفة ان يجمع) تلك الصفة (على فعل) بضم الفاء وسكون العين لتميز افعل الصفة عن افعل التفضيل لانه جمع بالواو والنون فى المذكر وبالالف والتاء فى المؤنث لشرفه لان هذا الجمع اشرف الجموع ولو جمع افعل الصفة على هذا الجمع ايضا لوقع الالتباس ولم يعكس لما قلنا ولم يجمع مؤنثه بالالف والتاء ايضا لكونه فرع المذكر بل كان جمع المذكر والمؤنث فى افعل الصفة واحداً اختصار القصور هذه الصيغة عن افعل التفضيل (كحمراء على حمر وان كانت) اى صيغة افعل (اسما ان يجمع على فعالى) فى التكسير بفتح اللام وكسرها مثل اجدل واصبع واحرص يجمع على اجادل واصابع واحارص (او فعلاوات) بالالف والتاء فى الصحيح لان الف التأنيث اذا وقعت فى الاسم يجمع جمع الصحيح المؤنث مثل حباريات فى حبارى (كصحراء) بالمد البرية وكذا كل فعلاء بالمد اذا لم تكن مؤنث افعل مثل عذراء وصبراء وورقاء يجمع (على صحارى) والاصل فيه صحارئ على وزن مجاريع لان ما قبل الف التكسير فى الجمع الاقصى يكون مكسورا كاساور واناعيم فانقلبت الالف ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ثم قلبت الهمزة ياء ايضا لان الهمزة اذا وقعت بعد حرف المد تقلب بجنسه للمجانسة كمقروءة وخطيئة واقيس فصار صحارى بالتشديد وهذا قليل الاستعمال لاستثقال الياء المشددة فى آخر الجمع الاقصى فخففت بحذف الياء الاولى فصار صحارى مثل اساور ثم فتحت الراء وقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها لزيادة الخفة لان الفتحة والالف اخف من الكسرة والياء فصار صحارى مثل جمادى (او صحراوات) كما ذكرنا (فاصلها) اى اصل جمع (اماجع) كحمر ان كانت وصفا (اوجماعى او جماوات) ان

(كانت)

جمع المذكر السالم فيصح ما اتى به من التعليل لاختصاص هذا الجمع بذوى العقول وعموم التثنية لهم ولغيرهم (قوله اى تقدير الاعراب يعنى ان اللام عوض عن المضاف اليه او للعهد على اختلاف الرأيين فى مثله وقيل الانسب تفسيره بالاعراب المقدر ليلايم قوله واللفظى فيما عداه والامر بالعكس لظهور ان المفسر انما يناسب هذا المفسر وقصر تلك الملايمة على ذلك التفسير ممنوع (قوله اى الاسم الذى تعذر الاعراب فيه اشار بذلك الى ضعف مااختاره الهندى من ان ما مصدرية حينية اى التقريرى كائن فى وقت تعذر تلفظ اعرابه او موصولة اى المعرب الذى تعذر تلفظ اعرابه على حذف مضاف فى ضمير تعذر لان الظاهر المتبادر كونها موصولة والحمل على ان المضاف حينئذ محذوف اقيم المضاف اليه مقامه اعنى الضمير فصار مرفوعا مستترا فى الفعل تكلف يستغنى عنه بحذف العائد الذى هو اهون وحذف المضاف اظهر عند الاطلاق (قوله فى آخره قيل الاولى آخره ان اراد القائل ان المقصود تم بدون الجار فكلامه

كانت اسما فوجد المعدول عنه (فاذا اعتبر اخراجها عن واحدة منها) اى من هذه الاصول الموجودة لها (تحقق العدل فاحد السببين) المقتضيين منع صرف جمع (فيها العدل التحقيق) لكون الاصل محققا (و) السبب (الاخر الصفة الاصلية وان صارت) اى جمع (بالغلبة) اى بغلبة استعمالها (فى باب التأكيد اسما) لان فعلاء افعل لايكون الا وصفا فالاسمية فيها عارضة فتكون الصفة مؤثرة فى منع الصرف سواء كانت زائلة بغلبة الاسمية مثل اسود وارقم وادهم اوغير زائلة بغلبة الاسمية مثل احمر واصفر (وفى جمع واخواته) وهى اكتع وابتع وابصع الظرف متعلق بماقبله تقديره (احد السببين) فى اجمع واخواته (وزن الفعل و) السبب (الآخر الصفة الاصلية) واما فى جمعا واخواته فالفاء التأنيث القائمان مقام السببين وانما ورد المصنف ثلاثة امثلة مع ان المثال الواحد كاف فى التمثيل كما فى العدل التقديرى لانه لايخلوا اما ان يكون الوصف باقيا اولا والاول الاول والثانى اما ان يكون النقل فيه محققا اولا ومايكون النقل فيه محققا فهو الثانى والثالث اى مايكون النقل فيه غير محقق هو الثالث لانه دائر بين ان يكون باقيا على وصفيته اومنقولا الى الاسمية كما فى باب التأكيد (وعلى ماذكرنا) متعلق بقوله لايرد اما اشارة الى تفسير معنى الخروج عن صيغته الاصلية والتنبيه عليه بالامثلة واشارة الى الفرق بين جمع واخر وبين الجموع الشاذة مع ان كلا منها على خلاف مقتضى القياس وحاصله ان الجموع بعضها قياسية وبعضها شاذة وبعضها معدولة (لايرد الجموع الشاذة) اى لاينتقض ماقلنا بها (كانيب واقوس فانه لم يعتبر اخراجهما) اى اخراج اقوس وانيب (عما) اى عن الجمع الذى (هو القياس فيهما) وان كان موجودا (كالانياب والاقواس) لان سبب الاعتبار ليس الوجود عدم الانصراف وذلك ليس بموجود فى الجموع الشاذة (كيف) استفهام انكارى اى كيف يعتبر اخراجهما عما هو القياس فيهما (و) الحال انه (لواعتبر جمعهما الاعلى انياب واقواس) ثم عدلا عنهما (فلاشذوذ فى هذه الجمعية) اى ان يجمع ناب على انياب وقوس على اقواس لكونه على ماهو القياس المسبق (ولاقاعدة) ايضا (للاسم المخرج) اى ليس للاسم المعدول قاعدة قياسية (ليلزم من مخالفتها الشذوذ) اى حتى يكون ماخالفها من الاسماء المعدولة شاذا فتكون الاسماء المعدولة على قسمين شاذة وغيرشاذة ولاشئ من الاسماء المعدولة شاذا (فمن اين يحكم فيهما بالشذوذ) هذا جواب لو بالفاء اى فمن اى مكان يحكم فى تلك الجموع بالشذوذ حتى لايكون اقوس وانيب شاذا ولما لم يعتبر اخراجهما عنهما لعدم سببه وهو عدم الانصراف حكم عليهما بالشذوذ (ومن هذا) اى من عدم اعتبار الاخراج عما هو القياس لكون السبب الذى هو عدم الصرف غير موجود (تبين) اى ظهر (الفرق) ظهورا بينا (بين الشاذ والمعدول) لان المعدول هو الاسم المخرج عما هو الاصل فيه باعتبار الاخراج عنه لوجود سبب الاعتبار الذى هو عدم الانصراف والشاذ مالم يعتبر اخراجه عما

ليس بشئ لظهور ان مايقتضيه التعميم اللاحق به فانك لو قلت ان ثبت فى آخر الاسم شئ كذا حسن منك ان تقول سواء وجد فى اللفظ ام لا بخلاف ما اذا قلت ان كان الاسم الذى آخره شئ كذا فان اللفظ حينئذ لايحتمل الا ماهو الموجود فى اللفظ وان اراد انه يلزم اتحاد الظرف والمظروف فكذا التحقق به الاختلاف فى جهة العموم والخصوص (قوله كعصا يعنى كل معرب مقصود فانه يتعذر الاعراب اللفظى فى الاحوال الثلاث لان الالف لو حاولت تحريكه لخروج عن جوهره وانقلب حرفا آخر اى همزة فلايمكن تحريك الالف مادام الفا (قوله وكما فى اسم المعرب بالحركة استغنى بهذا القيد عن الاخر او المخرج لنحو غلاماى ومسلمى مضافا الى ياء المتكلم فان كلا منهما معرب بالحروف دون الحركة وانما اختاره عليه مع ظهور كونه اخصر لئلا يخرج نحو عبادى ومسلماتى عما هو داخل فيه وانما لم يزد لفظا حتى يخرج نحو عصاى اما لان المتبادر فى الاطلاق المعرب بالحركة ما كان معربا بها لفظا واما التنبيه

هو القياس فيه لعدم وجود سببه بل كان اولا على خلاف القياس (او تقديرا) عطف على تحقيقا (اى) العدل خروجه عن صيغة الاصلية (خروجا كائنا عن اصل مقدر مفروض) فيه اشارة الى ان التقدير بمعنى المقدر والى انه بمعنى الفرض ولذا وصفه بقوله مفروض (يكون الداعى) والسبب (الى تقديره) اى تقدير الاصل (وفرضه) عطف تفسير (منع الصرف) بالنصب خبر يكون (لاغير) لاههنا لنفى الجنس وغيره مبنى على الضم لشبهه بالغايات على ماسيجئ اى لاغير منع الصرف من دليل موجود فيه يعنى ليس فيه دليل الامنع الصرف فقط (كعمر) (وكذلك زفر فانهما) اى عمر وزفر (لما وجدا غير منصرفين) فى استعمال العرب بالعلة الواحدة وهى العلمية ومن قاعدتهم ان الاسم لايكون غير منصرف الا بوجود سببين فيه اوسبب مكرر (و) الحال انه (لم يوجد فيهما) اى فى كل واحد من عمر وزفر (سبب ظاهر) من الاسباب التسعة (الا العلمية) وحدها وهى وحدها لاتمنع الصرف (اعتبر فيهما العدول) ليوجد فيهما سببان العلمية والعدل ولايكونا مخالفين للقاعدة ولايمكن اعتبار غيره فيهما تأنيث ولاعجمة ولاتركيب ولاجمع ولاغيرها فانحصر الاعتبار فى العدل (ولما توقف اعتبار العدل على وجود اصل) للمعدول لان الاصل اذا لم يوجد لم يكن اعتباره فيهما (و) الحال انه (لم يكن) اى لم يوجد (فيهما دليل) ظاهر يدل (على وجوده) كما فى الامثلة السابقة فى العدل التحقيقى (غير منع الصرف) بالرفع صفة دليل (قدر) وفرض (فيهما ان اصلهما عامر وزافر) يعنى كأن الواضع قصد التسمية اولا بعامر وزافر الا انهما لما كانا من الاجناس خاف اللبس (عدل عنهما الى عمر وزفر) لان عمر موجود فى الاجناس فكأنه سماه اولا بعامر ثم عدل عنه الى عمر وسماه به اختصارا فى اللفظ وزفر وان وجد فى الاجناس كما فى قوله ❁ يأبى الظلامة فى النوافل الزفر ❁ الا انه لما كان نادرا جعل كان لم يكن فحينئذ كان عمرا دخل فى الباب لانه يوجد فى الاجناس فقط (و) (مثل) (باب قطام) عطف على عمر وقطام اسم امرأة من العرب كحذام (المعدولة عن قاطمة) كان حذام معدولة عن حاذمة (واراد) المصنف (ببابها) اى بذكر الباب (كل ما) اى كل لفظ (هو) اى كان (على) وزن (فعال) والالقاء وقطام بالجر حال كونه (علما للاعيان) اى علما موضوعا لعين معين من الاعيان (المؤنثة) حال كونه ملابسا (من غير ذوات الراء) يعنى ليس فى آخره راء كحضار وطمار الكائنة (فى) (لغة) (بنى تميم) (فانهم) اى بنى تميم ويجوز ان يرجع الى النحاة اى فان النحاة (اعتبروا العدل) اى اخراج نحو قطام عن قاطمة (فى هذا الباب) اى باب قطام يعنى فى فعال التى تكون علما للاعيان المؤنثة (حملا له) مفعول له لقوله اعتبروا اى لكونهم حاملين اذا الباب (على) فعال التى كانت (ذوات الراء فى الاعلام المؤنثة مثل حضار) فى حواشى الهندى اسم كوكب وفى القاموس جبل بين اليمامة والبصرة ارا الهجان

على انه لاوجه للاحتراز عنه كما ذهب البعض لان المقصود كل اسم معرب بالحركة مضافا الى ياء المتكلم يستحيل ظهور الاعراب فى آخره سواء كانت الاستحالة بسبب الاضافة او بسبب آخر قبلها وعليك ان لاتلتفت الى ماقيل اى اصل عصاى عصوى فالمنقلب بالالف ماتعذر اعرابه فيكون القلب بالالف بعد تعذر الاعراب بالاضافة ولا يكون تعذر الاعراب قبل الاضافة على انه لو قيد بالحركة اللفظية لخرج عنه نحو قاض مضافا الى ياء المتكلم مع انه داخل فيه ثم ينبغى ان يفسر قاض بما سوى المضاف الى ياء المتكلم لان الاعراب فى الناقص المضاف الى ياء المتكلم متعذر لان المحذوف فى آخره حركة الكسرة التى اقتضته الياء لاحركة الاعراب حتى يكون تعذرها لاشتغال فان كله من قبيل الاوهام (قوله فانه لما اشتغل ماقبل الياء بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل وذلك لان الاسم انما يستحق الاعراب بعد تركيبه مع عامله كما تقرر فى قولك جاء غلام زيد مثلا لام يستحق به المضاف الاعراب الا بعد كونه مسندا اليه اذ هو المقتضى لرفع الاسماء وكونه مسندا

اوالحير من الابل (وطمار) بالفتح والكسر المكان المرتفع وفي بعض النسخ ووبار وهي في القاموس ارض بين اليمن ورمال يبرين وقيل طمار بالكسر والفتح مكان مرتفع ويقال هو مكان يرفع اليه الانسان ثم يرى منه (فانهما) اى حضار وطمار (مبنيان على الكسر) ولم يبنيا على السكون مع انه الاصل في البيان لئلايلزم اجتماع الساكنين ولم يبنيا على الضم للثقل وهو ظاهر ولا على الفتح مع انه اخف وايضا اخو السكون لان حينئذ يلزم اجتماع الفتحات وهو ثقيل ايضا فبنيا على الكسر لانه ليس فيه محذور (وايس فيهما) شئ يوجب البناء اوغيره (الاسببان) من الاسباب التسعة المقتضية منع الصرف (العلمية) بدل من قوله سببان (والتأنيث) عطف على العلمية (والسببان لايوجبان البناء) اى لايوجبان بناء ماوجد فيه احدهما او كلاهما لانهما ليسا من الاسباب المقتضية للبناء فان الموجب للبناء في هذا الباب المشابهة لفعال التي كان بمعنى الامر نحو نزال وتراك في العدل والوزن (فاعتبر فيهما العدل) ولم يكتف بالمشابهة في الوزن لئلا يرد مثل سحاب وحيام وكلام وسلام وغيرها فانها معربة مع المشابهة في الوزن لانها وحدها لم تؤثر في منع الاعراب الذى هو الاصل في الاسم (لتحصيل سبب البناء) وهو العدول والوزن (فلما اعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب البناء اعتبر) العدل (فيما) اى في فعال الذى (جملوه) اى مثل حضار وطمار (وعما) بيان لما في قوله فيما اى من باب فعل الذى (جعلوه) اى بنو تميم. معربا غير منصرف ايضا) اى كما اعتبروا العدل في باب حضار (حملا) مفعول له لقوله اعتبر اى ليكون محمولا (على نظائره) اى على اشباهه اللواتى هى ذوات الراء لا من عدم الاحتياج اليه) اى الى اعتبار العدل فيه (لتحقق السببين) اى لوجود سببين من الاسباب التسعة (لمنع الصرف العلمية والتأنيث) المعنوى مع وجود شرط تحتم تاثيره ههنا وهو الزيادة على الثلاثة وسيجئ (فاعتبار العدل فيه) اى في باب قطام (انما هو) اى ليس الا (للحمل على نظائره) اى على اشباهه (لا) اى ليس اعتبار العدل فيه (لتحصيل سبب منع الصرف) هو العلمية والتأنيث مع وجود شرط وجوبه وهو حاصل سواء اعتبر العدل اولا والحاصل لايمكن تحصيله (ولهذا) اى ولاجل ان اعتبار العدل فيه ليس الا للحمل على نظائره لاغير (يقال ذكر باب قطام) المصدر مضاف الى المفعول والفاعل متروك اى ذكر المصنف هذا الباب (ههنا) اى في بحث العدل التقديرى (ليس في محله) لان محله سيأتى في باب اسماء الافعال (لان الكلام) اى البحث (فيما) اى في الاسم المعرب الذى وجد غير منصرف بالعلمية وحدها و (قدر فيه) اى في ذلك الاسم (العدل لتحصيل سبب منع الصرف) وهو العدل لا فيما قدر فيه العدل حملا على نظائره (وانما قال) اى المصنف (في بنى تميم) احترازعن لغة الحجاز (لان الحجازيين يبنونه)

اليه مسبوق ثبوته اولا في نفسه والمسند اليه المجئ في هذا المثال ليس مطلق الغلام بل الغلام المتصف بصفة الاضافة الى زيد فالاعراب مسبوق بالاضافة فالاول الاضافة ثم كون المضاف عمدة اوفضلة ثم الاعراب فلما اضافوا الاسم المفرد الى ياء المتكلم التزموا ان يكون حركة ماقبل الياء كسرة لتوافقهما ولما اراد والاعراب بعد ذلك وجدوا محل الاعراب مشتغلا بحركة لازمة واحتمال الحروف الحركتين متخالفتين اومتماثلتين مستحيل ضرورة وماقيل في ان القصر على اشتغال ماقبل الياء بالكسرة والواقع انه لما اشتغل بالفتحة او الكسرة ليتناول نحو ياغلاما ويا ابت ويا امت ويا ابتا اويا امتا لان ماقبل ياء المتكلم لايشتغل بما عدا الكسرة ضرورة واما نحو يا غلاما فليس من قبيل اشتغال ماقبل الياء بالفتحة بل من قبيل اشتغال ماقبل الالف بها وذلك لان النداء موضع تخفيف اذ المقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص الى المقصود من كلام فخفف ياغلامى بوجهين حذف الياء وبقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء

اى يجعلون فعال هذه مبنية وان كان معدولا ايضا عندهم (فلايكون) باب قطام
مطلقا سواء كان ذوات الراء اولا (مما نحن فيه) اى من البحث الذى كان ذكرنا فيه وهو
كون العدل تقديريا (والمراد من بنى تميم اكثرهم) فانهم على ان ذوات الراء
من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدر (فان الاقلين منهم)
اى من بنى تميم (لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها) يعنى جعلوا باب قطام
سواء كان من ذوات الراء اولا معربا (غير منصرف) لان الاسم اصل فى الاعراب
والمشابهة بالمبنى اذا كانت ضعيفة لم تؤثر فى منع الاعراب فالعمل بالاصل هو
الاولى (فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها) اى فى ذوات الراء (لتحصيل سبب البناء)
لما عرفت ان سبب البناء العدل والوزن (وحمل) بالجر عطف على اعتبار العدل
اى لا حاجة ايضا الى حمل (ماعداها عليها) اى حمل فعال التى لم تكن من ذوات
الراء على فعال التى كانت ذوات الراء لان هذا الباب معرب عندهم فكان فى
باب قطام ثلاثة اقوال فى قول مبنى لمشابهة فعال التى بمعنى الفعل كنزال عدلا
ووزنا فلم يكن مما نحن فيه وفى قول معرب غير منصرف للعلمية والتانيث المعنوى
فلا حاجة فيه الى العدل وفى قول ان كان ذوات الراء فهو مبنى لما مر وان لم يكن
ذوات الراء فهو معرب غير منصرف للعلمية والتأنيث المعنوى فاعتبر فيه العدل
وان لم يحتج اليه للحمل على نظائره من ذوات الراء فقط لا لتحصيل سبب منع
الصرف (الوصف) المعدود من اسباب منع الصرف فان وصف والصفة مصدر
ان كالوعد والعدة بمعنى واحد وان فرق بينهما بان الوصف يقوم بالواصف
والصفة بالموصوف وقال عصام الدين لم يعرف المصنف فى هذا الباب الا العدل
لان غيره اما معرف فى هذا الكتاب فى محله واما مستغن عن البيان لشهرته فيما بين
المحصلين او عرف العدل لعدوله فيه عن تعريف السلف بخلاف الاسباب الباقية
حيث لم يعدل فيها انتهى (وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة مأخوذة) اى
معتبرة (مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع) وسواء بقيت على
الوصفية (مثل احمر) او جعلت اسماء برأسها من غير اعتبار الوصفية كاسود وارقم
على ما سيأتى (فانه) اى مثل احمر (موضوع لذات ما) ولفظة ما صفة لذات اى وضع
لذات من الذوات ولذا قيل ذات مبهمة وصفة معينة (اخذت) مبنى مفعول صفة للذات اى
اعتبرت تلك الذات (مع بعض صفاتها التى هى الحمرة) فى احمر والموصول مع
الصلة صفة البعض لانه يأخذ التأنيث من المضاف اليه مثل قطعت بعض انامله
(او) كانت الدلالة (بحسب الاستعمال) لا بحسب الوضع لان الواضع لم يكن وضعه
للوصفية بل انما وضعه للاسمية ثم عرض له الوصفية بالاستعمال (مثل اربع فى)
قولك (مررت بنسوة) بكسر النون وضمها والنساء والنسوة جمع امرأة لا من
لفظها وتصغير نسوة نسيوه (اربع) بالجر والتنوين (فانه) اى فان اربع (موضوع)

الفا لان الالف والفتحة
اخف فى الياء والكسرة
وهذا انا لوجهان لا
يكونان فى كل منادى
مضاف الى ياء المتكلم
بل فى الاسم الذى غلب
عليه الاضافة الى الياء
واشتهر بها لتدل الشهرة
على الياء المغيرة بالحذف
او القلب الا يرى انه
لا يقال ياعدو وياعدوا
فكيف يصح القول بان
ماقبل الياء قد يشتغل
بالفتحة (قوله غير
مرضى رد لما ذهب
اليه الشريف من ان
يجعل تلك الكسرة
المجتلبة للياء بعد ورود
العامل علامة الاعراب
ايضا فيكون الكسرة
حينئذ مفيدا لفائدتين
بعدما كانت مفيدة
لفائدة (قوله عطف
على قوله كقاض معنى
انما اتى بلفظة نحو ليدل
على ان المراد عطفه عليه
دون مدخول الكاف
وذلك لظهور المراد
على هذا التقدير
اعنى التنبيه على جريان
هذا النوع فى كلا القسمين
بخلاف قولك كقاض
ومسلمى فان المشبه
باحد القسمين لا يدخل
فيه القسم الاخر الا
بتكلف فلا وجه لما قيل
يتجه ان الاحصر ان
يحذف نحو ويعطف
مسلمى على قاض واذا
تحققت ذلك عرفت انه
لا يتجه السؤال بانه قد

اسما ( المرتبة معينة ) هى مابين الثلاثة والخمسة كائنة ( من مراتب العدد ) التى هى واحد الى مائة ومنها الى الف ومنها الى غير نهاية ( فلاوصفية فيه ) اى فى اربع (بحسب الوضع) لانه اسم من الاسماء التى كانت فى مقابلة الوصف كرجل وفرس وزيد وعمرو ( بل قدتعرضه الوصفية ) بعد الوضع بحسب الاستعمال ( كما فى المثال المذكور ) الذى اورده الشارح (فانه) اى اربع (لما اجرى) مبنى للمفعول (فيه على النسوة ) فى قوله مررت بنسوة اربع بان جعل وصفالها وبين به ماهو المراد منها كما ان الصفة تبين ماهو المراد من الموصوف (التى هى من قبيل المعدودات) وصفه بهادفعا لتوهم ان النسوة لما كانت من ذوات العقول توهم انها لم تعد لان العدد لايكون معدودا (لا الاعداد) اى ليست تلك النسوة من قبيل الاعداد وهوظاهر (علم) جواب لما ( ان معناه ) اى معنى قوله مررت بنسوة اربع اومعنى اجراء الاربع على النسوة ( مررت بنسوة موصوفة بالاربعية ) لكون اربع دالة على معنى فى متبوعه لوهو الاربعية ( وهذا ) اى معنى مررت بنسوة موصوفة بالاربعية ( معنى وصفى عرضى ) اى عرض (له) اى لاربع بعد الوضع اسما (فى الاستعمال اى بسبب استعماله واجرائه على النسوة التى تكون معدولة (لا) وصف (اصلى) له (بحسب الوضع) لماعرفت ان وضعه لم يكن الا اسمافاذا استعمل وصفا يكون ذلك الوصف فيه عارضا ولمابين ان الوصف قسمان اصلى وعرضى احتيج الى ان ايهما معتبر فى السببية لمنع الصرف فقال الشارح مبينا ( والمعتبر فى سببية منع الصرف ) اى فى ان يكون سبباله ( هو الوصف ) لاغير (لاصالته) لان الاصل لكونه اصلا يؤثر فى الاحكام والقواعد والامثلة والشواهد (لا) الوصف (العرضى) يعنى لايكون الوصف العارضى سببا (لعرضيته) اى لكونه عارضا والعارض فى حكم العدم فلا يؤثر فى القواعد والاحكام ( فلذلك ) اى لاجل ان المعتبر فى السببية الوصف الاصلى لاصالته لاالعرضى لعرضية (قال المصنف) اى بين ماهو المعتبر فى السببية فاللام فى قوله فلذلك متعلق بقال (شرطه) مبتدأ (اى شرط الوصف) المعدود من اسباب منع الصرف (فى سببية) متعلق بالشرط مضاف الى المفعول وهو (منع الصرف) اى كونه سببا لمنع الصرف (ان يكون) اى الوصف (وصفا)(فى الاصل) والجملة خبر المبتدأ الثانى وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول الذى هو الوصف (الذى هو الوضع) الذى هو الوصف خبرلا وماهاولوحكما كثلث ومثلث اوتقديرا كجمع (بان يكون وضعه على الوصفية) والباء متعلق بقوله الوضع (لاان تعرضه) عطف على قوله ان يكون وصفا (الوصفية بعد الوضع فى الاستعمال) لماعرفت ان المعتبر فى السببية هو الوصف الاصلى (سواء بقى) الوصف (على الوصفية الاصلية) ولم ينقل عنها الى الاسمية مثل احمر (اوزالت) الوصفية الاصلية (عنه) بان نقل الى

بقى اقسام من المستقل لم يذكرها وغفل عنها ولايصح الجواب بان غرض المصنف من تكثير الامثلة بيان ان التقدير فى هذا القسم قد يكون الاعراب بالحركة وقد يكون فى الاعراب بالحروف لاستيفاء الاقسام للمستقل لان معنى كقاض مثله مما اعرب بالحركة واستقل ظهور الاعراب فى لفظه ونحو مسلمى مما اعرب بالحروف وحاله كذلك واما قيداها اعنى ورفعا وجرا فانما بنظر ان اليهما بخصوصهما فانى يصح القول بعد اندراج مايكون الاعراب المستقل تقديريا فى الاحوال الثلاث فاسد لوجهين احدها ان الفرق بين شئين انما يتصور بعد بينهما وما نحن فيه ليس من هذا القبيل وثانيهما ان الفرق بهذا الطريق لايحتمل غير التباين واذا تحقق الاستقلال فى جميع الاحوال ايضا يكون بينهما عموم مطلقا اعنى بحسب الوجود اذلايتصور فى امثال ذلك اعتبار النسب بحسب الصدق فعلى هذا كان يجب على المصنف ان يأتى بما استقل فيه اعراب فى جميع الاحوال الثلاث (قوله اى فيما عدا ماذكر مما

الاسمية بحيث اذا اطلق لم يتبادر الى الفهم الا اسمية مثل اسود وارقم للحية لان غلبة الاسمية عارضة والعارض لا يعارض الاصل وان كان مقدرا فاذا كان الامر كذلك (فلا تضره) اى الوصف الاصلى وفسر المضرة بقوله (بان تخرجه) اى تخرج الغلبة الوصف الاصلى (عن سببية منع الصرف) اى عن يكون سببا لمنع الصرف (الغلبة) فاعله فلا تضره (اى غلبة الاسمية) فيه اشارة الى ان المصدر المعرف باللام مضاف الى الفاعل بناء على ان تكون اللام فيه زائدة (على الوصفية) الاصلية متعلق بالغلبة (ومعنى الغلبة) اى غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية ان يكون اللفظ عاما فى اصل الوضع ثم يصير ذلك اللفظ بكثرة الاستعمال فى احد الانواع اشهر به ولذا قال الشارح (اختصاصه ببعض افراده) الباء داخلة على مقصور عليه يعنى كان اللفظ فى الاصل عاما لانه يدل على ذات مبهمة ثم اشتهر استعماله فى بعض الافراد الدالة هى عليه فى الاصل وغلب فيه (بحيث لا يحتاج) ذلك اللفظ (فى الدلالة عليه) اى على ذلك البعض (الى قرينة) لفظية اوغيرها واما الدلالة على معنى الوصفى الذى كان قد وضع اللفظ له عاما فيحتاج اليها كابن عباس رضى الله تعالى عنهما فانه يقع على واحد من بنى العباس ثم صار اشهر فى ابنه عبد الله بحيث لا يحتاج فى الدلالة عليه الى قرينة بخلاف سائر ابنائه وكذا النجم والثريا والبيت والكتاب على ماسيأتى (كما ان اسود كان موضوعا) عاما (لكل ما فيه سواد) اى كان قد وضع وضعا عاما لكل شئ اتصف بوصف السواد من ذى روح اوجماد لان يقال شئ اسود للمتصف به (ثم) بعض الوضع العام للمتصف به (كثر استعماله فى الحية السوداء) وهى فرد من الافراد التى وضع اسود لها قال عليه السلام اقتلوا الاسودين الحية والابتر (بحيث) متعلق بكثر (لا يحتاج) اى الحية السوداء (فى الفهم عنه) اى انفهامها من لفظ اسود اذا ذكر ولا يحتاج انت فى فهم الحية السوداء من لفظ اسود اذا ذكر (الى قرينة) دالة على ان المراد منه الحية السوداء من موصوف اوغيره اذ عينت به تلك الحية بخلاف سائر السواد فانه لا بد لكل منها اذا قصد به من قرينة من موصوف مثل ليل اسود اورجل اسود اومن الرجال (فلذلك) (المذكور) اللام متعلق بالفعلين الذين هما صرف وامتنع وعلة لهما والمشار اليه بهما كان مثنى فسره الشارح بقوله المذكور لتصحح الاشارة بالمفرد دفعا لما يردان الاشارة لا تصح لكون المشار اليه مثنى واسم الاشارة مفردا ثم بين المذكور بقوله (من اشتراط اصالة الوصفية) فى كون الوصف سببا لمنع الصرف (وعدم مضرة الغلبة) اى غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية يعنى اذا كان الوصف اصلا لا يضره زواله بالغلبة الاسمية حيث يكون غير منصرف بقيت وصفيته اوزالت (صرف) (لعدم اصالة الوصفية) نظرا الى الامر الاول (اربع) اذ وضعه للعدو (فى) (قولهم) (مررت بنسوة اربع) مع ان فيه سببين الوصفية ووزن الفعل لعدم كون الوصفية فيه معتبرة ووزن الفعل

(وحده)

---

تعذر فيه الاعراب او استثقل وقد عرفت ان المقدرات باسرها داخلة فيما سبق فلا يتجه ان بعض الامثلة التقديرية الغير المذكورة يلزم ان يكون من قبيل اللفظى واما على مذهب من قال ان المصنف لم يرد فيما سبق استيفاء الاقسام بل التنبيه على تحقق التقدير فيما عدا المعرب بالحركة او اراد بيان الفرق فلا يمكنه التفصى بان يقول يعنى ضمير ماعداه راجع الى ما ذكر من قسمى المتعذر والمستثقل لان المذكور من قسمى المتعذر والمستثقل على رايه ليس بمجموعهما (قوله) ولما ذكر فى تفصيل المعرب يعنى جر ذلك تعريفه الان قبل والاحتياج بعض احكام تذكر بعد الى معرفته ايضا واما المصنف فلا يحتاج الى معرفته الا لما سبق من تفصيل المعرب فالاهتمام بتعريف غير المنصرف اكثر ثم ومما يحوج اليه التفصيل السابق للمعرب بيان المؤنث والمذكر وبيان المثنى والمجموع فكان ينبغى ان يذكره المصنف متصلا بغير المنصرف ومما يجب تقديم بحث المعرفة والنكرة لانه انما يحتاج الى معرفتهما لمصلحة غير المنصرف

وحده لا يؤثر فانصرف مع ان الانصراف اصل في الاسم (وامتنع) (من الصرف) يعني صار غير منصرف كأنه غير منصرف قبل التسمية (لعدم مضرة الغلبة) نظراً الى الامر الثاني (اسود) وهو في اصل الوضع وصف لكل ذي سواد لما عرفت (وارقم) وهو في اصل الوضع وصف بمعنى ذي رقم ونقوش لا يكون على لون واحد بل يكون ذا الوان (حيث) اى لانهما (صار اسمين) (للحية) (الاول) بدل من ضمير صار ابدل البعض يعني صار الاول وهو اسود اسما (للحية السوداء) وهي الحية العظيمة السوداء بالفارسية مارسياه بزرك او مارسياه تر (و) صار (الثاني) اسما (للحية التي فيها سواد وبياض) وهي الحية التي تكون سوداء ويكون عليها نقط بياض او يكون عليها نقط سواد وبياض او تكون مخيلطة بهما وجمعها اراقم وعليه قوله ❊ واياك اياك المجاز انها ❊ اشد سموما من سموم الاراقم ❊ (وادهم) وهو في اصل وضعه بمعنى ذي الداهمة اى السواد (حيث صار اسما) (للقيد) (من الحديد لما فيه) اى في الحديد (من الدهمة) بيان لما (اعني السواد) تفسير للدهمة وهي السواد يقال فرس ادهم وناقة دهماء اى اسود وسوداء وفي قوله تعالى مدهامتان اى سوداوان والحديد الاسود (فان هذه الاسماء) اى اسود وارقم وادهم (وان خرجت عن الوصفية) اى عن كونها وصفا بمعنى ذي سواد وذي رقم وذي دهمة (لغلبة الاسمية) على الوصفية الاصلية (لكنها) اى الا ان هذه الاسماء (بحسب اصل الوضع اوصاف) لما عرفت غير مرة (ولم يهجر) مبنى للمفعول (استعمالها) بالرفع نائب مناب الفاعل والجملة خبر ان في قوله فان وقوله وان خرجت حال من اسم ان والمعنى فان هذه الاسماء حال كونها مخرجة عن الوصفية بالغلبة لكن بشرط كونها اوصافا وضعا لم يمنع استعمال كل واحد منها (في معانيها الاصلية ايضا) اى كما لم يمنع استعمالها في معانيها الوصفية مجردة عن الاسمية (بالكلية) لانها استعملت في نوع من انواع معانيها الوصفية لانا نعلم قطعا ان معنى اسود الغالب في الاسمية حية سوداء ومعنى ارقم الغالب فيها حية فيها سواد وبياض ومعنى ادهم قيد فيه دهمة اى سواد وانت خبير بان في معانيها الاسمية شمة من معانيها الوصفية (فالمانع من الصرف في هذه الاسماء) حين كونها مستعملة في معانيها الاسمية (الصفة الاصلية) لان الاصل لكونه اصلا معتبر (ووزن الفعل واما) هذه الاسماء (عند استعمالها في معانيها الاصلية) يعني عند كونها مستعملة في المعنى الوصفي لكل واحد منها (فلا اشكال في منع صرفها) لانها اذا كانت ممتنعة من الصرف وجعلت غير منصرفة عند كونها مخرجة عن معانيها الوصفية وكانت اسماء من غير اعتبار معنى الوصفية فيها فكون ممتنعة من الصرف عند كونها اوصافا او مستعملة في المعنى الوصفي يكون بالطريق الاولى لان السبب اذا اثر عند زواله فعند وجوده يكون اشد تأثيرا (لوزن الفعل والوصف في الاصل) الذي هو الوضع (والحال) الذي هو الاستعمال لانها حينئذ وصف اصلا واستعمالا (وضعف) عطف على صرف

ومباحث المبتدأ والخبر ومباحث النعت والحال هذا ومنشأ ذلك المقال الغفول عن اشتمال الكتاب واحتوائه على مايتعلق بالمعرب ثم مايتعلق بالمبنى ثم مالا يختص باحدهما بل كان اعم منهما ثم الفصل ثم الحرف وان هذا هو الترتيب المناسب لحال الفن وما ذكره من التوقف لا يستدعي التقدم بل يكفيه البيان فيما بعد فتدبر (قوله) وكان غير المنصرف اقل من المنصرف قيل يرد عليه ان في المعرفة بالعداد يستحق بيان الاقل ان يؤثر على بيان الاكثر ويترك الاكثر بالمقايسة لا يشتمل عليه من تقليل مؤنة البيان واما المعرفة بالتعريف فلا يتفاوت فيه الاقل والاكثر حتى يقال اكتفى بتعريف ماهو الاقل واجيب بان المقصود الاصلي معرفة الافراد اذ الاحكام تجري عليها لا على المفهوم وهذا غلط لان المقصود من تعريف بيان هيئة الشئ وحقيقته والاحكام انما يترتب الحكم الكلي عليها بالجواب ان هذا السؤال انما يرد ان لو قال وانما قال عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه لانه اقل من المنصرف وبمعرفته

اى ولكون الوصف الاصلى معتبر اضعف (منع افعى) من الصرف حيث صارا (اسما) (للحية) الحيثية الشديدة السم بناء (على زعم) مثلث الفاء ساكن العين الظن ويستعمل فى الباطل والمراد ههنا المعنى الاول (وصفيته لتوهم اشتقاقه من الفعوة التى هى الخبث) يعنى توهم انه مشتق من الفعوة مصدر فعو يفعو بمعنى الشدة فى الخبث يقال فعوة السم شدته فيكون افعى بمعنى ذى خبث شديد ثم نقل اليها فمنع من الصرف لهذا على ضعف واما صرفه فقوى لانه لم يتحقق كونها وصفا فى اصل الوضع (و) (كذلك) اى كما ضعف منع افعى من الصرف حين كونه اسما ضعف (منع) (اجدل) من الصرف حيث صار اسما (للصقر) بناء (على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة) يعنى توهم ايضا انه مشتق من الجدل وهو شدة الخصومة يقال جادله خاصمه فيكون اجدل بمعنى ذى جدل قوى وخصومة فمنع من الصرف على الضعف واما صرفه فقوى لانه لم يحقق وصفيته والصرف اصل فى الاسم فانصرف (و) ضعف منع (اخيل) من الصرف حيث صار اسما (للطائر) (اى لطائر ذى خيلان) على وزن عمران جمع خال وهو النقطة فى الجسد كالعيدان جمع عود بناء (على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الخال) فمعنى اخيل ذو خال ثم جعل اسما لطائر ذى خيلان ولما كان فيه معنى الوصفية ضعيفا كان منع صرفه بعد النقل ضعيفا ايضا لان الضعيف لا يؤثر بعد زواله فكان صرفه قويا (ووجه ضعف منع الصرف فى هذه الاسماء) بعد النقل (عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية) لان اشتقاق كل واحد منها مما اشتق ثابت وهما ما يثبت بالوهم لا يعتبر فكأنها لم توضع فى الاصل اوصافا مما اشتق (فانها لم يقصد بها المعانى الوصفية) وهى فى افعى ذو خبث وفى اجدل ذو قوة وفى اخيل ذو خال (مطلقا) قوله (لا فى الاصل) تفسير للاطلاق متعلق بقوله لم يقصد يعنى لم يقصد بهذه الاسماء المعانى الوصفية فى اصل الوضع (ولا فى الحال) ولم يقصد ايضا المعانى الوصفية فى الاستعمال حيث استعملت اسما للاعيان اما الاول وهو انه لم يقصد بها المعانى الوصفية فى اصل الوضع فظاهر لانه لم يثبت واما الاول وهو انه لم يقصد بها تلك المعنى فى الاستعمال فلان المستعمل لها لم يقصد بها الا ان يكون كل واحد اسما لنوع مخصوص من غير ملاحظة معنى الوصف يعنى معنى الخبث والقوة والخال وان كانت فى انفسها موصوفة بتلك الاوصاف فلم تكن وصفا وضعا واستعمالا فانصرفت مطلقا وفى الرضى ولنا ان نقول صرفت هذه الكلمات ونحوها لان مستعملها لا يقصد معنى الوصف مطلقا لا عارضا ولا اصلا فافعى وان كانت فى نفسها خبيثة واجدل طائرا ذا قوة واخيل طائرا ذا خيلا لانك اذا قلت مثلا لقيت اجدلا فمعناه هذا الجنس من الطير من غير ان تقصد معنى القوة كما تقول رأيت عقابا من غير تقصد به معنى الوصف وهو الشدة وان كان اقوى من الصقر الى هنا كلامه (مع ان الاصلى فى الاسم) المعرب ولم يقيده لكون البحث فيه (الصرف) لما سبق انه

يعرف المنصرف لان المتبادر حينئذ اتصاف المعرفة بالقلة بحسب المفهوم وهو غير صحيح واما على ماذكره فلا يرد جزما فظهور ان اتصافه بالقلة بحسب الافراد دون المفهوم لان المذكور فيما سبق ليس هو باعتبار مفهومه بل باعتبار افراده وهذا هو المرجع لتعريف هذا القسم (قوله) واكتفى بتعريفه قد سبق وجه ذلك من انه لا واسطة على مذهب المصنف بين المنصرف وغيره فان هذا التعريف يشمل الكل (اى الاعراب بالحروف والحركة جميعا) حتى يكون رجلا اسم امرأة غير منصرف ورجلان تثنية رجل منصرفا على ما صرح به فى الايضاح بخلاف مذهب القوم فان المنصرف عندهم ما يدخله الحركات الثلاث والتنوين وغير المنصرف ما سلب عنه الكسر والتنوين فيكون قسم المعرب بالحروف واسطة بينهما ولذا عرفوا كلا منهما اذ لا يمكن ان يكون احد التعريفين مغنيا عن الاخر على مذهبهم فمن قال ان المعرب بالضمة والكثرة والمعرب بالحروف واسطة على مذهب القوم فلا يصح

لايحتاج الى سبب بخلاف غير المنصرف فانه يحتاج الى سببين او سبب قائم مقامهما وما لم يحتج الى سبب يكون اصلا (التأنيث) المعدود من اسباب منع الصرف (اللفظى) قيد به لتقابل المعنوى ولا تقابل بالتاء لكونها مشتركة فيها (الحاصل) قيد به ايضا ليكون متعلقا (بالتاء) (لا بالالف) يعنى لا يكون التأنيث اللفظى حاصلا بالالف (فانه) اى فان التأنيث اللفظى الحاصل بالالف ممدودة او مقصورة (لا شرط له) فى منع الاسم عن الصرف لماسبق انه سبب قائم مقام سببين من غير احتياج الى الشرط لكونه تأنيثا وضعيا لازما فقوله التأنيث مبتدأ اول (شرطه) مبتدأ ثان (فى سببية منع الصرف) اى فى كونه سببا لمنع الاسم عن الصرف (العلمية) اى ان يكون علما خبر المبتدأ الثانى والثانى مع خبره خبر المبتدأ الاول (اى علمية الاسم المؤنث) سواء مذكرا حقيقيا كحمزة او مؤنثا حقيقيا كعزة او لاهذا ولا ذاك كمزة بكسر العين فالعلمية شرط تأثيره فلا يؤثر بدونها (ليصير التأنيث لازما) للكلمة والمؤنث بالتاء مادام علما لازمه التاء (لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان) وان جاز التصرف فيها فى الترخيم وفى ضرورة الشعر بخلاف ما اذا لم يكن علما فان التاء قد تزول لانها جئ بها للفرق بين المذكر والمؤنث فلم تلزم الكلمة الا اذا كانت علما بخلاف الالف فانها وضعت للتأنيث لا غير فتلزم الكلمة بلا شرط العلم والمراد بالتاء الزائدة فى آخر الاسم مفتوحا ما قبلها تكون عند الوقف هاء سواء كانت للتأنيث فقط مثل طلحة او جزءً من الكلمة من غير بدل كحجارة (ولان العلمية) لها (وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة) لان الاسم يوضع اولا على الجنس ثم يوضع علما مثل عائشة من عاش يعيش فهو عائش وعائشة وهو فى الجنس ليس موضوعا مع التاء فاذا سميت به فقد وضعته ثانيا معها وصارت التاء كلام الكلمة فى هذا الوضع فلزمت للكلمة وضعا لكن وضعا ثانيا (و) (التأنيث) (المعنوى) فيه اشارة الى انه عطف على التأنيث اللفظى الا انه قدر الموصوف ههنا لبيان ماهو المراد وهو كونه معنويا والصفة هناك لكونها مفهومة من قوله التأنيث بالتاء. والتأنيث المعنوى مايكون التاء فيه مقدرا سواء كان حقيقيا كهند وزينب اوغير حقيقى كعاب ومصر (كذلك) (اى كالتأنيث اللفظى) الحاصل (بالتاء فى اشتراط العلمية) اى فى كون العلمية شرطا فى سببية منع الصرف (فيه) اى فى منع الصرف (الا ان بينهما) اى بين الشرطين (فرقا) يعنى بين تكون العلمية شرطا لسببية التأنيث اللفظى وبين ان تكون شرطا لسببية التأنيث المعنوى (فانها) اى العلمية (فى التأنيث اللفظى بالتاء الشرط لوجوب منع الصرف) يعنى ان هذا المؤنث اذا جعل علما يجب منع صرفه من غير احتياج الى شئ آخر (و) ان العلمية (فى) (التأنيث) (المعنوى شرط لجوازه) يعنى ان التأنيث المعنوى اذا جعل علما لم يجب منع صرفه بل يحتاج فى وجوبه الى شئ آخر (ولا بد فى وجوبه) اى فى وجوب منع صرفه (من شرط آخر)

الاكتفاء بتعريف غير المنصرف واما عند المصنف فان كان المنصرف وغير المنصرف قسمين عنده للمعرب اذ لا فائدة فى وصف المعرب بالحروف بالانصراف وعدمه فيمكن معرفة المنصرف بالمقايسة اليه لانحصار هذا المعرب بمقتضى تعريفه فيهما كما اذا كان مطلق المعرب منحصرا عنده فيهما فقط خبط خبط عشواء وركب متن عمياء فان مذهب المصنف كما مر غير مرة هو ان مطلق المعرب منحصر فيهما وان المعرب بالحروف يتصف بالانصراف وعدمه كما من المثال ونفى الفائدة ناشى من الغفول (قوله) اى العلل التسع بمجموع مافى هذين البيتين كقولك البيت سقف وجدران قيل لاوجه لتأخير هذا التفصيل عن شرح قول المصنف وانواعه رفع ونصب وجر الى هذا المقام وقد غفل عن الوجه وقيام الفرق بين المقامين وذلك ظهور الامر فى الاول من جهة مكان تأخير الربط فيه عن العطف بخلاف مانحن بصدده (قوله) لمجرد المحافظة على الوزن قيل ثم للتراخى فى الزمان ويستعار للتراخى فى الرتبة

يعنى غير العلمية معها والفرق ان التأنيث اللفظى بالتاء له علامة ظاهرة دالة على تحققه وهى
التاء الملفوظة فيكون قويا فاكتفى فيه بالعلمية وحدها واما المعنوى فلما لم يكن له علامة ظاهرة
فكان ضعيفا لم تكف فيه العلمية فضم اليها شئ آخر لتتقوى به لان الضعيف اذا ضم اليه
شئ آخر يتقوى به والحاصل ان التأنيث على ثلاثة اقسام اقوى وهو التأنيث اللفظى
بالالف بقسميها لكونه لازما للكلمة لاينفك عنها وهو فى آن واحد يقوم مقام
السببين من غير احتياج الى شرط وسبب آخر واوسط وهو اللفظى بالتاء لكونه غير
لازم للكلمة حيث ينفك عنها يحتاج فى السببية الى العلمية الا ان له علامة ظاهرة دالة
على تحققه فاكتفى بها ولم يحتج الى غيرها وادنى وهو المعنوى لكونه امرا معنويا ليس له
علامة ظاهرة بحيث يعلم وجوده وعدمه بل لايعلم وجوده الا بقرينة خارجة عنه احتاج
فى السببية الى شيئين العلمية واحد الامور الثلاثة ليتقوى بهما ويخرج عن الضعف ويؤثر
فى منع الصرف فتأمل ولا تأمل جهدك (كما اشار) المصنف (اليه) اى الى الشرط (بقوله)
(وشرط تحتم تأثيره) (اى شرط وجوب تأثير التأنيث المعنوى فى منع الصرف)
متعلق بالتأثير (احد الامور الثلاثة) يعنى انضمام احدها الى العلمية لانها لاتؤثر وحدها
بدون العلمية وفى قوله احد الامور اشارة الى ان او ههنا مانعة الجمع والخلو يعنى يقال
لها منفصلة حقيقية مثل قولك العدد اما زوج او فرد (زيادة) خبر المبتدأ المحذوف
او بدل من احد الامور بدل البعض من الكل (على الثلاثة) (اى زيادة حروف
الكلمة) التى تكون غير منصرف بالتأنيث المعنوى والعلمية فالتنوين عوض عن المضاف
اليه (على ثلاثة) احرف متعلق بالزيادة ليقوم الحرف الرابع مقام التاء التى تكون رابعة
(مثل زينب) (او تحرك) يعنى ان لم يكن عدد حروف الكلمة زائدا على الثلاثة
فشرط تحتم تأثيره تحرك (الحرف) (الاوسط) من اضافة المصدر الى الفاعل قدر
الحرف ليكون موصوفا للاوسط لانه صفة تقتضى موصوفا فلابد من تقديره (من حروفها
الثلاثة) لتقوم تلك الحركة مقام الحرف الرابع السادمسد التاء (مثل سقر) (او العجمة)
يعنى ان لم توجد الزيادة على الثلاثة او تحرك الاوسط فشرط تحتم تأثيره العجمة لتوجد
فيها اسباب ثلاثة واذا قام احدهما مقام السكون يبقى سببان ولكن يتعين هنا لذلك العجمة
لان المقام يقتضى هذا (مثل ماه وجور وانما اشترط) بعدم شرط العلمية (فى وجوب تأثير
التأنيث المعنوى احد الامور الثلاثة) يعنى اشترط وجود احدها وجوبا بعد ان تكون
العلمية شرطا ايضا لان العلمية اذا لم توجد لم يؤثر واحد منها (ليخرج الكلمة) التى
تكون غير منصرفة (بثقل احد الامور الثلاثة عن الخفة) متعلق بقوله ليخرج (التى من
شانها ان تعارض ثقل احد السببين) اللذين يقتضيان بثقلهما ان يخفف الاسم بحذف
التنوين منه والجر واذا كان الاسم ثلاثيا ساكن الاوسط لم يكون ثقيلا باجتماع السببين فيه
(فتزاحم) الخفة (تأثيره) الذى هو ان لا كسر فيه ولا تنوين فلا يمنعان منه (وثقل الاولين)

فيكون مابعده اعلى
رتبة مما قبله اوادنى
ولايخفى ان الجمع اعلى
رتبة مما قبله ومما بعده
فكلمة ثم فى العلتين لهذا
النكتة الجليلة زعم انه وعلى
الشارح قدس سره ولم
يتفطن لكونه تخطئة
ابن اخت خالته فان
التمايز بين تلك العلل
بحسب الرتبة لايتصور
الا فى الالف التأنيث والجمع
فان كلا منهما يقوم
مقامهما وليس التركيب
كالجمع بل كسائر الست
لايقال انه لم يرد كون
مدخول ثم فى كلا الموضعين
اعلى رتبته بل اراد ان
ثم فى الجمع لافادة ذلك
وفى التركيب لافادة
انه ادنى رتبة لان كلا
من هذين الامرين انما
يقصد فى صورة العدول
فلا يصح ذلك فى التركيب
سلمنا لكن يلزم ان
يكون الجمع اعلى رتبة
من التأنيث والتركيب
او فى رتبة من الست
الباقية وكلاهما باطل
فان قلت يكفى فى صحة
هذا القصد فى التركيب
كونه ادنى رتبة من الجمع
فقط قلنا سلمناه لكنه
غير مفيد لبقاء بطلان الاول
بالضرورة اذ لايتصور
القول بانه ناظر الى
ماعدا التأنيث على ان
اعتبار ذلك فى الجمع
والتركيب دون التأنيث
وغيره تحكم (قوله)
ولو جعل الالف تاعلا

(الزيادة)

الزيادة على الثلثة او تحرك الاوسط (ظاهر) لان لسان العرب لما كان مبنيا على السهولة كان الاصل فيه ان يكون ثلاثيا ساكن الاوسط لانه لابد من حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يفصل بينهما والذى كان على خلاف هذا بان كان متحرك الاوسط او رباعيا كان ثقيلا او اثقل لان ما خالف الاصل شانه كذلك (وكذا) اى كما ان ثقل الاولين ظاهر ثقل (العجمة) ظاهر (لان لسان العجم ثقيل على العرب) وهو ظاهر محسوس ولان لسان كل قوم خفيف لهم وما اخذوه من غيرهم يكون ثقيلا عليهم لاسيما لسان العجم (فهند يجوز صرفه) (نظرا الى انتفاء شرط تحتم تأثير التأنيث المعنوى اعنى احد الامور الثلاثة) وان وجد فيه العلمية والتأنيث المعنوى (ويجوز عدم صرفه) لان الجواز ههنا استعمل فى استواء الطرفين (نظرا الى) مجرد (وجود السببين فيه) وقد جمعهما الشاعر فى قوله ❀لم تتلفع بفضل مئزرها❀دعد ولم تسق دعد فى العلب❀لان الاول منصرف والثانى غير منصرف (وزينب) سميت به مذكرا حقيقيا او مؤنثا حقيقيا او لا هذا ولا ذاك لان فيه تاء مقدرة وحرف ساد مسدها فهو كحمزة يكون غير منصرف على كل حال (وسقر) سميت به مؤنثا حقيقة كقدم اسم امرأة او غير حقيقى كسقر (علما) اى حال كونها علما (لطبقة من طبقات النار) الطبق والطبقة واحد الاطباق وطبقات النار مراتبها والسموات طبقات اى بعضها فوق بعض اى لطبقة ومرتبة من مراتب النار لان بعضها فوق بعض درجات (وماه وجور) حال كونهما (علمين لبلدتين) اشار بذكر البلدتين الى وجه تأنيث العلمين فان اسماء الاماكن قد يلزم تأنيثها بتأويل البلدة وقد يلزم تذكيرها بتأويل المكان والمرجع السماع وما لم يسمع فمبنى على مشيئة المتكلم وههنا يجب ان يؤول بتأويل البلدة ليوجد فيهما علل ثلاث (ممتنع) قوله وزينب مبتدأ والباقى عطف عليها وممتنع خبره وهذا الكلام تعدد فيه المبتدأ بالعطف مثل قولك زيد وعمر وبكر قائم او من قبيل حذف الخبر من المعطوف عليه بقرينة ذكره فى المعطوف (صرفها) اى صرف كل واحد منها فيه اشارة الى ان اسناد الامتناع الى احد هذه الاشياء مجاز عقلى بعلاقة المحلية والظاهر ان قوله صرف فها مرفوع على انه فاعل لقوله ممتنع (اما زينب) مبتدأ بحذف المضاف اى اما عدم صرف زينب (فللعلمية والتأنيث المعنوى) يعنى فلوجود السبب الذى هو التأنيث المعنوى والشرط الجائز الذى هو كونه علما (مع شرط تحتم تأثيره) يعنى مع وجود الشرط الواجب (وهو الزيادة على الثلثة) اى الزيادة على ثلثة حرف (واما) عدم صرف (سقر فللعلمية والتأنيث المعنوى) اى فلوجود السبب الذى هو كونه علما (مع شرط تحتم تأثيره) اى مع وجود الشرط الواجب المقتضى منع الصرف (وهو تحرك الحرف) (الاوسط واما) عدم صرف (ماه وجور فللعلمية والتأنيث المعنوى) اى فلوجود السبب الذى هو التأنيث المعنوى والشرط الجائز ايضا الذى هو كونه علما (مع شرط تحتم تأثيره) اى مع وجود الشرط المؤثر (وهو العجمة) فان سميت بهذا القسم مذكرا

---

لقوله زائدة الى آخره وهذا احسن مما قيل ان زائدة مرفوع على انه صفة النون بزيادة اللام لانه حينئذ لايفهم زيادة الالف وما قيل من ان هذا مما لايقصد به الزيادة قبل شئ فى عرف ارباب التأليف اذ لايقصد به الا التقديم فى الذكر ناش من الغفلة عن قولك جاء زيد راكبا من قبله اخوه اذ لاريب فى صحة هذا القصد ودلالة الكلام عليه واذا جاز ذلك فى سعة الكلام فجوازه فى الشعر بطريق الاولى (قوله) يعنى ان ذكر العلل بصورة النظم لاينبغى ان يتوهم كون هذا الكلام من قبل قبل المصنف لانه ليس صاحب هذا القول اعنى وهذا القول تقريب فان هذين البيتين للانبارى واولها (موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان منها فالصرف تصويب بل من قبل الناظم يعنى انه ذكر علة النظم قيل فيه وجه رابع وهو الاعتذار من مسامحات وقعت الناظم فى هذه الابيات لعدم مساعدة النظم بان المقصود تقريب غير المنصرف والعلل من الحفظ لا تحقيق القول فيما اذ لايساعده النظم وقد عرفت بعض المسامحات فى البيت يعنى

حقيقيا اولا فالصرف لاغير كنوح ولوط وان سميت به مؤنثا حقيقيا اولا فترك الصرف لاغير لان العجمة وان لم تكن سببا فى الثلاثى الساكن الاوسط لكن مع سقوطها عن السببية لاتقتضى تقوية سببين آخرين حتى يصير الاسم بها متحتم المنع (فان سمى به) (اى بالمؤنث المعنوى) لان المؤنث اللفظى قدسبق تفصيله (مذكر) نائب فاعل لقوله سمى (فشرطه) (فى سببية منع الصرف) اى فى كونه سببا لمنع الصرف (الزيادة على الثلاثة) اى على ثلثة احرف فقط فلايفيد تحرك الاوسط ولا العجمة لضعف امر التأنيث فى الاصل لسبب تقدير علامة فيزول ذلك التأنيث بسبب كونه علما للمذكر لان الضعيف يزول بادنى شئ فيكون الساكن الاوسط والمتحرك الاوسط سواء لان الجمع على المذكر فلاتكون التاء المقدرة كنوح ولوط الااذا كان فيه حرف رابع فحينئذ يكون غير منصرف (لان الحرف الرابع فى حكم تاء التأنيث) لانها تكون رابعة ايضا (قائم مقامها) فيأخذ حكمها فيؤثر مثلها فتكون التاء مقدرة (فقدم) (وهو مؤنث معنوى سماعى باعتبار معناه الجنسى) وهو كونه آلة المشى يقال لها بالفارسى پاى (اذاسمى به) اى بقدم (رجل) بعلاقة الجزئية او بعلاقة كونه سريع المشى تسمية باسم آلته (منصرف) (لان التأنيث الاصلى) وهو كونه موضوعا للآلة (زال بالعلمية) اى بكونه علما (للمذكر من غيران يقوم شئ مقامه) لعدم الزيادة على الثلثة فقد فات التأنيث لفظا ومعنى وحكما (والعلمية وحدها لاتمنع) الاسم من (الصرف) لما عرفت (وعقرب) (وهو) اى لفظ عقرب (مؤنث معنوى) يعنى ان التأنيث فيه وامثاله يكون فى معناه لافى لفظه (سماعى) يعنى علم تأنيثه بالسمع لابالقياس (باعتبار معناه الجنسى) وهو ان يكون اسم دابة ذى ذنب رأسه اسم بالفارسية كژدم (اذاسمى به رجل) بعلاقة كونه موصوفا بصفتها وهى الايذاء والايلام (يمتنع) (صرفها لانه وان زال التأنيث) (المعنوى بالعلمية للمذكر) لانه لم يبق فيه الاشارة الى الدابة المعهودة بكونه علما للمذكر (فالحرف الرابع قائم مقامه) فكان مؤنثا حكما لانه وان لم يكن فيه تأنيث لفظا ولامعنى الا ان فيه تأنيثا حكما وهو الحرف الرابع القائم مقام التاء يعلم ذلك اى ان لايكون حرف يقوم مقام التاء فى نحو قدم وان يكون فى نحو عقرب (بدليل انه اذا صغر نحو قدم ظهرت التاء المقدرة) ولو كان فيه حرف قائم مقام تلك التاء لما ظهرت عند التصغير لانه يلزم اجتماع النائب والمنوب وذا غير جائز (كما يقتضيه قاعدة التصغير) وهى ان يضم اول الاسم المتمكن ويفتح ثانيه ويزاد بعدها ياء ساكنة ويكسر مابعدها فى الاربعة ووزنه فى الثلاثى فعيل كفليس فى فلس وفى رباعى فعيعل كدريهم فى درهم وفى الزائدة فعيعيل كدنينير فى دينار (فيقال) فى تصغير قدم (قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال) فى تصغيره (عقيرب) بكسر الراء لان مابعد ياء التصغير لايكون الامكسورا لانه لو فتح يلزم وقوع الياء بين الفتحتين ولو ضم يلزم الخروج من الكسرة

ماذكره قبيل هذا الكلام من ان فيه معايب الاول انه يفيد ان غير المنصرف ما فيه علتان فيخرج منه ما فيه واحدة تقوم مقام العلتين والثانى انه يدل على انه باجتماع سببين يجب عدم الانصراف مطلقا مع انه يجوز صرف هند وثالثها انه يدل على انه اذا اجتمع فى كلمة الالف التأنيث والعلمية مثلا يكون منع الصرف للسببين مع انه ليس الا للتأنيث بالالف ومن تلك المسامحات ابهام العلل كما بين فى تنكيرها ومنها ما فى (قوله والنون زائدة مما ذكره الشارح ومما يذكر لك من ان السبب مجموع الالف والنون لامجرد الالف وانت خبير بان جميع هذا الايراد مما لا يحوم حوله شائبة عيب ولا تسامح فان الناظم لم يرد تعريف غير المنصرف حتى يتجه عليه ذلك بل اراد تعداد الموانع من الصرف ولا ريب فى صحة الشرطية المذكورة فيه ومثال هند مما اجتمع فيه علتان مؤثرتان لانتفاء الشرط بانتفائه ينتفى المشروط فانه ان تحقق تحقق وان لم يتحقق لم يتحقق ولا يستفاد من تلك الشرطية ان الاسم لا يكون ممنوع الصرف مالم

الى الضمة (من غير اظهار التاء) المقدرة (لان الحرف الرابع قائم مقامه) وفى المفصل وتاء التأنيث لاتخلو من ان تكون ظاهرة اومقدرة فالظاهرة ثابتة ابدا فى التصغير والمقدرة تثبت فى كل ثلاثى الاماشذ من عريس وعريب فى عرس وعرب ولاتثبت فى الرباعى الاماشذ من نحو قديدمة فى قدام وورية فى وراء انتهى وانما قال الشارح فى الموضعين باعتبار معناه الجنسى احترازا عن معناه العلمى لان باعتباره لايكون علما لآخر وانما يكون باعتبار الجنس كمان زيدا مثلا يكون علما لاشخاص شتى باعتبار معناه الجنسى لاالعلمى ( فعقرب اذا سمى به رجل امتنع صرفه ) يعنى جعل غير منصرف ( للعلمية والتأنيث الحكمى ) لماسبق (المعرفة) المعدودة من اسباب منع الصرف ( اى التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لاذات المعرفة) لان الذات من حيث انه ذات لايكون سببا والسبب لايكون الاالوصف القائم به من الوصف والعدل والتانيث وغير ذلك وههنا كذلك لان التعريف وصف فى المعرفة فيكون هو السبب ولم يقل المصنف وتعريف لضرورة وزن الشعر لان التعريف انقص من المعرفة بحركة وههنا يكون النشر موافقا للف وهى مبتدأ (شرطها) مبتدأ ثان ( اى شرط تأثيرها فى منع الصرف ) ( ان تكون ) المعرفة (علمية) والجملة خبر للمبتدأ الثانى وهو مع خبره خبر للاول (اى ان تكون) تلك المعرفة ( هذا النوع ) بالنصب لانه خبر تكون وهو العلم يعنى ان تكون علما لاغير (من جنس التعريف) لان جنس التعريف عند المصنف ستة انواع بناء (على ان تكون الياء) فى قوله علمية (مصدرية او) ان تكون ( منسوبة الى العلم بان تكون ) اى المعرفة (حاصلة فى ضمنه) اى فى ضمن العلم لان الجنس انما يوجد فى ضمن انواعه كالكلمة توجد فى انواعها كالحيوان ويوجد ايضا فى انواعه كالانسان والابل وغيرهما وهذا كما قال اهل المعقول العام انما يوجد فى ضمن الخاص والافراد بناء (على ان تكون الياء فى قوله علمية (للنسبة ) كياء تميمى وقيسى (وانما جعلت) المعرفة فى كونها سببا لمنع الصرف ( مشروطة بالعلمية ) دون سائر المعارف والحال ان المعرفة عند المصنف ستة انواع ( لان تعريف المضمرات ) مطلقة ( والمبهمات ) يعنى واسماء الاشارات والموصولات ( لايوجد الافى ضمن المبنيات ) يعنى ان المضمرات واسماء الاشارات والموصولات من انواع المبنيات (ومنع الصرف) والصرف (من احكام المعربات) فبينهما منافاة فلايمكن ان يكون تعريف هذه الانواع شرطا للمعرفة لان مايكون خاصا لنوع لايكون شرطا للسبب الذى وجد فى النوع الاخر فانتفيا ( والتعريف باللام اوالاضافة) اذا كانت معنوية (يجعل) كل واحد منهما ( غير المنصرف منصرفا) اوفى حكم المنصرف يعنى ان اللام اذا دخل على غير المنصرف يجعله منصرفا لانه لما كان من خواص الاسم تزول بدخوله عليه مشابهة الفعل فيعود الى اصله وهو الانصرف

---

يجتمع فيه ثنتان من تلك الموانع بل المستفاد انه كلما اجتمع ثنتان منها فى اسم يكون غير منصرف وهل يلزم هذا منه كلما وقوله من جملة المسامحات ايهام العلل كما بين تنكيرها سهو ظاهر فان القائل انما قال فى بيان التنكير لقد بلغ تنكير الاسباب فى هذين البيتين نهاية الحسن اذ السبب عدل مالا كل عدل وهو عدل لايكون علة البناء وكذا السبب وصف ماوهو الوصف الاصلى وهكذا قوله ومنها مافى قوله والنون الى آخره اذلا دلالة فى ما ذكره الشارح على تسامح بل لاسبيل اليه كما عرفت واماماسيجئ من ان السبب مجموع الالف والنون لا احدهما فلايشعر بالتسامح ايضا لان الناظم انما جعل مجموع الالف والنون مانعا (قوله من الامور التسعة علة لايقال المذكور فى النظم ليس هو لفظ العلل بل الموانع فكان ينبغى ان يقول مانع بدل علة لانه قدس سره انما قال كذلك ايذانا بكون مآل لفظى الناظم والمصنف الى واحد ( قوله وقال بعضهم اثنان وهذا احسن الوجوه لاشتماله على فائدة زائدة وهو

وان غير المنصرف اذا اضيف يكون منصرفا دون المضاف اليه يعنى ان غير المنصرف اذا صار مضافا اليه لا يصير منصرفا بل يبقى على حاله كما اذا دخله حرف الجر لان الاضافة لما كانت من خواص الاسم تزيل مشابهة الفعل فى المضاف اليه دون المضاف اليه لانها لم تؤثر شيئا فيه كما فى المضاف حتى تغيره من حال الى حال ( كما سيجئ ) تفصيله فى آخر البحث (فلا يتصور كونه ) اى ان يكون التعريف باللام او بالاضافة (سببا لمنع الصرف) لان ما يكون سببا لزوال منع الصرف لا يكون سببا لوجوده وهو ظاهر والتعريف بالنداء يجعله مبنيا (فلم يبق ) لنا من جملة المعارف لان يكون شرطا (الا التعريف العلمى) لانه ليس فيه مانع كما فى اخواته ( وانما جعل ) المصنف (المعرفة سببا) من اسباب المنع الصرف (و) جعل (العلمية شرطها) اى شرط التأثير المعرفة (ولم يجعل) المصنف (العلمية سببا) حتى لم يحتج الى الشرط لان العلمية حينئذ تكون سببا وشرطا وحدها فيكون اللام اخصر ( كما جعل البعض ) وهو جار الله العلامة فاستغنى عن الاشتراط ( لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية له) اى للتنكير لان فرعية التعريف للتنكير بلا واسطة وفرعية العلمية له بواسطة كونها نوعا من المعرفة التى هى فرع للتنكير ولا يخفى ان الفرعية بلا واسطة اظهر من الفرعية بواسطة وليكون هذا السبب مثل سائر الاسباب فى كونها جنسا لان المعرفة جنس مثلها دون العلمية لانها نوع من المعرفة فتناسب التنكير ايضا فى الجنس فالجنس اولى لان يكون سببا من النوع لانه اصل وليكون السبب على وتيرة اكثر الاسباب بان يكون عاما يختص بالشرط (العجمة) المعدودة من اسباب منع الصرف (وهى كون اللفظ) مطلقا سواء كان غير منصرف او منصرفا (مما وضعه غير العرب ) لان العجم غير العرب فكذلك موضوع العجم يكون غير موضوع العرب لان اللفظ تابع للواضع (ولتأثيرها) اى لتأثير العجمة وكونها سببا ( فى منع الصرف ) اى لمنعه (شرطان ) لان العجمة لما كانت امرا خفيا وهو كون اللفظ غير موضوع العرب حيث ليس له علامة ظاهرة كالتأنيث اللفظى او علامة مقدرة كالتأنيث المعنوى لم تؤثر فى منع الصرف بمجرد العلمية بل احتاجت فيه الى امر زائد غير العلمية الا انها كانت اخفى من التأنيث المعنوى لانه يظهر فى بعض تصرفاته مثل اسناد الفعل وارجاع الضمير اليه وغير ذلك فاشترط فيه احد الامور الثلاثة حيث لم تظهر فى شئ من تصرفاتها اشترط فيها احد الامرين غير العلمية ( شرطها ) (الاول) (ان تكون ) اى العجمة (علمية) (اى) ان يكون اللفظ العجمى (منسوبه) اى منسوبا ( الى العلم ) ليتحقق عجمتها ( فى ) (اللغة) (العجمية) قدر اللغة لان العجمية صفة والباء فى (بان تكون ) العجمية متعلق بقوله منسوبة (متحققة) موجودة (فى ضمن العلم) الذى (فى العجم ) لا فى ضمن النكرة سواء كانت فى العجم او فى العرب ( حقيقة ) بان وضعه العجم اولا علما من ان يكون اسم جنس ( كابراهيم ) فانه وضع اولا علما وجعل علما لخليل الرحمن

التنبيه على لزوم الاعراض عن ذينك القولين فما قيل لا وجه لمعرفتهما ولدالم يبينهما المصنف لا ينبغى ان يلتفت اليه ( قوله من حيث اشتماله على علتين انما احتيج الى قيد الحيثية لان لغير المنصرف من حيثيات آخر احكاما آخر مثل كونه بالضمة والفتحة والكسر والتنوين (اى فى صورة الضرورة او التناسب) الى غير ذلك قيل ان قيد الحيثية لا بد منه لذلك لكن الاظهر الاخصر ان يقول اى حكم غير المنصرف ولا يخفى ان هذا القيد لا يفيد شيئا لان كونه بالضمة والفتحة او الكسرة والتنوين من هذه الحيثية ايضا (قوله) ان لا كسر ولا تنوين قيل ذكر الكسرة مع انه علم سابقا اشارة الى ان تعريف غير المنصرف بما لا يدخله يدخله الكسرة والتنوين تعريف بامرين يجب ان يجعل كل منهما حكم غير المنصرف ففيه الدور من جهتين على ما فصل به فى تعريف المعرب ولو اقتصر على ذكر لا تنوين لم يكن الاشارة الى نقصان تعريف غير المنصرف الا من جهة التنوين وهذا غير صحيح لان ذلك اعنى امتناع غير المنصرف عن ذينك الامرين امر واحد ولا يصح ان يعتبرا اثنين

اى وضعه العرب (او) بان تكون العجمة متحققة موجودة فى ضمن العلم فى العجم (حكما) لاحقيقة وذلك يكون (بان ينقله) اى الاسم العجمى الذى هو نكرة فى العجم (العرب من لغة العجم الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل) اى يجعل ذلك الاسم الاعجمى علما من غير تغيره بالحذف والتبديل والقلب والزيادة وغير ذلك من تصرفاتهم فى كلامهم بل ينقله على الهيئة التى كان عليها فى العجم ويجعله علمـا ( كقالون فانه كان فى العجم اسم جنس ) بمعنى الجيد يعنى كان يطلق فى العجم على كل ماكان جيدا ثم ( سمى به احد رواة) جمع راو كنحاة جمع ناح (القراء) يعنى جعل لقبا قبل التصرف لراوى نافع الذى هو امام القراء واسمه عيسى (لجودة قراءته ) اى لكون قراءة تلك الراوى جيدة ( قيل ان يتصرف فيه العرب فكانه كان) لفظ قالون (علما فى العجمية ) لان عدم التصرف فيه دل على انه علم فى العجم لان العلم مصون من التصرف بقدر الامكان وفى الرضى واللازم ان يستعملها فى كلام العرب الاسم العلمية سواء كان قبل استعماله فيه ايضا علما كابراهيم اولا كقالون فانه الجيد بلسان الروم سمى به نافع راويه عيسى لجودة قراءته انتهى فعلم ان الشرط ان يكون علما فى استعمال العرب قبل التصرف فيه (وانما جعلت) العلمية (شرطا) لتأثير العجمة حقيقة او حكما (لئلا يتصرف فيها) العرب (مثل تصرفاتهم فى كلامهم ) اى فى الفاظهم التى وضعوها من الاضافة وادخال اللام والتنوين والحذف وغير ذلك فتصير كالاسماء العربية فلاتعتبر فيه وان وجدت العلمية بعد ذلك (فتضعف فيه) اى فى ذلك الاسم الاعجمى ( العجمة فلاتصلح) تلك العجمة ان تكون ( سببا لمنع الصرف )لانتفاء الشرط وهو ان يكون علما فى العجم حقيقة او حكما وفى الرضى ويبقى الاسم بعد ذلك قابلا لسائر تصرفاتهم فى كلامهم على مايقتضيه وقوعه فيه لما تقرر ان الطارئ يزيل حكم المطرو عليه فيقبل الاعراب وياء النسبة وياء التصغير ويخفف مايستثقل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحوجرجان و آذربيجان فى كركان و آذر بايكان ونحو ذلك الى هنا كلامه (فعلى هذا) اى فعلى ان العلمية شرط فى العجمة (لو سمى بمثل لجام) رجل يعنى لو جعل نحو لجام علما لرجل ( لايمتنع صرفه ) يعنى لايكون غير منصرف (لعدم علميته العجمية ) يعنى لعدم كونه علما فى العجم لاحقيقة ولا حكما لان العرب تصرفت فيه قبل النقل الى العلم حيث كان اصله فى لغة العجم لكام بالكاف الفـارسية ثم قالت العرب لجام بتبديل الكاف بالجيم فالمعنى على كلا اللسانين واحد لانه اسم لما يلجم فى فم الفرس اى يدخل فيه وقت الركوب (و) (شرطها الثانى احد الامرين ) فيه اشارة الى ان احدهما كاف فيه ( تحرك ) (الحرف) ( الاوسط ) من حروفها الثلاثة ( اوزيادة ) اى ان تكون حروفها زائدة (على

بان يكون امتناعه عن كل منهما اثرا مترتبا عليه لان الممتنع عن احدهما فقط لايكون غير منصرف بالضرورة على ان المدول عن التعريف بذلك ليس لما سبق فى المعرب بل الاحتراز عن ثبوت الواسطة حسبما ذكر فى الايضاح واذا عرفت ذلك عرفت ان ذكر الكسر محتاج اليه فى اثبات الحكم ولا يستغنى عنه بالتنوين وان القول بانه اراد الجمع بين الحكمين لانه اقرب ضبطا مما الاوجه له (قوله لانك تقول قائم ثم قائمة قبل المعروض التاء القائم المطلق لا القائم المجرد عن التاء وهو المذكور وكذا المعروض للالف واللام فى الرجل المطلق لا المجرد عن اللام وهو النكرة فالفرعية فى التأنيث والتعريف وهمية والفرعية المعتبر فى منع الصرف اعم من الوهمية والحقيقة ولا يخفى ان الحق حيث بات وظل والقائل قد غفل عنه وضل اذ القائم لايمكن ان يعتبر مطلقا عاما للمذكر والمؤنث والا لكان الشئ الواحد محتملا للنقيضين معا بل جامعا بينهما فاللفظ اما مذكر او مؤنث على سبيل منع الخلو يشهد بذلك ظاهر اللفظ فانه اذ ذكر اما ان يذكر بالتاء ام لا فان كان الاول فهو المؤنث والا فالمذكر

الثلاثة ) (اى على ثلاثة احرف) هذا عند المصنف لان الحركة قائمة مقام الحرف الرابع كما فى التأنيث المعنوى واما عند سيبويه واكثر النحاة فتحرك الاوسط لاتأثير له فى العجمة فنحو ملك منصرف عندهم لان الثلاثى خفيف ووضع كلام العجم على الطول فكأن الثلاثى ليس منه وانما اشترط احد احد الامرين (لئلا تعارض الخفة احد السببين ) فتزاحم تأثيره فيكون منصرفا ( فنوح منصرف ) (هذا) اى قوله نوح منصرف الى قوله ابراهيم ممتنع اومجموع هذا القول ( تفريع بالنظر الى الشرط الثانى ) اى بيان لفائدته وهى انصرف نحو نوح (فانصراف) نحو (نوح انما هو لانتفاء الشرط الثانى) بقسميه لان الشرط الاول وهو كونه علما فى العجم موجود فيه لان نوحا علم فى العجم (وهذا) اى انصراف نحو نوح نظرا الى انتفاء الشرط الثانى (اختيار المصنف) وكذا عند سيبويه واما الزمخشرى فقد جعل الاعجمى الثلاثى الساكن الاوسط جائز اصرفه وتركه نظرا الى وجود العلتين مع ترجيح الصرف كما فى التأنيث المعنوى ( لان العجمة سبب ضعيف لانه) اى لان العجمة فالتذكير باعتبار السبب ( امر معنوى) وهو كون الكلمة ليست من اوضاع العرب وليس له علامة لفظية ولا مقدرة فكانت فى غاية الضعف ( فلايجوز اعتبارها مع سكون ) الحرف ( الاوسط) فلزم صرفها لما مر ان الاسم اذ كان ثلاثيا ساكن الاوسط يكون فى غاية الضعف فلايؤثر فيه ماهو الاضعف ( واما التأنيث المعنوى فان له علامة مقدرة ) وهى التاء ( تظهر فى بعض التصرفات ) وهى التصغير وارجاع الضمير واسناد الفعل اليه والاخبار عنه بالمشتق وغير ذلك (فله) اى للتأنيث المعنوى (نوع قوة) يعنى ان التأنيث معنوى اقوى من العجمة لما قلنا (فجاز ان يعتبر مع سكون ) الحرف ( الاوسط ) فى الثلاثى ( وان لايعتبر ) معه ولذا قال المصنف فيما سبق فهند يجوز صرفه ولم يقل فهند منصرف وقال ههنا فنوح منصرف ولم يقل يجوز صرفه للفرق بين التأنيث المعنوى والعجمة عنده (فان قلت قد اعتبرت) مبنى للمفعول (العجمة) بالرفع نائبه (وفى ماه وجور) متعلق بقوله اعتبرت (مع سكون) الحرف (الاوسط فيما سبق) اى فى بيان شرط التانيث المعنوى بقوله وشرط تحتم تأثيره احد الامور والثلاثة الى آخر ما فصل هناك حيث جعل ماه وجور اسمى بلدتين غير منصرف وحكم به حتى لو لم تكن فيهما العجمة معتبرة لما حكم عليهما بعدم الانصراف فكانت العجمة معتبرة فيهما مع سكون الاوسط (فلم لم تعتبر) العجمة (ههنا) حتى يجعل نحو نوح غير منصرف اى كما يجعل نحو هند كما ذهب اليه العلامة الزمخشرى (قلنا) فى جوابه (اعتبارها) اى العجمة (فيما سبق) اى فى وجوب تأثير التأنيث المعنوى ( انما هو لتقوية سببين آخرين ) هما التأنيث المعنوى وشرطها العلمية هذا من باب التغليب كالقمرين للشمس والقمر اومن باب حذف المضاف اى لتقوية احد سببين

(آخر)

وكذا حال الرجل فان قلت وعلى ماذكره الشارح يلزم اجتماع النقيضين فى شئ واحد فلا يصح ما قاله ايضا قلنا التقابل انما هو بين مفهومى المذكر والمؤنث والداخل فى المؤنث ما صدق عليه المذكر لا مفهومه فلا محذور (قوله لان الاصل فى كل نوع ان لايكون فيه الوزن المختص بنوع آخر هذا تام فى صورة كون الاضافة للاختصاص لكن قوله الآتى وزن الفعل شرطه ان يختص به اويكون فى اوله زيادة كزيادة يقتضى ان تكون من قبيل اضافة العام الى الخاص بمعنى اللام لمجرد النسبة وحينئذ لايكون هذا التعليل كما ينبغى قيل وزن الفعل الذى فيه احدى الزوائد الاربع فى حكم الوزن المختص ويأباه المنقول (قوله اى لايمتنع فان الجواز مشترك بين مقابلى الوجوب والامتناع و وجب التفسير هنا كذا الكون الصرف واجبا فى حال الضرورة (قوله وبادخال الكسر والتنوين لايلزم خلو الاسم عنهما قيل فيه ان غير المنصرف مافيه علتان مؤثرتان فيجوز ان يخرجا من التأثير بالضرورة او اعتبار التناسب فلاحاجة الى صرف الصرف عن ظاهره وحذا

آخرين الذى هو التأنيث المعنوى لان العلمية مستغنية عن التقوية لالان تكون العجمية مستقلة فتؤثر مع سكون الاوسط (لئلا يقاوم سكون الاوسط احدهما) اى احد السببين لان الاسم اذا كان ثلاثيا يكون خفيفا واذا كان اوسطه ساكنا يكون اخف فيقبل الانصراف بدخول الجر والتنوين عليه واذا اعتبرت العجمة فيه يكون اثقل فيقتضى التخفيف باسقاط الجر والتنوين منه بجعله غير منصرف (ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب آخر) هو التأنيث المعنوى فيما سبق (اعتبار) بالرفع فاعل ولا يلزم ومضاف الى سببيتها بالاستقلال) ههنا حتى يرد مثل هذا السؤال (وشتر) (وهو اسم حصن) كان (بديار بكر) وفى الرضى ويجوز ان يقال امتناعه من الصرف لاجل تأويله بالبقعة والقلعة الاان تقول انه لا يستعمل الامذكرا فلا يرجع اليه الاضمير المذكر لكن ذلك مما لم يثبت فالمثال الصحيح نحو لمك لانه اسم ابى نوح عليه السلام انتهى وفى الحاشية فى القاموس «قلعة باران» بين بردعة وكنجة وايا ما كان فليس اعتبار العجمة فيه قطعيا لاحتمال اعتبار التأنيث انتهى و المصنف لم يحكم بعجميته حصرا و لم ينف تأنيثه بل مثله وجعله مثالا للعجمة فلا تناقض فى المثال لانه يصلح مثالا لما مثل له وان كان التأنيث فيه ايضا (وابراهيم) وكذا ابراهيم ابراهام (ممتنع) (صرفهما) يعنى ممتنعان من الصرف (لوجود الشرط الثانى فيهما) مع وجود السبب الذى هو العجمة والشرط الاول الذى هو ان يكون الاسم علما فى العجم حقيقة او حكما (فان فى شتر تحرك) الحرف (الاوسط) وهو ظاهر (وفى ابراهيم الزيادة على الثلاثة) فينبغى ان يكونا غير منصرفين لوجود السبب الذى هو العجمة والشرطان اللذان هما العجمية فى العجم وتحرك الاوسط او الزيادة على ثلاثة احرف (وانما خص التفريع بالتفريع بالشرط الثانى) اى وانما بين المصنف فائدة الشرط الثانى ولم يبين فائدة الشرط الاول بان يقول فلجام منصرف لانه ليس فيه علمية فى العجم (لان غرضه) ومقصوده ههنا (التنبيه على ماهو الحق) والصواب (عنده من انصراف) الثانى الساكن الاوسط (نحو نوع) او عدم انصراف الثلاثى المتحرك الاوسط نحو شتر (ولهذا) اى لكون غرضه التنبيه على ماهو الصواب (قدم انصرافه) اى انصراف نحو نوح (مع انه) اى انصراف نحو نوح (متفرع على انتفاء الشرط الثانى والاولى) للمقام (تقديم ماهو متفرع على وجوده) على ماهو متفرع على عدمه بان يقول فشتر وابراهيم ممتنع ونوح منصرف (كما لا يخفى) وجه وهو ان الوجود اشرف من العدم والاشرف يقدم وكذلك ما يتفرع على الوجود الذى هو اشرف يكون مقدما وقيل صرح بتفريع الشرط الثانى دون الاول لان فيه ردا على المخالف وقدم فرع الانتفاء على فرع الوجود لتقدم العدم على الوجود ولان فيه ردا على المخالف كما قيل اذ فى شتر ايضا رد على المخالف بل على المخالف الاقوى وله وجه (واعلم ان اسماء الانبياء

الوهم باطل من وجوه اما اولا فلان المقصود دفع ما يتجه على المصنف من انه خالف المتقدمين فى حد غير المنصرف ووافقهم ههنا حيث طلق الصرف على وجود الجر والتنوين دون انتفاء العلتين وهذا لا يندفع الا بما ذكره سابقا اولا حقا وثانيهما ان شرط التأثير ليس انعدام الضرورة واعتبار التناسب بل امور تذكر بعد بالاتفاق وثالثها ان الكلام فى جواز صرف غير المنصرف ومن البين ان الاسم لا يكون غير منصرف مالم يكن المانع من الصرف مؤثرا فيه فلو اريد بذلك لوجب ان يقال وكون الاسم منصرفا عند الضرورة واعتبار التناسب بالضرورة (قوله والضمير فى صرفه راجع الى حكمه فيكون معنى الكلام ويجوز صرف هذا الكلام عنه ولا بعد فيه وما قيل الظاهر من الصرف معناه الاصطلاحى والظاهر من ضمير صرفه رجوعه الى غير المنصرف بحكم قوله وحكمه والحاجة تندفع بترك الظاهر الاول فلا حاجة لترك الظاهر الثانى من جملة الاوهام لم رجع الشارح قدس سره اعتبار الصرف بمعناه الاصطلاحى على هذا القول حيث اتى بصيغة التمريض لكن الاكتفاء

عليهم السلام) كلها (ممتنعة من الصرف) يعنى كانت غير منصرفة للعلمية والعجمة (الاستة) فانها منصرفة (محمد وصالح وشعيب وهود ولكونها) اى لكون هذه الاربعة (عربية) ولم يكن فيها من الاسباب الاسبب واحد وهى العلمية وهو وحده لم تؤثر فى منع الصرف فصرفت (ونوح ولوط لخفتهما) يعنى وان وجد فيهما سببان العلمية والعجمة الا انه لما يوجد فيهما الشرط الذى يوجب تأثير العجمة وهو تحرك الاوسط اوزيادة على الثلاثة صار منصرفين لان الاصل فى الاسم الصرف (وقيل ان هودا كنوح) يعنى انصرف هود لخفته لا لكونه عربيا (لان سيبويه قرنه معه) يعنى ذكر هودا قرينا مع نوح لان الشئ يذكر مع قرينه حيث قال محمد وصالح وشعيب ونوح وهود ولوط فقرن هودا بنوح حيث ذكره بعده لا بشعيب فعلم انه جعله من عداد نوح دون شعيب (ويؤيده) يحتمل ان يكون هذا من تتمة ماقيل فيكون من كلام القائل وان يكون من كلام الشارح اى يؤيد ماقيل (مايقال من ان العرب) بيان مايقال (من ولد اسماعيل) والولد جاء كفرس وقفل مفردا وجمعا واسماعيل كان ابن ابراهيم خليل الرحمن الذين هما وضعا لسان العرب فكان اسماعيل ابا العرب لانه الاصل فى الوضع (ومن كان قبل ذلك) اى قبل اسماعيل او قبل اولاده اى الانبياء الذين جاؤا قبل اسماعيل او قبل اولاده (فليس بعربى) اى ليس عربيا فكان ابراهيم واسماعيل وغيرهما عجميا (وهود قبل اسماعيل فيماذكر) من التواريخ والقصص (فكان) هود (كنوح) فانصراف الثلاثة لكونها عربية والثلاثة الاخر لكونها خفيفة (الجمع) المعدود من اسباب منع الصرف (وهو سبب) واحد (قائم مقام سببين) لماذكر وهو مبتدأ (شرطه) مبتدأ ثان (اى شرط قيامه مقام سببين) بان يؤثر وحده تأثيرهما (صيغة) على وزن ديمة خبر المبتدأ الثانى وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول ومضاف الى (منتهى الجموع) التى هى من جموع التكسير والمنتهى مصدر ميمى بمعنى الانتهاء مضاف الى الفاعل (وهى) اى الصيغة التى كانت نيابة الجموع المكسرة (الصيغة التى كان اولها) اى الحروف الاول والثانى منها (مفتوحا وثالثها) اى وكان الحرف الثالث منها (الفا) يقال لها الف التكسير (و) كان ايضا (بعد الالف حرفان) اولهما مكسورا ماادغم اولهما فى الآخر مثل دواب وشواب واما غير مدغم مثل اساور ومساجد على وزن فعالل (او) كان بعد الالف (ثلاثة احرف) اولها مكسور و (اوسطها ساكن) كاناعيم ومصابيح على وزن فعاليل لانه اذا لم يكن ساكنا بل متحركا كان منصرفا على ماسيأتى هذا بيان للصيغة واما قوله (وهى التى) بيان لانتهاء الجموع تكسير (لا تجمع) مبنى للمفعول نائبه ما استكن فيه (جمع) نصب على المصدرية ومضاف الى (التكسير) وهو جمع بناء واحده (مرة اخرى) نصب على الظرفية سواء جمع اولا فانتهى تكسيره كاساور واناعيم

(اولا)

بترك الظاهر الاول بارجاع الضمير الى غير المنصرف مما لاحاصل له (قوله كقوله صبت) اخره نقل عنه قدس سره ان هذا البيت مما قالته سيدة النساء فاطمة الزهراء رضى الله تعالى عنها فى مرثية نبينا وسيدنا سيد المرسلين حبيب اله العالمين صلى الله عليه وسلم واوله (ماذا على من شم تربة احمد ان لا يشم مدى الزمان غواليا) ولا يخفى ان هذا النقل يأباه كقوله والله تعالى اعلم (قوله وان لم يصل الى حد الضرورة قيل فيه اشعار بانه قد يصل الى حد الضرورة ومنه وجوب صرف اعلام الاوزان التى قصد بها بيان وزن منصرف فيقال وزن ضارب يضارب مضاربة فاعل يفاعل مفاعلة فيصرف مفاعلة لا محالة لتناسب مضاربة وفيه نظر اما اولا فلان التناسب جعل قسيما للضرورة فلا يصح اعتبارها فيه واما ثانيا فلما ان تحقق العلمية ممنوع (قوله لتناسب المنصرف الذى يليه قيل وقرئ قواريرا التناسب فواصل الاى فقوله يليه لم يقصد به اتمام التعليل ومن المعلوم ان صرف سلاسلا ليس الا لتناسب اغلالا وهو يليه فقوله لتناسب المنصرف الذى يليه قصد به اتمام التعليل واما ان غير المنصرف

اولا كذلك فانتهى ايضا مثل مساجد ومصابيح ( ولهذا ) اى لكون هذه الصيغة
لاتجمع جمع التكسير مرة اخرى بحيث انتهى تكسيرها الغير للصيغة ( سميت )هذه
الصيغة(صيغة منتهى الجموع) وقوله(لانها(اى لان هذه الصيغة تعليل للانتهاء لان
الانتهاء يكون فيما تكرر دون غير المتكرر (جمعت فى بعض الصور مرتين تكسيرا)نصب
على التميز كاساور واناعيم(فانتهى تكسيرها المغير للصيغة) بحيث لم يجمع جمع التكسير مرة
اخرى فقدتم الجمع واستقر وصلح لان يكون سببا يقوم مقام سببين لان الجمع سبب
وانتهاء كأنه سبب آخر (واما الجمع السلامة )سواء كان جمعا مذكرا اومؤنثا اسما اوصفة
وهو ما الحق آخر مفرده واو ونون اوياء ونون اوياء اوالف وتاء(فانه لايغير الصيغة) اى
صيغة مفرده لان بلحوق تلك الحروف آخر المفرد لاتتغير صيغة المفرد عن الهيئة التى
كان المفرد عليها (فيجوز ان تجمع) تلك الصيغة(جمع السلامة) ولذا لم يكن شرط ولم يقل
صيغة منتهى الجموع غير السلامة( كما يجمع ايامن جمع ايمن) جمع يمين(على ايامنين) بالواو
والنون اوبالياء والنون (وصواحب جمع صاحبة على صواحبات) وهذا الجمع لم يمنع
ان يكون ايامن وصواحب غير منصرف فانه اذا قيل ايامن وصواحب يكون غير منصرف
واذا قيل ايامنون وصواحبات يكون منصرفا لوجود الشرط الاول لا الثانى)وانما
اشترطت )مبنى للمفعول اى صيغة منتهى الجموع فى ان يكون الجمع سببا قائم مقام السببين
(لتكون صيغة مصونة)محفوظة( عن قبول التغيير ) لما عرفت ان جمع المكسر يغير
لا السلامة(فتؤثر) فتصلح لان تكون سببا يقوم مقام السببين لان الجمعية لما كانت
عارضة والتكسير ايضا يغير الصيغة لاتصلح ان تؤثر فى منع الصرف فضلا عن القيام مقام
السببين واما اذا انتهى التكسير المغير فقد تمت الجمعية واستقرت صيغتها وصلحت للقيام
مقامهما (بغيرهاء) الباء للملابسة والغير بمعنى النفى والمعنى بلا هاء بل لا بهاء كما فى قولك
كنت بغير مال اى بلا مال وهو خبر لقوله شرطه اى ملابس وكائن اوصفة لقوله صيغة اى
صيغة منتهى الجموع الملابسة بغير هاء اوحال منها اى ملابسة بغيرهاء(منقلبة) بالجر صفة
هاء(عن تاء التأنيث حالة الوقف ) يقال لها التاء المربوطة اوالمدة اذا وقف عليها تصير هاء
واذا لم تقف تكون تاء وتبقى على حالها(اوالمراد)عطف على مقدر تقديره المراد بها
ان تكون منقلبة عن تاء التأنيث حالة الوقف اوالمراد والفرق بينهما ان اطلاق الهاء عليها
فى الاول على حقيقة باعتبار اتصافها بوصف الانقلاب وفى الثانى على مجازية باعتبار
الاولية بها)) فيه لطافة تعرف بالتأمل (تاء التأنيث باعتبار مايؤل اليه حالة الوقف) اذا كان
الامر كذلك (فلا يرد)من ورد يرد ورودا (نحو فواره جمع فارهة) لا فاره لان فاعلا
صفة لايجمع على فواعل بل على فواعلين بالواو والنون اوبالياء والنون رالفاره الحاذق
ويقال للبغل والحمار فاره بين الفروهة فالفارسية خوش رو وفى الصحاح الفاره الحاذق
بالمشى وقد فره من باب ظرف قال الازهرى قوله تعالى ﴿فارهين﴾ اى حاذقين والفاره

قد يصرف لتناسب ماقبله
ايضا فخارج عن المقصود
لان المذكور مثال لهذا
النوع لا لتعريفه الجامع
لافراده ( قوله فقوله
سلاسلا واغلالا يعنى
ان ذكر اغلالا ههنا ليس
خاليا عن القصد اليه
لظهور ان تمام المعرفة
المطلوبة يتوقف على
معرفة المنصرف حقيقة
ويؤيده انه لولم يتعلق
القصد به لكان المناسب
عدم التعرض له كيف
ودأبه الايجاز فاقيل
والاظهر ان التقدير
كصرف سلاسلا هذا
التركيب ممنوع
( قوله ومايقوم مقامهما
قيل هذا من تتمة بيان
التعريف فينبغى ان يقدم
على قوله وحكمه واجيب
بان بيان الاسباب
كلها من تتمة التعريف
فهذه جملة معترضة قدمت
الى هنا لشدة الاهتمام
ببيان انها لاتصلح
للتعريف واذا جاز
اعتبار بيان العلل
وتعريفها من تتمة تعريف
غير المنصرف فبيان
حكمه وخاصته اولى به
وايضا يتوجه على قول
المجيب ان يقال سلمنا ان
هذا اعتراض صلح
للاهتمام ببيان انه لا يصلح
للتعريف كما زعمه القوم
لكن قوله ويجوز الى
آخره اعتراض آخره
ولا يخفى انه لاوجه لهذا
الاعتراض (قوله البالغ

من الناس المليح الحسن ومن الدواب الجيد السير وقال الجوهري ويقال للبرذون والبغل والحمار فارهة بين الفروهة وجمعه فرهة وفره مثل صحبة وصحب وبزل انتهى مختصرا (وانما اشترط كونها بغير هاء لانها) اى لان الجمعية (لوكانت مع هاء كانت على زنة المفردات) وفي الرضي انما شرط في هذه الصيغة ان تكون بغير هاء احترازا عن الملائكة لان التاء تقرب اللفظ من وزن المفرد نحو كراهية وطواعية وعلانية فتنكسر من قوة جمعيته فلا تقوى ان تقوم مقام سببين الى هنا كلامه (كفرازنة) وصياقلة فانها (على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة) فيه نشر على ترتيب اللف وانما فسرهما بها لئلا يتوهم الجمعية منهما (فيدخل في قوة الجمعية فتور) مصدر من باب دخل وهو الضعف والانكسار فلا تقوى ان تقوم مقام السببين على ماقلنا سابقا لاسيما على مذهب من قال ان قيامه مقامهما لكونه لانظير له في الاحاد (ولا حاجة) جواب عن سؤال مقدر تقديره كان على المصنف ان يخرج نحو مدائني من شرطه بان يقول ولا ياء النسبة كما خرج نحو فرازنة منه بقوله بغير هاء فاجاب عنه بقوله ولا حاجة (الى اخراج نحو مدائني) منسوب الى مدائن علم بلدة كان انصاري وفرائضي منسوب الى انصار وفرائض الاول علم للصحابي المدني والثاني علم لعلم الميراث (فانه) اى مدايني او مداين (مفرد محض) لما قلنا ان الثاني علم لبلدة والاول منسوب اليها (ليس جمعا) زائدة (في الحال) متعلق بقوله جمعا لانه اما علم او منسوب وياء النسبة لاتلحق الجمع وفي المفصل لان الجمع اذا نسب رد الى الواحد (ولا في المآل) لان المراد منه العلمية او النسبة لا الجمعية (وانما الجمع مدائن) جمع مدينة يقال مدن بالمكان اقام به وبابه دخل ومنه المدينة وجمعها مدائن بالهمزة ومدن مخففا ومثقلا والنسبة الى مدينة الرسول عليه السلام مدني والى مدائن كسرى مدائني كذا في الصحاح (وهو لفظ آخر بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء) فيهما وهو العالم الذي هو ذو فنون من العلم (فعلم مما سبق) اى من قوله صيغة منتهى الجموع بغير هاء (اى صيغة منتهى الجموع على قسمين) اى منقسمة عليهما (احدهما مايكون بغير هاء) اى الصيغة التي لاتكون فيها تاء التأنيث (وثانيهما مايكون بهاء) اى الصيغة التي تكون مع تاء التأنيث لان النفي يستلزم الايجاب الاول مايستفاد من النفي صريحا والثاني مايستفاد منه ايضا لكن دلالة لان النفي يدل على وجود المنفي لانه لولم يكن موجودا لما نفي (فاما) اى الجمع الذي (كان بغير هاء فممتنع صرفه) اى يكون ذلك الجمع غير منصرف (لوجود شرط تأثيرها) يعني لوجود السبب الذي هو الجمعية وشرط تأثيرها الذي هو صيغة منتهى الجموع بغير هاء فامتنع من الصرف (كمساجد) اى مثاله مثل مساجد او كائن كمساجد او مبتدأ على ان يكون الكاف بمعنى المثل فقط اى مثل مساجد (مثال) خبره واما على الاولين فخبر مبتدأ محذوف اى هذا مثال (لما) اى للجمع الذي يوقع (بعد

الى صيغة منتهى الجموع هذا التفسير على وفق مااختاره المصنف وانما عدل عما يقال قوله اكثر النحويين في تفسيره من انه الجمع الذي لانظير له في الاحاد لظهور ان هذا التعريف اولى منه فانه ينبئ عن العلة في اول الامر لانها اذا كانت صيغة منتهى الجموع فكانه جمع متعدد وتلك لاتنبئ من ذلك التعريف المنبئ عن العلة اولى من غيره لو استويا وايضا يرد على المشهور باب افعل مثل اكلب واعين فانه جمع لانظير له في الاحاد وهو منصرف باجماع والجواب بانه قد جاء نحوا نملة وتاء التأنيث غير معتد بها في الزنة فقد تحقق نظيره في الاحاد غير سديد فانه لو صح ان يكون تاء التأنيث فيه موجبة لكون الصيغة على بناء الواحد بدونها من حيث كانت زائدة لصح ان يكون صياقلة كذلك والاتفاق على ان فرازنة مثل كراهية في كونه على صيغة الواحد مع الاطباق على ان فرازن ليس على بناء الواحد (قوله فانه تكرر فيه الجمعية قبل قيامه مقام السببين لهذا التكرار عند المصنف ولكونه نهاية جمع التكسير عند بعض ولانه لانظير له في الاحاد

الفه حرفان) روه مصابيح) (مثالما) اى للجمع الذى وقع (بعدالفه ثلاثة احرف اوسطها ساكن (واما) مايكون بهاء فنصرف لعدم وجود شرطه الذى هوان يكون بغيرها، لان وجود السبب لاتأثير له بدون وجود الشرط مثل (فرازنة) (وامثالها) جمله من باب حذف المعطوف مثل سرابيل تقيكم الحر اى والبرد لئلا يلزم الحكم بالانصراف على فرازنة فقط وليكون ذكره على سبيل التمثيل معنى (مما) اى من الجموع التى (هى على صيغة منتهى الجموع) الا انها كانت (مع الهاء) التى كان عدمها شرطا فى تأثيرها (فنصرف) (لفوات شرط تأثير الجمعية) وان وجد السبب الذى هو الجمعية لما قلنا ان السبب غير مؤثر بدون الشرط (وهو) اى الشرط (كونها) اى كون الجمعية (بلاهاء) (وحضاجر علما) وفى بعد النسخ علم بالرفع فحينئذ يكون اما صفة لحضاجر او خبر مبتدأ محذوف اى هو علم والجملة صفة او اعتراض (للضبع) متعلق بقوله علما (هذا) اى قوله وحضاجر علما للضبع غير منصرف الخ (جواب عن سؤال مقدر) ورد على المصنف من كون الجمع سببا على تقدير ان يكون الواو للاستئناف (تقديره) اى تقدير السؤال المقدر (ان حضاجر علم جنس للضبع) لا علم شخص للضبع (يطلق على الواحد) اصالة وحقيقة (و) يطلق على (الكثير) لا من حيث الاجتماع بل من حيث انه صادق على كل واحد من افراده (كما ان اسامة علم جنس للاسد) يطلق على الواحد منه وعلى الكثير (فلا جمعية فيه) اى حضاجر الذى هو علم جنس لانه لم يبق فيه حينئذ معنى الجمعية التى تكون سببا (و) الحال ان (صيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف) وانما السبب الجمعية وقد فاتت بسبب كونها علم جنس (بل هى) اى تلك الصيغة (شرط للجمعية) والشرط وحده لا يؤثر اذا لم يوجد السبب (فينبغى ان يكون) حضاجر علما للضبع (منصرفا) لعدم وجود السبب (لكنه) اى الان حضاجر (غير منصرف) استعمالا (وتقرير الجواب ان حضاجر حال كونه علما للضبع) قوله علما حال من المبتدأ صرح به ابن ملا واشار اليه الشارح ايضا بقوله ان حضاجر حال كونه علما للضبع واما نصبه بتقدير اعنى فقبيح جدا لان المقام لا يقتضى المدح او الذم او الترحم حتى ينصب على المدح او الذم او الترحم وفى نصبه فى هذا المقام قيل وقال فلا نطول الكلام بذكر المقال (غير منصرف) خبر لقوله وحضاجر لانه مبتدأ (لا) اى لا يكون غير منصرف (للجمعية الحالية) لان ليس جمعا فى الحال لا عرفت انه علم جنس يطلق على الواحد والكثير وما هو كذلك لا توجد فيه الجمعية (بل) عدم صرفه ليس الا (للجمعية الاصلية) لان الاصل لكونه اصلا يعتبر وان كان زائلا مثل اسود واسم للحية (لانه) اى لان حضاجر (منقول عن الجمع) فيكون علما منقولا (فانه كان فى الاصل) اى فى اصل استعماله (جمع حضجر) على وزن قمطر مكسور الفاء ومفتوح مابعده (بمعنى عظيم البطن)

عند بعض وهذا غلط فاحش فان علة قيامه مقامهما انما هو التكرار بالاتفاق واشتراط كونه نهاية الجمع او عدم اشتراك شئ من المفردات فى صيغة انما هو لاجل التفسير والتعيين والمصنف قد فسره باحد هذين الامرين والحاصل انه لاتعدد فى العلة وما به البيان ليس ثلاثيا بل ثنائى لان المصنف ممن بين باشتراط كونه نهاية جمع تكسير كما ستقف عليه واول من تورط فى هذه الورطة الشارح الرضى وهذا عجب منه قال صاحب المفصل والاسم يمنع عن الصرف متى اجتمع فيه اثنان من اسباب تسعة او تكرر واحد وهكذا قال الامام المطرزى وغيره من الثقات ولا وجه لتكرر الجمع سوى ذلك فان قلت بل الزمخشرى صرح بخلاف الموافق لما ذكره الرضى والقائل حيث قال نزلت الزنة التى لا واحد عليها منزلة جمع ثان قلت ليس معنى هذه العبارة ما توهمته بل سبق من تكرر الجمعية حكما كما صرح به المصنف فى الامالى شارحا لهذا القول حيث قال يعنى وجه النكرة فى الجمع انك تقول كلب واكلب ثم تجمع اكلبا على اكالب ثم لا يجمع اكالب لانه قد

انسانا كان اوغيره يقال بالفارسية شكم بزرك فجمع على حضاجر بمعنى عظيم البطن (سمى به الضبع) ثم خص به الضبع بحيث اذا اطلق لم يتبادر الى الذهن الا الضبع (مبالغة) مفعول له للتسمية (فى عظم) مصدر بوزن عنب (بطنها) اى بطن الضبع والتأنيث باعتبار الدابة (كأن كل فردمنها) اى من جنس الضبع (جماعة من هذا الجنس) يعنى سمى حضاجد واحدا من افراد الضبع اشارة الى ان واحدا منها قائم مقام الجماعة الذين كان بطن كل واحد منهم عظيما فى العظم والا كل والشرب وغيرذلك (فالمعتبر فى منع صرفه) اى منع صرف حضاجر حال كونه علما لفرد من افراد الضبع (هو الجمعية الاصلية) لا الجمعية الحالية حتى يرد السؤال المذكور يعنى امتنع من الصرف لوجود السبب الذى هو الجمعية وان كانت فى الاصل مع صيغة منتهى الجموع بغير هاء فعلى هذا الجواب يكون الجمع اعم من يكون فى الحال كمساجد ومصابيح وان يكون فى الاصل لا فى الحال كحضاجر علما للضبع (فان قلت) هذا السؤال نشأ من التفريع المذكور بقوله فالمعتبر فى منع صرفه هو الجمعية الاصلية يعنى اذا كان المعتبر فى منع صرفه هو هذا المعنى فقط (لا حاجة فى منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية) يعنى يجوز ان يوجد فيه علتان اخريان من غير اعتبار تلك الجمعية فيمتنع من الصرف بسببها (فان فيه العلمية) لانه علم (والتأنيث) المعنوى مع شرط تحتم تأثيرها وهو الزيادة على الثلاثة (لان الضبع هى انثى الضبعان) فيكون ح علما للمؤنث المعنوى كزينب والضبعان بكسر الضاد على وزن الغلمان الذكر من جنس الضبع والجمع ضباعين كسرحان وسراحين فعلة منع الصرف التأنيث المعنوى والعلمية فلا حاجة الى اعتبار الجمعية الاصلية لانه تكلف قلنا علميته غير مؤثرة) لانها علم جنس فالمعتبر فى منع الصرف مايكون علم شخص (والا) اى لو كانت العلمية مؤثرة كسائر الاعلام (لكان) حضاجر (بعد التنكير منصرفا) كالاسباب التى فيها علمية مؤثرة لما سيأتى وليس كذلك لانها تمتنع من الصرف علما كانت اولا مع ان علميتها ليست علم شخص (والتأنيث) فيه (غير مسلم لانه) اى لان حضاجر (علم لجنس الضبع مذكرا كان اومؤنثا) كان اسامة علم جنس للاسد مذكرا كان اومؤنثا فتأنيثه محتمل فلا يجوز ان يعتبر تأنيثه ولا علميته فاحتيج الى اعتبار الجمعية الاصلية لئلا يكون غير منصرف فى استعمالاتهم بلا علة فيه وكان من خصها بالانثى فهم من كلام اهل اللغة حيث قالوا هى مؤنثة ومرادهم انها مؤنثة سماعية (وانما اكتفى المصنف فى التنبية على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول) اى بقوله وحضاجر علما للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمع فعلم منه ان الجمع المنقول يكون معتبرا فى منع الصرف ولا يضره النقل كالصفة (ولم يقل) المصنف (الجمع شرطه) صيغة منتهى الجموع بغير هاء (ان يكون فى اصل) سواء بقى على جمعيته

جمع مرتين فتكرر فيه الجمع ولذلك قام مقام علتين وحمل مساجد وشبهه عليه لمشاكلته فى وزنه وامتناع جمعه وان لم يكن جمعين محققين تنزيلا منزلة المشاكلة المذكورة فلذلك قام مقام علتين وهذا هو المفهوم من كلام الامام المطرزى والجمع الاقصى كاساور واناعيم وماكان على مثالها من الجموع مما بعد الفه حرفان متحركان او ثلثة احرف اوسطها ساكن كمساجد ومصابيح وايضا قد صرح المصنف فى الامالى بان تفسير الجمع بمنتهى الجموع اولا من تفسيره بماليس على وزن واحد فان هذا التفسير يشعر بما هو علة القيام مقامهما وهو التكرر فى الجمعية دون ذلك وايضا اشار الى ذلك فى الشرح حيث قال هذا الجمع احد مايقوم مقام علتين وسببه انه صيغة منتهى الجموع فكأنه جمع مرتين اما تحقيقا اوتقديرا لانه على تلك الصيغة فاجرى مجراه فبعد ذلك كيف يمكن التوهم بان يكون التكرر بحسب الجمعية علة القيام مقامهما انما هو عند المصنف واما عند غيره فليس لذلك بل لكونه منتهى الجموع اولانه لا واحد على زنته هل هذا الا من وهم الباطل (قوله كاكالب واساور

ولم ينقل اولا ( كما قال فى الوصف ) الوصف شرطه فى سببيته لمنع الصرف ان يكون فى الاصل فلا تضره غلبة الاسمية ( لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف ) تنقسم الى قسمين (قد تكون) الجمعية (اصلية معتبرة) بقيت او نقلت ( وقد تكون عارضة غير معتبرة ) لان العارض لكونه عارضا فى حكم العدم فلا يؤثر فى شئ كالوصف فانه كان على قسمين قسم كان فى الاصل وصفا فهو معتبر بقى على وصفيته او نقل الى الاسمية وقسم لم يكن فيه وصف الا انه عرض له الوصف بسبب الاستعمال فلا يؤثر فللاحتراز عنه قال شرطه ان تكون وصفا فى الاصل وليس الامر كذلك) يعنى ولا عرض فى الجمع مطلقا فاستواء كان سببا قائما مقام السببين اولا ( اذ لا يتصور العروض الجمعية ) لان واضع الالفاظ قد وضع الجمع جمعا والمثنى مثنى والواحد واحد الا انه واضع الجمع مفرد ثم عرضت له الجمعية بالاستعمال كالوصف حيث قد يكون عارضا بعد الوضع و اذا قال شرطه ان يكون فى الاصل كان يتوهم ان الجمعية قد تكون عارضا فلزم الاكتفاء فى التنبيه على ان الجمعية الاصلية قد تكون معتبرة بهذا القول حيث لا يضرها النقل الى الاسمية كالوصف الاصلى مثل اسود وارقم حيث صار االسمين للحية على ما سبق وفى الرضى ان الجمع الاقصى اذا سمى به لا ينصرف عند المصنف لان المعتبر فيه عنده ان يكون فى الاصل كما فى الوصف فلا يضره زوال الجمعية بالعلمية لعروض الزوال الى هنا كلامه (وسراويل) على وزن اناعيم الا انه ليس بجمع يقال له بالفارسية شلوار (جواب عن سؤال مقدر) نشأ من قوله وحضاجر علما للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمعية يعنى من جعل الجمعية اعم من ان تكون فى الحال او فى الاصل (تقديره) اى تقدير السؤال ( ان يقال قد تفصيت ) بالخطاب من تفصى مثل تفعل اى تخلص يقال تفصى عن كذا اذا تخلص عنه وقد اشار الشارح الى وجه تقديم حضاجر على سراويل لان حضاجر علما كان منشأ لورود السؤال بسراويل (عن الاشكال) بكسر الهمزة (الوارد) صفة له (على قاعدة الجمع) متعلق بالوارد (بحضاجر) متعلق به ايضا حيث لا جمع فيه فينبغى ان يكون منصرفا الا انه غير منصرف (بجعل الجمع) الذى هو قائم مقام السببين الباء فيه متعلق بقوله تفصيت ( اعم من ان يكون فى الحال او فى الاصل ) يعنى تخلصت عن ذلك السؤال بجعلك الجمع باقيا على حاله حيث لم ينقل الى شئ كاسا ورو اناعيم او منقولا الى الاسمية اشارة الى ان النقل لا يضره (فما تقول فى سراويل) يعنى فما جوابك فى سراويل (فان اسم جنس) كاسد و تمر حيث ( يطلق على الواحد والكثير و ) الحال انه (لا جمعية فيه) لانه لو كان فيه الجمعية لما اطلق على الواحد ( لا ) زائدة (فى الحال) لانه ليس بجمع حالا لانه يطلق على الواحد (ولا) زائدة ايضا (فى الاصل) لانه ليس بجمع فى اصل وضعه بل مفرد محض وهذا الوزن لا يمنع الصرف بدون الجمعية لان الشرط لا يؤثر بدون

واناعيم فان الاول جمع اكلب جمع كلب والثانى جمع اسورة جمع سوار المرأة كقوله تعالى يحلون فيها من اساور من ذهب والثالث جمع انعام جمع نعم وهى المال الراعية واكثر ما يقع هذا الاسم على جمع الجمع اما ان يراد به التكثير او الضروب المختلفة كما فى الصحاح وغيره (قوله بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع اعترض عليه بانه ان اراد عموم السلب فى التاء فمنقوض بنحو ظلمة اذ لا يقال ظلم بمعناها وان اراد سلب العموم نكذا الالفان بحو ذكرى وضراء والقول بعدم لزوم الالفين فى ذكرى وضراء ممنوع وثبوت الذكر والضر لا يستدعى ذلك فان ائمة اللغة صرحوا بان الذكر والذكرى لفظان مترادفان والضر والضراء متباينان ولو كان الذكر هو ذكرى بحذف الالف والضر والضراء بحذفه لما صح القول بالترادف والتباين لعدم التعدد حينئذ ( قوله فالعدل مصدر مبنى للمفعول اى كون الاسم معدولا قبل ذكر الشيخ الرضى ان العدل اخراج الاسم لا الخروج فاشار الشارح الى ما اجيب به عنه وهو ان المصدر قد يكون مبينا للفاعل كالضرب بمعنى

السبب فينبغي ان يكون سراويل منصرفا (فاجاب) المصنف عنه ( بانه قد اختلف )
مبنى للمفعول (فى صرفه) نائبه (ومنعه) بالجر عطف على صرفه (منه) اى من الصرف
يعنى اختلف النحاة فى سراويل فذهب بعضهم الى انه غير منصرف لما سيأتى وبعضهم
الى انه منصرف لعدم السبب ولانه الاصل فى الاسم المعرب (فهو) اى سراويل
(اذا) اسم شرط (لم يصرف) مبنى للمفعول اى اذا جعل غير منصرف (وهو)
اى عدم صرفه (الاكثر) اى اكثر من صرفه والجملة اعتراض وبيان ان عدم صرفه
اكثر من صرفه ( فى موارد الاستعمال ) اى فى المواضع التى استعمل سراويل فيها
يعنى ان استعمال سراويل غير منصرف اكثر من استعماله منصرفا واذا كان الامر
كذلك (فيرد به الاشكال) المذكور فى سؤال السائل (على قاعدة الجمع كما قلت) انت
ايها السائل (فقد قيل) جواب لاذا وهى مع شرطها وجوابها خبر لقوله سراويل
(فى التفصى) والتخلص (عنه) اى من الاشكال الوارد على قاعدة الجمع وهذا المجيب
هو سيبويه لما قدمه وفى الرضى فعند سيبويه وتبعه ابو على على انه اسم اعجمى مفرد
معرب كما عرب الآجر لكنه اشبه من كلامهم مالا ينصرف قطعا نحو قناديل فحمل
على ما شابهه فمنع الصرف ولم يمنع الآجر مخففا لان جميع ما وازنه ليس ممنوعا من
الصرف الاترى الى نحو اكلب وابحر انتهى (انه) (اسم) (اعجمى) يعنى انه اسم
قدر وضعه العجم وليس بعربى الا انه عرب بابدال الباء واوا لانه كان فى العجم سرابيل
وقد قرئ به فى قوله تعالى سرابيلهم من قطران (ليس بجمع لا فى الحال) لانه يطلق
على الواحد ( ولا فى الاصل ) لانه لم يكن فى اصل وضعه جمعا ثم نقل عنه وجعل اسما
كحضاجر ولانه اذا لم يكن عربيا فكيف يجمع على جمعهم فليس فيه جمعية لا حالا ولا اصلا
(لكنه) اى الا انه (حمل) مبنى للمفعول عن سيبويه ( فى منع الصرف ) اى فى كونه
ممنوعا من الصرف (على موازنه) اسم فاعل من وازن يوازن (اى على ما يوازنه) فيه
اشارة الى ان اسم الفاعل عامل مضاف الى مفعوله لاعتماده على الموصول المقدارى
على ما يوازنه سراويل ويشاركه فى الوزن (من الجموع) بيان لما ( العربية كاناعيم
ومصابيح ) وقناديل (فانه) اى سراويل (فى حكمها) اى فى حكم الجموع العربية
(من حيث الوزن) ومن حيث المعنى حيث يطلق على الكثير وان كان الاطلاق على سبيل
البدل فكان فى حكم ما يوازنه فكما ان حكم ما يوازنه ان تكون غير منصرف كذلك
كان هو ايضا غير منصرف لان المشابه بالشئ يأخذ حكم ما شابهه (فهو) اى سراويل
(وان لم يكن من قبيل الجمع) يعنى وان لم توجد فيه الجمعية (حقيقة لكنه) اى الا انه (من
قبيله حكما) يعنى الا انه قد وجد فيه الجمعية حكما لانه لما شابه الجمع الحقيقى فى الوزن
والمعنى على ما قلنا صار كأنه جمع لان الشبه بالشئ يكون فى حكمه (فالجمعية) التى قامت
مقام السببين (على هذا التقدير) اى على هذا الجواب ( اعم من ان تكون حقيقته )

كون الشئ ضاربا وقد
يكون مبنيا للمفعول
كالضرب بمعنى كونه
مضروبا وهو من هذا
القبيل ويتجه عليه انه لا
شك فى انه يوجد معنى
مصدرى حاصل بالحاق
الياء المصدرى الى المفعول
كالمضروبية بمعنى كون
الشئ مضروبا وهذا فى
غاية السعة يسع فيها ما لا
يسع فى الالفاظ المصادر
واما ان المصادر وضعت
لذينك المعنيين فلا بد له من
دليل بل يكاد يرده ما
ذكره المصنف فى
تعريف الفاعل على جهة
قيامه به فانه لو كان الضرب
معنيان لكان ضرب زيد
دالا على قيام المبنى للمفعول
منه بزيد وليس كذلك
بل هو يدل على وقوعه
عليه فالمصدر لم يوضع
الا لما قام بالفاعل ثم قيل اذا
تمهد هذا فنقول لو
كان العدم بمعنى الاخراج
فالاعتراض قوى لا يندفع
بما الدفع لكن العدل
فى اللغة جاء بمعنى الميل
يقال عدل عنه اى مال عنه
وعدل اليه اى مال اليه
وجاء بمعنى التبعيد يقال
عدل الجمال الفحل نحاه
كذا فى القاموس ولا داعى
الى كون العدل النحوى
بمعنى التبعيد دون الميل
لاشتقاق المعدول وتسمية
للاسم معدولا وليس
يقوى لانه بمعنى المعدول
اليه ثم الاظهر ان العدل
لا بمعنى الميل عن الشئ

كاساوار وانا عيم (اوحكمية) كسراويل وقوله (فبناءهذا الجواب) دفع لماورد فى بعض الشروح من انه يزيد اسباب منع الصرف على التسعة ويكون منها الحمل على الموازن كما قال فى الوافية اعلم ان الاسباب المانعة من الصرف يلزم ان يكون عشرة بناء على هذا الجواب كائن وواقع (على تعميم الجمعية) التى هى السبب الواحد الحقيقى والحكمى كما ان الجواب بحضاجر مبنى على تعميمها الى الحال والاصل (لاعلى زيادة سبب آخر على الاسباب التسعه) كما ظن (وهو) اى السبب الزائد عليها (الحمل على الموازن) حتى يزاد الاسباب على التسعة فتصير عشرة فيكون التفصيل مخالفا للاجمال لان الحمل على الموازن ليس معدودا فى اسباب منع الصرف عند احد حتى يعد سببا ههنا ايضا (وقيل) قائله المبرد (هو اسم) (عربى) يعنى انه مما وضعه العرب لان العجمى هو سرابيل بالباء الموحدة كما فى قوله تعالى سرابيلهم فبالواو يكون عربيا الا انه (ليس بجمع تحقيقا) نصب على التميز او على المصدرية اى جمعا محققا (لانه اسم جنس) كتمر ونخل (يطلق على الواحد والكثير) ولانه مفرد وضعا ولانه ليس فيه شئ من علامات الجمع صحيحا او مكسرا بالزيادة او النقصان فكان مفردا محضا (لكنه) اى الا انه (جمع سروالة) اى قطعة خرقة (تقديرا) نصب على التميز (وفرضا) عطف تفسير له (فانه لما وجد غير منصرف) فى استعمال العرب بلا سبب من الاسباب (ومن قاعدتهم) اى من قاعدة النحاة (ان هذا الوزن بدون الجمعية) التى هى السبب وهذا الوزن شرط فى تأثيرها (لم يمنع) مبنى للمفعول (الصرف) اى الصرف فكانت القاعدة مخالفة لاستعمال العرب مع انها مبنية عليه (قدر) مبنى للمفعول من التقدير (حفظا) مفعول له (لهذه القاعدة) يعنى لتكون القاعدة مصونة ومحفوظة حيث لاتكون مخالفة لاستعمالهم (انه) اى سراويل (جمع سروالة) وان مع اسمها وخبرها فى محل الرفع على انه مفعول مالم يسم فاعله لقوله قدر (فكأنها سمى كل قطعة من السراويل) المشتمل على القطع (سروالة ثم جمعت سروالة) بناء على اجتماع القطع (على سراويل) فيكون سراويل جمع سروالة بناء على اشتماله اياها واجتماعها فيه الا انه جمع تقديرا وفرضا لا تحقيقا لاطلاقه على الواحد لانه لو كان جمعا تحقيقا لما اطلق على الواحد لان الجمع لا يطلق على المثنى فكيف يطلق على الواحد (واذا صرف) عطف على قوله اذا لم يصرف ومبنى للمفعول (اى سراويل) يعنى اذا استعمل سراويل منصرفا وهو الاقل فى موارد الاستعمال (لعدم تحقق) اى لعدم كون (الجمعية) التى هى السبب فى كون مثل الوزن غير منصرف محققه فى سراويل (تحققا) نصب على التميز (و) الحال ان (الاصل فى الاسماء) العربية (الانصراف) اى دخول الجر والتنوين لان كون الاسم منصرفا غير محتاج الى شئ من الاسباب بخلاف كونه غير منصرف فانه محتاج الى سببين او الى سبب واحد قائم

الى الشئ والعادل مادة الاسم حيث مالت عن الهيئة الاولى الى الثانية فسمى الاصل معدولا عنه والاسم معدولا بمعنى المعدول اليه وكله باطل فان كون المصدر مبنيا للفاعل تارة واخرى للمفعول شائع ذائع بحيث لاحاجة الى التنبيه عليه فضلا عن الدليل وما تمسك به مما ذكره فى تعريف الفاعل لا مساس له باحد هذين المعنيين فان المراد بالمصدر المأخوذ فيه انما هو الحدث فانى يصح القول بان هذا يقتضى عدم صحة كون المصدر مبنيا للمفعول والشيخ الرضى لم يقل بان العدل معناه الاخراج كيف ولا قائل به بل صرح بان معناه الصرف حيث قال ولو قال بدل خروجه اخراجه لكان اوفق بمعنى العدول وهو الصرف ولا خفاء فى ان العدل المعتبر فى هذا المقام ليس الا يقولون هو اسم معدول ولا يعنون به الا المصروف عن بنيته وتحقيق الجواب انه لما ثبت ان العدل عن جملة الاسباب المانعة للصرف فى الاسم بحصوله تلك الفرعية فيه ظهر كونه صفة له فناسب ان يفسر العدل بما هو صفته وهو الخروج اذ الاخراج ليس صفة له وانما يدل عليها ضمنا وهذا هو المقتضى لاعتبار العدل هنا كالخلق (قوله اى

مقامها ومالم يحتج الى شئ يكون اصلا فينبغى ان يكون الاصل فى الاسم العرب الصرف (فلا اشكال) لفظ لا لنفى الجنس والاشكال مبنى على الفتح اسمها والخبر قول الشارح (بالنقض به) اى بسراويل (على قاعدة الجمع) يعنى اذا استعمل سراويل منصرفا لا يرد السؤال على تلك القاعدة كما ورد اذا كان غير منصرف لان السبب الذى هو الجمعية غير محقق فيه فاذا صرف وهو الاقل لا يرد به السؤال على قاعدة الجمع (ليحتاج) مبنى للمفعول (الى التفصى عنه) اى عن السؤال الوارد عليها بان يذهب الى مذهب سيبويه او المبرد وقال المحشى عصام ولو قال المصنف وان صرف لكان تركيبه من قبيل قوله فاذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وان تصبهم واقعا على اعلى درجات البلاغة لكنه راعى المخاطب الذى هو متعلم النحو واقتصر على المعنى (ونحو جوار) مبتدأ (اى كل جمع) يشير الى ان الحكم الآتى ليس مخصوصا بل يعم له ولمثله (منقوص) جمع (على وزن (فواعل) لانه لا يجئ منه فعاليل (يائيا كان) ذلك الجمع المنقوص (او واويا كالجوارى والدواعى) فيه نشر على ترتيب اللف لان الجوارى اسم فاعل جمع مكسر من جرى مثل وام والجمع الصحيح منه جارون كرامون والمكسر منه جوار كروام واذا عرفت باللام تعاد الياء نحو الجوارى والدواعى ايضا اسم فاعل جمع مكسر من دعا مثل غزا دعوا مثل غزوا فهو داع كرام وغاز والجمع الصحيح منه داعون كغازون والمكسر منه دواع كغواز واذا عرفت باللام تعاد الواو فيقال الدواعو ثم قلبت ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فيقال الدواعى فالاولى ناقص يائى والثانى واوى (رفعا وجرا) (اى فى حالتى الرفع والجر) نصب على الظرفية متعلق بالنحو بحذف المضاف (كقاض) خبر (اى حكمه) اى حكم مثل جوار يائيا او واويا (حكم قاض) اى حكم جمعه كحكم مفرده (بحسب الصورة) والتوجيه يعنى الاعلال لان المراد بالصورة الاعلال ولذا فسرها بقوله (فى حذف الياء عنه) اى من مثل جوار (وادخال التنوين عليه) هذا وجه التشبيه يعنى كان الياء تحذف من نحو قاض لالتقاء الساكنين ويعوض التنوين عنها كذلك الحال فى مثل جوار لكن لا مطلقا بل فى حالة الرفع والجر من غير فرق بينهما (تقول جاءتنى جوار) فى حالة الرفع بالتنوين (ومررت بجوار) فى حالة الجر بالتنوين (كما تقول) فى المشبه به (جاءنى قاض) رفعا بالتنوين (ومررت بقاض) جرا بالتنوين (واما) نحو جوار واويا كان او يائيا (فى حالة النصب) متعلق بقوله متحركة (فالياء) فيه (متحركة) فى حالة النصب (مفتوحة) لخفة النصب على الياء لكونه جزء الالف بالتنوين واما فى نحو قاض فالياء متحركة مفتوحة ايضا لكن مع التنوين فلم توجد المشابهة فى حالة النصب ولذا قال المصنف رفعا وجرا احترازا عنه (نحو رأيت جوارى) بفتح الياء بلا تنوين كما تقول رأيت اساور واذا كان الامر كذلك (فلا اشكال) لفظ لا ههنا لنفى الجنس واشكال اسمها مبنى على الفتح لما سيأتى وخبرها قوله

خروج الاسم اذ لا يتحقق العدل فى غير هذا القسم فهو من اوصافه الخاصة به قبل الضمير لا يرجع الى الاسم لانه مع بعده لفظا لا يشمل نحو ثلاث واخر وسحر وامس معرفتين بل الى المعدول المدلول بالعدل باعتبار مادته الاصلية يريد ان هذه الاشياء معدولات عن ثلاثة ثلاثة واخر والسحر والامس وهن ليس باسماء لكونهن مركبات كما صرح به فى هامش كتابه ولا يخفى ان القائل اظهر سوء فهمه اذ لا مجال لان يراد بالاسم المرجع تلك الامور فان الخارج ليس هذه المواد بل ثلاث واخر وسحر وامس ولا خفاء فى كونها اسماء وتلك المركبات انما هى الصيغ الاصليات وكأنه لم ير قوله عن صيغته (قوله اى كونه مخرجا انما احتيج الى هذا التفسير للتنبيه على كون المراد بالخروج ما هو بجعل الجاعل ليوافق ما قبله فان الخروج بمعنى الانصراف انما يناسب حمله على المعدول (قوله التى يقتضى الاصل والفائدة ان يكون عليها انما قيد الصورة بذلك لئلا يتجه نحو سحر وامس معرفتين اذ المتبادر من الصورة هى الهيئة المعتبرة بين جواهر الكلمة وحروفها واللام الداخل

(في حالة النصب) وقوله (لان الاسم غير منصرف) متعلق بالخبر لا علة له اي اذا كانت
الياء في جوار متحركة مفتوحة في حالة النصب بلا تنوين فلا اشكال واقع في حالة
النصب لكون الاسم غير منصرف (للجمعية) التي هي سبب قائم مقام السببين ملابسا
(مع صيغة منتهى الجموع بغير هاء) يعني لوجود السبب القائم مقام السببين وهو الجمعية
فيه مع شرط تأثيره وهو صيغة منتهى الجموع بغير هاء فيكون في حالة النصب غير منصرف
بلا خلاف (بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف) مبني للمفعول (فيه) نائبه
اي وقع الاختلاف بين النحاة في انه في حالة الرفع والجر غير منصرف او منصرف
لفوات الشرط وبقاء الجمعية حيث لم تزل (فذهب بعضهم) اي الزجاج ومن تابعه
(الى ان الاسم) الذي على فواعل (منصرف) بعد الاعلال لزوال الشرط المستلزم
منع صرفه بالاعلال لان زوال الشرط يستلزم زوال المشروط فلا يؤثر السبب
وحده بلا شرط (والتنوين فيه تنوين الصرف) لا العوض (لان الاعلال المتعلق بجوهر
الكلمة) يعني الاعلال يتعلق بحروف الكلمة فيتعلق بذاتها فما يتعلق بذاتها (مقدم على
منع الصرف) لان الاعلال سببه الموجب له قوي وهو الاستقلال الظاهر المحسوس
(الذي هو من احوال الكلمة) اي اوصافها فيتعلق بها (بعد تمامها) لان سبب منع
الصرف وهي المشابهة بالفعل ضعيف لانها مشابهة غير ظاهرة بين الفعل والاسم
ولا محسوسة ايضا ومع هذا تعلق بوصف الكلمة فما يتعلق بالذات مقدم على ما يتعلق
بالصفة كما ان الذات مقدمة على الصفة لكونها اصلا والوصف عارضا (فاصل جوار
في قولك جاءني جوار جواري بالضم) يعني بضم الياء (والتنوين بناء) نصب على انه
مفعول له او مفعول متعلق اي بني بناء (على ان الاصل في الاسم) المعرب مطلقا
(الصرف) اي ان يكون منصرفا لعدم احتياجه الى سبب وشرط (فبني) مبني للمفعول
(الاعلال) نائبه (على ما هو الاصل) اي على القاعدة المقررة في علم الصرف وهي
ان الياء اذا انكسر ما قبلها وهي مضمومة منونة تثقل عليها الحركة والتنوين لا
سيما في الجمع الممتد (ثم) اي بعد ما علمت ان اصل جوار في قولك جاءني جوار جواري
بالضم والتنوين (اسقطت) شروع في بيان بناء الاعلال وكيفيته مبني للمفعول (الضمة)
نائبه (للثقل) اي لما قلنا ان الضمة تثقل على الياء المكسور ما قبلها فاجتمع ساكنان
الياء والتنوين (و) اسقطت (الياء) ايضا (لدفع التقاء الساكنين فصار جوار)
بعد الاعلال (على وزن سلام وكلام) فاشبه الجمع بالمفرد لفظا فحصل في
قوة الجمعية فتور وضعف فلم تقول ان تقوم مقام السببين (فلم يبق) نحو جور بعد
الاعلال (على صيغة منتهى الجموع) لسقوطه عن اوزان اقصى الجموع الذي هو
الشرط والسبب وحده لا يؤثر وان كان موجودا (فهو بعد الاعلال ايضا) اي كما كان
قبل الاعلال منصرفا (منصرف والتنوين فيه للمنصرف كما كان قبل الاعلال كذلك) اي

عليها ليس جزء من
كلتيهما فيلزم انتقاض
التعريف عكسا وحينئذ
لا يرد شيء لظهور
ان الاصل والقاعدة انما
يقتضي ان يذكر باللام وهي
هيئة اخرى مغايرة
لتلك الهيئة المعدول عنها
لا يقال يلزم على هذا ان
يكون اليوم في سرت
يوم الجمعة من جملة
المعدولات لان صورة
اثبات في تغاير صورة
حذفها وليس كذلك
لان الحذف والاثبات
كليهما على مقتضى الاصل
والقاعدة وبذلك قد تحقق
ان القول بلزوم الصورة
الى الحقيقة والحكمية
لدخول نحو امس مما لا
يصح في هذا المقام ثم فيه
اشكال وهو ان التعريف
على هذا التقدير لا يتم
صورة التقدير اذ لا فائدة
تقتضي كون عمر مثلا على
صورة عامر وحله ما قيل
لما اقتضى ضرورة منع
الصرف الى ان يحكم بانه
معدول حكم بانه سمي
باسم الفاعل من العمارة
فعمر اسم الفاعل
من العمارة خرج عن
صيغته التي هي على
مقتضى الفائدة وهي عامر
على عمر ولا تكلف فيه
فاني لما قدر كون الاسم
معدولا عن شيء لزم اعتبار
كونه معناه ولا ريب في
ان هذا اصل يقتضي كونه
على صورة المعدول عنه
(قوله ولا يخفى عليك ان

كما ان التنوين قبل الاعلال كان للصرف (وذهب بعضهم) وهو سيبويه والخليل (الى انه) اى نحو جوار (بعد الاعلال غير منصرف) كما كان قبل الاعلال غير منصرف لكون السبب الذى هو الجمعية والشرط الذى هو صيغة منتهى الجموع بغيرها موجودين فيه قبل الاعلال واذا وجد السبب والشرط ينبغى ان يكون غير منصرف لئلا يلزم اهدارهما وبعد الاعلال ايضا غير منصرف (لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع) يعنى لوجود السبب الذى هو الجمعية والشرط ايضا فينبغى ان يكون غير منصرف ايضا (لان المحذوف) الذى لم يكن نسيا منسيا بل حذف لفظا فقط يكون ثابتا تقديرا فيكون (بمنزلة المقدر) فى ملاحظة العقل والاعراب (ولهذا) اى لاجل ان المحذوف ثابت تقديرا للاعراب (لا يجرى) من جرى يجرى اى لا يتصور (الاعراب) ولا يقع ههنا (على الراء) التى كانت آخراً بعد الحذف بل لا يجرى الا على الياء المقدرة فيكون تقديرا ولو لم يكن المحذوف بمنزلة المقدر لما اجرى الاعراب عليه ولو قع على ماهو الآخر كيد ودم (والتنوين فيه) اى فى نحو جوار رفعا وجرا (تنوين العوض) لا الصرف (فانه لما اسقط تنوين الصرف) لعدم الصرف (عوض عن الياء المحذوفة اوعن حركتها هذا التنوين) يعنى الذى هو حاصل فى اللفظ اما التعويض عن الياء فلمناسبة كون التنوين حرفا ايضا ولمناسبة الثبوت مرة والحذف اخرى وما عن الحركة فلمناسبة العروض يعنى كما ان الحركة تعرض للحروف كذلك التنوين يعرض للآخر وفى الرضى ففسر بعضهم قول سيبويه والخليل بان منع الصرف مقدم على الاعلال فاصله جوارى بالتنوين ثم جوارى بحذفه ثم جوارى بحذف الحركة للاستثقال ثم جوار بحذف الياء لاستثقال الياء المكسور ماقبلها فى غير المنصرف الثقيل بسبب الفرعية وانما ابدل التنوين عن الياء ليقطع التنوين الحاصل طمع الياء الساقطة فى الرجوع اذ يلزم اجتماع الساكنين لو رجعت وفسر السيرافى وهو الحق قول سيبويه بان اصله جوارى بالتنوين والاعلال مقدم على منع الصرف لما ذكرنا فحذف الياء للساكنين ثم وجد الاعلال فصيغته منتهى الجموع حاصلة تقديرا لان المحذوف الاعلال ثابت تقديرا فحذف تنوين الصرف لعدم الصرف ثم خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين فى غير المنصرف المستثقل لفظا لكونه منقوصا ومعنى بالفرعية فعوض التنوين عن الياء الى هنا كلامه (وعلى هذا القياس) خبر مقدم اى القياس الذى جرى فى حالة الرفع (حالة الجر) مبتدأ (بلا تفاوت) اى بلا فرق بين العلتين لاشتراكهما فى العلة وهى الاستثقال (و) وقع (فى لغة بعض العرب) وهى قليلة واختارها الكسائى وابو زيد وعيسى بن عمرو (اثبات الياء) بالرفع لانه فاعل فعل محذوف (فى حالة الجر) بلا تنوين بناء على انه غير منصرف وان الجر والتنوين يسقطان منه (كما فى حالة النصب) يعنى كما انهما يسقطان فيها (تقول) فى حالة الجر (مررت بجوارى) بفتح الياء بلا تنوين (كما تقول) فى حالة النصب (رأيت جوارى) بفتح الياء بلا تنوين فيكون نحو جوارى

(فى)

صيغة المصدر الى آخره قيل فيه ان صيغة الاسم ان كان بمعنى صورة تعرض لحروف الاصول فهيئة الضرب هيئة الضارب وان كان ماتعرض المادة فى وضعه لمعناه فهيئة ثلاثة ثلاثة ليست هيئة ثلاث لان ما وضع له ثلاثة ثلاثة نفس المعدود ماوضع له ثلاث الموصوف به فالوجه ان يقال خرج المشتقات من المصادر السماعية بتقييد الصيغة الاصلية لان صيغ المصادر السماعية ليست من مقتضيات اصل وقاعدة والمشتقات من المصادر القياسية بما خرجت به المغيرات وذلك من جملة الاوهام فان الشارح قدس سره اراد دفع توهم انتقاض التعريف طرداً بدخول المشتقات بناء على كونها مخرجة من المصادر بالتنبيه على ان اضافة الصيغة الى الاسم تفيد اختصاصها بهو صيغ المصادر لا بدوان تخالف صيغ المشتقات فكيف تكون مختصة بها ولا يخفى انه محق فى ذلك اذ لاريب فى كون الامر كذلك والترديد مبنى على الذهول عن سبق بيان الصيغة وما هو المراد بها اذ لا وجه له بعد ذلك والقول بكون صورة الضرب صورة الضارب محل لانه يؤدى الى كون المشتق والمشتق منه امرا واحدا فان مادته

في حالة الجر غير منصرف بالاتفاق (وبناء هذه اللغة) مبتدأ (ودار على تقديم منع الصرف على الاعلال) لان الاعلال وان كان متعلقا بجوهر الكلمة الا انه لو قوعه ههنا في الآخر استوى بمنع الصرف الوقوع في الاخر لان منع الصرف وهو عدم الجر والتنوين انما يكون في الاخر مقدم منع الصرف لانه مثبت للياء وان كان يزيد الجر والتنوين والاعلال ناف لها والمثبت لشرفه مقدم على النافي (فانه حينئذ) اى حين تقديم منع الصرف على الاعلال (تكون الياء مفتوحة في حالة الجر) لان جر غير منع الصرف انما يكون بالفتحة (والفتحة خفيفة) لكونها جزء الالف والالف ساكنة فلا يوجد ما يوجد الاعلال كما في حالة النصب (فما وقع فيه) اى فلم يقع في مثل جوار في حالة الجر (الاعلال) لعدم ما يقتضيه كما انه لم يقع في حالة النصب (واما) بناء هذه اللغة (في حالة الرفع فاصل جوار) فيها (جوارى) مثل ضوارب (بالضم بلا تنوين) لتقدم منع الصرف على الاعلال فسقط التنوين لعدم الصرف (حذفت الضمة للثقل) لان الضم ثقيل على الياء لعدم الجنسية ولانه يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة وذلك ثقيل جدا (وعوض عنها) اى عن الضمة (التنوين) الماسبق فاجتمع ساكنان الياء والتنوين (فسقطت الياء لالتقاء الساكنين (اى لدفع اجتماع الساكنين (فصار جوار) بالكسر والتنوين او تقول فسقطت الياء اكتفاء بالكسرة قبلها كما في قوله تعالى يوم يدع الداع والكبير المتعال ثم عوض عن الياء اوعن حركتها التنوين لان الياء اذا سقطت في المفرد فسقوطها في الجمع المتداولى لان الجمع اثقل من المفرد (وعلى هذه اللغة) اى التى كان منع الصرف فيها مقدما على الاعلال (لااعلال) مثل جوار (الا في حالة واحدة) وهى حالة الرفع فقط لما عرفت انه لامقتضى للاعلال فيها الا في حالة واحدة (بخلاف اللغة المشهورة) وهى التى كان الاعلال فيها مقدما على منع الصرف (فان فيها الاعلال في الحالتين) حالة الرفع وحالة الجر (كما عرفت) مفصلا (التركيب) المعدود من اسباب منع الصرف (وهو) اى التركيب (صيرورة كلمتين او اكثر) من كلمتين (كلمة) بالنصب لانها خبر لقوله صيرورة واسمها قوله كلمتين (واحدة) صفة لكلمة للتأكيد لان التاء فيها للوحدة وقوله (من غير حرفية جزء) متعلق بقوله صيرورة اى من غير ان يكون احد جزئيه اواجزائه حرفا فهم هذا الشرط من المثال لان الحرف اذا لم يكن معربا بوجه ما وكان بناؤه لازما لزم نفيه لان غير المنصرف لايكون الا في المعربات (فلا يرد) نحو (النجم وبصرى) حال كونهما (علمين) لان الجزء الاول في النجم والثاني في بصرى حرف فلم يوجد الشرط وهو عدم كون احدهما حرفا (شرطه) اى شرط التركيب في سببية منع الصرف (العلمية) اى ان يكون علما (ليأمن) التركيب لكونه عارضا يقبل الزوال (من الزوال) لان الكلمتين حينئذ تدخلان في موضع العلم فيأمن حذف احدهما لان العلمية تؤمن من الزيادة والنقصان ولولاها لكان التركيب عرضة للانفكاك والزوال

مادته بالاتفاق فاذا كانت الصورة ايضا يلزم ذلك وهو محال والمؤدى الى المحال محال فان قلت لاحاجة الى هذا الدليل لان القول بكون صورتي الضرب والضارب متحدين بديهي البطلان واقامة الدليل انما تصح في النظريات على ماتقرر في محله قلنا نعم الا ان القائل لما لم يتنبه بتنبيه الشارح قدس سره ناسب تنزيل البديهي منزلة النظري واثبات المطلوب بالدليل الزاما له والوجه المختار باطل لانه مبنى على تسليم اختصاص صيغ المشتق منها بالمشتقات وقد عرفت انه باطل وكذا ما يبنى عليه فان قيل ان المشتقات قد خرجت بالبيان السابق وهو ان المراد من الصيغة هى الصورة التى يقتضى الاصل والفائدة ان يكون ذلك الاسم عليها اذ لا يقتضى الاصل ان يكون المشتقات على صيغ مصادرها فلم استند سبب خروجها الى الاضافة اسبق فاذا صح خروجها بها لم يبق وجه لاخراجها بتلك الصفة اعنى الاصلية فان تقييد الصورة بذلك انما هو لابراز معنى هذا القيد (قوله فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز قيل لا يبعد ان يقال خروج عنه جميع المغيرات بابدال

ولما مر ان العلمية وضع ثان والكلمة التي وضعت عليها ينبغي ان تكون مصونة لاتقبل الزوال (فيحصل له) اي للتركيب حيث كان علما (قوة) لانه مأمون من الزوال والعروض (فيؤثر بها) اي بتلك القوة (في منع الصرف) فيكون سببا لمنع الصرف (وان يكون) التركيب (باضافة) اي تركيبا اضافيا سواء كان حقيقية اوغير حقيقية (لان الاضافة تخرج المضاف) الذي كان غير منصرف قبل الاضافة (الى الصرف اوالى حكمه) على اختلاف المذهبين يعني ان غير المنصرف اذا اضيف مثل عمركم وعثماننا يكون منصرفا اوفي حكمه على ماسيجئ (فكيف تؤثر) الاضافة (في المضاف اليه) اي في الاسم الذي اضيف الى المنصرف (مايضاده) اي ليس لها ان تؤثر في الاسم المنصرف اذا اضيف عدم الصرف لان مايكون سبب الزوال شئ لايكون سببا لحصوله (اعني منع الصرف) تفسير لقوله مافي مايضاده (و) ان (لا) يكون التركيب بعد ان يكون علما و ان لايكون بالتركيب باضافة (باسناد) يعني لايكون مركبا بالتركيب الاسنادي في الاصل اوفي الحال (لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات) يعني لان المركب بتركيب الاسنادي اذا جعل علما يكون مبنيا حقيقيا عند جماعة منهم المصنف مبنيا حكميا عند جماعة فلايكون ممانحن فيه لان الصرف ومنعه لايكون الا في المعرب وانما بني لان الجملة لاتوصف بالاعراب قبل العلمية لانه من عوارض الكلمة لاالكلام فبعد العلمية تكون مبنية كما كانت قبلها (نحو تأبط شرا) وشاب قرناها وذر حبا تأبط تفعل لقب ثابت ابن جابر السهمي سمي به لانه كان قد اخذ سيفا تحت ابطه لان معنى تأبط شرا اخذه وجعله تحت ابطه اي مايكون آلة وسببا للشر لئلا يراه احد لان هذا من عادة من يريد شرا وخرج لشراراده فقيل اين هو فقد اجيب قد تابط شرا فلقب بفعله وشاب قرناها لقب امرأة اي صفير ناها وشاب يشيب اي ابيض سميت به لانها كانت كذلك وذر من ذر يذر مثل فر يفر وزر الملح والحب فرقه وبابه ردو ذرحبا اسم رجل كان يذر الحب اي ينشره (فانها) اي الاعلام المذكورة (باقية في حال العلمية على ما) اي حال (كانت) الاعلام المذكورة (عليها) اي على الحال (قبل العلمية) من النصب والرفع وغيرهما ولم تتغير عن الحال التي كانت عليها قبل العلمية لجريها مجرى الامثال (فان التسمية بها) اي بالجملة المشتملة على الاسناد (انما هي) مبتدأ (لدلالتها) خبر اي ليست التسمية بها الالدلالة تلك الجملة (على قصة غريبة) كما في تأبط شرا فان التسمية به ليدل على القصة التي هي اخذ سيفه وجعله تحت ابطه وخروجه لشراراده وكذا الحال في غيره (فلو تطرق) اي عرض (اليها) اي الى تلك الجملة (التغيير) فاعل تطرق ويقال له تطرق له اذا صار طريقا له يعني اذا صار تغيير بعض احوالها طريقا لها بان

حرف اصلي الى حرف اخر كالقام والا يلاء فان المادة ليست باقية فيها فلم يبق من المغيرات القياسية الا المدغمات فهي الخارجية باعتبار قيد المغايرة لاغير هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام وفيه نظر لان المراد المغيرات القياسية كالمقام باقية اذالبدل كالمبدل منه ثم ان فاتحة هذا القول تأبى خاتمته فانها ناطقة بجواز هذا القصد في الجملة وتلك قاطعة به لاتجوز غيره (قوله ولايبعد ان يعتبر لايخفى ان هذا للاعتبار مع فيه من التكلف انما يرتكب اليه لاخراج المغيرات القياسية ولا حاجة فيه الى ذلك بل لا وجه له لان جميع المغيرات القياسية خرجت بقيد الاصلية على تفسيره اذ لا شئ منها يقتضي الاصل والفائدة ان يكون على صورته الاولى والا لما كان قياسا (قوله فيمكن ان يقال هذا ممنوع كما ستقف عليه (قوله فحينئذ لاحاجة في تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات فيه نظر لان المقصود في هذا المقام ثم بما يفيد امتياز العدل عن كل ماعداه لظهور ان الغرض افادة مايكون مؤثرا في منع الصرف لامااليس يوصف وجمع الى غير ذلك من الموانع لانه لامساس له بذلك مع انه لا تكلف

لم يكن حاليا بعد التسمية كحالها قبل التسمية ( يمكن ان تفوت تلك الدلالة ) اى الدلالة على القصة الغريبة فان الدلالة عليها انما تكون بجميع احوالها وكلماتها التى كانت قبل التسمية بها ( واذا كانت ) تلك الجملة ( من قبيل المبنيات ) بعد العلمية (فكيف يتصور فيها) اى فلا يمكن ان لا يجرى فى تلك الجملة (منع الصرف الذى هو من احكام المعربات ) لان الشئ المخصوص بنوع لا يجرى فى نوع آخر ولا يؤثر كاللام فى الاسم وقد فى الفعل لان المعرب نوع من الاسم والمبنى نوع آخر منه ووصف اختص باحدهما لا يتعدى الى الآخر ولا يسرى اليه (فان قلت كان ) واجبا على المصنف ) فى بيان قيود التركيب ان لا يقتصر على ماذكر منها بل يجب عليه (ان يقول وان لا يكون الجزء الثانى من المركب صوتا ولا متضمنا بحرف العطف ) يعنى ان يقول التركيب شرطه العلمية وان لا يكون باضافة ولا بالاسناد ولا صوتى ولا تعدادى حتى تكن القيود الخمسة اربعة منها تكن نفيا وواحد ثبوتا فتكون حينئذ مذكورة باسرها ولا بد منها (ليخرج) التركيب الذى كان الجزء الثانى منه صوتا مثل سيبويه ) سيأتى تفصيل قول سيبويه ( ونفطويه ) بكسر النون وفتحها وسكون الفاء وآخره طاء مهملة وهو معروف وويه صوت سيأتى تفصيله فى باب الاصوات راكب هذان الاسمان وجعلا علما لشخص (و) والجزء الثانى منه يضمن حرف العطف ( مثل خمسة عشر وستة عشر ) وغيرهما من الاعداد التى تضمن منها الجزء الثانى حرف العطف وسيأتى وجه تركيبها وتضمن الثانى حرف العطف فى باب المركبات (علمين) حال اما من الاخيرين فقط لان الاولين لا احتياج لهما الى العلم لاشتهارهما علما واما من المثالين باعتبار انهما قسمان (قلت) فى جوابه ( كأنه) اى كأنه المصنف (اكتفى فى ذلك) اى فى عدم اخذه القيدين الاخيرين حيث لم يذكرهما ( بماذكره فيمابعد ) اى بعد المعربات فى بحث المبنيات (انهما) اى ان هذين التركيبين (من قبيل المبنيات) يعنى ان المصنف ذكر صريحا فى بحث المبنيات ان الاصوات والمركبات التى تضمن الجزء الثانى منها حرف العطف مبنية فلا تكون مما نحن فيه ولذا لم يذكرهما اختصارا ( واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكر ) المصنف (بناءها) اى حال كونها مبنية (اصلا) اى قطعا لا صريحا ولا ضمنا ولا اشارة ولا دلالة فاحتاج ههنا الى استثنائها ليعلم انها تكون مبنية (لذلك) اى لعدم ذكر بنائها اصلا (احتاج) المصنف ههنا (الى اخراجها ) فاخرجها بقوله وان لا يكون التركيب باسناد ( مثل بعلبك ) (فانه علم لبلدة) بالشام ( مركب ) تركيبا امتزاجيا ليس بينهما اضافة ولا اسناد ( من بعل وهو اسم صنم ) كان لقوم الياس عليه السلام لقوله تعالى ❁ اتدعون بعلا وتذرون احسن الخالقين ❁ ويقال للزوج بعل ايضا لكون المرأة تابعة لامره يدل عليه قوله تعالى ❁ هذا بعلى شيخا ❁ اى زوجى (وبك) بفتح الباء

---

فيما سبق سوى ما ارتكب اليه لاخراج المغيرات القياسية وقد عرفت حاله (قوله واعلم انا نعلم قطعا الى اخره) الجاز ان يتوهم من تعميم الخروج الى التحقيق والتقديرى انهم اخرجوا بعض الاسماء عن صيغها الاصلية وقد رواذلك فى البعض الاخر فقط اعنى لم يخرجوه عن شئ آخر قط وكان هذا ضرورى البطلان لعدم تحقق العدل المانع بمجرد التقدير ولادائه التحكم الباطل اراد ان يثبت اقدام المحصلين بالتنبيه على على ما هو المراد وحاصله ان هذا الاخراج ليس من افعال النحاة بل هم وجدوا الاسماء غير منصرفة ولم يروا فيها ظاهرا سوى الوصفية والعلمية فلزمهم تفحص علة اخرى فى ذلك فعلموا اصل البعض بالنظر اليه فى نفسه اى مع قطع النظر عن كونه غير منصرف ولم يعلموه فى البعض الاخر الى يحكم منع الصرف فحكموا بان هذا البعض لابد وان يكون مخرجا من اصل كذا والا لما صح منع الصرف فنسبوا الاول الى التحقيق والثانى الى التقدير لتحقق اصل الاول بدلالة نفس اللفظ بخلاف الثانى وذلك مما لا ينبغى ان يشك فيه ومن عجائب الاوهام ما قيل دل كلامه على انما

وتشديد الكاف من بك يبك اى ازدحم وبابه ردوبك عنقه اى دقه اوسميت مكة شرفها الله بكة لدقها اعناق الجبابرة حيث لم يقدر واعلى التسلط عليها كاصحاب الفيل وغيرهم ( وهو اسم صاحب هذه البلدة ) التى جعل بعلبك علما لها حيث ركب اسم المعبود مع اسم العابد وقيل بعلبك و(جعلا) اى البعل والبك (اسما واحدا ) للبلدة التى كانا فيها ( من غير ان يقصد ) مبنى للمفعول ( بينهما نسبة اضافة) لان الاول فيه ليس بمضاف الى الثانى ( اواسنادية ) لانه ليس احدهما مبتدأ والاخر خبرا ( اوغيرها ) من الاسباب المانعة لمنع الصرف لانه ليس الثانى منصوبا ومتضمنا لحرف العطف فليس فيه الاالتركيب الامتزاجى وهو ليس بمانع لمنع الصرف ( الالف والنون ) ( المعدود ان من اسباب منع الصرف ) وفى الحاشية فان قلت هذه الصفة مشتركة بين الف والنون وسائر اسباب فلماذا خصه بالوصف بها قلت الشرط للالف والنون الخاص لالمطلقهما بخلاف نظائرها فاحتاج هنا الى التنبيه على الخصوص المستفاد من لام العهددون سائر المواضع ولماكان الذكر ههنامخالفا لماذكره فى مقام عدالاسباب لضرورة الشعراتى بهذا الوصف ليعلم ان المعدود سابقا هذا اومخالفة صورة البيان السابق لهذا البيان لضيق البيان فى ذلك المقام الى هنا كلامه وليفيدان القيدههنا معتبر فى سائر الاسباب السابقة واللاحقة كاقيدنا فى كل سبب من الاسباب السابقة (تسميان) اى الالف والنون عند الكوفيين (مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد) وهى الحروف التى يجمعها قوله هويت السمان فى قول الشاعر ❁ هويت السمان فشيبتنى ❁ وقدكنت قدما هويت السمان ❁ اولانهما من الحروف الزوائد فى الكلمة حيث لاتكونان اصليتين فيها والثانى ارجح وانسب بالمقام ( وتسميان مضارعتين) عند البصريين (ايضا) اى كاتسميان مزيدتين عند الكوفيين (لمضارعتهما) اى لمشابهة الالف والنون (لالفى التأنيث) الممدودة والمقصورة (فى منع دخول تاء التأنيث عليهما) يعنى كاان تاء التأنيث المتحركة لاتدخل على الاسم الذى فيه الف التأنيث لامتناع الاجتماع مع الفى التأنيث كذلك لاتدخل على الاسم الذى فيه الالف والنون لانه يلزم اجتماع الزيادتين فى آخر الكلمة فتفقد المشابهة حتى لودخلت التاء عليهما تمتنع المشابهة فينصرف ذلك الاسم مثل سعدان وعريان (وللنحاة خلاف فى ان سببيتهما لمنع الصرف) اى فى كون الالف والنون سببا لمنع الصرف (اما كونهما مزيدتين و فرعيتهما للمزيد عليه) يعنى ان سببيتهما له كونهما متصفتين بوصف الزيادة وكونهما ايضا فرعين على مازيدتا عليه وهذا هو مذهب الكوفيين (واما مشابهتهما لالفى التأنيث) وفرعيتهما لماشابهتاله وهذا هو مذهب البصريين (والراجح) من القولين (هو القول الثانى) الذى هو مذهب البصريين قيل لانه لوكان كونهما مزيدتين وفرعين على مازيدتا عليه سببا



اشهر فى كتب النحو ان خروج ثلاث محقق مخالف للعلم القطعى بل هو امر يحكم به بالتكلف لاضطرار اليه لمنع الصرف وانما المحقق ثبوت اصل له اما خروجه عنه فلا فان قلت اذا كان ثبوت اصل له محققا والاصل انما يكون اصلا يخرج الفرع عنه فيكون الخروج ايضا محققا قلت لم يرد بالاصل الا ما يقتضى القياس ان يكون الاسم عليه لاما كان عليه فخرج فحينئذ نقول ما اشتهر مبنى على انهم ارادوا بالخروج عنه محققا الخروج عما هو القياس لا الخروج عما ثبت المادة ومبنى ما حكم به الشارح الخروج عما ثبت المادة فانه يحتوى على غلطات منها ان قوله فيما سبق واما المغيرات الشاذة فلا نسلم انها مخرجة عن الصيغ الاصلية الى اخره دل صريحا على لزوم الخروج فى الحقيقة فان الكلام لو كان مبنيا على الاعتبار البحث لما صح المنع ولا شئ هنا يدل على خلافه بل قوله لابد فى اعتبار العدل من امرين احدهما وجودا لاصل وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الاخراج صريح فى لزوم تحقق الخروج فان تحقق الفرعية

واحدالكان هاشمي وبصري عندوجود سبب آخر غير منصرف وليس كذلك ولانه يلزم حينئذ ان يكون مثل ضاربان في حالة الرفع غير منصرف للصفة والنون المزيدتين وليس كذلك ولان اشتراط انتفاء على القول الاول غير ظاهر (ثم) اى بعد هذا المقام (انهما) (ان كانا) اى ان كان الالف والنون (في اسم)(يعني به) اى بالاسم في هذه المواضع (ما) اى اسم (يقابل الصفة) يعني لم يكن ذلك الاسم صفة كعمران وسفيان لا مايقابل الفعل والحرف كما في قوله وهي اسم وفعل وحرف يفهم هذا من عطف قوله اوصفة على قوله اسم باو المفيدة لاحد الامرين ولان المعطوف يغاير المعطوف عليه (فان الاسم المقابل للفعل والحرف) وهو مادل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان لايخلو (امّا ان لايدل على ذات مالوحظ معها صفة من الصفات) بل يدل على ذات معينة كزيد وعمرو او على ذات غير معينة اماقائمة بذاتها (كرجل وفرس) وحجر وشجر واماقائمة بغيرها كالعلم والجهل والطول والقصر (اويدل) على ذات مالوحظ معها صفة منها (كاحمر) واسود (وضارب) وعالم (ومضروب) ومنصور وعطشان وسكران وحسن وشديد فان كل واحد منهما يدل على ذات مالوحظ معها صفة هي الحمرة والضاربية والمضروبية (فالاول) اى مادل على ذات لم يلاحظ معها صفة) منها (يسمى اسما) لان الاسم مايدل على المسمى فقط (والثاني) اى مايدل على ذات مالوحظ معها صفة منها يسمى (صفة) لان معنى الصفة ان يدل اللفظ على معنى قائم بالذات (فالمراد بالاسم المذكور ههنا) اى في قوله ان كانا في اسم (هو هذا المعنى) اى الاسم المقابل للصفة (لا الاسم الشامل للاسم والصفة) وهو المقابل للفعل والحرف وعرف بانه مادل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة لانه اذا كان كذلك لايحتاج الى قوله اوصفة لدخوله تحت قوله ان كانا في اسم مع انه لم يصح لان شرط كونهما في الاسم يخالف لشرط كونهما في الصفة فلزم ان يبين شرط كونهما في الاسم وشرط كونهما في الوصف فقال ان كانا في اسم فشرطه كذا وان كانا في صفة فشرطه كذا ليعلم شرط كل واحد منهما (فشرطه) مبتدأ (اى شرط الالف والنون في منعهما من) الاسم (الصرف) وسببيتها المنعه منه (وافراد الضمير) شرطه مع ان مرجعه مثنى والضمير يجب ان يكون مطابقاله في الافراد واخويه والتذكير وضده لكونه اياه (باعتبار انهما سبب واحد) يعني انهما وان تعددا لفظا لكنهما شيء واحد سببا فراعى المصنف اللفظ والسبب فثنى الضمير في الاول وافراده في الثاني رعاية للاول والثاني (اوشرط ذلك الاسم) اى الاسم الذي فيه الالف والنون (في امتناعه من الصرف) فالاول اولى لمطابقة الضميرين المرفوع والمجرور في المرجع وان طابق الضمير مرجعه في الافراد ههنا ولان الشرط يكون شرطا للاسم الذي فيه الالف والنون فكان الاول اولى (العلمية) خبره والمبتدأ مع خبره جملة اسمية في محل الجزم جزاء الشرط وهو مع جزائه جملة فعلية شرطية في محل الرفع خبر

انما هو تحقق الخروج لان اعتبار الخروج مع قطع النظر عن تحقق لايوجب تحقق الفرعية بل اعتبارها بالضرورة ومنها ان المراد بالاصل في هذا المقام ليس الامايقابله الفرع جزما وقد صرح الشارح نفسه بان الفرعية هنا لاتحقق بدون الاخراج فكيف يصح الجواب عن السؤال الوارد من قبل الحق بانه لم يرد بالاصل ما كان عليه فخرج بل مايقتضى القياس ان يكون الاسم عليه ومنها ان قوله انهم ارادوا بالخروج محققا الخروج عما هو القياس لاالخروج عماثبت للمادة مع كونه مخالفا للوصف بالتحقيق والتقدير ومنقوضا بالمغيرات الشاذة باطل في نفسه لان مبناه على ذكر الاصل في تعريف العدل ولم ير ذلك منهم بل الصيغة ولقد اضل القائل بعض القاصرين فتبعه في زعمه الباطل من ان الشارح ارادمنع تحقق الخروج قائلا ان من قال بان العدل كله تقديري والمتقسم انما هو الاصل فما وجوده محقق بلاشك فعدله تحقيق والافتقديري وهذا مع كونه خرقا للاجماع النحاة وجعل سبب من الاسباب اعتباريا محضا منقوض بنحو اخر وجمع فان اصلها مقدر لم يستعمل قط وبنحو عمر فان اصله اعني عامر محقق بلا

لقوله الالف والنون ( تحقيقا ) مفعول له للشرط اى فقد شرطت العلمية فى سببية الالف والنون لتكون محققة ومقررة ( لازوم زيادتهما ) على القول الاول لانه اذا كان علما لزم الالف والنون للكلمة وتحقق اللزوم ( اولمتنع التاء ) عطف على اللزوم اى تحقيقا لامتناع دخول التاء عليهما يعنى لتكون العلمية محققة ومؤكدة لامتناع دخولها عليهما ( فيتحقق ) اى فيتأكد ( شبههما الالفى التأنيث ) على القول الثانى لانهما شبيهتان لالفى التأنيث فى الامتناع قبل العلم واذا جعل ذلك الاسم علما تأكدت المشابهة وتحققت وذلك الاسم اما مكسور الفاء ( كعمران ) واما مفتوحة كشعبان واما مضمومة كسفيان مع سكون مابعده فى الكل واما مفتوح الفاء ومابعده ايضا كرمضان ( او ) الف والنون ان ( كانا ) ( فى صفة ) وفى العصام جمله من عطف شرط وجزاء بحرف واحد وهو من قبيل العطف على معمولى عامل واحد بحرف واحد ولا كلام فى جوازه واما العطف بكلمة او فللتنبيه على انتافى بين الشرطين انتهى ( فانتفاء فعلانة ) ( اى ان كان الالف والنون فى صفة فشرطه ) اى شرط الالف والنون فى منعهما من الاسم الصرف فافراد الضمير باعتبار ماسبق او شرط ذلك الوصف فى امتناعه منه ( انتفاء فعلانة يعنى ) شرطه ( امتناع دخول تاء التأنيث ) المتحركة ( عليه ) اى على الالف والنون فالافراد باعتبار انهما سبب واحد اوعلى الصفة التى فيها الالف والنون فالتذكير باعتبار الوصف ( ليبقى مشابهتهما الالفى التأنيث على حالها ) كما هو مذهب البصريين ( ولهذا ) اى لكون انتفاء دخول تا التأنيث شرطا ( انصرف ) اى صار منصرفا ( عريان مع انه صفة ) وفيه الالف والنون ( لان مؤنثه عريانة ) لانه يقال رجل عريان وامرأة عريانة واعلم ان الالف والنون فى الصفة لاتكون بكسر الفاء بل ان الصفة التى يجئ مؤنثها فعلى لاتكون الا مفتوح الفاء مثل عطشان والتى يجئ مؤنثها فعلانة تكون مضموم الفاء غالبا نحو عريان وسعدان ويجئ مفتوح الفاء ايضا مثل ندمان بخلاف الاسم فانه يجئ مثلث الفاء على ماسبق ( وقيل ) ( شرطه ) اى شرط الالف والنون فى منعهما من الصرف اى شرط تلك الصفة فى امتناعها منه ( وجود فعلى ) والاول اعنى انتفاء فعلانة اولى لانه مقصود لذاته واما وجود فعلى فليس مقصودا لذاته بل لكون المطلوب منه انتفاء التاء اعنى انتفاء تاء فعلانة ومايكون مقصودا لذاته يكون اولى ولذا قدمه ( لانه متى كان مؤنثة فعلى لايكون ) مؤنثه ( فعلانة ) لانه لايكون لشئ واحد تأنيثان حتى يكون احدهما بالالف المقصورة والاخر بالتاء فوجود فعلى يستلزم انتفاء فعلانة ( فتبقى مشابهتهما لالفى التأنيث على حالها ) كما هو مذهب البصريين ( ومن ثمة ) وهى للاشارة الى المكان الاعتبارى ولذا قال الشارح ( اى ومن اجل المخالفة فى الشرط ) اى شرط تأثير الالف والنون فى الصفة ( اختلف ) مبنى للمفعول

شك ولو تأملت فى كلام الشارح ادنى تأمل مع قطع النظر عما ارشدناك اليه عرفت ان هذا افك عظيم فان صريح عبارته قدس سره ناطق بان المراد بالاصل المحقق مادل دليل غير منع الصرف على كونه اصل المعدول وبالاصل المقدر مالم يدل دليل عليه غير منع الصرف سواء كانا مستعملين ام لا بل وجود اصل المعدول فى التقديرين بحسب الاستعمال لازم جدا اذ الدليل على ذلك منع الصرف ليس الا فلو لم يكن هذا المقدر مستعملا لما امكن ذهاب الوهم اليه وبالجملة ان الشارح قدس سره لم يرد المخالفة لما قاله النحاة بل اراد تحقيق كلامهم وتبيين مرامهم كما يدل عليه صريح مقاله ( قوله فجعلوه غير منصرف للعدل وسبب اخرى اى ليس الامر انهم تنبهوا للعدل فى غير عمر من هذه الاسماء من غير ان وجدوا ذلك الغير غير منصرف فجعلوه اى جعلوا ذلك الغير غير المنصرف لهذه العلة مع مابها من علة اخرى فهذا الجعل من جملة المنفى فلا تلتفت الى ماقيل ان الاولى ترك هذا القول يعنى فجعلوه غير منصرف بناء على انه مشترك بينه وبين جميع الاسباب ولم يخص كون الحكم

(فى رحمن) الظرف بالرفع لانه نائبه (فى انه منصرف )بدل من قوله فى رحمن بدل الكل (اوغير منصرف فانه ) اى الشان ( ليس له )اى الرحمن (مؤنث) ولامذكرولم يذكره لكونه فى صدد المؤنث (لا ) زائدة لتأكيد النفى الذى فى ليس (رحمى) بدل من قوله مؤنث اى ليس له رحمى بالالف المقصوره (ولا رحمانة) بالتاء (لانه) اى لان رحمن (صفة خاصة لله تعالى لايطلق على غيره تعالى لا) زائدة (على مذكر) بدل من قوله على غيره اى لايطلق على مذكر (ولا) يطلق ايضا (على مؤنث) لان معناه الذى وسعت رحمته كل شئ من الانس والجن وغيرها فيكون فى المعنى المبالغ فى الرحمة وهذا المعنى لايوجد فى غيره ولذا لايطلق على غيره (فعلى) الفاء للتفصيل والجار متعلق بقوله غير منصرف (مذهب من شرط انتفاء فعلانة) تقديره ( فهو غير منصرف ) على مذهب من شرط انتفاء فعلانة لوجود الشرط على مذهبه لانه لم يجئ رحمانة (وعلى مذهب من شرط وجود فعلى) تقديره ايضا (فهو منصرف ) على مذهب من شرط وجود فعلى لانه لم يوجد الشرط على مذهبه لانه لم يجئ فعلى لما عرفت ( دون سكران ) (فانه لاخلاف فى منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين ) يعنى لانتفاء فعلانة على المذهب الاول (فان مؤنثه يجئ (سكرى) ولوجود فعلى على المذهب الثانى فان مؤنثه يجئ سكرى (لاسكرانة) يقال رجل سكران وامرأة سكرى (و) (دون) (ندمان) (فانه لاخلاف لاحد (فى صرفه ) يعنى يكون صرفه متفقا عليه كما ان منع صرف سكران متفق عليه (لانتفاء الشرط )الموجب منع صرف مافيه الالف والنون من الصفة ( على المذهبين لان مؤنثة ندمانة) بالتاء ( لا ندمى )بالالف المقصورة يقال رجل ندمان وامرأة ندمانة (هذا) اى كون انصراف ندمان متفقا عليه لانتفاء الشرط على المذهبين وكون مؤنثه ندمانة لاندمى ( اذا كان ندمان (بمعنى النديم ) وهو المعاشر يقال نادمه على الشراب فهو نديم وجمعه ندام كعطاش واما) ندمان (اذا كان بمعنى النادم ) من الندم من باب ضرب يقال رجل ندمان اى نادم على مافعل اومالم يفعل (فهو غير منصرف بالاتفاق) لوجود الشرط على المذهبين (لان مؤنثه ندمى لاندمانة )يقال رجل ندمان وامرأة ندمى وجمعه ندامى مثل سكارى ( وزن الفعل ) المعدود من اسباب منع الصرف (وهو كون الاسم على وزن يعد )مبنى للمفعول من عد يعد ( من اوزان الفعل )واوزانه كثيرة يعنى ان يوجد وزن الفعل فى نوع الاسم امامنقولا نحو شمر ويزيد واماموضوعا اسما نحو احمر ويعملة للناقة القوية ويعمل للجمل القوى (وهذا القدر لايكفى فى) تأثير (سببية منع الصرف )لانه لوكفى لكان مثل يعمل غير منصرف للوزن والوصف وكذا مثل جمل وفرس اذا جعل علما لكان غير منصرف للوزن والعلمية وليس كذلك فعلم ان مجرد الوزن لايكفى ( بل )(شرطه) اى شرط وزن

بعلية العدل للضرورة بالعدل فدار الفرق بينه وبين سائر الاسباب على ان الحكم بوجوده للضرورة دون الحكم بوجوده السائر فان من آثارسواء الفهم (قوله وما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل يرد ان التحقيق والتقدير لايكونان صفتين للخروج فان امر الخروج فى كلا القسمين على السواء لامتياز بينهما اذلاداعى الى اعتباره الا منع الصرف فبعد ذلك اما ان يظهر الاصل بشهادة نفس ام لا فالاول هو التحقيق والثانى التقديرى ولا يخفى ان هذا الفرق انما يرجع الى الاصل فيجب ان يكون وصفين له دونه واذا تحققت هذا عرفت انه لاسبيل الى توهم منافصة قوله فلادليل عليه الا منع الصرف لماسبق من ان فى بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف فان هذا باعتبار الاصل وذلك باعتبار الخروج (قوله معناه اى خرجا كائنا عن اصل محقق قيل يعنى تحقيقا بمعنى محققا صفة الخروج مقدر بحال متعلقة وهو الاصل وهذا بعيد عن العبارة لان حمله على الوصف بحال المتعلق مع انه يصح ان يكون وصفا للخروج بحال نفسه

الفعل ( فيها ) اى فى سببية منع الصرف ( احد الامرين ) على سبيل منع الخلو لا الجمع مثل استفعل وافتعل وانفعل وغيرها من الاوزان التى تختص بالافعال (ما) ( ان يختص ) ذلك الوزن ( فى اللغة العربية ) ( بالفعل ) ( بمعنى انه لا يوجد فى الاسم العربى الا منقولا من ) نوع ( الفعل ) الى نوع الاسم بان يكون علما ( كشمر) بتشديد العين (على صيغة الفعل الماضى المعلوم) او المجهول مأخوذ (من التشمير) فانه مختص بالفعل وهو المرور حادا اى مختالا وبالفارسية دامن درميان زدن وكذر كردن والمناسب بعلم الفرس ان يكون منقولا من معنى المرور حادا لان فى الفر الحدة فى المشى ( فانه ) اى شمر ( نقل من هذه الصيغة ) اى من كونه ماضيا معلوما من التشمير ( وجعل علما الفرس ) قيل ذلك الفرس فرس الحجاج الا ان الشارح لم يعينه تحاشيا عن ذكر اسمه ( وكذلك ) اى كما ان شمر جعل علما للفرس كذلك (بذر) بالذال المعجمة والراء المهملة اسراف كردن ثم جعل علما (لماء) قيل لبئر كثير الماء وكان بمكة بمناسبة الكثرة ( وعثر ) بالثاء المثلثة والراء المهملة لغزيدن ثم جعل علما (لموضع) مأسدة اى ذات كبوة لكثر العثار فيه ( وخضم ) بالخاء والضاد المعجمتين قيل الا كل مطلقا وقيل الاكل بالاضراس او ملئ الفم بالمأكول ثم جعل علما ( لرجل ) اكول وقيل اسم عمرا بن عمرو من بنى تميم ثم غلب على تلك القبيلة لكثرة اكلهم هذه فى الاصل ( افعال نقلت) اى نقل كل واحد منها من الفعلية (الى الاسمية) يعنى جعلت علما لما سميت هى به (واما نحو بقم) مبتدأ حال كونه (اسما لصبغ) بكسر الصاد المهملة وفى آخره غين معجمة اسم لما يصبغ به (معروف) مشهور بين الناس (وهو العندم) بالتركى بقام (وشلم) حال كونه (علما لموضع بالشام) اى لموضع بارض الشام وقيل اسم مدينة القدس بالعبرانية وقيل اسم بيت المقدس (فهو) بالفاء جواب اما مبتدأ ثان (من الاسماء) خبر له وهو وخبره خبر المبتدأ الاول (العجمية المنقولة) منها (الى العربية) وجعلت علما لما جعلت له اذا كان الامر كذلك (فلا يقدح) مبنى للمفعول (فى ذلك) اى فى كونها غير منصرفة ( الاختصاص ) بالفعل اى لا يمنع اختصاصها بالفعل لتبادر الاختصاص منهما الى الذهن واذا سميت تكون غير منصرفة للعلمية ووزن الفعل لان العجمية النكرية غير مؤثرة فى منع الصرف (و) (مثل) (ضرب) اشارة الى ان قوله ضرب عطف على قوله شمر وانما اورد مثالين اشارة الى ان ما يختص بالفعل على قسمين اما من المزيدات كشمر معلوما ومجهولا ولذا قدمه واما من الثلاثى كضرب ( على البناء للمفعول) بتخفيف العين ويجوز التشديد ايضا والاول اولى ليكون تأسيسا لا تأكيد ( اذا جعل علما لشخص) معين ليوجد فيه سببان العلمية ووزن الفعل (فانه) اى ضرب المبنى للمفعول (ايضا) اى كما ان شمر غير منصرف للعلمية ووزن الفعل

(كذلك)

مستبعد عن الفهم جدا او هو فاسد من وجهين احدهما انه لم يرد الشارح كون تحقيقا بمعنى محققا صفة لخروج مقدر بها متعلقه فان هذا مما لا يساعده المعنى بل انه صفة لاصل مقدر وثانيهما انه قدس سره لا يسلم صحة كون التحقيق وصفا للخروج كيف وقد ادعى كونه وصفا للاصل واقام البينة على قوله مع انه يصح ان يكون وصف الخروج خارج عن قانون المناظرة (قوله وثناء ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف قيل لا وجه لقوله الارباع ومربع والظاهر ورباع ومربع الا ان يحمل الى بمعنى مع ولا يخفى ان هذا سهو ظاهر فان الشارح صرح بان الحال فى احاد وموحد الى رباع ومربع كذا بخلاف والى عشار ومعشر على خلاف فغاية الوفاق فى رباع وربع فكلمة الى مما لا يشتق عليه الغبار والواو او مع لا تصحح فى موضعها لان المقصود افادة هذه القضية وهى تفيدها (قوله والصواب مجيئها قيل الصواب مجئ عشار ومعشر بخلاف الخمسة الاخرى قال الشيخ الرضى رح لا يستعمل على وزن فعال من خمسة الى عشرة الابياء النسبة نحو الخماسى وانت خبير بانه لا شئ فى كلام الشيخ

كذلك ضرب (غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وانما قيدنا )قول المصنف وضرب المحتمل للبناء للفاعل ايضا (بالبناء للمفعول )ولم نقل باطلاقه (فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل)لوجوده فى الاسم ايضا مثل فرس وحجر وغير ذلك فلا يكون غير منصرف لعدم وجود شرطه (ولم يذهب الى منع صرفه )اى الى ان يكون غير منصرف لعدم وجود الشرط فيه(الا بعض النحاة ) لان هذا الوزن غالب فى الفعل والغلبة تدل على الاختصاص ولم يقيده المصنف بل او رده على اطلاقه بناء على ان المختار عنده ماذهب اليه هذا البعض (اويكون) عطف على مايختص يعنى اوان يكون هذا الوزن (غير مختص به )اى بالفعل بل يعم الفعل والاسم يعنى يصلح ان يكون وزنا لهما(لكن)اى الا انه(يكون ) (فى اوله) (اى فى اول وزن الفعل)فيه اشارة الى ان الضمير المجرور راجع الى قوله وزن الفعل لكونه اصلا وان كان بعيدا فى الظاهر (او) يكون فى (اول ما كان على وزن الفعل )فيه اشارة الى ان ذلك الضمير يجوز ان يرجع الى المثال ويرجحه قرب المرجع (زيادة )بالرفع لانه اسم يكون وخبره قوله فى اوله لان الخبر اذا وقع ظرفا يجوز تقديمه على الاسم (اى زيادة حرف)اشارة الى ان التنوين عوض عن المضاف اليه فيكون من باب جرد قطيفة (او حرف زائد)فيه اشارة ان المصدر بمعنى الفاعل والموصوف مقدر (من حرف اتين) متعلق بالتفسيرين وبيان لهما اى زيادة حرف من حروف اتين اوحرف زائد منها وهى اربع الالف والتاء والياء والنون ( كزيادته ) (اى مثل زيادة حرف)من حروف اتين فى اول الفعل (اوحرف زائد)منها(فى اول الفعل) (غير قابل)(اى حال كون وزن الفعل اوماكان على وزن الفعل )فيه نشر على ترتيب اللف وفيه اشارة الى ان غير منصوب على الحال من المضاف اليه والحال من المضاف اليه يجوز اذا امكن حذف المضاف واقامه المضاف اليه مقامه مثل قوله تعالى بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وههنا يمكن ان يحذف المضاف واقامه المضاف اليه مقامه لانه يجوز ان يقال يكون فيه زيادة كزيادة (غير قابل) كما يجوز ان يقال بل نتبع ابراهيم حنيفا (للتاء)يعنى لايكون مؤنثه بالتاء بل بالالف(لانه) اى الشان( يخرج الوزن )اى وزن الفعل (ب)زيادة (هذه التاء)فيه(لاختصاصها )اى لكون هذه التاء مختصة( بالاسم )لان تاء التأنيث المتحركة لكونها ثقيلة مختصة بالاسم لانه خفيف والساكنة مختصة بالفعل على ماسيأتى تحقيقه فى بحث الفعل (عن اوزان الفعل) متعلق يخرج فيكون من اوزان الاسم فلا يمكن ان يكون سببا فينبغى ان يكون عدم قبول التاء شرطا (ولوقال )المصنف(غير قابل للتاء قياسا)نصب على الحال من قوله غير قابل يعنى حال كون عدم القبول قياسا (بالاعتبار) متعلق بقوله قياسا(الذى امتنع) وزن الفعل(من الصرف لاجله) مثل اسود فان عدم قبول التاء قياسا بالاعتبار الذى هو الوصف الذى امتنع لاجله اسود

الرضى يدل على ان الصواب عدم مجى تلك الخمسة فان كلامه هذا قدجاء فعال ومفعل من باب العدد من واحد الى اربعة اتفاقا وجاء فعال من عشرة فى قول الكميت(ولم يستريثوك حتى رميت فوق الرجال خصالا عشارا) والمبرد والكوفيون يقيسون عليها الى التسعة نحو خماس ومخمس وسداس. ومسدس والسماع مفقود بل يستعمل على وزن فعال من واحد الى عشرة مع ياء النسبة نحو الخماسى والسداسى والسباعى والثمانى والتساعى والشارح لايقول ثبوت مجئ الجمع جزما بل بان الظاهر ذلك لصحة القياس على ماثبت كذلك ولثبوت قولهم خماسى وسداسى الى غير ذلك فان النسبة الى خماس وسداس تستدعى ثبوتهما واحتمال ان النسبة لفظية ككرسى بعيد والعجب من القائل انه تمسك بقول الرضى بثبوت نحو الخماسى على ان الصواب عدم مجئ فعال ولم يتفطن ان هذا مما يعضد خلاف مدعاه كيف والشيخ الرضى دل على ذلك بالاضطراب المار ذكره فيما سبق عليه (قوله) علم انه معدول من احد هاقيل هذا يكفى فى ثبوت العدل فى التجاوز

من الصرف لانه بذلك الاعتبار لم يقبل التاء وان قبل باعتبار كونه اسما حيث يقال فى المذكر اسود وفى المؤنث اسودة الا انه ليس بالاعتبار المذكور بل باعتبار الاسمية (لم يرد عليه) اى على المصنف ( اربع اذا سمى به رجل ) فان اربع عند التسمية به غير منصرف مع قبوله التاء عند التسمية بامرأة الا انه ليس بقياس ( فان لحوق التاء به ) اى باربع قبل التسمية (للتذكير فلا يكون) لحوق التاء به (قياسا) وهو ان يكون لحوقها للتأنيث (ولا) يرد ايضا نحو ( اسود فان مجئ التاء ) اى لحوقها (فى اسودة) حيث صار اسما ( للحية الانثى ) لانه يقال اسود اذا كان ماسمى به من الحية ذكرا واسودة اذا كان انثى ( ليس باعتبار الوصف الاصلى ) لانه حينئذ لاتدخله التاء لانه مؤنثه بالالف الممدودة مثل سوداء الاسودة (الذى لاجله يمتنع) نحو اسود (من الصرف) حيث يكون غير منصرف للوصف الحال والوزن (بل مجئ التاء ولحوقها ليس الا ( باعتبار غلبة الاسمية العارضية ) على الوصفية الاصلية واجيب عن الاول بان المراد من قوله غير قابل للتاء عدم قبول التاء بحسب الوضع فان لحوق التاء فى اربع ليس بحسب الوضع باعتبار تأويله بالجماعة وعن الثانى بان هذا اللحوق لايضره لانه عارض بسبب الغلبة والاصل ان يقال فى مؤنثه سوداء بالالف الممدودة فلاحاجة الى ذكر قيد آخر فضلا عن القيود المذكورة (ومن ثمة) (اى ومن اجل اشتراط عدم قبول التاء ) او من اجل الشرط الاخير وهو عدم قبول التاء ( امتنع احمر ) ( عن الصرف ) يعنى جعل غير منصرف للوصف ووزن الفعل ( لوجود الزيادة المذكورة) وهى الهمزة فى اوله من حروف اتين لان احمر مشتق من الحمرة بزيادة الهمزة فى اوله ( مع عدم قبول التاء ) فى مؤنثه لان مؤنثه يجئ بالالف الممدودة مثل حمراء (وانصرف يعمل) يعنى جعل منصرفا وان كان فى اوله الزيادة المذكورة فان يعمل مشتق من العمل بزيادة الياء فى اوله الا انه يقبل مؤنثه التاء المتحركة (لقبوله التاء) المصدر جار لفاعله وناصب لمفعوله (لمجئ يعملة )لانه يقال هذا جمل يعمل وهذه ناقة يعملة ( للناقة القوية على العمل والسير ) ولما فرغ من بيان الاسباب التسعة وشرائطها تفصيلا شرع فى بيان ان العلمية اذا ازيلت ينصرف فقال (ومافيه علمية مؤثرة) المراد بالعلمية المؤثرة ان يكون منع الصرف موقوفا عليها وذلك ثلاثة اضرب سبب لاغير كعمر وزفر واحد وشرط لاغير كعمران وعثمان وشرط وسبب مما فى المؤنث بالتاء والمركب الا ان الشارح جعلها قسمين ( اى كل اسم غير منصرف ) لكون البحث فيه ( يكون فيه علمية مؤثرة فى منع الصرف ) عن الاسم ( بالسببية المحضة ) اى بان يكون سببا فقط كما فى العدل ووزن الفعل والجار متعلق بالمؤثرة ( او مع شرطية ) اى بان يكون شرطا ( لسبب اخرى ) كما فى الاقسام الاربعة التى هى الالف والنون فى اسم والتركيب والعجمة والتأنيث

(لفظيا)

من فصول الكلام لايتجاوز عنه ولله در الرضى حيث اختاره يريد بما قال من ان الاولى ان لايدعى كون آخر وتصاريفه معدولة عن احد لوازم افعل التفضيل على التعيين بل يقال هى معدولة عما كان حقها ولازمها فى الاصل اعنى احد الاشياء الثلاثة مطلقا وانما عدل عنه لتعريه عن معنى افعل التفضيل الذى هو المستلزم لاحدها وذلك لانه صار بمعنى غير هذا كلامه وهو مع كونه بعيدا عن التحقيق يأباه تفسير المصنف العدل اما الاول فلان سبب العدل عن التعيين وورود الاعتراض على كل من الوجوه الثلاثة كما اعترف به نفسه وحينئذ اما ان يكون هذه الاعتراضات مندفعة باسرها اوارادة او يكون بعضها مندفعا بخلاف الاخر والاول خلاف المقدر وعلى الثانى لايصح القول بالعدل عن احد الاشياء الثلاثة مطلقا وان فسره بانه اخراج اللفظ عما كان الاصل ان يكون معه لظهور ان شيئا منها لايصير اصلا له ولا يقتضى الاصل ان يكون معه لاستحالته فى نفسه وعلى الثالث ايضا لان مبنى الكلام هو التعميم والحال ان البعض محال

لفظيا كان او معنويا ( واحترز ) المصنف ( بذلك ) اى بقوله مؤثرة ( عما ) اى عن العلمية التى ( يجامع الفى التأنيث ) ممدودة او مقصورة (او) عن العلمية التى تجامع ( صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منها ) اى من الفى التأنيث وصيغة منتهى الجموع (كاف فى منع الصرف) عن الاسم لما مر انهما سببان قويان يقومان مقام السببين من غير احتياج الى العلمية وغيرها فوجود العلمية فيهما يكون كالعدم فلا تكون مؤثرة ولذا قال الشارح (لا تأثير فيه) اى فى كل واحد (للعلمية) (اذا نكر) مبنى للمفعول شرطه وجزاؤه قوله صرف اى اذا جعل الاسم فى حكم النكرة (بان يأول العلم بواحد من الجماعة المسماة به) اى بالجماعة التى سمى كل واحد منها بذلك العلم كما اذا سمى شخص بزيد وشخص آخر به والمراد بالجماعة ههنا معناها اللغوى وهو ما فوق الواحد لان الجماعة فى اللغة الاجتماع وهو كما يكون مع الثلاثة فصاعدا يكون مع الاثنين ايضا (نحو) زيد فى قولك (هذا زيد) فان لفظ زيد نكرة اريد به المسمى به بقرينة كونه خبرا الا ان التنكير اصل فى الخبر (ورأيت زيدا آخر ) فلفظ زيد ههنا نكرة بقرينة كونه موصوفا بآخر (فانه) اى فان الحال (اريد به المسمى بزيد) ومما يجب ان يعلم ان المراد بالتنكير ههنا التنكير حكما لانه بالتأويل لا يصير نكرة حقيقة اذ هى فى الحقيقة ما وضع لشئ لا بعينه لا ما اريد به غير معين مجازا و يقال لمثل هذا اشتراك اتفاقى (او يجعل) عطف على يأول اى اذا نكر بان يجعل العلم (عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه ) بالرفع لانه فاعل المشتهر لاعتماده على الموصوف اى صاحب العلم (به) اى بالوصف (نحو قولهم) اى قول اهل الحق (لكل فرعون موسى) فان فرعون فى الاصل علم لذات متصفة بالبطالة فكان غير منصرف للعلمية والعجمة ولما اريد به الوصف المشتهر به صاحبه صار نكرة منصرفة ودخله الجر والتنوين وموسى فى الاصل علم لذات شريفة متصفة باحقاق الحق وابطال الباطل فكان غير منصرف للعلمية والعجمة ولما اريد به الوصف المشتهر صاحبه صار نكرة فانصرف ولذا قال الشارح (اى لكل مبطل محق ) وهذا من قبيل ذكر الاسم وارادة وصف صاحبه (صرف) جزاء لقوله اذا نكر والشرط مع جزائه فى محل الرفع خبر المبتدأ وهو قوله ومافيه علمية مؤثرة (لما) دليل للصرف اذا نكر اى لدليل (تبين) فعل ماض مبنى للفاعل والمستكن فيه راجع الى ما فى لما (اى) لدليل (ظهر) ظهورا بينا (حين بين) مبنى للمفعول ( اسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق) اى فى تفصيل كل واحد منها (من انها) بيان ما فى قوله لما (اى العلمية) اى من ان العلمية التى هى شرط او سبب (لا تجامع) اى لا تجتمع حال كونها (مؤثرة الا ) الاستثناء مفرغ لوجود شرطه على ما سيأتى اى من ان العلمية لا تجتمع مع سبب من الاسباب التسعة حال كونها مؤثرة فيه الا (ما) (اى) تجامع (السبب الذى) (هى) اى (العلمية) ( شرط فيه ) اى فى تأثيره حتى لو لم تكن العلمية شرطا فيه لم يؤثر ولم تعتبر سببيته (وذلك) اى كون

واما البعض الاخر فهو متعين له واما الثانى فلانه يقتضى وجوب تعين المدلول عنه كما هو الظاهر واذا عرفت هذا تبين لك ان الحق بيد الشارح قدس سره فان التجاوز وتعيين الاحد مما يجب عليه لعدم حصول المقصود بهذا القدر وابقاء الاحد على العموم (قوله) فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام اى من الاخر مستدلا على ذلك بانه لو كان مع المقدرة كما فى الله اكبر لزم ان يقال بنسوة اخر على وزن افعل لان افعل التفضيل ما دام بمن ظاهرة او مقدرة لا يجوز مطابقته لمن هو له بل يجب افراده ولا يجوز ان يكون بتقدير الاضافة كما ستقف عليه فلم يبق الا ان يكون اصله اللام (قوله) وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه من استدلالا بانه لو كان اصله ذا اللام لوجب كونه معرفة كامس وسحر المعدولين عن ذى اللام فكان لا يقع صفة للنكرات كما فى قوله فى ايام اخر واجيب بانه لا خير فى ذلك لبقاء اصل المعنى ولم يكن كامس لان امس معرفة فكان متضمنا لمعنى اللام وكذا سحر لانه علم بخلاف اخر فانه نكرة وصرح المصنف فى الايضاح باختياره الاخير لكنه لم يتعرض لدفع ما يتوجه

العلمية شرطا واقع (فى) الاسباب الاربعة التى هى (التأنيث) الحاصل (بالتاء لفظا اومعنى) اى حال كون تاء التأنيث لفظيا بان تكون تاء ملفوظة اومعنويا بان يكون التأنيث فى معناه كما قال المصنف فيما سبق التأنيث بالتاء شرط العلمية والمعنوية كذلك (والعجمة) كما قال ايضا العجمة شرطها ان تكون علمية فى العجمة (والتركيب) كما قال التركيب شرطه ان يكون علما (والالف والنون المزيدتين) كما قال الالف والنون ان كانا فى اسم فشرطه العلمية (فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروطة) فى تأثير سببيته (بالعلمية) اى بان يكون علما حتى لو لم يكن علما يؤثر (الا العدل ووزن الفعل) (استثناء مما بقى من الاستثناء الاول) اى استثناء بعد تقييد المستثنى منه فلم يلزم تعدد الاستثناء من امر واحد بلا عطف لان الاول استثناء من المطلق والثانى من المقيد مثل قولك ماضربت الا زيدا الا عمرا اى ماضربت احدا غير زيد الا عمرا فكان المضروب زيدا وعمرا (اى لا تجامع) العلمية سببا (غير ماهى شرط فيه الا العدل ووزن الفعل) فالعلمية تجامع الاسباب الستة ولكن تجامع الاربعة حال كونها شرطا فيها والاثنين بلا شرط (فان العلمية تجامعهما) اى تجامع العدل ووزن الفعل حال كونها (مؤثرة) معهما حيث كانت سببا محضا (كما) تجامع العدل (فى عمر) وزفر (و) وزن الفعل فى (احمد) وشمر وضرب (وليست شرطا فيهما) اى حال كون العلمية غير مشروطة فى تأثيرهما وسببيتهما (كما) لم تجامع العدل (فى ثلاث) ومثلث واخر وجمع فيه (و) مع وزن الفعل فى (احمر) واسود وارقم لانها لو كانت شرطا لهما لما كانا غير منصرفين من غير العلمية لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء الشروط ولو لم يكن سببا محضا لما كان الاول لان العدل ووزن الفعل بسبب محض (وهما) (اى العدل ووزن الفعل) (متضادان) جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال اذا لم تكن العلمية شرطا فيهما فجاز ان يوجد كلمة فيها العدل ووزن الفعل والعلمية مثل اصمت بالكسر علما على ماسيأتى واذا نكرت زالت ولم تزولا لانها ليست بشرط فيهما وحينئذ لا يصح قوله كل مافيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لان هذه الكلمة لم تصرف اذا نكرت لبقاء السببين العدل ووزن الفعل فاجاب عنه بقوله وهما متضادان (لان الاسماء المعدولة بالاستقراء) والتتبع منحصرة (على اوزان مخصوصة) وهى ستة اوزان لان اوزان العدل فعال مثل ثلاث ومفعل نحو مثلث وفعل نحو اخر وعمر وزفر وجمع وفعل نحو سحر وفعل نحو امس وفعال مثل قطام و(ليس شئ منها) اى من هذه الاوزان الستة قوله منها صفة وقوله (من اوزان الفعل) خبر ليس (المعتبرة) صفة الاوزان (فى منع الصرف) عن الاسم وانما قيدها بالمعتبرة احترازا عن نحو سحر فانه وان كان على وزن ضرب الا انه من تلك الاوزان اذا كان الامر كذلك (فلا يكون) (اى لا يوجد) ويشير الى ان يكون تامة لا تحتاج الى خبر منصوب (شئ معها) اى مع العلمية يعنى ان المستثنى منه المحذوف ههنا شئ

عليه من وفى اخر وجمع واتباعه خاصة والثالث ان جمع بشرطين ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلمية كجمحى فهو معدول عن فاعل فيقال انه علم مرتجل اى غير منقول من شئ واما اورد فانه وان جمع الشرطين لكن سمع فى كلامهم كحطم علما فكان الواجب على هذا الاصل صرف عمر وزفر لانه كما جاء لهما فاعل قبل العلمية جاء فعل ايضا لكنهما لما سمعها غير معدولين عن فاعل وان اختل الشرطان كلاهما فلا كلام فى كونه منصرفا (قوله) وليس فيهما الا السببان قيل فيه انه لو اريد انه ليس فيهما شئ الا السببان فهو ظاهر المنع وان اريد انه ليس فيهما موجب البناء الا السببان ففيه انهما ليسا موجبين للبناء وفيهما وزن فعال وهو يوجب البناء فالصواب وليس فيهما الا الوزن والوزن لا يستقل فى ايجاب ولا علينا ان نفصل ولعله لازم فى هذا المقام لينكشف الحق وتبين المرام فنقول ان المراد بباب قطام ماهو على وزن فعال من اعلام اعيان المؤنثة وذلك اعنى وزن فعال يعتبر على اربعة اقسام اسم فعل كنزال وبناؤه ظاهر وعلم للمصادر على رأى النحاة كفجار

عام لمجموع هذين الشيئين فالمستثنى ووصفه ههنا كذلك فلا يرد ما اورده الهندى من انه غير صحيح (من الامر) بيان لشئ (الدائر) صفة الامر وهو اجتماع العدل ووزن الفعل مرة وانفرادهما اخرى ( بين مجموع هذين الشيئين ) وهو اجتماع العدل ووزن الفعل ( وبين احدهما ) العدل ( فقط ) ووزن الفعل وحده ( الا احدهما ) يعنى الا ان يوجد احدهما معها وزن الفعل (فقط) كاحمد والعدل وحده كعمرو (لا مجموعهما) يعنى لا يوجد معها كلاهما كما قيل حتى يرد انه لا يصح قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف كليا (فاذا نكر) اى اذا جعل نكرة الاسم (الغير المنصرف الذى احد اسبابه العلمية) سواء كان فيه اثنان منها حال كون العلمية فيه شرطا اولا كعمر واحمد وابراهيم وعمران اوثلاثة كماوجور فى اسمى بلدتين اواربعة اوغيرها نحو اذربيجان (بقى) ذلك اسم الغير المنصرف (بلا سبب) فيه (اى لم يبق فيه) اى فى الاسم الغير المنصرف الذى احد اسبابه العلمية (سبب) من الاسباب التسعة (من حيث هو سبب) يعنى لم يؤثر فى منع الصرف لانه لا يزول عنه بل يزول وصفه وهو التأثير (فيما) متعلق بقوله بقى يعنى فى السبب الذى (هى) العلمية (شرط فيه) اى فى سببيته وتأثيره (من الاسباب الاربعة المذكورة) وهى العجمة والتأنيث بالتاء لفظا اومعنى والتركيب والالف والنون لما مر ان العلمية شرط فيها واذا زالت زال تأثيرها وان لم تزل ذواتها لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط (لانه قد انتفى) بالتنكير (احد السببين الذى) صفة احد ( هو العلمية بذاتها ) ووصفها (و) انتفى ايضا ( السبب الآخر ) لكن لا ذاته بل وصفه وهو التأثير ( المشروط بالعلمية من حيث وصف هو سببيته ) لان انتفاء الشرط وهو العلمية يستلزم انتفاء المشروط وهو السبب المشروط بها يعنى تأثيره (فلم يبق) بعد انتفاء العلمية المستلزمة انتفاء ما جعلت هى شرطا له (فيه) اى فى الاسم الغير المنصرف الذى احد اسبابه العلمية (سبب) آخر (من حيث هو سبب) فانصرف (او) بقى ذلك الاسم (على سبب واحد) (فيما) اى فى السبب الذى (هى) اى العلمية (ليست بشرط فيه) بل تؤثر فيه بلا شرط (من العدل) بيان لما فى قوله فيما (ووزن الفعل) مثل عمرو احمد اذا نكر كل واحد منهما بقى كل مع سبب واحد وهو العدل فى الاول ووزن الفعل فى الثانى لان العلمية اذا لم تكن شرطا فيهما لم يلزم انتفاؤهما بانتفائها فانصرفا لان الاسم لا يكون غير منصرف بالسبب الواحد الغير القائم مقام السببين مع ان الاصل فى الاسم الصرف (هذا) اى خذ هذا الامر الذى هو اذا نكر الاسم الذى احد اسبابه العلمية بقى بلا سبب اومع سبب واحد (وقد قيل) اى اعترض لان القول اذا تعدى بعلى يكون بمعنى الاعتراض (على قوله) اى قول المصنف (وهما متضادان) بان يقال (ان اصمت) بقطع الهمزة ووصلها (بكسرتين) اى بكسر الهمزة والعين التى هى الميم حال كونها ( علما للمفازة ) اى الصحراء بالفارسية بيابان كما فى قول

للفجرة وصفة المؤنث كفساق بمعنى فاسقة وهما ايضا مبنيان باتفاق وعلم الاعيان المؤنثة وهو مختلف فيه وقد اختلف فى علة بناء ماسوى اسم فعل من هذا الوزن فقيل بنى لتضمن تاء التأنيث وقيل لمشابهة نزال وزنة وعدلا وهو مختار المصنف وذهب المبرد ومن تبعه (وهو الرضى) الى ان فيها ثلاثة الاسباب التأنيث والعدل والعلمية قال بسببين يسلب الاسم بعض التمكن فيستحق بالزيادة زيادة السلب وليس بعد منع الصرف الا البناء ورد الاول بانه بعد تسليم تقدير تاء التأنيث فى المصادر امنقوض بنحو نار ودار الى ما لا يحصى والثانى بان اعتبار الوزن فى علية البناء غير صحيح لان ذهاب وسحاب وكلام وجهام الى غير ذلك معربات بالاتفاق واعتبار العدل مما لا وجه له فانه ان ادعى العدل المحقق فالدليل عليه وثبوت الفجور وفاسقة لا يدل على كون فجار وفساق معدولين عنهما اذ من الجائز ترادف لفظين فى معنى لا يكون احدهما معدولا عن الآخر وان ادعى العدل المقدر لاضطرار وجودها مبنيين الى ذلك كما ذكر لمنع صرف عمر

الشاعر * اشلى سلوقية باتت وبات بها * بوحش اصمت فى اصلابها اود * (من اوزان الفعل) خبران فانه فى وزن اضرب (مع وجود العدل فيه) اى فى قول اصمت (فانه) اى فان قول اصمت (امر من صمت يصمت) من باب نصر ينصر (وقياسه ان يجئ بضمتين) لانه اذا كان عين المضارع مضموما يجئ بهمزة الوصل فى امر ذلك الباب مضمومة اتباعا لعين المضارع ولانه اذ فتحت يلتبس بالمضارع المتكلم وحده من ذلك الباب اذا كسرت يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة وكلاهما غير جائز فلزم ضم الهمزة احترازا عنهما (فلما جاء) اصمت (بكسرتين) علما للمفازة (علم انه) اى اصمت (معدول عنه) اى عن اصمت بضمتين لانه لما جئ اصمت بكسرتين على غير القياس علم انه معدول عما جاء على القياس (والجواب) عن هذا الاعتراض (ان هذا) اى كون اصمت بكسرتين على غير القياس معدولا عن اصمت بضمتين اوعدم مجئ اصمت بضمتين من صمت يصمت بضم العين من باب دخل (امر غير محقق لجواز ورود اصمت بكسرتين) من غير اعتبار نقله من اصمت بضمتين ايضا اى كما ورد اصمت بضمتين وذلك بان يكون مضارعه مكسور العين (وان لم يشتهر) كون مضارعه مكسور العين بل المشهور ان يكون مضموم العين (فالاوزان التى تحقق) وثبت (فيها العدل تحقيقا كان) العدل (او تقديرا لم تجامع) تلك الاوزان (وزن الفعل) ومايكون وزن الفعل لا يكون معدولا ومايكون معدولا لايكون وزن الفعل وقال المحشى ونحن نقول اصمت علم للمفازة سميت بلفظ اصمت بضمتين مبالغة فى شدة الخوف فيها بحيث يأمر كل صاحبه بالصمت ولا يمكن له حفظ لسانه من الغلط من غاية الاضطراب فاصمت بكسرتين غلط لامعدول انتهى وهذا انما يصح اذا كان علما للمفوزة المخوفة لا لمطلقها وليس كذلك (وايضا) كما عرفت ان كون اصمت بكسرتين معدولا عن اصمت بضمتين امر غير متحقق للعلة المذكورة (قد عرفت فيما تقدم) يعنى فى بحث العدل فى قوله لكن لا بد للعدل من امرين وجود الاصل المعدول عنه واعتبار اخراجه عن ذلك الاصل الخ (ان مجرد وجود اصل محقق لايكفى فى اعتبار العدل التحقيقى) وفى التقديرى ايضا لانه اذا لم يكف وجود الاصل فى التحقيقى مع ان اصله موجود محقق ففى التقديرى عدم كفايته اولى لان وجوده مقدر لا محقق (بدون اقتضاء منع الصرف اياه) اى العدل لكون ذلك الاسم غير منصرف فى الاستعمال بالعلة الواحدة (و) بدون (اعتبار خروج الصيغة المعدولة (عن ذلك الاصل) الموجود تحقيقا اوتقديرا لان الاصل اذا وجد ولم يعتبر الاخراج لم يتحقق العدل (وههنا) اى فى قوله اصمت بكسرتين علما للمفازة (لايقتضيه) اى لا يقتضى منع صرف اصمت بكسرتين العدل وان كان الاصل موجودا محققا (لوجود سببين فى اصمت) يقتضيان منع صرفه (وراء العدل) اى غير العدل (وهما) اى السببان اللذان يقتضيان منع صرفه وراء العدل (العلمية والتأنيث) المعنوى مع وجود تحتم

(تأثيره)

وهو الظاهر من كلامهم فما الدليل على كون نزال الذى هو الاصل معدولا بل الظاهر خلافه لان الاصل فى كل معدول عن شئ ان لا يخرج عن نوع المعدول عنه اخذا من استقراء كلامهم فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية والثالث يمنع العدل فى الكل كما ذكروا العلمية وكذا التأنيث فى البعض ولله در الشارح حيث بسط الكلام على وجه لايحوم حوله شائبة اعتراض وذلك لتحقق العلمية والتأنيث فى هذا القسم ولدلالته على ان اعتبار العدل فى ذوات الراء ليس حملا على نزال اسم فعل بل لان فصحاء بنى تميم لما ارادوا تخصيص البناء بها لما رأوا ان تقديرى الاعراب والبناء فى جميع الاعلام الشخصية مستقيان وكان قصدهم الى الامالة فى ذى الراء لكونها امرا مستحسنا وكان المصحح لها كسرة الراء وهى لاتحصل الا بتقدير البناء اضطروا الى تقدير العدل لئلا يلزم اعتبار البناء الذى يعتبر عند حصول اعلى مراتب مشابهة الاسم الفعل عند تحقق ادنى مراتب تلك المشابهة المؤثر فى منع الصرف لفظ واذا تحققت ذلك

تأثيره وهو الزيادة على الثلاثة وفيه ايضا وزن الفعل المختص به كشمر وضرب لان افعل امر مختص به (ثم) اى بعد بيانه ان مافيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لبقائه بلا سبب اومع سبب واحد (انه) اى المصنف (اشار الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة) اى القاعدة التى بينها المصنف وهى قوله ومافيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف بناء (على قوله سيبويه بقوله) (وخالف سيبويه) مركب من سيب فارسى وهو التفاح وويه وهو صوت لقب امام النحاة عمرو بن عثمان الشيرازى وانما لقب به لانتشار رائحته كما تنتشر رائحة التفاح (الاخفش) مشتق من الخفش بفتحتين صغير العين وضعف فى البصر يقال رجل اخفش اذا كان فى بصره ضعف وقد يكون الخفش علة وهو الذى يبصر الشئ بالليل ويبصره فى غيم ولا يبصر فى يوم صباح كذا فى الصحاح وسبب تلقبه به معروف الاخفش (المشهور) المراد ههنا (هو ابو الحسن) يعنى من يكون مكنى بابى الحسن لان الاخافش ثلاثة الاخفش الكبير ابو الخطاب استاذ سيبويه والمتوسط ابو الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه والصغير ابو الحسن على بن سليمان تلميذ المبرد (تلميذ سيبويه) عطف بيان لقوله ابو الحسن التلميذ مصدر لمذ من باب التفعيل التعليم ثم جعل علما لمن يتعلم العلم فكسرت التاء دلالة على ان المتعلم ادنى حالا وانزل من المعلم (ولما كان) ردا لما اورده الهندى حيث قال الاولى رفع الاخفش لان سيبويه استاذه ونسبة المخالفة اليه غير ملائم لرتبته (قول التلميذ) اى ما قال وهو انصراف نحو احمد بعد التنكير (اظهر) من قول سيبويه لان الاصل فى الاسم المعرب الصرف (مع موافقته) اى مع ان ماقاله الاخفش موافق (لما ذكره) المصنف (من القاعدة) بيان ما فى لما وهو قوله ومافيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لبقائه بلا سبب اومع سبب واحد (جعله) اى جعل المصنف قول الاخفش (اصلا واسند المخالفة الى الاستاذ) وهو سيبويه حيث جعل سيبويه فاعلا للخالف عملا بما هو الاصل فى فاعل وهو الاولى (وان كان) جعل قوله التلميذ اصلا واسناد والمخالفة الى الاستاذ (غير مستحسن) لانه جعل الفرع والتبع اصلا والاصل والمتبوع فرعا وتابعا وهذا عكس المعقول (تنبيها) مفعول له (على ذلك) اى على كون قول التلميذ اظهر وما ذكره من القاعدة اوفق والبليغ قد يعدل عن مقتضى الظاهر لنكتة ولانه اذا كان القصد اظهار الحق لا بأس به الجانبين الا يرى انه ورد اسناد المخالفة الى الاستاذ والتلميذ جميعا لا سيما فى عبارات الفقهاء (فى) (انصراف) متعلق بخالف (نحو احمر علما) اى فى كونه منصرفا (اذا نكر) اى اذا جعل نكرة بعد كونه معرفة حيث ذهب سيبويه الى عدم انصرافه والاخفش الى انصرافه لما سيجئ (والمراد بنحو احمر) كل (ما) اى وصف (كان معنى الوصفية فيه) اى فى ذلك الوصف سواء بقى على الوصفية مثل احمر اوزالت عنه وجعل اسم جنس مثل اسود وارقم وادهم (قبل العلمية) يعنى قبل ان ينقل من

عرفت ان اعتراض القائل وتصويبه المار بيانهما انما نشأ من سوء الفهم (قوله ليس فى محله قال صاحب الوافية انى قد وجدت نسخة هذا الكتاب المقررة على المصنف ولم تكن فيها لفظة قطام فسألت قارئها عنها فقال حذفها المصنف عند قراءة بعض المشتغلين عليه لعدم مطابقتها المقصود ههنا (قوله لذات ما اخذت مع بعض صفتها التى هى المحرة قيل والذكورة ايضا وفساده اظهر من ان يخفى (قوله بنسوة موصوفة بالاربعية وانما لم يقل متصفة لانها ليست وصفا لها بحسب الحقيقة بل حصل ذلك بمجرد وصفها بهذا الاسم ومن لم يتنبه لذلك اعترض بان الصواب متصفة (قوله اى شرط الوصف فى سببية منع الصرف قيل ينبغى ان يقيد ايضا بان لا يكون فى العلم عند سيبويه وان لا يكون زائلا بالعلمية عند الاخفش ان اراد انه كان على المصنف ان يتعرض لهذين الامرين فممنوع لظهور ان المقام لا يساعدها وان اراد انه كان ذلك على الشارح قدس سره كما هو الظاهر من كلامه فكذلك ايضا لمناقضة قوله فلا تضره الغلبة الاسمية (قوله

الوصفية ويجعل علما الشخص ( ظاهر اغير خفى ) يعنى بوضع الوصفية ويستعمل فيها ايضا وان زال عنه على خلاف مقتضى الظاهر (فيدخل فيه) اى فى هذا الخلاف ( سكران وامثاله ) نحو عطشان وريان مما يكون معنى الوصفية فيه ظاهرا غير خفى (ويخرج عنه) اى عن احمر او عما كان معنى الوصفة فيه ظاهر ليس بخفى (افعل التأكيد) اى فعل الذى استعمل فى التأكيد يعنى صار من الفاظ التأكيد المعنوى (نحو اجمع) واكتع وابصع فان هذه الالفاظ فى الاصل موضوعة لمعنى وصفى وهو الجمعية ولذا كانت غير منصرفة قبل العلمية وقبل ان تكون مستعملة فى معنى التأكيد الا انها لما كانت بمعنى كل ايضا ضعف فيها معنى الوصفية (فانه) اى فان نحو اجمع (منصرف عند التنكير) يعنى ان نحو اجمع اذا استعمل فى معنى الوصفية يكون غير منصرف للوزن والوصف واذا جعل علما يكون ايضا غير منصرف للوزن والعلم وهما باتفاق سيبويه والاخفش واذا جعل نكرة بعد العلم يكون منصرفا (بالاتفاق) اى باتفاقهما (لضعف معنى الوصفية) وهو الجمعية (فيه) اى فى نحو اجمع (قبل العلمية) اى قبل النقل من الوصفية الى العلمية (لكونه بمعنى كل ) فاخذ حكمه وهو الانصراف (وكذلك) اى كما يخرج عنه افعل التأكيد يخرج عنه ايضا (افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية) اراد بالفعل التفضيل المجرد عنها ما يكون مستعمل بمن التفضيلية الا انها تكون مقدرة غير ملفوظة مثل الله اكبر اى الله اكبر من كل شئ لا ما استعمل باللام او الاضافة فانه منصرف علما كان او لا لما سيجئ ان غير المنصرف اذا اضيف او دخله اللام انجر بالكسر يعنى انصرف لان وجود لازم الشئ يستلزم وجوده (فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق) وان كان غير منصرف حال التنكير اولا وحال العلمية ثانيا بالاتفاق (لضعف معنى الوصفية فيه ) لانه اذا تجرد عن من التبس بافعل الاسمى الذى لا وصفية فيه كاكمل وابدع ولا يكون مما كان فيه معنى الوصفية ظاهرا ومع هذا الاصل فى الاسم الصرف (حتى صار افعل التفضيل حين تجرده عنها (اسما) مضمحلا عنه معنى الوصفية فينبغى ان يكون منصرفا (وان كان معه من) يعنى وان كان افعل التفضيل مستعملا مع من التفضيلية (فلا ينصرف) يعنى يكون غير منصرف بعد التنكير ايضا (بلا خلاف) لاحد فيه (لظهور معنى الوصفية فيه بسبب) كونه مستعملا بـ(من التفضيلية) لانه اذا اتصل افعل بمن فقر تميز عن افعل الاسمى الذى لا وصفية اصلا وظهر فيه معنى التفضيل الذى هو الوصف فيكون غير منصرف فى الاحوال كلها للوزن الوصف او الوزن والعلم ( اعتباراً للوصفية الاصلية) متعلق بالاعتبار (اى انما خالف سيبويه الاخفش) فى الصراف نحو احمر علما اذا نكر (لاجل اعتباره) اى اعتبار سيبويه (الوصفية الاصلية) المصدر جار لفاعله وناصب لمفعوله وفى هذا التفسير اشارة الى ان انتصاب قوله اعتبارا على انه مفعول له لقوله خالف لوجود شرط نصبه وهو ثلاثة ان يكون مصدار وفعلا لفاعل الفعل

(المعلل)

فى الاصل الذى هو الوضع قيل كتب فى الحاشية وانما كان الوضع اصلا لتفرع الدلالات المعتبرة عليه هذا اى التفرع الدلالات الثلاثة المعتبرة فى باب الافادة والاستفادة عليه واذا كان الوضع اصلا والدلالة فرعا صح نسبة الدلالة اليه بقى لتنزيل اشتمال الاصل على الفرع منزلة اشتمال الظرف على المظروف ولا يخفى ان الظاهر انهم جعلوا الوضع اصلا بالنسبة الى الاستعمال لانه فرع الوضع فجعلوا الثابت فى الوضع ثابتا فى الاصل فى الثابت بحسب الاستعمال عارضا وانت خبير بان الشارح قدسره انما اراد تحقيق وجه اصالة الوضع بان الدلالات لا تتفرع عليه لان نسبة الدلالة الى الاصل المفسر بالوضع بكلمة فى انما هى لكونها فرعا له اذ المنسوب الى الاصل ليست الدلالة بالضرورة والطرف الاخير من هذا القول غير مرضى ايضا لان المصرح به المقطوع ان اخذ الوضع انما هو للاحتراز عما هو بحسب الاستعمال وما هو كذلك لا يتصور فرعية كيف وقد ثبت ان الفرع لا يكون مخالفا للاصل والاستعمال قد يكون له ( قوله المذكور

المعلل به ومقارناله فى الوجود وههنا كذلك (بعدالتنكير) ظرف الاعتبار (فانه لما زالت العلمية ) المانعة.لاعتبار الوصفية لاالعلمية للخصوص والوصفية للعموم (بالتنكيرلم يبق مانع من اعتبار الوصفية) الزائلة بالعلمية (فاعتبرها) اوفاعتبرسيبويه الوصفية لزوال المانع (وجعله) اى نحواحمر (غيرمنصرف للوصفية الاصلية وسبب آخر كوزن الفعل) فى نحواحمر (والالف والنون المزيدتين) فى نحوسكران يعنى ان فى نحواحمر ثلاثة احوال حال التنكير اولافانه غيرمنصرف للوزن والوصف الحالى اتفاقاو حال العلمية ثانيافانه ايضا غيرمنصرف بالاتفاق للوزن والعلمية وحال التنكير ثالثابعد العلمية فانه غير منصرف عند سيبويه للوزن والوصف الاصلى واماعند الاخفش فمنصرف على ماسيأتى ( فان قلت كان ) مخففة من ان المفتوحة المشددة واسمها ضمير الشان المحذوف وجوبا اى كانه (لامانع من اعتبار الوصفية الاصلية) بعدالتنكير هذا هو المشبه به (لاباعث على اعتبارها) هذا هو المشبه تقديره فان قلت لاباعث ههنا بعدالتنكير على اعتبار الوصفية لان الاصل فى الاسم الصرف كانه لا مانع بعده من اعتبارها لزوال العلمية (ايضا) اى كالامانع من اعتبارها (فلم اعتبرها) اى فلم اعتبر سيبويه الوصفية الاصلية الزائلة بعدزوال المانع وجعله غير منصرف للوزن والوصف الاصلى (وذهب الى ماهو خلاف الاصل فيه) اى فى الاسم المعرب (اعنى) بماهو خلاف الاصل فيه (منع الصرف) لماسبق غيرمرة ان الاصل فى الاسم المعرب الصرف فيكون منع الصرف خلاف الاصل (قيل) يعنى اجيب (الباعث على اعتبارها) الاعلى اعتبار سيبويه الصفه الاصلية فى نحواحمر بعدالتنكير فالمصدر مضاف الى المفعول والفاعل محذوف (امتناع اسود والراقم) من الصرف اسمين للحية وادهم اسما للقيد (مع زوال الوصفية عنهما) اى عن اسود وارقم (حينئذ) اى حين كونهما اسمين لهما يعنى قاس سيبويه اعتبار الوصفية فى نحواحمر بعدالتنكير على اعتبارها فى اسود وارقم اسمين للحية لزوال الوصفية فى كلام القسمين (وفيه بحث) اى فى هذا الجواب نظر (لان الوصفية) الاصلية التى هى سبب ( لم يزل عنهما ) اى عن اسود وارقم ( بالكلية ) لان الوصفية انماتزول عنهما بالكلية اذا جعل اسود اسما للحية الحمراء وارقم اذا جعل اسما للحية السوداء وليس كذلك ( بل بقى فيهما ) بعدالاسمية (شائبة) اى رائحة (من الوصفية) الاصلية التى وضع اسود وارقم لها (لان الاسود اسم للحية السوداء) وهى نوع مماوضع له اسود لما سبق ان اسود موضوع لكل مافيه السواد فيدخل فيه الحية السوداء يعنى جنسها فيكون اسما لجنس من الاجناس التى وضع اسود لها (والارقم اسم للحية التى فيها سواد وبياض) وهى نوع مماوضع له ارقم لان ارقم وضع لكل مافيه سواد وبياض وهذه الحية جنس من الاجناس التى وضع ارقم لها (وفيهما) اى فى اسود وارقم اللذين هما اسمان للحية (شمة) اى رائحة (من الوصفية فلايلزم من اعتبار

---

من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة يعنى ان العلة المذكور بعد اسم الاشارة انماهى مجموع الامرين ولايخفى ان هذا حق لامرية فيه وعليه الاجماع وقد اشار الشيخ الرضى حيث قال تقدير الكلام شرطه ان يكون فى الاصل فكذلك صرف مررت بنسوت اربع فلا تضره الغلبة فلذلك امتنع اسود الى ان عطف امتنع على على صرف يقتضى تفرعه على المفرعة هو عليه وليس بصحيح ولقد احسن الشارح حيث نبه على ان الوجه فى العطف الصورى ان يجعل مجموع المعطوف والمعطوف عليه متفرعا على مجموع ماتقدم ويحال رد كل فرع الى اصله على ذهن المتعلم لظهور ان الفرع الاول انماهو للشرط المذكور بلا واسطة وان الثانى متعلق بالواسطة المترتبة على ذلك الشرط اعنى عدم مضرة الغلبة واما قوله وضعف فهو عطف على صرف جزما وماقيل فيه تكلف والاظهر ان قوله فلا تضره الغلبة لتقرير اشتراط الاصالة وتوضيحه وليس مقصودا بالذات وقوله لذلك اشارة الى اشتراط الاصالة وهو بخصوصه علة لكل واحد من الثلاثة ممنوع (قوله

الوصفية) الاصلية (فيهما) اى فى اسود وارقم بعد الاسمية (اعتبارها) اى اعتبار الوصفية بالرفع فاعل فلا يلزم (فى احمر بعد التنكير) وجه له غير منصرف للوزن والوصف الاصلى كما كان اسود واراقم اسمين للحية غير منصرفين للوزن والوصف الاصلى (لانها) اى لان الوصفية التى فى احمر (قدزالت) بالعلمية (عنه بالكلية) فلا يقاس على اسود وارقم اسمين لها اجيب بان هذا اذا جعل علما لغير الذات المخصوصة وهى الذات الموصوفة بالحمرة امااذا جعل علما لتلك الذات فلا نسلم ان الوصفية تزول بالكلية بل المتبادر ليس الاان يجعل علما الذات متصفة بالحمرة بملاقة الجزئية كما فى اسود وارقم وادهم على ماسبق فامكن اعتبارها فى نحو احمر بعد التنكير كما امكن فى اسود وارقم فالقياس صحيح ( واما الاخفش فذهب الى انه ) اى ان نحو احمر (منصرف) بعد التنكير (فان الوصفية) فى نحو احمر ( قدزالت بالعلمية ) لان الوصفية والعلمية لا تجتمعان فى كلة واحدة لماسيجئ (و) ان (العلمة) قدزالت (بالتنكير) وهو ظاهر والزائل لا يعتبر من غير ضرورة) ولا ضرورة ههنا لان الاصل فى الاسم المعرب الصرف واجيب عنه بان الساقط لمانع يعتبر بعد زوال المانع وان لم يكن فيه ضرورة (فلم يبق فيه) اى فى نحو احمر بعد زوال الوصفية والعلمية الاول بالثانى والثانى بالتنكير (الاسبب واحد وهو وزن الفعل) فى احمر (او الالف والنون) المزيدتان فى سكران والسبب الواحد لا يمنع عن الاسم الصرف مالم يتكرر ولان الاسم اذا كان فيه سبب واحد غير مكرر تمايل الى جانب الاصلى وهو الصرف والى جانب الفرع وهو عدم الصرف فجذبه الاصل لاصالته فانصرف (وهذا القول) اى قول الاخفش (اظهر) من قول سيبويه قدسبق وجه الاظهرية وقال المحشى والحق مع سيبويه واعترف به الاخفش حيث قال فى كتابه الاوسط ان خلافى فى نحو احمر انما هو مقتضى القياس واما السماع فعلى منع الصرف (ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلى) فى نحو احمر (بعد التنكير) اشار الشارح بهذا الى ان قول المصنف ولا يلزمه جواب السؤال ورد من قبل الاخفش لسيبويه على ان يكون الواو فيه للاستيناف (وان كان) ذلك الوصف (زائلا) بالعلمية لان الزائل لمانع يجوز ان يعتبر عند زوال ذلك المانع (لزمه) اى لزم سيبويه (ان يعتبره) اى ان يعتبر الوصف الاصلى (فى حال العلمية) يعنى عند قيام المانع وهو العلمية (ايضا) اى كما اعتبره عند زوال المانع (فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلى والعلمية) يعنى فيجعل عند سيبويه نحو حاتم غير منصرف للصفة الاصلية والعلمية الحالية لان الوصف اذا كان اصلا يجوز ان يعتبر وان كان مع قيام المانع لا يكون مانعا للاعتبار بل لذات الوصف فيجوز ان يعتبر الوصف الاصلى لاصالته مع العلمية عنده (فاجاب عنه المصنف) اى عن هذا اللزوم من جانب سيبويه (بقوله) (ولا يلزمه) من الالزام او اللزوم والمناسب لقول الشارح لزمه الثانى (اى) ولا يلزم (سيبويه من اعتبار) ه اى اعتبار سيبويه (الوصفية

صرف لعدم اصالة الوصفية اربع قيل هذا مما اشكل على علماء الفن ونحوهم الى الآن حتى قال الرضى لم يظهر لى الى الآن دليل قاطع على اعتبار الوصف العرضى والاستدلال بانصراف اربع مدخول بجواز ان يكون انصرافه لانتفاء شرط وزن الفعل وهو عدم قبول التاء فطولوا الكلام فى الاعتذار عن عدم الاعتداد بقبول التاء بالاطائل فيه فاعرضنا عن الاطالة الى الطول وقولنا الاحاجة فى عدم اعتبار الوصف العرضى الى القاطع انما الحاجة الى القاطع فى اعتباره واما وجه قطعهم بعدم اعتباره فى اربع وكون الصرف لذلك لا لعدم شرط وزن الفعل كما يؤكده تقديم الظرف على عامله ان المعتبر فى وزن الفعل عدم قبول التاء فى اصل الوضع ولذلك امتنع اسود مع قولهم للحية الانثى اسودة وقبول اسماء الاعداد التاء بعد عروض الوصفية لا فى اصل الوضع العددى هذا ولا يخفى ان ذلك القبول ذو جزئين الكذب وعكس ما هو كذلك فى نفس الامر فان الاستشكال فى هذا المقام لم يسمع من احد يعتنى به الى هذه الايام ثم قال

الاصلية)الزائلة بالعلمية (بعد التنكير فى مثل احمر علما) ( باب حاتم )بالرفع لانه فاعل ولايلزمه يعنى فرق بين باب حاتم وباب احمر فى هذا الاعتبار بان المانع للاعتبار وهو العلمية موجود فى الحال فى باب حاتم والمانع اذا كان موجودا لاسبيل الى اعتبار الممنوع وغير موجود فى باب احمر بل زائل بالتنكير والمانع اذا زال يجوز ان يعتبر الممنوع واعلم ان حاتم اسم فاعل على وزن عالم من حتم يحتم من باب نصر (اى كل علم )تفسير للباب لان هذا الحكم ليس بمختص بحاتم (كان فى الاصل وصفا) بان كان فى الاصل اسم فاعل كحاتم اواسم مفعول مثل محمد اوالصفة المشبهة كحسن وكريم وغيرها مما كان فى الاصل صفة ثم جعل علما (مع بقاء العلمية) المانعة للوصف (بان اعتبر) سيبويه متعلق بقوله ولايلزمه (فيه) اى فى باب حاتم ( ايضا) اى كما اعتبرها فى باب احمر (الوصفية الاصلية وحكم )سيبويه (بمنع صرفه) اى صرف باب حاتم (للعلمية الحالية والوصفية الاصلية) يعنى يجعل باب حاتم ايضا غير منصرف للوصف الاصلى والعلم الحالى (لما يلزم) تعليل لقوله ولايلزمه وهو من اللزوم ههنا لامن الالزام على مالايخفى اى لعلة ومانع يوجد (فى باب حاتم على تقدير منعه من الصرف ) اى على تقدير ان يكون باب حاتم غير منصرف (من اعتبار المتضادين) بيان ما فى لما (يعنى) المراد من المتضادين (الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص) اى لشخص معين مخصوص بحيث لايطلق على غيره وضع واحد (والوصف للعموم) يعنى ان الوصف عام لكل مافيه ذلك الوصف غير مخصوص بواحد مثلا ان احمر عام لكل مافيه الحمرة ذى روح اوجماد اوانسان اوغيره غير مختص بجنس ونوع وشخص وفرد فلا يجتمعان فى محل واحد (فى حكم واحد)متعلق بالاعتبار والظاهر ان الحكم مضاف الى واحد لاموصوف به يدل عليه قول الشارح (وهو) اى الحكم (منع صرف الفظ واحدا ) حيث جعل الواحد صفة اللفظ واعتبار المتضادين فى منع صرف لفظ واحد لكونه غير جائز مع كون باب حاتم غير منصرف للوصف الاصلى والعلم الحالى فلايلزم سيبويه من اعتبار الوصفية فى باب احمر اعتبارها فى باب حاتم حتى يرد عليه ماورد (بخلاف ما) مصدرية (اذا) ظرفية زمانية (اعتبرت) مبنى للمفعول (الوصفية الاصلية) بالرفع لانه نائبه اى بخلاف وقت اعتبار الوصفية الاصلية (مع سبب آخر) وهو وزن الفعل ( كما)اعتبرت (فى اسود وارقم) اسمين للحية فانه لامانع من اعتبارها لان وزن الفعل وغيره من الاسباب غير العلمية يجتمع مع الوصفية سواء كانت زائلة اولا مثل اسود واحمر (فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة) الموجودة حيث لم تكن زائلة ( والعلمية لابين الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية) مثل حاتم علما لان الزائل لايكون مضادا للثابت (فلواعتبرت )مبنى للمفعول (الوصفية الاصلية) الزائلة( والعلمية فى منع صرف حاتم)متعلق باعتبرت (لايلزم اجتماع المتضادين) فى حاتم لان الوصف فى الاصل والعلم فى الحال لايجتمعان

الشيخ الرضى كذلك وله امثال ذلك وهذا لان مسلكه التحقيق فلايرضى بمجرد تقليدهم والقول بانه لاحاجة فى عدم اعتبار الوصف العرض الى القاطع عدم الجدوى لانه انما يطالب الدليل على ان الوصف بعد ان ثبت اعتباره لم يعتبر العارضى بحسب الاستعمال واى شئ يدل على تخصيص ماهو بحسب الوضع بالاعتبار والتحقيق ان انصراف اربع دليل على اعتبار الوصف العارض قطعا لان اشتراط عدم قبول التاء معتبر حسبما يقتضيه القياس ولا يخفى ان لحوق التاء فى افعل وصفا لايكون قياسا اذ القياس ان يكون مؤنثه فعلاء ولحوق التاء انما هو بحسب الاسمية المعتبرة فى اصل الوضع فقد بان لك ان ذلك الوصف لوكان معتبرا لكان هو غير منصرف بالضرورة وما قيل من ان المانع قبول التاء التأنيث والتاء فى اربعة ليست للتأنيث بل للتذكير ليس بشئ لانه على تقدير تسليم اختصاص المنع بتاء التأنيث منقوض بان التاء فى اربعة للتأنيث ايضا فان قولك اربعة رجال باعتبار التأنيث فى الجمع المذكر وكذا الحال فى الزيدون الاربعة

اصلا فالمستحيل اجتماع الضدتن لا اعتبارهما (قلنا تقدير احد الضدين) اى اعتبار وجوده وجعله فى حكم الوجود (بعد زواله مع ضد آخر) اى مع ضده (فى حكم واحد) اى فى منع صرف لفظ واحد (وان لم يكن) ذلك التقدير (من قبيل اجتماع المتضادين) لان احد الضدين اذا كان مقدراً والآخر موجود الا يلزم اجتماع الضدين (لكنه شبيه به) الا انه يشبه اجتماعهما (فاعتبارهما معا) وان لم يكن مستحيلا لكنه (غير مستحسن) فينبغى للعاقل ان يحترز عن كلام غير مستحسن كما يحترز عن كلام مستحيل ولما بين ان الاسم المعرب الذى فيه سببان من الاسباب او واحد مكرر يمنع منه الجر والتنوين اراد ان يبين ان الجر لا يمنع منه فى بعض الاحوال وان كان التنوين يمنع فى جميع الاحوال فقال (وجميع الباب) (اى) جميع (باب غير المنصرف) سواء كان عدم الانصراف بوجد سببين او واحد مكرر وسواء كان فيه علمية مؤثرة اولا (باللام) متعلق بقوله ينجر قدم عليه لئلا يتوالى الجاران (اى بدخول لام التعريف عليه) اى على الاسم الغير منصرف اشار بالتفسير فى الموضعين الى كون اللام للعهد الخارجى (او الاضافة) (اى اضافته) اى الاسم الغير المنصرف (الى غيره) (ينجر) (اى يصير) ذلك الاسم الغير المنصرف (مجرورا) (بالكسر) متعلق بينجر (اى بصورة الكسر) لا الكسر من القاب البناء خاصة فيستحيل الانجرار به فلابد من حذف مضاف او تجوز لانه قيل اراد بالكسر صورة الكسر بطريق الاستعارة لان الكسر بلا تاء من القاب البناء عند البصريين ويطلق على الحالة الاعرابية مجازا فالظاهر ان يقول المصنف بالكسرة بالتاء لعدم اختصاصها بالبناء (لفظا) مثل بالاحمر وعمركم (او تقديرا) مثل بالحبلى وحبلى النساء (وانما لم يكتف) المصنف فى بيان هذه القاعده (بقوله ينجر) لان معناه على ما مر يصير مجرورا (لان الانجرار قد يكون بالفتح) كما سبق ان انجرار غير المنصرف بالفتح ولو اكتفى به يعلم ان انجراره ههنا بالفتح او الكسر مع ان المقصود هو الثانى ولذا صرح به ليكون عدل على المقصود (ولا) اى ولم يكتف ايضا (بان يقول ينكسر) اختصارا (لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا) كما يطلق على الحركات الاعرابية ولو اكتفى بقوله ينكسر لتوهم ان غير المنصرف حال دخول اللام عليه او اضافته يكون مبنيا وليس كذلك لان دخول اللام عليه والاضافة ليس من اسباب البناء حتى يبنى فى هذه الحالة (وللنحاة خلاف فى ان هذا الاسم فى هذه الحالة) اى حالة اضافته الى غيره او حالة دخول اللام عليه (منصرف او غير منصرف فمنهم) اى فبعض النحاة (من ذهب الى انه) اى الى ان هذا الاسم فى هذه الحالة (منصرف مطلقا) اى سواء بقيت العلتان فيه بعد هذه الحالة او ذالتا عنه او بقيت احدهما وذالت الاخرى (لان عدم انصرافه) اذا كان فيه سببان او سبب مكرر (انما كان لمشابهة الفعل) فى الاحتياج والفرعية (فلما ضعفت هذه المشابهة) اى مشابهة الاسم الغير المنصرف الفعل (بدخول ما هو من خواص الاسم) اى بسبب دخول ما يختص بالاسمية وتحققها (اعنى اللام او الاضافة)

وان كان جمع سلامة كما به التصريف فى حواشى الرضى وقد يؤيده ما ذكرناه انهم قالوا نحو اسود ممنوع من قبول التاء حيث لا يقبلها باعتبار الوصف بل [ ] باعتبار الاسمية اذ القياس على ما هو المعتبر سواء دون اسودة وقد اعترف به الشيخ الرضى لكنه لم يتفطن لذلك ومصادفه المثل السائر كم ترك الاول للاخر (قوله التأنيث اللفظى الحاصل بالتاء يعنى بحسب الظاهر فان المعنوى ايضا حاصل بها لكنه بحسب التقدير وانما لم يقل التأنيث اللفظى مع ظهور كونه انسب واولى لحسن التقابل وعدم الاحتياج الى التقدير والتقييد حينئذ لان الفيه خارجان عن هذا الحكم مع انهما داخلان فيه والى هذا اشار بقوله لا بالالف يعنى ان الايتان بالتاء للاحتراز عنه ومن الغافلين من قال ان مراد المصنف التأنيث الذى يعرف بالتاء والمعنوى لم يعرف بالتاء بل بامارات تدل على اعتبار العرب تأنيثه فانه فى صورة تسليم ان المعنوى لا يعرف بالتاء يأباه والمعنوى كذلك لضرورة انه لا يقابله الا بواسطة اللفظى او جعل المعنوى بمعنى ما ليس كذلك وعلى الاول يلزم المصير الى ما ذكره الشارح

على ماسبق ان دخول اللام اوالاضافة من خواص الاسم ( قويت جهة ) اى جانب (الاسمية) وتحققت لان وجود علامة الشئ فيه يدل على تحققه (فرجع) هذا الاسم ( الى اصله الذى هو الصرف فدخله الكسر ) اى الجر لزوال المانع من دخوله وهو المشابهة وجواز اجتماعه مع اللام والاضافة (دون التنوين) يعنى لم يدخله التنوين (لانه) اى لان التنوين (لايجتمع مع اللام او الاضافة) لانه وان زال المانع من دخوله ايضا الا انه لايجتمع مع اللام لان اللام وضع لتعريف مادخله والتنوين لتنكيره ولا مع الاضافة لان الاضافة دليل الاتصال والامتزاج والتنوين دليل الانفصال والافتراق فبين الاضافة واللام وبين التنوين منافاة فلا يجتمعان ولذا لم يدخله التنوين (ومنهم من ذهب الى انه) فى هذه الحالة (غير منصرف مطلقا) يعنى فى الاحوال الثلاثة التى مررت آنفا (والممنوع من غير المنصرف) لاجل وجود العلتين او العلة المكررة فيه (بالاصالة هو التنوين) لان التنوين لايدخل الفعل اصلا حقيقة او حكما بخلاف الكسر فانه يدخله وان كان حكما مثل قوله تعالى لم يكن الذين كفروا ومثل قولك قل الحق وتضربين فكان التنوين مقصودا بالمنع لاختصاصه بالاسم (وسقوط الكسر) من غير المنصرف ( انما هو بتبعية التنوين ) لاشتراكهما فى الاختصاص بالاسم حقيقة (وحيث) للمكان اى مكان (ضعفت) فيه (مشابهة) اى مشابهة (الا فى سقوط التنوين) لكونه مقصودا بالمنع وسقط ( دون تابعة الذى هو الكسر ) لان الشئ اذا ضعف يحصر تأثيره فيما هو المقصود ولم يتجاوز الى غيره (فعاد الكسر) الممنوع لاجل المشابهة القوية حين ضعفت (الا حالة) لعدم المؤثر فى سقوطه فبقى على حالته الاولى (وسقوط التنوين) من ذلك الاسم فى هذه الحالة (لامتناعه من الصرف) اى لكونه غير منصرف وكون الاسم غير منصرف فى هذه الحالة اذا كانت العلتان باقيتين او الواحدة المكررة باقية فسلم واما اذا زالتا معا او زالت احديهما فكونه غير منصرف مشكل لان الاسم يلزم ان يمنع من الصرف بلا سبب او مع سبب واحد وهذا خلاف ما اتفق عليه الجمهور (ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع) دخول (اللام او الاضافة) يعنى ان جاز اجتماع العلتين مع اللام او الاضافة وكذا العلة الواحدة المكررة مثل احمر وحمراء ومساجد ومصابيح وثلث ومثلث وغيرها من العلل التى يجوز جمعها مع اللام او الاضافة (كان الاسم غير منصرف) وسقوط التنوين منه لامتناعه من الصرف ولم يسقط الجر لما سبق من كونه منصرفا مطلقا وغير منصرف مطلقا (وان زالتا معا) اى زالت العلتان بدخول اللام عليه او اضافته الى غيره حيث لايجوز اجتماعهما باحدهما (او زلت احديهما) اى احدى العلتين حيث لايجوز جمعهما مع احدهما ( كان) الاسم (منصرفا) فدخله الجر لكونه منصرفا ولا مانع من دخوله ولم يدخله التنوين لانه لايجتمع مع اللام او الاضافة لما سبق ( وبيان ذلك ) اى وبيان المذهب الثالث (ان العلمية تزول ب) دخول ( اللام ) لما سبق ان اللام وضع لتعريف مادخله فلزم ان يكون نكرة فلا يدخل على ماهو

قدس سره وعلى الثانى يكون الفاء مشروطين بالعلمية وهو باطل (قوله وشرط تحتم تأثيره قيل اى مع العلمية فعبارة المصنف قاصرة هذا ولا يخفى انه لاحاجة الى ذلك بعد قوله والمعنوى كذلك بل لو ذكر لكان العبارة فى غاية البشاعة ( قوله من حروفها الثلاثة قيل يلزم من كون التحرك شرط الوجوب فى الثلاثة كون العجمة شرط الوجوب فى الساكن الاوسط منه ثم قيل والاحسن انه عبارة عن تحرك اوسط الكلمة ثلاثيا كان او خماسيا فاذا سمى بابرهم من لغات ابراهيم مؤنث يجتمع فيه الشرائط الثلاثة للوجوب ولا يخفى على العارف باساليب الكلام ان المؤثر فيه لايكون الا احد الامور فانا لو فرضنا جواز اجتماعها تحقق الوجوب بواحد منها فقط وذلك لانه قد ثبت ان الوجوب يحصل به ولا شئ وراء الوجوب حتى يحصل بما عدا الواحد وايضا ليس الوجوب مما يقبل الشدة والضعف حتى يكون لغير ماثبت به دخل فيه ( قوله ليخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلاثة الى آخر قيل لايظهر اعتبار حدوث ثقل من كل سبب

معرفة بأى طريق كان ( والاضافة )لان المراد بالاضافة ههنا الاضافة المعنوية ومن شرطها تجريد المضاف من التعريف على ماسيأتى (فان كانت العلمية شرطا للسبب الآخر) كما فى الاشياء الاربعة المذكورة فيما سبق( زالتا ) اى العلتان( معا )باللام او الاضافة لان العلمية زالت باللام اوالاضافة زالت ايضا بزوالها السبب الذى جعلت هى شرطاله فلم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فانصرف فدخله الجر لذلك ولم يدخله التنوين لما مر غير مرة( كما فى ابراهيم )وطلحة وزينب وبعلبك وعمران (وان لم تكن) العلمية (شرطا)له بل اثرت فيه بلاشرط ( كما فى احمد)وشمروز فروعمرو(زالت احديهما )فبقى ذلك الاسم مع سبب واحد فانصرف فدخله الكسر ايضا دون التنوين (وان لم تكن هناك)اى فى الاسم الغير المنصرف(علمية)بل كان غير منصرف بدون العلمية امامع سببين(كما فى احمر)وثلاث وجمع(بقيت العلتان على حالهما)واما مع سبب واحد كحمراء واساور واناعيم فكان الاسم فى هذين القسمين غير منصرف لوجود العلتين اوعلة واحدة مكررة فمنع منه التنوين لامتناعه من الصرف ولم يمنع الكسر لماسبق (وهذا القول انسب)من القولين الاولين(بما عرف به المصنف غير المنصرف)وهو مافيه علتان من تسع او واحدة تقوم مقامهما واعلم ان غير المنصرف فى هذه الحالة منصرف اوغير منصرف مما لافائدة فيه ولذا لم يذكره المصنف بل اكتفى فيه بقوله ينجر بالكسر ولما فرغ من بيان غير المنصرف اجمالا وتفصيلا شرع فى بيان محال الاعراب وهى ثلثة فقال( المرفوعات )قدمها على اخويها لان المرفوع هو العمدة فى الكلام ومحتاج اليه وهما ليسا كذلك ولان علامته وهى الضمة اقوى العلامات والواو والالف وان كانتا علامتين ايضا لكنهما فرعان من الضمة وهى الاصل وانما اتى بالجمع مع ان المفرد اصل لان تعريف المرفوع يوهم ان المرفوع ليس الاواحد وهو الفاعل فازال ذلك الوهم بصيغة الجمع الدالة على التعدد ونبه على ان المعرف جنس المرفوع لانوعه تدبر وجمع القلة ههنا وفى المجرورات على حقيقته وفى المنصوبات مستعار عن الكثرة وهى اما مرفوعة مبتدأ خبره قوله هو مااشتمل الخ اوخبرها محذوف تقديره المرفوعات ماذكره اى من انواع محال الاعراب اوانها موقوفة لامحل لهامنه وهو الصواب يعرف بالتأمل (جمع المرفوع) خبر مبتدأ محذوف تقديره وهى( لاالمرفوعة )وان كان المتبادر بحسب الظاهر هكذا(لان موصوفه الاسم)لان المراد مرفوعات الاسم بقرينة المقام لامطلق المرفوعات فيكون تقديره الاسماء المرفوعات لان الصفة تستدعى موصوفا (وهو)اى الاسم (مذكر لايعقل)لان العقل لايكون الا فى ذوى العقول وهم نوع الانسان والملائكة والجن( ويجمع )مبنى للمفعول(هذا الجمع)منصوب بنزع الخافض منه اختصارا تقديره على هذا الجمع (مطرداً) تمييز عن نسبة الجمع الى الصفة قدم ليكون قريبا لعامله وتنبيها على ان التميز عن النسبة يتوسط بين المنتسبين وان

اذ لايعقل ثقل من الوصف والعلمية ولامن العدل بل هو منشأ الخفة كما يرشد اليه امثلته ولم اعثر على هذا الكتاب فى غير كلام الفاضل الهندى فى هذا المقام وانت خبير بان كتب هذا الفن مشحونة بذلك وقد اتى بها اكثر الشراح منهم الكازرونى وصاحب الوافية والمصنف ايضا قد صرح به فى الشرح قائلا وانما اشترط فى المعنوى احد هذه الاشياء لانه اذا كان ثلاثيا ساكن الاوسط جرى على السنتهم خفيفا ومنع صرفه الثقل فكان خفته قابلت احد السببين فصرف والقول بمنع ثقل كل من الاسبابات لايتجه لان الثقل لم يعتبر فى هذه من حيث هى هى بل من حيث انها فروع الامر آخر فان الفرع ثقيل بالنسبة الى اصله كما صرح به الشيخ الرضى فى بحث الجمع من هذا الباب حيث قال ثم جوار بحذف الياء لاستثقال الياء المكسور ماقبلها فى غير المنصرف الثقيل بسبب الفرعية هذا وهو مما لانزاع فيه الا يرى ان ثلاث من كونه اخف بحسب الذات من ثلاثة ثلاثة ثقيل باعتبار ان القياس فيه لم يكن ذلك لايقال قد سبق ان سبب المنع هو المشابهة للفعل

كان فى تقديمه على عامله خلاف (صفة) مرفوع على انه نائب الفاعل وهى على وزن عدة
لا على وزن ديمة (المذكر الذى لا يعقل) لان غير العاقل لقصوره جار مجرى المؤنث
(كالصافنات) جمع صافن وهو من الخيل الذى يقوم على طرف الحافر من يد او رجل
ويضع الثلاث الاخر على الارض لغاية جودته وهو من الصفات المحمودة فى الخيل
لايكاد يوجد الا فى العرب الخلص (للذكور) على وزن فعول جمع ذكر وهو الفحل
من الحيوان مطلقا كقرن وقرون (من الخيل) يطلق على الفرس ذكرا كان او انثى
(وجمال) جمع جمل وهو الذكر من الابل (سبحلات) جمع سبحل على وزن قمطر بمعنى
السمين الطويل الغليظ وهو محمود فى الابل يدل عليه قوله (اى ضخمات) جمع ضخم
بالضاد والخاء المعجمتين وهو الغليظ (وكالايام الخاليات) اعاد الكاف اشارة الى ان
المعطوف مخالف لماقبله وكالجبال الراسخات والبيوت المنهدمات الى غير ذلك (هو)
(اى المرفوع الدال عليه المرفوعات) لان المفرد داخل فى الجمع فكان مرجعه سابقا
معنى مثل اعدلوا هو اقرب للتقوى الضمير يرجع الى العدل الدال عليه اعدلوا
والتذكير باعتبار الخبر اعنى ما على عكس من كانت (لان التعريف) اللام متعلق بالتفسير
تقديره وانما فسرناه هكذا لان الخ (انما يكون للماهية) وهى والحقيقة والجنس بمعنى
واحد وهى لا تطلق الا على المفرد سواء كان جنسا كالحيوان او نوعا كالانسان لا للافراد
كزيد وعمرو ورجل (ما اشتمل) (اى اسم اشتمل) فيه اشارة الى ان ما موصوفة لان التوصيف
بالجملة يناسب التنكير ولو كان موصولا لفسره بالمعرفة لان الموصول معرفة وكون ما موصوفة
اليق ههنا من كونها موصولة لان الموصوف لكونه نكرة يستلزم العموم بخلاف الموصول
(على علم الفاعلية) (اى علامة كون الاسم فاعلا) يشير بهذا الى ان الياء مصدرية والعلم بمعنى
العلامة لان العلم فى اللغة العلامة (وهى الضمة) وانما جعلت علامة للفاعل لان الفاعل
اقوى وهى ايضا اقوى الحركات فالمناسب للفاعل ان يأخذ ما هو الاقوى (والواو)
وهى ايضا اقوى الحروف (والالف) وانما جعلت علامة فى التثنية لا غير لانها كثيرة
الاستعمال والالف لكونها خفيفة صارت علامة له فيها ونائب عن الضمة (والمراد
باشتمال الاسم عليها ان يكون) الاسم (موصوفا بها) اى بالعلامات الثلاث اى يكون
اعرابه بها (لفظا) بهذه العلامات الثلاث (او تقديرا) كذلك (او محلا) كذلك نحو
جاءنى هذا فى محل الضمة وهذان فى محل الالف وهؤلاء فى محل الواو وفيه اى فى
قوله او محلا رد على الهندى حيث قال واعراب المحلى لا يشتمل عليه اللفظ فلا يكون
نحو جاءنى هؤلاء مرفوعا لان الاسم اذا كان مبنيا يكون اعرابه محلا لا غير (ولا شك
ان الاسم موصوف بالرفع المحلى اذ معنى الرفع المحلى انه فى محل) اى فى مكان من الرفع او
النصب او الجر (لو كان ثمة) اى فى ذلك المكان (معرب) اى اسم معرب (لكان) ذلك
الاسم (مرفوعا) مثل جاءنى هذا فانه لو وقع فيه اسم معرب لكان مرفوعا

وهذا مناقض له لانه لما حصل الثقل بسبب تحقق الفرعيتين قصدوا تخفيفه ولما وجدوه مشابها للفعل من هذه الجهة خففوه كذلك فكل منهما سبب لذلك ولا يخفى ان الاول ولما كان سببا لمطلق التخفيف والثانى لتخفيفه بهذا الطريق ناسب ذكر الاول هنا والثانى فيما سبق حسبما يقتضيه الحال وبهذا التحقيق ظهر سقوط ماقيل حديث مقاومة الخفة لا طائل تحته اما اولا فان تأثير العلل للثقل بل للفرعية واما ثانيا فلعدم لزوم الثقل لهما كيف والعلمية والوصف والعدل لا يتصور فيها الثقل بل حصول الخفة فى الاخر ظاهر واما ثالثا فلان انصراف نحو قدم وماه وجور اعلاما للذكور يدل على ان مدار الاشتراط وعدمه ضعف التأنيث وقوته اذ الخفة والمقاومة سيان فى الحالتين والثالث من الذهول عن زوال اصل التأنيث والعلمية المذكر (قوله) علمين لبلدتين من بلاد فارس قبل اشار بقوله لبلدتين الى وجه تأنيث العلمين فان اسماء الاماكن قد يلزم تأنيثها بتأويل البلدة ويلزم تذكيرها بتأويل المكان وقد يخير فيها الى ماشاء المتكلم

( لفظا ) مثل جاءنى زيد ( اوتقديرا ) مثل جاءنى فتى فاذا كان الامر كذلك
( وكيف يختص الرفع بماعدا الرفع المحلى ) منصوب لفظا بعدالاانه فعل ماض
وفاعله مستتر راجع الى ما اى بما جاوز الرفع المحلى وهو الرفع لفظا او تقديرا
( وهو ) اى المصنف (بحث مثلا) منصوب اما على المصدرية تقديره بمثل مثلا
والجملة حال من فاعل بحث اوعلى الحالية بمعنى ممثلا (عن احوال الفاعل) من التقديم
والتأخير وغيرهما (اذا كان) ظرف لبحث (مضمرا متصلا) والمضمر مطلقا لايكون
الامبنيا واعراب المبنى انمايكون فى محله (كماسيجئ) فى بحث وجوب التقديم والتاخير
ولما فرغ من تعريف المرفوع شرع فى بيان انواعه وقدم ماهو الاصل منه فقال (فمنه)
الفاء للتفصيل ومن للتبعيض (اى من المرفوع) رجحه توافق الضميرين المرفوع البارز
والمجرور والمرجع والتقسيم ايضا لان المقسم هو المرفوع (اوممااشتمل على علم الفاعلية)
يرجح هذا التفسير توافق الضميرين المرفوع المستكن والمجرور فى المرجع وتوافقه
ايضا لقوله ومنها المبتدأ والخبر وقرب المرجع ( الفاعل ) مبتدأ مؤخر وقوله فمنه
خبر مقدم موخبر وقوله فمنه مبتدأ لان من للتبعيض تقديره فبعضه الفاعل وهذا اولى
لكون الاصل فى المبتدأ التقديم على ماسيأتى (وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند
الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التى هى اصل الجمل ) لان الفعل هو الاصل فى العمل
والاسناد والاخبار لانه لعروضه وحدوثه يحتاج دائما الى الفاعل بخلاف غيره (ولان
عامله اقوى) لانه لفظى يعرف باللفظ والقلب كالفاعل ومناسبة العامل المعمول توجب
قوة عمله ومن آثار قوة العامل اللفظى ان يغلب على عامل المبتدأ وينسخه (من عامل
المبتدأ) لانه يعرف بالقلب فقط ولان رافع الفاعل لاينتسخ بالنواسخ ولانه اشد فى
باب التركيب حيث لايجوز حذفه الا بسد شئ مسده (وقيل اصل المرفوعات المبتدأ لانه
باق) اى غالبا الا انه يجب تأخيره فى بعض المواضع لامر عارض وسيجئ تفصيله (على ماهو
الاصل فى المسند اليه وهو التقدم) وسيأتى وجهه (بخلاف الفاعل) قلنا الفاعل وان
كان مسندا اليه كالمبتدأ وحقه التقديم ايضا لكنه لما كان معمولا لعامل لفظى وهو الفعل
الذى هو الاقوى فى العمل لماسبق لزم تأخيره عنه ولئلا يلتبس بالمبتدأ اذا قدم (ولانه يحكم
عليه بكل حكم جامد) ولوكان مأولا مثل زيد ابوك فى تأويل مربيك (ومشتق) مثل زيد قائم
ولانه يحكم عليه باحكام متعددة فى تركيب واحد والفاعل ليس كذلك فانه لايحكم عليه الابحكم
واحد وفيه نظر (فكان) المبتدأ (اقوى) لان كثرة الحكم على الشئ تفيد قوته (بخلاف
الفاعل فانه لايحكم الا بالمشتق) لان الفاعل من صدر عنه الفعل وقوم به والجامد قائم
بنفسه غير صادر عن شئ فكيف يحكم به وانما حكم به على المبتدأ بتأويل وههنا الحكم
لايقبل التأويل (وهو) (اى الفاعل) (ما) (اى اسم) سبق فائدة هذا التفسير (حقيقة)
نصب على التمييز (اوحكما) عطف على قوله حقيقة واللام فى (ليدخل) متعلق بالتعميل

والمرجع السماع ولم يسمعوا فيه شيئا فى كلام العرب جواز الوجهين وكذا اسماء القبائل فى تأويلها بالقبيلة والحى اقول مالم يسمع فيه شئ ينبغى ان يصرف لاغير لان الاصل فى الاسم الصرف وذلك باطل لظهور ان القول بانها علما لمكانين غير صحيح نعم ماذكره مسلم فى اسماء القبائل بناء على كون الحى مرادفا للقبيلة لكن المكان والبلدة ليسا بهذه المثابة بل هما متباينان بحسب المفهوم (قوله) ممتنع صرفها لم يقل ممتنع عن الصرف رعاية للتناسب بينه وبين قوله فهند يجوز صرفه واشار بقوله صرفها الى انه يحتاج تذكير العائد الى هذه المؤنثات الى التأويل ولم يشر الى وجه التأويل لظهور امره وهو انه عومل معاملة اللفظ والاسم هكذا قيل والاظهر ان تأنيث الضمير باعتبار ارجاعه الى مجموع الامور الاربعة لا الى كل واحد منها حتى يحصل تلك الاشارات (قوله) اى بالمؤنث المعنوى مذكر لاعلى اطلاقه بل اذا لم يفتقر تأنيثه الى تأويل ولم يكن منقولا عن مذكر فان نحو كلاب مما انت من الجموع بتأويل الجماعة لابنفس اللفظ ونحو رباب علم امرأة

اى وانما عممنا الاسم المفهوم من قوله مايقتضى المقام الى الحقيقى والحكمى (فيه) اى فى الاسم (مثل قولهم اعجبنى ان ضربت زيدا) لان الفعل المصدر بان فى حكم المصدر فى كونه فاعلا اومفعولا اومبتدءً اومضافا اليه اى اعجبنى ضربك زيدا (اسنداليه الفعل) ولم يقل اخبر بالفعل عنه ليدخل فيه فاعل الفعل الانشائى نحو بعت وهل ضربت زيدا ونحوهما (بالاصالة) متعلق بالاسناد (لابالتبعية) واللام فى (ليخرج) متعلق بالفعل المقدر تقديره وانما قيدناه بقولنا بالاصالة ليخرج (عن الحد توابع الفاعل) مثل الصفة والمعطوف وغيرهما قوله (وكذا) خبر مقدم (المراد) مبتدأ (فى جميع) متعلق بالمراد (حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التوابع) بدل من قوله وكذا بدل الكل والياء فى قوله (بقرينة) متعلق بالفعل المقدر تقديره علم ذلك اى كونه غير التوابع بقرينة (ذكر التوابع بعدها) اى بعد هذه الانواع الثلاثة (اوشبهه) معطوف على الفعل (اى مايشبهه) لان المصدر العامل فى حكم الفعل (فى العمل) هو وجه الشبه لم يقل فى الاشتقاق لئلا يخرج المصدر لانه غير مشابه له ولا فى الدلالة على الحدث لئلا يخرج الظرف لانه لايدل على الحدث (وانما قال ذلك) اى اوشبهه (ليتناول) اللام متعلق بالقول (فاعل اسم الفاعل) مثل زيد قائم ابوه (والصفة المشبهة) مثل زيد حسن وجهه (والمصدر) مثل اعجبنى ضرب زيد عمرا (واسم الفعل) مثل رويد زيدا وهيهات الامر (وافعل التفضيل) وسيأتى تفصيله (والظرف) مثل زيد فى كمه كتاب (وقدم) عطف على قوله اسند او حال من الفعل بتقدير قد بالواو اوالضمير لان الماضى المثبت اذاجعل حالا يلزم فيه قد ظاهرة اومقدرة وسيأتى (اى الفعل اوشبهه) يشير الى ان الضمير يرجع الى احدهما على سبيل البدل (عليه) (اى على ذلك الاسم) المعبر عنه بما (واحترز به) اى بقوله وقدم عليه (عن نحو زيد فى زيد ضرب) اى عن المبتدأ الذى اسند اليه الفعل يعنى خبره جملة فعلية (لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضمير شئ اسناد اليه فى الحقيقة) لانه خبر عنه والمسند اليه هو المخبر عنه فى الحال والاصل وكل خبر يرفع ضمير المبتدأ فازال هذا بقوله وقدم عليه (لكنه مؤخر عنه) فلا يصدق هذا التعريف عليه فلا يكون فاعلا بل الفاعل هو الضمير المستكن الراجع الى المبتدأ (والمراد) بقوله قدم عليه (تقديمه عليه وجوبا) هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره قد يقدم الخبر على المبتدأ مع ان هذا المبتدأ ليس بفاعل فاجاب عنه بقوله والمراد الى آخره واللام فى قوله (ليخرج) متعلق بالتقديم (عنه المبتدأ المقدم عليه خبره) مرفوع على انه فاعله لقوله مقدم لانه وصف سببى مثل مررت برجل حسن غلامه ويقال مثل هذا صفة جرت على غير من هى له (نحو كريم) خبر مقدم لامبتدأ لانه نكرة لانها لاتكون مبتدءً الابوجه التخصيص وسيأتى تفصيله (من يكرمك) والموصول مع صلته فى محل الرفع لانه معرفة قدم الخبر ههنا مع ان تأخيره هو الاصل لتشويق السامع الى المبتدأ مثل ❁ثلاثة تجلو عن القلب الحزن❁

منقول عن رباب بمعنى سحاب لايمنع من الصرف حينئذ ولعل المصنف لم يتعرض لما يخرجه لان اطلاق المنوى ظاهر فى الاصل وفيه (نظر لانه يلزم على هذا عدم انصراف نحو سحاب علم امرأة) وماقيل فى الجواب عن ذلك ان المراد شرط من بين الثلاثة المذكورة الزيادة على الثلاثة ولا ينفع الشرطان الاخران على انه اذا كان المؤنث المعنوى فى الاصل مذكرا لايسمى به العرب المذكر ثانيا بل المذكر الذى كان فى الاصل وكذا المنقول عن المؤنث بالتأويل منقول مذكر اذ العرب لايسمى بتأويل مسلم لكنه غير نافع واما علاوته فهى ممنوعة الجواز ان تقول سمى بهذا المؤنث مذكر مشيرا الى لفظ كلاب اورباب جزما (قوله) ممتنع صرفها كان اشار الى ان الضمائر الواقعة فى كلام المصنف انما هى بحسب الظاهر اللفظ والواجب تأنيثها وفيه نظر لان المراد فى امثال هذا المقام انما هى الالفاظ وظواهر العبارات (قوله ان يكون علمية قيل لم يقل شرطها العلمية كما هو دأبه لانه صار هذا التركيب فى هذا الباب شايعا فى معنى اشتراط علمية ما فيه السبب والمراد هنا اشتراط كون التعريف نفسه

الماء والخضراء والوجه الحسن ❀ (فان قلت) منشأ هذا السؤال قوله والمراد تقديمه عليه وجوبا فالفاء جواب شرط محذوف تقديره اذا كان المراد هكذا فان قلت (قد يجب تقديمه) عليه (اذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفا) لتتخصص به النكرة لان بتقديم الخبر الظرف تتخصص النكرة وسيأتى تحقيقه (نحو فى الدار رجل قلت المراد) بالتقديم (وجوب تقديم نوعه) اى نوع ما اسند الى الفاعل او شبهه لافراده (وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه) بل يجب تقديم بعض افراده لامر عارض كالمثال المذكور (بخلاف) نوع (ما اسند الى الفاعل) فانه يجب تقديم نوعه كما يجب تقديم فرده لماسبق (على جهة قيامه به) (اى اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل اوشبهه به) اى الاسم يشير الى ان الجار ظرف مستقر مع متعلقه صفة لمصدر محذوف لاسند والى ان الجهة بمعنى الطريقة يقال الجهة فلان طريقته وطرزه والضمير المجرور فى قيامه يرجع الى الفعل اوشبهه على سبيل البدل ويجوز ان يجعل الجار والمجرور اعنى على طريقة حالا من ضمير قدم اى مشتمل على طريقة الى آخره وفيه نظر (وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم) اى ذلك علامتها (اوعلى ما فى حكمها) اى ذلك من لوازمها لان القيام ثبوت وجود الامر واتصاف ذلك الامر به والتعبير عنه ليس الا بصيغة المعلوم اوما فى حكمها لان مصدر المعلوم يوجد ومصدر المجهول لا يوجد لانه لا يجئ مجهول من الفعل اللازم (كاسم الفاعل والصفة المشبهة) مثال لما فى حكمها لان اسم الفاعل لما اسند الى الفاعل مقدما عليه كالفعل كان فى حكم الفعل المعلوم لان الفعل المعلوم يسند الى الفاعل مقدما عليه دون المجهول لانه يسند الى نائبه (واحترز بهذا القيد) اى بقوله على جهة قيامه به (عن مفعول ما لم يسم فاعله) اى عن فعل اوشبه فعل لم يسند الى فاعله بل الى نائبه كالفعل المجهول واسم المفعول (كزيد فى ضرب زيد على صيغة المجهول) لا على صيغة المعلوم (والاحتياج الى هذا قيد) اى القيد المذكور (انما هو على مذهب من لم يجعله) اى نائب الفاعل (داخلا فى الفاعل كالمص) مثلا (واما على مذهب) الجار متعلق بقوله فلا حاجة الى هذا القيد تقديره واما فلا حاجة الى آخره قدم لئلا يتوالى بين طرفى الشرط والجزاء مثل قولك اما يوم الجمعة فزيد قائم (من جعله) اى مفعول ما لم يسم فاعله) داخلا فيه) اى فى الفاعل (كصاحب المفصل) حيث قال الفاعل هو ما كان المسند اليه من فعل اوشبهه مقدما عليه ابدا ومعه الشيخ عبد القاهر واكثر البصرية حيث جعلوه فاعلا فلا يحترز عنه عندهم (فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به وخلافهم لفظى راجع الى انه هل يقال له فى اصطلاح النحاة فاعل اولا وليس خلافا معنويا وعند المصنف لا يقال وعندهم يقال (مثل) امام رفوع على انه خبر مبتدأ محذوف تقديره هو مثل او منصوب على انه مفعول به لفعل تقديره امثل مثل (زيد)

علميا او علمية ويرد عليه ان المؤثر انما هو التعريف والعلمية شرطه كما نطق به صريح عبارته وقوله فيما بعد وما فيه علمية مؤثرة مبنى على التجوز اوعلى اصطلاح غيره فالاولى انه لو قال كذلك لكان المعنى المعرفة شرطها ان تكون علما وانت خبير بان المعرفة ليست بسبب والعريف ليس بعلم فلا يستقيم على كلا الوجهين (قوله) ان يكون هذا النوع من جنس التعريف الى آخره فيه نظر لضرورة ان العلم ليس من جنس التعريف بل هو احد المعارف الخمس كما اشير اليه على انه لا سبيل الى اعتبار الياء مصدريه مع كون ان يكون فى تأويل المصدر الا يرى انه لو قال شرطها ان تكون علما لما احتيج فى تأدية ما قاله الشارح الى الياء (قوله) بان يكون حاصلة فى ضمنه قيل الاولى فيه فيه يعنى لا وجه لاتيانه بالضمن فان حصوله فيه ليس كحصول الجزء فى الكل بل هو قائم به حاصل فيه حصول الصفة فى الموصوف وليس بشئ لان حصول شئ فى ضمن آخر لا يستدعى جزئيته له بل كل ما يحصل او يفهم بتوسط شئ آخر يصح الحكم بكونه فى ضمنه ولا يخفى ان ما عن

اتى به ليصرح مابه المقصود من المثال وبين (فى) (قام زيد) الجار والمجرور صفة لزيد
اى الكائن فيه (فهذا) اى هذا القول (مثال لما اسند اليه الفعل) وصرح فيه (و)
(مثل ابوه فى) (زيد قائم ابوه) وانما اتى بالمبتدأ ههنا ليكون اسم الفاعل معتمدا عليه
لانه لايعلم بدون الاعتماد وسيأتى تفصيله (فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل) ولكنه
ليس بصريح فيه لانه يحتمل ان يكون ابوه مبتدء وقائم خبرا مقدما عليه ولو قال زيد
قائم ابواه او آباؤه لكان صريحا فيه ايضا لكن اختار الافراد اختصارا ولان المناقشة
فى المثال ليست من دأب المحصلين (والاصل) (فى الفاعل) لما فرغ من تعريف
الفاعل شرع فيما هو الاصل فيه والفرع فقال والاصل وهو فى اللغة ما بنى عليه الشئ
وفى العرف قاعدة كلية تتضمن ماتحتها من الجزئيات والمراد ههنا ماذكره الشارح
بقوله اى ماينبغى الخ قيل ولو قال والاولى مكان والاصل لكان اخصر واوضح
واحسن لمراعاة الاشتقاق يعنى مطابقة الاولى لان يلى اجيب بان الاولوية تحتمل ان
تكون عارضة لابحسب الاصل وليس يوجد هذا الاحتمال فى الاصل ولذلك اختاره
(اى ماينبغى ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع) لان عند المانع يخرج عنه ويجب
الولى اولا (ان يلى الفعل) (المسند اليه) اشير الى ان اللام فى الفعل للعهد الخارجى
مثل جاءنى رجل واكرمت الرجل (اى يكون بعده من غير ان يتقدم عليه شئ آخر
من معمولاته) اى معمولات الفعل هذا تفسير لمعنى الولى لان معناه القرب يقال وليه
قربه يعنى يليه حقيقة كالفاعل الظاهر اوحكما كالفاعل المستتر فان البعدية ههنا حكمية
كوجوده اذهو خلاف الاصل (لانه) اى الفاعل (كالجزء من الفعل) حقيقة كالفاعل
المستتر اوحكما كالفاعل الظاهر قوله (لشدة احتياج الفعل اليه) تعليل للجزئية
(ويدل على ذلك) اى على كونه كالجزء منه عند العرب لتلك اى لشدة (اسكان اللام فى
ضربت) اى فى الفعل الذى اتصل به الضمير البارز المرفوع المتحرك لانه اورده
على سبيل التمثيل وقوله (لانه لدفع توالى اربع حركات) تعليل للاسكان (فيما هو)
ظرف للتوالى (بمنزلة كلمة واحدة) لانه لما وجد اسكان احد الحروف الاربعة فى الفعل
الرباعى لانه لما استثقل بكون حروفه اصلية حتى لو تحركت كلها يلزم زيادة الاستثقال
وجب اسكان احدها لدفعه ولزم اسكان احد حروف ماهو بمنزلته كالمثال المذكور
(فلذلك) الفاء للتفريع اى لبيان فائدة كون الاصل فى الفاعل الولى واللام تعليل
ومتعلق بالفعلين اعنى جاز وامتنع على سبيل التنازع وذلك اسم من اسماء الاشارة للبعيد
(الاصل الذى يقتضى تقديم الفاعل على سائر معمولات الفعل) سواء كانت اصولا
كالمفاعيل الخمسة اوفروعا كالملحقات السبع (جاز ضرب غلامه) بالنصب على انه
مفعول به (زيد) مرفوع لكونه فاعلا له وقوله ضرب الى آخره بتقدير مضاف
مرفوع محلا على انه فاعل جاز اى تركيب ضرب غلامه زيد قوله (لتقدم) تعليل للجواز

فيه من هذا القبيل (قوله)
اظهر من فرعية العلمية
له فان فرعية العلمية للتنكير
انما هى بتوسط التعريف
قيل او ليكون على
وتيرة الاسباب بان
يكون السبب عاما يختص
بالشرط وليس قوله وما
فيه علمية ومؤثرة لجمل
سببا وانما وصفت بالتأثير
لاتحادها بالسبب فمن
قال جرى فيه على
اصطلاح البعض اوعلى
سبيل التجوز لم يأت
بشئ يعتد به وفيه تناقض
من وجهين لان التعليل
بذلك صريح فى التغاير
فهو مع ادعاء الاتحاد
يتناقضان جزما
وكذا الاعتراف بان
وصف العلمية بالتأثير
ليس كونه ذات تأثير
مع رد كونه على سبيل
التجوز (قوله) حقيقة
كابراهيم اوحكما اشارة
الى دفع ما اورده الشيخ
الرضى من ان اشتراط
العلمية فى العجمة ليس
بلازم بل الواجب ان لا
يستعمل فى كلام العرب
اولا الامع العلمية وحاصله
ان يقال اشتراط المصنف
ذلك لتضمنه بيان الواجب
على ابلغ وجه واكده على
انه لو قال وشرطه ان لا
يستعمل فى كلام العرب
اولا الامع العلمية كان
قاصرا فى تأدية المراد
منقوضا بما كان كذلك
بعد التصرف فيه اذلا
ينافيه الاولية لكونه

ومتعلق به وهو مصدر مضاف الى الفاعل (مرجع الضمير وهو) اى المرجع (زيد) لانه فاعل واصله اى يلى الفعل لفظا (رتبة) منصوب على التميز لان التقديم يحتمل ان يكون لفظا او رتبة او كليهما معا اذا كان الامر كذلك (فلا يلزم الاضمار قبل الذكر) حال كونه (مطلقا بل) يلزم (لفظا فقط) وهو اسم من اسماء الافعال بمعنى انته مبنى على السكون والفاء جواب شرط محذوف يعنى اذا كان اللزوم لفظا فانته عن اللزوم رتبة (وذلك) اى لزوم الاضمار قبل الذكر لفظا فقط فقط (جائز) كما جاز عند سبق مرجعه لفظا ورتبة (وامتنع ضرب غلامه) بالرفع لانه فاعل (زيدا) منصوب لكونه مفعولا (لتأخر) مضاف الى الفاعل وهو (مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة) تميزان عن نسبة التأخر (فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك) اى الاضمار المذكور (غير جائز) لكونه مخالفا لوضع ضمير الغائب وسيجئ تفصيله قوله (خلافا) منصوب على انه مفعول مطلق للفعل المحذوف واللام فى (للاخفش) متعلق به تقديره خالف الجمهور خلافا لان المخالف هذان لا الجمهور (وابن جنى) بسكون الياء وتشديد النون كنية الامام ابى الفتح عثمان بن جنى ونقل سيبويه ان جنى معرب كنى وليس الياء للنسبة (وسندهما) اى دليلهما (فى ذلك) اى فى الجواز (قول الشاعر ❊ جزى ربه) وهذا انما يكون دليلا باعتبار ارجاع الضمير الى عدى وهو الاولى لانه الموافق للعرف من حوالة الرجل المسئ الى ربه لان الرب هو الملجأ للرجل فاذا انتقم للمظلوم منه يكون اشد عليه وعن فى قوله (عنى) ههنا للتدل تقديره بدلا عنى ونائبا (عدى بن حاتم ❊ جزاء) منصوب بنزع الخافض اى كجزاء وهو مصدر مضاف الى المفعول وهو (الكلاب) جمع كلب المراد منها اشرار الناس او حقيقتها وجزاؤها القتل هدرا (العاويات) جمع عاوى وهو الصياح يقال عوى الكلب يعوى من باب رمى يرمى صاح وهو ماليس بكلب صيد ولا حرث ولا له نفع الا العواء ويروى العاديات جمع العادى بالدال المهملة وهو العدو والاول اليق بالمقام (وقد فعل ❊) اى فعل الله ذلك واجاب مستلتى قبل المقصود منه اظهار الرغبة فان الطالب اذا عظمت رغبته فى حصول امر يكثر تصوره اياه وربما يخيل اليه حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضى (واجيب عنه) اى عن سندهما (بان هذا) اى قول الشاعر (لضرورة) اى لضرورة وزن (الشعر) اذ لو قيل جزى عدى بن حاتم عنى ربه لاختل الوزن ولوقع الفصل الكثير بين الفعل والفاعل وهو نادر (والمراد عدم جوازه فى سعة الكلام) والاضمار المذكور ليس بموجود فيه (وبانه لا نسلم ان الضمير يرجع الى عدى بل الى المصدر الذى يدل عليه الفعل) مثل اعدلوا هو اقرب وقد مر تحقيقه ومثل قولك من صدق كان خيرا فضمير كان يرجع الى الصدق الذى دل عليه الفعل اعنى صدق (اى جزى رب الجزاء) فحينئذ لا يكون فيه محذور ويكون الرب بمعنى الصاحب اى صاحب الجزاء قوله (واذا انتفى اعراب)

قيد الاستعمال وما قيل من ان التميم الى الحقيق والحكمى جمع بين الحقيقة والمجاز مما لا ينبغى ان يلتفت اليه (قوله) فانصراف نوح انما هو لانتفاء الشرط الثانى وهو اختيار المصنف لان العجمة الى آخره فيه نظر لان انصراف نوح لانتفاء الشرط الثانى بالاتفاق وان اراد ان وجوب انصراف نوح انما هو مختار المصنف وغيره يرا كهند على ماصرح الهندى فردود كما سبقت عليه وسينظر لك ان التعليل بذلك شاهد عليه (قوله) هذا تفريع بالنظر الى الشرط الثانى فان قلت فى ذكر نتيجة الشرط الثانى وترك نتيجة الشرط الاول نظر وكان الاولى ان يقول فلجام ونوح منصرف وشتر وابراهيم ممتنع قلنا لما صار اعتبار الشرط الثانى بعد ما تحقق العلمية فى العجمية ناسب ترك التفريع بالنظر الى الاول والاقتصار على بيان مايكون من الاعلام ممنوعا وما لا يكون لان ذلك هو المقصود بالمعرفة على التمثيل) نحو لجام لا يتم الا بضميمة اذ لا يسمى بمذكور ولا يخفى ما فيهما من سوء الامتزاج فان قلت وما الدليل على كون نوح اعجميا وسبحان

شروع فيما يعرض للفاعل ويخرجه من ان يكون على الاصل فيوجب تقديمه على المفعول بعد ان كان جائز التأخير فيه (الدال) اللام فى اعراب للعهد الخارجى (على فاعلية الفاعل والمفعولية المفعول) الباء فى قوله (بالوضع) متعلق بالدال لان المراد بها الدلالة الوضعية لاغير (لفظا) منصوب على التميز عن نسبة الفعل الى الفاعل واحترازعن التقدير اى انتفى لفظ الاعراب لاتقديره (فيهما) اى فى الفاعل المتقدم ذكره (مرفوع (صريحا) تميز فى قوله فنه الفاعل (اوفى ضمن الامثلة) معطوف على قوله صريحا الان فى التميز معنى الظرفية (والمفعول المتقدم ذكره فى ضمن الامثلة) لاصريحا لانه لم يذكر المفعول صريحا (والقرينة) معطوف على الاعراب (اى الامر الدال عليهما لابالوضع) لان القرينة مايكون علامة على الشئ من غير وضع (اذلم يعهد) مبنى للمفعول وقوله (ان يطلق) مبنى له ايضا نائب لقوله لم يعهد والجار قوله حينئذ فى قوله (على ماوضع) متعلق بقوله ان يطلق (بازا شئ) قوله (انه) الضمير اسم ان راجع الى الموصول (قرينة دالة) خبران (عليه) الضمير راجع الى الشئ نائب لقوله ان يطلق لانه غير معهود وان الرفع مثلا قرينة للفاعل بل المعهود انه موضوع له اذا كان الامر كذلك (فلا يرادان ذكر الاعراب مستغنى عنه) يعنى ان ذكر اعراب زائد غير محتاج اليه فيه رد على الهندى حيث قال وكان يكفيه اى المصنف ان يقول اذا انتفت القرينة اذ الاعراب من القرائن اللهم الاان يقال الاعراب موضوع للدلالة على الفاعل ونحوه فلا يسمى قرينة ولو سلم فالمراد تفصيل انتفاء القرينة وتحقيق مقام اللبس لو قال والاوضح ان يقول اذا خيف اللبس يكفى لما عرفت قوله (اذ القرينة شاملة له) تعليل لكون الاعراب مستغنى عنه لا لعدم الورود كما هو المتبادر (وهى) اى القرينة (اما لفظية) اى تكون معروفة بالتلفظ وهو اتصال علامة الفاعل بالفعل كتاء التأنيث (نحو ضربت موسى حبلى اومعنوية) يعنى تعرف بملاحظة العقل من مدخل اللفظ فيهما مثل استخلف المرتضى المصطفى عليه السلام و(نحوا كل الكمثرى يحيى) لان احدهما لم نصلح للفاعل (اوكان) معطوف على الشرط (الفاعل) (مضمرا متصلا) (بالفعل) اوشبهه (بارزا) بدل من الخبر بدل البعض (كضربت زيدا اومستكن كزيد ضرب غلامه) وسواء كان المفعول اسما ظاهرا كضربت زيدا او مضمرا منفصلا مثل ماضربت الا اياك او متصلا كضربتك والباء فى قوله (بشرط) متعلق بالجزاء المقدر تقديره وجب تقديم الفاعل على المفعو بشرط (ان يكون المفعول متأخرا عن الفعل) فيه رد على صاحب الوافية حيث قال وماذكره يشكل بمثل قولنا زيد ضربت واللام فى قوله (لئلا) متعلق بالشرط (ينتقض) اى ماذكره المصنف (بمثل) قولنا (زيدا ضربت) يعنى بمثال تقدم فيه المفعول على الفعل ظاهرا كان اومضمرا منفصلا مثل اياك ضربت ومثل هذا لكونه خلاف مقتضى الظاهر ولكونه نادرا لم يلتفت اليه المصنف (اووقع مفعوله) (اى مفعول الفاعل) معطوف على احد الشرطين الاول لاصالته والثانى لقربه (بعد الا) ظرف لوقع

من يعرف احوال الاسماء الماضية والفرق الحالية قلت قالوا ان الدليل فى العجمية النقل واجماع اهل اللغة على انه اعجمى (قوله) وشتر وهو اسم حصن بديار بكر قيل فى القاموس قلعة باران بين بردعة وكنجه وايا ما كان فليس اعتبار العجمة فيه قطعيا لاحتمال اعتبار التأنيث واذا لم يلتفت سيبويه واكثر النحاة تحريك الاوسط ولم يروا بدا من الزيادة على الثلاثة لان لكا ابانوح عليه السلام منصرف هذا فى غاية البعد والتعليل بانصراف لمك باطل لان انصرافه ليس مقطوعا بل الذاهبون الى انه لاتأثير لتحرك الاوسط فى العجمة قالوا بانصرافه والذاهبون الى خلافه قالوا بالخلافة ولذا الشيخ الرضى قال المثال البرئ عن احتمال التأنيث لمك لانه اسم ابى نوح عليه السلام (قوله) وانما اخص التفريع بالشرط الثانى الى آخره قيل فيه ان منع صرف شتر ايضا خلافية ففى ذكر شتر ايضا التنبيه على ماهو الحق عنده فالتخصيص ليس بمجرد التنبيه على انصراف نوح بل التنبيه على امتناع نحو شتر ايضا وبهذا ظهر ضعف قوله ولهذا اقدم الى آخره ثم قيل ولا يخفى عليك ان منع صرف

والباء فى قوله (بشرط) كالباء السابقة (توسطها) اى كلمة الا (بينهما) اى بين الفاعل والمفعول (فى صورتى التقديم والتأخير) يعنى فى صورة تقديم الفاعل وتأخير المفعول وفائدة وهذا القيد سيجيء قريبا (نحو ضرب ما زيد عمرا) (او) (بعد) (معناها) اى معنى الا وهو انحصار ماقبلها فيما بعدها (نحو انما ضرب زيد عمرا) (وجب تقديمه) جزاء لقوله انتفى او كان او وقع او بعد معناها واياما كان فجزاء الباقية محذوف اما كونه جزاء الاول فلاصالته وتقدمه واما الثانى فلقربه ( اى تقديم الفاعل المفعول فى جميع هذه الصور) الاربع والجار فى قوله (امافى صورة) متعلق بمحذوف واما للتفصيل تقديره اما وجوب تقديم الفاعل على المفعول فى صورة (انتفاء الاعراب فيهما) اى الاعراب اللفظى فى الفاعل والمفعول (والقرينة) الدالة عليهما لفظية كانت او معنوية (فللتحرز عن الالتباس) يعنى لو لم يجب تقديمه عليه فيهما لم يعلم يقينا ان الفاعل هو الاول لكون التقديم اصلا او الثانى لجواز تأخيره ايضا فلدفع هذا الالتباس وجب تقديمه (واما) وجوب تقديمه عليه (فى صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال لانفصال) المصدر مضاف الى فاعله وناصب لمفعوله لكونه كالجزء من الفعل لما سبق وامتناع وقوع كلمة اخرى بين اجزاء كلمة ( واما فى صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما فى صورتى التقديم والتأخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب ) يعنى انحصار الفاعل فى المفعول ( فان المفهوم من قوله ماضرب زيد الا عمرا ) يعنى فى صورة تقدم الفاعل وتأخر المفعول وتوسط الا بينهما (انحصار ضاربية زيد فى عمرو) لان الاصل فى الانحصار انحصار ماقبلها فيما بعدها وقوله (مع) متعلق بالخبر اى مصاحبا وملابسا مع (جواز ان يكون عمرو مضروبا بالشخص آخر) يعنى ان الانحصار فى الفاعل دون المفعول يعنى ليس زيد ضاربا لاحد الا لعمرو واما مضروبية عمرو لزيد فعلى الاحتمال (والمفهوم من قوله ماضرب عمرا الازيد) يعنى فى صورة تقديم المفعول وتأخير الفاعل وتوسطها بينهما (انحصار مضروبية عمرو فى زيد) وضاربية زيد باقية على الاحتمال (مع جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص آخر) يعنى يصح ان يكون زيد ضاربا لغير عمرو وايضا لعدم الحصر فيه ( فلو انقلب احدهما بالآخر ) بتقديم المفعول على الفاعل فى الصورة الاول وتقديم الفاعل على المفعول فى الصورة الثانية (انقلب الحصر المطلوب) لان تغير التركيب يستلزم تغيير المعنى لان المعنى مستفاد من التركيب فوجب تقديم الفاعل على المفعول فى الصورة الاولى والمفعول على الفاعل فى الصورة الثانية لئلا ينقلب الحصر المطلوب فى كل واحد منهما (وانما قلنا بشرط توسطها) اى الا (بينهما) اى بين الفاعل والمفعول (فى صورتى التقديم والتأخير لانه) اى الحال والشان (لو قدم المفعول على الفاعل) فى الصورة الاولى حال كون تقديم المفعول مصاحبا (مع الا فى قال) فى مثاله (ماضرب الا عمرا زيد) لحصل فيه معنيان الظاهر وغير ظاهر ففصل الشارح هذين المعنيين فقال (فالظاهر ان معناه) اى معنى هذا القول (انحصار ضاربية زيد فى عمرو)



نوح سهو من صاحب المفصل فالاولى لان غرضه التنبيه على ما اجمع عليه النحاة سهى فيه البعض واما كلامه فيشعر بان المسئلة خلافية وهو يرجح مذهبا ولا يخفى ان مراد الشارح قدس سره الاعتذار عن عدم التعرض لما يتفرع على الشرط الاول لا تحقيق بيانه لم ثمرة الخلاف انما يظهر فى نحو شتر ونوح يستحق التقديم على شتر وابراهيم لاصالة الانصراف ولا يجوزه تأخيره عنهما كيف وقد سبق مثل ذلك غير مرة فلا وجه لعدم التقديم فضلا عن كونه اولى وقد اخطت بحقيقة الحال خبرا واما ان منع نوح سهو من العلامة فباطل لان مختاره ايضا انصرافه الا انه لما اعتبره كهند اسند منع صرفه الى قوم فان اراد ان هذا سهو منه فممنوع اذ لا دليل عليه سوى ماذكره بعض المتأخرين من انه لم يسمع نحو لوط غير منصرف فى شئ من الكلام وهذا ليس قطعيا فيه والتفصيل على وجه يتبين الحق ان سيبويه واكثر النحاة على ان تحرك الاوسط لا تأثير له فى العجمة بل كل مذكر سمى بثلاثة احرف من غير حرف تأنيث مصروف اعجميا كان لو عربيا

يعنى انحصار صفة لفاعل فى المفعول (اذا لحصر) اى المحصورية (انماهو فيمايلى الا) سواء قدم اواخر (فلاينقلب الحصر المطلوب) يعنى لايتغير المعنى الاول لان تغييره انمايكون اذاقدم المفعول بدون الا وههناقدم المفعول مع الا (فلايجب تقديم الفاعل) لانه اذالم يتغير المعنى يجوز التلفظ كيف ماكان قوله (لكن لم يستحسنه بعضهم) استدراك من قوله فلاينقلب الحصر المطلوب وذلك البعض هو صاحب المفتاح حيث قال تقديم المفعول على الفاعل قليل الدور (لانه من قبيل قصر الصفة على شئ قبل تمامها) لان الصفة المقصورة على عمرو هى الضرب المسند الى زيد لامطلقا فلابدمن تقديم الفاعل لتتم تلك الصفة لان تمامها لايكون الابالفاعل (وانماقلنا الظاهر ان معناه كذا) اى انحصار ضاربية زيد فى عمرو (لاحتمال ان يكون معناه) اى معنى ماضرب الاعمرا زيد هكذا نحو (ماضرب احدا احدا الاعمرا زيد) وهذا المعنى ظاهر لان استثناء شيئين باداة واحدة بلاعطف مطلقا غير جائز عند الاكثرين لضعف الاداة اذ الاصل فيها الا وهى حرف فلايستثنى بها شيئان لاعلى وجه البدل ولاعلى غيره (فيفيد) هذا المعنى الغير الظاهر (انحصار صفة كل منهما) اى من الفاعل والمفعول (فى الآخر) يعنى يفيد انحصار ضاربية الفاعل فى المفعول ومضروبية المفعول فى الفاعل (وهو) اى هذا المعنى (ايضا) مصدر آض يئيض ايضا بمعنى رجع منصوب على المصدرية بفعل واجب الحذف سماعامثل سقيا والمعنى رجع هذا المعنى الى الاول رجوعا والجملة حال (خلاف المقصود) لان المقصود انحصار صفة احدهما فى الآخر وهو على الاحتمال وبالتقدير المذكور الآن لاضارب الا زيد ولامضروب الاعمرو فضاربية هذا مقصورة على هذا ومضروبية هذا مقصورة على ذاك وهوعين خلاف المقصود (واماوجوب تقديمه عليه فى صورة وقوع المفعول بعد معنى الا لان الحصر ههنا فى الجزء الاخير) كما ان الحصر فى الا فيما يليها ومايليها لايكون الاجزءًا اخيرا حقيقة اوحكما فكذا هذا لان معنى انماضرب زيد عمرا ماضرب زيد الاعمرا (فلواخر الفاعل انقلب المعنى) كما انقلب فى الا حال كونها متوسطة بينهما (قطعا) امامنصوب على التميز الاعلى الحالية بمعنى مقطوعا اوعلى المصدرية مثل قطع قطعا والجملة حال ولمافرغ من بيان الاحوال التى توجب تقديم الفاعل على المفعول بعد ان كان الاصل فيه التقديم وجواز التأخير شرع فى بيان الاحوال التى توجب تأخيره عنه بعد الاصل المذكور فقال (واذااتصل به) (اى بالفاعل) (ضمير مفعول) يعنى ضمير يرجع الى المفعول (نحوضرب زيدا) بالنصب (غلامه) بالرفع (اووقع) على على الشرط وهو قوله واذااتصل (اى الفاعل) (بعد) ظرف وقع ومضاف الى (الا) (المتوسط بينهما) اى بين المفعول والفاعل (فى صورتى التقديم والتأخير) اى صورة تقديم المفعول وتأخير الفاعل مع توسط الابينهما (نحوماضرب عمرا الازيد) بتقديم المفعول

الا ان يكون على وزن الفعل اويعتبر العدل فيه وذلك لان التأنيث اقوى من العجمة فانه له علامة مقدرة تظهر فى بعض التصرفات وهو التصغير بخلاف العجمة فيعتبر فيه مالايعتبر فيها ويحكم بجواز صرف الثلاثى منه تارة وامتناعه اخرى وبعضهم يقولون بتأثيره مطلقا ويزيفون مقدمة القائلة ان التأنيث اقوى بان العدل المقدر اضعف العلل لانه امر تقديرى يتوقف على منع الصرف ولذلك جاء بماثله مصر وفا واذا اعتبر فى نحو سحر وباب عمر فاعتباره فى العجمة اولى وبعد ذلك يعترفون بوجوب انصراف نوح ولايجوزون اعتباره كهند ولماكان هذا ظاهرا فى كونه تحكما باطلا مع ظهوران الاول غير سديد عدل صاحب الكشاف عن كلاالقولين وسوى الامر بين التأنيث والعجمة حركة وسكونا وهذا مايقتضيه التحقيق ويسند عليه النظر الدقيق ولما كان المصنف تابعا لذلك البعض قال فى الايضاح خالفهم الزمخشرى لشبهة وهو أنهم متفقون على جواز صرف نحو دعد وهند ومتفقون على وجوب منع الصرف فى ماه وجور فلو

وتأخير الفاعل وتوسط الا بينهما (وفائدة هذا القيد) اى قيد المتوسط بينهما (مثل ماعرفت) اى الذى عرفته (آنفا) انف اذا رجع منصوب على الظرفية اى مثل الذى عرفته فى القسم السابق اى فى صورة تقديم الفاعل على المفعول اذا وقع مفعوله بعد الا او معناه (و) (وقع الفاعل بعد) (معناها) (اى معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد) وفائدة هذا القيد مثل ماعرفت آنفا (او اتصل مفعوله) اى مفعول الفاعل او الفعل والاضافة الادنى ملابسة والباء فى قوله (بان يكون) متعلق بقوله اتصل (المفعول ضميرا متصلا بالفعل) (وهو) (اى الفاعل) (غير) (ضمير) (متصل به) اى بالفعل سواء كان ضميرا منفصلا مثل ماضربه الا انا او ظاهرا (نحو ضربك زيد) اوضربه اوضربنى زيد وقوله (وجب تأخيره) (اى تأخير الفاعل) جزاء لقوله واذا اتصل وجزاء الصور الثلاث الاخر محذوف اختصارا او جزاء لقوله او اتصل مفعوله يعنى للصورة الاخيرة لعدم الفصل بينهما وجزاء الصور الاولى محذوفة ايضا اختصارا وقوله عن فى قوله (عن المفعول) متعلق بالتأخير وقوله (فى جميع هذه الصور) الاربعة متعلق بالجزاء (اما) وجوب تأخير الفاعل والمفعول (فى صورة اتصال ضمير المفعول به يعنى فى الصورة الاولى وقوله (فلئلا) خبر المبتدأ محذوف وجواب لاما (يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة) كما مر وجهه ولكن ينبغى ان يجوز عند الاخفش وابن جنى كما تقدم (واما) وجوب تأخيره عنه (فى صورة وقوعه) اى الفاعل (بعد الا او) بعد (معناها) يعنى فى الصورة الثانية والثالثة وقوله (فلئلا ينقلب الحصر المطلوب) سبق تفسيره آنفا فان مضروبية ماقبل الا محصورة فيما بعدها والضاربية محتملة فلو قدم الفاعل بلا الا لانعكس المعنى ولو قدم معها لجاء المحذور المذكور فى القسم الاول وكذا الحال فى معناها (واما فى صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل به) يعنى فى الصورة الاخيرة (فلمنافاة) مصدر مضاف الى الفاعل (الاتصال) اى اتصال المفعول بالفعل وقوله (توسط) منصوب لانه مفعول المنافاة ومضاف الى (الفاعل الغير المتصل) وقوله (بينه) ظرف للتوسط والضمير راجع الى المفعول اى بين المفعول المتصل (وبين الفعل) المتصل به يعنى يمنع اتصال المفعول توسط الفاعل لكونه جزء لفظيا منه وهذا القدر يمنع التوسط وقوله (بخلاف) خبر لمبتدأ محذوف تقديره وهذا اى كون المفعول ضميرا متصلا بالفعل والفاعل غير متصل به كائن بخلاف (ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا) يعنى يكون كلاهما ضميرين متصلين به (فانه يجب حينئذ) اى حين كون الفاعل ايضا ضميرا متصلا به (تقديم الفاعل) لكونه عمدة ومحتاجا اليه فى الكلام والمفعول فضلة وغير محتاج اليه ومايكون عمدة يكون اقوى فيجب تقديمه على الادنى (نحو ضربتك) اوضربته اوضربتنى ولما فرغ من احوال الفاعل اصلا وفرط اراد ان يبين احوال عامله ذكرا وحذفا جائزا وواجبا منها بقيد التقليلية مع

كانت العجمة لا اثرلها فى الساكن الاوسط لكان حكم ماه وجور حكمهما فى منع الصرف وجوازه فثبت ان نحو هند كنوح قال وهو قوى جدا بالنظر الى المعنى الاانه يسمع منع صرف نحو نوح فوجب اخذ قيد فى العجمة وهو ان يشترط فى اعتبارها الزيادة والحركة على القول الصحيح وحينئذ يقع الفصل بين نوح وبين هند واجاب عن ماه وجور بما اورده الشارح فى الجواب قد سبق ان اكثر الناس متفقون على وجوب انصراف متحرك الا وسط من العجمة ايضا ولو كان منع هذا النوع مسموعا منهم لما صح ذلك منهم فتعين ان الاعتبارين سيان ككفتى الميزان والجواب غلط لان الشيخ اذا اعتبر شرطا لتحقق آخر لزم ان لا يتحقق بدونه لضرورة ان المشروط لا يتحقق بدون الشرط والشئ مالم يثبت فى نفسه لا يتصور ثبوته فى شئ آخر فالصواب ان خصوص الحركة والسكون خارجان عن مفهوم العجمة والسبب انما هى العجمة وان اشتراط الحركة فى الزيادة انما يليق لتقوية احد السببين وقد عرفت ايضا ان ماأتى به الشارح من التعليل

ايرادصيغة المضارع على قلة حذف الفعل وكثرة ذكره (وقد) للتقليل (يحذف) مبنى للمفعول (الفعل) نائبه (الرافع للفاعل) يشير الى ان اللام فى قوله الفعل للعهد الخارجى واللام فى قوله (لقيام) للتوقيت لا التعليل اى وقت قيام القرينة شرط لا علة كقوله تعالى اقم الصلاة لدلوك الشمس اى وقت طلوعها (قرينة) (دالة) صفة كاشفة لان القرينة هى العلامة على الشئ وهى دالة على الحذف (على تعيين المحذوف) لانه لا يحذف شئ من الاشياء الا وقت قيام قرينة سوأ كان الحذف جائزا او واجبا (جوازاً) منصوب على المصدرية والمنصوب عليها ماكان صفة لمصدر محذوف يدل على هذا قوله (اى حذفا جائزا) وقوله (فى) ظرف جواز يعنى متعلقا به (مثل) (قولك) ذكره على وجه التمثيل (زيد) بدل من القول بدل البعض والرفع محكى (اى فيما كان جوابا لسؤال محقق) هذا تفسير لمثل قولك واللام فى قوله (لمن) متعلق بالقول الذى هو فى قولك ومن موصولة و(قال) مع فاعله جملة فعلية صلة (من) استفهامية مبتدأ و(قام) مع فاعله جملة فعلية خبره والمبتدأ مع خبره جملة اسمية فى محل النصب مقول قال (سائلا) يريد به ان من فى قوله من قام استفهامية (عمن يقوم به القيام) اذا كان الامر كذلك يعنى اذا كان الحذف ههنا جوازاً لا وجوبا (فيجوز) لان المضارع المثبت اذا وقع جزاء الشرط يجوز فيه الفاء وتركها مثل قوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه ومثل قوله تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين (ان تقول) بناء الخطاب (زيد) مقول ان تقول والرفع محكى والباء فى قوله (بحذف) متعلق بقوله ان تقول (قام اى قام زيد ويجوز ان تقول قام زيد بذكره) قوله (وانما قدر الفعل دون الخبر) هذا القول رد على الرضى حيث قال الظاهر ان زيدا مبتدأ لا فاعل لان مطابقة الجواب السؤال اولى وايضا فالسؤال عن القائم لا عن الفعل والاهم تقديم المسؤل عنه فالاولى ان يقدر زيد قام لانه لو قدر كذلك لطابق الجواب السؤال صورة ولا يطابقه معنى لان قوله من قام سؤال عن الفاعل من غير تردد فى الحكم وزيد قام يفيد التقوى بتكرر الاسناد فلا يطابق السؤال (لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة) لان الخبر حينئذ فعل والفعل لا بد له من فاعل ويكون الفعل مع فاعله جملة ولذا كان الخبر جملة (وتقدير الفعل) بدون الفاعل بل بذكر فاعله وبحذف فعله يوجب (حذف) احد (جزئها) وهذا من باب عطف شيئين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد والعامل ههنا ان والمعطوف على معمولى معمولها معطوف على معمولها تأمل تقديره ولان تقدير الفعل يوجب حذف احد جزئها (والتقليل فى الحذف اولى) لان الحذف خلاف الاصل فيكتفى فيه بادنى ما يمكن والواو فى قوله (و) (كذا) للمصنف جيئت لعطف مثال على مثال لان الحذف هناك بقرينة كونه جواباً لسؤال محقق وههنا بقرينة كونه جوابا لسؤال مقدر وليست من البيت يدل عليه قوله (يحذف الفعل

بقوة التأنيث وضعف العجمة ليس بصحيح لان هذا دليل من لا يعتبر تحرك الاوسط فى العجمة ويعتبره فى التأنيث وقد الغاه المصنف فى الايضاح ولعله اخذ ذلك من كلام الرضى غافلا عن كونه مبناه تأييد قول اكثر النحاة فانه لم يرض بما اختاره المصنف ولا بما ذهب اليه صاحب الكشاف (قوله) ممتنعة عن الصرف الاستد اورد على الحصر شيت وعزير (قوله ويؤيد مايقال قيل يحتمل ان يكون من تتمة ماقيل وان يكون من كلام الشارح ثم قيل الاولى والعرب اسماعيل واولاده وكلاهما ليس كما ينبغى اما الاول فلان المأخذ كلام الهندى وهو هكذا اوقيل ان هودا كنوح لان سيبويه قرنه معه ومنهم من يقول ان العرب من ولد اسماعيل الى آخره على ان العارف باساليب الكلام لا يجوز كونه من تتمة القول جدا اذ لم يقع فيه مايشعر بالاختلاف حتى يكون ذكر المؤيد من جملته مع ان المناسب حينئذ ان يقول ويده بما يقال والثانى ان القائل يكون العرب من ولد اسماعيل لا يقول بان اسماعيل منهم ولا يريد اختصاصهم باولاده ايضا بل يقول اولهم ولده يعنى من كان قبل ذلك

جوازا) اى حذفا جائزا (فيما كان جوابا لسؤال مقدر) كما يحذف حذفا جائزا فيما كان جوابا لسؤال محقق والجار فى قوله (فى نحو قول الشاعر) متعلق بقوله مقدر والجار فى قوله (فى مرثية) مع متعلقه صفة لقول الشاعر اى فى قوله الكائن فى مرثية بالتخفيف على وزن محمدة مصدر من رثى يرثى رمى يرمى وتشديد الياء خطأ بالفارسية برمرده ستايش كردن (يزيد بن نهشل) يرثيه اخوه ضرار بن نهشل لانه كان لنهشل ابنان ضرار ويزيد فمات يزيد ورثى عليه اخوه ضرار (ليبك) على وزن ليرم وقوله على فى قوله (على البناء للمفعول) ظرف مستقر محل اوصفة اى حال كونه كائنا على البناء اوالكائن (يزيد) هو (مرفوع على انه) اى يزيد (مفعول مالم يسم فاعله) (ضارع) (اى عاجز وذليل) يقال ضرع فلان اذا عجز وذل لان المتضرع عاجز وذليل (وهو) اى قوله ضارع (فاعل الفعل المحذوف) جوازا وقوله (اى يبكيه ضارع) تفسير للفعل الرافع له من بكى يبكى والباء فى قوله (من يبكيه) اى يبكى عليه اى على يزيد فاجيب بقوله ضارع اى يبكى ضارع عليه (واما) قول الشاعر حال كونه كائنا (على رواية ليبك يزيد) الكائن وكائنا (على البناء للفاعل) وقوله (ونصب يزيد) عطف على قوله البناء للفاعل (فليس) اى قوله هذا (مما) اى الذى (نحن فيه) حتى يكون ضارع فاعل يبكى المذكور لا المقدر واللام فى قوله (لخصومة) (متعلق بضارع) وان لم يعتمد على شئ قبله من الاشياء الستة التى هى الموصول والموصوف والمبتدأ وذو الحال وحرف الاستفهام مع كونه شرطا عند البصريين لعمله لان الجار والمجرور يكفيه رائحة من الفعل لكونه معمولا ضعيفا (اى يبكيه من يذل ويعجز) من باب ضرب (عن مقاومة الخصماء) فيه اشارة الى ان اسم الفاعل العامل فى حكم المضارع والى اعتماده على الموصول المقدر والى حذف المضاف فى قوله لخصومة والى ان الخصومة لكونها اسم جنس فى معنى الجمع لان الجنس يشمل الافراد وان كان على سبيل البدل واللام فى قوله (لانه) تعليل لكون البكاء مخصوصا بالعاجز والذليل لان الجواب عن سؤال يشعر بالخصوص (كان ظهيرا) فعيل بمعنى الفاعل للمبالغة (للعجزة) جمع عاجز كالورثة جمع وارث (والاذلاء) على وزن الاولياء جمع ذليل (وآخر البيت) اورده لاتمام مدحه لان الممدوح بهذا البيت ممدوح بالوصفين المحمودين عند الناس الشجاعة والسخاء لان المصراع الاول افاد كونه شجيعا والثانى سخيا (* ومختبط) عطف على قوله ضارع (مما تطيح الطوائح *) (والمختبط) بالخاء المعجمة (السائل من غير وسيلة) اى الذى يأتيك للمعروف من غير سبب يقال اختبطنى فلان اذا اخذ منك شيئا بلا وسيلة من خبطت الشجر اذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها (والاطاحة الاهلاك) يقال اطاحه اهلكه (والطوائح) بمعنى المطيحات (جمع مطيحة) بحذف الزوائد مثل اعشب فهو عاشب وايفع فهو يافع من طاح يطوح مثل قال يقول وقيل طاح يطيح وهو

فليس بمرضى لان من عداهم ليس منهم فان هذا بديهى البطلان هذا ولا يخفى انه كان الانسب ان لا يتعرض لبيان هذا الاختلاف وتأييد البعض لان هو داخل كلا الوجهين فى كلا القولين واجب الانصراف لم يتم البيان على مذهب صاحب الكشاف لكنا عثرنا على الثقات احد اليه ولا يساعد المقام البناء عليه الا يرى ان مبنى ذلك وجوب الانصراف فى هذه الاسماء جزما ونوح ولوط ليسا كذلك عنده كما عرفت (قوله وهو قائم مقام سببين الانسب القائم او ترك هذا التركيب فانه قد علم فيما مر (قوله اى شرط قيامه مقام سببين وانما عدل عن اعتبارا لمرجع التأثير لظهور ان كل واحد منها يشترك فى وصف التأثير فيه لا تم المقصود اعنى امتناع الاسم بهذه الجمعية من غير انضمام سبب آخر فوجب ان يكون المرجع ذلك ولا بعد فيه لسبق التصريح بقيامه مقام سببين ومن لم يتفطن لذلك اعترض بان الاظهر شرط تأثيره وما ذكره بعيد عن الفهم (قوله وهى الصيغة التى كان اولها الى آخره قيل ولم يقل وهى ما اشار اليه بالمثالين على وزن مفاعل ومفاعيل فيخرج منه بظاهره

واوى حال كون الطوائح جمع مطيحة واقعا (على غير القياس) لان القياس ان يجمع مطيحة على مطيحات (كلواقع جمع ملحقة) وهو الفحل من الابل (ومما يتعلق به) قوله (مختبط) وتعلقه بيبكيه المقدر مما يأباه سليقة الشعراء لانه لما بين سبب الضراعة وهو البكاء وسببها العجز عن مقاومة الخصماء ناسب ان يبين سبب الاختباط ايضا وهو اهلاك المهلكات ماله ومايتوسل به اليه (وما) فى قوله مما (مصدرية) تعرف بالتأمل (يعنى ويبكيه ايضا) اى كما يبكيه ضارع (من يسأل بغير وسيلة من اجل اهلاك) مصدر مضاف الى فاعله وناصب لمفعوله (المهلكات ماله) وقوله (ومايتوسل به الى تحصيل المال) وهو آلات الحرف والصنائع وغيرهما من كونه سببا لتحصيل المال معطوف على المفعول وهو قاله ماله وقوله (لانه) علة لقوله ويبكيه ايضا الى آخره (كان) اى يزيد (معطى) منصوب على انه خبر كان ومضاف الى (السائلين) وحذف المفعول الثانى للاعطاء مبالغة فيه لانه كان يعطى اى شئ سألوه من غير تخصيص شئ دون شئ والجار فى قوله (بغير وسيلة) متعلق بقوله السائلين (و) قوله (قد يحذف) الواو للعطف (الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة على تعينه) (وجوبا) (اى حذفا واجبا) يدل على ان قوله ووجوبا معطوف على قوله جواز لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه على ماسيأتى والجار فى قوله (فى مثل) متعلق بالحذف مثل (قوله تعالى) (وان احد من المشركين استجارك) معناه بالفارسية اكر يكى از كافران پناه طلبد از تو پس پناه ده تو ويرا تا كه بشنود وى كلام الله را (اى فى كل موضع) تفسير لقوله فى قوله لان ذكره على وجه التمثيل (حذف فيه) اى فى ذلك الموضع (الفعل) الرافع للفاعل (ثم فسر لرفع الابهام الناشئ من الحذف) حتى لو لم يحذف لم يكون فيه ابهام والغرض منه اى من الابهام اولا ثم التفسير ثانيا احداث وقع فى النفوس لذلك المبهم لان النفوس تتشوف اذا سمعت المبهم بالمقصود منه فيكون علمه اعز والذاذ المنساق بعد الطلب اعز من المنساق بلا تعب وايضا فى ذكر الشئ مرتين مبهما ومفسرا توكيد له ليس فى ذكره مرة (فانه لو ذكر المفسر) بفتح السين اسم مفعول من فسر بالتشديد (لم يبق المفسر مفسرا) بكسرها اسم فاعل منه ايضا لانه لما لم يكون فيه ابهام لكونه مذكورا والابهام انما نشأ من الحذف لم يحتج الى المفسر (بل صار) اى ما من شانه ان يكون مفسرا اذا حذف المفسر (حشوا) وهو زيادة معينة لا لفائدة وهو قسمان اما مفسد او غير مفسد فالاول مثل قوله ❊ ولا فضل فيها للشجاعة والندى ❊ وصبر الفتى لولا لقاء شعوب ❊ والثانى قوله ❊ واعلم علم اليوم والامس قبله ❊ ولكنى عن علم ما فى غد عمى ❊ وان لم يكن الزائد معينا فانه يكون تطويلا كقول الشاعر ❊ وقددت الاديم لراهشية والفى قولها كذبا ومينا وهذا المفسر اى الذى نشأ الابهام فيه بسبب الحذف الكائن (بخلاف المفسر الذى فيه ابهام بدون حذفه) الابهام لم يتولد من الحذف بل نشأ فيه من معناه اللغوى او الاصطلاحى (فانه) اى الحال والشان

جعافير وجواهير ولكن يرد عليه صحارى فينبغى ان يقيد الحرفان بان يكون اولها مكسورا تحقيقا او تقديرا ثم قيل وكانه لم يتحاش من دخول نحو صحارى فى التعريف لانه لا يلزم من دخوله الامنع صرفه وهو غير منصرف لا محالة لالف التأنيث وفيه ان المراد تفسير الصيغة وتعيينها على وجه يميز عما عداها وهذا لا يحصل بذلك والا لجاز اقامة المثال مقام المعرف على انهما مثالان للصيغة والوزن والامتياز فيه بين مساجد وجعافر حتى يتوهم عدم الشمول وصحارى بزيادة هذا القيد لا تخرج عن التعريف لكون ما بعد الالف مكسورا تحقيقا عند البعض وتقديرا عند الآخرين كما صرح به الجوهرى وغيره فامتناع صحارى ليس لالف التأنيث بل لكونه على صيغة منتهى الجموع كيف وبعض العرب قد يحذف الياء الثانية منه المنقلبة اليها الف التأنيث مع اتفاقهم فى كونه غير منصرف (قوله ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع من اضافته المصدر الى الفاعل واللام للعهد اذ المعنى صيغة ينتهى بها جمع التكثير بمعنى ان تلك الصيغة من حيث انها هى غير قابلة للتكثير لان هذا الجمع منتهى جموع

(يجوز الجمع بينه) اى المفسر بالفتح (وبين مفسره) بالكسر لانه لما كان ابهامه فى المعنى بدون الحذف لزم تفسيره فجاز الجمع بينهما سواء كان الابهام فى المفرد (كقولك جاءنى رجل اى زيد) لان رجلا لما جاز اطلاقه على كل فرد من ذكور بنى آدم بلغ مبلغ الشهوة لم يعلم متى اطلق اى فرد اريد منه فاحتيج الى بيان ماهو المراد منه فقيل اى زيدا وفى الجملة مثل قطع رزقه اى مات لان قطع الرزق يحتمل ان يكون بموته او بمسافرته وانتقاله الى بلد آخر فلزم بيان ماهو المراد ايضا ففسره بان يقال اى مات او انتقل (فتقدير الآية وان استجارك احد من المشركين استجارك فاحد فيها) اى فى الاية مرفوع لفظا على انه (فاعل فعل محذوف) بقرينة دالة على الحذف وهى كلمة الشرط وعلى التعيين وهى استجارك الثانى (وجوبا) اى حذفا واجبا (وهو) اى الفعل المحذوف وجوبا الرافع لاحد (استجارك الاول) صفة (المفسر) بالفتح صفة بعد صفة (باستجارك الثانى) صفة المفسر بالكسر (وانما وجب حذفه) اى حذف ذلك الفعل (لان مفسره قائم مقامه) فى اداء مؤداه (مغن عنه) لافادته ماافاده حتى لو ذكر الاول يلزم استدراك الثانى قوله (ولا يجوز) الى آخره جواب عن سؤال مقدر تقديره لم جعلت الآية من قبيل حذف الفعل حتى ارتكب فيها الحذف وجعل احد فيها مبتدأ لاختصاصه بالصفة لان من فى قوله من المشركين بيانية ومن البيانية لو كان ماقبلها نكرة تكون صفة له وههنا كذلك فتكون الاية من قبيل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك حتى لا يلزم فيها ارتكاب الحذف فاجاب عنه بقوله ولا يجوز (ان يكون احد مرفوعا بالابتداء) كما قلت (لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم) يعنى لو جعل احد مرفوعا بالابتداء لزم دخول حرف الشرط على الاسم لفظا ومعنى وذلك غير جائز لان حرف الشرط يقتضى ان يكون مادخله حادثا ومتجددا يعنى ان يكون دالا على الحدوث والتجدد وهذا المعنى غير موجود فى الاسم لانه يدل على الذات فقط واذا رفع احد بالفاعلية يكون حرف الشرط داخلا على الفعل معنى وان دخل على الاسم لفظا (بل لا بدله من الفعل) ليدخل عليه ولما بين حذف الفعل وحده جوازا او وجوبا بقرينة دالة عليه شرع فى ان بين انهما يحذفان معا بقرينة ايضا فقال (وقد يحذفان) (اى الفعل والفاعل) لا الفعل وحده كما سبق او الفاعل وحده كما يظن من ذكر حذف الفعل وحده قوله (معا) حال مؤكدة لان المعية استفيدت من صيغة التثنية فأكدها به يعنى يحذف الفعل والفاعل حال كونهما متصاحبين فى الحذف وقال الشيخ زاده ومع ظرف غير متصرف فى الزمان والمكان لازم النصب ويلزم اضافتها ان ذكر احد المتصاحبين بعدها نحو كنت مع زيد وان ذكر قبلها يكون منونا منصوبا على الظرفية نحو جئنا معا وقيل انتصابه على الحالية انتهى مختصرا واشار الشارح الى هذا المعنى بقوله (دون الفاعل وحده) قوله دون منصوب على الحالية ومضاف الى الفاعل

مفرده كما توهم حتى قيل ان المراد بالجموع مافوق الواحد (قوله كما يجمع ايامن يعنى كما يجوز ان يجمع هذا على ذلك وان لم يكن قياسا مطردا فاقيل من ان الاولى كما جمع ليس كما ينبغى لان ايامنين ليس ثابتا السماع وان كان الصواحبات كذلك (قوله او المراد بها تاء التأنيث قيل فيه لطافة ثم قيل وعلى التوجيهين المراد السلب المطلق اى لا يكون معه هاء لو تاء لان المراد ان لا يكون معه هاء حال الوقف ولا ان يكون معه تاء حال الوصل ولا يحتمل ان يراد بالمجرور الا الضمير الراجع فلا يتصور فيه العطف المعتبر بصحة ارادة امرين لفظة الهاء والراجع اليها ثم ان اطلاق السلب لا يتصور لزوم المحذور كيف ولو جاز ذلك لما احتيج الى التقييد كذلك (قوله جمع فارهة لا فاره لان فاعلا اذا كان صفة لا يجمع على فواعل قال قدس سره فى الحاشية الفاره الحاذق ويقال للبغل والحمار فاره بين الفروهة ولا يقال الفرس فاره بل جواد وهكذا فى الصحاح وقيل الانسب بجعله جمع فارهة على مافى القاموس ان الفارهة الجارية المليحة او الامة

اى حال كون الفاعل غير محذوف وقوله وحده حال بعد حال اى حال كونه غير منفرد فى الحذف لان حذف الفاعل وحده جواز او وجوبا لم يثبت الا اذا سد شئ مسده والجار فى قوله (فى مثل) متعلق بقوله يحذفان فى مثل (نعم) حال كونه (جوابا) (لمن قال اقام زيد) (اى نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية) وهى قام زيد بقرينة السؤال المحقق وهو قوله اقام زيد لان نعم حرف تصديق دالة لما سبق عليها من الكلام فاذا كان السؤال بالجملة الفعلية يقدر بعد نعم جملة فعلية كالمثال المذكور واذا كان السؤال بالجملة الاسمية كان المقدر بعدها جملة اسمية كما يقال ازيد قائم فيقال نعم زيد قائم (وذكر نعم فى مقامها) اى مقام الجملة الفعلية المحذوفة لما سبق ان نعم حرف تصديق لما سبقها فتقوم مقام ماسبقها من الجملتين الفعلية والاسمية (وهذا الحذف) اى حذف الفعل والفاعل معا عند قيام نعم مقامهما (جائز) والجار فى قول (بقرينة السؤال) متعلق بالحذف (لا واجب لعدم قيام) مصدر مضاف الى الفاعل وهو قوله (ما) اى شئ او الشئ الذى (يؤدى مؤداه) اى مؤدى المحذوف (فى مقامه) اى مقام المحذوف (كالمفسر) بالكسر لان المفسر يقوم مقام المفسر ويؤدى مؤداه ويغنى عنه حتى لو ذكر كلاهما يكون الثانى حشوا كما سبق والفاء فى قوله (فيلزم) تفريع لقوله لعدم قيام مايؤدى الخ يعنى حتى يلزم (فى الكلام) يعنى فى الجواب لو ذكر مع نعم (استدراك) بسبب ذكر المحذوف لو ذكر المحذوف كما يقال فى جوابه مثل نعم قام زيد بذكر قيام زيد مع نعم لم يلزم شئ من كونه حشوا او تطويلا كما لزم فى الاية (وانما قدرا الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال اى نعم زيد قام (ليتأكد الاسناد فيصلح جوابا للسائل المتردد واللام فى قوله (ليكون) علة للتقدير (الجواب مطابقا للسؤال) لان السؤال بالجملة الفعلية وهى قوله اقام زيد ومطابقه الجواب السؤال امر مهم عندهم (فى كونه) اى الجواب (جملة فعلية) كالسؤال ولان فيه تقليل الحذف وليكون مثالا لم نحن فيه لانافى صدد حذف الفعل والفاعل معالا فى حذف المبتدأ مع خبره الجملة الفعلية لانه حينئذ يكون من باب حذف المبتدأ والخبر لا من حذف الفعل والفاعل تأمل اورد التنازع فى بحث المرفوعات وان كان يجرى فى المنصوبات والمجرورات ايضا لان التنازع فى المرفوعات اكثر منه فى المنصوبات وكذا فى المجرورات لان المرفوع اعم حيث يوجد فى كل فعل متعد ولازم والمنصوب مخصوص بالمتعدى والمجرور باللازم فكان الانسب ان يورد التنازع فى المرفوعات فقال (واذا تنازع الفعلان) شرط اى اذا قصد توجه الفعلين الى اسم واحد وهذا من قبيل ذكر المسبب وهو التنازع وارادة السبب وهو القصد والارادة لان القصد سبب له لانه اذا لم يقصد شئ لم يحصل التنازع كما فى قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا الاية اى اذا اردتم القيام اليها لان الارادة سبب للقيام وجواب اذا هذه محذوف اى جاز اعمال كل منهما وقوله فقد يحتمل ان يكون

او الشديدة الاكل ولا يخفى انه من قبيل التحكم (قوله وانما اشترط كونها بغير هاء قيل وههنا نكته جليلة يجب ان ينبه عليها وهو انه قال المصنف هنا بغير هاء اى بلا هاء وفى وزن الفعل غير قابل للتاء فرقا بين الجمع ووزن الفعل فى ذلك لان يعمل منصرف مع خلوه عن التاء لمجئ يعملة وجوارب فى جمع جورب بمعنى لفافة الرجل غير منصرف مع مجئ جواربة وانت خبير بان هذا الفرق لا يليق ذكره فضلا عن كونه نكتة كيف وقوله بلا هاء لا يصح ان يراد به الاعدمها بالفعل سواء كان اللفظ قابلا لها ام لا بخلاف غير قابل للتأ فانه صريح فى وجوب صرف يعمل لمجئ يعملة وهذا هو المقصود اولا وآخرا وبيان المقصود بلفظ صريح لا يعد نكتة (قوله فيدخل فى قوة الجمعية فتور بمشابهتها لهما لفظا ومعنى ولذا كان اجراؤها مجراها اجدر (قوله ولا حاجة الى اخراج نحو مدائنى قيل فيه تعريض لمن قال ينبغى ان يقيد الجمع بكونه بغير ياء النسبة ايضا ليخرج نحو مدائنى ولمن اجاب بان المراد بالهاء حرف يكون للفرق بين الجنس والواحد نحو رومى وروم وتمر وتمرة فاشار بقوله

جزاءله ولا قوله فيختار ايضا ( بل العاملان ) من باب عطف العام على الخاص ايذانا لعموم التنازع فى كل عامل من فعل اوشبهه ولكن ينبغى ان يختص العاملان بغير المصدرين فانه لايجرى فيهما لانه لايقع التنازع فيهما على كلا المذهبين اذالا يضمر فى المصدر وبغير الحرفين ايضا وهو ظاهر (اذا التنازع يجرى فى غير الفعل ايضا) كاسم الفاعل (نحو زيد معط ومكرم عمرا او) الصفة المشبهة نحو (بكر كريم وشريف ابوه) واسم المفعول نحو زيد منصور ومغفور ابوه والاسم المنسوب نحو زيد قرشى وهاشمى اخوه (واقتصر على الفعل) حيث قال واذا تنازع الفعلان ولم يقل العاملان مع انه يجرى فيهما ايضا (لاصالته فى العمل) واكتفاء بذكر الاصل عن الفرع وقياساله عليه والاكتفاء والقياس كثير فى عرفهم (وانما قال الفعلان) ولم يقل افعال (مع ان التنازع قد يقع فى اكثر من فعلين) مثل ضربت واهنت واكرمت زيدا وزيد كريم وشريف وظريف ابوه الى غير ذلك (اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان) ولانه اكثر وقوعا مع ان الاكثر اصل للاقل لكونه الاصل (ظاهرا) (اى اسما ظاهرا) لان الظاهر صفة تقتضى موصوفا وهو الاسم ههنا وهو منصوب على المفعولية للتنازع وبيان لمحله اى اذا تنازع الفعلان فى اسم ظاهر يعنى اذا كان تنازعهما فيه (واقعا) (بعدهما) لان بعد ههنا ظرف مستقر صفة للاسم ايضا وشرط للتنازع لانه لايجرى الا فيما وقع (اى بعد الفعلين اذا المتقدم عليهما) سواء كان ظاهرا نحو زيدا ضربت واكرمت اوضميرا نحو اياك ضربت واكرمت (او المتوسط بينهما) (كذلك (معمول للفعل الاول) فيه رد على الرضى حيث قال وقول المصنف بعدهما لاحاجة اليه لانه قد يتنازعان فيما هو قبلهما اذا كان منصوبا او مجرورا نحو زيدا ضربت واكرمت وبك قمت وقعدت (اذهو يستحقه قبل) وجود (الثانى) اى اذا الاول يستحق لان يكون عاملا فيه قبل وجود الثانى فلا يكون فيه مجال للتنازع لان الفعل الثانى قبل وجوده لايمكن ان يتنازع وبعد وجوده ايضا لايمكن ان يتنازع فيما اخذه الفعل الاول قبل وجوده (فلا يكون فيه) اى فى المتقدم او المتوسط للفعل الثانى (مجال للتنازع) كما عرفت (ومعنى تنازعهما) اى الفعلين (فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه) اى الى الاسم الظاهر المتنازع فيه قوله (ويصح) عطف على قوله يتوجهان (ان يكون هو) اى الاسم الظاهر (مع وقوعه فى ذلك الموضع الذى كان بعد الفعلين (معمولا) خبر ان يكون واللام فى (الكل واحد) متعلق بالمعمول (منهما على) سبيل (البدل) لالهما جميعا لان المفعول الواحد لايكون معمولا لعاملين ومعنى التنازع امر ان احدهما من جانب العامل والاخر من جانب المعمول اما من جانب العامل توجهه اليه للعمل فيه واما من جانب المعمول صحة كونه معمولا لكل منهما على سبيل البدل (فح) اى حين كون معنى التنازع هذين الامرين (لايتصور تنازعهما فى الضمير المتصل) سواء اتصل بالفعل

ولاحاجة الى انه لاالشبهة بشئ ولا الجواب وليس بذلك والله اعلم بالصواب فان فرازنة ومداثنى بجميعها خرجا من صيغة منتهى الجموع لعدم صدق تعريفها عليهما والمقصود بالشرط اخراج فرازن ومدائن فيهما عن الحكم فانه اذا ثبت لما دخل عليه باء النسبة اوتاء التأنيث حكم يجرى على حرف النسبة والتأنيث لشدة الامتزاج وصيرورتها كلمة واحدة كما علم سابقا ومدائن جمع فى الحال وفى الاصل ولو اعتبر جهة لكان مدائنى غير منصرف لان الاعراب الذى يظهر فى باء النسبة اعراب لمدائن ولايخفى ان هذا باطل من وجوه اما اولا فلان التعريف المذكور فى الشرح ليس من كلام المصنف والشارح لم يرد به تفسير منتهى الجموع مطلقا بل القائم مقام سببين الحاصل بعد اشتراط انتفاء الهاء بدليل قوله فيما بعد فعلم ان صيغة منتهى الجموع على ضربين فكيف يصح القول بان المقصود بالشرط اخراج فرازن ومدائن فيهما عن الحكم واما ثانيا فخارجان من الصيغة وان لم يذكر هذا القيد واما ثالثا فلان تعميم حكم هذا القيد اليهما جميعا لايمكن الابان يراد بالهاء

الاول اوالفعل الثانى (لان) الضمير(المتصل الواقع بعدهما )مرفوعا كان اومنصوبا (يكون متصلابالفعل الثانى)لاغير (وهو)اى الضمير المتصل بالفعل الثانى حال كونه مصاحبا (مع كونه متصلابالفعل الثانى لايجوزان يكون معمولا للفعل الاول كمالايخفى) لان المتصل يجب اتصاله بعامله اوبما هوكجزئه ولايتصل بعامل آخر لماسبق ولان المتصل بعامل لايمكن ان يتصل بعامل آخر (واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما ) اى بعد الفعلين ان كان مرفوعا (نحوما ضرب و)ما(اكرم الا انافغيه)الفاء جواب والضمير المجرور يرجع الى الضمير المذكور (تنازع لكن لايمكن قطعه)اى قطع التنازع يعنى اجزاؤه والتنازع من باب تفاعل فليتأمل ( بما هو طريق القطع عندهم) اى النحاة ( وهو ) اى طريق القطع ) اضمار الفاعل ) اذا اقتضاه ( فى ) الفعل ( الاول عند البصريين ) لانهم اختاروا اعمال الفعل الثانى لقربه ولعدم الفصل بين العامل والمعمول باجنبى ولورود الاستعمال عليه على ماسيجئ وقوله ( وفى ) الفعل ( الثانى ) معطوف على قوله فى الاول باعادة الجار اشارة الى ان هذا مختار فريق آخر ولذاقال الشارح(عندالكوفيين)لانهم اختاروا اعمال الفعل الاول لكونه اسبق على ماسيجئ ايضاوقوله (لانه)تعليل لقوله لايمكن قطعه الخ(لايمكن اضماره)اى الضمير المنفصل حال كونه مصاحبا (مع الالانه حرف لايصح اضماره)لان الاضمار مخصوص بالاسم فقط (ولا)يمكن اضماره ايضا(بدونه)بدون الا (لفساد المعنى لانه)اى الاضمار بدون الا (يفيد نفى الفعل عن الفاعل)اى الفعل الاول عندالبصرية والفعل الثانى عندالكوفية (والمقصود)اى مقصود المتكلم وغرضه(اثباته)اى اثبات الفعل الاول اوالثانى( له ) اى للضمير المنفصل الذى هو الفاعل بطريق الحصر والاضمار بدون الامنافله (ومراد المصنف بالتنازع ههنا)اى فى هذا الباب ( ما ) اى تنازع(يكون طريق قطعه )اى طريق اجرائه (اضمارالفاعل )فى الفعل الاول والثانى (فلهذا)اى لكون مراد المصنف به ههنا مايكون طريق قطعه اضمار الفاعل (خصه )اى التنازع (بالاسم الظاهر) حيث قال اسماظاهراقوله (واما)تفصيل للمذاهب الثلاثة التى هى مذهب الكسائى والفراء وغيرهما(التنازع الواقع فى الضمير المنفصل) ان كان مرفوعا الفاء فى(فعلى) جواب اماوالجار متعلق بقوله يقطع قدم عليه مع انه ظرف لغو للحصر لان حذف الفاعل لايجوز الاعنده و(مذهب الكسائى يقطع بالحذف واما )التنازع المذكور سابقا (على مذهب الفراء) كماسبق بيانه(فيعملان )اى الفعلان (معا)اى حال كونهما مصاحبين فى العمل يعنى يعمل كلاهما فيه اذروى عنه تشريك الرافعين على ماسيجئ (واما على مذهب غيرهما)اى غير الكسائى والفراء (فلايمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار)فقط(وهو)اى الاضمار(ممتنع لماعرفت) آنفا وانما قلنا فى الموضعين

---

مالفرق بين الواحد والجنس وهذا مع مافيه من التكلف ليس بمستقيم لعدم اجتماعه مع ماحكاه قدس سره من القيد المحتاج اليه فى الهاء وثالثها ان فرازنة اما جمع فرزين اوفرزان كماقاله الشارح ولا يخفى ان شيئا منهما لايجمع على مساجد فلا يصح اعتباره مجردا عن التاء (قوله واما فرازنة للاستيناف وتجويز التفصيل بزعم ان مساجد ومصابيح عديلان له فيصل التعدد كانه قال اما مساجد ومصابيح فغير منصرف واما فرازنة فنصرف ناش من الغفول عن كاف المثل ( قوله فنصرف لم يقل فنصرفة اذالمراد اللفظ فانه علم والتنوين لمشاكلة مسماه هكذاقال الهندى وقيل نبه بذلك على قاعدة استعمال اللفظ اذا اريد به معناه لان المقصود احضاره فيحفظ حكمه مستعملا فى معناه لئلايكون فى احضاره اختلاله ثم قيل ومنهم من غفل وقال لك ان لاتنون فرازنة هذا ولايخفى مافيه (قوله هذا جواب عن سؤال مقدر قيل شاع هذا البيان فى الشروح حتى انه صار مجمعا عليه وانما يحسن تقدير السؤال لوكان ناشيا عما سبق وليس كذلك فالاولى انه الرد على من قال بخلاف ذلك

انكان مرفوعا فقيدناه بقولنا مرفوعا لان الضمير انكان منصوبا منفصلا نحو ما ضرب وما اكرم الا اياك جاز ان يجرى فيه التنازع بالحذف لانك ان اعملت الفعل الثانى على مذهب البصريين حذفت المفعول من الاول ان استغنى عنه وكذا ان اعملت الاول بخلاف ما اذا كان الضمير مرفوعا منفصلا حيث لايجوز حذفه الاعند الكسائى (فقد يكون) الفاء تفصيلية انكان الجزاء محذوفا كما سبق اوماياتى اوجزائية انكانت الجملة جزائية اواعتراضية انكانت اعتراضية والجزاء قوله فان اعملت انكان قوله فيختار بالواو على النسخ المشهورة والا قوله فيختار على بعض النسخ (اى تنازع الفعلين) يشير الى ان اسم يكون ضمير راجع الى التنازع الدال عليه قوله واذا تنازع مثل قوله تعالى اعدلوا هو اقرب الاية كما سبق والجار فى قوله (فى الفاعليه) مع متعلقة خبر يكون وانما قال فى الفاعلية بالياء المصدرية والنسبية ولم يقل فى الفاعل مع انه احصر ليكون اعم من الفاعل الحقيقى والحكمى مثل مالم يسم فاعله والجار فى قوله (بان يقتضى) متعلق بقوله فقد يكون (كل منهما) اى الفعلين (ان يكون الاسم الظاهر) الواقع بعدهما مفعول ان يقتضى (فاعلاله) اى لكل واحد من الفعلين (فيكونان) اى الفاعلان (متفقين فى اقتضاء) مصدر مضاف الى المفعول وهو قوله (الفاعلية) والفاعل متروك اى اقتضاء الفعلين اياها (مثل ضربنى واكرمنى زيد) وزيد شريف وظريف ابوه (و) (قد يكون تنازعهما) اى الفعلين (فى المفعولية) فيه اشارة الى ان قوله وفى المفعولية معطوف على قوله فى الفاعلية وانما قال فى المفعولية ولم يقل فى المفعول ليكون اعم مما هو مفعول حقيقة كالمفاعيل التى تكون بلاواسطة وحكما كما هو مفعول بالواسطة وقدمر تعلق الباء فى قوله (بان يقتضى كل منهما ان يكون الاسم الظاهر) المتنازع فيه (مفعولاله) اى لكل واحد من الفعلين (فيكونان) اى الفعلان (متفقين فى اقتضاء) مصدر مضاف الى المفعول وهو قوله (المفعولية) والفاعل متروك اى فى اقتضائهما اياها (مثل ضربت واكرمت زيدا) وزيد معط ومكرم بكرا (و) (قد يكون تنازعهما) (فى الفاعلية والمفعولية) (وذلك) اى كون التنازع فيهما جميعا (يكون على وجهين) لانه اما ان يكون تنازعهما فى الفاعل والمفعول معا وهذا قسم واحد منهما واما ان يكون فى اسم ظاهر واحد واقع بعدهما بان يقتضى احدهما ان يكون ذلك الاسم فاعلاله والآخر مفعولاله وهذا قسم آخر (احدهما ان يقتضى كل منهما) اى من الفعلين (فاعلية اسم ظاهر) واقع بعدهما (ومفعولية اسم ظاهر آخر) واقع ايضا بعدهما بان يقع بعدهما اسمان ظاهران يصلح احدهما ان يكون فاعلا والاخر مفعولا لكل منهما (فيكونان) اى الفعلان (متفقين فى ذلك الاقتضاء) اى اقتضا كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر (مثل ضرب واهان زيد عمرا وليس هذا) اى هذا القسم (قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين)

فى القاموس خضاجر اسم للضبع معرفة لاينصرف لانه اسم لواحد على هيئة الجمع اوانه للتنبيه على هذا الوزن لايكون غير منصرف الا الجمعية ويلغو فيه سائر الاسباب ولذا جعل هذا اللفظ غير منصرف للجمعية الاصلية ولم يعتد بالتأنيث والعلمية ولا يخفى ان ورود خضاجر على ما سبق وكونه ناشا منه ظاهر قال فى الشرح وجه وروده اسم للضبع مفرد فكيف امتنع من الصرف وهو مفرد ولايجوز ان يقال لانه صيغة منتهى الجموع لان ذلك شرط الجمع المانع ولا يؤخذ الشرط على انفراده سببا فلابد من تحقق الجمعية التى هى سبب والشرط جميعا وقال فى الايضاح شارحا لقوله وحضاجر فى التقدير جمع يرد اعتراضا على قوله وان يكون جمعا ليس على موازنته واحد من وجهين فاجاب فيهما بجواب واحد هذا فلو سلم سداد ما اتى به من الوجهين كان من قبيل شرح الكلام بما لا يرتضيه صاحبه (قوله يطلق على الواحد والكثير قبل هذا يوهم والواحد تنافيان وليس ان بين اطلاقه على الكثير كذلك فان اطلاقه على الكثير باعتبار اطلاقه على واحد واحد على

لان القسم فى كل قسمة مقيد بالوحدة فكانه قال التنازع من حيث انه قسم واحد يكون فى الفاعلية ومن حيث انه قسم واحد آخر يكون فى المفعولية وهذا ليس قسما واحدا آخر حتى يكون قسما ثالثا بل اجتمع فيه القسمان الاولان وما اجتمع فيه القسمان لايكون قسما آخر وفى قوله ليس هذا قسما ثالثا الى آخره رد على الرضى حيث قال اعلم ان التنازع على ضربين اما متفقان او مختلفان والمتفقان ثلاثة اضرب ان يتفقا فى الفاعلية وان يتفقا فى المفعولية وان يتفقا فى الفاعلية والمفعولية معا يعلم وجهه بالتأمل فى عبارة الشارح (وثانيهما) اى ثانى الوجهين ( ان يقتضى احد الفعلين ) المتنازعين (فاعلية اسم ظاهر) واقع بعدهما ( والآخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر ) حال كونه ملابسا (بعينه) اى بعين الاول لابغيره يعنى ان يكون الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا ويقتضى احدهما ان يكون فاعلا له والآخر مفعولا له سواء كان المقتضى للفاعل الفعل الاول او الثانى (ولاشك فى اختلاف اقتضاء) مصدر مضاف الى الفاعل وهو قوله (الفعلين) لان المقتضى ليس الا الفعلين ( فى هذه الصورة) المذكورة آنفا ليس علينا ان نعيدها (وهذا) اى اختلاف اقتضاء الفعلين (هو القسم الثالث) لاغير ( المقابل للقسمين الاولين) لان فى القسم الاول الاقتضاء فى الفاعلية فقط وفى القسم الثانى فى المفعولية لاغير فيكونان متفقين فيه اى فى الاقتضاء وفى هذا القسم اختلف الاقتضاء كما عرفت فيكون مقابلا لهما واذا كان الامر كذلك (فقوله) (مختلفين) (لتخصيص هذه الصورة بالارادة) الباء داخلة ههنا على مقصور لان الارادة مقصورة على الصورة لا العكس على منوال قولك ونخصك بالعبادة والمعنى تخصيص الارادة بهذه الصورة ممتاز من بين الصور قوله ( يعنى ) الخ تفسير لمآل المعنى (قد يكون تنازع الفعلين) واقعا فى الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين يشير الى ان قوله (مختلفين ) حال من المضاف اليه وهو جائز اذا حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه ولم يختل المعنى وههنا كذلك تقدير وقد يكون الفعلان متنازعين فى الفاعلية والمفعولية فيكون مثل قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا حيث يجوز ان يقال واتبع ابراهيم حنيفا ( فى الاقتضاء ) متعلق بقوله مختلفين ونبه ايضا على ثلاثة اشياء حالية مختلفين وذى الحال والعامل وهو معنى الفعل المستفاد من الضمير الراجع الى المصدر والحال يجوز ان يكون عامله معنويا مستنبطا من فحوى الكلام على ما يجىء (وذلك) اى تخصيص هذه الصورة بالارادة او القسم الثالث المقابل للقسمين الاولين تدبر تدرك ( لايتصور ) اى لايتعلق اولا يحصل عند العقل لان التصور حصول صورة الشئ فى العقل فى وقت من الاوقات (الا اذا كان) اى الاوقت كون (الاسم الظاهر المتنازع فيه) يعنى الواقع بعدهما (واحدا) لانه اذا كان ذلك الاسم اثنين لم يكن من هذا القسم الثالث اذ ايمكن ان يجعل من القسم الجامع للقسمين الاولين ( واعلم

سبيل البدل ويوهم ان المنافى الجمعية اطلاقه على الواحد دون الكثير مع ان الاطلاق على الكثير ايضا ينافيها فالاولى ترك الكثير ولا يخفى ان مراد الشارح قدس سره تفسير علم الجنس وايضاحه فلا يصح الا كتفاء بالواحد واصرا لانها عن العجائب الاوهام فتدبر (قوله لاللجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية) نبه على مايوجه به من ان قوله لانه منقول عن الجمع والعلمية وان كانت منافيه للجمعية كالمنافاة للوصفية لكنه لامانع من منع اعتبارها فى حال العلمية لان الممتنع اعتبار المتضادين فى حكم واحد لاعتبار ضد مع وجود هكذا قيل والاحسن انه اراد بيان المراد بقوله لانه منقول عن الجمع فان هذا المعنى حاصل فى ضمن تلك العبارة لامحالة وما ذكر فى الجمعية مع العلمية قاصر فى الافادة بل التحقيق ان الجمعية بحسب المنافات وعدمها كان لو صفية من غير فرق فكما اعتبارها معها لايجوز اعتبارها معها ولذا تكلم المصنف بعدم الجمعية الحالية كانه حكم فيما بعد بمنافاة الوصفية العلمية والتفصيل ان الوصفية المقابلة للاسمية فى قولهم

يوردمثالا للقسم الثالث) كما اورد للتسمين الاولين (لانه) اى الحال والشان (اذا اخذ فعل من المثال الاول) الذى كان فيه تنازع الفعلين فى الفاعلية فكانا متفقين فى الاقتضاء ( وفعل من المثال الآخر) الذى كان فيه تنازع الفعلين فى المفعولية فاتفقا فى الاقتضاء ( حصل مثال القسم الثالث) يعنى لان مثال هذا القسم تبين من القسمين الاولين ولذا لم يورد حتى لايتكرر بعض الاقسام ولاحالته الى فهم المتعلمين (وذلك) اى حصول مثال القسم الثالث عند الاخذ المذكور (يتصور) اى يتعقل (على وجوه كثيرة) لانه لايخلو اما ان يكون الفعل الثانى عين الاول فى اللفظ والمعنى اولا والاول اما ان يقتضى الفعل الثانى مفعولا والاول فاعلا (مثل ضربنى وضربت زيدا واكرمنى واكرمت زيدا) بالعكس يعنى ان يقتضى الثانى فاعلا والاول مفعولا مثل ضربت وضربنى زيد واكرمت واكرمنى زيد وهذا اربعة اقسام (و) الثانى اما ان يقتضى الفعل الثانى مفعولا والفعل الاول فاعلا مثل ( ضربنى واكرمت زيدا واكرمنى وضربت زيدا) اوعلى العكس يعنى ان يقتضى الفعل الثانى فاعلا والاول مفعولا مثل اكرمت وضربنى زيد وضربت واكرمنى زيد وهذا القسم ايضا اربعة اقسام فى المجموع ثمانية اقسام ولانقسام هذا القسم الى هذه الاقسام قال الشارح (اوغير ذلك) المذكور (مما يكون الاسم الظاهر) المتنازع فيه (مرفوعا) (فيختار) الفاء جزائية او تفصيلية بين الفريقين ( النحاة ) جمع ناحى اصله نحوة على وزن فعلة قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ثم ضم اولها يعنى النون ليعتدل طرفاه يعنى طرف فائه ولامه فى القلب وفرقا بينها وبين المفرد نحو قناة اونقول ان فعلة بضم الفاء وزن مختص بالمعتل اللام وانما اوردها لتكون موصوفة لقوله (البصريون) لانه اسم منسوب يقتضى موصوفا (اعمال) منصوب بيختار على تضمين معنى الترجيح لان الاختيار لازم والمعنى فيرجحوا النحاة البصريون اعمال (الفعل) (الثانى) (لقربه) فهو على اخذه اقدر وللزوم الفصل على تقدير اعمال الاول ولورود الاستعمال على ذلك فى القرآن المعجز وكلام الفصحاء والاستقراء دل ايضا على ان اعمال الثانى اكثر فى كلامهم فالاولى ان يستند به دون الابعد وايضا لو اعمل الفعل الاول فى صورة العطف لفصل بين العامل ومعموله باجنبى من غير ضرورة ولعطفه على شئ وقد بقى منه بقية وكلاهما خلاف الاصل كذا فى الرضى حال كونهم مصاحبين (مع تجويز) مصدر مضاف الى المفعول والفاعل محذوف تقديره مع تجويزهم (اعمال) الفعل (الاول) لانه فعل اصيل فى العمل ولامانع منه وان كان ابعد (و) (يختار النحاة) (الكوفيون الاول) (اى اعمال الفعل الاول ) هذا من باب عطف شيئين على معمول عامل واحد بعاطف واحد حال كونهم مصاحبين (مع تجويز اعمال) الفعل (الثانى) سبق تفسيره (لسبقه وللاحتراز عن

اسم الجنس اما اسم غير صفة واما صفة معناها كون الاسم دالا على ذات مبهمة باعتبار معنى ذات معينة باعتبار نسبة معنى اليها ولا شك ان الوصفية بهذا التفسير لايجامع العلمية ثم ان فسرت بكون الاسم دالا على اتصاف ذات بمعنى اعم من ان يكون تلك الذات معينة اومبهمة امكن اجتماعها مع العلمية امكانا ظاهرا لكن المشهور فى تفسيرها هو الاول وبه تظهير الفرعية فى الاسم وقس على ماذكرنا حال الجمعية وماذكره الشيخ الرضى من انها ليستا بمتضادتين ويصح اعتبار حقيقة الجمعية مع العلمية كما يسمى جماعة معينة من الرجال بكرام مثلا فيكون معناه هذه الجماعة المسماة بهذا اللفظ فيكون معنى الجمعية باقيا كما ينبغى لان مقتضى الجمعية فى كرام صحة اطلاقه على كل جماعة موصوفة بالكرم وذلك لايجامع كونه علما لجماعة مخصوصة فالوصفية والجمعية اذا اعتبرنا على ماهما عليه من الاطلاق لايجامعان العلمية واما ان اعتبار الجمعية الاصلية بعد زوالهما فى العلمية فكلا وبما سبق من التفصيل تبين قصور الشارح الرضى حيث اعترض على المصنف فى هذا المقام لمنعه الجمع

الاضمار قبل الذكر) على تقدير اعمال الفعل الثانى كما هو مذهب البصريين فاحتياجه الى ذلك المطلوب اقدم من احتياج الثانى اليه فهو اولى باعطاء المطلوب اليه (فان اعملت) بتاء الخطاب الفاء جزائية اوتفسيرية شروع فى بيان مذهب الفريقين (الفعل) (الثانى) حال كون هذا الاعمال كائنا (كما) اى مثل ماوهى زائدة (هو) اى اعمال الفعل الثانى (مذهب البصريين وبدأ به) اى ببيان مذهبهم (لانه المذهب المختار الاكثر) اخبار مترادفة (استعمالا) تميز عن نسبة الاكثر ولان هذا الكتاب فى مذهب البصريين ولان مؤلفه ايضا منهم وليكون النشر موافقا للف (اضمرت) بتاء الخطاب ايضا (الفاعل) بالنصب لانه مفعول به (فى) (الفعل) (الاول) (اذا اقتضى الفاعل) ظرف للاضمار (لجواز الاضمار قبل الذكر فى العمدة) فى باب التنازع لا مطلقا لما مر حال كون جواز الاضمار قبل الذكر فى العمدة ملابسا (بشرط التفسير اى بشرط ان يكون الاسم الظاهر مطلقا مفسرا للمضمر الذى فى الفعل الاول لانه لما كان له تفسير كأنه لم يلزم الاضمار قبل الذكر ظاهرا لان المفسر عين المفسر (وللزوم التكرار بالذكر) يعنى اذا اظهر الاسم المظهر فى الفعل الاول يلزم تكراره وهو فى العبارة قبيح وان كان فيه فائدة ما (وامتناع الحذف) اى حذف العمدة من غير اقامة شئ مقامه حال كون الفاعل المفرغ فى الفعل الاول واقعا (على وفق) (الاسم) (الظاهر) (الواقع بعد الفعلين) يريد بهذا ان اللام فى قوله الظاهر للعهد الخارجى فى قوله ظاهر (اى على موافقته) يشير الى ان المصدر بمعنى اسم الفاعل كالخلق بمعنى الخالق والضرب بمعنى الضارب مضاف الى المفعول والفاعل متروك تقديره على موافقة الاسم المضمر فى الفعل الاول الظاهر الواقع بعدهما (افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا) منصوب على التميز من النسبة الاضافية واللام فى قوله (لانه) الظاهر علة للموافقة فى هذه الامور (مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع فى هذه الامور) لان الراجع هو عين المرجع واذا كان كذلك يجب ان يوافق له فيها والا لايجوز ان يرجع لعدم التوافق الواجب (دون الحذف) ظرف اضمرت مع متعلقه منصوب على الحالية من ضمير اضمرت الفاعل فى الفعل الاول اى حال كونك متجاوزا عن حذف الفاعل من الفعل الاول فارغا منه (لانه) اى الحال والشان (لايجوز حذف الفاعل مطلقا سواء كان الحذف فى باب التنازع اولا فى وقت من الاوقات (الا اذا سد) الا وقت سد (شئ مسده) اى الا اذا قام شئ مقامه فحينئذ يجوز حذفه لئلا يجتمع النائب والمنوب (خلافا للكسائى) اى خالف الكسائى خلافا للجمهور فان المخالف لهم هو الكسائى لاغير (فانه) اى الكسائى (لايضمر الفاعل) فى الفعل الاول يعنى لايجوز الاضمار فيه (بل يحذفه) اى الفاعل (تحرزا) مفعول له للحذف (عن الاضمار قبل الذكر) لو اضمر فيه وللزوم التكرار بالذكر لو اظهر واضمار قبل الذكر والتكرار بالاظهار

بين الوصفية والعلمية وصوب جواز اجتماعهما فان مدار كلامه المعنى الثانى ومدار كلامه المعنى الاول ولما كان ظهور الفرعية بالاول لم يبق وجه للحمل على الثانى فتأمل (قوله لان الضبع هى انثى الضبعان نقل عنه قدس سره الضبع هى الانثى والضبعان هو المذكر والجمع ضباعين كسرحان وسراحين ولعله من قبيل الفرعية لان الاعتراف بكونها الانثى ينافيه المنع الآتى (قوله علمية غير مؤثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا قيل ان الشارح ارتكب مؤنة رفع ماسوى الجمعية وعنه غنى اذ مع الجمعية والتأنيث بالالف لا تأثير لسبب آخر ولا اعتبار له لان كلا من السببين مستمد والجمعية والتأنيث غير مستمدين وغير مستمد وان قيل يغلب المستمد وان كثر وهذا ليس بصواب كيف والسائل قد حكم بمنعه لغير الجمع فاحتيج الى دفعه ولا يخفى انه لايندفع بما اتى به لان مبناه الترجيح فلا يصح اعتباره الا اذا كانت الجمعية متحققة فى الحال فانها اذا لم توجد كذلك يظهر رجحان ماهو الموجود (قوله والتأنيث غير مسلم قيل الغرض من منع التأنيث تحقيق حال التأنيث فى حضاجر

كلاهما خلاف الاصل (ويظهر اثر الخلاف) اى فائدته بين البصريين والكسائى لابين البصريين والكوفيين عندكون الاسم الظاهر تثنية (فى نحو ضربانى واكرمنى الزيدان) باضمار الفاعل فى الاول (عند البصريين وضربنى واكرمنى الزيدان) بحذفه (عند الكسائى) اوجمعا مثل ضربونى واكرمنى الزيدون عندهم وضربنى واكرمنى الزيدون عنده اومفرد اومؤنثا مثل ضربتنى واكرمتنى هند عندهم وضربنى واكرمتنى هند عنده (وجاز) الواو للابتداء اوردهذه الجملة ههنا لبيان خلاف الفراء (اى اعمال الفعل الثانى) يشير الى ان الضمير المستكن فيه يرجع الى الاعمال الدال عليه قوله اعملت حال كون هذا الاعمال مصاحبا (مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل) المصدر ههنا جار لفاعله وناصب لمفعوله (خلافا للفراء) اى خالف الفراء للجمهور خلافا فى تجويز اعمال الفعل الثانى عند اقتضاء الفعل الاول الفاعل (فانه) اى الفراء (لايجوز) من التجويز لامن الجواز فانه لازم (اعمال الفعل الثانى عند اقتضاء) الفعل (الاول الفاعل لانه) اى الحال والشان (يلزم) الجار فى قوله (على تقدير اعماله) اى الثانى مع متعلقه المحذوف فى محل النصب على الحالية من قوله (اما الاضمار قبل الذكر) اومن قوله حذف الفاعل قدم الحال ههنا على صاحبه مع ان التأخير هو الاصل للتخصيص لان لزوم الاضمار اوالحذف انما يكون على تقدير اعمال الفعل الثانى لان تقديم ما حقه التأخير قد يكون للتخصيص (كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل) معطوف على الاضمار وكل واحد منهما غير جائز بل ممتنع كما عرفت (كما هو مذهب الكسائى بل يجب) هذه الجملة الفعلية معطوفة على الحالية لايجوز تقديره فانه يجب (عنده) اى عند الفراء (اعمال الفعل الاول) اذا اقتضى الفعل لانه اذا لم يجب الاعمال يلزم احد المحذورين وهو غنى عن ارتكابه سواء اقتضى فاعلا اومفعولا ففصل هذا المعنى بقوله (فان اقتضى الثانى) مرفوع تقديرا لانه فاعل (الفاعل) منصوب لفظا لانه مفعول (اضمرته) لانه وان لزم الاضمار قبل الذكر لكنه لم يلزم رتبة لان مرجعه الاسم الظاهر وهو وان كان مؤخرا لفظا لكنه مقدم رتبة والاضمار قبل الذكر لفظا لارتبة جائز (وان اقتضى) الفعل الثانى (المفعول حذفته) لكونه فضلة فى الكلام ولئلا يلزم الاضمار قبل الذكر فى الفضلة لفظا لانه وان كان جائزا لكنه يورث الكراهة فى الكلام نحو ضربنى وضربت زيدا (اواضمرته) لجواز الاضمار قبل الذكر لفظا لارتبة بحسب الظاهر لتقدم مرجعه رتبة ولئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثانى مخالف للاسم الظاهر نحو ضربنى وضربته زيد برفع زيد (تقول ضربنى واكرمانى الزيدان وضربنى واكرمت الزيدان وضربنى واكرمتهما الزيدان) اوضربونى واكرمونى الزيدون (ولايلزم حينئذ) اى حين الاضمار فى اقتضاء الفعل الثانى الفاعل اوالحذف اوالاضمار فى اقتضاء المفعول (محذور) لا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة كما هو مذهب

والافوجود التأنيث لايضر بعد ان العلمية لاتؤثر اوتكثير الجواب وهو اوفق بسوق الخطاب ولايخفى ان مع ضرر وجوده مبنى على الغفول عن السؤال فان مبناء اثبات التأثير له والعلمية جميعا فاللازم رفعه بتمامه حتى يتم المقصود وهو استقلال الجمع فى المنع وبهذا تبين سقوط الوجه الثانى ايضا (قوله لئلا يتوهم ان الجمعية قيل بل لانه لاشرط له حتى لايشرط به ولايخفى فساده لان صيغة منتهى الجموع شرط له كما صرح به فيقول لم يقل الجمع شرطه ان يكون جمعا فى الاصل وعلى صيغة منتهى الجموع كما قال فى الوصف شرطه ان يكون وصفا فى الاصل لئلا يتوهم كذلك وكأن القائل زهل عن كلام المصنف اولم يردفهم قول الشارح ولاعزوفيه فان هذا من دأبه تجاوز الله تعالى عن سيئاته (قوله تقديره ان يقال قد تفصيت عن الاشكال الوارد قيل قد اشار بهذا التقدير الى وجه تقديم حضاجر على سراويل وفيه نظر وله وجهان آخران هما انه اقوى ودفعه اوضح وانت خبير بان مبناه وكذا وجه النظر ضلالة المار ذكره من ان حضاجر ليس جوابا عن سؤال مقدر

البصريين ولاحذف الفاعل من غيراقامة شيء مقامه كما هو مذهب الكسائي بل اللازم حينئذ الاضمار قبل الذكر لفظا لا رتبة اوحذف المفعول وكلاهما جائزان فلا محذور (وقيل روى عنه) اى عن الفراء (تشريك الرافعين) اى جعل الفعلين الرافعين شريكين فى رفع الاسم الظاهر حيث يكون فاعلا على سبيل الاشتراك مع وقوعه بعدهما (اواضماره) عطف على التشريك اى اضمار فاعل الفعل الاول يعنى ايراده ضميرا منفصلا (بعد الظاهر) اى بعد الاسم الظاهر المرفوع بالفعل الثانى ان اعملته يعنى ايراده بعده لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وقوله (كما) هو (فى صورة تاخير الناصب) خبر لمبتدأ محذوف هو المشبه تقديره اضمار فاعل الفعل الاول بعد الاسم الظاهر كائن كما فى الخ يعنى كما اضمر فاعل الفعل الاول حين كون الفعل الثانى يقتضى مفعولا كذلك ههنا يؤخر الفاعل (تقول ضربنى واكرمنى زيد هو) هذا مثال للاضمار بعد الظاهر لا للتشريك (وضربنى واكرمت زيدا هو) هذا مثال لتأخير الناصب (ورواية المتن) وهى قوله وجاز خلافا للفراء (غير مشهورة عنه) اى عن الفراء (وحذفت المفعول) فى الفعل الفعل الاول يعنى اذا اعملت الفعل الثانى وطلب الفعل الاول المفعول فالواجب حذف المفعول وفيه وافق البصريون الكسائى بخلاف الفاعل (تحرز) مفعول له للحذف (عن التكرار) اى تكرار الاسم الظاهر حتى (لو ذكر) مفعول الفعل الاول ظاهر الزم تكراره (وعن الاضمار قبل الذكر) لفظا ورتبة (فى الفضلة) ولو كان الاسم مفسرا بالاسم الظاهر (لو اضمر) وذا غير جائز (ان استغنى عنه) مبنى للمفعول شرط وجزاؤه محذوف بقرينة قوله وحذفت الخ اوهو جزاء مقدم عليه عند من جوز تقديم الجزاء على الشرط مثل ضربت واكرمنى زيد لا تقول ضربت زيدا واكرمنى زيد (والا) عطف على قوله ان استغنى عنه اشار شارح بقوله (اى وان لم يستغن) مبنى للمفعول و(عنه) نائبه بل لزم ذكره لكونه احد مفعولى باب علمت حيث وجب ذكره عند ذكر الآخر ولا يجوز حذفه لكون مضمون المفعولين هو المفعول الحقيقى لان المعلوم فى مثل علمت زيدا قائما مصدر المفعول الثانى مضافا الى الاول اى علمت قيام زيد (اظهرت) بتاء الخطاب جزاء لقوله والا لانه شرط (اى المفعول) فى الفعل الاول (نحو حسبنى) بتاء الخطاب على انه فاعل للفعل وياء المتكلم مفعوله الاول (منطلقا) مفعوله الثانى (وحسبت بتاء المتكلم (زيدا منطلقا) تنازعا فى المنطلق الآخر واعمل الفعل الثانى فيه واظهر المفعول الثانى للفعل الاول وهو المنطلق الاول ولم يحذف (لانه لا يجوز حذف احد مفعولى باب حسبت) لئلا يلزم خلاف وضعها لان وضعها يعرف الشيء بصفته فلو حذف احدهما يلزم ان يعرف الموصوف بدون الصفة فى حذف الثانى وان يعرف الصفة بدون الموصوف فى حذف الاول وكلاهما خلاف الوضع (و) لم يضمر ايضا لانه (لا يجوز

قال تقدير السؤال انما يحسن اذا كان ناشئا عما سبق وحضاجر ليس كذلك وقد مر ايضا ان الحق بيد الشارح وانه كذلك والعجب من القائل حيث زعم ان مراد الشارح ما ادعاه ولم يتفطن لان كلامه صريح فى خلافه موافق لما ذكره المصنف فى الشرح من ان سراويل فى الاعتراض على هذا الباب انما اشكل من حضاجر ولذلك اضطرب فيه وبه ظهر فساد الوجهين المبنيين على استحقاق تقديم حضاجر لكونه غير منصرف لا محالة ولانه جمع فى الاصل من غير تكلف فان سراويل اذا كان وروده من حضاجر بتعيين المصنف لايبقى احتمال تقدمه عليه قوله فى موارد الاستعمال نبه بذلك على انه لم يرد بقوله وهو الاكثر مذاهب النحاة كما صرح به الهندى ودل عليه الشارح الرضى اذ السياق واللحاق مما يأباه مع كون التقدير خلاف الظاهر فما قيل المراد انما هو الاكثرية بحسب الاستعمال لكنه يتفهم من صريح اللفظ فلا حاجة فى افادته الى ذلك التقدير ليس كما ينبغى لما عرفت من انه ليس لاتمام الكلام

اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر ) لفظا ورتبة ( فى الفضلة وهو غير جائز لما مر غير مرة ولما بين ماهو مختار البصريين من اعمال الفعل الثانى وادرج فيه خلاف الكسائى فى اعتبار فاعل الفعل الاول موافقا للظاهر وخلاف الفراء ايضا عند اقتضاء الفعل الاول الفاعل اراد ان يبين ماهو مختار الكوفيين من اعمال الفعل الاول فقال (وان اعملت) (الفعل) (الاول) فى الاسم الظاهر الواقع بعدهما حال كون الاعمال كائنا (كما هو) مذهب (مختار الكوفيون) (اضمرت الفاعل فى) (الفعل) ( الثانى ) على وفق الاسم الظاهر ولم يقيده ههنا مع انه لازم ايضا اكتفاء بما سبق وحالة لفهم المتعلم اى على موافقة الاسم الظاهر فى الامور الخمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لكونه راجعا اليها والضمير يجب ان يوافق مرجعه فيها (لو اقتضاه) يعنى لو اقتضى الفعل الثانى الفاعل ( نحو ضربنى واكرمنى زيد ) برفع زيد على انه فاعل الفعل الاول وفاعل الفعل الثانى ضمير مستكن فيه راجع الى الاسم الظاهر لتقدمه رتبة وان تأخر لفظا قوله ( اذا جعلت ) بتاء الخطاب شرط (زيدا فاعل ضربنى) يعنى فاعل الفعل الاول سواء كان الفعل لفظ ضربنى او غيره (واضمرت فى اكرمنى) يعنى فى الفعل الثانى (ضميرا راجعا الى زيد) اى الى الاسم الظاهر ( لتقدمه رتبة فلا محذور فيه) اى فى هذا العمل جواب الشرط (حينئذ) اى حين اعمل الفعل الاول فيه واضمر فى الفعل الثانى راجعا اليه قوله (لا حذف الفاعل) عطف تفسير لقوله فلا محذور وبيان له (ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز) لان الاسم الظاهر من حيث كونه معمولا للفعل الاول مقدم على الفعل الثانى تقديرا وان كان مؤخرا لفظا وذا لا يمنع (و)(اضمرت) (المفعول) يريد ان قوله والمفعول معطوف على قوله الفاعل فى قوله اضمرت الفاعل (فى الفعل الثانى) متعلق بقوله اضمرت المقدر (لو اقتضاه) اى لو اقتضى الفعل الثانى المفعول (على) (المذهب) (المختار) متعلق بقوله اضمرت ايضا لان المذهب يوصف بالاختيار حيث يقال هذا مذهب مختار فلا وجه لقول من قال الاولى على الاستعمال المختار فكأنه اراد بالمذهب الاستعمال لان الاستعمال لم يوصف بالاختيار فى العرف بل انما يوصف بالكسرة لانه يقال هذا الاستعمال كثير وهذا اكثر (ولم تحذفه) اى المفعول من الفعل الثانى (وان جاز حذفه) فضلة ومستغنى عنه والفضلات تحذف كثيرا (لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثانى مغاير للمذكور) اى للاسم الظاهر يعنى لو حذف مفعول الفعل الثانى لكونه فضلة ومستغنى عنه لم يعلم ان مفعوله موافق للاسم الظاهر فيكون هذا المثال من باب التنازع لان الاتحاد فيه شرط او مخالف له فلا يكون منه فوجب ذكره لازالة هذا التوهم (ويكون الضمير) اى مفعول الفعل الثانى (حينئذ) اى حين كونه ضميرا (راجع الى اللفظ متقدم رتبة) وان تأخر لفظا لتعليق الاسم الظاهر

(بالفعل)

بل للتنبيه على ماهو المرام ولا وجه لمنع الحاجة اليه كيف وقد ذهب الى خلافه مثل هذين الفحلين

قوله فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية فيه نظر لا لما قيل يلزم على هذا ان يكون سبب منع الصرف كون الاسم على وزن الجمع اما مطلقا فيلزم ان يكون فى الوجوع سبب منع الصرف وهو الجمعية لكونه على وزن الفلوس الا انه لم يتحقق شرط تأثيره ولا يخفى بعده واما كونه على وزن الجمع الذى هو على صيغة منتهى الجموع فيلزم ان يتحد الشرط والمشروط فى الجمعية الحكمية لانها ليست الا كون الاسم على صيغة منتهى الجموع لان المراد وهو الاول لا بعد فيه لظهور ان جميع اوزان الجموع متساوية الاقدام فى صحة اطلاق الجمع عليها واختصاص هذا الجمع بالمنع انما يعرف بذلك الشرط فكما يخرج سائر الاوزان به عند عدم التعميم كذلك يخرج به عنده اذ لا فرق بين الامرين الا بتفاوت الاوزان قلة وكثرة بل لان كون المفرد الموازن له فى حكمه انما يثبت بعد منع الصرف بالحمل عليه لا قبله كما لا يخفى على المتأمل الخبير ولذا حكم المصنف بلزوم زيادة امر فى الجمع

بالفعل الاول فهو متقدم على مايضمر فى الفعل الثانى فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا لارتبة وذلك جائز مثاله كائن (كما تقول ضربنى واكرمته زيد) برفع زيد على انه فاعل الفعل الاول قوله (الا ان يمنع مانع) مستثنى من الحذف والاضمار جميعا اى اضمرت على المذهب المختار وحذفته على غيره فى وقت من الاوقات الا وقت ان يمنع مانع (من الاضمار) اى اضمار مفعول الفعل الثانى (كما هو القول المختار ومن الحذف) اى حذفه (كما هو القول الغير المختار) اذا كان الامر كذلك مانع من الاضمار او الحذف (فتظهر) (المفعول) اى مفعول الفعل الثانى لان طريق التنازع ثلاثة الاضمار والحذف والاظهار (فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لا سبيل الا الى الاظهار) لان المقصود من التنازع التخفيف والتيسير فى الكلام والايسر من الطرق الثلاثة الحذف ثم الاضمار واذا امتنعا فلا سبيل الى الاظهار لان العاجز عن الايسر يكتفى بالاعسر وهو اظهار مفعول الفعل الثانى (نحو حسبنى) فعل ومفعول (وحسبتهما) فعل وفاعل ومفعول والمفعول الثانى للفعل الثانى قوله (منطلقين الزيدان) فاعل للفعل الاول (منطلقا) مفعول ثان للفعل الاول تنازعا فيه (حيث اعمل) فيه (حسبنى فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر) مبنى للمفعول (المفعول الاول) وهو الضمير الغائب المثنى (فى حسبتهما) لتقدم مرجعه رتبة وهو الزيدان وان تأخر لفظا والاضمار قبل الذكر لفظا لا رتبة جائز (واظهر) مبنى للمفعول (المفعول الثانى) يعنى اورد مظهر (وهو) اى المفعول الثانى قوله (منطلقين) واللام فى قوله (للمانع) تعليل للاظهار يعنى لمانع من الحذف والاضمار (وهو) اى المانع (انه) اى الحال والشان (لو اضمر) المفعول الثانى (مفردا) ليطابق المرجع وهو المنطلق المتنازع فيه كما يقال فى حسبتهما اياه (خالف) المفعول الثانى (المفعول الاول) وهو الضمير الغائب المتصل بالفعل الثانى (ولو اضمر) المفعول الثانى (مثنى) منفصلا ليطابق المفعول الاول وهو مثنى متصل اذ هما فى الاصل مبتدأ وخبر وتطابقهما واجب نحو حسبتهما اياهما (خالف المرجع وهو قوله منطلقا) اى الاسم الظاهر المتنازع فيه ومطابقة الضمير المرجع واجب ايضا فلما امتنع الحذف لما مر فى بيان ما اختاره البصريون ايضا وجب الاظهار اذ لا طريق الى غيره (ولا يخفى انه) اى الحال والشان (لا يتصور التنازع فى هذه الصورة) اى فى صورة توجه فيها احد الفعلين الى اسم ظاهر مثنى لكون مفعوله الاول مثنى والاخر مقررا حيث كان مفعوله الاول مفردا لان معنى التنازع على ما سبق انهما بحسب المعنى ان يتوجها الا الاسم الظاهر ويصح ان يكون هو مع وقوعه فى ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على سبيل البدل وهذا المعنى ليس بموجود فى هذه الصورة يعرف بالتأمل فى وقت من الاوقات (الا اذا لاحظت) بتاء الخطاب يعنى الا وقت ملاحظتك (المفعول الثانى اسماد الا على اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة

على هذا التقدير حيث قال فى الشرح ويلزم هؤلاء الجمع وما اشبه الجمع وكذلك يقول بعضهم قوله فكانه سمى كل قطعة من السراويل سروالة دل كلام القاموس انه جاء سروالة وسروال وسرويل حيث قال سراويل اعجمى او جمع سروالة او سروال او سرويل فلا معنى لجعل سراويل جمعا تقديرا بل ينبغى ان يجعل منقولا من الجمع كضاجر وكان وجه الاحتياج الى تقدير الجمع انه لم يوجد سراويل فى كلامهم بمعنى الجمع كما وجد فى حضاجر فقدر انه كان فى الاصل جمع سروالة الا انه لما قدر جمعيته قدر بمفرد مفروض مناسب لاختصاصه بالازار وان امكن كونه جمعا للمفرد المحقق هكذا قيل وليس بذاك انما المراد البيان على وجه يتكفل بالاجابة عن اعتراض تضمنه كلام المصنف فى الشرح حيث قال وقال قوم هو عربى ولكنه جمع فى التقدير فيجعلون سراويل فى التقدير جمعا لسروالة ثم اطلق اسم جنس على هذه الالة المفردة قال وهو بعيد فى اسماء الاجناس فان النقل لم يثبت الا فى الاعلام (قوله فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع قبل دفع

تثنيته وافراده والا ) اى واذالم تلاحظ المفعول الثانى هكذا بل لاحظت تثنيته وافراده ( فالظاهرانه لاتنازع بين الفعلين فى المفعول الثانى ) وانماقال فالظاهر لانه يمكن ان يكون فيه تنازع ولكن على غيرالظاهر لان المراد بالاسم الدلالة على الذات فقط وافراد والتثنية والجمع من العوارض فلااعتبارلها فى التنازع (لان) الفعل (الاول يقتضى مفعولا مفردا) لكون مفعوله الاول كذلك وهوياء المتكلم المتصل به والتطابق بينهما لازم لماعرفت غير مرة ( و ) الفعل ( الثانى مفعولا مثنى ) هذا من باب عطف اسمين على معمولى عامل واحدبعاطف واحد وهو جائز اتفاقا لما سيجئ لان مفعوله الاول مثنى وهو الضمير المتصل به ( فلايتوجهان الى امر واحد ) وهوومع قوعه فى ذلك الموضع لايصح ان يكون معمولا لكل منهما على سبيل البدل فلم يوجد شرط التنازع ( فلاتنازع ) ولما فرغ من احكام التنازع وبيان احوال الفريقين ارادان يبين احكام معرفته وتميزه عمايلتبس به بايرادمثال له يحكم الناظر القاصربانه منه ولكن يعرف من كان بصيرا الفرق بينهما اى بين ان يكون هذا المثال من التنازع وان لايكون منه فقال (ولمااستدل الكوفيون) جواب لماقوله فاجاب عنه الخ (على اولوية) متعلق باستدل (اعمال الفعل الاول) اى على كون اعمال الفعل الاول هوالاولى والمختار لكونه اسبق الطالبين وعدم الاضمار قبل الذكر ( بقول امرئ القيس ) الباء متعلقة بقوله استدل ايضا وهومن افصح شعراء العرب وممن يجوز الاستدلال بقوله هوقوله ( ❊ ولوان ماسعى لادنى معيشة ❊ كفانى ولم اطلب قليل من المال ❊ ) وشرع فى بيان وجه الاستدلال فقال (حيث قالوا) اى الكوفيون (قدتوجه الفعلان اعنى كفانى ولم اطلب الى اسم واحد وهو) اى الاسم الواحدفى قوله (قليل من المال فاقتضى) الفعل (الاول رفعه) اى رفع الاسم الظاهر (بالفاعلية) اى بان يكون ذلك الاسم فاعلاله (و) الفعل (الثانى نصبه) وهذا ايضامن باب عطف اسمين على معمولى عامل واحدبعاطف واحد (بالمفعولية) اى بان يكون ذلك الاسم بعينه مفعولا له فيكونان مختلفين فى الاقتضاء لان الفعل الاول اقتضى فاعلا والثانى مفعولا ( وامرؤ القيس الذى هوافصح شعراء العرب اعمل الاول) حيث اوردقليل بالرفع بلاضرورة اذلواعمل الثانى ونصب قليلابه لم ينكسر عليه الوزن ولاغيره مع انه لزم منه شئ غير مختار وهوحذف المفعول من الثانى وفيه دليل على ان اعمال الاول مختار اذالعاقل لايختار احدالامرين مع لزوم مكروه له فى ذلك الاخر المختارله دون الامر الآخر الالزيادة ذلك الذى اختاره فى الحسن على الآخر ( فلولم يكن اعمال الاول اولى لمااختاره ) لان الفصيح لايختار الاهو الافصح والاقوى فعلم به ان اعمال الفعل الاول هو مختار و قوله (اذلاقائل) تعليل لقوله فلولم يكن الخ (بتساوى الاعمالين) يعنى اعمال فعل الاول واعمال الفعل الثانى لان الفعل الثانى يقتضى خلاف مايقتضيه الفعل الاول مثل ضربنى واكرمت زيدافكيف يجوز

لما قيل ان بقى جنس الاشكال لايتم لانه يتجه حينئذ انه وجد مفرد على وزن مصابيح صيغة منتهى الجموع فلايصح كون الجمع على هذا الوزن مانعامن الصرف واشارة الى انه على تقدير الصرف لاينتفى جنس الاشكال والمقام لايخلوعن الاشكال وبالجملة دفع هذا الاشكال ايضا عرف من دفع الاشكال الاول بان يقال لم يوجد لمصابيح موازن مفرد عربى اوهو جمع صرواله تقديرا وليس هذا ولاذاك اماالاول فلان هذا السؤال لايرد على مذهب المصنف حتى يحتاج الى دفعه مع ظهور انه لايندفع به واماالثانى فلان العبارة تدل على خلافه الاترى الى قوله الى قاعدة الجمع مع انه لاحاصل له جدا بل المراد ماقاله المصنف فى الامال والشرح وغيرهما من ان سراويل اذاصرف تعين عند هؤلاء القائلين بان المانع هوالجمع الذى لانظير له فى الاحادان يكون اعجميا والا لم يصح قولهم لانظيرله فى الاحاد لانه اذالم يكن اعجميا وقد صرف وجب ان يكون مفردوهوعلى زنته ماقالوا انه لازنة عليه فى الآحاد وهوليس بثبت فالاشكال على تعريفهم صرف اولم يصرف واماهذا التعريف فلايرد عليه ذلك نقضا

لاحدان يقول به ولذا قال الشارح اذ قائل الخ سلبا كليا (فاجاب المصنف عنه) اى عن استدلالهم على اولوية اعمال الفعل الاول حال كون المصنف كائنا (عن طرف البصريين وقال) (وقول) مبتدأ مضاف الى (امرئ القيس ❁ كفانى ولم اطلب قليل من المال ❁ ليس منه) هذه جملة فى محل الرفع خبره (اى ليس) قول امرئ القيس (من باب التنازع) اى تنازع الفعلين يعنى قال المصنف انما استدللتم به على اولوية اعمال الفعل الاول من قول امرئ القيس ليس من باب التنازع فضلا عن ان يدل على اولوية اعمال الفعل الاول يعنى ان هذا القول لم يكن منه فكيف يدل على الاولوية فما استدللتم به مخالف لما ادعيتم ومن الواجب ان يوافق الدليل الدعوى (لفساد المعنى) المعنى قول امرئ القيس (على تقدير) متعلق بالفساد (توجه كل من كفانى ولم اطلب الى قليل من المال) يعنى على تقدير ان يجعل هذا القول من باب التنازع واعمال الفعل الاول وحذف مفعول الفعل الثانى على القول الغير المختار قوله (لاستلزامه) تعليل للفساد والمصدر مضاف الى فاعله وهو الضمير المجرور الراجع الى قوله توجه كل الخ او الى تنازع الفعلين تأمل وناصب لمفعوله وهو قوله (عدم السعى لادنى معيشة) اللام متعلق بالسعى قوله (وانتفاء) معطوف على قوله عدم السعى مضاف الى فاعله وهو (كفاية قليل من المال) قوله (وثبوت) معطوف اما على الانتفاء لقربه او على عدم السعى لاصالته (طلبه) اى طلب قائل هذا البيت (المنافى) صفة للطلب (لكل واحد (منهما) اى من العدم والانتفاء لانهما كانا مثبتين قبل دخول لو والطلب منفى والمنفى مناف للمثبت (وذلك) يعنى الاستلزام واقع وثابت (لان لو يجعل مدخوله المثبت شرطا كان) المدخول (اوجزاء او معطوفا على احدهما) من الشرط والجزاء (منفيا) مفعول ثان لقوله يجعل وهذا الجعل لايكون الاوصفا لغويا نحو لوكان لى مال لحججت لان المال والحج كان كل واحد منهما مثبتا قبل دخول لو فانتفيا بعد دخولها يعنى لم يكن لى مال اتوسل به الى الحج فلم يكن لى حج (والنفى من ذلك) اى من الشرط او الجزاء او المعطوف على احدهما (مثبتا) وهذا من باب عطف اسمين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد يعنى ان كان منفيين قبل دخولها وجب ثبوتهما بعده لان نفى النفى اثبات نحو لو لم تزرنى لم اكرمك فالزيادة والاكرام كانا قبل دخولها منفيين وبعده صارا مثبتين يعنى قد تزرنى فاكرمك وان كان احدهما مثبتا والاخر منفيا وجب ثبوت المنفى ونفى المثبت سواء كان المنافى شرطا والمثبت جزاء نحو لو لم تشتمنى لاكرمتك ولكن شتمتنى فلم اكرمك او العكس نحو لو شتمتنى لم اكرمك ولكن ماشتمتنى فقد اكرمتك (فعلى هذا) اى على تقدير ان قول امرئ القيس ليس من باب التنازع لفساد المعنى (ينبغى ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا) الجار فى قوله فعلى متعلق بقوله ان يكون بتقدير فينبغى ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا على هذا الجواب (اى لم اطلب

وانما يذكر لتبين الوجه فى امتناع صرفه اذا لم يصرف ووجهه ماذكره واذا صرف ولم يوجد المشروط فلذلك قال واذا صرف فلا اشكال وبذلك تبين فساد ماعنونه بالجملة ايضا ثم ان فى المقام بحثا نفيسا وهو ان المصنف يعترض عليهم حيث اشترطوا ان يكون له نظير فى الاحاد بان له نظيرا فى الاحاد ويقول لادخل فى المنع بل الجمع اذا كان صيغة منتهى الجموع مانع سواء وجد على زنته شئ من الاحاد او لم يوجد وبعد ذلك يعترف بان فرازنة جمع صيغة منتهى الجموع ويقول بانصرافه لوجود كراهية وطواعية من الاحاد على زنته فعليك بالتأمل على نهج الصواب حتى تهتدى الى ما به يجاب اى كل جمع منقوص على فواعل قيل لو فسر بكل غير منصرف منقوص يشمل قاض اسم امرأة واعيل مصغرا على لكان اعم فائدة ولايخفى عليك ان التفسير كذلك ليس بصحيح لان الكلام فى هذا الوزن بخصوصه على ان قاض واعيل لايدخل فى اطلاق نحو جوار بالضرورة (قوله اى فى حالتى الرفع والجر يعنى انهما منصوبان على الظرفية والعامل هى المماثلة المستفادة

العز والمجد كما دل عليه البيت المتأخر) وقال الرضى والاظهران مفعول لم اطلب محذوف كما فى قوله تعالى يقبض ويبسط اى له القبض والبسط وكذا ههنا اى ولوكان سعيى لقليل من المال المنفى ماوجدته منه ولم يكن منى طلب ولكنى اسعى لتحصيل مجد مؤثل اى مدخر لنفسى اولعقبى يرجع اليه عندالتفاخر الى هنا كلامه (اعنى قوله ❊ ولكنما اسعى) استدراك من البيت الاول وجه الاستدراك انه لما توهم عن سعيه ليس لمجرد ادنى معيشة بل له والمجد استدرك بجمله لمجرد المجد واللام فى قوله (لمجد) متعلق بالسعى والمجد الكرم والبخت من مجدوكرم (مؤثل ❊) من اثل اذا ثبت والاصل فى الاصل شجر معوج من الطرفاء الواحدة اثلة والجمع اثلات والتأثل اتخاذ اصل كذا فى الصحاح فيكون معنى المؤثل الموصل فمعنى مجد مؤثل كرم مؤصل وبخت ثابت نكرة لارادة التعظيم اى مجد عظيم (وقد يدرك) استئناف بيانى لاحال لان الحال قيد لعامله والمقصود من هذا البيت الدعاء والقيد ينافيه لان الدعاء المطلق افصح واولى واللام فى (المجد المؤثل) للعهد الخارجى منصوب لانه مفعول لقوله وقد يدرك (امثالى ❊) مرفوع تقدير الانه فاعله جمع مثل بفتحتين الشبه والكفو (وحينئذ) اى حين يكون مفعول لم اطلب محذوفا اوحين عدم كون هذا البيت من باب التنازع افساد المعنى وجعل مفعول لم اطلب محذوفا (يستقيم المعنى) اى معنى البيت (يعنى) تفسير لكون مفعول لم اطلب محذوفا ولم يكن البيت من بابه (انا لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفينى قليل من المال ولكنى اطلب المجد الاصيل الثابت واسعى له) وقال شارح اللباب يقول لوان سعيى للاكل والشرب يكفينى ماعندى من المال القليل ولم اطلب الملك ولكن سعيى لاجل مجد ذى الاصل والحال ان هذا بالمجد المؤثل اى اى المؤصل الثابت قد ادركه مثالى من ابناء الملوك واشراف القوم الى هنا كلامه ولما فرغ من بيان الفاعل الحقيقى وبعض احواله من ان يكون الاصل فيه الولى ومن وجوب التقديم فى بعض والتأخير فى بعض وادرج فى فيه بحث التنازع اراد ان يبين احوال الفاعل الحكمى فقال (مفعول) مبتدأ (مالم يسم) مبنى للمفعول (فاعله) نائبه (اى مفعول فعل اوشبه فعل لم يذكر فاعله) يريد ان لفظ ماموصوف وعبارة عن فعل اوشبهه على منع الخلو والجمع ولم يصرح بهاههنا اكتفاء بماسبق فى تعريف الفاعل واختصارا واحالة لفهم المتعلم وقوله لم يذكر تفسير باللازم لان التسمية تستلزم الذكر وعدمها عدمه (وانما يفصله عن الفاعل) من الفصل لا من التفصيل تدبر (ولم يقل ومنه) بارجاع ضمير منه الى مارجع ضمير قوله فمنه سابقا (كما فصل المبتدأ منه حيث قال) فى اول بحث الملحقات (ومنها المبتدأ) اللام فى (لشدة) تعليل لقوله وانما يفصله ومضاف الى فاعله وهو قوله (اتصاله) الباء فى قوله (بالفاعل) بالاتصال لقيامه مقامه واشتراكه معه فى الاحكام من كونه مسندا اليه ووجوب تقديم عامله عليه وكون الاصل فيه ان يلى عامله وغير ذلك (حتى سماه) اى مفعول مالم يسم فاعله (بعض

من الكاف ثم نبه بقوله اى حكمه حكم قاض بحسب الصورة فى حذف الباء وادخال التنوين عليه على ان ليس المراد انه كذلك مطلقا حتى يمكن له بيان الاختلاف فيه بحسب الانصراف وعدمه بعد ذلك (قوله لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة الى اخره قيل فيه نظر انه لااعلال فى جوار نظرا الى نفسه بل بعد التركيب فهو متأخر عما يعرضه فى التركيب فالاولى ان الاعلال الذى سببه ثقل مخصوص مقدم على منع الصرف الذى سببه شبه معنوى ولعله وقع فيه مماذكره الفاضل الشريف بعد الارتضاء بما قاله الشيخ الرضى من ان الزجاج ذهب الى ان تنوينه للصرف وذلك ان الاعلال مقدم على منع منصرف لان الاعلال سببه قوى وهو الاستثقال الظاهر المحسوس فى الكلمة واما منع الصرف فسببه ضعيف اذ هو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل فسقط الاسم بعد الاعلال عن اوزان اقصى الجموع الذى هو الشرط فصار منصرفا وهو ان مايقال ان منع الصرف متوقف على اعتبار الاعراب الذى يطرا بعد اعتبار تركيبه

النحاة) كصاحب المفعول والشيخ عبدالقاهر واكثر البصرية (فاعلا) لماسبق من قوله لشدة اتصاله بالفاعل الخ (كل مفعول) خبره ذكركل لبيان الاطراد لان لفظ كل اذا اضيف الى النكرة يحيط الافراد مثل قولك كل رمان مأكول لان من المعلوم ان كل افراده مأكولة واذا اضيف الى المعرفة يحيط الاجزاء ولذاقيل ان قولك كل الرمان مأكول كذب لان كل اجزائه غير مأكولة فلم توجد الاحاطة (حذف فاعله) الجملة صفة المراد بالفاعل الفاعل النحوى يعنى مااسند اليه الفعل اوشبهه وقدم عليه على جهة قيامه به فلايشكل بقولنا انبت الربيع لان الربيع فاعل نحوى لانبت لصدق تعريفه عليه وان لم يكن فى الحقيقة فاعلا (اى فاعل ذلك المفعول وانما اضيف) الفاعل (الى المفعول) يعنى الى ضمير عائد الى المفعول مع ان القياس ان يضاف الى الفعل لان الفاعل من صدر عنه الفعل وقام به فيكون الفاعل فاعلا للفعل لا المفعول فالاولى ان يضاف الفاعل الى الفعل دون المفعول (لملابسة كونه) اى الفاعل (فاعلا لفعل متعلق) بكسر اللام صفة للفعل يعنى اضافته اليه لادنى ملابسة مثل كوكب الخرقاء لان الفعل متعلق بالكسر والمعمول متعلق بالفتح وهذا هو المصطلح اذا الحدث يتعلق بالمعمول لانه ذات فاعتبار المتعلق من جانب الحدث اولى من اعتباره من جانب المعمول لدلالته على الذات كذا فى الوادى وفى حاشية المطول المحققون على كسر اللام فى المتعلق وان صح الفتح ايضا لان المراد به معمول الفعل والمتعارف ان المعمول متعلق بالكسر والعامل متعلق بالفتح (به) بالمفعول وقوله (واقيم) معطوف على قوله حذف (هو) تأكيد للضمير المستتر وانما اكده لئلا يتوهم اسناد الفعل الى قوله مقامه فيختل المعنى (اى المفعول) (مقامه) اى مقام الفاعل) بضم الميم اسم مكان منصوب على الظرفية من الاقامة بقرينة قوله اقيم لان فعله اذا كان ثلاثيا يكون الميم مفتوحا على وزن مفعل كما بين فى موضعه يعنى اقيم المفعول مقام الفاعل (فى اسناد الفعل اوشبهه اليه) كاسم المفعول كما اسند الفعل اوشبهه الى الفاعل (وشرطه) (اى شرط مفعول مالم يسم فاعله) الجار فى قوله (فى حذف فاعله) متعلق بالشرط اى حذف فاعل ذلك المفعول والاضافة للملابسة اوفاعل الفعل فالاضافة على الحقيقة (واقامته) اى اقامة المفعول معطوف على الحذف (مقام الفاعل) وقوله (اذا كان) ظرف للشرط (عامله) اى عامل مفعول مالم يسم فاعله (فعلا) واما اذا لم يمكن العامل فعلا بل كان اسما كاسم المفعول فلااحتياج الى هذا الشرط بل لايمكن وانما لم يقيد المصنف لكون الفعل اصلا فى العمل والاسناد واكثر استعمالا (ان) مصدرية ناصبة (تغير) مبنى للمفعول من التغير (صيغة) مرفوع لانه نائبه ومضاف الى (الفعل الى فعل) (اى الى الماضى المجهول) اراد به ان فعل لجنس الماضى المجهول حتى يكون غير منصرف لوزن الفعل والعلمية كضرب على ماسبق تحقيقه وهى الهندى هذا من

مع غيره والاعلال متعلق به حال افراده التقدم على التركيب فيقدم عليه طبعا منظور فيه لان الاعلال باسكان الحرف الاخير لايتصور الا بملاحظة الاعراب ولا يخفى على الناقد البصير ان اعتبار امر فى شئ بملاحظة اخر يكون قبل تحققه فيه فيكون الاعلال بملاحظة الاعراب ايضا قبل التركيب كيف وقد صرح المصنف فى الى مال بان النظر فى الاعلال نظر فى تحقق الصيغة حيث قال قدوقع الخلاف بين سيبويه ومن قال بقوله فى التقدير فى جوار فى الرفع والجر وان كانوا متلفقين على اللفظ فقال سيبويه هو غير منصرف وقال المبرد منصرف وقد احتج سيبويه بان الاصل جوارى منونا اذا اصل الاسماء التصحيح والصرف فتحققت فيه العلة المانعة للصرف وهذا الاستدلال ضعيف من حيث انه مبنى على النظر فى منع الصرف قبل الاعلال والمبرد يسلم انه اصلا ولكنه يقدر النظر فى الاعلال قبل النظر فى منع الصرف ويكون اولى من حيث ان النظر فى الاعلال نظر فى تحقيق الصيغة والنظر فى منع الصرف نظر فيما يتبع الاعراب والاعراب فرع فيما يتبعه

باب ذكر العام وارادة صفته المشهورة نحو لكل فرعون موسى الى هنا كلامه اى لكل مبطل محق ولهذا التصرف وقيل هذا من باب حذف المعطوف مثل ونحوه اى نحو فعل مثل قوله تعالى تقيكم الحر حيث حذف البرد لان الوقى لايختص بالحر بل يكون بالبرد ايضا وفى محشى المصام فالاولى انه مذكور بطريق التمثيل لا التخصيص فيكون معنى فعل ونحوه فيكون حينئذ من باب حذف المعطوف ولرد هذه الاقوال جعله الشارح علما للماضى المجهول (او يفعل) وهذا اذا غير منصرف للوزن والعلمية كيزيد ويشكر واشار اليه الشارح بقوله (اى الى المضارع المجهول) اذا كان الامر كذلك (فيتناول) كل واحد من فعل يفعل (مثل افتعل واستفعل ويفتعل ويستفعل) وهذا النشر على ترتيب اللف (وغيرها) اى هذه الافعال من الماضى والمضارع (من الافعال المجهولة) وفى بعض النسخ المجهول بالتذكير وهو لايبعد بل هو الى للاختصار ولانه حينئذ يكون من باب التنازع (المزيد) كالمبيع اسم مفعول قوله (فيها) نائبه عند البصرية فنائب الاول مستكن فيه او محذوف وعند الكوفية على العكس كما سبق تحقيقه تقديره المجهول بها المزيد فيها تأمل ولاتكن من الغافلين ولما فرغ من تعريفه وبيان شرطه عند كون عامله فعلا اراد ان يبين ان من المفاعيل مالاتقع موقع الفاعل ويعلم منه اجمالا اى مفعول من المفاعيل يقع موقعه فقال (ولايقع) ابتداء كلام فتكون الواو ابتدائية وقيل معطوف على الخبر فتكون الواو حينئذ عاطفة (موقع الفاعل) منصوب على الظرفية (المفعول الثانى) الكائن (من) (مفعولى) (باب علمت) لم يرد به افعال القلوب كما هو المتبادر من قوله علمت بل كل فعل متعد الى مفعولين هما مسند ومسند اليه سواء كان الفعل من افعال القلوب اولا فذكر علمت اتفاقى اولكونه اكثر وقوعا (لانه) اى المفعول الثانى (مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما) (لكونهما فى الاصل مبتدأ وخبرا واسناد الخبر الى المبتدأ لايكون الاتاما وبدخول العامل اللفظى عليهما لم يتغير اسنادهما من التمام الى النقصان بل هو كما كان (فلو اسند الفعل اليه) اى الى المفعول الثانى وقوله (ولايكون اسناده (الاتاما) حال من الفعل لان الفعل اصل فى الاسناد فاسناده تام ليس الا (لزم كونه) اى كون المفعول الثانى (مسندا) باعتبار اسناده الى المفعول الاول (ومسندا اليه) باعتبار كون الفعل مسندا اليه (معا) فى حالة واحدة وهو كونه نائب فاعل الفاعل قوله (مع) متعلق بقوله لزم اى لزم كونه مسندا ومسندا اليه حال كونهما متصاحبين مع (كون كل من الاسنادين) اى اسناد المفعول الثانى الى الاول واسناد الفعل الى الثانى (تاما) هذا اللزوم كائن (بخلاف) قولك (نحو اعجبنى ضرب) بالتنوين وهو الاصل لان عمل المصدر منونا اولى واقوى اى بدونها او مضاف الى (زيد) لان الاضافة لاتمنع كون زيد فاعلا لانه وان كان مجرورا فهو فى المعنى مرفوع ولذا تكون صفته مرفوعة تقول عجبت من دق القصار بالاضافة الى دق بالرفع (لان احد الاسنادين

فرع الفرع والنظر فيما هو الاصل مقدم على النظر فى فرع فرعه فاذا اعل اولا حذفت الياء لالتقاء الساكنين الياء وتنوين الصرف فيبقى الاسم على فراغ ثم نظر الى مايمنع الصرف فلم يوجد ذلك فبقى الاسم منصرفا على حاله (قوله فاصل جوار فى قولك جاءتنى جوارى بالضم والتنوين بناء على ان الاصل فى الاسم الصرف لايخفى انه كذلك وماقيل فيه ان الصرف ايضا من احوال الكلمة بعد تمامها فيتأخر عن الاعلال بناء على ماذكره من الاعلال مقدم على مايعرض الكلمة بعد تمامها مما لايلتفت اليه فان الصرف عدمى لانه عبارة عن عدم العلتين كما سبق من مذهب المصنف والاعدام ثابتة لازول الاباللملكات فلايتصور من اول ثبوته بعد تمام الكلمة فان قلت المعتبر المشهور انما هو مذهب الجمهور فالسؤال مبنى عليه قلنا وعلى ذلك ايضا من هذا القبيل لان الاصل فى الاسم دخول التنوين فلايمنع منه الاسم قبل تمامه لان المانع انما يحقق بعده (قوله وفى لغة بعض العرب وهى لغة ردية وعليه قول الشاعر الفرزدق (ولو ان عبدالله مولى هجوته ۰ ولكن عبدالله

هو اسناد المصدر غير تام) لان المصدر لما لم يكن مشتقا ويكون بنفسه فاعلا و مفعولا و مضافا اليه الى غير ذلك كالاسم الجامد لم يحتج الى الفاعل فلم يكن اسناده الى فاعله حين اسند تاما كاسم الفاعل وفى قوله بخلاف اعجبنى ضرب زيد عمرا اشارة الى رد قول الرضى حيث قال وفيه نظر لان كون الشئ مسندا الى شئ ومسندا اليه شئ آخر فى حالة واحدة لايضر مثل اعجبنى ضرب زيد عمراً فاعجبنى مسند الى ضرب وهو مسند الى زيد وهذا كما يكون الشئ مضافا ومضافا اليه بالنسبة الى شيئين كغلام فى قولك فرس غلام زيد واما اذا كان لفظ مسندا الى شئ واسند ذلك الشئ الى ذلك اللفظ بعينه فهذا لم يجز لانه يلزم الدور الى هنا كلامه ولايخفى وجهه على من له ذوق سليم (ولا) يقع (المفعول) (الثالث من) (مفاعيل) (باب اعلمت) موقع الفاعل ايضا وكذا ثانى مفاعيله عند اللبس نحو اعلم موسى عيسى اخاه لانه لايعلم ان موسى مفعوله الثانى او الاول بخلاف اعلمت زيداً هندذاهبة وقال الرضى وقيام ثانى مفاعيل اعلمت اولى من حيث القياس من قيام ثالثها كما كان قيام اول مفعولى علمت اولى للزوم مركزه (اذ حكمه) اى حكم المفعول الثالث منها (حكم) اى كحكم (المفعول الثانى من باب علمت) لان المفعول الزائد بزيادة الهمزة فى اوله هو المفعول الاول فيكون المفعول الثانى من باب علمت المفعول الثالث لباب اعلمت فياخذ حكمه (فى كونه مسندا) الى المفعول الاول اسناداً تاما يعنى كما كان اسناد المفعول الثانى الى الاول تاما فلم يتغير ذلك الاسناد بكونه مفعولا ثالثا لباب اعلمت ( والمفعول له ) حال كونه (بلالام) اما معطوف على قوله المفعول الثانى فيكون التقدير ولايقع موقع الفاعل ايضا المفعول له بلالام واما مبتدأ خبره قوله كذلك (لان النصب) اى نصب المفعول له لفظا او تقديرا (فيه) اى فى المفعول (مشعر) اى يكون النصب قرينة وعلامة (بالعلية) اى بكونه علة للفعل العامل فيه (فلو اسند) الفعل (اليه) اى الى المفعول له (فات النصب والاشعار) ايضا اما فوات النصب فظاهر لانه يكون حين اسند الفعل اليه مرفوعا لكونه قائما مقام الفاعل واما فوات الاشعار فلان النصب كان سببا له فبفوات السبب ينتفى المسبب اذا كان له سبب وههنا كذلك وهذا (بخلاف ما) اى المفعول له (اذا كان) مصاحبا (مع اللام) حيث يجوز ان يكون قائم مقام الفاعل نحو قوله تعالى يسبح له بالبناء للمفعول وقوله قائم مقام الفاعل لقوله يسبح مع كونه باللام لان اللام فيه مشعر بالعلية فلا تفوت اللام بجعله قائما مقام الفاعل كما لايفوت اذا كان مفعولا له (نحو ضرب للتأديب) قوله بخلاف ما اذا كان مع اللام فيه اشارة الى رد قول الرضى حيث قال كل مجرور ليس من ضروريات الفعل لم يقم مقام الفاعل كالمجرور بلام التعليل نحو جئتك للسمن فلا يقال جئ للسمن اذ رب فعل بلا غرض لايفعل لكونه عبثا انتهى كلامه ولرد هذا قال الشارح بخلاف ما اذا كان مع اللام مطلقا ( والمفعول معه ) معطوف على قوله المفعول له

مولى مواليا) قيل وقد اعتذر عنه بان مبناه ليس اختيار تلك اللغة بل هو وارد على خلاف القياس لضرورة الشعر وبانه اختارها للهجو والتعريض بانك من اهل اللغة القبيحة الخارجة عن الفصاحة وكلاهما كما ترى (قوله وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء لما ظهر الاعتراض على المصنف بان نحو النجم وبصرى علمين يتحقق فيهما الشرط والمشروط فلابد وان يكونا ممتنعين من الصرف والامر ليس كذلك دفعه بان المشروط ليس مطلق التركيب بقرينة ان البحث فى قسم الاسم ومن لم يتفطن لذلك اعترض بان التعريف غير جامع لخروج غلام زيد وضرب زيد وخمسة عشر وماقيل يلزم على هذ التفسير استدراك العلمية فالوجه ان يقال هو ضم كلمتين او اكثر ليس من فهم لظهور ان ذلك لا يستلزم العلمية وهذا التفسير ليس بصحيح قال فى الصحاح ضممت الشئ الى الشئ فانضم اليه وقيل التعريف غير مانع لخروج المركب من النجم والصمق تركبا امتزاجيا لان جزئية الحرف لاتمنع من عدم الانصراف بعد التركيب فالوجه ان لايقيد مفهوم

على كلا الوجهين ( كذلك ) (اى كل) واحد (من المفعول له والمفعول معه) يشير بهذا التفسير الى ان قوله ( كذلك ) خبر لقوله والمفعول له والمفعول معه على سبيل البدل واشارة الى المفعول الثانى والمفعول الثالث على سبيل البدل ايضا (اى) كائن (اى كالمفعول الثانى و) المفعول (الثالث من باب علمت واعلمت) فيه نشر على ترتيب اللف قوله ( فى انهما ) اى المفعول له والمفعول معه ( لايقعان موقع الفاعل ) متعلق بالتشبيه وهو وجه الشبه لان للتشبيه اربعة اركان المشبه وهو المفعولان وقد ذكرهما المصنف بقوله والمفعول له والمفعول معه والمشبه به وهو المشار اليه بقوله كذلك يعنى المفعول الثانى والمفعول الثالث من البابين وحرف التشبيه وهو الكاف فى قوله كذلك ووجه الشبه ذكره الشارح بقوله فى انهما الخ والغرض منه الاستواء فى الحكم وهو عدم وقوع كل واحد منها موقع الفاعل وعلى التفسير الاول قوله كذلك حال من احد المفعولين لانه فاعل اى لايقع المفعول له والمفعول معه موقع الفاعل حالا كون كل واحد منهما كائنا كذلك اى كالمفعولين من البابين (اما) عدم وقوع ( المفعول له ) بلالام موقعه (فلما عرفت) من ان النصب مشعر بالعلية فاذا اقيم مقامه فات النصب والاشعار (واما) عدم وقوع ( المفعول ) موقعه ايضا (فلانه) اى الحال والشان ( لايجوز اقامته ) اى اقامة المفول معه ( مقام الفاعل ) قوله ( مع ) متعلق بالاقامة ( الواو التى ) هى ( اصلها العطف ) لان الواو اولا موضوعة للعطف فاستعملها فى غيره خلاف الاصل ( اذهى ) الواو (دليل الانفصال) اى انفصال مابعدها عما قبلها لما عرفت انها وضعت للفصل بين المعطوفين وتفيد تغايرهما (والفاعل كالجزء) مما قبله لفظا ومعنى اذا كان ضميرا متصلا ومعنى فقط اذا كان اسما ظاهرا فبينهما منافاة لان مقتضى الواو الانفصال ومقتضى الاقامة الفاعل الاتصال (بدون الواو فانه لم يعرف حينئذ) اى حين اقامته مقام الفاعل بدون الواو (كونه مفعولا معه) لان الواو دليل ومشعر للمعية والمصاحبة وبفواتها يفوت الدليل والاشعار كما فى المفعول له ولما فرغ من تعريف المفعول القائم مقام الفاعل وبيان شرطه ومايجوز وقوعه موقعه اجمالا ومالا يجوز تفصيلا شرع فى بيان ماهو الاولى والاوجب بالوقوع اذا اجتمعت المفاعل التى يجوز وقوع كل واحد منها موقعه فقال (واذا وجد المفعول به) يعنى بلا واسطة (فى الكلام) متعلق بقوله وجد حال كون المفعول به الموجود مصاحبا ( مع غيره من المفاعيل) بيان لقوله غيره ( التى يجوز وقوعها موقع الفاعل) وهى خمسة على مافهم من تمثيل المصنف المفعول به وظرف الزمان وظرف المكان والمفعول المطلق المقيد بالصفة اوغيرها وسيأتى تفصيله والجار والمجرور (تعين) (اى المفعول به) (له) (اى لوقوعه موقع الفاعل ) والمراد بالتعين التعين الوجوبى عند البصريين يعنى يجب ان يقع المفعول به موقعه ولايجوز لغيره ان يقع موقعه

التركيب بقوله من غير حرفية جزء ويجعل النجم وبصرى خارجين بشرط عدم كونه اسناديا لانه كالتركيب الوصفى فى معنى الاسنادى فان النجم معناه نجم معين ومعنى بصرى رجل منسوب الى البصرة ثم قيل ولو حمل التركيب على معنى سيجئ فى باب المبنيات هو ضم كلمة الى كلمة على وجه لايكون بينهما نسبة لم يحتج الى الشروط العدمية فلذا لم يحمل عليه ولايخفى ان الانسب جعل التركيب المعتبر فى منع الصرف هذا المعنى ولا استغناء عن اعتبار الشروط العدمية ويشهد عليك بفسادها الا يرى ان المراد فى النجم والصعق لا النجم والصعق فانه على تقدير ثبوت هذا التركيب لا يقال بحرفية الجزء فيه وان كان الحرف من جملته بل باسميته لتركيبه من النجم والصعق والتنبيه على ذلك قال بحرفية الجزء مع كون الظاهر ان يقال بجزئية الحرفية فتنبه ولا تكون من الغافلين ولا يصح اخراجهما بشرط عدم كونه اسناديا لعدم شموله لهما والا لما احتيج الى قيد النفى الاضافة والعجب منه حيث لم يتفطن للاحتياج الى الشروط العدميه من قوله على وجه لايكون بينهما نسبة (قوله ليأمن

اذاوجد المفعول به واما الكوفيون وافقهم من بعض المتأخرين فقد ذهبوا الى ان المراد بالتعين التعين الاستحسانى لا الوجوبى يعنى اذاوجد المفعول به مع غيره يتعين للوقوع استحسانا حيث يجوز لغيره ان يقع موقعه استدلالا بالقراءة الشاذة لولا نزل بالبناء للمفعول عليه جار ومجرور واقع موقعه القرآن بالنصب لانه مفعول به ومع وجوده لم يقع موقع الفاعل بل وقع الجار والمجرور موقعه وبقوله ❁ ولو ولدت فقيرة جروكاب ❁ لبست بذلك الجر والكلاب ❁ (لشدة شبهه) اى شبه المفعول به (بالفاعل فى توقف) مصدر مضاف الى الفاعل وهو قوله (تعقل الفعل عليهما) (اى على الفاعل والمفعول به يعنى ان الفعل المتعدى كما يحتاج وجوده وحدوثه الى الفاعل الذى يقوم به ويصح اسناده اليه كذلك يحتاج الى المفعول به من غير تفرقة بينهما فى الاحتياج (فان الضرب مثلا) قدسبق اعراب مثلا (كما) الكاف زائدة (انه لا يمكن تعقله بلا ضارب) لان الضرب عرض لا يقوم بنفسه فاحتاج الى من يقوم به ولهذا لا يمكن تعقله بدون من يقوم به (كذلك) يعنى كما ان الحال فى الضرب هكذا كذلك (لا يمكن تعقله بلا مضروب) لان الضرب الصادر من الفاعل اذا لم يكن مضروب لا يمكن صدوره ايضا من الفاعل فاستويا فى احتياج الفعل اليهما فاذا حذف الفاعل تعين وجوبا لان يقوم مقامه ما كان كفؤا وعديلا له (بخلاف سائر المفاعيل) التى يجوز وقوعها موقع الفاعل (فانها ليست بهذه الصفة) فان الفعل يتعقل بدونها مثل خلق الله العالم فان تعلق خلق الله يمكن بدون تعقل زمان ومكان وتأكيد وغيرها ولا يمكن ان يتعقل بدون الفاعل الذى هو الله الواحد الخالق والمفعول به الذى هو العالم ومافيه ولما بين ان المتعين للوقوع موقع الفاعل من المفاعيل التى يجوز وقوعها موقعه هو المفعول به منها اذا اجتمعت فى الكلام اورد مثالا لما هو المتعين له لزيادة الايضاح فقال (تقول ضرب) بالبناء للمفعول (زيد) (باقامة المفعول به) الذى هو زيد (مقام الفاعل) الذى حذف (يوم الجمعة) (ظرف زمان) يعنى منصوب على انه مفعول فيه للفعل بيان لزمانه (اما الامير) بفتح الهمزة (ظرف) من الظروف (مكان) يعنى منصوب على انه مفعول فيه للفعل ايضا بيان مكانه واما ما كان بكسرها فهو اسم لمن يؤتم به ويقتدى (ضربا شديدا) (مفعول مطلق للنوع) ونوعيته (باعتبار الصفة) وهى الشدة لا باعتبار الذات اذ لو كان كذلك لقيل ضربة بكسر الضاد وهذا يجوز ايضا وقوعه موقعه (وفائدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر) المطلق (لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص) يعنى يشترط فى المفعول المطلق لان يقوم مقام الفاعل ان لا يكون لمجرد التأكيد اذ النائب عنه ينبغى ان يكون مثله ويقيد ما لم يفده الفعل فلو قلت ضرب ضرب مثلا لم يجز لان ضرب مستغنى عنه لدلالته على ضرب بل يقال ضرب ضربة او الضرب الفلانى ولذا قال المصنف ضربا شديدا (اذ لا فائدة فيه) اى فى اقامة المفعول المطلق التأكيد مقامه

من الزوال فان الاعلام لا تتغير وهذا اولى من التعليل بتحقق السبب الثانى لحصوله مع زيادة اصرليس فيه وما قيل من انه فاسد للاشتراك وعدم التعيين كما ترى بل الفاسد هو التعليل بتحقق الافراد وان زعمه بعض القاصرين اولى لان الافراد لا دخل له فى المنع مع ان المفرد كثيرا ما يتغير (قوله لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف كتب بعض الناس على هذا المحل ايضاحا وتبيينا ومراده ظاهر لا يلتبس على ذى مسكة نعم لو قال لان التركيب الاضافى يخرج الاسم الى حكم الصرف فكيف يؤثر فى منعه كما قيل كان احسن (قوله كان اكتفى فى ذلك بما ذكره فيما بعد انهما من قبيل المبنيات بل الاظهر انه اعتبر خمسة عشر علما غير منصرف بتأثير التركيب كما اختاره البعض قال فى الايضاح التركيب الذى يعتبر فى منع الصرف ما ليس باضافى ولا اسنادى ولا يكون الا مع العلمية لان المركبات من هذا الباب لا يجامع الا العلمية وانما جاء فى نحو خمسة عشر وياسيبين اذا سمى بهما البناء ايضا بناء على حكاية اصلهما (قوله فلذلك احتاج الى

(لدلالة الفعل عليه) وكذا فائدة الزمان المعين لا مطلق الزمان والمكان المطلق نحو يوم الجمعة والمكان المعين من نحو امام الامير لا مطلق المكان التنبيه على ان الزمان المطلق والمكان المطلق لا يصلحان للقيام مقام الفاعل لعدم الفائدة فى الاقامة لدلالة الفعل عليهما ولهذه النكتة اوردهما المصنف بتعريف الاضافة ولم يوردهما بالتنكير مع كونه اخصر ولم يبين الشارح فائدة الاضافة فيهما كما بين فائدة الوصف فى المفعول المطلق لانفهامها من بيان الفائدة فى المفعول المطلق ولان بيان فائدة قيد فى الاخير من الامور المقيدة يشعر فائدة القيود الاخر ويغنى عن بيانها تأمل ولا تغفل (فى داره) (جار ومجرور شبيه بالمفاعيل) لكونه فضلة فى الكلام مثلها (اقيم مقام الفاعل) خبر بعد خبر حال كونه (مثلها) اى مثل المفاعل فى قيامها مقام الفاعل (فتعين زيد) على ان يكون زيد فاعلا (فان لم يكن) تامة بمعنى يوجد يدل عليه قول الشارح (اى وان لم يوجد فى الكلام المفعول به) بان كان الفعل لازما غير متعد لانه لا يجئ للفعل اللازم مفعول به والمجهول ايضا ايضا الا باعادة الجار كقولك جلس يوم الجمعة امام الامير جلوسا كثيرا فى داره (فالجميع) مبتدأ فالفاء جواب الشرط واللام عوض عن المضاف اليه اشار اليه الشارح بقوله (اى جميع ماسوى المفعول به) (سواء) خبره اى مستوية فى اقامة كل واحد منها مقام الفاعل لاستواء الكل فى عدم بناء الفعل له وكون الاسناد اليه مجازا وفى الرضى تساوت البواقى فى النيابة ولم يفضل بعضها عن بعض ورجح بعضهم الجار والمجرور عنها لانه مفعول به بواسطة وبعضهم الظرفين لانهما مفعولان بلا واسطة كالمفعول به لكن الزمان اقدم لكونه جزء مفهوم الفعل وبعضهم المفعول المطلق لان دلالة الفعل عليه اكثر والاولى ان يقال كل ما كان ادخل فى عناية المتكلم واهتمامه بذكره اعنى تخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة لانه مقصوده الى هنا كلامه (فى جواز وقوعها موقع الفاعل) (و) (المفعول) (الاول) الكائن (من باب اعطيت) اراد بالباب كل فعل متعد الى مفعولين ثانيهما غير الاول اى الفعل المتعدى الى مفعولين مثل كسوت وغيره ولذا قال الشارح (اى الفعل المتعدى الى مفعولين ثانيهما غير الاول) تعرف الغيرية بعدم صحة حمل المفعول الثانى على الاول (اولى) (بان يقوم مقام الفاعل) (من) (المفعول) (الثانى) وان جاز اقامة الثانى مقامه ايضا لان اسم التفضيل يقتضى تفضيل احد الشيئين على الاخر بعد استوائهما فى اصل الفعل واللام فى قوله (لان) تعليل للاولوية (فيه) اى المفعول الاول (معنى الفاعلية بالنسبة) اى بالقياس (الى) المفعول (الثانى لانه) اى المفعول الاول (عاط اى آخذ) فكان المفعول الاول حين كون الفعل مبنيا للفاعل مفعولا لكونه لفظا منصوبا وفاعلا معنى لانه آخذ واما المفعول الثانى فمفعول لفظا ومعنى لانه منصوب ومأخوذ فاذا بنى الفعل للمفعول فالانسب لان يقوم مقام الفاعل هو المفعول الاول لا غير (نحو اعطى) بالبناء للمفعول (زيد) باقامته

اخراجها قال فى الامالى اما المركب الاسنادى فغير معرب اصلا ولا يوسف بكونه منصرفا ولا غيره فلو سكت عنه لم يضر لانه لا يقع فيما يوصف بانه منصرف او غيره الا ان ذكره اوضح (قوله المعدودتان من اسباب منع الصرف قيل خصصه بالوصف بتلك الصفة مع كونها مشتركة بين الالف والنون وسائر الاسباب اما لان الشرط للالف والنون الخاص لا لمطلقهما بخلاف نظائرها فاحتاج هنا الى التنبيه على الخصوصية المستفادة من لام العهد دون السائر المواضع ولان الذكر هنا كان مخالفا لما ذكر فى مقام عد الاسباب لضرورة الشعر فوصفه كذا ليعلم ان المعدود سابقا هذا ثم قيل والاولى المعدود بالافراد لانهما معدود واحد من الاسباب ولا سبيل الى اول التوجيهين لتحقق الاشتراك فتذكر ثم الثانى ليس ببعيد ولعل الشارح وصفهما بها للتنبيه على انهما مزيد تان لما سبق بيان هذا اذ المصنف لم يصرح بذلك هنا ولا يخفى انه مما يجب ان يعلم فان حيان مثلا اما ان يكون من الحين او من الحى فعلى الاول منصرف وعلى الثانى ممتنع وقوله والاولى

مقام الفاعل (درهما مع جواز اعطى درهم زيدا) باقامة المفعول الثانى مقام الفاعل لانه لا التباس فيه (وذلك) اى جواز وقوع المفعول الثانى موقع الفاعل مع ان وقوع المفعول الاول موقعه هو الاولى والانسب واقع (عند الامن من اللبس) بفتح اللام اى الالتباس يعنى اذا اقيم المفعول الثانى مقام الفاعل لا يلتبس بالمفعول الاول وقوله عند عدم فى قوله (واما عند عدمه) ظرف متعلق بالاقامة قدم عليها لئلا يوالى بين حرف الشرط والجزاء يعنى عند عدم الامن من الالتباس (فيجب) الفاء جواب اما (اقامة المفعول الاول دون الثانى يعنى لا يجوز اقامة المفعول الثانى مقام الفاعل عند اللبس (نحو اعطى زيد عمراً) اذ لو قيل اعطى عمرو زيدا لم يعلم ان عمرا هو المفعول الاول وقائم مقام الفاعل وهو الاخذ او المفعول الثانى وقائم مقامه ايضا وهو المأخوذ لصحة ان يكون كل منهما آخذا او مأخوذا ولازالة هذا الالتباس وجب اقامة المفعول الاول مقامه ولما فرغ من بيان احوال الفاعل الحقيقى والحكمى شرع فى بيان الملحقات به فقال (ومنها المبتدأ) مبتدأ مقدم الخبر او العكس وهو اولى لما سبق والجملة عطف على قوله فمنه الفاعل وانما جعل المبتدأ من الملحقات بالفاعل لاشتراكه بالفاعل فى كونه مسندا اليه (والخبر) معطوف على المبتدأ وانما جعل الخبر ايضا منها لمناسبة الفاعل فى كونه جزءاً ثانيا للجملة وقدم المبتدأ على سائر الملحقات مع ان الاولى تقديم ما كان عامله لفظا لما سبق انه اصل المرفوعات عند البعض حتى قدمه ذلك البعض على الفاعل وقدم الخبر ايضا عليها للتلازم الواقع بينهما وغيره ليس بهذه المثابة (و) وقع (فى بعض النسخ ومنه) بالضمير المذكر (يعنى من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدأ والخبر) فيه نشر على ترتيب اللف (جمعهما) اى المبتدأ والخبر (فى فصل واحد) حيث قال ومنها المبتدأ والخبر (للتلازم الواقع بينهما) اذ لا بد لكل مبتدأ من خبر وكذا كل خبر لا بد له من مبتدأ وقوله (على ما هو الاصل فيهما) حال من الضمير المستكن فى قوله الواقع وما هو الاصل فيهما ان يكون المبتدأ مسندا اليه والخبر مسند او اما اذا كان المبتدأ مسندا كما فى القسم الثانى من مبتدأ فلا حاجة له الى الخبر لانه يتم بفاعله فلا تلازم حينئذ (واشتراكهما فى العامل المعنوى) فى الاصح على ما سيأتى ولاشتراك احوالهما حتى ان بيان وجوب تقديم المبتدأ يستلزم بيان وجوب تأخير الخبر وبالعكس بل لوجوب العائد فى الخبر الى المبتدأ اذا كان مشتقا او جملة ووجوب تعريف المبتدأ عند تعريف الخبر (فالمبتدأ) الفاء للتفصيل (هو) ضمير الفصل لان الخبر معرف باللام (الاسم) (لفظا وتقديرا) واللام فى قوله (ليتناول) متعلق بالتعميم كما سبق (نحو وان تصوموا) اى صيامكم (خير لكم) لان وان تصوموا وان لم يكن اسما لفظا لكنه اسم تقديرا تقديره صيامكم خير لكم فلا يرد نحو تسمع بالمعيدى خير من ان تراه وقوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم عند من قال ءانذرتهم مبتدأ لتأويلهما بالاسم اى سماعك وانذارك (المجرد) صفة الاسم (عن العوامل اللفظية) (اى الذى لم يوجد

المعدود بالافراد مبنى على الذهول عن المراد وهو بيان وجه تسميتهما مزيدتين ومضارعين فان هذا يستدعى التعبير بالمثنى ومراعاة ظاهر اللفظ كما لا يخفى (قوله لانهما من الحروف الزوائد وهى حروف سألتمونيها قيل او لانهما من الحروف الزوائد فى الكلمة ولا تكونان اصليتين والثانى ارجح ولا يخفى ان الانسب الاجدر بالقبول هو التعليل بانهما لا تكونان من حروف الاصول (قوله وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد قيل فيناسب الافراد عند اضافة الشرط اليه واما عند اسناد الكون والوجود اليهما فالمناسب تثنيتهما لانهما كائنان ثم قيل هذا من فوائد من هو استادى وجدى وبه طلع آثار جدى وظهر ازهار جدى مولانا حسام الدين الحافى هذا ولا يخفى ان الاعتناء بتلك الفائدة مع القول بان الاولى المعدود بالافراد لانهما معدود واحد من الاسباب كالجمع بين الضب والنون اذ المعدود سببا واحدا هو الالف والالف فهما معدودان سببا واحدا لا محالة (قوله تحقيقا للزوم زيادتهما الى اخره علة لكل واحد من الوجهين

فيه عامل لفظي اصلا) اي قطعا فحينئذ يكون قوله اصلا منصوباً على المصدرية يريد به ان التجرد عن مقتضاه وهو سبق الوجود وقيل اتى به لتنزيل امكانه منزلة الوجود وفي الهندي التجريد يقتضي سلب سبق الوجود وقد نزل امكان الوجود منزلة الوجود كما في قولهم ضيق فم الركية وسبحان الذي صغر جسم البعوض وكبر جسم الفيل (واحترز به) اي بقوله المجرد عن العوامل اللفظية (عن الاسم الذي فيه عامل لفظي) لان الاسم يشمله (كاسمي ان وكان) قوله (وكأنه) الى آخره جواب عن سؤال مقدر وهو انه اذا كان التجريد عن العوامل اللفظية شرطا في كون الاسم مبتدأً فلم يجرد قولك بحسبك درهم لان قولك بحسبك مبتدأ ودرهم خبره بحسب منطوقه مع انه مجرور بحرف الجر اللفظي فاجاب عنه بقوله وكأنه (اراد بالعمل اللفظي ما) اي (يكون مؤثرا في المعنى) وفي قولك بحسبك انما يؤثر في اللفظ لا في المعنى فكأنه قال المجرد عن العامل اللفظية المؤثرة في المعنى فلا يرد عليه مثل هذا لئلا يخرج عنه) اي عن تعريف المبتدأ (مثل بحسبك درهم) (مسندا اليه) قوله اليه مفعول مالم يسم فاعله لقوله مسندا اذ هو حال متعمد على صاحبه (واحترز به) اي بقوله مسندا اليه (عن الخبر) فانه مسند به لا مسند اليه (وثاني قسمي المبتدأ اي ثاني قسمي ما يطلق عليه المبتدأ لان المبتدأ مشترك لفظي بين هذين المفهومين (الخارج عن هذ القسم فانهما) اي الخبر والقسم الثاني (لا يكونان الا مسندين) (او الصفة) عطف على قوله الاسم وكلمة او لتقسيم المحدود حيث يتناول صدر الحد وهو الاسم كلا القسمين لان هذا القسم اسم ايضا على منع الخلو لا الجمع وفي الرضي اعلم ان المبتدأ اسم مشترك بين ماهيتين فلا يمكن جمعهما في حد واحد لان الحد مبين للماهية بجميع اجزائها فاذا اختلف شيئان في الماهية لم يكن اجتماعهما في حد واحد الى هنا كلامه وعلى هذا تكون او مانعة الجمع ايضا قوله (سواء) خبر مقدم قوله (كانت) مع اسمه في تأويل المصدر مبتدأً اي سواء كونها (مشتقة) كذا في حاشية المطول (كـ) اسم الفاعل مثل (ضارب و) اسم المفعول مثل (مضروب و) الصفة المشبهة مثل (حسن او جارية مجراها) اي مجرى المشتقه (كقريشي) في تصغير قرش على وزن فرس اذا الحقه ياء النسبة تحذف ياء التصغير على قلة وهو دابة في بحر الهند تعبث بالسفن ولا تطاق الا بالنار وتأكل ولا تؤكل وتعلو ولا تعلى فسمى بها ولد النضر بن كنانة لعتو قوته وشجاعته مع صغره وصباه ثم نقل منه الى القبيلة كذا في الهوادي (الواقع) صفة الصفة هذا هو حد المبتدأ الثاني (بعد) ظرف لقوله الواقعة (حرف النفي) (كما ولا) (والف الاستفهام) ليحصل الاعتماد (ونحوه) هذا من باب حذف المعطوف او ذكر الالف على سبيل التمثيل لكونه اصلا في الاستفهام (كهل وما ومن و) روى (عن سيبويه جواز الابتداء بها) يعني جواز كون الصفة المشتقة مبتدأً (من غير استفهام و) لا (نفي) يعني من غير اعتماد على شيء ولكن جواز وقوعها مبتدء بلا نفي ولا استفهام كائن

وماقيل من ان الثاني بعيد من الفهم لانه صار بمعنى الاول كالعلم في هذا البحث ليس بشيء لان افرد الضمير قرب الاسم المتعين لاحتمال المرجعية بقربان قوله في انه منصرف او غير منصرف تصوير للاختلاف كما نطق به قوله فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط شرط وجود فعلى فهو منصرف ومن لم يتفطن لذلك قال الاولى في انه غير منصرف واما الاختلاف في انه منصرف وغير منصرف فلا محل له لانه اتفق في انه احدهما قال وغاية التكلف ان المعنى في دفع انه منصرف اي في دفع هذا التردد قال فان قلت كيف اشتبه حال استعمال رحمن على هؤلاء الاعلام من علماء اللغة والنحو والبيان حتى بنوا امرهم فيه على المعقول ولم يخبر احدهم عن المنقول ولم يكشف عن المعمول عند البلغاء قلت كانهم لم يجدوه مستعملا فيما نقل من العرب الا معرفا باللام او مضافا او منادى هذا وما ظنه غاية التكلف في نهاية البطلان لان الاختلاف وقع في صرف رحمان وليس المراد دفع التردد بل اثباته ولا

(مع قبح والاخفش يرى ذلك) يعني جواز الابتداء بها من غير اعتماد (حسنا وعليه قول الشاعر) اى على رأى الاخفش فقط لان عنده اى سيبويه يكون الجواز على قبح والشاعر الفصيح لايختار ماهو القبيح نحو (فخير نحن عند الناس منكم) معناه بالفارسية بهترما نزد آدميان ازشما (فخير) اسم تفضيل اصله اخير فخفف بالحذف كما خفف ايش فى اى شئ (مبتدأ ونحن) ضمير منفصل مرفوع محلا (فاعله) اى فاعل اسم التفضيل من غير اعتماد (ولو جعل خير خبرا) مقدما (عن نحن) حيث جعل مبتدأ (لفصل) مبنى للمفعول جواب لو (بين) ظرف لقوله لفصل (اسم التفضيل) الذى هو خير (و) بين (معموله الذى هو منكم باجنبى) متعلق بقوله لفصل وهو اى الاجنبى قوله نحن لان المبتدأ والخبر وان كانا متلازمين لكن لما لم يكن بينهما الجزئية لفظا او معنى كالفاعل كانا اجنبين (بخلاف مالو كان) نحن (فاعلا له لكونه) اى لكون الفاعل (كالجزء) لماسبق ان الفاعل جزء من عامله وفى محشى عصام وفيه نظر لانحصار كون فاعل اسم التفضيل اسما ظاهرا فى مسئلة الكحل فتعين ان يكون نحن مبتدأ وان يكون منكم مفسر اللمحذوف تقديره فخير منكم نحن عند الناس فلما حذف منكم اولا فسر بقوله منكم ثانيا الى هنا كلامه وانما فسر لرفع الابهام الناشى من الحذف مثل قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك ويرد عليه ان المراد بالاسم الظاهر فى مسئلة الكحل الظاهر الحقيقى لا الحكمى وههنا اعم منهما (رافعة) حال من الضمير المستكن فى قوله الواقعة وعامل فيه (لظاهر) متعلق بقوله رافعة يريد به ما كان بارزا غير مستكن سواء كان ظاهرا او مضمرا منفصلا كقولك بعد ذكر الزيدين اقائم هما فان قوله هما فاعل لها مع انه مضمر ولذا قال الشارح (او مايجرى مجراه) اى مجرى الظاهر (وهو) اى الجارى مجراه (الضمير المنفصل) وانما قلنا هكذا (لئلا يخرج عنه) اى عن هذا القسم نحو (قوله تعالى اراغب انت عن آلهتى يا ابراهيم) فان قوله انت مرفوع محلا براغب والالزم الفصل بين العامل الضعيف وهو راغب ومعموله وهو عن آلهتى باجنبى وهو انت وهو غير جائز لضعف العامل بخلاف ما اذا كان فاعلا لانه كالجزء فلايكون اجنبيا وفى قوله اومايجرى مجراه على الهندى حيث قال رافعة لظاهر غير مستتر فلايرد قولك اوقائم انتما (واحترز به) اى بقوله رافعة لظاهر (عن نحو) اى عما لا يرفع اسما ظاهرا (اقائمان الزيدان) او اقائمون الزيدون (لان اقائمان رافع الضمير راجع الى الزيدان) واقائمون كذلك (ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنية) لانه حينئذ يلزم تعدد الفاعل احدهما الضمير المستكن فى الصفة والاخر الاسم الظاهر وهو غير جائز (مثل) مبتدأ (زيد قائم) (مثال) خبره (للقسم الاول) متعلق بالمثال الكائن (من المبتدأ) لانه يصدق على زيد انه الاسم المجرد عن العوامل اللفظية حال كونه مسندا اليه واذا صدق الحد على شئ صدق المحدود وايضا (وماقائم) بالتنوين (الزيدان) او ماقائم الزيدون

وجه السؤال والجواب لان استعمال رحمن لم يشبه عليهم بل هم افترقوا فريقين بجزم كل منهما على احد الامرين الا ان الاتفاق على انصراف ندمان وامتناع سكر ان ان لم يكن مبنيا على النقل بل على تحقق الشرط وعدمه على كلا المذهبين (قوله دون سكران قيل اعترض عليه بان عدم الاختلاف فى سكران ليس للاختلاف فى الشرط بل يكون مع الاتفاق ايضا والجواب ان عدم الاختلاف فى سكران للاختلاف فى الشرط على الوجه المخصوص حتى لو انتفى الاختلاف المخصوص لاحتمل ان ينتفى على وجه يلزم الاختلاف فى سكران وانت خبير بان كلام المصنف صريح فى ان منشأ الاختلاف فى ماجاء بالالف والنون المزيدتين الاختلاف فى شرط امتناعه من الصرف فان وجد فيه حسب مايقتضيه كلا القولين فلا نزاع فى الامتناع وكذا عند الانتفاء كذلك فانه منصرف بالاتفاق والا فالنزاع واقع فلا يقول بان الاختلاف فى الشرط صار سببا للاتفاق فى سكران حتى يعترض عليه بان امتناع سكران واقع وان لم يقع الاختلاف

(مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي) (واقائم) بالتنوين ايضا (الزيدان) او اقائم الزيدون (مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام) اورد المصنف الامثلة على ترتيب اللف (فان طابقت) (اى الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام) نبه على ان ضمير طابقت ليس على ظاهره اذ لوكان كذلك للزم ان يجوز في الصفة الواقعة رافعة لظاهر امران وانه لا يجوز مطلقا وقال عصام الدين ولا يخفى ان الاوضح الاخصر فان كان مفردا اى المرفوع ولاداعى الى ما اتى به المصنف هذا كلامه بل الاوضح الاظهر ماذكره المصنف لان المذكور سابقا الصفة الواقعة الخ وهو مؤنث فيجب تأنيث الضمير الراجع اليه (اسما) (مفردا) لان قوله مفردا صفة تقتضي موصوفا وهو الاسم ههنا بقرينة المقام وهذا كما قال في باب التنازع اسما ظاهرا (مذكورا بعدها) لان المراد بقوله مفردا ان يكون اسما ظاهرا بعدها لانه لوكان قبلها لم يكن ظاهرا بل ضميرا يعني ان طابقت الصفة المذكورة اسما مفردا واقعا بعدها (نحو ماقائم زيد واقائم زيد واحترز به) اى بقوله مفردا (عما) اى عن صفة (اذا طابقت) الضمير يرجع الى الموصول والتأنيث باعتبار المعنى (مثنى نحو اقائمان الزيدان) وماقائمان الزيدان (او مجموعا نحو اقائمون الزيدون) وماقائمون الزيدون (فانها) اى الصفة المذكورة (حينئذ) اى حين طابقت مثنى او مجموعا (خبر ليس) اى ليس تلك الصفة (الا) خبرا والتذكير باعتبار الخبر والمستثنى يحذف تخفيفا وانما يحذف في كلام دال على المستثنى منه مثل قولك ضربت زيدا ليس الا لان معناه ماضربت الا زيدا وقولك الفاعل واحد ليس الا يعني الفاعل ليس الا واحدا كذا في المفصل النحوي (جاز الامران) جزاء الشرط (كون الصفة مبتدأ) بدل من قوله الامران بدل البعض من الكل او خبر مبتدأ محذوف تقديره احدهما كون الصفة الخ (ومابعدها فاعلها) من باب عطف شيئين على معمول عامل واحد قوله (يسد) مبني للمعلوم حال (مسد الخبر) منصوب على الظرفية (وكون مابعدها مبتدأ) معطوف على ماقبله اعني قوله كون الاول مع اعتبار الاعراب فيه ايضا (والصفة خبرا مقدما عليه) اى على الاسم هذا ايضا من باب العطف المذكور (فههنا) اى في الموضع الذي طابقت الصفة فيه اسما مفردا بعدها اقوله فههنا خبر مقدم (ثلاث صور) مبتدأ عند البصرية وهذه الصور بحسب الوجود واما بحسب القسمة العقلية فههنا اربع صور (احديها) مطابقة الصفة اسما مثنى او مجموعا لغيرها نحو (اقائمان الزيدان) واقائمون الزيدون (ويتعين) يعني وجوبا (حينئذ) اى حين طابقت الصفة مثنى او مجموعا كالمثالين المذكورين (ان يكون الزيدان) او الزيدون (مبتدأ وقائمان) او قائمون (خبرا مقدما عليه) لانه لا يجوز ان تكون الصفة مبتدأ والاسم الواقع بعدها فاعلا لها سادا مسد الخبر لما سبق انه يلزم حينئذ تعدد الفاعل بحسب الظاهر (وثانيتها) ان تكون الصفة مفردا والاسم الواقع بعدها مثنى او مجموعا يعني ان الصفة لم تطابق نحو (اقائم الزيدان)

في الشرط ويحتاج في جوابه الى مثل هذا الجواب بل يقول بان وجود الشرط على كلا القولين صار سببا للاتفاق في امتناع سكران فهل هذا الامر ان الامن شواهد النقصان (قوله وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل قبل كانه اراد تعميم وزن الفعل على وجه يحتاج الى تخصيصه ببيان الشرط لئلا يلغو ذكر الشرط وذلك لان المتبادر من الاضافة الى الفعل ماله زيادة نسبة الى الفعل فلو لم يصرفه عن الظاهر لغا ذكر الشرط لكن لا يخفى ان قوله يعد من وزان الفعل قاصرة في هذا التعميم لان عد الوزن المشترك من اوزار فعل يشعر بمزيد خصاص لها بالفعل فالاولى وهو كون الاسم على وزن ثبت للفعل وفي تفسير وزن الفعل بكون الاسم على وزن الى اخره نظر لان الوزن ليس مصدرا بل كيفية تحدث في حروف الفعل ولا ضرورة ولاداعي الى حمله على هذا المعنى هذا ولا يخفى ان المراد الشارح قدس سره افادة ان اضافة الوزن الى الفعل لافادة النسبة دون الاختصاص كما هو الظاهر والا لا يفيد الخبر وهو

اوالزيدون(ويتعين)وجوبا ايضا(حينئذ)اى حين كون الصفة مفردا والاسم المذكور مثنى اومجموعا (ان يكون)الاسم المذكور يعنى(الزيدان) اوالزيدون (فاعلا للصفة) حال كونه(قائما مقام الخبر) لانه لايجوز ان يكون الاسم مبتدءً والصفة خبرا مقدما عليه العدم المطابقة لان الخبر اذا كان مشتقا ولم يستوفيه التذكير والتأنيث يجب مطابقة للمبتدأ (وثالثها) تطابق الصفة الاسم الذى بعدها فى الافراد نحو (اقائم زيد) واقائمة هند(و) حينئذ (يجوز فيه الامران) المذكوران سابقا( كما عرفت) آنفا واعلم انما قلنا فههنا اربع صور لان فيها صورة اخرى وهى عكس الصورة الثانية يعنى ان تكون الصفة مثنى اومجموعا والاسم المذكور بعدها مفردا مثل اقائمان واقائمون زيد وهى غير جائزة لانه لايمكن ان يكون الصفة مبتدءً وذلك الاسم فاعلا لها سادا مسد الخبر لما سبق ولا ان يكون الاسم المذكور بعدها مفردا مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه لانه لايجوز ان يثنى الخبر اويجمع عند كونه المبتدأ مفردا ولهذا لم يذكرها الشارح وقال فههنا ثلاث صور ولم يذكر الرابعة ولما فرغ من تقسيم المبتدأ الى قسمين وتعريف قسميه واوضحهما بالامثلة وبين ماهو وهو المختار بالبيان اراد ان يذكر الخبر فقال (والخبر هو )ضميرا لفصل لان الخبر معرف باللام (المجرد)(اى هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية) قدسبق تحقيق هذا الكلام فتذكر واللام فى قوله (لان) يتعلق بالتفسير تقديره وانما فسرنا بقولنا اى هو الاسم الخ لان(الكلام)اى كلامنا وبحثنا (فى مرفوعات الاسم) فلايكون التعريف لمطلق الخبر اسما كان او فعلا بل انما يكون تعريفا للخبر الاسمى ولان ذكر الاسم فى تعريف المبتدأ يكون قرينة دالة على ان الاسم مقدر ههنا ولان الاصل فى الخبر الافراد وهو لايكون الا فى الاسم اذا كان الامر كذلك (فلايصدق على) لفظ(يضرب)يعنى المضارع الواقع موقع الاسم سواء كان خبرا مثل زيد يضرب فانه واقع موقع ضارب لانه (فى)تقدير زيد ضارب اولم يكن نحو (يضرب زيد)فانه فى تقدير ضارب زيد (انه) اى يضرب يعنى المضارع الواقع موقع الاسم (المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة ) يعنى يصدق على ذلك المضارع تعريف الخبر (لانه) اى ذلك الفعل (ليس باسم) فاذا لم يكن اسما لايصدق عليه التعريف المختص بالاسم فاذا لم يصدق عليه التعريف فلايصدق المعرف وان كان مجردا عنها مسند به مغايرا لها (المسند به) صفة بعد صفة للاسم المقدر والباء اما للاستعانة كما فى كتبت بالقلم اوللسببية(اى ما يوقع به الاسناد) اشار بهذا التفسير الى ان القائم مقام الفاعل فى المسند هو مصدره مثل قولك وقد حيل بين العير والنزوان الضمير المجرور فى به راجع الى الموصول لان الالف واللام فى اسم الفاعل والمفعول موصول على ما يأتى وقال المحشى عصام الدين يشعر كلامه بان التركيب من قبيل اسناد الفعل الذى لم يسم فاعله الى مصدره على طريقة وقد حيل بين العير والنزوان وليس كذلك بل المسند مسند الى الجار

مصيب فى ذلك فان هذه العبارة اعنى يعد من اوزان الفعل تفيده بالضرورة الا يرى ان الاختصاص لايستفاد منها الا بان يزاد دون غيره وما ذكره القائل منظور فيه لوجوه منها انه زعم الظاهر المتبادر من وزن الفعل زيادة النسبة وليس كذلك بل هو الاختصاص كما لايخفى على المتدرب فى هذه الصناعة ومنها ان قولك كون الاسم على وزن ثبت للفعل ليس ادل على المقصود من قولك كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل ومنها ان بيان وجه النظر ناطق بتعيين الداعى الى ذلك التفسير وقد نفاه لان وزن الفعل لما كان هى الكيفية الحادثة فى حروف الفعل ظهر انه لايحصل فى الاسم حتى يكون مانعا بتحققه فيه فست الحاجة الى التفسير كما فسره قدس سره ثم ان القائل اتى بسؤال وهو ما فائدة جعل مطلق الوزن للفعل سببا وبيان شرط تأثيره له وكان الاظهر ان يجعل السبب الوزن الخاص للفعل فلا يحتاج الى شرط تأثير واجاب بان المصنف اراد رعاية المناسبة بين الاسباب فى كون كل منها مؤثرا بشرط ولا يخفى انه ذهل عن

والمجرور والباء للسببية اى الاسم الذى اسند بسببه لان اللفظ سبب لاسناد المعنى الى هنا
كلامه اقول من كون الباء للسببية لايلزم ان يكون الاسناد الى الجار والمجرور بل
المعنى الحقيقى ماقاله الشارح تأمل (واحترزبه) اى بقوله المسند به (عن القسم الاول
من المبتدأ لانه) اى القسم الاول من المبتدأ وان كان اسما مجردا عن العوامل اللفظية
لكنه (مسند اليه لا مسند به) فيجب الاحتراز به عنه لئلا يدخل ماليس بمسند فى تعريف
الخبر المغاير) صفة بعد صفة له ايضا (للصفة) متعلق بالمغاير (المذكورة) صفة الصفة
اى (لاتعريف المبتدأ) متعلق بالمذكورة بقوله والصفة الواقعة الخ اى الذى لايكون
صفة واقعة بعد حرف النفى والف الاستفهام رافعة لظاهر (واحترزبه) اى بقوله
المغاير للصفة المذكورة (عن القسم الثانى من المبتدأ) لانه وان كان اسما مجردا عن العوامل
اللفظية ووقع به الاسناد ايضا لكن لما كان مصدرا بحرف النفى والف الاستفهام جعل
مبتدءً للاعتماد ولم يجعل خبرا حتى لو لم يعتمد جعل خبرا فلزم اخراجه عن تعريف
الخبر فقال المغاير للصفة المذكورة احترازاً عنه (و) جاز (لك) او جائز لك
(ان تقول المراد بقوله المسند به) المذكور فى التعريف (المسند به الى المبتدأ) بحذف
الجار والمجرور بقرينة ان المبتدأ والخبر ركنان فى الكلام فاذا ذكر احدهما وجب ذكر
الآخر كما تقول مررت فى معنى مررت بزيد بحذف قولك بزيد قرينة حالية اومقالية
(او تجعل) معطوف على قوله تقول فى قوله ولك ان تقول (الباء فى) المسند (به بمعنى
الى) لان معنى الباء الالصاق والملصق ينتهى بالملصق به ويتمكن عنده كقولك بزيد داء
فان الداء التصق بزيد وانتهى كذلك المغيا ينتهى بالغاية وتم كما فى قولك اكلت السمكة
حتى رأسها فان الاكل انتهى عند الرأس وتم ولهذه المناسبة استعير الباء ههنا لمعنى الانتها
(والضمير المجرور راجعا الى المبتدأ) هذا من قبيل العطف المذكور وقد مر مرارا
فعلى هذا التوجيه الاخير ان القائم مقام الفاعل فى المسند ضمير راجع الى الموصول
واما على التوجيه الثانى فهو كالتوجيه الاول الذى ذكره الشارح قال المحشى الاقرب
ان يراد المسند الى المجرد و يجعل الضمير راجعا الى المجرد والاولى جعل الباء للملابسة
اى المجرد المسند الملابس بالمجرد اذ الفعل ملابس بالمعمول للعامل اللفظى ابدالا
بالمجرد قوله (وعلى التقديرين) اى تقدير حذف الجار والمجرور وتقدير جعل الباء
بمعنى الى متعلق بقوله (يخرج به) اى بقوله المسند (القسم الثانى من المبتدأ) لان المراد
بالاسناد حينئذ الاسناد الى المبتدأ بحيث لايحتمل ان يكون ذلك الاسناد الى غيره حتى
يحتاج الى قوله المغاير للصفة الخ احترازا عن الاحتمال لغيره (و) على هذا (يكون قوله
المغاير للصفة المذكورة تأكيداً) لما علم ضمنا من التوجيهين انه تمين فيكون هذا اصرح لحاله
ولما بين المبتدأ والخبر وانهما كانا من الملحقات بالفاعل فى الرفع يعنى الضمة والواو
والالف وحينئذ لم يكن كل واحد منهما ملحقا بالفاعل فى العامل اراد ان يبين العامل

كون الشرط احد الامرين احدهما الاختصاص والاخر غيره على ان تصوير السؤال ينبئ عن الخبط والخلل فان مطلق الوزن للفعل ليس الا الوزن الخاص به فتبصر (قوله ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة اى منع غير المختص وهو يونس فانه اعتبر مايعد من اوزان الفعل مطلقا سواء غلب على الفعل او لم يغلب واعتبره عيسى بن عمر وبشرط كونه منقولا عن الفعل واستدل بقوله (انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفونى) وعند سيبويه محمول على تقدير الجملة اما محكية صفة المقدر اى رجل جلا امره اى الكشف او مسمى بها فاقيل هذا المعنى قوله ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة لا يصلح وجها للتقييد بالبناء المفعول وانما يوجه به شرط الاختصاص بالفعل او الزيادة من آثار عدم البصيرة ( قوله من حروف اتين لم يصب محره (قوله ولو قال غير قابل التاء قياسا قد وجدنا هذا القيل فى بعض النسخ والظاهر من كلام الهندى ايضا ذلك ولا حاجة الى شئ وراءه لان المراد يحصل بهذا القدر وماقيل يكفى تقييد عدم القبول بكونه قياسا اذ الفرق

(فيهما)

فيهما مبنيا بقوله (واعلم ان العامل فى المبتدأ والخبر هو الابتداء) لا غير عند المذهب المنصور (اى تجريد) مصدر مضاف الى المفعول وهو (الاسم) والفاعل محذوف تقديره تجريدك الاسم وقد سبق معنى التجريد (عن العوامل اللفظية) اى عن عامل لفظى يؤثر فى معناه واللام فى قوله (ليسند) فعل مبنى للمفعول متعلق بالتجريد اى الاسم (الى شئ) كما فى القسم الثانى من المبتدأ فان قولك اقائم الزيدان جرد عن العوامل اللفظية ليكون القيام المحض مسندا الى زيد فلا يرد ان القائم مسند اليه ايضا كان عامله لفظيا لانه لا يسند اليه القيام المحض (اويسند) مبنى للمفعول (اليه) اى الى الاسم (شئ) نائبه كما فى القسم الاول من المبتدأ نحو زيد قائم جرد الاسم ههنا عن العوامل اللفظية ليسند الى ذلك الاسم القيام المحض واذا كان عامله لفظيا لا يكون القيام فقط مسندا الى زيد مثلا ان قولك ان زيدا قائم ان المسند فيه هو القيام المؤكد لا القيام فقط (فمعنى الابتداء) هو التجريد (عامل فى المبتدأ والخبر رافع لهما عند البصريين) لاقتضائه المبتدأ والخبر على السواء لان التجريد يقتضى الاسناد وهو يقتضى المسند والمسند اليه فالتجريد يقتضى المسند والمسند اليه بالواسطة فاذا اقتضاهما على السواء يكون عاملا فيهما على السواء والا يلزم الترجيح بلا مرجح وذا لا يجوز قوله (واما عند غيرهم) اى عند غير البصريين متعلق بالخبر وهو قوله عامل فى الموضعين قدم عليه لما سبق غير مرة (فقال بعضهم الابتداء عامل فى المبتدأ) لانه مسند اليه ولانه اقوى من المسند لانه يقدم عليه فى الاغلب ولذلك عمل فيه ولانه وليه معنى (والمبتدأ) لكونه مسندا اليه وركنا اعظم فى الجملة الاسمية لو مقدما غالبا عامل (فى الخبر) فعامل المبتدأ هو الابتداء اعنى التجريد فيكون عامله معنويا وعامل الخبر لكونه المبتدأ لفظيا هكذا قالوا ولكن هذا القول ليس بصحيح لان المبتدأ فى الاعم الاغلب اسم جامد من ليس شانه العمل فلا يصح عمل الرفع منه اما فى القسم الاول فلما قلنا واما القسم الثانى فلان المبتدأ وان كان عاملا فى الخبر بحسب الظاهر لكن عند التحقيق لا عمل له فيه بل عامله الابتداء ليس الا لانه مؤل مثلا ان قولك اقائم الزيدان مؤل بقولنا الشخص الموصوف بالقيام هو الزيدان فيكون هذا القسم بحسب التأويل من القسم الاول فيكون المبتدأ اسما جامدا فلا يعمل الرفع (وقال آخرون) التعبير بالتنكير يشعران ما قالوا ضعيف كما ان التعبير بالبعض يفيد الضعف (كل واحد من المبتدأ والخبر عامل فى الآخر) يعنى قالوا ان المبتدأ عامل فى الخبر لكونه مبتدءً والخبر لكونه امرا نسبيا عامل فى المبتدأ وهذا ليس الا دورا مصرحا وهو باطل باتفاق العقلاء لانه يلزم من هذا ان يكون العامل معمولا لما عمل فيه والمعمول عاملا للذى عمل فيه وذا غير جائز تأمل ولا تكن من الغافلين (وعلى هذا) اى على ما قاله الآخرون الجار متعلق بقوله (لا يكونان) تقديره ولا يكونان اى المبتدأ والخبر (مجردين عن العوامل اللفظية) على هذا فقدم على متعلقه للتخصيص

بين مذكر الاسم ومؤنثه بالتاء خلاف القياس وانما القياس الفرق بالصيغة كما فى رجل وامرأة صرح به الرضى فى بحث الجمع غلط صريح لانعقاد الاجماع على ان التاء للفرق بين المذكر والمؤنث مطلقا (اى فى الفعل والاسم صفة كان او اسما) ولم يصرح الرضى بذلك بل قال فيه ان الغالب فى الصفات ان يفرق بين مذكرها مؤنثها بالتاء والغالب فى الاسماء الجوامد ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما كعير واتان قال هذا هو الغالب فى الموضعين وقد جاء العكس ايضا فى كليهما كاحمر وحمراء والافضل والفضلى فى الصفات وكامرأ وامرأة ورجل ورجلة فى الاسماء هذا ويعرف به ان القائل قد افترى عليه من وجهين تأمل تقف (احدهما انه لم يقل بخلاف القياس ولا الندرة وثانيهما انه قال بغالبية الفرق بالصيغة بين المذكر والمؤنث من الاسماء الجوامد وكلامنا ليس فيها (قوله لم يرد عليه اربع فاذا سمى به رجل قبل اربع اذا سمى به لا يقبل التاء فلا حاجة لدفعه الى تقييد عدم القبول بقولنا قياسا وليس به فان مراد الشارح قدس سره ان السائل لو قال اربع اذا سمى رجل ممتنع للعلمية ووزن الفعل مع مجئ

لان عدم كونهما مجردين عنها مختص بما قاله الآخرون لا غير واما على ماقاله البعض فعامل الخبر يكون لفظيا فقط لان عامل المبتدأ معنوى عنده واما عند البصريين فعاملهما معنوى ليس الا ولما فرغ من تعريف المبتدأ والخبر شرع فى بيان ما هو الاصل فيهما وبيان بعض احوالها فقال (واصل المبتدأ) قدسبق ان معنى الاصل فى اللغة ما يبنى عليه شئ واما معناه الاصطلاحى ههنا فماقاله الشارح بقوله (اى ماينبغى ان يكون المبتدأ عليه اذا لم يمنع مانع) من ذلك الاصل واما اذا منع منه فيعمل بمقتضى ذلك المنع مثلا اذا كان المبتدأ نكرة يجب تقديم الخبر لمانع كون المبتدأ نكرة على ماسيجئ له زيادة تحقيق (التقديم) (على الخبر لفظا) لانه محكوم عليه واما تقديم الحكم فى الجملة الفعلية فلكونه عاملا فى المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل مرتبة المعمول فقدم لذلك وانما قال لفظا لانه قدم تقديرا وان كان مؤخرا لفظا (لان المبتدأ ذات) يعنى دال على الذات تحقيقا مثل زيد قائم اوزيد المنطلق او تأويلا مثل المنطلق زيد فانه فى تأويل الشخص الموصوف بالانطلاق زيد (والخبر حال من احوالها) تحقيقا او تأويلا لما مر آنفا ( والذات مقدمة على احوالها) طبعا فقدم الذات وضعا ليطابق الطبع الوضع ولذا كان الاصل فى المبتدأ التقديم لفظا قوله (ومن ثمة) متعلق بالفعلين الاثنين اعنى الجواز والامتناع الا انه قدم عليهما للتخصيص لان جواز القول الاول وامتناع الثانى مختص بان يكون الاصل فى المبتدأ التقديم لا غير وبيانه لفائدة كون الاصل فيه التقديم وقوله ثمة بفتح الثاء المثلثة والميم المشددة وبعدها هاء السكت اسم من اسماء الاشارة للمكان وقد يستعمل للاشارة الى المعنى مجاز (اى ومن اجل ان الاصل فى المبتدأ التقديم) على الخبر (لفظا) لا تقديرا لانه فى التقدير مقدم (جاز) (قولهم) اى قول العرب لان العرب اسم مفرد اللفظ مجموع المعنى كالقوم فجاز ارجاع ضمير الجمع اليه اوالنحاة (فى داره زيد) بتقديم الخبر على المبتدأ (مع كون الضمير) المجرور فى داره (عائدا) وراجعا (الى زيد المتأخر) صفة لزيد (لفظا لتقدمه رتبة) نصب على التميز (لاصالة التقديم) اى تقديم المبتدأ (وامتنع) عطف على جاز (قولهم) (صاحبها فى الدار) مقيدا (لعود الضمير) المجرور فى قوله صاحبها (الى الدار) واحترز به عن عوده الى شئ مقدر قبله القرينة الحالية كما تقول هذه الجارية صاحبها فى الدار لانه يجوز هذا التركيب وفى قول الشارح بعود الضمير الى الدار ايماء الى ان قول المصنف امتنع صاحبها فى الدار تفريع على المفهوم من قوله واصل المبتدأ التقديم (وهو) اى الدار فالتذكير باعتبار لفظه (فى حيز الخبر) وانما قال فى حيز الخبر لان الخبر فى الحقيقة الفعل عند البصرية واسم الفاعل عند الكوفية كما سيجئ (الذى اصله التأخير) لما عرفت سابقا (فيلزم عود الضمير الى الدار المتأخر) لفظا وهو ظاهر (ورتبة) لان مرتبة الخبر متأخرة عن مرتبة المبتدأ كما سبق (وهو) اى عود الضمير الى الدار المتأخر لفظا ورتبة (غير جائز) بل يجب ان يقال فى الدار صاحبها بتقديم الخبر

اربعة فهو قابل للتاسع انه ليس بمتصرف فلم الصرف يعمل علما لمجئ بعلمة لما امكن الجواب الا بالتثبت بالقياس فلو اتى بها لاورد هذا عليه نعم فيه كلام ولكن من جهة اخرى (قوله ولا اسود فانه ممتنع للوصف ووزن الفعل مع كونه قابلا للتاء ولا يخفى انه على تقدير عدم ثبوت هذا القيد يصح اعتباره والدفع به بدون الاحتياج الى تقديره لان المتبادر من الاطلاق ماهو بحسب القياس (قوله واحترز بذلك اى بقوله مؤثرة فانها تجامع الجمع والالف التأنيث كرجل سمى بمساجد وحمراء لكنها لا تؤثر فيها لاستقلال الحكم بالجمعية والف التأنيث الا ترى انك اذا نكرت ماهذا صفة لم تزل الا العلمية وقد ثبت انه لا اثر لها فيبقى الاسم ممتنعا على ما كان عليه (قوله بان يؤل بواحد من الجماعة المسماة به قيل المراد بالجماعة ما فوق الواحد فلا يرد انه يوجب ان لا ينكر المشترك بين الاثنين ومما يجب ان ينبه عليه فى هذا المقام ولم ينبه له احد ان المراد بالتنكير التنكير حكما اذ بالتأويل لا يصير نكرة حقيقة اذ النكرة الحقيقة ماوضع لغير معين لا ما اريد به غير معين مجازا والتنبيه غير مسلم اذ الاصل فى الاسم

على المبتدأ لما سيأتي انه اذا كان في جانب المبتدأ ضمير يرجع الى جزء الخبر يجب تقديم مجموع الخبر لانه لما لم يكن تقديم ذلك الجزء وجب تقديم مجموعه لئلا يلزم الاضمار الممنوع كما في قوله على التمرة مثلها زبدا (وقد يكون المبتدأ نكرة) اورده بكلمة قد المفيدة للتقليل اذا دخلت على المضارع ايذانا الى ان الاصل في المبتدأ التعريف لان الشئ اذا لم يكن معلوما لا يصح ان يحكم عليه وانما جاء في الجملة الفعلية تنكير الفاعل مثل قام رجل لتخصيص الفاعل بتقديم الحكم عليه ولكون الاصل في المبتدأ التعريف قال الشارح مفيدا بالحال (وان كان الاصل فيه) اي في المبتدأ (ان يكون معرفة) لان الواو في مثل هذا الكلام تكون للحال كقولك آتيك وان لم تأتني كذا في الضوء (لان للمعرفة معنا معينا) وضعا (و) الحال ان (المطلوب المهم الكثير الوقوع) مضاف اليه مثل قولك مررت بزيد حسن الوجه (في الكلام) اي في كلام العرب (انما هو الحكم) فقط (على) كل امر معين من (الامور المعينة) لان الحكم يقتضي محكوما عليه وهو اذا لم يكن معلوما لا يصح الحكم عليه ولهذا لزم ان يكون المبتدأ معرفة لزوما اكثريا ليكون المحكوم عليه معلوما معينا فيكون الحكم على معين (ولكنه) اي الا ان المبتدأ (لا يقع) اي لا يكون (نكرة) لما عرفت ان المبتدأ يكون معرفة او نكرة مخصصة (على الاطلاق) اي سواء كانت مخصصة لان جمهور النحاة اتفقوا على انه يجب ان يكون المبتدأ معرفة او نكرة مخصصة بوجه ما لانه محكوم عليه والحكم على الشئ لا يكون الا بعد معرفته ولا يصح قبلها (بل) يقع المبتدأ نكرة (اذا تخصصت) (تلك النكرة) اذا هنا ظرف محض في معنى الوقت مضاف الى الجملة الفعلية بعدها كقوله تعالى والليل اذا يسر وقولك آتيك اذا احمر البسر اي آتيك وقت احمراره فالمعنى وقد يكون المبتدأ نكرة وقت تخصيص تلك النكرة (بوجه ما) اعلم ان ما الاسمية تستعمل على ستة اقسام موصولة نحو عرفت ما اشتريته وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك او جملة كقوله ﴿ ربما تكره النفوس من الامر ﴾ له فرجة كحل العقال وشرطية نحو ما تصنع اصنع واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت وصفة نحو اضربه ضربا ما وتامة بمعنى شئ منكر او معرفا نحو ان تبدوا الصدقات فنعما هي وماههنا لما قبلها ولذا قال الشارح (من وجوه التخصيص) بيان لكون ما صفة (اذ بالتخصيص يقل اشتراكها) (ف) (ان النكرة وان لم تكن بالتخصيص معرفة محضة الا انها (تقرب من المعرفة) فيصح ان تقع مبتدأ لان المبتدأ يكفيه رائحة التعريف وهي اي وجوه التخصيص على ما ذكره المصنف ستة احدها ان يتخصص بالصفة لان الصفة في النكرة عند النحاة عبارة عن تقليل الشركاء لانك اذا قلت مثلا رجل فهو يعم كل فرد من افراد الرجال سواء كان طالما او جاهلا واذا قلت رجل عالم فقد قللته وخصصته بفرد من افراد العالم لخروج الجاهل من ذكر العموم (مثل) (قوله تعالى) (ولعبد) اللام للابتداء تدخل على الجملة الاسمية لتأكيدها والعبد في اللغة ما من شانه العبادة والانقياد سواء انقاد

التنكير فاذا زال اعتبار العلمية عاد الاسم الى ما كان عليه ولو كان هذا في حكم النكرة بان يعتبر تنكيره على سبيل التجوز دون الحقيقة لما صح الحكم بالنصرافه لما عرفت من ان غير المنصرف ما فيه علتان من التسع فباعتبار الاسم المشتمل عليهما حالياً على سبيل المجاز لا يلزم خلوه بحسب الحقيقة ولا يخفى ان الكلام فيما هو كذلك فيكون منصرف بالضرورة وقد حكم عليه بانه منصرف هذا خلف (قوله) عن الوصف المشتهر صاحبه به هكذا ينبغي ان يفهم وما قيل لو اول بوصف غير مشتهر به قرينة يصير نكرة ايضاً فتقييده بالمشتهر الى اكتفائه بالمشتهر من التأويل ولا يلتفت اليه (قوله) اي ظهر حين بين اسباب منع الصرف قبل يعني ظهر من غير بيانه بل في ضمن بيان اسباب منع الصرف وشرائطها ولذا اختار تبين على بين ثم قيل ولا يخفى عليك ان كلام المصنف مغلق ولو قال وكل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر بقي بلا سبب او على سبب واحد لما تبين الى اخره لكان واضحا وذلك ممنوع كما ترى (قوله) استثناء مما بقي من الاستثناء الاول قيل اي الاستثناء من ما كما الكلام لانه يؤل (قوله) لاجتماع الاماهي

بالفعل اولا فلما وصف بقوله (مؤمن) خرج من لا انقياد له وقلت الشركاء فقرب من فصح وقوعه مبتدأ وقوله (خير من مشرك) خبره (فان العبد) لما قلنا (متناول للمؤمن والكافر) اى من آمن ومن لم يؤمن (وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة) وقلت الشركاء لخروج العبد الكافر فقرب من المعرفة (فجعل مبتدأ) حال كونه مرفوعا لفظا (وخير خبره) هذا من باب عطف الاسمين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد والثانى من وجوده التخصيص التخصيص بعلم المتكلم يعنى ان المتكلم يعلم ان احدا كائنا فى الدار الا انه لا يعلم ان ذلك الاحد من جنس الرجال او من جنس النساء فيسال ليعلم ان ذلك الاحد من اى جنس ويقال لمثل هذا التخصيص بالعلم (و) (مثل قولك) (الرجل) مبتدأ لتخصيصه بالعلم كائن (فى الدار) خبره (ام امرأة) عطف على رجل (فان المتكلم) الذى تلفظ وتكلم (بهذا الكلام) اى بقولك ارجل فى الدار ام امرأة (يعلم ان احدهما) من الرجل والمرأة (فى الدار) لان الهمزة الاستفهامية مع ام المتصلة انما تستعمل فيما يعلم المتكلم احد المسؤلين عنهما الا انه يقدر على التعيين لعدم جزمه به (فيسأل المخاطب عن تعينه) اى تعيين المخاطب ذلك المسؤل عنه فيؤذن المتكلم بما اراده (فكأنه قال) المتكلم بهذا الكلام (اى) مبتدأ لتخصيصه بقوله (من الامرين) لان من البيانية اذا كان ماقبلها نكرة تكون صفة لها (المعلوم) وصف سببى مثل قولك هند هائل وشاحها (كون) مرفوع بانه نائب الفاعل لقوله المعلوم (احدهما) مضاف اليه والضمير راجع الى الامرين (فى الدار) متعلق بالكون (كائن فيها) خبره فكان هذا المثال من قبيل التخصيص بالوصف تأويلا وان كان من قبيل التخصيص بالعلم ظاهرا (فكل واحد منها) اى من الرجل والمرأة يعنى ايهما كان مقدما (تخصيص بهذه الصفة) اى الصفة القائمة بالمتكلم من انه يعلم احدهما والمراد من الصفة ههنا معناها اللغوى وهو الدلالة على معنى قائم بالغير لا النعت النحوى ولذا قلت الصفة القائمة بالمتكلم وهى علمه بكون احدهما فى الدار (فجعل) ذلك المقدم (مبتدأ وفى الدار خبره) وهذا ايضا من قبيل عطف شيئين على معمولى عامل واحد ففى المثال المذكور ارجل مقدم فجعل مبتدأ وفى الدار خبره حتى لو قدم المرأة وقيل امرأة فى الدار بدل رجل لكان الامر كذلك من غير فرق فلا معنى لقول من قال الظاهر جعل ضميره الى كل واحد منهما لكنه مراده رجل كما فصح عنه قوله وفى الدار خبره ولا لقوم من قال ايضا ولك ان تراعى الظاهر وتريد بكونه مبتدأ كونه حقيقة او حكما فان المعطوف على المبتدأ مبتدأ حكما بل المراد ماقدم من التلفظ رجلا كان اوامرأة تأمل وانصف ومما تخصص ايضا جواب هذا الاستفهام فانه يصح ان يقال رجل وامرأة فى جوابه لتخصيصه بعلم المخاطب بثبوته فى الدار تعينا من غير احتمال والثالث ان تقع النكرة فى حيز النفى والاستفهام مثل هل احد خير منك (و) (مثل قولك) (ما احد خير منك) (فان النكرة) يعنى قوله

شرط فيه الى انه لا تجامع غير ماهى شرط فيه فقوله الا العدل ووزن الفعل مستثنى من هذا المفعول الذى هو مأول الكلام ويمكن ان يكون المستثنى مستثنى من مفهوم الكلام بان يكون فى معنى كل ما يجامعه العلمية المؤثرة فهى شرط فيه الا العدل ووزن الفعل وهو تفسير الكلام بما يخالفه صريحا ومراد الشارح ما افاده المصنف فى الامالى قائلا الاستثناء من قوله لا تجامع اى لا تجامع شيئا من العلل اوماهى شرط فيه فلو لم يستثنى العدل ووزن الفعل لبقى داخلا فى العام المحذوف فيكون المعنى لا تجامع شيئا من العلل الا ماهى شرط فيه فينتقض بالعدل ووزن الفعل لتكون العلمية تجامعهما وليست شرطا فيهما فوجب استثناؤه من عموم ماحكم عليه بان العلمية شرطه وقال الشيخ الرضى كلا المستثنين من مقدر واحد اى لا تجامع سببا غير السبب الذى هى شرط فيه الا العدل وهذا نحو قولك ماضربت الا زيدا الا عمرا اى ما ضربت احدا غير زيد الا عمرا وانما وقع القائل فى هذه الورطة من قول الشارح قدس سره لا تجامع غير ماهى شرط فيه الى آخره ولم يدر انه لتصوير المعنى لم يمكن

احد(فيه)اى فى قولك وفى بعض النسخ فيها اى فى هذه الصورة (وقعت فى حيز النفى)الحيز بوزن الخير ما الضم الى الدار من مرفقها وكل ناحية حيز اى سياق النفى بحيث لولم تكن تلك النكرة معمولة له لم تكن من هذا القبيل(فافادت)تلك النكرة(عموم الافراد وشمولها)يعنى شملت لكل فرد من افرادها بحيث لم يبق فرد لم يدخل تحت العموم(فتعينت وتخصصت)عطف تفسير وانما قال اولا فتعينت اشارة الى ان التخصيص بمنزلة التعيين لان النفى كما يستغرق الازمان كلها يستغرق افراده النكرة المنفية كلها بحيث لم يبق فرد لم يكن منفيا فيكون ذلك المنفى امرا واحداً فيقع مبتدءً لكونه امرا واحدا ولذا قال الشارح(فانه لاتعدد فى جميع الافراد بل هو)اى جميع الافراد(امر واحد لان العام من حيث انه عام لاتعدد فيه كالانسان مثلا فالمعنى ما فرد من الافراد خير منك او ما جميع الافراد خير منك بل انت خير من كل فرد ومن جميعهم والمقصود منه مدح المخاطب بكونه موصوفا بصفات الكمال (وكذا) خبر مقدم اى كما ان النكرة اذا وقعت فى حيز النفى تعم جميع الافراد فتقع مبتدءً كذلك(كل نكرة ) مبتدأ وقعت (فى الاثبات )يعنى وقعت فى كلام مثبت (قصد بها العموم)هذه الجملة صفة لكل نكرة نحو قوله تعالى كل نفس ذائقة الموت ونحوه يومئذ ناضرة على تقدير ان يتعلق بقوله يومئذ بقوله ناضرة (نحو تمرة خير من جرادة)هذا قول امير المؤمنين عمر رضى الله تعالى عنه يعنى فدية الجرادة اذا قتلها محرم حال احرامه والمقصود منه ان الجانى بقتل الجرادة يتصدق بما شاء سواء كان تمرة او غيرها والمراد مقدار تمرة ومن غيرها على نحو قوله عليه السلام تصدقوا ولو بظلف محرق وقوله عليه السلام اولم ولو بشاة ووقوع النكرة فى الاثبات كثير فى المبتدأ قليل فى الفاعل نحو علمت نفس ما قدمت واما فى حيز النفى فيستوى المبتدأ والفاعل ونحوهما كذا قاله المحشى والرابع المبتدأ الذى كان فى الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى وبدل من المستكن لفظا بدل الكل ثم قدمه وجعل مبتدءً للتخصيص (و) ( مثل قولهم ) ( شر اهر ذاناب )واهره اقعده من الحرقة لانه كان فى الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى وبدل لفظا ثم قدم وجعل مبتدءً (لتخصصه) اى ذلك الاسم (بما تخصص به الفاعل لشبهه به )اى لشبه ذلك الاسم بالفاعل(اذ يستعمل)هذا القول (فى موضع ما اهر ذاناب الا شر)يعنى يستعمل فى موضع يكون شر فيه فاعلا مقصورا عليه الفعل لان هذا الكلام محمول على التقديم والتأخير كما قالوا فى انا عرفت اولانه كان فى الاصل فاعلا قدم للتخصيص (وما)اى المعنى الذى (تخصص به الفاعل قبل ذكره)اى قبل ان يذكر الفاعل(هو)اى ذلك المعنى (صحة كونه)اى الفاعل(محكوما عليه بما اسند اليه)اى بالفعل المسند الى الفاعل(فانك اذا قلت قام)مثلا يعنى اذا ذكرت فعلا تريد اسناده الى الفاعل سواء كان لازما او متعديا (علم) مبنى للمفعول اى حصل العلم القطعى للسامع قبل ذكر ما اسند اليه(منه)اى

ما حكم عليه بالامكان كما ذكره الشريف فى حواشى الرضى ولكن لاينبغى ان يصار اليه مع قيام الاصلح الراجح على انه مخالف لقصد المصنف كما عرفت آنفا ولذا لم يلتفت الشارح اليه(قوله)اى لا يوجد شئ من الامر الدائر الى آخره قيل لا يخفى سماجة هذا التوجيه ومع ذلك جمع الامع لقوله فقط لا بمجموعهما مما يعيبه الفصحاء والاولى ان المستثنى منه شئ منهما اى لايكون مع العلمية شئ منهما الا احدهما المفرد عن الاخر ولا يلزم استثناء الشئ عن نفسه لان المستثنى منه شئ منهما اعم من المفرد عن الاخر او المجتمع مع الاخر والمستثنى احدهما المقيد بالوحدة والانفراد وان المستثنى منه سبب لمنع الصرف لاتكون العلمية المؤثرة شرطا فيه وهو يشمل مجموعهما وكلا منهما لصدق السبب عليهما لان المجموع سبب تام وكلا واحد سبب ناقص واعلم ان فى هذا الاستثناء اشكالا وما اختاره الشارح قدس سره احسن الوجوه وذلك ان المستثنى منه ان كان السبب المطلق كان على خلاف الواقع وان قيل هو سبب منهما كان استثناء الكل من الكل لان قوله احدهما لم يرد به احد معين فهو

من قولك قام (ان مايذكر بعده) اى بعد ذلك الفعل او بعد قولك قام (امر يصح ان يحكم عليه بالقيام) يعنى امر دال على الذات بحيث يصح ان يسند القيام اليه (فاذا قلت) يعنى اذا ذكرت بعده (رجل فهو) اى قولك رجل بعده (فى قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام * واعلم ان المهر للكلب) من اهر يهر اذا اغراه وحرضه والهرير صوت الكلب دون نباحه من صبره على البرد يقال هر يهر هرا بالكسر والمعنى ان الذى اهر للكلب (بالنباح المعتاد) فى خلقته وجبلته من حيث انه كلب يعنى من غير مقارنة شئ اليه (قد يكون) ذلك النباح (خيرا كما اذا كان) الاهرار للكلب بالنباح المعتاد وقت (مجئ حبيب مثلا) اى صديق صاحبه لانه حينئذ يهر للنشاط لانه يراه غير اجنبى (وقد يكون) ذلك النباح ايضا (شرا كما اذا كان) وقت (مجئ عدو) لصاحبه حيث يراه اجنبيا لاضطرابه وتألمه فيكون الاهرار بالنباح المعتاد منقسما الى قسمين مايكون خيرا عند مجئ صديقه ومايكون شرا عند مجئ عدوه (و) اما (المهر له بنباح غير معتاد) صفة نباح لايكون الا بانضمام شئ اليه ومقارنته له (يتشأم به) مبنى للمفعول صفة بعد صفة للنباح وانما وصف به لانه اذا لم يتشأم به يكون من القسم الاول لان الكلب لايخلو عن نباح سواء كان معتاد او غير معتاد (يكون شرا الاخيرا) فيكون قسما واحدا فقط (فعلى الاول) اى على ان يكون النباح منقسما الى قسمين خيرا او شرا (يصح القصر) اى قصر الاهرار على الشر (بالنسبة الى الخير) فيكون قصرا اضافيا ويكون ايضا من قبيل قصر الصفة على الموصوف (فمعناه) حينئذ (شر لاخير اهر ذاناب) فتكون صفة الاهرار مقصورة على الشر (وعلى الثانى لايصح القصر) لانه حينئذ لايحتمل ان يكون خيرا حتى يصح القصر بالنسبة اليه (فيقدر) فيه (وصف حتى يصح القصر) بالنسبة الى ذلك الوصف (فيكون المعنى شر عظيم لاحقير اهر ذاناب) وقد يجعل التنوين للتعظيم مثل قوله تعالى وان يكذبوك فقد كذب رسل اى رسل عظام ولكن الاول انسب بحال هذا العلم اى علم النحو والثانى بعلم المعانى فلا تغفل فالمثال انما يكون للتخصيص بما تخصص به الفاعل اذا استعمل فى نباح معتاد واما اذا استعمل فى نباح غير معتاد يتشأم به فالمثال للتخصيص بالصفة على ماعرفت (وهذا) اى قولهم شر اهر ذاناب (مثل يضرب) مبنى للمفعول (لرجل قوى) باى وجه كان (ادركه العجز فى حادثة) يعنى عجز عن دفعها مع انه رجل قوى لايضره ولايعجزه شئ فتصحيح هذا القول لايكون مبتدأ انما يحتاج اليه باعتبار اصل التركيب واما باعتبار معناه التمثيلى فالتركيب مفيد من غير احتياج الى التخصيص والخامس التخصيص بتقديم الخبر الظرف لان الظرف لما كان محيطا لما يكون مظروفا فيه ويكون ايضا محلا له افاد تقديمه التخصيص (و) (مثل قولك) (فى الدار) الجار والمجرور خبر مقدم عند البصريين (ورجل) مبتدأ نكرة لافاعل الظرف لاشتراطهم فى عمل الظرف فى الاسم الظاهر الاعتماد على احد الاشياء الستة

ايضا بمعنى واحد منهما فيكون حاصل المعنى لايوجد سبب منهما الا سبب منهما وان قدر بقرينة ماسبق فلا يوجد سبب غير ما هى شرطه فيه الا احد منهما يلزم هذا المحذور ايضا لانه احدهما وان قدر فلا يوجدها ثان العلتان معها الا احدهما صح الكلام لكن الذوق يأباه لبعده عن الفهم واذا قيل معنى الكلام لا يوجد شئ من الامر الدائر بين كليهما وبين احد منهما اعنى مايصدق عليهما وعلى احدهما يكون المستثنى منه ماهو المتبادر ولا يلزم المحذور قطعا فتبين لك ان اعتراض القائل باسناد السماجة من قبيل القباحة وان جمع الا مع قوله فقط لا بمجموعهما ليس بملاحظة ان يفيد كل منهما مالايفيد الاخر او يكون احدهما مؤكدا للاخر حتى يكون مما يعاب بل المقصود من الاتيان بهذا القول فى افادة ما افاده الا وما قصد بالاستثناء وان ما زعمه اولى لم يرد به الا ماذكره المعترض كما دل عليه بقوله لان المستثنى منه شئ منهما اعم من المنفرد عن الاخر او المجتمع معه الا انه لم يصب فى التعبير لان شيئا منهما لايمكن ان يراد به كلاما فلا يصح التعميم الدافع للمحذور

على ماسيجئ (لتخصصه بتقديم الخبر) عليه يعنى به الخبر الظرف على ان يكون اللام فيه للعهد الخارجى ولا وجه لقول من قال ولا يخفى ان الاولى ان يقول لتخصصه بتقديم الخبر الظرف الى هنا كلامه لا مطلق الخبر لان تقديم مطلقه لا يفيد التخصيص اذ لا يصح ان يقال قائم رجل لما فى الظرف من الاحاطة والشمول وغير ذلك لا بخلاف غيره (لانه اذا قيل فى الدار علم) اى حصل للسامع العلم القطعى (ان ما) اى الذى (يذكر بعده) اى بعد قوله فى الدار (موصوف بصحة استقراره فى الدار) يعنى يعلم ان الذى سيذكر بعده ذات يصح ان توصف بكينونة فيها فكأنه قيل رجل موصوف بصحة استقراره فى الدار كائن فيها (فهو) اى هذا القول (فى قوة التخصيص بالصفة) وان كان فى الظاهر من قبيل التخصيص بتقديم الخبر الظرف وبهذا الاعتبار كان قسما آخر (و) السادس التخصيص بالنسبة الى المتكلم يعنى بالنسبة الى من صدر هذا الكلام منه (مثل قولك) (سلام) مبتدأ نكرة مخصصة (عليك) الجار والمجرور فى محل الرفع على انه خبر المبتدأ (لتخصصه) اى لتخصص قولك سلام (بالنسبة الى المتكلم) يعنى بالقياس الى من صدر هذا الكلام منه يدل على هذا المعنى قوله (اذ اصله سلمت سلاما) لان السلام عرض لا يقوم بنفسه فيحتاج الى من يقوم به وهو الفاعل (فحذف الفعل) الناصب له مع فاعله يعنى حذفت الجملة الفعلية جواز القرينة حالية او غيرها لقصد الاختصار (وعدل) من النصب (الى الرفع) يعنى غير اعرابه بعد حذف الجملة الفعلية الناصب له وجعلها مرفوعا مبتدء وان كان نكرة لتخصصه بالقياس الى قائل هذا الكلام (لقصد الدوام والاستمرار) يعنى لقصد ان يكون السلام على سبيل الدوام والاستمرار لان الجملة الاسمية لكونها مؤلفة من اسمين والاسم يدل على الذات والذات مما يدوم ويستمر غالبا تدل على الدوام والاستمرار بخلاف الجملة الفعلية لانها مركبة من فعل واسم والفعل عرض لبقاءه زمانا قليلا فكيف يدوم فهى تدل على الحدوث والتجدد (فكأنه قال) المتكلم (سلامى) بالاضافة اليه (اى سلام من قبلى) يشير الى ان الاضافة مجازية لان السلام فى الحقيقة وصف الله فلا يضاف الى غير الله تعالى الا بطريق المجاز فهذا ايضا فى قوة التخصيص بالاضافة وان كان فى الظاهر من قبيل التخصيص بالنسبة الى المتكلم (عليك هذا) اما اشارة الى ان الحكم بان النكرة يجب ان تخصص حتى تقع مبتدءً فحينئذ يكون قوله قال بعض المحققين منهم الخ عديلا له واما اشارة الى ماذكره فى تفسير قوله سلام عليك والمقصود هو الاول والمعنى ان الحكم بان النكرة يجب ان تخصص بوجه ما فتقرب من المعرفة حتى تقع مبتدءً (هو المشهور) المتعارف (فيما بين النحاة ◉ وقال بعض المحققين منهم مدار) مبتدأ ومضاف الى (صحة الاخبار عن النكرة) يعنى سبب ان يصح الاخبار عن النكرة واصله مبنى (على الفائدة) الجار والمجرور خبره يعنى كان فى الاخبار عن النكرة فائدة يصلح جعلها مبتدءً بلا تكلف شئ قيل لا تنافى بين

ولا سبيل الى القول بان مراده شئ فقط لا مجموع شئ منها لانه مع كونه مخالفا الصريح باطل فى نفس الامر لظهور ان المستثنى منه لا يكون شيئا يدخل فيه غيرها وان قوله المستثنى منه سبب لمنع الصرف لا يكون الى آخره من جملة ما مر ذكره الا ان القائل خبط فى توجيه لانهما لا يجتمعان فى شئ واحد فلا يصح اطلاق السبب الواحد عليهما والقول بانهما سبب تام وكل واحد منهما سبب ناقص (قوله) فاذا تكون غير المنصرف الى اخره قيل الشرطية ممنوعة وانما يلزم البقاء بلا سبب لو لم يكن السبب الاصلى معتبرا لكنه يكون الوصف الاصلى معتبرا فليكن العلمية التى هى اقوى منه معتبرة بعد زوالها الا ان يقال العلمية لما كانت ناسخة لاعتبار السبب الاصلى الذى لا يؤثر وحده فى الكلمة حيث نسخت اعتبار الصفة لم يعتبر بعد الزوال ومن هذا علمت ان قوله وخالف سيبويه الاخفش يصح ان يكون جوابا لسؤال يتوجه على هذه الشرطية من انه يلزم البقاء بلا سبب اذ لم يكن فى الكلمة صفة اصلية منعت العلمية عن اعتبارها كالوصفية الاصلية اما اذا كانت فيجوز ان يعتبر بزوال

كلام النحاة من وجوه التخصيص وبين ماذكره فى ذلك البعض لانهم لما رأوا ان المبتدئ لاتنى قوته بالتميز بين المفيد من الحكم على النكرة وبين غيره ضبطوا امثلة فلما تخلف عنها الفائدة ليكون على بصيرة مافى الحكم على النكرة والحاصل ان ماذكره النحاة مبنى على المبتدئ الذى لاتنى قوته بالتميز بين الفائدة وغيرها وماذكره ذلك البعض المحقق مبنى على العالم الذى تنى قوته بالتميز بينهما ولكل وجهة تأمل ( لا على ماذكروه ) عطف على الخبر باعادة الجار ( من التخصيصات ) بيان لما فى قوله على ماذكروه (التى يحتاج) مبنى للمفعول (توجيهاتها الى هذه التكلفات الركيكة) اى الضعيفة من رك يرك بالكسر ركة رق وضعف فهو ركيك وعلى هذا قوله (الواهية) صفة كاشفة لها فانه يجرى مجرى التفسير لان الواهى فى اللغة الضعيف (فعلى هذا) اى على ماقال بعض المحققين (يجوز ان يقال كوكب) مبتدأ من غير تخصيص وهو ظاهر (انقض) اى سقط على وزن انفعل والفعل مع فاعله فى محل الرفع خبر المبتدأ (الساعة) منصوب على الظرفية اى كوكب سقط فى هذه الساعة وشمس انكسفت وقمر انخسف الليلة وغير ذلك (لحصول الفائدة) لان انقضاض الكوكب لما كان نادرا او خفيا على بعض دون بعض اذا جعل مبتدءً من غير تخصيص وحكم عليه بالانقضاض لتحصل الفائدة (ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدمها) اى لعدم الفائدة فى جعل رجل مبتدءً بلا تخصيص وقائم خبراله لكون قيام الرجل كثير الوقوع (وهذا القول) اى ماقاله بعض المحققين (اقرب الى الصواب) لظهور وجهه وهو حصول الفائدة وورود استعمال عليه كقوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة على تقدير ان الظرف متعلق بقوله ناضرة واما على تقدير ان يكون صفة للوجوه فيكون من قبيل التخصيص بالصفة وهل من مزيد ويوم لنا ويوم علينا الى غير ذلك ممالا يعد ولا يحصى وارجاعها الى التخصيصات المذكورة تكلف لا يخفى وجهه على الفطن ولما فرغ من بيان الخبر المفرد شرع فى بيان ان يكون الخبر جملة فقال (ولما كان الخبر المعروف) بقوله المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة (فيما سبق) فى تعريفه (مختصا) الخبر (المفرد) بحيث لا يكون شاملا للخبر الجملة (لكونه) اى لكون الخبر المعرف فيما سبق قسما (من الاسم) والاسم من حيث انه اسم لا يكون جملة والاسناد فيه غير تام (فلم يكن) الخبر (الجملة) اسمية كانت او فعلية (داخلة فيه) اى فى الخبر المعرف لكونه مفردا (اراد ان يشير) اى ان يبين (الى ان خبر المبتدأ قد يقع) يعنى قد يكون (جملة) اعلم ان الاصل فى الخبر الافراد لكونه اخصر ولكون الطرفين متفقين فى الافراد الا انه قد يكون جملة على خلاف الاصل من الجملة التى لها محل من الاعراب وحصروها فى سبع الخبر والحال والمفعول والمضاف اليه فى قول وجزاء شرط وقع بعد الفاء واذا والتابع لمفرد والجميع لها محل من الاعراب (ايضا) يعنى كما يكون الخبر مفردا يكون جملة (فقال) جاعلا كلامه مثالا لما يكون الخبر جملة

العلمية فلا يبقى الكلمة على سبب واحد اوبلا سبب فاجاب بان هذا المنع انما يتجه على قول سيبويه وقول الاخفش اقوى منه والملازمة مبنية عليه وقوله فاذا نكر بقى بلا سبب او على سبب واحد ظاهره انه بقى بلا سبب فى غيرما احد سببيه العدل او وزن الفعل وفيه نظر لانه لا يبقى على سبب واحد فى سكران علما اذا نكر كما صرح به الشارح وبطلانه ظاهر اما اولى فلان القياس فى الوصف المانع هو ان يكون ماثبت له فى الحال مع قطع النظر عن الاصالة وعدمها ولما لم يكن ذلك معتبرا فيه عندهم بل الاصالة سواء تحقق فى الحال ام لا يبنوه باشتراطها لها فلا يصح قياس العلمية عليه لظهور انها حسبما يقتضيه القياس وهذا على خلافه اما ثانيا فلان المصنف صرح فى الايضاح والشرح باختيار مذهب سيبويه وزيف قول الاخفش كما ستقف عليه وكلامه فى المقدمة ايضا ظاهر بل صريح فى امتناعه من قول الاخفش وذلك لانه اهتم بدفع ماتوجه على مذهب سيبويه وظهر فى تأييد الاخفش الا ترى الى قوله ولا يلزمه باب حاتم فكيف يمكن جعل قوله وخالف سيبويه الاخفش جوابا لسؤال

(والخبر قديكون جملة) فعلية ومشيرا بكلمة قد للتقليل وبصحة التجدد الا ان الاصل في الخبر الافراد لكونه طرفا في الكلام ولما سبق ايضا (اسمية) قدمها لكون البحث في الاسم ولكون الاسم اصلا في الافادة والاعراب (مثل زيد) مبتدأ اول (ابوه) مبتدأ ثان (قائم) خبر المبتدأ الثاني وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول (و) جملة (فعلية) سواء كان فعلها ماضيا (مثل) (زيد قام) فعل ماض (ابوه فاعله والفعل مع فاعله الرفع لانه خبر المبتدأ او مضارعا مثل زيد يقوم ابوه او امرا او نهيا ولذا لم يقيد الجملة بالخبرية وان كان مؤولا مثل زيد اضربه اى مقول في حقه اضربه ومستحق لان يؤمر بالضرب ومثل زيد لا تضربه (ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية) لانها مؤولة بالفعل فتكون في حكم الجملة الفعلية على ماسيجئ في قوله وما وقع ظرفا فالاكثر انه مؤول بجملة والمراد بالجملة الفعلية فلاوجه لقول من قال فالظرفية جملة لانتقال اسناد الفعل الى الظرف ولذا استتر فيه ماكان فاعل الفعل ولا لقوله ولك ان تقول لم يذكرها الا انها سبقت غير مرة بل متصل بهذه المسئلة ولم يذكر الشرطية لا المصنف ولا الشارح لانها لا تخرج عنهما لان الجملة هي الجزاء والشرط قيد والجزاء لا يخرج عن الاسمية والفعلية يعني اذا كان الجزاء فعلية فالجملة الشرطية فعلية وان كان اسمية فالجملة الشرطية اسمية فالحاصل ان الجملة عند المصنف اثنتان اسمية وفعلية لما سبق من انه خص الكلام فيهما (واذا كان الخبر جملة) لما عرفت (والجملة مستقلة بنفسها) لاشتمالها على الاسناد المشتمل على المسند والمسند اليه (لا تقتضى الارتباط بغيرها) لافادتها فائدة تامة يشير الى ان الفاء في قوله (فلابد) جزاء الشرط محذوف ولفظة لا هي التي لنفي الجنس وبد مبني على الفتح في محل النصب اسمه (في الجملة الواقعة خبرا عن المبتدأ) (من عائد) الجار والمجرور في محل الرفع خبره تقديره لابد حاصل من عائد اى لا محالة ولا فراق (يربطها به) اى يربط ذلك العائد تلك الجملة بالمبتدأ ويخرجها عن الاستقلال ويجعلها مرتبطة به (وذلك العائد) الذي يربطها به (اما ضمير) عائد الى المبتدأ سواء كان عمدة مثل زيد ابوه قائم او فضلة مثل زيد ضربته او مررت به او مضافا اليه (كما في المثالين المذكورين) في المتن (او غيره) اى غير ضمير (كاللام) اى كلام الجنس التي تدخل على فاعل فعلي المدح والذم فان فاعلهما اما المحلى بلام الجنس او المضاف او المضاف اليه الكائن (في نعم الرجل زيد) على تقدير ان يكون المخصوص مبتدءً وماقبله اعني المدح والذم خبره فان الفاعل لما كان محلى بلام الجنس وهو يشمل كل فرد من افراده جاز ان يربط الجملة لذات الفرد وهو المخصوص لشمول الجنس ذلك الفرد واما على تقدير ان يكون المخصوص خبر مبتدأ محذوف تقديره نعم الرجل هو زيد فلا يكون ذلك المثال مما نحن فيه (ووضع المظهر موضع المضمر) لزيادة التمكن في ذهن السامع وتقرره فيه لان اعادة لفظ الشئ تغني عن ضميره ويكون قائما مقامه فيما يؤدي مؤداه (في نحو الحاقة)

كذا واما الثاقلان قوله وخالف سيبويه الاخفش لاستثناء ما ثبت فيه من الوصفية من الحكم السابق فتل سكران الممتنع للعلمية من جملة المستثنى كما صرح به الشارح قدس سره حيث قال والمراد نحو احمر ماكان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا فيدخل سكران وامثاله ومن العجائب ان القائل بعد ان راى كلامه هذا وارتضى به لم يهتد الى صراط مستقيم بل اخذ يعترض على المصنف مستدلا بقول الشارح (قوله لم يبق فيه سبب من حيث سبب فيما هي شرط فيه من الاسباب الاربعة سواء كانت مجتمعة بجملتها كما في اذربيجان فان فيه خمس علل التعريف والتركيب والتأنيث والعجمة والالف والنون واذا زال احدهما لم يبق شئ منها لكون الاربعة الباقية مشروطة به وكذا ان كانت مع اثنين او ثلاثة من الاربعة او منفردة باحدها واكتفى قدس سره بهذا القدر لحصول المقصود به (قوله والجواب وما قيل ان اصمت علم للمفازة سميت بغلط اصمت بضمتين مبالغة في شدة الخوف فيها بحيث يأمر كل صاحبه بالصمت ولا يمكن له حفظ لسانه من الغلط عن غاية

مبتدأ(ما)استفهامية مبتدأ عندسيبويه وخبرمقدم عندغيره (الحاقة)خبر مبتدأعلى
اختلاف المذهبين والجملة خبر المبتدأ الاول تقديره الحاقة اى ماهى اى شئ هى ووضع
المظهر موضع المضمر جائز فى مقام التعظيم مطلقا( وكون الخبر تفسيرا للمبتدأ )يعنى
ان يكون عينه مثل الشان زيدقائم ومقولى عمر وقاعد لانه لما كان الخبرعن المبتدأ وتفسيرا
له استغنى عن الرابطة لكمال الاتصال والامتزاج بينهما بحيث لايحتاج الى الرابطة
الزائدة(نحو قل هو الله احد) (وقد يحذف) مبنى للمفعول(العائداذا كان ضميرا
غير فاعل لانه اذا كان فاعلا لا يحذف لكونه عمدة فى الكلام ومقصودا واما
غيرالضمير فلكون الخبر عين المبتدأ لايقبل الحذف ووضع الظاهر موضع الضمير
لنكتة تفوت مع الحذف لو حذف وكذا اللام اذلو حذف لاينساق الذهن
الاالى الضمير فلايجوز حذف غيره ( لقيام قرينة ) اى وقت قيام قرينة حالية
اومقالية دالة عليه ( نحو البر ) مبتدأ ( الكر ) مبتدأ ثان وهو بالفارسية ❁ دوازده
شتربار وتفصيله ان الكر اثنا عشر وسقا والوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد
والمد المن(بستين)الجار والمجرور خبر المبتدأ الثانى وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول
(درهما)تميز عماتم بنون الجمع (والسمن)بفتح السين المهملة وسكون الميم وهو مايخرج
من السمسم مبتدأ(منوان)تثنية مبتدأ ثان(بدرهم)الجار والمجرور خبر للمبتدأ الثانى
وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول (اى الكر منه)الجار والمجرور ههنا حال من ضمير
الظرف فيلزم تقديمه على عامله الظرف وهو جائز فى الحال والظرف لانه امامقدر
بالفعل اوشبهه اوحال من المبتدأ الثانى لان المبتدأ فى حكم الفاعل لكونه مسندا اليه
البر الكر حال كونه من البر كائن بستين درهما(ومنوان منه)الجار والمجرور فيه صفة
لقوله منوان فيكون من قبيل التخصيص بالصفة ولذا وقع مبتدءً الا انه حذف(بقرينة
ان بائع البر والسمن لايسعر غيرهما )يعنى حذف العائد فى هذين المثالين بقرينة حالية
التسعير نرخ بيان كردن يعنى ان بايع البر يبين قيمة لاقيمة غيره وبائع السمن ايضا
يبين قيمته وقال الرضى حذفه قياس عندالكل فى موضع وهو ان يكون الضمير
مجرورا بمن التبعيضية ويكون الخبر جملة اسمية ويكون المبتدأ الثانى فيها جزءً من المبتدأ
الاول الى هنا كلامه (وماوقع ظرفا)( اى الخبر الذى )جعل ماموصولة اشارة
الى سبق الخبر(وقع ظرف زمان)نحو القتال يوم الجمعة (اوظرف مكان)نحو زيدعندك
(اوجارا ومجرورا)فانه جار مجرى الظرف لاحتياجه الى الفعل اومعناه احتياج
الظرف اليه ولمناسبته له لان الظرف فى الحقيقة جار ومجرور لكونه بمعنا ولذا سماه
بعضهم ظرفا اصطلاحا قال المحشى الظرف عندهم اسم لظرف الزمان والمكان وهم
يتساهلون فيطلقونه على الجار والمجرور ثم يتسامحون فيطلقونه على مايعم الجميع
فالشارح جرى على التسامح الاخير لفائدة التعميم الى هنا كلامه(فالاكثر)مبتدأ

الاضطراب فاصمت غلط
لامعدول كاترى (قوله
ولما كان قول التلميذ
اظهر مع موافقته لماذكره
من الفائدة جعله اصلا
واسند المخالفة الى آخره
فيه نظر من وجوه احدها
ان الثابت عند المصنف
خلاف ذلك قال فى الشرح
مذهب سيبويه اولى لماثبت
مقدما من اعتبار الوصفية
الاصلية وان زال تحققها
معنى ويلزم الاخفش
صرف ماعلم ان العرب
تمنعه الصرف نحو اسود
ومنع صرف ماعلم ان
العرب تصرفه نحو
مررت بنسوة اربع وقال
فى الايضاح والذى يحقق
امتناع احمر بعد التنكير
منع صرف ادهم وارقم
واسود بعد خروجه
عن الوصفية الى الاسمية
فلولا اعتبار الوصفية
الاصلية لم يستقم وكان يجب
صرفه فاجماعهم على
منع صرفه دليل واضح
فى باب اذا نكر على مذهب
سيبويه وقولهم توافقنا
فى افضل القوم وهو مثله
مغالطة فانه ليس مثله لان
افضل لايكون صفة حتى
تتصل به من وحينئذ
يكون صفة وعند ذلك
نحن وهم منقول على انه
اذا نكر لم ينصرف فما
جعلوه حجة انما هو حجة
عليه هذا كلامه وثانيها
ان ماذكره من القاعدة
متفرع على ماسبق من
بيان العلل وشرطها ولا

الفاء فيه جواب الشرط وهو قوله وما وقع ظرفا لان المبتدأ اذ كان موصولا صلته جملة فعلية او ظرفية يتضمن معنى الشرط فيدخل فى جوابه الفاء على ماسيأتى (من النحاة وهم البصريون) كائنون او وافقون (على) (انه) قدالجار ليصح الحمل وحذف الجار من ان وان قياس كثير (اى الخبر الواقع ظرفا) اى ظرف زمان او ظرف مكان اوجار ومجرورا (مقدر) (اى مأول) هذا تفسير باللازم لان التقدير يلزمه التأويل اذالمقدر مأول لامحالة وليصح تعديته بالباء (بجملة) كائنة (بتقدير الفعل فيه) لان الفعل محتاج الى الفاعل وهو مع فاعله جملة (لانه اذاقدر فيه الفعل يصير جملة) ومن ثم ان الظرف يفيد بمجرده من غير ذكر الفعل فى الصلة لان الصلة تجب ان تكون جملة واذا افاد فيها يفيد ايضا فى غيرها واعلم ان الخبر هو المتعلق المحذوف مع الظرف لان المقصود هو الاخبار بوجود الشئ فى الظرف الا انهم خذفوا بعض الخبر خذفا لازما واقاموا البعض الآخر مقامه اوسموه باسم الخبر اختصارا او مجازا ولذا انتقل الضمير الى الظرف (بخلاف مااذاقدر) اى بخلاف الظرف الذى قدر (فيه اسم الفاعل) اواسم المفعول اوغيرهما من المشتقات غير الفعلية (كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه) اى الظرف (يصير حينئذ) اى حين قدر فيه اسم الفاعل اوغيره (مفردا) لان اسم الفعل لما كان شبيها بالخالى عن الضمير مثل هو رجل وانت رجل وانا رجل وهو ضارب وانت ضارب وانا ضارب لايكون مع فاعله جملة فيكون لامحالة مفردا (وجه الاكثر) يعنى البصريين فى ان الظرف مقدر بجملة بتقدير الفعل فيه (ان الظرف لابدله من متعلق) بفتح اللام لكونه فى الاصل جارا ومجرورا (عامل فيه) اى ليعمل فيه (والاصل فى العمل هو الفعل) فقط لكونه حدثا قائما بالغير (فاذاوجب التقدير) اى تقدير متعلق ليعمل فيه (فالاصل) اى فتقدير ماهو الاصل فى العمل (اولى) والبق وايضا القياس على الظرف الذى وقع صلة للموصول مثل الذى فى الدار زيد وعلى الظرف الذى وقع صفة مثل كل رجل فى الدار فله درهم والمتعلق فى الموضعين فعل لاغير لان الصلة يجب ان تكون جملة (ووجه الاقل) فى ان المقدر فى الظرف اسم الفاعل اونحو (انه) اى الظرف (خبر والاصل فى الخبر الافراد) ليتفق الركنان فى كونهما مفردين ولان المفرد اسرع قبولا من الجملة فى الربط واجيب بان اتفاق الركنين اما تحقيقا اوتأويلا وفى الجملة وان لم يتفقا تحقيقا لكنهما يتفقان تأويلا ولان خبر الجملة اقوى لتأكيده وقدمر فى قوله ولما كان الخبر المعرف فيماسبق مختصا بالمفرد (ثم) اى بعد معرفة احوال المبتدأ والخبر (ان الاصل فى المبتدأ التقديم) على الخبر اى لفظا لماسبق (وجاز تأخير) عن الخبر على خلاف الاصل (لكنه) اى الا ان التقديم على الخبر لفظا (قديجب لامر عارض) يوجب تقديمه عليه (كما اشار اليه المصنف) اى الى ذلك الامر العارض (بقوله) (واذا كان المبتدأ) هذا شروع فى بيان موجبات تقديم المبتدأ على الخبر (مشتملا على ما)

يخفى ان العلوم فيماسبق اعتبار الوصفية الاصلية بعد زوالها فالموافق مذهب سيبويه لاقول الاخفش على ان الفائدة لاتتم الا بهذا الاستثناء فهو جزء منها لاخارج عنها موافق او مخالف لها وثالثها ان القول بكونه المراد التنبيه على اصالة قول الاخفش وتفرع ماذكره من القاعدة عليه مع القول بان اشارة الى استثناء مثل احمر علما اذانكر عن هذه القاعدة يتناقضان جزء ماوانما وقع قدس سره فى ذلك من ظاهر لفظ المخالفة واسنادها الى سيبويه اسناد الاخفش فان رفع الاخفش خلاف الظاهر والامر سهل فان اصل الكلام الانحو احمر خلافا للاخفش الا انه لما اراد البسط على وجه يتبين كلا القولين فيه على التفصيل وقائلهما وما سبب الاختلاف سلك هذه الطريقة واسناد المخالفة فى الخلا فيات الى كل من الاستاذ والتلميذ شائع ذائع الا يرى الى قولهم قال ابوحنيفة رحمة الله كذا خلافا لابى يوسف يعنى خالف ابوحنيفة رحمة الله ابا يوسف خلافا كذا خلافا لابى حنيفة (قوله وان كان معه فلا ينصرف بلاخلاف يعنى ان محل النزاع ما كان

موصولة اوموصوفة والشارح ذهب الى الثانى (له صدر الكلام) فاعل الظرف لوجود شرط عمله فى الاسم الظاهر وهو الاعتماد على احد الاشياء الستة اومبتدأ والظرف لخبر مقدم له والجملة الفعلية اوالاسمية صفة ما اوصلته (اى على معنى وجب له) اى لذلك المعنى (صدر الكلام) وهو معنى يغير الكلام (كالاستفهام) والتمنى والترجى لاغير ذلك وانما وجب لهذا المعنى صدر الكلام ليعلم من اول الامر ان الكلام من اى نوع (فانه يجب حينئذ تقديمه) اى تقديم الاستفهام اوالمبتدأ المتضمن معنى الاستفهام (حفظا لصدارته) وكذا اسماء الشرط نحو من جاء فهو مكرم لانه مؤثر فى الكلام ومخرج له عما هو عليه وكل مؤثر فيه له صدر ذلك الكلام وكذا المبتدأ المضاف الى ماله صدر الكلام نحو غلام من قائم فان المضاف لشدة اتصاله بالمضاف اليه جعلا بمنزلة كلمة واحدة ومستحقة الصدر وكذا المبتدأ المنزل منزلة المتضمن له كالمبتدأ المقترن خبره بالفاء نحو الذى يأتينى فله درهم وكذا اذا كان المبتدأ ضمير الشان مثل هو زيد قائم فانه للابهام قبل التفسير فلواخر عن الخبر الفات الابهام المقصود وكذا اما التعجب نحو مااحسن زيدا فانه لايجوز التصرف فيها بالتقديم والتأخير وكذا المبتدأ الذى دخل عليه لام الابتداء نحو لزيد منطلق لاختصاصها بابتداء الكلام اوكان الخبر مخصوصا بالمدح والذم فى نحو قوله نعم الرجل زيد فقدر فى مركزه الاصلى اى هو زيد اوكان المبتدأ معرفة محذوف الخبر لانه اذا كان محذوفا وجب تقديره فيقدر فى مركزه الاصلى كقولك فى جواب من قال عندك زيد اى زيد عندك كذا قاله السيد عبدالله (مثل من ابوك) وكم اخوتك (فان من) فى محل الرفع لانه (مبتدأ مشتمل على ماله صدر الكلام وهو الاستفهام) وانما وجب تقديمه ليعلم فى اول الامر ان الكلام اى نوع من انواعه ولانه مغير الكلام من الاخبار الى الانشاء والمغير قبل المغير (فان معناه) اى معنى من ابوك (اهذا ابوك ام ذلك) اوازيد ابوك ام عمرو اوغيرهما فاختصر منه فاقيم لفظة من مقام اهذا فتضمن معنى الاستفهام والابتداء فوجب له التقديم (وابوك خبره وهذا) اى كون من مبتدأ وابوك خبره (مذهب سيبويه) لانه يخبر عنده بالمعرفة عن النكرة متضمنة استفهاما اونكرة هى افعال التفضيل مقدم خبره والجملة صفة لما قبله نحو مررت برجل افضل به ابوه وامثال المتفق عليه فى هذا المقام نحو من قام وماجاءبك وايهم قام ومن قام قمت (وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتدأ لكونه معرفة) بالاضافة وكون من نكرة ولايجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة ومنع سيبويه الامتناع فى المبتدأ المتضمن لمعنى الاستفهام وغيره وكذا ابن الحاجب (ومن خبره الواجب تقديمه) بالرفع لانه فاعل (على المبتدأ لتضمنه معنى الاستفهام) فيكون هذا المثال على هذا من وجوب تقديم الخبر على المبتدأ وفى الرضى وانما كان الشرط وغيره مما يغير معنى الكلام الذى لم يتصدر بالمغير على اصله فلو جوزان

معنى الوصفية فيه كذلك قبل العلمية فلايرد ان مثل افضل الناس مع ثبوت الوصفية فيه منصرف بالاتفاق وكان ينبغى ان يعتبر الوصفية فيه كما يعتبر فى احمر بعد زوالها لانه لايكون صفة بدون من واما كان معه من فيكون غير منصرف بالاتفاق لظهور معنى الوصفية المعتبرة فيه وثبوته فلا يكون من امثال احرف شئ على مانبهت عليه بكلام الايضاح ومن لم يفهم المعنى بل ساقه وهمه الى عكس ماهو المقصود قال اشار الشارح بذلك الى انه بعد تفسير نحو احمر بما فسر يتجه عليه دخول افضل من فيه مع انه لاخلاف فيه ثم قال فنقول ينبغى ان يفسر نحو احمر بما يكون الوصف فيه ظاهرا اولايكون معه فى اللفظ مالايكون مع احمر مع من كلمة من التفضيلية حتى لايتجه عليه افعل من (قوله) فان قلت كانه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لاباعث على اعتبارها ايضا لاوجه لهذا السؤال قطعا لانه لايتصور ممن يعترف بلزوم اعتبار الوصفية الاصلية بعد زوالها فى مثل اسود والكلام (قوله) وفيه بحث لاحاصل له لان اسودا سماللحية لايعتبر وصفها بالسواد ضرورة كيف وبه يصح

يجئ بعده مايغيره لم يدر السامع اذا سمع بذلك المغير ا هو راجع الى ماقبله بالتغير او مغير لماسيجئ بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه الى هنا كلامه فيجب تقديمه لازالة التشوش (اوكانا) عطف على كان (اى المبتدأ والخبر) (معرفتين) احترازعن كون احدهما معرفة لانه يجب تقديمه نحو زيد منطلق والمنطلق رجل لانه لايجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة (متساويين فى التعريف) نحو انا ابو النجم وشعرى شعرى ونحو انت انت وهو هو وانا انا فى مقام المدح (اوغير متساويين ولا قرينة على كون احدهما) المقدم اوالمؤخر (مبتدء والآخر) منهما (خبرا) وهذا من باب عطف شيئين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد فانه لو وجدت قرينة دالة على المراد لم يجب التقديم مثل ابوحنيفة ابو يوسف اذ المراد تشبيه الثانى بالاول فيكون المعنى ابو يوسف كابى حنيفة ومثل قول ابى تمام بيت ❁ لعاب الافاعى القاتلات لعابه ❁ وارى الجنى اشتاره ايد عواسل. والمراد ههنا ايضا قوله تشبيه الثانى بالاول فيكون التقدير امابه كلعاب الافاعى القاتلات ومثله ايضا قوله. بنونا بنو ابنائنا . اى بنو ابنائنا كبنونا . وبناتنا بنوهن ابنا الرجال الاباعد. فانه يلتبس ان المراد الاخبار عن ابناء الابناء بانهم بمنزلة الابناء لا الاخبار عن الابناء بانهم بمنزلة ابناء الابناء (نحو زيد المنطلق) اوالمنطلق زيد اى الشخص الذى له الانطلاق المسمى بزيد فهذا مثال لكونهما غير متساويين فى التعريف لان العلم اعرف لماسيجئ ولم يمثل للمتساويين فى التعريف لندورة (او) (كانا) اى المبتدأ والخبر (متساويين) فى التخصيص سواء كانا متساويين (فى اصل التخصيص لافى قدره) يعنى متفاوتين فى قدره يعنى تكون جهة التخصيص فى احدهما على قدر جهته فى الاخر فان ذلك غير مراد (حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه) مع ان الخبر ههنا انقص من المبتدأ وكقولك ضارب امرأة ضارب رجل صالح وجب تقديمه (ايضا) اى كما وجب تقديمه اذا كانا متساويين فى قدر التخصيص وهو التخصيص بالمعمول مثاله (مثل) قولك (افضل منك افضل منى) وهما متساويان فى التخصيص بالمعمول مع قطع النظر عن الخطاب والتكلم والافيكون الثانى اخص وانما وجب تقديم المبتدأ على الخبر فى هذين النوعين (دفعا للاشتباه) وعملا بالاصل لان الاصل فى المبتدأ التقديم فاذا لزم الاشتباه يعمل بالاصل لانه هو المرجع قوله دفعا بالدال لا بالراء الا ان الدفع اسهل من الرفع لان الدفع يكون فى آن الحدوث والرفع يكون بعد التقرر فيكون اسهل (اوكان الخبر فعلا له) (اى المبتدأ) اى يصح المبتدأ ان يكون فاعلا لذلك الفعل اوتأكيدا لفاعله لوتأخر المبتدأ مثل انا قمت وانا سعيت فى حاجتك وقوله فعلا (احترازا عما) اى عن الخبر الذى (لايكون فعلا له) بل يكون لسبب (كما فى قولك زيد قائم ابوه فانه لايجب فيه تقديم المبتدأ على الخبر) بل يجوز تقديمه عليه عملا بالاصل ويجوز تأخيره ايضا ولذا قال الشارح معللا (لجواز ان يقال قام ابوه زيد) لجواز

الحكم بزوال الوصفية فالاتصاف فانه لافرق بين اسود واحمر علما على ان اعتبار الوصفية لم يزل عنه بالكلية ايضا فان الصرف ومنه من الاحكام اللفظية فتعتبر فى احمرها الوصفية الاصلية كما اعتبرت فى جمعه وادخال اللام عليه ولذلك قالوا فى جمع احمر حمر وان كان علما وقالوا الاحمر فلولا اعتبار الوصفية فى احمر علما لم يجز ذلك فيه ولذلك لم يجز ان يقال فى حمد حمد ولا الاحمد بل قالوا الحامد لانه ليس بصفة فقد ثبت انهم يعتبرون الوصفية الاصلية فيجب اعتبارها ايضا ههنا لانه احكام لفظية مثلها وبذلك تبين ضعف ما قاله الشيخ الرضى من ان الحق ان اعتبار ما زال بالكلية ولم يبق منه شئ باى تأويل كان فيه خلاف الاصل اذ المعدوم من كل وجه لايؤثر بمجرد كونه موجودا بعد ان قال معنى اعتبار الوصف الاصلى بعد التنكير انه كالثابت مع زواله لكونه اصليا وزوال مايضاده وهو العلمية فصار اللفظ بحيث لو اراد مريد اثبات معنى الوصف الاصلى لجاز بالنظر الى زوال المانع لانه يرجع معنى الصفة الاصلية حتى يكون معنى رب احمر رب شخص فيه معنى الحمرة بل معنى رب احمر شخص

الاضمار قبل الذكر لفظا لارتبة (لعدم الالتباس) يعنى التباس المبتدأ بالفاعل لعدم تعدد الفاعل ولابالتأكيد ايضا وهو ظاهر (مثل زيد قام وجب تقديمه) جواب لقوله واذا كان المبتدأ الخ او قوله اوكان الخبر فعلا له على ماسبق (اى تقديم المبتدأ على الخبر فى هذه الصور) الاربع وكذا يجب تقديمه اذا كان الخبر واقعا بعد الا او معناها نحو وما محمد الرسول وانما انت قائم (اما) وجوب تقديم المبتدأ على الخبر (فى الصور) الثلاث (الاول) بضم الهمزة وفتح الواو جمع اولى (فلما ذكرنا) من وجوب الصدارة فى الصورة الاولى ودفع الالتباس فى الصورتين الاخيرتين فلا يجوز فيهما تقديم الخبر على المبتدأ اصلا وقطعا بل ايهما قدم فذلك هو المبتدأ (واما) وجوب التقديم (فى الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل) لو اخر (اذا كان الفعل) الواقع خبرا عنه (مفردا مثل زيد قام فانه اذا) اخر المبتدا عن الخبر و (قيل قام زيد التبس المبتدأ بالفاعل) يعنى لم يعلم ان زيدا فاعل للفعل والكلام جملة واحدة او مبتدأ مؤخر والفعل قبله مع فاعله خبر عنه والكلام جملتان يعنى جملة اسمية مؤكدة خبرها جملة فعلية فوجب تقديمه لازالة هذا الالتباس (اوبالبدل) عطف على قوله بالفاعل فى قوله فلئلا يلتبس المبتدأ ايضا بالبدل (عن الفاعل اذا كان) الفعل (مثنى) لمثل الزيدان قاما (اومجموعا) مثل الزيدون قاموا (فانه اذا قيل فى مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا) يعنى لو اخر المبتدأ فى هذين المثالين وقيل (قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل) بدل كل من الكل مع انه غير مراد (فالتبس المبتدأ به) اى بالبدل عن الفاعل (اوبالفاعل على هذا التقدير) اى قاما الزيدان وقاموا الزيدون (ايضا) اى كما التبس المبتدأ بالفاعل فى نحو قام زيد بناء (عن قول من يجوز كون الالف) يعنى الف التثنية (والواو) اى واو الجمع (حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه) لاضمير فاعل للفعل فيكون حينئذ الفاعل الاسم الظاهر (كالتاء فى ضربت هند) فانها حرف دال على تأنيث الفاعل لاضمير هو فاعل للفعل فيكون الفاعل الاسم الظاهر وكالواو فى اكلونى البراغيث وفى قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا وفى الحديث يتعاقبون عليكم ملائكة الليل والنهار على قول ❁ ولما فرغ من بيان الاحوال التى توجب تقديم المبتدأ بعد ان كان فيه الاصل التقديم شرع فى بيان الاحوال التى توجب تقديم الخبر بعد ان كان الاصل فيه التأخير فقال (واذا تضمن) اى اذا كان مشتملا فتغيير العبارة التى كانت فى المبتدأ للتفتن فيهما لكن الاشتمال خير من التضمن لانه يبادر منه كونه ماله صدر الكلام لا يلزم (الخبر المفرد) (الذى ليس بجملة) لان المفرد يطلق على مايقابل المثنى والمجموع وعلى مايقابل الجملة وشبهه والمراد الاخير (صورة سواء كان) الخبر المفرد (بحسب الحقيقة جملة او غير جملة) (ما) موصولة او موصوفة مفعول تضمن لانه متعد (له صدر الكلام) فاعل الظرف او مبتدأ خبره

مسمى بهذا اللفظ سواء كان اسود او ابيض او احمر فان كون الامر كذلك لايستدعى سقوط اعتبار الوصفية بالكلية كيف وقد ثبت بعض الاحكام المتفرعة على اعتبارها كما عرفت (قوله) لزمه ان يعتبره فى حال العلمية ايضا قيل الاولى ان يقال كان منطنة ان يلزمه لئلا يكون هو وقوله فاجاب متنافرين ولا يخفى ان الامر بالعكس فان الجواب لابد له من سؤال وهو يكون هنا بالزام هذا الباب لا بجمله منطنة اللزوم نعم لو قال كان منطنة ان يلزم اعتباره ثم قال بدل قوله فاجاب ولذا قال كان احسن واولى ثم ان القائل جوز كون لايلزمه من الالزام وهو خلاف الظاهر لايصار اليه بدون الداعى (قوله) فان العلم للخصوص والوصف للعموم اذا العلمية وصف الشئ لمدلول بعينه لايتجاوزه والوصفية وضع الشئ لمن قام به ذلك المعنى مطلقا فكيف يكون الشئ مختصا غير مختص قيل الاوضح فى بيان التضاد فان العلمية كون اللفظ موضوعا لذات معينة من غير اعتبار وصفية والوصفية كونها مستعملة فى ذات مبهمة فى غاية الابهام مع اعتبار صفة وفيه مافيه (قوله) وهو منع صرف لفظ واحد قبل يتجه عليه

الظرف(اى معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام )وغيره مما يقتضى صدر الكلام (مثل اين زيد)فمعناه فى الدار زيدام فى السوق (فزيد) مرفوع لفظا لانه (مبتدأ) عندالبصريين لانهم شرطوا الاعتماد على احدالاشياء الستة فى عمل الظرف فى الاسم الظاهر واما عندالكوفيين فزيدفاعل الظرف لانهم لم يشترطوا الاعتماد فلايكون ممانحن فيه لان الجملة الظرفية لامحل لها من الاعراب (واين)ظرف من الظروف المكانية مبنى على الفتح لتضمنه مبنى همزة الاستفهام ولذاقال الشارح(اسم متضمن للاستفهام خبره وهو)اى لفظ اين(ظرف )كما قلنا لانه لابدله من متعلق عامل فيه(فان قدر فعل) لكونه اصلافى العمل والفعل لابدله من فاعل( كان) الظرف المقدر بالفعل المحتاج الى الفاعل (الخبر جملة حقيقة ومفردا صورة)فتكون تلك الجملة خبرا مقدما لتضمنهامعنى الاستفهام المقتضى صدر الكلام (وان قدرباسم الفاعل كان الخبر)اى الظرف المذكور (مفرداحقيقة وصورة)لماسبق ان اسم الفاعل لايكون جملة(وعلى) كلا (التقديرين)اى تقدير الفعل وتقدير اسم الفاعل (ليس)الخبر (بجملة صورة) وان كان على التقدير الاول جملة حقيقة فاطلاق الافراد عليه لايكون بحسب الصورة (واحترزبه)اى بقيد الافراد وبقوله المفرد عمايكون الخبر جملة متضمنة لمايقتضى صدر الكلام (عن نحو زيد اين ابوه)فزيدمبتدأ واين اسم متضمن للاستفهام خبر مقدم وابوه مبتدأ مؤخر وهو مع خبره المقدم عليه جملة اسمية متضمنة لمعنى الاستفهام خبره فلايجب حينئذ تقديم الخبر لان ابوه ان كان مبتدء كما قلنا فقد وقع الاستفهام فى صدر جملة فلايحتاج الى تقديمه لان مايقتضى صدر الكلام انما يقتضى صدر جملة داخل هو عليها يجب ان لايتقدم عليه احد ركنى هذه الجملة ولايقتضى صدر كل جملة فان كان ابوه فاعله فقد وقع فى صدر ماهو كالجملة فاخذحكمها فى عدم الاحتياج الى التقديم (اذلايبطل بتأخيره)اى بتأخير ذلك الخبر ( صدارة ماله صدر الكلام لتصدره فى جملته)وجملته مايغيره لماذكرنا( اوكان ) (الخبر )الباء فى قوله( بتقديمه )اى الخبر متعلق ب(مصححاله) احترزبه عن ان يكون الخبر بتأخيره مصححا لكونه مبتدء نحو زيدقام فان زيدا انما يصح كونه مبتدء بتأخيره حتى لو قدم وقيل قام زيد وجب كونه فاعلاله(اى للمبتدأ من حيث انه مبتدأ )لامن حيث انه اسم(فبتقديمه يصح وقوعه مبتدء )اى لكون تقديم الخبر الظرف مصححاله وذلك الظرف امامذكور(مثل فى الدار رجل) اومحذوف كقولك رجل فى جواب من قال من عندك رجل واحترز بقيد المصحح عن مثل رجل عالم فى الدار فان التقديم ليس بواجب فيه لان تقديمه ليس بمصحح بل المصحح فيه الوصف ومنه قوله تعالى واجل مسمى عنده(فان) قوله(فى الدار خبر)مقدم(تخصص المبتدأ بتقديمه كما عرفت) فيماسبق فى وجوه تخصيص المبتدأ النكرة حيث قال له التخصيص بتقدم الخبر الظرف(فلو)عمل بما هو الاصل

ان العلمية والوصفية ليستامتضادتين فى هذا الحكم بل متوافقتين ولا منع من اعتبار المتضادين فيما يتوافقان فيه وهذا السؤال مبنى على الغفول عن لفظ واحد فان مراد الشارح قدس سره ان منع صرف لفظ واحد لكونه مختصا وغير مختص من قبيل الجمع بين المتضادين فى شئ واحد (قوله) فدخله الكسر دون التنوين لانه لايجمع مع اللام والاضافة اذالتنوين دليل تمام الاسم واضافته مشعرة بعدم تمامه متنافرا واماتنافر اللام والتنوين فلكونه فى بعض المواضع علامة للتنكير وهذا حرف التعريف ليس الاولايبعد ماقيل لما عاقبة اللام والاضافة التنوين صارتا كالعوض منه فكأنه ثابت (قوله) وحيث ضعفت مشابهته للفعل لم يؤثر الا فى سقوط التنوين دون تابعه الذى هو المكسر الى حاله وسقط التنوين لامتناعه من الصرف هذا مخالف لما نقله المصنف عنهم كما ستقف عليه (قوله)ومنهم من ذهب الى ان العلتين الى قوله وهذا القول انسب مما عرف به المصنف غير المتصرف ممايجب حذفه فانه متدرج فيماقبله لايصح ان يكون وجها مستقلا وقولا مقابلا لماسبقه كيف

فى الخبر و (اخر لبقى المبتدأ نكرة غير مخصصة) بوجه ماوذا غير جائز لما عرفت ويحتمل ان يكون الظرف صفة لرجل ويكون من قبيل تخصيص الصفة والخبر محذوف بلا قرينة وهو ايضا غير جائز فلزم تقديم الخبر ليكون المبتدأ نكرة مخصصة ولدفع الاحتمال المذكور (او) (كان) (لمتعلقه) (بكسر اللام) فان فتح اللام يراد به مجموع ماوقع خبرا لفظا وهو على التمرة نظرا الى ان الخبر فى الحقيقة استقر او مستقر لان الفعل واشبهه متعلق بالكسر لانه غرض وان كسر يراد به المرجوع اليه وهو التمرة خاصة نظرا الى انه جزء الخبر والمراد ههنا الثانى اى جزء الخبر يعنى اذا اتصل بالمبتدأ ضمير راجع جزء الخبر (اى كان لمتعلق الخبر) اى لجزئه (التابع) صفة المضاف وهو المتعلق (له) اى للخبر (تبعية يمتنع معها) اى مع تلك التبعية (تقديمه) اى تقديم ذلك التابع (على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل) لان الضمير عائدا الى المجرور وهو ليس بخبر ولا جزئه بل الخبر قوله متوكل فلا يجب فيه تقديم الخبر بل العمل بما هو الاصل اولى واحرى ولان الضمير فى عبده وان كان عائدا الى الله الذى هو يتعلق بالخبر الذى هو متوكل الى ان تعلقه ليس بالمعنى المذكور الذى هو تعلق الجزء بالكل (ضمير) (كائن) (فى) (جانب) (المبتدأ) بان كان الضمير مضافا اليه له (راجع الى ذلك المتعلق) فقط وانما وجب تقديم الخبر (اذلو اخر) الخبر عملا بما هو الاصل فيه (لزم الاضمار قبل الذكر لفظا) ورتبة (ومعنى) حتى لو قيل مثلها زيدا على التمرة لكان مثل قولك صاحبها فى الدار وقدم امتناعه (مثل على التمرة مثلها زبدا) كناية عن كثرة زبد خلط بالتمرة (فقوله مثلها اى مثل التمرة) مرفوع لفظا لانه (مبتدأ) ومضاف الى ضمير راجع الى التمرة فى قوله على التمرة ولذا قال الشارح (وفيه) اى فى قوله مثلها (ضمير) وهو المضاف اليه راجع (لمتعلق الخبر) بكسر اللام اى لجزء الخبر (وهو) اى ذلك المتعلق (التمرة) بدون الجار (لان الخبر هو) مجموع (قوله على التمرة) يعنى الجار والمجرور كلاهما فى محل الرفع على الخبرية (والتمرة متعلق به) اى بالخبر وهو الكل (مثل تعلق الجزء بالكل) يعنى كما ان الجزء يتعلق بالكل كذلك التمرة متعلق بالخبر وهو الكل (او) (كان الخبر) (خبرا عن ان) (المفتوحة) قيدها بالمفتوحة لان المكسورة لا تصلح ان تكون مع اسمها وخبرها مبتدأ لكونها جملة والمبتدأ مفرد فبينهما منافاة فاذا قدم الخبر سواء كان ظرفا كالمثال المذكور فى المتن او غير ظرف نحو حق انك عالم عرف من اول الامر ان الذى يجيء بعد ان المفتوحة مبتدأ لان الخبر لا بد له من مبتدأ ولا يصلح له الا المفتوحة (الواقعة مع اسمها او خبرها المأولة) صفة بعد بعد صفة لان (بالمفرد مبتدأ) مفعول لقوله الواقعة لان الوقوع يتعدى نحو وقعت السكين عنق الشاة وانما وجب تقديم الخبر على المبتدأ اذ لو اخر الخبر على ما هو الاصل لا لتبست المفتوحة بالمكسورة لانه ربما يظن انه خبر لان المكسورة بعد خبر وان كان الخبر ظرفا فقد يظن انه متعلق لخبر ان المكسورة

لا و المصنف قد بين الخلاف فى الامالى بذكر القولين حيث قال ومنهم من يقول الصرف ومنهم من يقول انجر فالذين قالوا انجر فروا من الصرف لانه عندهم غير منصرف لقيام العلتين المانعتين فان موجب العلتين عندهم حذف التنوين وموجب حذف الكسر حذف التنوين لاجل العلتين فاذا زال التنوين لا لاجل العلتين فقد ذهب موجب ذهاب الكسر فوجب ان يثبت والذين قالوا انصرف فروا من انجر لانه عندهم منصرف وان قابل من فيه علتان كأنهم فهموا ان السلام والاضافة مانعتان لثبوت خصوصيتهما بالاسماء لمعنى يخص بها فكأنهما قابلت السببين لو احدها فرجع الاسم الى اصله فى الصرف وايضا نقل فى الشرح هذين القولين ولم يزد عليهما فانه قال وذلك اعنى انجر بالكسر اما لانه دخل عليه ما هو من خواص الاسماء فقابل شبه الفعل فرجع الى اصله واما لان الجر لم يمتنع فيه الابعا لذهاب التنوين او للعلتين فلما كان زوال التنوين هنا لاجل اللام او الاضافة لا العلتين زال موجب منع الجر فدخل وهذا قول اكثرهم وكان الشارح قدس سره نظر الى ان المصنف

واذا تقدم عرف انه خبر للمبتدأ واذا علم ان المقدم خبر علم ان ما بعد الخبر ان المفتوحة لا المكسورة لانها مع خبرها جملة وهي لا تقع مبتدءً بخلاف المفتوحة فانها مع خبرها في تقدير المفرد كما سبق (اذ في تأخيره) اي في تأخير الخبر عملا بما هو الاصل فيه (خوف لبس) بفتح اللام وسكون الباء الالتباس اي خوف التباس (ان المفتوحة بـ)ان (المكسورة في التلفظ) يعني لم يعلم السامع ان المتكلم تلفظ بالفتحة او بالكسرة (لامكان الذهول) اي لامكان ان يكون غافلا (عن الفتحة) بل التبس عنده ان التلفظ بالفتحة اوبالكسرة (لخفائها) اي الفتحة (اوفي الكتابة) مصدر كتب كالخطابة مصدر خطب معطوف على قوله في التلفظ باعادة الجار فيه لان المعطوف على المظهر المجرور يجوز اعادة الجار فيه ولا يؤخر يعني لو اخر الخبر اعني قوله عندي عملا بما هو الاصل وكتب انك قائم عندي احتمل انها المكسورة وعندي ظرف قائم او خبر بعد الخبر والكلام جملة اسمية مؤكدة وحدها او انها المفتوحة وهي مع ما بعدها مبتدء وعندي خبرها فالتقدير قيامك كائن عندي والكلام جملة اسمية بلا تاكيد فلدفع هذا الاحتمال وجب تقديم الخبر سواء كان ظرفا (مثل عندي انك قائم) او غيره مثل حق انك قائم (وجب تقديمه) (اي تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذا الصور) الاربع (لما ذكرنا) علة كل واحدة منها في حيزها فليرجع اليها (وقد يتعدد الخبر) لانه حكم والحكم على شئ يجوز تعدده (من غير تعدد المخبر عنه) قيد به تصحيحا للتقليل في قد فان تعدد الخبر مع تعدد المخبر عنه كثير ومنه زيد قائم وعمرو قاعد (فيكون) الخبر (اثنين فصاعدا) يعني فزايدا على الاثنين الى ان ينتهي (وذلك التعدد اما) ان يكون (بحسب اللفظ والمعنى) يعني ان يكون لفظ الخبر الثاني غير لفظ الخبر الاول ومعناه ايضا كذلك مع جواز اجتماعهما في محل واحد (جميعا) اي يكون تعدد الخبر بحسب اللفظ والمعنى حال كونهما مجتمعين لا بحسب اللفظ فقط ولا بحسب المعنى فقط (ويستعمل ذلك) اي التعدد الذي بحسب اللفظ والمعنى جميعا (على وجهين) احدهما ان يستعمل (بالعطف) بان الثاني معطوف على الاول (مثل زيد عالم وعاقل) وليس قولك هما عالم وجاهل من هذا القبيل لان كلامنا فيما تعدد فيه الخبر عن شئ واحد وههنا المخبر عنه بالعالم غير المخبر عنه بالجاهل فلا يكون من تعدد الخبر في شئ بل يكون تقديره هو رجل عالم وهو رجل جاهل (و) الثاني يستعمل (بغير العطف) (مثل زيد عالم عاقل) وفي الرضي لان الاخبار المتعددة فيه اما ان تكون متضادة او لا فالاول كقوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد ففي كل واحد ضمير يرجع الى المبتدأ ان كان مشتقا ولا اشكال فيه (و) الثاني (اما بحسب اللفظ فقط) عطف على قوله اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا وليس ما تعدد لفظا دون معنى من هذا في الحقيقة نحو زيد جائع نائع لانها بمعنى واحد والثاني تأكيد للاول والمراد بالتعدد ان يكون لكل منهما معنى الا انهما اذا اجتمعا يحصل معنى واحد ايضا بان يكون الثاني تأكيدا للاول

لما عرف غير المتصرف بما عرفه لزمه القول بعدم انصراف ما دخله الكسر والتنوين عند تحقق العلتين وبانصراف ما لم يكن فيه كلاهما او احدهما وان وجد فيه احدهما ومبنى ذلك القول هذا الحكم بالنسبة به لكنه غفل ان جميع النحاة متفقون على ان امتناع الاسم من الصرف لتحقق العلتين فغير المنصرف ما فيه علتان ليس الا الا انه لما كان تفسيره بما لا يدخله الكسر والتنوين اوضح بناء على ظهور امره عرفه بعضهم به فالخلاف جار بينهم باي وجه فسره والعجب انه قدس سره نقل عنهم الخلاف في انصرافه قبل هذا الكلام ولم يتفطن منه لما ذكرناه وبهذا التفصيل ظهر فساد ما قاله الشيخ الرضي في اول الباب والفاضل الشريف في هذا المقام من ان ما دخله اللام او الاضافة مما فيه علتان من التسع غير منصرف على مذهب المصنف عليه وعند غيره هو منصرف سواء قالوا ان الكسر سقط تبعا للتنوين وقالوا ان الكسر والتنوين سقطا معا (قوله المرفوعات) قيل انما جمع ولم يأت بالمفرد لان تعريف المرفوع وتعريف الرفع يوهمان ان المرفوع ليس الا واحدا وهو

مثل قولك زيد جائع ( نحو هذا حلو حامض ) لان الضمير يرجع من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدأ اذ المعنى فى جميع اجزائه حلاوة وفيها كلها حموضة لانه امتزج الطعمان فى جميع اجزائه وانكسر احدهما بالاخر وحصل بالانكسار كيفية متوسطة بينهما ولذا علل الشارح بقوله ( فانهما فى الحقيقة خبر واحد اى مز ) بضم الميم وتشديد الزاى المعجمة اى جامع بين الحلاوة والحموضة لان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة بينهما لا اثبات انفسهما ولو كان كذلك لكفى ان يقال هذا حلو وهذا حامض فيكون بيان حلوية هذا وحامضية ذاك ولكون هذا غير مراد قال هذا حلو حامض مريدا به الكيفية المتوسطة بينهما (وفى هذه الصورة) اى صورة تعدد اللفظ فقط دون المعنى ( ترك العطف ) بينهما (اولى) لشدة الاتصال بينهما لان مجموعهما بمنزلة مفرد فلو استعمل العطف بينهما لكان عطف كلمة على بعض تلك الكلمة (ونظر بعض النحاة) وهو ابو على (الى صورة التعدد وجوز العطف) بالواو لانها للجمع المطلق وفى الرضى واعلم انه يجوز ان يعطف احد الجزئين على الآخر بالواو مع اتصاف مجموع المبتدأ بكل واحد من الجزئين تقول زيد كريم شجاع وزيد كريم وشجاع وكذا كل ما هو بمنزلته فى رجوع الضمير من كل واحد من الجزئين الى مجموع المبتدأ اذ المعنى فى جميع اجزائه نحو هذا ابيض واسود وهذا حلو وحامض وقد سبق واما اذا لم يرجع ضمير كل واحد الى مجموع المبتدأ نحوهما عالم وجاهل فلابد من الواو لان المبتدأ مفكوك تقديرا اى احدهما عالم والاخر جاهل الى هنا كلامه (ولا يبعدان) (يقال مراد المصنف) يعنى توجيه عبارته الباء فى قوله (بتعدد الخبر) متعلق بقوله مراد المصنف فى قوله وقد يتعدد الخبر (ما) اى التعدد الذى ( يكون بغير عطف لان التعدد بالعطف لا خفاء فيه لا فى ) تعدد (الخبر) على ما سبق (ولا فى) تعدد (المبتدأ) مثل زيد وعمرو وبكر قائم يعنى كل واحد منهم او زيد قائم وعمرو وبكر (ولا فى) تعدد (غيرهما) اى غير الخبر والمبتدأ مثل تعدد الفاعل مثل قام زيد وعمرو والمفعول مثل ضربت زيدا وعمروا وغيرهما مما يجوز التعدد فيه لان المصنف يبين فى هذا الكتاب ما فيه خفاء ويوضحه وما هو مبين بنفسه لا يحتاج الى البيان (وايضا) اى كان المتعدد بالعطف لا خفاء فيه لا فى الخبر ولا فى المبتدأ ولا فى غيرهما كذلك ( المتعدد بالعطف ) سواء كان فى الخبر او فى المبتدأ اوغيرهما ( ليس بخبر ) ومبتدأ (بل) انما ( هو من توابعه) اى من توابع الخبر والمبتدأ اوغيرهما لان المعطوف بالحروف من جملة التوابع على ما سيجئ (ولهذا) اى لكون مراد المصنف بتعدد الخبر ما يكون بغير عطف لعدم الخفاء فى التعدد بالعطف (اورد) المصنف (فى المثال) لتعدد الخبر (الخبر المتعدد) مفعول اورد ( بغير عاطف ولو جعل التعدد ) المفهوم من وقد يتعدد الخبر ( اعم ) من ان يكون بغير عطف كما هو الظاهر من العبارة او بعطف

(فالاقتصار)

الفاعل فازال ذلك الفهم بصيغة الجمع الدالة على التعدد وبعد تسليم وتعريف الرفع وايهام ذينك التعريفين لما قاله لا تعويل عليه لظهور زوال هذا الوهم بقوله فنه فالوجه هو التنبيه على تعداد الا الانواع ليس الا قوله لان موصوفة الاسم قيل اما لان الكلام فى الاسماء فالظاهر جعل الموصوف الاسماء الكلمات واما لانه لو جعل موصوفه الكلمات لم يصح

[قوله هو ما اشتمل على علم الفاعلية لان الكلمة المرفوعة تشتمل الفعل المضارع المرفوع وهو لا يشتمل على علم الفاعلية لان الرفع فيه ليس علم الفاعلية ثم قيل وهذا وجه دقيق يتقدح منه ما يستضئ به اولو الابصار الى وجه بديع فى اختيار علم الفاعلية فى تعريف المرفوع على الرفع وهو انما اشتمل على الرفع اعم من الاسم المرفوع الذى هو المعرف فى هذا المقام ولا وجه لكلا القولين لان الرفع وعلم الفاعلية مترادفان بحسب الاصطلاح كما سبق من قول المصنف وانواعه رفع ونصب وجر فالرفع علم الفاعلية فكل ما يصدق عليه الرفع يصدق عليه علم الفاعلية وبالعكس لو كان بينهما عموم كما زعمه القائل لما صح اطلاق

(فالاقتصار) اى اقتصار المصنف فى التمثيل (عليه) اى على ايراد المثال بغير عطف (لذلك)
قوله فالاقتصار مبتدأ لذلك الجار والمجرور خبره واشارة الى قوله لان التعدد
بالعطف لاخفاء فيه لا فى الخبر ولا فى المبتدأ ولا فى غيرهما لا الى قوله ايضا ولا اليهما
جميعا يعرف بالتأمل اى لكون المتعدد بالعطف لاخفاء فيه الى آخره (وقد يتضمن
المبتدأ معنى الشرط) اى يندرج فيه معناه فيصح دخول الفاء اى الفاء الجزائية فى الخبر
ايذانا لما تضمنه المبتدأ من معنى الشرط كما يصح دخولها فى جواب الشرط اعلم ان الفاء
تدخل فى خبر المبتدأ الواقع بعد اما وجوبا نحو اما زيد فمنطلق ولا تحذف الا للضرورة
نحو * فاما القتال لا قتال لديكم * فى مكان فلا قتال او لاضمار القول كقوله تعالى *
واما الذين اسودت وجوههم اكفرتم * اى فيقال لهم اكفرتم وتدخل جوازا فى
خبر المبتدأ المذكور ههنا كذا فى الرضى (وهو) اى معنى الشرط (سببية الاول للثانى)
اى يكون الاول سببا للثانى نحو الذى يأتينى فله درهم لان اتيانه سبب لاستحقاقه الدرهم
حتى لو لم يأته لا يستحقه قطعا كما فى قولك ان جئتنى فلك درهم (او للحكم به) يعنى ان
يكون الاول سببا للحكم بالثانى عليه وان لم يكن سببا فلا يرد بان يقال لم دخلت الفاء فى
قوله * وما بكم من نعمة فمن الله * مع ان الاول ليس بسبب للثانى بل الاول سبب والثانى
مسبب لان استقرار النعمة بالمخاطبين ليس سببا لكونه من الله تعالى بل الامر بالعكس
يعنى بل كونها من الله تعالى سبب لاستقرارها فيهم فاستقرارها سبب للحكم بكونها من
الله تعالى وقيل وجد النعمة فيهم من جعلهم معطيها سبب للاخبار بانها من عند الله
تعالى والاوجه ان وجودها سبب لكونها من عند الله تعالى فحينئذ لا احتاج الى قوله
او للحكم به (فلا يرد عليه) اى قوله وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط (نحو) قوله تعالى
(وما) اى نعمة استقرت (بكم) حال كونكم منكرين او جاهلين معطيها (من نعمة) بيان
لما الموصوفة (فمن الله) يعنى سبب للحكم بكونها من الله تعالى اذ لو كانت من غيره تعالى
لما استقرت بكم قطعا لان نعم الله تعالى لكونها كثيرة لا تحصى مستقرة لا محالة (فيشبه
المبتدأ الشرط) لتضمنه معناه (فى سببية) اى سببية المبتدأ (للخبر سببية الشرط للجزاء)
كذلك المبتدأ المتضمن معناه يكون سببا للجزاء قصدا لان السببية لازم للشرط لانه
لا فائدة له سواها بخلاف المبتدأ فانه يصح قصدها وعدم قصدها لبقاء الفائدة دون
قصدها فلذا افترقا بصحة دخول الفاء على الخبر ولزومه فى الجزاء ولذا قال المصنف
(فيصح دخول الفاء فى الخبر) (او يصح عدم دخوله) اى الفاء (فيه) اى الخبر قوله
(نظرا الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط) تعليل لقوله فيصح دخول الفاء فى الخبر
واما تعليل لقوله ويصح عدم دخوله فيه فلم يذكره قياسا على التعليل الاول والاعتماد
على فهم الطالب يعنى ويصح عدم دخول الفاء فى الخبر نظرا الى عدم تأصل المبتدأ فى
السببية كالشرط هذا اذا لم يقصد الدلالة على السببية (واما اذا قصد الدلالة على ذلك

علم الفاعلية على حركة
غير الفاعل وهذا باطل
بالاتفاق فان قلت يلزم
على ذلك كون الواو
والالف رفعا وهذا
يخالف ما فى الفوائد
الهندية من تفسير
علم الفاعلية بالرفع والواو
والالف والقول بانه
لم يقل على الرفع ليتناول
الحرف ايضا قلنا نعم كذلك
صرح به الشيخ الرضى
وغيره وعليه قول الشارح
قدس سره وهى الضمة
والواو والالف وما نقلته
عن الهندى سهو منه
فالصواب انه قدس سره
نفى كونه جمع مرفوعة على
ان يكون الموصوف
هى الكلمة لامرين احدهما
ان الكلام ليس فيها من
حيث هى فلا يصح تقديره
الا بتأويل الاسم ولا حاجة
هنا الى هذا التأويل لصحة
ان يجمع المرفوع كذلك
وثانيهما ان قوله فمنه الفاعل
يقتضى بظاهر الرجوع
الى المرفوع وعلى تقدير
الكلمة لا يصح ذلك واما
ان المصنف لم يعرف
المرفوع بما اشتمل على
الرفع فظهور فساد
التعريف حينئذ وهو
كونه مساويا للمعرف
فى المعرفة والجهالة (قوله
والمراد باشتمال الاسم
عليها ان يكون موصوفا
بها قيل الكلام مبنى على
عدم التفرقة بين الدال
والمدلول فان الاتصاف
بمدلول الرفع لمدلول الاسم

المعنى فى اللفظ) يعنى اذا قصد دلالة المبتدأ على معنى السببية فى لفظه (فيجب دخول الفاء فيه) اى فى الخبر ايذانا لما قصد من الدلالة (واما اذا لم يقصد) دلالة المبتدأ على معنى السببية فى لفظه بل قصد مجرد لدلالة على معنى الابتداء (فلم يجب دخوله) اى الفاء (فيه بل يجب عدمه) اى عدم دخول الفاء فيه لعدم السببية ولم تكن مقصودة من اللفظ (وذلك) (اى المبتدأ المتضمن معنى الشرط) اى الذى يكون سببا للخبر اوللحكم به فيصح دخول الفاء فيه شيئان (اما) (الاسم) اى احدهما الاسم (الموصول بفعل) اى اسم موصول جعلت صلته جملة فعلية ماضيا كان الفعل باقيا على معناه اوغير الشرط فانه لايكون الا مستقبلا فى المعنى اومضارعا ويدخل فى قوله الموصول اللام الموصولة نحو الزانية والزانى الآية لان صلتها لاتكون الافعلا فى صورة اسم الفاعل واسم المفعول على ماسيجئ (اوظرف) عطف على قوله بفعل (اى الذى جعلت صلته جملة فعلية او جملة (ظرفية مأولة بجملة فعلية) فيه نشر على ترتيب اللف ذكر الظرف مع ان الموصوف الكائن مع الظرف كائن مع الفعل بلا محالة لان الشرط لايقع ظرفا فلو لم يذكره لحمل الفعل على الفعل الصريح فلم يتناوله والمراد بالظرف عم من الظرف ومايجرى مجراه على ماعرفت سابقا (ههنا) اى فى موضع الصلة للموصول الذى وقع مبتدأ متضمنا لمعنى الشرط فيصح دخول الفاء فى خبره اذ صحة الدخول فيه كون الصلة فعلا اومأولا به ليتأكد مشابهة الشرط (بالاتفاق) من الكوفيين لان عندهم الظرف كان مأولا بالاسم اذا لم يكن صلة للموصول واما اذا كان صلة له فأول عندهم بالفعل كما كان مأولا به عند البصريين مطلقا فيكون مأولا بالفعل باتفاق الفريقين اذا كان صلة له (وانما اشترط) مبنى للمفعول (ان يكون صلته فعلا اوظرفا مأولا بالفعل) يعنى شرط ان يكون صلته جملة فعلية او جملة ظرفية بان يكون الظرف متعلقا بالفعل (ليتأكد مشابهته) اى مشبهة المبتدأ (الشرط) لان المبتدأ لكونه متضمنا معنى الشرط كان مشابها به ولما كان موصولا صلته فعل اوظرف مأول بالفعل تأكد مشابهته به (لان الشرط لايكون الافعلا) وفى الرضى والاغلب فى الموصول الذى تدخل فى خبره الفاء ان يكون عاما وصلته مستقبلة كما فى اسماء الشرط وفعله نحو من تضرب اضرب وقد يكون خاصا وصلته ماضية كقوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين الآية لان الآية مسوقة للحكاية عن جماعة مخصوصة حصل منهم الاحراق وقد يكون خاصا صلته مستقبلة كقوله تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه الآية اذ لايريد كل موت اذ رب موت فر منه الشخص فما لاقاه ذات النوع كموت بالقتل بالسيف مثلا ولاقاه نوع آخر منه فالمعنى هذه الماهية التى تفرون منها تلاقيكم وجاز دخول الفاء فى خبر المبتدأ ههنا وان لم يكن موصولا لانه موصوف بالموصول وقد يقع الماضى بعد الموصول المذكور وهو بمعنى المستقبل لتضمنه معنى الشرط كقولك الذى اتانى فله درهم (وفى حكم الاسم الموصول المذكور) اى الموصول الذى ذكر من قبل

ولايخفى انه من جملة الاوهام لظهور ان الموصوف والوصف فى قولك الاسم مرفوع ليس الا الاسم والرفع (قوله ولاشك ان الاسم موصوف بالرفع المحلى قبل رد لما حققه الفاضل الهندى فى هذا المقام حيث قال الاعراب المحلى لايشتمل عليه اللفظ فلا يكون هؤلاء فى جاءنى هؤلاء مرفوعا اذ معنى الرفع المحلى انه فى محل لو كان ثمه معرب لكان مرفوعا هذا كلامه فلم يرد بذلك ان المرفوع وما اشتمل على الرفع لايشتملانه بل اراد ان شمولهما له ليس الا بضرب من المسامحة الشايعة ولقد تعرض الشارح بل شنع عليه تشنيعا لفظيا بان دليلك يثبت نقيض دعواك لان الاسم موصوف بالرفع المحلى فيكون مشتملا على الرفع محلا كما انه باعتبار اتصافه بالرفع اللفظى مشتملا على الرفع لفظا ولايخفى ان الفاضل ليس فى معرض هذا التعرض لان الاتصاف بالرفع المحلى يوجب البراءة عن الرفع حقيقة والاشتمال عليه حكما ومقصوده التنبيه على عدم الاشتمال حقيقة ولك ان تقول مقصود الشارح ايضا هو التنبيه على كون الاسم موصوفا بالرفع المحلى وداخلا فى المرفوع وان

(وهو)

وهو الموصول بفعل اوظرف (الاسم الموصوف به) اى الاسم الذى وصف بالموصول المذكور (او) الثانى (النكرة) العامة (الموصوفة بهما) (اى باحدهما) اى النكرة التى وصف باحدهما بحذف المضاف وهو كثير فلا وجه لقول من قال فالاولى به بافراد الضمير اى بالفعل اوالظرف (وفى حكمها) اى حكم النكرة الموصوفة باحدهما (الاسم المضاف اليها) اى تلك النكرة لان المضاف غالبا يأخذ حكم المضاف اليه (مثل الذى يأتينى) (هذا مثال للاسم الموصول بفعل) اى الموصول الذى جعلت صلته جملته فعلية استقبالية ومثال الاسم الموصول الذى جعلت صلته جملة فعلية ماضية فى قوله تعالى ان الذى فتنوا المؤمنين الآية (او) (الذى) (فى الدار) (هذا مثال للاسم الموصول بظرف) يشير بهذا الى ان هذا الكلام من قبيل عطف عبارة على عبارة (فله درهم) الفاء جواب المبتدأ الذى تضمن معنى الشرط والجار والمجرور خبر مقدم ودرهم مبتدأ والجملة خبر لاحدهما اى للمبتدأ الاول او للثانى على سبيل البدل او الاول خبر لازمه الثانى محذوفا وخبر للثانى وخبر الاول محذوف (واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى (قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم) الاية فان الملاقاة للفرار وكذا فى قوله تعالى ومابكم من نعمة فمن الله كون النعمة منه تعالى لازم لحصولها معنى هذا مثال الاسم الموصول الاسم الموصول بفعل واما مثال الاسم الموصوف وبالاسم الموصول بظرف او مايجرى مجرا قولك الرجل الذى امامك او فى الدار فهو ضيفك (و) (مثل) (كل رجل يأتينى) (هذا) اى مثل كل رجل يأتينى (مثال الاسم الموصوف بفعل) لان كل مبتدأ مضاف الى رجل ويأتينى فعل وفاعل والجملة فى محل الجر لانها صفة رجل ولفظ كل لما كان له حكم ما اضيف اليه من التذكير والتأنيث والتقييد والاطلاق كان مبتدء موصوفا بالفعل متضمنا لمعنى الشرط فله درهم (او) (كل رجل) امامك او (فى الدار) (هذا مثال للاسم الموصوف بظرف) او مايجرى مجراه (فله درهم) الفاء جواب الشرط والجار والمجرور فى محل الرفع خبر مقدم ودرهم مبتدأ مؤخر او فاعل الظرف لاعتماده على المبتدأ والجملة اسمية او ظرفية خبر المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط وقال المحشى فان قلت هذا مثال للمضاف الى الموصوف لان الوصف انما يكون لما اضيف اليه كل لكل قلت المراد بالموصوف الموصوف معنى لا لفظا او الكل المحيط لافراد الموصوف معنى الى هنا كلامه لان كل يأخذ دائما حكم ما اضيف اليه كما سبق (واما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما) اى باحد المذكورين يعنى الفعل والظرف (فقولك كل غلام رجل يأتينى) هذا مثال للاسم المضاف الى النكرة الموصوفة بالفعل او كل غلام رجل امامك (او فى الدر) هذا مثال للاسم المضاف الى النكرة الموصوفة بالظرف (فله درهم) قد سبق تفسيره وقد يجئ صفتها ايضا ماضيا مستقبل المعنى نحو كل رجل اتاك غدا فله

خلا عن الرفع حقيقة وليس مقصوده التعرض بالفاصل ولا يخفى على العارف باساليب الكلام ان قول القائل لم يرد بذلك ان المرفوع وما اشتمل على الرفع لايشتمل لانه ناش من سوء فهم وكذا قوله مقصود الشارح ايضا هو التنبيه على كون الاسم موصوفا بالرفع المحلى وداخلا فى المرفوع وان خلا عن الرفع حقيقة وليس مقصود التعرض والانصاف ان الهندى لم يصب فى كلامه بل غفل عن كون مااستدل به حجة عليه والحق بيد الشارح قدس سره اذ لا شبهة فى اطلاق الرفع على الرفع المحلى وكون الاسم متصفا به الاترى الى قولهم هذا مرفوع محلا وكذا فى شمول الرفع والمرفوع عند الاطلاق وانما اشتبه ذلك عليه من ان معنى الرفع المحلى هو انه فى محل لو كان ثمه معرب لكان مرفوعا فكانه ليس مرفوعا فنقول ان القوم قسموه ثلاثة اقسام لفظى وتقديرى ومحلى ولا ريب فى ان القسم اذا اطلق يشمل جميع الاقسام على السواء وليس قولهم لكان مرفوعا معتبرا على اطلاقه حتى يكون هو السبيل الى هذا الوهم بل معناه لظهر الرفع فى لفظه والا

درهم لمضارعة لكلمات الشرط فى الابهام وكذا ان كان مضافا الى موصوف بغير الثلاثة المذكورة نحو كل رجل عالم فله درهم وعندسيبويه لاتدخل الفاء على خبر غير ماذكرنا من المبتدأ والاخفش يجوز زيادتها فى جميع خبر المبتدأ كذا فى الرضى ولما فرغ من بيان مايقتضى دخول الفاء على خبر المبتدأ شرع فى بيان بعض مايمنع دخولها عليه ومايكون فى منعه اختلاف فقال (وليت) مبتدأ (ولعل) عطف عليه وقوله (من الحروف المشبهة بالفعل) لتعيين قيد الاتفاق بالمنع لان المنع بالاتفاق لكونهما من الحروف المشبهة بالفعل مختص بهما لا لكونهما من النواسخ (اذا دخلا) اى ليت ولعل (على المبتدأ الذى يصح دخول الفاء على خبره) اى المبتدأ المتضمن معنى الشرط (مانعان) خبر مبتدأ محذوف تقديرهما مانعان والجملة خبر المبتدأ الاول (عن دخوله عليه) اى عن دخول الفاء على الخبر (لان صحة دخول عليه انما كانت) تلك الصحة (لمشابهة) مصدر مضاف الى الفاعل وهو (المبتدأ والخبر) وناصب للمفعول وهو (للشرط والجزاء) فيه نظر على الترتيب اللف يعنى لمشابهة المبتدأ الشرط لتضمنه معناه والخبر الجزاء فى ترتبه عليه (وليت ولعل) اذا دخلا على ذلك المبتدأ والخبر (يزيلان تلك المشابهة) اى مشابهة المبتدأ الشرط والخبر الجزاء يعنى بمعناها (لانهما) اى ليت ولعل (يخرجان الكلام من الخبرية) وينقلانه (الى الانشائية) يعنى ان الكلام المتضمن معنى الشرط وغيره قبل دخولهما عليه خبر يحتمل الصدق والكذب فلما دخلا عليه ازالا ذلك الاحتمال وجعلاه مخصوصا بالانشاء فزالت المشابهة المذكورة فامتنع دخول الفاء على الخبر لان المشابهة كانت سببا لدخولها عليه فبزوال السبب يزول المسبب لامحالة اذا كان له سبب واحد (والشرط والجزاء من قبيل الاخبار) اى الجملة الشرطية لاتكون الاخبرية فلا يرد بان الجزاء قديكون امرا مثل قولك ان جاءك زيد فاضربه مع انه مأول بقولك ان جاءك فانت مأمور بضربه ومثل قوله تعالى ﴿ ان الذين يكفرون بايات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب اليم ﴾ اى فانت مأمور حالا اومالا بتبشرهم بعذاب اليم الى غير ذلك (وذلك المنع) اى منع دخول الفاء عليه (انماهو) كائن (بالاتفاق) اى هذا المنع مخصوص بهما بحيث لايتناول غيرهما (من النحاة) متعلق بالاتفاق (فلا يقال ليت) الذى يأتينى اوليت الذى فى الدار فله درهم (اولعل الذى يأتينى او) لعل الذى (فى الدار فله درهم) بالفاء بل انما يقال بحذفها مثل ليت الذى يأتينى له درهم بدون الفاء لما عرفت وقس عليه غيره من كون المبتدأ نكرة موصوفة باحدهما وفى التسهيل المنع من حيث التتبع والاستعمال انما تحقق فى ليت ولعل (فان قيل) منشأ هذا السؤال كون المنع بالاتفاق مخصوصا بليت ولعل يعنى اذا كان ذلك المنع مخصوصا بهما فان قيل (بان كان) يعنى الافعال الناقصة باسرها (وباب علمت) يعنى افعال القلوب بجميعها (ايضا) يعنى

لكان من قبيل تفسير الشئ بنقيضه الصريح فاطلاق الرفع على كل واحد من تلك الاقسام حقيقة ليس الا وعمايدل على ذلك قطعا وصفه باللفظى والتقديرى والمحلى كما لايخفى كيف ولو اعتبر وجود الحركة ظاهرا لما دخل فى المرفوع التقديرى (قوله وهو يبحث مثلا عن احوال الفاعل اذا كان مضمرا متصلا ولولا كذلك لما صح ذلك وما قيل ليس تخصيص الرفع بما عدا المحلى مع البحث عن احوال الفاعل المبنى بتلك المثابة من الاستبعاد لجواز ان يكون البحث عنه تقريبا عما لاينبغى ان يلتفت اليه (قوله فمنه اى من المرفوع قيل يرجحه ورود التقسيم حينئذ على ماورد عليه التعريف كما هو الشائع وتوافق الضميرين البارزين المتتاليين فى المرجع وان كان يأباه قوله ومنها المبتدأ والخبر ثم قيل فى رجوعه الى ما اشتمل على علم الفاعلية يرجحه توافق الضميرين المتتاليين فى المرجع وكونه اوفق بقوله ومنها المبتدأ ولايخفى عليك ان منها على عكس ذلك فان الفاعل والمبتدأ من اقسام شئ واحد فلابد وان يكون مرجع الضمير فيه وان لايخالف الظاهرا بان يجعل احدهما بعض الذى لم يجعل

كان ليت ولعل مانعا عن دخول الفاء عليه ( مانعا بالاتفاق ) من النحاة ( فما وجه تخصيص ليت ولعل) بالمنع ولم يذكر هذين البابين ايضا (قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق) الباء داخلة على المقصود (انما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل لامطلقا) يعنى لا من بين دواخل المبتدأ والخبر حتى يرد هذا السؤال ومع هذا وقال فى مكان وليت ولعل مانعا بالاتفاق ويمنعه النواسخ الا النونيات من الحروف المشبهة لكان افيد وابعد من المشبهة (ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاتفاق الواقع فيهما) اى فى ليت ولعل ووجه الاهتمام انهما ممتازان عن اخواتهما بكون المنع مخصوصا بهما دون سائر الموانع من نواسخ المبتدأ والخبر فانهما مشتركان فى ذلك المنع (والحق) ماض مبنى للفاعل (بعضهم) فاعله اى الحق بعض النحاة فى المنع منع دخول الفاء على الخبر بليت ولعل (قيل هو) اى البعض الملحق (سيبويه) قال المصنف اتباعا لعبد القاهر ان هذا الملحق هو سيبويه خلافا للاخفش ونقل العبدى وابو البقاء وابن يعيش ان غير المجوز لدخول الفاء عليه مع ان هو سيبويه خلافا للاخفش وقيل وانما قال والحق بعضهم اورده مبهما ولم يعين لانه لم يتبين عند المصنف من من الحق ( ان ) ( المكسورة ) قيدها بالمكسورة احتراز عن المفتوحة لما سيأتى (بهما) ( اى بليت ولعل ) اى الحق بعض النحاة ان المكسورة بليت ولعل ( فى المنع عن دخول الفاء على الخبر ) لان ان المكسورة للتحقيق والكون ما دخلت هى عليه جملة مستقلة والشرط بخلافه لانه لا يأتى الا فى المشكوك ومحتاج ايضا الى ما ترتب عليه وهو الجزاء ولان الشرط لا يدخل عليه ان للتنافى بين التحقيق والتعليق فكذلك ما فى معنى الشرط (والاصح انها) اى ان المكسورة (لا تمنع عنه) اى عن دخول الفاء عليه (لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية) وتنقله (الى الانشائية) بل تبقى الكلام على ما كان عليه قبل وتؤكده وما ذكروه من التعليل غير مسلم لوروده فى الكلام المعجز وكلام الفصحاء ايضا (يؤيده) اى يؤيد ما هو الاصح من انها لا تمنع عنه (قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا) عطفت الصلة وهى جملة كفروا فيكون صلة له ايضا لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه (وهم كفار) الواو للحال والجملة حال من ضمير كفروا اى حال كونهم كافرين وثابتين على الكفر (فلن يقبل الايه) وفى حمل الفاء على الزيادة او التعليل وحذف الخبر بعد لا يخفى وتركها فى بعض الآيات نحو قوله تعالى ❊ ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم اجرهم ❊ لا يوجب كون ان المكسورة مانعة لان دخولها فى خبر المبتدأ المذكور جائز لا واجب وفى بعضها دخلت ايذانا بالتضمن المبتدأ معنى الشرط وفى بعضها تركت ايذانا بان دخولها ليس بواجب تأمل (فان قيل قد الحق بعضهم) وهو المالكى (ان المفتوحة ولكن بليت ولعل) كما الحق بعض منهم ان المكسورة بليت ولعل (فما) استفهامية بمعنى اى شئ مبتدأ متضمن لمعنى الاستفهام عند سيبويه وخبر متضمن له عند غيره كما مر فى قوله اهذا زيد ام ذاك (وجه)

---

احدهما بعض الذى لم يجعل الاخر بعضا منه وكأن القائل نظر الى تأنيث الضمير فيه وتذكيره هنا ولم يدر انه للتنبيه على كون المرفوع المقسم فى معنى المرفوعات نظرا الى كون الجنس فى قوة الجمع الا ترى الى قوله سبحانه اولياؤهم الطاغوت واخوانهم يمدونهم الى غير ذلك من الآيات والقول بتوافق الضميرين المتتاليين فى المرجع وكونه مرجع الثانى كما ترى (قوله اسند اليه الفعل بالاصالة قيل لابد اولا ان ينبه على ان المراد بالاسناد مجرد ثبوت شئ لشئ سواء تعلق به ادراك وقوعه او ادراك عدم وقوعه او طلبا او انشاء فنى ما قام سلب الوقوع لا سلب الاسناد وفى ان قام فرض الوقوع لا فرض الاسناد فلا حاجة فى شمول التعريف لفاعل النفى والشرط الى ما اشتهر من تكلف ان المراد بالاسناد اعم من الاسناد ايجابا وسلبا محققا او مفروضا وثانيا ان ينبه على ان التقييد بالاصالة لا يختص باسناد الفعل بل اسناد شبه الفعل ايضا مقيد فالاولى بحال الشارح ان يذكر القيد قبل ذكر الفعل ويضم الفعل الى قوله او شبهه فيتضح تعلق التقييد بالمطلق وثالثا ان التقييد بالاصالة له

مرفوع لانه اما خبر او مبتدأ على اختلاف القولين مضاف الى (تخصيص ان المكسورة بالالحاق) الباء داخلة على مقصور فالمعنى اى شئ يوجب ويقتضى تخصيص الالحاق بان المكسورة مع ان المفتوحة ولكن قد الحقا بهما فكان على المصنف ان يقول والحق بعضهم ان بهما وبعضهم ان ولكن بهما او يقول والحق بعضهم ان وان ولكن بهما فيدخلان تحت الالحاق ايضا (قيل بعضهم الذى الحق ان بهما هو سيبويه فاعتد) اصله اعتدد فادغم كما عرفت فى موضعه اى فاعتبر (بقوله) لكونه امام النحوى ومقتدى فى هذا الفن (وذكره) اعتمادا عليه (ولم يعتد) اى ولم يعتبر (بقول من سواه) اى بقول من كان غير سيبويه لكونه من التابعين وراحلا فى هذا الفن (فلم يذكره) لعدم اعتداده اياه لان غير المعتد كالعدم (مع ان كلا القولين) وهما الحاق سيبويه ان بهما والحاق البعض ان ولكن بهما (لايساعدهما) اى لا يوافقهما ولا يكون دليلا لهما (القرآن) المعجز (وكلام الفصحاء فما يدل) الفاء للتفسير والتفصيل وما موصولة او موصوفة ويدل صفتها اوصلتها (على عدم منع ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ماسبق) خبر لقوله فما يدل فلم يدخل الفاء مع ان المبتدء متضمن لمعنى الشرط ابذانا بالجواز حذف الفاء من خبره لان دخول الفاء على خبر المبتدأ المذكور ليس بواجب كما سبق (وما يدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء) اى ما يدل على عدم منع ان المفتوحة عن دخول الفاء على الخبر (قوله تعالى واعلموا) خطاب عام لكل من جاهد فى سبيل الله وان فى (انما) حرف من الحروف المشبهة بالفعل وفتحت لكونها مفعولة ولفظ ما موصولة بمعنى الذى يدل عليه قوله من شئ لان من فيه للبيان لا بدله من المبين (غنمتم) صلتها بحذف العائد لانه مفعول والعائد المفعول يجوز حذفه لكونه فضلة كقوله تعالى اهذا الذى بعث الله رسولا اى اهذا الذى بعثه الله رسولا وقوله (من شئ) بيان له لماسبق والمعنى ان الذى غنمتموه حال كونه من شئ يعنى من مال يعنى ان المال الذى اخذتموه من ايدى الكفار (فان لله خمسه) الفاء جواب الشرط وان حرف من تلك الحروف ايضا لله جار ومجرور خبر مقدم لماسيأتى خمسة منصوب لانه اسم ان وهو واحد الخمسة وان مع اسمها وخبرها فى تأويل المفرد خبر لان وهى مع اسمها وخبرها فى محل النصب قائمة مقام مفعولى علمت يعنى فاعطوا ابتغاء وجه الله خمس ماغنمتموه لمصارفة المذكور (و) مايدل على عدم منع لكن من دخول الفاء على الخبر (قول الشاعر ۞ فوالله) الفاء لترتيب هذا الكلام لماقالوا له من المفارقة والعدواة وتعقيبه والواو للقسم (ما) نافية (فارقتكم) فعل وفاعل ومفعول (قاليا) منصوب على الحالية من الفاعل من القلى وهو البغض كما فى قوله تعالى انى لعملكم من القالين اى من المبغضين و (لكم) متعلق به (ولكن ما يقضى فسوف يكونه) ولكن حرف من تلك الحروف ايضا وما موصولة اوموصوفة ويقضى فعل مبنى للمفعول صلته وصفته اسم لكن الفاء جواب الشرط سوف ههنا لتحقيق معنى الوقوع والثبوت ويكون تامة فى محل

معنيان احدهما مايعرفه كل ناظر وهو مايقابل التبعية المأخوذة فى التوابع وثانيهما مالا يعرفه الا الاوحدى الالمعى وهو ان اسناد الفعل بالاصالة ليس الا الى الفاعل و فى المعطوف والبدل ماهو بالاصالة العطف على المسند اليه والابدال منه ويتبعه الاسناد اليه والمتبادر من الاسناد هو الاسناد بالاصالة باى معنى تريد ويجب حمل العبارات فى التعريفات على ماهو المتبادر فقوله بقرينة ذكر التوابع بعدها المزيد التوثيق وايماء ان المراد باخراج التوابع اخراج بعضها وهو المعطوف بالحرف والبدل اذ الاسناد الى التابع الا فيهما بخلاف النعت او التأكيد وعطف البيان وتقول ذلك البيان لا يرتضى به امالولا فلان المراد بالاسناد فى هذا المقام ماهو اعم من الاخبار اعنى النسبة مطلقا وهو بهذا المعنى اكثر استعمالا ولذا يستغنى عن التنبيه عليه والقول بان المراد بالاسناد اعم من الاسناد ايجابا او سلبا ثابتا بالفعل اومقدر البيان هذا المعنى دون التعميم الى ماليس منه حق بعد تكلفا بل تغييره بثبوت شئ لشئ ليس بمستقيم لانه وان صح شموله لنحو ماقام زيد باعتبار شئ الاول اعم

الرفع على انه خبر والمعنى ولكن الذي اوشيئا قدر عندالله فيقع لامحالة (وقد يحذف المبتدأ) لانسيا لانه ركن في الكلام فلا يحذف الاوقت قيام قرينة معينة ولذا قال المصنف (لقيام قرينة) (لفظية) كقولك انا راكب البعير وطليحان اى والبعير طليحان حذف لقرينة لفظية وهى المضاف اليه (اوعقلية) كالمثال المذكور في المتن (جوازا) (اى حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه) اى حذف المبتدأ (اذا قطع النعت بالرفع) اى كان الخبر في الاصل نعتا لشئ ثم عزل عنه وجعل مرفوعا على انه خبر مبتدأ محذوف (نحو الحمدلله اهل الحمد ومررت بزيد المسكين بالرفع ورأيت زيدا الفقير ومن الشيطان الرجيم بالرفع ايضا الى غير ذلك (اى هو اهل الحمد (ولم يذكره لقلته لا لعدمه كما زعم البعض وعلله بكون المبتدأ ركنا وهو ليس بسديد لان الركنية لا تنافي وجوب الحذف الا يرى ان الخبر ركن وقد يجب حذفه والفعل كذلك ركن وقد يجب حذفه قيل لا يجب حذفه اصلا لانه ركن قوى اصيل في الكلام ونحو الحمدلله اهل الحمد في تقدير اهل الحمد هو اى الله تعالى على تقدير حذف الخبر اى هو اهل الحمد وكذا غيره (وانما وجب حذفه) عند وجود الشرط المذكور وهو القطع (ليعلم) مبنى للمفعول (انه) اى اى الخبر (كان في الاصل صفة) لشئ مرفوع قصد به (فقطع) عن النعت فجعل مرفوعا (القصد المدح) اى لقصد مدح الموصوف (والذم) اى لقصد ذمه (او غير ذلك) اى غير المدح والذم كالترحم (فلو ظهر مبتدأ) ولم يحذف وجوبا سواء حذف جوازا اولم يحذف (لم تبين ذلك) اى لم يظهر قصد المدح وضده وغيره لان الصفة غالبا اما للتخصيص اوالتوضيح وان جاءت للمدح والذم الا ان المبتدأ اذا لم يحذف ولم يقطع النعت بالرفع لم يتعين انه قصد به المدح اوغيره بناء على كونه مقتضى الظاهر (ويجب حذفه) اى حذف المبتدأ (ايضا) اى كما يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع ((عند من قال في نعم الرجل زيدان تقديره) اى تقدير هذا الكلام نعم الرجل (هو زيد) يعنى عند من قال ان مخصوص افعال المدح والذم مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف بقرينة السؤال المقدر لانه اذا قيل نعم الرجل فقد سئل وقيل من هو واجيب زيد على حذف المبتدأ اى هو زيد واما عند من قال هو مرفوع على انه مبتدأ والجملة الفعلية قبله خبره قدمت عليه لتشويق السامع للمبتدأ لانه لما قيل نعم الرجل تشوق السامع الى مايذكر بعده وهو الممدوح المخصوص فليس من حذف المبتدأ في شئ وقيل يتعين ههنا كون المخصوص مبتدء وماقبله خبره (كقول المستهل) في القاموس استهل الصبى اذا رفع صوته بالبكاء وكذا كل متكلم رفع صوته اوخفض استعير للمبصر الهلال الرافع صوته وفي بعض الحواشى قيل الاستهلال ماه نوديدن وبانك زدن كلاهما مستقيم (اى المبتدأ المحذوف جوازا) بقرينة الجار والمجرور لان الكاف ان كان حرف جر لا بدله من متعلق ويكون ذلك

من الملكة والعدم لكنه لا يتناول الانشاء والطلب كما لا يخفى واما ثانيا فلانه لا وجه لتقديم بالاصالة على الفعل لان القيد انما يؤتى به بعد تمام الكلام واحتمال توهم اختصاصه لا يظن تجويزه من اولى العلم واما ثالثا فلان زعمه الاصالة هنا المعنيين واسناد احدهما الى العامة والآخر الى الخاصة اضحوكة لاصحاب البصائر فانهما امر واحد لاسبيل الى التعدد جدا واما رابعا فللظهور سراية الاسناد الى تلك الثلاثة ايضا سيما عطف البيان (قوله اى مايشبهه في العمل قيل الاظهر اطلاق شبه الفعل على هذه الامور قبل العمل لانهم يعللون عمل هذه الامور بمشابهته الفعل فالاولى ان يفسر المشابهة بمشابهته الفعل في الدلالة على الحدث والظرف ايضا يدل على الحصول والثبوت كانه يشارك صيغة الحاصل في تلك الدلالة ولذا اوجب حذف عامله وفيه ان العمل قديم والحكم بالمشابهة حادث لكونه من اصطلاحات النحاة على ان هذه القبلية لا تمنع القول بوجود المشابهة في العمل كما لا يخفى (قوله لانه مما اسند اليه الفعل قيل رد على المصنف ومن يحذو حذوه في جعل قوله وقدم لدفع توهم فاعلية زيد في المثال

المتعلق خبرا سواء قدر فعلا او اسما وان كان اسما بمعنى المثل فالاولى جعله خبراً ليكون من اول الامر مثالا للمقام (مثل المبتدأ المحذوف فى مقول المستهل) بحذف المضاف اليه وجعل المصدر المضاف الى الفاعل بمعنى المفعول (المبصر) بكسر الراء من ابصر لان الاستهلال استعير للابصار بقرينة رؤية (للهلال الرافع صوته) لفرط سروره بالرؤية المختصة له (عند ابصاره) مضاف الى الفاعل والمفعول متروك اى ابصار المبصر الهلال او الى المفعول والفاعل متروك اى ابصار الهلال المبصر بالرفع والاولى هو الاولى (الهلال والله) (اى هذا الهلال والله) الا ان المبتدأ حذف جوازا (بالقرينة الحالية) لان مثل هذا الكلام انما يقال عند توجه الابصار الى مطلع الهلال فمن سبق من الناس الى رؤيته رفع صوته فيمنعه الاهتمام بذكر الهلال عن ان يقول هذا او هو لانه قد علم انهم يفهمون ما يعنى فكان الحذف هو الافصح لامرين الاهتمام والعلم بانه يشير الى الهلال وفى الحاشية يقال الى ثلاث ليال هلال وبعده القمر كذا قيل لكن فى القاموس الهلال غرة القمر فى ليلتين الى ثلاث او اربع او سبع وليلتين من آخر الشهر ست وعشرين وسبع وعشرين وفى غير ذلك قمر واشار الى المراد بالمستهل (و) هذا القول اى قول المستهل الهلال والله (ليس من باب حذف الخبر) حال كونه كائنا (بتقدير الهلال هذا) فيكون الهلال مبتدءً واسم الاشارة بعده خبره (لان المقصود المستهل) اى مقصود من رأى الهلال واراد علامه المستهلين الغير المبصرين (تعيين شئ بالاشارة) بان يقول هذا الخ شئ محسوس ابصره (والحكم) اى ويحكم (عليه) اى على ما عينه بالاشارة (بالهلالية) لا تعين شئ بالهلالية والحكم عليه بالاشارة فيقول الهلال هذا لان مثل هذا لا يكون الا عند الاشتباه عند المستهلين بان يروا اشياء ولم يميزوا اى شئ منها الهلال فيميز لهم فيقول الهلال هذا (ليتوجه اليه) اى الى ما عينه بالاشارة وحكم عليه بالهلالية اى الى جانبه (الناظرون) الغير المبصرون (ويره كما يراه) ويكون اسوة فى الرؤية وهذا ليس الا بجعل اسم الاشارة مبتدءً والهلال خبرا (وانما اتى بالقسم) مع انه ليس له دخل فى حذف الخبر (جريا على عادة المستهلين غالبا) فيكون القسم خارجا مخرج العادة وجهه ان كون هذا الرائى مخصوصا برؤية ما ينكر لان امتيازه بها من بينهم مع كثرتهم وحرصهم على الرؤية من مظان الانكار فاكده بالقسم لئلا ينكر عليه (ولئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف) اذ الغالب فيما هو فى آخر الكلام الوقف عليه واذا وقف عليه لم يعلم ان الهلال منصوب فيكون مفعولا به محذوفا عامله الناصب له بقرينة حالية يعنى ابصرت الهلال فلا يكون مما نحن فيه او مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف بتلك القرينة فيكون مثالا لما نحن فيه واختار لفظ القسم على غيره جريا على عادتهم ولئلا ينكر عليه (و) (قد يحذف) (الخبر جوازا) ايضا لكن بشرط ان يكون المبتدأ مذكورا ولا

(يحذف)

المذكور بناء على توهم اسناد ضرب الى زيد والغفلة عن الضمير المستتر ثم قيل ان تعريف الفاعل على رأى البصريين انما يتميز عن تعريفه على راى الكوفيين بهذا القيد فان زيدا فى المثال المذكور فاعل عند الكوفيين فلهم مزيد اهتمام بذكر هذا القيد احتيج اليه لتمام التعريف كما ذهب اليه الشارح اولا وكما ذهب اليه غيره ولا يخفى ان اول قوليه ليس بعيدا بحسب الظاهر فان المصنف صرح فى الايضاح والشرح بان هذا القيد لدفع توهم دخول زيد من زيد قام فى حد الفاعل ولا حاجة اليه حقيقة لان قام مسند الى ضمير مستتر والمجموع مسند الى زيد الا انه اتفق ان الضمير هو زيد فتوهم انه وارد وليس بوارد لان هذه دلالة عقلية وجدناها باعتبار الدلالة اللغوية وكلام الشارح قدس سره ظاهر فى كونه من اجزاء التعريف بحيث لا يتم بدونه فيكون محتاجا اليه فى الحقيقة دون الظاهر فقط كما قال لكن النظر الصائب والفكر الثاقب شاهد اصدق بانه قدس سره لم يرد المخالفة لما ذكره المصنف بل بنى كلامه عليه وصوره بوجه يظهر الاحتياج الى ذكر هذا القيد وان لم يكن من

يحذف المبتدأ ايضا الا بشرط ان يكون الخبر مذكورا (اى حذفا جائزا لقيام قرينة
لانه لايحذف نسيا لكونه ركنا (من غير اقامة شئ مقامه) لانه لو اقيم شئ بعد حذفه
مقامه لكان حذفه واجبا لا جائزا كما سيجئ (مثل) (الخبر المحذوف جوازا) كائن
او واقع (فى قولك) (خرجت فاذا السبع) يعنى اذا وقع بعد اذا المفاجأة اذا كان
الخبر عاما يحذف كثيرا واما اذا كان خاصا فلا يجوز الا نادرا الا ان اذا تدل على وجود
الشئ بغتة فتغنى عن ذكر الخبر الذى هو مجرد الاستقرار ولم تكن اذا هذه ايضا واقعة
موقع الفاء الجزائية لان الخبر الواقع بعد الفاء لايجوز حذفه فكذا مابعد ماقام
مقامه( فان تقديره على المذهب الاصح كما نص عليه صاحب اللباب) حيث قال ومن
حذف الخبر جوازا القيام القرينة قولك (خرجت فاذا السبع واقف) واما هذا القول
على المذهب الغير الصحيح فليس مما نحن فيه لان منها انه ظرف مكان خبر عن السبع
وهذا مذهب المبرد فان عنده اذا ظرف مكان خبر مقدم عن السبع اى مكان خروجى
السبع وماذهب اليه لايطرد فى جميع مواضعها اذ لا معنى لقولك مكان خروجى
السبع بالباب فى تأويل خرجت فاذا السبع بالباب ومنها انه ظرف زمان وهو مذهب
الزجاج والمحذوف هو المضاف الى المبتدأ والخبر اذا المفاجأة لان الظرف الزمان
لايكون خبرا عن الجثة لعدم صحة الحمل فالمعنى خرجت فوقت خروجى وجود السبع
فالمذهب الصحيح ان التقدير فوقت خروجى السبع واقف فحينئذ يكون اذا ظرف
زمان للخبر المحذوف يدل على صحته ان العرب اذا صرحت بالخبر تقول فاذا
السبع واقف واما الفاء الداخلة عليها فقيل انها جواب شرط مقدر مراده انها
فاء السببية التى المراد بها لزوم مابعدها لما قبلها لان مفاجأة السبع لازمة للخروج
وهذا هو الاولى وقال المازنى هى زائدة وهذا ليس بشئ اذ لايجوز حذفها
وقيل هى للعطف حملا على المعنى اى خرجت ففاجأة كذا وهو قريب (على)
تقدير (ان يكون اذا ظرف زمان) متعلق (للخبر المحذوف) لقيام قرينة جوازا
(غير ساد مسده) اى غير قائم مقامه بحيث يفيد فائدته ويغنى عنه لان المقدم لفظا لايقوم
مقام المؤخر وان كان متعلقا به ولان الظرف لايفيد معنى الوقوف وغيره ولايغنى عنه
تأمل (اى فى وقت خروجى السبع واقف) فالتقدير فالسبع واقف فى وقت خروجى
قدم لكون الخروج سببا لمفاجأة السبع الواقف فالسبب يجب ان يكون مقدما على
المسبب (و) (قد يحذف الخبر) ايضا (لقيام قرينة) (وجوبا) (اى حذفا واجبا) (فيما
التزم) مبنى للمفهوم يقال الزمته الشئ وهو التزمه قبل ملازمته (اى فى) (التركيب) الذى
(التزم) منه اى من التركيب وهو من قبيل اكرمته وتقدير منه اقيس من تقدير فيه
فضمير الموصول محذوف وجعل ما موصولة ههنا اقيس من جعلها موصوفة او مصدرية
تأمل (فى موضعه) (اى فى موضع الخبر) المحذوف وجوبا (غير) نائب لقوله التزم

تمام التعريف وذلك لانه
من يقول اسناد الفعل
الى الضمير المراد به زيد
يقول هذا اسناد
اليه فى الحقيقة وليس
بفاعل فاحتيج الى ذكر
هذا القيد لاخراج ذلك
وهذا ماقاله المصنف
بعينه الا انه زاد عليه بيان
عدم انتقاض التعريف
بذلك وان لم يذكر هذا
القيد بناء على ان المراد
هو الاسناد بحسب الظاهر
دون الحقيقة اذ المعتبر
هو الدلالة اللفظية لا العقلية
وتركه الشارح لظهور انه
لايحتاج اليه فى شرح
التعريف الجارى عليه
واما ما اتى به القائل ثانيا
فليس بواقع قال الشيخ
الرضى فى بحث المضمر
عامله على شريطة التفسير
ان الفعل باتفاق من جميع
النحاة لايرفع ماقبله هذا
وعلى تقدير التسليم لايخفى
ان هذا القيد يكون ذكره
واجبا عند البصرى
وتركه كذا عند الكوفى
فالجمع بين تلك الدعوى
وبين القول بان لهم مزيد
اهتمام بذكر هذا القيد
احتيج اليه واتمام التعريف
ولا اتمامه كالجمع بين النصب
والنون (قوله والمراد
تقديمه عليه وجوبا قيل
انما احتاج اليه الشارح
لحمله الاسناد على الاسناد
حقيقة او بحسب الظاهر
واما من لم يجعل زيد فى
زيد ضرب مسندا اليه
ضرب فهو على غنى

(اى غير الخبر) فالمجرور ان راجعان الى الخبر يعنى فيجب حذف الخبر فى موضع يكون فيه مع القرينة الدالة على تعيين الخبر المقدر من بين سائر الاخبار لفظ ساد مسد ذلك الخبر (وذلك) اى حذف الخبر وجوبا فيما التزم فى موضعه غيره كائن (فى اربعة ابواب على ماذكره المصنف) بالامثلة يعنى اكتفى فى كل بالمثال كما اكتفى فى وقوع النكرة المخصصة مبتدء (اولها) اى اول تلك الابواب الاربعة (المبتدأ الذى) وقع (بعد) كلمة (لولا) الامتناعية (مثل لولا زيد لكان كذا) (اى لولا زيد موجود) ههنا الوقع ماوقع وكان فى قوله لكان تامة بمعنى وقع وكذا فاعله وزيد مبتدأ ولايجوز ان يكون جواب لولا خبرا لكونه جملة خالية عن العائد الى المبتدأ ولابد منه فى الاغلب كما فى قوله لولا على لهلك عمر رضى الله تعالى عنهما (لان لولا) موضوعة (لامتناع الشئ) وهو جوابها (لوجود غيره) وهو المبتدأ الواقع بعدها كان وجود على رضى الله تعالى عنه فى المثال المذكور صار سببا لعدم هلاك عمر رضى الله تعالى عنه يعنى لامتناعه وحاصله ارتباط الجملتين على معنى الثانية امتنع مضمونها لحصول مضمون الاولى (فتدل) كلمة لولا وضعا (على الوجود) بحيث تكون قرينة (وقد التزم فى موضع الخبر) غيره وهو (جواب لولا فيجب حذفه) اى حذف الخبر لحصول شرطى الحذف وجوبا احدهما القرينة الدالة على الخبر المعينة وهى لفظه لولا لما سبق انها موضوعة لتدل على امتناع الشئ لوجود غيره فلها دلالة على ان خبر المبتدأ الذى بعدها موجود لاقائم ولاقاعد ولاغير ذلك من انواع الخبر والثانى اللفظ الساد مسد الخبر وهو جواب لولا ولذا قال الشارح (لقيام قرينة) دالة على الخبر المحذوف وهى لولا (التزام قائم مقامه) اى الخبر لبيان شرطى الحذف وجوبا (هذا) اى وجوب حذف خبر المبتدأ الذى بعد لولا لوجود شرط الحذف كائن (اذا كان الخبر عاما) لدلالة لولا عليه كالوجود والحصول وغيرهما (واما اذا كان) الخبر اى خبر المبتدأ الواقع بعد لولا (خاصا فلا يجب حذفه) سواء حذف جوازا اولم يحذف اصلا (كما فى قوله) اى قول الشاعر (﴿ولولا الشعر بالعلماء يزرى) اى تأليفه والاشتغال به وكثرة الممارسة له والمراد بالشعر ههنا ما فيه ذم او قدح او غير ذلك مما يستلزم ذم صاحبه والدخول فى قوله والشعراء يتبعهم الغاوون وقوله بالعلماء متعلق بيزرى والمراد منهم الذين قال الله تعالى فى حقهم انما يخشى الله من عباده العلماء الذين هم ورثوا الانبياء وقال خير البشر علماء امتى كانبياء بنى اسرائيل فقدم للحصر لان الازراء انما يلحق بهم من ازرى يزرى خبره واجيب بان يزرى حال من الضمير فى الخبر المحذوف وليس بخبر اى ولولا الشعر كان حال كونه يزرى بالعلماء لان يزرى وان صلح للخبرية الا انا قدرنا الخبر لئلا تنخرم القاعدة (لكنت اليوم اشعر من لبيد﴾) اى لكنت فى زمانى غالبا فى تأليفه واشتغالى على ذلك الشاعر ولكن الازراء بمعنى منه (هذا) اى ما ذكر من كون مابعد لولا مبتدء محذوف الخبر (على مذهب البصريين) كما عرفته مفصلا (وقال

(الكسائى)

من التكلف لاخراج كريم من يكرمك ثم دفع التوهم لايشمله والاصرفيه حين واما ما اختاره الشارح فمع افضائه الى التكلفات عدة بعيدة لايستقيم التعريف عليه كيف والمسند اليه الذى يجب تقديم نوعه انما يعرف بعد تعيين نوعه ونحن فى تعيين النوع فيدور ولا يخفى ان القائل بمدعن فهم المقام لان السؤال بنحو كريم من يكرمك انما نشأ من ذكر هنا القيد فاحتيج الى دفعه بهذا الوجه قطعا والسؤال بنحو فى الدار رجل توجه من هذا الجواب فلزمه دفعه ايضا ولايحول حول ذلك شئ من شوائب التكلف كما وهمه وسؤال الدور ايضا من سوء فهمه يشهد به ظاهر كلامه والافصح الاقبح من ذلك قول من قال خبر المبتدأ المقدم عليه اما جامد او مركب لافعل او شبهه فاعتبار وجوب التقديم فى النوع لاخراجه ضائع نعوذ بالله من امثال هذا الوهم والغواية ونسئله الهداية فى البداية والنهاية (قوله اى اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل اشارة الى ان قوله على جهة قيامه به متعلق باسند اوصفة لمصدره وقيل الاولى جعله حالا من ضمير قدم اى مشتملا على طريقة قيامه به وهذا مع ظهور مافيه من التعسف ليس بحسن

الكسائى الاسم) الذى (بعدها) ليس بمبتدأ بل مرفوع على انه (فاعل لفعل مقدر) اى محذوف وجوبا كما فى قوله لولاذات سوار لطمتنى وذلك انها فى الاصل لو وهى من لوازم الافعال دخلت على لا فصار لولا وهى ايضا تكون من لوازمها كما فى قولك لولم تشتمنى لا كرمتك وزيف بان حذف الفعل لايكون واجبا من غير مفسر لا فى الحال ولا فى المآل (اى لولا وجد زيد) فحذف الفعل وجوبا لدلالة لولا عليه فبقى لولا زيد بالرفع على انه فاعل فعل محذوف وجوبا (وقال الفراء) كلمة (لولا هى الرافعة للاسم الذى) وقع (بعدها) يعنى ان رفع ذلك الاسم مخصوص بها لا يتجاوز الى غيرها من كون العامل فيه الابتداء او الفعل المقدر لاختصاصها بالاسماء كسائر العوامل المختصة فى العمل بالاسم كالحروف المشبهة بالفعل وغيرها ولا يخفى عليك انه لابد حينئذ من القول بحذف مسند الكلام لان لولا حرف لا يكون مسندا ولا مسندا اليه والاسم الذى بعدها هو المسند اليه فيلزم ان يكون المسند اليه معمولا لعامل لفظى هو لولا دون الخبر لانه حينئذ معمول لعامل معنوى وقد سبق ان العامل فى المسند اليه العامل المعنوى لاغير (وثانيها) اى ثانى الابواب الاربعة (كل مبتدأ كان) فى الاصل (مصدرا صورة) مثل ضربى (او بتأويله) اى او كان مأولا بالمصدر مثل ان ضربت فان الفعل المصدرية مأول به (منسوبا) صفة لقوله مصدرا او لقوله بتأويله ايضا (الى الفاعل) وحده بان يضاف اليه (او المفعول) وحده بان يضاف اليه (او كليهما) اى كلا الفاعل والمفعول بان يضاف الى الاول وينصب الثانى او بالعكس فالاضافة فيها واجبة ليتعرف المضاف بالاضافة الى المعرفة لان اضافة المصدر معنوية لكون المصدر مبتدأ (وبعده) اى بعد المنسوب اليه (حال) مفردة او جملة ويجب فى هذه الحال الواو اذا كانت جملة اسمية (او كان) المبتدأ فى الاصل (اسم تفضيل مضافا الى ذلك المصدر) صورة او مأولا منسوبا الى احدهما او اليهما (وذلك مثل ذهابى راجلا) مثال لما كان مصدرا صورة منسوبا الى الفاعل فقط (وضرب زيد قائما اذا كان زيد مفعولا به) لانه يحتمل ان يكون فاعلا فحينئذ يكون المثال مكررا قيده لدفع هذا الايهام مثال لما كان مصدرا صورة ايضا الا انه منسوب الى المفعول فقط (و) (مثل) (ضربى زيدا قائما) حال من المفعول او من الفاعل (او قائمين) حال منهما لما كان مصدرا صورة منسوبا اليهما ومثال لما كان المفعول فيه مضافا اليه والفاعل مرفوعا مثل ضرب عمرو زيدا قائما او قائمين مثل ضربى زيدا قائما او قائمين وان ذهب راجلا وان ضرب زيد (وان ضربت زيدا قائما) او قائمين هذه امثلة مايكون فى تأويل المصدر (واكثر شربى السويق ملتوتا) اى مخلوطا من لت اذا خلط (واخطب مايكون الامير قائما فذهب) النحاة (البصريون الى ان تقديره) اى تقدير كل واحد من هذه الامثلة ذهابى حاصل اذا كنت قائما وضرب زيد حاصل اذا كان قائما و (ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما) هذا التقدير اذا كان قائما حالا من

من جهة المعنى لما عرفت من ان قيد التقديم لا يتوقف عليه تمام التعريف بخلاف هذا القيد فان من لم يسم مفعول ما لم يسم فاعله فاعلا لا تم التعريف عنده بدونه فكيف يحسن جعل الداخل فيه قيد الخارج عنه وانما لم يقل المصنف قائما بمع كونه احصر وانسب بدأ به ليدخل فيه ماهو قائم على الحقيقة ماهو جار مجراه فى التعبير والتقدير كالنسب والاضافة فالاول مثل قولك علم زيد وشبهه والثانى مثل قرب زيد (قوله والاصل فى الفاعل قبل اى ماينبغى ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع هو مرجع الخلاف ترجح بالنا حد الوجوب اودونه فمباحث تقديم لفاعل داخل تحت الاصل او الاصل بمعنى الاولى الصرف المنفك عن الوجوب فمباحثه عديل للاصل وهذا لاصل مختلف فيه حالفهم فيه ابن جنى والاخفش والاصل عندهما فى كل من الفاعل والمفعول به ذلك لشدة اقتضاء الفعل المفعول به كالفاعل فاى منهما بعد عن الفعل فقد عدل من مكانه ورتبته بحسب فعله فلذلك جاز عندهما كلا المثالين من الاضمار قبل الذكر لان المرجع لكون حقه ان يكون متصلا بالفعل كانه اتصل فتقدم

زيدواما اذا كان حالا من ضمير المتكلم فالتقدير ضربى زيدا حاصل اذا كنت قائما فتقدير ضربى زيدا قائمين ضربى زيدا حاصل اذا كنا قائمين فقس على هذا التقدير غيرها من الامثلة (فحذف) المتعلق وهو (حاصل) وجوبا (كما يحذف متعلقات الظروف) الاان متعلقات الظروف تحذف جوازا وههنا وجوبا لسد الحال مسده (نحو زيد عندك) تقديره زيد حصل او حاصل عندك فحذف المتعلق لدلالة الظرف عليه فاقيم هو مقامه (فبقى) بعد حذف المتعلق قوله (اذا كان قائما) كما بقى عندك بعد حذف متعلقه (ثم حذف اذا مع شرطه العامل فى الحال) اذ اهذه ظرفية خالية عن معنى الشرط الا انه سمى مدخولها شرطا لرائحة معنى الشرط فيها وتكون اذا هذه للاستمرار كما فى قوله تعالى اذا قيل لهم لا تفسدوا وفى قوله تعالى واذا ماغضبوا هم يغفرون ومثله كثير يعنى حذف متعلقه مع فعل الشرط الداخل هو عليه العامل فى الحال لان العامل فى الحال هو العامل فى ذى الحال وهو ضمير المستكن فى ذلك الفعل (واقيم الحال) منصوبا (مقام الظرف) القائم مقام الخبر وهو المتعلق (لان فى الحال معنى الظرفية) اذ امعنى جاءنى زيد راكبا جاءنى زيد وقت الركوب ومعنى قولك اتيتك والجيش قادم اتيتك وقت قدوم الجيش ولهذه المناسبة اقيمت الحال مقام (فالحال قائم مقام الظرف القائم مقامه الخبر) لان القائم مقام القائم مقام الشى ليكون قائم مقام ذلك الشى بالواسطة (فيكون الحال قائما مقام الخبر) لا بالاصل بل بالواسطة لما قلنا (قال الرضى) الشارح لهذا الكتاب (هذا) اى تقدير البصريين وهو ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما (ماقيل فيه وفيه) اى فى هذا التقدير (تكلفات كثيرة من حذف) بيان للتكلفات الكثيرة (اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت) حذف اذا مع جملتها المضاف اليها (فى غير هذا المكان) لان حذف اداة الشرط مع جملتها غير جائز من غير اقامة شى مقامه كالاشياء الستة وههنا ليس كذلك (ومن عدول عن ظاهر معنى كان الناقصة) وهذا المعنى اصل فى الافعال الناقصة ومايكون معدولا عن الاصل يكون تكلفا (الى معنى التامة) وهو قليل نادر ولذا احتيج الى القرينة وقيام الحال مقام الظرف وهذا وان لم يكن تكلفا لكونه كثير الاستعمال الا انه لانضمامه الى ماهو تكلف صار تكلفا ووصف التكلفات بالكثرة اما لكونها ثلاثة لان ماتكرر مرتين يكون كثيرا وهو حذف اذا مع جملة المضاف اليها والعدول المذكور وقيام الحال مقام الظرف واما لكونها اربعة لو عد حذف اذا واحد او ما اضيف اليها ثانيا واما الثالث توهم عدم كون التكلفات كثيرة فان قيل لم لاتكون كان المقدرة ناقصة وقائما خبرها قيل لان مثل هذا المنصوب المضبوط بالضوابط المذكورة لايكون الانكرة بحث لم يسمع تعريفه مع كثرة فلو كان خبر كان لجاز تعريفه فى شى ولسمع مع طول الاستقراء فعلم من هذا ان كان تامة وقائما حال لان التنكير شرط فى الحال على ماسيأتى (والذى يظهر لى) هذا ايضا من كلام الرضى الى قوله وثالثها (ان تقديره) اسم ان اى تقدير البصريين هذا

وتأخر لفظا وبهذا اندفع ان امتناع ضرب غلامه زيدلا يصير دليلا على ان الاصل تقديم الفاعل لان الفاعل او المفعول به لو تساويا فيه لامتنع ايضا لعدم تقدم المرجع رتبة لانك قد عرفت انه يتقدم حينئذ رتبة لكنه يتوجه انه لا يصح قوله ولذلك جاز لان الجواز لا يصير دليلا على ان الاصل فى الفاعل قرب الفعل لانه مع تساوى الفاعل والمفعول به فى ذلك ايضا يجوز غلامه زيد والترديد السابق فى امر الاصل من قلة التأمل لظهور لزوم اندراج مباحث الوجوب تحت ذاك والقول بان الاصل عندهما فى كل من الفاعل والمفعول به ذلك قريبه لان الاولى تقديم الفاعل بالفاعل وخلافهما فى نحو ضرب غلامه زيدا ليس لان رتبته التقديم كما ان الفاعل كذلك كيف وهذا محال ظاهر لان اصالة احدهما وتقدمه بحسب الرتبة ينافى الاصالة الاخر وتقدمه كذلك بالضرورة بل لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضائه للفاعل كما اعترف القائل وهذا هو الذى اوقعه فى تلك الورطة ولم يدر ان هذا الاقتضاء مسلم عند غيرهما ايضا لكنه لا يصير علة الجواز عندهم ومعنى كلام المصنف ان الفاعل احد جزئى الجملة كما ان الفعل كذلك وماعداهما

المثال نحو ضربی زیدا یلابسه) من حیث وقوع الضرب علیه حال کونه (قائما اذا اردت) بتاء الخطاب (الحال من المفعول وضربی زیدا یلابسنی) من حیث کونه صادرا منی حال کونی (قائما اذا کان) الحال حالا (عن الفاعل) وضربی زیدا یلابسنا قائمین اذا کان الحال حالا من الفاعل والمفعول کلیهما (اولی) خبران وهی مع اسمها وخبرها فی محل الرفع لانها خبر المبتدأ وهو الموصول الذی صلته جملة یظهر لی ولم یدخل الفاء لانه جائز لا واجب لما سبق یعنی التوجیه الذی یظهر لی بما ذکر اولی من توجیه البصریین لانه لیس فیه تلك التکلفات (ثم نقول حذف المفعول الذی هو ذوالحال) فی المثالین الضمیر الغائب فی الاول والمتکلم فی الثانی لان المفعول لکونه فضلة ومستغنی عنه فی الکلام یجوز حذفه کما صرح به المصنف نفسه حیث قال والعائد المفعول یجوز حذفه کقوله تعالی الله یبسط الرزق لمن یشاء ای لمن یشاء الله بسطه له فیکون قیاسا (فبقی) بعد الحذف (ضربی زیدا یلابس قائما ویجوز حذف ذی الحال مع قیام القرینة) الدالة علیه ومع کونه فضلة لانه اذا لم یکن فضلة لا یجوز حذفه لانه حینئذ یکون عمدة فی الکلام ومحتاجا الیه (تقول) عند حذفه (الذی ضربت قائما زید) اذا جعلت قائما حالا من الضمیر المأول بقرینة کون الجملة صلة له اذ لا بد فیها من عائد (ای) الذی (ضربته) قائما زید (ثم حذف) الفعل الذی هو (یلابس) مع فاعله بقرینة الملزوم الذی هو ضربی لان الضرب یلزمه الملابسة (الذی هو خبر المبتدأ) یعنی الفعل الذی هو یلابس مع فاعله المستکن فیه فی محل الرفع لانه خبر المبتدأ (و) هو (العامل فی الحال) لما سبق ان العامل فی الحال هو العامل فی ذی الحال ولا یخفی علیك ان الخبر یحذف جوازا او وجوبا بالقرینة فیکون حذفه ایضا قیاسا (وقام الحال) بعد حذف ذی الحال وعامله (مقامه) لان المعمول کثیرا ما یقوم مقام عامله بعد حذفه مثل فضرب الرقاب (کما تقول راشدا مهدیا) بحذف العامل فی ذی الحال المحذوف بالقرینة الحالیة (ای سر) امر من سار یسیر مثل باع یبیع بع (راشدا مهدیا) وکون مهدیا حالا بعد حال او صفة لراشد یجیء تحقیقه فی بحث الحال فیکون حذف العامل ایضا قیاسا (فعلی هذا) ای علی کون التقدیر هکذا او کون المحذوفات فی هذا التقدیر قیاسیة (یکونون) او البصریون (مستریحین) ای متخلصین (من تلك التکلفات البعیدة) التی ذکرت فی تقدیر البصریین لان کل واحد منها غیر قیاس فیکون هذا التقدیر اولی لانه لم یحذف فیه شیء الا بالقیاس (وقال الکوفیون تقدیره) ای المثال المذکور (ضربی زیدا قائما حاصل) یعنی ذهبوا الی ان الحال حال من معمول المصدر لفظا او معنی والعامل فیه المصدر الذی هو مبتدأ وخبر المبتدأ مقدر بعد الحال وجوبا ولذا قال الشارح (بجعل قائما) ای الحال (من متعلقات المبتدأ) لا من متعلقات الخبر والباء فی قوله بجعل متعلق بقال واجابهم الشارح من طرف البصریین بقوله (ویلزمهم) ای الکوفیین (حذف الخبر) وجوبا (من غیر سد شیء مسده) یعنی من غیر اقامة

فضلة وقد وجب تقدیم الفعل فوجب ان یکون الاصل ان یلی فعله لان المحتاج الیه والمحتاج الیه بالتقدیم من غیر فان قدم علیه المفعول کان فی النیة مؤخرا لما ذکرناه هکذا قال فی الشرح والایضاح وعلیك باخذه فان بقیة الاوهام المنقولة ساقطة به (قوله) ان یکون بعده من غیر ان یتقدم علیه شیء آخر من معمولاته تفسیر لقوله ان یلی وابراز لمعناه ومن عجائب الاوهام ما قیل حقیقة ولا یخفی ان هذا التکلف مما یحتاج الیه فی التعریف ایضا فی قوله وعدم علیه وکأنه لم یتنبه له فاهمله او حکما کما فی الفاعل المستتر فان البعدیة هنا حکمیة فان القام وکذا قدم علیه بعید بمراحل من قبول التعمیم الی الحقیقی والحکمی اذ المستتر داخل فی هذا التفسیر کما لا یخفی علی المتأمل الخبیر (قوله) وذلك غیر جائز خلافا للاخفش وابن جنی قیل لا مطلقا بل اذا اتصل بالفاعل ضمیر المفعول به او المفعول به ضمیر الفاعل بل لم یخالفا فی عدم جواز الاضمار قبل الذکر لفظا ورتبة وان اشتهر ذلك مبنیا بل اتفقا فیه وخالفا فی لزومه فی المثال المذکور کما اوضحناه لك ففی قوله خلافا للاخفش وابن جنی نظر ثم قیل ولك ان تقول

شئ مقامه لان الحال مقدم على الخبر المحذوف فلا يصلح لان يقوم مقامه لان المتقدم لا يقدر ان يقوم مقام المتأخر عنه (وتقييد المبتدا) عطف على حذف الخبر (المقصود عمومه) نائبه يعنى يلزم الكوفيين ايضا من هذا التقدير تقييده (بالحال لان الحال قيد لعامله وعامله المبتدأ والمقصود منه العموم والقيد ينافيه (بدليل الاستعمال) متعلق بالمقصود لان الجنس المعرف اذا استعمل بلا قرينة خصوص يعم جميع ما يقع عليه دفعا للترجيح بلا مرجح ولان المصدر اسم جنس باق على عمومه لانه لو استعمل الجنس ولم تكن قرينة خصوص لاستغراق نحو النوم ينقض الوضوء ولكونه مستغرقا جاز استثناء بعض النوم منه والتراب يابس والماء بارد فالمعنى حينئذ كل ضرب واقع منى على زيد فى حال القيام حال وهو غير مراد (وذهب الاخفش الى ان الخبر الذى سدت الحال محله) اى الخبر الذى ناب الحال منابه وقامت مقامه (مصدر مضاف الى صاحب الحال) من الفاعل والمفعول فيكون الخبر المحذوف وجوبا هو المصدر العامل بدون المعمول (اى ضرب زيدا ضربه قائما) هذا اذا كان الحال حالا من المفعول واما اذا كان حالا من الفاعل فتقديره ضربى زيدا ضربى قائما او ضربى زيدا ضربى زيدا قائمين فحذف الخبر وهو المصدر العامل واقيم معموله الحال مقامه واجيب عنه بان هذا من قبيل حذف المصدر العامل وابقاء معموله وهو ممتنع عندهم لان المصدر مأول بان مع الفعل فيكون المصدر جزء منه والجزء بدون الكل لا يحذف كالموصول مع الصلة (وذهب بعضهم) وهو ابن درستويه واشار فى البعض الى ضعف ما قاله (الى ان هذا المبتدأ لا خبر له) (لانه مستغن بفاعله مع ان مثل هذا لم يسمع مع الاستقراء (لكونه اى المصدر ههنا (بمعنى الفعل) وكما لا يحتاج الفعل الى الخبر لا يحتاج ما فى معناه اليه (اذ المعنى) اى معنى ضربى زيدا قائما (ما اضرب زيدا الا) حال كونه او حال كونى (قائما) واجيب بان هذا القول ايضا غير مستقيم لعدم الاستقلال الضرب بالفاعل بدون الحال ولو كان بمنزلة اضرب قائما لجاز ان يحذف الحال منه ويستقل الكلام بدونه ولو لم يجز اضرب زيدا بدون الحال لان المقصود تقيد الفعل بالحال لم يجز ان يكون بمعنى الفعل (وثالثها اى ثالث الابواب الاربعة (كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة) يعنى يكون الخبر لفظ المقارنة او المصاحبة او ما يفيد معناهما (وعطف عليه) اى على ذلك الخبر (شئ) يصح ان يكون مصحوبا للخبر (بالواو التى بمعنى مع) (و) (ذلك) اى مثال القسم الثالث (مثل) (كل رجل وضيعته) بالرفع عطف على الخبر المحذوف والضيعة فى اللغة العقار وههنا كناية عن الصنعة والحرفة سميت بها لانك اذا اعتنيت بها صنعت وان اغفلتها ضاعت وكأنهم شبهوا صنعة الرجل بالارض المغلة التى لا تفى (اى كل رجل مقرون مع ضيعته اى هو مقرون بضيعته وضيعة مقرونة به كما تقول زيد قائم وعمرو (فهذا الخبر واجب حذفه) لحصول

الخلاف فى تأخر مرجع الضمير لفظا ورتبة لا فى قوله وذلك غير جائز ولا يخفى ان مبناهما ما سبق من انهما اثبتا لكل من الفاعل والمفعول التقدم الرتبى ويقول اذا كان الامر ذلك كيف يمكن لهما القول بجواز الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل هم يمنعون لزوم تقدم الاضمار بحسب الرتبة وهذا مع كونه خرقا للاجماع باطل فى نفسه ظهور استحالته كما عرفت على ان الاضمار المختلف فيه ليس الاتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل كما فى المثال الذى اورده المصنف والبيت الذى اتى به الشارح ومثال ضمير الفاعل المتصل بالمفعول به ليس الا قولك ضرب غلامه زيد وقد اتفق على جوازه فقوله لا مطلقا بل اذا اتصل بالفاعل ضمير المفعول به ضمير الفاعل يشهدان على علمه (قوله) واجيب عنه اشار بذلك حيث لم يقل والجواب الا ان كلاهما ليس بعيدا عن نهج الصواب قال الشيخ الرضى والاولى تجويز ماذهبا اليه وظنى على ذلك لوروده فى كلام الفصحاء قال حسان رضى الله تعالى عنه (ولو ان مجدا اخلد الدهر واحدا من الناس ابقى مجده الدهر مطعما) وقال سليطين سعد جزى بنوه ابا

الامرين الدالة على خصوصية الخبر لما في الواو من معنى المعية فتكون الواو قرينة ووقوع الواو مع المعطف في موضع الخبر ولذا علله الشارح بقوله (لان الواو تدل على الخبر الذي هو مقرون) لكونهما بمعنى مع فتكون الواو قرينة الحذفه (واقيم المعطوف) الذي هو قوله وضيعة باعتبار معناها الاصلي في موضعه) اى في موضع الخبر لان المعطوف ههنا وان كان معطوفا على المبتدأ وكان من توابعه الا انه اذا ذكر بعد الخبر فيصح ان ينوب عن الخبر ويشغل مكانه (ورابعها) اى رابع الابواب الاربعة (كل مبتدأ) في الجملة القسمية متعين للقسم يعني (يكون ذلك المبتدأ) مقسما به (اى) مايقسم به يعني يكون من الالفاظ التي تستعمل للقسم كايمن الله ولعمرك ( وخبره ) اوخبر ذلك المبتدأ لفظ (القسم) (و) (ذلك اى مثاله (مثل) (لعمرك) وهو من الالفاظ التي يقسم بها مثل لفظة الله ( لافعلن كذا ) اللام جواب القسم لانه يجاب باللام مثل تالله لاكيدن اصنامكم ( اى لعمرك وبقاؤك ) وذلك مبتدأ ( قسمى ) خبره ( اى ماقسم به ) ليصح حمل القسم على المبتدأ ولا يقال لعمرك قسمى ( فلا شك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف) لان المقسم به لايكون بدون القسم ولان تعيينه للقسم دال على الخبر المحذوف فيكون قرينة لفظية دالة على الحذف وعلى تعيين المحذوف ( وجواب القسم ) وهو قوله لافعلن كذا (قائم مقامه) اى الخبر لان المتأخر يقوم مقام المتقدم اذا حذف فوجد الشرطان القرينة والتزام مايقوم مقامه (فيجب حذفه والعمر) بالفتح (والعمر) بالضم كلاهما ( بمعنى واحد) وهو البقاء (ولا يستعمل من اللام) في القسم وفي غيره كلاهما في الاستعمال سواء (الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف) اى لائق للتخفيف (لكثرة استعماله) يستحق ولا شك ان الفتحة اخف ولما فرغ من بيان ماهو ملحق بالفاعل وعامله معنوى شرع في بيان ماهو ملحق به وعامله لفظي فقال (خبر ان واخواتها) وانما الحق بالفاعل لكونه جزءاً ثانيا في الجملة (اى من) جملة (المرفوعات) نبه على ان ذكر خبر ان ليس لانه من خبر المبتدأ بل ذكره ليس الا انه من المرفوعات ولم يرد ان خبر ان مبتدأ حذف خبره وقوله هو المسند جملة مستأنفة لانه تكلف بعيد لاحاجة اليه ولم يقل ومنها خبر ان كما قال ومنها المبتدأ والخبر قصداً الى البيان على وجه يحتمل المذهب الاصح وغير الاصح (خبر ان واخواتها اى اشباهها ) وليس هذا وضعا نحويا بل هو استعمال اللغة قال الله تعالى كلما دخلت امة لعنت اختها (من الحروف الخمسة الباقية) (وهي) اى تلك الحروف مبتدأ (ان وكأن ولكن وليت ولعل) المجموع من حيث المجموع خبر والربط بعد الحكم قد سبق تحقيقه (وهو) اى خبر ان (مرفوع بهذه الحروف) اى بكل واحد من هذه الحروف الستة ( لا بالابتداء ) كما هو مذهب الكوفيون لان الخبر عندهم مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ لا بالحروف لان الحروف اضعفها في العمل

الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى سنمار) وقال غيرهما (لما عصى اصحابه مصعبا ادى اليه الكيل صاعا بصاع (وقال غيرهم (كساحلة ذا الحلم اثواب سودد ورقى نداه ذا الندى في ذرى المجد ( وقال غيرهم (لما راى طالبوه مصعبا ذعروا وكادلو ساعد المقدور ينتصب) الى غير ذلك والتأويل في الكل بعيد وكذا الحمل على الضرورة (قوله) والقرينة اى الامر الدال عليهما الا بالوضع قيل ان ارادلا بالوضع له يلزم ان يكون اللفظ المستعمل في المعنى المجازي قرينة على المعنى المراد ولم يعد اطلاق القرينة عليه وان ارادلا بالوضع له او لما يلزمه هو لزم ان لايكون القرينة دالة على الشئ بالتضمن والالتزام اصلا وهو ظاهر البطلان فالصواب ان يقال اى الامر الدال عليهما من غير الاستعمال فيهما وهو من جملة الاوهام فانه يعلم كل احد المراد بالقرينة وجود شئ يدل على ما تعلق به القصد من غير ان يوضع لذلك كاتصال علامة الفاعل بالفعل في ضربت موسى على فانهما من جملة القرائن اللفظية التي قد توجد في بعض المواضع دالة على تعيين احدهما من الاخر ونحو اكل الكمثرى موسى من القرائن المعنوية فانها

لاتقدران تعمل فی اسمین (علی المذهب الاصلح) وهو مذهب البصریین وهواولی لان اقتضاءها للجزئین علی السواء فالاولی ان تعمل فیهما ولاسیما مشابهتها ان مشابهة قویة بالفعل المتعدی وقال فی المفصل ارتفاعه عنداصحابنا بالحروف لانه اشبه الفعل فی لزومه الاسماء والماضی منه فی بنائه علی الفتح والمتعدی منه فالحق منصوبه ومرفوعه بالمفعول والفاعل ونزل قولك ان زیدا اخوك منزلة ضرب زیدا اخوك انتهی (لانها لما شابهت) هذه الحروف (الفعل) فی لزومها الاسماء (المتعدی) فی احتیاجها الی الاسمین (کما یجیء) فی بحث الحروف (عملت نصبا ورفعا) یعنی نصب الاسم ورفع الخبر (مثله) ای کالفعل المتعدی یعمل نصب المفعول ورفع الفاعل ولم یقدم الرفع علی النصب کما ان الاصل فی الفعل تقدم لرفع کما سبق تنبیها بفرعیة العمل علی فرعیة العامل یعنی لکون العامل فرعا کان عمله ایضا فرعا (هو) ضمیر الفصل لان الخبر اذا کان معرفا باللام یؤتی بضمیر الفصل مثل زیدهو القائم ولایکون له حظ من الاعراب وقیل مبتدأ ثان (ای خبران واخواتها) (المسند) خبر للاول اوللثانی وهو مع خبره خبر للاول (الی شیء آخر) ولم یقل الی اسم ان لیدخل فیه نحو ان زیدا قائم ابوه اوقام ابوه فان المسند فیهما مسند الی فاعله ثم هو مع الفاعل مسند الی اسم ان (بعد دخول) (احد) (هذه الحروف) زاد لفظ الاحد لانه بظاهره یفید دخول هذه الحروف علیه وهو لیس کذلك لانه لامرفوع دخل علیه جمیع هذه الحروف بل لیس مرفوعا الا ما دخل علیه احدها (علیهما) ای علی المسند وشیء آخر (فقول المسند) جنس (شامل لخبر المبتدأ) المراد المبتدأ القسم الاول لان خبره مسند لا الثانی لان خبره مسند الیه فلیس بشامل له (وخبرکان) واخواتها (وخبر لا التی) تکون (لنفی الجنس وغیرها) کخبر ما ولا المشبهتین بلیس لان اخبار هذه الاقسام کلها مسندة فتدخل فی قوله المسند (و) الجار فی (بقوله) متعلق بقوله خرج (بعد دخول هذه الحروف خرج جمیعها) ای جمیع اخبار هذه الاقسام (عنه) ای عن التعریف سوی خبر هذه الحروف (والمراد بدخول هذه الحروف علیهما ورودها) یعنی دخول هذه الحروف (علیهما لا یراث) ای لاعطاء (اثر) ما وهو العمل (فیهما) ای فی المسند وشیء آخر (لفظا ومعنی) علی سبیل منع الخلو لا الجمع اما لفظا فبالعمل واما معنی فبانسحاب معانیها الی معانیهما من التأکید والتشبیه وغیرهما فان تأکید الحکم مثلا ینسحب الی المحکوم علیه وعلی کل تقدیر لاینتقض التعریف وفیه رد علی الرضی حیث قال دخل فیه غیر المحدود ایضا فان حسن فی قولك ان رجلا حسن غلامه مسند الی غلامه بعد دخول ان ولیس بخبر لها بل الخبر مجموع الجملة الفعلیة (فلاینتقض التعریف) ای تعریف خبران (بمثل یقوم) ای بفعل مسند الی اسم ظاهر مضاف الی ضمیر راجع الی اسم ان (فی قولنا ان زیدا یقوم ابوه فان یقوم ههنا) ای فی هذا المثال بدون الفاعل (من حیث اسناده الی ابوه لیس)

رافعة للبس اذ لا یلبس ان موسی آکل والکمثری مأکول فهو امر وجد هنا دالا علی ذلك ولا یتصور وضعه له والحاصل انه الاول من شق الترديد والمجاز حجة علیه فانه یؤید ماذکرناه ویقویه الاتری ان اللفظ اذا استعمل فی معناه المجازی لایکون الاعلی المقصود مالم یوجد قرینة تعینه کما اذا قلت رایت اسدا وترید به انسانا شجاعا فانه لایجوز هذا لك الا ان تقول یرمی مثلا فالمجاز لایکون دالا علی المقصود بدون القرینة وهی لاتدل علیه بالوضع فان احدا من المحققین والمبطلین لا یقول بان یرمی وضع للرجل الشجاع فتبین ان القرینة هو الدال علی المقصود بدون الوضع له وان المجاز لیس من هذا القبیل فانه لیس مما یدل علی المقصود بنفسه (قوله) فلا یرد ان ذکر الاعراب مستغنی عنه قیل الشبهة ودفعها مما اورده الفاضل الهندی وتبعه الشارح ولعمری ان هذا الشیء عجاب اذ لیس الشبهة شیئا ولا الجواب اذ القرینة ما یدل علی تعیین المراد باللفظ اوعلی تعیین المحذوف لا ما یدل علی المعنی والمعنی انه اذا انتفی لاعراب لفظا وحذف وانتفی فیه قرینة الاعراب فلم یعلم ان الاعراب الساقط ماهو

اى لفظ يقوم (مما يدخل عليه) اى من قسم الخبر الذى يدخل عليه (اى بهذا المعنى) اى لا يراث اثرها فيها لفظا او معنى (بل انما دخل) ان (على جملة) فعلية هى جملة (يقوم ابوه) اى لا ينسحب اثرها الا الى لفظ زيد جملة يقوم ابوه لا الى يقوم وحده حتى ينتقض التعريف بانه يصدق على يقوم انه هو المسند بعد دخول ان ولا يصدق المعرف لانه لا يقال له خبر ان والحاصل انه كلما صدق الحد صدق المحدود وبالعكس اذا كان الامر كذلك (فلا يحتاج) مبنى للمفعول (الى ان يجاب عنه) اى عن انتقاض التعريف بيقوم (بان المراد بالمسند) المذكور فى التعريف (المسند الى اسماء هذه الحروف) ويقوم فى المثال المذكور ليس بمسند الى اسم ان بل مسند الى متعلقه وهو ابوه فكيف ينتقض التعريف به (ويلزم) عطف على قوله يجاب فيكون المعنى ولا يحتاج ايضا الى ان يلزم منه اقول بل هو معطوف على قوله لا يحتاج فالمعنى فيلزم اى حتى يلزم فلا وجه لقول من قال على التقدير الاول ولا خفاء فى هجنته فاللائق ان يقول على انه يلزم (منه) اى من هذ الجواب (استدراك) اى زيادة (قوله بعد دخول هذه الحروف) لان المسند اذا كان مسندا الى اسماء هذه الحروف يخرج اخبار الاقسام السابقة لانها ليست بمسندة الى اسماء تلك الحروف بل الى غيرها فتخرج تلك الاخبار كلها بقوله المسند الى اسمائها فلا يحتاج الى قوله بعد دخول هذه الحروف فيكون مستدركا وقال المحشى ويمكن دفع الاستدراك بان يجعل المراد المسند بعد دخول هذه الحروف الى اسمائها اذا كان متعلقا بقوله المسند فالفائدة فى تأخيره حتى يندفع الاستدراك بهذا التقدير تأمل (ولا الى ان يجاب عنه) اى عن انتقاض التعريف بمثله عطف على قوله ويلزم اى فلا يحتاج ايضا ان يجاب عن انتقاض التعريف بمثله (بان) يقال (المراد بالمسند) المذكور فى التعريف (الاسم المسند) بتقدير الموصوف والمسند فى المثال المذكور ليس باسم مسند بل هو فعل مسند (فيحتاج) اى حتى يحتاج (الى تأويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها) اى خبر الحروف المشبهة بالفعل (جملة) يعنى جملة فعلية سواء اسند الى ضمير يرجع الى اسمها (مثل ان زيدا يقوم) او الى سببه مثل ان زيدا يقوم ابوه (فانه) اى يقوم (مأول قائم) فيكون الاسم المسند اعم من الاسم الحقيقى والاسم الحكمى وقال المحشى ويمكن ان يقال لا حاجة الى التأويل لان الخبر بالجملة مبين بقوله وامره كامره خبر المبتدأ اى كان الخبر الجملة للمبتدأ يبين بعد ذكر تعريف مختص بالخبر المفرد (مثل) (قائم فى) (ان زيدا قائم) نبه بالمثال على ان المراد بخبر ان واخواتها واحد وان المراد بدخول هذه الحروف دخول احد هذه الحروف كما نبه الشارح عليه فيما سبق بقوله اى دخول احد هذه الخ (فانه) اى لفظ قائم هو (المسند بعد دخول) احد (هذه الحروف) فان قيل ان قائما مسند قبل دخول احد هذه الحروف فما معنى قوله هو المسند بعد دخول هذه الحروف قلنا لان قائما وان كان مسندا قبل الدخول الا ان ذلك الاسناد زال وانتسخ بدخول احد هذه الحروف فصح ان

وحينئذ لا وجه لتوهم صحة الاكتفاء بانتفاء القرينة ثم قيل اعلم الواجب فى هذه الصورة تقديم الفاعل بمعنى انه لا يجوز ان يتقدم المفعول على مجرد الفاعل لكنه يجوز تقديم المفعول على الفعل والفاعل معا فيجوز موسى ضرب عيسى على ان يكون عيسى فاعلا لانه لا يلتبس المفعول حينئذ بالفاعل لعدم جواز تقديم الفاعل على الفعل ثم قيل ويمكن ان يقال لم يلتفت هنا القرينة لان تقدم موسى قرينة على ان الفاعل هو عيسى والكل مجروح ومطروح اما الاول فلظهور انه الجواب الذى اتيا به فى حل هذه الشبهة غير ان القائل ليس بتغير الصورة ولم يدر ان وراءه ما قد ذو البصيرة واما الثانى فلظهور الكلام حينئذ فى تركيبه من المبتدأ والخبر فلا يكون مما فيه على ان القائل يدعى اتفاق الكوفيين على كون زيد فى زيد قام فاعلا كما سبق وهنا يستدل على عدم القياس المفعول بالفاعل بعدم جواز تقديمه على الفعل وانت خبير بان هذا تناقض صريح (قوله مضمر امتصلا قيل ليس المراد بالاتصال معنى اللغة بل المصطلح وهو كون الضمير مما لا يستقل فى التلفظ فاذا كان الفاعل هكذا لا يصح تقديم المفعول عليه فلا يطلب قوله متصلا صلة فلا

يقال هو المسند بعده لان المسند انما حصل فى قائم بعد الدخول (وامره) اى حاله وشانه (كامر خبر المبتدأ) (اى حكمه) اى حكم خبر ان واخواتها (كحكم خبر المبتدأ) لانه فى الاصل خبر المبتدأ فبدخول ان واخواتها عليه لم يتغير حكمه (فى اقسامه اى اقسام خبر المبتدأ (من كونه) بيان للاقسام (مفردا) يعنى كما يكون خبر المبتدأ مفردا مثل زيد قائم كذلك يكون خبر هذه الحروف مفردا مثل ان زيدا قائم (وجملة) يعنى يكون خبر هذه الحروف اسمية او فعلية مثل ان زيدا قام ابوه وابوه قائم كما يكون خبر المبتدأ كذلك (ونكرة) سبق مثاله (ومعرفة) مثل ان زيدا هو القائم كما تقول زيد هو القائم (وفى احكامه) اى احكام خبر المبتدأ (من كونه واحدا ومتعددا) يعنى كما ان خبر المبتدأ يكون واحدا ومتعددا كذلك يكون خبرها واحدا ومتعددا لفظا ومعنى بالعطف وبدونه مثل ان زيدا عالم فاضل او فاضل او معنى فقط مثل ان هذا حلو حامض (ومثبتا ومحذوفا) على سبيل الجواز وعلى سبيل الوجوب اذا تحقق الامران الموجبان للحذف مثل ان اضربى زيدا قائما ومثل ان زيدا وضيعة غيرهما من المواضع التى يجب حذف الخبر فيها بشرط ان يصح دخول احد هذه الحروف عليه لانه لا يقال ان لولا زيد لكان كذا ولا يقال ان لعمرك لافعلن كذا وهو ظاهر وفى كونه مشتقا وجامدا (وفى شرائطه من انه اذا كان) الخبر (جملة فلابد من عائد) يربطها به المراد بالعائد مايصح دخول احد هذه الحروف عليه يعنى الكلام الذى يجوز دخولها عليه لانه لا يقال ان نعم الرجل زيد لوجوب الصدارة لافعال المدح والذم مثل ان زيدا قام ابوه وابوه قائم لما تقدم وانه زيد قائم وان الحاقة ما الحاقة (ولا يحذف) العائد اذا كان ضميرا لما سبق ان غير الضمير لا يجوز حذفه مطلقا (الا اذا علم) يعنى الا عند قيام قرينة دالة عليه نحو ان البر الكر بستين وان السمن منوان بدرهم (والمراد ان امره كامره) يعنى ان المراد من هذا التشبيه (بعد ان يصح كونه) اى خبر المبتدأ (خبرا لباب ان يعنى الاخبر هذا الباب مشارك لخبر المبتدأ فى هذه الاحكام بعد ان ثبت كونه خبر الباب ان (بوجود شرائطه) اى شرائط كونه خبراً له (وانتفاء موانعه) عطف على بوجود يعنى بانتفاء موانع كونه خبر اله يعنى ان لا يوجد مانع لان يكون خبر اله اذا كان الامر هكذا (فلا يلزم من ذلك) اى من تشبيه امر خبر ان بامر خبر المبتدأ (ان كل مايصح ان يكون خبر اللمبتدأ يصح ان يقع خبر الباب ان) قوله يصح مع فاعله فى محل الرفع خبر لان فى قوله ان كل ماوهى مع اسمها وخبرها فى محل الرفع ايضا فاعل لا يلزم (حتى يرد) من ورد يرد من باب ضرب (انه) اى الحال والشان (يجوز ان يقال اين زيد ومن ابوك) يعنى يجوز ان يقع الظرف المستقر خبر اللمبتدأ مقدما عليه وجوبا لما سبق والاستفهام مبتدأ وابوك خبره وبالعكس على ماسبق ايضا (ولا يجوز ان يقال ان اين زيدا وان من اباك) يعنى لا يجوز ان يكون الظرف المستقر خبر الان ولا الاستفهام

فائدة فى قول الشارح بالفعل بل يوهم اختصاص الحكم بفاعل الفعل وليس كذلك لجريانه فى رد يد زيد مثلا ولا يخفى ان اللازم فى هذا المقام هو الاتصال بالفعل وذلك ليصح الحكم بامتناع العكس (قوله) اى تقديم الفاعل على المفعول فى جميع هذه الصور قيل فى جميع هذه الصور لغو لا فائدة فى جزاء الشرط لان الشرط يغنى غناءه فاعتباره فى المعنى مما لا ينبغى وكأن الشارح لم يرد انه معتبر فى نظم كلام المصنف وان كان ظاهر عبارته بل اراد بذكره التنبيه على ان الجزء جزاء لجميع الشروط السابقة وانت خبير بان الشارح قدس سره انما اتى بهذه العبارة لكون اجمال ما نصله بقوله اما فى صورة لاعراب الى اخره فالمنقول من الاعتراض عليه ثم الجواب على ضعف مما لا يلتفت اليه (قوله) فلما فات الاتصال الانفصال فان وضعه متصل فلو اخر لوجب ان يكون منفصلا قيل ولكونه كالجزء من الفعل وامتناع وقوع كلمة بين اجزاء كلمة هذا وهو عين المعطوف عليه فتبصر (قوله) مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر قيل قال من امتاز فى زمانه بصيت الفضل على اقرانه تغمده الله بغفرانه هذا ظاهر فى المثال

اوالاسم خبر الها لوجودا لمانع لان يكون كل واحد منهما خبر الان وهو المصدرة اذلو دخل عليه ان ابطلت الصدارة (الا فى تقديمه) عليه اى تقديم الخبر على المبتدأ يعنى امره كامر خبر المبتدأ فى جميع الاوصاف الا فى هذه الصفة حيث يفترقان فيها جوازا وامتناعا حيث جاز تقديم خبر المبتدأ عليه ولم يجز تقديم خبر ان على اسمها لان فيه قلب المقصود من وجوب تقديم المنصوب اظهار الانحطاط رتبة الفرع عن رتبة الاصل وهو يفوت بجواز تقديم الخبر فيلزم مساواة الفرع الاصل (اى ليس امره كامر خبر المبتدأ فى تقديمه) لان الاستثناء من الموجب يكون منفيا كما تقول جاءنى القوم الازيدا يعنى ان زيدا لم يجئ (فانه لا يجوز تقديمه) اى تقديم خبر ان (على الاسم) اى على اسمها (وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ) غالبا لان المبتدأ اذا كان متضمنا لما وجب له صدر الكلام اوكانا معرفتين اومتساويين اوكان الخبر فلانه لم يجز تقديم الخبر عليه لما سبق فافترقا (وذلك) اى وجوب تقديم الاسم على الخبر فى باب ان بخلاف المبتدأ والخبر حيث يجوز التقديم والتأخير اذا لم يمنع مانع اوالفرق بين خبرها فى التقديم جوازا وامتناعا واقع وثابت (لان هذه الحروف فروع) جمع فرع كقرون جمع قرن وهو التبع يعنى توابع داخلة (على الفعل فى العمل) اى فى عمل النصب والرفع مثله سبق منه اجمالا وسيأتى تفصيله (فاريد ان يكون عملها فرعيا) لعمل الفعل (ايضا) يعنى كما ان ذواتها فروع لتأكد الفرعية وليكون عملها موافقا لذواتها (والعمل الفرعى للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع) مثل ضرب عمرا زيد للزوم كون الفعل من اول الامر واقعا على المفعول قبل تمامه لان الفعل لا يتم الا بالفاعل وهو ههنا مؤخر (و) العمل (الاصلى له ان يتقدم المرفوع على المنصوب) لان الاصل فى الفاعل اذا لم يمنع مانع منه ان يلى الفعل المسند اليه واذا قدم المرفوع على المنصوب يكون عملا بالاصل (فلما اعملت) هذه الحروف (العمل الفرعى لم يتصرف فى معموليها) يعنى فى اسمها وخبرها (بتقديم ثانيهما) اى ثانى المعمولين وهو الخبر (على) المعمول (الاول) وهو الاسم يعنى وجب تقديم الاسم ههنا على الخبر مع انهما كانا فى الاصل مبتدء وخبرا وقد جاز التقديم والتأخير فيهما لما سيجئ (كما يتصرف فى معمولى الفعل) المتعدى بالتقديم والتأخير اذا لم يمنع مانع منهما (لنقصانها) فى العمل (عن درجة الفعل) لانه الاصل فى العمل وهى مشابهة به لتعمل عمله فتكون فرعا له فيه (الا اذا كان) (الخبر) (ظرفا) اى ظرف زمان اومكان اوجارا ومجرورا (اى ليس امره كامر خبر المبتدأ فى التقديم) فى جميع الاوقات (الا اذا كان) الخبر (ظرفا) اى الاوقت كونه ظرفا فيجوز تقديم الخبر على الاسم لان الاستثناء من المنفى يكون مثبتا مثل قولك ماجاءنى القوم الازيدا اى الاجاءنى زيد (فان حكمه) اى حكم خبر ان (اذا) بالتنوين لانه ظرف زمان اى حين كون الخبر ظرفا متعلق بقوله حكمه (حكمه) اى حكم خبر

المذكور ونظائره مما كان الفاعل خاصا اما اذا كان عاما فلا يصح نحو ماضرب احد الازيدا وذلك لانه لم يبق احد حتى يصح ان يكون زيد مضروبا والقلب فيما كان الفاعل مالا يكاد يوجد مثال صادق بل مالا يخفى كذبه اذا ابقى الفاعل على عمومه لبداهة كذب حصر ضاربية كل احد فى زيد والكواذب الظاهرة الكذب مما لا يبالى به فى تعليل القواعد الادبية لانه مما لا يلتفت اليه اهل اللغة ولا يدخلونها تحت قصدهم فالمقصود الصحيح من المثال المذكور ماضرب احد من الجماعة المختصة التى تخصص مقام الاخبار العام بها وحينئذ يصح ان يكون زيد مضروبا بالغير وامادعوى ظهوره فيما كان الفاعل خاصا فذهول عجيب لا ينبغى ان يقع فيه اديب كيف وهو لا يصح مطلقا فى مثل ماخلق الله على احسن الصور الا يوسف لانه لا يصح فيه ان يقال المقصود حصر خالقيته تعالى فى يوسف مع جواز ان يكون يوسف مخلوقا لغيره ولقد فتحت باب النقض يأتى فيه الامثلة متسلسلة بحيث لا يكاد ينقطع السلسلة ودفع الاشتباه ان المراد بجواز كون المفعول مفعولا لفاعل آخر الجواز بالنظر الى الهيئة التركيبية فان هيئة القصر فى المثال

المبتدأ (فى جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة) يعنى كان المبتدأ اذا كان معرفة يجوز تقديم خبره الظرف عليه نحو فى الدار زيد مع ان الاصل التقديم كذلك اذا كان اسم هذه الحروف معرفة يجوز تقديم خبرها الظرف عليه (نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم) وان فى الدار زيدا (وفى وجوبه) اى وجوب التقديم (اذا كان المبتدأ نكرة) ليتخصص على ماسبق يعنى يجب تقديم خبرها الظرف على اسمها اذا كان الاسم نكرة كما يجب تقديم الخبر الظرف اذا كان المبتدأ نكرة (نحو) قوله صلى الله عليه وسلم حين قدم رجلان من المشركين فخطبا ببلاغة ومحسنات الفاظ فتعجب الناس من بيانهما وبلاغتهما (ان من البيان لسحرا) يعنى ان بعض البيان بمثابة السحر فى ميلان القلوب او فى العجز عن الاتيان بمثله وهذا النوع ممدوح الى اذا صرف الى الحق ومذموم اذا صرف الى الباطل (وان من الشعر لحكمة) اى كلاما نافعا يمنع عن الجهل والسفه وهو مانظمه الشعراء من المواعظ والامثال التى ينتفع الناس بها والثناء على الله ورسوله والنصيحة للمسلمين وماشبه ذلك وهذا النوع من الشعر محمود والمذموم منه ما فيه كلام قبيح وتشبيه فاسد كذا قاله ابن ملك شارح المصابيح (وذلك) اى جواز تقديم الخبر عند كون الاسم معرفة ووجوب تقديمه عند كونه نكرة واقع (لتوسعهم) اى النحاة (فى الظروف مالا يتوسع) مبنى للمفعول (فى غيرها) اى غير الظروف اى لتجويز النحاة فى الظروف مالا يجوز فى غيرها لان كل شئ من المحدثات لابد وان يكون فى زمان او مكان فصار كل شئ منهما كقريبه ولم يكن اجنبيا منه فدخل حيث لا يدخل غيره كالمحارم حيث يدخلون فيما لا يدخل غيرهم واجرى الجار والمجرور مجراه لمناسبة بينهما اذ كل ظرف فى التقدير جار ومجرور يحتاج الى الفعل اومعناه كاحتياج الظرف الى كل منهما ولان للظروف اختلاطا بالمسميات فان كل شخص لا يخلو من ظرف مكان يستقر فيه وظرف زمان يشتمل عليه فكان ظرف الشئ بمنزلة نفسه فجاز ذكره متقدما (خبر لا) (الكائنة) قدر متعلق الظرف معرفا باللام ميلا الى رعاية جانب المعنى بالتركيب التوصيفى ولو قدر نكرة لزم ان يكون حالا اما من المبتدأ وهو قوله خبر ولا هو نادر لان الحال اما لبيان هيئة الفاعل او المفعول به واما من فاعل الظرف الراجع الى المبتدأ وهذا وان كان جائزا وشائعا الا انه يلزم تقديم الحال على عامله الظرف وهو غير جائز لما سيجئ فلا وجه لقوم من قال والمشهور فى امثاله تقدير النكرة (لنفى الجنس) (اى لنفى صفته) اى صفة الجنس وحكمه بحذف المضاف (اذ لا رجل قائم مثلا) وارد وملفوظ (لنفى القيام) والاثبات وهو الصفة والحكم (عن الرجل لا) وارد (لنفى الرجل نفسه) لان النفى والاثبات انما يردان على الاوصاف والاحكام دون الاعيان وارتفاع هذا الخبر ايضا بالحروف لان لا حرف لنفى الجنس لا محذوف بها حذوان التى هى من الحروف المشبهة بالفعل من حيث انها

(نقيضها)

المذكور يمنع كون الفاعل فاعلا لغير هذا المفعول ولا يمنع كون المفعول مفعولا لغير هذا الفاعل والمنع انما يأتى فيما يأتى من خصوص المادة فلا ينافى دعوى الجواز وان شئت الوصول الى الحقيقة الحال فاستمع لما يتلى عليك فى المقال وهو انك اذا ذكرت قبل ارادة الاستثناء معموله خاصا للعامل فيما بعدها وجب ان يكون ما بعد المتقدم من الفاعلية والمفعولية والحالية او غير ذلك محصورا فى المتأخر وما لذلك المتأخر من تلك المعانى باقيا على الاحتمال لم يدخله الخصوص ولا العموم كما اذا قلت مثلا ما ضرب زيد الا عمرا فضاربية زيد محصورة فى عمرو اذ ليس ضاربا لاحد الا العمرو واما مضروبية عمرو فعلى الاحتمال اى يجوز ان يكون لغير زيد ايضا وبالعكس لو قلت ماضرب عمرا الا زيد واما اذا لم تذكر معمولا خاصا اعنى الفاعل الخاص والمفعول الخاص او ذكرت الفاعل عاما والمفعول كذلك فليس فيما بعد الا الاحتمال المذكور فاعلا كان او مفعولا نحو ماضرب الا زيد وماضرب احدا الا زيد فى الفاعل وماضرب الا زيدا وماضرب احد الا زيدا فى المفعول وكذا اذا ذكرت فاعلا ومفعولا

نقيضها لأن لا للنفى وان للاثبات ولازمة للاسماء لزومها وفى الرضى وجه مشابهة لا التبرئة لان لا للمبالغة فى النفى لكونها لنفى الجنس كان للمبالغة فى الاثبات لانها للتأكيد فيه فحينئذ يكون الحمل عليها حمل النقيض انتهى قيل ان لا للتأكيد كما ان ان كذلك فحينئذ يكون الحمل عليها حمل النظير على النظير فكما ان ان تنصب الاسم وترفع الخبر كذلك هذه تنصب الاسم عند وجود شرطه وترفع الخبر لمشابهتهما لان المشابهة بالفعل فتكون لا هذه مشابهة بالفعل بالواسطة لما سبق ان المشابهة للمشابه بالشئ مشابه لذلك الشئ (هو) اى خبر لا هذه (المسند) (الى شئ آخر) سواء كان المسند اليه اسما اولا (هذا) اى المسند جنس (شامل لخبر المبتدأ وخبران) واخواتها (و) خبر باب (كان و) خبر (غيرها) اى غير هذه المذكورات كخبر ما ولا المشبهتين بليس لكون كل واحد منها مسندا الى شئ آخر (بعد دخولها) (اى بعد دخول لا هذه (فخرج به) اى بقيد البعدية (سائر الاخبار) كلها الا انها وان كانت مسندة الا انها مسندة بعد دخول كل واحد من تلك العوامل لا بعد دخول لا هذه فكانت مخرجة به (والمراد بدخولها) اى دخول لا هذه ههنا (ما عرفت فى خبران) من ان المراد بالدخول ايراث اثرها لفظا او معنى على سبيل منع الخلو لا الجمع اذا كان الامر كذلك (فلا يرد نحو يضرب فى الا رجل يضرب ابوه) بان يقال انه يصدق على يضرب مسند الى شئ آخر بعد دخول لا هذه ولا يصدق على خبر لا لان لفظة لا ما دخلت على يضرب وحده بهذا المعنى بل انما دخلت على جملة هى يضرب ابوه فاورثت اثرها (نحو لا غلام رجل) منصوب لانه اسم لا لوجود شرط نصبه وهو ان يكون اسمها نكرة مضافا او مشبها به وواقعا بعدها بلا فصل وههنا كذلك (ظريف) خبرها (انما عدل) المصنف فى التمثيل (عن المثال المشهور) فيما بين النحاة (وهو) اى ذلك المثال المشهور فيما بينهم (قولهم) اى قول النحاة (لا رجل) وهو مبنى على الفتح لما سيجئ ومنصوب محلا على انه اسمها (فى الدار) الجار والمجرور فى محل الرفع على انه خبرها (لاحتمال حذف الخبر فيه) لكونه خبرها يحذف كثيرا (وجعل فى الدار صفة) الاسم فلا يكون هذا المثال نصا على ان خبر لا هذه مرفوع لاحتمال ان لا يكون لها خبر كما هو مذهب بنى تميم فالحاصل ان المثال الاقوى والاحسن ما يكون واضحا غير محتمل بل يكون مخصوصا لما مثل له لانه للايضاح فحقه ان يستغنى عن الايضاح (بخلاف ما ذكره) المصنف من المثال (لان غلام رجل معرب منصوب) لكونه نكرة مضافا وواقعا بعد لا بلا فصل و (لا يجوز ارتفاع صفته) مع كون غلام رجل منصوبا ومطابقة الصفة الموصوف فى الاعراب شرط سواء كانت صفة له وقائمة به اولا على ما سيجئ بناء (على ما هو الظاهر) وانما قال ذلك لجواز ارتفاع صفته حملا على المحل ولكنه غير ظاهر يعنى رفع صفة المعرب المنصوب خلاف الظاهر فالاحتمال الظاهر فى المثال المذكور الخبرية دون الوصفية وهذا القدر

عامين نحو ما ضرب احدا الا زيد عمرا او قدرتهما عامتين نحو ما ضرب الا زيد عمرا بقى المستثنيان غير محتملين وانما كان كذا اذ ليس هناك غير ذلك المفعول العام شئ يتعلق به المفعول المستثنى كما كان حين ذكرتهما خاصين فيكون فيما ضرب الا عمرا زيد المضروبية المطلقة مقصورة على عمرو والضاربية المطلقة مقصورة على زيد ويختص مضروبية عمرو بزيد وذلك عكس معنى قولك ما ضرب الا زيد عمرا اذا عرفت هذا فنقول ان المقصود فى هذا المقام افادة وجوب تقديم الفاعل فى باب الاستثناء لاختلاف المعنى بالتأخير وقد عرفت ان هذا انما يمشى فى جميع ما سبق ثم عد بعضهم ما ضرب الا عمرا زيد موافقا لصورة تقديم الفاعل بناء على ان الحصر انما هو فيما يلى الا فيكون معناه انحصار ضاربية زيد فى عمرو ولذا اعتبر الشارح توسط الا بينهما كما صرح به وايضا قد تبين لك ان الحق بيد من اعترض عليه القائل وهو مقصد الصواب بعيد بمراحل كيف والقول بانه اذا كان الفاعل عاما لا يكاد يوجد مثال صادق فلا يبالى بخروجه عن المباحث الادبية يحتوى على امرين عدم الاطلاع على مراد ذلك القائل فانه لا يريد

يكفى لوضوح المثال وحسنه (فيها) (اى فى الدار) وان لم تكن الدار سابقة حقيقة الا
انها سابقة حكما مثل ضمير الشان او القصة فى قولك هو زيد قائم وهى هند قائمة (خبر
بعد خبر) خبر مبتدأ محذوف تقديره قوله فيها خبر بعد خبر (لا ظرف ظريف) بان
يكون فى متعلقا به وظرفا لغوا والخبر واحدا (ولا حال) من الضمير المستكن فى الخبر
ويكون ظرفا مستقرا فالمعنى ح لا غلام رجل ظريف حال كونه فى الدار فتكون
الظرافة مقيدة بكونها فى الدار لان الحال قيد لعامله (لان الظرافة) المفهومة من قوله
ظريف (لا تقيد بالظرف) على التقدير الاول (ونحوه) على التقدير الثانى اى الظرف
لان الحال فى معنى الظرف لان الظرافة اذا وجدت فى احد وجدت مطلقا من غير
تقيدها بشئ من المكان وغيره لانها جبلية كالكرم والجود وضدهما (وانما اتى) المصنف
(به) اى بالخبر بعد الخبر او بقوله فيها جواب عن سؤال مقدر تقديره ايراد خبر واحد
كاف فى المثال فلم اورد ههنا الخبر متعددا مع انه ليس من دأبه فاجاب عنه الشارح بقوله
وانما اتى به (لئلا يلزم الكذب بنفى ظرافة كل غلام رجل) لانه كثيرا ما يكون غلام
رجل لانه كثيرا ما يكون غلام رجل ظريفا وانت تنفيها على سبيل العموم لان
النكرة اذا وقعت فى حيز النفى تم فيكون كذبا اذ الكذب اخبار على خلاف الواقع ولان
المراد من هذا الكلام نفى الخبرين معا عن الاسم لا نفى كل واحد منهما كعكس قولك
هذا حلو حامض كما سبق (وليكون شاملا لنوعى خبرها الظرف) بدل البعض من قوله
لنوعى (وغيره) اى غير الظرف وليكون مثالا للخبر المتعدد ايضا فانه احوج الى
الايضاح ولا يتقدم خبر لا هذه على اسمها وان كان ظرفا كما يتقدم خبر ان واخواتها
اذا كان ظرفا جوازا وجوبا لانها محمولة على ان لما عرفت فانحطت مرتبتها عن مرتبة
اصلها (ويحذف) (خبر لا هذه) اى لا التى لنفى الجنس لكن بشرط ان يكون الاسم
مذكورا والا فلا يحذف الخبر بل يكون مذكوراً البته لئلا يلزم الاجحاف (حذفا)
(كثيرا) فيكون منصوبا على المصدرية او زمانا كثيرا فيكون منصوبا على الظرفية
وهذا الحذف جائز لا واجب لعدم قيام شئ مقامه (اذا كان الخبر عاما) اى بشرط ان
يكون الخبر من الافعال العامة (كالموجود والحاصل) وانما حذف (لدلالة النفى عليه)
فتكون لفظة لا قرينة لفظية عليه لان النفى يقتضى منفيا ولما لم تكن قرينة خصوص ينصرف
النفى الى العام وهو اذا لم يكن مذكورا لفظا يعلم انه محذوف (نحو لا اله الا الله) ولا سيف
الا ذو الفقار ولا فتى الا على (اى لا اله موجود الا الله) وفى المقاليد قوله ذو الفقار
بدل من السيف لان محله رفع بالابتداء والبدل انما يجئ بعد تمام الجملة ولا سيف
ليس بجملة فلابد من تقدير الخبر حتى يصح البدل وتقديره ولا سيف فى الوجود
ومعناه لم يوجد سيف الا ذو الفقار وعلى هذا كلمة الشهادة اى لا اله فى الوجود الا
الله انتهى وذو الفقار بفتح الفاء اسم سيف كان للنبى صلى الله تعالى عليه وسلم اهداه

(اليه)

الاعتراض بل بيان ما اتفق
عليه كلمة الادباء والكذب
فان الامثلة الصادقة فى
صورة ايراد الفاعل
والمفعول عاما اكثر من
ان يحصى وقوله فالمقصود
الصحيح من المثال
المذكور ماضرب احد
من الجماعة المختصة فانه
يصح ان يكون زيد
مضروبا بالغير ناش عن
الغفول عما سبق من انه
ليس هناك غير ذلك الماء
شئ يتعلق به المستثنى
فان المراد الانتفاء الاحتمال
بحسب اللفظ واما صحة ذلك
فى نفس الامر اوعدمه
فخارج عما نحن فيه وقوله
واما دعوى ظهوره فيما
كان الفاعل خاصا فذهول
عجيب لا ينبغى ان يقع فيه
اديب برد على نفسه جدا
فان منع ذلك الظهور امر
لا يقع فيه من له حظ
من الادب وقد اتى بذلك
مما عرفت بما يدل على ذلك
جزما (قوله) وانما قلنا
بشرط توسطها فيل يجب
عند اكثر النحاة تقديم
الفاعل اذا كان المفعول
بعد الا ولا يجوز تقديم
المفعول لا مع الا ولا بدونها
ويجوز التقديم مع الا عند
السكاكى وجماعة من
النحويين فالظاهر فى حل
عبارة المتن ان يكون على
مذهب اكثر النحويين
وكانه دعا الشارح الى حمله
عبارة المتن ان يكون على
مذهب السكاكى ان
المصنف علل وجوب
التقديم بانقلاب المعنى ثم قيل

اليه ملك الاسكندرية مع بغلة تسمى دلدل وجارية تسمى مارية القبطية ام ابراهيم رضى الله تعالى عنه فاعطاه عليا رضى الله عنه وقيل اهداه اليه النجاشى وقيل انزل عليه عليه السلام من السماء (وبنو تميم لا يثبتونه) من الاثبات لا من الثبوت لانه لازم (اى لا يظهرون الخبر فى اللفظ) اى لا يلفظونه الا ان يكون ظرفا لتوسعهم فيه ما لا يتوسع فى غيره (لان الحذف عندهم واجب) اى عند بنو تميم (اوالمراد) عطف على المقدر وتقديره المراد بقوله لا يثبتونه هكذا اى لا يظهرونه او المراد به (انهم) اى ان بنى تميم (لا يثبتونه اصلا) اى اثباتا قطعيا يعنى (لا لفظا ولا تقديرا) فلا يكون خبر لا ثابتا عندهم (فيقولون معنى قولهم) اى قول العرب (لا اهل ولا مال انتفى الاهل و) انتفى (المال) ايضا فتكون حينئذ لفظة لا من اسماء الافعال وزيف المصنف بان اسم الفعل لم يكن على مثل هذه الصيغة ولا يخفى ان نصب الاسم بعدها يدل على فساد هذا القول اى قول بنى تميم ولم يلتفت الشارح الى تزييفه لانه يجوز ان تكون لا نائبة مناب انتفى كنيابة يا مناب ادعو فى قوله وهذا ايضا ليس بمختار (فلا يحتاج الى تقدير الخبر وعلى تقديرين) اى على تقدير كون الخبر واجب الحذف وعلى تقدير ان لا يكون لها خبر اصلا (يحملون ما يرى خبرا) يرى بالبناء للفاعل او المفعول (فى مثل لا رجل قائم على الصفة) متعلق بقوله يحملون اى يحملون ما يكون خبرا عند الحجازية على ان يكون صفة الاسم لا اسما حملا على محله البعيد وهو الرفع بالابتدائية (دون الخبر) يعنى لا يحملون على الخبر لانه يثبت فى لغتهم لا غلام رجل قائم برفع قائم حملا على المحل (اسم ما ولا المشبهتين) بالفتح من التشبيه (بليس) وهو المشبه به (فى معنى النفى والدخول على المبتدأ والخبر) هذا وجه الشبه يعنى كما ان ليس موضوعة للنفى وتدخل على المبتدأ والخبر كذلك ما ولا كل واحدة منهما موضوعة للنفى وتدخل على المبتدأ والخبر الا ان الفرق بينهما ان ما لنفى الحال والدخول على المبتدأ والخبر وعلى المعرفة والنكرة ودخول الباء على الخبر وان لا لا تكون الا للنفى والدخول على المبتدأ والخبر والدخول على النكرة ولا تكون لنفى الحال ولا تدخل على المعرفة ولا تدخل الباء على خبرها ولذا ضعف عملها دون عمل ما (ولهذا) اى لاجل هذه المشابهة (تعملان) اى يعمل كل واحد منهما (عملها) وهو رفع الاسم ونصب الخبر ليحصل من المشابهة فائدة لهما (هو المسند اليه) (هذا) جنس (شامل للمبتدأ) لانه مسند اليه المراد من المبتدأ القسم الاول لان الثانى مسند لا مسند اليه (و) شامل ايضا (لكل مسند اليه) من اسم ان واخواتها واسم لا لنفى الجنس واسم كان (بعد دخولهما) اى بعد دخول احدهما (خرج به) اى بهذا القول (غير اسم ما ولا) المشبهتين بليس (وبما عرفت من معنى الدخول) قد عرفت ما يمنعك عن القبول ومعنى الدخول مر فى باب ان من ان المراد بالدخول ايراث الاثر الى الاسم والخبر لفظا ومعنى (لا يرد) عليك مثل (ابوه فى مثل ما زيد ابوه قائم) من انه يصدق على ابوه انه المسند

---

لك ان تتكلف فى التعليل فنقول المراد انه يلزم الانقلاب فى بعض الصور وحمل الباقى عليه طردا للباب ولا يخفى عليك ان هذا التكلف ليس اهون مما اختاره الشارح بل لا يصح ذلك لان الحكم يتحقق الوجوب فى جميع الصور بلا اختلاف مع الاعتراف بالانتقاض اعنى تخلف الحكم عن الدليل فى بعض الصور مما لا يتكلف يتصور من ذوى العقول ويحمل ما لم يثبت فيه ذلك الدليل على ما يثبت لا يتحقق الوجوب بالضرورة فكيف يجوز ذلك على ان الظاهر عبارة المصنف يأباه فانه قال ومنها ان يقع مفعوله بعد الا لان ما بعد الا المفرغة هو المقصود بالاثبات دون ما عداه من الجنس المنفى قبله فلو ذهبت تقدم وتأخر انعكس المعنى لم يمكن الحمل على مذهب اكثر النحاة لكن لا يخفى ان الاولى ما اختاره قدس سره لعدم ورود النقض بهذا النوع حينئذ حتى يرتكب فى دفعه الى منعه لكونه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها (قوله) لكنه لم يستحسنه قيل قصر الصفة قبل تمامها قيل فيه عدول عن الاصل مع منع مانع عن العدول ولا يجوز العدول بلا منع مانع عن الاصل فضلا عن جوازه مع المانع عن العدول وليس هو الامر بن احدهما ان الكلام

اليه بعد دخول ماولايصدق ان يقال له اسم ما ( مثل مازيدقائما ) قديكون اسم ماوخبرها معرفتين اونكرتين اوالاول معرفة والثانى نكرة دون العكس لانه لايجوز ان يكون الخبر معرفة اونكرتين مثل مازيدقائما ومارجل قاعدا ومازيدهو الظريف (ولا رجل افضل منك) ولايكون اسمها وخبرها الانكرتين لاغير (واتما اتى) فى تمثيل لا (بالنكرة بعدلا ) ولم يأت بالمعرفة لمشاكلة مافى المثال لانه اتى بعدها بالمعرفة (لان) لفظة ( لا لا تعمل الا فى النكرات ) جمع نكرة وفى بعض النسخ بالافراد ولان لا وان كانت ههنا مشبهة بليس الا انه يراعى اصلها وهو نفى الجنس وذلك لايكون الا فى النكرة وكذلك ههنا لاتعمل الا فى النكرة اعتبارا لاصلها و لضعفها فى المشابهة بليس ايضا (بخلاف مافانه يعمل فى المعرفة والنكرة) لقوة مشابهتها بليس لما عرفت ولانها لاتكون فى الاصل لنفى الجنس حتى يراعى اصلها فيختص عملها بالنكرة كلاوتوهم الخصوص بالعمل فى المعرفة بالمثال اندفع بقوله وهو فى لاشاذ لاختصاص الشذوذ بلالان عمل ما لما يكن شاذا كلام يتبادر الى الفهم الخصوص بل المتبادر ان يكون عمل ماعاما شاملا للمعرفة والنكرة (هذا) اى عمل ماولالمشابهتهما بليس (لغة اهل الحجاز) ومذهب البصريين لانهم اخذوا بهذه اللغة والحجاز بالحاء المهملة والجيم بعده فى آخره زاى معجمة بلاد مكة شرفها الله تعالى (واما بنو تميم فلايثبتون لهما العمل) لان هذه المشابهة لاتوجب عمل المشبه كعمل المشبه به لان ليس فعل غير متصرف حيث ليس له مجهول ولامضارع ولاغيرهما فيكون ضعيفا والضعيف لايستتبع غيره فضلا عن ان يستتبعه فى العمل (ويقولون) اى بنو تميم (الاسم والخبر) مايقال له عند الحجازيين اسم وخبر ( بعد دخولهما ) اى دخول احدهما (مرفوعان بالابتداء كما كانا) اى الاسم والخبر مرفوعين (قبل دخولهما) اى دخول احدهما فيقولون مازيدقائم ولارجل افضل منك بالرفع فى الاسم والخبر بحيث يكون الاول مبتدء والثانى خبرا عندهم (وعلى لغة اهل الحجاز ورد) اى انزل (القرآن) الفصيح المعجز ( نحوماهذا بشرا ) وماهن امهاتهم واذا عمل مافى الثانى عمل فى الاول لاقتضائهما على السوية فتعمل فيهما على السوية وهذا صريح فى كون ماعاملة واما لا فقيس على ماعندهم لكونهما شريكين فى اصل المشابهة بليس ولما فرغ من بيان عملهما وسببه ايضا اراد ان يبين الفرق بين عملهما فقال (وهو) (اى عمل ليس) المفهوم من المثال اى من قوله المشبهتين بليس لان التشبيه يشعر بالعمل فيكون قرينة وقيل المفهوم من الاضافة الاسم الى ماولا وهذا بعيد والاول قريب والمتوسط متوسط (فى لا) متعلق بقوله شاذ قدم عليه للحصر لان الشذوذ مخصوص بعملها ولذا قال الشارح (دون ما) اى دون عمل مالانه وليس بشاذ (شاذ) اى (قليل) اخذ القلة من معنى الشذوذ ومن تنكيره ايضا لان التنكير يكون للتقليل كقول الحريص على المال حين قيل له ما اعطى لك اعطى لى شئ اى شئ قليل

عما يجب ومالايجب واذا انتفى علة الوجوب يثبت الجواز بالضرورة وثانيهما ان الاصل فيما سبق بمعنى الاولى فلايحتاج فى تحقق خلافه الى ثبوت المقتضى (قوله) لان الحصر هنا فى الجزء الاخير وذلك لان المشهور عند النحاة والاصوليين كون انما ضرب زيد عمرا فان قدمت المفعول على هذا انعكس الحصر على منوال ماعرفت فى ماضرب زيدالا عمرا وقد خالف بعض الاصوليين فى افادة الحصر استدلالا بقوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وانما الولاء للمعتق واجيب بان المراد فى الجزئين التأكيد فكانه ليس عمل الا بالنية وليس الولاء الا للمعتق كقوله صلى الله عليه وسلم لاصلاة لجار المسجد الا فى المسجد (قوله) وانما قدر الفعل قبل دفع لما قاله الشيخ الرضى ان زيدا فى المثال المفروض مبتدأ لافاعل ليطابق السؤال فانه جملة اسمية ولان السؤال عن القائم لاعن الفعل والاهم تقديم المسئول عنه ثم قيل ولك ان تجعله دفعا لما يتجه من ان حذف الفعل انما يكون عند قرينة دالة على تعيين المحذوف وليس هنا قرينة كذلك لان المحذوف كما يمكن ان يكون خبرا للمبتدأ والظاهر انه دفع لما نقله عن الشيخ الرضى على ماصرح به الهندى ولقد

لايعبأ به (لنقصان مشابهة لابليس لان ليس لنفى الحال و ) لفظة ( لاليس كذلك ) لانها ليست لنفى الحال ( فان للنفى مطلقا ) بل لنفى الاستقبال ونقصان المشابهة به توجب نقصان العمل ( بخلاف مافانه ) اى لفظ ما ( ايضا ) اى كليس (لنفى الحال ) كما ان ليس لنفى الحال فى مثل مازيد قائما كذلك مالنفى الحال واذا كان عمل لاشاذا قليلا لنقصان مشابهتها بليس للعلة المذكورة (فيقتصر) مبنى للمفعول (عمل لاعلى موردالسماع) اى على موضع ورد فيه سماع وهو النكرة وقياسا على عمل لاالتى لنفى الجنس (نحو قوله) اى قول الشاعر فى مثال عمل لا فى النكرة (٭ من صدعن نيرانها ٭) من اسم شرط صد فعل ماض مبنى للفاعل وما استكن فيه راجع الى من بمعنى اعرض ونكل لان الصدود اذا تعدى بعن يكون بمعنى الاعراض ومعناه ايضا كذلك عن نيرانها جمع نار من نور اجوف واوى وجمعه انوار ونيران انقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها كذا فى الصحاح والضمير للحرف لانه مؤنث والمراد ههنا شدائدها و آلامها بعلاقة التشبيه (فانا ابن قيس لابراح) الفاء جزاء الشرط فانا مبتدأ ابن قيس خبره ولا مشبهة بليس والبراح من برح الزوال والذهاب عن مكانه والمعنى من اعرض ونكل عن نيران الحرب وشدائدها و آلامها وعجز عن الاقدام عليها فانا ابن قيس المعروف بالشجاعة لازوال لى عنها وعجز عندى والاعراض لان الولد يتبع الاب ومن كان اباه هكذا فابنه كذلك ٭ عاقبت كرك زاده كرك شود ٭ وبجة مارمارشود (اى لابراح لى) يريدان خبر لا فى البيت محذوف اى ليس لى اعراض وعجز (ولايجوز ان يكون ) جواب عن سؤال مقدر تقديره ان لاهذه لم يجوز ان يكون لنفى الجنس والخبر محذوف وبراح معرب مرفوع مبتدأ لوقوعه فى حيز النفى ويجوز البناء لضرورة الشعر ولا النصب لوجود شرطه اجاب عنه بقوله ولايجوز ان يكون لاهذه (النفى الجنس لانه اذا كان) لاهذه (لنفى الجنس) يلزم التكرار بعدها ليطابق الجواب السؤال لان مثل هذا لايصدر الاجوابا عن سؤال محقق اومقدر والسؤال لايكون الابالتكرار مثل ارجل فى الدار ام امرأة فيجاب لارجل فى الدار ولاامرأة (لايجوز فيما بعدها الرفع مالم يتكرر) لماذكرنا ( ولاتكرار فى البيت ) وهو ظاهر فوجب ان تحمل لاهذه على ليس فيكون براح بالرفع اسمها وخبرها محذوف كما فسره الشارح (علم ان المراد بالمسند اوالمسند اليه فى هذه التعريفات ) المذكورة سواء كان عاملهما معنويا اولفظيا (مايكون مسندا اومسنداليه بالاصالة لابالتبعية) ليخرج توابعهما عن هذه التعريفات اذ علم ان المراد مايكون بالاصالة بقرينة ذكر التوابع) يعنى ان المصنف سيذكر التوابع مطلقا (فيما بعد) مبنى على الضم اى فى الموضوع الذى يكون بعد الاصول الثلاثة المرفوعات والمنصوبات والمجرورات فلا ينتقض ) تعريف كل واحد منهما (بالتوابع ٭ ولما فرغ من) بيان (المرفوعات) اصلا وملحقا

تبعه الشارح قدس سره فى ذلك الجواب لكونه قريبا الى فهم المتعلم والتحقيق هنا ماذكره الفاضل الشريف فى حاشية التلخيص وهو ان السؤال جملة اسمية صورة وفعلية حقيقة بيان ذلك ان قولك من قام اصله اقام زيد ام عمرو ام خالد الى غير ذلك لاازيد قام ام عمرو وام خالد وذلك لان الاستفهام بالفعل اولى لكونه متغيرا فيقع فيه الابهام المناسب للاستفهام ولما اريد الاختصار وضع كلة من دالة اجمالا على تلك الذوات المفصلة هناك ومتضمنة لمعنى الاستفهام ولهذا التضمن وجب تقديمها على الفعل فصارت الجملة اسمية فى الصورة لعروض تقدم مايدل على الذات فى الحقيقة هى فعلية فتنبه بايراد الكلام جملة فعلية على اصول السؤال فالمطابقة حاصلة حقيقة ولم يترك ذلك التنبيه الااذا منع منه مانع كما فى قوله تعالى قل من ينجيكم فى ظلمات البر والبحر قل الله ينجيكم قصد الاختصاص ههنا اوجب تقديم المسند اليه واما قوله قال من يحيى العظام وهى رميم قل يحييها وقوله تعالى من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم فقد ورد على الاصل اذ لامانع فيهما (قوله) لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة قيل فيه بحث وهو ان فى حذف الخبر حفظ

واصل المرفوعات الفاعل لماسبق والملحق به خمسة المبتدأ والخبر وخبر باب ان وخبر لا لنفى الجنس واسم ماولا المشبهتين بليس (شرع فى) بيان (المنصوبات) اصولا وفروعا (وقدمها) فى البيان (على المجرورات) مع ان كل واحد منهما فضلة تقع بعد تمام الكلام (لكثرتها) المقتضية لمزيد الاهتمام ولشدة اتصالها بالمرفوعات حيث ينوب كثير منها مناب الفاعل بل المتعلم ينتظر لمعرفة اقسامها لتوقف ايضاح كثير مما سمع فى المرفوعات عليها ولكون بعضها تأكيدا للفعل العامل فى الفاعل ولكون بعضها زمانا ومكانا وعلة له وبعضها مصاحبا للفاعل بل الفاعل فى صدور الفعل عنه احتياجه اليه اشد من احتياجه الى المجرورات (ولخفة النصب) وثقل الكسر لان الطبيعة تنفر عن الثقيل وتميل الى الخفيف فيقتضى تقديم مافيه الخفة على ما فيه الثقل (فقال) (المنصوبات هو مااشتمل على علم المفعولية) (قد تبين شرحه) اى شرح هذا الكلام (بما ذكر فى المرفوعات) من ان المنصوبات جمع المنصوب لا المنصوبة لانه صفة لموصوف مذكر لا يعقل تقديره الاسم المنصوب والمثنى الاسمان المنصوبان والجمع الاسماء المنصوبات الا ان المنصوبات ههنا استعيرت لمعنى الكثرة والضمير المذكور المنفصل راجع الى المنصوب الدال عليه المنصوبات لان التعريف للماهية لا للافراد والمراد بالاشتمال ان يكون الاسم موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا (والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة) نصب على التمييز كالمفاعيل الخمسة (او حكما) كالملحقات السبعة (وهى) اى تلك العلامة (اربع) لانها امابالحركة اوبالحرف والاول امابالفتحة اوبالكسرة والثانى امابالالف اوالياء فصارت اربعة (الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رأيت زيدا) مثال لمايكون بالفتحة (و) رأيت (مسلمات) مثال لمايكون بالكسرة لان نصب الجمع المؤنث السالم بالكسرة (و) رأيت (اباك) مثال لمايكون بالالف لان الاسماء الستة اذا اضيفت الى غير ياء المتكلم يكون نصبها بالالف (و) رأيت (مسلمين ومسلمين) لان نصب المثنى والجمع المذكور السالم بالياء المكسور اوالمفتوح ماقبلها ولما فرغ من تعريف ماهية المنصوب مطلقا شرع فى تعريف انواعها وتفصيل احوالها الا انه قدم المفاعيل لانها اصل المنصوبات كما ان الفاعل اصل المرفوعات وقدم ايضا المفعول المطلق لانه مفعول حقيقة واصطلاحا دون ماعداه لان مافعله الفاعل قام به لان الضرب يقوم بالضارب ويفعله وكذا غيره فقال (فنه) الفاء للتفصيل او التفسير ومن للتبعيض اما مبتدأ بتأويل البعض اى فبعضه او خبر مقدم لكن الاول اولى لان الاصل فى المبتدأ التقديم (اى من المنصوب) يرجح هذا التفسير توافق الضميرين المرفوع المجرور فى المرجع (او مما اشتمل على علم المفعولية) يرجحه قرب المرجع (المفعول) اما خبر او مبتدأ بناء على الوجهين فى قوله فنه (المطلق) (سمى به) يعنى وصف المفعول بالمطلق (لصحة اطلاق صيغة) على وزن ديمة لا على وزن عدة (المفعول عليه) اى مافعله فاعل الفعل لغة واما اصطلاحا فلا فرق بينهما فى صحة

(اطلاقه)

المناسبة بين السؤال والجواب وفى حذف الفعل تقليل الحذف والثانى لا يعارض الاول فضلا عن ان يترجح عليه الا يرى انهم يرجحون رعاية المناسبة على رعاية السلامة من الحذف فى باب الاضمار على شريطة التفسير هذا وقد احطت بحقيقة الحال خبرا (قوله) وليبك الواو من المصنف دون الشاعر (قوله) كلواقح جمع ملقحة قيل الاظهر جمع ملقح لان الملقح هو الفحل وهذا سهو من قلة التتبع فان الملقح لم يجمع على لواقح بل على ملاقح قال فى الصحاح واللاقح الفحول الواحد ملقح ولواقح الخالف للقياس وصف الرياح (قوله) ومما يتعلق بمختبط نقل عنه قدس سره تعلقه بيبكيه المقدر مما يأباه سليقة الشعر لانه لا يبين سبب الضراعة ناسب ان يبين سبب الاختباط هذا وفيه غير ذلك (قوله) ويبكيه ايضا من يسأل بغير وسيلة من اجل اهلاك المهلكات ماله ومايتوسل به الى تحصيل المال لا يقال لعله اشار بذلك الى وجهين ذكرهما الشيخ الرضى وهو ان مما تطيح متعلق بمختبط اى يسأل من اجل اذهاب الواقع ماله وما مصدرية او يبكى المقدر اى يبكى لاجل اهلاك المنايا يزيد فان يزيد مايتوسل به الى تحصيل المال الا انه

اطلاقه على كل واحدمنها (من غير تقييده) متعلق بالاطلاق (بالباء اوفى اواللام اومع) لان الضرب مفعول الضارب واما زيد فى قولك ضربت زيدا فليس بمفعول الضارب بل مايتعلق به الضرب (بخلاف المفاعيل الاربعة الباقية) التى هى المفعول به والمفعول فيه زمانا اومكانا والمفعول له والمفعول معه (فانه) اى الشان (لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها) اى على كل واحدمنها لغة لان كل واحدمنها ليس مفعول الفاعل بل ماتعلق به فعل الفاعل ومحل وقوع الفعل وعلة له ومقارن لفاعل الفعل اومفعوله (الابعد تقييدها) اى الابعد تقييد كل واحد منها (بواحدة منها) اى من تلك الحروف فحينئذ يصح اطلاق المفعول على كل واحد منها (فيقال) فيها (المفعول به او فيه اوله اومعه) على سبيل منع الخلو والجمع (وهو) (اى المفعول المطلق) اصطلاحا (اسم ما) اومعنى (فعله فاعل فعل) صفة اوصلة (والمراد بفعل لفاعل اياه) المصدر ههنا مضاف الى فاعله وناصب لمفعوله وهو راجع الى المعنى (قيامه به) اى قيام الفعل وحصوله بالفاعل بحيث) اى بمكان (يصح اسناده) اى اسناد الفعل ونسبته (اليه) اى الفاعل سواء كان الفاعل مؤثرا فى الفعل وموجدا اياه كضرب زيد ضربا فان الفاعل اثر فى الفعل واوجده بمعنى ان له تأثيرا فيه فى الجملة اولا بل المقصود صحة الاسناد اليه فقط من غير ان يكون له تأثير فيه مثل مات زيد موتا فان الموت مسند الى زيد وقائم به مع انه لاتأثير فيه قطعا (لا) ان المراد بفاعل الفعل اياه (ان يكون) الفاعل (مؤثرا فيه) اى فى الفعل (موجدا اياه) اى الفعل بل المراد به القيام والاسناد اثر اولم يؤثر فان المؤثر فى الحقيقة فى الافعال كلها هو الله تعالى اذا كان الامر كذلك (فلا يرد عليه) اى هذا التعريف اى على قول المصنف اسم ما فعله فاعل فعل (مثل مات) زيد (موتا وجسم) من باب ظرف (جسامة) على وزن ظرافة لا على وزن دراية (وشرف) من باب ظرف ايضا (شرفا) على وزن طلبا فان هذه الافعال وامثالها يصح اسنادها الى ماقامت هى به وقيامها به بلا اثر فان الموت قائم بزيد وان لم يكن مؤثرا فيه وكذا غيره فيه رد على الهندى حيث قال يرد عليه مثل مات موتا وكذا يدخل فيه ضرب زيد ضربا بالبناء للمفعول لانه فعله فاعل فعل بمعنى انه قام بفاعل معنى الفعل المذكور (وانما زيد لفظ الاسم) يعنى زاد المصنف فى التعريف لفظ الاسم وقال اسم مافعله ولم يقل مافعله بدون لفظ الاسم (لان مافعله الفاعل هو المعنى) القائم به وهو الضرب فى ضرب ضربا والموت فى مات موتا وهو ليس بلفظ (والمفعول المطلق من اقسام اللفظ) فيكون المفعول المطلق اسما لذلك المعنى القائم بالفاعل فلزم زيادة الاسم فى التعريف (و) قول المصنف مافعله فاعل فعل جنس (يدخل فيه) اى فى هذ القول (المصادر كلها) يعنى ان هذا القول جنس يشمل المعرف وغيره (مذكور) بالجر لانه (صفة للفعل وهو) اى الفعل المذكور (اعم من ان يكون مذكورا حقيقة) نصب على التمييز من قوله

اعتبر كلا المعنيين فى صورة التعلق بالخطبة لانه قدس سره اراد بيان سبب الاختباط وهذا انما يتم بذلك اعنى قوله ومايتوسل به لاخذ الوسيلة فى مفهومه فان معناه ليس مطلق السؤال بل السؤال من غيره وسيلة وماذكره الشيخ الرضى وجه آخر لم يتعرض الشارح لبعده كما يشهد به الذوق السليم (قوله فى مثل قوله وان احد من المشركين استجارك قيل اى فيما حذف وفسر اما بنفس المحذوف اوبما يفهم منه معناه نحو قوله تعالى ولو انهم صبروا والتقدير لو ثبت انهم صبروا فحذف ثبت وفسر بان الدالة على الثبوت التى خبرها فعل ماض وذلك فيما بعد لو خاصة سواء كان الشرط اوالتمنى وبهذا ظهر ان ماذكره الشارح انه لو ذكر الفعل لصار المفسر حشو الايتم وليس عن نظر صحيح اذا الكلام فيما يحذف الفعل وجوبا والغرض بيان سبب وجوب ذلك الحذف وهذا انما يتم بما ذكره قدس سره وليس المراد انه لو ذكر فعل مفسر سواء وجب حذفه اولا لصار المفسر حشوا حتى يتجه الاعتراض وبالجملة ان كان الجمع هناك جائزا فليس مما نحو فيه والافلا غبار على كلام الشارح لانا نقول حينئذ الغرض من الابيان

مذكورا لان الذكر يحتمل الحقيقي والحكمي اوعلى انه صفة لقوله مذكورا حقيقيا (كما اذا كان) الفعل (مذكوربعينه) اى بلفظه (نحوضربت ضربا) ومات موتا وجسم جسامة (اوحكما) عطف على حقيقة (كما اذا كان) الفعل (مقدرا) اى محذوفا سواء كان جواز (نحو فضرب الرقاب) اصله فاضربوا الرقاب ضربا هذا من قبيل ركب القوم دوابهم وتقلدوا سيوفهم فحذف الفعل مع فاعله جوازا وقدم المصدر وانيب منابه مضافا الى المفعول ضما الى التأكيد للاختصار والتعبير به عن القتل اشعار بانه ينبغي ان يكون بضرب الرقبة حيث امكن وتصويرله باشنع صورة كذا قاله البيضاوى اووجوبا سماعا اوقياسا على ماسيجئ امثلتها (اواسما) بالنصب عطف على قوله مذكورا فالحاصل ان الفعل المذكور يشمل الفعل الملفوظ والمقدر والاسم الملفوظ لان المراد من الفعل المذكور ان يكون اعم من الفعل وشبهه كما هو الشائع المتبادر لكن لامطلق الاسم بل اسم يكون (فيه معنى الفعل) لان مالم يكن فيه معناه لم يدخل فى قوله فعل حتى يصح تعميمه اليه سواء كان متعديا (نحوضارب ضربا) اولازما نحو ذاهب ذهابا فيه رد على الهندى حيث قال يرد عليه نحو ضارب ضربا (وخرج به) اى بقوله مذكور (المصادر التى لم يذكر فعلها) اى لايكون مذكورا (حقيقة ولاحكما) فيكون بينهما عموم وخصوص مطلق لان كل ماهو مفعول مطلق فهو مصدر من غير عكس (نحو الضرب واقع على زيد) فان الضرب فعله فاعل فعل لامحالة الا انه لم يكن مذكور الاحقيقة وهو ظاهر ولاحكما الا ان الضرب فى المثال المذكور مبتدأ وكذا اعجبنى الضرب واستحسنت الضرب (بمعنا) (صفة ثانية للفعل) والضمير راجع الى اسم اى فاعل فعل مذكورا كائن بمعنى الاسم (وليس المراد به) اى بقوله بمعناه (ان الفعل) العامل فى المفعول المطلق (كائن بمعنى ذلك الاسم) مطابق له فى المعنى (فان معنى الاسم) الذى هو الحديث (جزء معنـاه) اى معنى الفعل الذى هو الحدث والزمان لان معنى الاسم واحد وهو الحديث ومعنى الفعل متعدد وهو الحدث والزمان فالواحد جزء من المتعدد فيكون معنى الاسم جزء معنى الفعل (بل المراد) بقوله بمعناه (ان معنى الفعل مستعمل عليه) اى على معنى الاسم ومحيط به (اشتمال الكل) اى كاشتمال الكل (على الجزء) يعنى كما ان السكنجبين يشتمل على اجزائه من العسل وغيره (فخرج به) اى بقوله بمعناه (مثل تأديبا) يعنى المفعول الذى قام بفاعل الفعل (فى قولك ضربته تأديبا) وقعدت عن الحرب جبنا (فانه) اى المفعول له اومثل تأديبا (وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور) فان التأديب قام بالمتكلم الذى هو فاعل الفعل وكذا الجبن بحيث يصح اسناده اليه لانه يقال ادبته وجبنت (لكنه ليس) المفعول له اومثل تأديبا (مما يشتمل عليه معنى الفعل) لان التأديب اوالجبن ليس جزأ لمعنى الفعل الذى هو ضربت وقعدت حتى يشتمله بل التأديب والجبن علة للضرب والقعود (وكذلك) اى كما ان المفعول له خرج بقوله بمعنا كذلك (خرج به) اى بقوله بمعنى (مثل كراهتى) اى المصدر المضاف

بهذا التفسير بيان المقدر فلو اظهرته لم تحتج الى مفسر كذا فبعد ذلك لو جمعت بينهما صار الثانى من باب الحشو بلانزاع فلا فرق بينهما فى ذلك قال الشيخ الرضى بعد البيان الموافق الكلام الشارح قدس سره وهذا يطرد فى نحو لوذات سوار لطمتى وهلا زيد قام اعنى كل حرف لايليه الا الفعل ومفسر الفعل المقدر اما فعل صريح كما مر اوحرف يؤيد معنى مثل ان الموضوعة للثبوت والتحقق فهى اذن دالة على ثبت وتحقق والتزم ان يكون خبرها فعلا كما يجئ فى قسم الحروف ليكون ان مشعرا بمعنى الفعل المقدر وخبرها فى صورة ذلك الفعل اعنى الفعل الماضى فيكونان معا كالفعل الصريح المفسر وذلك بعد لوخاصة (قوله وانما قدر الجملة الفعلية لاالاسمية قيل لابد ان يقدر جملة اسمية ليتأكد فيصلح جوابا للمتردد وليس الامر كما زعمه لان ماذكره انما يتمشى فى صورة الذكر لاالحذف (قوله بل العاملان اذا التنازع يجرى فى غير الفعل ايضا قيل لكن ينبغى ان يخص العاملان بغير المصدرين نحو اعجبنى ضرب وقتل دم زيد فانه لايصح فيه قطع التنازع على مذهب البصرى والكوفى اذ لا يضمر الفاعل فى المصدر

الى فاعل الفعل المذكور (فى نحو) قولك (كرهت) من باب علم (كراهتى فان للكراهة) فى هذا المثال (اعتبارين احدهما) اى احد الاعتبارين (كونها بحيث) اى ان تكون الكراهة بمكان (قامت بفاعل الفعل المذكور) واسندت اليه (و) الحال انه قد (اشتق) مبنى للمفعول اى اخذ (منها فعل اسند اليه) (اى الفاعل القائم هى به فيكون المصدر مؤكدا للفعل والفاعل المضاف اليه الفاعل المسند اليه الفعل فصار المعنى كرهت كرهت (ولاشك ان معنى الفعل) المذكور (مشتمل عليها حينئذ) اى حين كون الكراهة بهذه الحيثية فتكون مفعولا مطلقا مؤكدا للفعل (وثانيهما) اى ثانى الاعتبارين (كونها بحيث) اى تكون الكراهة بمكان (وقع عليها فعل الكراهة) المسند الى الفاعل فتكون الكراهة مفعولا به لانها حينئذ مما وقع عليه فعل الفاعل (فاذا ذكرت) الكراهة (بعد الفعل) المسند الى فاعلها (باعتبار الاول كما فى قولك كرهت كراهة) اى باعتبار ان تكون قائمة بفاعل الفعل المذكور مشتقا منها فعل اسند الى ذلك الفاعل يعنى باعتبار صدورها عن فاعل الفعل المسند الى فاعل العامل فيها (فهو) اى تلك الكراهة بهذا الاعتبار (مفعول مطلق) لصدق تعريفه عليها مثل كرهت كراهة (واذا ذكرت) الكراهة (بعده) اى بعد الفعل (بالاعتبار الثانى) اى باعتبار ان يكون ما وقع عليها فعل الكراهة يعنى باعتبار ان تكون صادرة عن الفاعل قبل صدور الفعل عنه والصادر عن المتكلم كراهة تلك الكراهة (كما فى قولك كرهت كراهتى) يعنى كرهت واستقبحت الامر المكروه الصادر عنى * (فهو) اى الكراهة حينئذ (مفعول به) لانها حينئذ مما وقع عليه فعل الفاعل لان المتكلم استقبح الامر المكروه الصادر عنه ووقع فعل الفاعل عليه (لا مفعول مطلق) لانه لم يكن الفعل مشتملا عليه اشتمال الكل على الجزء ولذا قال الشارح (اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه) اشتمال الكل على الجزء (بهذا الاعتبار) اى بالاعتبار الثانى حتى يكون مفعولا مطلقا لانه اذا لم يصدق التعريف لا يصدق المعرف (بل هو) اى الفعل المذكور (واقع عليه) اى على الكراهة ملابس به (وقوع الفعل المتعدى (على المفعول به) فى قولك ضربت زيدا وملابسة به فى قولك علمت زيدا وابصرته (فخرج) قوله كرهت كراهتى (بهذا الاعتبار) اى بالاعتبار الثانى (عن الحد) اى عن حد المفعول المطلق واما بالاعتبار الاول فهو داخل فى حد المفعول المطلق فبالاعتبار الاول مفعول مطلق وبالاعتبار الثانى مفعول به وما يبين ما هو المراد ليس الا القرينة (وانطبق الحد على المحدود جامعا) لافراده (ومانعا) عن دخول غيره فيه ولما فرغ من تعريف المفعول المطلق شرع تقسيمه كما هو دأب المصنفين فقال (ويكون) (اى المفعول المطلق) (للتأكيد) اولتأكيد المصدر الذى هو مضمون الفعل وهو الحدث بلا زيادة شئ عليه لانه فى الحقيقة تأكيد لذلك المضمون وانما قيل تأكيد للفعل

ورد بان تعين الاضمار انما هو فى الفاعل اللازم والمصدر لا يلزمه بالاتفاق فيكون كالمفعول فى القطع بالحذف (قوله قد يقع فى اكثر من فعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع ولا يخفى ان الامر كذلك وما قيل انما فعل كذلك اقتصارا على ما هو الاكثر اعتمادا على ظهور المقايسة فيما هو اقل كما تراه (قوله وهو الاثنان مما كان حذفه احسن واولى (قوله معمول الفعل الاول اذ هو يستحقه قبل الثانى اى يستحقه قبل وجود الثانى فلا يكون فيه مجال تنازع لان الفعل الثانى قبل وجوده لا يمكن ان يتنازع وبعد وجوده لا يمكن ان يتنازع فيما اخذه الفعل الاول قبل وجوده فلا يرد ان استحقاق الاول قبل الثانى لو منع التنازع لتعين اعمال الاول لان استحقاق الاول قبل استحقاق الثانى لا يمنع وانما يمنع استحقاق الاول قبل وجود الثانى هكذا قيل فى البيان وزعم البعض انه والمبين كلاهما فاسدان لصدق حد التنازع ودعوى تقدم استحقاقه على استحقاقه دون وجوده تحكم اذ لو اريد الاستحقاق على الملفوظ فما ولو على المنوى فعلى الوجود ايضا ولا يخفى ان قيد بعدها ليس الا لاخراج المتقدم او المتوسط بينهما فكيف

توسعا لان معنى ضربت احدثت ضربا ولما ذكر بعد ضربا فكأنه قيل احدثت ضربا ضربا (ان لم يكن فى مفهومه) اى فى معنى المفعول المطلق (زيادة على مايفهم من الفعل) بل تحد المفهومان لان المؤكد يجب يجب ان يكون عين المؤكد كما قررناه (و) يكون (النوع) (ان دل) المفعول المطلق على مايفهم من الفعل ودل ايضا زيادة عليه (على بعض انواعه) اى انواع الفعل العامل فيه (والعدد) (ان دل) المفعول المطلق على مايفهم من الفعل ودل ايضا (على عدده) اى عدد الفعل زيادة على مايفهم من الفعل (مثل جلست جلوسا) فان جلوسا دال على مايفهم من جلست وهو الجلوس فيكون المصرح وهو الجلوس المذكور تأكيدا للمضمر وهو الجلوس المفهوم من جلست مثال (للتأكيد) كما قلنا (و) جلست (جلسة) كائنة (بكسر الجيم) مثال (للنوع) فان جلسة بكسرها تدل على الجلوس المفهوم من جلست و نوعه لان الجلوس يتنوع الى التربع والتورك وغيرهما (و) جلست (جلسة) كائنة (بفتحها) اى بفتح الجيم مثال (للتعدد) لان الجلسة بفتحها تدل على الجلوس المفهوم من جلست وكونه مرة واحدة فيه نشر على ترتيب اللف (فالاول) (اى الذى) يعنى المفعول المطلق الذى يكون (للتأكيد) (لايثنى ولايجمع) مبنيان للمفعول بل يكون على حالة واحدة وهى الافراد فى كل الاحوال (لانه دال على الماهية) والحقيقة (المعراة) اسم مفعول من باب التفعيل اى الخالية (عن الدلالة على التعدد) لان الماهية من حيث هى هى شئ واحد لاشيئان والاشياء حتى يجوز فيه التثنية والجمع كالانسان لانه من حيث هو هو لايثنى ولايجمع ومع هذا اذا ثنى او جمع يكون فى مفهومه زيادة على مايفهم من الفعل فلايكون للتأكيد (والتثنية والجمع يستلزمان التعدد) لان التثنية تستلزم الاثنينية والجمع يستلزم الزيادة عليها (فلايقال) فى الاول بناء على انه دال على الماهية المذكورة (جلست جلوسين) بصيغة التثنية (او) جلست (جلوسات) بصيغة الجمع المؤنث السالم فى كل حال ووقت (الااذا قصد به) اى الاوقت قصد (النوع او العدد) بالمفعول المطلق للتاكيد لانه اذا قصد النوع الواحد او العدد به افرد واذا قصد به الاثنينية ثنى واذا قصد به الجمعية جمع لان المفرد لايدل على المثنى والمجموع ولانه حينئذ خرج من كونه دالا على الماهية (بخلاف اخويه) (اللذين هما) يكون احدهما (للنوع و) الآخر (للعدد) فانه يجوز تثنية كل واحد منهما اذا قصد الاثنينية وجمعه اذا قصد الجمعية (نحو جلست جلستين) مثنى (و) جلست (جلسات) جمعا (بكسر الجيم) للنوع فى المثنى والمجموع (او فتحها) للعدد فيهما ولما كان الاصل فى المفعول المطلق ان يكون موافقا للفعل العامل فيه فى اللفظ والمعنى جميعا ومايوافق فى المعنى فقط قليلا لمخالفة الاصل ذكر هذا القسم بكلمة قد المفيدة للتقليل فقال (وقد يكون) (المفعول المطلق) (بغير لفظه) (اى) يكون المفعول المطلق (مغاير اللفظ فعله) العامل فيه لكن على قلة لان الاصل فيه ان يكون موافقا له

يمكن توهم صدق التعريف عليهما والقائل مصيب فى بيانه الظهور ان اسم الظاهر قد تعين قبل التكلم بالثانى فلا يكون له فيه مجال تنازع فلايكون من هذا الباب وهو معنى الاستحقاق القبلى فبعد هذا عرفت ان ترديد ذلك البعض بكلاشقيه دعوى التحكم مما لا يلتفت اليه (قوله واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ماضرب واكرم الاانا قيل هذا منقوض بمثل اقائم او قاعد انت فان قائما وقاعدا تنازعا فى انت ويمكن قطع التنازع بالاضمار على مذهب الكوفية والبصرية بلا كلفة وانت خبير بانه لا يستعمل مثله فى كلامهم (قوله وما على مذهب غيرهما فلايمكن قطعه قبل يعنى بتكرار المتنازع فيه لكنه لم يقطعه العرب كذلك فمعنى قوله لان طريق القطع عندهم الاضمار ان طريق القطع فيما تحقق فى كلام العرب الاضمار بحسب بادى الرأى وهو ممتنع لما عرفت فان قلت هل يرضى غيرهما ببقاء النزاع بينهما قلت لا بل يقطع النزاع بما هو طريق الكسائى على ما اشار اليه الرضى واما قوله واما على مذهب غيرهما فلايمكن قطعه انه لايمكن على ما هو مذهبهم لان مذهبهم عدم امكان قطع النزاع وقيل كلهم موافق للكسائى فى هذه المسئلة ثلاوجه لقول

فى لفظه ايضا وهذا الدفع توهم ان كونه للتاكيد يوجب ان يكون بلفظه لان هذا التأكيد لفظى وهو لا يكون بغير لفظه (اما) ان يكون مغايرا للفظ فعله (بحسب المادة) اى الحروف الاصلية التى ركب منها (نحو قعدت جلوسا) وجلست قعودا فان المادة مغايرة فى الفعل والمفعول المطلق وهو ظاهر وبابهما ايضا مغاير لان القعود من باب دخل والجلوس من باب ضرب ولكن الشارح لم ينظر اليهما اورد لهما مثالا برأسه لزيادة الايضاح وقيل هذا المثال انما يصح لو لم يكن القعود مخصوصا بما بعد الاضطجاع والجلوس بما بعد القيام انتهى والمصنف لم يفرق بينهما بل نظر الى الاستعمال لان احدهما يستعمل فى مقام الاخر واوردهما مثالا ومع هذا المناقشة فى المثال ليست من دأب المحصلين فكيف من الفاضلين (واما) ان يكون مغايرته له (بحسب الباب نحو انبت الله نباتا) حسنا لان الاول من باب الافعال والثانى من باب دخل مع انهما متوفقان فى الحروف الاصلية (وسيبويه) يشترط الموافقة فى المادة ولا يجوز المغايرة فيها و (يقدر له عاملا من بابه) فيما خالف الباب والمادة (اى قعدت وجلست وجلوسا وانبته الله فنبت) ما انبته الله (نباتا) عطف ههنا بالفاء وثمه بالواو لان الجلوس والقعود متحدان فى المعنى فتناسب ان يعطفه بالواو المفيدة للمعية والنبات لازم الانبات واللازم يترتب عقيب ما يستلزمه فناسب ان يعطف بالفاء المفيدة للتعقيب والترتيب كقولك كسرت الزجاج فانكسر ذلك الزجاج ولما كان الاصل فى العامل فى المفعول المطلق ان يكون مذكورا لكونه عاملا وركنا من الكلام وحذفه مخالفا للاصل اورد بيان حذفه بالكلمة المفيدة للتقليل فقال (وقد يحذف الفعل) (الناصب للمفعول المطلق) يشير الى ان اللام فى قوله الفعل للعهد الخارجى (لقيام قرينة) اى وقت قيام قرينة وعلامة تدل على الحذف والفعل المحذوف لانه اذا لم تكن قرينة هكذا لا يجوز الحذف (جوازا) اى حذفا جائزا يعنى كما يجوز حذفه عند قيام قرينة يجوز اظهاره ايضا (كقولك لمن قدم) من باب علم (من سفره) دعاء له (خير مقدم) (اى قدمت) بالخطاب (قدوما خير مقدم) فحذفت قدمت بالقرينة الحالية وقد وما ايضا للاختصار فبقى خير مقدم ومقدم مصدر ميمى كالقدوم بالفارسية خوش آمدى (فخير اسم تفضيل) مخفف آخر على ما سيأتى فى بابه (ومصدريته) اى كونه مصدرا مفعولا مطلقا (باعتبار الموصوف) لكون الصفة عين الموصوف اذا كانت قائمة به (او المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف) اسم التفضيل (اليه) لكون المضاف اليه متمم له يعنى من التنكير والتعريف والمصدرية والجنسية فاطلاق المصدر عليه ههنا امامن قبيل اطلاق اسم الموصوف على الصفة وامامن قبيل اطلاق اسم المضاف اليه على المضاف فالعلاقة جزئية فيهما لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة الكلمة الواحدة وكذا الصفة من الموصوف (ووجوبا) عطف على جوازا يعنى وقد يحذف الناصب له ايضا لقيام قرينة وجوبا (اى حذفا واجبا) (سماعا) (اى سماعيا) فيه اشارة الى ان نصب

من قال واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع ههنا هذا واعلم انهم حصروا التنازع فى اسم ظاهر بعدها وعللوا ذلك بانها اذا وجها الى مضمر استويا فى صحة الاضمار فيهما لانهما اذا كان لمتكلم قلت شربت واكرمت ونحوه وان كانا لمخاطب قلت ضربك واكرمك وان كانا لغائب قلت زيد ضرب واكرم فلم يتنازعا شيئا لان كل واحد منهما يجب له مثل ما يجب للاخر قال المصنف فى الشرح فان قلت فيما اصنع مثل ما ضرب واكرم الا انا او الا انت او الا هو ونحوه فانهما فعلان وجها الى مضمر يتنازعان لانه يصلح ان يكون لكل واحد منهما كالظاهر قلت قد ذكر ذلك بعض المتأخرين وهو غلط لانه لو كان من هذا الباب لوجب ان يكون فى احدهما المضمر لانه فاعل فيقال ما ضربت واكرم الا انت وعند ذلك يفسد المعنى وانما هذا كلام محمول على الحذف وتقديره ما ضرب الا انت واكرم الا انت فحذف ذلك من احدهما تخفيفا هذا كلام وهو قاطع العرق احتمال كون المثال من باب التنازع واذا لم يكن منه كيف يمكن القول بانهم قطعوا التنازع بما هو طريق الكسائى ووافقوه فيه بل

سماعا على الوصفية للحذف المقدر اى حذفا واجبا سماعا (موقوفا على السماع ) من العرب لانه (قاعدة له) اى لحذف الفعل الناصب وجوبا (يعرف ) الحذف (بها) اذا وجدت تلك القاعدة والحذف السماعي ثلاثة اضرب دعاء له ودعاء عليه وغير دعاء فمثال الاول (نحو سقيا) (اى سقاك الله سقيا) اى احسنك الله احسانا (ورعيا) (اى رعاك الله رعيا ) اى حماك الله حماية (و) مثال الثاني ( خيبة) (اى خاب) فلان (خيبة) مأخوذ (من خاب الرجل خيبة) اى من خاب يخيب مثل باع يبيع (اذا لم ينل) اى لم يصل من نال ينيل نيلا مثل باع يبيع بيعا وهو الوصول (ماطلبه) بالفارسية زيان كرده شود (وجدعا) (اى جدع) مبنى للمفعول (جدعا والجدع) بالجيم والدال والعين المهملتين (قطع) احد الاعضاء الاربعة (الانف والاذن والشفة واليد )او قطع الاثنين منها او الثلاثة او كلها ولذا عطف بالواو دون او والمقصود دعاء عليه بالذل وتقبيح الحال كما زاد القطع زاد القبح واذا قطعت كلها يكون اقبح فلا اعتبار لقول من قال وفى الرضى كلمة او بدل الواو وهو الموافق للغة (و) مثال الثالث (حمدا) (اى حمدت) من باب علم (حمدا) بالفارسية ستايش كردم (وشكرا) ( اى شكرت ) من باب دخل (شكرا) بالفارسية ستايش كردم بمقابلة نعمة (وعجبا) ( اى عجبت )من باب ضرب (عجبا) على وزن غلب (فانه) اى الشان (لم يوجد فى كلامهم) اى فى كلام العرب (استعمال الافعال العاملة فى هذه المصادر) مع مصادرها ولا قاعدة ايضا يعرف الحذف بها الا انه لم يوجد فى كلام من يعتمد عليه نثرو نظم ان يقال سقى سقيا ولا رعى رعيا ولا غيرها (وهذا) اى عدم وجدان استعمال هذه الافعال مع مصادرها حين الاستعمال ( معنى وجوب الحذف) اى حذف الفعل الناصب له (سماعا قيل) اى اعترض لان القول اذا تعدى بعلى يكون بمعنى الاعتراض واذا تعدى بالباء يكون بمعنى الحكم لانه يقال قال به اذا حكم به (عليه) اى على هذا التعليل بانهم (قد قالوا احمدت الله حمدا وشكرته شكرا وعجبت عجبا) واستعملوا الافعال مع مصادرها فلم يصح ذلك التعليل حيث وجد الاستعمال (فاجاب بعضهم بان ذلك) اى هذا الاستعمال (ليس من كلام الفصحاء) الذين يعتمد بكلامهم بل من كلام من لا يعتمد عليه والمولدين (و) اجاب (بعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما) اى فى المفعول المطلق الذى (استعمل باللام) لانه لما استعمل باللازم طال الكلام فاستحق التخفيف فخففوه بحذف عامله وجوبا واما ما لم يستعمل بها فلم تكن له هذه المرتبة فخفف بحذفه جوازا وجاز ذكره ايضا نحو حمدا او حمدت حمدا (نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له) وسقيا له ورعيا له وخيبة له وجدعا له (و) (وقد يحذف) فيه اشارة الى ان قياسا عطف على سماعا والى ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه (الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا) (قياسا) (اى حذفا قياسيا) فيه اشارة الى ان قياسا صفة بعد صفة لقوله حذفا واجبا قياسا او القياس ما (يعلم) مبنى للمفعول اى يوضع (له ضابط

امر يشهد ببطلانه العقل ايضا فانهم يردون اعتبار الحذف فى باب التنازع ويبطلون مذهب الكسائى فهل لهم الاعتراف بحقيقة مذهب والعمل به فى هذا الباب كلا ولا شئ فى كلام الرضى يشعر بذلك بل هو صريح فيما ذكرناه الا انه يعترض عليهم بلزوم موافقتهم له فيه لانهم يقولون بالحذف هنا وهذا مذهبه الا ترى الى قوله واما المنفصل وكذا الظاهر الواقع بعد الا فلا يجوز ان يكون من باب التنازع ويجوز ان يكون عند الكسائى قال ويلزم البصريين فى هذا المقام متابعة الكسائى فى مذهبه لانهم يوافقونه ههنا فى انه من باب الحذف لا الاضمار فانهم حذفوا الفاعل مع الا لدلالته الثانى عليه ولا يخفى عدم ورود هذا الاعتراض لظهور الفرق بين اعتبار الحذف للتخفيف فقط وبين اعتباره لقطع النزاع فان الاول فى حكم الملفوظ بخلاف الثانى وبه يندفع ما يخطر ببالك من ان ابطالهم مذهب الكسائى بلزوم حذف الفاعل وقد علم ان العرب لا تحذف الفاعل يناقض فعلهم ذلك وبذلك ظهر انحراف قلم الشارح قدس سره عما كان اللائق به فانه قال واما الضمير المنفصل الواقع بعد ما فقيه تنازع مع انه لا تنازع فيه بل يجوز كونه

كلى) منطبق على جميع جزئياته كقولك فى تعريف الانسان الحيوان الناطق فانه يصدق على جميع افراد الانسان (بحذف منه) اى مع وجود الضابط الكلى (الفعل) الناصب له (لزوما) اى وجوبا كما اورد المصنف فى الصور المذكورة ههنا (فى مواضع) نبه بصيغة جمع الكثرة على انه لاينحصر حذفه الواجب فيما ذكره من المواضع الستة (متعددة) وصفه بها اشارة الى ان المواضع جملة (منها) خبر مقدم او مبتدأ بتأويل البعض اى بعضها (اى من هذه المواضع) اى المواضع التى وجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها قياسا (موضع) (ماوقع) قدر المضاف ليصح الحمل بقوله منها او بقوله ماوقع (اى مفعول مطلق) اشار الى ان ماموصوفة وهو المناسب فى القواعد والقياسات (وقع) (مثبتا) اسم مفعول من اثبت (اى اريدا ثباته) فيه اشارة الى ان قوله مثبتا من قبيل قوله عليه السلام من قتل قتيلا (لانفيه فانه) اى الشان (لو اريد نفيه نحو مازيد سيرا لايجب حذفه) اى حذف فعله الناصب له لان النفى يقتضى منفيا والمذكور هو السير يصلح ان يكون منفيا ولان حرف النفى يكون عاملا فيه وينصبه فلايحتاج الى تقدير العامل الناصب له وانما قال الشارح لايجب حذفه لانه يجوز ان يكون من باب حذف الفعل جوازا اى مازيد يسير سيرا (بعد نفى) متعلق بقوله وقع (داخل) اشار بهذا القيد الى ان قيد الدخول على الاسم المذكور مقدر ههنا بقرينة ذكره فى قوله اومعنى نفى وهذا المعنى هو الاول لان القيد المذكور ثانيا لكون بيانا للقيد المقدر سابقا اذا كان القيد فيهما واحدا وههنا كذلك تأمل بالعقل والبال ولاتنظر الى القيل والقال (على اسم) وليس الدخول على نفس الاسم شرطا لصحة انتصاب قولنا ماكان زيد الاسيرا اومابعدك الاسيرا البريد على انه مفعول مطلق كذا فى الرضى (لايكون المفعول المطلق خبرا عنه (اى عن ذلك الاسم سواء كان ذلك الاسم مبتدء اومعمولا للعامل اللفظى كما نقلنا مثاله عن الرضى (او) وقع شيئا (بعد) (معنى نفى داخل اسم لايكون) (المفعول المطلق) (خبرا عنه) (اى عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه) اى الشان (لودخل) حرف النفى (على فعل نحو ما سرت) بالخطاب او التكلم (الاسيرا) اومعنى النفى عليه (و) نحو (انما سرت) باحدهما (سيرا لايكون) ذلك المثال (منه) اى من حذف الفعل الناصب له فى شئ لاجوازا ولاوجوبا لان الفعل المذكور ينصب ويكون عاملا فيه من غير احتياج الى تقدير العامل (وانما وصف) المصنف (الاسم) الذى دخل عليه النفى او معناه (بان لايكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه) اى الشان (لوكان المفعول المطلق (خبرا) عنه لصحة الحمل عليه (نحو ماسيرى الاسير شديد) وانما سيرى سير كثير وهنا يجوز ان يكون سيرى مبتدء وسير شديد خبره لصحة الحمل عليه مثل زيد عدل ومع هذا او صف بالمشتق وهو يؤيد خبريته (لكان) المفعول المطلق (مرفوعا على الخبرية (لامنصوبا على انه مفعول مطلق بناء على انه فعل العامل فيه محذوف وجوبا

مما فيه التنازع عند الكسائى واما عندهم فلا فكان عليه ان يقول واما الضمير المنفصل الواقع كذا فلا تنازع فيه لامر كذا واما عند الكسائى والفراء فيجوز ان يكون منه باعتبار كذا (قوله) وذلك يتصور على وجوه كثيرة مثل ضربنى وضربت زيدا واكرمنى واكرمت زيدا واكرمنى وضربت زيدا وضربنى واكرمت زيدا وغير ذلك مما يكون اسم الظاهر مرفوعا هكذا فيما رايناه من النسخ ولعله سهو من طغيان القلم فانه لايتصور على وجوه كثيرة بل على وجهين وما اتى به من الامثلة ليس الا وجها واحدا وتفصيل ذلك ان العاملين فى التنازع على ضربين اذ هما اما متفقان او مختلفان والمتفقان على ثلاثة اضرب لانهما اما ان يتفقا فى التنازع فى الفاعلية حسب نحو ضربنى واكرمنى زيدا اوفى المفعولية حسب نحو ضربت واكرمت زيدا اوفى الفاعلية والمفعولية معا نحو ضرب واكرم زيد عمرا والمختلفان على ضربين لانه اما ان يطلب الاول للفاعلية والثانى للمفعولية نحو ضربنى واكرمت زيدا وبالعكس نحو ضربت واكرمنى زيد (قوله) لقربه قيل اى قرب الفعل الثانى مع مساواة العاملين فى القوة لئلا ينتقض بمثل زيد يضرب

او جواز ( اووقع) عطف على وقع اى ومنها مفعول مطلق وقع (المفعول مطلق) ( مكررا )(اى) وقع المفعول المطلق (فى موضع الخبر عن اسم) طالب للخبر ( لايصح وقوعه) اى وقوع المفعول المطلق (خبراعنه ) اكتفى المصنف عن هذه القيود بما سبق فلايراد ماهو المتبادر من ظاهره ( فلايرد عليه ) اى على قوله اووقع مكررا (نحو) قوله تعالى (اذادكت) بالمبنى للمفعول (الارض) اى زلزلت الارض (دكادكا) بان يقال وقع المفعول المطلق مكررا ولم يحذف فعله الناصب له لاجوازا ولاوجوبا لانه لم يقع فى موضع الخبر عن اسم يقتضى خبر الايصلح وقوعه خبراعنه بل مفعول المطلق ههنا وقع فى محله ولكن الثانى ليس تأكيدا للاول على ماهو الظاهر بل ظرف الفعل الا انه حذف الظرف للمضاف وانتصب المضاف اليه انتصابه فالمعنى دكت الارض دكا بعددك اى زلزلت زلزلة بعد زلزلة متتابعة حتى صارت منخفضة الجبال والتلال ( وانما جمع) المصنف (بين الضابطتين) ولم يفصل بينهما بقوله ومنها ماوقع مكررا كما فصل فى الصور الاتية (لاشتراكهما فى الوقوع بعد اسم) يقتضى خبر الاولين (لايكون المفعول المطلق (خبراعنه) وجمع الضابطتين ظاهر ولذا لم يبين الشارح وجه الجمع فيهما ( نحو ماانت الاسيرا) فسيرا مفعول مطلق وقع مثبتا بعد نفى وهو لفظ ماداخل على اسم وهو انت لايكون لفظ سير اخبراعنه لعدم صحة حمله عليه لانه لايقال انت سير الامجازا او مبالغة مثل زيد عدل فنصب بالفعل المحذوف الواقع خبراعنه (اى ماانت الا (تسير سيرا( وماانت الاسير البريد)(اى) ماانت الا ( تسير سير البريد ) وهو معرب «دم بريده» وهو اسم بمعنى «استر بيام» لان علامته قطع الذنب ثم صار اسما بمعنى پيك (هذان) اى نحو ماانت الاسيرا وماانت الاسير البريد كلاهما ( مثالان لما وقع مثبتا بعد نفى) داخل على اسم لايكون خبراعنه ( وانما اورد) المصنف (مثالين) لهذه الصورة مع ان المثال الواحد كاف لايضاح المقصود والتفهيم ومع هذا ليس من دأب المصنف ان يورد مثالين لقاعدة واحدة (تنبيها) على ثلاثة فوائد (على ان الاسم) الذى هو المفعول المطلق ( الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة ) كما فى المثال الاول والثانى (او) ينقسم (الى ماهو فعل للمبتدأ والى مايشبه به فعله ) لان المفعول المطلق فى المثال الاول فعل المبتدأ وقائم به وفى الثانى يشبه فعل المبتدأ وهو سيره به فيكون المفعول المطلق مشبها به وليس فعل المبتدأ ولاقائما به (او) ينقسم (الى مفرد) كالمثال الاول (ومضاف) كالمثال الثانى وان يكون للتأكيد والنوع وان لم يجب تقدير عاملا بعد الا كالمثال الاول لانه لايصح استثناء السير المطلق من مثله وهو السير المطلق وان لايجب كالمثال الثانى فانه يجوز تقدير عامله قبل الا كما يجوز تقديره بعدها ( وانما انت سيرا) هذا (اى تسير سيرا مثال لما وقع مثبتا بعد معنى نفى) اى انما انت تسير سيرا وانما انت تسير سير البريد (وزيد سيرا سيرا)(اى) زيد (يسير سيرا ) يراد بمثل هذا التكثير فى الفعل لانه يقال مثل هذا

ومكرم عمرا ولايخفى ( قوله ) والاحتراز من الاضمار قبل الذكر قيل ينبغى ان يقول وحذف الفاعل والتكرار وليس بذلك بل كان عليه قدس سره ان لايأتى بهذه القول ايضا فتأمل (وهواى ذلك انما يحسن لولم يثبت عندهم جواز اعمال الفعل الثانى اذمن المعلوم ان مبنى هذا الجواب هو جواز الاضمار قبل الذكر فلا وجه لنسبة ذلك الاحتراز (قوله ولزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف قيل اراد بالذكر مايقابل الاضمار والاولى لفظا ومعنى ولزوم التكرار بالاظهار بل الاولى والامتناع التكرار بالاظهار من غير الاضطرار وامتناع الحذف اى امتناع حذف الفاعل من غير مايسد مسده فى غير المصدر ونقض بماقام وما اكرم الا اناواسمع بهم وابصر واضربن واضربوا القوم واضربن ياهندواضربى القوم فينبغى ان يقيد الامتناع بقيود حتى يتم الاستدلال به وليس عن فهم واذعان فان الذكر اولى من الاظهار لمناسبة الحذف له دونه ولكونه اخصر مع ظهور ان الوهم لايذهب الى معناه الاعم لاباء المقام والقول بامتناع التكرار بالاظهار من غير الاضطرار غلط لانه

الكلام لمن يكثر منه السير اى زيد يسير سيرا بعد سير لان السير الثاني ليس تأكيدا كما في قوله تعالى ﴿اذا دكت الارض دكا دكا﴾ لانه بيان الكثرة الزلزلة لا تحققها وتقررها والمراد ههنا السير من زيد لا تحققه هذا (مثال لما وقع مكررا) في موضع الخبر عن اسم لا يصح وقوعه خبرا عنه (ومنها) (اى من الواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها) متعلق بالحذف والضمير المجرور راجع الى المواضع (ما وقع) (اى موضع مفعول مطلق وقع) (تفصيلا) وبيانا وتفسيرا (لاثر) اى لفائدة (مضمون جملة) وما هو المقصود منها (متقدمة) سواء كانت تلك الجملة طلبية او خبرية فوصف الجملة بالتقدم للتوضيح لان التفصيل لا يكون الا لما تقدم (والمراد) ههنا (بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل) فيما اذا كان مناط الفائدة النسبة الاسنادية مثل فذهب فاما ماشيا بعد واما راكبا (او) مصدرها المضاف الى (المفعول) كالمثال المذكور في المتن لان المراد شد الوثاق اى فيما اذا كان مناط الفائدة النسبة الايقاعية (و) المراد (باثره) اى باثر المضمون (غرضه المطلوب منه) اى الفائدة المقصودة من ذلك المضمون وفي الرضى يعني باثر ذلك المضمون فائدته ومقصوده وغرضه المطلوب منه وسماه اثرا لان الغرض من الشئ يحصل بعد حصول ذلك الشئ كالاثر الذي يكون بعد المؤثر (و) المراد (بتفصيل الاثر بيان انواعه) المختلفة (المحتملة) وانما وجب الحذف حينئذ لان الاغراض تحصل من ذلك المصدر المضمون فيصح ان يقوم ما يتضمن ذلك المصدر اعني الجملة المتقدمة مقام ما يتضمن تلك الاعراض اى افعالها الناصبة لها اى فلما صح ذلك وتكررت تلك الفائدة استثقل ذكر افعالها قبلها فوجب حذفها رفعا للثقل (نحو) (قوله تعالى) حتى اذا اثخنتموهم (فشدوا الوثاق) بالفتح والكسر ما يشد به من حبل وغيره (فاما منا بعد) (اى بعد شد الوثاق) (واما فداء) بكسر الفاء وفتحها اى بعد شد الوثاق (فقوله فشدوا الوثاق جملة) فعليه طلبية (مضمونها) مصدرها المضاف الى المفعول لان المقصود من هذه الجملة احكام الوثاق وشده والشاد كائن من كان وذلك المضمون (شد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق) يعني الفائدة المقصودة منه (اما المن) بفتح الميم وتشديد النون مصدر من يمن منا مثل مد يمد مدا من الباب الاول الاعطاء والاطلاق من غير فداء واخذ شئ بمقابلته بالفارسية كسى را رها كردن بدون چيزى (او الفداء) مصدر فدى يفدى مثل رمى يرمى من الباب الثاني على وزن صرافا الاطلاق باخذ شئ في مقابلته بالفارسية كسى را رها كردن بچيزى واما القتل والاسترقاق والاستخدام فالحاصل في شد الوثاق اربع فوائد المن والفداء والقتل والاستخدام (ففصل الله) وبين (هذا الغرض المطلوب) من هذه الجملة باما تفصيلية والفاء لتعقيبية (بقوله فاما منا بعد واما فداء اى ما تمنون منا) اى اما تطلقون ما شددتم الوثاق عليه اطلاق قابلا شئ فتنالون به ثواب الاعتاق (بعد الشد) الوثاق (واما تفدون فداء) واما

المتمنعات بالاتفاق فكيف يكون اولى وكذا القول بلزوم تقييد الامتناع بالقيود فان هذه الامثلة لا ترد نقضا على الحكم بامتناع حذف الفاعل لانها من تقدير الفاعل لا من باب حذفه نسيا والمحذوف من باب التنازع محذوف نسيا وهو المحكوم عليه بالامتناع دون غيره كما صرح به الفاضل الهندى وغيره ❊ قوله ويظهر اثر الخلاف في نحو الى آخره لا يخفى ما فيه فالفظ الحال منه قولك ويظهر اثر الخلاف فيما كان بعد الفعل مثنى فانه يقال مثلا عند البصريين ضربانى واكرمنى الزيدان وعند الكسائى ضربنى واكرمنى الزيدان (قوله) وجاز اى اعمال الفعل الثاني قيل اخر المصنف خلاف الفاء فصار بيانه مطلقا وهو متعلق باختيار اعمال الاول مطلقا عند الكوفيين واعتبار اعمال الثاني مطلقا عند البصريين فلو اتصل به لكان واضحا بان يقول ويختار البصريون اعمال الثاني والكوفيون اعمال الاول خلافا للفراء مع الفريقين فانه لا يجوز اعمال الثاني فقد فيما اذا اقتضى الاول الفاعل بل يجب عنده اعمال الاول وليس هذا الا من قصور الاطلاع فانه مخالف للكسائى ايضا فلابد من تأخيره وليت شعرى لم يتفطن لذلك من قوله قدس سره لانه

تطالقونهم اطلاقا باخذ شئ منهم فتنتفعون به فی حوائجکم هذا فی الانشائية واما فی الخبرية فقولك زيد يكتب فاما قراءة بعد واما بيعا وزيد يشترى طعاما فاما اكلا بعد واما بيعا ونحو ذلك (ومنها) (ای من تلك المواضع ) او من المواضع التی يجب حذف ناصب المفعول له المطلق فيها (ماوقع) ( ای موضع مفعول مطلق وقع) فيه ﴿ للتشبيه) (ای لان يشبه) مبنی للمفعول (به) ای بالمفعول المطلق (امر آخر) يعنی ان المفعول المطلق يكون مشبها به لامر آخر (واحترز) المص (به) ای بقوله للتشبيه (عن نحو لزيد) خبر مقدم (صوت) مبتدأ مؤخر مثل قولك فی الدار رجل (صوت حسن) فصوت بالرفع اما بدل البعض من الكل لان الاول مطلق والثانی مقيد والمقيد بعض من المطلق واما صفة له لصيرورته مع صفة بمنزلة شئ واحد واجاز الرضی جعله تأكيدا لفظيا فلم يكن مفعولا مطلقا حتی ينصب فيحذف عامله اما جوازا واما وجوبا (لانه) ای لان قوله صوت حسن (لم يقع) ههنا (للتشبيه) (علاجا) والعلاج مصدر عالج (ای حال كونه) ای كونه علاجا لدلالته على الهيئة (دالا على فعل من افعال الجوارح ) وهی جمع جارحة كنواصر جمع ناصرة والجارحة هی العضو الخارج للبدن كاليد والعين والاذن واللسان والرجل سميت جارحة لكونها آلة للتأثير ومعنى الجارحة المؤثرة (واحترز) المصنف (به) ای بقوله علاجا (عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء ) وعلم علم الفقهاء فان الزهد المصدر من زهد يزهد من باب علم للتشبيه لان زهد زيد شبه لزهد الصلحاء الا انه ليس علاجا ( لان الزهد ليس من افعال الجوارح ) لانه يحصل بملاحظة القلب كما ان العلم يحصل كذلك فليس من افعال الجوارح فيكون مرفوعا على البدلية بدل البعض من الكل ولان الزهد وهو الاعراض عن الدنيا ومافيها تقول زهد فيه وزهد عنه ای اعرض دال على امر مستمر فلا يصح تقدير الفعل فيه ( بعد جملة ) ظرف وقع (واحترز) المصنف (به) ای بقوله بعد جملة (عن نحو صوت زيد صوت حمار) فان الصوت مصدر من صات يصوت صوتا مثل صان يصون صونا وقع للتشبيه لانه تشبيه بليغ كقولك زيد اسد حال كونه علاجا الا انه لم يقع بعد جملة فيكون مبتدء وخبرا (مشتملة) (تلك) الجملة) صفة (على اسم) متعلق بمشتملة ( كائن) (بمعناه) (ای بمعنى المفعول المطلق واحترز به ) ای بقوله مشتملة على اسم بمعناه ( عن نحو مررت بزيد فاذا له ضرب صوت حمار) فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة وهی له صوت الا ان هذه الجملة ليست مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق فصوت حمار مرفوع على انه بدل ادعائی من المبتدأ فكأنه قيل فاذا له صوت حمار (و) مشتملة تلك الجملة ايضا (على) (صاحبه) (ای على صاحب ذلك الاسم) وهو الاسم الذی اشتملته تلك الجملة وقوله (ای الذی قام به معناه) تفسير لقوله صاحبه (واحترز به) ای بقوله وصاحبه ( عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار ) فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة وهی به صوت

يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائی قال المصنف الفراء يمنع هذه المسئلة وامثالها لما يلزم من الاضمار قبل الذكر او حذف الفاعل وهو مردود لانه ثبت مثله عن العرب كقوله (جرى فوقها واستشعرت لون مذهب) (قوله) ورواية المتن غير مشهورة عنه قيل فليفسر عبارة المتن على خلاف ما هو المشهور فی تفسيرها فتنزه عن مخالفة المشهور وهو ان المعنى وجاز اعمال الثانی مع الاضمار فی الفعل الاول والاستتار فيه خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الثانی مع الاضمار فی الفعل الاول بل اما ان يقول بتشريك الاول الثانی فيما اقتضيا الفاعل او ذكر الضمير الذی هو فاعل الفعل الاول بعد الظاهر وهو مبنی على تسليم المغايرة بين النقلين كما نطق به الشرح قال الشيخ الرضی نقل المصنف عن الفرا منع هذه المسئلة ای اعمال الثانی اذا طلب الاول للفاعلية وقال انه يوجب اعمال الاول فی مثل والنقل الصحيح عن الفراء فی مثل هذا ان الثانی ان طلب ايضا الفاعلية نحو ضربوا اكرم زيد جاز ان يعمل العاملان فی التنازع فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين لكن

مشتملة على اسم بمعناه وهو صوت الا ان تلك الجملة ليست مشتملة على صاحب ذلك الاسم فيجوز نصبه على حالية لدلالته على الهيئة ورفعه على انه بدل اوعطف بيان اوصفة بتقدير مثل وانما وجب حذف الفعل الناصب له عند وجوده هذه الشروط لسد الجملة السابقة مسد المحذوف لاشتمالها على اسم بمعناه وصاحبه (نحو مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار) (اى يصوت صوت حمار) والجملة المحذوفة حال مشتق (من صات الشئ صوتا) من باب دخل مثل صان يصون صوتا (بمعنى صوت) يصوت (تصويتا) من باب التفعيل وانما قال بمعنى صوت تصويتا لان فى كون الصوت مصدرا اختلافا لان الرضى قال الصوت اسم اقيم مقام المصدر كالعطاء والكلام والقاموس ايضا جعله اسما ولم يبين كونه مصدرا واما التصويت فمصدريته اتفاقى (فصوت حمار مصدر) كذا قاله الصحاح مضاف الى الفاعل (وقع للتشبيه) لان صوت زيد فى هذا المثال شبه له فكان وهو مشابه (علاجا) لان الصوت من الحمار يصدر من احدى الجوارح وهى الفم واللسان فيه (بعد جملة هى) اى تلك الجملة (قوله له صوت) لان قوله له خبر مقدم وصوت مبتدأ مثل قولك فى الدار رجل والمبتدأ مع خبره جملة اسمية (وهى) اى هذه الجملة (مشتملة) يعنى اشتملت (على اسم) كائن (بمعنى المفعول المطلق وهو) اى ذلك الاسم المشتمل عليه (صوت) لان صوت فى معنى الاسم الذى هو مفعول مطلق (ومشتملة) تلك الجملة ايضا (على صاحب ذلك الاسم وهو اى الصاحب (الضمير المجرور فى له) لرجوعه الى زيد فوجدت الشروط باسرها فوجب حذف الفعل لدلالة هذه الجملة عليه دلالة تامة ومغنية عنه (و) (نحو مررت به فاذا له) (صراخ صراخ الثكلى) فصراخ بضم الصاد وفتح الراء المهملتين وفى آخره خاء معجمة مصدر على وزن سؤال من باب علم وح لا حاجة الى نقله الى باب التفعيل وقيل اسم بمعنى المصدر فحينئذ يحتاج الى نقله اليه (اى يصرخ صراخ الثكلى وهى امرأة مات ولدها) لان الثكل الفقد قال ثكلته امه بالكسر اى فقدته وفى الحديث ثكلتك امك وامرأة ثكلته وثكلى وبابه علم وانما اورد مثالين اشارة الى ان هذا القسم مستعمل مضافا الى ذى روح سواء كان من غير ذوى العقول كالمثال الاول او منه نحو مررت بزيد فاذا له دق دقك بالمنجار حب الفلفل وكالثانى ومضافا الى النكرة او المعرفة كالمثال الاول والثانى (ومنها) (اى من تلك الموضع) التى يوجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها قياسا (ما وقع) (اى موضع مفعول مطلق وقع) (مضمون جملة) اى مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول (لا محتمل لها) فلا لنفى الجنس ومحتمل اسم مفعول من احتمل مبنئ على الفتح اسم لا وانها (اى لهذه الجملة) صفة محتمل (غير) (اى غير المفعول المطلق خبر لا والجملة صفة الجملة اى لا محتمل ثابتا لهذه الجملة غير المفعول المطلق وقيل غيره منصوب لانه مفعول الاحتمال وخبر لا الظرف اى لا احتمال غير المفعول المطلق

اجماع المؤثرين التامين على أثر واحد مدلول على فساده فى الاصول وهم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية قال وجاز ان تاتى بفاعل الاول ضميرا بعد مجئ الاسم الذى تنازع فيه العاملان نحو ضربنى واكرمنى زيد بوبالمنفصل لتعذر المتصل بلزوم الاضمار قبل الذكر وان طلب الثانى للمفعولية مع طلب الاول له لاجل الفاعلية نحو ضربنى واكرمت زيدا هو تعين عنده الاتيان بالضمير بعد التنازع كما رأيت كل هذا حذرا مما لزم البصريين الكسائى من الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل هذا كلامه وعليه الهندى وغيره والامر ليس كذلك وان شئت الاطلاع والوصول فاستمع لما يتلى عليك لقبول معنى قول المصنف خلافا للفراء هو انه يمنع هذه المسألة كما صرح فى الشرح وهذه عبارة مجملة تحتاج الى البيان والتفصيل ولا وجه للاقتصار فى ذلك على ان الواجب عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثانى الفاعل اخرته وان اقتضى المفعول حذفته او اضمرته واعتبار تشريك الرافعين او الاضمار بعد الظاهر مقابلا لذلك كما فعله الشارح قدس سره ولا العكس ذلك كما وهمه القائل بل البيان الحق

ثابت لهذه الجملة وانما وجب الحذف لنيابة الجملة المتقدمة عن فعله وتأديتها معناه وفيها ماهو فاعل وهو ياء المتكلم (نحوله) خبر مقدم (على) حال من فاعل الظرف المستكن فيه الراجع الى الالف (الف درهم) مبتدأ وهذه الجملة المتضمنة للمفعول المطلق الغير المحتمل غيره (اعترافا) (اى اعترفت) ماله على من الالف (اعترافا) وهو بالفارسية «اقرار كرد بچيز» وههنا «اقرار كردم بهزار درم» (فاعترافا مصدر) من باب الافتعال (وقع مضمون جملة وهى قوله) اى قول المصنف (على الف درهم لان مضمونها) اى مضمون قوله له على الف درهم (الاعتراف) بالف درهم لاغير لان المرء مؤاخذ باقراره وقد اقر بالف (ولا يحتمل لها سواه) فاصله له على الف درهم اعرفت بتلك الالف اعترافا فحذف الفعل مع فاعله وجوبا لدلالة الجملة المتقدمة عليه ومنه الله قائم بالقسط حقا ومحمد رسول الله حقا واولئك هم المؤمنون حقا (ويسمى) بالبناء للمفعول (هذا النوع من) انواع (المفعول المطلق) الذى وجب حذف عامله قياسا (تأكيدا لنفسه) وذاته (اى نفس المفعول المطلق) وذاته هذا مبنى على جعل المؤكد والمؤكد دون اللفظ لان المؤكد ليس بملفوظ بل مفهوم مضمونه يعنى ان مفهوم الاعتراف اكد مفهوم له على الف درهم وهو الاعتراف ايضا وفى الرضى فاعترافا يؤكد الاعتراف الذى تضمنته الجملة المذكورة (لانه) اى لان الاعتراف (انما يؤكد نفسه وذاته) لانه يؤكد مضمون الجملة التى هى عين الاعتراف (لا) يؤكد (امرا يغايره) اى يغايره نفسه وذاته (ولو) كان يؤكد نفسه (بالاعتبار) اى باعتبار جعل الاعتراف المؤكد ملفوظا حكما وباعتبار جعل الاعتراف المؤكد مضمونا حكما ليتوافقا فيؤكد الملفوظ الملفوظ والمضمون المضمون تأمل

(ومنها) اى من المواضع التى وجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها (ما) اى موضع مفعول مطلق (وقع مضمون جملة) كائن (لها) (اى لهذه الجملة) (محتمل غيره) بالرفع نائب فاعل لقوله محتمل (اى غير المفعول المطلق) (نحو زيد قائم حقا) (اى حق) قيام زيد (حقا) والجملة بيان وتفسير له مأخوذ (من حق يحق) مثل فريفر من باب ضرب (اذا ثبت ووجب) لان الحق فى اللغة الثبوت وفى الشرع الوجوب (فحقا مصدر) من حق يحق (وقع مضمون جملة وهى) اى تلك الجملة (قوله زيد قائم) ومضمونها قيام زيد (ولها) اى لهذه الجملة (يحتمل غيره لانها) خبر (تحتمل الصدق) ومايطابق الواقع مثل السماء فوقنا والارض تحتنا (والكذب) وهو مالا يطابقه مثل السماء تحتنا والارض فوقنا (والحق) وهو مايطابقه الواقع مثل كون السماء فوقنا مطابق له (والباطل) وهو مالا يطابقه الواقع ولا هو الواقع (ويسمى) (هذا النوع من المفعول المطلق) (تأكيدا لغيره) (لانه) اى لان المفعول المطلق (من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر) وهو قوله حقا (يؤكد نفسه) والجملة خبران (من حيث هو محتمل الجملة) وهى زيد قائم فصار المؤكد منصوصا ومصرحا والمؤكد

الموافق لما صرح به رحمه الله تعالى فى الايضاح والامالى ان الفراء يمنع هذه المسئلة وامثالها لما يلزم من الاضمار قبل الذكر او حذف الفاعل ويقول بما لا يلزم منه ذلك وهو اعمال الاول اما على سبيل الاظهار فيهما او الاضمار فى الثانى مع الاظهار فى الاول واما تشريك الرفعين او الاتيان بالضمير بعد الظاهر والشيخ الرضى نقل بعض قوله من الايضاح وترك باقيه ليمكن له رد المصنف فى زعمه فانه قال فى هذا الكتاب واما مذهب الفراء فانه لما راى المسئلة لا تخلو من احد امرين كل واحد منهما على خلاف الاصول حكم بمنعهما لانه ان اضمر اضمر قبل الذكر وان حذف حذف الفاعل فاوجب الاعمال الاول فيها وقال فى نحو قام وقعد زيد العامل فى زيد الفعلان معا ولا ضمير فى واحد منهما هذا كلامه ولو لم يصرح المصنف بتشريكه الفعلين بل اكتفى ببيان ايجابه اعمال الاول لما صح اعتراض الرضى عليه ايضا وذلك لان اصل مذهبه ذلك فان المنع وكذا التفرد انما يحصل به وما عداه امور متفرعة عليه ولا عجب فى ذلك من الشيخ الرضى فانه طالب حريص الاعتراض على المصنف ورده وقد كان فى نيتى التزام البحث معه نصرة المصنف واظهار الصواب ولكن

مضمونا ومحتملا والمحتمل نفس المنصوص فكان هذا النوع تأكيدا لنفسه وذاته ولو بالاعتبار فلزم التفريق بينهما فقال بالفاء التفسيرية (فالمؤكد) حال كونه (اسم مفعول) يعنى المحتمل بجملة زيد قائم (من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه) اى فى المؤكد اسم مفعول يعنى لكونه محتملا بجملة زيدا قائم وموصوفا بوصف الاحتمال (يغاير) خبر لقوله فالمؤكد (المؤكد) حال كونه (اسم فاعل من حيث انه) اى ان المؤكد اسم فاعل (منصوص عليه) لفظ (المصدر) فالحاصل ان الحق اسم مفعول محتمل الجملة لما عرفت ان الجملة لكونها خبرا تحتمل الحق والباطل فيكون ذلك الحق محتمل الجملة والحق المؤكد اسم فاعل منصوص ومصرح به والمنصوص المصرح يغاير المحتمل وان اتحدا مرارا فكان هذا النوع من المفعول المطلق تأكيدا لغيره فاطلاق الغير باعتبار الوصف لان وصف احدها الاحتمال ووصف الآخر التنصيص والتأكيد باعتبار المراد منها واحد وهو الحقيقة ويسمى تاكيدا باعتبار المراد وقيل لغيره باعتبار الوصف تأمل ولا تأمل جهدك (ويحتمل ان يكون المراد) من قوله ويسمى تأكيدا لغيره (انه تاكيد لاجل غيره) بناء على ان يكون اللام فى قوله لغيره علة للتأكيد بحذف المضاف لاصلة له كما فى التوجيه الاول (ليندفع) الغير ويتقرر ماهو المقصود ولهذا سمى تأكيدا لكن اورد عليه فوات حسن التقابل فاشار الى دفعه بقوله (وعلى هذا) الاحتمال (ينبغى ان يكون المراد بالتأكيد لنفسه انه تأكيد لاجل نفسه) وذاته على ان يكون اللام ايضا للتعليل (ليتكرر) المفعول المطلق (ويتقرر حتى يحسن التقابل) اى مقابلة هذا النوع للنوع الاول لكون اللام فيهما للتعليل وهذا التوجيه وفى التوجيه الاول صلة فيهما فحسن تقابلهما فى كلا التوجيهين (ومنها) اى من المواضع التى وجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها قياسا (ما) اى موضع مفعول مطلق (وقع مثنى) (اى) وقع (على صيغة التثنية) وصورتها يعنى بالياء الساكنة المفتوح ماقبلها (وان لم يكن للتثنية) يعنى وان لم يكن المراد من تلك الصيغة التثنية (بل) المراد منها (للتكرير والتكثير) وانما اورد بصيغة التثنية دون الجمع لكون التثنية مطردة واكثر استعمالا دون الجمع فناسب ان تكون صيغتها مستعملة فى التكثير والتكرير ولا يكون هذا النوع مضافا الى الفاعل نحو واليك اى تداول الامر دواليك اى افعله مداولة بعد مداولة وهذا ذيك اى اسرع اسراعا بعد اسراع وهجاجيك اى كفا بعد كف وحنانيك اى تحنن تحننا بعد تحنن هذه الالفاظ مصادر لم تستعمل الا للتكرير والتكثير ومضافة الى فاعلها كذا فى الرضى او الى المفعول كالمثالين المذكورين فى المتن ولذا قال الشارح (ولا بد فى تتميم هذه القاعدة من قيد الاضافة) لان الاستعمال ورد هكذا (اى) ومنها ما وقع (مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول) اقول لما كان هذا النوع لم يستعمل الا بالاضافة احدهما ترك المصنف قيد الاضافة

منعنى عن ذلك مخافة الاملال بكثرة الكلام والاطناب (قوله وعن الاضمار قبل الذكر فى الفضلة اورد عليه نحو ربه رجلا واجيب بان الاضمار قبل الذكر بشرط محض التفسير لايخص العمدة نحو فقضيهن سبع سموات ثم قيل نعم الاولى ان يقول وعن الاضمار قبل الذكر من غير محض التفسير فى الفضلة وجمع ذلك من الفضول عن سر المقام وكون المعنى لاوجه لارتكاب ذلك فيما جاز الحذف فيه اعنى الفضلة بل الحاجة اليه فيما لايجوز الحذف لكونه جزء الكلام وركنا منه (قوله) لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر فى الفضلة قيل لابد ان يقول والفصل الكثير بين الفعل ومفعوله الشديد الاقتضاء له لئلا يتجه انه فلو اخر الضمير عن الظاهر وفيه مافيه نعم يرد ان يقال ان الاضمار قبل الذكر من غير التفسير كما لايجوز فى العمدة لايجوز فى الفضلة ايضا واما بشرط التفسير وحصول ما مفيدة فكلما يجوز فى العمدة يجوز فى الفضلة بل هو اولى به كما لايخفى وايضا المواضع المشتملة عليه اكثر من ان يحصى فهذا التعليل ليس كما ينبغى بل الوجه ان يوجه عدم الاضمار فيه بقصد الاطراد (قوله على المذهب المختار قيل الاولى على الاستعمال المختار وكانه اراد بالمذهب

اعتمادا بالعرف اذالعرف قرينةقوية فيمابينهم (لئلايرد) على هذه القاعدة (مثل قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين ) بان يقال ان المفعول المطلق فى هذه الاية وقع على صيغة التثنية للتكرير والتكثير ولم يحذف فعله الناصب له لاجوازا ولاوجوبا بل هومذكور لفظا (اى) ارجع البصر (رجعامكررا كثيرا) متتابعا (وفى جعل المثال) وهو ابيك وسعديك ( من تمة ) اى من تميم (التعريف لافادة هذا القيد) اى قيد الاضافة يعنى فى اكتفاء المصنف فى هذا القيد بالمثال حيث اورده مضافا (تكلف) ومع هذا يكون قيد الاضافة الى المفعول ولايستفاد قيد الاضافة الى الفاعل الاان يرادبالاضافة المستفادة من المثال جنس الاضافة وذاتكلف آخراذالشائع تمام التعريف بجميع قيوده بدون المثال ثم يورد المثال لايضاح التعريف فاخذه بعض القيود فى المثال ليس من دأب المعرفين ( مثل لبيك ) ( اصله الب ) وهو فعل مضارع معلوم متكلم وحده من الب يلب من باب الافعال (لك البابين اى اقيم) معنى الب (لخدمتك) عسيرا ويسيرا ( وامتثال امرك ) اى ماامرتنى به ليلاونهارا (ولا ابرح) اى لاازول (عن مكانى) اى عن مكان الخدمة ومكان الامتثال بامرك كالمقيم فى موضع لايزول عنه هذامعنى الب لك (اقامة كثيرة) بحيث لانهاية لها (متتالية) اى متتابعة بعضا اثر بعض حيث لا فصل بينها هذا المعنى البابين (فحذف الفعل) مع فاعله وجوبا فى كلام المجيب قيل ليتفرغ المخاطب وهو الآمر عند سماع التلبية فيأمر بسرعة اوليتفرغ المأمور لسماع المأموربه والاول اليق بمقام رعاية الادب (واقيم المصدر) وهو البابين (مقامه) اى مقام الفعل المحذوف بان قدم على قوله لك فصار البابين لك كما فى قوله تعالى فضرب الرقاب (ورد) المصدر ( الى الثلاثى بحذف زوائده) واردبالجمع ههنامافوق الواحدلان الزوائد فى البابين اثنان الهمزة والالف لاان الزائدلكونه زائد يقبل الحذف (ثم حذف حرف الجر) وهو اللام (من المفعول) اتساعا فصار الضمير المتصل منفصلا فصار لبين اياك ( واضيف المصدراليه ) اى الى المفعول (فصار ) المفعول المطلق بعدهذه الاحوال (لبيك) كل ذلك للعلة السابقة آنفا (ويجوز ان يكون) لبيك مأخوذا (من لب بالمكان) ثلاثيا ( بمعنى الب ) يعنى بمعنى اقامه به فى القاموس الب اقام كلب ومنه لبيك (فلايكون) لبيك حينئذ (محذوف الزوائد)لانه ليس فيه زوائد فتحذف اصله الب لك لبين فحذف الفعل من الكلام المجيب واقيم المصدر مقامه وحرف الجر من المفعول اتساعا واضيف المصدراليه فصار لبيك ومعنى كلا التوجيهين واحد (و) (على هذا القياس) (سعديك) الاانه لايكون غير محذوف الزوائد لانه لم يجئ سعد ثلاثيا بمعنى اسعد كما جاء اب بمعنى الب (اى اسعدك اسعادين يعنى اسعدك (اسعادا بعداسعاد بمعنى اعينك)اعانة كثيرة متتالية فحذف الفعل مع فاعله وانقلب الضمير المتصل منفصلا فصار اياك اسعادين فقدم المصدر فصار اسعادين

الاستعمال وليس بشئ اذ لم يعهد وصف الاستعمال كذا بل يوصف به الوجه اوالقول ونحوهما مما اتى به قدس سره (قوله ويكون الضمير حينئذراجعاالى آخره قيل فيمكن الاضمار ولا يحذف مع امكان الاضمار ثم قيل كذاذكر هذاالوجه فى الهندى وفيه نظر لانه ان اراد انه لايجوز الحذف مع امكان الاضمار ففاسد وان اراد انه لايحسن فممنوع فالوجه هوالاول ولايخفى ان هذه القائل صرف كلام الشارح قدس سره عن ظاهره ليتوسل به الى ردالهندى مع انه غيرواحد وحمل كلام الشارح عليه غير صحيح فانه قال لئلايتوهم بالحذف ان الثانى غير متوجه الى المذكور ولان اضماره ليس قبل الذكر لتعلق الاسم الظاهر بالفعل الاول وهومتقدم على مايضمر فى الفعل الثانى حكما ولايحذف مع امكان اضماره اما الاول فلان مراده الثانى ولانزاع فى انه كذلك لاصالة الذكر واما الثانى فلظهوران الشارح ارادبيان الحال دون التعليل وانما العلة ماقدمه عليه (قوله ولايخفى انه لايتصور التنازع فى هذه الصورة قيل فيه بحث لانه انما تم امتناع التنازع لوكان الافراد والتثنية والتذكيروالتأنيث لازما للمنطق وشئ منها غير لازم بل هومع افراده

اياك فحذف الزوائد فصار سعدين اياك واضيف المصدر الى المفعول فصار بعد هذه الاحوال سعديك (الا ان اسعد) استثناء من قوله وعلى هذا القياس سعديك يعني ان سعديك مثل لبيك في جميع الاحوال الا في حالين في ان اسعد مخصوص بان يكون محذوف الزوائد لانه لم يجئ سعد ثلاثيا بمعنى اسعد كما جاء لب بمعنى الب وفي انه لا يكون محذوف اللام لانه (يتعدى بنفسه) ولا يحتاج الى شئ يتعدى به (بخلاف الب فانه) لازم (يتعدى باللام) والله اعلم (المفعول به) ذكره بعد المفعول المطلق لانه اقوى المفاعيل الباقية ولذا اقام مقام الفاعل اذا حذف دون سائرها وسمى به لانه وقع الفعل به كما ضربت زيداً او تعلق به كما في خلق الله العالم والضمير في به يرجع الى الالف واللام اى الذي يفعل به فعل اى يعامل بالفعل (هو) اى المفعول به (ما وقع) (اى اسم وقع) (عليه فعل الفاعل) اى ما تعلق به فعل الفاعل اما حسيا نحو ضربت زيدا واما غيره نحو خلق الله العالم واعطيت زيدا درهما وما ضربت زيدا (ولم يذكره) اى لم يذكر المصنف الاسم ههنا ولم يقل اسم ما (اكتفاء) مفعول له (بما سبق) اى بذكره (في المفعول المطلق) اختصارا او لظهور ان المفعول به من اقسام الاسم (والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه) في قوله ما وقع عليه فعل الفاعل (تعلقه به) اى تعلق الفعل بالمفعول به (بلا واسطة حرف) بين الفعل والمفعول (فانهم) اى فان ارباب اللغة (يقولون في) قولك (ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد) بلا واسطة حرف فيكون زيد مفعولا به (ولا يقولون في) قولك (مررت بزيد ان المرور واقع عليه) اى على زيد لكونه بواسطة حرف جر (بل) يقولون ان المرور (ملبس به) ومتعلق به وملصق به (فخرج به) اى بقوله (المفاعيل الثلاثة الباقية) المفعول فيه المفعول له المفعول معه (فانه) اى الشان (لا يقال) عند ارباب اللغة (في واحد منها ان الفعل) الصادر عن الفاعل (واقع عليه) كما قالوا في المفعول به (بل) ان ذلك الفعل واقع (فيه) اى في المفعول فيه فان الضرب مثلا في قولك ضربت يوم الجمعة واقع في يوم الجمعة فيكون يوم الجمعة ظرفا له ومحلا تحل الافعال فيه كما تحل الاشياء في محلها (او) واقع (له) في المفعول له فان الضرب مثلا في قولك ضربت زيدا تأديبا واقع لاجل التأديب (او) واقع (له) في المفعول له فان الاستواء في قولك استوى الماء والخشبة واقع ومصاحب للخشبة فلا يقال في واقع منها ان الفعل واقع عليه لما عرفت فلا يكون مفعولا به (و) خرج عن التعريف (المفعول المطلق بما يفهم من مغايرته) اى المفعول به (لفعل الفاعل) لان المفعول به مغاير لفعل الفاعل لان المفعول به في ضربت زيدا زيد والفعل الواقع عليه هو الضرب ومعلوم ان الضرب ليس عين زيد بل غيره (فان المفعول المطلق عين فعله) العامل فيه لفظا ومعنى مثل ضرب ضربا ومات موتا او معنى مثل جلس قعودا او قعد جلوسا واما المفعول به فمغاير له لفظا ومعنى مثل ضربت زيدا وخلق الله العالم ونحوهما (والمراد بفعل الفاعل) ههنا (فعل

يصح ان يثنى فيصح تنازع الفعلين المختلفين في المفعول المفرد والمثنى في منطلقا حال افراده بان يطلب احدهما ان يكون منطلقا مفعوله فيصير مثنى فيخرج عن افراده ويطلب الاخر ان يكون مفعوله فيبقى على افراده هذا ولا يخفى ان القائل لو كان ممن تصور الصورة لما اتى بهذا البحث ثم ايراد الشارح ذلك ليس بمستحسن لان معنى تنازع الفعلين اسما ظاهرا قصد توجه ذينك الفعلين الى اسم واحد وهذا في القلب واما بعد التركيب فكما لا تنازع في غيرها ايضا اذ كل يستوفي معموله من مضمر او محذوف او مذكور بلا شبهة (قوله) ولما استدل الكوفيون فيه نظر بل انما اورده صاحب الايضاح مستدلا به على مذهب الكوفيين كما قال المصنف في الايضاح (قوله) لاستلزامه هدم السعي لادنى معيشة وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلبه المنافي لكل منهما قيل اما منافاة الطلب لعدم السعي فظاهرة واما منافاته لعدم الكفاية فلانه جعل السعي مستلزما للكفاية فيكون الطلب الذي هو عينه مستلزما لها ويمكن دفع المنافاة بانه لو كان صدور السعي البليغ عني لادنى ما تيسر لي من المعيشة كفاني قليل

اعتبر) بالبناء للمفعول (اسناده الى ماهو فاعل حقيقة) كقولك ضربت زيدا (او) الى ماهو فاعل (حكما) كقولك اعطى زيد درهما فان زيدا فيه حين كون اعطى مبنيا للفاعل فاعل حكما لانه عاط اى آخذ واذا بنى له الفعل وقيل اعطى زيد درهما بقى على ما كان عليه فكأنه قيل اخذ زيد درهما وكذا علم زيد فاضلا تأمل ( فخرج ) اى بقوله فعل الفاعل وماهو المراد منه (مثل زيد فى) قولك (ضرب زيد) يعنى خرج به مفعول مالم يسم فاعله الذى كان فى الاصل مفعولا لفظا حقيقة وحكما (على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده) اى اسناد ضرب فى ضرب زيد (الى فاعله) لا حقيقة ولا حكما فان زيدا مفعول به فى الاصل حقيقة وحكما فاذا اسند اليه الفعل خرج من كونه مفعولا به وصار فى حكم الفاعل ولم يتعلق منه فعل الى الاخر كما فى اعطى زيدا درهما فانه تعلق الاخذ من زيد الى درهما فصار حينئذ درهم مفعولا به (ولا يشكل) تعريف المفعول به (بمثل) اى بالمفعول الثانى فى باب اعطيت مثل (اعطى زيد درهما فانه) اى الشاذ (يصدق على درهما انه وقع عليه) يعنى تعلق بقوله درهما فى هذا المثال (فعل الفاعل الحكمى) صفة الفاعل (المعتبر) صفة بعد صفة له (اسناد) بالرفع نائب الفاعل لقوله المعتبر (الفعل اليه) اى الفاعل (فان مفعول مالم يسم فاعله) فى باب اعطيت وفى باب اعلمت (فى حكم الفاعل) لما عرفت انه فى الاصل فاعل معنى لانه آخذ فاذا بنى له الفعل كان فى حكم الفاعل وكان اسناد الفعل اليه معتبرا (وبما ذكرنا) من تعميم لفظ الفاعل فى قوله فعل الفاعل الى الفاعل الحقيقى او الحكمى بقوله حقيقة او حكما والباء متعلق بقوله (ظهر فائدة ذكر الفاعل) فى التعريف لانه لولم يذكر الفاعل فيه وقيل ماوقع عليه الفعل لم يحصل فائدته وهى التعميم اليهما لان مالم يذكر لم يقبل التعميم (فلا يرد انه لو قال) المصنف فى تعريف المفعول به ( ماوقع عليه الفعل ) بدون ذكر الفاعل ( لكان اخصر ) فيه رد على الهندى حيث قال فائدة فى قوله الفاعل ولو قال ماوقع عليه الفعل لكان اخصر انتهى الا انه لم يكن الفائدة او فروع فى ذكر الفاعل فائدة التعميم (نحو ضربت زيدا ) ( فان زيدا ) فى هذا المثال ( قد وقع عليه بلا واسطة حرف جر ) بينهما (فعل اعتبر اسناده الى الفاعل) الحقيقى ( الذى هو ضمير المتكلم ) او المخاطب فهو مفعول به والاصل فى المفعول به ان يكون متأخرا عن الفعل لانه معمول وحق المعمول ان يتأخر عن العامل (و) لكن (قد يتقدم) (المفعول به) على خلاف الاصل لنكتة وعلة (على الفعل) (العامل فيه) وغيره من العوامل العاملة فيه وخص الفعل بالذكر لاصالته واذا جاز تقديمه على ماهو الاصل فى العمل فجوازه على ماهو الفرع فيه اولى (لقوة الفعل فى العمل) لما سبق (فيعمل) الفعل ونحوه (فيه) اى فى المفعول به حال كون المفعول به (متقدما) على الفعل على خلاف الاصل (ومتأخر) عنه على ماهو الاصل او حال كون الفعل متقدما عليه او متأخرا عنه والاول اولى (ما) ان يتقدم عليه تقدما (جوازا) اى جائزا تخصيصا يعنى ليكون مخصوصا ومنحصرا فيه (مثل الله

من المال لان ادنى ما تيسر لى من المعيشة قليل من المال لامال كثير لان حوائج نفسى قليلة ولم اطلب القليل من المال لمعيشة لانه كان يبلغنى من الناس من غير طلب لمصالحة الكل مع حيث قنعت بادنى ما اعيش ولكن اسعى للمجد المؤثل فكل شريف ينازعنى فيه ويضيق لى بالمعيشة فلم يكتف قليل من المال ولم يحصل لى بلا طلب وسعى لكثرة المنازعين ثم قيل ولا يخفى ان هذا المعنى هو الظاهر دون ما حمل عليه البصريون ولا يخفى على البصير ان القائل لم يفهم كلام الشارح قدس سره مع كونه فى غاية الظهور فان المراد ليس بيان المنافاة بين الطلب وعدم السعى وبينه وبين عدم الكفاية بل لاسبيل الى هذا الوهم الفاسد جدا وانما المراد كما نطق به صريح العبارة ان كلة لو يجعل مدخوله المثبت منفيا وبالعكس فلما كان مدخوله هنا السعى لادنى معيشة وكفاية قليل من المال تبين خلاف ذلك وهو عدم السعى لادنى معيشة وعدم قليل المال ولزم ان يكون مفعول قوله ولم اطلب نقيض القليل فلو كان من باب التنازع لزم التناقض وزيادة التفصيل لذلك ان لو ينبغى شرطها وجزائها سواء كان مثبتين او منفيين فان كانا مثبتين وجب انتفاؤهما نحو لو كان

اعبد) واياك نعبد فان تقديمه ههنا لتخصيص العبادة به (و) اهتماما نحو (وجه الحبيب اتمنى واما وجوبا) اى تقدما واجبا (فيما) اى فى المفعول به الذى (تضمن معنى الاستفهام او) معنى (الشرط) لوجوب الصدارة (نحو) قولك (من رأيت) بتاء الخطاب فان من فيه اسم تضمن معنى همزة الاستفهام فان معناه ازيدا رأيت ام عمرا فى محل النصب على انه مفعول به لكن وجب تقديمه لئلا تبطل الصدارة (ومن) وهو اسم تضمن معنى حرف الشرط لان معناه ان زيدا فى محل النصب على انه مفعول به الا انه وجب تقديمه للصدارة (تكرم) فعل الشرط (يكرمك) جزاؤه وكذا ما اضيف الى احدهما نحو غلام ايهم ضربت وغلام من لقيت فاكرمه (وهذا) اى تقديم المفعول به على الفعل العامل فيه جوازا او وجوبا واقع (اذا لم يكن مانع من التقديم) اما اذا كان مانع منه فلا يجوز تقديمه (كوقوعه) اى المفعول به (فى حيز) بتشديد الياء المثناة من تحت والزاى المعجمة اى تحت (ان) المصدرية (نحو من البر) خبر مقدم (ان) مصدرية (تكف) فيه مضارع مخاطب فى تأويل المصدر مبتدأ (لسانك) بالنصب لانه مفعول لتكف ولا يجوز تقديم المفعول به على الفعل ههنا لان ان مع الفعل فى تأويل المصدر معمول المصدر لا يتقدم عليه لضعفه فى العمل معناه بالفارسية از نيكى تو منع كنى زبانترا * والاصل فى الفعل العامل فى المعمول به ان يكون مذكورا لكونه عاملا وجزءا من الكلام (وقد يحذف الفعل) على خلاف الاصل على قلة اختصارا (العامل) يشير الى ان اللام للعهد الخارجى (فى المفعول به) لكون البحث فيه (لقيام) اى وقت وجود (قرينة) علامة (مقالية او حالية) دالة على تعيين المحذوف (جوازا نحو) قولك (زيدا) بالنصب لانه مفعول للفعل المحذوف جوازا (لمن) اللام متعلق بالقول المقدر ومن موصولة (قال) صلة (من) اسم متضمن معنى همزة الاستفهام مقدم وجوبا على ما سبق آنفا (اضرب) مضارع متكلم وحده (اى) قال المجيب (اضرب زيدا فحذف الفعل) وهو اضرب مع فاعله جواز (للقرينة المقالية) الدالة عليه (التى هى السؤال) بقوله من اضرب (ونحو) قولك (مكة) وهى اسم للمدينة التى فيها البيت الحرام (للمتوجه) اللام متعلق بالقول ايضا اى للذى يريد الذهاب او الذى قد ذهب (اليها اى تريد) بحذف الهمزة الاستفهامية لكون المقام مقام الاستفهام بالتوجه الى (مكة فحذف الفعل) وهو تريد (للقرينة الحالية) التى هى تهيؤه او ذهابه اليها (و) قد يحذف الفعل العامل فى المفعول به (وجوبا اى حذفا واجبا (فى اربعة) ابواب وفى بعض النسخ فى اربعة (مواضع) وهو الظاهر من تقرير الشارح (تخصيصها بالذكر) اى ذكر المصنف هذه المواضع الاربعة دون ما عداها (ليس للحصر) لانه ليس فى كلامه ما يفيد الحصر والعدد لا يفيده لاتفاق الجمهور على ان العدد لا يفيد الحصر لانه ليس من الفاظ الحصر على ما بين فى موضعه (لوجوب

لى مال لحججت فالحج ووجود المال منفيان وان كانا منفيين وجب ثبوتهما لان نفى النفى اثبات نحو لولم تزرنى اكرمك فالزيارة والاكرام مثبتان وان كان احدهما مثبتا والاخر منفيا وجب ثبوت المنفى وانتفاء المثبت لولم تشتمنى اكرمك ولو شتمتنى لم اكرمك فاسمع بيان فساد معنى البيت لو كان من باب التنازع وذلك ان قوله انما اسعى لادنى معيشة شرط لو فيكون منفيا فيكون المعنى لم يثبت ان سعيى لادنى معيشة اى ان طلبى لقليل من المال وقوله كفانى جزاء لو وقوله لم اطلب قليل من المال عطف عليه فيكون حكمه حكم الجواب فيكون عدم طلب قليل من المال منفيا اى ثبت ان طلبى لقليل من المال وهو اثبات لما نفى بعينه فيكون تناقضا فيفسد المعنى وايضا فانه قال بعده (ولكنما اسعى لمجد مؤثل) وفهم من سياق كلامه انه يطلب الا الملك والمال الكثير فلا يستقيم ان يكون لم اطلب موجها الى قليل لانه يلزم ان يكون طلبا للقليل فيكون قائلا فى البيت الذى بعد مما اطلب الا الملك وفى هذا البيت انه يطلب القليل وهو متناقض هذا ومرجع ما ذكره القائل من الاحتمال الباطل ان يكون المعنى كفانى قليل من المال غير طالب له وهذا

الحذف) يعني حذف الفعل (في باب الاغراء) مثل اخاك اى الزم (والمنصوب على المدح مثل الحمد لله اهل الحمد اى اعني اوامدح اهل الحمد (او الذم) مثل مررت بزيد الفاسق اى اذم (اوالترحم) نحو اخاك اى الزم ومثل مررت بزيد الفقير اى ارحم (بل) ذكر هذه المواضع الاربعة (لكثرة مباحثها) اى مباحث كل واحد منها (بالنسبة) والقياس (الى هذه الابواب) الاربعة لان القليل لقلته لا يقتضى البحث عنه الموضع (الاول) (من تلك المواضع الاربعة) يعني التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول به فيهما (سماعى) يعني حذف الفعل الناصب له فيه سماعى بحيث لا يكون له ضابط كلى يعرف به علة وجوب الحذف لانه لم يستعمل اظهار فعله معه سماعا (اى مقصور على السماع (من العرب (لا يتجاوز) مبنى للمفعول اى حذفه (عن امثلة) جمع مثال (محدودة) اى معينة (مسموعة) صفة بعد صفة لامثلة (بان يقاس) متعلق بقوله لا يتجاوز (عليها) اى على الامثلة المعينة المسموعة (امثلة اخرى) اى لا يقاس على المثال الذى سمع حذف الفعل فيه مثال آخر فيحذف الفعل فيه كما حذف فى المقيس عليه بل يكون الحذف مخصوصا على ما سمع (نحو امرأ) بفتح الراء لان عينه وعين ابنما كلاهما تابعان للامهما فى الحركات الثلاث (ونفسه) (اى اترك) امر من ترك يترك (امرأ ونفسه) ان كان الواو للعطف يكون لازم معناه بالفارسية «كر بزيد از ين مرد» وان كان بمعنى مع يكون لازم معناه بها ايضا «كوتاه كن تو دست آزردن اين مرد وراه صحبت كرد زاين مرد واز دشنام دادن» * وفى الحاشية معناه الحث على الفرار من المرء اوقصر اليد واللسان عنه فعلى الاول الواو للعطف وعلى الثانى للمصاحبة انتهى وقيل المعنى اما الهجر عنه او ترك الانتقام منه او ترك اصلاح امر (وانتهوا خيرا لكم) اى انتهوا عن التثليث) اى عن القول بالتثليث اى عن قولهم ان الله ثالث ثلاثة وتوبوا الى الله عن مقالتكم هذه (واقصدوا خيرا لكم) اى ما ينفعكم فى الدنيا والآخرة ومن اتبعكم (وهو) اى ماهو خير لكم (التوحيد) وقولوا انما الله آله واحد عن صميم قلبكم وخلوص اعتقادكم (واهلا وسهلا) (اى اتيت اهلا) والاهل اما مصدر من اهل يأهل بمعنى المفعول صفة لموصوف محذوف هو المفعول به واشار اليه الشارح بقوله (اى اتيت (مكانا مأهولا اى معمور الاخرابا) يعني لم يكن المكان الذى اتيته خرابا او اسم بمعنى القريب ذى الرحم واشار اليه بقوله (او) اتيت (اهلا) ذا قرابة (لا اجانب) يعنى لم يكن الذى اتيته اجنبيا لك فمعناه حينئذ بالفارسية «آمدى تو خويشان را ونه آمدى بيكانكان را» والمعنى الاول انسب لقوله سهلا فمعناه حينئذ «آمدى تو جاى زيبا» (ووطئت) الوطئ مثال واوى ومهموز اللام وضع القدم (سهلا من البلاد) لا من البساط والسهل نقيض الجبل معناه «اى توجاى نرم ونهى پاى بروى» (لا حزنا) بفتح الحاء المهملة وسكون الزاى المعجمة ما غلظ من الارض «جاى درشت پاى نهى جاى



فاسد لان الكفاية انما هي على تقدير السعي لادنى معيشة فلا يجوز تقييدها بعدم الطلب كما يشهد به التأمل الصحيح من ذى فطرة سليمة وعلى تقدير تسليم صحته لا يصح البيت للاستدلال به لان الواو حينئذ يكون للحال دون العطف ولا يخفى ان الراجح العطف اذا واوه اكثر من واو الحال والاستدلال ينبغى ان يكون بالراجح او بما هو نص فى المقصود لا بما احتمله وغيره على السواء فكيف اذا كان غير المقصود راجحا والمقصود مرجوحا (قوله) اى لم اطلب العز والمجد قيل فيه انه يلزم الفاصلة بين الفعل والفاعل بالجملة والمعطوفة على جملتها فى غير صورة التنازع فيكون مثل جاءنى وضربنى بكر عمرو وهو فصل بالاجنبي الا ان يقال بجوازه للضرورة هذا وهو ليس بشئ كما لا يخفى ثم ان الشارح قدس سره تبع المشهور والانسب عندى ان يكون محذوف الكثير من المال والملك فانه النقيض الصريح وبه يشهد السياق والالحاق دون ذلك التقدير لما يلزمه من التكرار ويجوز ان يكون محذوفا نسيا كما فى قوله تعالى يقبض ويبسط اى له القبض والبسط فكذا ههنا معنى البيت لو كان سعيى لقليل من المال لمعنى ما وجدته منه عن السعى .

نرم‌نهای درشت» وعلة وجوب الحذف فی هذه الصورة کثرة الاستعمال (و) (الموضع) (الثانی) (من تلك المواضع الاربعة) یعنی التی یجب حذف الفعل العامل فی المفعول به (المنادی وهو المطلوب) ای الشخص الذی طلب (اقباله) (ای توجهه الیك بوجهه) کما اذا نادیت مدبرا لك (او) توجهه (بقلبه کما اذا نادیت مقبلا) بکسر الباء اسم فاعل (علیك بوجهه) قبل النداء لا بقلبه واذا نادیته یکون مقبلا علیك بقلبه ایضا (حقیقة) ای اقبالا حقیقیا (مثل یا زید) فزید منادی یطلب اقباله بوجهه وقلبه او بقلبه فقط (اوحکما) عطف علی حقیقة (مثل یا سماء) کما فی قوله تعالی ﴿یا سماء اقلعی﴾ (ویا جبال) کما فی قوله تعالی یا جبال اوبی (ویا ارض) کما فی قوله تعالی یا ارض ابلعی ماءك مما یستحیل منه الاقبال من ذی روح وجماد (فانها) ای فان الاسماء التی استحال نداؤها (نزلت) مبنی للمفعول (اولا) ای قبل ادخال حرف النداء علیها وجعلها منادی (منزلة من له صلاحیة النداء) وهو ذو الروح الذی له عقل وبصیرة یعنی ان ما یستحیل نداؤه شبه بمن له صلاحیة النداء فی التأثیر والانقیاد فاستعیر حرف النداء الذی کان حقه ان یدخل علی من صلح للنداء للمشبه الذی استحال نداؤه (ثم ادخل) بالبناء للمفعول (علیها) ای علی ذلك المشبه (حرف النداء وقصد نداؤها) وجعل منادی حکما (فهی) ای هذه الاسماء (فی حکم من یطلب اقباله) ای توجهه الیك بوجهه وقلبه او قلبه فقط ومنه نداؤه تعالی لتنزهه عن الاقبال (بخلاف المندوب) یعنی المندوب یخالف المنادی الذی نزل منزلة من له صلاحیته فادخل علیه حرف النداء وجعل فی حکم المنادی وقصد نداؤه (لانه) ای المندوب (المتفجع علیه) سیأتی معنی المندوب والمتفجع علیه لغة واصطلاحا (ادخل) بالبناء للمفعول (علیه حرف النداء) والجملة خبر بعد خبر او صفة لقوله المتفجع علیه علی منوال ولقد امر علی اللئیم یسبنی (لمجرد) اظهار (التفجع لا لتنزیله) ای لتنزیل المندوب (منزلة المنادی وقصد) بالجر عطف علی تنزیله (ندائه) فلم یکن منادی لا حقیقة وهو ظاهر ولا حکما لعدم التنزیل (فخرج) المندوب (بهذا القید) ای بقید المطلوب اقباله حقیقة او حکما (عن تعریف المنادی) لانه لا یطلب اقباله لا حقیقة ولا حکما (ولهذا) ای لخروجه عن تعریفه (افراد المصنف احکامه) ای احکام المندوب (بالذکر فیما بعد وفیه) ای فی اخراج المندوب عن تعریف المنادی بقوله المطلوب اقباله وادخال امثال یا سماء ویا ارض ویا جبال بتعمیم هذا القول من الحقیقی والحکمی (تحکم) او فی عدم ادخال المندوب بتعمیم هذا القول وادخال امثال یا سماء ویا ارض ویا جبال (فان المندوب ایضا) ای کالمنادی الحکمی او کان مثل یا سماء منادی (کما قال بعضهم) وهو الجزولی (منادی مطلوب اقباله) لکن لا مطلقا بل (حکما علی وجه التفجع) ای علی طریق التفجع والتوجع (فاذا قلت یا محمداه) حال کونه مندوبا (فکانك تنادیه وتقول له تعال)

ولم یکن منی طلب مع هذا الوجدان بل کنت استقر واطمئن ولکن اسعی لتحصیل مجد مؤثل ای موصل ومدخر لنفسی ولعقبی یرجع الیه عند التفاخر (قوله) ای مفعول فعل او شبه فعل قیل الاظهر ای مفعول عامل لم یسم فاعله ولیس بشیء لظهور ان الاظهر ما هو المذکور فی الشرح (قوله وانما لم یفصله عن الفاعل ولم یقل ومنه قیل وفیه ان دأب المصنف فی هذا الکتاب عدم الفصل بین اقسام المرفوع والمنصوب بکلمة منه ومنها المبتدأ خلاف عادته فهو الذی یستدعی دون ما ترك فیه الفصل وذوقك شاهد بان کلام الشارح قدس سره جید فانه لما قال ما قبل هذا البحث وکذا ما بعده مفصولا بمنه لزم فی ذلك من بیان النکتة واما ان اراد به عدم الفصل فما لا یلتفت الیه لان الاصل فی بیان الاقسام المتباینة تمیزها وفصل بعضها عن بعض فما کان کذلك لا وجه فیه لبیان النکتة لکونه حسبما یقتضیه المقام وما خالفه یتوقف علیه فیقال فیه ان لم یظهر له وجه کذلك انما لم یفصله اعتمادا علی فهمك التقابل لظهوره وورد ماللاختصار کما دأبه (قوله واقیم هو مقامه قیل وفی اقامة المفعول مقام الفاعل علی مذهب المصنف فی الفاعل

بفتح اللام امر من تعالى يتعالى والاصل فيه تعالى سقط الياء للوقف لان جزم الناقص ووقفه بسقوط لام الفعل (فانامشتاق اليك) فيكون منادى لان المنادى مشتاق الى المنادى فيناديه فكذا هذا (فالاولى) والانسب (ادخاله تحت المنادى) ولم يخرج عن تعريفه حتى لايحتاج الى البحث ثانيا (كما فعله صاحب المفصل وهو العلامة الزمخشرى لان المندوب عنده منادى حكما على وجه التفجع كما قال فى المفصل) فى بحث الاعراب المنصوب باللازم اضماره المنادى لانك اذاقلت ياعبدالله الى ان قال اومندوبا كقولك يازيدا (وقيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا) اى كصاحب المفصل والجزولى (انه داخل فى المنادى) حكما واجيب بان وجه اخراجه عن تعريف المنادى انهم لم يعدوا الكلمة المختصة للندبة من حروف النداء حيث قالوا حروف النداء خمسة ولم يقولوا ستة واجيب بوجه آخر بان المندوب باب واسع كثير الدوران على السنتهم فاستبعد المصنف جعله مجازا ملحقا بالحقيقة بخلاف ماعداه فانه قليل الوقوع فناسب ان يجعل بابا على حدة (بحرف) متعلق بالمطلوب (نائب) صفة حرف (مناب ادعو) نصب على الظرفية لكونه بمعنى مكان ومقام (من الحروف الخمسة) بيان الحرف (وهى) اى تلك الحروف (ياوايا وهيا واى والهمزة) الحكم فيها بعد الربط كقولك السكنجبين خل وعسل وماء وقدمر غير مرة (واحترز) المصنف (به) اى بقوله بحرف نائب مناب ادعو (عن نحو ليقبل) امر غائب من الاقبال (زيد) فاعله فان زيدا فى هذا المثال هو المطلوب اقباله اى توجهه بوجهه وقلبه اوبقلبه الا انه ليس اقباله مطلوبا بحرف نائب مناب ادعو بل بصيغة الامر وكذا قولك لزيد اقبل قوله (لفظا او تقديرا) (تفصيل للطلب) يعنى صفة للمصدر المفهوم من المطلوب (اى) هو المطلوب اقباله بحرف كذا (طلبا لفظيا) والطلب اللفظى لايكون الا (بان تكون آلة الطلب) وهى احد حروف النداء (لفظية) اى ملفوظة (نحو يازيد او) طلبا (تقديريا) والطلب التقديرى لايكون الا (بان تكون آلته) اى آلة الطلب (مقدرة) اى مقدرة محذوفة من اللفظ لا من النية (نحو يوسف) اى يايوسف (اعرض) امر من الاعراض (عن هذا) وسيجئ لهذا زيادة تحقيق (او) تفصيل (للنيابة) المفهومة من قوله نائب مناب ادعو (اى) هو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو (نيابة لفظية) اى ملفوظة وذلك لايكون الا (بان يكون الحرف (النائب) مناب ادعو (ملفوظا او) نيابة (تقديرية) وذلك لايكون الا (بان يكون الحرف (النائب مقدرا كما فى المثالين المذكورين او) تفصيل (للمنادى) فى قوله والثانى المنادى اى منادى ملفوظا او منادى مقدرا (و) مثال (المنادى الملفوظ مثل يازيد و) مثال المنادى (المقدر مثل الايا اسجدوا او الا ياقوم اسجدوا) وسيأتى لهذا زيادة تفصيل وهذا الوجه ابعد الوجوه الاول اقربها والثانى كالاول فى المثال الآلة والنائب واحد وهو حرف النداء لانه آلة النداء ونائب مناب الفعل (وانتصاب المنادى)

(لفظا)

---

نظر لان مقام الفاعل ليس مقام اسناد الفعل اوشبهه اليه مطلقا بل مقام اسناد الفعل المعروف فزيد فى ضرب زيد فى مقام المفعول لا فى مقام الفاعل وهذا من جملة الاوهام فان مقام المفعول لايكون الاسناد اليه والاخبار عنه فالقول بان المفعول اقيم مقام الفاعل فى الاخبار عنه لايحصل منه الاقامة مقام مااسند اليه الفعل المعروف كيف ولولا كذلك بل اعتبر مقام الفاعل اسناد مطلق اليه لماصح التعبير كذا لعدم حصول الفرق حينئذ بين المقامين كما لايخفى (قوله الى فعل اى الى الماضى المجهول قيل فيه تأويل لعلم الوزن بصفته المشتهر هو بها ونظيره لكل فرعون موسى اى لكل ظالم عادل ورد بان الصفة المشتهر بها فعل هو الماضى المجهول من الثلاثى المجرد لا الماضى المجهول مطلقا فالاولى انه مذكور بطريق التمثيل فيكون فى معنى فعل ونحوه ثم قال الراد وبعدم يجبر نقصان كلام المتن لعدم شمول البيان بيان شرط زيد مضروب غلامه فزيد فى التكلف وقيل المراد بصيغة الفعل صيغة الفاعل وبقوله فعل يفعل صيغة المفعول ولما كان غاية فى البعد لم يلتفت اليه الشارح واكتفى فى بيان اصطلاح المصنف بقدر الامكان والقائل مصيب فى بيان مراد الشارح

لفظا او تقديرا او محلا (عند سيبويه) ومن تبعه (على انه مفعول به) للفعل المحذوف وجوبا (وناصبه) اى وناصب المنادى (الفعل المقدر) لان الفعل لكونه اقوى فى العمل يعمل سواء كان مذكورا لفظا او مقدرا فيكون العمل له لا للحرف لانه عند وجود القوى لا يقدر ان يعمل الضعيف لضعفه فكان انتصابه بالفعل المقدر (واصله) اى واصل يا زيد (ادعو زيدا) وانما قال يا ليكون مخاطبا من اول الامر ولئلا يكون مخبرا وادعو ليكون الفعل مذكورا صريحا وفى المفصل لانك اذا قلت يا عبدالله فكانك يا اريدا واعنى عبدالله ولكنه حذف لكثرة الاستعمال وصار يا بدلا منه انتهى (فحذف الفعل الناصب له (حذفا لازما) واجبا (لكثرة استعمال) اى استعمال مثل هذا الكلام والكثرة تقتضى التخفيف فخففوه بحذف فعله الناصب له وجوبا لانه اذا حذف جوازا يذكر فى بعض الاستعمالات فلا يكون التخفيف مطردا (ولدالة حرف النداء عليه) اى على الفعل المحذوف لان الحروف موضوع للطلب كالفعل الناصب له وهو ادعوا او اريد او اعنى (وافادته فائدته) عطف تفسير اى افادة حرف النداء فائدة الفعل الناصب له وفائدته الدعوة وحرف النداء دال عليها (و) انتصابه (عند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل) اى لقيام حرف النداء مقام الفعل الناصب له لانه لما حذف الفعل وجوبا وقام الحرف مقامه وعزل الفعل عن العمل ورثه الحرف فعمل عمل ما قام مقامه ورد بان الفعل الناصب له وان حذف لفظا الا انه مقدر نية والمقدر فى النية كالملفوظ لفظا واذا كان ملفوظا فالعمل له ليس الا واذا كان مقدرا فالعمل له ايضا لقوته فى العمل فيعمل سواء كان ملفوظا او مقدرا (وقال ابو على) الفارسى (فى بعض كلامه) وانما قال فى بعض كلامه اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه المصنف (ان يا واخواته اسماء افعال) تنصب المنادى على المفعولية كما تنصب اسماء الافعال المتعدية المفعول به مثل رويد زيدا وها زيد وعليك زيدا ومنع بان اسماء الافعال لا تكون اقل من حرفين والهمزة من ادوات النداء وهى على حرف واحد وان قال الرضى فيه ما قال (فعلى هذين المذهبين) اى مذهب المبرد ومذهب ابى على (لا تكون) المنادى (من هذا الباب اى مما انتصب المفعول به) فيه (بعامل واجب الحذف) بل المنادى منصوب على مذهبهما بعامل مذكور لفظا وهو حرف النداء لكونه قائما مقام الفعل عاملا عمله عند المبرد واسم فعل عند ابى على (وعلى المذهب) الثلاثة مذهب سيبويه والمبرد وابى على (كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئى الجملة) من اسند والمسند اليه على المذاهب كلها (فعند سيبويه جزآ الجملة) اصله جزآن سقط نون التثنية بالاضافة الى الجملة مرفوع تقديرا لانه مبتدأ مثل قولك هذان ثوبا ابنك يدل عليه قول الشارح (اى الفعل والفاعل) تفسير للجزآن (مقدران) خبر لقوله جزآ الجملة وهذا ايضا يدل عليه لان الخبر مطابق للمبتدأ فتكون الجملة بجزئيها مقدرة

قدس سره ولا يرد عليه كلام المراد لظهور انه لا دخل فى تلك الصفة لكونه غاية فى البعد فالا عن كونه مبنى كلامه ومدار تفسير القائل يرشدك اليه كلام الهندى هذا اما ان يكون من باب حذف المعطوف اى ونحوهما مما بنى للمفعول او يكون المراد صيغة الفاعل الى صيغة المفعول اى الى الماضى المجهول والمضارع المجهول فيتناول نحو افتعل واستفعل وغيرها وهذا من باب ذكر العلم وارادة صفة الشهور نحو لكل فرعون موسى اى لكل جبار عادل قاهر هذا كلامه فان المتأمل الخبير لا يشك بعد ذلك فى ان ما ذكره الشارح وما فسر به القائل وما عداه المراد زائدا فى التكلف كلما سبق من اخير قوليه وفى ان حمل كلامه قدس سره على ما عفونه بالاولى مما لا سبيل اليه ثم ان كلام القائل صريح فى ان القول بكون المراد صيغة الفعل صيغة الفاعل ومن فعل يفعل صيغة المفعول انما هو لاندراج قولنا زيد مضروب غلامه تحت الشرط وقد عرفت انه ليس كذلك بل الامكان الملك لظهور ان صيغة المفعول لا يم المضروب الا بتقدير المضاف اعنى بان يقال صيغة اسم المفعول وهو لا يستقيم فى هذا المقام لخروج صيغ الفعل وايضا لا

فلايكون حرف النداء ولا المنادى احدجزئيها ( وعندالمبرد حرف النداء قائم مقام
احدجزئى الجملة اى الفعل) لان عنده لما حذف الفعل وجوبا اقام الحرف مقامه واخذ
حكمه فيكون المسند مذكورا عنده (والفاعل) اى المسند اليه (مقدر) فيكون
الحرف عنده احدجزئيا والمنادى ليس بجملة ولا احد جزئيها ايضا (وعندابى
على احدجزئيها اسم الفعل) وهو حرف النداء (و) الجزء (الاخر ضمير مستتر فيه)
اى حرف النداء لكونه اسم فعل يقبل الاستتار كالاسماء الافعال فيكون جزآ
الجملة كلاهما مذكورين الاان احدهما يعنى المسند ملفوظ والاخر يعنى المسند اليه
مستتر فيه فالمنادى ليس احدجزئيها ايضا المختار من هذا المذهب الثلاثة هو مذهب
سيبويه عندالمصنف ولذا جعل المنادى مما انتصب بعامل واجب الحذف واليه ذهب
العلامة الزمخشرى ايضا كما نقلنا لك سابقا تأمل والله اعلم (ويبنى) بالبناء للمفعول ونائبه
مااستكن فيه (اى) يجب ان يبنى (المنادى) لانه يجوز لانه ظاهر الحاله فى المسائل
لاالجواز فى السعة والضرورة لان الضرورة لاتدعو الى النصب وهو جزاء الشرط
على تقدير جواز تقديم الجزاء على الشرط والا فالجزاء محذوف (قدم) المصنف (بيان
البناء والخفض والفتح على النصب) مع ان تقديم النصب عليها اولى والسب بالمقام
لان البحث فى بيان النصب على المفعولية والاعراب ادل عليه (لقلتها) اى لقلة كل واحد
منهما بحذف المضاف لالقلة الثلاثة لتساوى مجموع هذه الثلاثة مع النصب واقسامه
ثلاثة كاقسام المضموم والمخفوض والمفتوح (بالنسبة) والقياس (الى النصب) واقسامه
كما عرفت ثلاثة المضاف وشبهه والنكرة (ولطلب الاختصار فى بيان النصب بقوله وينصب
ماسواهما) كما مر فى الاعراب التقديرى واللفظى (على مايرفع) مبنى للمفعول ونائبه
مااستكن فيه راجع الى المنادى (به) والضمير المجرور راجع الى الموصول (اى) يبنى
المنادى (على الضمة) اذا كان بالحركة لفظا مثل يازيد ويارجل او تقديرا مثل ياحبلى
ويافتى (او) يبنى على (الالف) فى المثنى مثل يازيدان ويارجلان (او) ينبنى على (الواو)
فى الجمع المذكر السالم مثل يازيدون ويامسلمون وهذان لايكونان الامبنيين لفظا بخلاف
الاول كما عرفت (التى يرفع بها المنادى) والموصول مع الصلة صفة لاحد الثلاثة على
سبيل البدل (فى غير صورة النداء) يعنى ومايرفع بالضمة اذا لم يكن منادى مبنى على
الضمة اذا كان منادى ومايرفع بالالف والواو بلااضافة اذا لم يكن منادى يبنى على
الالف والواو اذا كان منادى قوله فى غير صورة النداء اماقبل النداء فيكون حينئذ
اسناد يرفع الى المنادى باعتبار مايؤل اليه من قبيل من قتل قتيلا وامابعده فيكون حينئذ
التعبير عن المسند اليه بالمنادى باعتبار ما كان مثل و آتوا اليتامى اموالهم (اوالفعل)
عطف على التفسير بحسب المعنى كانه قيل الفعل اعنى يرفع مسندالى ضمير مستكن فيه
راجع الى المنادى اوالفعل (مسندالى الجار والمجرور اعنى به) فيكون مفعول مالم يسم
فاعله الجار والمجرور (ولاضمير فيه ) اى فى يرفع ح لانه يلزم تعدد الفاعل بلاعطف

يتصور التغيير المذكور فى شانه حينئذ ثم الوجه تفسير الكلام حسبما اراد صاحبه فان المصنف قال فى الشرح قوله وشرطه ان تغير صيغة الفعل الى فعل يفعل اردت الى معنى فعل ويفعل وحينئذ لايبقى شئ خارجا عن الشرط (قوله لزم كونه مسندا ومسندا اليه معا مع كون كل من الاسنادين تاما قيل ينتقض هذا بزيد معلوم ابوه قائما اذلو اقيم مقام لا يكون مسندا اليه باسناد تام لان اسناد اسم المفعول الى مرفوعه فى مثل هذا التركيب غير تام على انه اذا جاز كون المفعول الاول القيامه مقام الفاعل مسند اليه باسنادين تامين فليجز كون المفعول الثانى مسندا ومسندا اليه بهما وعلمك محيط بانه قدس سره انما جعل قوله هذا جزاء الشرط المخصوص بصورة اسناد الفعل اليه والقائل يعترض باسناد المفعول اليه على ان اقامة القائم فيما ذكره من المثال مقام الفاعل فى حيز المنع وتجويز جعل المسند اليه تمسكا بجواز جعل المسند اليه مما لايصدر عن فطرة سليمة (قوله لان النصب مشعر بالعلية فلو اسند اليه فات النصب والاشعار اورد عليه ان النصب فى الظروف مشعر بالظرفية ومع ذلك يجوز الاسناد اليه واجيب بان ذات المفعول فيه يقتضى

(وارجاع الضمير المستكن في يرفع على التقدير الاول الثاني لانه ليس فيه مصدر
(الى الاسم)لا المنادى اى على مايرفع به الاسم لكونه فى بحث الاسم(غير ملائم لسوق
الكلام)فى محله لان قرينة الخصوص التى هى مقام المنادى لكون البحث خاصا فيه اولى
من قرينة العموم التى هى بحث الاسم مطلقا فارجاع ذلك الضمير الى المنادى هو الاولى
ليناسب السوق (ان كان)اى(المنادى)(مفردا)(اى لايكون)المنادى (مضافا)مثل
ياعبدالله (ولا)يكون ايضا (شبه مضاف ) مثل ياخيرا من زيد (وهو ) اى شبه
المضاف (كل اسم لايتم معناه الابانضمام امر آخر اليه) كانضمام من زيد الى خيرا
فان معنى خيرا لايتم الابانضمامه اليه (معرفة )خبر بعد خبر فبناء المنادى له شرطان
الافراد والتعريف والمراد بالتعريف ههنا التعريف بالعلمية اوالنداء لاغير لان احد
المعرف المضمرات واحدها المبهمات فهما مبنيان بانفسهما والمبنى لايبنى واحدها
المعرف باللام وحرف النداء وحرف التعريف لايجتمعان لماسيأتى وصرح بالتعريف
الاضافى بقوله مضافا فبقى التعريف بالعلم والتعريف بالنداء (قبل النداء) اى قبل دخول
حرف النداء وذلك مخصوص بالعلم للبناء العارضى (او بعده) او بعد دخول حرف النداء
(وانما بنى) بالبناء للمفعول المنادى (المفرد المعرفة) بعد دخول حرف النداء عليه
(لوقوعه) اى لوقوع المنادى (موقع الكاف الاسمية) التى فى ادعوك لان حرف النداء
نائب مناب ادعو والمنادى قائم مقام الكاف المتصل به فيازيد بمنزلة ادعوك (المشابهة
لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية) فى ذلك واياك اما المشابهة لها لفظا فظاهر واما معنى
فلان كل واحد منهما موضوع لمعنى الخطاب (وكونه) عطف على وقوعه اى ولكون
المنادى المفرد المعرفة (مثلها) اى مثل الكاف الاسمية (افرادا وتعريفا) اى فى كون
كل منهما مفردا معرفة (وذلك) اى المذكور من وقوعه موقع تلك الكاف وكونه
مثلها فى الافراد والتعريف واقع وثابت (لان يازيد) كما قلنا (بمنزلة ادعوك وهذه الكاف
اعنى كاف ادعوك (ككاف ذلك لفظا ومعنى) والحاصل ان المنادى المفرد المعرفة مشابه لكاف
ادعوك فى الافراد والتعريف والخطاب وكاف ادعوك مشابه لكاف ذلك الكاف فى الافراد
والتعريف والخطاب وهذا الكاف هو الاصل فى البناء لانه حرف فبقى كاف ادعوك
لمشابهته له وبنى المنادى ايضا لمشابهة مشابهه فكان المنادى مشابها لكاف ذلك بالواسطة
لان مشابه المشابه للشئ مشابه لذلك الشئ اذا اتحدت المشابهة وههنا كذلك وانما بنى على
الحركة حقيقة اوحكما لعروض بنائه وعلى الضم فرقا بين حركة المنادى المعرب نحو
ياقوم وياقومنا وحركة المبنى نحو ياقوم بالضم كما عملوا فى نحو قبلك ومن قبلك وقبل واما
المضاف والمشابه له فلم يبنيا لفقد المشابهة افرادا والنكرة المفردة لفقد المشابهة تعريفا
واجتماع التعريف والافراد شرط لبناء المنادى (وانما قلنا ذلك) يعنى وانما قلنا ان المنادى
مشابه لكاف الخطاب الحرفية بالواسطة ولم نكتف ببيان مشابهته لكاف ادعوك (لان

الظرفية والنصب يدل على
قصدها بخلاف المفعول
فان ذاته لايقتضى العلية
وانما يعلم عليته بالنصب
كقصدها وهذا كماترى
وايضا يرد على ما اختاره
قدس سره لزوم الجواز
على هذا الوقام قرينة والمنع
مطلق فالصواب ماقاله
المصنف وهو انما قلنا
ان المفعول له كذلك لانه
قد يكون علة لافعال
متعددة تقول ضربت
واكرمت واعطيت اكراما
لزيد فلواقيم هذا المفعول
مقام الفاعل لكان اما ان
يقام مقام المجموع اومقام
احدها وعلى كل تقدير
يلزم خلو بعض الافعال
عن الفاعل وهو باطل
فلما لم تطرد هذه القاعدة
للعرب امتنعوا من اثباتها
فى المواضع الذى لاتتعدد
فيه الافعال لذلك (قوله)
اى كل من المفعول له
والمفعول معه كالمفعول
الثانى والثالث الخ قيل
الاولى تفسير كذلك
بالمفعول الثانى من باب
علمت ليكون اشارة الى
واحد بعينه وليس عن
سلامة الفهم وان كنت
فى ريب فانظر الى المتن حتى
تقف على قوة الشرح
وضعف هذا الوهم
( قوله) تعين قيل تعين
وجوب عند البصريين
وتعين اولوية عند
الكوفيين وبعض
المتأخرين وحمل التعين
على الاولوية اشد مناسبة
بقوله فالجمع سواء ثم قيل

الاسم لا يبنى الا مشابهته الحرف او الفعل) اللذين هما اصل فى البناء فيكون المنادى مشابها لما هو اصل فيه وان كانت بالواسطة فيبنى (ولا يبنى) المنادى (لمشابهته الاسم المبنى) الذى هو الكاف فى ادعوك لان الاسم ليس باصل فى البناء والا لكان كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير وذلك مستبعد جدا (مثل يازيد ويارجل) هذان (مثالان لما) اى للمنادى الذى (هو مبنى على الضمة) بلا تنوين ويجوز تنوينه للضرورة مثل قول الشاعر ❁ سلام الله يامطر عليها ❁ وليس عليك يامطر السلام ❁ (اولهما) وهو زيد (معرفة) بكونه علما (قبل النداء وثانيهما) وهو رجل (معرفة بعد النداء) بل بالنداء لانه كان قبل دخول حرف النداء عليه نكرة فتعرف بدخول الحرف لقصد تعريفه (ويازيدان) هذا (مثال المبنى على الالف) (ويازيدون) هذا (مثال المبنى على الواو) ليكون رفعهما بالالف والواو (ويخفض) بالبناء للمفعول بالخاء والضاد المجتمعين والمستكن فيه نائبه (اى يجر المنادى) لدخول ما هو من خواص الاسم عليه وهو اللام فيكون معربا فينجر اما لفظا او تقديرا ولا يستغاث الا بكلمة يا لكونها اصلا من بين حروف النداء ولهذا ينادب بها دون غيرها ولا يكون مستغاثا الا المفرد المعرفة او المضاف الى العلم لانه لا يقال يالرجل فى يارجل لانه حينئذ يكون نكرة ولا يقال ايضا يالخير من زيد فى ياخيرا من زيد (بلام الاستغاثة) (اى بلام تدخله) اى المنادى (وقت الاستغاثة) به الاضافة لادنى ملابسة (وهى) اى هذه اللام (لام التخصيص) لا لام التعليل ولا غيره ادخلت بالبناء للمفعول (على المستغاث) اى على من اريد الغوث منه (دلالة) مفعول له للادخال اى لتدل اللام (على انه) اى المستغاث (مخصوص من بين امثاله) واشباهه فى الصلاحية للغوث (بالدعاء) الباء داخلة على المقصور اى لتدل اللام على ان الدعاء وطلب الغوث مخصوص من بين امثاله فى الصلاحية له بالمستغاث ولهذا اختيرت اللام للادخال على المستغاث من بين الحروف (نحو يالزيد) فزيد منادى مستغاث ادخل عليه اللام والمستغاث له محذوف اى يازيد للمظلوم ولام الاستغاثة متعلق بالفعل المحذوف وهو ادعو او اريد وجاز ذلك فى المتعدى بنفسه بعد الحذف الا انها لا تراد الا فى احد المواضع الثلاثة الاستغاثة والتعجب والتهديد سماعا ومعناه بالفارسية مخصوص كردم ترا اى زيد بخواندن وبحاضر شدن از سبب آنكه بفريادرس تواين ضعيف را (وانما فتحت) هذه اللام مع ان القياس ان اللام اذا دخلت على المظهر تكسر نحو لزيد لان الكسر اصل وليوافق حركتها عملها (لئلا يلتبس بالمستغاث له اذا حذف المستغاث) يعنى اذا كان كسر هذه اللام قياسا مطردا يلزم التباس المستغاث له لان كسر اللام فيه قياس مطرد ايضا عند حذف المستغاث (نحو ياللمظلوم اى ياقوم) للمظلوم يعنى ادعوكم لهذا الضعيف لتنظروا فيه وتعينوا اياه (فانه لو لم يفتح لام الاستغاثة) فى المستغاث بل كسر بناء على ما هو القياس (لم يدر ان) لفظ (المظلوم فى هذا المثال) اى فى نحو ياللمظلوم (مستغاث او مستغاث له) ان المظلوم فى هذا المثال مستغاث له بيقين لان المظلوم يستغاث له فكيف

بين هذه القاعدة وقاعدة ان المفعول الاول من باب اعطيت اولى من الثانى ان قد يكون المفعول الاول من هذا الباب مجرورا بحرف الجر كما فى آتاه الله شيئا لانه بانى آتى الله اليه شيئا والكل باطل فان التعيين ظاهر فى الوجوب نص فيه فلا يصح حمله على الاولوية الاخرى الى قول الرضى واذا وجد المفعول به تعين للقيام مقام الفاعل هذا مذهب البصريين واما الكوفيين ووافقهم بعض المتأخرين فذهبوا الى ان قيامه مقام الفاعل اولى فانه جعل الاولوية مقابلا للتعيين وادعاء مناسبه لاولوية بقوله فالجميع سواء ليس بمستقيم فان معناه كما قيل انه لم يوجد المفعول به فجميع ما سواه سواء فى الجواز وعند وجوده كانت سواء فى عدم الجواز وتوهم التنافى اعجوبة وكان القائل توهم مفعوله الاول مفعولا به فساقه وهمه الى انتقاض ذلك بما كان مفعوله الاول بواسطة الجار فانه مع كونه مفعولا به لم يتعين للقيام مقام الفاعل وعليك محيط بفساد ذلك (قوله) لشدة شبهه بالفاعل قبل التحقيق ان يقال كما ان المفعول به قائم مقام الفاعل كذلك غير المفعول به قائم مقامه فى اسناد الفعل المجهول اليه لان الفعل المجهول وضع للايقاع على الشئ فاذا اسند الى

يستغاث منه لانه اذا لم يقدر على رفع الظلم عن نفسه فكيف يقدر على رفعه عن غيره وانما اورده مثالا لانه اذا لزم فتح اللام فيما ليس فيه فتحة ففيما فيه اولى (ولم يعكس) بالبناء للمفعول (الامر) اى ولم يفتح اللام فى المستغاث له ويكسر فى المستغاث لان العمل بالقياس فيما هو المقصود هو الاولى لان المقصود من المستغاثة هو المستغاث (لان المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير) لما عرفت سابقا (التى يفتح لام الجر معها نحو لك) لان الاصل فى كل كلمة كانت على حرف واحد كالفاء والواو ولام الابتداء وهمزة الاستفهام ان يكون مبنيا على الفتح لثقل الضمة والكسرة على ما هو موضوع على الخفة ففتح لام الاستغاثة فى المستغاث ايضا قياس لما قام هو مقامه (بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير) فبقى على القياس وهو كسرها اذا دخل على المظهر (فان عطفت) بتاء الخطاب (على) المنادى (المستغاث) باعادة لام الاستغاثة فى المعطوف و (بغير ياء) فيه (نحو يالزيد ولعمرو كسرت لام) الاستغاثة فى (المعطوف) عملا بما هو الاصل فى اللام وهو انه اذا دخل على المظهر يكسر على ما سبق و (لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث) لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه واذا كان المعطوف عليه مستغاثا يكون المعطوف ايضا مستغاثا (وان عطف) انت (مع) اعادة (يا) ايضا (فلابد من فتح لام) الاستغاثة فى (المعطوف ايضا) اى كما لابد من فتح اللام فى المعطوف عليه لانه لما اعيد لام الاستغاثة وحرف النداء فى المعطوف صار كأنه لم يكن معطوفا بل منادى مستغاث برأسه فلزم فتح اللام فيه لئلا يلزم الالتباس فالعطف لم يصح ان يكون قرينة (نحو يا لزيد ويالعمرو) فكأنه اولا يالعمرو فلزم الفتح (وانما اعرب المنادى) اذا كان مفردا معرفة ولم يبن مع ان علة البناء وهى الافراد والتعريف والخطاب لم تزل بدخول لامها (بعد دخول لام الاستغاثة) واما ايضا كان مضافا مثل يا لعبد الله فكذلك (لان علة بنائه) وهى الافراد والتعريف والخطاب (كانت) تلك العلة (مشابهة للحرف) وهو حرف الخطاب فى ذلك (واللام الجارة من خواص الاسم) لما عرفت فيما سبق ان دخول حرف الجر مطلقا مختص بالاسم (فبدخولها) عليه (ضعفت مشابهته للحرف) وان كانت العلة موجودة الا انها ضعيفة والضعيف لا يؤثر فيما يخالف الاصل وهو البناء (فاعرب) المنادى المستغاث (على ما هو الاصل فيه) اى فى الاسم وهو اعراب فانجر بدخول الجار لفظا وتقديرا (قيل) يعنى اعترض على قول المصنف ويخفض بلام الاستغاثة بانه غير جامع لانه (قد يخفض المنادى) وقد ههنا للتحقيق كما فى قوله تعالى قد يعلم ما انتم (بلامى التعجب والتهديد) اى بلام يدخل المنادى وقت التعجب اى تعجب المنادى من المنادى وتهديده وتخويفه اياه (ايضا) اى كما يخفض بلام الاستغاثة (فلام التعجب نحو ياللماء) فكأنك ابصرت ماء فى مكان لا يرجى ولا يظن وجوده فيه فاعجبك فتناديه وتقول تعال فانك عجيب الشان لا يعرفك كل واحد (ويا للدواهى جمع داهية وهى المصيبة العظيمة

غير المفعول به او قع الفعل عليه بضرب من التشبيه والتنزيل ففى وجد المفعول به لا يصح اقامة غيره مقامه لعدم جواز اجتماع النائب والمنوب وهذا يقتضى ان يكون المتعدى بحرف الجر متعينا المفعول به بواسطة فجعله مع غيره على السواء لعدم تحقيق المقام وقصر النظر على الظاهر وان يكون ذكر فى قولهم ضرب فى الدار لغوا مبنيا على مسامحات الكلام اذا المعنى مضروبية الدار بضرب من التنزيل ولا يخفى انه من عجائب الاوهام لاشتمالا على التناقض والتنافى وبعده عن مظان التحقيق والبيان اما الاول فلان القائل ادعى قبيل ذلك انسبية كون المعين بمعنى الاولوية وههنا جزم على امتناع نيابة شئ آخر عند وجود المفعول به على ان القائل باستواء ما يتعدى اليه الفعل بواسطة الحرف مع غيره من المفاعيل الباقية بل المستوى ما كان باللام التعليل او كلمة فى وشئ من ذينك الامرين ليس مما يتعدى اليه الفعل بواسطة الحرف فقوله جعل المتعدى بحرف الجر مع غيره السواء لعدم تحقيق المقام اضحوكة لاولى الافهام وتوهم التشبيه والتنزيل وكونه فى لغو افى الكلام من عدم الاطلاع فانه لا يتغير معنى شئ من المفاعيل باقامته مقام الفاعل كما

(ولام التهديد نحو يا لزيد) فى مقام تخويف المنادى والمنادى ولذا قال الشارح (لاقتلنك) لتكون قرينة على ان يا لزيد للتهديد وفى الهندى فالاول يذكر عند العبور على ماء عظيم فى موضع لا يظن وجوده فيه والثانى يستعمل عند نزول نوائب الدهر وشدائده انتهى (فلم اهمل المصنف ذكرهما) ولم يذكرهما (وكيف يصدق) الاستفهام للانكار يعنى لا يصح (قوله فيما بعد وينصب ماسواهما كليا) لان الضمير فيما سواهما يرجع الى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث باللام والمستغاث بالالف فحينئذ لم يكن سواهما كله منصوبا لانه يجر بلامى العجب والتهديد مع انهما داخلان فى ماسواهما (واجيب) عن هذا الاعتراض (بان كلا) اى كل واحد (من هاتين اللامين لام الاستغاثة) يعنى يصح ان يطلق على كل واحد منهما لام الاستغاثة وان كان مجازا (كأن) حرف من الحروف المشبهة بالفعل (المهدد) حال كونه (اسم فاعل) من هدد (يستغيث) اى يطلب الغوث والعون (بالمهدد) اى من المهدد حال كونه (اسم مفعول) فيناديه (ليحضر) المهدد اسم مفعول (فينتقم) المهدد اسم فاعل (منه) اى فيأخذ انتقامه من المهدد اسم مفعول (ويستريح) المهدد (من الم خصومته) فاستغاثة المهدد بالكسر بلام الاستغاثة من المهدد بالفتح فى دفع الخصومة عن نفسه وطلب الراحة كما ان المستغيث يستغيث من المستغاث لدفع الخصومة والظلم من المستغاث له فيستريح (وكأن المتعجب) اسم فاعل (يستغيث) اى يطلب الغوث (بالمتعجب منه) اى من المتعجب منه اسم مفعول فيناديه (ليحضر فيقتضى) ويزيل التعجب (منه) اى من نفسه (العجب ويتخلص ويتفرغ (منه) اى من العجب ويكون فارغ البال والحال فعلم منه ان لام التعجب ولام التهديد لام الاستغاثة فيكون كلام المصنف جامعا ولم ينتقض بقول من قال قد يخفض المنادى بلام التعجب ولام التهديد فلم يتم قوله وينصب ماسواهما كليا (واجيب عن لام التعجب بوجه آخر) اى بجواب آخر (ذكره المصنف فى الايضاح) شرح المفصل (وهو) اى ذلك الوجه (ان المناد فى قولهم يا للماء ويا للدواهى) محذوف لانسياه (ليس) يا المنادى الداخل عليه لام التعجب (الماء ولا الدواهى) بل المنادى الاسم المحذوف بقرينة (وانما المراد) من قولهم للماء ويا للدواهى نحو (ياقوم اى ياهؤلاء اعجبوا) امر من عجب يعجب على وزن علم يعلم اى تعجبوا (للماء) الذى فى مكان لا يرجى وجوده فيه (و) تعجبوا (للدواهى) المتتابع بعضها اثر بعض التى لا يظن وجود واحدة منها فى دار الاسلام المحفوظة من الآلام التى هى دار السلام (ولا يخفى عليك) ايها الطالب المبصر (ان القول) والحكم (بحذف المنادى على تقدير كسر اللام) فيما يلى حرف النداء دليل قوى على ان المنادى محذوف لان اللام فى المنادى مفتوح لما عرفت سابقا ولما كسر علم انه ليس بمنادى بالمنادى محذوف (واما القول بان المنادى محذوف (على تقدير فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضى فتحها) وهو كون

يوشك اليه النظر فى قولك اعطى زيد درهما واما الثانى فلان التحقيق فى هذا المقام ان كل ما به زيادة الاهتمام صح نيابته فلما كان المفعول به اقرب الى الفعل مما سواه لان الفعل يستدعى به كما يستدعى فاعلا تعين له عند البعض ولم يجز اقامته غيره عند قيامه لظهور زيادة الاهتمام به ولما جاز الاهتمام بامر آخر ايضا وان كان بعيدا صار نيابة غير المفعول عند ثبوته جائزا عند الاخرين وبه يظهر سر تسوية الامرين غيره من المفاعيل ولقد اصاب الشيخ الرضى حيث قال والاولى ان يقال كل ما كان ادخل فى عناية المتكلم واهتمامه بذكر وتخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة وذلك اذن الى اختياره على ان قوله عدم جواز اجتماع النائب والمنوب صريح فى زعمه ان المنوب هو المفعول به وهو باطل جزما لان المنوب فى جميع الصور وعلى جميع التقادير ليس الا الفاعل والمفعول به هو النائب كغيره (قوله) وفائدة وصف الضرب بالشدة التنبيه الخ قيل وكذا فائدة الزمان المعين فى التمثيل حيث قال امام الامير ولم يقل مكانا للتنبيه على ان الزمان المطلق والمكان المطلق لا يصلحان للقيام مقام الفاعل لعدم الفائدة لدلالة الفعل عليهما وعلى هذا ينبغى ان لا يجوز

المنادى قائما مقام الكاف التى يفتح اللام معها ( حينئذ ) اى حين كون المنادى محذوفا ( كما هو الظاهر مما سبق ) فلا يستقيم هذا الجواب والجواب المستقيم ما اجاب به المجيب الاول فان قلت لا ينحصر المقتضى فيما سبق فليكن وقوعه موقع كاف الخطاب صورة قلت وقوعه موقع ذلك الكاف صورة انما يصح ان لو كان اللام مفتوحا واذا كان مكسورا فلا يصح تأمل وانصف ولم آل جهدا (ويفتح) بالبناء للمفعول ( اى يبنى المنادى على الفتح) وجوبا (لالحاق الفها) اللام ههنا للتوقيت كقوله تعالى اقم الصلوة لدلوك الشمس اى وقت طلوعها اى لالحاق (اى) وقت الحاقك (الف الاستغاثة) اى وقت لحوق الفها (باخره) اى باخر المنادى (لاقتضاء الالف) فى كونها الفا وباقية على تلك الهيئة (فتح قبلها) اى يكون الحرف الذى كان قبلها مفتوحا لانه اذا لم يكن مفتوحا لا يخلو اما ان يكون مضموما او مكسورا فالاول يستلزم قبلها واوا مثل قول فى قال والثانى ياء مثل بيع فى باع فوجب ان يكون ما قبلها مفتوحا (ولا لام) (فيه) اشارة الى ان لا لنفى الجنس ولام اسمها والخبر محذوف وهو فيه والجملة حال لكن لا تقييد به كما قيل بل اتفاق لا يجوز اجتماع اللام والالف لكن لا يحسن (ح) اى حين الحاق الالف (لان اللام يقتضى الجر) اى جر ما دخلت هى عليه (والالف) يقتضى (الفتح) اى فتح ما دخلت هى عليه (فبين اثريهما) يعنى بين اثر اللام وهو الجر واثر الالف وهو الفتح (تناف) بضم الفاء) لانه مصدر تفاعل والاصل تنافى بضم الفاء والياء فحذف الياء فصار الرفع فيه تقديريا لان الجر والفتح لا يجتمعان فى محل واحد (فلا يحسن الجمع بينهما) اى بين المؤثرين اللام الالف وانما قال فلا يحسن لانه يجوز الجمع بينهما لزيادة الاستغاثة نحو يا زيداه ولكن يلقوا احدهما العدم ظهور اثره (مثل يا زيداه) (بالحاق الهاء به) اى بالمنادى (للوقف) (وينصب) بالبناء للمفعول (ما سواهما) اى يبقى المنادى على نصب كان له قبل ان يكون منادى فلا يرد ان نصب المنادى تحصيل الحاصل وذا لا يحصل (اى ينصب بالمفعولية ما) اى منادى (سوى) اى غير (المنادى المفرد المعرفة المنادى المستغاث) سواء كان (مع اللام او) مع (الالف لفظا) تفصيل للنصب اى نصبا لفظيا مثل يا عبد الله (او تقديرا) اى نصبا تقديريا مثل يا ابا العباس (ان كان) المنادى (معربا) يعنى ان كان المنادى مما يمكن ان يكون معربا ( قبل دخول حرف النداء ) عليه وان كان مبنيا قبل دخول فهى يبنى على ما كان (لان علة النصب) اى لان العلة المستلزمة لنصب المنادى مطلقا (وهى) اى تلك العلة (المفعولية) اى كون المنادى مفعولا به (متحققة) موجودة (فيه) اى فى المنادى الذى لم يكن مفردا معرفة ولا مستغاثا باللام والالف (وما غيره مغير عن حاله) ما نافية وغير فعل ماض مبنى للفاعل وضمير المنصوب راجع الى الموصول الذى فى قوله فيما سواهما ومغير فاعل غير والمراد بالحال ههنا النصب والمغير فى المنادى المفرد المعرفة هو المشابهة لانها تقتضى بناءه وفى المستغاث اللام لانها تقتضى الجر

قيام مفعول به مبهم غاية الابهام مقام الفاعل بان يقال ضرب شخص وكذا المفعول بواسطة فاذا كان فى غاية العموم نحو ضرب فى مكان هذا وانت خبير بانه لا يتصور هذه الجهة بايراد مطلق الزمان والمكان بخلاف وصف الضرب اذ لا دخل له فيها فالتنبيه انما يحصل به دون غيره كيف وما سواه ظروف ومفاعيل وهو ليس منها وما ادعاه من لزوم امتناع ضرب شخص ممنوع نعم يجب افادة الكل اذ النائب عن الفاعل لا بد وان يكون مثله فى افادة ما لم يفده الفعل حتى يتبين احتياج الفعل اليه ليصير معا كلاما الا ترى انك اذا قلت ضرب ضرب لا يكون هذا مفيدا الا ان تقول ضرب ضربة فيفيد لكن قولنا ضرب شخص ليس كذلك لضرورة حصول الافادة فيه وعلى هذا القياس الزمان والمكان (قوله) وفى بعض النسخ ومنه قيل الاوجه ان المراد حينئذ ومن الفاعل وفائدته التنبيه على انه من ملحقات الفاعل ولذا جعل الرفع علم الفاعلية وفساده اظهر من ان يخفى (قوله) التلازم بينهما على ما هو الاصل فيهما ولذا جمعهما البعض فى حد واحد وقال هما الاسمان المجرد ان الاسناد ونحو قولك زيد منطلق وهو ليس كما ينبغى لانه لا يستقيم ان يحد مختلفان

وفى المستغاث به الالف لانها تقتضى الفتح وليس فيما سواهما شئ منها فيبقى على ماكان قبل كونه منادى من النصب لفظا او تقديرا (وماسوى المفرد المعرفة) ينقسم الى اربعة اقسام لانه امابانتفاء الافراد فقط اوبانتفاء التعريف فقط اوبانتفائهما معا والاول امان يكون مضافا او شبهه فالقسمة الى اربعة (امامالايكون مفردا بان يكون) المنادى فيه (مضافا او شبه مضاف) وهو القسم الاول المنقسم الى قسمين (واما مايكون مفردو لكن لايكون) المنادى فيه (معرفة) وهو القسم الثالث (واما مالايكون مفردا ولا معرفة) وهو القسم الرابع (فالقسم الاول وهو) (اى القسم الاول مالايكون) المنادى فيه (مفردا لكونه مضافا) يعنى ماينتفى فيه افراد فقط لانه مضاف معرفة سواء كان علما (مثل ياعبدالله) اوغير علم مثل ياعبدالله (و) (القسم الثانى وهو) اى القسم الثانى (مالايكون) المنادى فيه (مفردا) يعنى ماينتفى فيه الافراد فقط (لكونه شبهه مضاف مثل) (ياطالعا جبلا) وهو امامعمول للاول مثل ياحسنا وجهه ويا خيرا من زيد ويا طالعا جبلا وامامعطوف عليه عطف النسق نحو ياثلاثة وثلاثين لان المجموع اسم لعدد معين واما نعت هو جملة نحو ياحليما لايعجل او ظرف نحو ه الايانخلة من ذات عرق ه عليك ورحمة الله السلام ❀ فان قلت كيف عمل طالعا مع عدم الاعتماد وهو شرط فى عمله قلنا الاعتماد حاصل اما على حرف النداء على قول من جوز الاعتماد عليه او على الموصوف لان التقدير ياانسانا او يا كوكبا طالعا جبلا (و) (القسم الثالث وهو) اى القسم الثالث (مايكون) المنادى فيه (مفردا ولكن) اى الا انه (لايكون معرفة) بل يكون نكرة لعجم قصد التعين (مثل) (يارجلا) (مقولا) (لغير معين) اشارة الى ان الظرف صفة والى ان حرف النداء لايستلزم التعين مالم يقصد (اى لرجل غير معين) فيه اشارة الى ان غير صفة لموصوف مقدر (وهذا) اى قوله لغير معين (توقيت لنصب رجلا) على ان اللام فيه للتوقيت يعنى بيان لوقت نصبه وبيان ان المنادى ينصب وقت كونه غير معين (تقيدله) على ان يكون الظرف حالا والحال قيد لعامله فيكون قيدا النصب لان مايكون قيدا للعامل يكون قيد العمل ايضا (لانه) اى لان المنادى مفرد النكرة اذا كان (منصوبا لايحتمل المعين) حتى يحتاج الى التقييد مع انه نكرة (والقسم الرابع) من الاقسام الاربعة (وهو مالايكون) المنادى (مفردا) لكونه شبه مضاف (ولا معرفة) لانه ليس فيه شئ من انواع المعرفة ولكونه موصوفا بالنكرة (مثل ياحسنا وجهه) بالرفع لانه فاعل حسنا لان حسنا صفة مشبهة اعتمدت على موصوف مقدر يدل عليه ضمير وجهه تقديره ياشخصا حسنا وجهه (ظريفا) صفة له فى الحقيقة وفى الظاهر صفة لحسنا وانما وصفه به ليكون المثال نصا فى كونه نكرة لم يقصد به معين (ولم يوردا المصنف لهذا القسم) اى القسم الرابع (مثالا) كما اورد امثلة الاقسام الثلاثة حتى يستوفى فى كل قسم بمثاله كما هو دأبه فى بعض القواعد (اذ حيث اتضح انتفاء كل من القيدين) الافراد والتعريف (بمثال)

حقيقة بحد واحد كما يمتنع ان يقال الانسان والفرس جسم متحرك ويقصد الحد لهما فكذا هذا فان زعم الجامع انه حد باعتبار ما اشتملا عليه من الامر العام وهو كون كل واحد منهما مجرد عن العامل لم يستقم الا على تقدير ان يذكر باسميهما من تلك الجهة العامة مثال ذلك ان تقول الحيوان جسم متحرك فيدخل فيه الفرس والانسان وانما ارتكب ذلك لانه قد علم ان النحويين انما يميزون بكونه مسندا اليه وكون الخبر مسندا به ففى صورة افراد كل منهما يرد النقض فانا اذا افراد المبتدأ يردان قائم فى اقائم الزيدان ليس مسندا اليه وهو مع ذلك مبتدأ عندهم فيخرج عن الحد ماهو منه فلا ينعكس وكذلك اخر احد الخبر بكونه مسندا به ورد عليه ذلك بعينه فانه مسند به وليس الخبر فلا يطرد فلما لم يمكنه افرادها لذلك ولم يرد والخروج عن اصطلاحهم جمعهما بحد واحد ولما امكن ان يحد بكونه مسندا اليه ويردف اليه القسم الاخر فعل المصنف كذلك والتحقيق ان المعنى الذى كان به المبتدأ مبتدأ معنى واحد وهو كونه اسما مجردا عن العوامل له صدر الكلام فى الاصل فهذا هو المعنى الذى سمى باعتباره مبتدأ وانما عدل عن تعريفه

يعنى لانه اذاعلم انتفاء قيد بمثال مثل ياعبدالله وانتفاء قيد التعريف بمثال مثل يارجلا لغير معين (سهل) من باب ظرف اى صار يسيرا (تصور انتفائهما) اى انتفاء القيدين بمثال واحد (معا فلاحاجة الى ايراد) واتيان (مثال له) اى للقسم الرابع (على انفراده) مستقلا (مع ان المثال الثانى) وهو مالايكون مفردا لكونه شبه مضاف (يحتمله فيمكن ان يراد بقوله ياطالعا جبلا غير معين) بالرفع لانه نائب الفاعل لقوله ان يراد كما امكن ان يراد به غير مفرد وهو الظاهر المتبادر لانه فى تقدير ياانسانا اويا كوكبا طالعا جبلا كما سبق (و هذه العبارة) اعنى ياطالعا جبلا (اعم من ان يراد بها) واحد (معين) فيكون مثالا للقسم الثانى (او) واحد (غير معين) وهو ليس بمفرد لكونه شبه مضاف فيكون مثالا للقسم الرابع (فامثلة الاقسام) الاربعة (باسرها) اى بجميعها (مذكورة) فى الكتاب (وهذه الامثلة كلها مثال لماسوى المستغاث) بالالف والمستغاث باللام (ايضا) اى كما كانت امثلة لماسوى المنادى مفردا لمعرفة فان عبدالله ليس بمستغاث باللام ولا بالالف وكذا طالعا جبلا ورجلا لغير معين (فلاحاجة الى ايراد) واتيان (مثال له) اى لماسوى المستغاث (على حدة) واستقلال ولما فرغ من انواع المنادى واحواله شرع فى بيان احوال توابعه فقال (وتوابع المنادى) سيجئ معنى التوابع فى تفصيله وتحقيقه فى بحثها (المبنى) صفة المنادى (على مايرفع به) المنادى متعلق بالمبنى وفيه اشارة الى ان اللام فيه للعهد الخارجى لانه لايجرى الحكم الاتى فى المستغاث بالالف وان كان مبنيا بل يحمل على لفظه فقط لايقال يازيدا وعمرا الا وعمرو (المفردة) بالرفع صفة التوابع (حقيقة اوحكما) تفصيل للافراد يعنى يكون ذلك التابع مفردا حقيقيا بان لايكون مضافا ولاشبهه اصلا او مفردا حكميا بان يكون مضافا بالاضافة اللفظية فانه وان كان مضافا لكنه مفرد حكما على ماسيأتى و (انما قيد) المصنف (المنادى بكونه مبنيا) ولم يبقه على اطلاقه احترازا عن توابع المنادى المعرب سواء كانت مفردة اولا (لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظه فقط) لان المعرب ليس له الاحال لفظه وهو النصب لفظا وتقديرا فتابعه يتبعه فيه واما المبنى فله حالان حال لفظه وهو الضم وحال محله وهو النصب فيجوز فى تابعه الوجهان الرفع حملا على لفظه والنصب حملا على محله (وقيدنا) نحن (المبنى بكونه) اى بان يكون بناؤه (على مايرفع به) ولم نبقه على اطلاقه احترازا عن المبنى على الفتح (لان توابع) المنادى (المستغاث بالالف لايجوز فيها) اى فى تلك التوابع (الرفع) بل يجب فيها النصب (نحو يازيدا وعمرا) بالنصب فى عمرا سواء حمل على لفظه او محله (لا) يقال يازيدا (وعمرو) برفعه (لان المتبوع) وهو زيد (مبنى على الفتح) يعنى وان كان فى المستغاث بالالف محلان الا انهما سيان لان حال لفظه الفتح وحال محله النصب وهما سواء وليس له حال آخر يحمل عليه فوجب النصب فى تابعه كما وجب فى تابع المنادى المعرب (وقيد) المصنف (التوابع) ههنا (بكونها) يعنى بان تكون (مفردة لانها لو لم تكن)

به لمايؤدى اليه من الدور فى حق المبتدأ لانه لايعرف ان له صدر الكلام فى الاصل حتى يعرف كونه مبتدأ فاذا لم يعرف كونه مبتدأ الا بذلك كان دورا وبذلك قد تبين انه كان الانسب ان يكتفى فى بيان وجه الجمع فى الاشتراك العامل المعنوى (قوله) اى الذى لم يوجد فيه عامل لفظى اصلا قيل يعنى ان التجريد مجرد عن مقتضاه وهو سبق الوجود بل نبه على ان الاصل العامل اللفظى وعدل عنه الى المعنوى فكأنه جر الاسم عنه وعليك محيط بان عبارة الشارح قدس سره لاتشعر بشئ من هذين الامرين فانه على تقدير تحقق سبق الوجود وعدم ارادة العدول لااعتبار عليها بل اراد ان المراد تجريده عن تلك العوامل اخلاؤه عنها مع قطع النظر عن تحققها قبل ام لا واشار بقوله اصلا الى ان المراد عموم السلب دون سلب العموم حتى يرد انه يصدق ان يقال هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية عند تجريده عن البعض منها ووجود الاخر وذلك لان اثبات التجريد عن جميع العوامل بان لايوجد فيه عامل على سبيل عموم السلب لاسلب العموم سلمنا انه بمعنى السلب البسيط فيفيد سلب العموم لكن لايخفى ان سلب العموم يحتمل شمول

التوابع (مفردة لاحقيقة ولا حكما كانت) تلك التوابع ( مضافة بالاضافة المعنوية )
نحو يازيد ذا المال ويازيد نفسه ويازيد وعبدالله (وحينئذ) اى حين كانت تلك التوابع
مضافة بالاضافة المعنوية (لايجوز فيها) اى فى تلك التوابع (الا النصب) لفظا وتقديرا
الا ان المنادى اذا كان مضافا يجب نصبه فتوابعه اذا كان مضافة تكون اولى بالنصب ولان
الاصل فى توابع المنادى ان تكون تابعة لما هو الاصل فى متبوعها ولان تابع المنادى انما
يتبعه فى لفظا اذا كان مثله فى الافراد وذا يفوت فى الاضافة (وانما جعلنا) نحن (المفردة
اعم من ان تكون) يعنى المفردة (مفردة حقيقة) اى حقيقة (بان لايكون) التابع (مضافا
معنويا ولا) مضافا (لفظيا ولا شبه مضاف) مثل يازيد العالم لان العالم مفرد حقيقى ليس
بمضاف ولا شبهه (اوحكما) الى مفردة حكمية (بان يكون) التابع (مضافا لفظيا اومشبها
بالمضاف فانها) اى الحالة والقصة (لما انتفت فيهما) اى فى المضاف بالاضافة اللفظية وفى
المشبه به (الاضافة المعنوية) لان المضاف بالاضافة اللفظية او المشبه به لايضاف بالاضافة
المعنوية فانتفت هذه الاضافة فيهما (كانا) اى المضاف اللفظى والمشبه به المضاف
(فى حكم المفرد ليدخل ) تعليل لقوله وانما جعلنا (فيها) اى فى تلك التوابع (المضافة
بالاضافة اللفظية والمشبهة بالمضاف لانهما) اى لان المضاف بالاضافة اللفظية والمشبه به
( كالتوابع المفردة) حقيقة لا اضافة فيها اصلا (فى جواز الرفع) فيه حملا على اللفظ (و)
جواز (النصب) فيه حملا على المحل لانه لما كان اضافتها كلا اضافة جاز فيها الوجهان كما
جاز فى المفرد الحقيقى المضارع للمضاف اذا كان تابعا للمضموم كان فى حكم المفرد وكذا
المضاف بالاضافة اللفظية عملا بالاصل وهو الافراد واذا كان منادى يكون فى حكم
المضاف الحقيقى فى وجوب النصب عملا بالظاهر لانه فى الظاهر مضاف (نحو يازيد الحسن
الوجه) بالرفع حملا على اللفظ (و) يازيد (الحسن الوجه) بالنصب حملا على المحل فى
الاضافة اللفظية (ويازيد الحسن) بالرفع حملا على اللفظ (وجهه) بالرفع لانه فاعل (و)
يازيد (الحسن وجهه) بالنصب حملا على المحل فى المشبه بالمضاف (ولما لم يجر الحكم) لما
ههنا ظرف زمان متضمنة لمعنى الشرط بمعنى حين ووقت لدخولها على الماضى لم يجر من
جرى يجرى كرمى يرمى سقط الياء علامة للجزم الحكم فاعل لم يجر ( الآتى ) على
وزن القاضى صفة للحكم وهو الرفع حملا على اللفظ النصب حملا على المحل (فى التوابع
كلها) وهى خمسة الصفة والعطف والتأكيد والبدل وعطف البيان (بل) يجرى
(فى بعضها) وهو النعت وبعض العطف وعطف البيان والتأكيد قيل فى كله وقيل فى
بعضه ولم يجر فى البدل كله وبعض العطف وبعض التأكيد ( ولم يجر فيما هو جار فيه
مطلقا بل لابد فى بعضها من قيد) وذلك البعض العطف (فصل) المصنف (التوابع
الجارى) وصف سببى للتوابع (هذا الحكم) بالرفع لانه فاعل لقوله الجارى (فيها)
اى فى التوابع وهذا الحكم يجرى فى التوابع الثلاثة مطلقا وهو الصفة وعطف البيان

(والتأكيد)

العدم والافتراق فمتين
احدهما وهو شمول العدم
بالقرينة (قوله) وكانه اراد
بالعامل اللفظى ما يكون
مؤثرا فى المعنى لئلا يخرج
منه مثل بحسبك درهم قيل
هذا تقييد بعيد ليس له
فى الكلام فائدة والاوجه
ان يعتبر تعميم التجريد
الى المجرد لفظا ومعنى بان
لايكون للعامل تأثير فى
معناه وان اثر فى لفظه او
يعتبر فى التعريف قيد
الحيثية اى الاسم المجرد
عن العامل اللفظى مسندا
اليه من حيث هو كذلك
وبحسبك من حيث انه
مجرور ليس مبتدأ بل
مضافا اليه حكما وليس
مراد الشارح قدس سره
بهذا البيان اعتبار قيد زائد
كما فهمه القائل فاعترض
عليه ببعد هذا القيد وعدم
افادته بل هذا انما لا سبيل
اليه الا ترى انه قال اراد به
ما يمكن مؤثرا ولم يقل اراد
به العامل المؤثر فتأمل على
ان فساد منع الافادة غنى
عن البيان ومادعاه من
جهة التعميم ليس بمستقيم
وكذا اعتبار قيد الحيثية
بتفسيره وذلك لان
المقصود دخول نحو
بحسبك فى حد المبتدأ دون
خروجه وعلى كلا الوجهين
لايكون داخلا فيه وقد
اعترف بخروج نحو ذلك
على توجيهه حيث قال
وبحسبك من حيث انه
مجرور ليس مبتدأ بل
مضافا اليه حكما نعم فى كلام
الشارح قدس سره اشعار

والتأكيد في رواية (وصرح) عطف على فصل (بالقيد) وهو الممتنع دخول يا عليه (فيما هو محتاج اليه) اى الى القيد وهو العطف بالحروف (فقال) عطف على فصل او صرح (من التأكيد) (اى) التأكيد (المعنوى) قيل (لان التاكيد اللفظى حكمه فى) الاعم (الاغلب حكم الاول) الى حكم المؤكد بالفتح (اعرابا و بناء) نصب على التميز يعنى ان كان المؤكد معربا يكون المؤكد ايضا معربا نحو جاءنى زيد زيد وان كان المؤكد مبنيا كان المؤكد ايضا مبنيا نحو ضربت انت او انا لان الثانى عين الاول لفظا و معنى (نحو يا زيد زيد) بالبناء على الضم فيهما لانه لما كان الثانى عين الاول كأن حرف النداء باشر الثانى كما باشر الاول فكانه قيل يا زيد يا زيد (وقد يجوز اعرابه) اى و يجوز على قلة ان يكون التأكيد اللفظى معربا لان الاعراب اصل و البناء عارض لا يسرى من المؤكد (رفعا) نصب على التميز او على المصدرية او الحالية حملا على لفظه نحو يا زيد زيد بالضم فى الاول والرفع فى الثانى (ونصبا) عطف على رفعا حملا على محله نحو يا زيد زيدا بالضم فى الاول والنصب فى الثانى (وكأن) حرف من الحروف المشبهة بالفعل (المختار عند المصنف ذلك) اى الاعراب نصبا و رفعا (ولذلك) اى لكون المختار عند الاعراب رفعا و نصبا اطلق التأكيد كما اطلق الصفة وعطف البيان و (لم يقيد التأكيد بالمعنوى) كما قيد المعطوف بقوله بحرف الخ (والصفة) (مطلقا) سواء كانت مشتقة اولا و سواء كانت وصفا لمن قامت هى به اولا فيه رد على الاصمعى حيث لم يجوز وصف المنادى المفرد المعرفة لشبهه بالمضمر واول نصب العامل و رفعه فى يا زيد العالم على الاختصاص لضعف الداعى وعدم جريان التأويل فى وصف المنادى المستغاث (وعطف البيان) (كذلك) اى مثل الصفة يكون مطلقا مشتقا وغيره (والمعطوف) (بحرف) (الممتنع) بالجر صفة المعطوف الا انه وصف سببى (دخول يا) بالرفع فاعل الممتنع مثل مررت برجل حسن وجهه (عليه) اى على المعطوف بحرف (يعنى) المراد بقوله المعطوف بحرف الخ المعطوف (المعرف باللام) لا مطلق المعطوف لان الحكم الآتى لا يجرى فى المعطوف مطلقا ولم يقل المص والمعطوف المعرف باللام مع انه اخصر اشارة الى كون المانع مستقلا وهو امتناع دخول يا عليه وليخرج عنه نحو يا محمد والله لتعين الرفع فيه (بخلاف البدل) مطلقا (والمعطوف) بحرف (الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما) حينئذ (غير حكمها كما سيجئ) (ترفع) بالبناء للمفعول والجملة خبر لقوله وتوابع المنادى (حملا) اى حال كونها محمولة او لكونها محمولة (على لفظه) اى على لفظ المنادى المبنى المفرد المعرفة (الظاهر) صفة اللفظ اذا كان مبنيا على الضم لفظا مثل يا زيد العاقل (او) لفظه (المقدر) اذا كان مبنيا على الضم تقديرا نحو يا فتى العاقل (لان بناء المنادى) المفرد المعرفة (عرضى) غير اصيل (فيشبه) من حيث العروض لاعراب الاسم (المعرب) يعنى كما ان الاعراب يعرض للاسم بسبب الفاعل كذلك

بوروده مثل بحسبك على التعريف فانه قال وكانه ارادوا الحق انه لا يرد عليه حتى يحتاج الى دفعه لظهور ان الزائد غير معتد به (قوله) واحترز به عن الخبر وثانى قسمى المبتدأ وعن الاسماء التى لم تركب مع عاملها نحو واحد اثنان اذ لا احتمال لخروجها بالقيد الاول وانما اتى به لاخراج الفاعل وغيره مما يحتوى على العامل اللفظى فانه لو قال المبتدأ الاسم المسند اليه لدخل فيه كيف وقد قال المصنف قوله مسندا اليه احترازا من الالفاظ التى يعد بها كالفاظ العدد والفاظ حروف الهجاء فانها مجردة عن العوامل اللفظية لكنها غير معربة لفقد سبب الاعراب وهو التركيب الاسنادى فما قيل يجوز ان يقال لم يلتفت الشارح الى اخراجها بهذا القيد لاحتمال خروجها بقيد التجريد عن العامل اللفظى فانه يتبادر منه ان يكون له عامل ولا يكون لفظيا لكن ح ينبغى ان يجعلها فى سلك ما احترز عنه بقوله عن العوامل اللفظية ولا يقتصر على ما ذكره مما لا يلتفت اليه بل الشارح قدس سره لم يتعرض لها بناء على ظهور امرها (قوله) وعليه قول الشاعر (فخير نحن عند الناس منكم) فخير مبتدأ ونحن فاعله قيل فيه نظر لانحصار كون اسم

البناء يعرض للمنادى المفرد المعرفة بسبب المشابهة (فيجوز ان يكون تابعه) اى تابع المنادى المفرد المعرفة (تابعا للفظه) فيرفع كما يجوز ان يكون تابع المعرب فى قولك جاءنى زيد العلم تابعا للفظه فيرفع (وتنصب) بالبناء للمفعول والجملة عطف على ترفع (حملا) (على محله) اى محل المنادى المفرد المعرفة (لان حق توابع المبنى) مطلقا سواء كان بناؤه لازما اوعارضا وسواء كان منادى اوغيره (ان يكون تابعا لمحله) لانه اصل واثر العامل ليس الا فيه (وهو) اى المنادى المفرد المعرفة (ههنا) اى حين كونه منادى (منصوب المحل بالمفعولية) اى بكونه مفعولا به لفعل محذوف وجوبا فاذا كان من شان التابع الحمل فالحمل على ماهو الاصل فى متبوعه يكون هو الاولى والاليق (نحو) (ياتيم) بالبناء على الضم لانه تعرف بالنداء مثل يارجل (اجمعون) بالرفع حملا على لفظه (و) ياتيم (اجمعين) بالنصب حملا على محله وتيم مفرد اللفظ مجموع المعنى لكونه اسم قبيلة ولذا صح تأكيده بصيغة الجمع (فى التأكيد) المعنوى (و) نحو يازيد زيد زيدا فى التأكيد اللفظى على ماهو المختار عند المصنف وعليه قول رؤبة انى واسطار سطرن سطرا لقائل يانصر نصر نصرا (مثل) (يازيد العاقل) بالرفع حملا على اللفظ (و) يازيد (العاقل) بالنصب حملا على المحل (فى الصفة واقتصر) المصنف (على مثالها) اى على ايراد مثالها حيث لم يورد مثالا لما عداها مما يجوز الوجهان فيه تأكيد اللرد على الاصمعى و(لانها اكثر) فائدة واستعمالا (واشهر) مما عداها على ماسيأتى ولانه يصلح ان يكون مثالا لعطف البيان اجرى الاعرابان على المعطوف عليه فقط مثل نحو يازيدا العاقل والعاقل والمعطوف المذكور ان اجريا على المعطوف فقط نحو يازيد والعاقل والعاقل والتأكيد بتأويل حمل الوصف عليه فح تكون الامثلة باسرها مذكورة (وياغلام) بالبناء على الضم لكونه مفردا معرفة بالنداء (بشر) بالرفع حملا على لفظه (و) ياغلام (بشرا) بالنصب حملا على محله (فى عطف البيان ويازيد والحارث والحارث) ويازيد والحارث مثل قوله تعالى ياجبال اوبى معه والطير (فى المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه) فى ايراد هذه الامثلة نشر على ترتيب اللف وكذلك فى ايراد رفعه اولا ونصبه ثانيا حيث قال فى اللف ترفع وتنصب (والخليل) (بن احمد وهو استاذ سيبويه) امام النحو والخليل هو الذى قال صاحب اعراب الفاتحة فى شانه لم يتقدم مثله ولم يخلق مثله وقال المحقق الشريف فى حاشية الكشاف وهو اعلى كعبا من سيبويه (فى المعطوف) متعلق يختار قدم عليه للحصر حيث لا اختلاف بينهما فى غيره من التوابع الجائز فيها الوجهان بل اتفقا على اختيار النصب فيها لان جهة ترجيح الرفع وهو كونه منادى فى الحقيقة منتف وجهة ترجيح النصب وهو كون تابع المبنى تابعا لمحله قائم وما يقوم جهته اولى فنصبه اولى بالاتفاق واما المعطوف فلكون حرف العطف قائما مقام العامل لكون المعطوف مستقلا غير تابع ولكون المعطوف من التوابع يكون

اسم التفضيل اسما ظاهرا فى مسئلة الكحل فتعين كون نحن مبتدأ وكون منكم مفسر المحذوف تقديره فخير نحن منكم عند الناس فلما حذف فسر بقوله منكم ولو صح ما ذكره لصح اخير نحن فينتقض قاعدة جواز الامرين وقد خرج من القاعدة فلان خير اليس مطابقا للمفرد وبعد يرد انتهاض القاعدة بقولنا اخير منكم عند الناس انا والكل كما ترى فان مازعمه من الانحصار ممنوع قال الرضى اعلم ان افعل التفضيل لا يرفع الاسم الظاهر فى الاعرف الاشهر الا بشروط وحكى يونس عن ناس من العرب رفعه له بلا اعتبار تلك الشروط نحو مررت برجل افضل منه ابوه وبرجل خير منه عمه هذا كلامه والنقض بهذين المثالين ناش من قلة النظر [فانه اراد ان افعل التفضيل يستوى فيه الافراد وغيره فلا يتصور مطابقته لمفرد فينتقض القاعدة الناطقة بجواز الامرين عند مطابقته المفرد سواء جاز كونه عاملا فى المظهر اولا فقل له ان كلام المصنف وحكمه بجواز الامرين مشروط بتحقق المطابقة كما هو يشهد به صريح قوله فان طابقت مفردا جاز الامران واذا استوى فيه الافراد وغيره كان مطابقا للكل على السواء لا يقال

تابعا غير مستقل فصار محلا للنزاع لعدم ترجيح احد الجانبين (بحرف الممتنع دخول يا عليه) (يختار الرفع) اى يرجح الرفع على النصب ولكن الاختيار بمعنى الترجيح تعدى ههنا (مع تجويزه النصب) المصدر مضاف المفعول اى مع تجويز الخليل النصب فى ذلك المعطوف لان الاختيار يستعمل فى تجويز الجانبين وترجيح احدهما على آخر (لان المعطوف بحرف) على المنادى (فى الحقيقة منادى مستقل) لنيابة حرف العطف مناب حرف النداء كما ان المعطوف على الفاعل فى قولك جاءنى زيد و عمرو فى الحقيقة فاعل مستقل (فينبغى ان يكون) المعطوف على المنادى المبنى (على حالة جارية عليه) اى على المعطوف وتلك الحالة بناؤه (على تقدير مباشرة حرف النداء له) اى على تقدير دخول حرف النداء على المعطوف (وهى) اى تلك الحالة على ذلك التقدير (الضمة او ما يقوم مقامها) يعنى البناء على الضمة كما فى نحو يا زيد و عمرو او الالف كما فى نحو يا زيد و عمران او الواو كما فى يا زيد عمرون (ولكن) اى الا انه (لما لم يباشره حرف النداء) اى الا انه لما لم يدخله حرف النداء لكن اللام مانعا من دخوله (جعلت تلك الحالة اى البناء على الضمة او الالف او لو او (اعرابا) لكون الاسم اصلا فيه ولا مانع فيه (فصارت تلك الحالة (رفعا) فصار المعطوف المذكور مرفوعا اما على الضمة او على الالف او الواو مثل يا زيد والحارث والحارثان والحارثون وفى الرضى فالرفع اولى تنبيها على استقلاله معنى مثل يا ايها الرجل انتهى (وابو عمرو) (ابن العلاء) بالقصر (النحوى القارئ) وهو امام القراء والنحو (المقدم) صفة ابو عمرو (على الخليل) عصرا او زمانا لا رتبة (يختار فيه) اى فى المعطوف المذكور (النصب) اى يرجح النصب وهذا من عطف معمولين على معمولى عامل واحد تأمل (مع تجويزه الرفع) اى مع تجويز ابى عمرو فى المعطوف المذكور الرفع لما سبق (فانه) اى الشان (لما امتنع فيه) اى فى المعطوف المذكور (تقدير حرف النداء) الذى كان داخلا على المعطوف عليه (بواسطة اللام) اى يكون اللام فيه مانعا من تقديره كما انه مانع من دخوله (لا يكون) ذلك المعطوف (منادى مستقلا) بل كان مقابلا للمنادى فاستبعد ان يجعل حركته كحركة ما باشره حرف النداء (فله حكم التبعية وتابع المبنى) مطلقا (تابع لمحله) لما عرفت (ومحله) ههنا (النصب) بالمفعولية فاذا كان حكمه التبعية وتابع المبنى يجب ان يكون تابعا لمحله ههنا وان لم يجب لعروض البناء فلا اقل من ان يكون اولى والبق قيل مذهب ابى عمرو اولى لقراءة اكثر القراء يا جبال اوبى معه والطير بنصب والطير (وابو العباس) (المبرد) (ان كان) (المعطوف المذكور) (كالحسن) بفتح الحاء والسين المهملتين والنون فى آخره (اى كاسم الحسن) اى كاسم كان فى الاصل علما ثم عرف باللام لتأكيد معنى التعريف فيه ولذا جاز نزعه عنه (فى جواز نزع اللام عنه) اى عن ذلك الاسم يعنى كما جاز نزع اللام عن اسم الجنس واثباته كذلك

يلزم حينئذ جواز الامرين فى قول الشاعر وقد نفاه لانا نقول ذلك النفى بالنظر الى قيام المانع من العمل بذلك الجائز (قوله رافعة الظاهر او ما يجرى مجراه قيل لم يرض بجعل الظاهر بمعنى الملفوظ كما فى بعض الشروح لان اخلاء اللفظ عن معناه الاصطلاحى بالكلية وحمله على خلاف الظاهر من غير ضرورة لا يحسن فحمل على الظاهر المقابل للمضمر وجعله اعم من الحقيقى والحكمى وبعد لم يتم التعريف لانه بقى صفة رافعة لمضمر مستتر راجع الى الفاعل فى صورة التنازع نحو اضارب ومكرم زيد اذا اعمل مكرم وقد سبق التنبيه عليه ثم قيل واورد على التعريف اقائم ابوه زيد فان اقائم خبر زيد مع صدق التعريف عليه واجيب عنه بتقييد الصفة بان لا يكون غيرها صالحا لان يكون مبتدأ وهو مع بعده يشكل باقائم زيد فان غيره صالح لان يكون مبتدأ وهو زيد فالجواب ان معنى الوقوع بعد حرف الاستفهام ان يكون اعتماده عليه فى العمل وفى قولنا اقائم ابوه زيد اعتماده على المبتدأ فى العمل ولا ارى انه ذهب الى جعل الظاهر بمعنى الملفوظ احد من الشراح وانما جعله بعضهم مقابلا للمستتر واما كونه بمعنى الملفوظ فلا يستقيم لامرين دخول الضمائر المستترة

يجوز نزع اللام واثباته مثل الحارث وحارث والخليل وخليل ( فكالخليل ) ( اى فابوالعباس ) المبرد (مثل الخليل) فيه اشارة الى ان المبتدأ محذوف بقرينة الفاء الجزائية والجملة جزاء الشرط والكاف بمعنى المثل مثل قوله ❁ يضحكن عن كالبرد المنظم ❁ ويجوز ان تكون جارة اى فابو العباس المبرد كائن كالخليل لكن الشارح اقتصر على الاول لوضوح الثانى واشتهاره (فى اختيار رفعه) يعنى فى كون المختار عنده رفعه (لامكان جعله) اى جعل المعطوف المذكور (منادى مستقلا بنزع اللام عنه) فكان له حكم الاستقلال فينبغى ان يكون على حالة جارية له على تقدير دخول حرف النداء من الضمة والالف والواو ولكن لما لم يكن دخول حرف النداء عليه بواسطة اللام ظاهرا كانت اعرابا رفعا (والا) عطف على قوله ان كان على عكسه يعنى ان كان المعطوف عليه مثبتا يكون المعطوف منفيا وبالعكس ( اى وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن فى جواز نزع اللام عنه) يعنى وان لم يجز نزع اللام عنه بل كان اللام كبعض حروف الكلمة لانه لم يصر علما الامع اللام وذلك امافى الاسم (مثل النجم) والبيت والكتاب وايام الاسبوع مثل الاحد والاثنين والثلثاء والاربعاء والخميس والثريا (و) امافى الصفة ( كالصعق) حيث جعل اسما لبلدة اصابتها الصاعقة فيلزم اللام ( فكابى عمرو)(اى فابو العباس مثل ابى عمرو فى اختيار النصب) اى فى كون النصب مختارا عنده (لامتناع جعله) اى جعل مثل هذا المعطوف (منادى مستقلا) لعدم امكان نزع اللام عنه فله حكم التبعية والاصل فى توابع المبنى ان تكون تابعة لمحله ومحله ههنا النصب بالمفعولية فالعطف عليه هو الاولى والمختار (والمضافة) بالرفع (عطف على) قوله (المفردة) هذا من قبيل عطف امرين على معمولى عامل واحد لان العامل فى الصفة هو العامل فى الموصوف عند سيبويه فيكون العامل ههنا العامل المنوى ولذا قال الشارح (اى وتوابع المنادى المبنى على ما يرفع به المضافة) بالرفع صفة التوابع (بالاضافة الحقيقية) اى المعنوية لان المضاف بالاضافة اللفظية يجوز فيه الوجهان لما عرفت (تنصب) وجوبا بالبناء للمفعول كما ينصب المنادى اذا كان مضافا بالاضافة الحقيقية او اللفظية او شبه مضاف (لانها) اى لان التوابع المضافة الحقيقية (اذا وقعت) يعنى اذا كانت (منادى) بنفسها (تنصب) لما سبق (فنصبها اذا وقعت) اى اذا كانت ( توابع اولى ) لان النصب اصل فى المنادى وتوابعه ولا مانع منه و(لان حرف النداء لا يباشرها ) وحرف النداء اذا لم يدخلها تكون باقية على ما هو الاصل فيها والاصل فى المنادى النصب لكونه مفعولا به لفعل محذوف وجوبا (مثل ياتميم كلهم) بالنصب ويازيد نفسه (فى التأكيد) ويازيد ذا المال) ويازيد مصارع المصر ويازيد كريم البلد (فى الصفة ويارجل اباعبدالله) ويازيد عبدالله (فى عطف البيان ولا يجيء المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه) حال كونه (مضافا الاضافة الحقيقية) لما سيأتى ان المضاف بالاضافة الحقيقية يشترط تجريده عن التعريف مطلقا و(لان اللام يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية) لما قلنا

فيه فان اطلاق الملفوظ عليها وعلى غيرها من الظواهر على السواء وعدم مساعدة اللغة والاصطلاح فانه بحسب اللغة ليس الاخلاف المستتر وتوهم انتقاض التعريف ببقاء صفة لضمير مستتر فيما ذكر من المثال غير صحيح فانه بعد تسليم ذلك التركيب لا انتقاض به لانه خبر وليس بمبتدأ قال فى الشرح لظاهر احتراز من توهم متوهم يجوز اذا رفع مضمرا فى قولك اقائمان هما واقائمان الزيدان فانه لو التصر دونه لدخل فيه وليس بمبتدأ باتفاق والجواب عن مثل اقائم ابوه زيد بان الكلام اذا لم يكن غيرها متعينا للمبتدأية وهى للخبرية محمول على العناية ولا يبعد ما قيل فى الجواب عن ذلك الايراد ان قائما مبتدأ فى جلته والجملة خبر زيد والتحقيق ان هذا القسم من المبتدأ ليس مما يعتنى بشانه حتى يهتم فى تعريفه وتعيينه على وجه لا يشاركه فيه غيره بل الموصوف بذلك هو الاول الا ترى ان اكثر النحاة عرفوا المبتدأ على وجه لا يدخل فيه هذا القسم لا لجهلهم بكونه منه بل لعدم التفاتهم اليه اذ لا فائدة فيه للمتعلم لكونه فى حكم العدم لقلته وندوره كما قال المصنف فى الايضاح الا انه لما اراد عدم انتقاض التعريف بذلك القسم ولم يمكنه الجمع

ان التجريد عنه شرط فيه فلا يوجد له مثال ولذا لم يمثل الشارح كما مثل فى الاقسام الثلاثة (والبدل) بانواعه (والمعطوف غيرما) بالرفع صفة اوبدل (ذكر) مبنى للمفعول (اى غير المعطوف الذى ذكر من قبل) فيه اشارة الى ان ما موصولة صفة لموصوف مقدر بقرينة المقام (وهو) اى المعطوف الذى ذكر من قبل هذا المعطوف (الممتنع دخول ياعليه) يعنى المعطوف المعرف بلام التعريف (فغيره) اى هذا المعطوف هو (المعطوف الذى لا يمتنع دخول ياعليه) يعنى المعطوف الذى كان مجردا عن حرف التعريف سواء كان معرفة مثل زيد وعمرو اونكرة مثل رجل وامرأة قوله والبدل مبتدأ والمعطوف معطوف عليه و (حكمه) مبتدأ ثان والضمير فى حكمه يرجع الى كل واحد من المعطوفين ولذا قال الشارح (اى حكم كل واحد منهما) بحذف المضاف (حكم) (المنادى) اى كحكم المنادى منصوب بنزع الخافض مثل قوله تعالى واختار موسى قومه اى واختار من قومه خبر المبتدأ الثانى وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول (المستقل) فسر الاستقلال بقوله (الذى باشره حرف النداء) يعنى الذى دخل عليه حرف النداء (وذلك) اى كون حكم كل واحد من البدل والمعطوف الذى جرد عن حرف التعريف مثل حكم المنادى الذى دخل عليه حرف النداء واقع وثابت (لان البدل هو المقصود من الكلام (بالذكر والاولى) يعنى المبدل منه (كالتوطئة) والبساط (لذكره) اى لذكر البدل فكأن حرف النداء الداخل على المبدل منه كان داخلا على البدل فصار البدل لهذا كالمنادى المستقل (والمعطوف المخصوص) يعنى المجرد عن حرف التعريف (منادى مستقل) برأسه (فى الحقيقة بحيث كان) كأنه لم يكن معطوفا لقيام حرف العطف مقام حرف النداء لان قولنا يازيد وعمرو بمنزلة يازيد ياعمرو (و) الحال انه (لامانع من دخول حرف النداء عليه) كلام التعريف (فيكون حرف النداء مقدرا فيه (بقرينة المعطوف عليه فيكون منادى مستقلا (مطلقا) (اى حال كون كل) واحد (منهما) اى من البدل والمعطوف المجرد عنه (مطلقا فى هذا الحكم) اى فى كونه كالمنادى المستقل (غير مقيد بحال) دون حال (من الاحوال) الاربعة الافراد والاضافة والمشابهة بها والتنكير وفسر الشارح الاطلاق بقوله (اى سواء كانا) اى البدل والمعطوف المخصوص (مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين) والمبدل منه والبدل والمعطوف عليه والمعطوف مفردين ومثالهما مذكور فى الشرح او مضافين مثل ياعبد الله عبد الرحمن وياعبد الله وعبد الرحمن او الاول مفرد والثانى مضاف فيهما وامثالهما مذكور فى الشرح ايضا او الاول مضاف والثانى مفرد مثل ياعبد الله زيدا وزيد فيكون الثانى مبنيا وان كان المتبوع معربا او مضارعين له نحو ياخيرا من زيد طالعا جبلا او وطالعا جبلا او الاول مفرد والثانى مضارع له ومثالهما مذكور فى الشرح او الاول مضارع له والثانى مفرد نحو ياخيرا من زيد وعمرو وياخيرا من زيد عمرو فيكون التابع مبنيا وان كان

فرده بالتعرض وجعله قسما من خياله ففرضه الاصل بهذا التعريف عدم انتقاض التعريف الاول ليس الا (قوله فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفى والاستفهام قيل نبه على ان ضمير طابقت ليس على ظاهره اذ لو كان كذلك لزم ان يجوز فى الصفة الرافعة لظاهر امر ان ثم قيل ولا يخفى ان الاوضح الاحصر فان كان مفردا اى المرفوع ولا داعى الى ما اتى به المصنف ويشكل القاعدة بقوله تعالى اراغب انت عن الهتى فانه مطابق المفرد وتعين لكونه مبتدأ والالزم الفصل بين اراغب ومعموله باجنبى هو المبتدا ويشكل باقائم رجل فانه يصح كونه فاعلا دون كونه مبتدأ لعدم ما يخصص به ويشكل ايضا بقولنا اطالع الشمس فانها تطابق المفرد مع تعينها لكونها مبتدأ اذ لو كان خبرا لوجب اطالعة الشمس وكلاهما من الاوهام الفاسدة اما الاول فلضرورة كون الضمير على ظاهره وكون الكلام فى جواز الامرين اذا كانت الصفة الرافعه لظاهر مطابقة واما الثانى فلظهور ان القول بترجيح فان كان مفردا لمخالفة الظاهر ولا يتوجه الاشكال بما ذكره من قوله تعالى وتقدس لما ان امثال هذا الحكم بشرط السلامة عن المانع وكذا الايرد

المتبوع معربا اونكرتين ومثالهما مذكور فيه او مضافين مثل ياغلام رجل وغلام امرأة اوالاول مفرد والثانى امامضاف اوشبهه اوالعكس قوله مطلقا يشتمل هذه الاقسام وان لم يكن بعضها مناسبا للمقام لكون المقام مقام ان يكون المتبوع مبنيا ( فالبدل ) اى فامثلة البدل ( مثل يازيد بشر ) وهو بدل الكل لكن على تقدير ان يكون زيد وبشر اسمين لشخص واحد ولايكون بدل الغلط مثال لكون البدل مفردا فبنى كالمبنى المبدل منه (ويازيدا اخاعمرو) فيكون ايضا بدل الكل مثال للمضاف فينصب (ويازيدا طالعا جبلا) مثال للمضارع له وهو بدل الكل ايضا (ويازيد رجلا صالحا) مثال للنكرة وهو ايضا بدل الكل وانما وصف بقوله صالحا لانه اذا ابدل النكرة من المعرفة فالنعت واجب اوحسن على ماسيأتى وهذه الامثلة كلها بدل الكل كما صرحنا فى ذيل كل مثال وامثلة الاقسام الثلاثة مستفادة منها (والمعطوف) يعنى امثلة المعطوف (مثل يازيد وعمرو) بالضم والبناء فيهما (ويازيد واخاعمرو ويازيد وطالعا جبلا ويازيد ورجلا صالحا) وصفه ههنا ايضا وان لم يحتج اليه لمجرد المشاكلة لان فى العطف لايشترط مايشترط فى البدل ولما فرغ من بيان احوال التابع شرع فى بيان بعض احوال المتبوع من اختيار فتحه ولكن له شروط اربعة ان يكون المنادى علما وان يكون موصوفا بابن وان يكون الابن متصلا به وان يكون الابن مضافا الى علم آخر واذا وجدت هذه الشروط باسرها يختار فتح المنادى واشار الى الشرط الاول بقوله (والعلم) (اى العلم المنادى المبنى على الضم) لاعلى الالف ولاعلى الواو حتى لو بنى على احدهما لم يكن اختيار الفتح (اما كونه) اى كون العلم (منادى فلان الكلام فيه) اى فى كون العلم منادى (واما كونه مبنيا على على الضم) مع ان البناء يشمل البناء على الالف والواو (فلما فهم) بالبناء للمفعول اى فلعلة تفهم (من اختيار) بيان لما (فتحه) المفهوم من قوله يختار فتحه (المنبئ) صفة الاختيار من انبأ اى اعلم المعلم المخبر (عن جواز ضمه) اذا وجدت هذه الشروط لان الاختيار ترجيح احد الجانبين على الاخر بعد تجوزهما على ماسبق (فان جواز الضمة لايكون) ولا يوجد (الافى) المنادى (المبنى على الضمة) فان العلم لايضاف ولايكون مضارعا له ولايكون منكرا او المستغاث باللام لايفتح وبالالف لايختار فتحه بل يجب فتعين جواز الضم لاغير ولايكون فى المثنى ولا فى الجمع على حده ضم فاختيار الفتح بين جواز الضم لاغير والى الثانى بقوله (الموصوف صفة العلم (بابن) حال كون الابن (مجردا عن التاء او) حال كونه ( ملحوقا بها) اى بالتاء من غير تغير هيئة الابن لانه لايجوز الفتح فى ياهند بنت عمرو وليس ايضا مصغر ابن وابنة ومثناهما ومجموعهما فى حكمهما فى هذا الباب لعدم الكثرة (اعنى ابنة) مثل ياهند ابنة عمرو ويازيد بن عمرو والى الثالث بقوله (بلا تخلل واسطة) وفاصلة (بين الابن) او الابنة (وموصوفه) كامثلتنا (كما هو المتبادر الى الفهم) لان الصفة والموصوف

نحو اقائم رجل لتخصصه بالاستفهام وهكذا فى صورة النفى وكذا الطالع الشمس لجواز اطالعة الشمس بل رجحانه وهو مبنى الكلام ثم اعلم انه لا يلزم لهذا القسم من المبتدأ تحقق الخبر وتقديره لحصول الكلام بدونه فان الفاعل يغنى عنه ثم قد تكلف بعض النحاة فى اثبات الخبر وتقديره بناء على ان المبتدأ لايخلو عن الخبر لكن المحققين منهم على خلافه (قوله اى هو الاسم المجرد الخ) قيل ان اريد بالاسم الاسم حقيقة يخرج عنه نحو بعض الفعل الماضى ضرب وان اريد انه اعم من الاسم حقيقة او حكما دخل فيه الخبر الجملة لانها فى الاسم فزيد يضرب فى قوة زيد ضارب وسيصرح بان تعريف الخبر ليست باسم واجيب بان المراد هو الاعم وعند محقق النحاة الجملة على صرافتها خبر من غير تأويل بمفرد فبناء كلام الشارح عليه ثم قال المجيب بناء على زعمه الفاسد لم يجه ان المصنف ممن ذهب الى تأويل الجملة الواقعة خبرا صرح فى ايضاح المفصل وبناء قوله فيما سبق ولايتأتى الكلام الافى اسمين او فعل واسم عليه هذا والاوجه ان يختار الشق الاول ويمنع الانتقاض نحو بعد الفعل الماضى ضرب اذ المراد فى هذا المثال لفظه وهو

لما اتحدا فى المعنى امتنع ان يقع فصل بينهما (فيحرج عنه) اى عن هذا الحكم (مثل) قولك (يازيد الظريف) بالرفع او النصب حملا على اللفظ او المعنى (ابن عمرو) بالنصب لانه تابع مضاف فانه لا يفتح المنادى فى مثله بل يبنى على الضم لعدم كثرة الاستعمال وهى مقتضية للتخفيف والى الرابع بقوله (مضاف) (اى حال كون ذلك الابن) او الابنة (مضافا) يشير الى ان مضافا حال من المجرور فى قوله بابن (الى علم آخر) سواء كان كلا العلمين علمين للمذكر مثل يازيد بن عمرو او للمؤنث نحو ياهند ابنة زيد او الاول مذكر والثانى مؤنث نحو يا زيد بن هنده او بالعكس نحو ياهند او بالعكس نحو ياهند ابنة زيد فالاقسام اربعة (فكل علم يكون كذلك) اى موصوفا بهذه الصفات (يجوز فيه الضم) اى البناء على الضم سواء كان المضاف اليه على اللفظ الموصوف نحو يا محمد بن محمد اولا كالامثلة السابقة (لما عرفت من القاعدة بناء المفرد) المعرفة (على ما يرفع به) وما يرفع به ههنا الضم فيبنى عليه (لكن) (يختار) بالبناء للمفعول لكونه يرجع (فتحه) اى فتح ذلك المنادى على الضمة فيبنى على الفتح (لكثرة وقوع) يعنى استعمال (المنادى الجامع لهذه الصفات) يعنى الشروط الاربعة (والكثرة) اى كثرة الاستعمال منه (مناسبة للتخفيف) لان الشئ اذا كثر استعماله يقتضى تخفيف الالفاظ (فخففوه بالفتحة) يعنى تبديل ضمته الى الفتحة لانها خفيفة من الضمة (التى هى حركته) اى حركة المنادى (الاصلية لكونه مفعولا به لفعل محذوف وجوبا وفى الرضى فخففوه لفظا بالفتحة وسهل ذلك لكون الفتحة حركته الاصلية وخطأ بحذف الف ابن فقط انتهى (واذا نودى) بالبناء للمفعول الاسم (المعرف باللام) اى بلام التعريف (اى اذا اريد نداؤه) اى اذا قصد نداؤه هذا من قبيل ذكر المسبب وارادة السبب او من قبيل اقامة المسبب مقام السبب لان الارادة سبب والنداء مسبب مثل قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة اى اذا اردتم القيام الى الصلوة (قيل) (مثلا) عند ندائه المراد من قوله مثلا ان هذا الكلام مذكور على سبيل التمثيل لا التخصيص (ياايها الرجل) مثل يا ايها النبى ويا ايها الناس وغير ذلك (بتوسيط اى مع هاء التنبيه بين حرف النداء) التى هى يا (والمنادى المعرف باللام) الذى هو الرجل وهذا الحكم مختص بكلمة يا لانها اصل فى هذا الباب فيتوسع فيها الا يرى انها تستعمل فى الندبة خاصة والاستغاثة وتكون محذوفة دون غيرها لانه لا يقال ايا او هيا اوى ايها الرجل وكذا غيره (تحرزا) مفعول له لتوسيط (عن اجتماع آلتى التعريف) احدهما حرف النداء والآخر حرف التعريف محل واحد (بلا فاصلة) بينهما فيضيع احدهما فيكون فى الكلام حرف بلا فائدة وفى الرضى لانهم لما قصدوا الفصل بين حرف النداء واللام بشئ طلبوا اسما مبهما غير دال على ماهية معينة محتاجا بالوضع فى الدلالة عليها الى شئ آخر يقع النداء فى الظاهر على هذا الاسم المبهم لشدة احتياجه الى مخصصه الذى هو ذو اللام فوجدوا الاسم المتصف بالصفة المذكورة ايا بشرط قطعه عن الاضافة اذ هى مخصصة نحو اى رجل واسم الاشارة الى هنا كلامه

اسم لا نزاع فيه وقد سبق بيان ذلك عند اقسام الكلمة فتذكر فان قلت اليس الاولى ان يعتبر الاسم ههنا اعم حتى لا يكون شئ منه خارجا قلنا قول المصنف فيما بعد والخبر قد يكون جملة صريح فى انه اراد لمعرفة ماهية الخبر بملاحظة كونه اسما مفردا لاصالته فيه فلا وجه لتعميم الحد على وجه يدخل الجملة الخبرية تحته (قوله) اى ما يوقع به الاسناد قيل يشعر كلامه بان التركيب من قبيل اسناد المشتق الذى لم يسم فاعله الى مصدره على طريقة (لقد حيل بين العير والنزان) وليس كذلك بل المسند مسند الجار والمجرور والباء للسببية اى الاسم المسند بسببه لان اللفظ سبب اسناد المعنى الا انه تجه ان النحوى يصف الالفاظ بصفات المعانى فيقول اللفظ مسندا ومسندا اليه كما سبق فى تعريف المبتدأ فلا حاجة الى ذكر الباء السببية ولا اشار فى اللفظ بهذا الاحتمال بل هو بيان العبارة على وجه يظهر به عدم الاستغناء عن الجار والمجرور فانه اذا كان معنى الخبر ما تحقق ايقاع الاسناد الى الشئ بسببه يتعين كون الحاجة ماسته اليه واما ما ذكره القائل فكما ترى وكانه تفطن ببعض قصوره وهو ما عرفته فى كلام المنقول لكن ساقه عدم الانصاف

(ويا هذا الرجل)(بتوسيط هذا) بينهما للعلة المذكورة (ويا ايها الرجل) (بتوسيط الامرين) اى وهذا بينهما (معا) وفى هذا الجمع زيادة التشويق الى المقصود بالنداء بمزيد تعريف فتكون الوسائط ثلاثا اثنتان بالانفراد والثلاثة بالاجتماع والفرق بين ايها وهذا ان ايها لا يكون مقصودا بالنداء اصلا متمحضا للتوسط وخالصا له وهذا يحتمل الامرين فلهذا قدم ايها (والتزموا) كأنه جواب سؤال مقدر وهو انه اذا كان صفة للمنادى المبنى على الضم فلم لم يجز فيها الوجهان الرفع والنصب كما جاز فى يا زيد الظريف وهو لما سبق من القاعدة المستمرة (بنى العرب) لانه مفرد اللفظ مجموع المعنى كالقوم والناس وقيل يعنى جمهور النحاة (رفع الرجل) (مثلا) اى اسم الجنس الواقع صفة لاى او لهذا (وان كان) ذلك الاسم (صفة) للمنادى المضموم (و) كان (حقها جواز الوجهين الرفع) بالجر بدل من الوجهين او الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف اى الاول (والنصب كما مر) فى يا زيد العاقل (لانه) (اى الرجل مثلا يعنى اسم الجنس الواقع صفة لاى او لهذا (هو) (المقصود) الاصل (بالنداء) وما بينهما وسائط كما فى البدل (فالتزموا رفعه) تنبيها على انه مقصود بالنداء بل منادى مستقل وحقه البناء على ما رفع به فرفع لتكون حركته الاعرابية) وهى الرفع (موافقة للحركة) اى لحركته (البنائية) وهى الضمة (التى هى علامة المنادى) المفرد المعرفة لانه اذا كان مبنيا يبنى على الضم لكونه مفردا معرفة وعند كونه معربا اذا كان مرفوعا يكون الرفع موافقا للضم (فتدل) عطف على قوله تكون اى فتدل حركته الاعرابية لموافقة لحركته البنائية (على انه هو المقصود بالنداء) وما قبله وسائل فقط واما الظريف فى قولك يا زيد الظريف فليس بمقصود بالنداء بل المقصود به هو زيد فقط والصفة جيئت للايضاح ولذا لم يلتزموا رفعه بل جوزوا فيه الوجهين الرفع والنصب (وهذا) اى قوله فالتزموا رفع الرجل اوما وقع صفة لاى المنادى او اسم الاشارة المنادى (بمنزلة المستثنى عن قاعدة جوا الوجهين فى صفة المنادى) المبنى على الضم المفرد (ولهذا) اى لكون هذا بمنزلة المستثنى (لم يذكر) المصنف (هناك) اى فى بيان جواز الوجهين فى صفة المفرد (ما) اى لفظا (يخرج صفة الاسم المبهم) المنادى (عن تلك القاعدة) والاسم المبهم اثنان اى واسم الاشارة كما استثنى صاحب المفصل حيث قال توابع المنادى المضموم غير المبهم فينبغى ان يقول المصنف ايضا وتوابع المنادى المبنى غير لاسم المبهم الا انه لم يذكره واخره لزيادة البحث فيه (وتوابعه) هذا جواب عن سؤال وارد على الجواب الاول اى اذا كان هو المقصود بالنداء كان كالمنادى المبنى على الضم فالوجه فيه ان يجوز فى توابعه المفردة ما جاز فى توابع المنادى المبنى على الضم من الرفع والنصب (بالجر عطف على) قوله (الرجل) الذى هو مضاف اليه (اى والتزموا) ايضا (رفع توابع الرجل) مثلا (مضافة) كانت تلك التوابع (او مفردة)

الى اسناد هذا القبيح الى المصنف والاعتراض (قوله) اوبجعل البناء بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المجرور والاولى جعل البناء للملابسة اى المجرد المسند الملابس بالمجرد والفعل ملابس بالعموم بالعامل اللفظى ابدا الا بالمجرد كتب فى الحاشية وكان النكتة فى تغيير العبارة ان لا يشبه بالمسند اليه المذكور فى تعريف المبتدأ وح يظهر لقوله به فائدة والا لا حاجة اليه ولا يخفى عليك ان التباس لا يندفع بالتعبير عن معنى الى بالبناء وانما يندفع بان قوله اليه فى تعريف المبتدأ فاعل المسند وفى تعريف الخبر متعلق بالمسند وفاعله المستتر فيه فالنكتة ليس بذلك ولم يصدر عن تدبر وذلك لانه ان اراد بالمجرد المرجع ماسبق فى تعريف المبتدأ فلا وجه للعدول عن المبتدأ ح بل لا يصح العدول اليه لانه ليس مبتدأ الا بقيود آخر والمقصود ذلك وان اراد المجرد المأخوذ فى تعريف الخبر كما اشار اليه بقوله الاقرب فبين الفساد ولان لفظ المسند به صفة له وكذلك مازعمه او لا لان مبناه ايضا رجوع الضمير الى المجرد وقد عرفت انه مساغ له وما ذكره قدس سره فى الحاشية فى غاية الحسن ونهاية اللطافة وهو مما لابد منه فى هذا الموضع لانه

كاالتزم رفع توابعه اذلم يكن منادى مطلقا نحو جاءنى الرجل العالم وذو المال (نحو ياايها) اوياهذا اوياايهذا ( الرجل الظريف وياايها ) اوياهذا اوياايهذا (الرجل ذو المال) فالواجب الرفع لاغير (لانها) اى لان هذه التوابع (توابع) (منادى) (معرب) واحد والمعرب لامحل له وليس له الاالرفع (وجواز الوجهين) فى التوابع المفردة ليس مطلقا بل( انمايكون فى توابع المنادى المبنى ) على الضم اذا كانت مفردة لان له محلين احدهما البناء على الضم والثانى النصب على المفعولية لفعل واجب الحذف وقد سبق تفصيله (وقالوا) العرب هذا بمنزلة الاستثناء من قوله واذا نودي المعرف باللام قيل باحدى الوسائط الثلاث الى لفظ الله (ياء) مفعول مطلق لفعل محذوف جوازا اى بنى هذا القول بناء (على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام وهى) اى تلك القاعدة (اجتماع الامرين) فى لفظ واحد فاذا اجتمعا يجوز نداء المعرف باللام من غير توسيط (احدهما) اى احد الامرين ( كون اللام عوضا عن ) حرف (محذوف) مما دخلت هى عليه فلا يجمع بين اللام و بين ماعوض عنه الاقليلا (وثانيهما) اى ثانى الامرين (لزومها للكلمة) اى لزوم اللام للكلمة التى دخلت هى عليها بالعلمية باللام بحيث لاتنفك عنها (ياالله) (لان اصله الاله) معرفا باللام واصله اله على وزن فعال من اله يأله مثل فتح يفتح ثم عرض باللام فصار الاله (حذفت الهمزة) الاصلية التى هى فى آله على مابين فى علم الظرف (وعوضت اللام عنها) اى عن الهمزة المحذوفة ونابت هى منابها (ولزمت) اللام (الكلمة) للعلمية ولنيابتها عن الحرف الاصلى بحيث لاتنفك عن الكلمة ( فلا يقال فى سعة الكلام ) يعنى بلاضرورة شعرية ( لاه ) بلا لام لانه لايجوز حذف العوض مع المعوض وقد يقـال فى غيرها يعنى فى ضرورة الشعر نحو يسمعها الاهه الكبار بضم الكاف والتخفيف بمعنى كبير مثل طوال وطويل وفى الرضى والاكثر فى ياالله قطع الهمزة للايذان من اول الامر انهما خرجا عما كانا عليه فى الاصل وصارا كجزء الكلمة حتى لايستنكر اجتماع يامع اللام ثم الكلام (ولما لم يجتمع هذان الامران) التعويض واللزوم (فى موضع آخر) بل اختص لفظ الاله باجتماعهما (اختص) بالبناء للفاعل (هذا الاسم بذلك الجواز) الباء داخلة على المقصور اى ذلك الجواز اى جواز اجتماع حرف النداء مع اللام مختصا بذلك الاسم اى باسم الله تعالى يعنى لم يدخل حرف النداء من جملة مافيه اللام الا لفظة الله (ولهذا) اى للامر المذكور (قال) المصنف (خاصة) وهى مصدر على وزن اسم الفاعل مثل الحلقبة والعافية اى خص خصوصا لامتناع التوسيط هنا لان ايا يستلزم التعدد ولفظ هاء التنبيه والله تعالى منزه عنهما وهو موضوع للاشارة الحسية وهو متعال عن ان يكون محسوسا فى الدنيا وقوله خاصة اشارة الى ثلاثة احكام للفظة الله فى باب النداء قطع همزة لانها فى سائر المواضع همزة وصل والقطع مختص بباب النداء واختصاص ذاته بكلمة يامن بين حروف

فالاحسن الوارد على هذا الوجه لارتكاب خلاف الظاهر والاستغناء عن الجار والمجرور ولم يقل قدس سره بالاحتراز عن اللبس حتى يقال انه لايندفع به بل يتحقق الجار والمجرور فى الموضعين بل بالاحتراز عن المشابهة بحسب الصورة ولايخفى انه لايحصل الابتغييرها الى هذا الاسلوب كيف ولا التباس فى صورة الاكتفاء بالمسند وعدم الاتيان بالجار والمجرور حتى يقال وبه يندفع سؤال الاستغناء بل هذا انما يندفع بكون الاحتراز عن المشابهة الاترى ان المسند يشبه المسند اليه لكونه بعضامنه بخلاف المسند به وكان القائل اشتبه عليه قوله يشبه فزعمه يشتبه فوقع فيما وقع (قوله وعلى التقديرين يخرج به القسم الثانى قيل فيه انه يخرج الصفة التى هى خبر المبتدأ لانها مسندة الى فاعلها لان الاسناد هى النسبة التامة ولانسبة تامة الصفة الى فاعلها بل الى المبتدأ ثم قيل وفيه ان جعل الاسناد فى تعريف المبتدأ بمعنى النسبة الاتم تكلف بعيد جدا وقد يجاب بان المراد بالاسناد الى المبتدأ اعم من الاسناد اليه والى ضميره اوالى متعلق ضميره وتجه انه يدخل فى تعريف الخبر يضرب فى زيد يضرب وقد يتكلف بان الخبر مجموع الصفة ومعمولانها كالفعل الا

النداء لانه تعالى لا ينادى بغيرها سماعا و نداؤه بلا توسيط المبهم من اى او هذا الاضمحلال معنى التعريف بالعلمية يقينا (واما مثل النجم والصعق) والبيت وغيرهما مما فيه اللام لا للتعويض (وان كانت اللام لازمة فيه) بحيث لا تنفك عن الكلمة فلا يقال فى سعة الكلام نجم و صعق (لكن ليست) اللام فيه (عوضا عن) حرف (محذوف) عما دخلت هى عليه (واما الناس) جمع انسان (وان كانت اللام فيه) اى فى الناس (عوضا عن الهمزة) لانه لا يجتمعان فيه الا قليلا (لان اصله اناس) ثم عرف باللام فصار الاناس ففعل ما فعل فى الله (لكن ليست لازمة للكلمة) لانها تنفك عنها (لانه يقال ناس) بلا لام (فى سعة الكلام فلا يجوز ان يقال) بلا توسيط المبهم (يا النجم و يا الناس) بل لا يقال الا بتوسيط المبهم قوله (و لعدم) تعليل لقوله حكموا (جريان) وهو مصدر بمعنى الجارى (هذه القاعدة فى) كلمة (التى) لان اصله تى ثم عرف باللام فصار التى وهى كلمة من الموصولات واللام لازمة لها لانه لا يقال تى لان تى اسم اشارة والتى اسم موصول (فى قوله ء من اجلك يا التى تيمت قلبى ء وانت بخيلة بالوصل عنى) والجار فى من اجلك متعلق بفعل محذوف اى هلكت من اجلك بكسر الكاف يا التى قيل حذف ههنا المنادى للعلم به و اشتهاره لان النداء لحبيبة مع انه خاطبها بقوله من اجلك اولاخفائه عن سماع احد والموصول مع صلته صفة لها فكأنه قال يا سلمى او يا ليلى التى تيمت بكسر التاء لكونه خطابا للمؤنث من تيم بتشديد الياء المثناة من تحت اى رققت قلبى و جذبته و ميلته اليك والواو فى و انت للحال وانت مبتدأ و بخيلة خبره والجملة حال من فاعل تيمت بالوصل اى بالوصق واللقاء عنى اى الى اى والحال انك بخيلة بالوصال واللقاء الى معناه بالفارسية دمن هلاك شدم از جهت عشق تو اى آن كسى كه قلب مرا ملايم و جذب كردى و حالا تو بخيلى در وصل من» (لان لامها) اى لام التى (ليست عوضا عن) حرف (محذوف) اى عما دخلت هى عليه (وان كانت) اللام (لازمة للكلمة) اى لكلمة التى حيث لا يقال فى سعة الكلام تى لما قلنا (حكموا عليه) اى على قول الشاعر (بالشذوذ) لان ما خالف القياس يكون شاذا والجواب عنه لما قلنا والجار فى قوله (وفى الغلامان) متعلق بقوله حكموا (فى قوله) اى فى قول الشاعر (ءفيا الغلامان اللذان فراء) تثنية فر صلة الموصول وهو مع صلة صفة الغلامان واجب بحذف التوسيط للاختصار تقديره فيا ايها الغلامان بقرينة الفرار لان الفار المتمرد يحتاج الى التنبيه وان كان غائبا ء آخره ء ايا كما ان تكسبانى شراء وفى رواية ايا كما ان تعقبانى شرا (لانتفاء الامرين) التعويض واللزوم (كليهما حكموا بانه) اى بان هذا القول (اشد) بالدال المهملة اسم تفضيل والظاهر بالذال المعجمة كانهم توسلوا فى التفضيل بصيغة اشد من الشدة ولم يبنوا من الشذوذ لانه من العيوب ولا يبنى منها اسم تفضيل (شذوذا) تميز يعنى هذا القول اشد شذوذا لانتفاء التعويض فيه فقط



انما جرى اعراب الخبر على جزئه القابل له وهو الصفة وانت غنى عنها بما عندك من الوجه الصواب وهو ان الصفة الواقعة خبرا لا تكون مسندة الى فاعلها قصدا والا لما كان خبرا معرفا كيف وضارب فى قولك زيد ضارب لا يتبادر منه الا كونه مسندا به الى زيد والضمير المستكن فيه انما يعلم من قاعدة كون المشتق محمولا (قوله) هو الابتداء اى تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى شئ او ليسند اليه شئ كما فى القسم الاول من المبتدأ وهذا الابتداء بعينه عامل فى الخبر لاقتضائه المبتدأ والخبر على السواء كذا يستفاد من الرضى فلا يحمل عبارة الشارح على ان تجريد الخبر للاسناد الى شئ عامل فيه ومسمى بالابتداء فانه وهم ولا يخفى ان تعريف الابتداء صادق على ما قام بالخبر والتعريف الصحيح تجريد المبتدأ عن العوامل اللفظية وهو من جملة الاوهام لضرورة ان المقام لبيان حالى المبتدأ والخبر وبيان العامل فيهما ليصح دعوى كون المصنف هذا الكلام الى قسم المبتدأ والقول بانه مستفاد من الرضى لا يكون حجة علينا بل نقول ان الرضى لم يصب فى هذا الموضع حيث قال واما العامل فى المبتدأ فقال البصريون هو الابتداء وفسره بتجريد الاسم عن

لوجود اللزوم فيه (ولك) (اى وجازلك) لان اللام مشعر للجواز وعلى الوجوب خطاب لمن يصلح له هذا الخطاب لان الاصل الخطاب ان يكون لمعين وقد يكون لغير معين ممن يصلح له تعميما وههنا كذلك على مابين فى موضعه (فى مثل ياتيم تيم عدى) (اى فى) كل (تركيب تكرر فيه المنادى المفرد المعرفة صورة) لاحقيقة (وولى) اى وقع عقيب (الثانى) بلا فصل (اسم مجرور بالاضافة) هذا تفسير للمثل وبيان ان الحكم الآتى ليس مخصوصا بهذا التركيب بل يجرى فيه وفى مثله ومنه قوله يازيد زيد اليعملات (فى الاول) متعلق بجازاى جازلك فى الاسم الاول فى مثل هذا التركيب (الضم) اى البناء على الضم لكونه منادى مفردا معرفة (والنصب) لكونه منادى مضافا اما الى عدى المحذوف او المذكور (و) جازلك (فى الثانى) اى فى الاسم الثانى (النصب فحسب) بفتح الحاء وسكون السين المهملتين اسم من اسماء الافعال بمعنى انته يعنى وجازلك فى الاسم الثانى النصب فانته عن جواز الضم فيه فانه لم يجز او الفاء جواب شرط اى ان كان الامر كذلك فانته عن جواز الضم فيه وفى الاول الفاء للعطف وان كان من عطف الانشاء على الاخبار (اما الضم) اى اما جواز البناء على الضم (فى) الاسم (الاول فلانه منادى) لدخول حرف النداء عليه (مفرد) لانه ليس بمضاف ولا شبهه (معرفة) اما قبل النداء او بعده (كما هو الظاهر) فحقه ان يبنى على ما يرفع به (و) اما جواز (النصب) فيه فبنى (على انه) منادى (مضاف الى عدى) بالتنوين (المذكور) صفة عدى يعنى مبنى على انه منادى مضاف فحقه ان ينصب لما مر ان المنادى اذا كان مضافا ينصب (وتيم) بالتنوين (الثانى) صفة (تأكيد لفظى) والتأكيد اللفظى فى الاغلب حكمه حكم الاول فى حركته حركته اعرابية كانت او بنائية فكما ان الاول محذوف التنوين للاضافة فكذا الثانى مع انه ليس بمضاف (فاصل بين المضاف والمضاف اليه) وانما جاز هذا الفصل لئلا يلزم بقاء الثانى بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض عنه ولا بناء على الضم وجاز الفصل بينهما فى السعة لانه لما كرر الاول بلفظه بلا تغيير لفظه صار الثانى كأنه هو الاول فكأنه قال ياتيم عدى بلا تكرير (وذلك) العمل (مذهب سيبويه او) على انه (مضاف اى عدى) بالتنوين (المحذوف) صفة (بقرينة المذكور) فى التركيب الثانى لان الشائع ان يحذف السابق دون اللاحق لان اللاحق مفسر للسابق (وذلك) العمل (مذهب المبرد) وانما اختار سيبويه الاول احترازا عن ارتكاب الحذف والمبرد الثانى احترازا عن الفصل الظاهر بين المضاف والمضاف اليه ولكل وجهة هو موليها (والسيرافى اجاز الفتح) فى الاول (مكان النصب) وكأن المصنف اشار الى رده بحصر الاحتمال فى الضم والنصب بناء (على ان يكون) الاول (فى الاصل ياتيم بالضم تيم عدى) بالنصب فيه (ففتح) يعنى فبنى على الفتح (اتباعا لنصب الثانى كما فى) قولك (يازيد بن عمرو) لانه كان يازيد فى الاصل مبنيا على الضم لكونه منادى مفردا معرفة فبنى على الفتح اتباعا لنصب الابن لان الابن

العوامل الاسناد ويكون معنى المبتدأ فى المبتدأ الثانى تجريد الاسم عن العوامل لاسناده الى شئ واعترض عليه بان التجريد امر عدمى فلا يؤثر واجيب بان العوامل فى كلام العرب علامات فى الحقيقة لامؤثرات والعدم المخصوص اعنى عدم الشئ المعين يصح ان يكون علامة لشئ لخصوصيته فالعامل على هذا تجريد الاسم للاسناد اليه فى المبتدأ الاول وتجريد الاسم لاسناده الى شئ آخر فى المبتدأ الثانى وفسر الجزولى الابتداء بجعل الاسم فى صدر الكلام تحقيقا او تقديرا لاسناد اليه او لاسناده حتى يسلم من الاعتراض بان التجريد عدمى فلا يؤثر قال المتأخرون كالزمخشرى والجزولى هذا الابتداء هو الخبر ايضا الطلبه لهما على السواء هذا كلامه وذلك لان ما نقله عن البصريين امر بهم المبتدأ والخبر جميعا ولا وجه لقوله ويكون الخ ولان الظاهر من قوله هذا الابتداء هو المفسر بجعل الاسم فى صدر الكلام الى آخر ما نقله عن الجزولى ومن الظاهر ان اسناد ذلك الى الزمخشرى فرية بلا مرية فانه قال فصل المبتدأ والخبر هما الاسمان المجرد ان للاسناد نحو قولك زيد منطلق وكونهما مجردين للاسناد هو رافعهما لانه

منصوب لانه تابع مضاف فيكون فى تيم الاول ثلاث احوال البناء على الضم والنصب لكونه مضافا والبناء على الفتح اتباعا (وتعين النصب فى) تيم (الثانى لانه) اى لاتيم الثانى (اما تابع) بالتنوين (مضاف) صفة تابع على تقدير ان يكون تيم الاول مبنيا على الضم او على الفتح فيكون الثانى مع توابع المنادى المعنى المضاف فينصب (او تابع) بلاتنوين بل (مضاف) الى مضاف المضاف اليه وهذا على تقدير ان يكون تيم الاول منادى مضافا الى عدى المذكور او المحذوف فيكون تيم الثانى تابعا للمنادى المضاف المنصوب فينصب على كلا التقديرين بلاشك (وتمام البيت ﴿ ياتيم تيم عدى لاابالكم ﴿ لايلقينكم فى سوءة عمر) فى القاموس لاأب لكم ولاابالكم ولاابك ولاأب لك كل ذلك دعاء فى المعنى لامحالة وفى اللفظ خبر انتهى قال الجوهرى هو مدح اى انك شجاع ماجد مستغن عن الاب اى عن المربى وقال الازهرى انه شتم لاشتم فوقه والمعنى انك لست بابن رشدة اشهر لا لنفى الجنس وابابا ثبات الالف مثل لاابا له منصوب اسمها ولكم الجار والمجرور خبرها عند ابن الحاجب ومحذوف عند غيره وسيأتى تفصيله لايلقينكم فعل مضارع مفرد مذكر مؤكد بالنون الثقيلة من الق يلقى من الالقاء والضمير عبارة عن المخاطبين وهى تيم عدى اى لايوقعنكم وسوءة على وزن سورة المكروه وكل ماهو قبيح وعمر بالرفع فاعل لايلقينكم (والبيت لجرير) الشاعر قاله خطابا لبنى تيم ونصيحة لهم (حين اراد عمر التيمى) اى المنسوب الى بنى تيم (الشاعر) صفة عمر (ان يهجوه) (من هجا يهجو مثل غزا يغزو غزوا والهجو القدح والذم (فقال جرير خطابا لبنى تيم) ونصيحة لهم (لاتتركوا عمر) مفعول لاتتركوا على (ان يهجونى) يعنى لاتكونوا ساكتين حين اراد عمر الشاعر التيمى ان يهجونى وامنعوه عن هجوه اياه (فيلقينكم) بالنصب بان المقدرة لانه جواب النهى مثل قوله تعالى ولا تطغوا فيه فيحل عليكم اى فان يلقينكم ويوقعنكم (فى سواة اى مكروه) وبلية تصل اليكم (من قبلى) وجانبى (يعنى) المراد من المكروه والبلية من قبل جرير (مهاجاته اياهم) والمهاجاة مصدر من المفاعلة والاصل فيه مهاجية قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها جار لفاعله وناصب لمفعوله الراجع الى بنى تيم والمعنى لايوقعنكم عمر فى مكروه وبلية شديدة من قبلى لاجل تعرضه لهجوى (و) (المنادى) مبتدأ (المضاف) صفة (الى ياء المتكلم يجوز فيه) اى فى ذلك المنادى (وجوه اربعة) خبره (فتح الياء) بدل من وجوه بدل البعض او خبر مبتدأ محذوف اى احدها والاول (مثل) (ياغلامى) بفتح الياء وهو الاصل لان كل كلمة وضعت على حرف واحد الاصل فيها حال افرادها الحركة وحال تركيبها ايضا اعتبارا بحال الافراد لانه الاصل والنظر له لئلا يلزم الابتدا بالساكن والاصل فى الحركة الفتح لخفته وثقل اخويه على ما وضع على حرف واحد (و) (سكونها) عطف على فتح الياء والضمير للياء قيل لانه الاصل لان الياء حنية والاصل فى البناء

(السكون)

معنى قدمنا ولهما معا ثانيا ولا وحدا من حيث ان الاسناد لايتأتى بدون طرفين مسندا ومسندا اليه وهل فيه مايشعر بكون هذا الابتداء هذا كلا بل هو صريح فى كون العامل فى المبتدأ والخبر على السواء ما نقل عنا لبصريين من التفسير وزيادة الكلام على وجه يتبين تفاصيل الاقوال الموردة فى الشرح ويظهر وجه التقديم والتأخير هو انه قد تقدم ان العامل مابه يتقوم معنى المقتضى للاعراب فى تعينه ههنا مذاهب فذهب البصريون المتقدمون الى ان كون المبتدأ مجردا عن العوامل اللفظية للاسناد رافع له وهو المبتدأ جميعا رافعان للخبر ووجه ذلك انه عدى فوجب ان لايصار اليه على انفراده الاضرورة ولاضرورة تلجئ باعتبار الخبر فوجب ان يكون المبتدأ معه جزء فى العمل ولما كان هذا بعيدا عن التحقيق لان فيه اعتبار الوجود وهو الاسناد فلم يكن عدما صرفا ولو قدر عدما فليس هو ههنا موجبا ولا سببا فى التحقيق وانما هو كالعلامة للشئ وقد تكون العلامة عدما على ان تخصيص الخبر بزيادة مع استوائهما الاسناد اليهما تحكم محض عدل عن ذلك المتأخرون منهم الى ان العامل فيهما كونهما مجردين للاسناد والوجه

السكون ولثقل التركيب بالاضافة ولئلايلزم الابتداء بالساكن (مثل) (ياغلامى) بسكونها (و) (اسقاط الياء عطف على سكونها لقربه اوعلى فتح الياء لكونها اصلا (اكتفاء بالكسرة) علة للاسقاط لان الياء لما كانت متولدة على الكسرة اوعلى العكس تكون الكسرة دليلا على الياء اذا حذفت لمناسبة التولد (اذا كان قبله كسرة) يعنى اذا كان حركة الحرف الذى قبلى الياء كسرة لتدل الكسرة على الياء (احترازعن نحو يافتاى) وياعصاى بفتح الياء بلاحذفها اذلايقال يافتا بحذف الياء لعدم القرينة ولاباسكانها ايضا لئلايلزم الساكنين قوله اذا كان قبله كسرة كما هو شرط للثالث شرط للثانى ايضا لانه لايجوز اسكان الياء فى مثل يافتاى على ماسيأتى فى قوله واذا اضيف الاسم الصحيح اوالملحق به الى ياء المتكلم الى ان قال فان كان فى آخره الف ثبت والى ان قال والياء مفتوحة فى الصور الثلاث (مثل) (ياغلام) بكسر الميم وحذف الياء (و) (قلبها) اى قلب الياء (الفا) عطف على اسقاط الياء اوعلى فتح الياء لاعلى سكونها يعرف بالتأمل (مثل) (ياغلاما) بالالف هذا متفرع على القسم الاول لان اصله ياغلامى بكسر الميم وفتح الياء فخفف بفتح الميم وقلبت الياء الفا وهذان الوجهان) اعنى اسقاط الياء وقلبها الفا (يقعان غالبا فى النداء) واما الوجهان الاولان فيقعان فى النداء وغيره على السوية لان كل واحد منهما اصل (لان النداء موضع) ومحل (تخفيف لان المقصود) اى لان المقصود المنادى بالنداء لا النداء فقط بل (غيره) اى غير النداء (فيقصد) المتكلم (الفراغ) والخلاص (من النداء بسرعة ليتخلص) المتكلم (منه) اى من النداء (ويتوجه الى) ماهو (المقصود) والمراد (من الكلام) والخبر والامر والنهى وغيرذلك مما يبتنى على النداء (فخفف ياغلامى بوجهين حذف الياء) بدل من قوله بوجهين (وابقاء الكسرة دليلا عليه) اى على الياء فى الوجه الثالث (وقلب الياء) عطف على حذف الياء (الفا) فى الوجه الرابع (لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة) فيه لنشر على ترتيب اللف ولان الالف اكثر نداء من الياء (وهما اى هذا ان الوجهان وان كانا) للوصل واقعين فى المنادى المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يقعان) اى لايكون هذان الوجهان واقعين (فى كل منادى كذلك) اى مضاف الى ياء المتكلم وقوله كذلك صفة لمنادى واشارة الى مافسرناه (بل) يقعان (فيما) اى فى المنادى الذى (غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر) المنادى (بها) اى بتلك الاضافة) لتدل الشهرة والغلبة (على الياء المغيرة) اسم مفعول من غير (بالحذف فى الوجه الاول (او القلب) الفا فى الوجه الثانى (فلايقال) فى ياعدوى بفتح الياء اوسكونها (ياعدو) بالحذف والاكتفاء بالكسرة (وياعدوا) بتبديل الكسرة فتحة وقلب الياء الفا بل يجب ان يقال ياعدوى بالفتح اوالاسكان لان العدو لم تغلب ولم تشتهر اضافة الى ياء المتكلم لان الشخص لايضيف عدوه الى نفسه غالبا (وقدجاء) حال كونه (شاذا فى المنادى) الذى غلب عليه

معنى اقتضى الامرين جميعا اقتضاء واحدا فى تحقيق مابه ثبت الاعراب فوجب ان يكون هو العامل فى المعمولين ظننت لذلك المعنى ولا بد من اخذ التجريد باتفاق لانه لولا التجريد لما حصل هذا الامر فوجب اعتباره وذهب الكوفيون الى ان المبتدأ عامل فى المبتدأ ووجه قولهم ان كل واحد منهما لايكون مسندا اومسندا اليه الا باعتبار اخيه فوجب ان يكون احدهما عاملا فى الاخر اذلايتحقق ذلك الابه وهو مردود بان المعنى الذى اقتضى ان يكون الاخر خبرا فصار المصحح لمقتضى الاعراب فيهما واحدا فيجب ان يكون هو العامل فيهما واصله ظننت زيدا قائما كما عرفت وبان هذه العوامل كالعلامات واذا جعل كل واحد منهما علامة على رفع الاخر ادى ادى ان تكون العلامة متأخرة عن المعلم عليه وهو خلاف القياس العقلى لايقال قد عمل اياما تدعو وتدعوا فى اياما فى نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا لان اسماء الشروط انما عمت من جهة تضمنها معنى ان وكانت معمولة من جهة معنى الاسمية فاختلف الجهتان وبان الضرورة حاكمة بوجود ماذكروه فى مثل كان زيد قائما وكان زيد القائم فيجب ان يكونا مرفوعين على ما كانا عليه

اضافته الى الياء (ياغلام) فاعل جاء باعتبار المثل (بالفتح) اى بفتح الميم (اكتفاء بالفتحة
عن الالف) لان الفتحة تكون دليلا على الالف المغيرة بالحذف لمناسبة التوالد بينهما
وانما كان شاذا لكثرة التغيير ولان الفتحة تكون دليلا على الالف دون الياء فيكون
الياء مغيرا بلا دليل وانما جاز لحصول التخفيف واما فتح يا بى فى يا بنيا فليس شاذا كما شذ
ياغلام لاجتماع اليائين (و) (يكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم) (بالهاء) كما انه يجوز
ان يكون بغير هاء وقد جعل قوله بالهاء متعلقا بيكون المقدر فتكون هذه الجملة الاسمية
معطوفة على الجملة الاسمية وقيل والاولى ان يكون بالهاء عطفا على محذوف اى بلا هاء وبالهاء
فيكون فى حيز الجواز اشهر والجواز ليس من كلام المصنف حتى يكون وقوع قوله بالهاء فى
حيز الجواز اولى والاولى ماذكره الشارح (فى هذه الوجوه) الاربعة (كلها) (وقفا) (اى
فى حالة الوقف) نصب على الظرفية باعتبار المضاف (تقول) حال الوقف (ياغلاميه)
بالفتح (وياغلاميه) بالاسكان (وياغلامه) بالحذف (وياغلاماه) بالقلب وياغلامه بالفتح
والحذف وان كان شاذا (فرقا بين الوقف والوصل) يعنى اذا كانت هذه الوجوه توصل
الى ما بعدها بلا فاصلة لا يؤتى بالهاء واذا كانت تقطع عما بعدها يؤتى بالهاء فيكون وجود
الهاء دليلا على القطع وعدمها دليلا على الوصل (وقالوا) (اى العرب فى محاوراتهم)
جمع محاورة اى فى مصاحباتهم العرفية حين اضافة الاب او الام الى ياء المتكلم (يا ابى
ويا امى) بناء (على الوجوه الاربعة) المذكورة فى ياغلامى (كسائر) اى كباقى (ما اضيف
اى ياء المتكلم) يعنى قياسا مطردا فيهما كما فى باقى المنادى المضاف الى ياء المتكلم من
فتح الياء واسكانها واسقاطها وقلبها الفا بلا هاء فى الوصل ومع الهاء فى الوقف
فيكون فى كل منهما ثمانية اوجه (مع وجوه اخر) جمع اخرى مؤنث آخر (زائدة)
صفة وجوه بعد صفة (عليها) اى على الوجوه الاربعة بل على الوجوه الثمانية (لكثرة
استعمال نداءهما فى كلامهم) لان الانسان يكثر نداؤه لابيه وامه وكثرة النداء
تقتضى كثرة الوجوه لانه اذا تعسر النداء بوجه تيسر بوجه آخر اذا كثرت الوجوه (كما
اشار) المصنف (اليها) اى الوجوه الآخر الزائدة عليها (بقوله) عطفا على الوجوه
الاول (ويا ابت ويا امت) (اى قالوا) فى نداء الاب والام بطريق آخر (يا ابت)
مكان يا ابى (ويا امت) مكان يا امى (ايضا) اى كما قالوا على الوجوه الاول (بابدال التاء)
المثناة من فوق (بالياء) المثناة من تحت والباء فى بالياء بمعنى من اى بجعل التاء الفوقانية
بدلا من الياء التحتانية وفى الحاشية الباء صلة الابدال وانما تدخل على المتروك فهى
التحتانية وما فوقها الفوقانية دون العكس كما زعم انتهى وفى الرضى هذا عند البصريين
وانما ابدلت التاء لانها تدل فى بعض المواضع على التفخيم مثل علامة ونسابة والاب
والام مظنتا التفخيم ولكن عند الوقف تقلب هاء لكونها للتأنيث وقال الكوفيون
التاء للتأنيث والياء مقدرة بعدها ولو كان الامر كما قالوا لسمع يا ابتى ويا امتى انتهى وانما
طولت لكونها عوضا عن الياء كتاء بنت واخت عوضت عن الواو (فتحا وكسرا)

لوجود الرافع لكل واحد
منهما ولا يستقيم اخذ
التجريد لهم فى ذلك لان
من مذهبهم ان قائم مرفوع
على ما كان مرفوعا قبل
دخول كان ولا العمل
لكان فيه هكذا قال
المصنف وغيره من الائمة
الثقات وبه تبين ان
كون الابتداء المفسر بذلك
شاملا للخبر عاملا فيه مع
فساد تخصيصه بالمبتدا لان
المراد بالابتداء غير المراد
بالمبتدأ وان معنى قوله
الشارح قدس سره
الابتداء عامل فى المبتدأ
والمبتدأ عامل فى الخبر انه
عامل فيه مع ما عمل فيه
(قوله) لان المبتدأ ذات
والخبر حال من احوالها
قيل هذا انما تم كليا لو لم يجز
جعل الشيخ خبر ويجب
ان يؤول هذا بهذا مسمى
بزيد فالحق انه حكم
اكثرى قيل هذا الدليل
جار فى الفاعل فيلزم ان
يكون اصله التقديم قلت
نعم لان ما ينبغى ان يكون
الفاعل عليه تقديمه
على الفعل لذلك الا انه منع
مانع وهو ان المسند عامل
ورتبة العامل التقدم وذكر
الفاعل لداعى الفعل
والداعى متقدم على ما دعاه
اليه ولعلك تقول مبنى ذلك
التعليل ما هو المتبادر من
لفظى المبتدأ والخبر الاترى
ان الاخبار عن الشيء
يكون ببيان حال من
احواله واما ان المبتدأ
والخبر قد يكونان على
خلاف ذلك فهو مما لا نزاع

(اى حال كون التاء) المبدلة (مفتوحة على وفق حركة الياء) فيه اشارة ان قوله فتحا وكسرا حال مأول بالمشتق وذو الحال مقدر مع عامله كما قدره الشارح بقوله اى قالوا ياابت وياامت ايضا بابدال التاء بالياء وانما قال على وفق حركة الياء لان التاء ابدلت من الياء المفتوحة فاصل ياابت وياامت ياابى ويا امى بفتح الياء والميم فى ياابت وامت بعد الابدال للخفة (او) حال كون التاء المبدلة (مكسورة) وهو اكثر استعمالا (لمناسبة) الكسرة (الياء) التى هى الاصل وهذا بناء على ان التاء مبدلة من الياء الساكنة فالتاء ساكنة لابدالها من حرف ساكن فحركت بالكسرة لمناسبة الياء فابدال الكسرة فتحة للخفة ايضا (وقد جاء الضم) اى البناء على الضم (ايضا) كما جاء البناء على الفتح والكسر (نحو ياابت وياامت) بالبناء على الضم فيهما او فيهما ثلاث لغات البناء على الفتح او الكسر او الضم الا ان البناء على الكسر اكثر لما سبق ثم البناء على الفتح ثم البناء على الضم على المستقل (لاجرائه مجرى المنادى المفرد المعرفة) لانه اذا ابدل الياء تاء صار كانه لم يضف فجرى مجرى المنادى المفرد المعرفة فبنى على الضم (ولم يذكره) المص حيث قال فتحا وكسرا ولم يقل وضما (لقلته) اى لقلة استعماله لثقل الضمة على التاء وان كانت مبدلة (و) (قالوا) اى العرب ايضا فى نداء الاب والام بطريق آخر (ياابتا وياامتا) (بالالف) اى بالحاق الالف (بعد التاء) فيه اشارة الى ان قوله بالالف عطف على مقدر وهو قول الشارح بابدال التاء بالياء اى قالوا فى نداء الاب والام ياابت وياامت بابدال الياء وبالالف اى قالوا ياابتا وياامتا بالحاق الالف بعد التاء ولاتنظر الى ما قيل هنا (جمعا بين الوضعين) التاء والالف لانه يجوز ان يكون لشئ عوضان فكما قالوا بتعويض وحدها ياابت وياامت وتعويض الالف وحدها ياابا وياما قالوا بتعويضهما معا ياابتا وياامتا (دون الياء) اى ياء المتكلم (فما قالوا ياابتى وياامتى) كما قالوا ياابا بالياء والالف او بالياء والتاء والالف (احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض والمعوض عنه فانه) اى فان هذا الجمع (غير جائز) لانه لااعتبار للعوض عند وجود الاصل كما لايجمع بين الخميس والجمعة وبين الشمس والقمر (و) (قالوا) اى العرب عند نداء ابن الام وابن العم اعاد قالوا اشارة الى ان قوله حكما خاصا لايوجد فى غيره الاشاذا (ياابن ام ويا ابن عم خاصة) اى خص هذا القول بهما خصوصا (هذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم) يعنى بالنظر الى ان يكون المضاف اليه للمنادى والمضاف الى الياء الام والعم (اى لايقال ياابن اخ) بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف (و) لايقال (يابن خال) بالفتح ايضا (بل يقال ياابن اخى ويا ابن خالى) على الوجوه الاربعة المذكورة بالهاء وبلاهاء (لا) اى ليس هذا الاختصاص (بالنظر الى الابن) المضاف الى العم والام المضاف الى الياء (ايضا) كان هذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم (فانهم يقولون) عند نداء بنت الام المضافة الى الياء (يابنت ام) بالفتح للاكتفاء المذكور (و) عند نداء بنت العم المضاف الى الياء (يابنت عم) بالفتح ايضا (على

فيه كيف واحد فسمى المبتدأ الايكون ذاتا فى شئ من المواضع خبره لايكون الاذاتا وبما عرفت من وجه التعليل ظهر ان السؤال باشتراك الفاعل فى هذا الدليل لايتوجه عليه فلا وجه لايراده ودفعه بهذا الطريق بل هو انما يرد على ماذكره المصنف من اصل المبتدأ التقديم لانه المحكوم عليه فلابد من تقدم عقليته ليكون الحكم على متحقق والجواب المشهور ما اتى به القائل (قوله وقد يكون المبتدأ نكرة قيل لايخفى ان المنظوم هو ان يجمع بين قوله واصل المبتدأ التقديم وقوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ماله صدر الكلام الى آخر مباحث التقديم والتأخير ثم قيل واعتذر بانه قدم بحث تنكير المبتدأ وكون الخبر جملة على تتمة بحث التقديم ليجمع بين الاصول الثلاثة التقديم وتعريف المبتدأ وافراد الخبر اذ نبه على اصالة التعريف بايراد كلمة قد فى قوله وقد يكون المبتدأ نكرة ونبه على اصالة الافراد بقوله والخبر قد يكون ولتوقف بعض ماهو من تتمة بحث التقديم على معرفة بحث التنكير والخبر الجملة والعذر شبيه بالعذر اذلا يندفع به لامكان الجمع بتأخير اصل التقديم عن الاصلين الاخيرين وانت خبير بان معرفة المواضع التى يجب

الوجوه الاربعة) مع زيادة وجه خامس عليها وهو الاكتفاء بالفتحة عند حذف الالف من غير شذوذ قولا بمثال (مثل ياغلامى) (فقالوا) اى العرب (ياابن امى ويا ابن عمى بفتح الياء) فيهما مثل غلامى (و) قالوا ايضا ياابن امى ويا ابن عمى با(سكونها) اى الياء فيهما مثل ياغلامى بسكونها (و) قالوا ايضا (ياابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة) فيهما مثل ياغلام بالحذف والاكتفاء (ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال الياء الفا) وتبديل الكسرة فتحة مثل ياغلاما (وقالوا) اى العرب ايضا (بزيادة وجه آخر) على هذه الوجوه الاربعة والحال انه قدر (شذ) اى قد كان شاذا (فى) المنادى (المضاف الى ياء المتكلم) (ياابن ام ويا ابن عم) (بحذف الالف) المقلوبة عن الياء (والاكتفاء بالفتحة) قبلها (لكثرة الاستعمال) اى لكون استعمال هذا اللفظ كثيرا وهذه العلة توجد فى الالفاظ السابقة ايضا (وطول اللفظ) لانه جعل اربع كلمات وهى حرف النداء والمنادى والمضاف اليه المنادى وياء المتكلم كلمة واحدة (وثقل) بكسر الثاء المثلثه وفتح القاف مصدر على وزن صغر مضاف الى الفاعل وهو (التضعيف) وهذه العلة مخصوصة بهذا اللفظ لان ثقل التضعيف لا يوجد الا فيه والحاصل عن اجتماع هذه العلل الثلاث يشترط لجواز حذف الالف الاكتفاء بالفتحة فبولغ فى تخفيفه اكثر من تخفيف ياغلام بزيادة هذا الوجه الخامس على الوجوه الاربعة ولهذا كان حذف الياء فيهما مع فتح الميم او كسرها اكثر من حذفها فى نحو ياغلام (ولما كان من خصائص النداء) وما يتعلق اصالة (الترخيم) لان الترخيم تغيير والنداء باب تغيير كما مر ان النداء ليس بمقصود بل غيره والنداء وسيلة لما هو المقصود فالتغيير يناسب التغيير ولان النداء انما يكون لامر مهم فالمنادى يؤذن بالترخيم ان الامر المهم مما لا يقبل التوقف والمكث ربما تم الكلمة بل يجب ان يؤتى بسرعة (شرع فى بيانه) اى فى الترخيم ليستكمل احوال المنادى (فقال) (وترخيم المنادى) الاضافة ظرفية يدل عليه عطف قوله وفى غيره او مضاف الى المفعول والفاعل متروك اى وترخيمك المنادى (جائز) (اى واقع) وثابت يعنى ان الجواز ههنا وقوعى (فى سعة الكلام) يعنى ان الترخيم مقيد بان يكون فى الكلام سعة ليحسن مقابلته الضرورة (من غير ضرورة) والجاران متعلقان بالوقوع (شعرية) صفة ضرورة (دعت اليه) اى الى الترخيم واقتضته (فان دعت اليه ضرورة) اقتضت ضرورته الترخيم (ف) ترخيم المنادى حينئذ واقع (بالطريق الاولى) فالترخيم فى المنادى واقع سواء دعت اليه ضرورة اولا (و) (هو) اى الترخيم (فى غيره) (اى غير المنادى واقع) وثابت (ضرورة) (اى لضرورة) يشير الى ان نصب ضرورة على انه مفعول له للوقوع (شعرية داعية اليه) اى الى الترخيم كقول الشاعر ❁ ديار مية اذ مى تساعفنا ❁ ولا يرى مثلها عرب ولا عجم ❁ (الا فى سعة الكلام) (وهو) (اى) الترخيم فى اللغة تخفيف اللفظ وتسهيله فى القاموس

(رخم)

فيما تقديم المبتدأ والمواضع التى يجب فيها التأخير يتوقف على معرفة كون المبتدأ معرفة ونكرة وعلى كون الخبر مفردا وجملة فلابد من تقديم هذا على ذلك كما فعله المصنف رحمه الله الا ترى الى قوله وكانا معرفتين او متساويين وقوله او كان الخبر فعلا له الى غير ذلك من قوله واذا تضمن الخبر المفرد على ان الكلام هنا مسوق لبيانهما من حيث هما بخلاف ما اذا كان المبتدأ مشتملا الى آخر البحث فان النظر فيه باعتبار ما يعرضهما فلا وجه لتوسيط هذا بيان ذلك والعجب من الرضى انه اول من تورط فى هذه الورطة حيث وكان ترتيب الكلام يقتضى ان يذكر المصنف ههنا المواضع التى يجب فيها التقديم والتأخير وقد غفل الهندى ايضا لانه قال وكان الاولى ان يذكر ههنا قوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ماله صدر الكلام آه مما وجب فيه هذا الاصل وتخلفه والاعجب ان القائل لم يتفطن لبعض ذلك مما نقله من كلام المعتذر من توقف بعض ما هو من تتمة بحث التقديم على معرفة بحث التنكير والخبر الجملة وان كان ناقصا فى الافادة وما ذكره من تأخير ذلك الاصل وهم آخر خارج عن هذا البحث وهو ايضا مندفع بما ذكرناه على طريق العلاوة كما يتضح

رخم الكلام ككرم ونسر لانه سهل فهو رخم والجارية اذا صارت سهله المنطق فهي رخيمة ورخيم ومنه الترخيم في الاسماء لانه تسهيل المنطق وتخفيفه و(ترخيم المنادى) مصدر ترك فاعله ومفعوله (في آخره) (اى في آخر المنادى) اى حذف شئ من آخر المنادى (تخفيفا) علة للحذف ولذا قال الشارح (اى لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى) مثل تجاوز ساكنين واضافة وغيرهما (مقضية) موجبة (الى الحذف المستلزم للتخفيف) وفى الرضى يعنون بالحذف التخفيف مالم يكن له موجب كما كان فى باب قاض وعصا والا فكل حذف لابد فيه من تخفيف ويقولون ايضا حذف بلا علة وحذف الاعتباط مع انه لابد فى كل حذف من قصد التخفيف وهو العلة هذا كلامه (فعلى هذا) اى تقدير ان يكون الضمير المرفوع راجعا الى ترخيم المنادى والضمير المجرور راجعا الى المنادى (يكون ذلك التعريف) اى تعريف الترخيم وهو حذف فى آخره تخفيفا (مخصوصا) اى خاصا (بترخيم المنادى) ولا يشمل غيره (ويعلم منه) اى من تعريف ترخيم المنادى (ترخيم غير المنادى) بالرفع نائب الفاعل لقوله يعلم (بالمقايسة) اى بالقياس على ترخيم المنادى يعنى اذا كان ترخيم المنادى حذفا فى آخره تخفيفا يكون ترخيم غير المنادى حذفا فى آخره تخفيفا (ويمكن حمله) اى حمل ذلك التعريف (على تعريف الترخيم مطلقا) سواء كان المرخم منادى اولا (بارجاع) الباء متعلق بالحمل او بالامكان (الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا و) ارجاع (الضمير المجرور والى الاسم) مطلقا فالمعنى وهو اى الترخيم مطلقا سواء كان واقعا فى المنادى اولا حذف فى آخره اى آخر الاسم مطلقا سواء كان ذلك الاسم منادى اولا ولكنه غير ملائم لسوق الكلام لان سوق الكلام لترخيم المنادى اصالة وغيره تبعا لان الخصوص اولى من العموم لكن التفسير الاول انسب بالمقام والثانى افيد بالمرام (وشرطه) اى شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول) اى على تقدير كون التعريف مخصوصا بترخيم المنادى (اوشرط الترخيم اذا كان واقعا فى المنادى على التقدير الثانى) اى على تقدير كون التعريف عاما الترخيم المنادى وغيره لان ترخيم غير المنادى لا شرط فيه لكونه ضرورة واما ترخيم المنادى ان كان فى سعة الكلام فيحتاج الى الشرط لكونه الحذف خلاف المعقول وان كان فى الضرورة الداعية اليه فلا يحتاج ايضا لكونه ضروريا (امور رابعة ثلاثة منها عدمية) على ماوقع فى اكثر النسخ واما على بعضها فامور خمسة اربعة منها عدمية لان فى بعضها يكون ولا مندوبا (وهى) اى الامور العدمية احدها (ان لا يكون) المنادى الذى اريد ترخيمه (مضافا) (حقيقة) اى اضافة حقيقة (او حكما) اى اضافة حكمية كان يكون مضافا بالاضافة اللفظية اوشبه مضاف اذا كان الامر كذلك (فدخل فيه) اى فى قوله مضافا المنادى (المشبه بالمنادى (المضاف) والمنادى المضاف بالاضافة اللفظية (ايضا اذ لا يمكن الحذف) اى الترخيم «من الاول» اى من المضاف حقيقة او حكما (لانه) اى لان الاول الذى هو المضاف (ليس (فى) آخر اجزاء

بالتأمل الصحيح (قوله وكذا كل نكرة فى الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة قال فى الامالى اعترض بعض الاصحاب على فيما وقع فى المقدمة التى انشأتها من ذكر مواضع الابتداء بالنكرة وقال قد بقى عليكم مثل قولهم تمرة خير من جرادة قلت انما جاز هذا على احد وجهين كلاهما مذكور الاول وهو الظاهر انه غير مختص بتمرة مميزة فكان فيه معنى العموم كما فى لا رجل افضل منك وذلك من وجهين احدهما انه لا افضل واحد من جنس على واحد من جنس علم انه لا خصوصية لفرد منه على مفرد لانه يفهم ان الافضلية انما وقعت باعتبار كونه من ذلك القبيل والمفضولية انما وقعت لكون الاخر من القبيل الاخر واذا كان كذلك فلا خصوصية لفرد على مفرد والثانى ان فى معنى التمرية مايشعر بالتفضيل على الجرادية باعتبار كونه تمرا وجرادا من غير خصوصية لفرد منه متميز حصل الشياع بخلاف ما اذا حكمت بحكم من الاحكام يختص فان المفهوم منه الحكم على واحد متخصص كقولك رجل فى الدار ولذلك امتنع الثانى ان يكون قولهم تمرة خير من جرادة على معنى الاخبار عن اللفظ كانت قلت لفظ تمرة

المنادى نظر الى المعنى) واذا رخم يلزم ان يكون الترخيم فى وسط الكلمة وهو ليس من شان الترخيم لانه حذف فى آخره لانه المنادى فى ياغلام زيد ويا صاحب عمرو المضاف المخصوص وهو لا يستفاد بدون ذكر المضاف اليه (ولا) يمكن الحذف والترخيم ايضا (من الثانى) يعنى من المضاف اليه (لانه) اى لان الثانى الذى هو المضاف اليه (ليس) فى (آخر اجزاء المنادى نظر الى اللفظ) لان المضاف مستقل فى الدلالة على معناه وان كانت الاضافة معنوية واذا رخم منه يلزم ان يقع الترخيم فى غير المنادى بلا ضرورة داعية اليه وذا ممتنع لما عرفت (فامتنع الترخيم فيهما بالكلية) اى فى المضاف نظر الى المعنى والمضاف اليه نظر الى اللفظ ولذا جعل ان لا يكون مضافا اشد طاعدميا (و) الثانى (ان) (لا) (يكون) المنادى الذى اريد ترخيمه سواء كان مضافا حقيقة او حكما اولا (مستغاثا) (لا) زائدة لتأكيد النفى (مجرور) صفة مستغاثا يعنى ان لا يكون ذلك المنادى مستغاثا مجرورا (باللام) سواء كان مضافا مثل يا لعبد الله اولا مثل يا لزيد (لعدم ظهور اثر) حرف (النداء فيه من النصب) بيان للاثر اذا كان مضافا او مضارعا له او نكرة (او البناء) اذا كان مفردا معرفة واذا رخم يلزم ان يكون الترخيم واقعا فى غير المنادى من غير ضرورة داعية اليه وذا لا يجوز (فلم يرد) من ورد يرد (عليه) اى على المنادى المستغاث مطلقا (الترخيم الذى هو من خصائص المنادى) لما قلنا ان المنادى المستغاث ليس بمنادى لعدم ظهور اثر حرف النداء فيه من النصب او البناء (ولا) زائدة ايضا (مفتوحا) معطوف على مجرور اى لا يكون ذلك المنادى ايضا مستغاثا مبنيا على الفتح (زيادة الالف) اى الف الاستغاثة فى آخره لانه اذا كان كذلك لا يرخم (لان الزيادة) اى زيادة الف الاستغاثة فى آخره (تنافى الحذف) اى الترخيم والترخيم ينافى الزيادة فتعارضا فامتنع الترخيم فيه (ولم يذكر) المصنف (المندوب) مع انه من الشروط العدمية ايضا لان المندوب لكونه غالبا بالزيادة وهى تنافى الترخيم لا يرخم (لانه) اى لان المندوب (غير داخل فى المنادى عنده) اى عند المصنف على ما سبق حتى لا يحتاج الى اخراجه ههنا (وما) مبتدأ (وقع) صلته (بعض النسخ) من قوله (ولا مندوبا فكأنه) الفاء جواب المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط وكان حرف من الحروف المشبهة بالفعل والضمير المتصل به اسمه (من تصرف الناسخين) خبره وهى مع اسمها وخبرها خبر لذلك المبتدأ والمراد من الناسخين الطلبة المتعلمون يعنى ان قوله ولا مندوبا لم يكن فى اصل النسخة التى كتبها المصنف بل الحقه بعض الطلبة (مع ان وجه اشتراطه عند دخوله فى المنادى ظاهر وهو) اى وجه الاشتراط اعنى اشتراط قوله ولا مندوبا (ان الاغلب) والاكثر (فيه) اى فى المندوب (زيادة الالف) او الياء او الواو بدلا من الالف (فى آخره لمد الصوت) المطلوب فى الندبة (اظهارا للتفجع) او اعلاما للتأسف كما فى المستغاث بالالف زيدت الالف لزيادة الاستغاثة واظهارا لها (فلا يناسبه) اى فلا يناسب المندوب (الترخيم)

(المستلزم)

مدلولها كذلك او مدلول ثمرة كذلك فيكون المصحح للابتداء كون معرفة فى التقديرين جميعا وانما يستقيم هذا لها كان الخبر فيه عاما لجميع الخبر عنه لان المبتدأ وقع عاما لاضافته تقديرا وهو اسم جنس فصار التقدير كل مدلول ثمرة او كل لفظ ثمرة واقل احوال الخبران يكون مطابقا فلا يصح على هذا ايضا رجل فى الدار لتعذر هذا التقدير فيه اذ لا يصح الحكم على مدلول رجل بانه فى الدار (قوله بالنباح المعتاد قيل فيه مسامحة اذ الهرير صوت الكلب دون نباحه وهذا كما ترى فان صوت الكلب يشتمل نباحه على ان الشارح قدس سره لم يستعمل الهرير فى معنى النباح بل فى معنى الصوت الاترى الا قوله الهرير للكلب بالنباح المعتاد فان معناه الصوت له بهذا الصوت (قوله وهذا مثل يضرب فتصحيح الابتداء انما يحتاج اليه باعتبار اصل التركيب واما باعتبار معنى التمثيل فالتركيب مفيد من غير حاجة الى تخصيص المبتدأ هكذا قيل وفيه ما فيه (قوله هذا هو المشهور فيما بين النحاة قيل اما اشارة الى الحكم بان النكرة تجب ان تخص حتى تقع مبتدأ فحينئذ يكون قوله وقال بعض المحققين منهم الخ عديلا واما اشارة الى ما

المستلزم الحذف المنافي للزيادة كامر في عدم ترخيم المستغاث بالالف (للتخفيف) اي لمجرد التخفيف لا لغرض آخر (و) الثالث من الشروط العدمية (ان) (لا) (يكون) المنادى الذي اريد ترخيمه (جملة) يعني علما منقولا من الجملة نحو تأبط شرا وذرى حبا وشاب قرناها على امر (لان الجملة) المنقولة الى العلمية (محكية) اي ملفوظة (بحالها) قبل العلمية (فلا تتغير) اي فلا تقبل التغيير من زيادة ونقصان على ماسبق تحقيقه في بحث غير المنصرف فتمت الشروط العدمية باسرها (و) (الشرط الرابع) وهو الشرط الوجودي (احد الامرين الوجوديين) يعني احدهما كاف في جواز الترخيم بعد كون الشروط الثلاثة السابقة مفقودة ومنعدمة (وهو) اي احدهما (ان) (يكون) (المنادى الذي اريد ترخيمه بعد ان لايكون مضافا او مستغاثا او جملة (اما علما) قبل النداء لانه اذا لم يكن علما بل كان معرفة بالنداء مثل يارجل لا يرخم وان وجد شرط الترخيم عدما لما سيأتي (زائدا على ثلاثة احرف) لانه اذا كان ثلاثيا سواء متحرك الاوسط او لا مثل ياعمرو ويا زيد لا يرخم ايضا وان وجدت تلك الشروط هذا عند البصريين واما عند الكوفيين فيجوز ترخيم الثلاثي المتحرك الاوسط مثل ياعم في ياعمر وبعضهم يجوز ترخيم الثلاثي وان كان ساكن الاوسط فيقول يازي في يازيد لكونه علما (لانه لعلميته ناسبه التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم) والكثرة تقتضي التخفيف (مع انه) قوله (لشهرته) علة الجملة الآتية (يكون فيما) موصول (ابقى) مبني للمفعول ونائبه ما استكن فيه راجع الى الموصول (منه) اي من المنادى والجملة صلة والموصول مع صلته خبر مقدم لقوله (دليل) وهو مبتدأ وهذه الجملة خبر لقوله مع انه (على ما) موصولة (التي) اي حذف مبني للمفعول ونائبه ما استكن فيه راجع الى الموصول والمعنى بعد ان كثر نداء العلم والعلمية ناسبها التخفيف بالترخيم مع ان الشان ان يكون في الحروف الباقية من المنادى المرخم دليل اي علامة دالة على الحروف المحذوفة منه لشهرته اي لاشتهاره بمقدار الحروف الموضوعة بين الناس لان نحو حارث لاشتهاره بين الناس بالحروف الاربعة يكون الباقي منه دليلا على المحذوف (ولزيادته) عطف باعادة الجارة على قوله لان العلمية اي لزيادة حروف المنادى (على الثلثة) اي على ثلاثة احرف (لم يلزم) بالترخيم (نقص الاسم) الذي اريد ترخيمه (عن اقل ابنية) جمع بناء الاسم (المعرب) او عن اقل بناء وهو ثلاثة احرف لما سبق ان اللفظ يحتاج الى حرف يبتدأ به والى حرف آخر يوقف عليه والى حرف آخر فصل بينهما فلزم من هذا ان يكون اقل بنائه ثلاثة احرف (بلا علة موجبة) للحذف لانه اذا كان بعلة موجبة يجوز نقصه كما في عصا ورحى ويد ودم لان المحذوف بالعلة الموجبة كالثابت (اما) يعني اذا لم يكن علما موصوفا بالزيادة على الثلاثة فالشرط يكون (اسما ملتبسا) (بتاء التأنيث) المتحركة نحو شاة وثبة فانه يرخم (وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلاثة) بل كان اسم جنس سواء كان ثنائيا كثبة او ثلاثيا كظلمة وسلمة او غيرها كضباعة الا

ذكر في تفسير سلام عليك والمقصود منه الاشارة الى ما فيه من المناقشات التي ذكرها الفاضل الهندي والابحاث التي لظهورها في هذا المقام ولا سبيل الى الثاني لوجهين احدهما انه لا يرد على ما اختاره في تفسير سلام عليك شيء ما اورده عليه حتى يشار بهذا الكلام الى جريان البحث والنظر فيه والاعتذار عن اختياره بانه المشهور قاله الهندي واعترض ان سلمت معناه قلت سلام عليك فلا يستقيم اللزوم التسلسل او الدور والجواب انا لا نسلم ان معنى سلمت قلت سلام عليك بل معناه قلت سلمك الله او قلت السلام عليك وذلك لا يحتاج الى تقدير اخر فلا يلزم الدور والتسلسل قال فان قيل السلام لما كان مصدر سلمت كان معنى قولك سلام عليك قولي سلام عليك واقع عليك فيلزم تكرار الخطاب قيل معناه كذلك لكنه ليس بتكرار بل هو لتعيين الخطاب بالارادة من اللفظ الصالح له وقدر صاحب العباب سلمك الله معرضا عن تقدير سلمت وهو غير مسلم حيث لا معنى لسلمك الله عليك بعد استيفاء المفعول مرة هذا كلامه وهل يرى صاحب الفطرة السليمة حمل هذا على ذلك كلام الفاضل ان الهندي ارتضى بما عرفت من الجواب عن السوال

انه اذا وقف على المرخم منه يوقف مع الهاء فيقال فى ياطلح ياطلحه الا ان يكون مقام الف الاطلاق فى نحو ❊ قفى قبل التفرق ياضباعا ❊ (لان وضع التاء) التى هى للتأنيث (على الزوال) لانها ليست من نفس الكلمة الداخلة هى عليها (فيكفيه ادنى مقتض للسقوط فكيف) استفهام انكارى يعنى فلم لا يكفيه ادنى مقتض للسقوط (اذا وقع) التاء العارض (موقعا) هو لام الكلمة (يكثر فيه) اى فى ذلك الموقع (سقوط الحرف الاصلى) المراد بالموقع الذى يكثر فيه سقوط الحرف الاصلى ما هو آخر المنادى والتاء واقع فى آخر المنادى واذا كان الحرف الاصلى يسقط من آخره بالترخيم فسقوط الحرف العارضى به وهو التاء يكون اولى (ولم يبالوا) اى العرب بالفارسية باك نداز دعربان (ببقاء نحو ثبة) كروه جماعة (وشاة) كوسفند (بعد الترخيم) اى بعد ترخيم ذى التاء الذى كان وضعه (على حرفين) متعلق بالبقاء (لان بقاءه) اى بقاء نحو ثبة وشاة بعد الترخيم (كذلك) اى على حرفين والكاف متعلق بالبقاء وقوله (ليس لاجل الترخيم) خبر لان (بل) حرف اضراب وو (مع التاء) متعلق بقوله ناقصا (ايضا) اى كما كان بلا تاء مع الترخيم ناقصا فالمعنى بل نحو ثبه (كان ناقصا عن ثلاثة احرف) مع التاء كما كان ناقصا عنها بدون التاء فبالترخيم لم يلزم نقص الكلمة عن اقل ابنيتها بل النقص انما لزم عن الواضع (اذ التاء كلمة آخرى برأسها) اى بذاتها وضعت للتأنيث لكنها امتزجت بما قبلها بحيث صارت متعقب الاعراب (ولا يرخم) بالبناء للمفعول (لغير ضرورة) شعرية داعية الى الترخيم (منادى) نائب الفاعل (لم يستوف) مضارعا مبنى للفاعل صفة المنادى اى لم يستكمل (الشروط المذكورة) الاربعة ثلاثة منها عدمية وفصات وواحد منها وجودى وقدتين (الا ما شذ من نحو ياصاح فى ياصاحب) فان صاحب نكرة تعرف بالنداء فلم يكن علما ولا اسما ملتبسا بتاء التأنيث فالشرط الوجودى عدمى وان الشروط العدمية عدمية فالقياس ان لا يرخم لعدم الشرط الا انه رخم شاذا (ومع شذوذه فالوجه) والسبب (فى ترخيمه) بدون شرط كثرة استعماله (منادى) والكثرة تقتضى التخفيف فخفف بالترخيم لمجرد كونه منادى (ولما فرغ) المصنف (من بيان شرائط الترخيم) عدما ووجودا (شرع فى بيان كمية المحذوف) اى فى بيان مقدر ما يحذف عن المنادى (بسببه) والمحذوف بسببه ثلاثة اقسام حرفان او كلمة برأسها او حرف واحد (فقال) مصدرا كلامه بالفاء التفسيرية (فان كان فى اخره) (اى فى اخر المنادى) الذى اريد ترخيمه (زيادتان) اى حرفان زائدتان (كائنتان) (فى حكم) (الزيادة) (الواحد) اى حكم الزيادة حرف واحد (فى انهما زيدتا معا) يعنى دفعة واحدة بحيث لا تأتى احديهما منفردة عن صاحبتها بل زيادتهما تكون واحدة لمعنى واحد (واحترز به) اى بقوله فى حكم الزيادة الواحدة عما تكون زيادتهما متفرقة بان تكون احديهما منفردة (عن) صاحبتها وان يكون الثانى لمعنى آخر غير ما زيد له الاول (نحو ثمانية ومرجانة فان الياء والنون فيهما) اى فى الاولى والثانية (زيدتا) لمعنى (اولا)

الاخير والاحسن عندى ليس كذلك لان الكلام لم يقع المبتدأ مصدرا فى معنى الدعاء ونطلق المصدر وانما جاز فى مثل ذلك لان الاصل سلاما عليكم اذ المعنى عليه قال الله تعالى قالوا سلاما قال سلام واذا كان المعنى عليه فقد علم ان المراد سلمت سلاما واذا كان كذلك وقد حذف الفعل بعد ان علم كان سلام متخصصا فى المعنى بنسبته الى من قام به والتقدير سلام منى او سلام من الله او نحو ذلك ولما كان هذا المعنى مفهوما منه صار كانه مذكور والى فرق فى الصفة بين ان يذكر لفظا وبين ان تكون معلومة ومن ثمه جاز السمن منوان بدرهم ومنوان مبتدأ نكرة لما كان المعنى منوان منه فتنزل ما هو معلوم من جهة المعنى منزله المذكور فكذلك سلام عليك فانى يصح القول بان التقدير قولى سلام عليك واقع عليك والاعتراض به وثانيهما ان قوله فيما بين النحاة مع قوله وقال بعض المحققين منهم صريح فى الاول قاطع لعرق احتمال الشركة بحيث لا يذهب الى غيره الا من يعشو عن ادراك اساليب الكلام ويعمى عن فهم التركيب الموصلة الى تحقيق المقام (قوله وقال بعض المحققين منهم لا يبعد ما قيل من انه لا تنافى بين كلام النحاة وما ذكره

اى قبل زيادة الثانية (ثم زيدت تاء التأنيث) لمعنى آخر وهو التأنيث فلم تكن زيادتهما لمعنى
واحد فان اصل ثمانية ثمان ثم زيدت الياء لئلا يلزم اربع فتحات عند زيادة الياء لان ماقبل
تاء التأنيث يكون مفتوحا ابدا واذا زيدت الياء لذلك يكسر ماقبلها ثم زيدت التاء للتأنيث
فصار ثمانية فيكون ماقبل الياء مكسورا وماقبل التاء مفتوحا وان اصل مرجانة مرج
مثل شعب ثم زيدت الالف والنون للتوسعة فى البناء فصار مرجان مثل شعبان ثم
زيدت التاء للتأنيث (فلم يحذف) للترخيم (منهما الا الآخر) يعنى الا التاء
لكونهما اسمين ملتبسين بتاء التأنيث مثل ثبة وشاة (كاسماء) (اذا جعلتها فعلاء) تكون
مثالا لما نحن فيه مأخوذة (من الوسامة) مصدر من وسم وسامة مثل ظرف يظرف
ظرافة لا من وسم يسم سمة مثل وعد يعد عدة لان مصدره سمة وهى الكى (اى الحسن)
بضم الحاء وسكون السين المهملتين بالفارسية خوب واسم الفاعل وسيم (كما هو مذهب
سيبويه) اصله وسم قلبت الواو همزة لئلا يقع الفاء واوا فصار اسم بفتح الهمزة ثم زيدت
الالف والهمزة فى آخر للتوسعة فصار اسماء مثل حمراء وصحراء (لا) يكون مما نحن
فيه اذا جعلتها (افعالا) جمع فعل واسماء (جمع اسم على ماهو مذهب غيره) اى غير
سيبويه فاصله حينئذ سمو مثل قنو من سمو يسمو مثل غزو ويغزو ثم جمع فصار اسماو
ومثل فعل وافعال ثم قلبت الواو ياء لوقوعها فى الطرف بعد الف زائدة فصار اسماى
ثم ابدلت الياء همزة لوقوعها بعد الف زائدة كسلساء فصار اسماء فحينئذ يكون فى آخره
حرف صحيح اصلى قبله مدة زائدة ولذا قال الشارح (لانه يكون حينئذ) اى حين كونه
جمع اسم كافعال جمع فعل (من باب عمار) اى من باب مايكون فى آخره حرف صحيح
اصلى قبله مدة زائدة ولكونه مذهب سيبويه كان مختارا (ومروان) بفتح النون
على ماهو المشهور اسم رجل فالاصل فيه مرو ثم زيدت الالف مثل شعب شعبان
ويجوز كسر النون ويكون تثنية مرو بمعنى الحجر الذى يورى به النار والوجهان
محتملان ثم سمى به رجل (او) (كان فى آخره) اى فى آخر المنادى الذى اريد ترخيمه
(حرف صحيح) فيه اشارة الى ان قوله حرف صحيح عطف على قوله زيادتان بكلمة او قبل
ايراد اجزاء الكلمة ان الشرطية وانما عطف هذه القاعدة على الاولى قبل الايراد
المذكور لاتحادهما فى الجزاء واشتراكهما فيه ولان النسبة بينهما بالعموم والخصوص
من وجه لانهما لا يجتمعان فى نحو اسماء ومروان ويصدق الاول دون الثانى فى نحو
بصرى ويصدق الثانى دون الاول فى نحو منصور (اى صحيح اصلى لتبادره) اى
لمسارعة الاصالة (الى الذهن) اى الى ذهن السامع عند سماع الصحة (لان الغالب
فى الحرف الصحيح الاصالة) يعنى ان يكون اصلا لكونه حرفا صحيحا لايقبل النقل
والتبدل وانما قال الغالب لان الحرف الصحيح قد يكون زائدا لان الصحة لاتمنع
الزيادة وامثلته كثيرة لاتحصى لكن الغالب الاصالة (فيخرج منه) اى من هذا القسم

بعض المحققين الا ان النحاة
لما رووا ان المبتدى لا يفى
قوته بالتمييز بين المفيد
من الحكم على النكرة
وغيره ضبطوا امثلة فيما لم
يتخلف عنه الفائدة (قوله
اراد ان يشير الى ان خبر
المبتدأ قد يقع جملة ايضا
فان الجملة قد يكون لها محل
من الاعراب وذلك اذا
وقعت احد الامور السبعة
من الخبر والحال والمفعول
والمضاف اليه وجزاء
الشرط جازم وقع بعد
الفاء واذا والتابع لمفرد
والتابع لجملة لها محل
من الاعراب فسبع ايضا
الابتدائية والمعترضة
والتفسيرية والمجاب بها
القسم والواقعة جوابا
لشرط غير جازم والواقعة
صلة والتابعة لما لامحل له
من الاعراب (قوله ولم
يذكر الظرفية لانها راجعة
الى الفعلية فيه نظر لانه
قد ذكرها الا ترى الى قوله
وما وقع ظرفا فالاكثر
انه مقدر بجملة والفصل
لكونها موضع الخلاف
والقائل بانه لم يذكرها لانها
سبقت غير مرة بل متصلا
بهذه المسئلة يريد ماسبق
من الامثلة الموردة لغير
هذا القصد وما زعمه متصلا
هو قوله وفى الدار رجل
فقد عرفت فساده من
وجهين (قوله وذلك
العائد اما ضمير كان المثالين
المذكورين او غيره كاللام
فى نعم الرجل ووضع المظهر
موضع المضمر قيل لايخفى
ان لام الرجل من قبيل

(نحو سعلاة) لان التاء منه وان كانا حرفا صحيحا لكنه ليس باصيل بل زيد فيه للتأنيث (لانه لايحذف منه الا التاء) يعنى لايرخم من نحو سعلاة الا التاء لكونه اسما ملتبسا بتاء التأنيث سواء كان علما اولا والسعلاة والسعلاء بكسر السين المهملة فيهما الغول اوسحرة الجن لانه يكون من الجن سحرة ايضا وجمعه يجئ على سعالى بفتح السين والعين (وهو) اى الحرف الصحيح بعد ان يكون اصيلا (اعم من ان يكون حقيقة) كنصور ومسكين وعمار (اوحكما فيشمل) قوله حرف صحيح (مثل مرمى ومدعو) فان الواو والياء الواقعتين فى الاخر اذا كان ماقبلها ساكنا يكونان فى حكم الصحيح كدلو وظبى على ما سياتى تفصيله ولذا علله الشارح بقوله (فان الحرف الاخير منهما) اى من قوله مرمى ومدعو الياء فى الاول والواو فى الثانى (فى حكم) الحرف (الصحيح فى الاصالة) لما قلنا آنفا (قبله) اى قبل ذلك الحرف (مدة) بالرفع لانه فاعل الظرف لاعتماده على الموصوف كقولك مررت برجل فى كمه كتاب (اى الف اوواو اوياء ساكنة) اى ساكن كل واحد منها (حركة) مبتدأ (ماقبلها من جنسها) خبره يعنى ان تكون الالف ساكنة حركة ماقبلها فتحة كعمار والياء ساكنة حركة ماقبلها كسرة كمسكين والواو ايضا ساكنة حركها ماقبلها ضمة كنصور واحترز بقوله عن نحو دلو وظبى فانه ليس الواو والياء فيهما حرفى مد لعدم لكونهما ساكنين واحترز بقوله حركة ماقبلها من جنسها عن نحو رحيل فى تصغير رحل بالحاء المحملة وسنور فان الياء والواو لا تسميان مدتين لعدم حركة ماقبلها من جنسهما (والمراد بها) اى بالمدة (المدة الزائدة) يعنى الالف والواو والياء الزائدة (لتبادرها) اى لمسارعة الزيادة (الى الذهن) اى الى ذهن السامع حين سمع المدة (لغلبتها) اى لغلبة الزيادة فى حرف المد (وكثرتها) عطف تفسير (فيخرج منه) اى من القسم الثانى (نحو مختار) ومنقاد فان حرف المد الذى فيهما ليس بزائد بل الزائد فى الاول الميم والتاء وفى الثانى الميم والنون والالف فيهما منقلبة عن الياء اوالواو الاصليتين لان الاصل فيهما خير وقود ثم نقل الى باب الافتعال والانفعال بزيادة الهمزة والتاء اوالهمزة والنون (فانه لايحذف) بسبب الترخيم (منه) اى من مختار اذا رخم (الا الحرف الاخير) وهو الراء لكونه من القسم الذى بينه المص بقوله وان كان غير ذلك فحرف واحد (وهو) (اى والحال ان مافى آخره حرف صحيح قبله مدة) (اكثر من اربعة احرف) يشير الى ان الجملة الاسمية حال بالواو والضمير من الضمير المجرور فى آخره اى آخر المنادى والحال من المضاف اليه جائز اذا حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فيصح المعنى وههنا كذلك لانه اذا قيل فى المنادى مقام فى آخر المنادى يصح وان كان المنادى بالتأويل وهذا مثل قوله تعالى ٭ واتبع ملة ابراهيم حنيفا (فانه يصح ان يقال اتبع ابراهيم حنيفا (كنصور) مثال لكون المدة الزائدة واوا (ومسكين) مثال لما يكون ياء (وعمار)

(مثال)

وضع الظاهر موضع المضمر الا ان الظاهر صلح لوضعه موضع المضمر باعتبار لام العهد فلا معنى لجعله قسيماله وليس بشئ لظهور تغاير الاعتبارين ثم فى هذا التقسيم بحث فان المقسم اعنى لفظ العائد لايتناول غير الضمير والشارح قدس سره قد يقع فى لك الهندى الا انه زاد على ماذكره فى قوله وقد يحذف اذا كان ضميرا ولا يخفى انه خلاف الظاهر وظنى ان الرابط فى امثال ذلك ليس الا الضمير وبه صرح المصنف فى الامالى وغيره وهذا هو المفهوم من كلام الزمخشرى فانه قال ولابد فى الجملة الواقعة ضميرا من ذكر يرجع الى المبتدأ وقولك فى الدار معناه استقر فيها وقد يكون الراجع معلوما فيستغنى عن ذكره وعلى ذلك الرضى فانه قال وانما احتاجت الى الضمير لان الجملة فى الاصل كلام مستقل فاذا قصدت جعلها جزء الكلام فلابد من رابطة تربطها بالجزء الآخر وتلك الرابطة هى الضمير اذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض الى غير ذلك من اقوال الثقات (قوله وكون الخبر تفسير المبتدأ قيل الاولى عين المبتدأ ليشمل قولنا الشان زيد قائم ومقولى عمرو قاعد وفساده غنى من البيان (قوله لقيام قرينة قيل دل كلامه على ان الحذف شائع كلما قام قرينة

مثال لكون المدة لزائدة الفا فان الحرف الاخير فيها حرف صحيح اصلى وهو الراء والنون وماقبله مدة زائدة وهى الواو والياء والالف قوله (لئلا يلزم) تعليل لكون مافيه الحرف اكثر من اربعة احرف (من حذف حرفين) بالترخيم (منه) اى من هذا القسم (عدم) فاعل يلزم (بقائه) اى بقاء المنادى (على اقل ابنية المعرب) متعلق بالبقاء لانه اذا لم يشترط الكثرة على الاربع وقد حذف منه حرفان يلزم ان يكون المنادى باقيا على اقل ابنية المعرب وهى ثلاثة احرف بلا علة موجبة وذا غير جائز (وانما لم يأخذ) المصنف (هذا القيد) اى قيد كون حروفه اكثر من اربعة (فى قوله زيادتان فى حكم الواحدة) بان يقال فان كان فى آخره زيادتان فى حكم الواحدة وهو اكثر من اربعة لئلا يلزم من حذف حرفين عدم بقائه على اقل الابنية (لان نحو ثبون) جمع ثبة بضم الثاء المثلثة بالفارسية كروه رمة از كوسفند (وقلون) جمع قلة بالواو والنون او الياء والنون فيهما بعد حذف التاء بكسر القاف وفتحها او القلة الخشبة الصغيرة التى يضرب بها الصبيان بخشبة كبيرة اخرى يقال لها بالتركى چلك وفى المفصل وذو التاء من المحذوف العجز يجمع بالواو والنون مغيرا اوله كسنون وقلون وغير مغير كثبون وقلون انتهى (يرخم) مبنى للمفعول (بحذف زيادتيه) وهى الواو والنون لانها زيادتا معا وكانتا فى حكم الزيادة الواحدة ولو اخذ هذا القيد فى القسم الاول كما اخذ فى الثانى للزم ان لا يرخم امثال هذا وليس كذلك لانه يرخم سواء بقى بعد الترخيم على اقل الابنية اولا (لان بقاء الكلمة فيه) اى فى نحو قلون وثبون (على حرفين) بعد الترخيم (ليس للترخيم) حتى يلزم بقاء المعرب على اقل الابنية بلا علة موجبة بل قبل الترخيم ايضا كان كذلك كما قلنا فى نحو ثبة وشاة (حذفتا) بالبناء للمفعول جزاء الشرطين (اى الحرفان الاخيران فى كلا القسمين) الاول والثانى بالترخيم (اما) حذف الحرفين الاخيرين معا (فى) القسم (الاول) وهو ما كان فى آخره زيادتان فى حكم الزيادة الواحدة (فلما كانتا) اى فعلة كونهما (فى حكم) الزيادة (الواحدة فكما زيدتا معا) حين الزيادة (حذفتا معا) عند الحذف لئلا يكون الحذف مخالفا للزيادة و لئلا يلزم عزل الرفيقين ولانه لما كانا فى حكم الزيادة الواحدة كانا كالحرف الواحد فكما لا يمكن حذف جزء من حرف واحد حقيقة لا يمكن حذف جزء من حرف واحد حكما (واما) حذف الحرفين الاخيرين (فى) القسم (الثانى) وهو ما فى آخره حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة (فلانه لما حذف) الحرف (الاخير مع صحته واصالته) اى مع كونه صحيحا اصليا من شانه ان لا يحذف بلا علة موجبة (حذفت المدة الزائدة) اى وجب حذف المدة الزائدة قبله مع ضعفه وزيادته (لئلا يرد) من ورد يرد مثل وعد يعد (المثل) بفتح الميم والثانى المثلثة (السائر) صفة المثل اى المشهور بين العرب والمثل المشهور قولهم (صلت على الاسد وبلت عن النقد) صلت بضم الصاد المهملة والخطاب اصله صولت بفتحتى الصاد والواو وفاعل كما بين فى

وليس كذلك بل خص ذلك بالضمير المجرور بمن اذا كان فى جلة اسمية يكون المبتدأ منها جزأ من مبتدئها واما فى غيرها ففى المرفوع لا يجوز الحذف وفى المجرور والمنصوب سماعى وليس من فهم واطلاع فان علة جواز حذف الرابطة انما هى القرينة وشعور الذهن بعناها بالاجماع الا انهم لما رواذلك فى نحو البر الكر بستين ظاهر الا يلتبس على من له ادنى مسكة جعلوا الحذف فيه قياسا ولما كان حذف العمدة غير جائز منعوا عن حذف الرابطة المرفوعة وان قامت قرينة تدل عليه ولما كان القرينة فى غير ذلك من المنصوب والمجرور غير ظاهرة قالوا بالسماع وشرطوا فى المنصوب كونه منصربا بفعل لفظا كقوله فثوب نسيت وثوب اجرا وبصفة محلا نحو زيد انا ضارب وكيف يمكن توهم علة القرينة واستقلالها مع العلم بانهم عللوا الحذف فى قوله عز سلطانه ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور (اى ان ذلك منه) بقيام القرينة مع كون الحذف فيه من قبيل السماع ويقولون جواز حذف الضمير فى الصلة احسن منه فى الصفة لكون اتصالها بالموصولة اشد اذ لا غنى للموصول عنها الى غير ذلك قوله او جارا ومجرورا عدم لعرض

علم الصرف ومصدره صولة وهي الحملة والجرأة والاسد معروف وبلت بضم الباء الموحدة والخطاب ومصدره بولا وهو الخوف باعتبار ذكر المسبب وارادة السبب لان الخوف سبب للبول النقد في الصراح بفتحتي النون والقاف نوع از گوسفند کوتاه دست وپای زشت روی يعني صغار الغنم يعني اقدمت على حذف الحرف الصحيح المشبه بالاسد واعرضت عن حذف الحرف الضعيف الزائد المشبه بالغنم الضعيف ولان الحرف الصحيح الاصلي اذا حذف بالترخيم فالحرف الضعيف الزائد يكون اولى بالحذف بالترخيم (وان كان) المنادى الذي اريد ترخيمه (مركبا) ولما نشأ من اطلاق قوله مركبا انه يشمل المضاف والمشبه به والجملة لانها من انواع التركيب دفعه الشارح بقوله (ويعلم) بالبناء للمفعول (من بيان شرائط الترخيم انه) اي ان المراد بالتركيب ههنا ان (لايكون مضافا) ولا مشبها به (ولا جملة) يعني ان لايكون تركيبا اضافيه ولا مشبها به ولا اسناديا بل مراد به ان يكون تركيبا امتزاجيا (مثل بعلبك و) تعداديا مثل (خمسة عشر) حال كونهما (علمين) (حذف الاسم الاخير) بالترخيم كما يحذف الحرف الاخير (فيقال في) ترخيم (بعلبك) علما (يابعل) بحذف الاسم الاخير وهو بك (وفي) ترخيم (خمسة عشر) علما (ياخمسة) بحذف الاسم الاخير ايضا وهو عشر (لتنزله) اي لمشابهة الاسم الاخير (منزلة تاء التأنيث في كون كل) واحد (منهما) اي من الاسم الاخير وتاء التأنيث (كلمة على حدة) صفة كلمة اي كلمة مستقلة يعني فكما ان التاء كلمة برأسها تدل على معنى كذلك الاسم الاخير كلمة برأسها تدل على معنى فكما تحذف التاء وحدها بالترخيم كذلك الاسم يحذف وحده به (صارت) تلك الكلمة وذلك الاسم (بمنزلة الجزء) مما قبلها (وان كان) المنادى الذي اريد ترخيمه (غير ذلك) (المذكور من الاقسام الثلاثة) كونها ثلاثة باعتبار الشرط والقاعدة لا باعتبار الجزء فانه باعتباره قسمان لا اقسام كما بيناه سابقا (فحرف واحد) (اي فيحذف اي حرف واحد) وقال المحشي قدر المضارع مع مضي اخواته الماضية لداعي كلمة الفاء فانها لاتجوز في الجزاء بغير قد والانسب ان يجعل التقدير فقد حذف حرف واحد اقول قد تفنن الشارح في العبارة حيث عبر ههنا بالمضارع لان المصنف فيما سبق عبر بالماضي ولانه اشار الى ان المحذوف ههنا قليل فاختار الصيغة التي تفيد تقليله وهي المضارع ولعدم احتياجه ايضا الى تقدير فالانسب بالمقام ماذكره الشارح (لحصول الفائدة المقصودة) من الترخيم بحذف حرف واحد وهي التخفيف (وعدم موجب حذف الاكثر) يعني اكثر من حرف واحد موجب حذف الاكثر الشروط المذكورة في الاقسام الثلاثة (نحو ياحار ويامال في ياحارث ويامالك) فيه نشر على ترتيب اللف فحذف منهما حرف واحد وهو الثاء والكاف لحصول التخفيف المقصود بالترخيم وعدم موجب حذف اكثر من ذلك كما في الاقسام فاقسام الترخيم باعتبار الشرط اربعة اقسام واما باعتبار الجزء فثلاثة ولما فرغ من بيان اقسام الترخيم محلا

المصنف يحتمل امرين احدهما انه جار مجراه جميع احكامه فهو في حكمه كيف وقد سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا وثانيهما اختيار مذهب ذلك البعض قوله فالاكثر من النحاة وهم البصريون قيل لو كان التقدير بالجملة من البصريين لكان المناسب ان يقول وما وقع ظرفا فقدر بجملة خلافا للكوفيين فالظاهر ان التأويل بالجملة لايخص قوما منها بل يعم الاكثر ثم قيل وقوله على ان اشارة الى تقدير الجار ليصح كونه خبرا عن الاكثر ولو جعل المحذوف مضافا من المبتدأ اي حكم الاكثر انه مقدر بجملة لكان اخف ومن المعلوم ان دأب المصنف في هذا الكتاب ليس ذكر الفريقين والقول بانه كذا عند البصريين خلافا للكوفيين وبالعكس فلا سبيل الى دعوى مناسبة ذلك دون هذا ثم كلام في الايضاح صريح في عدم اختصاص احد القولين بالبصريين والاخر بالكوفيين فانه قال والاكثر على ان المتعلق بمحذوف في الظرف فعل وتقديره استقر فيها وزعم ان المتعلق اسم تقديره مستقر فان دأبه المحاكمة بين البصريين والكوفيين والتصريح بهما فيما اختلفا فيه وستسمع في كلام الرضي ان لاتقدير عند الكوفيين واما القول الاخير فليس

ومقداراشرع فى ان المحذوف امافى حكم الثابت واماحذف نسيامنسيا فقال (وهو) (اى المنادى المرخم) (فى حكم) (المنادى) (الثابت) (بجميع اجزائه) وحروفه مع ان الحذف لا لعلة موجبة ومايكون فى حكم الثابت مالايكون لعلة موجبة والمحذوف بالترخيم فى حكم ماثبت لكن الشارح اقتصر على الاول بقرينة فى الثابت لان الثبوت فى الباقى اول منه فى المحذوف (فيبقى الحرف الذى صار آخر الكلمة) اى المنادى المرخم (بعد الترخيم على) متعلق بيبقى (ماكان) ذلك الحرف (عليه) الضمير المجرور راجع الى الموصول والمراد بالموصول ههنا الحركات الثلاث الضم والكسر والفتح والسكون (قبله) اى قبل الترخيم ان كان ذلك الحرف مضموما قبل الترخيم يبقى على الضم بعده يابلب فى بلبل وان كان مكسورا يبقى على الكسر نحو ياحار فى حارث وان كان مفتوحا يبقى على الفتح نحو يامر وفى مروان كان وان ساكنا على السكون نحو ياثمو فى ثمود (على (الاستعمال) (الاكثر فيقال) اى اذا كان الامر كذلك فيقال او عطف على الجملة الاسمية السابقة مأولة بالفعلية كانه قيل يجعل المحذوف ثابتا فيقال (فى ياحارث) (ياحار) بترخيم حرف واحد منه لانه من القسم الرابع (بكسر الراء) حال كونه باقيا (على ماكان) ياحارث عليه (قبل الترخيم) لكون المحذوف كالثابت (و) يقال (فى ياثمود) (ياثمو) (بواو متطرفة) اى بوقوع الواو فى الطرف (بعد ضمة) مع انه لم يوجد فى كلام العرب اسم متمكن آخره واو ساكنة ماقبلها ضمة لكون المحذوف كالثابت فلم يلزم وقوع الواو المذكورة فى الطرف بعد الترخيم كما يلزم وقوعها قبله (و) يقال (فى ياكروان) (ياكرو) (بواو متطرفة (متحركة) وقعت (بعد فتحة) مع انه لم يوجد فى كلامهم ايضا واو وياء متحركان الاقلبت الفا للعلة المذكورة ولم يذكر المصنف ولا الشارح المنادى الذى يبقى آخره بعد الترخيم على الضم اما اكتفاء بالاقسام الثلاثة واما لانه لم يفرق بين ماهو الاكثر فى الاستعمال منه وماهو الاقل فيه بل كلاهما سواء نحو ياقنب بالضم فى ياقنبل ويابلب بالضم فى يابلبل فانه لم يعلم انه الاكثر استعمالا او الاقل (وقد يجعل) (قد للتقليل) ويجعل مبنى للمفعول (اى يجعل المنادى المرخم على الاستعمال الاقل) لمقابلة ماهو الاكثر استعمالا (اسما) مفعول ثان (برأسه) الجار والمجرور صفة لقوله اسما اى اسما مستقلا (كأنه لم يحذف منه شئ) لا حرفان ولا كلمة برأسها ولا حرف واحد (فيكون له فى بنائه) اى فى كونه مبنيا (واعلاله) اى كونه معتلا (وتصحيحه) لئلا يوجد فى الكلام اسم متمكن آخره واو ساكنة قبلها ضمة (حكم نفسه) اى حكم الحروف الباقية بعد الترخيم (لا حكم الاصل) لان المحذوف بالترخيم لما جعل كأن لم يكن صار ذلك كأنه لم يحذف منه شئ فكان كأنه وضع هكذا فان اقتضى البناء على الضم بنى عليه وان اقتضى التصحيح صحيح وان اقتضى القلب قلب ولهذا مثل ثلاثة امثلة فقال (فيقال) الفاء ههنا كالفاء فى فيقول (ياحار) فى ياحارث (بالضم) اى بالبناء على الضم هذا مثال لما يكون له فى بنائه

بشئ لان مااختاره قدس سره اسهل واظهر وبالمقام انسب على انه لا يستقيم بمجرد تقدير المضاف بل لابد من تقدير الجار ايضا بان يقال وحكم الاكثر بانه مقدر بجملة وايضا قد عرفت فى المنقول عن الايضاح ان الشارح قدس سره وافق المصنف فى التقدير (قوله) اى مأول بجمله قيل اول التقدير بالتأويل لان التقدير يلزمه التأويل والصرف عن الظاهر ليصح تعديته بالباء والحكم على ما وقع ظرفا بكونه مقدرا مع انه ليس بمقدر بل مذكور وهذه الجملة من مطارح الانظار ذكروا فيه مايجب ان يغمض عنه الابصار ومما لا يبعد ان يقال ان التقدير بمعنى الالحاق يقال قدرت هذا بذاك اى الحقته به اى الظرف ملحق بالجملة ومجهول من جلتها ومما يلق اليك ان التقدير بمعنى التعيين يقال الفروض المقدرة فى كتاب الله تعالى اى المعينة فالمعنى ان الخبر الظرف المبهم عين بجملة عن الاكثر وبمفرد عند الاقل والكل باطل اذ المقدر ليس اصلا فيما يقابل المذكور حتى يقال اول التقدير بالتأويل لهذه العلة وكونه بمعنى الالحاق ممنوع وقدرت هذا بذاك شاهد عليه وكذا كون بمعنى التعيين وكون المقدرة فى ذلك التركيب

حكم نفسه (كأنه اسم مفرد) ليس بمضاف ولا شبيه به (معرفة) ليس بنكرة (برأسه)
اى مستقل كأن حروفه عند الوضع ثلاثة يعنى ثلاثى الوضع مثل يازيد (فيضم) اى
فيبنى على الضم (ويائمى) فى ثمود هذا مثال لما يكون له فى تصحيحه حكم نفسه (لانه
لما جعل ثمو) بعد الترخيم (اسما برأسه) اى اسما مستقلا (صارت الواو طرفا) اى
وقعت الواو الساكنة فى الطرف (بعد ضمة) اذا كان كذلك (فلا جرم) لا لنفى
الجنس وجرم بفتحتى الجيم والراء المهملة اسمها (قلبت ياء) خبرها (وكسر ماقبلها)
لتسلم الياء فصار ثمى (كادل فى ادلو) جمع دلو حقى فى احقو (ويا كرا) فى كروان
هذا مثال لما يكون له فى اعلاله حكم نفسه لا حكم اصله وفيه نشر على خلاف اللف
(لانه لما جعل كرو) بعد الترخيم (اسما برأسه) اى اسما مستقلا كأنه لم يحذف منه شئ
يعنى كأنه ثلاثى الوضع (ارتفع مانع الاعلال وهو) اى مانع الاعلال (وقوع الساكن
بعد الواو) لانه اذا سكن الحرف الذى بعد حرف العلة لايعل حرف العلة مثل طوى
وشوى ويطوع ويشوى وههنا لما حذف الالف والنون نسيا منسيا وجعل كأنه
ثلاثى الوضع كانت الواو متحركة وماقبلها مفتوحا (فانقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح
ماقبلها) على ما بين فى علم الصرف وقيل يا كرا بالقلب (وقد استعملوا) كلمة قد ههنا
للتقليل وان دخلت على الماضى يعنى للدلالة على ان استعمال صيغة النداء يعنى يا خاصة
فى المندوب اقل منه فى النداء لان استعمال يا فى النداء اكثر لكونها موضوعة للنداء
كما ان كلمة وا للندبة وفى الحاشية لاوجه لايراد المندوب فى اثناء مباحث المنادى والفصل
به بين مباحثه فالاولى ان يؤخر عن بحث المنادى برمته الى هنا كلامه اقول اورد
المصنف المندوب فى اثناء المنادى حتى وقع الفصل به بين مباحثه تنبيها على ان المندوب
داخل فى المنادى عند بعض النحاة وان كلمة يا الموضوعة للنداء مستعملة فيه حتى لايمتاز
المندوب عن المنادى فى نحو يازيدو ياعبدالله الا بالقرينة ولهذا الامتزاج ادرجه فى بحث
المنادى (يعنى العرب) (صيغة النداء) (يعنى يا خاصة) ولم يقل وقد استعملوا يا فى المندوب
مع انه اخصر من قوله وقد استعملوا صيغة النداء واظهر لان كلمة يا مذكورة ظاهرا
تنبيها على ان صيغة النداء اعيرت للمندوب (فى المندوب) (لانه) علة لقوله يا خاصة
يعنى اختص استعمال المندوب بيا ولم تجاوز الى غيرها من حروف النداء لانه (لايدخل
عليه سواها) يعنى لايستعمل فى المندوب غير كلمة يا من حروفه (لكونها اشهر صيغها)
جمع صيغة يعنى لكون كلمة يا اصلا فى هذه الحروف والباقية متفرعة عليها اما بالزيادة
او النقصان ودائرة استعمال الاصل تكون اوسع (فكانت) كلمة يا (اولى) واليق
(بان يتوسع فيها باستعمالها فى غير المنادى) الا ترى انها مستعملة فى الاستغاثة والتعجب
والندبة دون غيرها وفى الثانى لان كل منادى يدخله معنى من المعانى كالاستغاثة
والتعجب والندبة دون غيرها وفى الرضى لان كل منادى يدخله معنى من المعنى

بمعنى المعينة ليس لانه
معناه الموضوع له بل لان
موصوفة القروض وصلته
فى الصواب ان معناه كما
هو المتبادر منه الفرض
وتعديته بهذا الجار يستدعى
تفسيره بالتأويل (قوله
بتقدير الفعل ذلك الفعل
العام كالحصول والكون
نادرا حتى حصر عامة الا
النحاة الظرف المستقر فيما
كان عامله عاما وحقق بعض
المتأخرين انه قد يكون
من الافعال الخاصة اذا
انساق الذهن اليه بحسب
المقام واما قوله تعالى فلما
راه مستقرا عنده
فالاستقرار فيه بمعنى
السكون لا بمعنى الحصول
العام هكذا قيل وهو
كذلك الا ان قوله واما قوله
تعالى الخ لايناسب المقام ثم
ماقبله ايضا لايخلوا عن
اختلال فحق الكلام على
ماقاله الرضى وغيره
ان البصريين قالوا الظرف
منصوب على انه مفعول فيه
كما انه كذلك اتفاقا فى نحو
جلست امامك وخرجت
يوم الجمعة والجار والمجرور
ومنصوب المحل على انه
مفعول به كما انه كذلك
اتفاقا فى نحو مررت بزيد
الا ان العامل ههنا مقدر
وينبغى ان يكون ذلك
العامل من الافعال العامة
اى مما لايخلو منه فعل نحو
كائن وحاصل ليكون
الظرف دالا عليه ولو كان
خاصا كاكل اوشارب
وضارب ونائم لم يجز لعدم
الدليل عليه وقد يحذف

كالاستغاثة والتعجب والندبة لايستعمل فيه الاحرف النداء المشهورا عن يادون اخواتها لانها امها فتصرفت ودخلت فى جميع انواعه انتهى (والمندوب) اسم مفعول وبابه نصر (فى اللغة ميت يبكى عليه احد) يقال ندب الميت بكى عليه (ويعد) من العداى يحصى (محاسنه) جمع الحسن بضم الحاء وسكون السين ضد القبح وقد حسن الشئ حسنا ورجل حسن وامرأة حسناء وهم حسان كذا فى الصحاح (ليعلم) من اعلم وفاعله النادب الباكى (الناس) بالنصب مفعول ليعلم (ان موته اى موت هذا الميت المراد بالميت ههنا معناه المصدرى لاالاسمى (امر عظيم) اى بلية عظيمة عامة للخلق لان حياته نعمة عظيمة كان الناس ينتفعون منه فى امور دينهم ودنياهم فوته بلية عامة لهم وان مع اسمها وخبرها مفعول ثان ليعلم قوله (ايعذروه) بالبناء للفاعل عذر يعذر وبابه ضرب يقال عذره قبل عذره واعذراى بين عذره علة لقوله ليعلم (فى البكاء) اى ليقبلوا عذره فى بكائه ولم يعيروه (ويشاركوه) ويكونون شركاءه معه فى البكاء و (فى التفجع عليه) التفجع من فجع يفجع كقطع يقطع يقال فجعته المصيبة اوجعته فجعته تفجيعا وتفجع له توجع عليه كذا فى الصحاح (و) المندوب (فى الاصطلاح) (هو المتفجع عليه) اى الذى تفجع عليه اى لاجله (وجودا) نصب على التمييز (اوعدما) فيه رد على الرضى حيث قال وقد ادخل المصنف باحد قسمى المندوب وهو المتفجع منه نحو واحزناه وواويلاه وواثبوراه لان الندبة فى هذه الامثلة ندبة على عدم المتفجع عليه (بيا اووا) الباء للالصاق صلة للمتفجع عليه وفى تقديم يا اشارة الى استعمالها بالاصالة لابالتبع لواو كان استعمال وافيه كذلك لما ذكر انها هى الاصل فى حروف النداء فاستعملت فى المنادى المندوب وغيره بالاصالة (فالمتفجع عليه عدما ما يتفجع على عدمه) اى اللفظ الذى يتفجع به على عدم المندوب اى على كونه معدوما وميتا عند النادب حيث شاهد موته اوحضر جنازته ويبكى عليه بقوله يازيداه وياعمراه ويقول مت وصرت معدوما (كالميت الذى يبكى عليه النادب) ويعد محاسنه ويتفجع عليه (والمتفجع عليه وجودا ما يتفجع على وجوده) اى اللفظ الذى يتفجع به على وجود المندوب (عند فقد) النادب (المتفجع على عدما) حيث لم يشاهد النادب موته ولم يحضر ايضا جنازته بل انما وصل اليه خبر موته بان مات المندوب فى البلدة التى يكن فيها النادب ووصل اليه خبر موته (كالمصيبة) وهى البلاء والشدة والامر المكروه وجمعها مصائب (والحسرة) الندامة والغصة لفوت شئ يقال حسر على الشئ حسرة فهو حسير اغتم على فوته كذا فى الصحاح (والويل) وهو العذاب (الملاحقة) صفة للثلاثة (للنادب لفقد الميت) اى لحقت هذه المذكورات للنادب عند فقده الميت عدما حيث لم يشاهده (فالحد) اى حد المندوب وهو قوله المتفجع عليه بيا اووا (شامل لقسمى المندوب) اى القسم الذى يتفجع على عدم المندوب والقسم الذى يتفجع على وجوده

خاص لقيام الدليل نحو من لك بالمهذب اى من تضمن وعند الجمهور لايجوز اظهار هذا العامل اصلا لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف مسده فلا يقال زيد كائن فى الدار وقال ابن جنى يجوز ولا شاهد له واما قوله عز وجل فلما رآه مستقرا عنده فمعناه ساكنا غير متحرك وليس بمعنى كائنا وانما اخص الحكم بالبصريين لان انتصاب الظرف خبرا عند الكوفيين ليس بذلك بل يقولون ان الخبر لما كان هو المبتدا فى نحو زيد قائم او كانه هو فى نحو ازواجه امهاتهم ارتفع ارتفاعه ولما كان مخالفا له بحيث لايطلق اسم الخبر على المبتدأ فلا يقال فى زيد عندك ان زيدا عنده خالفه فى الاعراب فيكون العامل عندهم معنويا وهو معنى المخالفة التى اتصف بها الخبر ولا يحتاج عندهم الى تقدير شئ يتعلق به الخبر وقال بعضهم العامل فيه المبتدأ (قوله بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل قبل هذا منقوض بمثل ازيد فى الدار ابوه فان الخبر فيه جملة سواء قدر الفعل او اسم الفاعل لانه من قبيل حاصل ابوه وما حاصل ابوه وما جلتان وليس عن سلامة الفهم لان الخبر فى المثالين حاصل كما عرفت به وهو مفرد لامحالة وما بعده مبتدء مؤخر منه

(مثل یازیداه ویاعمراه) مثال لفقده عدما (و مثل یاحسرتاه ویامصیبتاه) مثال افقده وجودا (واختص) بالبناء للمفعول (المندوب) (بوا) حال کون المندوب (ممتازا) ومنفردا (به) ای باختصاص کلمة والمندوب لعدم دخولها علی المنادی (عن المنادی) وفی الحاشیة یعنی ان تعلق قوله بوا بالاختصاص بتضمین معنی الامتیاز ولیس صلة للاختصاص لان الباء التی هی صلة الاختصاص لاتدخل الا علی المقصور علیه انتهی (لعدم دخوله علیه) ای لعدم دخول وا علی المنادی لاتفاق الجمهور علی ان حروف النداء النداء خمسة ولم یعدوا کلمة وامنها واتفاقهم حجة قاطعة (بخلاف) لفظ (یافانه مشترک بینهما) ای بین دخوله علی المنادی وبین دخوله علی المندوب کما عرفت سابقا (وحکمه) (ای حکم المندوب) ای حاله وشانه (فی الاعراب) ای فی کونه معربا منصوبا (والبناء) ای فی کونه مبنیا اما علی الضم او الالف او الواو مثل وازید وازیدا وازیدون (حکم المنادی) (ای مثل حکمه) ای حکم المنادی وحاله وشانه فیه اشارة الی انه اما من قبیل حذف المضاف واقامة المضاف الیه مقامه واما من قبیل ان یکون نصبه بنزع الخافض (یعنی اذا وقع المندوب) فی موضع (علی صورة قسم (واحد) من اقسام المنادی (واقسامه اربعة ان یکون مفردا معرفة ومضافا وشبهه ونکرة (فحکمه) ای فحال المندوب وشانه (فی الاعراب والبناء مثل حکم ذلک القسم من المنادی کما اذا کان) المنادی (مفردا معرفة یضم) یعنی یبنی علی مایرفع به من الضمة والالف والواو مثل یازید ویازیدان ویازیدون کذلک المندوب اذا کان مفردا معرفة یبنی علی مایرفع به علی الضمة مثل وازیدا وازیدا والالف وازیدان اوالواو وازیدون (واذا کان) المنادی (مضافا اومشابها به ینصب) کذلک المندوب اذا کان مضافا اومشبها به ینصب مثل واعبدالله واطالعا جبلا وامن حفر بئر زمزماه ووامن قلع باب خیبراه وکذا توابعه کتوابع المنادی علی التفصیل المذکور وذلک لانه منادی فی الاصل لحقه معنی الندبة ولاشتراکهما فی معنی الخصوص فکان فی حکم المنادی وکذا توابعه فی حکم توابع المنادی (ولایلزم من ذلک) ای من التشبیه المذکور وهو حکمه فی اعراب والبناء حکم المنادی (جواز) فاعل لایلزم (وقوعه) ای وقوع المندوب (علی صورة جمیع اقسام المنادی) واقسامه کما عرفت اربعة یعنی ان ینقسم المندوب اربعة اقسام کالمنادی لانه لایلزم من مشابهة الشیٔ بالشیٔ ان یکون مثله فی جمیع اقسامه تطابق النعل بالنعل (لیرد) ای حتی یرد (انه) ای ان المندوب (لایقع) ای لایکون (نکرة) اذ التعریف شرط فی المندوب (لانه لاینذب) مبنی للمفعول (الا) الاسم (المعرفة) ای الاسم الذی اشتهر المندوب قبل موته به لیعذروه فی الندبة ویشارکوه فی التفجع علیه (و) (جاز) (لک) فیه ردا علی الاندلسی حیث قال ویجب لئلا یلتبس بالمنادی (زیادة الالف) ای زیادتک الف الندبة (فی آخره) (ای) فی (آخر المندوب لمد الصوت المطلوب فی الندبة) لان زیادة الحرف تستلزم زیادة المعنی (فان خفف) انت التعبیر بالخوف اشعار بان الاصل فی الزیادة للمد المذکور الالف ولدوام المدیة فیها ولاتنفک

وهذا علی احد الوجهین فی مثله (قوله وجه الاکثر ان الظرف لابدله من متعلق قیل اتفق النحاة علی ذلک وفیه بحث لان الظرف لابد له من مظروف والمظروف فی زید فی الدار هو زید ولا حاجة الی امر آخر واجیب بان الظرف یکون ظرفا لامر من امور زید من قیامه اوسکونه او حصوله اوغیر ذلک فلابد من تقدیره لیتم البیان ثم ان الشارح قدس سره لم یتعرض لبیان الراجح والمرجوح من القولین والمصنف رجح ماذهب الیه الاکثر فانه قال والاول اولی من وجهین احدهما ان وقوعه خبرا عارض ووقوعه متعلقا اصل فکان اعتبار الاصل اولی والثانی انه قد ثبت جواز دخول الفاء فی مثل کل رجل فی الدار فله درهم فلولا ان المتعلق مقدر بفعل لم یجز دخول الفاء للاتفاق علی انه لو صرح بالاسم متعلقا لما صح دخول الفاء فلایکون ذلک فی التقدیر اولی ولما صح دخول الفاء ثبت ان یقدر مایصح دخولها معه وهو الفعل ووجب ان لا یقدر مالایصح دخولها معه وهو الاسم واذا ثبت تقدیر الفعل فی مثل هذه المسئلة یثبت فی جمیع الباب لان المعنی فی الجمیع واحد (قوله) لکونه معرفة وکونه نکرة ولایجوز

(عنها)

عنها لكون المدطبعا لها بخلاف الواو والياء فانهما انما تكونان حرفي مد اذا كانتا ساكنتين وحركة ماقبلهما من جنسهما (اللبس) بفتح اللام وسكون الباء الموحدة الالتباس وبالضم پیراهن برکفتن يقال لبس الثوب يلبسه لبسا ولبسه الباس اوبالفتح الاشتباه كذا في الصحاح ونصبه بنزع الخافض لان الخوف لازم اى فان خفت من اللبس (اى التباس ذلك اللفظ) اى لفظ مندوب (عند زيادة الالف) اى الف الندبة (بغيره) اى بغير ذلك اللفظ (عدلت) انت اى اعرضت عن زيادة الالف حذرا من الالتباس وقصدت (الى) اى زيادة (حرف مد) غير الالف يدل على المدا المطلوب في الندبة ولذا وصفه الشيء بقوله (مجانس لحركة آخر المندوب من كسرة) بيان للحركة (اوضمة) لان للكسرة الياء وللضمة الواو وهما اذا سكنتا وكان ماقبلهما مكسورا اومضموما يكونا حرفي مدكما ذكرناه غير مرة والمراد بالآخر ههنا الاخر حكما وذلك يكون في المندوب المضاف الى كاف الخطاب المؤنث مفردا اوجمعا بناء على تمثيل المصنف بهما اوضمير الغائب جمع المذكر (كما اذا اردت) بالخطاب (ندبة غلام) امرأة (مخاطبة) (قلت) بالخطاب ايضا عند الندبة (واغلامكيه) بابدال الالف ياء (لا) تقول (واغلامكاه لالتباسه بندبة غلام) رجل (مخاطب) لان الكاف في واغلامك اذا كان خطابا للمؤنث يكسر وللمذكر يفتح كما سبق فتكون حركة آخر المندوب اذا كان خطابا للمؤنث كسرة فاذا زيد الالف للندبة يفتح ذلك الكاف لاجل الالف لان الالف لابد وان يكون ماقبلها مفتوحا فعدل عن الالف الى الياء فرارا من الالتباس (واذا اردت) انت (ندبة غلام جماعة مخاطبين) بكسر الباء الموحدة لانه جمع مخاطب (قلت) انت (واغلامكموه) بابدال الالف واوا (اذ الميم) اى ميم الجمع (اصلها الضم) لانها في الاصل متحركة بالضمة فاسكنت ولانها من حروف الشفة وهي انما تحصل بضم الشفتين غالبا فناسب الميم الواو فعدل عن الالف الى الواو (لا) تقول وا (غلامكماه لالتباسه بندبة غلام مخاطبين) بفتح الباء الموحدة لانه تثنية مخاطب وللاحتراز عن الجمع المذكر السالم وصفه بقوله (اثنين) يعني اذا اريد الف الندبة فحرك الميم بالفتحة لاجل الالف فقيل واغلامكماه لايعلم انه ندبة غلام اثنين او جماعة فيعدل عن الالف الى الواو ولان آخر المندوب ضمة (و) (جاز) (لك) زيادة (الهاء) ايضا يقال لها هاء السكت (اى الحاقها) بحذف المضاف (بهذه المدات) الثلاث الواو والياء والالف وبعضهم يوجبها مع الالف في يادون ولئلا يلتبس المندوب بالمضاف الى ياء المتكلم المقلوبة الفا نحو ياغلاما (في) (حال) (الوقف) لافي حال الوصل ظرف لجاز المقدر او المضاف المحذوف (لبيانها) اى لبيان هذه المدات بكمالها لاسيما الالف لخفائها واذا جئت بعدها بهاء ساكنة تثبت وتظهر كما الظهور (ولايندب) بالبناء للمفعول (من قسم المندوب المتفجع عليه عدما) قيده به لقرينة قوله الا المعروف لان الاحتياج اليه انما يكون في هذا القسم لانه يشترط التعريف في المتفجع عليه وجودا بل لايلزم مثل ياحسرتاه ويامصيبتاه بدون تعريف لان الاصل في الندبة المتفجع عليه

لاخبار بالمرفة عن النكرة ومنع سيبويه الامتناع في المبتدأ المتضمن لمعنى الاستفهام وابن الحاجب منع كون من نكرة وكانه اشار الشارح الى هذا المنع حيث قال فان معناه اهذا ابوك ام ذلك ولم يقل فان معناه اى رجل ابوك لكن في قوله وهذا مذهب سيبويه خفاء هكذا قيل وليس كذلك فان المصنف ممن هو على مذهب سيبويه وهو لايمنع كون من ونحو نكرة بل يقول به كما صرح في الايضاح وغيره كيف ولايتصور هذا المنع الامن رجل ذاهل عن حدى المعرفة والنكرة وحاشاه عن ذلك واما ان تفسير الشارح قدس سره يشعر يكون من معرفة فكلا والاستدلال على ذلك بالعدول عن التفسير باى رجل ابوك بحكى عن الرأى السقيم فان التفسير بذلك لابراز معنى الاستفهام المشتمل عليه ممالايستقيم فان اى رجل يحتاج نفسه في ذلك الى التفسير كذلك (قوله) اوكانا متساويين قيل لوا كتفى به عن قوله اوكانا معرفتين لكفى الا انه هرب عن الحمل على التساوى في مرتبة التعريف فالمراد التساوى في صحة الوقوع مبتدأ وقد ذكر في بعض المعتبرات ان المبتدا والخبر اذا كانا معرفتين من غير قرينة مميزة وجب التقديم ولايشترط التساوى بينهما

عدما ولذا يشترط فيه التعريف دون المتفجع عليه وجود اوفى الرضى واما المتفجع منه فانك تقول وامصيبتاه وليست بمعروفة انتهى (الا) (الاسم) (المعروف) (الذى اشتهر المندوب) بين الناس فى حال حياته (به) سواء بالعلم الخاص او الكنية او اللقب ولذا قال المصنف المعروف اى المشهور ولم يقل الا العلم ولا المعرفة (ليعذر) بالبناء للمفعول (النادب) اى ليقبل عذره بين الناس (بمعرفته) اى باشتهاره بينهم (فى ندبته) متعلق بقوله ليعذر (والتفجع عليه) عطف على ندبته اى لعذر النادب فى تفجعه على المندوب ويشاركوه فيه اذا كان الامر كذلك (فلا يقال وارجلاه) على وجه الندبة والتفجع ولا يقال ايضا وا امرأتاه (اذا ما اشتهر بهذا اللفظ) اى بلفظ رجل بين الناس (مندوب خاص) يعنى لم يشتهر بين الناس ان يقال لشخص معين رجل بحيث صار علما له فاذا اطلق رجل وندب وقيل وارجلاه (انتقل الذهن) اى ذهن السامعين (اليه) الى ذلك الشخص لان المراد بقوله الا الاسم المعروف الاشتهار بين الناس فى حال حياته كيف ما كان وفى الرضى ونعنى بالمعروف المشهور علما كان اولا فلو كان علما غير مشهور لم يندب فلا يقال واهذاه من المعارف ولو لم يكن علما وكان مشهورا بذلك الاسم جاز ندبته سواء كان تعريفه قبل الندبة او بحرف الندبة وتقول وامن قلع باب خيبراه ووامن حفر بئر زمزماه لاشتهار هما انتهى (ويعرف) بالبناء للمفعول ونائبه ما استكن فيه راجع الى مندوب خاص (به) اى بهذا اللفظ والجملة عطف على جملة انتقل اى ويعرف ذلك المندوب بهذا اللفظ اى بقول وارجلاه (ليعذر النادب) اى ليقبل عذره (بالندبة) والتفجع (عليه) (وامتنع) هذه مسئلة ابتدائية لبيان ان الحاق الف الندبة بصفة المندوب ممتنع ويجوز ان تعطف على جملة ولا يندب الا المعروف ولا يجوز ان تعطف على قوله لا يقال وارجلاه لانه يلزم منه ان تكون متفرعة لقوله ولا يندب (الحاق الالف) اى الف الندبة (بصفة المندوب) اى بآخر صفته (بل يجب ان يلحق بالموصوف) يعنى بل يجب الحاقها باخر الموصوف (مثل وازيداه الطويل) بالحاق الف الندبة وهاء السكت باخر المندوب والموصوف وبين وجه امتناع الالحاق بقوله (لان اتصاله) اى الموصوف (بالصفة) والصفة بالموصوف (ليس) ذلك الاتصال (كاتصال المضاف بالمضاف اليه) والمضاف اليه المضاف (لانه) اى لان المضاف اليه (جئ به) اى بالمضاف اليه (لتمام المضاف) وان كانت الاضافة لفظية لقيام المضاف اليه مقام التنوين من المضاف الا يرى انها تفيد التخفيف مطلقا والتعريف والتخصيص فى المعنوية فلو لم يكن الاتصال اتم لما افادت التخفيف اى التعريف او التخصيص (فهو) اى المضاف اليه (كالجزء) منه اى من المضاف فكانا ككلمة واحدة (بخلاف الصفة) مع الموصوف (فانه جئ بها) اى بالصفة (بعد تمام الموصوف) من غير احتياجه الى متمم (للتخصيص) كما فى النكرات (او التوضيح) كما فى المعارف غالبا فتكون الصفة اجنبية من الموصوف المندوب فلم يجز الحاق الالف الا باخر الموصوف لان الالف الندبة لا تلحق الا باخر المندوب والمندوب

لان كون المبتدا والخبر متساويين قى لا يكاد يوجد بخلاف ما اذا كان منها نكرة متخصصة صالحة لان تقع مبتدا فانهما لا يكونان الا متساويين لعدم التفاوت بين النكرات المتخصصة ومن ذلك ظهر سقوط ما قيل وظهر ايضا كون تعميم الشارح قدس سره فيه وكذا قوله فى اصل التخصيص لا فى قدره (قوله) اى تقديم المبتدا على الخبر فى هذه الصورة قيل ليس الجزاء مقيدا بقوله فى هذه الصور والا لكان القيد لغوا لاغناء الشرط عنه فينبغى ان يحمل على انه اشار الى ان الجزاء جزاء لشروط متعددة وقد نبهت سابقا ان مثل قوله هذا انما يؤتى به ليحسن بل يمكن التفصيل بكلمة اما (قوله) او بالبدله عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا قيل وجوب التقديم فى هذه الصورة مختلف فيه فلو حمل مذهب الكتاب على عدم الوجوب لكان احق وليس بذاك (قوله) واذ تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام قال فى الامالى والايضاح انما يجب ذلك لما تقرر من انهم يقدمون ما يدل على قسم دون غيره من اقسام كحرف الشرط والاستفهام والنفى والتمنى والترجى والتشبيه والنداء وانما كان كذلك لانهم قصدوا تبين القسم المقصود

ليس الا الموصوف فتلحق باخره سواء جئ بصفة اولا (فلهذا) اى للفرق بين ما كان المندوب مضافا و بين ما كان موصوفا (جاز) الحاق الف الندبة باخر المضاف اليه للمضاف المندوب (مثل يا امير المؤمنيناه) والمندوب هو الامير الا انك لما اردت ندبة المضاف الى المؤمنين لا مطلق ندبة الامير فلو الحق الالف بالمضاف لانفصل من المضاف اليه مع انهما كلمة واحدة الحقها بالمضاف اليه مع انه ليس بمراد لان المراد هو المضاف فقط كما تقول ملكت حب زمان وان لم تكن ملكت الا الحب فقط (ولم يجز) الحاقها باخر صفة المندوب (مثل وازيدا الطويلاه خلافا ليونس) اى خالف يونس خلافا للجمهور لان المخالف هو يونس لا الجمهور ويجوز ان تسند المخالفة اليهم دونه الا ان اسناد المخالفة الى واحد اولى من اسنادها الى الجملة (فانه) اى يونس (يجوز) من التجويز (الحاق الالف) اى الف الندبة (بآخر الصفة) او بآخر صفة المندوب كما يجوز الحاقها باخر المضاف اليه فيجوز عنده وازيدا الطويلاه كما يجوز اتفاقا واامير المؤمنيناه (فان اتصال الموصوف بالصفة) مطلقا (وان كان) الاتصال (فى اللفظ) يعنى وان كان الاتصال اللفظى بينهما (انقص) خبر كان لتمام الموصوف ولعدم قيام الصفة مقام شئ من الموصوف كما قام المضاف اليه مقام شئ من المضاف كالتنوين ونونى التثنية والجمع على حدها (من الاتصال) اللفظى الواقع (بين المضاف والمضاف اليه) لما قلنا آنفا ان المضاف اليه قائم مقام تنوين المضاف اونونه فكان الاتصال اللفظى بينهما اتم من الاتصال اللفظى بين الصفة و الموصوف (الا انه) اى الاتصال بين الصفة والموصوف (اتم منه) اى من الاتصال الواقع بين المضاف والمضاف اليه (من جهة المعنى) فالاتصال اتم فى التركيب التوصيفى والاضافى لكن الاتمية فى التركيب الاضافى فى اللفظ وفى التركيب التوصيفى فى المعنى فنظر الجمهور الى الاتصال اللفظى فجوزوا الحاق الالف باخر المضاف اليه وهذا هو المختار لكونه من وظيفة الفن ويونس الى الاتصال اللفظى اوالمعنوى فيجوز الحاقها فى آخر الصفة كما جوزه فى آخر المضاف اليه (لاتحادهما) اى لاتحاد الموصوف مع الصفة (بالذات) يعنى يصدق احدهما على ما يصدق عليه الاخر (فان الطويل) فى قولك وازيدا الطويل (هو زيد لا غير) يعنى ان الطويل يصدق على ما يصدق عليه زيد من الذات فاتحدا من جهة المعنى ومن جهة الاعراب ايضا وغيرهما على ما سيأتى فى بحث النعت (بخلاف المضاف والمضاف اليه) سواء كانت الاضافة حقيقية اوغيرها (فانهما متغايران) فى الذات حيث لا يصدق احدهما على ما يصدق عليه الاخر فان ذات زيد فى قولك غلام زيد وضارب زيد غير ذات غلام وضارب وان كان يصدق فى بعض الصور مثل خاتم فضة وحسن الوجه الا انه اعتبارى تامل وفى الاعراب ايضا وغيره من الاحوال التى جرت بين الصفة والموصوف (وحكى) مبنى للفاعل (يونس) بالرفع فاعل (ان رجلا ضاع له قدحان) تثنية قدح

بالتعبير عنه ليعلمه السامع من اول الامر ليتفرغ فهمه لما عداه فانه لو كان مؤخر الجواز السامع عند سماعه اول كلامه ان يكون ذلك من كل واحد من اقسام الكلام فيبقى فى حيرة واشتغال خاطر واشترط ان يكون مفردا ليخرج عنه مثل زيد هل قام ابوه وزيد من ابوه فانه وقع جملة وقد تقدم ماله صدر الكلام اول جملة فعلى هذا و قيل زيد ان لم يجز وانما وجب ان يكون اين خبرا الا انه مع زيد جملة فلا بد ان يكون اما مبتدأ واما خبرا ولا جائز ان يكون مبتدأ لانه يلزم ان يكون خبره مطابقا له فى المعنى وليس زيد مكانا ليصح الاخبار عن المكان به واذا بطل ان يكون تعين مبتدأ ان يكون خبرا وصح لما ثبت من صحة الاخبار بالظروف باعتبار متعلقها بها كقولك زيد امامك والقتال يوم الجمعة لان المعنى زيد مستقر امامك والقتال حاصل يوم الجمعة فلما استقرت ذلك فى الظروف صح وقوعها اخبارا فوجب كون اين خبرا وبطل ان يكون مبتدأ اووجب تقديمه لما تقدم ولكن هذا على ما ذكرنا لك فانه من جملة الدقائق الواجبة معرفتها لارباب التحصيل وبذلك قد سبق ما قاله الشيخ الرضى اعلم انه لا يقع من جملة مقتضيات الصدر خبرا مفردا الا كلمة الاستفهام اومضافا اليه ردبان ما قائم زيد مما يجب

بفتح القاف والدال المهملة وهو ظرف صغير يكفي مافيه من الماء لواحد فقط وجمعه اقداح كذا في الصحاح وفيه تفصيل (فقال) عند ندبتها (واجمجمتى الشاميتيناه والجمجمة) بضم الجيمين وسكون الميم الاولى وفتح الثانية وبعد الثانية تاء الوحدة (القدح) من الخشب ويقال ايضا لعظم الرأس المشتمل على الدماغ ويقال لقبيل من العرب كذا في الصحاح لكن المراد ههنا الاول واصله واجمجمتاه فلما اضيفتا الى ياء المتكلم انتصب وسقط النون بالاضافة فادغم ياء الاعراب في ياء الاضافة فصار واجمجمتى المنسوبتين الى الشام لكونهما معمولتين فيها اومحمولتين منها والشام اسم بلدة مشهورة وانما يقال لها شام لكونها في شمال القبلة وكأنه مخفف من الشمال (ويجوز) (لقيام قرينة) اى وقت وجود علامة تدل على ان يا محذوفة (حذف حرف النداء) وهي يا فقط لانه لايجوز حذف غيرها لكونها اصل الباب ولكثرة استعمالها دون غيرها لانها تستعمل في المنادى القريب والبعيد والمتوسط دون غيرها الا انه يستعمل اما في القريب فقط كالهمزة واما في البعيد لاغير مثل ايا وهيا اوفي المتوسط فحسب كاى ويجوز فيها الذكر والحذف (الا) (اذا كان) حرف النداء يعنى يا خاصة (مقارنا) (مع اسم الجنس) يعنى داخلا عليه (ويعنى) المص (به) اى اسم الجنس (ما كان نكرة) سواء كان ذلك الاسم مضافا كغلام رجل اوغيره كغلام ورجل وفيه رد على من قال المراد باسم الجنس مايصح دخول اللام عليه لان غلام رجل اسم جنس مع انه لايصح دخل لها عليه (قبل) دخول حرف (النداء) عليه (سواء تعريف) عليه (سواء تعريف) اى صار مادخل عليه حرف النداء معرفة (بالنداء) اى بدخول حرف النداء لقصد تعريفه (كيارجل) ورجل لكون مقصودا بالنداء صار معرفة بدخول حرف النداء عليه فبنى على الضم لكونه منادى مفردا معرفة (اولم يتعرف) اى لم يصر معرفة لان دخول حرف النداء لايوجب تعريف مادخل عليه مالم يقصد تعريفه واذا لم يقصد يبقى على ما كان فلا يكون معرفة فينصب (مثل يارجلا) سواء كان مفردا نكرة اومضافا الى النكرة مثل ياغلام رجل او مضارعا له مثل ياطالعا جبلا (لان نداءه) اى لان نداء اسم الجنس (لم يكثر كثرة نداء العلم يعنى لم يكن كثيرا مثل نداء العلم فان نداء يكون كثيرا لان الانسان لاينادى الامن يعرف باسمه العلم اوبكنيته اوبقلبه غالبا ولاينادى باسم جنسه الانادرا (فلو حذف منه) اى من قولك يارجل اويارجلا (حرف النداء) وقيل رجل اورجلا (لم يسبق) من سبق يسبق وبابه ضرب (الذهن) اى ذهن السامع اوذهن المنادى (الى انه) اى الى ان اسم الجنس الذى حذف النداء منه مثل رجل في يارجل اورجلا في يارجلا (منادى) حتى يتوجه الى المنادى فيجيبه بما اراد (والاشارة) (اى والا) اذا كان مقارنا (مع اسم الاشارة) يعنى الا اذا كان حرف النداء داخلا على اسم الاشارة فانه لايحذف (لانه) اى لان اسم الاشارة (كاسم الجنس في الابهام) فلو حذف حرف

(النداء)

فيه تقديم الخبر لتضمنه النفى لان الواجب تقديم النفى مطلقا دون دخوله على الخبر حتى يكون الخبر في هذا التركيب واجب التقديم كيف وهذا مما لايدعيه من له ادنى حظ من العربية والعجب ان الراد اورد بعد ذلك سوألا على نفسه بانه ينبغى ان يجب تقديم الخبر في زيد لاقائم لانه تضمن الخبر معنى النفى واجاب بان مقتضى صدر الكلام مايغير معنى الجملة وفي زيد لاقائم لايغير حرف النفى معنى الجملة وانت خبير بانه لم يدر معنى التغيير وكانه اراد ان النفى هنا لايخرج الكلام عن الايجاب لانه ح معدول وليس بسالب لكنه غفل عن عدم الفرق بين المعدول والسالب عند اهل العربية في الاندراج تحت النفى المقابل للثبوت واطلاق النفى عندهم (قوله اوكان الخبر بتقديمه مصححاله لان المصحح لكونه مبتدأ وهو نكرة تقديم هذا الخبر عليه فاذا اخر زال المصحح فوجب بطلانه لفقدان مصححه كما اوضح نفسه قدس سره وما قيل احترز بتقديمه عن كون الخبر بتأخيره مصححا لكونه مبتدأ نحو زيد قام فان زيدا انما يصح كونه مبتدأ لتأخير قام حتى لو تقدم فان يجب كونه فاعلا من جملة الاوهام (قوله اى كان لمتعلق الخبر التابع له قبل لم يقل المصنف

النداء منه لم يسبق الذهن الى انه منادى مثل ياهذا وياهذان وياهؤلاء فاذاقيل هذا وهذان وهؤلاء لم يعلم المشار اليه باحدها انه نودى اليه او اشير اليه والااذا كان مقارنا مع المنادى (المستغاث) سواء كان مستغاثا باللام او مستغاثا بالالف (والمندوب) سواء كان مندوبا بوا او بيا فانه لايحذف حرف النداء وحرف الندبة منهما بل يجب ذكرهما فيهما (لان المطلوب فيهما مد الصوت وتطويل الكلام) لان مد الصوت مطلوب فى الاستغاثة ليلحقه المستغاث سريعا لان المستغيث اذا مد صوته فيهما يعلم المستغاث انه احوج الى الاستغاثة فيلحقه بسرعة فيعينه ومطلوب ايضا فى الندبة ليسمعه من هو قريب منه وبعيد فيكثر من يدعو للمندوب لان المقصود الاصلى من الندبة الدعاء بالخير للمندوب (والحذف) اى حذف حرف النداء والندبة (ينافيه) اى يمنع مد الصوت لان المد لايكون الا بزيادة الحروف والحذف ينفى الزيادة فيجب ذكر حرف النداء او الندبة فيهما فعلم ان مالا يحذف منه حرف النداء من المنادى اربعة اسم الجنس واسم الاشارة والمستغاث والمندوب (فبقى على هذا) اى على ما استثنى (من المعارف) حاله من قوله العلم وما عطف عليه لان من البيانية اذا كان ماقبلها معرفة تكون حالا قدم الحال ههنا على صاحبه اختصارا لانه لولم يقدم يلزم ذكر الحال بجنب كل ذى حال فيطول الكلام به وايضا اذا كان ذو الحال معرفة يجوز تقديم الحال عليه (التى يجوز فيها حذف حرف النداء العلم) بالرفع لانه فاعل سواء كان مضافا او مفردا مثل ياعبدالله ويازيد و (سواء كان) حذف حرف النداء مقارنا (مع بدل) شئ (عن حرف النداء) المحذوف ليكون كالعوض عنه (كلفظة الله) اذا جعل منادى ثم حذف حرف النداء (فانه) اى الشان (لايحذف منه) اى من لفظة الله حرف النداء مقارنا مع شئ (لا) مقارنا (مع ابدال الميم المشددة منه) اى من حرف النداء فى آخره (نحو اللهم) اصله ياالله حذف حرف النداء لان حق ما فيه اللام ان يتوصل الى ندائه باى او باسم الاشارة على ماسبق الا انه لما حذفت الوصلة مع هذه اللفظية كما سبق ايضا ولكثرة ندائها لم يحذف الحرف الامع البدل لئلا يكون اجحافا وانما عوض فى آخره تبركا باسمه تعالى وتعظيما لشانه وانما قدم حرف النداء عليه لوجوب الصدارة فيها هذا مذهب البصريين والكوفيين ايضا وقال الفراء اصله ياالله امنا بالخير فخفف بحذف الهمزة وحرف النداء والضمير المتصل من امنا فبقى الميم المشددة فكتبت بلفظة الله فقيل اللهم وليس بوجه لانك تقول يااللهم يااللهما وقد يزاد مافى آخره ❁ وما عليك ان تقولى كلما ❁ سبحت او صليت ياالله ما ❁ اردد علينا شيخنا مسلما ❁ (او بغير بدل) من حرف النداء (نحو يوسف) والاصح انه عبرانى وقيل عربى والاصل يؤسف من آسف يؤسف من الافعال الا انه غير من الكسرة الى الضمة كما غيرت الاعلام المنقولة (اعرض) امر من الاعراض (عن

او الجزء الخبر ولم يفسر الشارح المتعلق بالجزء ليشمل مثل قرين كل رجل ضيعته والاحصر الاوضح ان يقول اى لمتعلق الخبر الذى يمتنع تقديمه عليه وانما اراد بالتعلق مثل تعلق الجزء بالكل دون تعلق الفاعل بالمعمول لان المتعلق الخبر تعلق العامل بالمعمول ضميرا فى المبتدأ فى مثال على الله عبده متوكل مع انه لايجب تقديم الخبر وقد يقال اراد تعلق الجزء بالكل دون المعمول بالعامل ليشمل مثل قرين كل رجل ضيعته والفصل المتقدم وليس مما يلتفت اليه كما ترى ثم ان الشارح قدس سره بحثا لان تفسيره ذلك وتقييده بتلك التبعية يستدعى كون الخبر حصل وقد صرح بان الخبر هو قوله على التمرة وذلك لوجهين احدهما انه يلزم على هذا التقدير كون الجار متبوعا وخبرا على خياله كما ينطق به قوله تبعية يمتنع معها تقديمه على الخبر وذلك بديهى البطلان واما اذا اريد بالخبر ماهو الخبر فى الحقيقة صح البيان والثانى انه لايخرج بذلك نحو على الله عبده متوكل لظهور ان الامر فيه كذلك وانما يخرج بان كان المراد بالخبر ماقلناه والاول وان سلم اندفاعه بما قاله قدس سره لكن الثانى باق لامرد له (قوله او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها

هذا) القول ولا تذكروا كتمه فانك محق صادق ( اى يايوسف ) فحذف حرف النداء بقرينة المقام اختصار الان المقام مقام النداء (و) (لفظه اى) واية عطف على العلم اى فبقى من تلك المعارف لفظة اى واية لكن لا مطاقابل (اذا وصف) كل واحد منهما (بذى اللام نحو) ايها الرجل ) وايتها العير (اى يا ايها الرجل) و يا ايتها العير حذف حرف النداء لانه اذا جاز حذفه من العلم فجوازه من مثل هذا التركيب اولى لثقله وهو ظاهر (او) اذا وصف (بالموصوف بذى اللام نحو ايهذا الرجل) وايتهذه المرأة ( اى يا ايهذا الرجل) و يا ايتهذه المرأة فالحذف ههنا اولى من الاولين لطول الكلام بزيادة هذا وهذه لانه كلما زاد اللفظ زاد ثقله ( فلا يجوز الحذف ) اى حذف حرف النداء من اى واية ولا (من ايهذا) او ايتهذه (من غير ان يتصف) اى واية و (هذا) وهذه اى احدى هذه الكلمات ( بذى اللام ) مثل ايها الرجل وايتها المرأة وايهذا الرجل وايتهذه المرأة لان هذا اسم من اسماء الاشارة وقد عرفت ان اسم الاشارة لا يحذف منه حرف النداء وكذا هذه واذا وصف بذى اللام صار معرفة وكذا اى واية اسم جنس وصف به صار ايضا معرفة فلزم اتصاف اى واية وهذا وهذه بذى اللام اذا اريد حذف حرف النداء منها (والمضاف) بالرفع عطف اما على لفظة اى او على العلم اى فبقى من تلك المعارف الاسم المضاف بالاضافة المعنوية (الى) المعرفة (اى معرفة كانت) من المعارف التى هى المضمر والعلم الخاص والمبهم والمعرف باللام والمضاف اضافة معنوية لانه حينئذ يكون معرفة ايضا فيدخل فى المعارف التى يجوز حذف حرف النداء منها نحو غلامى افعل كذا و (نحو غلام زيد افعل كذا) وغلام هذا الرجل وغلام الرجل وغلام الذى كان عندنا امس فى مقام النداء (و) بقى (الموصولات) ايضا لانها من المعارف (نحو من) موصول منادى حذف حرف النداء منه (لا يزال محسنا) صلته فناداه او لا فدعا بقوله (احسن اليه) امر من الاحسان وجعله ايضا قرينة لكونه منادى لان الدعاء بالاحسان يقتضى سابقية النداء (واما المضمرات فشذ نداؤها) وان كانت من المعارف بل كانت اعرفها لان العاقل الصاحى لا ينادى نفسه فخرج ضمير المتكلم وفى المخاطب تجمع علامتا الخطاب الياء وضمير المخاطب والغائب يقتضى سابقية المرجع وهذا الشرط فلما يوجد ولذا قال وشذ ولم يقل ولم يجز وما يكون نداؤه شاذا فكيف يجوز حذف حرف ندائه (نحو يا انت و يا اياك) و يا اياى او ياهو او يا انا او يا نحن (وشذ) (حذف حرف النداء من اسم الجنس) لكونه مخالفا لما هو القياس (فى) قول القائل (اصبح ليل) اصبح بفتح الهمزة امر من الاصباح (اى صر صبحا) فيه اشارة الى ان اصبح امر من الافعال والهمزة للصيرورة والدخول فى الشئ اى ادخل فى الصباح كما فى قولك اصبح الرجل وقوله صر ايضا امر من صار يصير على وزن خل يعنى (ياليل حذف حرف النداء) وهو يا (من الليل مع انه اسم جنس ) لا يحذف منه حرف النداء كما عرفت (شذوذا)

(مخالفا)

وخبرها الاول بالمفرد مبتدأ قيل لما كان الخبر من ان لا يصلح ان يكون خبرا عن المبتدا اراد الشارح التنبيه على ان فى الكلام مسامحة والمراد انه خبر عما يتركب من ان ولم يتعرض لاصلاحه لظهوره بعد التنبيه على مسامحة ثم قيل كلام المصنف على ظاهره اذ قولنا عندى خبر فى التحقيق عن معنى ان لان عندى انك قائم فى تأويل عندى تحقق قيامك والتحقق معنى حرف التحقيق الذى هو ان وكلاهما ليس بصواب اما الاول فلانه لا خلل ولا تسامح فى كلام المصنف ولم يرد الشارح بقوله ذلك التنبيه عليه بل اراد بيان كون الكلام من قبيل الاكتفاء كما يشهد به الفطن العارف باساليب اللفظ واما الثانى فلانه مع كونه خرقا للاجماع ومخالفا لصريح كلام المصنف فى غير هذه المقدمة يدل على بطلانه اللفظ والمعنى (قوله) اذ فى تأخيره خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة فانك لو جئت بالخبر بعد خبر ان المفتوحة اما ظرفا نحو ان زيدا قائم عندى او غير ظرف نحو ان زيدا قائم حقا لاشتبهت المفتوحة بالمكسورة ولم يرفع الفتحة الخفية اللبس لكون الموقع موقع المكسورة لان لها صدر الكلام بخلاف المفتوحة كما يجئ

مخالفاللقياس (قالته) اى هذا القول (امرأة امرئ القيس) حين زفت اليه وذلك لانه قد ارتضع كلبة فى طفوليته فكلما عرق تفوح منه رايحة الكلب فلما اصبحت اخذت منه الطلاق قيل هى ام جندب وسألها عن ذلك فقالت انت ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الاراقة كناية عن كثرة نومه وقلة وطئه (حين كرهته) متعلق بقالته وهذا مثل يضرب فى شدة طلب الشئ وقيل يستعمله المغموم قياسا لمورده (و) شذ ايضا (فى) قوله (افتد) امر من الافتداء وهو بالفارسية وباز خريدن خود بخشيدن همه چيز شما بما يعنى هبه كردن بما (مخنوق) (اى يا مخنوق قاله) اى قال هذا الكلام وهو افتد مخنوق (شخص وقع فى الليل على) رجل (نائم مستلق) يعنى على ظهره وهو سليك بن السلكة (فخنقه) بكسر النون لان من باب علم اى فشرع وقصد ان يخنقه (وقال افتد مخنوق) فقال له سليك الليل طويل وانت مقمر ثم ضغطه سليك فضرط من ضغطته فقال له ايضا سليك اضرطا وانت الاعلى اى اتضرط وانت تريد ان تخنقنى قاعدا على صدرى (حذف حرف النداء عن المخنوق) بقرينة اللام (مع انه اسم جنس) والقياس ان لا يحذف حرف النداء (شذوذا) تمييز لان ما خالف القياس يكون شاذا ثم صار مثلا يضرب للحريص على تخليص النفس من الورطة الشديدة قياسا على مورده (و) شذ ايضا حذفها (فى) (اطرق) امر من الاطراق وهو طأطأة الرأس يقال بالفارسية، خاموش بودن و چشم در پيش افكندن وسر فرو كردن، (كرا) (اى يا كروان) على وزن نزوان طائر طويل العنق والرجل والمنقار قيل يقال له بالتركى بالقجين كذا فى الدستور وقيل يقال بالفارسية، كلنك وجمعه كروان بكسر الكاف وسكون الراء وكراوين وقيل الجرارى وهو المراد ههنا ويحتمل ان يكون الثانى (وفيه) اى فى اطرق كرا او فى كرا من اطرق كرا (شذوذان حذف حرف النداء من اسم الجنس) بدل من شذوذان بدل البعض او خبر مبتدأ محذوف (وترخيم غير العلم) واعرابه كالاول لان ترخيم ما لم يكن علما مخصوص بذى التاء المتحركة للتأنيث لانه فى ترخيم العلم ليس بشرط وفيه شذوذ آخر وهو جعله اسما برأسه ذكره الهندى ولم يذكره الشارح لانفهامه من قوله وقد يجعل اسما برأسه لان ما يكون قليلا يكون شاذا ولان جعله اسما برأسه لا يكون شاذا عند الشارح لان كون الشئ قليلا لا يوجب شذوذيته (قيل هى) اى هذه العبارة اى اطرق كرا (رقية) وهى بضم الراء المهملة وسكون القاف وبعدها ياء مثناة من تحت دعاء وافسون يجئ جمعه رقى يقال رقى اذا دعا بها فهو راق اى داع وبابه ضرب (يصيدون) اى يصيد العرب (بها) اى بهذه الرقية والدعاء (الكروان يقولون) اذا ارادوها (* اطرق كرا اطرق كرا * ان النعامة) وهى طير يذكر ويؤنث والنعام الجنس مثل حمام وحمامة وجراد وجرادة كذا فى الصحاح ويجوز الكسر فى ان والفتح يعرف بالتأمل (فى القرى *) خبر ان بضم القاف وفتح الراء جمع قرية والقياس فى جمعها قراء كظبية

فى باب حروف المشبهة بالفعل ولا يرفع مجئ خبر المبتدأ بعد خبر ان اللبس ايضا اذ ربما يظن انه خبر لان المكسورة او يظن فى الظرف تعلقه بخبر ان واذا تقدم الخبر على ان عرف انه خبر المبتدأ وانه ليس فى خبر ان المفتوحة اذ هى حرف موصولة ويجئ فى باب الموصول ان ما حيز الصلة لا يتقدم على الموصول ولا فى حيز المكسورة لان لها الصدر فاذا تعين ان المقدم خبر والمكسورة مع اسمها وخبرها لا يصح ان يكون مبتدأ لانها جملة والمبتدأ مفرد تعين انما بعد الخبر هى ان المفتوحة لا غير وقد ذكروا هنا وجهين آخرين اوردهما فى الشرح منبها على ضعف كل منهما بصيغة التمريض حيث قال كانهم قصدوا التنبيه من اول الامر بتقديم الخبر على انها المفتوحة خوفا من ان تلبس بموضع المكسورة وقيل انما فعلوا ذلك ليفرقوا بينهما وبين ان التى بمعنى لعل لان تلك لا تكون الا صدر الكلام فخالفوا بهذه صدر الكلام ليحصل الفرق بينهما من اول الامر وقيل انما فعلوا ذلك كراهة بقاء ان المفتوحة عرضة لدخول العوامل الابتدائية فيؤدى الى دخول ان المكسورة عليها لانها من جملتها فيؤدى الى اجتماع ان وان

وظباء والقرية بالكسر لغة يمانية و لعلها جمعت على ذلك مثل ذروة وذرى ولحية ولحى كذا فى الصحاح آخرها فلا ارى هنا كرى (فيسكن) عن الحركة والطيران اذا سمع هذه الرقية اما لاصغائه اليها او لكمال حماقته (ويطرق) رأسه امتثالا لامر حمة (حتى يصاد) اى فيصاد بان يلقى عليه ثوب اوشبك اوغيرها ثم صار مثلا لمن تكبر وقد تواضع من هو اشرف منه قياسا المورده (والمعنى ان النعام الذى هو اكبر منك) جسما واعسر ضبطا او صيدا (قد اصطيد وحمل) بالبناء للمفعول فيهما (الى القرى) وقسم فيها واكل (فلا تخلى) من التخلية امابالبناء للمفعول معناه بالفارسية «پس خالى كذاشته نمى شوى تو» وامابالبناء للفاعل معناه «پس خلاص نمى شوى توازدست ما» (ايضا) كالم يخل النعام ولما فرغ من بيان جواز حذف حرف النداء وبيان مايجوز حذفه منه وما لا يجوز اراد ان يبين جواز حذف المنادى ايضا منبها بقلته فقال (وقد يحذف) قد للتقليل لكون ذكر المنادى اصلا والاصل يكثر لكنه يجوز حذفه لكونه فضلة من الكلام على قلة (المنادى) سواء كان مبنيا اومعربا (لقيام قرينة جوازا) اى حذفا جائزا (نحو الايا اسجدوا) (بتخفيف الى) بفتح الهمزة واللام بناء (على انه حرف تنبيه (وحروفه ثلاثة اما والا وها يصدر بها الجمل كلها كيلا يغفل المخاطب عن شئ مما يلقى المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه على ماسيأتى (و) لفظ (يا حرف) من حروف ال(نداء اى ياقوم اسجدوا) ولذا كتبت منفصلة واسجدوا امر مخاطب من سجد يسجد وبابه قتل ولهذا كتب فى اوله همزة الوصل ابتداء ودرجا (والقرينة) الدالة على حذف المنادى جوازا (امتناع دخول) كلمة (يا على الفعل) مطلقا لان النداء لما كان من خصائص الاسم لانه لاينادى الا الاسم اختص حروفه بالاسم كان الجر لكونه مخصوصا بالاسم اختص حروفه به ولان النداء لايكون الا لما يدل على الذات والفعل عرض لابقاء له فكيف ينادى (بخلاف قراءة الايسجدوا بتشديد الالانه) اى لان قوله الايسجدوا حينئذ (ليس من هذا الباب) اى من باب حذف المنادى جوازا (فان ان) بفتح الهمزة وسكون النون التى هى مدغمة فى لا لان اصله ان لا (ناصبة له) فعل الم(ضارع) لكونها من الحروف النواصب العاملة فيه وهى اربعة ان لن كى اذن على ماسيأتى (ادغمت نونها) اى نون ان الناصبة (فى لام لا) بعد قلب النون لاما او بلا قلب لقرب مخرجهما ولذا تبدل النون من النون فى لعل اصله لعن فصار الامثل هلا (ويسجدوا فعل مضارع) مبنى للفاعل ولذا تكتب الياء المتصلة بسين سجدوا بلاهمزة (سقط نونه) اى نون الجمع (بالنصب) اى بحرف النصب وهو ان المدغمة فى اللام وفى تفسير القاضى اى قصدهم لان لايسجدوا اوزين لهم ان لايسجدوا على انه بدل من اعمالهم اولا يهتدون الى ان لايسجدوا وقرأ الكسائى ويعقوب الا بالتخفيف على انها للتنبيه وبالنداء ومناداه محذوف اى الا يا قوم اسجدوا كقوله الا يا اسلمى حتى تنطلك غطة. فقلت سمعا فاغطى واصيبى.

وهم يكرهون اجتماع حرفين بمعنى واحد وقد زيف فى الامالى الثانى واختار الاول منهما قائلا ومدخول من جهات منها انه يلزم من كونه من باب مايصح دخول العوامل عليه ان يدخل جميعها عليه لان من زيد من جملة هذا الباب ولا يدخل ان وجميع بابها عليه ومنها انهم يقولون حق ان زيدا منطلق ومعلوم ان دخول ان مع تقديم الخبر ممتنع ومنها ان الاتفاق على جواز وقوع ان مبتدأ بعد اذا فى مثل قولهم (اذا انه عبد القفا واللهازم) فكان يجب عندهم انه لايجوز لانه مهيأ لدخول العوامل عليه ومنها انه يجب ان يفتح ان بعد لولا والامر فيه على ماتقدم فى اذا الا انه فى لولا واجب وفى اذا جائز ولو قيل لانه يؤدى الى ادخال اللبس بين ان التى بمعنى لعل وبين ان هذه لانهم يقولون ان زيدا قائم بمعنى لعل زيدا قائم ومنه قوله تعالى انها اذا جاءت لايؤمنون وهذه التى بمعنى لعل يجب ان يكون لها صدر الكلام مثل لعل ضرورة معنى الانشاء فيها فلما قصدوا الى الفرق بينهما قدموا خبر مايجوز تقديمه فى بابه والتزموه فيها ليحصل الفرق بالالتزام بينهما ولا يرد على ذلك شئ ولذلك وقعت غير مقدم عليها خبرها فى الموضع الذى لايقع

انتهى والموضع (الثالث) اى (من تلك) من بيانية (المواضع الاربعة التى وجب حذف ناصب المفعول به) قياسا (فيها) (ما) (اى مفعول) اطلقه ولم يقيده بقوله به ليكون جنسا عاما لان هذه القاعدة تجرى فى المفعول فيه ايضا كما سياتى فى بحثه (اضمر) بالبناء للمفعول (اى قدر) كذلك هذا تفسير باللازم لان الاضمار يلزمه التقدير (عامله) (الناصب له) فالاضافة عهدية والجملة صفة ما الموصوفة (على شريطة التفسير) (الشريطة) فعيلة كالذبيحة والنطيحة (والشرط) كلاهما (واحد) يعنى كلاهما اسم لا صفة لكن الاول اسم بالنقل من الوصفية كالذبيحة والنطيحة فانه اسم لما ذبحت والنطيحة اسم لما نطحت بالنقل والثانى اسم من غير نقل كالضرب والقتل (واضافتها الى التفسير بيانية) كخاتم فضة وعلامة الاضافة البيانية ان يصح حمل احدهما على الاخر مثل هذا الخاتم فضة وهذه الفضة خاتم كذا هذا (اى اضمر) اى قدر (عامله) الناصب له (بناء) اما مفعول مطلق حذف فعله العامل فيه اى بنى الاضمار بناء او اضمر اضمارا مبنيا او مفعول له والقوة على الترتيب (على شرط هو) اى ذلك الشرط (تفسيره اى تفسير العامل) اى يكون العامل الناصب له مفسرا بالفتح (بما بعده) اى بفعل واقع بعد المفعول به (وانما وجب حذفه) اى حذف الفعل الناصب له (حينئذ) اى حين كونه مفسرا اى بما بعده (احترازا) مفعول له لوجب (عن الجمع بين المفسر والمفسر) واما حذف الفعل المفسر بالفتح لا المفسر بالكسر مع ان حذف الثانى هو الاولى حيث لا يحتاج حينئذ الى تكلف الاعتماد ليكون اولا فى الكلام اجمال وابهام وثانيا تفصيل وتفسير وذلك لانه اوقع فى الذهن وامكن فى النفس اذ المنساق بعد الطلب اعز من المنساق بلا طلب كذا افاده علامة التفتازانى فى مطوله فحكم الناصب ههنا كحكم الرافع فى قوله تعالى ﴿وان احد من المشركين استجارك﴾ (وهو) (اى ما اضمر عامله) الناصب له (على شريطة التفسير) (كل اسم) معرفة كان او نكرة (بعده فعل) بالرفع لان فاعل الظرف لاعتماده على الموصوف لان الظرف مع فاعله جملة ظرفية فى محل الجر صفة لقوله اسم والمراد بالفعل الفعل المتعدى سواء كان متعديا بنفسه او غيره وسواء كان مبنيا للفاعل او المفعول (او شبهه) المراد به اسم الفاعل واسم المفعول المتعدى بنفسه او بغيره و(احترز به) اى بقوله فعل او شبهه (عن) اسم لم يقع بعده فعل او شبهه (نحو زيد ابوك) فان زيدا فيه اسم لكن لم يقع بعده احدهما فلا يكون مما نحن فيه (ولا يريد) المصنف (به) اى بقوله بعده (ان يليه الفعل) يعنى ان يقع الفعل (او شبهه) حال كون الفعل او شبهه (متصلا به) او بالاسم بحيث لا يقع بينهما فصل بشئ من الاشياء ولذا قال بعده ولم يقل ان يليه حتى لو قال ان يليه لم يصح قوله زيدا عمرو ضربه ولا زيدا انت ضاربه مع ان كل واحد منهما صحيح (بل) يريد به (ان يكون الفعل او شبهه جزء) من (الكلام الذى وقع بعده) اى بعد الاسم ليدخل فيه (نحو زيدا عمرو ضربه) تقديره عمرو ضرب زيدا عمرو ضربه لان اتحاد فاعل الفعل المفسر والمفسر واجب فينبغى ان قدر الجملة التى فيها الفعل

فيه لعل فى مثل لولهم اذا انه ولولا انك لانهم لما آمنوا اللبس الذى من اجله قدموا ابوابها على بابها وهذا اولى بالتعليل ايضا لقوة المعنى فيه فان امن اللبس قوى فى المعنى فان قلت فلم اختار غير هذا فى الشرح واشار الى مرجوحية قلنا لكون ذلك اعرف وبالبيان السبب بناء على كسرة ان المكسورة وقلته ان بمعنى لعل مع كونهما بحسب المعنى واحدا (قوله فى جميع هذه الصور قيل لم يرد بيان المعنى حتى يتجه ان المعنى ان كان كذا كان الشرط مأخوذا فى الجزاء بل اراد تذكير ما يرتبط به الجزاء من الشرط وهو كل واحد من هذه الصور فالاولى فى كل من هذه الصور لا يلزم من كون الارتباط بكل واحد منها كون التعبير كذلك اولى لظهور ان التعلق بكل واحد على السواء لا يستدعى شيئا سوى استواء الامر فى الجميع قوله من غير تعدد الخبر عنه قيل قيده به تصحيحا للتعليل قد فان تعدد الخبر مع تعدد الخبر عنه كثير ومنه زيد قائم وعمرو قاعد ولم يقيده بوحدة الكلام فيكون المعنى وقد يتعدد الخبر فى كلام واحد لانه ايضا كثيرا كما فى زيد ابوه قائم فان تعدد الخبر فى هذا الكلام الواحد ولا يخفى انه خبط صريح فان تعدد الخبر مع تعدد

المفسر ليتحد فاعلهما وهذا فى الفعل (وزيدا انت ضاربه) تقديره انت ضارب زيدا انت ضاربه او تضرب بناء الخطاب زيدا انت ضاربه لان اسم الفاعل العامل فى حكم المضارع لاخذه العمل منه وهذا شبه الفعل (مشتغل) بالرفع لانه صفة فعل أو شبهه على سبيل البدل ولذا قال الشارح اى (ذلك الفعل او شبهه) كذلك (عنه) متعلق بالاشتغال على تضمين معنى الفراغ والاعراض واليه اشار الشارح بقوله فارغا عن العمل ولا يلتفت الى قول من قال ويمنع جعل الاشتغال بمعنى الاعراض تعلق المجرور الثانى به انتهى لانه يجوز ان يتعلق احد الجارين بفعل باعتبار (التضمين والاخر بذلك الفعل بعينه بدونه تدبر ولا تغفل (اى عن العمل فى ذلك الاسم) اى الاسم المنصوب بفعل واجب الحذف قياسا (بضميره) (اى بالفعل) اى بعمل ذلك الفعل اوشبهه (فى ضميره) اى فى ضمير يرجع الى ذلك الاسم ولذا جعل مفسرا له حتى لو لم يكون عاملا فى ضميره او متعلقه يكون اجنبيا فلا يكون تفسيرله مثل زيد ضرب عمرا فلا ينصب زيد فيه بل يرفع (او) (فى) (متعلقه) بكسر اللام عطف على ضميره (اى) يعمل ذلك الفعل او شبهه فى (متعلق ذلك الاسم) لكونه مضافا الى ضمير يرجع اليه (او) بفتح اللام اى يعمل احدهما فى (متعلق ضميره) اى ضمير ذلك الاسم لاتصال الضمير اليه وقال المحشى عصام بان يكون مضافا اليه لمفعول الفعل المفسر نحو زيدا ضربت غلامه او المعطوف على مفعوله نحو زيدا ضربت عمروا وغلامه او معمولا لصفة مفعول له او لصلته نحو زيد ضربت رجلا اهانه اوزيدا ضربت الذى اهانه او معمولا لصفة المعطوف على مفعوله اوصلته وعلى هذا فقس انتهى ونعم ماقال (وحاصله) اى حاصل معنى الاشتغال عنه بالضمير او المتعلق (ان يكون الفعل اوشبهه مشتغلا) كل واحد منهما (بالعمل) اى بعمله (فى ضمير ذلك الاسم) اى فى ضمير راجع اليه (او متعلقه) بكسر اللام اى متعلق ذلك الاسم حال كون كل واحد من الفعل اوشبهه (فارغا) ومعرضا (عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال) لان المشتغل بشئ لا يشتغل بآخر ولذا قال (لا بسبب آخر بحيث) (لو سلط) مبنى للمفعول من التسليط (بعد رفع ذلك الاشتغال) لانه مادام مشتغلا لا يجوز تسليطه فالتسليط انما يجوز بعد الرفع (عليه) (اى على ذلك الاسم) يعنى لو اعمل برفع الاشتغال عن العمل فى الضمير او المتعلق فى ذلك الاسم (هو) (اى احد الامرين الفعل اوشبهه بعينه) مثل زيدا ضربته وزيدا عمرو ضاربه (اومناسبه) عطف على الضمير المستكن فى سلط بعد تأكيده بقوله هو لان الضمير المستكن لا يعطف الا بعد تأكيده بالمنفصل مثل قوله تعالى اسكن انت (اى ما يناسبه) اى او فعل يناسب الفعل المفسر الناصب وفيه اشارة الى ان اسم الفاعل فى معنى المضارع لكونه عاملا لاعتماده على الموصوف المقدر والمناسبة اما (بالترادف) مثل مررت زيدا به (او اللزوم) مثل زيدا ضربت غلامه وجلست عليه

الخبر عنه ليس من باب تعدد الخبر ولا يقال فى قولك زيد قائم وعمرو قاعد ان الخبر فيه متعدد ومنشأ الغلط انما هو النقول عن المسئلة قال الزمخشرى وقد يجئ للمبتدأ خبران فصاعدا منه قولك هذا حلو حامض وقوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد وقالوا فى تعليله لانه حكم وقد يحكم على الشئ باحكام متعددة كما فى الصفات وهكذا قال المصنف فى الشرح وغيره من الثقات قوله فانهما فى الحقيقة خبر واحد قال المصنف فى الايضاح وما يورد على نحو حلو حامض من انه ان كان فى كل واحد منهما ضمير ففاسد لانه يؤدى الى ان يكون كل خبرا على حياله وان كان فى احدهما فتحكم وان لم يكن ففاسد فالجواب نقول بالقسم الاول ولا يلزم ان يكون كل خبرا على حياله لان المقصود جمع الطعمين والضمير على اصلها والمعنى فيه حلاوة وفيه حموضة وكان القياس جمعهما بالعطف الا ان خبر المبتدأ فى نحو عالم وعاقل شائع فيه الامران مع الاستقلال فكان هذا اجدر وتضمنا باعتبار معنى من ضميرا آخر يعود على المبتدأ قوله وفى هذه الصورة ترك العطف اولى قيل هذا انما تم فيما اذا لم يتعدد المبتدأ نحو هاعالم وجاهل فانه ح

وسيجيء معنى الترادف واللزوم (لنصبه) جواب لو (اى لنصب احد هذين الامرين)
الفعل اوشبهه (الاسم بالمفعولية) اى على ان يكون الاسم مفعولا به فيه اشارة الى ان
المستكن راجع الى الفعل اوشبهه والبارز الى الاسم والمفعول به الذى يصدق عليه
هذا التعريف يقال له فى اصطلاحهم مااضمر عامله على شريطة التفسير (كما هو الظاهر
المتبادر) من قيود المتن لان المتبادر من البعدية ان الولى ليس بشرط بل الشرط ان
يكون احدهما واقعا بعده سواء كان متصلا به اولا ومن الاشتغال عنه بضميره اومتعلقه
مافسروبين ومن التسليط ان يكون بمجرد رفع ذلك الاشتغال لابغيره ومن المناسبة
التناسب بالترادف اواللزوم ومن النصب نصب احد الامرين الاسم بالمفعولية فقوله
كل اسم بعده فعل اوشبهه جنس (فبقيد الاشتغال بضميره اومتعلقه) فالباء فى قوله فبقيد
متعلق بقوله (خرج) اى خرج بهذا القيد عن التعريف (نحو زيدا ضربت) فانه ليس من
هذا الباب لان عمله ظاهر وهو الفعل المؤخر لعدم الاشتغال المذكور (وبقيد) تضمين
(الفراغ) والاعراض (عن العمل فيه) اى عن عمل كل واحد من الفعل اوشبهه فى ذلك
الاسم والباء فيه (بمجرد ذلك الاشتغال) متعلق بالعمل اى عن ان يكون عمله فيه بمجرد
الاشتغال به لابغيره (خرج) اى خرج ايضا بهذا القيد (نحو زيد ضربته) فان ضربته وان
كان مشتغلا بالعمل فى ضمير زيد الا ان مجرد الاشتغال لايكون مانعا عن العمل فى زيد
بل انضم اليه رفعه بالابتدائية فيكون مانعا للاشتغال مع رفعه بالابتدائية (فان
المانع عن عمل ضربته فى زيد) وتسليطه عليه (ليس مجرد اشتغاله بضميره) اى بضمير
زيد بل انضم اليه معنى الابتدائية (فان عمل معنى الابتداء فيه) اى فى زيد (ورفعه)
بالنصب لانه معطوف على اسم ان وهو عمل معنى الابتداء عطف تفسير (اياه) اى
فان رفع معنى الابتداء يعنى العامل المعنوى زيدا (ايضا) اى كما ان مجرد اشتغال ضربته
مانع من العمل فيه كما فى زيدا ضربته (مانع عن ذلك) اى عن العمل فى زيد ففى هذا المثال
اجتمع مانعان الاشتغال والعامل المعنوى وفى زيدا ضربته المانع مجرد الاشتغال
لاغير (وبقيد النصب بالمفعولية خرج) عن هذا التعريف (خبر كان) وان كان مما
اضمر عامله على شريطة التفسير (فى نحو زيد كنت اياه (فان زيدا فيه وان كان من
هذا الباب اذ تقديره كنت زيدا كنت اياه الا انه لما لم يكن نصب بالمفعولية خرج عن التعريف
بقوله لنصبه لان النصب حقيقة فى المفعول وبقرينة المقام ايضا وكونه من هذا الباب يعلم
بالمقايسة كما مر فى ترخيم غير المنادى اقول دخوله اولى لان النصب علامة كون الاسم
مفعولا حقيقة اوحكما وهو وان لم يكن مفعولا حقيقة الا انه مفعول حكما وفهم دخوله
ايضا من عموم التعريف لعموم الاسم والفعل والاشتغال واطلاق النصب لكن
المقام والبحث يأباه لكونه فى المفعول به (وههنا) اى المستفاد من هذا التعريف
(صور) بضم الصاد المهملة وفتح الواو جمع صورة وهى المثال يقال صوره تصويرا

العطف واجب لانه يجمع
المتعدد اولا فى هذه
الصورة بالعطف ثم يجعل
خبرا وليس عن فهم اذا
الكلام فيمالم يتعدد المبتدا
لما عرفت من ان تعدد الخبر
المراد بالبيان انما يكون فيما
ليس فيه الا المبتدا الواحد
نحو الخبر حلو حامض
والابلق اسود وابيض
واما عالم جاهل فيمعنى
على الظاهر بادعاء عدم
التعدد فى جانب المبتدا فمن
اعتبر الظاهر فى هذا المثال
وعده من باب تعدد الخبر
لايقول بتعدد المبتدأ ولا
يوجب العطف بل باولوية
تركه لانه يرام مع قولك
الحل حلو حامض والابلق
اسود وابيض سواء بسواء
والتحقيق خلافه قال الشيخ
الرضى وليس قولك هما
عالم وجاهل من هذا الباب
لان كلا منهما فيما تعدد فيه
الخبر عن شئ واحد
وههنا المخبر عنه بالعالم
غير المخبر عنه بالجاهل
قوله فلا يرد عليه نحو وما
بكم من نعمة فمن الله قيل
وتوجيه الورود على ما
قالوا ان كون النعمة معهم
ليس سببا لكونها من الله
تعالى ولو قيل بتعليل افضاله
بالغرض لكان سبيلا الى
ظهور تضمنه معنى الشرط
فوقوع الزمخشرى فى هذا
الاشكال غفلة عن سهولة
حل المقال على قاعدة
الاعتزال ولايخفى انه من
عجائب الاوهام فان هذه
الاية لاتدخل تحت الحكم
بسببية الاول للثانى سوء

اى مثله وتصورت الشئ توهمت صورته فتصورلى والتصاوير التماثيل (اربع) يعنى امثلة اربعة الاشتغال بالضمير والاشتغال بالمتعلق والتسليط بعينه والتسليط بمرادفه (احدىها) اى احدى الصور الاربع المفهومة من قوله مشتغل عنه بضميره ولو سلط عليه هو بعينه (اشتغال الفعل) الواقع بعد اسم (بالضمير) مصاحبا (مع تقدير تسليطه بعينه والثانية) (المفهومة من قوله مشتغل عنه بضميره ولو سلط مناسبه بالترادف (اشتغاله) اى ذلك الفعل (بالضمير) ايضا مصاحبا (مع تقدير تسليط ما) اى فعل (يناسب الفعل) المفسر (بالترادف والثالثة) المفهومة من قوله ايضا مشتغل عنه بضميره (اشتغاله) اى اشتغال الفعل (بالضمير) مصاحبا (مع تقدير تسليط ما) اى فعل (يناسب الفعل) المفسر (باللزوم) فصار المشتغل بالضمير ثلاث صور (والرابعة) منها المفهومة من قوله مشتغل عنه بمتعلقه ولو سلط مناسبه باللزوم (اشتغال الفعل) المفسر (بالمتعلق) مع تقدير تسليط ما يناسب باللزوم (ولا يتصور) بالبناء للمفعول جواب عن سؤال تقديره ان الفعل المشتغل بالضمير انقسم ثلاثة اقسام تسليط بعينه وبمرادفه وبلازمه حتى صارت امثلة ثلاثة كما عرفت فلزم منه ان ينقسم ما يقابله اعنى الفعل المشتغل بالمتعلق ثلاثة اقسام ايضا حتى تصير امثلة ثلاثة بعينه وبمرادفه وبلازمه فتكون الصور ستا ثلاث منها للمشتغل بالضمير وثلاث منها للمتعلق فاجاب عنه بقوله ولا يتصور (حينئذ) اى حين اشتغال الفعل بالمتعلق (الا تقدير) نائبه (تسليط الفعل المناسب باللزوم) لانه لا يمكن تسليط الفعل بعينه لانه لا يلزم من ضرب غلام زيد ضرب زيد حتى يكون التقدير ضربت زيدا ضربت غلامه ولا يمكن ايضا تسليط ما يناسب الفعل بالترادف لان ذلك يكون بالمرور المتعدى بالباء ولانه ليس لضرب غلام زيد رديف فيقدر فانتفى القسمان التسليط بعينه والتسليط بمرادفه من المشتغل بالمتعلق فبقى قسم واحد منه وهو التسليط بلازمه لان ضرب غلام زيد يستلزم اهانة زيد غالبا ولذا صارت الصور اربعا (ولهذا) اى ولعدم التصور المذكور (اورد المصنف اربعة امثلة ثلاثة منها) اى من تلك الامثلة (للمشتغل) اى للفعل المشتغل (بالضمير باقسامها الثلاثة) التسليط بعينه والتسليط بمرادفه والتسليط بلازمه (وواحد) منها (للمشتغل) اى للفعل المشتغل (بالمتعلق والاحسن فى ترتيبها) اى فى ترتيب الامثلة الاربعة (حينئذ) اى حين كون ثلاثة منها مشتغلة بالضمير وواحد منها مشتغل بالمتعلق (تاخير مثال) الفعل (المشتغل بالمتعلق) عن امثلة الفعل المشتغل بالضمير كيلا يقع فصل بينهما باجنبى لان الاشتغال بالمتعلق صار كأنه اجنبى عنها (كما لا يخفى وجهه) اى وجه الاحسن فى الترتيب وفى محشى عصام لان مقتضى سوق كلامه خلوص اقسام الفعل المشتغل بالضمير عن الفصل بينها بما ليس منها وله وجه آخر وهو خلوص امثلة المشتغل بالضمير عن الفصل بينها بما ليس منها ولما فعل المصنف ايضا وجهان حسنان الاول عدم الفصل

---

قيل بعدم كون افعاله عزوجل معلقة بالعلل والاغراض كما هو مذهب الصحيح اوقيل به كما هو مذهب الاعتزال وذلك جلى على ان الزمخشرى ليس ممن استصعب هذه الاالتفسير ولا فى المفصل بل مثل بتلك الاية على هذه القاعدة حيث قال فاذا تضمن المبتدا معنى الشرط جاز دخول الفاء على خبره وذلك على نوعين الاسم الموصول والنكرة الموصوفة اذا كانت الصلة او الصفة فعلا اوظرفا كقوله تعالى الذين ينفقون اموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم اجرهم عند ربهم وقوله ومابكم من نعمة فمن الله كل رجل يأتينى او فى الدار فله درهم قال المصنف فى الايضاح فيها اشكال من حيث ان الشرط وما يشبه به يكون الاول فيه سببا للثانى كقولك اسلم تدخل الجنة فالاسلام سبب دخول الجنة وههنا على العكس وهو ان الاولى استقرار النعمة بالمخاطبة والثانى كونها من الله عزوجل فلا يستقيم ان يكون الاول سببا للثانى من جهة كونه فرعا عنه وتأويله ان الاية جئ بها لاخبار قوم استقرت بهم ثم جعلوا امعطيها او شكوا فيها فاستقرارها مشكوكة او مجهولة سبب للاخبار بكونها من الله عزوجل وانما جئ به ليتبين عندك

بين الافعال المعروفة بالفعل المجهول اعنى حبست عليه والثانى تقديم المسلط بنفسه ثم المسلط بمرادفه ثم المسلط باللازم الاانه قدم فى هذا القسم ماهو اعرف فيه انتهى ونعم ماقال لان المفعول من المتعلقات سواء كان ضميرا اواسما ظاهرا فالاحسن فى الترتيب جمع الافعال المعروفة على الترتيب فى التسليط بعينه ثم بمرادفه ثم بلازمه ثم المجهول المفسر بلازمه لمناسبة الفعل المفعول المعروف المفسر بلازمه ايضا ثم اوضح هذه الصور الاربع على الترتيب المستحسن فقال (نحو زيدا ضربته) مبتدأ (مثال الفعل) خبره (المشتغل بالضمير) المتصل به الراجع الى زيد مصاحبا (مع تقدير تسليطه بعينه) لانك اذا قلت ضربت زيدا يلزم منه محظور كما فى الصور الثلاث الاخر ونحو زيدا انت ضاربه لانه يجوز انت ضارب زيدا (و) نحو (زيدا مررت به) وانت مار به (مثال الفعل المشتغل بالضمير) المجرور العائد الى زيد مصاحبا (مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف) الترادف تغاير اللفظ مع اتحاد المعنى كليث واسد وحبس ومنع وجلوس وقعود (فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف بجاوزت) لان المار بالشئ مجاوزله فيكون المرور فى معنى المجاوزة فكانا مترادفين (و) نحو (زيد ضربت غلامه) وزيدا انت ضارب غلامه (مثال الفعل المشتغل بالمتعلق) وهو غلامه مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم وسيأتى ولم يقل ههنا مع تقدير تسليط الخ اكتفاء بما سيقول فى قوله (و) نحو (زيدا حبست عليه) لان العبارة فيهما واحدة فيكون الثانى تفسيرا للاول واختصارا ايضا (مثال الفعل المشتغل بالضمير) مصاحبا (مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان حبس الشئ على الشئ) يعنى فان حبس الشئ لاجل الشئ لان على ههنا بمعنى اللام التعليلية (يلزمه ملابسة) الضمير راجع الى الشئ الاول (للمحبوس عليه) لانه لا يحبس احد بجرم احد بدون تعلقه به لقوله تعالى ولا تزر وازرة وزر اخرى كأن يكون رفيقا او مستكنا اوجاسوسا اوغير ذلك يعنى فان كون المتكلم محبوسا لاجل زيد يؤذن بتعلقه به ومناسبته له كما ذكرنا ولما فرغ من تعريف ما اضمر عامله على شريطة التفسير والاستشهاده بالامثلة على الصور الاربع شرح فى بيان الفعل المضمر ليكون ابلغ فى الايضاح فقال (ينصب) بالبناء للمفعول (زيد) نائبه الواقع (فى هذه الامثلة) اى فى كل واحد منها (فعل) متعلق بنصب (مضمر) مقدر (يفسره مابعده) اى يفسر ويبين الفعل المضمر الذى وقع بعد الاسم المذكور (اى ضربت) تفسير الفعل المضمر واليه اشار الشارح بقوله (يعنى الفعل المفسر) بالفتح (الناصب) صفة بعد صفة للفعل (لزيد) متعلق بالناصب الذى كان (فى) قولك (زيدا ضربته ضربت) خبر باعتبار لفظه لقوله الفعل لانه مبتدأ (المقدر) بالرفع صفة ضربت (فان الاصل فيه) اى فى قولك زيدا ضربت (ضربت زيدا ضربته) لانه زيدا فيه منصوب معمول يقتضى عاملا ناصبا والفعل الذى وقع بعده لم يقدر ان ينصبه لاشتغاله بمعموله فلزم ان يقدر له عامل ناصب لئلا يبقى بلا

كلام الشارح فان مبناه ذلك وهو الحق الحقيق بالقبول واما ماذكره الشيخ الرضى من انه لا يلزم مع الفاء ان يكون الاول سببا للثانى بل اللازم ان يكون مابعد الفاء لازما لمضمون ماقبلها فلطيف بحسب المعنى الا ان الظاهر وكذا التسمية بالشرط يأباه ولا تلتفت الى ماقاله بعض النحاة من ان الشرط قد يكون مسببا فان الحامل على ذلك ما عرفت من قوله تعالى وما بابكم من نعمة وامثاله وقد عرفت الاصر فى ذلك (قوله فشبه المبتدأ الشرط قيل لكن قصد السببية لازم اذ لا فائدة له سواها بخلاف المبتدأ فانه يصح فيه قصدها وعدمه ابقاء الفائدة بدون قصدها فلذا افترقا بصحة الدخول على الخبر ولزمه فى الجزاء وهذا لا يناسب المقام فان الكلام فى صحة دخول الفاء وعدمه على خبر المبتدأ المتضمن للسببية فالصواب انه كان فى حق هذا الخبر ان يلزمه الفاء لكونه كالجزاء فمن حيث انه ليس جزاء الشرط حقيقة جاز تجريده منها مع قصد السببية (قوله ويصح عدم دخوله فيه واما قوله بل يجب عدمه فهو مما يجب عدم (قوله وفى حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به جواب لما اورد من ان نحو قوله تعالى ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم

عامل ناصب له فكان الاصل فيه هكذا (اضمر) بالبناء للمفعول اى قدر (ضربت الاول) الناصب للاسم المذكور (لوجوه مفسره) بكسر السين اى لكون الفعل الذى يفسر الفعل الناصب له موجود فلو ذكر هو ايضا يلزم ان يكون الثانى حشوا (اعنى) بقوله مفسره (ضربت الثانى) بالنصب صفة ضربت لانه باعتبار اللفظ مفعول اعنى (و) (على هذا القياس) جرى فى زيدا ضربته الجار والمجرور خبر مقدم والقياس صفة هذا (جاوزت) باعتبار القول مبتدأ اى قوله جاوزت المقدر فى قولك زيدا مررت به فان الاصل جاوزت زيدا مررت به لما قلنا (فانه) اى فان جاوزت (مفسر) بفتح السين (بما) اى بفعل (يرادفه) يعنى يكون رديفا له (اعنى) بما يرادفه (مررت به) (واهنت) عطف على جاوزت بقصر الهمزة لان اصله اهونت من الاهانة وهى التحقيق والاذلال يقال اهانه احقره واذله لا من الايهان وهو الاضعاف يقال اوهنه اضعفه ومنه قوله تعالى وان اوهن البيوت لبيت العنكبوت فالاصل فيه ايضا اهنت زيدا ضربت غلامه (فانه) اى اهنت (مفسر) بفتحها (بما) اى بفعل (يستلزمه) اى بفعل يستلزم الاهانة (اعنى) بما يستلزم اهانته ((ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده) غالبا لان بعض الاحبة الصادقين فى المحبة يؤدبون غلمان اصدقائهم بالضرب وغيره مما يستلزم التأديب صونا لعرضهم ولذا قلت غالبا لانه لا يوجد صديق كذلك الا نادرا بل لا يوجد اصلا ولذا لم يقيده الشارح (ولابست) عطف على اهنت من لابس يلابس فالاصل ايضا فيه لابست زيدا حبست عليه الماس (فانه) اى لابست (مفسر) بفتحها (بما يستلزمه) اى بفعل يستلزم الملابسة والتعلق (اعنى) بما يستلزمه (حبست عليه) لما فرغ من تعريف ما اضمر عامله على شريطة التفسير وايضاحه بالامثلة وبيان الفعل المفسر الناصب له اراد بيان انقسامه الى خمسة اقسام واراد الشارح ايضا التصريح بتلك الاقسام المعلومة ضمنا فقال (ثم) اى بعد التعريف والايضاح بالامثلة وبيان الناصب لها (ان الاسم الواقع فى مظان الاضمار) المظان بفتح الميم والظاء المعجمة جمع المظنة يقال مظنة الشئ موضع يظن فيه وجوده اسم مكان من ظن يظن مثل رد يرد اى فى مواضع يظن فى بادئ النظر انه من قبيل الاضمار (على شريطة التفسير) وان لم يكن منه فى الواقع ونفس الامر (اما) للترديد والتقسيم (المختار) خبران (او الواجب) عطف على المختار (فيه) اى فى الاسم الواقع فى تلك المظان متعلق بشبهى الفعل على سبيل المنازعة (الرفع) بالرفع لانه فاعل لشبهى الفعل ايضا على سبيل المنازعة (او النصب) عطف على الرفع فتقديره اما المختار فيه الرفع او النصب او الواجب فيه الرفع او النصب فالاقسام اربعة (او يستوى) عطف اما على الواجب او على المختار لكونهما فى حكم الفعل لان اسم الفعل واسم المفعول اذا دخل عليهما الالف واللام استوى جميع الازمنة فيصح العطف (فيه) اى فى ذلك الاسم

من هذا الباب فكيف يستقيم الحصر واعلم يلتفت الى دفع ما اورد عليه ايضا من كون المبتدأ الداخل عليه اما نحو اما زيد فمنطلق والمتضمن بحرف الشرط كن ومامنه لظهور الامر فيهما فان الفاء فى هذين انما هو بحرف الشرط اما الاول فظاهر لان اما حرف الشرط واما الثانى فلانه يتضمنه ويجرى فيه احكام الشرط والجزاء من لزوم الفاء فى موضع اللزوم وجوازه وامتناعه فى مظانها وجعل الماضى مستقبلا حتما وجزم المضارع وغير ذلك بخلاف المبتدأ المتضمن بمعنى الشرط فانه لا يلزم فى خبره الفاء وان كان اسمية ولا يجعل الماضى بمعنى المستقبل حتما بل يجوز فيه كلا الوجهين ولا يجزم المضارع فذكر هذين القسمين فى ذلك الباب ليس بسديد (قوله او النكرة الموصوفة بهما اى باحدهما قيل فالاولى به بافراد الضمير ولولا احتمال رجوع ذلك الضمير المفرد الى احد المذكورين بخصوصه لكان كما قيل وقد ذهل عن ذلك الفاضل الهندى ايضا فانه قال ينبغى ان يقول به لان العائد الى المعطوف والمعطوف عليه بكلمة او يفرد نحو زيدا او عمرو قام ولا يقال قاما لان المراد به احد المذكورين الا ان يراد فيهما احد المذكورين

(الامران) الرفع والنصب (والى هذه الصور الخمس اشار المصنف) وفصلها (فقال) (ويختار) قدم مايختار فيه الرفع مع ان الاول بالمقام ان يقدم مايختار فيه النصب ثم مايجب فيه النصب ثم وثم الى ان تنتهى الاقسام لان جعل ماهو ابعد من الثانى اهم منه وماشانه الاهتمام يكون بالتقديم اهم (فى الاسم المذكور) اى فى الاسم الواقع فى مظان الاضمار على شريطة التفسير لا فى الاسم الذى بعده فعل او شبهه الخ لان فى نحو ذلك الاسم لايجوز الا النصب (الرفع) اى يكون مرفوعا (بالابتداء) (اى بكونه مبتدأ) فيه اشارة الى ان المصدر بمعنى المفعول كالخلق بمعنى المخلوق وليس المراد به العامل المعنوى لانه يقال ح الابتداء وانما قال ح بالابتداء لئلايتوهم ان رافعه فعل كما ان ناصبه اذا نصب فعل وليكون اشارة الى وجه اختيار الرفع ايضا (لان تجرده) اى كون ذلك الاسم مجردا (عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء) اى بكونه مبتدأ لسلامته من تكلف تقدير عامله (ويرجح) مبنى للمفعول واشار به الى ان الظرف متعلق يختار اى ويكون رفعه مصححا ومرجحا ومختار (عند عدم قرينة خلافه) (اى قرينة ترجح خلاف الرفع يعنى) المراد بخلاف الرفع (النصب) يعنى اذا لم توجد قرينة ترجح النصب يرجح الرفع بالسلامة من الحذف فيكون مختارا وعلل قوله ويختار بقوله (لان قرينتى الصحة فيهما) اى فى الرفع والنصب يعنى صحة قرينة الرفع وهى تجرده عن العوامل اللفظية وصحة قرينة النصب وهى وجود ماله صلاحية التفسير بعد الاسم المذكور (متساويتان لان وجود ماله صلاحية التفسير بعد الاسم المذكور (قرينة مصححة للنصب) والقرينة المصححة للنصب هى الامور الاتية فى قوله ويختار النصب الخ (فتى لم يرجح) مبنى للفاعل شرط (النصب قرينة) بالرفع لانه فاعل (اخرى) صفة قرينة يعنى اذا لم ترجح النصب قرينة غير قرينة الصحة من الامور المرجحة له (يرجح) مبنى للمفعول (الرفع) نائبه (بسلامته عن الحذف) لان الاسم المذكور اذا رفع بالابتداء يكون سالما من الحذف واذا نصب يحتاج اليه والسلامة من الحذف اولى فيكون الرفع حينئذ مختارا وقوله يرجح الخ جزاء الشرط (نحو زيد ضربته) فان تجرد زيد فى هذا المثال عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء ووجود ماله صلاحية التفسير بعده يصحح نصبه بالمفعولية فالقرينتان تساوتا من الجانبين واذا لم يرجح النصب شئ من الامور المرجحة له يكون الرفع مختار السلامته من الحذف فالقرينتان وان تساوتا فى الصحة الا ان قرينة الرفع اقوى لما ذكر اذ يختار فيه الرفع بالابتداء (او عند وجود) (القرينة المرجحة من الجانبين) يعنى عند وجود قرينة ترجح رفعه وعند وجود قرينة اخرى ترجح نصبه (ولكن) اى الا ان (تكون القرينة المرجحة للرفع) (اقوى منها) (اى من القرينة المرجحة للنصب) يعنى القرينتان من الجانبين وان تساوتا فى الترجيح الا ان قرينة الرفع تكون اقوى من قرينة النصب فيكون الرفع اقوى (كاما) بفتح الهمزة (الداخلة على ذلك الاسم) اى الاسم الذى وقع فى مكان

(قوله والشرط والجزاء من قبيل الاخبار قبل اى الجملة الشرطية لا تكون الا خبرية فلا يرد ان الجزاء قد يكون امرا وفيه انه يشكل بالاستفهام عن الجملة الشرطية فانه مقصد كثير الدوران فيما بين الناس يبعد ان يكون مهملا فى نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ويمكن ان يندفع بانه لم يقع لتنازع الاستفهام وحرف الشرط فى الصدارة وتدفع الحاجة بان يقال هل يتحقق ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ويتجه عليه ايضا ان وجه المنع فى ليت ولعل لو كان كونهما مزيلين الخبرية لوجب ان لا يمتنع باب كان وعلمت فالاظهر ان يقال ان ناسخ الابتداء اذا دخل عليه سقط اعتبار صدارة الشرط الذى تضمنه المبتدأ فضعف معنى الشرط لانتفاء لازمه الذى هو الصدارة فلم يصح دخول الفاء فى الخبر المبتدأ لضعف مقتضيه وح كان القياس عدم الدخول على خبر ان ايضا الا انه لعدم تأثيره فى المعنى كالعدم وعدم منع ان المفتوحة لا لحاقها بالمكسورة ونقول ان الكلام فى الجمل الخبرية على ما اعترف به واما قولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فعلى تقدير تسليم الصحة لا ضمير فيه

الاضمار على شريطة التفسير حال كونها مصاحبة (مع غير الطلب) لم يفعل مع الخبر مع كونه اخصر لان المتبادر من الخبر خبر المبتدأ (اى بشرط ان لايكون الفعل المشتغل عنه) اى عن الاسم المذكور (طلبا) اى فعلا يكون فيه معنى الطلب (كالامر والنهى والدعاء) فانه اذ كان فيه معنى الطلب لايكون رفعه مختارا بل المختار فيه ليس الا النصب (نحو لقيت القوم واما زيدا فاكرمته فالعطف على) الجملة (الفعلية قرينة) ترجح) (النصب) يعنى وجود ماله صلاحية التفسير يصحح النصب وكون المعطوف عليه وهو لقيت القوم جملة فعلية قرينة ترجح نصب زيد لرعاية التناسب بين الجملتين فى كونهما فعليتين وتجرده عن العوامل اللفظية يصحح الرفع (وكلمة اما) التفصيلية (قرينة) ترجح (الرفع) فوجد القرينتان المرجحتان من الجانبين والمصححتان ايضا (وهى) اى قرينة الرفع (اقوى) من قرينة النصب (لانها) اى لان كلمة اما (لايقع بعدها غالبا الا المبتدأ) التضمنها معنى الابتداء تقتضى ان يليها المبتدأ غالبا على مابين فى الضوء وغيره قوله (بخلاف) متعلق بقوله فالعطف على الفعلية قرينة النصب (عطف) الجملة (الاسمية) الغير المصدرة باما (على) الجملة (الفعلية فانه) اى فان عطف الجملة الاسمية الغير المصدرة باما (كثير الوقوع فى كلامهم وليس باكثر واما عطف الجملة الاسمية المصدرة باما على الجملة الفعلية فاكثر وقوعا فى كلامهم وعطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية بدون اما اكثر وقوعا فيه ومع اما كثير فكلمة اما هى المرجحة للرفع (مع انها) اى مع كونها مرجحة للرفع هى (تأيدت بالسلامة عن الحذف ايضا) اى كما كانت مرجحة للرفع (وانما قال) المصنف (مع غير المطلب احترازا عما اذا كانت مع الطلب نحو) لقيت القوم و(اما زيدا فاضربه) واما عمرا فلا تهنه واما بكرا فجزاه الله خيرا (فان المختار) فى الاسم المذكور (حينئذ) اى حين كون الفعل الواقع بعد الاسم المذكور طلبا (هو النصب) اى نصب الاسم المذكور (فان الرفع) اى رفع ذلك الاسم (يقتضى وقوع الطلب) اى الجملة الطلبية (خبرا وهو) اى وقوع الجملة الطلبية خبرا (لايجوز) بحال من الاحوال لان مايكون خبرا يجب ان يكون موجودا قبل الاخبار والانشاء لكونه اثباتا لماسيوجد لم يكن موجودا قبله ومالم يكن موجودا قبل الاخبار به لايجوز ان يكون خبرا (الا بتأويل) ومع هذا اذا اول فالخبر هو المأول والانشاء يكون مقولا له مثلا اذا قلت اما زيدا فاضربه فأولا بقوله فقول فى حقه اضربه فالخبر هو مقول اى مستحق لان يؤمر بالضرب فلا احتياج الى هذا التأويل البعيد مع جواز وجه آخر ايسر منه وهو النصب (و) (مثل امامع غير الطلب) فى اختيار رفع الاسم الواقع بعدها (اذا) (الواقع على الاسم المذكور) اى اذا الواقع الاسم المذكور بعدها قيد ههنا بالوقوع وفى اما بالدخول للتفنن فى العبارة الكائنة (للمفاجأة) وسيجئ تفصيل المفاجأة فى بحث الظروف (فى كونه من اقوى القرائن)

لانه سؤال عن تلك الجملة ولم يوجد فرق فى ذاك بين قولك هذا وبين هل يحقق ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود حتى يدفع السؤال باقامة ذلك مقامه ولايلزم من كون علة الحكم فى تلك المادة هذه عدم اتصاف شئ آخر بهذا الحكم لعلة اخرى حتى يقال وجه المنع فى ليت ولعل لو كان تلك الازالة لوجب دخول الفاء فى باب كان وعلمت ومازعمه الظهر مأخوذ من كلام الرضى وذلك لانه قال جميع نواسخ المبتدأ يمنع دخول الفاء فى خبر المبتدأ المذكور لانه انما دخله الفاء لمشابهة المبتدأ كلمة الشرط ويلزمها التصدر ولا يدخلها نواسخ لابتداء لان تلك النواسخ تؤثر معنى فى الجملة وماتؤثر فى الجملة لاتدخل على جملة مصدرة بلازم التصدر الا ان هذه المبتدأ لكونه غير راسخ العرق فى الشرطية جاز ان يدخله مالا يؤثر فى الجملة المتأخرة معنى ظاهرا وهو ان قوله تعالى ان الذين فتنوا الاية والحق المالكى بها ان المفتوحة ولكن من غير سماع ثم نقول ان الشارح قدس سره تبع المصنف فى ذلك البيان فانه قال فى الشرح وليت ولعل مانعان بالاتفاق لانه يؤدى الى تناقض معنوى وذلك ان خبر ليت ولعل غير محكوم عليه بالصدق والكذب

(يعنى)

يعنى كان اما قرينة قوية مرجحة للرفع كذلك اذا المفاجاة قرينة قوية مرجحة له (مثل خرجت فاذا) زيد (يضربه عمرو) فان تجرد زيد عن العوامل اللفظية قرينة مصححة لرفعه بالابتداء ووجود ماله صلاحية التفسير بعده قرينة مصححة لنصبه والعطف على الفعلية قرينة مرجحة للنصب واذا المفاجأة قرينة مرجحة للرفع وهى اقوى لانها لاتدخل الاعلى الجملة الاسمية معانها مؤيدة بالسلامة عن الحذف (فان المختار فيه) اى فى الاسم المذكور (الرفع) بالابتداء (فان اذا) الكائنة (للمفاجأة لاتدخل الاعلى الجملة الاسمية غالبا) لان الجملة الاسمية للدوام والثبات والمفاجأة انما تكون للقار دون المار ولانها تنوب مناب الفاء الجزائية والفاء الجزائية واجبة فى الاسمية وماينوب منابها وان لم يكن واجبافيها فلا اقل من ان يكون مختارا (وماوقع) جواب عن سؤال مقدر وهو ان المصنف قال ههنا ويختار بعد اذا المفاجأة الرفع وفى بحث الظروف ويلزم بعدها المبتدأ فيلزم التناقض بين قوليه معانهما واحد فاجاب عنه بقوله وماوقع (فى بحث الظروف من ان اذا) الكائنة (للمفاجأة يلزم بعدها) الجملة (الاسمية) فيجب بعدها المبتدأ (فالمراد بلزوم) الجملة (الاسمية) بعدها (غلبة وكثرة (وقوعها بعدها) يعنى ان المراد باللزوم الغلبة والكثرة لاالوجوب (فلا تناقض) بينهما لان المراد بالمختار ههنا ايضا الغلبة والكثرة لان مالم يغلب ولم يكثر لايكون مختارا وقيل المراد باللزوم معنى الوجوب وماوقع ههنا من الاختيار بعدها مستثنى منه بقرينة ذكره ههنا فالمعنى ويلزم بعدها الاسمية غيرباب الاضمار على شريطة التفسير ليستقيم الكلام ولما فرغ من بيان قرائن كون الرفع مختارا شرع فى بيان قرائن كون النصب مختارا فقال (ويختار النصب) (فى الاسم المذكور) اى فى الاسم الواقع فى مظان الاضمار على شريطة التفسير (بالعطف) (اى بسبب عطف الجملة التى هو) اى الاسم المذكور واقع (فيها) (على جملة فعلية) (متقدمة) صفة للجملة بعد صفة للايضاح لان العطف يستلزم التقدم (للتناسب) (اى لرعاية التناسب) اى المناسبة (بين الجملة المعطوفة) التى الاسم المذكور فيها (والجملة المعطوف عليها) الجار والمجرور نائب اقوله المعطوف والضمير المجرور راجع الى الموصوف وهو الجملة (فى كونهما) متعلق بالتناسب (فعليتين) لانه اذا كان الاسم المذكور منصوبا تكون الجملة المعطوفة فعلية فتناسب الجملة المعطوفة عليها لانها فعلية ايضا (نحو خرجت فزيدا لقيته) بنصب زيدا تقديره خرجت فلقيت زيدا لقيته وكذا يختار النصب فى نحو مررت برجل ضارب عمرا وهذا بقلتها لعطفه على مايشابه الفعل (و) يختار النصب ايضا فى الاسم المذكور واذا وقع (بعد حرف النفى) (يعنى) ليس المراد منه مايتبادر الى الفهم بل المراد مايغلب دخوله عن الفعل ويكثر مثل (ما ولا وان) بكسر الهمزة لان هذه الحروف تدخل على الاسم نحو ما زيد ولا رجل

وما يقع بعد الفاء خبر محض فكان فى الجمع بينهما وبين الفاء تناقض واختلفوا فى ان فسيبويه لايجوز دخول الفاء معها واجازه الاخفش فكان سيبويه نظر الى ان الشرط لاتدخل عليه ان فكذلك ماشابه الشرط ومن اجاره نظر الى ان ان لاتغير المعنى الاخبارى بخلاف ليت ولعل وكل من التعليلين مستقيم وانما النظر فيما اعتبره الواضع فان ثبت دخول الفاء مع ان فالتعليل هو الثانى وان لم يوجد بعد الاستقراء فالتعليل هو الاول وقد نظر فوجد دخول الفاء مع ان فى قوله تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم وقوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم فاذن القول ماقاله الاخفش واعترض عليه الرضى بعد ارتضائه بما ذكرناه قبيل كلام المصنف قائلا وماذكره المصنف من امتناع دخول الفاء فى خبر ليت ولعل لزوم التناقض وذلك لان مابعد الفاء الجزائية لايكون الاخبر اى محتملا للصدق والكذب وخبر ليت ولعل لايحتملان ذلك ليس بشئ لصحة قولك ان جاءك زيد فاضربه قال الله تعالى ان الذين يكفرون بايات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالقسط

وان اتم الا بشر وتدخل على الفعل ايضا نحو ماتضرب ولا تضرب وان تضرب بمعنى ماتضرب ولكن دخولها على الفعل اكثر لان النفي يقتضي منفيا والفعل لكونه عرضا اولى بالنفي والمنفي من الاسم اما الوجود اوغير ذلك مما يكون عاما اوخاصا (وليس) لفظ (لم ولما ولن من هذه الجملة) اي من حروف النفي التي يختار نصب الاسم المذكور بعدها مع انها من جملة حروف النفي (اذهي عاملة في) الفعل (المضارع) ومنحصر عملها فيه دون الثلاثة الاول لانها لاتعمل في الماضي ايضا (ولا يقدر) بالبناء للمفعول (معمولها) وجوبا وجوازا (لضعفها في العمل) حتى انحصرت في الفعل المضارع حيث لاتعمل في الماضي ولا في الاسم فلا يقال لم زيدا تضرب ولا لما عمرا تكرمه ولا لن بكرا تقتله بحذف الفعل الناصب وجوبا وجواز الانها من لوازم الفعل لفظا بما عادون الثلاثة الاول لانها من دواخل الفعل كثيرا فجاز تقدير الفعل فيها جوازا اووجوبا (نحو مازيدا ضربته) في تقدير ماضربت زيدا ضربته (ولا زيدا ضربته ولاعمرا) في تقدير ولاضربت زيدا ضربته ولاعمرا وانما اتى بقوله ولاعمرا في لا لانها في الاصل لنفي الجنس فيقتضي ان تدخل عليه فاذا دخلت على المعرفة او الفعل الماضي لزم التكرار جبرا لما فات مما اقتضته وهو الجنس مثل قوله تعالى فلا صدق ولا صلى (وان زيدا ضربته) في تقدير ان ضربت زيدا ضربته يعني ماضربت زيدا ضربته (الا تأديبا) الاستثناء مصروف الا الامثلة الثلاثة حذف من الاولين لئلا يلزم التكرار ويجوز ان يختص بالاخير فقط ليكون قرينة الى ان ان ههنا للنفي على قول من قال لابد في كون ان للنفي من قرينة والاول هو الاولى لانها لا يحتاج في كونها للنفي الى القرينة (و) يختار النصب ايضا في الاسم المذكور اذا كان واقعا (بعد) (حرف الاستفهام) وهي الهمزة وهل (نحو ازيدا ضربته) في تقدير اضربت زيدا ضربته لان الاستفهام عن الفعل اولى منه عن الاسم لان الفعل عرض لا يتقرر فالاستفهام عما لا يتقرر يكون اولى (وانما قال) المصنف (حرف الاستفهام احترازا عن الاسم الذي يتضمن معنى الاستفهام) (لانه يختار الرفع في ا) لا (سم) الذي يتضمن معنى (الاستفهام مثل من اكرمته) وماصنعته وايهم تكرمه وغير ذلك لما مر في ازيدا ضربته (ولم يقل) المصنف (همزة الاستفهام ايشمل) الاسم الواقع بعد هل (مثل هل زيدا ضربته) في تقدير هل ضربت زيدا ضربته (فانه) اي فان هذا المثال (يجوز وان استقبحه النحاة) يعني وان عدا النحاة مثل هذا المثال قبيحا يعني حذف الفعل بعد هل بعد ان يكون في حيزه فعل لانهم استقبحوا نصبه (لاقتضاء هل لفظ الفعل) يعني الدخول على لفظه اذا كان في حيزه فعل ولم يقنع بدخوله على الاسم ولذا قبح هل زيد قام بتقدير الفعل بل لابد من دخوله عليه واذا لم يكن في حيزه فعل يقنع بدخوله على الاسم مثل هل زيد قائم (لانه) اي لان هل (بمعنى قد) التحقيقية (في الاصل) يعني في الاصل وضعه كقوله تعالى

(هل)

من الناس فبشرهم بعذاب اليم وذلك الايراد بمراحل عن الورود فان المصنف لم يقل بان مدخول الفاء خبر ليس الابل قال ان مدخوله كذلك ومن الظاهر انه لولم يكن مدخول الفاء خبرا غالبا بل كان هذا ثابتا في بعض المواضع على قلة لكفاه فيما هو فيه واما الشيخ الرضي فقد غفل عن التحقيق في هذا المقام وذلك لان ماذكره المصنف انما هو على مذهب الاخفش اختار لقوته ولا يمكن بيان مذهبه بما ارتضاه الرضي كيف وهو فاسد فان قوله جميع نواسخ المبتدأ يمنع دخول الفاء في خبر المبتدأ الى قوله الاان هذا المبتدأ يقتضي عموم الحكم بحيث لايصح ذلك الاستثناء فان كلة ان من جلة نواسخ المبتدأ ولا خلاف في انها من المغيرات التي حقها الصدر فبشهادة الفطرة السليمة لايكون هذا الا تحكما وانما وقع فيه من زعمه اشتراك القولين في العلة وليس كذلك بل صدر كلامه علة سيبويه ليس الا ولذلك حكم بمنع ان فانه يقول كما ان ليت ولعل حرفان يقتضي كل واحد منهما ان يكون له صدر الكلام فلا يجتمعان مع الشرط لانه يؤدي الى التناقض كذلك ان والجواب ان ذلك ليس في المشبه بالشرط فلا يلزم مع انه قد ثبت الفاء ثم ان الشيخ الرضي قال

هل اتى على الانسان حين اى قد اتى (فلايكفى فيه) اى فى هل (تقدير الفعل) كما لايكفى
تقديره فى قد لان حرف قد لابدله من متعلق مذكور لفظا كحرف العطف لابدله
من معطوف مذكور كذلك مافى معناه بل اولى ان لايقدر لانها فرع قد ولكن جاز
على قلة لان المقدر كالمذكور تأمل (و) يختار النصب ايضا فى الاسم المذكور اذا كان
واقعا (بعد) (اذا الشرطية) اى المنصوبة الى الشرط باستعمالها فيه وصفها بالشرطية
احترازا عن اذا للمفاجأة على مامر انه يختار الرفع فيه بعدها (الدالة على المجازاة فى الزمان)
وفى الرضى والاكثر عند سيبويه والاخفش كون مابعدها فعلا اما ظاهرا نحو اذا جاء زيدا
و مقدرا نحو اذا السماء انشقت فقول المصنف واذا الشرطية على مذهبهما وانما اختير
بعدها الفعل لان الشرط بالفعل اولى ولم يجب الفعل لانها ليست عريقة فى الشرط
كان ولا ظاهرة فى تضمن معناه كمن ومتى عنده انتهى فاختير الفعل لمعنى الشرط وجوز
الاسم لعدم الاصلية (نحو اذا عبدالله تلقاه) من لقيه يلقاه ادركه وبابه علم (فاكرمه) امر
من الاكرام فى تقدير اذا تلقى عبدالله تلقاه فاكرمه (و) يختار ايضا النصب فى الاسم
المذكور اذا كان واقعا (بعد) (حيث) (الدالة على المجازاة فى المكان) لافى الزمان لانها
وضعت ظرف مكان ولكن استعمالها استعمال كلمات الشرط اقل من استعمال اذا
فانها تدخل على الاسمية التى جزآها اسمان اتفاقا نحو اجلس حيث زيد جالس اما اذا
كفت بما نحو حيثما فهى كسائر الاسماء الجوازم المتضمنة معنى الشرط نحو متى (نحو
حيث زيدا تجده فاكرمه) فى تقدير حيث اى فى اى مكان تجد زيدا تجده فاكرمه (وفى)
(ماقبل) (الامر والنهى) عطف على قوله بعد حرف النفى او على قوله بالعطف اى
ويختار النصب فى الاسم الذى وقع قبل الامر والنهى (يعنى موضع وقوع الاسم المذكور)
اى ما اضمر عامله على شريطة التفسير ومكانه اذا كان (قبل الامر والنهى مثل زيدا
اضربه) مثال لما وقع قبل امر فى تقدير اضرب زيدا اضربه (وزيدا لاتضربه) مثال لما
وقع قبل النهى وتقدير لاتضرب زيدا لاتضربه (وانما اختير) بالبناء للمفعول اى وانما
جعل مختارا (فى هذه المواضع) الست هذا بيان لوجه اعتبار النصب فى الاسم المذكور
فى هذه المواضع سوى الموضع الاول وهو بالعطف على جملة فعلية لكون وجهه مذكورا
وهو رعاية التناسب بين المعطوفين ولذا فسر الشارح المواضع بقوله (اى بعد حرف
النفى) وهى ما ولا (و) بعد حرف (الاستفهام) وهى الهمزة وهل (و) بعد (اذا
الشرطية و) بعد (حيث وماقبل الامر و) ماقبل (النهى النصب) بالرفع لانه مفعول
مالم يسم فاعله لقوله اختير (فى الاسم المذكور) فى احد هذه الموضع الست (اذ هى)
(اى هذه المواضع) (مواقع الفعل) (اى مواضع وقوع الفعل فيها) اى فى هذه المواضع
الست (اكثر) لاالنفى والاستفهام فى الغالب يلحقان الافعال دون الذوات لان
المنفى والمسئول عنه فى الغالب يكون عرضا غير قار وكذا الشرط الذى تضمنه اذا وحيث

قال المصنف اتباعا لعبد
القاهر ان هذا الملحق
سيبويه خلافا للاخفش
ونقل العبدى وابو البقاء
وابن يعيش ان المجوز
لدخول الفاء مع ان سيبويه
خلافا للاخفش ولايخفى
ان مبناء القول عما قال
فى الايضاح واعتذر
لسيبويه عن قوله تعالى
قل ان الموت الذى تفرون
الاية باعتذارات ثلاثة
احدها قالوا ان الفاء زائدة
وليس هذا بشئ لان
سيبويه لايقول بزيادة
الفاء فكيف يحتجون له
بشئ لايقول به الثانى ان
ان لم تدخل على الذى ونحن
كلامنا فى ان التى تدخل على
الذى وليس ايضا بشئ لان
الصفة والموصوف كالشئ
الواحد فلافرق بين ان
تدخل على الموصوف او
تدخل على الصفة والثالث
ان الفاء عاطفة جملة على جملة
وخبر ان محذوف هذا
كله بحيث المتأخرين
والظاهر انه مبنى على نقل
الزمخشرى وقد اوضحه
مملا فى غير المفصل وهو
بعيد من جهة النقل والفقه
اما النقل فقد استشهد
سيبويه فى كتابه بعد قوله
الذين ينفقون اموالهم
بقوله قل ان الموت الذى
تفرون منه واما الفقه فبعيد
منه وقوعه فى مخالفة
الواضحات (قوله ووجه
ذلك التخصيص الاهتمام
ببيان الاختلاف الواقع فيها
وهذا وجه لطيف فان
بيان الاتفاق فى بعض

مع عدم كونهما خبراعنه واختيرايضا في ماقبل الامر والنهي لئلايلزم وقوع الامر
والنهي عين يقين لماعرفت ان الامر والنهي فيمافيه معنى الانشاء لايكون خبرالابتأويل
بعيد فلايصارالتأويل البعيد عندوجودالتأويل القريب وهوالنصب في الاسم المذكور
بحذف الفعل وجوبا(فاذانصب) مبني للمفعول (الاسم المذكور) اي اذاجعل منصوبا
(وقع فيها) اي في المواضع المذكورة (الفعل تقديرا) فيكون عملابالاكثر (والا) اي
وان لم ينصب فيها بل رفع بالابتداء (فلا) اي فلايقع الفعل فيهاتقديراولالفظا لعدم
الاحتياج اليه لكون ذلك الاسم معمولا بالعامل المعنوي فلايكون عملا بالاكثر بل
يكون عملا بالقليل الغيرالمختار فينبغي ان ينصب الاسم المذكور فيها ليكون عملا بالاكثر
المختار (و)(كذلك) اي كما اختيرالنصب في الاسم المذكور في الصور المذكورة كذلك
(يختارالنصب في الاسم المذكور)(عندخوف لبس المفسر) بكسرالسين هذا التركيب
فيه تتابع الاضافات الاان المصدر الاول وهوالخوف مضاف الى المفعول والفاعل
محذوف والثاني وهواللبس مضاف الى الفعل والمفعول قوله بالصفة (اي) وقت
خوفك ( التباس ما ) اي فعل (هومفسر) بكسرالسين (في حال النصب) منصوب
بقوله مفسر (لكن لا) يكون التباسه (من حيث هو) اي ذلك الفعل ( مفسرفي هذه
الحالة) اي حالة النصب حيث لاالتباس فيه حينئذلان التركيب الواحدلايحتمل التفسير
والصفة معاعلى ماسيأتي في هذه الصحيفة (بل) ليس التباسه الا (من حيث هوخبر
في حال الرفع) فاطلاق المفسر عليه في حال الرفع مع انه ليس بمفسر في هذة الحالة مجاز
اولي اوكوني لانه في حال الرفع ليس بمفسر وانمايكون مفسرافي حال النصب (بالصفة)
متعلق بقوله لبس المفسر (فلايعلم) بالبناءللمفعول (انه) اي ان ذلك الفعل (خبرعن
الاسم المذكور) حامامبتدأ اواسم لعامل يقتضي الخبر (في حال الرفع) اي رفع الاسم
المذكور(مع موافقته)اي موافقة كون ذلك الفعل خبرافي هذه الحالة(للمعنى المقصود)
من التركيب ومطابقاله(اوصفة)عطف على قوله خبر(له) اي فلايعلم ان ذلك الاسم صفة
للاسم المذكوروالخبرامر آخر يعني بقدر في قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدرالاية(مع
مخالفته)اي مع كون الفعل المفسر صفة للاسم المذكور مخالفا(للمعنى المقصود)من التركيب
فلدفع الالتباس اختيرالنصب في الاسم المذكور على ان يكون الفعل مفسرا للفعل
الناصب له لان المقصود من الاية مثل ان يكون خلقنا خبرا وبقدر حالا من الضمير
البارز وهوالمفعول في خلقناه فالمعنى على هذا انا كل شيء هومخلوق لناحال كونه ملابسا
بقدراي بقضائنا وبقدرنافيدخل حينئذ في عموم شيء افعال العباد ايضا لانهامخلوقة
بخلق الله تعالى عندنا وهذا المعنى يفسدعلى تقديران يكون خلقناه صفة لشيء وبقدرخبرا
فالمعنى حينئذ انا كل شيء مخلوق لنابالذات وبلاواسطة العباد لان كل مخلوق لشيء حينئذ
اضيف الله تعالى كائن بقدراي بتقديرناوقضائنافخرجت حينئذافعال العبادعن كونها

المراد شيء يكون من قصد
بيان الاختلاف في بعضها
الاخرغالباوماقيل هذا
يشعر بان بيان المانع
بالاتفاق متكفل لبيان
الاختلاف ولا وجه له
فالوجه انه دعاه الى بيان
خبرحروف المشبهة ههنا
انه سيقول وامره كامر
خبرالمبتدأ فلولم يتبين حاله
هنالاوقع الحكم المذكور
فيمابعدالمتعلم في الغلط كما
ترى (قوله لانها لاتخرج
الكلام من الخبرية الى
الانشائية فيه نظر لما
عرفت من ان ثبوت الحكم
في احدالامور لواحدة
من العلل لايستلزم عدم
ثبوته في غيره لغير هذه
من العلل كيف ولوصح
ذلك التعليل لوجب ان لا
يمتنع باب كان وباب علمت
وهمامانعان بالاتفاق ثم
كلام المصنف صريح في ان
هذا مذهب الاخفش
موافق لماذكره الشارح
فيتجه ذلك الاشكال الا
ان يمنع الاتفاق ويقال بان
هذين البابين مثلهما في
عدم المنع عندالاخفش
(قوله) في مقول المستهل
المبصر الهلال الرافع صوته
عندابصاره قيل اشارالى
ان المراد بالمستهل المبصر
لكنالم نجدفي كتب اللغة
المستهل بمعنى مبصرالهلال
بل هوالصبي الرافع صوته
حين يتولد وفي القاموس
استهل الصبي رفع صوته
بالبكاء وكذا كل متكلم
رفع صوته اوخفض هذا
ولااشارة الى ان معناه

بتقدير الله وقضائه تعالى عن ذلك لقوله تعالى ان الله خالق كل شئ وان الله على كل شئ قدير ولقوله تعالى والله خلقكم وما تعملون يعني والله قدركم واخرجكم من العدم الى الوجود وعملكم ولان العبد نفسه اذا كان بتقدير الله وخلقه وارادته فلأن يكون فعله وعمله اختياري او الاضطراري بتقدير الله وخلقه وارادته اولى (فالالتباس) يعني التباس الفعل المفسر في حال النصب بالصفة او الخبر في حال الرفع (انما) اي ليس الا (هو بين خبرية ذات ما) اي بين كون ذات الفعل الذي (هو مفسر) بكسر السين (على تقدير النصب) متعلق بقوله مفسر خبر (ووصفيته) اي وبين كون ذلك الفعل وصفا في حال الرفع يعني الالتباس ليس الا في حال الرفع (لا بينه) اي الالتباس بين كونه خبرا حال كونه موصوفا (بوصف التفسير) حالة النصب (وبين الصفة) اي وبين كونه صفة في تلك الحالة يعني لا التباس في حالة النصب (فان التركيب) الواحد (لا يحتملهما) بان يكون الفعل الواقع بعد الاسم المذكور وصفا لذلك الاسم وخبرا له ايضا (معا) اي في حالة واحدة لان الاسم المذكور ان رفع لا يحتمل التركيب التفسيرية بل يجب ان يكون خبرا وان نصب لا يحتمل الخبرية بل يجب ان يكون تفسيرا فالالتباس انما هو في حالة الرفع (مثل) (قوله تعالى) (انا كل شئ خلقناه بقدر) ومثل قولك كل رجل اكرمته لصدق وكل رجل اهنته لعدو لانه لو رفع كل في هذين المثالين بالابتداء وجعل الفعل بعده خبرا له كان موافقا للمعنى المقصود لان المقصود من هذين التركيبين الاكرام في الاول والاهانة في الثاني والصداقة والعدواة علة لهما ولو جعل ذلك الفعل صفة لذلك الاسم والصداقة والعداوة خبرا له لفات المعنى المقصود ولو نصب لا يلزم هذا المعنى فاختير النصب حذرا عن الالتباس (ينصب) بالبناء للمفعول (كل) في قوله تعالى (عن الاضمار على شريطة التفسير) فيكون تقديره انا خلقنا كل شئ خلقناه بقدر (ولو رفع) كل فيه (بالابتداء) اي بكونه مبتدءً (وجعل) الفعل المفسر وهو (خلقناه خبرا له) اي للمبتدأ (كان) هذا العمل والاعراب ومعناه (موافقا للنصب) اي لنصب كل (في اداء) المعنى (المقصود لكن) اي الا انه (خيف لبسه) اي التباس خلقناه (بالصفة) اي بكونه صفة لشئ (لاحتمال كون قوله تعالى بقدر خبرا) للمبتدأ (وهو) اي كون خلقناه صفة وبقدر خبرا له (خلاف) المعنى (المقصود) فينبغي ان يكون النصب مختارا عذرا عن التباس وليكون نصا في المعنى المقصود فحينئذ يكون خبران جملة فعلية (فان المقصود) من هذه الاية (الحكم على شئ بانه) اي بان كل شئ (مخلوق لنا) اي مخلوق بخلق الله لا خالق غيره (بقدر) اي حال كون ذلك المخلوق بتقديرنا وارادتنا ومشيتنا (لا) ان المقصود منها (الحكم على كل شئ مخلوق لنا انه بقدر) يعني ليس المقصود من هذه الاية ان كل ما هو مخلوق لنا بالذات لا بواسطة الغير بل هو مخلوق بقولنا كن من غير توسط العباد انه بقدر اي بتقديرنا وارادتنا (فانه)

المبصر فقط بل هو زائد على معنى الاصلي معتبر بقرينة المقام ويجوز ان يكون قوله ذلك اشارة الى معنييه جميعا فان المستهل يجئ بمعنى المبصر للهلال الطالب له ايضا ولقد افصح عن ذلك الفاضل الهندي حيث قال مثل قول طالب الهلال اورافع الصوت عند رؤيته (قوله) لان مقصود المستهل تعيين شئ بالاشارة والحكم عليه بالهلالية قيل فيه منع الاحتمال ان يكون مقصوده تعيين شئ بالاشارة والحكم به على الهلال فالاولى ان يقال ليس من باب حذف الخبر لان العرب حين يصرح بالمحذوف لا يصرح الا بالمبتدأ وانت خبير بان كلام الشارح قدس سره من الضروريات لا يتوجه المنع عليه ومستنده بديهي البطلان لا يحتاج من له ادنى حفظ من المعنى الى التنبيه عليه واما مختاره فظاهر المنع (قوله) اولها المبتدأ الذي بعض لولا قيل الاولى ان يقول المبتدأ الذي بعد لولا وخبره عام ليستغني عن قوله هذا اذا كان الخبر عاما وكانه اختار ما اختار تنبيها على ان تعيين النحاة الضابطة الاولى قاصر لا بد من تقييده وليس به فانه لو قال كذلك لما تم الا بضميمة البيان ورفع ما فيه من الابهام وليس هذا موضعه ولو اخره الى محله كما فعل كان

اى هذا الحكم (يوهم كون) اى ان يكون (بعض الاشياء الموجودة) كالافعال الاختيارية للعباد (غير مخلوق لله تعالى) تعالى الله عن ذلك وذلك اما العدم قدرته على خلقها واما لعدم علمه بها والاول يستلزم العجز والثانى الجهل تعالى الله علوا كبيرا لقوله ان الله على كل شئ قدير وان الله بكل شئ عليم ولا خالق الا هو على ماسبق تحقيقه (كما هو مذهب المعتزلة فى الافعال الاختارية (كالضرب والمشى والخياطة وغيرها مما يكون فيه اراداتهم الجزئية (للعباد) لانهم يقولون ان العبد خالق لفعله الاختيارى كالمقدر ازلى القدر فيكون خلافالهم ويلزمهم تعدد الآلهة اذ حينئذ يكون كل واحد الها فيكون مناقضا لقوله تعالى انما الله اله واحد ولقوله تعالى فاعلم انه لا اله الا الله وغير ذلك من الايات الدالة على وحدانيته تعالى وصرفا لما انعقد عليه الاجماع من الصحابة والتابعين الذين هم اهل السنة والدين (ويستوى الامران) (اى الرفع) بدل من الامران بدل البعض او خبر مبتدأ محذوف والاول اولى (والنصب) اى فى الاسم الذى وقع فى مكان الاضمار على شريطة التفسير من غير ترجيح لاحد الجانبين على الاخر (فللمتكلم) اى لمن اراد ان يتكلم بهذا الكلام (ان يختار كل واحد منهما) اى من الرفع والنصب (بلا تفاوت) بين الاختيارين يعنى بلا ترجيح احدهما على الاخر (فى مثل زيد قام وعمرا اكرمته) اى فى مثال اورده سيبويه (اى عنده) اى عند زيد متعلق بالفعل المحذوف (اوفى داره) عطف على عنده (ونحو ذلك اولا) اى وان لم يكن قوله عنده اوفى داره اونحو ذلك مما يقتضى ضميرا راجعا الى زيد مقدرا فى هذا التركيب (لايصح العطف) اى عطف جملة واكرمت عمرا (على الصغرى) وهى جملة قام لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع وفى المعطوف عليه ضمير يرجع الى المبتدأ واذا لم يكن فى المعطوف هذا الضمير لايكون المعطوف فى حكم المعطوف عليه (لعدم الضمير) الواجب فى المعطوف عليه فى المعطوف وقد عرفت فيما سبق ان الضمير لازم فى الخبر اذا كان جملة فان قلت فحينئذ لايصح كونه مما يستوى فيه الامران لترجح الرفع باستغنائه عن التقدير قلت اذا كان المقصود من هذا الكلام اكرام عمرو وعنده فلابد من تقديره على تقدير الرفع ايضا وانما سكت عنه المصنف اعتمادا على علم السامع انه لابد للخبر اذا كان جملة من ضميره فينبغى ان يكون الامران الرفع والنصب متساويين (ان يستوى الامران) هذا تفسير لقوله ويستوى الامران يعنى ان استواء الامرين فى الاسم المذكور ليس مخصوصا بالمثال المذكور بل يجرى فيه و (فيما اذا عطف) اى فى تركيب اذا عطف فيه (الجملة التى وقع فيها الاسم المذكور على جملة) متعلق بقوله اذا عطف (ذات) بالجر صفة جملة (وجهين اى جملة اسمية خبرها) اى خبر تلك الجملة الاسمية (جملة فعلية) اذا كان الامر كذلك (فيصح رفعه) اى رفع الاسم المذكور (بالابتداء) اى بكونه مبتدأ اذا اريد عطف هذه الجملة على الجملة الاسمية لمناسبة كون كل منهما

(جملة)

الاتيان بذلك مما لا وجه له (قوله) هذا على مذهب البصريين اى كون لولا محذوف الخبر بحسب الوجوب واما على قول الكسائى والفراء فلا يكون من هذا الباب ومذهب الكسائى ليس ببعيد لان الظاهر منها انها لو التى تفيد امتناع الاول لامتناع الثانى دخلت على لا وكانت لازمة للفعل لكونها حرف شرط فيبقى مع دخولها على لا على ذلك الاقتضاء ومعنا عامه لا باق على ما كان كما يبقى مع غير لا من حروف النفى لكن منع البصريون من هذا التقدير وحملهم على ان قالوا لولا كلمة بنفسها وليست لو الداخلة على لا لان الفعل لو اضمر وجوبا فلابد من مفسر وليس بعد لولا مفسر وايضا لفظ لا لايدخل على الماضى غير الدعاء وجواب القسم الامكررا فى الاغلب ولا تكرير بعد لولا هذا وما قيل من انه لابد على مذهب الفراء من القول بحذف مسند الكلام فحينئذ ان كان خبرا يلزم كون المسند اليه معمولا لعامل لفظى دون الخبر من عجائب الاوهام فان الفراء يقول لولا هى الرافعة للاسم الذى بعدها لاختصاصها بالاسماء كسائر العوامل فكيف يقال بان الاسم الواقع بعده محذوف الخبر والمعمول بالعامل اللفظى هو المسند اليه دون الخبر مع ظهور ان مذهبه

جملة اسمية وخبرها جملة فعلية (و) يصح (نصبه) اى نصب الاسم المذكور (بتقدير الفعل) الناصب له قبله بقرينة الفعل الواقع بعده مفسرا له اذا اريد عطف هذه الجملة على الجملة الفعلية لان الفعل لابد من فاعل (والوجهان) الرفع والنصب (مستويان) لا ترجيح لاحدهما على الآخر (لحصول التناسب فيهما) اى فى رفع الاسم المذكور وجعل الجملة اسمية وعطفها على الجملة الاسمية وفى نصبه وجعلها فعلية وعطفها على الفعلية (ففى الرفع) اى فى رفع الاسم المذكور بالابتداء (تكون) الجملة (اسمية) لتركبها من اسم وفعل هو خبره (فتعطف) بالبناء للمفعول اى هذه الجملة (على الجملة) الاسمية (الكبرى) التى هى جملة زيد قام وانما سميت كبرى لاشتمالها على الجملتين الاسمية والفعلية التى هى خبر الاسمية (وهى) جملة (اسمية ايضا) فيختار رفع الاسم المذكور مع جواز نصبه لتناسب المعطوف والمعطوف عليه فى كونهما اسميين (وفى النصب) اى نصب الاسم المذكور (تكون) الجملة (فعلية) لتركبها من الفعل والفاعل (فتعطف) بالبناء للمفعول اى هذه الجملة (على) الجملة (الصغرى وهى) اى الجملة الصغرى وهى المعطوف عليها وانما سميت صغرى لاشتمالها على جملة واحدة فقط (فعلية) لتركبها من الفعل والفاعل فيختار نصب الاسم المذكور مع جواز رفعه ايضا لتناسب المعطوف والمعطوف عليه فى كونهما فعليتين (فان قلت) لم يستو الامران فى المثال المذكور لان قرينة الرفع اقوى لان (السلامة من الحذف مرجحة للرفع) اى لرفع الاسم المذكور فيكون الرفع بالابتداء مختارا فكيف يستوى الامران حتى يكون المتكلم مخيرا فى اختيار ايهما شاء (قلنا) نعم السلامة من الحذف مرجحة للرفع حتى يكون الرفع بالابتداء مختارا لكن (هى) اى السلامة من الحذف (معارضة) اسم مفعول اذا نصب الاسم المذكور (بقرب المعطوف عليه) يعنى اذا نصب الاسم المذكور يكون المعطوف عليه وهى جملة قام قريبا واذا رفع يكون المعطوف عليه وهو جملة زيد قام بعيدا فقرب المعطوف عليه اولى من بعده وان كان فيه سلامة من الحذف فتعارض الجهتان فاستوى فيه الامران لان عدم الترجيح فى الجهة ينفى الترجيح فى الامر (فان قلت) لا نسلم ان السلامة من الحذف معارضة بقرب المعطوف عليه على تقدير نصب الاسم المذكور لانه (لا تفاوت فى القرب والبعد) اى فى قرب المعطوف عليه على تقدير النصب وبعده على تقدير الرفع (بينهما) اى بين الصورتين (اذ) الجملة (الكبرى) وهو جملة زيد قام (ايضا) اى كما كان الصغرى (قريبة) من القرب ولذا فسره بقوله (غير مفصولة عنها) اى عن الجملة المعطوفة عليها اذ جملة وعمرا اكرمته بجملة زيد قام فاستويا فى القرب فبقى السؤال الاول على حاله وهو ان السلامة من الحذف مرجحة للرفع (قلنا هذا) اى عدم التفات فى القرب والبعد بينهما انما هو (باعتبار المنتهى) يعنى باعتبار انتهاء اعراب الجملة الاولى اعنى جملة زيد قام لانه حينئذ يرتفع القرب والبعد (واما باعتبار المبتدأ) اى عند ابتداء الاعراب

فى المبتدأ والخبر خلاف ذلك وان ما شأنه هذا لا يكون مسندا اليه شىء حتى يقال لابد له من مسند (قوله) وثانيها كل مبتدأ كان مصدرا صورة او بتأويله منسوبا الى الفاعل او كليهما قبل الاولى كان مصدرا او مأولا به فان المتبادر من المصدر صورة ان لا يكون مصدرا حقيقة ولا يخفى عليك انه ليس بشىء فان ما عطف عليه يرفع هذا الابهام ويبين المرام اعنى لزوم كونه مصدرا اما بحسب المعنى فقط او بحسب الصورة والمعنى وفائدة هذا القيد تظهر من ذلك وما قيل على قوله منسوبا الخ من انه يدخل فيه ضرب زيد عمرا قائما وقد اشترط الرضى الاضافة الى احدهما او كليهما نحو تضاربنا قائمين باطل فان كلام الرضى حسبما قال الشارح قدس سره وهو ثانيها كل مبتدأ يكون مصدرا صريحا نحو ضربى او بمعنى المصدر او فعل التفضيل مضافا الى المصدر لانه بعض ما يضاف اليه نحو اخطب ما يكون اى كون واكثر شربى السويق وانما وقع فيه من قوله بعد ذلك ويكون المصدر مضافا الى الفاعل نحو ضربى زيدا او الى المفعول نحو ضرب زيد او اليهما نحو تضاربنا وبعد ذلك حال منهما فى المعنى معا نحو ضربى زيدا قائمين اى تضاربنا قائمين

لان الاعراب اولابتدأ من قوله قام ( فالصغرى ) وهى جملة قام (اقرب) فيكون المعطوف عليه حينئذ قريبا فحينئذ لم تبق المعارضة المذكورة سالمة فيستوى الامران الرفع والنصب فى الاسم المذكور فللمتكلم ان يختار ايهما شاء (ويجب النصب) (اى يجب نصب الاسم المذكور) اى الاسم الواقع فى مظان الاضمار على شريطة التفسير اذا كان واقعا ( بعد حرف الشرط ) اوماتضمن معناه مثل متى زيدا تجده فاكرمه اواين زيدا تجده فاكرمه او حيثما زيدا تلقاه فاكرمه وغير ذلك ولم يذكره المصنف ولا الشارح ايضا اكتفاء بذكر الاصل عن الفرع وانفهامه منه ولقلة استعماله (والمراد به) اى بحرف الشرط (ههنا) اى فى هذا البحث اعنى نصب الاسم المذكور وجوبا اذا كان واقعا بعد حرف الشرط حرفان وهما ( ان ولو فان ) كلمة ( ماوان كانت من حرف الشرط) عند المصنف لان عنده حروف الشرط ثلاثة حيث قال حروف الشرط ان ولو واما وكذا عند سيبويه الا اذا مافانها عنده من حروف الشرط ايضا واما عند غيرها فحرف الشرط اثنان ان ولو ( فحكمها ) اى حكم كلمة اما ( ماسبق من اختيار الرفع) بيان لما اى من كون رفع الاسم المذكور الواقع بعدها مختارا (مع غير الطلب) يعنى اذا كان الفعل المفسر غير طلب (واختيار النصب) وكون نصبه مختارا (مع الطلب) اذا كان ذلك طلبا فهى مستثناة ههنا فكأنه قال ويجب النصب بعد حرف الشرط غير امافان حال الاسم الواقع بعدها قد علم (و) (كذا) اى كما يجب نصب الاسم المذكور الواقع بعد حرف الشرط غير اما كذلك (يجب نصبه) اى نصب الاسم المذكور الواقع (بعد)(حرف التحضيض) حرف التحضيض اربعة (وهو هلا والا) بالتشديد فيهما الا عند الخليل فى الا وهى مخففة عنده على ماسيأتى (ولولا ولوما وانما وجب النصب) اى نصب الاسم المذكور اذا كان واقعا (بعدهما) اى بعد حرف الشرط والتحضيض (لوجوب دخولهما) اى دخول هذين النوعين من الحروف (على الفعل لفظا) اى حال كونه ملفوظا (او تقديرا) اى حال كونه مقدرا منويا والمراد بالفعل ههنا لفظا او تقديرا الفعل المتعدى لا مطلق الفعل لايخفى على من له ادنى تأمل وانما وجب دخولهما على الفعل لفظا او تقديرا اماحروف التحضيض فلان التحضيض وهو التحريض والحث من حرضه اى حرصه لايكون الا فيما يمكن تحصيله من الافعال لكونها عرضا يمكن تحصيلها واما الاسم فلكونه دالا على الثبات والاستقرار لايمكن تحصيله فلايمكن التحريض على تحصيله لان مايمكن تحصيله لايكلف فكيف يحرض على تحصيله الا انها اذا دخلت على الماضى تكون للتوبيخ والتنديم على ترك الفعل لانه لايمكن التحضيض على مافات الا انها تستعمل كثيرا فى لوم المخاطب على انه ترك فى الماضى شيئا يمكن تداركه فى المستقبل فكأنها من حيث المعنى للتحضيض على مافات واذا دخلت على المضارع فهى للتحضيض يعنى للحث على الفعل والطلب له والمضارع امالفظا اوتأويلا نحو لولا تستغفرون

اومن احدهما نحو ضربى هذا قائما او قائمة هذا ولو وقع الاشتراط لصح ذلك منه ايضا اذ لاحاجة الى قد يخرج ذلك فان المبتدأ الواقع مصدرا المنسوب الى احدهما او كليهما لايكون منقطعا عن الاضافة قطعا (قوله) واكثر شربى السويق ملتوتا واخطب مايكون الامير قائما قال الشيخ الرضى يجوز فى هذا القسم رفع الحال على الخبرية بان يقول اخطب مايكون الامير قائم لان اول الكلام كان مجازا والمجاز يؤنس المجاز فجعل آخره مجازا فلايكون التركيب من مواقع وجوب حذف الخبر فلايتم القاعدة قلت رفع قائم لم يكن التركيب من القاعدة لانتفاء الحال ولايخفى ان ماذكر من جواز رفع الحال فى هذا القسم مقيد بما اذا كان اوله مجازا كما افاده تعليله الا ان يكون الحكم مبنيا على اطراد الباب هكذا قيل وكان لم ير كلام الرضى بتمامه فانه قال واعلم انه يجوز رفع الحال السادة مسد الخبر عن افعل المضاف الى ما المصدرية الموصولة بكان ان يكون نحو اخطب مايكون الامير قائم هذا عند الاخفش والمبرد ومنعه سيبويه والاولى جوازه وذلك لانك جعلت ذلك الكون اخطب مجازا فجاز جعله قائما ايضا ولا يجوز مثل ذلك بعد مصدر صريح الا فى الضرورة

الله ولولا اخرتنى الى اجل قريب واما حروف الشرط فلان الشرط العلامة والسبب يقال شرط عليه كذا اذا جعله علامة له مثل قولك ان جئتنى اكرمك حيث جعلت مجئ المخاطب علامة لاكرمك اياه فهذا لايوجد الا فى الفعل ولهذا اختصت هذه الحروف بالفعل (نحو) مبتدأ قولك (ان زيدا ضربته ضربك) فى تقدير ان ضربت زيدا ضربته ضربك (مثال) خبره (حروف الشرط) (و) قولك (الا زيدا ضربته) فى تقديرا لاضربت زيدا ضربته (مثال حرف التحضيض) وهذا نشر على ترتيب اللف ولما فرغ من بيان كون النصب فى الاسم المذكور مختار والرفع فيه ايضا استواء الامرين فيه وكون النصب واجبا فيه اراد ان يبين كون الرفع واجبا فيه ايضا الا انه لم يقل ويجب الرفع فيه لانه اذا وجب الرفع لم يكن من مظان الاضمار على شريطة التفسير فقال (وليس مثل ازيد ذهب) بالبناء للمفعول (به) الجار والمجرور قائم مقام الفاعل (منه) الجار والمجرور فى محال النصب لانه خبر ليس اى كل تركيب ظن فى بادى النظر انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير ويختار النصب فيه وبعد التعمق يعلم انه ليس منه (اى من باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيدا فيه) اى فى هذا المثال (وان كان) للوصل (يظن) مبنى للمفعول (فى بادى النظر) بادى من بدا الامر اى ظهر من باب سماعا اى فى ظاهر النظر ومن همزة جعله من بدأ ومعناه اول النظر وكلاهما ههنا جائز (انه) اى هذا المثال (مما اضمر عامله على شريطة التفسير) وان مع اسمها وخبرها قائم مقام فاعل يظن (والمختار) عطف على محل انه اى ويظن المختار (فيه) اى فى الاسم المذكور (النصب) بالرفع لانه نائب فاعل قوله المختار (لوقوع الاسم المذكور فيه) اى فى ذلك المثال (بعد حرف الاستفهام) وهو الهمزة لما عرفت سابقا ان الاسم المذكور اذا وقع بعد حرف الاستفهام يختار فيه النصب وههنا كذلك (لكن) استدراك من قوله وان كان يظن فى بادى النظر الخ يعنى الا انه (يظهر بعد تعمق النظر) التعمق فى الكلام الوصول الى ماهو المراد منه او بيان ماهو المقصود وايضاحه يقال تعمق النظر فى كلامه اذا اتمه اى بعد اتمام النظر فيه والوصول الى ماهو المراد منه (انه) اى مثل ازيد ذهب به (ليس منه) اى من باب الاضمار على شريطة التفسير (فانه وان صدق) بعد الوصول (عليه) اى على ذلك المثال (انه) اى ان زيدا فى ذلك المثال (اسم بعد فعل) وهو ذهب به (مشتغل عنه بضميره) اى فارغ عن العمل فيه بالعمل فى ضميره وهو قوله به هذا بيان قوله فان زيدا وان كان فى بادى النظر انه الخ (لكنه ليس بحيث) اى ليس زيد بمكان (لو سلط عليه) اى على زيد (هو) اى الفعل بعينه وهو ذهب به (او مناسبه) وهو اذهب بالبناء للمفعول (لنصبه) اى لنصب الفعل الذى هو ذهب به بعينه او مناسبه الذى هو اذهب هذا بيان لقوله لكن يظهر بعد تعمق النظر انه ليس منه (لان ذهب به لا يعمل النصب) لان معلومه لازم متعدى بالباء لا يعمل النصب بنفسه والحال ان المراد منه ههنا البناء للمفعول والمبنى للفاعل اذا

فلا تقول ضربى زيدا قائم اذ لا مجاز فى اول الكلام ولاشك ان المجاز يؤنس بالمجاز هذا كلامه فتدبر فيه قوله كما يحذف متعلقات الظرف قيل الاولى متعلق الظرف وفيه مافيه قوله قال الرضى هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة قيل من حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت فى غير هذا المكان ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة ومن قيام الحال مقام الظرف هكذا كتبت فى الحاشية ولا يخفى عليك ان حذف اذا مع الجملة المضاف هو اليها اكثر من ان يحصى فى غير هذا المقام مع الفاء الفصيحه ووجه جعل كان تامة انهم لم يجد وابدا من جعل المنصوب بعد المصدر حالا ليظهر وجه لزوم الواو فيه اذا كان جملة اسمية فلو قدر كان ناقصة لكان خبرا جائز التعريف غير حامل للزوم الواو اذ الا يدخل الواو فى خبر كان الا تشبيها بالحال ولا يلزم وفيما ذكره من التوجيه الخالى عن التكلف ان المحذوف متفاوت لان الملابسة بالنظر الى الفاعل بمعنى وبالنظر الى المفعول بمعنى آخر وان صدور الضرب ووقوعه لا يصح التعبير عنهما بالملابسة وانت خبير بان ما اسنده الى الشارح قدس سره من بيان وجوه التكلف هو الذى ذكره

لم يعمل النصب بنفسه فكيف يعمل المبنى للمفعول (وكذا) اى كما ان ذهب به لايعمل النصب كذلك (مناسبه) لايعمل ايضا (اعنى اذهب) بالبناء للمفعول لان الذهاب المتعدى بالباء يناسب الاذهاب معلوما ومجهولا (فان قلت) ان هذا المثال اذا لم يجز فيه تسليط الفعل المفسر بعينه ولا مناسبه الذى هو اذهب بالبناء للمفعول لايلزم ان لايكون من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير لانه (لاينحصر المناسب) اى ما يناسب ذهب به (فى اذهب) بالبناء للمفعول واذا لم ينحصر فيه (فليقدر مناسب آخر) يعنى غير اذهب (ينصبه) حتى يكون هذا المثال من ذلك الباب (مثل يلابس) فعل مضارع معلوم من لابس لان الذهاب المتعدى بالباء يلزمه الملابسة (اواذهب) حال كونه كائنا (على صيغة الفعل الماضى) (المعلوم) لما قلنا ان الذهاب اذا تعدى بالباء يلزمه الاذهب سواء كان معلوما او مجهولا (فيكون تقديره) اى تقدير المناسب لاتقدير ازيد ذهب به (ازيدا يلابسه الذهاب به) فيكون الفعل الناصب لزيد يلابس المقدر تقديره ايلابس الذهاب زيدا ذهب به (او) ازيدا (يلابسه احد بالذهاب به) تقديره ايلابس احد زيدا ذهب به (او) ازيدا ( اذهبه احد ) فيكون الفعل الناصب له حينئذ اذهبه بالبناء للفاعل تقديره اذهب احد زيدا ذهب به فحينئذ يكون هذا المثال من هذا الباب مما يختار فيه النصب فلم يصح قول المصنف وليس مثل ازيد ذهب به منه لانه وان لم يصح تسليط الفعل بعينه فقد صح تسليط ما يناسبه باللزوم (قلنا المراد بالناصب) فى قوله المناسبه ليس المناسب مطلقا بل (ما يرادف الفعل المذكور) المفسر (اويلازمه) اى يلازم الفعل المذكور المفسر (مع اتحاد ما اسند اليه) اى بشرط ان يكون فاعل الفعل المضمر والفعل المذكور متحدا يعنى واحدا فى هذا الباب حتى لو لم تخذ لايكون مناسباله (فالاتحاد) اى كون فاعل الفعلين متحدا (فيما ذكرته) ايها السائل من المثال (مفقود) لان المسند اليه فيما يرادفه ويلازمه الذاهب او احد وفى الفعل المذكور هو زيد فلم يوجد الاتحاد فى المسند اليه واذا لم يوجد الاتحاد فيه لايكون مناسباله لفقدان الشرط وهو الاتحاد فيما اسند اليه (واذا كان الامر كذلك) يعنى اذا لم يكن مثل ازيد ذهب به من هذا الباب للعلة المذكورة (فالرفع) يشير الى ان الفاء مرتبطة بمعنى الشرط يعنى جواب الشرط محذوف (اى رفع زيد فى المثال ) المذكور وهو ازيد ذهب به (واجب بالابتداء) اى بكونه مبتدأ ومعمولا بالعامل المعنوى (ونصبه) اى نصب زيد فى ذلك المثال (غير جائز بالمفعولية) اى بكونه مفعولا لفعل محذوف لانه اذا لم يكن له مفسر لم يجز تقدير الناصب فالاولى فى التعبير ان يقول ونصبه بالمفعولية غير جائز بتقديم قوله بالمفعولية لئلا يقع الفصل تأمل (فليس) المثال المذكور ( من باب الاضمار على شريطة التفسير ) لانه لايجوز تسليط الفعل المذكور بعينه ولا ما يناسبه بالترادف او اللزوم والحال ان تسليط احدهما شرط وانتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط (فكيف يكون) ذلك المثال (مما) اى من القسم

القائل بالتكلفات والشارح انما هو الناقل فكان القائل لم يرد ذلك اولم يجر على رد كلامه فاسندها اليه قدس سره وبعض ماذكره فى الاعتراض على تلك الوجوه ليس بشئ اما الاول فلان ما ذكره من الحذف قول بعض المتأخرين واما اكثر النحاة فلا يقولون به بل يقولون مثلا ان الفاء قد تدخل على ما هو جزاء مع تقدم كلمة الشرط وبدونها تسمى سببية ويعرفه بان يصلح تقدير اذا الشرطية قبل الفاء وجعل مضمون الكلام السابق شرطها فالمعنى فى قولنا زيد فاضل فاكرمه اذا كان كذا فاكرمه وفى قوله عز وجل انا خير منه خلقتنى من نار وخلقته من طين قال فاخرج اذا كان عندك هذا الكبر فاخرج وعلى هذا القياس فهو تفسير معنى لاتفسير اعراب وليس عندهم فاء تسمى بالفصيحة لافصاحها عن المحذوف بل ذلك البعض يطلقونها على العاطفة وعلى السببية فى بعض الصور تنبيها على مختارهم فيه واما الثانى فغلط لان كون كان تامة ليس كما زعمه مما لا حاصل له بل لضرورة انها لو كانت ناقصة لما كان المعنى على ما كان عليه ولم يكن المثال مما نحن فيه لانتفاء حالية ما كان حالا ثم اعلم ان ماذكره الشارح قدس سره من قوله والذى

الذی (یختار فیه) ای فی ذلک القسم (النصب) ای نصب الاسم المذکور لان الاختیار النصب مبنی علی ان یکون ذلک من باب ما اضمر عامله عن شریطة التفسیر و قد عرفت ان هذا المثال لیس منه فینبغی ان یکون رفعه واجبا بالابتداء) (و کذا) (ای مثل ارید ذهب به) فی عدم کونه من هذا الباب و وجوب رفعه بالابتداء المانع (قوله تعالی)(کل شیء فعلوه) و قوله و کذا خبر مقدم و قوله تعالی مبتدأ و قوله کل شیء یصدق علیه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضمیره الا انه لا یصح تسلیط علیه برفع الاشتغال لفساد المعنی علی تقدیر التسلیط لان یکون المعنی حینئذ الناس فعلوا کل شیء (فی الزبر) فیکون فی الزبر متعلقا بفعلوا و الزبر بضمتین جمع زبور کرسل و رسول و هو المکتوب و هو فعول بمعنی المفعول کحلوب بمعنی المحلوب (ای فی صحائف اعمالهم) و الصحائف جمع صحیفة و هی الکتاب و شیء کتب علیه و جمعها صحائف و صحف کذا فی الصحاح (فهو) ای قوله تعالی کل شیء فعلوه فی الزبر (لیس من باب الاضمار علی شریطة التفسیر لانه لو جعل منه) ای من هذا الباب و قریء بنصب الکل (لصار) التقدیر ای تقدیر قوله تعالی کل شیء فعلوه فی الزبر (فعلوا) ای الناس او الخلائق (کل شیء) من خیر او شر من اعمالهم (فی الزبر) یعنی اوقع الناس کل شیء من الخیر او الشر فی صحائف اعمالهم (فقوله فی الزبر ان کان) ظرفا لغوا (متعلقا بفعلوا) المقدر الناصب کل شیء (فسد المعنی) ای معنی هذا القول فحینئذ یکون المعنی علی ما سبق او قع الخلائق یعنی کل واحد منهم کل شیء من الخیر او الشر فی صحائف اعمالهم و هذا المعنی غیر صحیح (لان صحائف اعمالهم لیست محلا لفعلهم) حتی یوقعوا فیها اعمالهم بل الصحائف محل لافعال الملائکة و هم الکرام الکاتبون (لانهم) ای لان ای الخلائق (لم یوقعوا فیها) ای فی تلک الصحائف (فعلا) لا خیرا و لا شرا لا قلیلا و لا کثیرا (بل الکرام) و هو جمع کریم مثل صغیر و صغار و عظیم و عظام و هو بالفارسیة دخوش بوی و خوش سرشت، (الکاتبون) و هو الحافظة الذین یکتبون افعال العباد من خیر او شر لقوله تعالی و ان علیکم لحافظین کراما کاتبین (اوقعوا فیها) ای فی الصحائف (کتابة) اعمالهم و (افعالهم) ای افعال العباد (و ان کان) قوله تعالی فی الزبر ظرفا مستقرا مع متعلقه المحذوف المقدر (صفة لشیء) بناء علی تجویز الفصل بین الصفة و الموصوف (مع انه) ای کون فی الزبر صفة شیء (خلاف ظاهر الایة) الکریمة لان الظاهر ان یکون ظرفا مستقرا مع متعلقه المقدر فی محل الرفع علی انه خبر المبتدأ و مع هذا یوقع الفصل بین الصفة و الموصوف باجنبی و ان کان جائزا فات المعنی المقصود) من الایة (اذا المعنی المقصود) منها علی ما قلنا ان یکون کل شیء مبتدأ و جملة فعلوه صفة لشیء و فی الزبر ظرف مستقر فی محل الرفع خبر اله فالمعنی علی هذا (ان کل شیء هو مفعول لهم) ای للعباد (کائن) و ثابت (و فی الزبر) ای فی صحائف اعمالهم (مکتوب) خبر بعد خبر (فیها) ای فی تلک الصحائف فحینئذ یصح المعنی و لا یفسد و لا یفوت المقصود منها ایضا و قوله

یظهر لی الخ لیس من کلام الرضی بل هو ما ارتضاه و کلام الرضی ذلک هذا ما قیل فیه و فیه تکلفات کثیرة من حذف اذا مع الجملة المضاف الیها و لم تثبت فی غیر هذا المکان و من العدول عن ظاهر معنی کان الناقصة الی معنی التامة و ذلک لان معنی قولهم حاصل اذا کان قائما ظاهر فی معنی الناقصة و من قیام الحال مقام الظرف و لا یظهر له و الذی اوقعهم فی هذا او قع غیرهم فیما لزمهم اتحاد العامل فی الحال و صاحبها و الحق انه یجوز اختلاف العاملین علی ما ذهب الیه المالکی فنقول تقدیره ضربی زیدا حاصل قائما و العامل فی الحال حاصل و فی صاحبها ضربی و هو الیاء او زیدا فنقول حذفنا حاصل او کائن العامل فی الحال لکون عاما شاملا لجمیع الافعال کما حذفناه فی زید عندا و فی الدار لمشابهة الحال للظرف و الحذف فی کلیهما واجب لقیام الحال و الظرف مقام العامل هذا فکما رأی قدس سره ان کلام الرضی لیس مما یعتد به لاتفاق جمع النحاة علی عدم جواز اختلاف العاملین کما اعترف به نفسه و لا یجوز مخالفتهم ما لم یثبت دلیل یدل علی جوازه او ضرورة تلجیء الیه لم یلتفت بل اراد ان یذکر وجها سالما عن هذه التکلفات غیر مخالف لهذا الاصل فاتی به و نقول

(موافقا) اما حال من المبتدأ وهو قوله المقصود يعنى المقصود من هذه الآية هكذا حال كونه موافقا واما من الضمير المستكن فى قوله كائن يعنى ان كل شئ هو مفعول لهم كائن فى الزبر حال كون ذلك الموجود فيها موافقا (لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر) يعنى كل عمل ابن آدم من خير او شر قليل او كثير مسطور يعنى معلوم لنا لا يشذ منه شئ عن علمنا (لا) المقصود منها (ان كل شئ كائن) بالجر صفة شئ) فى صحائف اعمالهم مفعول) بالرفع خبر ان (لهم) متعلق بالخبر لانهم لم يوقعوا فيها شيئا ولا يقدرون ان يوقعوا فيها فضلا عن الايقاع فاذا كان الامر كذلك (فالرفع) يعنى كل شئ (لازم) وواجب (على ان يكون كل شئ مبتدأ) معمولا للعامل المعنوى (والجملة الفعلية) بعده وهى فعلوه فى محل الجر (صفة لشئ) هذا من قبيل عطف شيئين على معمولى عامل واحد وهو ان يكون بعطف واحد وهو جائز اتفاقا على ما سيأتى (و) ان يكون (الجار والمجرور) فى قوله فى الزبر (فى محل الرفع) بناء (على انه) اى ان الجار والمجرور فى قوله فى الزبر (خبر المبتدأ تقديره) اى تقدير قوله تعالى على التوجيه المذكور (كل شئ) مبتدأ (هو) مبتدأ ثان (مفعول لهم) خبر المبتدأ الثانى والجملة الاسمية فى محل الجر صفة لشئ (ثابت) خبر للمبتدأ الاول (فى الزبر) متعلق بقوله ثابت (بحيث) متعلق ايضا بقوله ثابت (لا يغادر) مبنى للمفعول اى لا يترك من الشئ الذى هو مفعول لهم (صغيرة ولا كبيرة) يعنى كثيره وقليله خيره وشره فيكون موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر قوله (واعلم) تنبيه على ان قول المصنف ونحو الزانية والزانى الآية جواب عن سؤال مقدر وهو (انه سبق ان الاسم المذكور واذا كان الفعل) الواقع بعده (المشتغل عنه بضميره او متعلقه) اى الفارغ عن الفعل فيه فى ضميره او متعلقه (امرا) نحو زيدا اضربه (او نهيا) نحو زيدا لا تضربه (فالمختار فيه) اى فى ذلك الاسم (النصب) وان جاز فيه الرفع ايضا لئلا يلزم وقوع الطلب خبرا بلا تأويل على ما سبق (والظاهر ان قوله تعالى الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة داخل) خبران وهى مع اسمها وخبرها خبر لقوله والظاهر (تحت هذه القاعدة) اى قاعدة ما اضمر عامله على شريطة التفسير لصدق تعريفه وهو كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضمير او متعلقه لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه ووقع الاسم المذكور ايضا فيه قبل الامر لان فاجلدوا امر وان كان مصدرا بالفاء (مع ان القراء) جمع قارئ من قرأ كنصار جمع ناصر من نصر وبابه فتح (اتفقوا فيه) اى فى هذا القول (على الرفع) اى على رفع الاسم المذكور واتفاقهم حجة قاطعة لانهم اخذوا القراءة من صاحب الشريعة رسول الله اما بالواسطة او بغير واسطة فلزم اتباع النحاة لهم (الا فى رواية شاذة عن بعضهم) هو عيسى بن عمرو والشاذ لا يعبأ به اذا كان الامر كذلك (فاضطر النحاة) لمخالفة قاعدتهم المأخوذة من العرب واتفاق القراء المأخوذ من صاحب الشريعة (الى ان تمحلوا) اى ذهبوا الى بيان

ان الامر كذلك فان ما ذكره ليس فيه شئ من هذه التكلفات الثلاثة هو لا يلزم منه تلك المخالفة الا ان فيه تكلفات آخر من ارتكاب حذف ذى الحال بدون القرينة اذ لا يسبق الى الفهم كونه محذوفا فى هذا المثال ومن حذف الخبر كذلك فان الملابسة ليست مثل الحصول او الكون حتى يجوز حذفه ومن اختلاف التقدير لفظا ومعنى اما الاول فكما ذكره واما الثانى فلما سبق من كلام القائل ان الملابسة بالنظر الى الفاعل بمعنى وبالنظر الى المفعول بمعنى اخر فالاول هو الاقتدأ بالبصريين فان ما اختاره ليس بهذا المثابة بل التكلف على ما ذكروه غير مسلم فانه اذا جاز تقديرا ذا مع الجملة المضاف اليها لبيان المعنى من غير تكلف لم لا يجوز ذلك التقدير لبيان الاعراب كذلك وكون العدول عن كان الناقصة الى التام مع ظهورها فى كونها ناقصة من باب التكلف انما يتصور فى صورة ثبوتها ملفوظا بها وليس كذلك بل نحن نقدرها تامة لتصحيح الاعراب ولا تلفظ بها والا لخرجنا عن الباب وهذا فى غاية الظهور وقد اعترف بمشابهة الحال للظرف فاى بعد فى اقامة ذلك مقام هذا على ان المتبادر الى الذهن عند الاطلاق ضربى زيدا قائما

الحيلة (لاخراجه) اى لاخراج قوله تعالى الزانية والزانى الآية (عن هذه القاعدة المذكورة) وهى ماضمر عامله على شريطة التفسير (لئلايلزم اتفاق القراء على غير المختار) فى الاسم المذكور وهو الرفع لما عرفت ان الاسم المذكور اذاوقع قبل الامر والنهى فالمختار فيه النصب فالرفع جائز غير مختار (فاشار المصنف الى ماتمحلوا به) اى الى ماجعله النحاة حيلة (لاخراجه عنها) اى لاخراج قوله تعالى الزانية والزانى الآية عن القاعدة المذكورة حتى لايكون اتفاق القراء على غير المختار ولاتكون القاعدة ايضا مخالفة لمااتفقوا عليه وهو اثنان احدهما ماذهب اليه المبرد وثانيهما ماذهب اليه سيبويه (فقال) (ونحو الزانية والزانى) اى كل موضع وقع فيه الاسم المذكور قبل الامر المصدر بالفاء لكن بشرط ان يكون ذلك الاسم صفة مصدرة باللام لانه اذالم يكن كذلك لايجرى فيه ماذهبوا اليه من التمحل ( فاجلدوا ) امر حاضر من جلد يجلد وبابه ضرب يقال جلده ضربه ( كل واحد منهما) اى من الزانية يعنى المزنى بها والزانى وانما عبر عنها بالزانية لمشاكلة مابعدها اولاطاعتها لمن زنى بها صارت كأنها هى فعلت ذلك الفعل فعبر عنها بالزانية قوله ونحو مبتدأ و(الفا) مبتدأ ثان (فيه) اى نحو الزانية (مرتبط) بكسر الباء خبر للمبتدأ الثانى وهو مع خبره خبر للمبتدأ الاول ( بمعنى الشرط) يعنى الفاء ههنا لربط الجزاء بالشرط المستفاد من الالف واللام فى الزانية والزانى جعل الباء متعلقا بالربط بقرينة الشرط لان الجزاء مرتبط به فتكون الفاء رابطة بينهما (عند المبرد) فخرج هذا القول وامثاله عن التعريف بقوله مشتغل عنه بضميره اومتعلقه فامتنع التسليط ايضا لان الفاء مانعة عنه فلم يكن مثل هذا القول من باب ماضمر عامله على شريطة التفسير (لكون الالف واللام) الكائنة (فى الزانية والزانى مبتدأ لان الالف واللام من الموصولات على ماسياتى الاانه لمشابهة اللام الحرفية لفظا استكرهوا دخوله على الفعل فادخلوه على اسم الذى فيه معنى الفعل وهو اسم الفاعل واسم المفعول ههنا لاغير على ماسيأتى تحقيقه (موصولا) صفة مبتدأ (فيه) فى المبتدأ (معنى الشرط) لماسبق ان المبتدأ اذاكان موصولا صلته فعل اوظرف يكون فيه معنى الشرط (واسم الفاعل الذى هو صلته) اى صلة الالف واللام الداخلة هى عليه لان اسم الفاعل ههنا بمعنى الفعل ( كالشرط ) فيكون تقديره التى زنت اى مكنت من نفسها بالزنى والذى زنى بها اى والذى فعل ذلك الفعل فحينئذ يكون الزنى سببا للجزاء وهو الجلد ههنا (فخبر المبتدأ) وهو قوله فاجلدوا ( كالجزاء ) مثل قولك الذى يأتيك فاكرمه اى فستحق لاكرامك ( والفاء الداخلة عليه ) اى على خبر المبتدأ ( مرتبط بالشرط) يعنى جيئت لربط الجزاء بالشرط (لدلالته) اى لدلالة الفاء (على سببيته) اى على سببية الشرط (للجزاء) لان الفاء وضعت لسببية ماقبلها لما بعدها فاذا دخلت على الجزاء يعلم ان الشرط سبب للجزاء حتى لولم تدخل عليه لم تعلم السببية كقولك الذى يأتينى

انما هو معنى قولك ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما وهو المراد وليس اذا للاستقبال بل هو للاستمرار كما فى قوله تعالى واذا قيل لهم لاتفسدوا فى الارض ومثله كثير (قوله) ثم يقول حذف المفعول الذى هو ذوالحال قيل لو قال بحذف العامل وذوالحال مرة واحدة كما فى راشدا مهديا لكان اكثر استراحة من التكلف وليس بذاك الكلام فى حذف المذكور الملفوظ بحسب الحقيقة فلا تغفل (قوله) وتقييد المبتدا المقصود عمومه بدليل الاستعمال ووجهه ان الجنس المعرف اذا استعمل بلا قرينة تخصيص يعم جميع مايقع عليه دفعا للترجيح بلا مرجح وهكذا يؤكد وجوب كون هذا المصدر مضافا لوجوب اضافته الى المعرفة حتى يتعرف هكذا قيل وتمام الكلام على ماقاله المصنف وغيره ان مذهب الكوفيين فاسد لفظا ومعنى اما اللفظ فهو كل موضع التزم فيه حذف الخبر فلابد من واقع موقعه وتأويلهم بجعل قائما من تتمة المبتدأ ومعمولا له فلم يقع فى موضع الخبر لفظ يقوم مقامه واما من جهة المعنى فان المفهوم من ضربى زيدا قائما الحكم على كل ضرب منى واقع على زيد بانه فى حال القيام وهذا لايستقيم على مذهب

فله درهم حيث دخلت على قوله له درهم للدلالة على ان آتيان سببه حتى لو لم يأت لما استحق الدرهم (ومثل هذا الفاء) اى الفاء الذى وقع جوابا للشرط حقيقة او حكما (لا يعمل مافى حيزه فيما قبله) لانها دليل على ان مابعدها من ذيول ماقبلها فيكره وقوع معمول مابعدها اى معمول الفعل الذى بعدها فيما قبلها لانه ينعكس الامر اى يكون شئ مما قبلها من ذيول مابعدها اذا كان الامر كذلك (فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده) اى بعد الفاء (على ما) اى على اسم وقع (قبله) اى قبل الفاء مع ان المتسلط شرط هذا الباب فاذا امتنع لكون حرف الفاء مانعا له كان قوله تعالى الزانية والزانى خارجا من هذا الباب لخروجه منه بقوله لو سلط عليه هو او مناسبه على ماسبق (فتعين فيه الرفع) اى فوجب فى ذلك الاسم الرفع بالابتداء متضمنا لمعنى الشرط فاجلدوا الاية خبره لان الانشاء يصح وقوعه خبر وان كان بالتأويل ولذا لم يقيد المصنف الجملة الواقعة خبرا بالخبرية حيث قال والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم او فعلية مثل زيد قام ابوه وهذا التوجيه اقوى لعدم احتياجه الى الاضمار ولذا قدمه المصنف ولكون الاية فيه جملة واحدة (و) (الاية) (جملتان) (مستقلتان) المراد بالاستقلال ان لا يكون ذكر احديهما متفرعا على حذف الفعل من الاخرى والا فلا استقلال بينهما حيث تكون الثانية مبينة للاولى ومفسرة لها (عند سيبويه) (اذ الزانية مبتدأ) عند (محذوف المضاف) واقيم المضاف اليه مقامه مثل جاء ربك يصح حمل الخبر على مبتدأ (والزانى عطف عليه) بالواو عطف مفرد على مفرد محذوف المضاف ايضا (والخبر محذوف) جوازا بالقرينة الحالية (اى حكم) مبتدأ مضاف الى (الزانية والزانى فيما) موصولة (يتلى) مبنى للمفعول وما استكن فيه نائبه والجملة صلتها اى وقع ثابت فى القرآن الذى يتلى ويقرأ (عليكم) ايها المؤمنون (بعد) ظرف من الظروف المكانية مبنى على الضم لكن ههنا استعير لزمان الحال بعلاقة الظرفية اى الامتعلق بيتلى او بعد قوله الزانية والزانى وذلك الحكم قوله فاجلدوا اى فاضربوا ايها الحكام كل واحد من الزانية والزانى مائة جلدة (وقوله تعالى فاجلدوا جملة) من الفعل والفاعل (ثانية لبيان الحكم الموعود) فى الجملة الاولى (والفاء) فى قوله فاجلدوا (عنده) اى عند سيبويه (ايضا) اى كما انها للسببية عند المبرد (للسببية) يعنى جواب شرط (اى) مقدر (ان ثبت زناهما) شرعا وذلك باربعة شهداء يشهدون بالزانى فى اربعة مجالس او باقرار كذلك بشرط ان لا يكونا محصنين وصفة الاحصان الحرية والتكليف والاسلام والوطئ بنكاح صحيح (فاجلدوا وقيل) الفاء ههنا (زائدة) لتأكيد لصوق الجملة الثانية بالجملة الاولى لكون الثانية بيانا للحكم الموعد فى الاولى (او) الفاء ههنا (للتفسير) اى لتفسير ذلك الحكم وهذا اظهر (وجزء الجملة وهى قوله تعالى فاجلدوا كل واحد منهما الاية لان المراد بالجزء ههنا طائفة من الكلام لا المسند والمسند اليه وجزء الجملة وهو قوله اجلدوا (لا يعمل فى جزء جملة اخرى) ان

(جملة)

الكوفيين فاذا جعلنا قائما معموله الضرب خرج عن ذلك العموم وبقى خاصا بضرب منى واقع على زيد فى حال القيام محكوم عليه بالحصول وهو معنى اخر مخالف به لذلك المعنى من حيث العموم والخصوص وبالجملة ان المصدر المبتدأ اضيف واذا اضيف بالنسبة الى ما اضيف اليه كاسماء الاجناس الاترى انك اذا قلت ماء البحار حكمه كذا عم جميع ماء البحار وكذلك اذا قلت علم زيد حكمه كذا عم جميع علم زيد فقد وقع المصدر اولا على ما غير مقيد بالحال اذ الحال من تمام الخبر ثم اخبر عنه بحصوله فى حال القيام فوجب ان يكون هذا الخبر للعموم لما تقرر من عمومه لان الخبر عن جميع المخبر عنه فلو قدرت بعض ضرب زيد ليس فى حال القيام لم يكن مخبرا عن جميعه واذا تقرر ذلك كون معناه ما ضربى زيدا الا فى حال القيام قوله وثالثها كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة قيل جعل الشيخ الرضى حذف الخبر هنا غالبا وجعل الكوفيون الواو بمعنى مع خبرا فالرفع عندهم منتقل من الواو الى مدخوله وهو تكلف وانت خبير بان مذهب الكوفيين ليس على ذلك وانما هو احتمال فاسد اورده الرضى ورده حيث قال وضابط هذا كل مبتدأ عطف عليه بالواو

جملة اجلدوا كل واحد منهما الاية لكونها مستقلة لا يعمل جزء منها في جزء الجملة المتقدمة التي هي قوله الزانية والزاني (فيمتنع التسليط) اي تسليط الفعل الواقع بعد الاسم المذكور بعينه اومناسبه على الاسم المذكور (فلا يدخل) هذا القول على كلا التوجيهين (في الضابطة) اي في باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير لعدم كون التعريف صادقا عليه (فتعين الرفع) اي فوجب رفع الاسم المذكور على ان يكون مبتدأ محذوف المضاف والخبر على مذهب سيبويه اوعلى ان يكون الالف واللام موصولا مع صلته مبتدأ متضمنا المعنى الشرط وفاجلدوا جزاءله في معنى الخبر على مذهب المبرد (والا) عطف على توجيه المبرد وعلى توجيه سيبويه ولذا قال الشارح (اي وان لم يكن الفاء) في قوله فاجلدوا امرتبة (بمعنى الشرط) كما هو مذهب المبرد (ولم تكن الاية جملتين) مستقلتين على ماهو مذهب سيبويه (ايضا) اي كما لم تكن الفاء بمعنى الشرط (فهي) اي هذه الاية (تكون داخلة تحت الضابطة) لصدق التعريف عليها لانه يصدق على قوله الزانية كل اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره او متعلقة بحيث لو سلط عليه هو اومناسبه لنصبه واذا كانت داخلة تحتها (فالمختار) (حينئذ فيها) اي في هذه الاية (النصب) لكون الاسم المذكور واقعا قبل الامر لما عرفت سابقا انه اذا كان واقعا قبل الامر والنهي يختار فيه النصب (واختيار النصب) فيها (باطل) لكونه مخالفا لما اتفق عليه جمهور القراء ومايكون مخالفا لما اتفقوا عليه يكون باطلا لما سبق (لاتفاق القراء على الرفع) اي رفع الاسم المذكور في الاية فاذا كان الامر كذلك (فلابد من جعل الفاء) التي في قوله فاجلدوا مرتبة (بمعنى الشرط) كما هو مذهب المبرد (اوجعل الاية جملتين) مستقلتين كما هو مذهب سيبويه (ليتعين الرفع) اي رفع الاسم المذكور فيها فيكون موافقا لما اتفق عليه القراء وقيل في معنى قوله والا انه معطوف على مقدر في الاقسام الثلاثة يعني ليس التراكيب الثلاثة المتقدمة من هذا الباب والا اي وان لم يكن كل واحد منها من هذا الباب فالمختار في الاسم الواقع في كل منها النصب اما اختيار النصب في الاول والثالث فلوقوعه بعد حرف الاستفهام اوقبل الامر واما في الثاني فللالتباس بالصفة واختيار النصب فيها باطل لما عرفت في ذيل كل واحد منها فتعين الرفع فيها لما عرفت ايضا فيه (الرابع) اي رابع الاربعة لا رابع الثلاثة يعني انه باعتبار الحال لا باعتبار التصيير لما سياتي (من تلك المواضع التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها) (التحذير) اي مافيه التحذير سمي به اللفظ المحذر به في نحو اياك والاسد مع انه ليس بتحذير بل هو آلة للمبالغة حتى كأنه صار نفس التحذير تسمية باسم مدلوله (وانما وجب حذف الفعل) الناصب للمفعول به (فيه) اي في هذا الباب (لضيق الوقت عن ذكره) لانه لوذكر لفات وقت التحذير لان مثل هذا انما يقال عند مشرفة الهلاك وشدة الخوف

التي بمعنى مع فيه مذهبان قال الكوفيون وضيعته خبر المبتدأ لان الواو بمعنى مع فكانت قلت كل رجل مع ضيعته فاذا صرحت بمع لم يحتج الى تقدير الخبر فكذا مع الواو التي بمعناه فلا يكون هذا المثال اذن مما حذف خبره وفيه نظر لان الواو وان كانت بمعنى مع يكون في اللفظ للعطف في غير المفعول معه فاذا كان وضيعته عطفا على المبتدا لم يكن خبرا فان قيل يجوز ان يكون رفع ما بعد الواو منقولا عن الواو لكونها خبر المبتدأ كما هو مذهب السيرا في في نصب المفعول معه على ما يجئ في بابه وذلك انه يقول النصب الذي على المفعول معه هو الذي كان في الاصل على مع فلما قام الواو مقامه لم يمكن ان يكون عليها لكونها في الاصل حرفا فانتقل الى ما بعدها فالجواب ان مع اذا وقع خبرا عن المبتدأ لا يستحق الرفع لفظا حتى تنتقل الى ما بعده بل يكون منصوبا لفظا على الظرفية مرفوعا محلا لقيامه مقام الخبر في نحو زيد معك كما تقول زيد عندك قال وقال البصريون الخبر محذوف اي كل رجل وضيعته مقرونان وفيه ايضا اشكال اذ ليس في تقديرهم لفظ يسد مسد الخبر فكيف حذف وجوبا وانما قلنا ذلك لان الخبر متى فحله بعد المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ

اولقصد الفراغ بسرعة الى ماهو المقصود من الكلام (وهو) اى التحذير (فى اللغة تخويف شئ) المصدر مضاف الى المفعول (عن شئ) يقال للشئ اول المحذر وللشئ الثانى المحذر منه (وتبعيده منه) اى تبعيد الشئ عن الشئ يقال حذرت الشئ عن الشئ اذا خوفته وبعدته عنه (و) هو (فى اصطلاح النحاة) وعرفهم (معمول) (اى اسم عمل) بالبناء للمفعول (فيه النصب) بالرفع قائم مقام الفاعل (بالمفعولية) وقال المحشى نبه بذلك على ان المعمول فيه بتأويل المعمول فيه فالمعمول فى هذا المقام من قبيل الحذف والايصال وقيل من قبيل اطلاق اسم الحال على المحل انتهى يعنى اطلاق المعمول على اللفظ باعتبار انه محل لاثر العامل (بتقدير اتق) ظرف مستقر وقع صفة للمعمول ومضافا الى المفعول اى معمول كائن بان يقدر فيه فعل نصب له مثل اتق اوبعد اونح (تحذيرا) (اى حذر) مبنى للمفعول (ذلك المعمول) وبعد (تحذيرا) وتبعيدا (فيكون) قوله تحذيرا (مفعولا مطلقا) مثل قولك ضرب ضربا حذف فعله الناصب جوازا بقرينة النصب لان المنصوب لابدله من ناصب واذا لم يكن مذكورا يكون محذوفا (اوذكر) بالبناء للمفعول نائبه مااستكن فيه اى ذكر ذلك المعمول (تحذيرا فيكون) قوله تحذيرا على هذا (مفعولا له) اى ذكر لان يكون محذرا حذف فعله الناصب له ايضا (مما بعده) متعلق بقوله تحذيرا (اى مما) يكون ذلك المعمول محذورا من الشئ الذى وقع (بعد ذلك المعمول) اما بالعطف مثل اياك والاسد فان المعمول هو اياك والواقع بعده والاسد فيكون المعمول محذرا عن الاسد اى بالجار والمجرور مثل اياك من الاسد (اوذكر) بالبناء للمفعول (المحذر منه) بالرفع لانه قائم مقام المفعول لذكر وقوله منه فى محل الرفع على انه نائب الفاعل لقوله المحذر والضمير راجع الى الف واللام لكونه بمعنى الذى اى الذى حذر منه (مكررا) حال من قوله المحذر منه على ان يكون الثانى تأكيدا لفظيا للاول قوله ذكر حال كونه (على صيغة) الماضى (المجهول) كما قلنا (عطف على حذر اوذكر المقدر) بالجر صفة لاحدهما على سبيل البدل ولذا لم يبين اى على حذر المقدر اوذكر المقدر وقيل مصدر منصوب عطف على تحذير كأنه قيل اولذكر المحذر منه مكررا اذ بتكرار المحذر منه للمبالغة فى التحذير بضيق الوقت ويغنى عن ذكر العامل انتهى هذا انما يصح على التوجيه الثانى على مايستفاد من قوله اولذكر المحذر منه مكررا اى ذكر ذلك المعمول لذكر المحذر منه مكررا واما على التوجيه الاول فيكون التقدير حذر ذلك المعمول لذكر المحذر منه مكررا وهذا لايصح لان المعمول ههنا ليس بمحذر بل محذر منه (فان قلت فعلى هذا) اى على ان يكون ذكر المحذر منه معطوفا على حذرا وذكر المقدر (لابد من ضمير) راجع الى المعمول (فى المعطوف) مثل ان يقول اوذكر عنده المحذر منه اويقول اوذكر اى المعمول مكررا (كما) كان ضميرا راجعا الى معمول (فى المعطوف عليه) وهو الضمير المستكن فى احد الفعلين لان صفة

يسد مسد الخبر ولوجاز ان تقول ان المعطوف سادمسد الخبر المحذوف بعده لم يصح الاعتراض على تقدير الكوفيين فى قولك ضربى زيدا قائما بضربى زيدا قائما حاصل بانه ليس هناك مايسد مسد الخبر اذلهم ان يقولوا ايضا تأخر الحال عن محله فسد مسد الخبر ولو تكلفنا وقلنا التقدير كل رجل مقرون وضيعته اى هو مقرون بضيعته وضيعته مقرونة به كما تقول زيد قائم وعمرو ثم حذف مقرون واقيم العطف مقامه لبقى البحث فى حذف خبر المعطوف وجوبا من غير سادمسده ويجوز ان يقال عند ذلك ان المعطوف اجرى مجرى المعطوف عليه فى حذف خبره قال والظاهر ان حذف الخبر فى مثله غالب لاواجب وفى نهج البلاغة وانتم والساعة فى قرن فلايكون اذن من هذا الباب فلايرد اشكال هذا والكل ليس بشئ اما الاول فلظهور ان الكوفيين لايعترفون بالعطف فى هذه الصورة حتى يعترض عليهم كذلك بل يقولون بان الامر فيه كالامر فى المفعول معه ولذا قال المصنف فى الايضاح فان قيل فلم تنصب فالجواب انها تنصب اذا كان قبلها فعل اومعنى فعل ولافعل ولامعناه فلانصب واما الثانى فلان الظاهر من مذهبهم ماذكره الشارح

الشئ اوخبره معطوفا عليهما اذا كان جملة فلابد من ضمير فى المعطوف فقول المصنف وذكر المحذر منه جملة معطوفة على جملة اخرى هى (ذكر اوحذف المقدر الذى هو صفة لقوله معمول فلابد من ضمير فى المعطوف فى حكم المعطوف عليه على ماسيأتى تحقيقه (قلنانعم) لابد فى المعطوف من ضمير كما فى المعطوف عليه (لكنه) اى الاانه خولف و (وضع فى المعطوف) الاسم (المظهر) وهو المحذر منه (موضع المضمر) على خلاف مقتضى الظاهر لان مقتضاه الضمير (اذتقدير الكلام) اى كلام المصنف (او معمول) اى اسم عمل فيه النصب (بتقدير اتق ذكر) ذلك المعمول (مكررا) لان المعطوف قائم مقام المعطوف عليه (الاانه وضع) المظهر فى المعطوف وهو (المحذر من موضع الضمير العائد الى المعمول) فى المعطوف عليه كما فى قوله تعالى الحاقة ما الحاقة (اشعارا) مفعول له لقوله وضع (بانه) اى بان الضمير فى المعطوف (محذر منه لامحذر) كما فى المعطوف عليه يعنى لو اضمر كما فى المعطوف عليه يرجع الى المعمول فيكون فى القسم الثانى ايضا محذرا مع انه فى القسم الثانى محذر منه فلم تتم اقسام التحذير (مثل اياك والاسد واياك وان تحذف) وفى الحاشية نبه بتكرار المثال على ان الاغلب فى هذا القسم من التحذير ان يكون ضميرا مخاطبا وقد يجئ متكلما نحو اياى والشر بتقدير اتق بصيغة الحكاية على ماذهب اليه سيبويه وقد يكون اسما ظاهرا مضافا الى المخاطب نحو رأسك والسيف والغائب هو الشاذ النادر مثل قولهم اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياك الشواب انتهى وانما كان اغلب المخاطب لان هذا تحذير والتحذير انما يكون فى المخاطب وقد يكون فى المتكلم لان الانسان يحذر نفسه وشذ فى الغائب لان تحذير الغائب لايمكن الابتنزيله منزلة المخاطب وفيه اشارة ايضا الى انه يجوز ان يكون المحذر منه فى هذا القسم اسما او فعلا (هذان مثالان لاول نوعى التحذير ومعناهما) اى معنى المثال الاول على القسمين اما ان يكون المحذر مقدما على المحذر منه مثل (بعد نفسك بتوسيط النفس والقياس ان يقال بعدك الاانه فصل الضمير ووسط النفس المضاف اليه حذرا من اجتماع ضمير الفاعل والمفعول لشئ واحد وهو غير جائز فى غير افعال القلوب ثم لما حذف الفعل والفاعل) وجوبا لضيق المقام استغنى عن ذكر النفس فحذف ايضا فانتقل الضمير المتصل به ايضا منفصلا فقيل اياك (من الاسد و) اما ان يكون مؤخرا نحو بعد (الاسد من نفسك) جئ بالنفس ههنا ايضا وان لم يحتج اليه لانه يجوز ان يقال بعد الاسد عنك للمشاكلة (و) كذا قوله (بعد نفسك عن خذف الارنب) الخذف بفتح الخاء وسكون الذال المعجمتين الرمى بالحصى يقال خذفت الحصى اى رميتها من بين اصابعى ويجوز فى الاول الاهمال ايضا لانه يقال خذفه بالعصا رماه بها كذا فى الصحاح لكن الاول اخص لانه رمى بالاصابع وانسب بالمقام تأمل قال عمر رضى الله تعالى عنه اياى وان يخذف احدكم الارنب وهو بفتح الهمزة

قدس سره وعليه نبه المصنف فى الشرح قائلا وهو كل مبتدأ عطف عليه بالواو التى بمعنى مع وكان القصد بالاخبار المقارنة فانه يجب الحذف لحصول الامرين الدلالة على خصوصية الخبر بما فى الواو من معنى المعية ووقوع المعطوف فى موضع الخبر فلاوجه لابراز الكلام فى خلاف الظاهر والاعتراض عليه واما الثالث فلوجهين احدهما لم يثبت ذكر الخبر فى مثله وهو دليل الوجوب ومانقله من نهج البلاغة ظاهر فى عدم دلالة الواو على المقارنة فليس من هذا القبيل واما الثانى فلاتفاقهم على ان كل مااجتمع فيه هذان الامر ان اعنى الدلالة ووقوع شئ فى موضعه فهو من المواضع التى وجب الحذف فيها ولاارتياب فى تحقق هذين الامرين هنا فكيف يقال انه ليس من هذا الباب (قوله) كل مبتدأ يكون مقسما به يعنى متعينا لذلك مشتهرا فيه بحيث يتبادر من سماعه انه ذكر للاقسام به ليكون قرينة على حذف الخبر الذى هو قسمى هكذا قيل والظاهر من قوله مشتهرا فيه انه اراد بالتعين التعين قبل التركيب وليس كذلك بل التعين لذلك

وسكون الراء المهملة والنون بعده يقال له بالفارسية «خركوش» وانما قال هذا حال كونهم محرمين اوانه اذا رمى بما لايكون جارحا ومات لايحل اكله وقيد الارنب وقع اتفاقا لان غيره من الحيوانات كذلك (وهو) اى الحذف فى اللغة (ضربه) اى ضرب الارنب (بالعصا وبعد خذف الارنب على نفسك وعلى) كلا (التقديرين) اى تقدير تقديم النفس اوتقديم الاسد فى الموضعين (المحذر منه هوالاسد) فى المثال الاول (الحذف) فى المثال الثانى سواء قدم اواخر والمحذرهو النفس فيهما فان المراد من تبعيد الاسد) فى قوله بعد الاسد عن نفسك (و) تبعيد (الحذف) فى قوله بعد خذف الارنب (عن نفسك تحذيرها) اى تحذير النفس وتخويفها (منهما) من الاسد والحذف (لا) المراد (تحذيرهما) اى تحذير الاسد والحذف (منها) اى من النفس لان التحذير والتخويف لايكون الافيما له روح وعقل والحذف مما لاروح له والاسد مما لاعقل له (و) مثل (الطريق الطريق) والحية الحية (مثال لثانى نوعيه) اى نوعى التحذير وهو مايكون المحذر منه فيه مكررا الا انه اذا ثنى وكرر لزم حذف عامله وان افرد فلا لان التكرار يعنى ذكر العامل ولذا اذا ظهر العامل ولا يثنى المعمول ولا يختص هذا القسم بالمضاف بل يقع فى جميع الطرق اما ظاهرا مفردا كالمثال المذكور واما مضمرا مخاطبا ومتكلما وغائبا مثل اياك واياى اياى واياه اياه واما مضافا نحو رأسك رأسك ورأسى رأسى ورأسه رأسه (اى اتق الطريق الطريق ولايخفى عليك) ايها الطالب المنصف (ان تقدير اتق فى اول النوعين) من التحذير (غير صحيح لانه لايقال اتقيت زيدا من الاسد) بل يقال اتقيت من زيد وتبرأت منه وعند تخويفه منه يقال بعدت زيدا من الاسد ونحية عنه لان الاتقاء لازم لا يتعدى المفعول بنفسه (فينبغى ان يقدر فيه) اى فى اول النوعين (مثل بعد) امر من التبعيد (اونح) امر من التنحية لانه يقال بعدت زيدا من الاسد ونحيته منه فينبغى ان يقدر فيه بعد اونح لصحته ولا يقدر اتق لعدم صحته لما عرفت انه لايقال اتقيت زيدا (وتقدير بعد فى مثال النوع الثانى غير مناسب) فى قولك الطريق الطريق والحية الحية لانه يقال بعد الطريق اوبعد الحية بل يقال اتق الطريق واتق الحية لكون الطريق محلا لما يؤذى المارين فيه وكون الحية نفسها مؤذية (لان المعنى) اى معنى قولك الطريق الطريق (على الاتقاء) اى على اتقاء المخاطب (عن الطريق لاعلى تبعيده) اى على تبعيد المار السالك فى الطريق عنه حتى يقدر فيه بعد (فالصواب اى ماهو الاولى واللائق (ان يقال) اى ان يقول المصنف فى تعريفه معمول (بتقدير بعد واتق اونحوهما ليكون اشمل واجيب عنه بان هذا من باب حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه تقديره معمول بتقدير نحو اتق اومن باب حذف المعطوف تقديره معمول بتقدير اتق ونحوه فحينئذ يعم التعريف ويشمل كل فعل يجوز تقديره فيدخل فيه بعد ونح واتق وغيرها (فيقدر) بالبناء للمفعول (مثل بعد

حاصل بعد التركيب كما لايخفى (قوله اى من المرفوعات خبر ان واخواتها قيل نبه على ان ذكر خبر ان ليس لانه من خبر المبتدأ بل لانه من المرفوعات ولم يرد ان خبر ان مبتدأ حذف خبره وقوله هوالمسند جملة مستأنفة لانه تكلف بعيد لاحاجة اليه وانما قال المصنف خبر ان ولم يقل ومنها خبر ان قصدا الى البيان على وجه يحتمل المذهب الاصح ومذهب الكوفى وهكذا فى باقى الاقسام وليس عن سلامة الفهم فان التقدير كذلك ينادى باعلى صوت على اختيار كونه مبتدأ محذوف الخبر فانه الظاهر الموافق للسبق وامر التكلف ممنوع لضرورة كونه من المرفوعات مع ان التنبيه بتقدير ومنها على ان ذكر خبر ان ليس لانه من خبر المبتدأ بل لانه من المرفوعات من غير ان يكون خبرا فاسد لفظا ومعنى اما الاول فللزوم عدم كون ماهو متعين للخبرية خبرا وهذا ظاهر البطلان واما الثانى فلان ماهو خبر ان من حيث انه كذلك لايكون خبر المبتدأ بالضرورة فلا يكون وجه لهذا التنبيه وقوله لم يقل ومنها الخ غلط من وجهين احدهما انه لافرق بين ان يقال ومنها خبر ان وبين ان يترك على ان يكون خبر ان مبتدأ مابعده خبره

فى جميع افراد النوع الاول ) مثل اياك والاسد واياك وان تحذف وغيرها مما يصلح ان يكون مثالا له (و) يقدر ايضا مثل بعد (فى بعض افرادالنوع الثانى مثل نفسك نفسك) فالنفس ههنا هو المحذر منه بل مطلقا لقوله تعالى وما ابرئ نفس ان النفس لامارة بالسوء وقوله عليه السلام اعدى عدوك نفسك التى بين جنبيك (فان معنى) اى معنى نفسك نفسك (على بعد نفسك مما يؤذيك) يعنى كن بعيدا عن نفسك التى هى من جملة مايوذيك ومما بيان لكون النفس من اشياء التى توذى المخاطب وتؤله لا متعلق بقوله بعد كما هو الظاهر لانه حينئذ يكون النفس هو المحذر لا المحذر منه مع ان مقصود ان يكون النفس محذرا منه (كالاسد ونحوه ) تمثيل لقوله مما يؤذيك (ويقدر مثل اتق فى بعضها) اى فى بعض افراد النوع الثانى ( كالمثال المذكور) فى المتن وهو قوله الطريق الطريق لانه فى معنى اتق الطريق اى اتق عن الاشياء الموذية التى تكن فى الطريق واحدة او متعددة فيكون من قبيل ذكر المحل وارادة الحال (قيل) اى اعترض على قول المصنف اياك والاسد واياك وان تحذف (لفظ الاسد فى اياك والاسد ) ولفظ ان تحذف فى اياك وان تحذف (خارج عن النوعين) اى من نوعى التحذير لانه ليس بمحذر منه ولا محذر والتحذير فى الاول مايكون محذرا وفى الثانى مايكون محذر منه (فينبغى ان لايكون) لفظ الاسد (تحذيرا) لان مايكون خارجا من النوعين لايكون منهما (وليس كذلك فانه) اى فان لفظ الاسد ( ايضا ) اى كان لفظ اياك (تحذير) لان التحذير فى القسم الاول لايكون الا بالمحذر منه والمحذر ولفظ الاسد هو المحذر منه فيكون داخلا فى النوع الاول (واجيب) عنه (بانه) اى بان لفظ الاسد (تابع للتحذير) لانه من قبيل ذكر المعطوف وحذف المعطوف عليه اختصارا لانه كان فى الاصل اياك من الاسد واياك من ان تحذف فحذف المحذر منه وهو من الاسد وذكر مقامه والاسد لكونه اخصر فيكون قوله والاسد محذرا منه وان كان معطوفا (والتوابع) اى توابع التحذير اى توابع كل متبوع (خارجة عن المحدود) سواء كان المحدود هو المحذر او غيره ولا يسمى تابع التحذير تحذيرا اذ علم خروج التوابع عن حدود المتبوعات (بدليل ذكرها) اى بذكر المصنف التوابع (فيما بعد) لانها لو كانت داخلة فى هذه الحدود لاستغنى عن ذكرها فيما بعد فلما ذكرها فيما بعد علم انها ليست بداخلة فيها (وتقول) انت (فى قسمى النوع الاول) وهما اياك والاسد واياك وان تحذف بعبارة اخصر فى التقدير وان كانت اطنب فى الظاهر لكن الاول ابلغ لان فيه تكرر التحذير لانه يذكر محذوفا ومذكورا ولاجل هذا ارتكب الحذف الكثير لانه كما قلنا يكون من قبيل ذكر المعطوف وحذف المعطوف عليه وههنا ذكر المعطوف عليه وحذف المعطوف لان المقام لايسع المعطوف والمحذوف معا فيقتصر على احدها (اياك من الاسد) بالقصر على ذكر المعطوف عليه (كما كنت) انت (تقول اياك والاسد) بالقصر على ذكر المعطوف

فى الشمول وعدمه كما هو الظاهر وثانيهما ان القائل زعم فى القائم مقام الفاعل ان دأب المصنف عدم الفصل فما وقع فيه ذلك هو المحتاج الى بيان النكتة وهذا صريح فى خلافه فيكون مناقضا لما قبله (قوله بعد دخول احد هذه الحروف قيل زاد لفظ احد لانه لامرفوع دخل جميع هذه الحروف ولابد من مثل هذا التصرف فى المحدود اى خبر واحد من ان واخواتها ثم قيل والاوضح الاخصر الانفع ان يقال خبر الحرف المشبهة بالفعل هو المسند بعد دخوله وليس بشئ اذ لا يسبق الى وهم ذى فهم كون القصد الى بيان المرفوع بجميع هذه الحروف دفعة حتى يهتم بدفعه ومن ذلك يعلم ان الشارح لو لم يأت بهذه الزيادة لكان اولى (قوله) بعد دخول هذه الحروف عليهما اى على المسند والمسند اليه اورد عليه ان المفهوم من العبارة دخول هذه الحروف على المسند على لا المسند وشئ اخر وان صحيحا فى الواقع ولا حاجة الى الحمل عليه فالاولى الاقتصار على ماهو المتبادر (قوله) والمراد بدخول هذه الحروف عليهما ورودها عليهما لا ابراز اثرها عليهما لفظا ومعنى قيل كانه معنى عرفي للدخول والمتبادر فى عرف الفن الدخول

(و) تقول ايضا فى المثال الثانى من النوع الاول اياك (من ان تحذف) بذكر المعطوف عليه وحذف المعطوف (كما كنت تقول اياك وان تحذف) بالعكس يعنى بحذف المعطوف عليه وذكر المعطوف لكونه اخصر فى الظاهر وان كان اطنب فى التقدير (و) (تقول فى المثال الاخير) من النوع الاول لزيادة المبالغة فى التحذير بعبارة اخصر من الثانى (اياك ان تحذف بتقدير من) الجارة (اى اياك من ان تحذف) فالذى بغير ان جاز فيه الوجهان كونه مع الواو وكونه مع من فمن متعلق بالفعل المقدر ولا يجوز فيه تقدير من ولا العاطف فالقياس ان يجوز فيه الوجوه الاربعة والذى مع ان يجوز فيه هذان الوجهان كونه مع الواو وكونه مع من ويجوز فيه وجه ثالث وهو حذف الجار والقياس ان يجوز فيه ايضا الوجوه الاربعة ولكن لا يجوز فيه حذف العاطف وفى الاول حذف الجار والعاطف فبقى فى الاول وجهان وفى الثانى ثلاثة اوجه (لان حذف حرف الجر عن ان) المخففة (وان) المشددة بفتح الهمزة فيهما (قياس) لان ان مخففة ومشددة حرف موصول طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التى بعدها فى تأويل الاسم فلما طال لفظا ما هو اسم واحد فى الحقيقة اجازوا فيه التخليف قياسا بحذف حرف الجر (ولا تقول) (فى المثال الاول) من النوع الاول (اياك الاسد) كما تقول فى المثال الثانى اياك ان تحذف (لامتناع تقدير من) الجارة فى الاسم الصريح حيث لم يجز حذف حرف الجر منه قياسا ورأسا (وشذوذه) اى شذوذ تقدير من (غير ان وان) واما قول الشاعر ❁ واياك اياك المرأ فانه ❁ الى الشر دعاء وللشرب جالب ❁ بتقدير من اى اياك اياك من المراء وهو الشك فشاذا وللضرورة اى فمحمول على الضرورة (فان قلت) قولك اياك الاسد اذا لم يكن بتقدير من لامتناعه (فليكن بتقدير العاطف) فيكون اياك الاسد فى تقدير اياك والاسد حتى يجوز فيه وجوه ثلاثة كما جاز فى الثانى وجوه ثلاثة (قلنا حذف حرف العاطف) فى هذا الباب (اشد شذوذا) من حذف الجار فيه ايضا او مطلقا (لان حذف حرف الجر) مطلقا سواء كان فى هذا الباب او غيره (قياس) يعنى شائع كثير (مع ان وان) مثل قوله تعالى افنضرب عنكم الذكر صفحا ان كنتم اى لان كنتم وقوله تعالى وان المساجد لله الاية اى ولان المساجد ومثل قولك اما انت منطلقا انطلقت اى لان كنت ومثل قول الشاعر اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره اذا قرئ بالفتح (شاذ كثير) خبر بعد خبر (فى غيرهما) اى فى غير ان وان مثل قوله تعالى واختار موسى قومه اى من قومه وقولك الله لا فعلن بالجر اى بالله لافعلن (واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا) فكان شذوذه اشد كما قال ابو على فى قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اى وقلت ولما فرغ من بيان المفعول به وبعض احواله شرع فى بيان المفعول فيه وبعض احواله فقال (المفعول فيه) اى الذى فعل فيه فعل وهو مبتدأ خبره محذوف اى منه بقرينة قوله فنه المفعول المطلق وهو المناسب لما سبق او خبر مبتدأ محذوف

(اى)

لا يرات اثر لفظى لان نظر الفن فيه فالتعميم خلاف الظاهر ومع ذلك نظر لانه يدخل فى التعريف المسند الذى دخل عليه ان المخففة الملغاة عن العمل فانها وردت على المسند والمسند اليه لا يرات اثر معنوى هو التأكيد للنسبة المتعلقة بهما مع انه خبر المبتدأ لا خبر ان الا ان يتكلف ويراد بقوله لفظا ما يقابل تقديرا او محلا وبقوله معنى ما يشملها ولا يخفى على المصنف ان توجيه الشارح فى غاية اللطف ولا يرد عليه شئ مما ذكره القائل فانه لو اكتفى بقوله لفظا لا نتقض بالمسند الجملة لظهور ان التأثير فيه بحسب المعنى ومن المعلوم ان التقديرى والمحلى لا يدخلان فى اطلاق اللفظى فانها اقسام متباينة وبحث الفن بحسب الكل عن السواء فقوله والمتبادر فى عرف الفن الدخول لا يرات اثر لفظى وكذا قوله الا ان تكلف الخ من الصادر بلا فكر وتوهم الاضرار بدخول ان المخففة من عجائب الاوهام فان الكلام فى المسند بعد دخول ان المشددة واخواتها فكيف يتصور السؤال بما ليس فيه شئ من تلك الحروف (قوله فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم هذا السؤال مما اورده الرضى قائلا قوله بعد دخول هذه الحروف يخرج خبر المبتدأ وكل ما كان اصله ذلك سوى

اى هذا باب المفعول فيه ولكن لا قرينة له اوموقوف لااعراب له اومبتدأ والجملة بعده خبره وهذا اولى لعدم ارتكاب الحذف وانما سمى المفعول فيه ظرفا لانه محل الافعال تشبيها له بالاوانى التى تحل الاشياء فيها (هو) مبتدأ اى المفعول فيه (ما) اى اسم ماولم يذكره اكتفاء بذكره فيما سبق فى المفعول المطلق والشارح ايضا اكتفى بذكره فى المفعول به بقوله اى اسم ماوقع (فعل) بالبناء للمفعول (فيه) المجرور راجع الى الموصول (فعل) بالرفع نائبه (اى حدث) اشار به الى ان المراد بالفعل معناه اللغوى وهو المصدر يعنى الحدث وفى الصحاح الفعل بالفتح مصدر فعل يفعل وقرأ بعضهم به واوحينا اليهم فعل الخيرات والفعل بالكسر اسم والجمع الفعال مثل فرخ وفراخ انتهى (مذكور) صفة فعل (تضمنا) نصب على التميز اوعلى المصدرية اى ذكرا تضمنا كائنا (فى ضمن الفعل الملفوظ) مثل صمت يوم الجمعة (او) فى ضمن الفعل (المقدر) مثل يوم الجمعة لمن قال لك متى خرجت اى خرجت يوم الجمعة فدخل فيه ماحذف فعله الناصب له جوازا اووجوبا على ماسيأتى فى آخر هذا البحث (اوشبهه) بالجر عطف على الفعل اى مذكور تضمنا فى ضمن شبه الفعل (كذلك) اى يكون ماشابه الفعل ملفوظا ومقدرا مثل انا صائم يوم الجمعة ومثل يوم الجمعة لمن قال لك متى انت صائم اى انا صائم يوم الجمعة (اومطابقة) عطف على تضمنا اى مذكور مطابقة (اذا كان العامل) فى المفعول فيه (مصدرا) مثل اعجبنى ضرب زيد عمرا يوم الجمعة ومثل يكره الصوم يوم الجمعة (فقوله) اى فقول المصنف (مافعل فيه فعل) جنس (شامل لاسماء الزمان) كاليوم والليل والشهر والحول وغيرها (و) اسماء (المكان) مثل امام وخلف وفوق وتحت ونحوها (كلها) اى كل من اسماء الزمان والمكان سواء كانت مشتقة اولا (فانه) اى الشان (لايخلو زمان) من الازمنة (اومكان) من الامكنة (عن ان يفعل) بالبناء للمفعول (فيهما) اى فى كل واحد منهما ولوقال فيه لكان اصوب (فعل) نائبه يعنى لايخلو زمان من الازمنة او مكان من الامكنة عن فعل يحدث فى كل منهما ويوجد (سواء ذكر الفعل الذى فعل) يعنى حدث ووجد (فيهما) اى فى كل واحد منهما لفظا اوتقديرا (اولا) يذكر الفعل الذى حدث ووجد فى كل واحد منهما لالفظا ولاتقديرا بل لايلتفت اليه اصلا (وقوله مذكور خرج به مالايذكر فعل فعل فيه) اى خرج بقوله مذكور عن تعريف المفعول فيه الظرف الذى لم يذكر الفعل الذى فعل فيه لالفظا ولاتقديرا (نحو) قولك (يوم الجمعة يوم طيب) ونحو قولك خلف الامام افضل ثم يمينه افضل اونحو قولك المكان الذى دفن فيه النبى عليه السلام افضل البقاع الى غير ذلك (فانه وان) للوصل (كان) يوم الجمعة فى قولك يوم الجمعة يوم طيب (فعل فيه فعل لامحالة) لفظة لا لنفى الجنس ومحالة اسمها وخبرها محذوف اولامحالة فيه اى لاشك فى ان يفعل يوم الجمعة فعل ما (لكنه) اى الان ذلك الفعل (ليس بمذكور) لالفظا ولاتقديرا اما عدم كونه مذكورا لفظا

خبر هذه الحروف لكن دخل فيه غير المحدود فان نحو حسنا فى نحو قولك ان رجلا حسنا غلامه فى الدار مسند الى غلامه بعد دخول ان وليس بخبرها (قوله فان يقوم ههنا من حيث اسناده الى ابوه ليس ممايدخل عليه ان بهذا المعنى قيل فلاوجه لتقييده بالحيثية ولايخفى فساده فانه لواكتفى بقوله فان يقوم ههنا ليس مما يدخل عليه ان بهذا المعنى لكان بينه وبين قوله بل انما دخل على جملة ابوه تنافرا بينا فلابد من حيث الحيثية جزما (قوله فلا يحتاج الى ان يجاب قيل يعنى ان الجواب السابق يعنى عن هذا الجواب الذى يحتاج فيه الى تكلف بعيد لان المتبادر من المسند المسند المطلق لا المسند الى اسماء هذه الحروف وهذا انما يتم اذا كان ماحمل عليه الدخول معنى متبادرا من اللفظ متعارفا بين القوم كما اشرنا اليه وقد عرفت بطلان وهم القابل وان الحق بيد الشارح قدس سره (قوله) ويلزم بضم الميم وذاك تزييف لهذا الجواب فانه اذا كان المراد من المسند المذكور فى التعريف هو المسند على ذلك الوجه لم يبق حاجة الى ذكر هذا القول بل يكون ممالاوجه له ومن غرائب الغلطات ماقيل قوله ويلزم منه على عطف قوله يج فيكون المعنى ولاحاجة الى

فظاهر واما تقدير افلانه لما ارتفع اليوم فى الاول بالابتدائية وفى الثانى بالخبرية وكان العامل فيهما العامل المعنوى لم يبق الاحتياج الى تقدير العامل فلم يقدر ايضا (ولكن) استدراك من قوله خرج منه مالايذكر فعل فعل فيه (بقى مثل )قولك (شهدت يوم الجمعة داخلا) حال من فاعل بقى (فيه) اى فى تعريف المفعول فيه (فان يوم الجمعة يصدق) بالبناء للفاعل من الصدق وبابه نصر (عليه) اى على يوم الجمعة (انه) ما (فعل فيه فعل مذكور) تضمنا فى ضمن الفعل الملفوظ وهو شهدت يعنى يصدق عليه التعريف ومع هذا انه ليس بمفعول فيه يعنى لا يصدق عليه المعرف لانه مفعول به لا مفعول فيه مثل قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومعناه ح بالفارسية حاضر شدم روز جمعه را يا اين معنى كه مقارن شدم روز جمعه را يا اين معنى كه عالم شدم روز جمعه را همچنان كفته شود كه حاضر شدم باز جمعه را (فان شهود يوم الجمعة) وحضوره (لايكون الا يوم الجمعة) فيكون يوم الجمعة مفعولا فيه لان الشهود لم يكن الا فيه وليس كذلك لان يوم الجمعة فى المثال المذكور مفعول به لا مفعول فيه على ماقلنا آنفا فلم يكن التعريف مانعا لدخول ماليس من افراد المحدود فيه (فلو اعتبر) بالبناء للمفعول (فى التعريف قيد الحيثية) بالرفع نائبه (اى المفعول فيه مافعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور) هذا اعتبار قيد الحيثية (لخرج) جواب لو (مثل هذا المثال) يعنى شهدت يوم الجمعة وقولك ايضا فضل الله يوم الجمعة (منه) اى من تعريف المفعول فيه فيكون جامعا لافراده ومانعا لاغياره (فان ذكر يوم الجمعة فيه) اى فى المثال المذكور (ليس من حيث انه فعل فيه) اى فى ذلك المثال (فعل مذكور) حتى يكون يوم الجمعة مفعولا فيه للفعل المذكور وهو الشهود (بل) ذكر ( من حيث انه وقع عليه ) اى على يوم الجمعة (فعل مذكور) فيكون يوم الجمعة فى ذلك المثال مفعولا به مفعولا فيه فيكون التعريف مانعا من دخول غيره فيه (ولايخفى) عليك ايها الطالب المنصف (انه ) اى الشان (على تقدير اعتبار قيد الحيثية) فى التعريف فيه تتابع الاضافات مثل قوله حمامة جرعى حومة الجندل ( لاحاجة الى قوله ) اى قول المصنف (مذكور) فى التعريف وقوله على تقدير اعتبار الخ من متعلقات قوله لاحاجة فتقديره ولايخفى عليك انه لاحاجة الى قول المصنف مذكور فى التعريف بناء على تقدير اعتبار الى آخره فانه يكون تكرارا ولانه اذا ذكر قوله مذكور فى الحيثية يكون قرينة على انه مذكور فى التعريف ايضا واجيب عنه بانه ليس قيدا مخرجا الشئ بل لاتمام بيان مدلول الفعل ومزيد ايضاحه تأمل (الزيادة تصوير المعرف) استثناء من قوله لاحاجة الى آخره اى لاتكون الحاجة اليه الا الزيادة الخ وقوله تصوير مصدر بمعنى الصورة وقوله المعرف بفتح الراء مصدر ميمى من التعريف لان المصدر الميمى واسم المفعول واسم الزمان واسم المكان من المزيدات على الثانى يأتى على وزن مضارع مجهول ذلك الباب على

ان يلزم منه ولاخفاء فى بجنته فاللائق ان يقول على انه يلزم (قوله فيحتاج الى تأويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة بيان لقصور هذا الجواب بلزوم الاحتياج الى مايحتاج اليه وماقيل يمكن ان يقال لاحاجة الى التأويل لا الخبر الجملة مبين بقوله وامره كامر خبر المبتدأ كان الخبر الجملة للمبتدأ بين ذكر تعريف مختص بالخبر المفرد. ليس بصواب لان الضمير فى قوله وامره يرجع الى الخبر المعرف (قوله) والمراد ان امره كامره قيل لاخفاء ان المراد من عبارة المصنف توضيح خبر ان بحيث يعرف ان اى خبر صحيح واى خبر فاسد وما ذكره الشارح تكلف على انه بعد مافسره قوله وامره كامر خبر المبتدأ بان امره كامره فى اقسام الخبر المتضمن لصدر الكلام لزم ان يكون خبر ان ايضا كذلك والفساد انما طرأ من فوت بعض الاستثناآت وينبغى ان تقول الا فى ضمنه استفهاما وفى وقوعه جملة انشائية نحو ان زيدا اضربه فانه لايجوز مع جواز زيدا ضربه ومما لم يذكر عدم صحة دخول الفاء على خبره مع تضمن اسمه معنى الشرط لكنه لم يفت لسبق ذكره وقوله من ابالك ايراد على مذهب غير سيبويه من ان من فى من ابوك خبر وهو لايرد على المصنف

ماصرح به فی علم الصرف فیکون المعنی الازیادة صورة التعریف (وقوله) مبتدأ (من زمان اومکان) (بیان) خبره (لما) فی قوله مافعل فیه فعل (الموصولة اوالموصوفة) فیه اشارة الی ان لفظة ما یجوز ان تکون موصولة و موصوفة والاولی اول ولذا قدمه والی ان من بیانیة اذا کان ماقبلها معرفة تکون حالا واذا کان نکرة تکون صفة فههنا علی الاول حال من ضمیر الموصول فیکون حالا منه ایضا لا الحال من ضمیر شیٔ هو حال منه وعلی الثانی صفة بعد صفة (اشارة) نصب علی انه مفعول له لقوله بیان یعنی وانما جعل قوله من زمان اومکان بیانا لیکون اشارة (الی قسمی المفعول فیه) وهما ظرف الزمان وظرف المکان وتفصیلا لهما (وتمهیدا لبیان حکم کل واحد منهما) ای من ظرف الزمان وظرف المکان وهو قبول النصب بتقدیر فی وعدم قبوله وتقسیم کل واحد منهما الی المبهم المحدود وبین النصب بتقدیر فی وعدمه باظهار فی بقوله (وهو ای المفعول فیه ضربان) عند المصنف واما عند الجمهور فواحد لیس الا وهو المنصوب بتقدیر فی احدهما (مایظهر فیه فی وهو مجرور بها) کقولك سرت فی یوم الجمعة فیکون السیر واقعا فی وقت من اوقات یوم الجمعة (و) ثانیهما (مایقدر) مبنی للمفعول (فیه فی) الضمیر راجع الی الموصول وفی محل الرفع علی انه نائب الفاعل لقوله یقدر (وهو) ای مایقدر فیه فی (منصوب بتقدیرها ای بتقدیر فی کقولك سرت یوم الجمعة فیکون السیر ایضا واقعا فی وقت من اوقات یوم الجمعة الا انه حذف منه فی اختصارا فی اللفظ (وهذا) ای کون المفعول فیه علی ضربین مایقدر فیه فی ومایظهر فیه فی (خلاف اصطلاح القوم) ای النحاة وانما عبر عنهم بالقوم تنبیها علی ان المختار عند الش ماذهب الیه المص لانه کما ان الیوم فی قولك سرت یوم الجمعة ظرف للسیر ومحل له کذلك فی قولك سرت فی یوم الجمعة ظرف له ومحل ایضا فلاوجه لاطلاق المفعول فیه علی الاول دون الثانی (فانهم) ای القوم (لایطلقون المفعول فیه) علی شیٔ من الاشیاء (الا علی المنصوب بتقدیر فی) ولذا قالوا شرطه ای شرط کون الاسم مفعولا فیه بتقدیر فی ان یکون منصوبا بتقدیر فی فیکون المفعول فیه عندهم قسما واحدا وهو المنصوب بتقدیر فی (واما المجرور بها) ای واما الظرف الذی یجر بلفظة فی مثل سرت فی یوم الجمعة وصلیت فی المسجد (فهو) ای المجرور بها (المفعول به) عندهم (بواسطة حرف الجر) کما ان المجرور بالباء فی قولك مررت بزید وبمن والی فی قولك سرت من البصرة الی الکوفة مفعول به (لا مفعول فیه وخالفهم) ای خالفهم القوم (المص حیث جعل المجرور بها) ای بلفظة فی (ایضا) ای کما جعل المنصوب بتقدیر فی مفعولا فیه (مفعولا فیه) وظنی ان ماذهب الیه المص هو الحق لان تعریف المفعول فیه کما یصدق علی المنصوب بتقدیر فی یصدق ایضا علی المجرور بها ولانه کما یکون المنصوب ظرفا للفعل کذلك المجرور

مع اختیاره مذهب سیبویه ولیس بذلك فان مراد المصنف ماذکره الشارح قدس سره قال فی الشرح وامره کامر خبر المبتدأ ارید فی اقسامه من وقوعه مفردا وجملة واحکامه من ان یکون متوحدا او متعددا اومثبتا او محذوفا اوغیر ذلك وشرائطه من انه اذا وقع جملة فلابد من ضمیر ولایحذف الا اذا علم ومن انه لایحذف الا لقرینة وقال فی دفع ما اورد علی قول الزمخشری وجمیع ماذکر فی خبر المبتدأ من اصنافه واحواله وشرائطه قائم فیه ما خلا جواز تقدیمه الا اذا وقع ظرفا من انه یلزم من قوله وجمیع ماذکر الخ جواز ان زیدا اخر به لانه یجوز زید ضربه قائلا الجواب عنه من وجهین احدهما انه لم یذکر ذلك اصلا واذا لم یذکره فانما حکم باشتراکهما فیما ذکره لا فیما لم یذکره فقوله وجمیع ماذکر انما ارادوا جمیع مایکون خبرا المبتدأ یصح ان یکون خبرا لان والثانی وهو الاقوی فشموله الجواب عن هذه الصورة وغیرها انه لم یرد بقوله وجمیع ماذکر الخ الا ان خبر فی الاحکام بعد ان ثبت کونه خبرا لان بشرائطه وانتفاء موانعه لان کل موضع مشارك خبر المبتدأ صح ان این زید ولا ان من ابوك وان جاز من ابوك واین زید مبتدأ وخبرا

بما يكون ظرفا له واذا صدق الحد صدق المحدود ايضا لان اصدق الحد على الشئ يستلزم صدق المحدود على ذلك الشئ فيصح اطلاق المفعول فيه على المجرور بها كما يصح اطلاقه على المنصوب (ولذلك) اى ولاجل ان المجرور بقى مفعول فيه عنده ايضا (قال) المص (وشرط نصبه) ولم يقل وشرطه كما قال القوم (اى شرط نصب المفعول فيه) اى شرط كونه منصوبا وقوله وشرط نصبه مبتدأ وقوله (تقدير فى) خبره اى ان تكون لفظة فى مقدرة فى النية يعنى ان تكون محذوفة فى اللفظ ومقدرة فى النية لانها ان لم تكن مقدرة فى النية ايضا يكون اسما محضا ويخرج عنه معنى الظرفية فيكون معمولا على مقتضى العامل (اذا التلفظ بها يوجب الجر) يعنى لان كون حرف فى ملفوظة يستلزم جر ما دخلت عليه اما لفظا او تقديرا او محلا واذا اريد نصبه يجب ان يقدر فى (وظروف) جمع ظرف مثل قرون وقرن مضافا الى (الزمان) اضافة الدال الى المدلول فالاضافة لامية وقيل اضافة العام الى الخاص مثل باب ساج وخاتم فضة فالاضافة حينئذ بيانية (كلها) بالرفع تأكيد للظروف المقيدة بقيد الاضافة (مبهما) بالنصب خبر مقدم لكان (كان الزمان) فالمبهم من الزمان ما لم يعتبر له حد ونهاية كالحين والوقت والزمان (او محدودا) فالمحدود منه ما اعتبر فيه حد ونهاية كاليوم والليل والشهر والحول وغير ذلك (تقبل) اى ظروف الزمان من قبل يقبل كعلم يعلم (ذلك) (اى تقدير فى لان) الزمان (المبهم منها) اى من ظروف الزمان (جزء مفهوم الفعل) لان مفهوم الفعل اثنان الحدث والزمان (فيصح انتصابه) اى فيصح ان ينصبه الفعل (بلا واسطة) حرف بينهما (كالمصدر) اى كما ان المصدر جزء مفهوم الفعل فينصبه بلا واسطة وكما يتعدى الفعل الى جميع ضروب المصادر بلا واسطة لكونها جزءً من مفهومه فكذلك يتعدى الى جميع ضروب الزمان المبهم بلا واسطة لكونها جزء من مفهومه ايضا والشئ لا يحتاج الى الواسطة للعمل فى جزئه (و) (الزمان المحدود منها) اى من ظروف الزمان (محمول عليه اى) قد حمل (على) (الزمان المبهم) الذى هو جزء مفهوم الفعل فيصح ان ينصبه الفعل بلا واسطة كما يصح ان ينصب الزمان المبهم لكنه انما ينصبه بالحمل والتبع (لاشتراكهما) اى لكون الزمان المبهم والزمان المحدود مشتركين (فى الزمانية) وكونهما جزء مفهوم الفعل فى نفس الزمان وامتياز احدهما عن الآخر ليس الا بالصفة لان صفة احدهما الابهام وصفة الاخر التحديد اى كونه محدودا (نحو صمت دهرا) مثال للزمان المبهم والدهر الزمان وجمعه دهور وقيل الابد وقيل الدهر منكرا (وافطرت اليوم) مثال للزمان المحدود (وظروف المكان ان كان) (المكان) يشير الى ان الضمير فى كان راجع الى المضاف اليه وهو المكان والا لوجب التانيث ويجوز ارجاعه الى المضاف وهو الظروف فالتذكير بتأويل القسم الثانى او النوع

لا اتفاق ثم انه لما توجه على ذلك السؤال ببطلان التعريف اتى به لدفعه فقال ان قيل هذا يؤدى الى الدور لانه قصد الى تعريف خبر ان واذا لم يعرف خبرها الا بعد دخولها ودخولها لا يعرف الا بعد تحقيق صحة كون الخبر خبرا لها كان دورا سلمنا انه ليس بدور الا انه يبطل فائدة التعريف لانه اذا قصد الى تعريف خبر ان بكونه خبر المبتدأ وكان خبر المبتدأ منقسما باعتبار خبر ان فى صحة بعضه وامتناع بعضه كان تعريفا للاخص بالاعم والجواب انه لا يتوقف كونه صالحا لان يكون خبر ان على دخول ان بل تعريف ذلك قبل دخول ان بان يقال كل مبتدأ وخبر لا منافاة بينهما وبين ان فصالح ان يكون خبر المبتدأ خبر الان فينتفى الدور واما الثانى فانه انما يلزم ان لو كان قصد الى التعريف به ولا احد يعرف خبر ان بذلك وانما عرفه بكلام معناه انه الخبر الذى يصح دخول خبر ان عليه وعلى مبتدأ هو المرفوع فى قولك ان زيدا اخوك ولعل بشرا صاحبك فما لم يثبت انه خبر لان لا يلزم اعطاؤه احكام الخبر لانه انما حكم باحكام خبر المبتدأ بعد صحة كونه خبر الان واما كل موضع يمتنع فيه ان يكون خبرا لان من ابهله فلا يحكم عليه بشئ هذا كلامه ولنافى

الثانی او بان یکتسب المضاف من المضاف الیه التذکیر او بان تأنیث الظروف غیر حقیقی لکونه بتأویل الجماعة (مبهما) مثل بعد و فوق و تحت و غیر ذلک (قبل ذلک) (ای) قبل المکان المبهم (تقدیر فی) ای النصب بتقدیر فی (حملا) بالنصب علی انه مفعول له قبل ذلک ای لحمولیته (علی الزمان المبهم) الذی هو جزء مفهوم الفعل (لاشتراکهما) ای لکون الزمان المبهم الذی هو جزء مفهوم الفعل و المکان المبهم مشترکین (فی الابهام) ای فی کون کل واحد منهما موصوفا بصفة الابهام فیصح ان ینصب الفعل المکان المبهم کما یصح ان ینصب الزمان المبهم بلا واسطة حرف لکن ینصب الثانی اصالة لکونه جزء مفهومه و الاول تبعا لاشتراکه معه فی الابهام (نحو جلست خلفک) و امامک فان خلفک ظرف مکان یصح ان یطلق علی ما یقابل خلف المخاطب الی انقطاع الارض و کذا امامک و غیرهما من الجهات الست (و الا) عطف علی قوله ان کان و الشارح اشار الیه بقوله (ای و ان لم یکن) ظرف المکان (مبهما بل یکون) المکان (محدودا) (فلا) (یقبل تقدیر فی) ای الانتصاب بتقدیر فی بل لا بد فیه من ذکر فی (اذ لم یکن) انتصابه بالفعل بلا واسطة لانه لیس جزءً لمفهومه و لم یکن ایضا (حمله علی الزمان المبهم) الذی هو جزء مفهوم الفعل و لم یکن ایضا حمله علی المکان المبهم و ان اتحد اذا تالان انتصاب المکان المبهم لم یکن اصالة بل تبعا و حملا علی الزمان المبهم فالحمل علیه یکون کالاستعارة من المستعیر و السؤال من المحتاج الفقیر (لاختلافهما) ای لاختلاف الزمان المبهم و المکان المحدود (ذاتا و صفة) لان ذات الاول الزمان و الثانی المکان و صفة الاول المبهم و الثانی المحدود فلم یوجد وجه الحمل فلم یصح حمله و اذا لم یصح حمله بقی علی حاله الاصلی و هو کون بالواسطة مذکورة (نحو جلست فی المسجد) باظهار لفظ فی فعلم من هذا التفصیل ان الظروف اربعة انواع زمان مبهم او محدود و مکان مبهم او محدود فالاول ینصب بتقدیر فی اصالة لکونه جزء مفهوم الفعل و الثانی و الثالث ینتصبان بتقدیرها لکن تبعا و حملا لکون الاول مشترکا للزمان المبهم الذی هو جزء مفهوم الفعل فی الذات و الثانی فی الصفة و الرابع و هو المکان المحدود لیس هو جزء مفهوم الفعل و لا مشارکا له فی الذات و لا فی الصفة فکان اجنبیا من کل وجه فلا بد من الواسطة فلم یجز تقدیرها فیه فوجب اظهارها (و فسر) بالبناء للمفعول من التفسیر (المبهم) نائبه فی اسناد التفسیر الی الغیر و الاعراض عن ذکر فاعله مع انه اکثر مذهب المتقدمین و عدم اتخاذه مذهبا اشارة الی ضعفه لان اللائق بالمقام ان یفسر بما یتناول الکل و یستغنی عن تکلف حمل البعض علی البعض ای قیل المبهم (من المکان) بیان المبهم و هو ماله اسم باعتبار امر غیر داخل فی مسماه کالجهات الست فان فوقا مثلا یطلق علی المکان باعتبار جهة العلو و هی لا تدخل فی المسمی فان المکان الذی یصدق علیه الفوق قد یتبدل و یصیر تحتا اذا علا الشخص علیه و قیل ما سمی مدلوله بسبب امر خارج عن مسماه فان تسمیة الشیء اماما مثلا بوقوعه ازاء وجه انسان فیشمل الجهات الست و عند و لدی و وسط بالسکون و نحو ذلک و الموقت یعنی المحدود ما لیس کذلک کالدار و المسجد و البیت (بالجهات)

هذا المقام بحث و هو انک قد عرفت کون ما ذکره الشارح قدس سره مختار المصنف و لا ینبغی ان یرتاب فی انه لا وجه لان یرتکب هذا الدفع ما یورد من عدم جواز ان زیدا او ان من اباک مع جواز ان زید و من ابوک فان الاستثناء اعنی قوله الا فی تقدیمه متکفل بدفع ذلک لا یقال هذا الاستثناء ناظر الی صورة جواز التقدیم دون وجوبه و هذا المثال لان مما وجب فیه تقدیم الخبر لان قوله الا اذا کان ظرفا یستدعی کونه علی ظاهره و هو العموم کیف و قولک من البیان سحر مما یجب فیه التقدیم ثم لو کان ذلک الارتکاب لدفع السؤال بامتناع ان زیدا اضربه لما کان من الذهول عن الاستثناء فان قلت و کذا لو قلت لدفعه بامتناع من ابوک ای فی صورة کون من مبتدأ لما کان من الذهول عنه ایضا قلنا لا یستراب فی جواز کون ابوک خبرا لان الا تری الی قولک ان زیدا ابوک (قوله الا اذا کان ظرفا) قیل فیه انه یلزم ان یکون حکمه حکم الخبر فی التقدیم اذا کان ظرفا مع انه لیس کذلک لان الخبر الظرف لان یتضمن ماله صدر الکلام و لا یجب تقدیمه نحو ان زیدا فی الدار فان لام الابتداء له صدر الکلام و من الظاهر ان المراد بالظرف هنالک هو المجرد

جمع جهة وهى الجانب (الست) بلا تاء التأنيث للمؤنث لان تأنيث العدد عكس تأنيث سائر الاشياء (وهى) اى الجهات الست (امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت) الحكم فيها بعد الربط مثل قولك السكنجبين خل وعسل وماء فالحاصل ان هذا تقسيم الكل الى الاجزاء لا تقسيم الكلى الى الجزئيات (ومافى معناها) وفى معنى امام قدام وفى معنى خلف بعد وو راء وفى معنى شمال يسار وكذا غيرها (فان امام زيد مثلا) قد سبق اعراب مثلا (يتناول جميع مايقابل وجهه) اى وجه زيد (الى انقطاع الارض) يعنى يجوز ان يطلق على كل موضع مما يقابل وجهه فيكون امام زيد مبهما وكذا خلفه ويمينه وشماله وفوق زيد يتناول جميع ما يقابل رأسه الى نهاية العالم العلوى وتحته يتناول جميع مايقابل رجله الى نهاية العالم السفلى (فيكون) كل واحد من الجهات الست (مبهما ولما لم يتناول هذا التفسير) اى تفسير المبهم من المكان بالجهات الست (بعد الظروف) بالنصب على انه مفعول به لقوله لم يتناول (المكانية بالجر) صفة الظروف (الجائز) بالجر ايضا صفة بعد صفة لها ولم يؤنث لكونه قوله (نصبها) بالرفع فاعلا لها مثل قولك مررت بهند جائل وشاحها على ماسيجئ (قال) جواب لما اى المصنف (وحمل) مبنى للمفعول (عليه) (اى على المبهم) من المكان (المفسر) بفتح السين اسم مفعول من التفسير (بالجهات الست) متعلق بالمفسر (عند) فى تقدير الرفع على انه مفعول مالم يسم فاعله لحمل ومعناه الحوالى والجوانب الاربعة ويجوز فيه تثليث الفاء والاصح الكسر وهو لازم النصب ويجر لفظا بدخول من الجارة وحدها كقوله تعالى قل كل من عند الله (ولدى) على وزن على بمعنى عند والفرق بينهما ان يقال المال عندك فيما يحضر عندك وفيما يحضر فى حزائنك وان كان غائبا عنك ولا يقال المال لدى زيد الا فيما يحضر عنده مثل ان يكون فى جيبه او فى مكانه الذى هو جالس فيه الان (وشبهها) بالرفع عطف على قوله عند ولدى اى وحمل على ذلك المبهم ايضا شبه عند ولدى (نحو دون) يقال المال دون زيد بمعنى تحته فيكون بمعنى عند لان تحت الشئ عنده (وسوى) يقال المال سوى زيد اى مكانه لان سوى بمعنى المكان كما سيجئ (لابهامهما) (اى لابهام عند ولدى) اى لكونهما مبهمين كالجهات الست فجاز فى فيهما كما جاز فيها الا انه يجب التقدير فيهما لانه لا يقال المال فى عند زيد ولا فى لدى زيد واما فى الجهات الست فيجوز لانه يجوز ان يقال صليت فى امامك وفى يمينك كما يجوز ان يقال جلست امامك ويمينك (ولم يذكر) المصنف (وجه حمل شبههما) اى شبه عند ولدى (عليه) اى على ذلك المبهم (لان حكمه حكمهما) اى لان حكم المشبه حكم المشبه به لان المشبه غالبا يكون فى حكم المشبه به ويشترك فى علته ايضا فذكر علة المشبه به يكون ذكر علة المشبه لاشتراكهما فيها غالبا وقيل يجوز فى ذلك ان تجعل الضمير راجعا الى عند ولدى وشبههما بجعلهما بمنزلة المشبه والمشبه به ولك ان تجعله راجعا الى المبهم وعند ولدى وشبههما بتأويل المحمول والمحمول عليه وعلى التقديرين وجه حمل الجميع مذكور انتهى (و) وقع (فى بعض النسخ) اى نسخ الكافية

(لابهامها)

عن اللام فلا محذور وما قيل فى الجواب ان اللام له صدر الكلام فى غير باب ان لا يجدى نفعا وفى وجوبه اذا كان الاسم نكرة قبل قيل فيه بحث لان ان يصح وقوع النكرة مبتدأ صرح به الشيخ عبد القاهر فى دلائل الاعجاز فليس حكمه الا جواز بيان التقديم فقول المصنف الا اذا كان ظرفا قاصر هذا وفيه انه ان اراد صرح بكون ان المشددة مصححة لوقوع النكرة اسما فذلك ممنوع والا بل اراد المخففة فالكلام فى النكرة التى لا مصحح لوقوعه مبتدأ سوى تقديم الخبر الظرف عليه (قوله خبر لا الكائنة لنفى الجنس وعبارة المتن هكذا خبر لا التى لنفى الجنس وانت خبير بان اسقاط شئ من كلام المصنف واقامة مايؤيد به مقامه بلا ضرورة تدعو اليه ليس عماينبغى ولعل النسخة الصحيحة هكذا خبر لا التى اى الكائنة وح يكون ذلك التنبيه على كون التى صفة لا (قوله اى لنفى صفته اذ لا رجل قائم مثلا لنفى القيام عن الرجل لا لنفى الرجل نفسه قيل فيه ان لا رجل بتقدير لا رجل موجود لنفى نفس الرجل لا لنفى صفته والوجود وان كان صفته لكن اذا نفى عن الشئ يقال لنفى الشئ ولا يقال لنفى صفة الشئ اذ لنفى الشئ ليس الا نفى وجوده فى الصفة صار

(لابهامها) مقام لابهامهما بصيغة التأنيث مقام التثنية (كما هو) راجع الى الموصول (الظاهر) لكون وجه الحمل مذكورا فى المحمولات كلها الا ان الظاهر ح ان يكون الضمير راجعا الى عند ولدى و شبههما و يحتمل ان يرجع الى عند ولدى و شبههما و المبهم فيكون ح علة للتفسير والحمل (و) (كذا) اى كما حمل على المبهم من المكان عند ولدى و شبههما (حمل) ايضا (على المبهم من المكان) المفسر بالجهات الست (لفظ مكان) و ما فى معناه كالمقام و الموضع و المجلس اذا كان الفعل موافقا له فى افادة معنى الاستقرار اذ لا يقال ضربت مكانك (و ان كان) المكان (معينا) بالاضافة لانه لا يستعمل الا مضافا (نحو جلست مكانك) و مقامك و موضعك و مجلسك لان فى الجلوس معنى الاستقرار فلا يقال كتبت المصحف مكان كذا بل فى مكان كذا (لكثرته) اى لكثرة لفظ مكان (فى الاستعمال مثل) كثرة (الجهات الست) فيه (لا لابهامه) اى لا لابهام لفظ مكان لما قلنا انه معين بالاضافة فيكون وجه الحمل فيه كثرة الاستعمال و يجوز ان يكون الابهام ايضا لان الكثرة تورث الابهام (و) (كذا) اى كما حملت الاشياء الاول كذلك (حمل عليه) اى على المبهم من المكان (ما) اى المكان المحدود الذى وقع (بعد دخلت) و ما يقارنه من نحو نزلت و سكنت و فى الرضى و اعلم ان دخلت و سكنت و نزلت ينصب على الظرفية كل ما كان دخلت هى عليه مبهما كان او لا نحو دخلت الدار و نزلت الخان و سكنت الغرفة لكثرة استعمال هذه الافعال الثلاثة فحذف حرف الجر اعنى فى معها فى غير المبهم ايضا و انتصاب ما بعدها على الظرفية عند سيبويه انتهى (و ان كان معينا) (نحو دخلت الدار) فان الدار مكان محدود معين لا بد فيه من لفظة فى الا انه حذف منه لفظة فى اتساعا (لكثرته فى الاستعمال) اى لكثرة استعمال هذا المثال او لكون استعمال الدخول مع المكان المحدود كثيرا و الكثرة فى الاستعمال تستلزم تخفيف ذلك اللفظ (لا لابهامه) لما قلنا ان ما بعد دخلت معين (على الاصح) متعلق بقوله حمل (اى) حملا واقعا (على المذهب الاصح) اى القول الاصح لان المذهب يستعمل فى القول يقال مذهب فلان هكذا اى قوله (فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به) لانه لا يتعقل الدخول بدون المتعلق كما لا يتعقل الضرب بدون المضروب و فى الرضى قال الجرومى ان دخلت متعد و ما بعده مفعول به لا مفعول فيه انتهى (لكن الاصح انه مفعول فيه) لان الدخول لازم الا يرى ان غير الامكنة بعد دخلت يلزمها فى لانه يقال دخلت فى الامر و لا يقال دخلت الامر و لانه لا يتعقل بدون المتعلق بل بواسطة فى و المفعول به مما لا يتعقل الفعل بدونه بلا واسطة حرف الجر و لان مصدره يجئ على وزن فعول و ما يجئ مصدره كذلك يكون لازما غالبا مثل القعود و الجلوس و الخروج (و الاصل استعماله) اى استعمال دخلت (بحرف الجر) يعنى بلفظة فى و يقال دخلت فى الدار لما عرفت ان الدار مكان محدود الدخول لازم فلا بد من واسطة حرف الجر اعنى فى (لكنه حذف) حرف الجر من اللفظ تخفيفا (لكثرة استعماله و هذا) اى كون ما بعد دخلت مفعولا فيه على الاصح و كون دخلت لازما (محل تأمل فان

بمعنى نفى غير الوجود فلا كما يكون لنفى صفة الجنس يكون لنفى الجنس فلو حمل قولهم لا لنفى الجنس على معنى لنفى صفة الجنس لم تتم التسمية فيما هو لنفى الوجود و لو حمل على نفى الجنس لم تتم فيما هو لنفى صفة الجنس فلا بد فى التسمية ملاحظة حال بعد الافراد و ح يصح حمل العبارة على ظاهرها و لا حاجة الى صرفها عنه و الحق بيد الشارح قدس سره و ذلك لان الوجود داخل تحت الصفة كما اعترف به القائل فيعم ذلك الكلام جميع الاقسام بخلاف ما اذا اعتبر نفى الجنس من غير اعتبار الصفة فانه على تقدير جواز ذلك باعتبار ان نفى الوجود نفى الذات يختص بالبعض فيشكل التسمية بالبعض الاخر و بذلك ظهر بطلان قوله لو حمل نفى الجنس على معنى نفى صفة الجنس لم تتم التسمية فيما هو لنفى الوجود و ليت شعرى لم حكمه كذلك بعد علمه بكون الوجود من جملة الصفات و انما اتى قدس سره بالصفة دون الحكم كما فعله الهندى حيث قال اى لنفى الحكم عن الجنس لما ان الحكم ثابت فى قولك لا رجل قائم و انما المنفى صفة القيام و هو غير الحكم كيف و الحكم هنالك لنفى القيام (قوله فلا يرد نحو يضرب قبل فيه نظر لظهور ايراث اثر معنوى فى

الفعل) مطلقة (لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه) وتمام معناه ان كان لازما بفاعله واذا تم بفاعله يطلب المفعول فيه نحو جلست فى مكان كذا وصمت يوم الخميس وان كان متعديا بالفاعل والمفعول به واذا تم بهما يطلبه ايضا نحو ضربت زيدا فى مكان وقرأة هذه المسئلة امامك (ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار) يعنى لا يتم بفاعله بل لا بد له من دخول كما ان الضرب فى قولك ضربت زيدا لا يتم بدون زيد (وبعد تمام معناه بها) اى بعد تمام معنى الدخول بالدار (يطلب المفعول فيه) كما ان معنى الضرب بعد ما تم بزيد يطلب المفعول فيه فيكون الدخول حينئذ متعديا والدار بعده مفعولا به كما فى قولك ضربت زيدا لان الضرب متعد وزيدا مفعول به وفيه نظر لان معنى الدخول يتم بفاعله كما ان معنى الجلوس فى قولك جلست يتم به ثم يطلب المفعول فيه كالجلوس فيكون لازما والدار مفعولا فيه (كما اذا قلت دخلت الدار فى البلد الفلانى) فى المحلة الفلانية (فالظاهر انه) اى الدار فى هذا المثال (مفعول به) كزيد فى قولك ضربت زيدا فى البلد الفلانى فى المحلة الفلانية فانه مفعول به (لا مفعول فيه ومما يؤيد) خبر مقدم (ذلك) اى كون ما بعد دخلت مفعولا به مفعولا فيه (ان كل فعل) لازما كان او متعديا (نسب) مبنى للمفعول والجملة صفة الفعل (الى مكان خاص بوقوعه فيه) كالدار مثلا لانه يقال هذا الفعل ههنا (يصح ان ينسب) مبنى له ايضا اى يصح نسبة ذلك الفعل والجملة اعنى جملة يصح خبر ان وان مع اسمها فى تأويل المفرد مبتدأ مثل قولك عندى انك منطلق (الى مكان) متعلق بينسب (شامل) بالجر صفة مكان (له) اى للمكان الخاص الذى وقع فيه (ولغيره) اى ولغير ذلك المكان (فانه اذا ضربت زيدا فى الدار التى هى جزء من البلد) فالمكان الخاص ههنا لفعلك هو الدار لان فعلك الذى هو الضرب لم يصدر منك الا فيها فكان الدار مكانا خاصا له والمكان العام البلد الذى الدار جزء منه فكان البلد مكانا عاما لشموله لها وكون الدار جزءً منه (فكما يصح ان) تنسب الى المكان الخاص الذى وقع فيه و (تقول ضربت زيدا فى الدار) وصليت الصلوة فى المسجد (كذلك) اى مثل هذا (يصح ان) تنسبه الى المكان العام و (تقول ضربت زيدا فى البلد) وصليت الصلوة فى المدينة الا ان النسبة فى الاول حقيقة لان فعل الضرب وقع منك فى الحقيقة فى الدار وفى الثانى مجاز بعلاقة الجزئية لان الدار جزء من البلد مثل يجعلون اصابعهم فى آذانهم (وفعل الدخول) فى قولك دخلت الدار (بالنسبة الى الدار ليس كذلك) اى ليس كنسبة الضرب الى الدار فى ان يصح نسبته الى مكان خاص ثم الى مكان عام له ولغيره بل ليس الا كنسبة الضرب الى زيد لان من ضرب زيدا يصح ان يقول ضربت زيدا ولا يصح ان يقول ضربت القوم فكذلك الدار الداخل فى البلد يصح ان يقول دخلت الدار ولا يصح ان يقول دخلت البلد فكما ان زيدا مفعول به كذلك الدار مفعول به لا مفعول فيه (فانه اذا قال الداخل فى البلد) الان (دخلت الدار) يصح و (لا يصح ان يقول دخلت البلد) لانه لم يوجد منه الان الدخول فى البلد لانه الان فى البلد والدخول انما يكون بعد الخروج والمفروض ان يكون

يضرب ولا يخفى فساده لان يضرب فى لا رجل يضرب ابوه من حيث اسناده الى ابوه ليس مما يدخل عليه لا لا يرى اثرها فيه بل انما دخل لذلك على جملة يضرب ابوه (قوله) لا يجوز ارتفاع صفته هكذا قال المصنف واعترض عليه بانه يجوز عند جماعة فزاد الشارح لدفعه قوله على ما هو الظاهر يعنى ان رفع صفة المعرب المنصوب خلاف الظاهر فالاحتمال الظاهر فى لا غلام رجل ظريف الخبرية دون الوصفية وهذا يكفى لوضوح المثال وحسنه هكذا قيل ومما عندك ان قوله كما هو الظاهر ليس لهذا المعنى بل للتنبيه على ان عدم جواز ذلك ظاهر لا يلتبس على اصحاب البصائر والمخالفة فيه من قبيل الوقوع فى مخالفة الواضحات ولو كان معنى قوله كما هو الظاهر ما زعمه القائل لما اضمحل به ما اورد على المصنف كما هو الظاهر وقد ادعاه وتفصيل ذلك ان المصنف قال فى الشرح والنحويون يمثلون فى هذا الموضع بقولهم لا رجل ظريف وليس يحسن فى التمثيل لامرين احدهما انه فى الظاهر صفة ولا يليق بذى الفهم ان يمثل بمثال ظاهر فى غير ما قصد تمثيله والله الاحتمال فيكره ايضا لذلك وفى هذا المثال لا يحتمل ان يكون ظريف الاخبر الا ان المضاف المنفى

وفى البلد ويدخل فى الدار (فنسبة الدخول الى الدار) فى قولك دخلت الدار (ليست كنسبة الافعال الى امكنتها التى فعلت) تلك الافعال (فيها) يعنى كنسبة كل فعل الى امكان خاص له بل نسبة الدخول الى الدار كنسبة الضرب الى زيد فكما ان زيدا مفعول به كذلك الدار مفعول به (فلا يكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به) وفيه نظر لانه لا يلزم من عدم صحة هذه النسبة ان يكون الدار مفعولا به كالخارج من الدار من قبل ان يخرج البلد فيصح ان يقول خرجت من الدار ولا يصح ان يقول خرجت من البلد وكالصائم فى قولك صمت يوم الجمعة يصح ان يقول صمت الشهر او السنة ومع هذا ان يوم الجمعة مفعول فيه لا مفعول به الى غير ذلك (وقيل معناه) اى معنى قول المصنف على الاصح (على الاستعمال الاصح فيكون) قوله بناء على هذا المعنى (اشارة الى ان استعمال دخلت مع نحو دخلت فى الدار صحيح) كما ان استعمال سائر الافعال المتعدية الى الظروف الجائز نصبها مع فى صحيح نحو سرت فى يوم الجمعة وجلست فى امامك وسرت فى وقت ما وغير ذلك (لكن الاصح استعماله) اى استعمال دخلت (بدون) لفظة (فى) كما ان لاصح استعمال سائر الافعال بدون لفظة فى للاختصار وايذانا بانها تزالت منزلة الافعال المتعدية بنفسها وفى قوله اشارة الى ان الاصل فى اسم التفضيل ان يكون اصل الفعل موجودا فى الطرفين مع زيادة فى موصوفه مثل زيد افضل من عمرو وان الفضل موجود فى زيد وعمرو على السوية ولكون زيادة الفضل مخصوص بزيد دون عمرو (ونقل عن سيبويه ان استعماله) يعنى استعمال دخلت (بفى شاذ) لان ما خالف الاصح يكون شاذا عند الفحول دون الفحول وهذا التوجيه ايضا يؤيد كون ما بعد دخلت مفعولا فيه لانه اذا استعمال بفى يكون مفعولا عند المصنف لما سبق (وينصب) بالبناء للمفعول (اى المفعول فيه) (بعامل مضمر) اى محذوف جوازا (بلا شريطة التفسير) اى بلا ذكر فعل بعد المفعول فيه يفسر العامل الناصب له على ما سبق اما بقرينة مقالية (نحو يوم الجمعة فى جواب) متعلق بالمثل (من قال) سائلا (متى سرت) انت (اى سرت) انا (يوم الجمعة) فان يوم الجمعة مفعول فيه حذف فعله الناصب له جوازا وهو سرت بقرينة مقالية وهى قول من قال متى سرت انت او حالية كقولك لمن اراد ان يجلس هذا المكان اى اجلس هذا المكان ولمن اراد الخروج يوم الجمعة اى اخرج يوم الجمعة (و) ينصب المفعول فيه ايضا (بعامل مضمر) اى محذوف (على شريطة التفسير) وجوبا حيث لا يجوز اظهاره لان الفعل المفسر له قد اغنى عنه (نحو يوم الجمعة صمت فيه) اى صمت يوم الجمعة صمت فيه فاضمر الفعل الاول لئلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر واضمر الاول دون الثانى ليكون اولا اجمالا وثانيا تفصيلا (والتفصيل فيه) اى فى كون المفعول فيه منصوبا بعامل مضمر على شريطة التفسير (بعينه) اى موافقا لما سبق من غير فرق (كما مر فى المفعول به) ويكون حكمه حكم ما اضمر عامله فى المفعول به من اختيار الرفع فى نحو يوم الجمعة سرت فيه واختيار النصب فى نحو انما يوم الجمعة سرت فيه واستواء الامرين فى نحو قولك يوم الجمعة

---

بلا لا يوصف الا بمنصوب فوجب ان لا يكون صفة فى الاحتمال عنه فحسن التمثيل به الثانى هو انا نقول بعد ذلك وبنو تميم لا يثبتون الخبر مع لا فاذا كان التمثيل بلا رجل ظريف غلب على الظن امتناع هذه فى لغتهم فيوقع ذلك فى الخطأ لانهم يقولون بها هذا كلامه واعترض الرضى بان ما ذهب اليه من امتناع وصف المضاف المنفى بلا بالمرفوع فذهب جماعة من النحاة وقد خولفوا فيه وجوزوا امه حملا على المحل وذلك لان هذه مشبهة بان فكما يجوز فى توابع اسم وان معربا الحمل على المحل فكذا فى توابع اسم لا معربا كان او مبنيا او نقول صرح المصنف فى الايضاح بخلاف ذلك حيث قال التمثيل نحو لا رجل افضل منك لا يدل على اثباته عند الحجازيين اذ يحتمل ان يكون صفة على محل لا وجعله على مذهب الحجازيين خبرا وعلى مذهب التميميين صفة تحكم وانما يثبت مذهب الحجازيين اذا كان المنفى مضافا فانه يكون منصوبا ولا محل له اذ ليس يبنى ويقع بعده مرفوع فذلك الدليل الواضح على ان لها خبرا مرفوعا ولو كان صفة لكان منصوبا على جميع المذاهب فانه لو كان هذا مذهب قوم دون آخرين لما صح قوله لكان منصوبا على جميع المذاهب والنفه

سافر فيه عبدالله و يوم السبت سافر فيه عمرو وجوب النصب فى نحو ان يوم الجمعة سرت فيه سرت كذا قاله السيد عبد الله (المفعول له) قدسبق اعرابه اى الذى فعل لاجله (هو) اى المفعول له فى اصطلاح النحاة (ما) اى اسم ما (فعل) مبنى للمفعول (لاجله) الضمير راجع الى الموصول (اى لقصد تحصيله) اى تحصيل المفعول له كما فى ضربته تأديبا (او لسبب وجوده) كما فى قعدت عن الحرب جبنا يعنى اثرا كان كالمثال الاول فان التأديب اثر الضرب وفائدته او مؤثرا كالمثال الثانى فان الجبن سبب ومؤثر للقعود عن الحرب فقوله مافعل جنس شامل للمفعول له وغير (وخرج به) اى بقوله لاجله (سائر المفاعيل) اى باقى المفاعيل (مما فعل مطلقا او به او فيه او معه) يعنى من المفعول المطلق او المفعول به او المفعول فيه او المفعول معه فان فى كل واحد منها مافعل لاجله بل فعل مطلقا او فعل به او فعل فيه او فعل معه (اى حدث) وفيه اشارة الى ان المراد بالفعل معناه اللغوى وهو المصدر كماذكر (مذكور) بالرفع صفة الفعل (اى ملفوظ حقيقة) كالمثالين المذكورين (او حكما) كما يحذف الفعل الناصب للمفعول له جوازا بقرينة مقالية كالمثال المذكور فى شرح او حالية كما اذا قلت تأديبا لمن اراد ان يضرب غلامه اى اتضربه تأديبا او تريد ان تضربه تأديبا ولمن قعد عن الحرب جبنا يعنى اقعدت عنها جبنا (فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا) يعنى اذا كان كذلك فلا يخرج عن تعريف المفعول له المفعول له الذى قدر فعله الناصب له جوازا لان المقدر فى حكم المذكور امابالقرينة المقالية (كما اذا قلت) انت مجيبا للسائل (تأديبا فى جواب من قال) سائلا لك (لم ضربت زيدا) اوبالقرينة الحالية كما ذكرنا من المثال فيكون التعريف جامعا (فقوله) اى قول المص (مذكور احترز به عن) مالم يذكر فعله لاحقيقة ولاحكما (مثل اعجبنى التأديب) وعجبت عن التأديب او عجبنى تأديبك او عجبت عن تأديبك وغير ذلك فانه فعل لقصد تحصيل لامحالة فيه من الضرب وغيره مما يقدر به التأديب ولكنه ليس بمذكور لاحقيقة ولاحكما وفى الرضى فان التأديب فعل له الضرب الاانك لم تذكره لالفظا ولاتقديرا انتهى (فان قلت كيف يصح الاحتراز به) اى بقوله مذكور (عنه) اى عن مثل اعجبنى التاديب (وهو ان الفعل الذى فعل لاجله) اى لقصد تحصيله (مذكور فى الجملة) اى فى بعض الامثلة (كما فى قولك (ضربت زيدا) لان ذكر الفعل الذى فعل لاجله فى هذا المثال يؤذن بذكره فى اعجبنى التأديب فيكون هذا المثال من قبيل ماذكر فعله حكما فيرد السؤال المذكور (قلنا المراد) من قوله مذكور (مذكور معه) كالمثال الذى اورده السائل واما المثال الذى احترز عنه فعلم يذكر الفعل معه فاندفع السؤال (فان قلت هو) اى الفعل الذى فعل لاجله (مذكور معه) اى مع المفعول له كما (فى) قولك (ضربته) اى زيدا (تأديبا) وكون الفعل مذكورا معه فى هذا المثال يؤذن ان يكون مذكورا فى ذلك المثال فيكون الفعل مذكورا فيه حكما

يشهد بخلافه فان رتبته اعلى من ان يقع فى امثاله سلمنا تجويز بعض الاقوام ذلك لماذكره لكنه ليس مما يعتدبه لظهور الفرق بين لاوان فى هذا الباب فان ان لاتزيل معنى الابتداء بل معناها توكيد مضمون الجملة فكان المبتدأ باق على حاله فجاز الحمل على المحل بخلاف لالان معنى الجملة تتغير بها عما كانت عليه فلا يجوز ان يقدر كالعدم ويجعل الاسم بعده كالمبتدأ كما فعل مع ان على ان النعت على المحل فى باب ان ممنوع ايضا وجوازه انما حكى عن الجرمى والزجاج والفراء وظاهر كلامهم ان الجمهور يمنعونه بل المحققون لايرون العطف ايضا ويقولون ان المرفوع الواقع بعد حرف العطف مبتدأ حذف خبره وهومن باب عطف الجمل على ماصرح به الدمامينى فى شرح مغنى اللبيب (قوله لان الظرافة لاتقييد بالظرف ونحوه قيل يعنى من غير سماجة ويريد نحو الحال وفيه نظر لان الظرافة لولم تقبل التقييد لم يصح صار زيد ظريفا فاللائق ان لايتجاوز عن المثال ويقال لايحسن تقييد الظرافة لغير الدار لانها لاتقبل هذا التقييد ولايخفى ان نفى جميع غلام الرجل بين هاتين الصفتين ايضا غير مقبول والمعهود فى مثله نفى الحصول عن الغلام الموصوف

فيرد السؤال الاول (قلنا المراد) بقوله (مذكور معه) اى مع المفعول له (فى التركيب الذى هو) المفعول له (فيه) يعنى ان يكون الفعل الذى فعل لاجله مذكورا مع المفعول له فى تركيب واحد وفى المثال المذكور لم يذكر الفعل الذى فعل لاجله معه فيه لا لفظا ولا تقديرا فاندفع ايضا السؤال المذكور (ويردح) اى حين كون المراد من قوله مذكور مذكورا معه فى التركيب الذى هو فيه (نحو اعجبنى التأديب الذى ضربت) انت (لاجله) اى لقصد تحصيله فان الفعل الذى فعل لاجله مذكور هذا التركيب معه مع انه لم يكن مفعولا له والتأديب بالرفع فاعل اعجبنى (اللهم) جرت العادة باستعمال هذا اللفظ فيما اى فى الجواب الذى فى ثبوته ضعف وكأنه يستعان فى اثباته من الله تعالى كذا فى حاشية المطول (الا ان يراد بذكره معه) اى بذكر الفعل الذى فعله لاجله مع المفعول له (ايراده) بالرفع خبر لقوله ان يراد لانه مبتدأ يعنى المراد بذكر الفعل مع المفعول له ان يؤتى الفعل (معه) اى المفعول له (للعمل فيه) اى ليكون الفعل عاملا فيه ويجوز ان يكون ايراده مرفوعا على انه قائم مقام الفاعل لقوله ان يراد فعلى هذا اى على تقدير ان يكون المراد بالذكر معه للعمل فيه يحصل المرام والمفعول له اما ان يكون علة وغرضا يعنى اثر الفعل (مثل ضربته تأديبا له) لان التأديب علة غائية للفعل واثره قوله مثل مبتدأ وقوله (مثال) خبره (لما فعل) اى للمفعول له الذى فعل (لقصد تحصيله فعل وهو) اى ذلك الفعل (الضرب) الصادر عن المتكلم (فان التأديب انما يحصل) فى هذا المثال (بالضرب ويترتب عليه) فيكون اثراله وغرضا كما ان الانكسار فى قولك كسرت الزجاج انما يحصل بالكسر ويترتب عليه فيكون اثراله (و) اما ان يكون علة له فقط مثل (قعدت عن الحرب جبنا) لان الجبن علة للقعود وليس بغرض واثر له بل مؤثر له وفى الحاشية اشارة الى ان المفعول له قد يكون علة صرفة وقد يكون علة من وجه ومعلولا من وجه وقدم الثانى لانه اهم لدفعه انتهى (مثال لما فعل) اى للمفعول له الذى فعل (لسبب وجوده فعل وهو) اى ذلك الفعل (القعود فان القعود انما وقع) من الفاعل وصدر عنه (بسبب الجبن) فيه وهو متقدم على الفعل فى الوجود (والقائل) اى الذى قال (بكون المفعول له معمولا) من معمولات الفعل (مستقلا) فى كونه معمولا له (غير داخل فى المفعول المطلق) يعنى قال جمهور النحاة ان المفعول له معمول مستقل للفعل كما ان المفعول المطلق والمفعول به وفيه ومعه معمولات مستقلات له وبهذا جعل المفاعيل خمسة (يخالف) (خلافا) فيه اشارة الى ان نصب خلافا بناء على انه مفعول مطلق والى ان المخالفة مسندة الى النحاة حيث جعل الزجاج اصلا لكونه اماما فى هذا الفن الا ان الاولى اسنادها الى الزجاج وجعل النحاة اصلا ولذا قال فى الحاشية والاظهر ان يقدر يخالف الزجاج هذا القول خلافا لان قول النحاة اصل والخلاف انما وقع منه انتهى (ظاهرا) وانما قال ظاهرا لانه بعد التأويل الآتى ليس لاحد خلاف فى انه مفعول مطلق وانما الخلاف قبل التأويل فعند الزجاج مفعول مطلق من غير لفظ فعله حتى صارت المفاعيل

خبر لا حذفا كثيرا قيل قدر موصوف كثيرا مصدر الفعل والمشهور فى مثله تقدير الزمان وهو الملايم لقوله وبنو تميم ولا يثبتونه اصلا ولا يخفى ان الامر بالعكس (قوله) اى انتفى الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر قيل زيفه المصنف بان لا حينئذ يكون اسم فعل واسم الفعل لا يكون على هذه الصيغة ورد ايضا بان اسم الفعل الذى بمعنى الفعل اللازم لا ينصب ما بعده ولم يلتفت الشارح الى تزييفه لانه يجوز ان يكون نائية لا انتفى كنيابة يا مناب ادعو ويكون فاعل الفعل الضمير المبهم المميز بالمنصوب بعدها وانت خبير بان المصنف لم يقل بكونه اسم فعل بمعنى انتفى بل بمعنى نفيت قال فى الامالى العلة فى حذف بنى تميم الخبر يحتمل امرين احدهما ان الخبر مراد ولكنهم حذفوه حذفا لازما كما حذف الجم خبر المبتدأ فى مواضع فيكون لا حرفا مثلها فيمن يثبت الخبر والثانى ان يكون لا عندهم اسما من اسماء الافعال بمعنى نفيت فلا يحتاج الى تقدير خبر محذوف لان اسم الفعل مع معموله يستقل كلاما الوجه الاول اظهر لموافقته اللغة الفصيح فى التقدير ولكون اسم الفعل مما لم يأت على مثل هذه الصيغة هذا كلامه وبه ظهر ان تفسير الشارح

اربعة وعند غيره مفعول له لامفعول مطلق فصارت خمسة والخلاف انما هو فى الظاهر فلا فائدة لقول من قال لافائدة لقوله ظاهرا (للزجاج) فعل من زج يزج اما لكونه صانعا للزجاج واما لكونه بائعه كما يقال قدار لصانع القدر (لبائعه وكذا خفاف وبزاز) (فانه) (اى المفعول له) (عنده) (اى عند الزجاج) (مصدر) اى مفعول مطلق لامفعول له ولو قال فانه عنده مفعول مطلق لكان اوضح ولكن عبر بالمصدر اختصارا (من غير لفظ فعله) العامل فيه مثل قعدت جلوسا (فالمعنى عنده) اى عند الزجاج (فى المثالين المذكورين) فى المتن وهما ضربته تأديبا وقعدت عن الحرب جبنا على وجهين اما بتقدير الفعل من جنسه وبابه وجعل الفعل العامل فيه الآن متعلقاً لذلك الفعل مثل (ادبته بالضرب تأديبا وجبنت فى القعود عن الحرب جبنا او) اما بتقدير مصدر جنس الفعل الناصب له مضاف الى ما جعل مفعولا له عند الجمهور ومفعولا مطلقا عند الزجاج مثل (ضربته ضرب تأديب) هذه الاضافة من قبيل اضافة السبب الى المسبب او من قبيل اضافة المعلول الى العلة (وقعدت قعود جبن) هذه الاضافة من قبيل اضافة المسبب الى السبب لان الجبن سبب للقعود عن الحرب (ورد) مبنى للمفعول من رد يرد وبابه قال (قول الزجاج) اى مقوله وهو ان المفعول له ليس بمفعول مطلق بل مفعول مستقل (بان) متعلق برد (صحة تأويل نوع بنوع) آخر (لاتدخله فى حقيقته) يعنى بان يكون تأويل المفعول له بالمفعول المطلق اما بتقدير الفعل او بتقدير المضاف صحيحا لايخرج المفعول له عن حقيقته ونوعه حتى يدخله فى نوع آخر وهو المفعول المطلق ويسمى بالمفعول المطلق بالتأويل وتكون اقسام المفاعيل اربعة (الا يرى) قوله الا كلمة تنبيه يؤتى بها فى مقام الاستدلال تنبيها على المدعى ويرى فعل مضارع مبنى للمفعول ان كان من نبه غائبا ومبنى للفاعل ان كان مخاطبا فحينئذ يكون بالتاء المنقوطة بنقطتين من فوق (الى صحة تأول الحال بالظرف) سواء كان الحال مفردا او جملة نحو اتيتك والجيش قادم اى هذا الوقت واقعة وثابتة (من حيث ان معنى) قولك (جاءنى زيد راكبا جاءنى زيد وقت الركوب) قوله (من غير ان تخرج عن حقيقتها) حال من الضمير المستكن فى الخبر يعنى صحة تأويل الحال مفردة او جملة بالظروف واقعة وثابتة حال كون تلك الصحة غير مخرجة الحال عن حقيقتها ونوعها يعنى لايقال لها ظرف قبل التأويل وكذا صحة تأويل الظرف بالحال لاتخرجه عن حقيقته ونوعه مثل جاءنى زيد وقت التعليم اى جاءنى زيد حال كونى معلما (وشرط) مبتدأ مضاف الى (نصبه) (اى شرط انتصاب المفعول له) اشارة الى ان الضمير المجرور راجع الى المفعول له والى ان النصب نزل منزلة اللازم واضيف الى الفاعل اى وشرط كون المفعول له منصوبا لفظا وتقديرا (لاشرط كون الاسم) مطلقا (مفعولا له) فالمفعول له عند المصنف ايضا يعنى كالمفعول فيه نوعان ما قدر فيه اللام وما ظهر فيه اللام وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم حيث جعلوا ما قدر فيه اللام مفعولا له فقط (فالسمن) بفتح السين المهملة وسكون الميم ما يستخرج من اللبن وجمعه سمنان بضم السين كعبد وعبدان وسمن

(الرجل)

بالظرافة وانت خبير بان منشأ ذلك التقييد والاعتراض قلة التدبر وعدم الوصول الى مراده قدس سره وذلك ان الرضى اعترض على المصنف بانه لافائدة فى ايراد هذا الظرف بعد الخبر ولا معنى له ان عقلناه بالخبر اذ يكون ليس بغلام رجل ظرافة فى الدار وهذا معنى سمج ومثاله ايضا ظاهر بسبب هذا الظرف فى كون ظريف صفة لغلام رجل وفيها خبر لا والمعنى ليس فى الدار غلام رجل ظريف ولو قال لاغلام رجل قائم فيها لكان اظهر من جهة المعنى فى كون فيها متعلقا بالخبر فاجاب قدس سره فان فيها ليس قيدا للظرافة حتى يكون المعنى سمجا بل هو خبر كيف وهذا لايتصور جدا فان الظرافة من الكيفيات النفسانية التى اذا ثبتت وتمكنت لم يتصور حصولها فى حال دون حال حتى لايصح التقييد بظرف او حال والتنبيه على ان المراد الجمع بين الخبرين فى مثال واحد ليتبين جواز كون خبره ظرفا وغيره انى بهذا المثال دون ما قاله من نحو لاغلام رجل قائم فيها الظهور كون الظرف قيد القيام وجواز توهم كون الظريف صفة فى هذا المثال مبنى على جواز كون المرفوع بعد المنفى المضاف نعتا وليس فليس (قوله) ويحذف

الرجل الطعام من باب نصر لانه بالسمن فهو طعام مسمون وسمين ايضا ويقال لبائعه سمان كذا فى الصحاح وما يستخرج من الحبوبات والنباتات يقال له دهن (والاكرام) من اكرم (فى قولك جئتك للسمن ولاكرامك الزائر) والمخاصمة فى قولك خرجت اليوم لمخاصمتك زيدا امس مجرورا باللام فى الكل (عنده) اى عند المص (مفعول له) بناء (على مايدل عليه حده) وحده على ماسبق مافعل لاجله فعل مذكور وههنا فعل المجئ لقصد تحصيل السمن او لسبب وجود المخاصمة فيكون كل واحد مفعولا له (وهذا) اى ماقاله المص ههنا وهو قوله شرط نصبه (كما قال فى المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير فى هذا) اى ماقاله ههنا من قوله وشرط نصبه تقدير اللام (ايضا خلاف اصطلاح القوم) فانهم لايطلقون المفعول له لا على المنصوب بتقدير اللام واما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر وهو اللام لفظا لامفعول له ولهذا قالوا وشرطه اى شرط كون الاسم مفعولا له تقدير اللام وخالفهم المصنف حيث جعل المجرور بها مفعولا له ايضا وهو الحق لماسبق فى المفعول فيه (تقدير اللام) اى ان تكون مقدرة والمراد به تقدير غير مراد من حيث العمل اذ لو كان مرادا لما صح نصبه كما فى الاضافة التى بمعنى اللام فان اللام تراد فيها وانما قدر لتفهم العلية من نفس المفعول له لا من اللام (لانها) اى اللام (اذا ظهرت) لفظا (لزم الجر) اى جر ما دخلت عليه وفهم العلية من اللام لا من نفس الصيغة (وخص اللام بالذكر) الباء ههنا داخلة على المقصور اى واقتصر المصنف على اللام ولم يذكر غيرها مما يفيد العلية حيث لم يقل تقدير اللام وغيرها مما يفيد العلية (لانها) اى لان اللام (الغالبة) اى غالبة الاستعمال (فى تعليلات الافعال) لان احد معانيها التى وضعت اللام لها التعليل فكأنها اصل فى هذا الباب ومايكون اصلا يكون استعماله اوسع بخلاف غيرها فانه وان استعمل فى التعليل لكنه نيابة عن اللام ومجاز عنها كان وان اصل فى الحروف النواصب والجوازم حتى جاز اظهارهما وتقديرهما دون غيرهما على ماسيجئ (فلا يقدر غيرها) اى غير اللام (من من) بكسر الميم (او الباء) الجارة للالصاق (او فى مع انها) اى مع ان كلا من هذه الحروف (من دواخل المفعول له كقوله تعالى خاشعا) مفعول ثان لرأيته والمفعول الاول الضمير البارز الراجع الى الجبل اى متواضعا لان الخشوع التواضع او ساكنا مطمئنا مثل قوله تعالى وترى الارض خاشعة اى ساكنة مطمئنة لامر الله (متصدعا) التصدع التفرق يقال تصدع القوم اى تفرقوا بالفارسية ديرا كنده شدن مفعول ثان ايضا لرأيته (من خشية الله) علة للتصدع بمن الجارة اى لرأيت ذلك الجبل خاشعا اى منقادا لامر الله متصدعا اى متفرقا لخوفه من الله تعالى وعذابه هذا مثال لكون المفعول له بمن الجارة (وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا) وفى الرضى والباء السببية ههنا كاللام يعنى علة للتحريم اى فحرمنا على بنى اسرائيل طيبات احلت اى اشياء كانت حلالا لهم وهى كل ذى ظفر وشحوم البقر والغنم لاجل ظلم صدر عنهم على مابين فى كتب التفسير وهذا مثال لكون المفعول له بالباء الجارة (وقوله عليه السلام ان امرأة

قدس سره باعتبار المعنى الحاصل فلا يرد ذلك الرد ولا يكون الشئ مماذكره من التوجيهين وجها والدافع لتزييف المصنف منع كونه اسم فعل واثبات لما اعترف به فى الشرح حيث قال واما بنو تميم فلا يثبتون الخبر اصلا اما للعلم به وهو مراد او لان النفى اعنى عنه كما اغنى عن قولك انتفى القيام عن تقدير خبر له فتدبر (قوله) وعلى التقديرين يحملون مايرى خبرا فى مثل رجل قائم على الصفة دون الخبر قيل اذا ثبت فى لغة بنى تميم لا غلام رجل قائم برفع قائم فلا يكون لانكار النحاة اثبات الخبر فى كلامهم معنى لانهم لايقولون لم يجعل قائم خبر الا ان هذا البحث ليس وظيفة العرب والانكار انما يتأتى لو التزموا فى مثل لا غلام قائم نصب قائم ولهذا قال الاندلسى لا ادرى من اين هذا النقل والحق انه يجب اثباته اتفاقا اذا لم يقم قرينة واما اذا قامت فعند بنى تميم يجب الحذف وعند الحجازيين يجوز ثم قيل فنقول معنى كلام المتن ويحذف كثيرا لقيام قرينة الا انه لم يصرح باشتراط قيام القرينة لظهور انه لامعنى للحذف بدون القرينة وكثيرا مالا يصرح به لهذا كما فى قوله ويجوز حذف حرف النداء وقوله وقد يحذف المنادى وقوله وقد يحذفان معا يعنى الفعل والفاعل

دخلت النار) قوله ان مخففة من الثقيلة عملت فى ضمير القصة المقدر اى انها وامرأة مبتدأ دخلت خبره والمبتدأ مع خبره خبر لان اى عملت عملا يكون سببا لدخول النار (فى هرة اى لاجلها) اى لاجل هرة امسكتها وحبستها فلم تكن تطعمها ولا ترسلها حتى تأكل من حشرات الارض فماتت من الجوع والعطش وهذا مثال للمفعول له الذى بقى (ولما كان تقدير اللام) فى قوله وشرط نصبه تقدير اللام (عبارة عن حذفها) اى اللام (عن اللفظ و) عن (ابقائها فى النية) لاعن حذفها نسيا منسيا بان تحذف فى اللفظ والنية معا لانه لو كان كذلك لما قيل وشرط نصبه تقدير اللام (و) الحال انه (كان الاصل) فى تعليلات الافعال (ابقاءها) اى اللام (فى اللفظ) لان اللام وضعت للتعليل والاصل فيما وضع له ان يكون مذكورا لفظا ليستفاد ما وضع هو له من لفظه لا من غيره كما كان الاصل ابقاءها (و) فى (النية) اذا كان كذلك (فلا حاجة فى ابقائها فى النية الى الشرط) لكونه اصلا وما يكون جاريا على الاصل لا يحتاج الى الشرط لكونه مستعملا على الاصل (بل الحاجة اليه) اى الى الشرط (انما تكون فى حذفها) اى اللام (من اللفظ) لكونه مخالفا للاصل وما يكون مخالفا للاصل يحتاج الى الشرط ليكون الشرط اى ما جعل شرطا دليلا وعلامة عليه (ولهذا) اى لكون التقدير عبارة عن الحذف (قال) (وانما يجوز حذفها) اى اللام بوضع المظهر موضع المضمر قيل انما وضعه اشارة الى اتحاد الحذف والتقدير وان فرق بعضهم بينهما بان التقدير ترك فى اللفظ وابقاء فى النية كما قال به الشارح والحذف ترك فى اللفظ والنية معا وفى قوله يجوز اشارة الى ان تقدير اللام عند وجود الشروط المذكورة باسرها جائز لا واجب لان وجود الشرط لا يوجب وجود المشروط كالوضوء للصلوة (ولم يكتف) المصنف فى التعبير (بارجاع ضمير الفاعل) المستكن فى يجوز (الى تقدير اللام) ولم يقل وانما يجوز لما قلنا من الاتحاد بين التقدير والحذف وقيل ولم يقل وانما يجوز اكتفاء بالضمير الراجع الى تقدير تنصيصا على المقصود من بيان شرط الحذف اذ لو اضمر لاحتمل خلاف المقصود وهو عوده الى نصبه بتقدير اللام انتهى (فيجوز حذفها) اى حذف اللام عند وجود الشروط المذكورة (كما يجوز ذكرها) عند وجودها وشروطها ثلاثة احدها ما ذكره بقوله (اذا كان) (المفعول له) (فعلا) اى دالا على الحدث ولم يقل مصدرا كما هو عادة السلف لان قوله فعلا يغنى عنه لان المراد منه الحدث وهو المصدر ليكون تصور ذلك المعنى حاملا للشخص على الفعل فقوله فعلا (احتراز) به (عما) اى عن الشئ الذى دخل عليه اللام (اذا كان) ذلك الشئ (عينا) قائما بذاته لا معنى قائما بغيره فان اللام اذا كان ما دخل عليه عينا لازم لفظا لعدم دخوله تحت الفعل فلم يدل الفعل عليه فيكون اجنبيا فتلزم الواسطة وهى اللام (نحو جئتك للسمن) فان السمن وان كان باعثا للمجئ فى الظاهر وعلة له الا انه لما كان قائما بذاته لم يدخل تحت المجئ فلزم اللام. ثانيا ما ذكره بقوله (لفاعل الفعل المعلل به) بفتح اللام الاولى والجار متعلق بقوله فعلا (اى اتحد فاعله) اى المفعول له (وفاعل عامله) اى عامل المفعول له والفعل

ووجه كثرة الحذف فى خبر لا دون خبر المبتدأ رعاية مطابقة لفظ الخبر ومعناه فى الانتفاء وح معنى قوله وبنو تميم لا يثبتونه انهم لا يثبتونه عند القيام قرينة ولو قال وداغما عند بنى تميم لكان اخصر وكلاما من عجائب الاوهام فانه من اين علم ثبوت لا غلام رجل قائم برفع قائم فى كلام بنى تميم ولو لم يحكم بعدم تجويزهم مثل هذا التركيب بشهادة انكار النحاة اثبات الخبر فى كلامهم ولعله وقع فى ذلك عند النظر الى قول الشارح قدس سره يحملون ما يرى خبرا فى مثل رجل قائم على الصفة فمع كونه ناظرا الى هذا القول خيله على ذلك المنوال اى فى صورة المنفى المضاف فقال ما قال وبعد العلم بما نقلناه من الشرح والامالى لا يتصور القول الثانى ولا يجوز حمل الكلام على وجه لا يرتضيه صاحبه على انه لم يخالف فى ذلك احد سوى الاندلسى ولا يخفى انه لا يعتد به عند اتفاق غيره على خلافه وايضا ليس له نقل فى ذلك بل بقول بمجرد الرأى على ما نقله الرضى فكلامه هذا مما لا يلتفت اليه جزما (قوله) وبما عرفت من معنى الدخول قيل قد عرفت ما يمنعك عن القبول وقد سبق غيره مرة ان القائل ممن يبعد عن الفهم والوصول (قوله)

(العامل)

العامل فيه بتى واحد حيث يكون فاعلهما شخصا واحدا كقيام الضرب والتأديب بالمتكلم في قولك ضربته تأديبا وكذا الجبن والقعود في قولك قعدت عن الحرب جبنا قائما بالمتكلم وهذا (احتراز) به (عما اذا كان فعلا لغيره) اي عما اذا لم تحد فاعله وفاعل عامله بان يكون فاعله الفعل العامل في المفعول غير الفاعل القائم به المفعول له لان اللام لازم اذا كان كذلك لعدم دخوله تحت الفعل لان فعل هذا لا يدخل تحت فعل ذاك فيكون اجنبيا فيلزم اللام (نحو جئتك اباى) فان المجئ الاول قائم بالمتكلم والثاني بالمخاطب فلم تحد فاعلهما وثانيها ماذكره بقوله (ومقارناله) (اي للفعل المذكور) اي للفعل الذي اتحد فاعله وفاعل المفعول له (في الوجود) لان الاصل في التعليلات ان تقارن العلة للمعلول اي لما جعلت علة له وذلك (بان تحد زمان وجودهما) اي وجود الفعل والمفعول له يعني يكون زمان المفعول له وزمان الفعل العامل فيه واحدا الا ان الفعل الواقع امس لا يدخل تحت الفعل الواقع اليوم فيلزم اللام مثل خرجت اليوم لمخاصمتك زيدا امس (نحو ضربت زيدا تأديبا اذ زمان الضرب) الصادر الصادر عن المتكلم (وتاديب) الصادر عنه ايضا (واحد) وهو الزمان الماضي لان الحدث المعلل ههنا تفسير للحدث المعلل فليس ههنا حدثان في الحقيقة حتى يشتركا فيه بل هما في الحقيقة حدث واحد لان المعنى ادبته بالضرب فالضرب هو التأديب كذا في الرضي (اذ لا مغايرة بينهما) اي بين زمان الفعل وزمان المفعول له (الا باعتبار) بان تعتبر ان زمان الفعل مقدم على زمان المفعول له وان اتحدا في الواقع والحقيقة (او يكون) عطف على ان تحد اي بان يكون (زمان وجود احدهما) اي زمان وجود واحد من الفعل او المفعول له (بعض من زمان وجود الاخر) بان يكون زمان احدهما شاملا ومحيطا الزمان وجود الاخر سواء كان الزمان الشامل زمان المفعول له (نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل) العامل في المفعول له (اعني القعود) الصادر عن المتكلم (بعض زمان المفعول له اعني الجبن) القائم بالمتكلم ايضا الا ان زمان وجود الجبن فيه احاط بزمان وجود القعود لان زمان الثاني جزء من الزمان الاول والجبن بالضم والسكون مصدر صفة الجبان والجبن بضمتين لغة فيها او بعضهم يقول جبن وجبنة بالضم والتشديد وقد جبن الرجل يجبن بالضم جبنا فهو جبان وجبين ايضا من باب ظرف وامرأة جبان وجبين كذا في الصحاح (و) زمان الفعل (نحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح بين الفريقين فان زمان المفعول له اعني ايقاع الصلح) بينهما (بعض زمان الفعل اعني شهود الحرب) لان زمان ايقاع الصلح بعض من زمان شهود الحرب لكونه حاصلا في اثنائه وجزءا من اجزائه (واحترز) المصنف (بذلك القيد) اي بالقيد الثالث وهو قوله ومقارناله في الوجود (عما) اي المفعول له الذي (اذا لم يكن) اي زمان وجوده (مقارناله) اي لزمان وجود الفعل (في الوجود) بان يكون زمان وجود الفعل حالا وزمان وجود المفعول ماضيا (نحو اكرمتك اليوم لوعدي بذلك) اي بالاكرام اياك (امس) فان المفعول له ههنا وهو الوعد وان كان فعلا لفاعل الفعل المعلل به الا انه لم يقارنه في

ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس قيل رد على الشيخ الرضي حيث قال انه لنفي الجنس ومنع وجوب تكرار المرفوع بعد لا فان التكرار انما يجب مع بينها وبين معموله ولا يخفى على العارف بقانون المناظرة ان القضية منعكسة فان الرضي رد على ما اتى به الشارح لكنه قدس سره لم يلتفت الى رده وتفرده لظهور ضعف كلامه بل تبع المشهور فيما بين الجمهور وكلام الرضي ذلك قالوا عمل ليس في لا شاذ يجئ في الشعر فقط نحو قوله من صد الى اخر البيت والظاهر انه لا يعمل لا عمل ليس لا شاذا ولا قياسا ولم يوجد في كلامهم شئ من خبر لا منصوبا كخبر ما وليس ففي نحو لا براح ولا مستصرخ الاولى ان يقال هي التي في نحو لا اله اي لا التبرئة الا انه يجوز لها ان ترفع مكررة نحو لا حول ولا قوة ويجب ذلك مع الفصل بين اسمها وبينها ومع المعرفة ويشذ في غير ذلك نحو لا براح لضعفها في العمل قال والظاهر فيها الاستغراق مع ارتفاع المبتدأ المنكر بعدها لان النكرة في سياق غير الواجب للعموم على الظاهر سواء كانت مع لا او ليس او غيرهما من حروف النفي او النهي او الاستفهام ويحتمل ان لا يكون للاستغراق مع القرينة نحو لا رجل في

الوجود على التفصيل المذكور لان زمان وجود الاكرام اليوم وزمان وجود الوعد امس فلم يقترنا (وانما اشترط) بالبناء للمفعول (هذه الشرائط) الثلاث لانتصابه باللام (لانه) اى لان المفعول له (بهذه الشرائط) اى بوجود هذا الشرائط باسرها فيه (بشبه المصدر) اى المفعول له المطلق الذى لم يحتج فى نصبه الى الواسطة (فيتعلق) المفعول له (بالفعل بلا واسطة) خوف بينهما (تعلق المصدر به) يعنى فكما يشتمل الفعل على مصدره لكونه جزء من مفهومه فينصبه بلا واسطة كذالك يشتمل على المفعول له الذى وجد هذه الشرائط فيه فينصبه من غير واسطة ايضا وفى الرضى لان علة الافعال كثيرا ما تجئ جامعة لهذه الشروط فصارت معها ظاهرة مشهورة فى الفعلية والغرض ان يكون هناك ما يدل على اللام المقدرة المفيدة للعلية وحصول الشرائط دليل عليها انتهى (بخلاف ما اذا اختل) من الاختلال (شئ منها) اى بخلاف المفعول له الذى لم يوجد فيه واحد او اثنان او ثلاثة من الشروط فاللام حينئذ لازمة فيه لخروجه عن كونه فى ضمن الفعل فلا يجوز انتصابه بتقدير اللام لعدم اقتضاء الفعل اياه (المفعول معه) قد سبق اعرابه (اى الذى فعل) مبنى للمفعول (بمصاحبته) الجار المجرور فى محل الرفع على انه نائب الفاعل والضمير المجرور راجع الى الموصول وفيه اشارة الى ان الالف واللام فى قوله المفعول موصولة صلتها المفعول معه على ما سيجئ والباء فى قوله (بان يكون) متعلقة بالمصاحبة (الفاعل) الذى قام به الفعل العامل فى المفعول معه (مصاحبا له) اى للمفعول معه (فى صدور الفعل عنه) اى من الفاعل مثل استوى الماء والخشبة فان الاستواء مصاحب للخشبة حين اسند الى الماء (او المفعول) عطف على قوله الفاعل اى او بان يكون المفعول مصاحبا للمفعول معه (فى وقوع الفعل عليه) اى على المفعول مثل كفاك وزيدا درهم فان الكفاية مصاحبة للمفعول معه وهو قوله وزيدا حين تعلقت بالمفعول وهو ضمير المخاطب (فقوله معه) منصوب لفظا للزوم ظرفيته الا انه مرفوع تقديرا على انه (مفعول ما لم يسم فاعله) لقوله المفعول كما قلنا آنفا (اسند) بالبناء للمفعول (اليه) اى الى قوله معه لكونه مرفوعا تقديرا قوله (المفعول كما اسند) المفعول (الى الجار والمجرور فى) قوله (المفعول به و) المفعول (فيه و) المفعول (له والضمير المجرور) فى الكل (راجع الى) الالف و(اللام) لكون الالف واللام فى اسم الفاعل والمفعول اسما موصولا بمعنى الذى او التى (واعتذر) بالبناء للمفعول اى بين العذر (عن نصبه) اعنى عن نصب معه مع كونه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله مفعول ما لم يسم فاعله يجب ان يكون مرفوعا لقيامه مقام الفاعل وهو ليس بمرفوع (بما جوزه) اى بالقاعدة التى اثبتها (بعض النحاة من اسناد الفعل) بيان لما فى قوله بما جوزه يعنى جوز النحاة اسناد الفعل او شبهه سواء كان مبنيا للفاعل او المفعول (الى لازم النصب) اى الى الظرف الذى يجب نصبه على الظرفية (وتركه) بالجر عطف على اسناد الفعل والضمير راجع الى لازم النصب اى ومن تركه لازم النصب وابقائه (منصوبا جاريا) اى ليكون جاريا وواقعا (على ما هو عليه

(فى)

الدار بل رجلان واما اذا انتصب اسمها وانفتح فهى فى الاستغراق كما ان ما جاءنى رجل ظاهر فى الاستغراق ويجوز العدول عنه للقرينة نحو ما جاءنى رجل بل رجلان وما جاءنى من رجل نص فى الاستغراق فلا يجوز ما جاءنى من رجل بل رجلان انتهى (قوله) اعلم ان المراد بالمسند قيل هذا التعرض مبنى على الغفلة عما ذكره فى تعريف الفاعل ولا يخفى عليك ان امثال ذلك مما لا يليق بالمؤاخذة والنسبة الى الذهول لظهور ان الغرض ايقاظ الطالب عن نومة الغافلين وليس مبناه الغفول (قوله) علامة كون الاسم مفعولا اى من حيث انه علامة كون الاسم مفعولا فلا يبطل طرد تعريف علم المفعولية ولا طرد تعريف المنصوبات بمررت بمسلمات مسلمين ومسلمين بل مررت بزيد وقوله وهى اى علامة كون الاسم مفعولا مع قيد الحيثية فلا حاجة الى تقييد الامور الاربعة بالحيثية هكذا قيل وفيه ما فيه (قوله لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده قيل هذا بحسب اللغة واما اصطلاحا فيصح الاطلاق على كل من الخمسة وهو ما قرن بفعل لفائدة ولم يسند اليه ذلك الفعل وتعلق به تعلقا مخصوصا ولا يخفى انه

فی الاکثر) ای علی الحالة التی یکون ذلك الظرف واقعاعلیهافی اکثر الاستعمال وهی النصب علی الظرفیة (والیه) ای الی ماجوزه بعض النحاة واثبته (ذهب) بالبناء للمفعول ونائبه قوله الیه (فی قوله تعالی لقد تقطع) التقطع التفرق وبالفارسیة پراکنده شدن (بینکم) حال کون هذا القول جاریا (علی قراءة النصب) واما علی قراءة الرفع یعنی رفع بینکم فلیس ممانحن فیه (و) ذکر (فی بعض الحواشی ان هذا الرأی) ای هذا التوجیه یعنی اسناد الفعل الی لازم النصب وابقاؤه منصوبا (شریف) ای مقبول حسن (جدا) قوله جدا منصوب علی انه مفعول مطلق لفعل واجب الحذف مثل قولك زید قائم حقا لجعل ماهو محط الفائدة وهو مالزم نصبه علی الظرفیة قائما مقام الفاعل والخلوه عن تکلف اعتبار ضمیر راجع الی مصدر الفعل وعن جعل المصدر مصدر الفعل وعن جعل المصدر نائبا مناب الفاعل وفی حاشیة العصام لخلوه عن تکلف ضمیر راجع الی المصدر واقامة المصدر المذکور مقام الفاعل مع ان اکثر النحاة علی انه لایجوز اصلا انتهی (وقیل الوجه) فیه (ان یجعل) قوله المفعول معه (من قبیل) قوله (وقد حیل) ماض مبنی للمفعول مثل قیل یقال حال الشیء بینی وبینه یحول حولا ای حجز وبابه قال کذافی الصحاح (بین العیر) بالفتح الحمار الوحشی والاهلی ایضا والانثی عیرة (والنزوان) بفتحتین الوثب یقال نزا الذکر علی الانثی ینزو نزاء بالکسر والمداذا وثب علیها وبابه عدا ای وقع الحیلولة بین الحمار نفسه وبین نزوه علی الانثی (فان مفعول مالم یسم فاعله فیه) ای فی هذا القول (الضمیر) المستکن (الراجع الی مصدره) ای مصدر الفعل (ای حیل الحیلولة لان) لفظة (بین للزوم ظرفیته) ای لکونه دائما منصوبا علی الظرفیة (لایقام مقام الفاعل) ای لایجوز اقامته مقام الفاعل لان الفاعل مرفوع وکذا ماقام مقامه واذا اقیم مقام الفاعل مع کونه منصوبا علی الظرفیة یلزم ان یکون منصوبا ومرفوعا فی حالة واحدة وهو ممتنع (فعلی هذا) ای علی الوجه الذی قیل (یکون معناه) ای معنی قوله المفعول معه (الذی فعل فعل بمصاحبته) بناء (علی ان یکون مفعول مالم یسم فاعله) لقوله المفعول معه (ضمیر) مستکنا فیه (راجعا الی مصدره) الذی هو الفعل (و) یکون (الضمیر المجرور) فی معه راجعا (للموصول) وهو الالف واللام فی قوله المفعول (هو مذکور) خبر لقوله هو الراجع الی قوله المفعول معه والجملة استئناف (بعد الواو) ظرف للمذکور (احتراز) ای قوله بعد الواو احتراز فیکون خبر محذوف (عن المذکور) ای الذی ذکر (بعد غیره) ای غیر الواو (کالفاء) وثم وحتی والباء فانها وان کانت تفید معنی المصاحبة والمعیة الا انها لمالم تکن اصلا فیها لم یکن المذکور بعدها مفعولا معه (لمصاحبة معمول فعل) لازما کان الفعل او متعدیا لیخرج مثل کل رجل وضیعته فانه مذکور بعد الواو للمصاحبة والمعیة لکن مابعدها لایصاحب معمول فعل وهو ظاهر ولیخرج المعطوف بالواو لان الواو فیه وان کانت للجمع لکن لم یقصد المصاحبة مثل جاءنی زید وعمرو فان المقصود منه الجمعیة فی المجیء سواء جاء معا او متفرقا (اللام) فی قوله لمصاحبة (متعلق بمذکور)

ینتقض بمفعول مالم یسم فاعله فانه مفعول ولم یشمله التعریف الا ان یقال اطلاق المفعول علیه باعتبار انه کان فی الاصل مفعولا اصطلاحیا وقوله بخلاف المفاعیل فیه نظر لانتقاضه بضربته تأدیبا وکرهت کراهتی وفعل الضرب والتأدیب ولت زید فی ضربه فانه یصح اطلاق المفعول علی هذه الا ان یقال لایصح اطلاق المفعول علی الاربع مطلقا بل بالنسبة الی بعض افرادها وینفتح من هذا وجه آخر لوصف المفعول بالمطلق فان قلت صحة اطلاق المفعول علی الضرب مثلا باعتبار تعلق الفعل به ووقوعه علیه فانك تقول فعلت الضرب وبهذا الاعتبار هو مفعول به لا المفعول المطلق قلت المفعول فی اللغة مایصح وقوع الفعل علیه وجمیع افراد المفعول المطلق کذلك حتی فعلت فعلا بخلاف المفاعیل الاربعة ولیس المفعول مایصح وقوع الفعل علیه بل ما وقع علیه الفعل بالفعل ثم نقول کون التأدیب مفعولا هو باعتبار ادبه واما المفعول فی قولك ضربته تأدیبا فهو الضرب لیس الا وکذا المفعول فی کرهت کراهتی الکراهة المتعلقة بکراهتی وقوله فعل الضرب التأدیب ممالایعول علیه اذ المعتبر من العبارة ضرب

يعنى اللام ههنا للتعليل كقولك ضربت زيدا للتأديب اى لاجل التأديب (اى يكون ذكره) اى ذكر مفعول معه (بعد الواو لاجل مصاحبته معمول فعل) والمصدر ههنا مضاف الى المفعول والفاعل متروك والمعنى لاجل مصاحبة المفعول معه معمول فعل (وافادته اياها) معطوف على المصاحبة والضمير المجرور الى الواو والمنصوب الى المصاحبة اى ولاجل افادة الواو المصاحبة المذكورة لكون الواو بمعنى الجمع فى اصل الوضع (سواء) خبر مقدم (كان ذلك المعمول) اى المعمول الذى كان المفعول معه مصاحباله (فاعلا) للفعل العامل فى المفعول معه ولفظ كان فى تأويل المصدر مبتدأ (نحو استوى الماء والخشبة) اى فى العلو اى وصل الماء الى الخشبة وصار مساويا لها بحيث لم تكن الخشبة ارفع من الماء ولا الماء ارفع منها والخشبة ههنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقتا فوقتا يوما فيوما وقت زيادته فيكون فيها لكل يوم حد حتى ينتهى الى الحد الذى يتم ازدياد الماء فيه والمفعول معه ههنا وهو الخشبة ذكر بعد الواو لاجل مصاحبة معمول الفعل وهو الماء فى الاستواء على ماذكرنا (او) سواء كان ذلك المعمول (مفعولا) لذلك الفعل (نحو كفاك وزيدا درهم) فان المفعول معه ههنا وهو زيدا ذكر بعد الواو لاجل مصاحبة معمول الفعل وهو المخاطب فى كفاية درهم واحد لهما على سبيل الاشتراك (وسواء كان ذلك الفعل) اى الفعل العامل فى المفعول معه (لفظا) (اى لفظيا) يعنى منسوبا الى اللفظ يعنى ملفوظا (كالمثالين المذكورين اللذين ذكرهما الشارح فى تعميم المعمول الى الفاعل والمفعول فان الفعل ملفوظ فيهما (او معنى) (اى معنويا) مستنبطا من فحوى الكلام من غير التصريح به او تقديره (نحو مالك وزيدا) لان الجار والمجرور مع الاستفهام يدل على الفعل دلالة لاحتياج الاول الى الفعل ولكون الثانى اكثر فى الفعل والمفعول معه فى هذا المثال مذكور لاجل مصاحبة معمول الفعل المعنوى وهو الكاف فيما صرح من الفعل (اى ماتصنع وزيدا) وماتلابس وزيدا وغيرهما (والمراد بمصاحبته) اى المفعول معه (لمعمول الفعل) فاعلا كان المعمول او مفعولا لفظيا كان الفعل او معنويا (مشاركته) اى المفعول معه او المذكور بعد الواو (له) اى للمعمول الفاعل او المفعول (فى ذلك الفعل) يعنى يكون المفعول معه او المذكور بعد الواو شريكا للمعمول فى فعل الفاعل فيهما بحيث لاينفك احدهما عن الاخر ولاينفصل يعنى يكونان (فى زمان واحد) مصاحبين فيه (نحو سرت وزيدا) فان المفعول معه فيه شريك للمتكلم الذى هو الفاعل فى السير فى وقت واحد وقع سيرهما معا يعنى حين وقع السير من المتكلم وقع من المفعول معه فى ذلك الزمان ايضا وبالعكس (او) مشاركته له فى ذلك الفعل فى (مكان واحد نحو لو تركت) الرواية بتاء التأنيث لا الخطاب ولا التكلم مبنى للمفعول (الناقة) نائبه (وفصيلها) اى مع فصيلها فى مكان واحد (لرضعها) جواب لو اى وضع الفصيل الناقة والمفعول معه فيه كان شريكا لمعمول الفعل وهو الناقة فى ذلك الفعل يعنى فى الترك يعنى لو ابقيت الناقة مع فصيلها فى مكان واحد لرضعها لانه لو لم يكن الترك والابقاء فى مكان واحد

وادب والضرب فيما يقال لمت زيدا فى ضربه ليس مفعول المتكلم والعبرة به واعلم ان المصنف قال فى الشرح قد اورد على حد المفعول المطلق قولهم ضرب ضرب شديد فانه اسم لما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه ولفظه فيجب ان يدخل فى الحد واذا دخل فى الحد وجب ان ينتصب لانه انما حد ليعرف فيرفع وهو غير وارد لانه عندنا داخل فى الحد ولا شك ان ذكرنا تعريفه ههنا لينتصب ولكن بعد ان عرفنا منه قسما يجب رفعه وهو اذا قصدت اقامته مقام الفاعل وجعله احد الجزئين فاذا حصل الاعلام بذلك ثم حد المفعول المطلق باعتبار ماهو مفعول مطلق وجب دخول المرفوع فى الحد وان كان من حده تعريف نصبه لان ماتقدم يفيد تخصيصه لان خاص وقد ذكر ان حكمه الرفع فكأنه قيل ههنا ينصب هذا المحدود فى غير المحل الخاص الذى عرفنا ان رفعه واجب فيما تقدم واستغنى عن ذكره ههنا لان ذكره راجع الى تكرير محض لا فائدة فيه زائدة لانا لو ذكرناه ذكرنا عين ماتقدم فبين لاجهة الى الاحتراز منه فلزوم وجوب انه لو ذكر لكان خطأ الا ترى انه يكون مخرجا من حد المفعول المطلق وقد قلنا

لم يقدر ان يرضعها فى هذا المثال يكونا شريكين فى الزمان ايضا لان الشركة فى المكان تستلزم الشركة فى الزمان دون العكس الا ان المقصود فيه الشركة فى المكان فقط ليكون مثالا له يقال رضع الصبى بالفارسية «شير خورده كودك» يعنى «بچهٔ شير از شير مادر خود خورده شده» (فلا ينتقض) تعريف المفعول معه (بالمذكور بعد الواو العاطفة) المراد منها الجمع المطلق لا الاشتراك فى الزمان الواحد او المكان الواحد (نحو جاءنى زيد وعمرو) ورأيت زيدا وعمرا او مررت بزيد وعمرو (فانها) اى الواو فى هذه الامثلة (لا تدل الا على المشاركة اى) مشاركة المعطوف للمعطوف عليه (اصل الفعل) يعنى فى المجئ والرؤية والمرور فقط (دون المصاحبة) اذ لا يلزم ان يكون المجيئان فى زمان واحد لان المراد اجتماعهما فى المجئ سواء يجيئان فى زمان واحد اولا وكذلك غيره يعنى يحتمل ان يكونا مصاحبين فى المجئ فى الزمان ويحتمل ان يكون حصوله من احدهما قبل حصوله من الاخر (اعلم ان مذهب جمهور النحاة) احترز به عن عبد القاهر فانه جعل الواو نفسها عاملة فيه لانها لما كانت ههنا بمعنى المصاحبة والمشاركة اخذت حكمها وهو العمل يعنى عمل النصب مثلها وقال الزجاج هو منصوب بفعل مضمر يدل عليه الفعل السابق والواو نائب منابه وافادت فائدته نحو استوى الماء وصاحب الخشبة والاخفش نصبه نصب الظرف لقيام الواو مقام مع وهو ظرف والكل تعسف وتكلف لا يخفى على من له ذوق سليم (ان العامل فى المفعول معه) يعنى الناصب له (الفعل) المقدم سواء كان لازما او متعديا فيما كان ملفوظ (او معناه) اى العامل الناصب له معنى الفعل فيما كان امرا معنويا مستنبطا من فحوى الكلام بتوسط (الواو التى بمعنى مع) يعنى تكون الواو واسطة بين العامل والمعمول كما ان اداة الاستثناء واسطة بينهما (وانما وضعوا) اى النحاة او العرب لانه مفرد اللفظ مجموع المعنى كالقوم لان الواضعين فى الحقيقة العرب والنحاة ينقلون كلامهم (الواو موضع مع) اما لفظا (لكونها) اى الواو (اخصر) منها والاختصار مطلوب فى الكلام واما معنى فلاستدامة المصاحبة (واصلها) اى اصل الواو (واو العطف التى فيها معنى الجمع) المطلق لا ترتيب فيها ولا تعقيب ولذا لم يجز تقدم المفعول معه على ما صاحبه ولا على عامله كما لم يجز تقدم المعطوف على على ما عطف عليه ولا على عامله ايضا لعدم تقدم التابع على المتبوع (فناسب معنى المعية) لها وفى الرضى قالوا لا يتقدم المفعول معه على ما عمل فى صاحبه اتفاقا كما لا يتقدم على مصاحبه فلا يقال والخشبة استوى الماء انتهى ولا يقال ايضا استوى والخشبة الماء بخلاف سائر المفاعيل حيث يجوز تقديمها على عواملها او لما بين اجمالا ان عامل المفعول معه يكون لفظا او معنويا بقوله لفظا ومعنى اراد ان يفصل كل واحد منهما جاعلا النشر على ترتيب اللف فقال مصدرا كلامه بالفاء التفصيلية (فان كان) وهذا الكلام ايضا سوق وتفصيل لبيان ان المذكور بعد الواو فى اى مقام نقصد لذكره بعدها المصاحبة جوازا او وجوبا (اى وجد)

ان المفعول المطلق نفسه يرتفع اذا اقيم مقام الفاعل فيصير حاصل الامرين هو مفعول مطلق وليس بمفعول مطلق من جهة واحدة وهذا ظاهر الفساد غير خاف بالنظر المستقيم وجعل انتفاء ذلك اى اقامته مقام الفاعل شرطا فى نصبه ليس اخراجا له عن حقيقته فان فى الحقيقة مثله وقد ورد مثل ذلك فى المفعول به والمفعول فيه وغير ذلك هذا كلامه وبه ظهر فسادما اتى به القائل من الاستثناء ولزوم حذف ولم يسند اليه ذلك الفعل الا ان يقال ذلك تعريف المنصوب من المفعول وبعد فيه (قوله) وانما زيد لفظ الاسم قبل ماذكره فى وجه زيادة الاسم واضح لامرية فيه انما الشان فى تخصيص المفعول المطلق بزيادة الاسم فى تعريفه دون اخواته فلذا احتيج الى ما قيل ان زيادته لاخراج ضرب الثانى فى ضرب ضرب زيد فان ضرب الثانى ما فعله فاعل مذكور ويتجه عليه امران احدهما ما قيل ان ضرب الثانى ليس ما فعله الفاعل لانهم لا يجرون صفات المعانى المتضمنة على الالفاظ وانما يجرون صفات المعانى المطابقية و ـ بهما ما تقول انه لا ينفع لاخراج زيد ضارب ضارب فالوجه ان يقال زيادة الاسم ههنا وتركه فى اخواته تفنن فى

يشير الى ان لفظ كان ههنا تامة لا يحتاج الى الخبر فحينئذ يكون قوله لفظا منصوبا على التميز او على الحالية بمعنى ملفوظا ويجوز ان يكون منصوبا على الخبرية بمعنى ملفوظا ايضا ولما كان معنى التامة مناسبا للمقام اكتفى الشارح به فى التفسير (الفعل) الذى قصد مصاحبة المفعول معه لمعموله ولذا قال الشارح (اى ما يدل على الحدث) يريد به الفعل اللغوى وهو الدال على معنى قائم بالغير لا الاصطلاحى (فيعم) ذلك (الفعل) الاصطلاحى (واسمى الفاعل) مثل انا سائر وزيدا (والمفعول) مثل انا مضروب وزيدا (والصفة المشبهة) مثل انا ظريف وبكرا (وغيرها) اى غير هذه المذكورات كالمصدر مثل اعجبنى سير زيدا وعمرا (لفظا) اى من حيث اللفظ وحال كونه ملفوظا او ان كان ما يدل على الحدث ملفوظا (وجاز) الواو للحال اى وقد جاز او للعطف فيكون الجملة معطوفة على الشرط (اى لم يجب) (العطف) اى جعل الواو للعطف وعطف ما بعدها على معمول الفعل (ولم يمتنع) ذلك العطف ايضا يعنى الجواز ههنا بمعنى سلب الامكان الخاص يعنى سلب ضرورة الوجوب والامتناع عن الطرفين والعام سلب الضرورة عن احد الطرفين دون الآخر يعنى الوجوب او الامتناع والخاص عنهما معا (فلا ينتقض) هذا الكلام (بمثل ضربت زيدا وعمرا لوجوب العطف) بقرينة المعطوف عليه (فيه) اى فى هذا المثال لان المعية والمصاحبة فى الضرب فى مكان واحد وزمان واحد متعسرة فتكون الواو للعطف (فالوجهان) جواب الشرط (اى العطف) اى جعل الواو للعطف فحينئذ يكون ما بعدها معطوفا على ما قبلها لان الاصل فيها هو العطف (والنصب على المفعولية) اى نصب ما بعدها على ان يكون مفعولا معه مصاحبا لمعمول الفعل (جائزان) اذ لا مانع من واحد منهما مع رجحان العطف لكونه اصلا والعمل بالاصل هو الاولى عند التعارض (نحو جئت انا وزيد) وجئت اليوم وزيد وزيدا وفيه خلاف عبد القاهر حيث جعل العطف ههنا متعينا لان الفصل وان كان قائما مقام التأكيد الا انه لم يكن مثله من كل وجه (بالرفع) اى رفع وزيد (على العطف) اى ابقاء على ان يكون معطوفا على الضمير المرفوع المتصل لامكان التأكيد بالمنفصل (وزيدا) (بالنصب على المفعولية) اى على ان يكون مفعولا معه لمصاحبه معمول فعل فى زمان واحد (وان) عطف على قوله جاز اى وان كان ما يدل على الحدث لفظا (لم يجز العطف) اى عطف ما بعد الواو على ما قبلها (بل يمتنع) العطف لمانع (تعين النصب) اى نصب ما بعدها على انه مفعول معه حيث لا وجه سواه وعند الجمهور النصب مختار ههنا لا واجب فحينئذ يكون المراد بالتعين التعين الاستحسانى وذلك مبنى على ان العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد بالمنفصل وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح على ما سيجئ (مثل جئت وزيدا) فتعين ههنا ان يكون زيد منصوبا على انه مفعول معه (فان العطف) اى عطف زيد على الضمير

البيان والشارح جعل الاسم محذوفا فى تعريفات اخواتها اكتفاء بذكره فى تعريفه ونقول ان المصنف قال فى الشرح ذكر ههنا اسم ولم يذكر لفظ اسم فى غيره من الحدود لانه لو لم يذكره لورد عليه ضربت ضربت اذ هو شئ فعله فاعل مذكور فاحترز عنه باسم واعترض عليه الرضى قائلا ان اراد بقوله فعله المتكلم اوجده بالقول اى قاله فالقول فى الحقيقة وان كان مفعولا الا ان الفعل فى ظاهر اصطلاحهم يطلق على غير القول فيقال هذا مقول وهذا مفعول فلم يكن اذن داخلا فى قوله ما فعله حتى يخرج بقوله اسم وايضا ضربت باعتبار انه مقول ليس بفعل بل هو اسم لان المراد هذا اللفظ المقول فلا يخرج بقوله اسم ما فعله لكونه اسما وبتأويله باللفظ يدخل جميع المفاعيل فان لفظ زيدا ويوم الجمعة وامامك لفظ اوجده الفاعل بالقول فى قولك ضربت زيدا يوم الجمعة امامك وان اراد وهو الظاهر بقوله فعله انه فعل مضمونه الذى هو الضرب فلم يكن داخلا حتى يخرج لانه اذن فعل مضمونه ولم يفعله هذا ولملاحظته الشارح وارادة عدل عنه الى هذا الوجه والعجب من الرضى انه قال بعيد ذلك شارحا لقوله ويكون للتأكيد المراد بالتاكيد المصدر

المرفوع المتصل (فيه) اى فى المثال بالمذكور (يمتنع لعدم الفاصلة) بينهما يعنى (لا) توجد الفاصلة التى تكون (بتأكيد) الضمير المرفوع (المتصل با) لضمير المرفوع (المنفصل ولا بغيره) كالفصل بينهما بالظرف اوغيره (وان كان) اى وجد (الفعل) اى ما يدل على الحدث سواء كان فعلا اصطلاحيا اوغيره كما سبق (معنى) تمييز او حال او خبر لكان على تقدير كونها ناقصة (اى امرا معنويا مستنبطا من اللفظ) من غير تصريح به ولا تقديره وفى الرضى والفعل المعنوى على ضربين لانه اما ان يكون فى اللفظ مشعر به قوى اولا فالاول نحو مالك وزيدا لان الجار والمجرور متعلق بالفعل او بما فى معناه نحو ما شانك لانه بمعنى فعلك وصنعتك فهو بمعنى المصدر الذى فيه معنى الفعل والثانى اعنى الذى لا يكون فى اللفظ مشعر بالعامل قوى نحو ما انت وزيدا فههنا العطف اولى بلا خلاف وان قصد لعدم الناصب وضعف الدال عليه وهو ما الاستفهامية الى هنا كلامه (وجاز) هو كالاول فى التوجيه الا انه ههنا سلب العام (اى لم يمتنع) (العطف) اى عطف ما بعد الواو على ما قبلها بان تكون للعطف لا للمصاحبة (تعين) جواب الشرط وقيل اختير (العطف) اى عطف ما بعدها على ما قبلها (حيث) اى لانه (لا يحمل) الكلام (على عمل العامل المعنوى بلا حاجة مع جواز وجه آخر) غير الحمل على عمل العامل المعنوى (وهو) اى الوجه الاخر (العطف) يعنى اذا جعل الواو للمصاحبة وجعل ما بعدها منصوبا على انه مفعول معه يلزم الحمل على عمل العامل المعنوى واذا جعل الواو للعطف وعطف ما بعدها على ما قبلها يلزم الحمل على عمل العامل اللفظى فتعين هذا لكون العامل اللفظى اقوى من المعنوى وعند وجدان المعنوى لا تأثير للضعيف ولان معنى الفعل غير بالغ درجة الفعل فلا ينتصب بالفعل فيكون العطف ههنا هو الاولى ولذا قال الرضى يجوز العطف فيه بلا تكلف (نحو ما لزيد وعمرو والا) عطف على جاز (اى وان) كان الفعل امرا معنويا مستنبطا من اللفظ ولكن (لم يجز العطف) اى عطف ما بعدها على ما قبلها (بل امتنع العطف (تعين النصب) اى جعل الواو بمعنى مع ونصب ما بعدها على انه مفعول معه للعامل المعنوى (حيث) اى لانه (لا وجه سواه) اى سوى النصب لانه اذا تعذر العمل بالاقوى وهو العطف وامتنع يكتفى بالعمل بما هو الادنى وهو النصب على انه مفعول معه (نحو مالك وزيدا وما شانك وعمرا) انما اورد مثالين مع انه يكفى لايضاح ما هو المراد المثال الواحد ليعلم ان معنى الفعل يستفاد ويوجد مع حرف الاستفهام والجار والمجرور كما فى المثال الاول مع حرفه ايضا والاسم كما فى المثال الثانى (فانه امتنع العطف) اى عطف ما بعد الواو على الضمير المجرور (فيهما) اى فى المثالين المذكورين وامثالهما (لان العطف على الضمير المجرور) سواء كان مجرورا بحرف الجر كالمثال الاول او بالاضافة كما فى المثال الثانى (بلا اعادة الجار) فى المعطوف حرفا كان او اسما (غير جائز)

الذى هو مضمون الفعل بلا زيادة شئ عليه من وصف او عدد هو فى الحقيقة تأكيد للفعل توسعا ولم يتفطن منه لعدم وروده اعتراضه وما زعمه القائل من انه لا ينفع لاخراج زيد ضارب من الدخول عن كون معنى هذا الاسم مقابلا لمعنى الفعل المذكور هنالك فان كان هذا شاملا لاسم الفاعل مثلا لم يكن هو كذلك فلا محذور وما ذكره قدس سره ليس كما ينبغى لضرورة ان المفعول المطلق ليس هو اللفظ المجرد عن معناه بل اللفظ مفعول باعتبار دلالته على ما صدر عنه وقام به ليس الا وايضا قوله بمعناه يرفع احتمال توهم كون ما عبارة عن المعنى الا ترى انه لو كان كذلك لزم ان يكون للمعنى معنى (قوله وخرج به المصادر التى لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد قيل وكذا خرج نحو ويل لك وانواع الضرب وقمت اولف ضرب وقمت لكن لم يخرج بعد ضرب شديد فى قولك ضربى ضرب شديد وضربى انواع او الف وانما هو لاخراج مثل اضارب زيد وضرب زيد شديد ثم قيل وتحقيق الكلام ههنا ان معنى اسم ما فعله فاعل فعل مذكور انه اسم يدل على ما فعله فاعل بحسب التركيب مثلا ضربا فى ضربت ضربا يدل على ان

لماسيجيء وههنالم بعد (ولم يجز) جواب عن سؤال مقدر تقديره اذالم يجز العطف على الضمير المجرور فلم لم يجز العطف على الاسم وهو الشان ليكون عملا بما هو الاقوى وهو العطف والعمل بالادنى لايجوز الاعند امتناع العمل بالاقوى باى وجه كان وههنا يمكن ان يعمل بالاقوى فاجاب عنه بالواو الاستئنافية بقوله ولم يجز (عطف عمرو على الشان) كمالم يجز على الضمير المجرور ولانه خلاف المعنى اذالمعنى حينئذ ماشانك ونفس عمرو فيكون السؤال عن شان المخاطب وذات عمرو والمقصود من هذا الكلام السؤال عن شانهما لان مثل هذا الكلام انما يستعمل فى هذا المعنى والحال قرينة عليه ولذا علله الشارح بقوله (اذالسؤال عن شانهما لاعن شان احدهما ونفس الاخر) يعنى مراد المتكلم السؤال عن وصفهما وليس مراد المتكلم السؤال عن وصف المخاطب ونفس عمرو ولانه لو عطف عمرو على الشان يكون السؤال عن شان المخاطب ونفس عمرو وهو غير مراد بقرينة محل الاستعمال لماسبق آنفا وقال المحشى ويجوز العطف على الضمير بجعل الكلام من باب حذف المضاف فالتقدير وشان عمرو فيكون السؤال ايضا عن شانهما او على الشان فيكون الكلام ايضا من باب حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه مثل قوله تعالى وجاء ربك فيكون السؤال ايضا عن شانهما لان المعنى يكون ح وشان عمرو والنصب ان ترجح بالسلامة من الحذف ترجح هذا ان التقدير ان بالاستغناء من اعمال العامل المعنوى انتهى كلامه مخلوطا وهذان التقديران وان كانا جائزين الا انهما لايخلوان عن تكلف (وانما حكمنا بمعنوية الفعل فى هذه الامثلة) الواردة لتعين العطف او تعين النصب يشير الى ان اللام التعليلية متعلقة بمفهوم الكلام وتعليل ايضا للقاعدتين السابقتين بحيث لايختص بالاخرى (لان المعنى) اى معنى كل واحد من الامثلة السابقة قولك (ماتصنع) (وما يماثله) مثل يلابس بالياء التحتانية او الفوقانيه فيكون من باب حذف المعطوف او الاكتفاء به والعمل بالمقايسة او الاحالة على فهم المتعلم (فمعنى ماشانك وزيدا) قولك (ماتصنع وزيدا) بالتاء المثناة من فوق فى هذا التفصيل نشر على خلاف اللف (ومعنى مالك وزيد ايضا) اى كالمثال الاول قولك (ماتصنع وزيدا) بالتاء المذكورة سابقا لان المضاف اليه والمجرور فيهما الكاف الدال على الخطاب فيكون التفسير دالا على الخطاب لان المفسر عين المفسر) ومعنى مالزيد وعمرو) قولك (مايصنع زيد وعمرو) بالياء المثناة من تحت لان المجرور ههنا اسم ظاهر وهو لايكون الاغائبا فيكون تفسيره كذلك (الحال) من حال الشيء يحول اى انقلب سمى هذا القسم بها لانقلابه وتحوله غالبا (لما فرغ من المفاعيل) الخمسة (شرع فى الملحقات) اى فى بيان مايلحق (بها) وانما الحقت الحال بها من حيث انها فضلة جاءت بعد تمام الكلام ولها ايضا شبه خاص بالمفعول فيه لماسبق قدمت على سائر الملحقات بها لانها تبين هيئة الفاعل والمفعول به دون غيرها وفيها معنى الظرفية ايضا (وهو) اى الحال لان الحال يذكر ويؤنث (ما) اى شيء مفردا كان او جملة وان حملت

الضرب فعله المتكلم فعلى هذا اسم مافعله فاعل اخرج جميع المصادر فلا حاجة لاخراجها الى قيد مذكر وانما هو لاخراج مثل اضارب زيد وضرب زيد شديد ولا الى قوله بمعناه لاخراج تأديبا فى ضربت تأديبا وانما هو لاخراج القاتل وضارب زيد على سبيل التنازع فان ضاربا اسم مافعله فاعل القاتل بحسب دلالة التركيب لكن ليس بمعناه وبهذا اندفع عن التعريف ورود نحو كرهت كراهتى فان كراهتى لايدل بحسب التركيب انه فعله فاعل ولايخفى على المتأمل الخبير ان كلا قوليه مما لاوجه له اما الاول فلان مثل قوله ضرب شديد فى ضربى ضرب شديد وكذا قوله وضربى انواع داخل فى الحد فكيف يصح اخراجه بشيء من القيود فان قلت نعم ان الامر كذلك الا انه قدس سره لما اخذ الفعل المذكور اعم من ان يكون حقيقة او حكما توجه ذلك قلنا ذلك التعميم انما يشمل مايعمل كالفعل فى جميع المواضع بخلاف المصدر فانه لم يثبت له ذلك لقصوره عما هو كذلك لفظا ومعنى كما ذكروه فى مباحث الاضافة والمصدر وبه ظهر سر ثبوت المفعول المطلق للفاعل دون المصدر واما الثانى فلانه على تقدير تسليم حصول مراده بما ارتكب اليه

لفظة ماعم من الاسم الحقيقى والحكمى وفسرتها بالاسم بان تقول اى اسم حقيقة كالحال المفردة او حكما كما تكون جملة فله وجه (يبين هيئة الفاعل) اى وصفه حال صدور الفعل عنه مثل جاءنى زيد راكبا فان الحال ههنا يبين حال زيد ووصفه عند صدور المجئ عنه وهو الركوب فيكون قوله راكبا مبينا لوصف الركوب عند كون المجئ صادرا عنه (او) هيئة (المفعول به) حال وقوع الفعل عليه نحو رأيت زيدا فارسا (اى من حيث هو فاعل يصدر عنه) الفعل (او مفعول به) يعنى يقع عليه الفعل (كما هو الظاهر) قوله ما يبين جنس شامل للمعرف وغيره (فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتمييز) فان التمييز وان كان مبينا الا انه يبين الذات لا الصفة سواء كانت الذات مذكورة او مقدرة نحو رطل زيتا وطاب زيد نفسا وسيأتى (وباضافتها) اى اضافة الهيئة (الى الفاعل او المفعول به يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل او المفعول به كصفة المبتدأ) او الخبر او غيرهما فانها وان كانت مبينة الهيئة الا ان تلك الهيئة ليست هيئة الفاعل او المفعول به (نحو زيد العالم اخوك) او اخوك زيد العالم او ان زيدا العالم اخوك وان اخاك زيد العالم او كان زيد العالم اباك او غير ذلك (وبقيد الحيثية) اى بقوله من حيث هو فاعل او مفعول به (يخرج صفة الفاعل) مثل جاءنى زيد العالم (او) صفة (المفعول به) سواء كان بلا واسطة نحو رأيت زيدا العالم او بالواسطة نحو مررت بزيد العالم (فانها) اى صفة كل منهما (تدل على هيئة الفاعل او المفعول به مطلقا) اى سواء صدر عنه المجئ او لا وسواء وقع عليه الفعل او لا بل كل واحد من الفاعل او المفعول به موصوف بالعلم مطلقا (لا) ان تلك الصفة تدل على هيئة الفاعل او المفعول به (من حيث هو) الفاعل (فاعل او) المفعول به (مفعول به وهذا الترديد) اى الترديد المفهوم من كلمة او (على سبيل منع الخلو) يعنى ان الحال لا يخلو من ان يبين هيئة الفاعل او هيئة المفعول (لا) يكون هذا الترديد على سبيل (الجمع) بحيث يمتنع ان يجمع الحال بين هيئة الفاعل وهيئة المفعول بل يصح ان يجمع الحال بينهما (فلا يخرج منه) اى من التعريف (مثل ضرب زيد عمرا راكبين فالاولى) الجمع بينهما لانه اخصر ولا مانع من التفريق نحو لقيت زيدا راكبا ولقيت زيدا راكبا راكبا فان كانا مختلفين فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعه كيف ما كان مثل لقيت هندا مصعدا منحدرة او لقيت هندا منحدرة مصعدا فهذا اولى لان الفصل الواحد اولى من الفصلين وان لم يكن فالاولى جعل كل حال بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتأخير حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا والمصعد هو زيد كذا فى الرضى بل هذا هو الاولى فيكون الاول للثانى والثانى للاول وفصل اولى من فصلين وفى الهندى مثل لقيت مصعدا منحدرا على الجمع فى الاول والتفريق فى الثانى وهذا دليل على ما قلت (لفظا او معنى) تمييز عن الفاعل او المفعول او حال منهما او خبر لكان المقدر والى الاخير ذهب الشارح حيث قال (اى سواء كان الفاعل) الذى وقع الحال عنه (او المفعول) به (الذى وقع الحال

تكلف يحكم ببطلانه اصحاب الذوق ولله در الشارح حيث اتى فى بيان فوائد القيود وتطبيق الحد بالمحدود بوجه لا يحوم حوله شائبة تكلف ولا يرى فى سبيله تعسف (قوله) بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء قيل غفل الشارح عما ذكر ان الفعل اعم من الاسم الذى فيه معنى الفعل عين معنى المفعول المطلق ولا يكون مشتملا عليه اشتمال الكل على الجزء اذا كان مصدر او المراد باشتمال العامل على معنى المفعول المطلق ليس اشتماله على مفهوم لفظه بل على ما قصد به من الافراد لئلا ينتقض نحو ضربت انواعا فان ضرب يشتمل على ما صدق عليه انواع لا على مفهومها لان الضرب المقصود منه عين الانواع ثم خروج تأديبا انما يتم لو كان التأديب غير الضرب اما اذا كان فى التحقيق عينه فلا يخرج وليس عن سلامة الذهن فان التعميم السابق لا يتناول المصدر كما عرفت وعلى تقدير التسليم لا يكون ذلك من المفعول لضرورة فان الفعل الحقيقى كذلك فيكون مبنى البيان ذلك وكلام القائل انما يصح ان لو لم يرد بالفعل حقيقته اصلا بل لو لم يرد به شئ سوى المصدر وهو بديهى الفساد (قوله

عند لفظا اى لفظيا ) بحذف ياء النسبة لان المصدر بنفسه لايكون خبرا والفاعل اللفظى او المفعول اللفظى لايكون الا (بان يكون فاعلية الفاعل اومفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه ) يعنى لايكون الفاعل فاعلا ولا المفعول مفعولا الا بان يكون الكلام الذى وقع الحال فيه عن الفاعل او المفعول به ملفوظا ومنطوقا لا غير فيكون الفاعل ملفوظا ومنطوقا والمفعول به كذلك (من غير اعتبار معنى خارج عنه ) اى عن الكلام كما اعتبر فى الفاعل المعنوى فى قوله هذا زيد راكبا او المفعول المعنوى فيه ايضا وسيأتى تحقيقه (يفهم) ذلك المعنى الخارج عن الكلام ( من فحوا الكلام) فحوى القول معناه يقال عرفت ذلك من فحوى كلامه اى معنى كلامه مقصورا اى ممدودا وفى الحديث من اكل من فحوى ارض لم يضره ماؤها يعنى البصل كذا فى الصحاح (سواء كانا) اى الفاعل او المفعول (ملفوظين حقيقة) كما مر من قوله ضرب زيد عمرا راكبين (او حكما) كما سيجئ من الامثلة (او معنى) معطوف على لفظا (اى) كان الفاعل او مفعول به (معنويا) وهما لايكونان الا (بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم) هذا المعنى (من فحوى الكلام) بحيث (لا) يكون فاعلية الفاعل اومفعولية المفعول (باعتبار لفظه ومنطوقه) اى باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه بل باعتبار المعنى المفهوم من فحوى الكلام (والمراد بالفاعل) الذى فى تعريف الحال (او المفعول به) الذى هو كذلك (اعم) يعنى ان يكون كل واحد منهما اعم (من ان يكون حقيقة او حكما) يعنى ان يكون الفاعل فاعلا حقيقيا او المفعول مفعولا حقيقيا كالامثلة المذكورة او فاعلية الاول ومفعولية الثانى فاعلا ومفعولا حكميين كما سيأتى من الامثلة (فيدخل فيه) اى فى تعريف الحال (الحال عن المفعول معه لكونه) اى لكون المفعول معه (فى معنى الفاعل) لمصاحبة اياه فى صدور الفعل عنه مثل جئت وزيدا راكبا ومثل ماشانك قائما حالا من الفاعل معنى اذا المعنى كما سبق ماتصنع قائما ومثل استوى الماء والخشبة اى مقرونة (او) لكون المفعول معه فى معنى (المفعول به) لمصاحبته اياه فى وقوع الفعل عليه مثل كفاك وزيدا مقيما درهم (وكذا المفعول المطلق) يعنى يجوز الحال من المفعول المطلق بشرط ان يكون معرفة لان تعريف ذى الحال شرط وانما يجوز منه لكونه فى معنى المفعول به (مثل ضربت ضرب شديدا) فان شديدا حال من الضرب وهو مفعول مطلق معرف باللام ومثله جلست الجلوس كثيرا يعنى او قمت الجلوس حال كونه كثيرا (فانه) اى مثل ضربت الضرب شديدا (بمعنى احدثت الضرب شديدا) فيكون مفعولا به وشديدا حالا منه (وكذا) اى كما يدخل الحال من المفعول معه والحال من المفعول المطلق فيه (يدخل فيه) ايضا (الحال عن المضاف اليه) اذا صح حذف المضاف واقامته المضاف اليه مقامه (كما اذا كان المضاف) الذى اضيف الى صاحب الحال (فاعلا او مفعولا يصح حذفه)

والمراد باشتمال العامل اشتماله على ماقصد به من الافراد باطل لظهور استحالة ذلك فى نحو ضربت ضربا والامر فى الكل سواء ولاينتقض بنحو ضربت انواعا من الضرب لان الامر فيه ايضا باعتبار المفهوم فان كون الانواع مفعولا مطلقا انما هو لاشتماله على الحقيقة التى كان بها كذلك قال الزمخشرى وقد يقرن بالفعل غير مصدره مما هو بمعناه وذلك على نوعين مصدر وغير مصدر ومثل لغير المصدر بهذا المثال اعنى ضربت انواعا من الضرب وقال المصنف فى قوله ذلك قد تبين انه اراد بغير المصدر المفعول المطلق الذى ليس له فعل يجرى عليه مذكورا ولا غير مذكور نحو قولك ضربته انواعا من الضرب لان الانواع ليست مصدرا باعتبار ان لها فعل يجرى عليه اذ النوع انما هو موضوع لقسم من اقسام الشئ على اى صفة كان ولكنه استعمل فى هذا المحل المخصوص مرادا به ضرب مخصوص بيانا لما فعله الفاعل فوجب ان يكون مفعولا مطلقا لاشتماله على الحقيقة التى كان بها كذلك فانظر الى قول الزمخشرى مما هو معناه والى ذلك التفصيل حتى لاتضل عن سواء السبيل وقوله ثم خروج تأديبا الخ من جملة الاوهام

اى حذف المضاف الذى هو فاعل او مفعول (وقيام المضاف اليه) الذى هو ذو الحال (مقامه) اى مقام المضاف (فكأنه) اى المضاف اليه الذى هو ذو الحال بعد حذف المضاف واقامته مقامه (الفاعل او المفعول) ولم يذكر الشارح المفعول فيه ولا المفعول له سواء كانا منصوبين بتقدير الحرف او مجرورين بلفظه لانهما لم يكونا صاحبي الحال لانهما لايكونان فاعلين ولا مفعولين حقيقة او حكما تدبر (نحو بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا) اى مخلصا فان حنيفا حال من ابراهيم المضاف اليه لقوله ملة وهو مفعول لفعل مقدر تقديره بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا (و) نحو ايحب احدكم (ان يأكل لحم اخيه ميتا) فان ميتا حال من اخيه وهو مضاف اليه لقوله لحم الذى هو منصوب لانه مفعول ان يأكل فهذان مثالان لكون المضاف مفعولا واما مثال كون المضاف فاعلا فقولك نتبع ملة ابراهيم حنيفا بشرط ان يكون الفعل مبنيا للمفعول ورفع ملة وان يؤكل لحم اخيه ميتا برفع لحم على انه نائب الفاعل لقوله ان يؤكل (فانه يصح ان يقول) بحذف ملة واقامة ابراهيم مقامها (بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع ملة ابراهيم) فكأنه حال من المفعول (به (و) يصح ايضا ان يقول بعد الحذف والاقامة (ان يأكل اخاه مقام ان يأكل لحم اخيه او كان المضاف) الذى اضيف الى ذى الحال (فاعلا او مفعولا وهو) اى المضاف الذى هو فاعل او مفعول (جزء المضاف اليه) الذى هو ذو الحال (فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف) فكأنه حال من الفاعل او المفعول لكونه جزءً منه (وان لم يصح قيامه) اى المضاف اليه (مقامه) اى المضاف لان جزء الشئ لايقوم مقامه بعضا اوكلا (كما فى قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع) اى محكوم عليهم بالقطع (مصبحين) اى داخلين فى الصبح من اصبح الرجل اذا دخل فى الصباح فحينئذ تكون تامة لاتحتاج الى خبر منصوب (فقوله مصبحين حال من هؤلاء) المضاف اليه لدابر فكأنه وهو حال من المضاف اليه حال من المضاف اليه (باعتبار ان الدابر المضاف اليه حال من المضاف الذى هو جزء المضاف اليه (باعتبار ان الدابر المضاف اليه) اى الى هؤلاء فقوله اليه متعلق بالمضاف والضمير المجرور يرجع الى هؤلاء لا الى الموصول بل الراجع اليه ما استكن فيه (جزؤه) اى جزؤ هؤلاء (فان دابر الشئ اصله) فكأنه قال يقطع دابر هؤلاء ان يحكم عليهم قطعا بالعذاب حال كونهم داخلين فى الصبح (والدابر مفعول مالم يسم فاعله باعتبار) ان (الضمير المستكن فى المقطوع) راجع اليه والمستكن فيه مفعول مالم يسم فاعله فحكم المرجع كحكم الراجع فاذا كان فاعلا يكون المرجع كذلك واذا كان نائبا عنه يكون المرجع ايضا كذلك (ف) صار (كأنه حال عن مفعول مالم يسم فاعله) وقيل حال من الضمير فى مقطوع وجمعه مع ان صاحبه مفرد ومطابقة الحال صاحبه شرط فى الامور الخمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث للحمل على المعنى لان دابر هؤلاء فى معنى مدبرى هؤلاء (ولو قرئ تبين على صيغة الماضى المعلوم من باب التفعل) الذى هو من ابواب الخماسى (او يبين على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل) الذى

اذ لااحد يقول باتحاد العلة والمعلول بحسب الحقيقة لضرورة كون العلة خارجة عنه مغايرة (قوله للتأكيد ان لم يكن فى مفهومه زيادة على مايفهم من الفعل قيل اى لتأكيد العامل باعتبار تمام معناه اذا كان مصدرا او بعده اذا كان غيره ويلزم مما ذكره ان يكون مثل ضربت ضربا فى الزمان الماضى مفعولا مطلقا للتاكيد ولا يخفى ان التفسير كذلك مبنى على ما عرفت من زعمه الزيف وقوله ويلزم مما ذكره ظاهر فى الاعتراض ولا يحل ذلك (قوله) والنوع ان دل على بعض انواعه قيل يريد الدلالة على بعض انواعه فقط او فى ضمن الدلالة على جميع انواعه لئلا يخرج نحو ضربت جميع انواع الضرب وهذا كما تراه (قوله وقد يكون اى المفعول المطلق بغير لفظه قيل مناط فائدة هذا الحكم كلمة قد المفيدة للتقليل لانه وان علم من التعريف انه لا بشرط ان يكون بلفظه لكن لم يعلم ان ما هو بغير لفظه قليل او هو عطف على لا يثنى ولا يجمع اى الاول وقد يكون بغير لفظه فهو لدفع توهم ان كونه للتأكيد يوجب ان يكون بلفظه لان التأكيد المعنوى بالفاظ مخصوصة واللفظى لا يكون بغير لفظه ولا يبعد ان يقال اراد التصريح بانه

هو من ابواب الرباعی المزید فیه علی الثلاثی (وجعل الجار والمجرور) الذی فی قوله به
(متعلقا به) ای باحد الفعلین علی کلا القرائتین والضمیر المجرور راجعا الی الموصول
الذی عبر عنه بقوله ما (لا بالمفعول) یعنی لم یجعل الجار متعلقا بالمفعول بل یجعل
متعلقا باحد الفعلین السابقین (دخل فیه) ای فی تعریف الحال (الحال من المفعول
معه و) الحال من (المفعول المطلق من غیر حاجة الی تعمیم الفاعل) الذی ذکر فی
التعریف الی الفاعل الحقیقی او الحکمی (و) الی تعمیم (المفعول) ایضا کذلک
لان لفظ المفعول اذا لم یکن مقیدا یصح اطلاقه علی المفعول به والمفعول المطلق والمفعول
معه جمیعا من غیر تعمیم لان المطلق یوجد فی الافراد ولا یصح ههنا اطلاقه علی المفعول له
و فیه لما عرفت سابقا من انه لا یقع الحال عنهما (الا الدخول ما وقع حالا عن المضاف الیه)
فاذا احتیج الی التعمیم لدخول مثل هذا الحال یکون التفسیر الاول هو الاولی والالیق
لیکون التعمیم فی الکل دون البعض ولان تعلق الجار بالمفعول اولا تدبر (مثل ضربت
زیدا قائما) فان کانت قرینة حالیة او مقالیة تعین صاحب الحال جاز ان یجعله لما قامت له من
الفاعل او المفعول به وان لم تکن فان کان الحال من الفاعل وجب تقدیمها الی جنب صاحبها
لازالة اللبس نحو لقیت راکبا زیدا وان لم تقدمه فهو من المفعول ومنهم من یقول الطریق
فی مثله ان یقول اقوم او یقوم لا قائما للبس الا اذا علم السامع من القائم منهما وقیل انت مخیر
بجعله حالا من ایهما شئت هذا (مثل اللفظی الملفوظ حقیقة) تمیز عن نسبة المفعول الی
نائبه (فان فاعلیة تاء المتکلم) یعنی کونها فاعلة للفعل (ومفعولیة زید) ای کونه مفعولا للفعل
(انما هی) ای ما کل واحدة من الفاعلیة والمفعولیة الا (باعتبار لفظ هذا الکلام ومنطوقه
من غیر اعتبار معنی خارج) تکون فاعلیة الفاعل ومفعولیة المفعول باعتبار ذلک المعنی
الخارج فی الکلام (عنه) ای عن الکلام (وهما) ای الفاعل والمفعول (ملفوظان) فی هذا
الکلام (حقیقة) ای ملفوظا حقیقیا یریدانه یصح ان تجعل قائما حالا من ایهما شئت ای
من الفاعل او المفعول علی سبیل منع الخلو والجمع لان قائما مفردا لا یکون حالا منهما لکن
الاولی ان یجعل حالا من زیدا اذا لم تکن قرینة لیکون الحال [illegible] صاحبه وهو الاصل کذا
فی الرضی وقد سبق ایضا (و) مثل (زید فی الدار قائما) (مثال اللفظی الملفوظ حکما)
نصب علی التمیز (فان فاعلیة الضمیر المستکن فی الظرف) ای کونه فاعلا له وهو المنتقل
عن عامله بعد حذفه الاختصار ولان تقدیره زید حصل فی الدار قائما لان الظرف الواقع
خبرا مقدر بجملة عند الاکثر لما سبق ثم حذف حصل فاستکن الضمیر فی الظروف یعنی
انتقل الیه بعد حذف عامله (انما هی) یعنی لیست تلک الفاعلیة الا (باعتبار لفظ هذا الکلام
ومنطوقه من غیر اعتبار معنی خارج عنه) ای عن لفظ الکلام ومنطوقه (والضمیر
المستکن) سواء کان استکنانه جائزا او واجبا (ملفوظ حکما) ای یکون فی حکم اللفظ لما
سبق فی قوله واللفظ اما حقیقی او حکمی لصحة اجراء احکام اللفظ علیه من کونه مسندا

(الیه)

لیس تابع سیبویه والذی
اراه ذلک لا یفهم من
التعریف لکونه ظاهرا فیما
هو بحسب لفظه فاراد ان
ینبه علی کونه اعم منه
(قوله نحو قعدت) جلوسا
قیل هذا الترکیب انما یصح
بطریق الحقیقة لو لم یکن
القعود مخصوصا بما بعد
الاضطجاع والجلوس بما
بعد القیام ولا یخفی انه مثال
للمغایرة بحسب الباب ایضا
ولیس بمستقیم اذ لا فرق
بین القعود والجلوس
بحسب المعنی قال فی الصحاح
قعد قعودا ومقعدا ای جلس
والزمخشری ایضا صرح
بذلک وکذا صاحب
القاموس ثم ذکر فی بعض
کتب اللغة احتمال کون
القعود من القیام والجلوس
من الضجعة لکن لا غبار
علی التمثیل لما ان مبناه المعنی
المشهور المقول والمراد
بمغایرة الباب کون احدهما
من الثلاثی والآخر
من المزید فیه (قوله) ای
قدمت قدوما خیر مقدم الخ
فیه نظر والظاهر ای
قدمت خیر مقدم فخیر اسم
تفضیل ومصدریة باعتبار
المضاف الیه (قوله) وهذا
معنی وجوب الحذف سماعا
قیل لا یخفی انه لو کان معنی
وجوب الحذف سماعا هذا
لکان القیاس ایضا واجب
الحذف سماعا لانه لم یوجد
فی کلام العرب استعمال
الافعال العاملة فیه بل معنی
وجوب الحذف سماعا انه لم
یوجد الا استعمال الافعال
لعاملة ولا قاعدة له یعرف

اليه وذا حال وراجعا الى الاسم وغير ذلك مما يدل على كونه ملفوظا حكما فكان لفظا حكما
(وهذا زيد قائما) الظاهر انه اذا اعتبر العامل حرف التنبيه يكون ذو الحال اسم الاشارة
لاتصاله به يعنى يصح ان يجعل مثالا للفاعل المعنوى اذا جعلته حالا من قوله هذا لانه فى معنى
الفاعل المفهوم من التنبيه والاشارة فيكون قائما حالا من الفاعل المعنوى (مثال للمفعول
المعنوى لان مفعولية زيد) اى كونه مفعولا (ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه)
لانه باعتبار لفظه ومنطوقه مبتدأ وخبر وجملته جملة اسمية فليس فيه فاعل ولا مفعول
(بل) المفعولية ليس الا (باعتبار معنى الاشارة او التنبيه المفهومين من لفظ هذا) لان التنبيه
مفهوم من كلمة الهاء الموضوعة للتنبيه والاشارة مفهومة من اسم الاشارة (ولا شك انهما اى
معنى الاشارة والتنبيه) ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدر) المتكلم
(فى نظم الكلام اشير او انبه و يصير زيد به) اى بما قدر فى نظم الكلام (مفعولا لفظيا) لا
معنويا لانه اذا كان قصد المتكلم هكذا يجعل زيدا منصوبا لفظا ويقول هذا زيدا قائما ويجعل
نصبه دليلا لما قصده (بل مفعوليته) بل كون زيد مفعولا (انما هى) يعنى لا تكون تلك
المفعولية الا (باعتبار معنى اشير او انبه الخارج) صفة المعنى (عن منطوق الكلام المعتبر)
صفة بعد صفة للمعنى (لصحة وقوع القائم حالا) يعنى انما يعتبر ذلك المعنى لان يصح ان يكون
قائما حالا لان العامل فى الحال الفعل او شبهه او معناه على ما سيأتى والاولان مفقودان
ههنا لانه ليس فيه فعل او شبهه واذا لم يعتبر الثالث وهو معنى الفعل لم يصح وقوع قائما
حالا لانه يلزم منه ان يوجد معمول بدون عامل وذا باطل (فهى) اى مفعولية زيد فى المثال
المذكور (معنوية لا لفظية) لما عرفت (وعاملها) مبتدأ خبره قوله الفعل وما عطف عليه
(اى عامل الحال) لان الحال مؤنث باعتبار انه صفة ويذكر باعتبار لفظة (اما) (الفعل)
اراد بقوله اما الفعل ان او منفصلة حقيقية يعنى تكون لمنع الجمع والخلو وان شبهه انما يعمل
فيها اذا لم يوجد الفعل لفظا او تقديرا لانه اصل فى العمل وقوى ايضا وان معنى الفعل لا
يعمل فيها ايضا الا اذا لم يوجد واحد منهما لفظا او تقديرا (الملفوظ) يعنى يكون الفعل
العامل فيها ملفوظا حقي[illegible] (او المقدر يعنى يكون ملفوظا تقديرا بان يكون محذوفا جوازا
او وجوبا كما سيأتى (نحو ضربت زيدا قائما) هذا مثال الفعل الملفوظ حقيقة (وزيد فى الدار
قائما) هذا مثال الفعل الملفوظ تقديرا بقرينة ان الظرف لابد له من متعلق عامل فيه والاصل
فى العمل الفعل واذا لزم التقدير فالاصل هو الاولى ولذا قال الشارح (ان كان الظرف
مقدرا بالفعل) بناء على كونه اصلا فى العمل (او شبهه) اى ما يشبه الفعل (وهو ما يعمل
عمل الفعل يعنى الرفع والنصب (وهو من تركيبه) اى من تركيب الفعل اى يكون مشتركا
فى مادة حروفه كضرب وضارب ومضروب (كاسم الفاعل) سواء كان لازما (نحو زيد
ذاهب راكبا) فى مقام ذهب زيد راكبا او متعديا مثل زيد ضارب غلامه قائما مكان ضرب

بها ومنشأ ذلك عدم الانصاف فانه قدس سره انما قال ذلك بعد ان فسر الحذف السماعى بانه الموقوف على السماع لا قاعدة له يعرف بها ومثل بتلك الامثلة وقال فانه لم يوجد فى كلامهم استعمال الافعال العاملة فى هذه المصادر فالظاهر ان المقصود بالاشارة بيان معنى الوجوب فى الحذف السماعى المعلوم قبل لا بيان مجموع الوجوب والحذف السماعى سلمنا ان المشار اليه بهذا مجموع ذلك لكن لا نسلم دخول القياس لان مدار الكلام على اعتبار قيد الحيثية (قوله) واجاب بعضهم الخ قيل الصواب انه لا جواب للاعتراض لان كل مصدر اضيف الى الفاعل والمفعول بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا ولم يقصد بها بيان النوع وجب حذف ناصبها سواء كان هذه المصادر او غيرها فحذف عاملها قياسى او ليس بواجب ولا يذهب عليك ان الاوفق بعبارة المصنف هو الجواب الاول ولا حاصل لهذا الكلام فانه ادعى اولا كون الاعتراض وارادغير مندفع وزعم ثانيا ان لوجوب الحذف قاعدة نحوية وفرع على بيانها كون الحذف قياسا او غير واجب ثم قال ان الجواب الاوفق هو الاول فصار كمن اشتبه عليه الشؤن

زيدغلامه قائما(و) سواءكان ملفوظا تحقيقا كالمثالين المذكورين اوتقديرا مثل (زيدفى الدار قاعدا ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل) على مذهب الكوفيين لان الظرف عندهم مقدر باسم الفاعل على ماسبق (وكاسم المفعول) اعادالجار لئلايتوهم عطفه على قوله باسم الفاعل سواءكان تحقيقا (نحو زيدمضروب قائما) اوملفوظا تقديرا نحو زيد فى الدار جالسا ان كان الظرف مقدرا باسم المفعول (والصفة المشبهة) ملفوظة كانت (نحو زيدحسن ضاحكا) فى تقدير حسن زيدفى الدار ضاحكا والمصدر نحوا عجبنى ضرب زيدقائما وهذان اعنى الفعل وشبهه يعملان فى الحال متقدما مثل راكبا ضرب زيدو متأخرا القوة عملهما غير المصدر فانه لايعمل متقدما الحال عليه لماسيجئ والثالث اعنى معنى الفعل لايعمل الااذاكان الحال متأخرا عنه لضعفه (اومعناه) (المستنبط) اى المفهوم (من فحوى الكلام) اى من معنى الكلام (من غير التصريح به) اى بالعامل (اوتقديره) لانه اذا صرح او قدر يكون اما الفعل او شبهه ولايكون معناه (كالاشارة والتنبيه) المفهومين من حرف التنبيه واسم الاشارة (فى نحو هذا زيدقائما كما مر) فى قوله وهذا زيدقائما (وكالنداء والتمنى) مثل ليت (والترجى) كلعل (والتشبيه) نحو كأن وانما خص هذه الحروف الثلاثة من بين الحروف المشبهة بالفعل لانها تفيدمعانى الافعال المحققة غير التأكيد بماذكرنا فصح ان يكون كل واحدمنها مقيدا بحاله باعتبار تلك المعانى بخلاف الثلاثة الاخر فانها لمجرد تأكيد النسبة او الاستدراك فلا يصح تقييدها بالحال وقال المحشى ولاعمل لكل مايستنبط منه معنى الفعل فان ان وان والاستفهام والنفى لايعمل مايستنبط منها بل العمل سماعى وفى الرضى فالاولى احالة ذلك على استعمالهم وان لايعلل (فى نحو يازيدقائما) ويارجل مقيما ويار بنا منعما بشرط ان يكون المنادى معرفة سواءكان معرفة قبل النداء او تعرف به او بالاضافة او مشبها به لان التعريف او النكرة المخصوصة شرط فى ذى الحال (وليتك) وليته وليت زيدا (عندنا مقيما ولعله) ولعلك ولعل زيدا (فى الدار قائما وكأنه) وكأنك وكأنما زيدا (اسدصائلا) فانها لتضمنها معانى الافعال تعمل فى الحال الاانها لاتتقدم عليها لضعفها فى العمل لماسبق فان قيل لم لايكون العامل فى الحال خبرها اذاكان غير جامد اجيب بان المراد تقيد التمنى مثلا لاالمتمنى ويختلف المعنى فى ليتنى صحيحا راجع الى اهل (وشرطها) (اى شرط الحال) عندالبصرية لان الكوفيين لم يشترطوا فيها التنكير وجوزوا ايقاع المعرفة حالا لانها فى الاصل خبر وكما يجوز فى الخبر التعريف والتنكير يجوز فيها ايضا الا ان التنكير اصل عندهم ايضا (ان تكون) الحال (نكرة) (لان النكرة) اصل لكونها مجردة من العوارض والتعريف لايكون الابقيدزائدعلى النكرة (والغرض) من الحال (وهو) اى الغرض منها (تقييد الحدث المنسوب) سواءكانت نسبة الحدث اسنادية كمافى قولك جاءنى زيدراكبا اوايقاعية

(مثل)

---

واختلط به الظنون والتفصيل فى هذا المقام على وجه التحقيق ان المصنف قال فى الشرح طريق علمها السماع وحاصلها انها مصادر كثرت فى استعمالهم فخففوها بحذف فعلها وجعلوا المصدر عوضا عنها للكثرة فهى فى المعنى معللة بالكثرة الا ان الكثرة لما تعذر معرفة ما كثرت بعينه احتيج الى السماع اذلا يقدر على ضابط يعرف به ما كثر مما لم يكثر وعليه كلة النحاة وخالفهم الرضى قائلا والذى ارى ان هذه المصادر وامثالها ان لم يأت بعدها ما بينها ويبين ماتعلقت به من فاعل اومفعول اما بحرف جر اوباضافة المصدر اليه فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وجدعك الله جدعا وشكرت الله شكرا وحمدت الله حمدا وفى نهج البلاغة فى الخطبة البكالية نحمده على عظيم احسانه ونير برهانه وتوامى فضائه وامتنانه حمدا يكون لحقه قضاء ولشكره اداء واما ما بين فاعله بالاضافة نحو كتاب الله وسنة الله وصعاليك ودواليك وبين مفعوله بالاضافة نحو ضرب الرقاب وسبحان الله ولبيك وسعديك ومعاذالله اوبين فاعله بحرف نحو بوسا لك اى

مثل رأيت زيدا ماشيا او اضافية نحو مررت بزيد جالسا (الى صاحبها محصل) اى الغرض (بها) اى بالنكرة (والتعريف) لكونه من العوارض والعارض كالمعدوم (زائد على الغرض) والزائد لايعتبر وفى الرضى والاولى ان يبين الشئ اولا ثم يبين الحدث المنسوب اليه ثم يبين قيد ذلك الحدث (و) شرطها ايضا (ان يكون) (صاحبها) اى من قام الحال به سواء كان فاعلا او مفعولا حقيقة اوحكما (معرفة) (لانه) اى لان صاحب الحال (محكوم عليه فى المعنى) لان الحال وصاحبه فى المعنى مبتدأ وخبر فكأن قولك جاءنى زيد راكبا زيد راكب وقت المجئ ورأيت زيدا فارسا زيد فارس وقت الرؤية (فكان الاصل فيه) اى فى صاحب الحال (التعريف) اى ان يكون معرفة ليصح الحكم عليه بالحال فى المعنى (غالبا) يرجع الى تعريف صاحبها لا الى تنكيرها لان التنكير واجب فيها لا غالب (اى ليس اشتراطها بكون صاحبها معرفة فى جميع موادها) اى امثلة الحال (بل) اشترط ان يكون صاحب الحال معرفة (فى غالب موادها اى اكثرها) يعنى اكثر امثلة الحال لا كلها (وبيان ذلك) اى اشتراط ان يكون صاحب الحال معرفة فى غالب موادها (ان مواد وقوع الحال) منقسمة (على قسمين) لان صاحب الحال اما ان يكون معرفة محضة او يكون نكرة مخصصة ولذا انقسمت المواد على قسمين (احدهما) اى كلام او تركيب (يكون ذو الحال فيه) اى فى ذلك الكلام او التركيب (نكرة موصوفة) لان النكرة لما كانت موصوفة افادت التخصيص لان الوصف فى النكرات للتخصيص وصلحت لان تكون ذا حال كما كانت تصلح ان تكون مبتدأ (نحو جاءنى رجل من بنى تميم) ومن فيه بيانية ومن البيانية اذا كان ماقبلها نكرة تكون له صفة (فارسا) اى يكون ذو الحال فيه نكرة (او مغنية غناء المعرفة) اى نكرة مفيدة فائدة التعريف (لاستغراقها) اى لاحاطة تلك النكرة افرادها بحيث لايشذ فرد منها فحينئذ تكون فى حكم المعرفة) نحو قوله تعالى فيها) اى فى ليلة البراءة التى تكون فى نصف شعبان (يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا) اى يميز ويبين كل شئ على مقتضى الحكمة الالهية حال كونه مأمورا من جانبنا فتكون النكرة مستغرقة لافرادها لان لفظة كل اذا اضيفت الى نكرة تكون لاحاطة الافراد لانها موضوعة للاحاطة (ان جعلت امرا حالا من كل امر) واما اذا جعلته حالا من الضمير المستكن فى الصفة المشبهة فليس مما نحن فيه لان الضمير معرفة فيكون حينئذ ذو الحال معرفة ومثله قول الشاعر ❁ لا يركنن احد الى الاحجام ❁ متخوفا يوم الوغى لحمام ❁ فهذا اولى بالتمثيل لعدم الاحتمال فيه (او) تكون تلك النكرة (واقعة حيز الاستفهام) لانها شبه النكرة الواقعة فى حيز النفى فى كونها غير موجبة فتعم ايضا جميع الافراد (نحو هل اتاك رجل راكبا) واقعة (بعد الا) لان توجيه هذا العطف وصحته ان يجعل الحال الآتى بعد قوله او مقدما فاعلا لقوله او واقعة بعد الا قائما مقام فاعل قوله مقدما على

شدة وسحقا لك اى بعد او كذا بعدا لك او بين مفعوله بحرف جر نحو عقرا لك اى جرحا وجدعا لك وشكرا لك وحمدا لك وعجبا منك فيجب حذف الفعل فى جميع هذا قياسا والمراد بالقياس ان يكون هناك ضابط كلى بحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط والضابط ههنا ماذكرنا من ذكر الفاعل والمفعول بعد المصدر مضافا اليه او بحرف الجر لا لبيان النوع احترازا عن قوله وقد مكر وامكرهم وسعى لها سعيها وانما وجب حذف الفعل مع هذا الضابط لان حق هذا الفاعل والمفعول به ان يعمل فيهما الفعل ويتصلا به هذا كلامه وليس بشئ اما اولا فلان المدعى وجوب الحذف سماعا فبناء الكلام على القياس واثبات جواز الذكر بمجرد الرأى مما لا يلتفت اليه بل لابد فيه من نقل صحيح وبعد تسليم صحة الاستدلال بتركيب تهج البلاغة على ذلك لايتعين هذا الاستدلال به لجواز انتصاب الحمد فيه بالمحذوف وجوبا وبنزع الخافض وهو الاظهر واما ثانيا فلظهور ان ما ذكره من الضابط لايكون علة لحذف الفعل ابتداء فى شئ من الامثلة المذكورة بل يكون وجها لعدم ذكر الفعل بعد ذلك الفعل اعنى ذكر الفاعل والمفعول بعد

سبيل التنازع (نقضاً) منصوب على انه مفعول مطلق تقديره نقضا والجملة صفة الا (للنفى) متعلق بالنقض لان النكرة لوقوعها فى حيز النفى استغرقت وتعينت لماسبق (نحو ماجاءنى رجل الاراكبا او مقدما) عطف على قوله واقعة او على قوله نكرة والمعنى مايكون ذو الحال فيه مقدما (عليه الحال) لان بتقديم الحال على ذى الحال يتخصص ذوالحال لماسيأتى (نحو جاءنى راكبا رجل وثانيهما) اى ثانى القسمين (مايكون ذوالحال فيه غير هذه الامور) يعنى الامور الخمسة ويكون ذو الحال فى غيرها معرفة (وغالب موادوقوع الحال واكثرها هو هذا القسم) لاغير (ووقوع الحال فى هذا القسم) اى فى القسم الثانى (مشروط بكون صاحبها) اى صاحب الحال (معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها) اى صاحب الحال (معرفة) يعنى تكون الغلبة فى الشرط بحيث يكون الشرط غالبا لامستوعبا (لا) قيد (لكون صاحبها معرفة) فيكون صاحبها باقيا على حال وهو الاصل فى التعريف (حتى يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة المنبئة) صفة للغالبية (عن تخلفه) اى تخلف كون صاحبها معرفة (فى بعض المواد) كالصور المذكورة فى القسم الاول (تنافى الشرطية) يعنى اذا كان قوله غالبا قيدا لكون صاحبها معرفة يكون منافيا للشرط لان شرط كون صاحبها معرفة يقتضى ان يكون صاحبها فى جميع الموادمعرفة لان الشرط يجب ان يستوعب المشروط وكون صاحبها معرفة غالبا ينافى الشرطية لان الغالبية منبئة عن التخلف يعنى تشعر ان لايكون صاحبها معرفة بل قد يكون نكرة مخصصة كالامثلة السابقة فى القسم الاول وان كان قيدا للشرط فلايلزم هذا المحذور لانه يكون الشرط هو الغالب (ويحتاج) عطف على يقال (الى ان يصرف الكلام) اى ان يخرج الكلام وهو قوله وصاحبها معرفة غالبا (عن ظاهره ان يعطف صاحبها على الاسم ومعرفة بالنصب على الخبر ويكون هذا العطف من قبيل عطف معمولين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد يكون عطف مفرد على مفرد (ويجعل قوله وصاحبها معرفة مبتدءً وخبرا) فيه نشر على ترتيب اللف (معطوفا) من قبيل تعدد المفعول الثانى او يكون بدلا منه او حالا فيكون حينئذ عطف جملة (على) جملة هى (قوله وشرطها ان تكون نكرة) ولمابين ان التنكير شرط فى الحال اعترض عليه بان تعريف الحال فى بعض المواد ينافى الشرطية فاجاب عنه بالواو الاستئنافية بقوله (وارسلها العراك) اقول الحال المعرفة امامصدر او غير مصدر والاول امامعرف باللام مثل قول الشاعر او معرف بالاضافة نحو مررت به وحده والثانى نحو مررت بهم الجم الغفير وكقوله عليه السلام ❊ يذهب الصالحون اسلاماالاول فالاول ❊ اى مترتبين كذا فى الرضى وقيل الحال المعرفة اثنان معرف باللام ومعرف بالاضافة اورد مثالا موقوفا به للاول من شعر لبيد وللثانى مماشاع فى المحاورات ويروى اوردها العراك (ولم يذدها) بالذال المعجمة وبعده دال مهملة من

المصدر مضافا اليه او بحرف الجر ومن البين ان المطلوب هو الاول دون الثانى والعجب انه لم يتفطن لهذا من قوله واستحسن حذف الفعل فى بعض هذه المواضع اما ابانة لقصد الدوام واللزوم بحذف ماهو موضوع للحدوث والتجدد اى الفعل كمافى نحو حمدا لك ومعاذ الله واما التقدم مايدل عليه كما فى (قوله تعالى) كتاب الله عليكم وصبغة اولكون الكلام ممايستحسن الفراغ منه بالسرعة نحو لبيك فبقى المصدر منهما لايدرى ما تعلق به من فاعل او مفعول فذكر ماهو المقصود المتكلم من احدهما بعد المصدر ليختص به فلما تبين بعد المصدر بالاضافة او بحرف الجر قبح اظهار الفعل بل لم يجز لماذكرناه وان تكلف بادعاء كون وجوب الحذف القياسى اعم من ان يكون اولا وبالذات وثانيا او بالعرض فلا دافع للاول جدا فالحق هو الاول جزما وهوما ذكره الاقدمون قال الزمخشرى والنوع الثانى وهو الذى لا يستعمل اظهار فعله قولك سقيا ورعيا وخيبة وجدعا وعقرا وبؤسا وبعدا وسحقا وحمدا الى غير ذلك مما ذكره وقال المصنف اه اكثر من تمثيل هذا القسم من جهة ان امره ليس فى الحقيقة من النحو وانما هو من اللغة واذا تعلق

ذاده يذوده طرده وذاد الابل من باب قال ساقها وطردها كذا في الصحاح (ولم يشفق) من اشفق يقال اشفق عليه واشفق منه اصلهما واحد ولا يقال شفق وقال ابن دريد شفق واشفق بمعنى واحد وانكره اهل اللغة كذا فيه ايضا الاشفاق الخوف اي لم يخف (على نغص الدخال ❀) النغص بالصاد المهملة والغين المعجمة المفتوحة من نغص الرجل نغصا اي لم يتم مراده وقيل نغص ء بمراد تمام نارسيدن وشرب تمام ناشدن ء كذا في حاشية العصام (البيت للبيد) وهو من شعراء الاسلام (يصف الحمار الوحشي) وهو الذكر منه (والاتن) جمع اتان وهو الانثى منه الواو اما للعطف فيكون معطوفا على المفعول واما بمعنى مع فيكون مفعولا معه (يقول) اي ابيد ويحتمل ان يكون بناء الخطاب لبيان اللغة (ارسل الحمار الوحشي الاتن) لانه قادر على ضبطهن بحيث يمنعهن عن التزاحم خوفا من تأديبه اياهن (وكأن) كلمة التشبيه لا كلمة كان جواب عن سؤال مقدر تقديره ان الارسال لا يقتضي سبق القيد وههنا لم يكن ان يتصور القيد فضلا عن سبقه لان القيد والارسال منه لم يوجدا الا في بني آدم فاجاب عنه بقوله وكأن (المراد بالارسال البعث او التخلية) يعني خالي كردن راه يعني مزاحم ناشدن حمار وحشي مر اين راه آب ازخوردن والمراد هو الثاني ههنا لان البعث بمعنى الارسال فالمعنى جعلها خالية على حالها (بين المرسل) بفتح السين وهو الاتن (وما يريد) اي الحمار الوحشي او المرسل بالفتح والموصول ههنا عبارة عن موضع يشرب منه الاتن الماء يعني جاي آب خوردن (اي ارسلها) يعني ارسل الحمار الوحشي الاتن حال كونها (معتركة متزاحمة ولم يذدها اي لم يمنعها عن العراك) اي لم يمنع الحمار الوحشي الاتن عن الاعتراك والتزاحم (ولم يشفق اي لم يخف على نغص الدخال) يقال نغص البعير اذا لم يتم شربه ولذا فسره الشارح بقوله (اي) لم يخف ذلك الحمار (على انه لم يتم شرب بعضها) اي بعض الاتن (للماء بالدخال) اي بالمزاحمة والاعتراك (والدخال) بكسر الدال المهملة وبعده خاء معجمة على وزن صراف (هو) اي الدخال في اللغة (ان يشرب البعير ماءه (ثم يرد) مضارع مجهول من رد يرد مثل مد يمد (من العطن) بفتحتي العين والطاء المهملتين ما حول الحوض والشرب من مبارك الابل اي المناخ يعني جاي اشتر باپاي بند كردن (الى الحوض) متعلق بيشرب يعني ثم يعاد ذلك البعير من طرف الحوض اليه (ويدخل) ذلك البعير (بين بعيرين عطشانين) لم يكن ان يشرب ماءه (ليشرب) ذلك البعير المردود المدخول بين البعيرين العطشانين (منه) اي من الحوض او من الماء (ما عساه لم يكن يشرب منه) يعني لعل ذلك البعير لم يتم شرب الماء من الحوض (ولعل المراد) هذا جواب دخل مقدر وهو ان الدخال لم يوجد الا في الحيوان الذي يكون في ايدي الناس وههنا ليس كذلك وهو ظاهر فلم يصح معنى الدخال فاجاب عنه بقوله ولعل المراد (به) اي بالدخال (ههنا) ليس الا (نفس مداخل) بالتذكير صفة جرت على غير من هي له (بعضها) مرفوع

بالخواص من اللغة على ذلك اكثر النحويون من تمثيله بخلاف ما يعرف بالضوابط والقوانين فان الضابط يغني عن كثرة التمثيل وكلام سيبويه يشعر بان علة الحذف في هذه المواضع كثرته في كلامهم حتى قامت الكثرة مقام ذكره لانه لا يصح ان يكون ضابطا نحويا لانه محتاج الى النظر في كل لفظة هل كثرت او لم تكثر وذلك من خط اللغوي واستدل سيبويه على وجوب الحذف في مثله بما معناه ان العرب مع كثرة تصرفهم في كلامهم لم يثبت ذلك في كلام واحد منهم ولا جزى لنقل لانه مما يتوفر الدواعي على نقله مع كثرة المستقرئين ولم ينقل فلم يسمع فلم يجز اظهاره (قوله مثبتا اريد اثباته قيل لا حاجة الى حمل المثبت على ما اريد اثباته ولا يخفى ان القائل لم يتفطن لما قصده قدس سره من التنبيه على دقيقة جلية الشان ونكتة خفية المكان وهي انه اذا وقع مثبتا لم يتصور الحذف فيه اذ لا سبيل الى الذكر حتى يكون الحذف واجبا فبين ان الكلام على منوال قوله عز وجل اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا الاية ثم كان المناسب ان يقول اي موضع اريد وقوع المفعول المطلق مثبتا ونقول وذلك هو الظاهر انه قصد الى دفع ما عسى ان يورد من ان المذكور في بيان هذا

فاعل متداخل (فى بعض آخر) متعلق به يعنى ليس المراد بالدخال ههنا معناه الحقيقى بل المراد به معناه المجازى الذى هو تداخل بعض النفوس فى بعض (او) اجاب عنه ايضا بان (المعنى على نغض مثل نغض الدخال) يعنى ان المعنى على حذف المضاف من مشبه به واقامة المشبه مقامه يعنى لم يخف على انه لم يتم شرب بعضها الماء كما خاف الجمال على ان البعير لم يتم شرب الماء وادخله بين بعيرين عطشانين ليتم شربه (و) مثل (مررت به وحده) مصدر وحد يحد حدة ووحدا مثل وعد يعد عدة ووعدا من باب ضرب يضرب وبالاضافة الى الضمير صار معرفة لان اضافة المصدر معنوية (ونحوه) بالرفع عطف على مقدر يعنى ونحو ارسلها (مثل فعلته) بتاء الخطاب (جهدك) بفتح الجيم رضمها الاجتهاد وقال الفراء بالفتح المشتقة بار لضم الطاقة وكلاهما جائز ان ههنا تأمل وكن منصفا (متأول) خبر لقوله وارسلها على حذف المضاف منه اى ونحو ارسلها كما قلنا آنفا التأول التطلب يعنى طلب مآل الشئ بصرفه عن الظاهر (بالنكرة) متعلق بقوله متأول (فلا يرد) مبنى للفاعل من ورد يرد (نقصان) منصوب على الحال من الفاعل اى لا يرد نحو ارسلها ونحوه ناقضا (على قاعدة اشتراط كونها) اى الحال (نكرة وتأويلها) اى الحال المعرفة (على وجهين) على ما ذكره الشارح (احدهما) احد الوجهين (انها) اى الاحوال المعرفة (مصادر) اى كل واحد منها مصدر (لافعال محذوفة) اى لفعل محذوف وجوبا سماعا وقال ابو على ان هذه المصادر منصوبة على انها مفعولات مطلقة للحال المقدر حذف فعلها العامل فيها وجوبا (اى تعترك العراك وينفرد وحده) اشارة الى ان العراك مصدر عن غرك يعرك من باب ضرب وكذلك وحده مصدر الا انه لم يستعمل فعل كل واحد منهما معه بل لو استعمل لاستعمل المزيد فيه (اى انفراده وتجتهد جهدك) من اجتهد اجتهاد (فهذه الجمل) جمع جملة (الفعلية) وهى تعترك وينفرد وتجتهد (وقعت حالا) اى وقعت كل واحدة منها حالا بالضمير واحدة لما سيجئ ان المضارع المثبت اذا وقع حالا يكفى فيه (منصوبة على المصدرية) يعنى على انها مفعولات مطلقة لافعالها المحذوفة هكذا قاله الزمخشرى وانما سميت احوالا على سبيل المجاز تسمية للمعمول باسم العامل او للنائب باسم المنوب ويقال مجاز مرسل لان الحال فى الحقيقة عواملها المحذوفة (وثانيهما) اى ثانى الوجهين (انها) اى هذه المصادر (معارف) باللام فى الاول والاضافة فى الاخيرين لان كل واحد منهما يفيد تعريف ما دخل عليه (موضوعة موضع النكرات) فتكون احوالا بانفسها من غير ارتكاب حذف شئ الا انها مأولة بالمشتق لتكون فى صورة الاتفاق (اى) ارسلها (معتركة) متزاحمة (و) مررت به (منفردا و) فعلته (مجتهدا فالصورة) اى صورة كل واحد منها (وان كانت معرفة) باللام او الاضافة (فهى) اى صورة كل واحد منها (فى التقدير نكرة) لكون اللام فى الاول والاضافة فى الاخيرين للجنسية لا للعهدية لان كلا من اللام او الاضافة اذ لم يكن للعهد يكون للجنس لا محالة

الموضع يصدق على نحو قولك ما زيد سيرا مع ان حذف عامله ليس واجبا وح لا يكون المثبت محمولا على ما اريد اثباته كما ذكره القائل بل مقيدا به (قوله) لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيرى الاسير شديد لكان مرفوعا على الخبرية قيل فلا يكون مفعولا مطلقا لانه مرفوع ورد بان المفعول المطلق قد يرفع بالقيام مقام الفاعل وقيل على طريقة المحاكمة لا يكون مفعولا مطلقا لانه معمول للعامل المعنوى والمفعول المطلق لا يكون كذلك ثم قيل وفيه نظر والاولى ان يمثل بما حالك الاسير اشديدا فان حذف فعله لا يجب بل يصح ما حالك الا ان تسير سيرا شديدا ولا يخفى ان القول باشتراط ان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه مع القول بان المفعول المطلق لا يكون خبرا عنه متناقضان جزما وقد يناقش فى بيان الاولى ان المثل له ما وقع خبرا فكيف يكون المثل به ماليس كذلك قال المصنف فى الشرح وانما كانت هذه قياسا لانه قد علم فيها ضابط كلى بالاستقراء على انهم يحذفون معه الفعل لزوما هذا معنى القياس فى اللغة عندنا فنباوقع مثبتا احتراز من ان يقع منفيا مثل قولك ما زيد يسير الا سيرا بعد لنى احتراز من ان يقع

(كان) المضاف الى المعرفة بالاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو و(حسن الوجه في صورة المعرفة) لكونه مضافا اليها ظاهرا (وهي) اي الصفة المضافة (في المعنى نكرة) لكونها في حكم الانفصال لانه في تقدير زيد ضارب عمرو او حسن وجهه بالنصب والرفع وهذا مذهب سيبويه وهو الوجه الوجيه بالجريانه في احوال المعرفة كلها سواء كانت مصادرا ولا وعدم ارتكاب الحذف والمجاز ولجريان الحال فيه على ما هو الاصل فيها وهو الافراد بخلاف الاول (فان كان صاحبها) (اي صاحب الحال) سواء كان فاعلا او مفعولا حقيقة او حكما (نكرة) (محضة) احترازا عما اذا لم يكن نكرة محضة فانه لا يجب تقديم الحال على صاحبه مثل جاءني رجل من بني تميم فارسا قد سبق (لم تكن فيها) اي في تلك النكرة (شائبة تخصيص) اي لم يكن في النكرة شيء يفيد التخصيص بما سوى التقديم) اي سوى تقديم الحال على صاحبها (لم تكن الحال مشتركة بينها) اي بين النكرة (وبين معرفة) كما اذا كان ذو الحال متعددا احدهما نكرة والاخر معرفة (نحو جاءني رجل وزيد راكبين) اراد بالحال ههنا الحال المفردة لان الحال الجملة لا يجب التقديم لكون الواو فيها غالبا (وجب تقديمها) (اي تقديم الحال على صاحبها) النكرة سواء كان فاعلا او مفعولا (لتتخصص النكرة بتقديمها) يعني لتفيد النكرة بتقديم الحال عليها التخصيص لان الحال بمنزلة الظرف فتقديمها على صاحبها كتقديم الخبر الظرف فبتقديم الخبر الظرف يتخصص المبتدأ النكرة كذلك ذو الحال النكرة يتخصص بتقديم الحال عليه (لانهما) اي ذا الحال والحال (في المعنى مبتدأ وخبر) لان معنى قولك جاءني زيدا راكبا زيد راكب وقت المجيء (ولئلا يلتبس) اي الحال من النكرة (بالصفة في) حالة (النصب اذا لم يتقدم الحال على صاحبه فاذا قدم يعلم انه حال لا وصف لان الصفة لكونها من التوابع لا تقدم على الموصوف والحال يجوز تقديمه على صاحبه معرفة كان او نكرة لكونه في المعنى حكما والحكم يجوز تقديمه على المحكوم عليه (في مثل قولنا ضربت رجلا راكبا) لانه لا يعلم ان الضرب وقع على المفعول في آن ملابسة الركوب فيكون حالا لان الحال ما لم يتقرر او بعد لزومه وتقدره فيكون صفة لان الصفة ما تقرر وتحقق وان كان يقبل الزوال فلما قدم علم ان الضرب واقع على رجلا في آن ملابسة الركوب به يعني قبل تقرره (ثم قدمت) الحال على صاحبها النكرة (في سائر المواضع وان لم تلتبس) وهي حالة الرفع فقط لان في حالة الجر لا يجوز تقديم الحال وان كان ذو الحال نكرة يعني قدمت الحال في سائر المواضع على ذي الحال النكرة حال كونه غير ملتبس بالصفة اذا لم يتقدم (طردا للباب) والاطراد معتبر في كثير من المواضع كحذف الواو في تعد بالتاء الفوقانية تبعا ليعد بالياء التحتانية وحذف الهمزة في يكرم تبعا لنفس المتكلم وحده نحو اكرم (ولا تتقدم) (اي الحال فيما عدا فعل ماض من عدا يعدو عدوا بمعنى جاوز فاعله مستتر فيه راجع الى ما لانها عبارة عن التركيب اي في تركيب جاوز (مثل) منصوب لانه

مثبتا من غير نفي كقولك زيد سيرا او معنى نفي مثل انما انت سيرا لان معناه ما انت الا سيرا دخل على اسم احتراز من نفي داخل على الفعل كقولك ما سرت الا سيرا لا يكون خبرا عنه احتراز من قولك ما سيري الا سير شديد فاذا وجد هذا الضابط وجب حذف الفعل كقولك ما انت الا سيرا او ما انت الا سير البريد وانما جئنا بهذا النقل ابانة للمقصود · واظهار الانحراف قلم الشارح هنالك عن نهج السداد فان مراد المصنف انا لو تركنا هذا القيد لورود ان يقال بصدق تعريف الموضوع على هذا المرفوع الخارج عنه وما اتى به قدس سره ظاهر في انه لا حاصل له ان قيل في صدق المفعول المطلق على مثله منع ظاهر فالاولى ان يقال سر هذا لقيد الاحتراز عن قولك ما حالك الا سيرا قلنا ان المصنف يجعل ما عبارة عن المصنف دون المفعول المطلق وهذا هو اللازم في ذلك المقام بشهادة فوائد ما سيأتي في المواضع من القيود (قوله) اي في موضع الخبر عن اسم لا يصح وقوعه خبرا عنه قيل لا يخفى وكأنه جعل المصنف ضمير وقع راجعا الى مفعول مطلق وقع بعد اسم لا يكون خبرا عنه لانه مما ذكرنا لكنه بعيد ايضا والاخصر الاوضح هو ان يقال وقع مثبتا بالا او معناها او

مفعول به له (زيد قائما كعمرو قاعدا) يعني لا يتقدم الحال (على العامل المعنوى) في غير هذا التركيب فان العامل فيه معنوى مستفاد من حرف التشبيه قدم الحال عليه يعني يجوز تقديم الحال على العامل المعنوى في تركيب دل على حدثين غير متميزين بالعبارة اى بان يقال زيد كعمرو فان التشبيه دل على ان فيه حدثا قائما بالمشبه به الا انهما غير معلومين مختلفين صفة لقوله حدثين بعد صفة بان يتعلق بكل منهما حال لا يتعلق بالآخر فانه يجب ان يلى متعلق كل حدث صاحبه اى يليه وان لزم التقدم على العامل الضعيف وفي الرضى الا ان كاف التشبيه لا تدخل بصيغتها على حدثين معينين بل تدل بمعناها على حدثين مطلقين لان معنى زيد كعمرو ان هناك حالة يشتركان فيها فلهما حالتان متماثلتان واما تلك الحالة ماهي فغير مصرح بها اللفظ الى هنا كلامه فلبيانها جئ بحال ووضعت بجنب المشبه وبحال اخرى ووضعت بجنب المشبه به ولهذا قدم الحال الاولى على عاملها المعنوى لتكون بجنب صاحبها (قد عرفت فيما قبل) مبنى على الضم لانه من الجهات الست وهي اذا حذف ما اضيفت هي اليه ونوى تكون مبنية على الضم على ما سيجئ (العامل المعنوى) وهو المستنبط من فحوى الكلام ما غير التصريح به والتقدير (و) عرفت فيما قبل (ان ما هو مقدر بالفعل) عند البصريين (او اسم الفاعل) عند الكوفيين (مثل الظرف) مثل امام وخلف وفوق وغيرها سواء كان ظرف زمان او مكان (وما يشبهه) اى الظرف في احتياجه الى المتعلق وكونه فضلة ومحل للفعل (اعنى) بقوله وما يشبهه (الجار والمجرور) مثل زيد في الدار (خارج عنه) اى عن العامل المعنوى لان العامل فيهما اما مصرح او مقدر (داخل في الفعل) اذا كان متعلقه فعلا (او) داخل في (شبهه) اى شبه الفعل اذا كان متعلقه اسما كاسم الفاعل (فعلى هذا) اى على ما عرفت فيما سبق العامل المعنوى وان ما هو مقدر بالفعل او الاسم خارج عن العامل المعنوى وداخل في احدهما قوله فعلى متعلق بقوله لا يتقدم قدم عليه ليكون قريبا الى ما يشير اليه (معنى الكلام) اى معنى ولا يتقدم الحال على العامل المعنوى (ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوى اتفاقا) اى اتفق النحاة عليه اتفاقا او منصوب بنزع الخافض منه اى باتفاق النحاة (بخلاف الظرف) خبر مبتدأ محذوف اى عدم تقدم الحال على هذا العامل باتفاقهم ملتبس بخلاف الظرف (اى بخلاف ما اذا كان العامل) في الحال (ظرفا او شبهه) حيث لا يكون عدم تقديم الحال عليه اتفاقا (فان فيه) اى في عدم تقدمها عليه (خلافا) بين سيبويه والاخفش (فسيبويه) بالفاء التفسيرية (لا يجوزه) اى لا يجوز تقديم الحال على عامله الظرف (اصلا) ايضا اى مطلقا اى سواء قدم على الظرف نحو زيد قائما في الدار او المظروف نحو قائما زيد في الدار فكلاهما غير جائز عنده (نظر الى ضعف الظروف في العمل) لانه انما يعمل لنيابته عن الفعل لان القائم مقام شئ لا يكون مثله ولانه غير مشتق ولانه مقدر بالاسم عند البعض وهو ضعيف فيه ايضا (ويجوزه الاخفش) مخالفا

مكررا بعد مبتدأ لا يكون خبرا عنه وانت خبير بانه مأخوذ من كلام الرضى فانه قال في قوله او وقع مكررا نوع اخلال لان مراده او وقع مكررا بعد اسم لا يكون خبرا عنه حتى لا يرد عليه نحو قوله تعالى دكت الارض دكا دكا ولا يعطى لفظ هذه الفائدة لان التكلف انما يتصور في صورة تقدير شئ لا دلالة للكلام عليه وقولنا مراد المصنف ذلك ليس من قبيل التقدير وامثال ذلك لا بأس بها في غير المحدود بل هي اكثر من ان يحصى لا سيما اذا كان القصد الى الايجاز والاختصار يدل على ذلك ان مبنى الاقتصار على هذا القدر لم يكن من المنقول عن ذلك فانه قال في الشرح كأنهم جعلوا التكرار قائما مقام الفعل وعوضا منه ولذلك لم يجمعوا بينهما وليس ذلك مثل ضربت ضربا ضربا فان ذلك جائز كقوله تعالى كلا اذا دكت الارض دكا دكا وانما المراد تكرار المصدر في موضع خبر عما لا يصح ان يكون خبرا عنه ظاهرا والعجب من القائل حيث بدله بهذا الاخصر وزهل عن عدم شموله للضابطة الاولى وتوجه السؤال حينئذ بنحو ماسرت الاسير او بما اخرجه القيد الاخير المعتبر فيها وايضا زعم ان مراد الشارح تقدير الكلام فاعترض عليه غافلا عن كونه

لسيبويه لكن لا يجوزه الا (بشرط تقدم المبتدا على الحال) لانه لما تأخر الحال عن المبتدأ الذى صاحبه راجع اليه فكأنه تأخر الحال عن عامله الذى هو عامل فى صاحبه ايضا وبناء على مذهبه ايضا ان الظرف عامل قوى لانه لنيابته عن الفعل اخذ حكمه حتى جاز ان يعمل عنده بلا اعتماد على احد الاشياء الستة كما هو مذهب الكوفيين ايضا نحو فى الدار زيد فزيد فيه فاعل الظرف عندهم وعند البصريين وسيبويه مبتدأ ولان الظرف لا يعمل فى الظاهر عندهم بلا اعتماد و (نحو زيد قائما فى الدار فاما مع تأخر المبتدأ عن الحال فانه) اى الاخفش حينئذ (وافق سيبويه فى المنع) اى فى منع تقدم الحال على عامله الظرف سواء كان مؤخرا عن المبتدأ مثل زيد فى الدار قائما او مقدما عليه نحو فى الدار زيد قائما (فلا يجوز) تقديم الحال على ذلك العامل سواء كان الظرف مؤخرا مثل (قائما زيد فى الدار) او مقدما مثل (ولا قائما فى الدار زيد اتفاق) لتقدم الحال على عامله الذى فيه ضعف ما عند الاخفش ايضا لانه ليس من تركيب الفعل وان كان ناشئا عنه ويجوز اتفاقا مثل فى الدار قائما زيد لانه ليس فيه التقدم المذكور (ويحتمل) معطوف على قوله ان الحال لا يتقدم اى فعلى هذا يحتمل (ان يكون معناه) اى معنى الكلام المذكور سابقا (ان الحال وان كان مشابها للظرف) الواو للحال وان للوصل والجملة حال يعنى ان الحال حال كونه مشابها للظرف (لما فيه) اى فى الحال (من معنى الظرفية) بيان ما فى قوله لما هو تعليل لمشابهة الحال الظرف (الا) بمعنى لكن بينهما اى بين الحال والظرف فرق من وجه آخر وهو (ان الظرف يتقدم على عامله المعنوى) يعنى اذا كان العامل فى الظرف معنويا مستنبطا من فحوى الكلام ويجوز تقديمه على عامله الفعل او شبهه سواء كان بعد المبتدأ نحو زيد يوم الجمعة عندك فى تقدير زيد عندك يوم الجمعة او قبله كقوله تعالى كل يوم هو فى شأن فى تقدير هو اى الله تعالى فى شأن كل يوم هذا من باب ذكر الكل وارادة الجزء يعنى فى كل ساعة وان كانت قليلة ومثل قولك اكل يوم لك ثوب فى مكان الك ثوب كل يوم (لتوسعهم) اى النحاة (فى الظروف) لعموم حاجة المخلوقات اليها وعدم انفكاكها عنها بخلاف الحال (والحال لا تتقدم عليه) اى على عاملها المعنوى لما عرفت (هذا) اى كون هذا الكلام على الاحتمالين كائن (اذا لم يكن الظرف داخلا فى العامل المعنوى) بل داخل فى الفعل او شبهه كما سبق (واما اذا جعلته) اى الظرف (داخلا فى العامل المعنوى) حتى يكون العامل فى الحال الفعل الملفوظ او شبهه الملفوظ ايضا او معنى الفعل فيكون الفاعل فيها الفعل الملفوظ او شبهه كذلك او معناه (كما) اى شئ (هو الظاهر) فقط (من كلامهم) اى من كلام النحاة لان العامل مستفاد من فحواها ايضا فيكون الظرف من جملة العامل المعنوى (فالمراد هو الاحتمال الثانى) وهو الظرف يتقدم على العامل المعنوى بخلاف الحال (لا غير) لان اللائق ح استثناؤه من العامل المعنوى ويقول ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوى الا الظرف فانه يتقدمه فعلم

بمراحل عن فهم المقام (قوله) وانما جمع بين الضابطتين لاشتراكهما فى الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه قيل فيه انه يقتضى ان يجمع بين قاعدتى ما وقع مضمون جملة لاشتراكهما فى الوقوع مضمون جملة وليس مما يلتفت اليه (قوله) والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل قيل اى فيما اذا كان مناط الفائدة نسبة المسند الى الفاعل او المفعول فيما اذا كان مناط الفائدة النسبة الايقاعية وح تقول او المصدر المقيد بالحال فيما اذا كان مناط الفائدة الحال نحو اصحب مع زيد مسرورا فاما ان تنفعه او ينفك فان مضمون الجملة هنا صحبة زيد فى وقت السرور والاثر اثر هاشم قيل فاحفظه فانه من المواهب الدقيقة الجليلة ونقول مناط هذا القسم على ما قاله الرضى وغيره ان يذكر جملة طلبية او خبرية يتضمن مصدرا يطلب منه فوائد واغراض فاذا ذكرت تلك الفوائد والاغراض بالفاظ مصادر منصوبة على انها مفعولة مطلقة عقيب تلك الجملة وجب حذف افعالها وذلك لان تلك الاغراض تحصل من ذلك المصدر المضمون فيصح ان يقوم ما تضمن ذلك المصدر اعنى الجملة المتقدمة مقام ما يتضمن تلك الاغراض اى افعالها الناصبة لها فلما صح ذلك

من هذا ان الحال يتقدم على عامله الفعل او شبهه ملفوظا كان او مقدرا ولما فرغ من بيان تقدم الحال عامله وعدم تقدمه عليه اجمالا وتفصيلا شرع فى بيان تقدم الحال على صاحبه وعدم تقدمه عليه فقال (و) (كما لا يتقدم الحال على العامل المعنوى) ويتقدم على غيره من الفعل وشبهه (كذلك) تأكيد لقوله كما لا يتقدم (لا) (تتقدم) (على) (ذى الحال) (المجرور) ويتقدم على ذى الحال المرفوع او المنصوب جوازا او وجوبا لانه كتقديم الجار على المبتدأ الماسبق انهما فى المعنى مبتدأ وخبر فاخذا حكمهما (سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر) لان المطلق منصرف الى الكمال وهو لا يكون الا بالتعميم (فان كان) ذو الحال (مجرورا بالاضافة) سواء كانت الاضافة محضة مثل قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا اولا كالمثال الآتى فى الشرح (لم يتقدم الحال عليه اتفاقا) اى باتفاق البصريين والكوفيين (نحو جاءتنى مجردا عن الثياب ضاربة زيد وذلك) اى عدم تقدم الحال على ذى الحال المجرور بالاضافة واقع (لان الحال تابع) لان عرض غير متقرر لا يقوم الا بصاحبه (وفرع الذى الحال) فى الوجود لان ذا الحال يوجد اولا ثم الحال يصدر منه ويقوم به (والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف) لقيامه مقام ما لا يتقدم على المضاف وهو التنوين او النون وفى الهندى لانه ان تقدمه فان وقع بعد الجار لزم الفصل وان وقع قبله لزم وقوع التابع حيث لا يجوز وقوع المتبوع (فلا يتقدم تابعه ايضا) انتهى (وان كان) ذو الحال (والكوفيين (فسيبويه واكثر البصرية) عطف العام على الخاص لكون المخصوص مقصودا فى هذا الفن لكونه اماما فيه (يمنعون تقديمها) اى تقديم الحال (عليه) اى على ذى الحال المجرور بالحرف (للعلة المذكورة) فى عدم جواز تقديمها على صاحبها المجرور بالاضافة قد عرفتها فلا نعيدها (وهو) اى منع تقديمها عليه (المختار عند المصنف ولهذا) اى لكونه هو المختار عند المصنف (قال) (على الاصح) متعلق بقوله ولا يتقدم للعلة المذكورة سابقا (ونقل عن بعضهم) اى بعض النحاة وهم الكوفيون وبعض البصريين (الجواز) اى جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف (استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس) اى وما ارسلناك لشئ من الاشياء الا ارسلناك للناس حال كونهم مجتمعين فى قومك رسولا ومرسلا اليهم غير مخصوصين كالانبياء السابقة حيث كان بعضهم مخصوصا بقوم وانت لست كذلك ومعناه على ما ذهبوا بالفارسية ونفرستاديم ترا اى محمد از براى آدميان مكر در حالى وبودن آدميان همه يعنى از براى همه آدميان فرستاديم (ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة) حيث جوز الكوفيون وبعض البصرية تقديمها على صاحبها المجرور بحرف الجر ولم يجوز احد من الفريقين تقديمها على المجرور بالاضافة بل اتفقوا على عدمه (ان حرف الجر معد) اسم فاعل من عدى يعدى من باب التفعل حذفت ياؤه (للفعل) يعنى يجعل الفعل اللازم متعديا الى

وتكررت تلك الفوائد استثقل ذكر افعالها قبلها فالزم قيام متضمن المصدر الذى هى اغراضه مقام متضمناتها فوجب حذفها فقوله تعالى فشدوا الوثاق جملة متضمنة شد الوثاق والمطلوب من شد الوثاق اما القتل او استرقاق او من او فداء ففضل الله تعالى هذا المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء وبقوله فى الخبرية زيد يكتب فقراءة بعدا وبيعا وعمرو يشترى طعاما فاما بيعا واما اكلا ونحو ذلك فلا يلتبس عليك انما اتى به القائل من البيان وتعميم الحكم الى المصدر المقيد بالحال وتجويز كون اصحب مع زيد مسرورا فاما ان تنعمه او ينفعك من هذا القبيل مع ظهور انتفاء المصدر المعهود وحذف الفعل بين الفساد (قوله) وبتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة قيل هكذا فسره الرضى ايضا وهو يقتضى ان لا يجب الحذف فى شدوا الوثاق منا بعد وفداء او فداء وثم ولو لم يذكر المحتملة لتناوله ولا ينبغى ان يلتفت اليه لوجهين عدم كون هذا التركيب من ذلك القبيل لانعدام التفصيل فيها وشموله قيد المحتملة لذلك ايضا وانما المانع غير ذلك مما عرفته (قوله) ومنها ما وقع للتشبيه اى لان يشبه به امر قيل يرد عليه مثل مررت بزيد فاذا له صوت مثل صوت حمار فان

المفعول به (كالهمزة والتضعيف) يعنى كما ان الهمزة اذا زيدت فى اول الفعل والتضعيف فى عين الفعل يكون ذلك الفعل متعديا اوكما ان الفعل اللازم اذا نقل الى الرباعى بزيادة الهمزة فى اوله والتضعيف فى عينه يكون متعديا الى المفعول به كذلك حروف الجر اذا دخلت على المفعول تجعل الفعل متعديا اليه (فكأنه) اى حرف الجر (من تمام الفعل وبعض حروفه) كان الهمزة والتضعيف من تمام الفعل وبعض حروفه بخلاف الاضافة حيث لم تؤثر فى الفعل شيئا لانها ليست من تمامه لا لفظا وهو ظاهر ولا معنى لانها من خواص الاسم فكانت اجنبية عن الفعل بالكلية وحروف الجر وان كانت من خواصه ايضا الا انها لما دخلت على معمول الفعل وتعلقت به كانت من جملة حروفه (فاذا قلت ذهبت راكبة بهند) بتقديم الحال على ذى الحال المجرور بالحرف (فكأنك قلت اذهبت راكبة هندا) بتقديمها على صاحبها المنصوب فكما جوز التقديم على ذى الحال المنصوب فى هذا المثال كذلك جوز فيما يشبهه (فالمجرور) بحرف الجر وان كان مجرورا بحسب الظاهر الا انه (بحسب الحقيقة ليس مجرورا) بل منصوب والحال يتقدم على ذى الحال المنصوب فكذلك ههنا (واجاب بعضهم) اى بعض النحاة وهو الهندى والزجاج (عن هذا الاستدلال) اى عن استدلال الكوفيين على تقديم الحال على ذى الحال المجرور بهذه الاية (بجعل) متعلق بقوله واجاب (كافة حالا عن الكاف) المتصل بالفعل مبنيا هيئة المفعول به (والتاء) فى كافة (للمبالغة) فى الزجر والمنع والتبليغ والحث لا للتأنيث كتاء علامة ونسابة والمعنى وما ارسلناك يا محمد ملابسا بشئ من الاشياء الا حال كونك مانعا للناس وزاجرا لهم عن الشرك والمعاصى مجدا فيه وحاثا لهم على طلب الثواب وما عليك الا البلاغ (و) اجاب (بعضهم) وهو الكشاف (بجعلها) متعلق ايضا باجاب اى بجعل كافة (صفة المصدر) محذوف فحينئذ يكون كافة منصوبا على المصدرية لا على الحالية فيكون المصدر للتأكيد والمعنى وما ارسلناك يا محمد الا كافة (اى ارسالة كافة) مانعة للناس عن الشرك والمعاصى وحاثة لهم على طلب الثواب اوعامة شاملة لهم (و) اجاب (بعضهم) وهو محشى الضوء (بجعلها) اى بجعل كافة (مصدرا) على وزن اسم الفاعل (كالكاذبة والعافية) اما بالفاء او بالقاف فيكون كافة منصوبا على انه مفعول له والمعنى وما ارسلناك يا محمد لشئ الا لتكف الناس وتحثهم واللام فى قوله للناس متعلقة بها على الاجوبة الثلاثة فتكون ظرفا لغوا (ولكل) اى كل واحد من الاجوبة الثلاثة (تكلف وتعسف) اما كون الاول تكلفا فلان تاء المبالغة فى الفاعل غير معلومة الوقوع حتى انكرها البعض فى غير فعال وفعول ومفعال والاستشهاد بالكافية والشافية غير سديد لانه بتقدير موصوف واما كون الثانى تكلفا فلانه لا حاجة الى تقدير الموصوف واما كون الثالث تكلفا فلانه اثبات مصدر غير معلوم

المفعول المطلق ههنا ليشبه به شئ بشئ لا ليشبه به شئ فالاولى ان يجعل للتشبيه بمعنى لان يشبه بشئ والمفعول المطلق الحقيق فى مثله لا محالة مشبه او بمعنى التشبيه الذى فعل المتكلم وصفة اى وقع فى الكلام لاجل التشبيه سواء كان يشبها به كما فى المثال المذكور فى المتن او اداة تشبيه كما فى مثال ذكرنا او مشابها كما فى له صوت صوتا مثل صوت حمار ومن منع هذا التركيب لوجوب الفرق الموصوف فى مثله لا بدله من تصحيح النقل وليس الامر كما زعمه القائل فان ضابطة هذا القسم القياسى ان يتقدم قبل المصدر جملة مشتملة على اسم بمعناه وعلى من هو منسوب اليه فى المعنى وهذا فى قولك له صوت امر بمعنى مثل كلا فكيف يكون هذا اعنى (قوله مررت بزيد فاذا به صوت مثل صوت حمار مثالا لما نحن فيه بل هم قالوا ان المراد بوقوع صوت حمار للتشبيه ان فائدة التشبيه اذ المعنى صوت حمار والقول بان الاولى ان يجعل للتشبيه بمعنى لان يشبه بشئ والمفعول الحقيق فى مثله لا محالة مشبه سهوا ظاهر اذ الامر بالعكس (وقوله او بمعنى التشبيه الذى فعل المتكلم ليتناول المشبه والمشبه به والاداة وهم لظهور اختصاص المصدر المنصوب لكونه مشبها به وقد عرفت امر

واما كون الثالث تعسفا فلان كافة غير مضافة لازمة الحالية بمعنى جميعا كذا قاله عصام الدين (وكل مادل على هيئة) (اى صفة سواء كان الدال) على الهيئة (مشتقا) كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة (او جامدا) يستفاد منه معنى قائم بالغير (صح ان يقع) ذلك الدال على الهيئة (حالا) (من غير ان يأول الجامد) الدال على الهيئة (بالمشتق) ليحصل معنى النسبة ظاهرا (لان المقصود من الحال) اى المراد من ايراد الحال (بيان الهيئة) اى الصفة التى عليها صاحب الحال حين صدر عنه الفعل او وقع عليه (وهو) اى المقصود الذى هو بيان الهيئة (حاصل به) اى بالجامد كما هو حاصل بالمشتق فاذا استويا فى المقصود استويا ايضا فى وقوعهما حالا من غير تفرقة (وهذا) اى مذهب المصنف وهو تجويز وقوع مادل على الهيئة والصفة حالا مشتقا او غيره من غير تأويل غير المشتق بالمشتق (رد على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال) اى شرطوا ان يكون الحال مشتقا لان الحال فى المعنى خبر او صفة وهما مشتقان او فى معنى المشتق وكذا ما فى حكمهما (وتكلفوا فى تأويل الجامد) حيث وقع حالا (بالمشتق) لتكون الاحوال مطردة متفقة (ومع هذا) اى مع تجويز وقوع الجامد حالا من غير تأويل (فلا شك ان الاغلب فى الحال الاشتقاق) اى ان يكون مشتقا لما سبق ان الحال فى المعنى خبر او صفة وهما مشتقان وما وقع غير مشتق يأول به لتكون اقسام الحال متفقة (مثل) (بسرا او رطبا فى قولهم) اى قول العرب (هذا بسرا) بضم الباء وسكون السين واحدة بسرة مثل فعل وفعلة يعنى هو مما يفرق بينه وبين واحده بالتاء (وهو) اى البسر (ما بقى فيه حموضة) على وزن فعولة بالفارسية «ترش» (اطيب) اسم تفضيل (منه رطبا) (وهو ما فيه حلاوة صرفة) والمعنى هذا حال كونه بسرا انفع اى اكثر نفعا منه اى من نفسه حال كونه رطبا والتمر له ست مراتب اولاها طلع والثانية خلال بفتح الخاء المعجمة والثالثة بلح بفتح الباء الموحدة واللام وآخره حاء مهملة والرابعة بسر والخامسة رطب بضم الراء المهملة والسادسة تمر ونحو قوله تعالى هذه ناقة الله لكم آية الاية (فهما) اى بسرا او رطبا (مع كونهما جامدين) يعنى غير مشتقين لانهما اسمان جامدان الاول على وزن قفل وقيل على وزن فرس والثانى على وزن صرد (حالان) لان كل واحد منهما حال مع كونه اسما غير مشتق (لدلالتهما) اى لدلالة الاول (على صفة البسرية) وهى الحموضة (و) الثانى على صفة (الرطبية) وهى الحلاوة الصرفة (و) اذا كان دالين على الهيئة القائمة مع ذى الحال مع كونهما جامدين (فلا حاجة الى تأويل البسر بالمبسر) بكسر السين وفتحها وعلى الاول يكون الاسناد مجازا عقليا بعلاقة العقلية لانه بالكسر صفة النخل لان النخل مبسر بالكسر واذا اطلق على عاملها يكون الاطلاق مجاز الا حقيقة وعلى الثانى يكون حقيقة لانه بالفتح يكون صفة ما عليها (و) لا حاجة ايضا الى تأويل (الرطب بالمرطب) بكسر الطاء وفتحها الاول مأخوذ (من ابسر النخل اذا صار ما عليه بسرا) اريد بالف افعل ههنا الصيرورة مثل امشى الرجل اى صار

الاداة واما تجويز كونه مشبها بشبادة (قوله صوت) يريد له صوت صوتا مثل صوت حمار فباطل لما عرفت من تصريحهم بان المعنى بالمصدر المنصوب مثل فكيف وقد اجاز غير سيبويه رفع المصدر فى هذا القسم اما على البدل او الصفة وذلك على احد وجهين قال الخليل على حذف المضاف اى مثل صوت حمار وقال غيره وهو جامد مؤول بالمشتق اى له صوت منكر ولا يخفى انه لا يتصور شئ من ذلك فى هذا المثال فكيف يكون من هذا القبيل على ان ذلك التركيب فى غاية البشاعة بحيث يعد رتبة ادنى من اصوات الحيوانات ومن العجب ان القائل سوى بين الامرين اختصاص المصدر بكونه مشبها وعمومه له وغيره (قوله) واحترز به عن نحو لزيد صوت صوت حسن قيل يرد عليه واخواته انه خارج من المفعول المطلق لا من القيود ثم قيل والاوجه ان يقال المراد من القيود المذكورة ليتعين محل الخلاف لانه فى هذا التركيب ذهب سيبويه الى انه لا حاجة الى تقدير العامل بل يكفى فهم العامل من الجملة السابقة فاراد المصنف التصريح بوجوب العامل فيه واما بيان اعرابه فعند سيبويه صوت حسن بدل او وصف لصيرورته مع

ذا ماشية الاسناد حقيقة فيكون النخل مبسرا بالكسر وما عليه مبسرا بالفتح(و) الثانى مشتق من (ارطب اذا صار ما عليه رطبا) فهذا كالاول فى الاسناد والكسر والفتح قال الرضى وهو الحق اى مادل على هيئة يصح ان يقع حالا هو الحق سواء كان مشتقا او غيره فلا حاجة الى هذا التكلف لان الحال هو المبين للهيئة وكل ما قام مقام هذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا حاجة الى تكلف تأويله بالمشتق اذا وقع غير المشتق حالا (والعامل فى رطبا) يعنى فى الحال الثانى (اطيب) لانه اسم التفضيل هو من جملة ما يشبه الفعل لان العامل فى الحال الفعل واذا لم يوجد يكون العامل فيه شبه الفعل على ما سبق (باتفاق النحاة) اى العامل فى الحال الثانى اسم التفضيل باتفاقهم بحيث لم يكون فيه خلاف لاحد منهم (و) العامل (فى بسرا ايضا) يعنى الحال اسم التفضيل كما انه العامل فى الثانى (عند محققيهم وتقدم بسرا) يعنى الحال الاول (على اسم التفضيل مع ضعفه فى العمل) لانه لا يجوز تقديم الحال على اسم التفضيل وان كان ضعيفا فيه تشبيها للحال بالظرف وتقديم الظرف عليه جائز وكذا هذا او لقوة اسم التفضيل لكونه شبه الفعل والمشبه يأخذ حكم المشبه به وهو جواز التقديم (لانه اذا تعلق بشئ واحد) وهو ههنا المشار اليه بهذا يعنى التمر (حالان) احديهما البسرية والاخرى الرطبية (باعتبارين) متعلق بتعلق (مختلفين) اذا الحال الاولى تعلقت بالمشار اليه بهذا باعتبار الافضلية والحال الثانيه ايضا تعلقت به باعتبار المفضولية فيكون اعتبار احدهما مخالفا لاعتبار الاخر (يلزم) جواب اذا (ان يلى كل منهما) اى من الحالين (متعلقه) اى ما تعلق به يعنى صاحبه فيكون اللام فى متعلقه مفتوحة (والبسرية) يعنى الحال الاولى فيه (تعلقت بالمشار اليه بهذا) يعنى جعلت حالا منه ومبنية للهيئة القائمة به (من حيث انه) اى المشار اليه به (مفضل وهذه الحيثية) اى كون المشار اليه مفضلا (وان لم تكن) الواو للحال وان للوصل (معتبرة فيه) اى فى المشار اليه به والجملة حال يعنى وهذه الحيثية حال كونها غير معتبرة فى المشار اليه به (الا) انها كانت معتبرة (بعد اضماره) اى المشار اليه (فى اطيب) يعنى الا بعد ان يكون ضمير اطيب المستكن فيه راجعا اليه لانه اذا لم يعتبر هذا لا يكون المشار اليه به مفضلا بخلاف ما اذا اعتبر لان المرجع يأخذ حكم الراجع والراجع هو المفضل ههنا فكذا المرجع (لكنه) اى الا ان الشان (لما كان المضمر) مطلقا سواء كان المراد به المضمر فى اطيب او فى غيره (بالنسبة الى المضمر) مطلقا ايضا (كالعدم) والمراد بالمضمر ايضا المستكن لا المضمر البارز لانه لكونه ملفوظا حقيقة يكون كالمظهر فى كونه ملفوظا حقيقة واما المستكن فلما لم يكن ملفوظا حقيقة لا يكون كالمظهر بل يكون كالعدم (اقيم المظهر) الذى هو اسم الاشارة (مقامه) اى مقام المضمر الذى فى اطيب فى كونه ذا حال ووقوع الحال بعده بلا فاصلة (واوجبوا ان يليه) اى الحال ذلك المظهر ليكون الحال بجنب صاحبه حكما لان صاحبه حقيقة المضمر فى اسم التفضيل

صفته بمنزلة شئ واحد فهو نظير الحال الموطئة وجاز الشيخ الرضى جعل صوت تأكيدا لفظيا ومن الظاهر ورود هذا المورد الا انك قد نبهت على ان ماليس عبارة عن المفعول المطلق كما زعمه الشارح قدس سره وانما هو عبارة عن المصدر بشهادة تصريح المصنف فى الشرح اللهم الا ان يقال ذكر المفعول المطلق واراد به المصدر تجوزا والاوجه ان تقول ان المراد بيان ما وجب فيه حذف الفعل الناصب المصدر قياسا فلو لم يأت بقيد التشبيه لدخل ذلك اعنى قولك لزيد صوت صوت حسن تحت الضابطة لان المصدر هنا وقع علاجا بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه فيكون هو مفعولا مطلقا محذوفا عامله وجوبا وليس كذلك وعلى هذا القياس فوائد سائر القيود الاخرى الى قول المصنف فى الشرح قوله التشبيه كقولك لزيد صوت صوت حسن وقوله بعد جملة احتراز من ان يقع بعد غير جملة كقولك الضرب صوت حمار وقوله مشتملة على اسم بمعناه احتراز من قولك مررت فاذا فى الدار صوت صوت حمار وبذلك تبين سقوط ما زعمه اوجه والاصرف الاعراب لزيد صوت صوت ما نقله والزائد عليه ان الخليل اجاز النصب ايضا اما على المصدر او على الحال (قوله)

(والرطبية) المفهومة من قوله رطبا التي هي الحال الثانية في المثال المذكور (تعلقت به) اى بالمشار اليه بهذا يعني جعلت حالا منه ومبنية للهيئة القائمة به ايضا لكن (من حيث انه) اى المشار اليه (مفضل عليه) باعتبار ان ضمير منه راجع اليه ولذا قال الشارح (وهو) اى المفضل عليه (ضمير منه) لانه يرجع اليه (فيجب ان يليه) اى الحال ضمير منه وههنا ان الضمير البارز لما كان ملفوظا حقيقة لم يكن كالعدم كالمستكن بل كان كالاسم الظاهر ولذا وجب ان يليه الحال كما يجب ان يلي المظهر ليكون الحال بجنب صاحبه وان جاز الفصل ايضا ولاجل هذا قوم الحال الاول على عامله الضعيف وان كان حقه التأخير (قال الرضي واما الضمير المستكن) الراجع الى لفظ هذا (في افعل) يعني في اسم التفضيل الذي هو اطيب (فانه) اى الضمير المستكن فيه (وان كان) الواو للحال وان للوصل والجملة حال قد سبق غير مرة (مفضلا) في الحقيقة (لكنه) اى الا ان ذلك الضمير (لما لم يظهر) اى لما لم يكن ملفوظا حقيقة بل ملفوظا حكما (كان كالعدم) والمعدوم ليس بشيء فصار المفضل اسم الاشارة لكن باعتبار ان ذلك الضمير يرجع اليه (ومع هذا) اى مع كون الضمير المستكن في افعل كالعدم (فلا اى بأسا بان يقال وان لم يسمع) ان للوصل والفعل مبنى للمفعول (زيد احسن قائما منه قاعدا) لكون كل من الحالين بجنب صاحبه الا انه قد وقع فصل بالاجنبي وهو الحال الاولى بين اسم التفضيل ومعموله وهو منه ولذا قال فلا ارى بأسا حيث قد الرؤية بالباس المفيد بالكراهة قلنا لما تميز كل واحد من الحدثين عن الآخر في افعل باداة التشبيه او غيرها مما يدل على حدثين حتى يجعل منصوب كل واحد بجنبه التزم ان يكون منصوب كل حدث بجنب صاحبه المصرح به فقيل زيد راكبا افضل من عمرو راجلا وان كان مقدما على اسم التفضيل (وذهب بعضهم) وهو ابو علي واتباعه (الى ان العامل في بسرا) يعني في الحال الاولى لان الخلاف فيها (اسم الاشارة) يعني العامل في تلك الحال معنى الفعل المستنبط من اسم الاشارة لانه لا يجوز ان يكون افعل التفضيل عاملا فيه لضعفه في العمل فلا يتقدم معمول عليه (اى اشير اليه حال كونه بسرا وهذا) اى كون العامل في الحال الاولى اسم الاشارة يعني معنى الفعل (ليس بصحيح) لانه يلزم تفريق العامل (في الحالين وهذا وان كان جائزا الا انه يستلزم الكراهة وتفضيل الشيء على نفسه باعتبار حالة واحدة وهو الرطبية لانه اذا لم يكن اسم التفضيل عاملا في بسرا لا يدخل تحت التفضيل فتكون الرطبية مفضلا ومفضلا عليه في حالة واحدة وهذا باطل (لانه يمكن ان يكون المشار اليه) بهذا (التمر اليابس) فيلزم حينئذ تقييد الاشارة يعني المشار اليه بحال البسرية وهذا ليس كذلك لان المقصود الاشارة مطلقا (فلا تتقيد الاشارة) يعني فلا يصح تقييدها (بحالة البسرية) لان العامل يتقيد به فلو كان اسم الاشارة عاملا في بسرا لتقيدت الاشارة بحال البسرية ولم تكن مطلقة فوجب ان يقال هذا الكلام الا في حال البسرية وليس كذلك لانا نعلم بالضرورة انه يصح ان يقال هذا بسرا اطيب منه

واحترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار قيل الاولى انه احتراز عن مثل صوت حمار يصوت زيد وفساده اظهر من ان يخفى لان الكلام في المصدر وهذا فعل (قوله) اى غير المفعول المطلق اى غير هذا المضمون (قوله) ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق الخ قيل التسمية من متأخري النحاة في هذا القسم وقسيمه فالاولى ان يكون يسمى على صيغة المتكلم مع الغير ويكون ضمير المتكلم كناية عن المتأخرين وها وهم لا ينبغي ان يلتفت اليه فان المصنف قال في الشرح والاول يسميه النحويون توكيدا لنفسه والثاني يسمى تأكيدا لغيره فحمل عبارته على ذلك يأباه صريح عبارته على انه غير مستحسن جدا بل هو امر لا يخطر على قلب بشر وما قاله الرضي من ان عبارة المتأخرين وسيبويه يسمى التأكيد لنفسه التأكيد الخاص والمؤكد لغيره التأكيد العام فيه وما فيه (قوله) لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر قيل معنى لان معناه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة فقد جعل المؤكد معنى المصدر وجعل تسمية المصدر بالتأكيد تسمية باسم معناه ثم قيل ونحن نقول المناسب بالفن

(رطبا)

رطبا في غير حالة البسرية حتى تكون الاشارة مطلقة فوجب ان يكون العامل فيه اسم التفضيل (ولانه يصح حيث وقع موقع اسم الاشارة اسم) والمعنى يصح ان يقع اسم موقع اسم الاشارة (لايصح اعماله فيه) الجملة صفة الاسم اى لايصح اعمال ذلك في الحال بان لم يكن شبه فعل ولا يفيد معناه لان العامل لماسبق اما الفعل اوشبهه اومعناه على سبيل منع الخلو والجمع (نحو تمرة نخلتي بسرا اطيب منه رطبا) باقامة تمرة نخلتي مقام اسم الاشارة ومثل زيد راجلا احسن منه راكبا فانه جائز اتفاقا مع خلو المبتدأ عن معنى الفعل والعامل فيه الفعل لكونه شبه فعل بلا خلاف وكذا العامل في الحال في المثال المذكور في المتن افعل ولما فرغ من بيان الحال المفردة على ماهو الاصل لان الاصل فيها الافراد كما ان الاصل في الخبر الافراد شرع في بيان الحال الجملة على ماهو الفرع فقال (وتكون) (اى الحال) (جملة) (لدلالتها) اى الجملة (على الهيئة) اى الصفة (كالمفردات) يعنى كما ان الاحوال المفردة تدل على الهيئة الحاصلة لصاحبها كذلك الجملة تدل على تلك الهيئة فتقع حالا مثلها وفي الرضى جوز كون الحال جملة فان مضمون الحال قيد لعامله (ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد (فتصح ان تقع) اى الجملة (حالا مثلها) يعنى كما يصح ان يقع المفرد حالا ولان الحال حكم معنى لما سبق غير مرة والاحكام تكون المفرد والجملة كما في خبر المبتدأ (ولكن) يعنى الا انه (يجب ان تكون الجملة الحالية) (خبرية) (محتملة للصدق والكذب) يعنى الاصل في الجملة الخبرية ان تكون صادقة لصدورها عمن يعقل وعمن ليس من شانه الكذب ويحتمل ان تكن كاذبة لانها خبر والخبر عن ذى الحال) للزوم المطابقة بينهما في الافراد واخويه والتذكير وضده ولزوم الضمير الى ذى الحال للربط وكونه مسندا الى صاحبه اما بلاواسطة اوبها كالخبر (واجراؤها عليه) اى جعل الحال حالا منه (في قوة الحكم بها عليه والجملة الانشائية) التى لاثبوت لها الان (لاتصلح ان يحكم بها على شئ) وان كان فاعلا لانها لاثبوت لها في نفسها واثبات الشئ للشئ فرع فرع ثبوته في نفسه وهى لاثبوت لها في نفسها فكيف تثبت لغيرها فلا يصح ان تقع حالا من شئ كما لايصح ان تقع خبرا عنه (ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة) لاشتمالها على الاسناد المقتضى المسند اليه والمسند اليه واذا كانت كذلك (لاتقتضى ارتباطها) مع تعلق (بغيرها) لان المستقل في الافادة لايقتضى التعلق بغيره ويكتفى نفسه (والحال مرتبطة بغيرها) لكونها عضوا غير قائم بنفسه ولان المقصود بالحال تخصيص وقوع عامله بوقت وقوع مضمون الحال وهذا المقصود لا يحصل الا باخراج الجملة عن الاستقلال وجعلها مرتبطة بصاحبها (فاذا وقعت الجملة) الخبرية التى من شانه ان تكون صادقة ومحتملة الكذب (حالا لا بد لها) اى لتلك الجملة لكونها مستقلة في الافادة (من رابطة تربطها الى صاحبها) حيث لايكون اجنبية وتكون ايضا مخرجة عن الاستقلال (وهى) اى الرابطة ههنا اثنان

ان المؤكد لفظا المصدر لانه يؤكد اللفظ السابق في الدلالة على مادل عليه ويقويه فالوجه ان يقال المحتاج الى التأويل قوله تأكيدا لنفسه ووجهه انه يؤكد جملة كانها عينه لتعينها للدلالة على ماتعين المصدر للدلالة عليه واما التأكيد لغيره فلا تكلف فيه لانه مؤكد للفظ الجملة وهى غيره وليس فيها ما ينزله منزلة نفسه لانها لم تشاركه في اليقين للدلالة على ماتعين للدلالة عليه وكلاهما باطل اما الاول فلانه لاسبيل الى ادعاء ان الشارح قدس سره جعل المؤكد معنى المصدر وان التسمية من هذا القبيل لان كلامه صريح في كون المصدر هو المؤكد والمؤكد جميعا بما ذكره من الاعتبارين كأن القائل صرف اللفظ عن ظاهره بتقدير المعنى حيث قال يعنى لان معناه من حيث هو المجرد الاعتراض وارادة النفس ربنا احفظنا عن امثال هذه الاغراض واجعلنا من عبادك الصالحين المستفيضين من المبدأ الفياض وبطلان الثانى انه يلزم على هذا الفساد وذلك لان الجملة التى تقدمته تحتمل امرين فتأكيد تلك الجملة على انها غير ذلك انما يتصور في تأكيدها على ماهى عليه في نفس الامر اى في صورة احتمالها لمجموع الامرين وهذا محال بحسب اللفظ والمعنى

(الضمير والواو) وانما ربطوا الجملة الحالية بالواو لان الحال تجيء فضلة بعد تمام الكلام فاحتيج في الاكثر الى فضل ربط فصدرت الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعني الواو التي اصلها الجمع المطلق ليؤذن من اول الامر بان الجملة لم تبق على الاستقلال بل تعلقت بما قبلها بحيث صارت من جملة توابعه ولواحقه (والجملة الخبرية الحالية (اما اسمية) ان بدئت باسم لفظا او تقديرا (او فعلية) ان بدئت بفعل موضوع للخبر (و) تلك (الفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا) بان بدئت بفعل مضارع اريد اثباته (او) يكون فعلها (مضارعا منفيا) بان يكون مضارعا اريد نفيه (او) ان يكون فعلها (ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه) الاقسام المذكورة (خمس جمل) جمع جملة ولما فرغ من بيان ان اية جملة تقع حالا شرع في بيانها تفصيلا وبيان الربط ايضا فقال بالفاء التفسيرية والتفصيلية (فالاسمية) قدمها لكونها اشد احتياجا الى زيادة الربط لدلالتها على الدوام والثبات ولكون البحث في الاسم ولمناسبتها بالحال المفردة لان المفردة ليست الاسما بخلاف الفعلية (اي الجملة الاسمية الحالية) يشير الى ان اللام للعهد الخارجي والى ان الاسمية صفة تستدعي موصوفا (ملتبسة) بالواو والضمير) اذا وقعت حالا (معا) حال مؤكدة للجار والمجرور واذا المعية تفهم من الواو والعاطفة لكونهما مفعولين للخبر المحذوف اي حال كونهما متصاحبين في الارتباط لا الاستقلال لان المعية في معنى المصاحبة (لقوة الاسمية في الاستقلال) لتركبها من الاسمين وخارجة عن اصل الحال وهو الانتقال وعدم التقرر (فناسب ان تكون الرابطة فيها في غاية القوة ايضا) لان الشيء اذا كان قويا يلزم ان تكون الرابطة فيه اقوى حتى تخرجه عن الاستقلال وتربطه بما قبله طوعا او كرها وهذا النوع ثلاثة اقسام باعتبار الضمير اما ان يكون متكلما (نحو جئت وانا راكب و) مخاطبا نحو (جئت وانت راكب و) غائبا مثل (جاءني زيد وهو راكب) ويحتمل ان يكون المبتدأ مؤخرا او الخبر مقدما فحينئذ يكون ثلاثة اقسام اخر (او) الجملة الاسمية الحالية ملتبسة (بالواو وحدها) اي حال كونها منفردة في الربط وهذا النوع قسم واحد لا غير (لانها تدل على الربط في اول الامر) لان الواو وتؤذن في اول الامر بان الجملة مرتبطة بما قبلها غير مستقلة بنفسها الا لها يجب ان تقع في اول الكلام ولانها للجمع المطلق في اصل الوضع (فاكتفى) مبني للمفعول (بها) اي بالواو منفردة (مثل قوله عليه الصلوة والسلام كنت نبيا) اي اعطي الي النبوة (وآدم بين الماء والطين) اي حال كون آدم غير مخلوق وانما قال بين الماء والطين ولم يقل بين الماء والتراب مع ان سوق الكلام يقتضي هذا ذهابا الى مجاز اولي مثل اني اراني اعصر خمرا واعلم ان اجتماع الواو والضمير في الاسمية وانفراد الواو متقاربان في الكثرة لكن اجتماعهما اولى احتياطا في الربط لما سبق ان الاسمية في غاية القوة لتركبها من اسمين مقتضيين الدوام والثبات فيكون الربط ايضا في

كيف وعلمك محيط بان الظاهر المتبادر اليه من قولك تأكيدا لغيره ما زعمه القائل فصرفه عن الظاهر لاحد الامرين المذكورين لظهور استحالته وان خفي على بعض الناس (قوله ويحتمل ان يكون المراد انه تأكيد لاجل غيره ليندفع قبل هذا ما اختاره المصنف واورد عليه فوات حسن التقابل فاشار الى دفعه بقوله وعلى هذا ينبغي الخ وفيه انه بعد ليس ههنا حسن التقابل لان هذا القسم ايضا تأكيد لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر ومع ذلك تأكيد الدفع غيره فحسن التقابل انما يكون مرعيا لو سمي لقسم الاول تأكيدا ليس لغيره وتفصيل الكلام ان المصنف قال في الايضاح بذلك واعترض الرضي بانه ليس بشيء لان التوكيد لغيره في مقابلة التوكيد لنفسه فينبغي ان يكون الغير مؤكدا كالنفس وقال انما قيل لمثل هذه المصادر مؤكد الغير مع ان اللفظ السابق دال عليه نصا لانك انما تؤكد بمثل هذا التأكيد اذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة في نفس الامر وغلب في ذهنه كذب مدلولها فكانك اكدت باللفظ النص في معنى لفظا محتملا لذلك المعنى ولنقيضه والنص غير المحتمل فلذلك قيل مؤكد لغيره واما المؤكد لنفسه فلا بد كر لمثل

غاية القوة ليتطابقا (وهذا اى الربط) فى الجملة الاسمية الحالية ملتبس (بالواو وحدها) كما فى النوع الثانى (او) ملتبس (بها) اى بالواو مصاحبة (مع الضمير) بلا انفراد احدهما عن الاخر كما فى النوع الاول (انما يكون فى الحال المنتقلة) الغير المتقررة لانها لتجددها وانتقالها اقتضت ان تصدر بالواو الموضوعة للجمع ليعلم من اول الامر ان الجملة مرتبطة بما قبلها غير مستقلة (واما فى الحال المؤكدة) يعنى ان الجملة الاسمية اذا كانت حالا مؤكدة (فلا يجوز) فيها (الواو) الجار يعنى فى متعلق بقوله فلا يجوز قدم عليه للحصر يعنى جواز الواو فى الجملة الاسمية الحالية منحصر بالجملة الحالية المؤكدة منها (تقول) بتاء الخطاب (هو الحق لا شك فيه) نحو قوله تعالى الم ذلك الكتاب لا ريب فيه على احد الوجوه (وذلك) اى عدم الجواز الواو فى الحال المؤكدة واقع (لان الواو) لكونها فى الاصل للعطف وهو دليل التغير (لا تدخل بين المؤكد والمؤكد) بالفتح والكسر مطلقا يعنى سواء كانا فى الحال او فى غيرها (لشدة الاتصال) والامتزاج (بينهما) لان الثانى عين الاول ونفسه فتخلل الفاصل بينهما كتخلله بين العصا ولحائها (او) الجملة الاسمية ملتبسة (بالضمير) (وحده) اى حال كونه منفردا فى الربط (على ضعف) متعلق بقوله او بالضمير (لان الضمير لا يجب ان يقع فى الابتداء) اى فى ابتداء الكلام بل قد يقع فى الاول وحينئذ يدل على الربط من اول الامر كالواو وقد يقع فى الاوسط بل قد يقع فى الاخر (فلا يدل على الربط فى اول الامر) ولهذين الوجهين قيل على ضعف وان كان الوجه الاول لا يستلزم الضعف اطرادا للباب (نحو كلمته فوه الى فى) ان جعلته حالا من ضمير الفاعل فالرابط ضمير المتكلم فى قوله الى فى وان جعلته من ضمير المفعول فالرابط ضمير الغائب فى قوله فوه ونحوه قوله رجع الى عوده على بدء وقول الشاعر ❋ ولولا جنان الليل ما آب عامر ❋ الى جعفد سرباله لم يمزق ❋ (فلا بد من الواو على الصحيح) فالضمير اما فى الاول وهو ثلاثة اقسام باعتبار انواع الضمير نحو جئت انا راكب وجئت انت راكب وجاء زيد هو راكب واما فى الاخر وهو ايضا ثلاثة اقسام نحو جئت راكب انا وجئت راكب انت وجاء زيد راكب هو واما فى الاخر وهو ايضا ثلاثة اقسام مثل رجعت عودى على بدء ورجعت عودك على بدء ورجع زيد عوده على بدء فالجملة تسعة اقسام فالاول منها اقوى الوجوه لاشتراكه بالواو فى دلالته فى اول الامر على الربط والثانى اضعفها لبعد الربط لكونه فى الاخر والثالث متوسط بينهما فمجموع الجملة الاسمية الحالية ثلاثة عشر قسما (و) الفعل (المضارع المثبت) (اى الجملة الفعلية الحالية التى يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا) ولكن يشترط فيها خلوها عن حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما لتناقض الحال والاستقبال (ملتبسة) (بالضمير وحده) اى منفردا او ماقوله قمت واصك وقوله ❋ ولما خشيت اظافيرهم ❋ نجوت وارهنهم مالكا ❋ فبتقدير وانا اصك وانا ارهنهم

---

هذا الفرض ليسمى توكيدا لنفسه وتبعه الشارح قدس سره حيث اختار ما اختار على ما اختاره المصنف الا انه اجاب عن الاعتراض بان اللام فى كلا اسمى القسمين على نهج واحد والاولى عندى مختار المصنف رح لانه لا يظهر وجه التسمية كذلك على قول الرضى لان المؤكد ح اللفظ باعتبار احد الاحتمالين الموافق للمؤكد فكيف يقال ان المؤكد هو الغير ولا يصح اعتبار المغايرة بحسب اللفظ لان القسم الاول ايضا كذلك وقول القائل لا يحسن التقابل مطلقا بناء على ان هذا ايضا تأكيد لاجل نفسه وان كان تأكيدا لدفع الغير ايضا بل التقابل فى صورة ان يسمى الاول تأكيدا ليس لغيره صادرا بلا فكر ولا روية لان الاتيان بمثل هذا التأكيد انما يكون عند تحقق الاحتمال الاخر فهو لرفع ذلك الاحتمال بخلاف القسم الاول فانه من المعلوم ان من قال له على الف درهم فقد اعترف ولا يحتمل غيره فاذا قال اعترافا فقد ذكر مادل عليه الاول وتعين له ليتكرر بذلك ويتقرر فيكون تأكيدا لنفسه بهذا المعنى ولا يتصور حينئذ امر يصدق عليه القسمان حتى لا يحسن التقابل ولا ادرى ان احدا يسوغ التقابل بين قوله تأكيد لنفسه وتأكيد ليس لغيره

واذا كان المضارع مصدرا بقد فيدخله الواو مثل قوله تعالى لم تؤذوننى وقد تعلمون الاية (لمشابهته) اى المضارع المثبت (لفظا) فى الحركات والسكنات وعدد حروفه (ومعنى) يعنى فى الحدوث والتجدد (لاسم الفاعل المستغنى) اذا وقع حالا (عن الواو) اكتفاء بالضمير وحده لان الاعراب اللفظى او التقديرى فى الحال المفردة يغنى عن الواو (نحو جاءنى زيد يسرع) وهذا النوع ينقسم الى ثلاثة اقسام باعتبار انواع الضمير نحو جاءنى زيد يسرع وجئت تسرع وجئت اسرع (وما سواها) (اى ما سوى) الذى هو غير (الجملة الاسمية) الحالية باقسامها وانواعها (و) الجملة (الفعلية المشتملة على المضارع المثبت) الواقعة حالا بالضمير وحده (من الجمل) جمع جملة بيان لما فى قوله وما سوى (المشتملة) صفة الجمل (على) الجمل الثلاث (المضارع المنفى او الماضى المثبت او) الماضى (المنفى) ملتبس (بالواو والضمير) (معا) اى مصاحبين فى الربط من غير انفراد احدهما فيه (او) (باحدهما) يعنى بالواو (وحده) او بالضمير وحده (من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها) اى استقلال واحد من الانواع الثلاثة لكونه فعلا يدل على الحدوث والتجدد وان كان ماضيا مثبتا او منفيا (كالاسمية) يعنى كما كان ضعيفا عند الاكتفاء بالضمير فى الجملة الاسمية الحالية لقوة استقلالها كما مر فالمضارع المنفى باعتبار انواعها وكونها مع الواو والضمير معا او باحدهما فقط سبعة اقسام وكذا كل واحد من الماضى المثبت والماضى المنفى سبعة اقسام فالمجموع احد وعشرون فمجموع الجملة الفعلية الحالية اربعة وعشرون واذا ضمت الجملة الاسمية الحالية اليها يكون المجموع يعنى الجملة الحالية سواء كانت اسمية او فعلية سبعة وثلاثين قسما فتدبر ولا تكن من الغافلين وكن من المنصفين (ف) مثال (المضارع المنفى) باقسامه الثلاثة (نحو جاءنى زيد وما يتكلم غلامه) بالواو والضمير معا (او جاءنى زيد ما يتكلم غلامه) بالضمير وحده (او جاءنى زيد وما يتكلم عمرو) بالواو وحده (و) مثال (الماضى المثبت) باقسامه الثلاثة ايضا (نحو جاءنى زيد وقد خرج غلامه) بالواو والضمير معا (او جاءنى زيد قد خرج غلامه) بالضمير وحده (او جاءنى زيد وقد خرج عمرو) (و) مثال (الماضى المنفى) الواقع حالا باقسامه الثلاثة ايضا (نحو جاءنى زيد وما خرج غلامه) بالواو والضمير (او جاءنى زيد ما خرج غلامه) بالضمير وحده (او جاءنى زيد وما خرج عمرو) بالواو وحده) علم ان اجتماع الواو وقد والضمير اكثر من الانفراد او الاثنين فى الماضى المثبت وفى البواقى اجتماع الواو والضمير اكثر من انفراد احدهما كذا فى الرضى ولما فرغ من بيان الاحوال التى تكون جملة اسمية وفعلية وبيان ما احتاجت هى اليه من الربط شرع فى بيان ما يحتاج الماضى المثبت اليه اذا وقع حالا من اشتراط دخول لفظ قد عليه لفظا او تقديرا عند البصريين فقال (ولا بد فى الماضى المثبت)

(الواقع)

كيف ومعنى الثانى الاول (قوله) اى صيغة التثنيه وان لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير يريد قدس سره انه لا بأس فى اطلاق المثنى على لفظ لم يرد به التثنية المقابلة للجمع بل التكرير والتكثير لان هذا الاطلاق باعتبار الصيغة وقد يقصد بها غير ما اشتهر هى فيه لا الرد على من قال المراد ما يكون مثنى للتكرير والكثير والاشارة الى ان المراد به اعم مما يكون للتكرير او لغيره مما قيل لان المصنف قال فى الايضاح ومعنى التثنية فى ذلك التكرير والتكثير ولان الجمع بين الوجهين من غير حاجة تدعو اليه ليس كما ينبغى (قوله) ولا بد فى تتميم هذه القاعدة من قيد الاضافة اى مثنى مضافا الى الفاعل فلا بد ان يقال مضافا الى فاعل المفعول او مفعوله ومع ذلك ينتقض بضرب زيد ضربتين فالوجه ان يقيد الاضافة بكونها لا لبيان النوع وقد صرح بهذا القيد الرضى وليس مما يلتفت اليه بل الحق ان كلام الشارح ايضا من هذا القبيل لظهور ان مراد المصنف بيان المواضع التى يجب الحذف فيها ومن جملتها ما وقع فيه مثنى مثل لبيك فاكتفى بهذا القدر ولا يخفى ان المراد ليس مطلق المثنى حتى يرد مثل قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين وغير ذلك مما اتى

الواقع حالا (لا المنفى) فانه لايشترط فيه دخول لفظ قد عليه اذا وقع حالا لان النفى يستمر من حين الانتفاء الى حين صدور الفعل عن الفاعل او وقوعه على المفعول الذى هو عامل فى الحال فيقارن زمان الحال زمان الفعل فاذا قلت مثلا ماركب يكون عدم الركوب مستمرا لان النفى يستوعب الازمان مالم يكن ضده فيقارن زمان الحال زمان العامل فلا يحتاج اذا وقع حالا الى دخول قد المقربة عليه (من) (دخول لفظة) (قد) (المقربة) صفة قد (زمان الماضى) الواقع حالا بالنصب لانه مفعول المقربة (الى) زمان (الحال) وهو آن صدور الفعل عن الفاعل او وقوعه على المفعول الجار متعلق بقوله المقربة (لغة) تميز عن النسبة التى فى شبه الفعل لان لفظة قد موضوعة لتقريب زمان الماضى الى زمان الحال مثل جاءنى زيد قد ركب فان لفظة قد دخلت على الحال لتقريب زمانه الى زمان صدور المجئ عن زيد فيقارن الركوب المجئ فيكونان فى زمان واحد (على الماضى) متعلق بالدخول (المثبت الواقع حالا ليدل) مجهول من دل يدل (بها) الضمير يرجع الى لفظة قد والجار والمجرور فى محل الرفع لانه نائبه (على قرب) متعلق بقوله ليدل (زمانه) اى زمان الماضى المثبت الواقع حالا (الى زمان صدور الفعل) متعلق بقوله قرب زمانه (من ذى الحال) اذا كان ذو الحال فاعلا (او) زمان (وقوعه عليه) اى وقوع الفعل على ذى الحال اذا كان ذو الحال مفعولا به (تجوزا) اى دلالة تجوزا ودلالة تجوزية يعنى دلالة لفظة قد على هذا القرب مجاز بعلاقة الجزئية لان هذه الدلالة جزء من معناها اللغوى لكونه مطلقا (لان المتبادر من الماضى المثبت اذا وقع حالا ان مضيه) اى معنى الماضى المثبت الواقع حالا (انما هو بالنسبة) اى بالقياس (الى زمان العامل) فى ذلك الحال مثلا ان مضى زمان الركوب فى قولك جاءنى زيد قد ركب بالقياس الى زمان المجئ العامل فيه يعنى ان زمان الركوب سابق على زمان المجئ فيفهم منه ان المجئ بلا ركوب وليس كذلك بل المجئ ليس الامع الركوب (فلا بد من) دخول (قد) عليه (حتى تقربه) اى لفظة قد زمان الركوب (اليه) اى الى زمان المجئ (فيقارنه) اى يقارن زمان الحال زمان العامل فيه فيتحد زمانهما حكما فلا يقع الماضى حالا الا ان يكون قريبا من العامل زمانا مقرونا به بدخول قد عليه (وهذا) اى كون قد لازمة فى الماضى المثبت الواقع حالا ملتبس (بخلاف مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون) دخول (قد) على الماضى حالا المثبت اذا وقع اى لا يوجبونها (ظاهرة ولا مقدرة) بل يوقعونها حالا بغير قد كما يوقعون الماضى المنفى حالا بغيرها كما عند البصريين ايضا لان الفعل بنفسه دال على الحدوث والتجدد. وان كان ماضيا فيقارن زمان العامل بنفسه (سواء كانت) متعلق بقول المصنف ولا بد لا بقول الشارح اى لفظة قد (ظاهرة) (فى اللفظ) بان يكون ملفوظة داخلة على ما وقع حالا (نحو جاءنى زيد

به القائل المثنى كذلك الا ترى انه لم ينبه على كون المراد بالتثنية التكرير والتكثير مع كونه احوج الى البيان اكتفاء بذلك وقد عرفت ان مثال ذلك جائز فى غير الحدود ولا سيما عند ذكر المثال وعليه عبارة الزمخشرى فانه قال ومنه ما جاء مثنى وهو جنانيك والبيك وسعديك ودواليك وهذا ذيك ولعله تبع فى ذلك الرضى فانه قال ليس وقوعه مثنى من الضوابط التى يعرف بها وجوب حذف فعله سواء كان المراد بالتثنية التكرير كقوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين او كان لغير التكرير نحو ضربته ضربتين اى مختلفين بل الضابط لوجوب الحذف فى هذا وامثاله اضافته الى الفاعل او المفعول كما ذكرنا فيل يريد به ما سبق من قوله ان حذف الفاعل واجب اذا كان الفاعل والمفعول بعد المصدر مضافا اليه او بحرف الجر لا لبيان النوع لان حق الفاعل والمفعول به ان يعمل فيهما الفعل ويتصلا به ولما حذف الفعل بقى المصدر منهما لا يدرى ما تعلق من فاعل او مفعول فذكر ما هو مقصود المتكلم من احدهما بعد المصدر او بحرف الجر لم يجز اظهار الفعل ومدار كلامه ما تفرد به وقد عرفت ما فيه وانه ليس من مذهب المصنف وغيره بل هم يقولون انما

قدرکب غلامه) بالضمیر وحده او وقدرکب غلامه او وقدرکب عمرو (او) کانت لفظة قد (مقدرة) (منوية) بان تكون محذوفة فی اللفظ ملحوظة فی النية لان المقدر المنوی کالملفوظ من غیر فرق (نحو قوله تعالی اوجاؤکم حصرت صدورهم ای قد حصرت صدورهم) فجملة حصرت صدورهم حال من فاعل جاؤکم وهو الضمیر البارز المعبر عنه بواو الجمع بالضمیر وحده بلفظة قد المقدرة ای جاؤکم الکفار حال کون صدورهم حصرة یعنی خائفة لان الخوف سبب للحصر فیکون من قبیل ذکر المسبب وارادة السبب والمراد من الصدور العقول مجازا بعلاقة المحلية ومعناه بالفارسية ء آمدند ایشان شمارا در حال آنکه تنگ بود دلهای آن جماعتی، ومثله قوله تعالی هذه بضاعتنا ردت ای قد ردت (وهذا) ای کون الماضی المثبت حالا بقد مقدرة ملتبس (بخلاف مذهب سیبویه والمبرد فانهما) ای سیبویه والمبرد (لا یجوزان حذف قد) سواء کانت مقدرة منوية او محذوفة نسیا منسیا لان حرف والحرف لا تأثیر له اذا کان محذوفا مع جواز وجه آخر الا ان یکون مذکورا لفظا وههنا لیس بمذکور (فسیبویه یأول قوله تعالی حصرت صدورهم بحذف الموصوف) وجعل هذه الجملة صفة (بقوما حصرت صدورهم فتکون جملة حصرت صدورهم صفة موصوف محذوف) فتکون الجملة هی قرینة لحذف الموصوف لان حصر الصدور وصف وعرض لا یقوم بنفسه ولما لم یذکر له محل یقوم به علم ان ما قام به محذوف (هو) ای الموصوف المحذوف (الحال) بتأویله بالمشتق فیکون المعنی حینئذ او جاؤکم حال کونهم مجتمعین منحصرة قلوبهم والمبرد) أول (بجمله) ای جعل قوله (جملة دعائية) یعنی دعاء علیهم (وانما لم یشترك ذلك) ای دخول قد (فی) الماضی (المنفی) ذا واقع حالا (لاستمرار النفی) من وقت الانتفاء (بلا قاطع) یعنی بلا مناقض وهو الایجاب لان النفی یستوعب الازمان (فیشمل) النفی (زمان الفعل) (ای زمان العامل فی الحال فلا یحتاج الی دخول لفظة قد علیه حتی لو ذکر یکون تطویلا بلا فائدة فیه ولما فرغ من بیان ما هو الاصل فی الحال وما هو الفرع فیه شرع فی بیان حذف عامله جوازا ووجوبا سواء کان العامل الفعل او شبهه او معناه ومثال الثالث نحو هذا الهلال بینا فقال (ویجوز حذف العامل) بلام الجنس لیشمل العوامل الثلاثة (فی الحال) سواء کان مفردا او جملة (لقیام قرینة) دالة علی حذفه وتعیینه (حالیة) یعنی صاحب الحال وصفه (کقولك للمسافر) (ای الشارع فی السفر او المتهیء له) ای للسفر یرید بالتفسیر الاول معناه الحقیقی وبالثانی معناه المجازی بعلاقة السببية لان السفر سبب له فیکون من قبیل ذکر السبب وارادة المسبب او بعلاقة الاولية (راشدا مهدیا) (ای سر) امر من سار یسیر مثل باع یبیع سقط عینه لالتقاء الساکنین ثم حذف جوازا (راشدا مهدیا) (بقرینة حال المخاطب) وهو الشروع او التهیء والمراد براشد الراشد بنفسه وبمهدی المهدی اذ یمکن الرشد بدون الهداية

(وقوله)

---

حذف الفعل لان التثنية فی المعنی تکریر للمقصد الیه فکأنه قیل لبا لبا وسعدا سعدا فجعلوا اللفظ المقدر نائبا مناب الفعل دالا فلذلك حذفوه هکذا فی شرح المصنف بل نقول مع قطع النظر عما ذکرناه لا یصح النقض بما ذکره الشارح والقائل وذلك لان النکرة لیست مصدرا وکذا الضربة وقوله ضربت ضربی الامیر ممنوع الصحة واما مصنوع القائل (قوله) المفعول به قال الرضی الضمیر فی به یرجع الی الالف واللام ای الذی یفعل به فعل ای بعامل ویوقع علیه یقال فعلت به فعلا قال تعالی وما ادری مایفعل بی ولا بکم وکذا الضمیر فی المفعول فیه وله ومعه وکلامه مبنی علی ان یکون المراد بالمفعول به معناه الاصلی المعتبر بحسب الاشتقاق وقد منعه المصنف حیث قال فی الامالی ان المفعول به لم یقصد به قصد مدلوله باعتبار الاشتقاق وانما قصد به فی الاصطلاح اللقب علی نوع مخصوص مما یتعلق به الفعل تعلقا مخصوصا فقصد تعریف ذلك النوع لا باعتبار اصل الاشتقاق فی لفظ مفعول فی الاصل وعدمه بل کالو سمیت ولذا یحسن وجعلته علما علیه فان معنی الاشتقاق غیر مراد بعد صیرورته علما وان کان

(وقوله مهديا مهديا اماصفة لراشد) كأنه هدى له فتقررت له الهداية فى صاحب الحال فالاصل ان يكون وصفا الا ان الضمير لما لم يوصف جعلت الهداية وصفا لما قام به وهو الرشد (او حال بعد حال) فكان الهداية لم تحصل الا عند السير فشيئا اما حال مترادفة يعنى متتابعة فيكون ذوا الحال والعامل فى كليهما واحدا واما متداخلة وهى عبارة عن يكون الحال الثانى حالا من الضمير المستكن فى الاول فيكون صاحبه ما استكن فى الاول والعامل ايضا الحال الاول فيكون العامل فى الاول محذوفا وفى الثانى مذكورا وعلى التوجيه الاول فعامل كليهما محذوف (او) لقيام قرينة (مقالية كقولك راكبا لمن) اللام متعلق بالقول (يقول كيف جئت) اى على اى حال ووصف جئت (اى جئت راكبا) ثم حذف الفعل (بقرينة السؤال) المحقق هو قوله كيف جئت (ومنه) اى من حذف عامل الحال بقرينة السؤال المحقق (قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه) جمع عظم اى يظن او يعلم لان الظن من جملة العلم فيكون مجازا عن العلم بعلاقة الجزئية الانسان انه اى الشان لن نجمع عظامه المتمزقة فصارت ترابا (بلى) حرف ايجاب مختصة بايجاب النفى (قادرين) حال وعاملها محذوف جوازا بقرينة السؤال المحقق وهو قوله ايحسب الانسان (اى بلى نجمعها قادرين) اى نعم ايها الجاهل نجمع تلك العظام المتمزقة فتناثرت وصارت ترابا حال كوننا قادرين على جمعها واحيائها وتعذيبها وما ذلك على الله بعزيز والتعبير ان الواحد بلفظ الجمع تعظيما باقامة الواحد مقام الجمع متعارف البلغاء فى التكلم وما يتبعه كما فيما نحن فيه لا فى الخطاب ولا الغيبة كذا فى الهوادى (ويجب) (حذف العامل) لقيام قرينة (فى) (بعض الاحوال) (المؤكدة) لا فى كلها كما فى قوله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو الى قوله قائما بالقسط فان قائما حال مؤكدة مع ان عاملها لم يحذف وهو شهد فعلم ان وجوب حذف العامل فى بعضها لا فى كلها (وهى اى الحال المؤكدة مطلقا) اى سواء حذف عاملها اولا وسواء كان حذف العامل واجبا او جائز (هى) الحال المؤكدة مطلقا (التى لا تنتقل من صاحبها مادام موجودا) لان الحال المؤكدة مطلقا (التى لا تنتقل من صاحبها مادام موجودا) لان الحال حينئذ هى الهيئة الطبيعية فى ذى الحال يعنى الخلقية وهى لا تقبل الانتقال مادام صاحبها موجودا كالعطوفية مثلا ولذا تفهم من ذى الحال عند ذكره قبل ذكر الحال ولهذا السر جعلت مؤكدة وانما قال (غالبا) لانها تقبل الزوال الا انه نادر (بخلاف) الحال (المتنقلة) لانها تنتقل عن صاحبها حال كونه موجودا كالركوب مثلا حيث ينتقل عن صاحبه ولذا سميت منتقلة (و) الحال (المتنقلة قيد للعامل) لان الغرض منها تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها اسنادا او ايقاعا وذلك الحدث هو العامل فى الحال فيكون قيدا له (بخلاف) الحال (المؤكدة) لان الغرض منها بيان الهيئة الخلقية فى صاحب الحال دون التقييد فلا يكون تقييدا بل انما يكون تأكيدا (مثل زيد ابوك عطوفا)

قبل ذلك مرادا ولا يضر كون الواضع قصدا الى تسميته بحسن لوجود حسن حصل فى المسمى فان ذلك فى بعض الاسماء سبب لتخصيصه بذلك الاسم لا ان معنى الاشتقاق باق فيه بعد صيرورته علما الا ترى انك تفهم مدلوله مع قطع النظر عن الحسن ولذلك يفهم مدلوله من لا يفهم مدلول حسن باعتبار الاشتقاق (قوله والمراد بوقوع الفعل تعلقه به بلا واسطة حرف قيل يتجه عليه ذهبت بزيد فانه يقال الاذهاب وقع على زيد ولا فرق فى المعنى بين ذهبت بزيد واذهبت زيدا فوقوع الفعل يشمل هذا التعلق ثم قيل ويمكن ان يقال هذا التعلق بلا واسطة حرف جر وحرف الجر لتغيير المعنى وبعد التغيير تعلق الفعل بنفسه وبهذا تبين ان زيدا فى ذهبت بزيد مفعول به دون زيد فى مررت بزيد ومن الظاهر ان المراد بالوقوع عليه وقوع الفعل المذكور ولا يخفى انه الذهاب دون الاذهاب والاتيان بحرف الجر انما هو ليتعلق الفعل الفعل بتوسطه فاسقاطه عن درجة الاعتبار والقول بان الفعل تعلق بنفسه ليس يستقيم فلا فرق بين ذهبت بزيد وبين مررت بزيد فى الاندراج تحت المفعول به وعدمه بحسب الاصطلاح الوارد على كون المفعول به ما ليس بواسطة حرف

وانما وجب حذف العامل لان فى الابوة مايشعر بالعطف لتضمن الابوة العطوفية فاستغنى بقوله ابوك عن الصريح بالعامل والحاصل ان ذكر الاب لما كان مشعرا بالعطوفية كان قرينة للعامل فحذف وجوبا والاختصار (فان العطوفية لا تنتقل عن الاب) يعنى ترحم الاب لابنه لا ينتقل منه مادام الاب والابن حيين واذا كان الابن ميتا فكذلك لا تنتقل منه (فى غالب الامر) وان كانت منتقلة فى بعض الازمان او من بعض الاشخاص (اى احقه) مقتضى الظاهر فى التفسير ان يكون بصيغة المضارع لان المعنى فى مثله على الاستقبال لا على الماضى (بفتح الهمزة) بناء على انه مضارع متكلم وحده ثلاثى من باب ضرب مثل فريفر حق يحق (اوضمها) اى او ضم الهمزة بناء على انه مضارع متكلم وحده ايضا الا انه رباعى من باب الافعال من احق يحق مثل اصر يصر الاول مأخوذ (من حققت الامر بمعنى تحققه وصرت منه) اى من الامر (على يقين) يعنى لم يبق لى شبهة حيث حصل لى علم اليقين كعين اليقين فعلى هذا يكون الحال مبينا لهيئة المفعول لكونه حالا منه (او) الثانى مأخوذ (من احققت الامر بهذا المعنى) السابق حال كونه ملابسا (بعينه) يعنى حيث لا فرق بينهما فى كونهما بمعنى تحققه وصرت منه على يقين ولم يبق لى فيه شبهة (او معنى اثبته) يعنى الاول بمعنى اثبته من ثبت يثبت فعل مضارع متكلم وحده وهذا معناه المجازى بعلاقة السببية لان التحقق سبب للثبوت او على ان يكون استعارة تبعية (اى تحققت ابوته لك وصرت منها) اى من كونه ابالك (على يقين اواثبتها) من اثبت فعل مضارع متكلم وحده اى اثبت ابوته لك (كذلك) اى تحققت ابوته لك وصرت منها على يقين بحيث لم يبق لى شبهة (عطوفا) اى حال كون الاب لك شفيقا وعلى هذه الوجوه كلها يكون الحال مبينا للمفعول وقد سبق (وقال صاحب المفتاح) ابو يعقوب يوسف السكاكى (احق التقديرات) التى يجوز ان تقدر فى هذا المثال (عندى ان يقدر) قوله (يحنى) فعل مضارع معلوم من حنى يحنى مثل رمى يرمى من باب ضرب اى يميل ويشفق ويرحم ويترحم نحو زيد ابوك يحنى (عطوفا) وعلى هذا تكون الحال لبيان هيئة الفاعل لانها حال منه لان الفعل المقدر وهو يحنى لازم فاعله ما استكن فيه وهو ذو الحال وانما عين العامل المحذوف فى هذا المثال دون المثال السابق لاختلاف القوم فى تقديره فهذا التقدير مروى عن سيبويه يعنى تقديرا حقه وقال الزجاج لا تقدير فيه ولا حذف بل العامل فى الحال خبر الجملة لتأويله بالمسمى فزيد ابوك فى معنى زيد مسمى بابنك اقول هذا التأويل غير صحيح بل التأويل الصحيح زيد مربيك لان فى الاب معنى التربية وماذهب اليه المصنف مذهب سيبويه وهو الحق لجريانه فى قوله تعالى وهو الحق مصدقا لما معهم وفى مثل انا حاتم جوادا وانا عمرو شجاعا لانه لا يقال مثله الا من اشتهر بالخصلة التى دلت الحال عليها كاشتهار حاتم بالجود وعمرو بالشجاعة فصار الخبر متضمنا لتلك الخصلة فيكون قرينة لحذف العامل فيحذف وجوبا اختصارا

الجزئم ماهو كذلك يقال انه مفعول به لكن بواسطة حرف جر ومطلق لفظ المفعول به لا يقع عليه فى اصطلاحهم وكلامنا فى المطلق ثم انه قدس سره عدل عما ذكره المصنف فى الشرح من انا نعنى بالوقوع تعلقه بما لا يعقل الا به بجيل وورود ماذكره الرضى من انه ينبنى على تفسيره ذلك ان يكون المجرورات فى مررت بزيد وقربت من عمرو وبعدت من بكر وسرت من البصرة الى الكوفة الى غير ذلك مفعولا بها ومطلق لفظ المفعول به لا يقع على هذه الاشياء بحسب الاصطلاح والكلام فيه وايضا فان معنى اشترك زيد وعمرو لا يفهم بعد اسنادك اياه الى زيد الا بشئ آخر وهو عمرو او غيره وليس بمفعول به فى الاصطلاح وليس بوارد لان الافعال الواقعة قبل هذه المجرورات كلها لازمة ولا شئ من تلك الافعال متصفا بهذا المعنى كيف وهو الفارق بينه وبين المتعدى على مانبه عليه فى الشرح حيث قال بعد كلامه المنقول مشيرا اليه ولذلك لم يكن المفعول به الا للفعل المتعدى ويتضح ذلك فى باب الفعل وقال فيه المتعدى ما يتوقف فهمه على متعلق كضرب وغير المتعدى بخلافه كخرج لان المعانى انقسمت قسم لا تعلق له بغير من قام به وقسم يتعلق لنفسه فالتعلق

اواعتماد الماتضمنه الخبر كذافى الرضى ولما فرغ من بيان حذف العامل فى الحال جوازا او وجوباشرع فى بيان شرط الحذف الاان الحذف جواز الماالم يحتج الى الشرط لجوازه ذكره اولاكتفاء القرينة اولان الحذف جوازا امر سهل اكتفى ببيان شرط وجوب الحذف فقال (وشرطها)(اى شرط وجوب حذف عاملها) قدر الحذف والاضافات ليصح الحمل على الشرط بقوله(ان تكون مقررة)لان هذا القول شرط لوجوب حذف العامل فيها لا شرط للحال(اى مؤكدة)هذا تفسير باللازم لان التقرير الذكر مرة بعد مرة اوجعل الشئ فى قراره فيلزمه التأكيد(لمضمون جملة)وهو مصدر مضاف الى الفاعل مثل ابوه زيد والى المفعول(احترز به عمايؤكد بعض اجزائها)اى اجزاء الجملة( كالعامل)اى كمايؤكد العامل الذى(فى قوله تعالى انا ارسلناك للناس)لان كونه عليه الصلوة والسلام رسولا اى مرسلا فهم من قوله ارسلنا لان الارسال لايكون بدون المرسل بالفتح كما لايكون بدون المرسل بالكسر لاسيما وقد تعلق بالمفعول وهو كاف الخطاب فأكده بقوله(رسولا)فهو حال من المفعول ومع هذا يكون تأكيدا للارسال (فانه لايجب حذفه)بل لايحذف اصلا (اسمية)(احترز به عما اذا كانت فعلية فانه لايجب حذف عاملها )فان الحال اذا كانت مؤكدة لمضمون جملة فعلية لايحذف عاملها بل لايجوز مثل قوله تعالى ولاتعثوا فى الارض مفسدين والشمس والقمر والنجوم مسخرات بامره ومثله يقال جئ جاثيا وقم قائما واقعد قاعدا( كما قال صاحب الكشاف فى قوله تعالى قائما بالقسط انه)اى قائما بالقسط(حال مؤكد من فاعل شهد)فى قوله تعالى شهد الله الاية لان القيام بالقسط اى بالعدل يفهم من الجملة التى هى شهد الله فاكدت بقوله قائما بالقسط(ولابد ههنا)اى فى وجوب حذف العامل الحال المؤكدة(من قيد آخر)غير القيدين الاولين(وهو)ذلك القيد الواجب(ان يكون عقد تلك الاسمية)التى تكون الحال مؤكدة لمضمونها(من اسمين)اى من ان يكون تركب الجملة الاسمية المؤكد مضمونها بالحال من اسمين(لايصلحان)اولايصلح كل واحد منهما (للعمل فيها)اى فى الحال بان لايكون المسند فيها فعلا ولاشبهه ولامعناه لما سبق ان العامل فى الحال مطلقا اى سواء كان مؤكدا اولا احد العوامل المذكورة كالمثال فى المتن (والا) اى وان لم يجب ذلك القيد(لكان عاملها)اى عامل الحال المؤكدة(مذكورا) لفظا(فكيف يكون حذفه)اى حذف العامل( واجبا )اوجائزا الاان الموصوف بالذكر لايوصف بالحذف(نحو الله شاهد قائما بالقسط وفى بعض النسخ(وكأن المصنف اكتفى عن هذا القيد بالمثال)اقول لم يأخذ المصنف هذا القيد لانفهامه من قوله وعاملها الفعل اوشبهه او معناه لان الجملة اذا ركبت من اسمين يصلح احدهما ان يعمل فيها يكون ذلك الاسم شبه فعل اومعناه ولما فرغ من بيان الحال وماهو الاصل فيه والفرع شرع فى بيان التميز وذكره بعد الحال لانهما يشتركان فى البيان الاان التميز لبيان الذات مذكورة اومقدرة والحال لبيان الصفة

لنفسه فهو المتعدى فانه لا يعقل ضرب الابمتعلق وهو يستلزم المتعلق فهذا الضرب هو المتعدى فاذا ذكر ذلك المتعلق سمى مفعولا به ومايعقل بغير تعلق فهو الذى يسمى متعدى ثم المتعدى قديتعلق بواحد ويسمى متعديا الى واحد كضرب وقديتعلق باثنين فيسمى متعديا الى اثنين كاعطى وعلم الاترى ان الاعطاء يتعلق باعتبار عقليته بامرين احدهما المعطى والاخر الشئ الذى يعطاه ولو رفعت عن الذهن تعلقه بهما اذ باحدهما لم يعقل الاعطاء وكذلك علم بمعنى علم النسبة فانه يتعلق لنفسه بمنسوب ومنسوب اليه لان ذلك من معقول النسب وقديتعلق بثلاثة كاعلم الاترى ان اعلم متعدى بالهمزة من علم المتعدى الى اثنين وزيادة هذه الهمزة توجب للفعل المعنى الذى وضعت له وهو زيادة مفعول هو فى المفعول مصير لقيام ذلك الفعل به فاذا قلت اعلمت زيدا فمعناه صيرت زيدا عالما وقدعلم ان العلم يتعدى الى مفعولين فقد صار باعتبار الهمزة يتعلق بمصير وباعتبار العلم يتعلق بمنسوب ومنسوب اليه فصار تعلقه بثلاثة هذا كلامه وبه ظهر ان وجه تعدد المفعول به ذلك التوقف فهو احسن مما ذكره غيره وان اللازم لا يتوقف فهمه على متعلق

ولان بعض مايكون تميزا حال مثل طاب زيد فارسا فقال (التميز) بياثين ويجوز حذف
احدهما اختصارا فى اللفظ تفعيل من ميزت الشئ اذا فصلته عن غيره بامر يختص به
والمراد به ههنا المميز بالكسر على معنى ان ظاهر الاسم يميز مراد المتكلم ويجوز الفتح
على معنى ان المتكلم يميز هذا الجنس من سائر الاجناس فعلى الاول يكون مجازا بعلاقة
كون صاحب هذا الكلام مميزا كقوله تعالى والقرآن الحكيم لان الحكيم صاحبه وعلى
الثانى حقيقة امامبتدأ حذف او خبره او خبر محذوف المبتدأ اى من الملحقات او هذا
بيان وعلى هذين التوجهين يكون قوله مايرفع خبر مبتدأ محذوف اى هو (ما) (اى
الاسم الذى) يريد ان ماموصولة بمعنى الذى لان الموصول من جملة المعارف ولو كان
موصوفا لفسره بالنكرة ويجوز ان تكون موصوفة ايضا الا ان الشارح اقتصر على الاول
(يرفع الابهام) صلة ما او صفته (واحترز به) اى بقوله يرفع الابهام (عن البدل)
باقسامه الاربعة (فان المبدل منه فى حكم التنحية) اى فى حكم الازالة من البين فى المعنى
(فهو) اى (البدل (ليس برفع الابهام عن شئ) لانه ليس فيه ابهام حتى يرفعه (بل هو) اى
البدل (ترك مبهم) وهو المبدل منه لانه يترك فى القصد والارادة والنسبة ولذا قيل ترك
مبهم (وايراد معين) وهو البدل لانه يراد ويقصد فى النسبة ولهذا كان معينا يعنى مقصودا
(المستقر) اسم فاعل من استقر ولذا قيل (اى الثابت الراسخ فى المعنى الموضوع له) لا
فى اللفظ الموضوع فان عشرين مثلا ليس فيه ابهام بل الابهام لايكون الا فى المعنى الذى
وضع له عشرون وهو المعدودات لانه اذا قيل عنده عشرون لم يعلم انه من اى جنس من
المعدودات واذا قيل درهما علم انه من جنس الدراهم وقس عليه غيره (من حيث انه
موضوع له) قوله (فان المستقر) علة لقوله اى الثابت الخ (وان كان بحسب اللغة) الجار
والمجرور حال من اسم كان (هو) ضمير الفصل لان الخبر معرف باللام (الثابت) خبر كان
والجملة خبر ان والواو زيدت لتأكيد اللصوق اى فان المستقر وان كان حال كونه بمقتضى
المعنى اللغوى هو الثابت (مطلقا) اى حال كون ذلك المعنى مطلقا اى سواء كان ذلك المعنى
وضعيا او استعماليا (لكن) اى الا ان (المطلق) اى المذكور غير مقيد (منصرف الى
الكامل) لتعذر العمل بالاطلاق لانه يشمل الاستعمالى (وهو) اى الكامل الابهام
(الوضعى) لا الابهام الاستعمالى (واحترز به) اى بقوله المستقر (عن) الابهام الغير المستقر
حيث لا ابهام فيه وضعا بل تولد من تعدد الموضوع له (نحو رأيت عينا جارية فان قوله جارية)
صفة (يرفع الابهام عن قوله عينا) الذى لم يكن فيها وضعا بل استعمالا (لكنه) اى الابهام
فى عينا (غير مستقر بحسب الوضع) اذ لا ابهام فيه وضعا (بل نشأ) اى تولد منه وحصل
(فى الاستعمال) يعنى استعمال ذلك اللفظ (باعتبار تعدد الموضوع له) يعنى ان الابهام
فيه ليس باصل الموضع لان الواضع انما وضعه لمعنى معين ثم اتفق منه او من واضع آخر ان

وان ثبت له ذلك التوقف
فهو بعد تعديته بالحرف
والكلام ليس فيه وبعد
تسليم توقف فهم الاشتراك
على عمرو مثلا ليس بضير
لانه لم يقل بمطلق التوقف
بل قال بلزوم كون
المتوقف عليه متعلقا لذلك
المتوقف تعلق المفعول كما
هو المفهوم من الوقوع
عليه ولا يخفى ان المرور
ليس كذلك (قوله)
والمفعول المطلق بما يفهم
من مغايرة فعل الفاعل
اذ من المعلوم ان الشئ لا
يتعلق بنفسه فالمتعلق لابد
وان يكون غير المتعلق
والمفعول المطلق ليس
كذلك بل هو عين فعله فان
قيل لاحاجة الى هذا
الاعتبار لاخراجه لانه
لايقال الضرب بل يقال
وقع الضرب لم يصدر عن
تدبر لان هذا عين ماذكره
الشارح قدس سره
(قوله) والمراد بفعل
الفاعل فعل اعتبر اسناده
قيل الاولى فعل اسند وكذا
الاولى فى قوله فانه لم يعتبر
اسناده لم يسند واملك تقول
ان الاسناد الى الفاعل
الحقيقى متحقق فى الحقيقة
الا انه لم يعتبر ذلك الاسناد
عند عدم التصريح بالفاعل
فالصواب ماقاله (قوله)
فخرج به مثل زيد فى ضرب
زيد قيل الاولى ان يقال
فخرج به زيد ودخل درهما
فى اعطى زيد درهما
واخراج زيدا انما ثم لو لم
يكن مفعولا به فى
الاصطلاحهم وهو

يضع ذلك اللفظ لمعنى آخر معين ثم وثم فاذا استعمله المستعمل فقال رأيت عينا يحصل الابهام للسامع ان المستعمل فى اى معناه استعمل لاجل الاشتراك العارضى فاذا قيل جارية ارتفع الابهام العارضى لا الوضعى كما عرفت انه ليس فيه ابهام وضعى (وكذا) اى كما وقع الاحتراز به عن الابهام الحاصل عن تعدد الموضوع له كذلك (يقع به) اى بقوله المستقر (الاحتراز عن اوصاف المبهمات) يعنى عن اوصاف اسماء الاشارات فانها مبهمة استعمالا لا وضعا لان اسماء الاشارة من اقسام المعارف (نحو هذا الرجل) وهذه المرأة (فان) لفظ هذا مثلا اما موضوع لمفهوم كلى) وهو المشار اليه يعنى ما يصلح للاشارة بهذا لكن لا يكون موضوعا لذلك المفهوم الا (بشرط استعماله) اى استعمال هذا (فى جزئياته) اى جزئيات المفهوم الكلى كالحيوان الناطق وهو موضوع لمفهوم كلى وهو الانسان بشرط استعماله فى جزئياته يعنى فى زيد وعمر وورجل وامرأة فكذا لفظ هذا موضوع لمفهوم كلى وهو المشار اليه او ما يصلح للاشارة بشرط استعماله فى جزئياته وهو ههنا ما اشرت اليه بهذا مثل هذا الرجل وهذا الغلام وهذا الفرس وهذا الحجر وغير ذلك (او) موضوع (لكل جزئى منه) اى من المفهوم الكلى فانه موضوع فى هذه الامثلة للرجل وموضوع للغلام بوضع آخر وللفرس بوضع آخر الى غير ذلك (ولا ابهام فى هذا المفهوم الكلى) من حيث انه مفهوم كلى لانه من حيث هو هو لا ابهام فيه لانه واحد وهو المشار اليه كما ان الانسان نوع واحد لا غير (ولا) ابهام ايضا (فى واحد واحد من جزئياته) اى جزئيات المفهوم الكلى الموضوع له كالرجل والغلام وغيرهما (بل الابهام انما نشأ له) اى فى اللفظ هذا (من تعدد الموضوع له) على الثانى اى على انه موضوع لكل جزئى (او) الابهام انما نشأ له من تعدد (المستعمل فيه) على الاول اى على انه موضوع لمفهوم كلى فحينئذ يكون ما استعمل فيه متعددا فحصل الابهام من تعدد الموضوع له (فتوصيفه) اى توصيف اسم الاشارة (بالرجل) اى جعله موصوفا بالمعرف باللام (يرفع هذا الابهام) يعنى الابهام الحاصل من تعدد المستعمل فيه بناء على الاول او الموضوع له بناء على الثانى (لا) يرفع (الابهام الواقع فى الموضوع له من حيث انه موضوع له) لانه لا ابهام فيه من حيث الوضع كما عرفت سابقا حتى يرفع لان الرفع بعد الوجود وهو ليس بموجود (وكذا) اى كما احترز به عن نحو رأيت عينا جارية وعن صفة المبهم كذلك (يقع به الاحتراز عن عطف البيان) الذى هو (فى مثل قولك) اقسم بالله (ابو حفص عمر) وفى عكسه فى قولك جاءنى يعقوب ابو يوسف (فان كل واحد من ابى حفص وعمر موضوع لشخص معين) يعنى قد وضع كل واحد منهما لذات معينة (لا ابهام فيه) كما ان اباحنيفة ونعمان كل واحد منهما موضوع لشخص معين وكذلك يعقوب وابو يوسف الا ان الاول فى الاول كنية وفى الثانى علم اصطلاحى وان الثانى فى الاول علم اصطلاحى وفى الثانى كنية كذلك ابو حفص كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب

الا رجع الاليق بالاعتبار ما لم يوجد منهم تصريح بانه مفعول به وقولهم بان المفعول به وفيه يصح ان يكونا مفعولى ما لم يسم فاعله لا يدل على تسميته مفعول ما لم يسم فاعله مفعولا به او مفعولا فيه كما لا يخفى فمن منع عدم كونه مفعولا به خفى عليه المانع لدقته ولا يخفى فساد هذا القول فانه لا دخل لذكر الفاعل فى دخول درهما من هذا المثال بل المتبادر خروجه به ولذا قال قدس سره ولا يشكل بمثل اعطى زيد درهما فانه يصدق على درهما انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمى المعتبر اسناد الفعل اليه وليس الارجع الاليق بالاعتبار اخراج المفعول به القائم مقام الفاعل عن الحد بل لا يصح ذلك ولعل ما نقلناه عن المص فى هذا المفعول المطلق على ذكر منك وقوله بان قولهم المفعول به وفيه يصح ان يكونا مفعولى ما لم يسم فاعله لا يدل على تسميته القائم مقام الفاعل مفعولا به وفيه مسلم لكنه عديم الجدوى لان الحد لبيان المفعول به مع قطع النظر عن كون الشئ مسمى به ولا يخفى ان قولهم ذلك يقتضى كونه مفعولا به كيف وقد صرح فى الامالى المصنف بان ما يتوهم من ان ذكر الفاعل ههنا بقيد اخراج مفعول ما لم يسم فاعله فاسد من وجهين احدهما ان مفعول ما لم يسم فاعله وقع عليه

رضى الله تعالى عنه وعمر علم اصطلاحى له فلا ابهام فيهما لا وضعا ولا استعمالا لانه لا تعدد فى الموضوع له (لكن) اى الا انه (لما كان عمر اشهر) من ابى حفص لاشتهاره رضى الله تعالى عنه بالعلم دون الكنية (زال بذكره) اى بذكر عمر بعد ذكر ابى حفص (الخفاء الواقع فى ابى حفص لعدم الاشتهار) يعنى زال الخفاء الناشئ من كونه غير مشهور مثل اشتهار عمر (لا) يزول (الابهام الوضعى) بذكر عمر اذ ليس فيه ابهام وضعا ولا استعمالا حتى يرفع بل الابهام لو كان ناشئا من عدم اشتهار والفرق بين هذه الثلاثة ان الابهام فى القسم الاول انما نشأ فى الاستعمال باعتبار الموضوع له فقط وفى الثانى انما نشأ فيه ايضا باعتبار تعدد الموضوع له او المستعمل فيه وفى الثالث انما نشأ من عدم الاشتهار فافهم (عن ذات) متعلق بقوله يرفع (لا) يرفع الابهام (عن وصف) وفى المحشى فرق بين النعت والحال والتميز بان وضع الاولان لبيان ثبوت وصف فى شئ فكل واحد منهما يرفع الابهام عن الوصف والتميز وضع لرفع الابهام عن نفس الاسم وبيان انه من اى جنس هو فرجل عاقل لبيان صفة العقل فى رجل ورطل زيتا لبيان الركائن فى الزيت الى هنا كلامه (واحترز به) يعنى احترز المصنف بقوله عن ذات (عن النعت والحال فانهما) اى النعت والحال (يرفعان) اى يرفع كل واحد منهما (الابهام المستقر الواقع) يعنى الابهام الثابت (فى الوصف) مثلا ان رجلا فى قولك جاءنى رجل يحتمل ان يكون موصوفا بالعالم او الجاهل فوقع الابهام فى وصفه فلما قلت جاءنى رجل عالم زال الابهام الواقع فى الوصف (لا) يرفع كل واحد منهما الابهام الواقع (فى الذات) لان كل واحد منهما وصف وهو لا يبين الا ما فى الذات وقام بها وهو الوصف ايضا والمميز لما كان دالا على الذات يبين نفس الذات وهو المميز بالفتح (وتحقيق ذلك) الوصف لا يكون تميزا اى تحقيق ان التميز ما يرفع الابهام المستقر عن الوصف لا يكون تميزا اى تحقيق ان التميز ما يرفع الابهام المستقر عن الذات والنعت والحال يرفعان الابهام المستقر ايضا لكن عن الوصف (ان الواضع) اى اوضع الالفاظ (لما وضع الرطل) بفتح الراء وكسرها وسكون الطاء المهملتين (مثلا لنصف من) بفتح الميم وتشديد النون وهو مائتان وستون درهما والرطل مائة وثلاثون درهما (فلا شك ان الموضوع له) اى ان المعنى الذى وضع الرطل له (معنى معين) وهو نصف من (متميز عما هو اقل) عن المعنى الذى هو الاقل (من النصف) اى من نصف المن (كالربع) اى كربع المن وخمسه وسدسه (و) ذلك المعنى متميز (عما هو اكثر منه) اى من نصف المن (كمن ومنين) فتعين ان المعنى الذى وضع الرطل له لا يكون الا نصف المن وهو معنى معين (ولا ابهام فيه) اى فى معنى الرطل لانه نصف المن (الا من حيث ذاته اى جنسه) اى جنس الموضوع له يعنى ليس فيه ابهام الذى هو الموزون (فانه لا يعلم) مبنى للمفعول (منه) اى من نفس الرطل حال كونه (بحسب الوضع) اى بمقتضى

ايضا فعل الفاعل لان قولك ضرب زيد معلوم انك اردت فعل فاعل وانما حذفته لوجه من الوجوه المسوغة لحذفه فقد اشتركا جميعا فى انهما وقع عليهما فعل الفاعل واذا اشتركا لم يخرج ذكر الفاعل احدهما دون الاخر الثانى ان المراد تجديدهما جميعا ولذلك يسمى كل واحد منهما مفعولا به على الحقيقة فلا يستقيم ان يراد لفظ يقصد به اخراج احدهما مع كونه مرادا ولذلك يقال اذا حذف الفاعل واقيم المفعول به مقامه وجب ان يعدل به عن النصب الى الرفع وهذا تصريح بانه مفعول به وان النصب والرفع جائز ان يعتورانه وهو على حالته من كونه مفعولا به وانما قلنا الفاعل لرفع وهم من يتوهم زيدا فى قولهم زيدا ضربته انه مفعول به وليس كذلك فان زيدا فان توهم ليس موضوعا دالا على تعلق الفعل به وانما هو ههنا مخبر عنه وانما الضمير هو الذى تعلق به الفعل ولما رأى هذا المتوهم الضمير هو فى المعنى لزيد توهم انه فى معنى الحد المذكور وليس كذلك فان هذه الدلالة ليست دلالة وضعية وانما هى دلالة عقلية والكلام فى حدود الالفاظ انما هو باعتبار الوضع اللغوى لا باعتبار الدلالة العقلية وانما وقع قدس سره فى ذلك المجرد دفع ما قيل بالاستغناء عن قيد الفاعل فان اثبات

الموضوع اذاقيل عندی رطل (انه) ای المراد من الرطل كائن (بحسب الوضع) (من جنس العسل او الخل اوغيرهما) من الموزونات فحصل ابهام فی ذاته اوجنسه (والا) عطف على قوله الا من حيث يعنی ولا ابهام فيه ای فی الرطل الا (من حيث وصفه) وهو ان يكون الرطل نصف المن او ربعه (فانه) ای الحال والشان (لايعلم) مبنی للمفعول (منه بحسب الوضع) اذاقيل هذا رطل اوعندی رطل (انه) ای ذلك الرطل (بغدادی او مكی) يعنی اذا قيل لفلان رطل لم يعلم انه يراد الرطل المنسوب الى مكة فحصل فيه ابهام من وجهين من حيث ذاته وجنسه ومن حيث وصفه فلزم بيان ماهو المراد منه (فاذا اريد رفع الابهام الوصفی) ای الابهام المنسوب الى وصفه (الثابت فيه بحسب الوضع اتبع) مبنی للمفعول (بصفة او حال) يعنی جعلت الصفة او الحال اذا صلح ان يكون ذا الحال تابعاله لتبيين ماهو المراد منه وهو الابهام الوصفی الثابت فيه (فيقال) لفلان (رطل بغدادی) او مكی او يقال اشتريت هذا الرطل بغداديا او مكيا (واذا اريد رفع الابهام الذاتی) ای الابهام المنسوب الى الجنس (قيل زيتا) قال الشارح فی الاول اتبع وههنا قيل اشارة من اول الى ان الاول من التوابع وان الثانی من الذوات (فزيتا) فی قولك رطل زيتا (رفع الابهام المستقر عن الذات) والجنس (لا النعت والحال) عطف على قوله فزيتا لانه مرفوع مبتدأ ونصبه محكی على الذات كما هو المتبادر لان التعليل بقوله (فانهما) يعنه (يرفعان الابهام عن الوصف) لما عرفت (مذكورة او مقدرة) بالجر فيهما (صفتان لذات اشارة الى تقسيم التميز) على سبيل منع الخلو والجمع (ف) الذات (المذكورة) ماتم باحد المتممات الاربعة اما بالتنوين (نحو رطل زيتا) واما بنون التثنية نحو منوان سمنا واما بنون الجمع مثل عشرون درهما واما بالاضافة نحو على التمرة مثلها زبدا (و) الذات (المقدرة) ماقدر فی الجملة او ماضاهاها او الاضافة على ماسيأتی (نحو طاب زيد نفسا) فنفسا تميز يرفع الابهام عن ذات مقدرة فی الجملة طاب زيد (فانه فی قوة قولنا طاب شیء منسوب الى زيد) وذلك الشیء غير معلوم (ونفسا يرفع الابهام عن ذلك الشیء المقدر فيه) ای فی قولك طاب زيد وذلك الشیء المقدر فيه مافسر بالتميز لان نسبة الطيب الى زيد لم تعلم من جهة النفس ام جهة العلم اوغيرهما فاذا قيل نفسا علم ان تلك النسبة من جهة النفس واذا قيل علما يعلم انها من جهة العلم فعلم من هذا الشیء المقدر ماجعل تميز او الالم يصح تفسيره به ولم يكن تميزا عنه لان التميز الشیء المقدر (فالاول) الفاء للتفصيل واللام للعهد الخارجی اشار اليه الشارح بقوله (ای القسم الاول من التميز) ای (وهو) ای القسم الاول منه (مايرفع الابهام عن ذات مذكورة يرفعه) (عن مفرد) المفرد يقابل الجملة وشبهها ويقابل المضاف ويقابل المثنى والمجموع والمراد به ههنا مايقابل الجملة وشبهها لاغير (يعنی به مايقابل الجملة وشبهها) وفی بعض النسخ وهو اسم

الاحتياج اليه لرفع هذا الوهم ليس قويا بحسب المعنى لظهور انه لو لم يذكر الفاعل لما ورد ايضا كما عرفته ولا يبعد ماقيل انما ذكر الفاعل لانه لو اكتفى بالفعل منه الفعل الاصطلاحی وهو لا يصح ان يراد فی هذا المقام (قوله) تخصيصا بالذكر ليس للحصر فان الجمهور على ان العدد لايفيد الحصر فان قلت فافائدة ذكره قلت لينضبط المذكور عند السامع ولا يتقلب شیء لكن يجه ان المذكور خمسة خامسها المندوب على طريقة المص فرعاية مذهبه تقتضی ان يجعل الابواب خمسة هكذا قيل وليس بذاك (قوله ای توجهه اليك بوجهه او بقلبه قيل لما كان الاقبال فی اللغة نقيض الادبار فالتعريف بحقيقته لايتناول نداء المقبل عليك بوجهه ولا نداء من لا يطلب منه الاقبال بالوجه ممن كان بينك وبينه حائل وكان خروج اكثر افراد المنادی من تعريفه مستبعد جدا صرف قوله اقبال عن ظاهره لكن يجه انه لا حاجة الى جعل الاقبال اعم من الاقبال بالوجه او القلب اعم من كونه حقيقة او حكما لانه يصير الاقبال بالقلب داخلا فی الاقبال حكما وقد يقال مراد الشارح قدس سره بقوله ذلك ای توجهه اليك بوجهه او قلبه هو البيان لما

الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل (والمضاف) معطوف على الموصول يعنى به المضاف والمراد به مايتم بالمضاف اليه بشرط ان يكون الابهام فى المضاف لا النسبة الاضافية فانها كالجملة من القسم الثانى تأمل وانصف (مقدار) على وزن مفتاح بالجر (صفة لمفرد وهو) اى المقدار (ماىقدر به الشئ) يعنى معيار كل شئ (اى يعرف به) اى بذلك المقدار (قدره) اى قدر الشئ (ويبين) مبنى للمفعول وهو خمسة العدد والكيل والوزن والذراع والمقياس (غالبا) (اى) فالاول لا يرفع الابهام عن مفرد مقدار (فى غالب المواد) اى فى غالب الامثلة (واكثرها اى رفع الابهام) مبتدأ مضاف الى المفعول (مطلقا) اى حال كون الابهام مطلقا غير مقيد بكونه فى المفرد المقدار او فى الجملة او فى غيرها (تحقق) الجملة خبر المبتدأ اى يوجد ويحصل (فى ضمن هذا الرفع الخاص) وهو الرفع عن مفرد مقدار (فى اكثر المواد وذلك) اى تحقق رفع الابهام المطلق فى ضمن الرفع المذكور فى اكثر المواد واقع وثابت (لان الابهام فيه) فى المفرد المقدار (اكثر) من كون الابهام فى غير المقدار او الجملة المقدار كثيرا مايستعمل بالتنوين او بنونى التثنية والجمع او الاضافة وما كثر استعماله باحد هذه الاربعة يكون ابهامه اكثر لان التنوين للتنكير ونونى التثنية والجمع بدل من التنوين والبدل يأخذ حكم المبدل منه غالبا والاضافة ههنا ايضا للتنكير (و) المفرد (المقدار) (اما) (متحقق) يعنى موجود (فى) (ضمن) (عدد) هذا من ظرفية الجزء فى الكل وقيل من قبيل ظرفية الخاص فى العام وكلاهما واحد (نحو عشرون درهما) مثال لما تم بنون الجمع وكذا اخواتها السبعة لانهما عقود ثمانية كل واحد منها تام بنون الجمع (وسيأتى) (ذكر تمييز العدد وبيانه) وتمييز العدد اما واجب الجر وهو من ثلاثة الى عشرات ومآت والف وتثنيتهما وجمعه واما واجب النصب وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين سواء كان مقدما او مؤخرا او مابينهما (فى باب اسماء العدد) (واما فى) (ضمن) (غيره) عطف على قوله فى ضمن العدد (اى) والمفرد المقدار اما متحقق فى ضمن (غير العدد كالوزن) وهو اما تام بالتنوين (نحو رطل زيتا) (فان الرطل) قدسبق انه (نصف المن) وقد سبق ايضا معنى المن والرطل (و) اما تام بنون التثنية (نحو) (منوان) تثنية منى بالقصر مرادف من بالفتح والتشديد الا ان الاول افصح للتخفيف (سمنا) بفتح السين المهملة وسكون الميم وهو مايخرج من السمسم (وكالكيل) معطوف على قوله كالوزن باعادة الجار وانما اعاده لكونه جنسا آخر واشارة الى تقابل المعطوفين وهو ايضا اما ان يكون تاما بالتنوين نحو قفيز برا واما بنون التثنية (نحو قفيزان برا) البر بضم الباء الموحدة وتشديد الراء المهملة بالفارسية «كندم» (وكالذراع) معطوف اما على كالوزن واعادة الجار ايضا اشارة الى تغاير المعطوفين وهو بكسر الذال المعجمة وبعدها راء مهملة مفتوحة وبعدها الف على وزن قرام مايذرع به وهو ايضا اما تام بالتنوين (نحو

(ذراع)

هو الظاهر من معنا اللغوى الثابتة له وليس هو من قبيل الصرف عن ظاهر فان الاقبال فى اللغة بمعنى التوجه مطلقا ولذا صح التقييد والقول اقبل عليه بوجهه على ماهو فى الصحاح وغيره وما اشتهر من السؤال بان قول احد المتعانقين لصاحبه يافلان مما لا يتصور طلب اقباله واجيب به من انه من باب الاستعارة بالكناية ونداؤها استعارة تخيلية وطلب الاقبال فيها ادعائى محمول على صورة حصول التوجه بحسب القلب ايضا (قوله) وفيه تحكم فان المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى مطلوب اقباله حكما انما يكون تحكما ان لو كان هذا المعنى ثابتا عندهم مسلما عند المصنف وليس كذلك بل هو قول الجزولى ومختاره ولا يخفى ان التسمية بالمندوب يأباه (قوله كما فعله) صاحب المفصل فيه نظر اذ لا تصريح منه بذلك وقول الرضى من انه صرح به المفصل احكام المنادى فى الاعراب والبنا ممنوع فانه اراد (قوله فى آخر ذلك) الفصل او مندوبا كقولك يازيداه وهذا لا يقتضى كونه من اقسامه عنده بل حمله عليه لاشتراكه معه فى الاحكام كلها كيف وقد استدل الص بقوله ذلك على استشكاله الحد فانه قال فى الايضاح لم يجد

ذراع ثوبا) واما نون التثنية نحو ذراعان ثوبا (و) (كالمقياس) وهو كالاولين فى العطف واعادة الجار وهذا القسم ما تم بالاضافة وهو ان يكون مفردا مضافا (نحو) (على التمرة مثلها زبدا) واما مثنى مضافا نحو على التمرة مثلاها زبدا وهو بالزاى المعجمة مضمومة بعدها باء مؤحدة من تحت معروف (والمراد) جواب عن سؤال مقدر تقديره ليس فى هذه الاشياء المذكورة ابهام لان عشرين مثلا يدل على عدد معين لا ابهام فيه وكذا غيره فاجاب عنه بقوله والمراد (بالمقادير) التعبير بالمقادير بناء على ان للاكثر حكم الكل لان كلها ليست مقادير بل بعضها مقياس وهو ما تم بالاضافة (فى هذه الصور) المذكورة فى الامثلة (هو المقدرات) فى اكثرها او المقيس فى بعضها (لان قولك عشرون درهما) فى العدد وما تم بنون الجمع (ورطل زيتا) فى الوزن وما تم بالتنوين (وذراع ثوبا) فى الذراع وما تم بالتنوين ايضا (وعلى التمرة مثلها زبدا) فى المقياس وما تم بالاضافة (المراد) مبتدأ (بها) اى بكل واحد منها يعنى بالاول (المعدود) خبره والمبتدأ مع خبره خبر ان فى قوله لان قولك (و) بالثانى (الموزون و) بالثالث (المذروع و) بالرابع (المقيس لا غير) اى لا غيرها واذا كان المراد هؤلاء يحصل الابهام لا محالة لان المعدود مثلا لا يعلم من اى جنس لانه يحتمل جميع المعدودات واذا قيل درهم يزل الابهام ويحصل المرام وكذا فى غيره (وانما اقتصر المصنف على الامثلة الثلاثة) يعنى ان المصنف اورد لما يرفع الابهام عن مفرد مقدار تحقق فى ضمن غير العدد امثلة ثلاثة وهى نحو رطل زيتا ونحو منوان سمنا ونحو على التمرة مثلها زبدا مع ان ما يقدر به الشئ ويعرف به قدره وبيين خمسة لما سبق ولم يورد لكل واحد منها مثالا حتى تكون امثلة خمسة لا ثلاثة (لانه) اى الحال والشان (كان مطمح) مصدر ميمى على وزن مدخل مضاف الى فاعله وهو (نظره) من باب فتح يقال طمح بصره اى ارتفع والمعنى كان ارتفاع نظره ومقصوده وغاية امره (التنبيه) بالنصب خبر كان (على بيان ما يتم به المفرد) المقدار لكون الابهام لا يحصل فى هذا القسم الا فيه وما يتم فيه المفرد المقدار غير العدد ثلاثة على ما بينه الشارح (و) الاول (هو التنوين) لان التنوين دليل تمام الكلمة وانقطاعها عما بعدها (كما فى رطل زيتا و) الثانى (النون) يعنى نون التثنية وهى لما كانت قائمة مقام التنوين كانت دليلا على تمامها وانقطاعها عما بعدها ايضا (كما فى منوان سمنا و) الثالث (الاضافة) والمضاف اليه لما كان قائما مقام تنوين المضاف كان ايضا دليلا على التمام والانقطاع زبدا (كما فى على التمرة مثلها زبدا ولهذا) اى لكون غاية نظره التنبيه على البيان المذكور (لم يستوف) من الاستيفاء وهو الاتمام سقط ياؤه بالجزم (اقسام المقادير) بايراده لكل واحد مثالا على حدة واقسامها لما سبق غير العدد اربعة منه خمسة لحصول مقصوده وهو التنبيه المذكور (وكرر بعضها) اى بعض اقسام المقادير وهو الوزن بايراد البعض مثالا لما يتم بالتنوين والبعض الاخر مثالا لما يتم بنون التثنية ولو كان احدهما من

الزمخشرى المنادى لاشكاله وذلك لانه ان حده باعتبار المعنى ورد عليه قول القائل مخاطبى معك وانت المراد بهذا الخطاب وما اشبهه وان حده باعتبار اللفظ ورد عليه المندوب والمخصوص فى قولك افعل كذا ايها الرجل ونحن نفعل كذا ايها القوم ومما يدل على انه اشكل عليه حده جعل المندوب منادى لما فصل احكام المنادى فى الاعراب والبناء فقال او مندوبا كقولك يا زيداه (قوله) اى طلبا لفظيا بان يكون آلة الطلب لفظية قيل الطلب اللفظى يتوقف على لفظية آلته والمطلوب فايها قدر صارت الطلب تقديريا فالاحتمال الثالث من اقسام هذا الاحتمال ولا يخفى ان الطلب اللفظى لا يتناول المطلوب فلا سبيل الى اثبات الاحتمال الثالث (قوله) او المنادى قيل تجه على جعل التفصيل للمنادى انه لا وجه لتخصيص هذا التفصيل تعريف المنادى دون المفعول المطلق والمفعول به والمبتدأ والخبر الى غير ذلك وليس بشئ لان هذه الامور بعضها لا يجرى فيه ذاك التفصيل وبعضها لا يكفى فيها ذلك القدر من التفصيل بل تحتاج صورتا الذكر والحذف الى مزيد بحث كما عرفت ثم كون التفصيل للمنادى بعيد بحسب اللفظ والمعنى والعجب من

غيره لكان احسن الا انه اوردهما من جنس واحد للمشاكلة (ومعنى تمام الاسم) باحد
المتممات الاربعة (ان يكون) ذلك الاسم (على حالة) وهى ان يكون الاسم مع احد تلك
الاربعة (لاتمكن اضافته) اى اضافة الاسم (معها) اى مع تلك الحالة ( والاسم ) التام
باحد الاربعة (مستحيل الاضافة) يعنى تكون اضافته محالة (مع التنوين ونونى التثنية والجمع)
لان كل واحد منها دليل تمام الاسم وانقطاعه عما بعده (و) الاسم ايضا مستحيل الاضافة
(مع الاضافة لان المضاف) مرة (لايضاف ثانيا) لان الغرض من الاضافة التعريف
او التخصيص او التخفيف فاذا حصل الغرض من الاضافة بالاضافة لم يبق الاحتياج
الى اضافة ذلك المضاف ثانيا لحصول الغرض المذكور ولانه يلزم احد الامرين اما تحصيل
الحاصل او الغاء الاضافة الاولى وكلاهما باطلان (فاذا تم الاسم) اى الاسم المفرد المقدار
(و) احد (هذه الاشياء شابه) ذلك الاسم (الفعل اذا تم بالفاعل وصار) الفعل (به) اى
بالفاعل (كلاما تاما) فالاسم التام باحدها شابه الفعل التام بفاعله فى كون كل منهما تاما
(فيشابه التمييز الاتى بعده) اى الاسم التام (المفعول لوقوعه) اى لوقوع التمييز (بعد تمام
الاسم كما ان المفعول حقه) وان كان مقدما لفظا على الفعل (ان يقع بعد تمام الكلام) لكونه
فضلة فى الكلام والتمييز شابه المفعول فى الوقوع بعد التمام يعنى كما ان المفعول يقع بعد تمام
الكلام وان كان مقدما لفظا كذلك التمييز يقع بعد تمام الاسم (فينصبه) اى التمييز (ذلك
الاسم التام) باحد الاشياء الاربعة الواقعة (قبله) اى قبل التمييز ففائدة هذا التشبيه ان
ينصب الاسم التام التمييز بعده كما ينصب الفعل التام بالفاعل المفعول (لمشابهته) اى لمشابهة
الاسم التام (الفعل التام بفاعله) فى كون كل واحد منهما تاما (وهذه الاشياء) يعنى
التنوين ونونى التثنية والجمع والاضافة (انما قامت) كل واحدة منها (مقام الفاعل)
وشابهته (لكونها فى آخر الاسم) التام (كما ان الفاعل عقيب الفعل) يعنى كما ان الفاعل
يعقب الفعل ويقع بعده بلا فصل على ما هو الاصل فيه كذلك احد هذه الاشياء يقع بعد
الاسم بلا فصل (الا يرى ان لام التعريف الداخلة على اول الاسم وان كان) ان للوصل
(يتم بها الاسم) وكان ويتم يتنازعان فى قوله الاسم على ما مر فى بابه والجملة حال اى حال
كون الاسم تاما بها (فلا يضاف) الاسم (معها) الفاء تفسيرية لمعنى تمام الاسم (لا ينصب
التمييز عنه) خبر ان فى قوله الا يرى ان الاسم التام بلام التعريف لا ينصب التمييز بعده لعدم
المشابهة المذكورة سابقا هذا كان ما يتم به المفرد يزول بدخول اللام كالتنوين والاضافة
لانهما لا يجتمعان مع اللام لما سبق واما اذا كان ما يتم به المفرد يزول بدخول اللام كالتنوين
والاضافة لانهما لا يجتمعان مع اللام لما سبق واما اذا كان ما يتم به المفرد لا يزول بدخول
اللام كنونى التثنية والجمع فينتصب التمييز عنهما وان دخل اللام عليه لعدم زوالهما باللام
فتبقى المشابهة كما كانت فيقال عندى المنوان زيتا والعشرون درهما وسكت الشارح فى محل

الشارح قدس سره انه اتى
بوجوه محتملة وترك الوجه
المراد الاقرب من جميع
ذلك قال المص فى الشرح
لفظا او تقديرا تفصيل
للحرف فمثال اللفظى يا زيد
ومثال التقديرى يوسف
اعرض عن هذا (قوله
فحذف) الفعل حذفا لازما
لكثرة استعماله ولدلالة
حرف النداء عليه وحذف
الفعل لما يدل عليه ليس
ببدع فى اللغة بل هو كثير
كما سيأتى بعض ذلك قال
المصنف فى الايضاح
وليس المعنى بكثرة
الاستعمال فى ذلك وفى مثله
انهم تكلموا على الاصل ثم
خففوه لان ذلك يستلزم
وجوده فى كلامهم وليس
كذلك وانما المعنى انهم
علموا انه يكثر استعماله
ففعلوا ذلك به من اول
امره ان قلنا انهم
الواضعون باصطلاحهم
وان قلنا ان الواضع هو الله
تعالى فالامر واضح (قوله)
فعند سيبويه جزء الجملة اى
الفعل والفاعل مقدران
قيل هذا انما تم على قول
من قال المستكن محذوف
واما على ما حقق انه ليس
بصوت ولا لفظ فلا يصح
القول بتقدير الفاعل هنا
وليس مما يلتفت اليه
لضرورة ان تقدير ادعو
كلام بالاتفاق واطلاق
المحذوف على المستكن او
عدم اطلاق امر آخر لا
تعلق له بهذا المقام (قوله)
وعند المبرد حرف النداء

البيان عن البيان (فلا يقال عندي الراقود خلا) ولا عندي الرطل زيتا ولا عندي المن عسلا وفي القاموس الراقود الدن الكبير او الطويل الاسفل يصبع داخله بالقار وفي الاساس مكيال معروف لاهل مصر يأخذ اربعة وعشرين صاعا والتفسير الاول مناسب لقوله خلا لان مادة الناس ان يصيغوا الدن بالقار ويجعلوا فيه الخل (فيفرد) مبنى للمفعول (اي التميز) المفرد ههنا ما يقابل المثنى المجموع والاضافة ايضا (وان كان) الواو للحال وان للوصل والجملة حال اي حال كون (الاسم التام مثنى او مجموعا) يعني لا يطابق التميز ما انتصب عنه بل يكون مفردا سواء كان الاسم التام مفردا ايضا او مثنى او مجموعا (ان كان) (اي التميز) الذي يجب افراده (جنسا) قوله ان كان شرط جزاؤه اما قوله فيفرد ان كان يجوز تقديم الجزاء على الشرط او يكون الجزاء محذوفا بقرينة قوله فيفرد فالمعنى ان كان التميز جنسا يفرد (وهو) اي الجنس (ما تشابه اجزاؤه) المتكثرة والمتفرقة يعني المراد به ههنا ما اذا اجتمع يكون واحدا واذا انقسم تشابه اقسامه ويكون متعددا فان الماء مثلا واحدا اذا اجتمع في مكان وظرف ومتعددا اذا انقسم في امكنة شتى (ويقع) ذلك الجنس حال كونه (مجردا عن التاء) التي تدل على الوحدة كتاء تمرة ونخلة فان ما كان مع التاء لا يقع على الكثير (على القليل) متعلق بقوله يقع (والكثير) باعتبار الحقيقة والمراد الكثير في مكان واحد او في امكنة شتى (فلا حاجة الى تثنيته) اي الى جعل التميز مثنى اذا كان الاسم التام مثنى نحو عندي رطلا خلا (وجمعه) اي لا حاجة ايضا الى جعل التميز جمعا عند كون الضمير جمعا نحو عندي ارطال خلا لان المقصود يحصل بالافراد والتثنية والجمع قيد زائد على المقصود فلا يذهب اليه من غير ضرورة مع ان الاختصار مطلوب في الكلام (كالماء والتمر والزيت والضرب) مثل عشرون ضربا وخمسون ضربا والتمر والزيت والخل والدبس الى غير ذلك من الاجناس التي تكون متشابهة الاجزاء (بخلاف رجل وفرس) فان كل واحد منهما لا تتشابه اجزاؤه ولا يقع على الكثير سواء كان مجتمعا في مكان او في امكنة بل يقع على الواحد الغير المعين ولذا كان نكرة (الا ان يقصد) مبنى للمفعول (الانواع) نائبه والاستثناء مفرغ اي يفرد التميز ولا يطابق الاسم التام في الافراد والتثنية والجمع ان كان جنسا متشابه الاجزاء في جميع الاوقات الا وقت ان يقصد الانواع فحينئذ يكون التميز مطابقا للاسم التام فيثنى ان كان الاسم التام مثنى ويجمع ان كان جمعا (اي ما فوق النوع الواحد) وفي الهندي وانما اكتفى بذكر الجمع لانه لما جاز الجمع فالتثنية اولى او المراد بالجمع الجمع اللغوي وهو ما فوق الواحد فيتناول التثنية ايضا انتهى والشارح الفاضل اختار الثاني (فيشمل) قوله الانواع (المثنى ايضا) اي كما يشمل الجمع بصيغته يشمل المثنى بدلالته (لانه) اذا قصد بالجنس ما فوق النوع الواحد (لا يدل لفظ الجنس عليها) اي على الانواع يعني على ما قصد من التثنية والجمع حال كون لفظ الجنس (مفردا فاذا لم يدل) فلا بد من

قائم مقام احد جزئي الجملة قيل لا يخفى ان الحرف لا يقوم مقام الفعل في افادة معناه حتى يستغنى عن تقديره فهو انما يقوم مقامه في العمل فلا بد ان يكون القدر عنده جزء الجملة وليس بسديد فان معنى كون الشيء سادا مسد آخر انه يؤدي مؤداه مطلقا فلا يجوز تقديره معه قط ولو جاز كون شيء سادا مسد شيء آخر لافادته بعض ما يفيده ولزوم تقديره لافادة الباء لتعين عكس ما ادعاه لظهور ان حرف النداء يفيد معنى ادعو وعدم جواز ان يعمل الحرف عمل الفعل بحسب الظاهر والحقيقة ولذلك وجب الحذف والتقدير على المذهب الراجح مع ان المضبوط من مذهب المبرد ذلك ولو ادعى عدم تقدير الفاعل ايضا لجاز قال الرضي وليس المنادى احد جزئي الجملة فعند سيبويه جزء الجملة اي الفعل والفاعل مقدر ان وعند المبرد حرف النداء سد مسد احد جزئي الجملة والفاعل مقدر ولا مانع من دعوى سده مسدهما هذا كلامه (قوله) وعند ابي علي احد جزئيها اسم الفعل والاخر ضمير مستتر فيه اورد عليه ان اسم الفعل لا يضمر فيه المتكلم ونقض باب بمعنى اتضجر وتعقب بانه صوت لا اسم فعل وان اسم الفعل

ان يثنى) عند النوعين (او يجمع) اذا قصد الانواع (قيل) اى اعترض على هذا الاستثناء بان يقال (وفى تخصيص قصد الانواع بالاستثناء) بقوله الا ان يقصد الانواع الباء داخلة على المقصور لان الاستثناء مقصور على قصد الانواع حيث لا يجاوز الى قصد المرات (نظر) اى فى هذا التخصيص نظر فكان على المصنف ان يقول الا ان يقصد الانواع او المرات لانه كما جاز ان يقال (طاب زيد جلستين) بكسر الجيم (للنوع) وطاب زيد جلسات بالكسر (جاز ايضا ان يقال طاب زيد جلستين) وجلسات بفتح الجيم (للعدد) كما جاز ان تقول عشرين ضربات بالكسر للنوع كذلك جاز ان تقول ثلاثون ضربات بالفتح للعدد (ويمكن ان يجاب عنه) اى عن هذا الاعتراض (بان المراد) اى بان مراد المصنف (بالانواع حصص الجنس) اى ما يحتمل اليه الجنس لان الجنس المرات كما يحتمل الانواع فكأنه قال الا ان يقصد حصص الجنس فهم هذا الجواب من قول المصنف ان كان جنسا (سواء كانت) تلك الحصص (بالخصوصيات الكلية) كما فى الانواع (او الشخصية) كما فى المرات والاعداد فيدخل فى الاستثناء المرات كما يدخل الانواع (ويجمع) مبنى للمفعول نائبه ما استكن فيه راجع الى التميز واليه اشار الشارح بقوله (اى يورد التميز على مافوق الواحد) فيشمل المثنى ايضا لان المراد بالجمع معناه اللغوى (جوازا) تميز لا وجوبا لانه يجوز فيه ان لا يراد الجمع (حيث لم يقصد) به (الواحد) نائب لان يقصد مبنى للمفعول (فى غيره) (اى فى غير الجنس) يعنى ان لم يكن التميز جنسا بحيث تتشابه اجزاؤه طابق ما قصد مفردا كان او مثنى او مجموعا كقولك مثله رجلا ورجلين ومثله رجالا كذا فى الرضى (نحو عندى عدل) بكسر العين وسكون الدال المهملتين نصف الحمل ثوبا لان الثوب ليس جنسا بحيث تتشابه اجزاؤه فعند قصد الافراد يفرد وعند قصد التثنية يثنى نحو عندى عدل (ثوبين او) عند قصد الجمعية يجمع نحو عندى عدل (اثوابا) الثوب فى اللغة الرجوع يقال ثاب يثوب اذا رجع سميت العروض به لانه يرجع اليها كل حين وزمان فيكون الثوب بمعنى المرجوع اليه كذا فى الصحاح ثم اشار بكلمة (ثم) الى ان الحكم متفاوت بين المعطوف والمعطوف عليه لان الحكم فى الاول متعلق بالتميز والثانى بالمتميز يعنى بعدما علمت حكم المميز فاعلم انه (ان كان) (اى المفرد المقدار) اى فاعلم ان المفرد المقدار ينقسم من حيث المتمم الى قسمين لانه اما لازم او غير لازم والثانى ما كان (تاما) (بتنوين او بنون التثنية) على سبيل منع الخلو والجمع فعلى هذا تكون كان ناقصة (او المعنى) عطف على مقدر اى فالمعنى هذا او المعنى (ان وجد التميز) فعلى هذا تكون كان تامة والضمير للتميز وعلى الاول للمفرد فيكون الجار والمجرور حالا واليه اشار الشارح بقوله (ملتبسا بتنوين المفرد او بالنون التى للتثنية) فالاول انسب للمقام فلذا قدمه ولما كان فى الثانى نوع ابهام بينه وعلله بقوله (فانه لما تم الاسم) المفرد (بهما) اى

(باحدهما)

لا يكون على حرف واحد ومن حروف النداء الهمزة واورد عليه وعلى مذهب سيبويه انه لم يكن المنادى جزء الكلام لتم الكلام بدون المنادى مع انه لا يفيد باوحده واجيب بانه قد يعرض للجملة ما يخرجها عن الاستقلال كما فى الشرط والقسم وهذا لا يتم مالم يبين ما عرض هنا بل الجواب على مذهب سيبويه ان الكلام بدون المنادى وانما لا يفيد حرف النداء بدون المنادى لانه متعلق حرف النداء والحرف لا يفيد بدون متعلقه وعلى مذهب ابى على انه استعمل الجملة هنا الطلب اقبال زيد فهى بجزئيها بمنزلة فعل اقبل والمنادى بمنزلة الفاعل فلا يتم الجملة بالنظر الى ماهو المقصود بدون المنادى وتفصيل الكلام ان القول بكون المنادى مفعولا باسم فعل على ان يكون حرف النداء اسماء افعال ورد بوجوه احدها انه لا يستقيم ان يكون هذه الكلمات اسماء افعال لان اسماء الافعال لا بد لها من مرفوع ولا مرفوع ههنا فان زعم زاعم ان الفاعل مضمر فيها مثله فى رويد واشباهه فغير مستقيم لانها لا تخلو اما ان تكون المتكلم او مخاطب او غائب لا جائز ان يكون لغائب اذ لم يتقدم له ذكر وليس المعنى ايضا عليه ولا جائز ان يكون لمتكلم لان

باحدهما امابالتنوين اوبنون التثنية لانه لايجوز الجمع بينهما (اقتضى التمييز) هذا اذا كان فيه ايهام اما اذالم يكن فيه ايهام فلا يقتضى مثل زيد وزيدان (جازت الاضافة) جواب ان كان (اى) جازت (اضافة المفرد المقدار) التام باحدهما (الى التمييز) الى مميزه (اضافة بيانية) لان المضاف اليه جنس المضاف لما سيجئ ان المضاف اليه اذا كان جنس المضاف تكون الاضافة بيانية مثل خاتم فضة (باسقاط) متعلق بقوله الاضافة (التنوين و نون التثنية) بسبب الاضافة لانهما دليل الانفصال وهى دليل الاتصال فلا يجتمعان فيسقطان عند الاضافة (جوازا شائعا) يعنى جواز اضافة المفرد المقدار التام باحدهما شائع لا نادر (كثيرا) يعنى جواز الاضافة كثير فى كل مثال من امثلة النوعين بحيث لايختص بمثال دون مثال (لحصول الغرض) من ايراد التمييز (وهو) اى الغرض (رفع الابهام) الذى كان فى المفرد المقدار التام باحدهما (بذلك) متعلق بالحصول اى باضافة المفرد الى المميز والتذكير باعتبار الخفض كما يحصل باعتبار النصب ملابسا (مع) زيادة (التخفيف) بحذف التنوين و نون التثنية (نحو رطل زيت) بالاضافة مكان رطل زيتا بالنصب (و منوا سمن) بالاضافة ايضا مكان منوان سمنا والاول لما كان تاما بالاضافة او بنون الجمع على سبيل من الخلو بينه بقوله (و الا) معطوف على قوله وان كان (اى وان لم يكن) المفرد المقدار تاما (بتنوين او بنون التثنية) وذلك (بان يكون) المفرد المقدار تاما (بنون الجمع او الاضافة) التى لا يتعرف المضاف بها لانه ان تعرف بها لا يقتضى التمييز لعدم احتياجه اليه مثل غلام زيد (فلا) (تجوز الاضافة) اى اضافة المفرد المقدار التام باحدهما الشئ من الاشياء (الا بقلة فى نون الجمع) اى فيما تم بنون الجمع فانه تجوز اضافته الى مميزه وان قل (نحو عندى عشرو درهم) فى عشرون درهما (اما) عدم جوازه (فى الاضافة) اى فيما تم بالاضافة (فلئلا يلزم اضافة المضاف) لانه لايخلوا ما ان يضاف مع بقاء المضاف اليه او مع حذفه اما الاول فلان الاضافة مع وجود المضاف اليه محال اذ لايضاف الى اسمين بلا حرف عطف واما الثانى فلانه ان اضيف مع حذف المضاف اليه فسد المعنى فلهذا ان ما تم بالاضافة لاتجوز اضافته (واما) عدم الجواز (فى) ما تم (بنون الجمع) فلانه لايخلوا اما ببقاء النون او بحذفها اما الاول فلانه لاتجوز اضافة مع بقاء النون لانها شبيهة بنون الجمع فلا يجوز بقاؤها مع الاضافة واما الثانى (فلانه جاز ان يضاف ) ما تم بنون الجمع (الى غير المميز) يعنى الى ماليس مميزا (نحو عشريك) لان الكاف فيه ليس بمميزله لانه معرفة والتميز يجب ان يكون نكرة ( وعشرى رمضان ) ان اريد عشرون يوما من رمضان واحد لايجوز ان يكون رمضان مميزا له لانه حينئذ يكون معرفة فيصلح ان يكون مثالا لما نحن فيه واما ان اريد عشرون رمضان تاما باعتبار مضى عشرين سنة يكون تميزا فلا يكون مثالا لما نحن فيه ونظر الشارح الى الاول ولهذا اورد مثالا (بالاتفاق) متعلق بجاز (لكثرة الحاجة

ضمير المتكلم لايكون مستترا فى اسماء الافعال ولا جائز ان يكون المخاطب لانه ليس المعنى عليه اذلم يرد ان المخاطب هو الداعى وانما المراد انه المدعو فلا يستقيم ان يكون فاعلا مع كونه واقعا عليه الفعل والثانى ان اسماء الافعال ليس فيها ماهو اقل من حرفين وهذه الحروف من جملتها الهمزة وهى حرف واحد واذا بطل ان يكون الهمزة اسم الفعل بطل البواقى اذا لا قائل بالفرق والثالث انه لو كان اسم فعل لتم من دون المنادى لكنه جملة واجيب عن الاول ان اسم كل فعل يجرى مجرى ذلك الفعل فى كون فاعله ظاهرا او مضمرا غائبا او متكلما او مخاطبا واذا كان اداة النداء بمعنى فعل المتكلم استتر فيه ضميره فيكون كما قال بعضهم اف بمعنى اتضجر او تضجرت وفى اوه بمعنى اتوجع او توجعت وعن الثانى بانها خالفت اخواتها لكثرة استعمال النداء فيجوز فى اداته مالا يجوز فى غيرها الاترى الى الترخيم وعن الثالث بانه قد تعرض للجملة مالا يستقل كلاما كالجملة القسمية والشرطية والنداء لابدله من منادى فقد ظهر لك قصور القائل فى مواضع وماذكره من عند نفسه فاسد فان القول بكون الكلام تاما بدون المنادى مع القول بانه لا

اليه)اى لكثرة الاحتياج الى ذكر غير المميز لان الغير اما صاحب العشرين حقيقة
كالمثال الاول او حكما كالمثال الثانى (فلو اضيف ايضا) اى كما اضيف الى غير المميز (الى
المميز ايضا لزم الالتباس فى بعض الصور) اى التباس ماليس مميزا بالمميز (لانه لا يعلم مثلا
عند اضافة عشرين الى رمضان) وقيل عشر ورمضان بالاضافة (انه) اى المتكلم بهذا
الكلام (اراد عشرين رمضان) بلا اضافة فيكون رمضان تمييزا فيكون المعنى
بالفارسية «بيست رمضان از سال بيست از هر سال يك رمضان در بيست سال بيست
رمضان شود» الا انه يجب ان يقال رمضانا بالتنوين للتنكير لان التمييز يجب ان يكون منكرا
(او) انه (اراد اليوم العشرين من رمضان) فلا يكون حينئذ رمضان تمييزا بل اضيف
العشرين الى غير المميز مثل عشروك وستوك فيكون المعنى بالفارسية «بيستم روزى
از يك رمضان شود) فلا يضاف) ماتم بنون الجمع (فى غير صورة الالتباس ايضا) اى
كما لا يضاف فى صورة الالتباس (الا) اذا اضيف ملابسا (على قلة ليكون الباب) اى
باب ماتم بنون الجمع (اقرب الى الاطراد) فى عدم الاضافة اقول ههنا ثلاث صور
احديها جائزة بلا خلاف وهى ان يضاف الى غير المميز نحو عشريك وستيك كما مر
وثانيتها جائزة على قلة وهى ان يضاف الى المميز ولكن لا يلزم الالتباس نحو عشر ودرهم
وثالثتها عدم الجواز للالتباس وهى ما يصلح ان يكون تمييزا او غير تمييز مثل عشرون
رمضان (وعن غير مقدار) (عطف) خبر مبتدأ محذوف تقديره قوله من غير مقدار
عطف (على عن مفرد غير مقدار) قليلا اى ما لا يعرف قدر الشئ به ولا يبين (اى
ماليس بعدد) مثل عشرين (ولا وزن) مثل رطل ومنوان (ولا ذراع) مثل ذراع ثوبا
(ولا كيل) مثل قفيزان وقفيز (ولا مقياس) مثل لى مثله عسلا وفى الرضى وغير المقدار
كل فرع حصله بالتفريع اسم خاص يليه اصله للبيان ويكون ذلك الفرع مما يصح اطلاق
الاصل عليه نحو خاتم حديد او باب ساج او ثوب خز او ان لم يتغير تسمية البعض بالتبعيض
نحو قطعة ذهب وقليل فضة لم يجز انتصاب الثانى على التمييز الى هنا كلامه (نحو خاتم
حديدا) (فان الخاتم) مفرد غير مقدار بحيث لا يعرف به قدر الشئ ولا يبين (مبهم باعتبار
الجنس) اى باعتبار الذات والاصل لانه لا يعلم من اى جنس اتخذ من حديد
او فضة او ذهب او غير ذلك (تام بالتنوين) هنا سواء تم بها او بنون التثنية مثل خاتمان
او بالاضافة نحو خاتم زيد مفردا كان او جمعا مثل خواتيم فانه تام بالتنوين ايضا (فاقتضى
تمييزا) يرفع الابهام عنه لابهامه فنصبه لما سبق ان الاسم التام يشبه الفعل التام بفاعله
والتمييز الاتى بعده يشبه المفعول فانتصاب التمييز للتشبيه بالمفعول (والخفض) (اى خفض
التمييز) فيه اشارة الى ان اللام فى الخفض عوض عن المضاف اليه او مغن غناء (باضافة) متعلق
بالخفض (غير المقدار اليه) اى الى التمييز (اكثر) من نصبه (استعمالا) اى انجرار التمييز

بفيد بدونه متناقضان وكذلك جعل المنادى المنادى بمنزلة الفاعل فانه ينافى فى تمامية ماقبله ثم اعلم ان ماذهب اليه البعض من ان الحرف مع المنادى نفسه استقل كلاما وليست اسماء افعال ولا فعل يقدر فليس بمستقيم لانه قد علم ان الكلام عبارة عن كلمتين اسند احديهما الى الاخرى وعلم ايضا ان الحرف لا يسند ولا يسند اليه فبهاتين المقدمتين علم ان الحرف والاسم لا ينتظم منهما كلام (قوله) ولطلب الاختصار فى بيان النصب قيل لا يخفى انه لو قال ويخفض بلام الاستغاثة ويفتح بالفها وينصب المضاف وشبهه والنكرة الغير المعينة ويبنى على ما يرفع به ما سواها لكان الاختصار فى بيان البناء على ما يرفع به فلابد من ترجيح طلب الاختصار فى بيان النصب على طلب الاختصار فى بيان البناء حتى تم نكتة تقديم ما عدا النصب عليه ويمكن ترجيحه بان الاختصار فيه لكثرته اولى من الاختصار فيما هو اقل منه ولا وجه لتضعيف هذا الجواب الدافع لذلك الوهم فانه ظاهر من كلامه قدس سره حيث لم يكتف بقوله ولطلب الاختصار بل قيده بذلك بعد بيان كثرته وقلة ماعداه (قوله) او الفعل مسند الى الجار والمجرور فيكون هو

الذی یرفع الابہام عن مفرد غیرمقدار باضافته الیه اکثرفی الاستعمال من انتصابه (لحصول الغرض) ای لحصول المقصود من التمیز وهو رفع الابہام بالاضافة ایضا لان الابہام یرتفع سواء کان التمیز منصوبا او مجرورا ملابسا (مع) زیادة (الخفة) علی ذلك بسقوط التنوین والنون بالاضافة لماسبق انهما لایجتمعان (وانقصور غیر المقدار عن طلب التمیز) لکونه غیر مقدار وانما جعل انتصاب التمیز فی المقدرات اکثر لان الاصل فی المبهمات المقادیر) لانها جعلت معیار الان المبهم بها وضعا فنصب الممیز بعدها یکون نصبا علی انه تمیز والنصب اصل فی التمیز بخلاف الجر فانه علم الاضافة (وغیرها) ای غیر المقادیر (لیس بهذه المثابة) ای بهذه المرتبة لانها لم تجعل معیارا لان یعرف المبهم بها والابہام انما نشأ من الاستعمال فالتمیز لیس فی الحقیقة تمیزا فیکون الخفض فی غیر المقدار اولی انحطاط الرتبة الفرع عن رتبة الاصل فان قلت قد التزم الخفض فی العدد من الثلاثة والعشرة والمائة والالف ومایتفرع منها مع کونها من المقادیر فانتصاب التمیز فیها یکون اولی وانه قد التزم الجر قلنا لما کثر استعمال هذه الاعداد اقتضت التخفیف فالتزم الاضافة فیها لیحصل التخفیف علی الدوام ولما فرغ من بیان القسم الاول وبیان قسمیه المفرد المقدار وغیره اراد ان یبین القسم الثانی ویفصله فقال (والثانی) (ای القسم الثانی من التمیز) واشار بقوله من التمیز الی ان اللام فیه للعهد الخارجی لان المنکر اذا اعید صریحا او ضمنا معرفا یکون الثانی عین الاول (وهو) ای القسم الثانی (مایرفع الابہام عن ذات مقدرة) کما ان القسم الاول عن ذات مذکورة (یرفعه) ای یرفع القسم الثانی من التمیز الابہام (عن نسبة) تامة اوناقصة اسنادیة اوایقاعیة اواضافیة (کان الظاهر) ای کان مقتضی الظاهر (ان یقول) المصنف فی تعبیر هذا والثانی عن ذات فی نسبة (جملة فی مقدرة) لان الابہام الذی یقتضی التمیز لیس الا فی الذات المقدرة لا فی النسبة ولان قسم التمیز الذات المقدرة لا النسبة (لکن) ای الا ان المصنف عدل عنه لانه (لما کان الابہام) الذی (فی طرف النسبة) المراد بالظرف ههنا الذات المقدرة التی هی طرف النسبة لان الابہام الذی یقتضی لیس الا الذات المقدرة والطرف هی بالنظر الی الحقیقة (یستلزم) خبر کان (ابہاما فیها) ای فی النسبة لان النسبة تحصل من مجموع الطرفین وابہام الطرفین او احدهما یقتضی ابہاما حصل منهما وهو النسبة فابہام الطرفین او احدهما یستلزم ابہام النسبة (و) لما کان (رفعه عنها) ای رفع الابہام عن النسبة (یستلزم الرفع عنه) ای رفع الابہام عن الطرف لان الابہام فی النسبة لازم لابہام الطرف والابہام فیه ملزوم وبارتفاع اللازم الذی هو الابہام فی النسبة یلزم ارتفاع الملزوم الذی هو الابہام فی الطرف لان انتفاء اللازم یستلزم انتفاء الملزوم کالحرارة للنار فان الحرارة لازمة للنار وبانتفاء الحرارة من النار تنتفی الناریة ایضا وکالبرودة للثلج وغیر ذلك (قال) جواب لما (عن نسبة مقتصرا علیها) ای علی النسبة

مفعول مالم یسم فاعله وح یکون المنادی علی ظاهره اذ لاضمیر فیه یرجع الیه وهذا اولی من الاول لان ارجاع الضمیر الی المنادی باعتباره فی غیر صورة النداء بعید وانما لم یجز رجوع الظمیر الی المنادی بدون التأویل لان المنادی لایرفع بحال ولاتلتفت الی ماقیل من ان هذا الکلام فی قوة ان الفعل مسند الی ضمیر المنادی وکانه قیل ویبنی علی مابه الرفع ویتجه علیه ان ممابه الرفع النون وکانه لهذا اختار البعض ارجاع الضمیر الی الاسم فانه من سوء الفهم (قوله) وهو کل اسم لایتم معناه الا بانضمام امر آخر الیه قیل هذا امر لاانضباط له ولا یرجع الی محصل یوجب کون الموصوفة بجملة او ظرف شبه مضاف الی باب النداء دون باب لافان یاحلیما لاتعجل شبه مضاف دون لاحلیم لایعجل ولا الی محصل یوجب کون الموصوف بجملة اوظرف شبه مضاف فی هذا الباب دون الموصوف بالمفرد وقد سها فیه الشارح داخل بکلام الشیخ الرضی فانه قال هو اسم یجیء امر بعده من تمامه فظن ان المعنی انه من تمامه من حیث المعنی ولیس بذاك بل المعنی انه من تمامه فی اعتباراتهم اما الداع معنوی او لاضطرار نحوی اما الاول فکان بکون مابعده معمولا له او معطوفا

يعنى اخرج كلامه على خلاف مقتضى الظاهر (تنبيها) علة لقال لكونه بمعنى اخرج (على ان مقابلة ما فى هذا القسم) اى فى القسم الثانى (للمفرد المذكور فى القسم الاول انما هى) اى ليس تلك المقابلة الا (لمجرد النسبة) اى لمجرد كون الابهام فى النسبة (لاغير) فان الابهام الذى يقتضى التميز فى القسم الاول ليس الا فى طرف النسبة فقط بحيث لا يسرى الى النسبة مثل عندى رطل زيتا لان الابهام فى الرطل فقط وهو لا يستلزم ابهام النسبة لكونه مذكورا وفى القسم الثانى وان كان الابهام ايضا فى الطرف الا انه لم يكن مذكورا بل كان مقدرا استلزم ابهام النسبة فصار كأن الابهام فى النسبة فتقابلا ولاشعار هذه المقابلة اقتصر على النسبة (فى جملة) (اى) يرفع الابهام عن ذات مقدرة فى (نسبة كائنة فى جملة) اشار الى ان الظرف مستقر وصفة النسبة (او ماضاهاها) (اى ماشابهها) اى الذى شابه الجملة فى كونه محتاجا الى ما اسند اليه (عطف على جملة) اى القسم الثانى يرفع الابهام عن ذات مقدرة فى نسبة كائنة فيما يشبه الجملة (وهو) اى مايشبه الجملة اما (اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء) فالابهام فى نسبة الامتلاء الى الضمير المستكن فى ممتلئ لا فى نسبة الى الحوض وكذا البيت مشتعل نارا (او اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا) تميز عن نسبة التفجر الا الى ما اسكن فيه (او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها) فوجها تميز عن نسبة حسن الى ما استكن فيه (او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا) فان ابا تميز عن نسبة افضل الى الضمير المستكن فيه الراجع الى زيد (او المصدر نحو اعجبنى طيبه ابا) فان ابا تميز عن نسبة الطيب الى الضمير البارز الذى هو فاعل المصدر سواء كان فى محل الرفع او فى محل الجر (وكذلك) اى كان التميز عن هذه الاشياء تميز عما يشبه الجملة كذلك (كل ما فيه معنى الفعل) اى كل اسم او حرف استفيد منه معنى الفعل اذا كان مبهما ينصب تميزه (نحو حسبك زيد رجلا) اى يكفيك زيد فارسا اى استغيث زيدا فارسا ويكون فى الاول فى حكم الفاعل ولذلك صار فاعلا فى قولك يكفيك زيد فلا وجه لقول من قال والاولى حسبك رجلا زيد بتقديم التميز وعلله بقوله لان حسبك زيد جملة وشبهها حسبك فالممثل به هو التميز من حسبك لا من حسبك زيد ولما فرغ من بيان بعض محال التميز فى القسم الثانى اراد ان يوضح ذلك البعض بالمثال على ترتيب اللف فقال (نحو طاب زيد نفسا) هذا (مثال للجملة) لان طاب مع فاعله الذى هو زيد يكون جملة لا محالة (والتميز) الذى هو نفس (فيه) اى فى المثال المذكور (خاص بالمنتسب عنه) وهو زيد فالمراد بالنفس ايضا زيد لاغير فنفسا تميز عن الذات المقدرة التى هى الشئ المنسوب اليه طاب فاذا اظهرت صار زيد مضافا اليه للشئ لما لم يعلم ماهو ولزم تفسيره فسّر بقولنا نفسا فقيل شئ زيد نفسا فحذف ذلك الشئ اختصارا واقيم زيد مقامه فقيل طاب زيد نفسا (وزيد طيب ابا) هذا (مثال لما يشبه الجملة) لان لفظ طيب صفة مشبهة وفاعلها مستكن فيها وهى مع فاعلها لا تكون جملة لما سبق الا انها تشبهها (والتميز)



عليه ويكون مجموع المعطوف والمعطوف عليه اسما لشئ اما علما نحو يا زيدا وعمرا واذا جعل علما واسم جنس نحو يا ثلاثة وثلاثين رجلا فان ثلاثة وثلاثين اسم لعدد مخصوص كاربعة عشر واما الثانى فكان المنادى الموصوف بالجملة والظرف فانه لابد وان يجعل من نداء الموصوف لامن وصف المنادى والالزم وصف المعرفة بالجملة والظرف وهو لا يجوز بخلاف اسم لا فانه لو جعل من وصف المنفى لامن نفى الموصوف لم يلزم وصف المعرفة بالجملة هذا فاعرف ان شبه المضاف فى باب المنادى المنادى العامل فيما بعده والمعطوف عليه الذى مع المعطوف اسم لشئ والموصوف بجملة او ظرف وفى باب لا الاول لان فقط ولا يخفى عليك ان ما اتى به قدس سره فى تفسير شبه المضاف هو القول المتفق عليه قال المص فى الشرح وهو كل اسمين الاول منهما مرتبط بالثانى ولا احتمال لشئ سوى الارتباط المعنوى وعليه قول الرضى ويعنون بالمضارع للمضاف اسما يجئ بعده شئ من تمامه وما وهمه القائل من ان معنى قوله هذا اعم من ان يكون بحسب المعنى او بحسب الاضطرار النحوى الشارح منها حيث اقتصر على احد هذين فلزمه عدم

يعنی ابا(فيه) ای فی هذا المثال (يصلح ان يكون لما انتصب عنه) وههنا ما انتصب عنه زيد فيكون الاب زيدا فيكون نسبة الطيب الی زيد حقيقة ويترجم حينئذ «خوش زيدا ازان روی كه پدر ست» (و) يصلح ايضا ان يكون (لمتعلقه) بفتح اللام ای متعلق زيد يعنی ابوه فيكون زيد متعلقا به فيكون حينئذ نسبة الطيب الی زيد مجازا بعلاقة الجزئية لان الطيب فی الحقيقة وصف الاب ويترجم «خوش زيد از ان روی كه از پدر ست» (وحيث) علة لقوله فهذان الخ (لا فرق فی التميز) بين الجملة وماضاهاها (فی كون الابهام فی النسبة والتميز برفع الابهام عنها (فهذان المثالان) اعنی طاب زيد نفسا وزيد طيب ابا (فی قوة اربعة امثلة) باعتبار ان ماهو تميز للاول يكون تميزا للثانی ايضا وماهو تميز للثانی يكون تميزا للاول حيث لا فرق بينهما (فكأنه قال) المص (طاب زيد) نفسا وابا (وزيد طيب نفسا وابا فقوله) (وابوة ودارا وعلما) (عطف علی نفسا وابا) ای عليهما (بحسب المعنی) اما بحسب اللفظ فهو معطوف اما علی الاول اعنی نفسا لكونه اصلا لان المثال الثانی معطوف علی المثال الاول واما علی المثال الثانی لقربه وهذا رد علی الهندی حيث قال وخص مثال الفرع بذلك ليستدل به علی ذلك فی الاصل (فهو ناظر الی كل من المثالين المذكورين غير مختص بالاخير) كما قال الهندی اذا كان الامر كذلك (فهو) ای المصنف (بحسب الحقيقة) ونفس الامر (اورد لكل من التميز الواقع فی الجملة وماضاهاها خمسة امثلة) يعنی اورد المصنف للتميز الواقع فی الجملة خمسة امثلة وللتميز الواقع فی ماضاهاها خمسة امثلة ايضا ولما اورده ليس من دأب المصنف ان يورد لكل قاعدة مثالين فكيف اورد ههنا لكل منها خمسة امثلة اراد الشارح رده والتميز بين الامثلة حتی لا يكون فيها تكون تكرار فقال (فالنفس عين) لانه قائم بنفسه (غير اضافی) لانه ليس من الامور الاضافية حيث يتعلق معناه بلا احتياج الی شیٔ (خاص بالمنتصب عنه والدار عين) لانه قائم بذاته (غير اضافی) لان تعقل معناه لا يحتاج الی شیٔ (فهو) ای الدار فالتذكير اما باعتبار كونه تميزا او باعتبار لفظه (متعلق) بكسر اللام لان الدار متعلق لصاحبها (بالمنتصب عنه) فيكون نسبة طاب الی زيد مجازا بعلاقة المالكية (والاب عين) لانه قائم بنفسه (اضافی) لان تعقل معناه يحتاج الی تعقل معنی آخر لان معنی الاب حيوان خلق من مائه حيوان آخر من نوعه (محتمل لهما) ای يحتمل ان يكون بالمنتصب عنه وان يكون لمتعلقه ايضا مر تحقيقه (والابوة عرض اضافی) لانها لا تقوم بنفسها بل تقوم بالاب ولان تعقل معناها يحتاج الی تعقل معنی الاب لان معناها صفة تقوم مع شخص خلق من مائه شخص آخر من نوعه (والعلم) ايضا عرض لا يوجد نفسه بل انما يوجد بغيره وهو العالم (غير اضافی) لان تعقل معناه لا يحتاج الی غيره لان معنی العلم الوضوح والانكشاف (وكل) واحد (منهما) ای من الابوة والعلم (متعلق بالمنتصب عنه) ويرفع الابهام عنه ويكون الاسناد الی زيد مجازا بعلاقة الجزئية والحلية لان كل واحد منهما صفة

الانضباط الكلام وعدم الرجوع الی محصل يوجب كون الموصوف بجملة او ظرف شبه مضاف فی باب النداء دون باب لا والی محصل يوجب كون الموصوف بجملة او ظرف شبه مضاف هنا دون الموصوف بالمفرد ليس بسديد اما اولا فان عبارة الرضی لا تقبل التعميم والصرف عن الظاهر لما صرحوا من ان كون الموصوف من الوصف شبه مضاف انما هو لحصول الوصف فی معنی المتبوع فهو من حيث المعنی جزء منه وما ليس بحسب المعنی كالجزء من المتبوع لم يجوز وا كونه معه من قبيل شبه المضاف بل حصروا ذلك فيما هو معلول للاول نحو يا طالعا جبلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد وفی الوصف والمعطوف عطف النسق علی ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما لشیٔ واحد نحو يا ثلاثة وثلاثين لان المجموع اسم لعدد معين وكذلك اذا كان علما لشخص واحد وقالوا لا يجوز ذلك فی سائر التوابع اما فی البدل والمعطوف بغير عطف النسق فلانهما كالمستقل لا يتوقف معنی المتبوع علی شیٔ منهما فلا يكونان كتتمة المنادی واما عطف البيان او التأكيد فلانهما ليسا فی معنی المتبوع كالوصف

تقتضى موصوفا والمذكور اولى بالموصوفية ولذا اختص بالمنتصب عنه (او فى اضافة) (عطف على قوله فى جملة) لكونها اصلا فى المعطوف عليه (او) عطف على قوله (ماضاهاها) لقربه باعادة الجار وانما اعاده لبعد المعطوف عليه وفصل كثير بينهما (مثل اعجبنى طيبه) (نفسا فنفسا تميز عن النسبة الاضافية لان الضمير يجب ان يكون مضافا اليه (وتركه) ولم يورده مع انه اورد سائر الامثلة (لانه) اى نفسا (اظهر التمييزات) لانه غير اضافى خاص بالمنتصب عنه فقط دون غيره من الامثلة (ولا خفاء به) اى فيه اى فى كونه تميزا وهو لم يورد الا مافى كونه مميزا خفاء (و) (اباوابوة وداراعلما) (اورد هذه الامثلة) ولم يترك واحدا منها ولا كلها ليكون التميز الذى يرفع الابهام عن النسبة الاضافية (على وفق ماسبق) لئلا يتوهم انها لا تجوز ان تكون تميزا عن هذه النسبة وتختص بالنسبتين الاولين (وزاد عليه قوله) (ولله دره فارسا) (اشارة الى ان التميز قد يكون صفة مشتقة) قيد الصفة بالمشتقة لانها قد لا تكون مشتقة كالابوة والعلم يعنى ان الاصل فى التميز ان يكون اسم جنس يدل على الذات او يقوم بها ولا يكون مشتقا لانه يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة فلابد ان يدل على الذات حتى يرفع الابهام عنها كالزيت والدرهم ومافى حكمهما كالابوة والعلم وقد يكون صفة مشتقة باعتبار دلالتها على الذات (وايضا) اى كانه اشارة الى كونه التميز صفة مشتقة باعتبار دلالتها على الذات ايضا هو اشارة الى كون التميز صفة مشتقة (لما اورده صاحب المفصل) اى هذا القول وهو قوله لله دره فارسا (مثالا لتميز المفرد) اى للتميز من المفرد بناء (على ان يكون الضمير) الغائب (فيه) اى فى دره (مبهما) لعدم ان يكون له مرجع وتمام بالتنوين المقدر فى تقدير درشئ (كضمير ربه رجلا) فانه مبهم تام بالتنوين المقدر فانتصب التميز عنه (ويكون) عطف على ان يكون (فارسا تميز عنه) اى عن الضمير (اراد) جواب لما اى اراد المصنف (ان ينبه على انه) اى فارسا (يصلح ان يكون تميزا عن نسبة) كما يصلح ان يكون تميزا عن مفرد بناء (على ان يكون الضمير) المضاف اليه) معينا معلوما) بان عرف المقصود من الضمير لرجوعه الى سابق معين كقولك جاءنى زيد لله دره فارسا بل هذا هو الاولى لان الاصل فى الضمير ان يكون معلوما معينا (والابهام) لا (يكون) الا (فى نسبة الدار اليه) اى الى الضمير مثل اعجبنى طيبه ابا (والدار فى الاصل اى فى اللغة ماينزل من الضرع وهو (اللبن وفيه) اى فى اللبن (خير كثير للعرب) لعموم نفعه لانه يدفع الجوع والعطش وغيرهما اما ان يدفع الجوع فقط او العطش لا غير ولان معاشهم به فكان معظما مرغوبا عندهم (فاريد به الخير) هذا اشارة الى المناسبة بين المنقول عنه وهو اللبن والمنقول اليه وهو الخير وهى النفع واعلم ان الدر فى الاصل بمعنى الادرار اى الانزال يقال بالفارسية دريختن باران است ثم نقل منه الى اللبن لانه ينزل ايضا دريختن شير است ثم نقل منه الى الخير

حتى يكون تاما من حيث المعنى كجزء منه بل عطف البيان يجئ بعد تمام المتبوع لرفع الابهام وكذا لتأكيد بعد تمام المؤكد لرفع الاحتمال والشمول والنسبة كيف وقد ذهب الاندلسى وابن يعيش الى ان المعطوف عطف النسق اذا لم يكن علما لا يكون شبه مضاف لعدم كونه جزء بحسب المعنى وقال الرضى ما اختار غيرهما اولى الارتباط بعضه ببعض من حيث المعنى كما فى يا خيرا من زيد بل اشد واما ثانيا فلانه لا وجه للاعتراض بعد الرجوع الى محصل يوجب كون الموصوف بجملة او ظرف شبه تارة واخرى مفردا وعدمه الى كون الموصوف بهما شبه مضاف دون الموصوف بالمفرد فان هذا تعريف لشبه المضاف من غير تعرض لما صدق عليه كما هو شان الحدود ولما لم يجز اجزاء وصف كذا على المنادى اعتبر جزء من المعنى فصار مضارعا للمضاف بخلاف باب لا فانه يجوز ذلك فيه فلا حاجة الى جعل مدخوله الموصوف بالجملة او الظرف شبه المضاف باعتبار كذا واما حال الموصوف بالمفرد فى باب المنادى فقد نقل المص والرضى عن الفراء والكسائى انهما صرحا بتجويز يا رجلا راكبا لمعين لجعله من المشبه بالمضاف ومن ثمه وجاز ايارا كبا

بعلاقة النفع (ای لله خیره فارسا) وههنا کنایة عن الفعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب فعله الیه تعالی قصد التعجب لان الله تعالی منشئ العجائب وکل شیء عظیم یریدون التعجب منه ینسبونه الیه تعالی ویضیفونه الیه فمعنی دره فارسا ما اعجب فعله کذا فی الرضی (والفارس اسم فاعل) علی وزن فاعل (من الفراسة بالفتح) ای بفتح الفاء علی وزن ظرافة (مصدر فرس بالضم) من باب ظرف (ای حذق) وبابه ضرب ای مهر وکمل والکسر لغة فیه ایضا (بامر الخیل) بالفارسیة ونیک شناس درکار اسب یعنی اسب شناس نیک ای کون یعنی فعله یکون فی الخیل من تفقه مرضه وجودته وقیمته لله ای طلبا لمرضات الله تعالی لا لغرض دنیوی (واما الفراسة بالکسر) ای بکسر الفاء من باب سهل (فمن التفرس) والادراک والاذعان یقال تفرس اذا تفکر (ثم ان کان) اورد ثم ههنا اشارة الی ان المعطوف یغایر المعطوف علیه لان البحث ههنا کان عن التمییز من حیث انه یختص بالمنتصب عنه او یحتملهما او یختص بالمتعلق وثمة کان البحث عن الذات المقدرة فی جملة او ماشابهها او اضافة (ای التمییز بعد مالم یکن نصا فی المنتصب عنه) ای بعد تمییز لم یکن مختصا لما انتصب عنه کالنفس قید الشرط بهذا القید لدفع ما اورد علیه بالنفس فی قوله طاب زید نفسا فان التمییز فیه اسم یصح جعله لما انتصب عنه مع انه لا یصح جعله المتعلقة (اسما) (لا صفة کالابوة والعلم (یصح جعله) ای ذلک الاسم (لما انتصب عنه) احترز به عن الدار (والمراد بجعله له اطلاقه علیه) کالاب فانه اسم یصح اطلاقه مثل زید اب (والتعبیر به) ای بذلک الاسم (عنه) ای عما انتصب کما عبرنا من قولنا زید اب فله شرطان احدهما ان یکون اسما لا صفة والثانی صحة اطلاقه علیه والتعبیر عنه به الا ان یکون نصا فی المنتصب عنه (جاز) جواب الشرط (ان یکون) (ذلک التمییز تارة) منصوب علی الظرفیة ای فی مرة والجمع تارات وتیر کعنب ویحذف منه التاء یقال فعل تارا (له) (ای للمنتصب عنه) کزید فی طاب زید ابا فما انتصب عنه هو ما نسب الیه عامله هو الشیء المقدر وجعل زید ما انتصاب عنه من باب المجاز لان التمییز لم ینتصب عنه الا انه لما کان سببا لنصبه عما انتصب عنه باعتبار نسبة الفعل الیه سمی منتصبا عنه مجازا کذا فی الهندی (بان یکون) الاب (تمییزا یرفع الابهام عنه) ای عن زید (و) (تارة) اخری ای فی المرة الاخری یکون (لمتعلقه) بفتح اللام ای لمتعلق زید وذلک المتعلق هو الاب فیکون زید متعلقا بالکسر له ویعلم ذلک (بان یکون) الاب (تمییزا یرفع الابهام عن متعلقه (فحینئذ یکون الاسناد الی زید ادمجازا بعلاقة الجزئیة لان الطیب فی الحقیقة قائم بالاب (وذلک) ای کون التمییز تارة تمییزا یرفع الابهام عما انتصب عنه وهو زید وتارة عن متعلقه انما یعلم (بحسب القرائن والاحوال ) یعنی ان دلت القرائن والاحوال علی ان نسبة الطیب الی زید حقیقة یکون الاب تمییزا عنه وان دلت علی ان نسبة الطیب الیه مجاز بعلاقة الجزئیة یکون تمییزا عن متعلقه (مثل ابا فی طاب زید ابا فانه) ای الاب اسم (یصح ان یجعل عبارة عن

---

المعین علی حذف الموصوف ثم قال وفی کلام سیبویه مایشعر بجوازه وفیه اشکال فانه یستلزم جواز لا رجلا راکبا ولا قائلا به واما ثالثا فلما سبق من جعله المنادی الموصوف باحد ذینک الامرین قسیما لما اعتبر فیه الثانی جزء بحسب المعنی وقد عرفت (قوله وکونه ) مثلها افرادا وتعریفا ای بذلک لئلا یرد المضاف والمضارع له والمفرد المنکر قال الرضی واما بنی المفرد المعرفة لوقوعه موقع الکاف الاسمیة المشابهة لفظا ومعنی لکاف الخطاب الحرفیة وکونها مثلها افرادا وتعریفا وذلک لان یازید بمنزلة ادعوک وهذا الکاف ککاف ذلک لفظا ومعنی وانما قلنا ذلک لما تقرر ان الاسم لا یبنی الا لمشابهته الحرف او الفعل ولا یبنی لمشابهته الاسم المبنی والمضاف والمضارع له فکم بنا لانهما لیسا کان لکاف افرادا ولم یبین المفرد المنکر لانه لیس مثلها تعریفا ( قوله ) وهی لام التخصیص قیل بل لام التعلیل ای اغتنی لنفعک ولاجرک وفی یا الله اغثنی لمقتضی عزتک ولکرمک ولا یخفی ان ذلک معنی یرده صاحب الفطرة السلیمة والصواب ما ذکره الشارح قدس سره قال الرضی هذه اللام المفتوحة یدخل المنادی اذا استغیث

زيد)بان يقال زيد اب (فجازان يكون)الاب (تارة)اى فى مرة واحدة (تميزا) يرفع الابهام (عن زيد)لوجود شرطه وهو كونه اسما يصح جعله لما انتصب عنه(اذا ازيدا اسناد الطيب اليه)اى الى زيد(باعتبار انه)اى زيدا (ابوعمرو) فح يكون اسناد الطيب الى زيد حقيقة لان الطيب فى الحقيقة قائم به يترجم بقولنا «دوستر است زيد ازان روى كه اوپدرست» (وجاز ان يكون)الاب (تارة)فى مرة اخرى (تميزا) يرفع الابهام(عن متعلقه باعتبار ان)يكون(الطيب مسندا الى متعلقه وهو) اى المتعلق(ابوه) فح يكون اسناد الطيب الى زيد مجازا بعلاقة الجزئية لماسبق غير مرة لان الابن جزء ابيه وان كان منفصلا ويترجم «خوش است زيد ازان روى كه مرا زيد پدرست» (والا) عطف على قوله ان كان (اى وان لم يكن التميز بعد مالم يكن)التميز(نصا فى المنتصب عنه)اى خاصاله لانه ان كان خاصاله لا يجرى الحكم الاتى عليه كالنفس فانه خاص له ولا يحتمل ان يكون لمتعلقه ولا يخص له (اسما) بالنصب لانه خبر لقوله وان لم يكون (يصح جعله) صفة لقوله اسما(لما نتصب عنه)لان التميز حينئذ ما اسم لا يصح جعله له كالدار والعلم وما صفة كالابوة(فهو)اى التميز على كلا التقديرين(لمتعلقه)اى لمتعلق ما انتصب عنه اللام ههنا مكسورة لان الابوة والعلم والدار كل واحد منه متعلق لما انتصب عنه لان الاولين وصفان لزيد والوصف يقتضى موصوفا والثالث ملك لانه يقتضى مالكا والمذكور اولى بهما وهو زيد ههنا فتكون متعلقة لزيد فيكون اسناد الطيب اليه مجاز بعلاقة المحلية فى الاولين والمالكية فى الثالث(خاصة) اى خصت هذه الامثلة لمتعلق ما انتصب عنه خصوصا (نحو طاب زيد ابوة وعلما ودارا فان هذه الاسماء)الدار والعلم والابوة(ليست نصا فى المنتصب عنه)لانها ليست بذات المنتصب عنه يعنى لا تدل على ذاته حتى تكون نصا كالنفس لما مرانها تدل على ذاته فكانت نصا بل الاثنان وصف له والثالث ملك له(ولا يصح) ايضا(جعلها) اى جعل كل واحد منها(له)اى لما انتصب عنه(بالتعبير عنه بها) اذ لا يقال زيد علم بل يقال زيد ذو علم ولا يقال زيد ابوة بل يقال زيد متصف بالابوة ولا يقال زيد دار بل يقال زيد ذو دار (فهى) اى هذه الاسماء مخصوصة (لمتعلق زيد وهو) اى ذلك المتعلق (الذات المقدرة) فى جملة طاب زيد (اعنى الشئ منسوب الى زيد) المغاير له فى الحقيقة والخارج تقديره طاب شئ منسوب الى زيد وذلك الشئ لما لم يعلم ماهو لزم تفسيره ففسره بقوله ابوة وعلما ودارا(فيطابق)(اى التميز) مطلقا (فيهما)اى فى الصورتين(اى فيما) اى فى صورة(جاز ان يكون)التميز فيها تميزا(لما انتصب عنه سواء كان)التميز(نصا فيه)وخاصاله مثل طاب زيد نفسا(او)كان التميز(محتملا له)بان يكون تميزا يرفع الابهام عنه(و)كان ايضا محتملا(لمتعلقه)بفتح اللام كالاب فى نحو طاب زيد ابا(وفيما)اى فى صورة(تعين)ان يكون التميز خاصا فيها (لمتعلقه) بكسر اللام اى لمتعلق ما انتصب عنه كالابوة والعلم والدار فى قولك طاب زيد ابوة وعلما ودارا(ما) موصولة او موصوفة(قصد)مبنى للمفعول اى

به نحو ياالله وهى لام التخصيص ادخلت علامة للاستغاثة اختيرت من بين الحروف لمناسبة معناها المعنا اذ المستغاث مخصوص من بين امثاله بالدعاء(قوله) كان المهدد اسم فاعل يستغيث بالمهدا اسم مفعول قيل فيه انه يأبى عن هذا التوجيه ان المتكلم بهذا النداء فى حضور المهدد والمتعجب منه وانه لا معنى للاستغاثة بشئ ليحضر فينتقم منه لانه لا يتصور الاغاثة منه فالوجه ان يقال يستغيث بالمهدد لتغيير حاله وترك ما يوجب قتله او ضربه فيغيث المهدد ويحصله عن اثم القتل والضرب او يستغيث به له بان ينجى نفسه عن القتل بتغيير احواله وترك مساوى خصاله ويستغيث بالمتعجب منه ليغيثه فى التعجب المفرط الذى فوق طاقته فغير حال ويدفع عنه ما يوجب هذا التعجب والكل بعيد والاولى ان يقال اراد باللام الاستغاثة اللام المفتوحة اعم من ان يكون المراد بها الاستغاثة او غيرها وانما اضافها اليها لكونها اكثر استعمالا فيها(قوله وما على تقدير فتحها )فمشكل لانتفاء ما يقتضى فتحها وح كما هو ظاهر مما سبق ولا يبلغ بذلك حد الاشكال لان لام التعجب ايضا لام التخصيص كما صرح به الرضى وغيره فغير صورته

الذي قصدوالموصول مع صلته في محل النصب على انه مفعول يطابق اوشيئا قصد (من وحدة التميز) بيان لما (او تثنيته او جمعيته) اى ان كان المقصود الافراد يؤتى بالتميز مفردا وان كان المثنى يؤتى به وان كان الجمع يؤتى به (سواء كانت) اى كل واحدة من تلك الامور اعنى وحدة التميز وتثنيته وجمعيته (لموافقة ماانتصب عنه) اعنى زيدا فى الامور الثلاثة الافراد والتثنية والجمع (مثل طاب زيد) نفسا و (ابا) وابوة وعلما ودارا (و) طاب (الزيدان) نفسين و (وابوين) وعلمين وابوتين ودارين (و) طاب (الزيدون) نفوسا و (آباء) وابوات وعلوما وديارا (اوللمعنى) عطف على قوله لموافقة بحذف المضاف اى سواء كانت تلك الامور لموافقة ماانتصب عنه اولموافقة معنى كائن (فى نفسه) اى فى نفس التميز (مثل قولك طاب زيدابا اذا اردت اباله فقط) فيجرى باقى الامثلة فيه ايضا لصحة الاستثناء فيما بعد (وطاب زيد ابوين اذا اردت اباوجداله) سواء كان الجد اب الاب او اب الام لان الجد باطلاقه يشمل كليهما (وطاب زيد آباء) جمع اب (اذا اردت اباوجدادله) المراد بالاجداد له ما فوق الواحد من قبل الاب او من قبل الام او من قبلهما جميعا وكذلك سائر الامثلة من الابوة وغيرها سوى ما كان خاصا للمنتصب عنه (فعلى كل من التقديرين) اى على تقدير كونه موافقا لما انتصب عنه او المعنى فى نفسه (اذا قصد وحدة التميز اورد) التميز (مفردا) ليطابق لما قصد اى المقصود (واذا قصد تثنيته اورد) التميز (تثنية واذا قصد جمعيته اورد جمعا) ليطابق المقصود فيهما (فان صيغة المفرد) وان كانت تصلح ان تطلق على المفرد الا انها (لاتصلح ان تطلق) اى صيغة المفرد (على المثنى) اذا قصد التثنية (والمجموع) اذا قصد الجمعية فلابد ان يكون التميز مثنى اذا قصد التثنية او جمعا اذا قصد الجمعية ليطابق التميز المقصود بصيغته (الا اذا كان) (التميز) عن النسبة (جنسا) استثناء من عموم الاحوال اى فيطابق التميز فيهما ما قصد فى جميع الاوقات الا وقت كون التميز جنسا لما سبق ان المراد من الجنس ما تشابه اجزاؤه (يقع) مجردا عن التاء (على القليل والكثير) كالعلم (فانه اذا قصد تثنيته) اى التميز (اى جمعيته) اى التميز (لايلزم) اى لايجب (ان يثنى ذلك الجنس) ليطابق ما قصد (اويجمع) ذلك الجنس ايضا (بل يكفى ان يؤتى به) اى يؤتى بالتميز حال كونه (مفردا لصحة اطلاقه) اى لكون اطلاق ذلك الجنس حال كونه مفردا (على القليل) لكونه مفردا (والكثير) لكونه جنسا لان الجنس لكونه جنسا يحتمل الكثير (فلاحاجة الى تثنيته) اى الى ان يكون التميز تثنية اذا اريد تثنيته سواء كان مع موافقة ما انتصب عنه اوللمعنى فى نفسه (اوجمعيته) اى الى ان يكون التميز جمعا اذا اريد جمعيته سواء كان ما انتصب عنه مفردا (نحو طاب زيد علما) بصيغة الافراد مع كثرة علومه (او) مثنى نحو طاب (الزيدان علما) مع كثرة علومهما (و) جمعا نحو طاب (الزيدون علما) مع كثرة علومهم (الا ان يقصد)

اشعار بتغير معناه بل الاشكال فى صورة اعتبار منادى لما سبق من ان المنادى هو المطلوب اقباله ولايخفى انه لايتصور ذلك فى مثل ياللماء بحسب الظاهر فاحتيج الى اعتبار التقدير (قوله (ولاالام فيه ح قبل ظاهر كلام المص ان الجملة فيخل بالمقصود لانه يفيد تقيد الفتح بالالف بعدم اللام لاتقول لااعتداد بهذا لاحتمال لظهور انه لايمكن غير الفتح مع اللام ايضا لان الالف يوجب ما قبل فتحه لانا نقول وجود الالف غير ضرورى لجوازى انقلابها ياء لاقتضاء اللام الخفض وقوله فبين اثريهما تناف فيه بحث فانه لاتنافى بينهما فى بالاحدى لان جر غير المنصرف بالفتحة الا ان يعتبر اطراد الباب ولك ان تقول ليس التنافى لاختلاف حركتى الجر والفتح بل لان احديهما بنائية والاخرى اعرابية ولايخفى ان دعوى ظهور الحالية وتفريع الاخلال عليه مع ما اتى به من السؤال والجواب كلها اوهام نعم ما ذكره من البحث وجوابه ليس بهذه المثابة وانما قال الشارح كذلك دون ما هو التحقيق فيه من انهما لانهما لايجتمعان تحرزا عن التكرار والجمع بين الموضعين تسهيلا لفهم المبتدى (قوله) فلا يحسن الجمع بينهما الاولى فلايجمع

مبنى للمفعول استثناء من مقدر تقديره فيفرد التميز وان كان ما انتصب عنه مثنى او مجموعا اذا كان جنسا يقع على القليل والكثير فى جميع الاوقات الا وقت قصد مافوق النوع الواحد فحينئذ يثنى التميز اذا قصد تثنيته ويجمع اذا قصد جمعيته ( بالتميز الذى هو الجنس) لما عرفت ان الاستثناء منه (الانواع) ناشبه المراد بالانواع مافرق النوع الواحد على ماشرنا اليه واليه اشار الش بقوله (من حيث امتيازاتها ) اى الانواع (النوعية) اى من حيث ان الانواع يمتاز بعضها عن بعض سواء كان ذلك الامتياز بالخصوصيات الكلية او الشخصية (فانه لابد حينئذ) اى حين قصد الانواع (من تثنيته) اى من جعل التميز مثنى (او جمعيته) اى من جعله جمعا (نحو طاب الزيدان علمين و) طاب (الزيدون علوما) فيه نشر على ترتيب اللف (اذا اريدان متعلق) بفتح اللام (الطيب) اى ماتعلق به يعنى مايكون سببا لاسناد الطيب الى الزيدين وفى بعض النسخ ان تعلق الطيب بصيغة المصدر كأنه وصف بالمصدر او على معنى المفعول (من كل) واحد (من الزيدين او الزيدين نوع آخر من العلم) يعنى ان الطيب اسند الى زيد بسبب كونه عالما نوعا من العلم واسند الى زيد آخر بسبب كونه عالما نوعا آخر منه الى غير ذلك (فان صيغة المفرد) تعليل لقوله فانه لابد اى كون التميز مفردا عند قصد الانواع (لاتفيد ذلك المعنى) المقصود وهو مافوق النوع الواحد فلابد من التثنية والجمعية عند قصد الانواع (وان كان) عطف على قوله ثم ان كان وفى الرضى قسيم قوله وان كان اسما يعنى ان الصفة لم تجئ لما انتصب عنه ولمتعلقه كما جاء الاسم بل لم تجئ الا لما انتصب عنه فقط فيجب ان تطابقه اذ ليس فى الصفات مايقع على القليل والكثير حتى تكون جنسا الى هنا كلامه (اى التميز) (صفة) (مشتقة) كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل (مثل الله دره فارسا) فالفارس اسم الفاعل صار تميزا (او) صفة (مأولة بها) اى بالمشتقة يعنى لايكون التميز بحسب اللفظ صفة مشتقة بل بحسب التأويل (نحو كفى زيد رجلا) فان رجلا اسم جنس باعتبار لفظه الا انه لما كان تميزا اول بها (فان معناه) كفى زيد (كاملا فى الرجولية) بفتح الراء او ضمها وسيأتى ( كانت ) ( الصفة صفة) اى مختصة (له) (اى لما انتصب عنه لا) تكون محتملة ولا محضة (لمتعلقه) بفتح اللام (لان الصفة) لكونها عرضا لاتقوم بنفسها (تستدعى موصوفا) تقوم هى به (والمذكور) وهو المنتصب عنه (اولى بالموصوفية) فتكون صفة له لان المذكور اذا كان اليق بالموصوفية فلا يطلب موصوف آخر (فاذا قيل طاب زيد والدا) يجعل والدا تميزا عن نسبة الطيب الى زيد حتى تكون النسبة اليه حقيقية ( كان الوالد زيدا ) لا متعلقة لما سبق ان الصفة تستدعى موصوفا واذا كان المذكور لائقا لان يكون موصوفا لم يحتج الى طلب غيره فيكون الوالد صفة له ( ولا يحتمل ان يكون ) الصفة صفة (والده) بل تكون مخصوصة لزيد (بخلاف الاسم) فانه لكونه اسما دالا على الذات بحيث لايقتضى موصوفا

بينهما (قوله) وينصب ماسواهما قيل فيه انه ان اراد النصب لفظا وتقديرا يخرج عن الحكم نحو يايوم لاينفع مال ولابنون ويا مثل ماينفعنى ويا غيرما يضر فى مما هو مبنى على الفتح لانه لم ينصب لفظا ولا تقديرا بل محلا مع انه داخل فيما سواهما وان اراد بنصب ماسواهما لفظا وتقديرا او محلا فهو مشترك بين كل منادى ولايخص ماسواهما ويمكن ان يقال اراد ويبقى على ما كان عليه من النصب ماسواهما وبهذا عرفت فائدة قوله ان كان معربا قبل دخول حرف النداء والاستغناء عنه على انه فيه انه يبقى على هذا التقدير بيان مثل يايوم لاينفع مال ولابنون مهملا فى بحث المنادى ودخول مثل يايوم لاينفع فى منادى المطلوب اقباله فى حيز المنع ولا ينبغى ان يتوهم دخوله فى المطلوب اقباله حكما كما تقرر فى قوله عز سلطانه يا ارض ابلعى لما فيه من منافع التنزيل ودخول حرف النداء فتدبر على ان التعميم الادخال مثل ياارض ويا سماء انما هو مختار الشارح ولعل المص لايرتضى به بل هو عنده من قبيل المجاز والكلام فى الحقيقة على ما ذكره الرضى فى مثل ياشئ ويا موجود من انه لايقال كذلك اذ لامعنى لهما الا ان يكنى بمثلهما عن ان المخاطب مافيه شئ مما

لايكون خاصا بالمنتصب عنه بل يحتمل ان يكون له ولمتعلقه كما سبق (نحو ابا) فى طاب زيد
اباوزيد طيب ابا(وطبقه)(الواو) فى وطبقه(بمعنى مع والطبق)بكسر الطاء وسكون
الباء (مصدر بمعنى المطابقة) واما نحو طبق بفتحتين فهو الحال نحو قوله تعالى لتركبن
طبقا عن طبق اى حالا عن حال يوم القيامة وهو مفعول معه لمصاحبته فاعل الفعل الذى
هو كانت مثل استوى الماء والخشبة(اى كانت الصفة)التى تكون تميزا(صفة)مختصة(له)
اى كالمنتصب عنه(مع مطابقتها اياه) اى مطابقة الصفة ماانتصب عنه (او مطابقته اياها)
اى مطابقة ماانتصب عنه الصفة اشار بالتفسير الاول الى ان المصدر مضاف الى المفعول
والفاعل محذوف وبالثانى الى انه مضاف الى الفاعل والمفعول محذوف وقدم الاول مع
ان الثانى اولى بالتقديم اشارة الى ان مطابقة الصفة لموصوفها وهو ماانتصب عنه اولى من
عكسه يعنى مطابقة الموصوف اياها لان التابع يطابق المتبوع لا العكس (ويجوز ان يكون)
المصدر الذى هو طبق (بمعنى اسم الفاعل ) كالخلق بمعنى الخالق والعدل بمعنى العادل
والضرب بمعنى الضارب(والواو) حينئذ تكون(للعطف)اى لعطف الطبق (على خبر
كانت) وهو قوله صفة له وله وجه الا انه عبر عنه بالجواز لكون الاول هو الاولى ( اى
كانت) الصفة(صفة)مختصة(له ومطابقة اياه) وحينئذ يكون المصدر مضافا الى المفعول
والفاعل محذوف لاغير(والمراد بالمطابقة)فيهما اى فى مطابقة احدهما بالاخر(الاتفاق)
اى موافقة الصفة ماانتصب عنه فى احد الامور الخمسة(فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتأنيث) لان فى كلها فى تركيب واحد لعدم الجمع لانه يوجد فى كل تركيب منها اثنان
لكونها على نوعين لا المطابقة فى كذلك لاتفقت فى الاعراب ايضا وليس كذلك لانها ليست
بموافقة له فيه ولا فى التعريف والتنكير مع انها صفة قائمة به(لكونها ) اى لكون الصفة
التى هى التميز(حاملة) اى مسندة(لضميره) اى لضمير ماانتصب عنه يعنى لكونها صفة
قائمة به لان الوالدية مثلا قائمة به وصفة تكون قائمة بالموصوف ومسندة الى ضميره فيجب
ان تكون موافقة له فى الامور المذكورة والا لم يكن الضمير موافقا لمرجعه مع انه تجب
الموافقة(واحتملت)عطف على الجزاء اعنى كانت (اى الصفة المذكورة) فى كل تميز
كذلك (الحال)(ايضا) كما كانت تميزا وانما قال واحتملت لان كونها تميزا هو اولى لما
سيجئ (لاستقامة المعنى)اى معنى الكلام او معنى تلك الصفة(على الحال)اى على تكون حالا
مبنية للفاعل او المفعول(نحو طاب زيد فارسا اى من حيث انه)اى زيدا(فارس)هذا تفسير
على انها تميز لان من البيانيه لاتراد الا فى التميز لان من بيانية والتميز ايضا للبين فتناسب
البيان والاكثرون على انها هى تميز(او حال كونه فارسا) هذا اشار الى ان تلك الصفة تكون
حالا وقال بعضهم هى حال اى ما اعجبه فى حال فروسيته ورجح المصنف الاول حيث قال
لان المعنى مدحه مطلقا بالفروسية فاذا جعل حالا اختص المدح بحال فروسيته (لكن زيادة

عمايكون فى العقلاء الا انه
يقع عليه اسم الشئ
والموجود وهذا مجاز وكلا
منافى الحقيقة هذا فم لا
وجه له لقوله لفظا وتقديرا
ولو قال اعم من ان يكون
معربا قبل النداء ام لا لكان
حسنا لان معنى بنصب يجعل
منصوبا لا يحدث النصب
ولا يبقى عليه (قوله) مثل يا
طالعا جبلا قيل هذا المثال
من المزالق النحوية فانه
لامعتمد لعمل طالعا
وتقدير الموصوف مشكل
لانه اذا قدر موصوف
يكون موصوفه منادى
مفردا معرفة ويجب تعريف
طالعا ولا يكون هناك شبه
مضاف وليس بشئ
الاترى الى قول الشارح
وهذه العبارة اعم من ان
يراد بها معين او غير معين
فان اريد بها معين كان
منادى معرفة فيقدر
موصوفه معرفة والا بل
اريد بها غير معين كان منكرا
فيقدر الموصوف منكرا
ايضا ( قوله )ولاشبه
مضاف قيل المفرد الحقيقى
يشمل شبه المضاف فلا
حاجة لادراجه الى تعميم
المفرد وانما يحتاج اليه
ادراج المضاف بالاضافة
اللفظية وليس مما يلتفت
اليه فان المفرد الحقيقى
لايشمل شبه المضاف
بالضرورة (قوله) ولما لم
يجر الحكم الاتى فى
التوابع كلها قيل فيه ان عدم
الجريان المذكور لا يستدعى
التفصيل بل التقييد فيصح

من فيها) اى فى تلك الصفة (نحو لله دره من فارس) والاصل فارسا بالنصب (وقولهم عز) فعل ماض فاعله مستكن فيه راجع الى من اريد وصفه بالعزة مثل عز فلان ومثل قولك قاتله الله من شاعر (من قائل) والاصل فيه عز قائلا ثم زيد فيه من البيانية لما سبق فقيل عز من قائل (يؤيد التميز) قوله زيادة من مبتدأ يؤيد هذه الجملة خبره ان ترجح جانب التميز وفيه اشارة الى ان الشارح ايضا رجح جانب التميز (لان من تزاد فى التميز) وصفها بالزيادة مع انها ههنا بيانية لانها لما لا حاجة الى اتيانها بل انما اتى بها للتأكيد البيان لان التميز للبيان فلا ينافى هذا كونها بيانية ولهذا تزاد فيه (لا فى الحال) لما سبق ان من ههنا للبيان والتميز ايضا كذلك فناسب ان تزاد فى التميز لتأكيد البيان كما زيدت فى مميز كم الخبرية والاستفهامية فى قوله وكم اهلكنا من قرية وكم من ملك وفى قول الشاعر ❁ وكم ذدت عنى مجامل حادث ❁ وسورة ايام حزن الى العظم ❁ والحال وان كان فيه بيان ايضا الا انه يبين الصفة لا الذات ولفظة من تبين الذات ولذا يصح ان يقال مررت برجل من بنى تميم فارسا ولا يقال مررت برجل من راكب فلا تناسبها ولذا لا تزاد فى الحال (وايضا) اى كما ان زيادة من البيانية ترجح التميز لا الحال (المقصود) من قوله طاب زيد فارسا (مدحه اى مدح زيد (بالفروسية) وهذا لا يحصل الا بجعل فارسا تميزا عن النسبة لا يكون الا للمدح والحال لا يؤتى به الا لتقييد العامل به دون المدح (لا حال الفروسية) اى ليس المقصود مدحه وقت كونه فارسا الا انه يكون حينئذ مدحه مقيدا بحال الفروسية والقيد ينافى المدح (اذ اقد يمدح) مبنى للمفعول (حال الفروسية) اى حين كونه موصوفا بها (بغيرها من الصفات) الدالة على المدح مثل زيد عالم من حيث انه فارس ولو كان فارس حالا لما جاز هذا لانه لا يقال زيد عالم حال كونه راكبا لانه يتقيد العلم بحال الركوب وليس كذلك ولما قسم التميز اولا الى ذات مذكورة او مقدرة وقسم ثانيا الاول الى اربعة اقسام باعتبار متمماته الاربعة التنوين والنونين والاضافة وبين احوالها وقسم الثانى ايضا ثلاثة اقسام عن جملة وما شابهها واضافة وبين ايضا احوالها وكون التميز ايضا صفة مشتقة اراد ان يبين التميز سواء كان عن مفرد او نسبة هل يتقدم على عامله او لا يتقدم فقال (ولا يتقدم) (التميز) مطلقا (على عامله) مطلقا اما (اذا كان) عامله (اسما تاما) كما فى القسم الاول فلا يتقدم عليه (بالاتفاق) يعنى من غير خلاف لاحد (فلا يقال عندى درهما عشرون) ولا درهما عندى عشرون (ولا) يقال ايضا عندى (زيتا رطل) ولا زيتا عندى رطل وكذا غيره (لان عامله) الذى عمل فيه (ح) اى حين كونه اسما تاما باحد المتممات الاربعة (اسم) ومع هذا (جامد) غير مشتق (ضعيف العمل) لان العمل فى الاصل للفعل والمشتق من الاسم لكونه مشابها له مشابهة تامة ولانه (مشابه للفعل) الاصل فيه على ما سبق (مشابهة ضعيفة كما ذكرنا) ❁ وقد ذكر فى القسم الاول من التميز ان المفرد التام باحد المتممات

(الاربعة)

ان يقال وتوابع المنادى المبنى المفردة سوى البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه بل لو لم يقيد لكان بيان حكمهما فيما بعد بمنزلة الاستثناء كما هو عادته فالتفصيل ليعرف التوابع اجمالا وينبه بذكر التأكيد والصفة على انه لم يتبع الاصمعى فى امتناع وصف المنادى ولم يتبع الاكثرين فى جعل التأكيد اللفظى كالبدل وليس بشىء اما اولى فلان المص لما فعل كذلك ناسب التعليل بذلك وليس هو بعدم الجريان وحده بل به وبعدم جريانه فى بعض ما هو جار فيه بدون التقييد على ان سؤال تعيين الطريق ساقط فلا يعترض بامكان افادة ذلك المرام بطريق آخر وسر السقوط انه لو سلك فى بيانه مسلكا آخر لبقى الاعتراض على حاله فاغتنم هذا فانه ينفعك فى مواضع شتى وماذكره القائل من ان الوجه فى التفصيل بيان التوابع اجمالا لا يصح وجهاله فانها لا تعرف بدونه واما ثانيا فلان التنبيه بذكر التأكيد والصفة فى جعل التأكيد اللفظى على انه لم يتبع الاصمعى فى امتناع وصف المنادى والاكثرين كالبدل لا ينبغى ان يحمل كلام المص عليه وذلك لانه لم يخالف فى وصف المنادى احد سوى الا الرضى قال الاصمعى لا

الاربعة مشابه للمفعول الآتى بعد الفاعل فنصب المفرد التام ذلك التميز كما ينصب الفعل التام بالفاعل المفعول (فلا يقوى) المفرد التام التام باحدها (ان يعمل فيما قبله) اى فى التميز الذى تقدمه فليس للتمييز ايضا ان يتقدم على عامله الضعيف لضعفه واما اذا كان العامل فيه فعلا او شبهه كما فى القسم الثانى من التميز ففى تقدمه عليه خلاف ولذا قال (والاصح) (اى اصح المذاهب) اورده بصيغة الجمع وان كان المذهب فيه اثنان على ماذكره المصنف ذهابا بالجمع الى مافوق الواحد او الى ان الجمع اذا دخله الالف واللام يضمحل معنى الجمع (ان لا يتقدم) (التميز) (على) (ماهو عامل فيه) اى فى التميز (من) (الفعل) (الصريح) مثل طاب فى طاب زيد فارسا (او الغير الصريح) كاسم الفاعل وغيره مماذكره فيما سبق اراد بهذا التوجيه الفعل اللغوى ليشمل قوله الفعل الفعل الاصطلاحى والغير الاصطلاحى لان الاختلاف كما كان فى الفعل الاصطلاحى كذلك كان فى غيره لا فيه فقط فلابد من التعميم والذى ذكر فى امتناع تقديم الخبر مطلقا ان الغرض من التميز البيان عن المبهم وذا يقتضى تأخره والتقديم ينافى غرض ذكر التميز من الابهام اولا والتفصيل ثانيا ليتمكن فى ذهن السامع فضل تمكن وبين وجه عدم تقديمه على الفعل او شبهه بقوله (لكونه) اى التميز عن النسبة (من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طلب زيد ابا اى طاب ابوه) اى ابوزيد الا انه ازيل عنه للمبالغة والتأكيد اما الاول فلان كون الشئ مجملا اولا ومفصلا ثانيا ابلغ واوقع فى النفس واما الثانى فلانه بمنزلة تكرير الشئ مرتين الاجمال اولا والتفصيل ثانيا فقيل طاب زيد ابا الا انه فرق بين قولك اشتعل نار بيتى وبين قولك اشتعل بيتى نارا (او) لانه ليس فاعلا للفعل نفسه الا انه يكون (فاعلا له) اى للفعل (اذا جعلته) اى جعلت الفعل العامل فيه (لازما) بنقله الى باب انكسر فحينئذ يكون فاعلا للفعل نفسه (نحو وفجرنا) (من التفجير (ارض عيونا) لان التميز ههنا يكون مفعولا للفعل نفسه اى فجرنا عيونها الا ان الفعل اذا جعل لازما يكون فاعلا له اى انفجرت ارض عيونا (اى انفجرت عيونها) وهى جمع عين وهى عين الماء اى ماينبع من الارض اى شققنا الارض فسالت عيونا اى عيونها (او) انه (اذا جعلته) اى اذا جعلت الفعل العامل فيه (متعديا) بحذف زوائده لان بحذف الزائد يكون الفعل مرة لازما وتارة متعديا (نحو امتلأ) على وزن افتعل (الاناء ماء) لان الماء ليس بفاعل للامتلاء نفسه لان الماء ملئ الاناء فالظاهر انه كان فاعلا له يكون المعنى امتلأ ماء الاناء فيكون الماء ممتلئا واما اذا جعل متعديا يكون الماء مالئا (اى ملأه الماء) اى ملأ الماء الاناء فانقسم التميز عن النسبة الى ثلاثة اقسام اما فاعل للفعل نفسه او للازمه او لمتعديه فيكون التميز فاعلا للفعل فى كلها الفاعل لا يتقدم على الفعل) لئلا يلتبس بالمبتدأ (فكذا ما هو بمعنى الفاعل) وهو التميز فاخذ حكمه فى عدم التقديم (وههنا) اى فى قوله امتلأ الاناء ماء لا فى مطلق التعليل يعنى فى جعل الفعل اللازم متعديا لان يصير التميز فاعلا له (بحث وهو)

يوصف المنادى المضموم لشبهه بالمضمر الذى لا يجوز وصفه فارتفاع نحو الظريف فى قولك يازيد الظريف على تقدير انت الظريف وليس بشئ اذلا يلزم من مشابهته له كونه مثله فى جميع احكامه هذا كلامه ومن الظاهر ان تفرد الاصمعى مع ضعف دليله ليس مما يعتد به المص وليس المراد من التأكيد المذكور التأكيد اللفظى حتى يمكن ان يتوهم انه اراد بالتصريح به التنبيه على مخالفة المشهور بل المراد به التأكيد المعنوى وتجويز كون المراد ماهو اعم كما ذهب اليه الشارح قدس سره فستقف على مافيه (قوله) لان التأكيد اللفظى حكمه فى الاغلب الخ قيل الظاهر ان يقول عند الاكثرين ايلايم قوله وقد يجوز فانه يدل على ان المسئلة خلافية لان استعمال العرب مختلف وليس كذلك بل الملايم لقوله وقد يجوز هو ان يقال فى الاغلب فان الظاهر من هذا القول وقوع الاستعمال على ذلك دون بعض ان النحاة جوزوه فانه لو كان الامر كذلك لكان اللازم ان يقال وقد جوز كما لا يخفى على ان ما اتى به الشارح فى هذا الموضع مأخوذ من كلام الرضى على ذلك الاسلوب الا انه زاد عليه وكان المختار عند المص ذلك وهذه الزيادة ايضا من كلام الهندى

اى ذلك البحث(ان الماء) الذى كان تميزا (فى قولهم امتلأ الاناء ماء من حيث المعنى فاعل) مجازى بعلاقة المحلية مثل جرى النهر وسال الميزاب وفى الحقيقة الجارى والسائل الماء ههنا كذلك مثل امتلأ ماء الاناء (للفعل المذكور) نفسه وهو امتلأ (من غير حاجة الى جعله متعديا) بحذف الزوائد لان الماء حينئذ فاعل مجازى فلايجوز تقديم الفاعل على الفعل مجازيا كان الفعل او حقيقيا كذلك ههنا يلزم جعل الامتلاء متعديا بحذف زوائد بخلاف المثال الثانى وهو وفجرنا الارض عيونا لانه لولم يجعل لازما لايكون التمييز فاعلا لاحقيقيا ولامجازيا بل يكون مفعولا وعلله بقوله(لان المتكلم) بهذا الكلام (لماقصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء) وهو مايمكن ان يجعل فيها ويكون مظروفا بها(ولو) كان اسناد الامتلاء الى ذلك البعض(على سبيل التجوز) اى المجاز بعلاقة المحلية(وقدره) اى قدر ذلك البعض عطف على قصد حيث اسند الامتلاء الى الفاعل الحقيقى وهو الاناء وقال امتلأ الاناء(وقع الابهام) جواب لقوله لماقصد وقدره لان الابهام ليس الى من تقدير الفاعل المجازى(فيه) اى فى قوله امتلأ الاناء حيث لم يعلم ان الاناء من اى شئ امتلأ (لاجرم) لفظ لا لنفى الجنس وجرم اسمه(ميزه) اى ميز المتكلم ذلك الابهام وبينه(بقوله ماء) اى بجعل ماء تمييزا خبره اى لاشك بقوله ماء(فهو) اى قوله امتلأ الاناء ماء(فى معنى امتلأ ماء الاناء) فصار الماء فيه فاعلا مجازيا كما فى انبت الربيع البقل (فالماء) فى قولك امتلأ الاناء ماء(فاعل معنى) وان كان تميزا صورة فلايجوز تقديم الفاعل المعنوى كمالايجوز تقديم الفاعل اللفظى فلاحاجة الى جعل الامتلاء متعديا (وذلك) اى كون الماء فى قولك امتلأ ماء الاناء فاعلا مجازيا وفى قولك امتلأ الاناء ماء فاعلا معنويا (بعينه) يعنى حال كونه ملابسا بعينه وذاته(مثل قولك ربح زيد) من باب علم(تجارة فان التجارة) فيه(تميز) عن اسنة الربح الى زيد لفظا وفاعل مجازى معنى(برفع الابهام عن شئ) مقدر منسوب الى زيد اذ تقديره ربح شئ(منسوب الى زيد وهو) اى الشئ المقدر المنسوب اليه(التجارة) يعنى لماقيل ربح شئ منسوب الى زيد فيه وقع الابهام لامحالة فسره بقوله تجارة وكذا لماقدر ذلك الشئ وقع ايضا الابهام ففسر ايضا بقوله تجارة فكان الاصل فيه ربح تجارة زيد(فالفاعل) يعنى فاعل ربح(فى قصدك هو التجارة لازيد وان كان) وان للوصل(اسناد الربح اليه) اى الى زيد(حقيقة) اى اسنادا حقيقيا (و) اسناده (اليها) اى الى التجارة(مجازا) اى اسنادا مجازيا بعلاقة السببية لان التجارة سبب للربح فكان اسناد الربح اليه اسنادا حقيقيا واسناده الى التجارة اسنادا مجازيا فكما لايتقدم الفاعل الحقيقى على الفعل كذلك لايتقدم الفاعل المجازى عليه ايضا فلاحاجة الى جعل الفعل اللازم متعديا ليكون التميز فاعلا له لنفسه(وبهذا) اى بهذا الجواب وهو اسناد الربح الى زيد حقيقية والى التجارة مجازا والتجارة فاعل مجازى بعلاقة السببية(يندفع

وكلاهما صريح فى ان مبنى ذلك الجواز وقوع الاستعمال عليه دون الخلاف النحوى قال الرضى واما التأكيد اللفظى فان حكمه فى الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يازيد زيد لانه هو لفظا ومعنى فكأن حرف النداء باشره لما باشر الاول وقد يجوز اعرابه رفعا واصبارويه وانى واسطار سطرن سطر القائل مانصر نصرا نصر وهكذا كلام الهندى ثم قال الرضى وفى جعل ابى على يازيد زيد بدلا وجعل سيبويه اياه عطف بيان نظر لان البدل وعطف البيان يفيدان مالايفيده الاول من غير معنى التأكيد والثانى فيما نحن فيه الا التأكيد فان وصفت الثانى نحو يازيد زيد الطويل فابو عمرو بضم الثانى ايضا على انه توكيد لفظى للاول موصوف او بدل منه بما حصل له من الوصف كما فى قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة ولايجوز ان يكون الثانى وصفته وصفا للاول كما جاز هناك لان العلم لايوصف به وحكى يونس عن رؤبة انه كان يقول يا زيد زيد الطويل بنصب زيد الثانى على انه توكيد مثل ياتميم اجمعون فلايمتنع اذن رفعه وذلك لانه لما وصفه صار مع صفته كالوصف للاول فعلى هذا يكون رفع زيد الثانى

ما) اى الذى (يورد على قاعدتهم المشهورة وهى) اى تلك القاعدة (ان التميز عن النسبة) المراد بها ههنا النسبة الاسنادية او الايقاعية لا الاضافية لان فى بعضها لا يوجد فاعل ولا مفعول بقرينة ذكر الفاعل والمفعول (اما فاعل) اذا كان تميزا عن النسبة الاسنادية (فى المعنى او مفعول) اذا كان تميزا عن النسبة الايقاعية (من) بيان لما فى قوله مايورد (ان التميز فى هذا المثال) اى فى مثال ربح زيد تجارة (وامثاله) جمع مثل مثل امتلأ الاناء ماء (لا فاعل ولا مفعول) لا لفظا ولا معنى (فلا تطرد تلك القاعدة) حيث لم تكن شاملة لجميع الامثلة لان الفاعل والمفعول المذكورين فى تلك القاعدة كل منهما اعم من ان يكون حقيقيا او مجازيا لانهما ذكرا مطلقا والمطلق يقبل التعميم (خلافا) مفعول مطلق حذف فعله الناصب له وقوله (للمازنى والمبرد) متعلق به فالتقدير خالف المازنى والمبرد خلافا للجمهور والكسائى ايضا (فانهما) المازنى والمبرد (يجوزان تقديم التميز على الفعل الصريح) مثل طاب وغيره (وعلى اسمى الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل) لان العامل اذا كان قويا يجوز تقديم معموله عليه اذا لم يمنع مانع منه اما القوة فى الفعل الصريح فظاهر واما فى الاخيرين فلانهما اذا وجد شرط عملها فهما فى حكم المضارع فى العمل فيعملان مقدما ومؤخرا كالفعل وبالقياس على الحال بجامع الاشتراك فى رفع الابهام الا ان الحال مبين الصفة والتميز مبين الذات (بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر ومافيه معنى الفعل) حيث لا يجوز تقديم التميز عليها وان جاز تقديم الحال عليها غير المصدر ومافيه معنى الفعل (لضعفها فى العمل) وهذا بالاتفاق (ومتمسكها) اى المازنى والمبرد (فى هذا التجويز) اى فى تجويز تقديم التميز على العوامل المذكورة (قول الشاعر ❁ اتهجر سلمى) وفى رواية ليلى والهجر المنع اى اتمنع (بالفراق) متعلق بالتهجر على تضمين معنى الرضى (حبيبها ❁) مفعول اتهجر اى اتمنع سلمى حبيبها راضية بافتراقه عنها حيث لا تمنعه ولا ترضى ايضا بافتراقه عنها (وما) نافية (كاد) فعل من افعال المقاربة والضمير المستكن فيها عاملها وهو ضمير الشان (نفسا) تميز عن نسبة تطيب الى سلمى (بالفراق) متعلق بتطيب و (تطيب ❁) فعل مضارع مؤنث من طاب يطيب والمعنى وما كاد الشان اى وما قرب تطيب اى ترضى سلمى نفسا اى نفس سلمى بافتراق حبيبها عنها يعنى لا تقرب نفس سلمى ان ترضى بافتراقه وانعزاله عنها فكيف ترضى بالهجران بناء (على تقدير تأنيث الضمير فى تطيب فانه حينئذ) اى حين كون الضمير فيه مؤنثا (يكون فى كاد ضمير الشان) كما قلنا (لتذكيره) اى لكون الضمير فيه مذكرا اى وما كاد الشان تطيب سلمى نفسا بالفراق فقدم ولا يجوز ان يكون تميزا عن نسبة كاد الى الشان لعدم الابهام فيها مع فساد المعنى اذ المعنى حينئذ وما كاد نفس الشان وهو ظاهر الفساد (ويعود ضمير تطيب) المستكن فيه (الى سلمى ويكون نفسا تميزا عن نسبة تطيب اليها) حال كونه (مقدما عليه) اى على الفعل

ولعبه مع الوصف اكثر منهما لو لم يوصف لصيرورته مع الوصف كالوصف للاول فانظر هل ترى سبيلا الى كون المسئلة خلافية كلا (قوله) وكان المختار عند المص ذلك فيه نظر لانه ذكر فى قول الزمخشرى الا البدل ونحو زيد وعمرو من المعطوفات فان حكمها حكم المنادى بعينه تقول يازيد ويازيد وعمرو وبالضم لا غير دفعا لما يورد من ان هذا المثال اعنى يازيد زيد من باب التأكيد اللفظى وفى صورة الاشتراك بطل ان يكون التوابع غير البدل وهذا المعطوف متصفا بذلك الحكم لان التأكيد اللفظى ثانيهما انا لم نقصد بالتأكيد المتقدم الا التأكيد المعنوى لا التأكيد اللفظى واما التأكيد اللفظى فمن المعلوم ان حكمه حكم الاول حتى كانه هو ثم قال ولو بين ذلك واستثنى مع البدل لكان انفى للبس وابين للحكم فيه هذا وهو صريح فى عدم المخالفة روحه الله روحه وبذلك تبين سقوط ما قيل من ان تقييده التأكيد فى شرح المفصل بالمعنوى يشعر بان ترك التقييد هنا مبنى على الغفلة فان هذا انما كان بناء على الظهور وردا للاختصار (قوله) اى المعطوف المعرف باللام قيل ينبغى ان يقيد بقولنا سوى لفظة الله ولهذا لم يقل المص والمعطوف

(واما) بناء (على تقدير تذكير الضمير) اى على تقدير اعتبار تذكير الضمير المستكن فى يطيب بان يكتب) لياء المنقوطة بنقطتين من تحت (فضمير كاد) المستكن فيه يكون راجعا (للحبيب) ولا يكون ضمير الشان لعدم تقدمه على جملة تفسره (ونفسا تمييز عن نسبة كاد اليه) اى الى الضمير المستكن فيه (اى وما كاد الحبيب نفسا يطيب) اى وما كاد نفس الحبيب يطيب اى يرضى بالفراق اى بالافتراق عن سلمى بل هذا المعنى اولى وانسب فيكون معنى البيت حينئذ لا تهجر اى لا تمنع سلمى حبيبها راضية بافتراقه وانعزاله عنها بل تريدان يكون معها آناء الليل واطراف النهار وما تقرب نفس الحبيب ايضا ان ترضى وتسمح بافتراقها عنه وانعزالها بل يكون مراده ان تكون معه ليلا ونهارا ولا تسمح نفسه ان ينعزل عنها طرفة عين (فلا تمسك) على جواز تقديم التمييز على عامله الفعل الصريح حينئذ اى حين كون نفسا تمييز عن نسبة كاد الى الضمير المستكن فيه لان العامل حينئذ فى التمييز هو كاد وهو مقدم عليه وعلى هذا لا يصح الاستدلال بهذا البيت لانه معارض بمثله فى المنع واذا تعارض دليلا فى الاجازة والمنع كان الاصل المنع عملا بالاصل (وما قيل) رد على الهندى اذ القائل هو (يحتمل ان يحمل البيت على تقدير تأنيثه) اى تأنيث الضمير فى تطيب (ايضا) اى كما كان على تقدير تذكيره (على هذا الوجه) اى على الوجه المذكور والجار فى (بان يكون) متعلق بقول ان يحمل (تأنيث الضمير) المستكن فى تطيب (الراجع الى الحبيب باعتبار النفس) فيكون حينئذ لفظه مذكرا ومعناه مؤنثا (اذ المعنى) اى معنى المصراع الثانى على هذا التوجيه (وما كادت نفس الحبيب تطيب) بالفراق فيكون نفسا تمييزا عن نسبة كاد الى الضمير المستكن فيه كما كان فى التوجيه الثانى (فتكلف وتعسف غير قادح فى التمسك به) عن جواز تقديم التمييز على الفعل الصريح اما كونه تكلفا فبارجاع ضمير المؤنث الى المذكر باعتبار النفس واما كونه تعسفا فبارجاع ضمير تطيب الى المذكر والطريق الواضح فيه ارجاعه الى سلمى لان المؤنث يرجع الى المؤنث والمذكر الى المذكر اذ التعسف فى اللغة الخروج عن الطريق الواضح واما كونه غير قادح فى التمسك فانه يحتمل ان يكون تمييزا عن نسبة تطيب الى الضمير المستكن فيه الراجع الى الحبيب باعتبار النفس وهذا هو الاولى لان التمييز يوافق لما انتصب عنه وان لم يكن متفقا فى التذكير والتأنيث والضمير فى تطيب مؤنث والتمييز كذلك ولان تطيب اقوى فى العمل من كاد وان كان يحتمل ان يكون تمييزا عن نسبة كاد وهذا اخفى تأمل وكن من المنصفين ولا تكن من المتعصبين واما متمسكها على جواز تقديم التمييز على اسمى الفاعل والمفعول فبالقياس على هذا القول لانهما اذا وجد شرط عملهما يكونان فى حكم المضارع فبهذه المناسبة قياسا على مطلق الفعل تأمل (المستثنى) وانما ذكره عقيب التمييز لمناسبة الاشتراك فى الدلالة على الذات وانقسام كل منهما الى الحقيقى والمجازى يعنى كما ان التمييز حقيقة فى الذات المذكورة

(ومجاز)

المعرف باللام مع انه اخصر واوضح ولا يخفى انه لا وجه لهذا التقييد لما سيأتى من استثناء لفظة الجلال واما ان المص لم يقل كذلك فلقصوره فى الافادة لانه لا يحصل منه امتناع الدخول وهو المطلوب وكيف يتصور ذلك التحرز مع ظهور كونه مرادا بهذه العبارة قال فى الشرح قوله والمعطوف الممتنع دخول يا عليه يريد ما فيه اللام (قوله) ترفع حملا على لفظه الظاهر او المقدر قيل هذا من غوامض النحو لان العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع والتابع باعراب سابقه من جهة واحدة والمقام لا يحتمل تفصيله فتركناه لما هو اهله قوله الظاهر او المقدر قاصر لانه لا يشمل الحمل على محله نحو ياهؤلاء العاقلون فان لهؤلاء محلين محل نصب ومحل رفع وانت خبير بان مبناه عدم التيقظ فانه اخذ ذلك من قول المص فى شرح المفصل وهذا من مشكلات ابواب النحو من حيث كان تابعا معربا باعرب بحركة متبوعه المبنى مع استحقاقه اعرابا مخالفا له ولم يدر ان الشارح قدس سره اتى بما هو المتكفل بحله وايضاحه فانه حاصل كلام المص فى ذلك الشرح المشار اليه بقوله وايضاحه بما ذكرناه وهو ما قاله فى شرح قول الزمخشرى

و مجاز فی الذات المقدرة کذلک المستثنی حقیقة و مجاز فی المتصل و المنقطع و اشتراکهما ایضا
فی عدم تقدیمهما علی عاملهما (ای مایطلق) مبنی للمفعول (علیه لفظ المستثنی فی اصطلاح
النحاة) فیه اشارة الی ان اللام فیه للعهد الخارجی کما جوز ذلک فی الکلمة بارادة ماهو مشترک
بین القسمین علی عموم المجاز (علی قسمین ولما کان معلومیته) ای معلومیة المستثنی او معلومیة
مایطلق علیه لفظ المستثنی (بهذا الوجه) ای بالوجه الذی یطلق علیه لفظ المستثنی فی
اصطلاح النحاة (الغیر المحتاج الی التعریف) لکونه معروفا فی اصطلاحهم (کافیة فی تقسیمه)
ای تقسیم المستثنی ای المعرفة کما کانت کافیة لایکون الشیء مبتدء تکون ایضا کافیة فی تقسیمه فیه
اشارة بانه یمکن تعریفه بان یقال هو المذکور بعد الا او احدی اخواتها مخالفا لما قبلها نفیا
او اثباتا (قسمه) ای المستثنی اولا (الی قسمین و عرف کل واحد منهما) ای من القسمین
لان ماهیة کل واحد منهما مختلفة ولا یمکن جمع مختلفی الماهیة فی حد واحد لان الحدین
للماهیة بذکر جمیع اجزائها مطابقة او تضمنا و المختلفان فیها لایتساویان فی جمیع اجزائها
حتی یجتمعا فی حد کذا فی الرضی (لان لکل واحد منهما) ای من القسمین (احکاما خاصة)
اذ احدهما مخرج و الاخر غیر مخرج (لایمکن اجراؤها) ای تلک الاحکام (علیه) ای علی
کل قسم (الا بعد معرفته) ای الا بعد ان یکون معلوما و معروفا (فقال) (متصل و منقطع)
من باب تعدد الخبر بالعطف و صدق المتضادین علی واحد نوعی او واحد جنسی فی حالة
واحدة جائز کهذا و مثل الانسان فقیر و غنی و عالم و جاهل و الحیوان انسان و فرس لانه
فی معنی بعض الانسان فقیر و بعضه غنی و کذا غیره و انما المستحیل الحمل علی الواحد
الشخص سواء کان بالعطف او بغیره مثل زید عالم جاهل و قیل هذا من باب حمل المدلول
الدال (فالمتصل) الفاء للتفسیر و التفصیل قدمه فی اللف و النشر لکونه اصلا فی هذا
الباب کما ان التمیز عن المفرد اصل فیه ای المستثنی المتصل (هو المخرج) (ای الاسم الذی
اخرج) فیه اشارة الی ان الموصوف مقدر و الی ان الالف و اللام فیه موصولة سواء کان
الباقی بعد الاستثناء اقل نحو لفلان علی عشرة دراهم الا تسعة او اکثر نحو لفلان علی
عشرة دراهم الا واحدا او متساویا مثل لفلان علی عشرة دراهم الا خمسة (واحترز به)
ای بقوله المخرج (عن غیر المخرج کجزئیات المستثنی المنقطع) فانها و ان وقعت بعد
الا و احدی اخواتها الا انها غیر مخرجة (عن متعدد) ای من شیء ذی عدد (جزئیاته)
بالرفع علی انه فاعل متعدد لاعتماده علی الموصوف المقدر کما قدرنا لک سواء کان تعدد
الجزئیات ظاهرا نحو جاءنی القوم الا زیدا او غیر ظاهر (نحو ماجاءنی احد الا زید) بالرفع
بدل من واحد و الا زیدا بالنصب علی الاستثناء لان لفظ الاحد و ان لم یکن متعددا ظاهرا
لانه مفرد الا انه نکرة وقع فی حیز النفی فعم الافراد و استغرق متعدد معنی لان النکرة
فی حیز النفی تفید الاستغراق لما سبق (او اجزاؤه) عطف علی جزئیاته ای من شیء

حملت علی لفظه و محله اما
حملها علی محلها فهو القیاس
لانه مفعول منصوب المحل
فوجب ان یکون تابعه
منصوبا کجمیع المبنیات
کقولک ضربت هؤلاء
الرجال لایجوز غیر ذلک
و اما حمله علی لفظه فانه لما
کان فیه البناء عارضا اشبه
الاعراب فی عروضه
و اشبه موجبه عامل
الاعراب و هو حذف
النداء الموجب للحرکة
المشبهة بحرکة الاعراب
فی متبوعه لانهم لما شبهوا
موجب هذه الحرکة
بالعامل لشبهها بحرکة
الاعراب اجروا التابع
مجری توابع المعرب فکان
حکم المشبه بالعامل
فی الانسحاب علی التابع
کما شبهت الحرکة فی یا زید
بحرکة جاء زید شبه
الموجب لها فی زید فی جاء
زید فکذلک شبهوا التابع
له فی یا زید زید العاقل بالتابع
المعرب المحقق فی جاء زید
العاقل هذا کلامه و نسبة
قوله الظاهر او المقدر
الی القصور لعدم شموله
نحو یا هؤلاء عین القصور
فان الرضی و غیره صرحوا
بان الضمة فی نحو یا هؤلاء
تقدیریة مفروضة (قوله)
ان کان کالحسن قیل یعنی
علما فقوله و الا یعنی لیس
بعلم کذا حقق الشیخ الرضی
مذهب المبرد لکن المص فی
شرحه ذهب الی ماذکره
الشارح و کان المص لما رأی
ان اللام بعض الاعلام

متعدد اجزاؤه وان لم يكن متعددا جزئياته (مثل اشتريت العبد الا نصفه) فان العبد وان لم تتعدد جزئياته الا انه لما كان متعلق الاشتراء تعدد اجزاؤه لانه يمكن ان يتعلق الاشتراء بجميع اجزائه او ببعضه (سواء كان ذلك) الشئ (المتعدد) اجزاؤه او جزئياته (لفظا) (اى ملفوظا نحو جاءنى القوم الا زيدا) (او تقديرا) اى مقدرا نحو ماجاءنى الا زيد) بالرفع لانه اذا كان المستثنى واقعا فى كلام غير موجب والمستثنى منه غير مذكور يعرب المستثنى على حسب العوامل على ماسيجئ (اى ماجاءنى احد الا زيد) على البدل من احد والا زيدا على الاستثناء منه (بالا) متعلق بقوله المخرج (غير الصفة) لانها اذا كانت صفة تكون بمعنى غير ولا تكون للاستثناء (واخواتها) اى اخوات الا اى اشباهها وهى حروف الاستثناء وادواته على معنى ما به يستثنى فى الكلام سواء كان حرفا او اسما او فعلا وهى الا وعدا وخلا وحاشا وسوى وسواء وغير وماخلا وماعدا وليس ولا يكون ولا سيما وبله وبيد بمعنى غير ولما فى قوله تعالى لما عليها حافظ كذا قاله السيد بن على (واحترز به) اى بقوله بالا واخواتها (عن) مايخرج بحرف العطف مثل لا فى (نحو جاءنى القوم لا زيد) مثل لكن فى نحو (ماجاءنى القوم لكن زيدا جاء) او بلكن الاستدراكية نحو جاءنى القوم لكن زيد لم يجئ (و) (المستثنى) (المنقطع) (هو) (المذكور) اى الاسم الذى ذكر (بعدها) (اى بعد الا و) احدى (اخواتها) (غير مخرج) (عن متعدد) اى من شئ متعدد جزئياته او اجزاؤه ليصح التقابل بين المتصل والمنقطع لعدم دخوله فى قصد المتكلم فى المتعدد المذكور حتى يلزم اخراجه فان قلت اذا كان كذلك فلا يحتاج الى قوله غير مخرج لانه اذا لم يكن داخلا لا حاجة الى الاخراج قلت لدفع التوهم لانه اذا قيل هو المذكور بعدها توهم انه يخرج او لا فلدفع هذا التوهم صرح به وان لم يكن فى الواقع داخلا وليقابل هذا القسم القسم الاول (واحترز به) اى بقوله غير مخرج (عن جزئيات المستثنى المتصل) فيكون قيدا احترازيا ايضا (فالمستثنى الذى لم يكن داخلا فى المتعدد) فى قصد المتكلم (قبل الاستثناء منقطع) لصدق التعريف عليه (سواء كان) ذلك المستثنى الذى لم يكن داخلا (من جنسه) اى من جنس المستثنى منه سواء كان المستثنى منه ملفوظا فيه (كقولك جاءنى القوم الا زيدا) فان زيدا فيه مستثنى منقطع وان كان من جنس المستثنى منه حال كونك (مشيرا بالقوم) فى قولك جاءنى القوم على ان يكون اللام للعهد الخارجى او العهد الذهنى بقرينة المقام او غيره (الى جماعة خالية عن زيد) فيكون المعنى جاءنى هذه الجماعة الخالية عن زيد الا زيدا او مقدرا نحو ماجاءنى الا زيدا فى تقدير ماجاءنى القوم الا زيدا بنصب زيدا فيهما (او لم يكن) المستثنى من جنس المستثنى منه (نحو جاءنى القوم الا حمارا) فيجرى فيه ان يكون المستثنى منه ملفوظا او مقدرا ايضا ولما قسم المستثنى اولا الى قسمين متصل ومنقطع وعرف كل قسم على حدة اراد ان يبين اعرابه وهو

لازم كاللام فى اسم الجنس فلا يبقى الفرق بينهما قيد العلم فى كلامه بما يمكن نزع اللام عنه وحمل اسم الجنس على اسم جنس ومافى حكمه من الاعلام وح لابد من معرفة معرف باللام يجوز نزع اللام عنه وهو علم كان فى الاصل مصدرا او صفة او اسم جنس قصد به مدح كالاسد اوذم كالكلب لكنه ليس كل اسم كذلك مما جاز دخول اللام ونزعه فان محمدا وعليا لم يجز دخول اللام عليهما ومالا يجوز نزع اللام عنه معرف باللام قصد بلامه التعريف او جعل جزء العلم وذلك فى علم هو اسم جنس فى الاصل خص بفرد منه لخاصية له اقتضت ذلك التخصيص ويسمى علما غالبا وتلك الغلبة اما تحقيقيا كما فى الصعق لخويلد سمى به لاصابته الصاعقة واما تقديرية اما لعدم تصور معنى جنس كالدبران او تصوره وعدم ثبوته كالاربعاء فانه يتصور له معنى جنسى هو الرابع لكن لم يثبت لهذا اللفظ او يتصور ويثبت لكن لا يعلم ثبوته للمعنى العلمى كالمشترى والتحقيق هنا يستدعى تفصيل الاعلام باعتبار الالف واللام وذلك بان ينظر الى العلم فان كان غالبا اى كان فى الاصل للجنس ثم استعماله لواحد من ذلك الجنس لخصلة

( اجتمع )

النصب لانه من المنصوبات وهو فى مواضع الاول مايكون النصب فيه واجبا الا انه اذا اجتمع فيه شرطان وقوعه بعد الاول وكون الاستثناء فى كلام موجب فقال (وهو) (اى المستثنى مطلقا) متصلا او منقطعا بارادة ماهو اعم من المتصل والمنقطع على وجه عموم والمجاز (حيث علم) مبنى للمفعول (اولا) منصوب على الظرفية (بوجه) وهو كون اللام فيه للعهد الخارجى واريد به اللفظ اى لفظ المستثنى (يصحح تقسيمه) الى قسمين (كما عرفت) هنــاك (و) علم (ثانيا بما يتفطن) مبنى للمفعول (له) نائبه (من) بيان ما فى قوله بما (تعريف قسميه) اى قسمى لفظ المستثنى وفى هذا الكلام صنعة الاستخدام ان اريد بالمستثنى لفظه وبالضمير معناه واما ان اريد به عموم المجاز فلا استخدام (اعنى) به (المذكور بعد الا و) احدى (اخواتها) اى اخوات الا (سواء كان المستثنى (مخرجا) عن متعدد جزئياته او اجزاؤه (او) كان المستثنى (غير مخرج ولهذا) اى لكونه معلوما اولا بالوجه المذكور وثانيا بالتفطن من تعريف قسميه (لم يعرفه) اى لم يعرف المصنف المستثنى مطلقا (على حدة) كما هو دأبه حيث عرف الكلمة اولا ثم قسمها وعرف كل قسم وكذا الكلام وفيه اشارة الى ان تعريفه ممكن كما بيناه سابقا (وما) اى طلبا (للاختصار) لانه ان عرف المستثنى اولا ثم قسمه وعرف كل قسم يكون اطنابا وان كان فيه فائدة (منصوب) سواء كان متصلا او منقطعا (وجوبا) تمييز او منصوب على المصدرية اى نصبا واجبا بدليل كونه قسيما اى مقابلا للمنصوب جوازا لكن لا يكون منصوبا وجوبا الا بشرطين ذكرناهما سابقا اجمالا احدهما (اذا كان) المستثنى (واقعا) (بعد الا) (لا) يكون واقعا (بعد غير وسوى وغيرهما) مثل سواء وحاشا فى قول لانه اذا كان واقعا بعدها لا يكون منصوبا لا وجوبا ولا جوازا بل لا يكون الا مجرورا (غير الصفة) صفة الا (قيد به) اى قوله غير الصفة (وان لم يكن الواقع بعد الا التى) تكون (للصفة) بمعنى غير (داخلا فى المستثنى لئلا يذهل) مبنى للمفعول (عنه) او عن عدم دخول مابعد الا للصفة فى المستثنى ويكون عدم دخوله مصرحا فيه رد على الهندى حيث قال قوله غير الصفة غير محتاج اليه اذ مابعد الا التى للصفة ليس بمستثنى فهو قيد وقوعى لا احترازى وعلى الرضى ايضا حيث قال ولم يحتج الى قوله غير الصفة لانه فى نصب المستثنى وما كان بعد الا التى للصفة ليس بمستثنى (فى كلام) متعلق بما تعلق به قول بعد الا وثانيهما اذا كان المستثنى واقعا فى كلام (موجب) بفتح الجيم من اوجب (اى) فى كلام (ليس بنفى) فيه (ولا نهى ولا استفهام) كما والهمزة لان الاستفهام لما كان فيما جهل به فى الاصل ويكون ايضا للانكار غالبا كان بمنزلة النفى والنهى فى ان يكون مادخله غير موجب (نحو جاء القوم الا زيدا) بنصب زيد لانه واقع بعد الا فى كلام موجب وهو ظاهر فينصب وجوبا على الاستثناء متصلا او منقطعا لانه يصلح ان يكون مثالا لهما (واحترز به) اى

مختصة به من بين ذلك الجنس ولابد ان يكون وقت استعماله لذلك الواحد قبل العلمية مع لام العهد ليفيد الاختصاص به وصار لكثرة الاستعمال علما له ويسمى ذلك العلم الاتفاق كانت اللام فى مثله لازمة لانه لم يصر علما الا مع اللام فصارت كبعض حرف ذلك العلم وذلك اما فى الاسم كالبيت والنجم والكتاب واما فى الصفة كالصعق ومن الاعلام الاتفاقية مايكون بالاضافة نحو ابن عباس وابن الزبير وان لم يكن غالبا فاما ان يكون منقولا من الصفة او المصدر اولا والمنقول من احدهما كالعباس والحسن والحسين والفضل والعلاء والنسر يكون اللام فيه عارضة غير لازمة لانها لم تصر مع اللام اعلاما حتى يكون كاحد اجزائها بل انما دخلت اللام فى مثلها بعد العلمية وان لم يكن العلم محتاجا الى التعريف وذلك للمح الوصفية ومدح المسمى بها ان كانت متضمنة للمدح كالحسن والحسين وذمه ان كانت متضمنة للذم كالقبيح والجهنم لو سمى بهما فكانك اخرجتها عن العلمية واطلقتها على المسمين بها اوصافا والصفات قبل العلمية اذا استعملت فى بعض مايصلح له كانت مع اللام كالضارب لبعض الموصوفين بالضرب

بقوله فى كلام موجب بل بقوله موجب (عما) اى عن مستثنى ( اذا وقع فى كلام غير موجب) بان يكن فيه نفى اونهى اواستفهام (لانه ليس حينئذ) اى حين وقع فى كلام غير موجب (واجب النصب (بل يكون جائز النصب ويختار البدل اويعرب على حسب العوامل (على ماسيجئ) كل فى موضعه (ولا حاجة ههنا) اى فيما كان المستثنى منصوبا وجوبا (الى قيد آخر) اى غير القيدين الاولين بل يكفى فى كونه منصوبا وجوبا القيدان المذكوران سابقا فيه رد على الهندى حيث قال والمراد موجب تام لئلا يرد قرأت الايوم كذا (وهو ان يكون الكلام الموجب تاما )بيان للقيد الاخر (بان يكون المستثنى منه مذكورا) لفظا (فيه) اى فى الكلام الموجب (ليخرج) تعليل للمنفى لا النفى يعنى يحتاج الى قيد آخر بان يقال فى كلام موجب ليخرج عنه (نحو) قولك (قرأت الايوم كذا فانه) اى يوم كذا فيه (منصوب) وجوبا (على الظرفية) اى على انه مفعول فيه لقوله قرأت لكون هذا الكلام غير تام (لا على الاستثناء) اى ليس نصبه على ان يكون مستثنى (لان الكلام) اى كلام المصنف تعليل لقوله ولا حاجة وكأنه جواب عن اعتراض اى لان المقصود ههنا (فى كونه) اى المستثنى (منصوبا مطلقا) اى سواء كان المستثنى منصوبا على الاستثناء او على الظرفية او على المفعولية او الخبرية (لا فى كونه منصوبا على الاستثناء) اى ليس المقصود من هذا الكلام ان يكون المستثنى منصوبا على الاستثناء فقط حتى يحتاج الى قيد آخر علم كون الكلام فى نصب المستثنى مطلقا (بدليل) عطف (قوله او كان بعد خلا وعدا) وغيرهما مما يكون المستثنى بعده منصوبا وجوبا على قوله كان فيكون التقدير وهو منصوب وجوبا اذا كان واقعا بعدها وما يقع بعدها لا يكون منصوبا على الاستثناء بل على المفعولية او على الظرفية (الا ان يقال) استثناء من قوله ولا حاجة ههنا الى قيد آخر (الحاجة الى هذا القيد) وهو ان يكون المستثنى منه مذكورا او ان يكون الكلام تاما (انما هو لاخراج مثل قرئ) على البناء للمفعول (الايوم كذا فانه) اى يوم كذا (مرفوع وجوبا لا منصوب) مع انه واقع بعد الا فى كلام موجب فكان على ذلك القائل ان يقول المراد موجب تام ليخرج مثل قرئ الايوم كذا مكان قرأت الايوم كذا الا ان المصنف لم يتعرض لهذا القيد بناء على الظاهر المتبادر فان المتبادر من قوله فى كلام موجب ان يكون تاما ولذا اورد بالتنكير (والعامل فى نصب المستثنى اذا كان) المستثنى (منصوبا) بعد الا ولذا قال (على الاستثناء لا على غير كالمفعولية والخبرية فان عامله حينئذ الفعل ليس الا (عند البصرية) وقال المبرد والزجاج العامل فيه الا لقيام معنى الاستثناء بها ولكونها نائبة على المستثنى وقال الكسائى هو منصوب اذا انتصب بان مقدرة بعد الا محذوفة فتقدير جاءنى القوم الا زيدا جاءنى القوم الا ان زيدا لم يجئ ولهذا بين الش العامل فيه على المذهب المختار فقال (اما الفعل المتقدم) بتوسط الا كما ان ناصب المفعول معه على المذهب المختار

وكذا المصادر اجريت مجرى الصفات لانها قد يوصف بها ايضا نحو سوم وورود وليس جواز دخول اللام فى الاعلام المنقولة عن الوصف والمصدر مطردا الاترى انك لا تقول فى محمد وعلى المحمد والعلى بل يجوز دخول اللام فى اكثرها وما ليس منقولا من الوصف والمصدر فان كان فى الاصل المنقول منه معنى المدح او الذم فالاولى جواز لمح الاصل نحو الاسد فى المسمى باسد والكلب فى المسمى بكلب وان لم يكن فى الاصل المنقول منه ذلك لم يدخله اللام الا اذا وقع اشتراك اتفاقى فحينئذ اما ان تضيف العلم او تعرفه باللام وان كان فى الاصل فعلا ايضا وليسا بمطردين واما اعلام الاسبوع كالاحد والاثنين والثلثاء والاربعاء والخميس فمن الغوالب فيلزمها اللام وقد تجرد اثنان من اللام دون اخواته نحو قولهم هذا يوم اثنين مباركا فيه وانما حكمنا بكونها غالبة وان لم يثبت الثلثاء والاربعاء والخميس اجناسا بمعنى الثالث والرابع والخامس محافظة على القاعدة الممهدة فى كون الاعلام اللازمة لاما فى الاصل اجناسا صارت بالغلبة اعلاما مع العهد فيقدر كونها اجناسا وكذا فى نحو الثريا والدبران

الفعل المتقدم الواو (اومعنى الفعل) المتقدم بتوسط الا) المستفاد من كلمة الا (لانه) اى لان المستثنى (شئ يتعلق بالفعل) المقدم اذا كان العامل فيه ذلك الفعل الآتى (او معناه) اى معنى الفعل اذا كان العامل فيه معنى الفعل المستفاد من كلمة الا مثل جاءنى القوم الا زيدا اى جاءنى القوم استثنيت زيدا منهم يعنى اخرجته وصرفته عن حكم المجئ (تعلقا معنويا اذله) اى للمستثنى (نسبة) وتعلق (الى ما) اى المستثنى منه (نسب اليه احدهما) من الفعل اومعناه اما نسبته فى المستثنى المتصل فظاهرة لانه جزؤه واما فى المنقطع فان كان من جنسه فكذلك لان فيه ايهام الجزئية والا فبعلاقة المالكية اوغيرها (و) الحال ان المستثنى (قدجاء بعد تمام الكلام) كما ان المفعول يجئ بعد تمام الكلام (فشابه) بهذه الحيثية (المفعول) فى كونه فضلة عاما وبالمفعول معه خاصا فى التعلق بالفعل بواسطة فينصب كما ينصب المفعول (اومقدما) (عطف على قوله بعد الا) لانه مع تعلقه منصوب على انه خبر كان (اى المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما) (على المستثنى منه) وواقعا بعد الا (سواء كان) المستثنى واقعا (فى كلام موجب اوغيره) اى اوكان واقعا فى كلام غير موجب (نحو جاءنى الا زيدا القوم) مثال لما كان واقعا فى كلام موجب وقدم المستثنى على المستثنى منه وهذا التقديم كتقديم المفعول على الفاعل وكان حقه ان يجئ بعد الحكم على المستثنى منه كما ان حق المفعول ان يجئ بعد الفاعل لان مرتبة المخرج ان تكون بعد مرتبة المخرج منه لكن جواز تقديمه لكثرة استعماله (وماجاءنى الا زيدا احد) مثال لما يكون غير موجب ويجب نصب المستثنى فى هذين القسمين على الاستثناء لانه اذا لم يكن منصوبا على الاستثناء يكون بدلا عما بعده واذا غير جائز (لامتناع تقديم البدل على المبدل منه) لان البدل تابع والتابع يجب ان يكون بعد المتبوع فوجب ان يكون منصوبا على الاستثناء ولم يعد كلمة كان فى هذا القسم وفى قسم المنقطع لان الثلاثة مشتركة فى وجوب كونهما واقعة بعد الا ومنصوبة على الاستثناء (او منقطعا) عطف على قوله مقدما لقربه اوعلى قوله بعد الا لكونه اصلا واليه اشار الشارح بقوله (اى المستثنى منصوب ايضا) اى كما كان منصوبا فى القسمين الاولين (وجوبا) اى نصبا واجبا (اذا كان) المستثنى (منقطعا) واقعا (بعد الا) سواء كان فى كلام موجب من جنس المستثنى منه مثل جاءنى القوم الا زيدا كما سبق اولا من جنسه مثل جاءنى القوم الا حمارا اوغير موجب سواء كان ايضا من جنسه مثل ماجاءنى القوم الا زيدا اولا (نحو مافى الدار احد الا حمارا) (فى الاكثر) متعلق بقوله منصوب المقدر الذى قدره الشارح اوخبر مبتدأ محذوف اى ونصب المستثنى فى هذا القسم واقع فى الاكثر لا فى الكل كما فى القسمين الاولين (اى فى اكثر اللغات فيه) اشارة الى ان اللام عوض عن المضاف اليه كما فى قوله الله اكبر اى اكبر كل شئ فى قول (وهى) اى اكثر اللغات فان اسم التفضيل يأخذ حكم ما اضيف اليه فيكون مؤنثا لان المضاف اليه

والعيوق والسماك لم يثبت الفاظها اجناسا ولم يعرف فى بعضها ايضا معنى شاملا للمثنى المعين ولاخواته كما عرفنا فى الثلثاء والاربعاء وربما يكون فى هذه الاعلام ما يثبت لفظ جنسا لكن لا يعرف كيفية علمية فى واحد من جنسه كالمشترى فى الكوكب المعين فانا لا ندرى ما معنى الاشتراء فيه ولذلك قال سيبويه ما لم يعرف من هذا الجنس اصله فلحق بما عرف هذا ما قاله الرضى واما ماذكره المص فهو ان الاعلام بالنسبة الى الالف واللام عند المحققين على ثلاثة اقسام قسم يجوز دخول الالف واللام عليه وقسم واجب لا ينفك عنه وقسم لا يجوز وعند غيرهم على قسمين قسم واجب دخولها وقسم ممتنع قال هؤلاء لا يخلو العلم من ان يكون سمى بالالف واللام اولا فان سمى بالالف واللام وجبت وان سمى بغيرها امتنعت هذا حاصل كلامهم واما المحققون فيثبتون الجائز بما صح عن العرب من قولهم للشخص الواحد المسمى بحسن الحسن وبحسين الحسين وبعباس العباس وفى الحديث الصحيح عن عبدالله بن عباس وعن عبدالله بن العباس وعن حسين حسن وعن الحسن والحسين ولو كان على ما زعم اولئك لم يجز هذه الاسماء الا بالف

ههنا (لغة اهل الحجاز) بكسر الحاء المهملة وفتح الجيم وآخره زاى معجمة على وزن صراف بلاد مكة سميت بها لكونها محجزة عن الاعداء والمهاليك والحجز المنع (فانهم) اى اهل الحجاز (قبائل) جمع قبيلة على وزن فعيلة وهى الجماعة تكون من الثلاثة فصاعدا من قوم شتى مثل الروم والزنج والعرب والجمع قبل ومنه قوله تعالى وحشرنا عليهم كل شئ قبلا وقبائل (كثيرون) فيكون بعضهم اكثر من بعض والناصبون يكونون اكثرهم الكثيرون لم ينصبوه بل جعلوه بدلا (اوفى اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم) اى اكثر النحاة (ذهبوا اللغة الحجازية) لانهم يوجبون نصبه مطلقا لان بدل الغلط لم يوجد فى الفصيح من كلام العرب (فالمنقطع مطلقا) اى سواء كان قبله اسم يصح حذفه اولا (منصوب عندهم) اى عند الحجازيين (اذلا يتصور) اى لا يمكن (فيه) اى فى المستثنى المنقطع اذا لم يكن منصوبا على الاستثناء (الا بدل الغلط وهو) اى بدل الغلط (لا يصدر) اى التلفظ به (الا بطريق السهو والغفلة) اى الا بطريق ان يكون صاحبه سهى هنا فيما تلفظ به وغافلا عن مراده (والمستثنى المنقطع انما يصدر) ممن يصدر عنه (بطريق الروية) بفتح الراء وكسر الواو والتخفيف (والفطانة) فتنافيا فلم يكن المستثنى المنقطع بدل الغلط ايضا اما عدم كونه بدل الكل فلانتفاء شرطه لان شرطه ان يكون مدلول الثانى مدلول الاول مثل جاءنى زيد اخوك واما بدل البعض فلان شرطه ايضا ان يكون الثانى جزء الاول ويكون مضافا الى ضميره واما بدل الاشتمال فلان شرطه ان تكون نفس السامع عند ذكر المبدل منه منتظرة ومتشوقة الى ذكر البدل واما بدل الغلط فلما ذكره الشارح فتعين ان المستثنى المنقطع لا يكون بدلا لان انتفاء الاقسام يستلزم انتفاء المقسم منه وهو المبدل اذ لا وجود للعام الا فى ضمن الخاص والافراد واذا انتفت البدلية لزم ان يكون منصوبا على الاستثناء (واما بنو تميم فقد قسموا) المستثنى (المنقطع الى قسمين) لانه لا يخلوا ما ان يكون المستثنى منه اسما يصح حذفه واقامة المستثنى مقامه اولا (احدهما) اى احد هذين القسمين (ما) اى مستثنى منقطع (يكون قبله) اى قبل ذلك المستثنى (اسم يصح حذفه) واقامة المستثنى مقامه متعددا كان (نحو ما جاءنى القوم الا حمار) ففى هذا المثال يجوز حذف المستثنى منه يعنى القوم واقامة المستثنى مقامه يعنى حمار المراد بالاقامة ان يكون قائما مقام الفاعل اذ يجوز ان يقال ما جاءنى الا حمار او غير متعدد مثل ما جاءنى زيد الا عمرا (فهمنا) اى فى هذا القسم (يجوزون البدل) لان المبدل منه فى حكم التنحية فى المعنى فيجوز حذفه واثباته فيكون بدل الغلط لانه يجوز فى فصيح الكلام نحو عندى نجم بدر شمس (وثانيهما) اى ثانى القسمين (ما) اى مستثنى (لا يكون قبله) اى قبل المستثنى (اسم يصح حذفه) بل يجب ان يكون مذكورا (فهم) اى بنو اتميم (ههنا) اى فى هذا القسم (يوافقون الحجازيين فى ايجاب نصبه) اى فى ان يكون نصب المستثنى واجبا لانه لما لم يكن حذف المستثنى منه جائزا ولا يمكن

(اقامة)

ولام اولا بالف ولام ووجه دخولها انهم لما سموا بهذه الاسماء واصلها صفات والحوا فيها معنى الوصفية ادخلوا اللام فيها لذلك بخلاف الاسماء التى لم يقصد فيها قصد الوصفية كجعفر واسد فانه لا يجوز دخول اللام عليها اذ المعنى المسوغ لدخول اللام مفقود والذى يدل على صحة اعتبار الوصفية فيها وان كانت اعلاما ما يثبت انهم يجمعون احمر وبابه اذا كان علما على حمر وعلى احامر ولولا لمح الوصفية لم يجز جمعه على حمر لان افعل اذ كان اسما انما يجمع على افاعل وبابه اذا كان صفة ان يجمع على فعل فاذا جمع على فعل لمح معنى الوصفية كما لمح فى ادخال اللام واذا جمع على احامر لم يلمح كما لم يلمح اذا استعمل بغير الف ولام واما ما يجب فيها اللام فهو كل اسم غلب بالالف واللام من الصفات او سمى بالالف واللام من غير الصفات مثال لاول الصعق ونحوه ومثال الثانى الدبران والعيوق ونحوه ولا فرق بين ان يعرف له اشتقاق او لا يعرف ولا سمى رجل بالاسد بالالف واللام غلبة او وضعا للزمت لزومها فى الصفة هذا كله مما ذكره فى الامالى والايضاح وهو اولى لما سبق من كلام الرضى لما فيه من عدم الانضباط كما يعرف بادنى تأمل واذا

اقامة المستثنى مقامه لم يوجد شرط البدل لما سبق ان يكون فى حكم التنحية ويكون حذفه وذكره سواء (كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله) لا لنفى الجنس وعاصم مبنى على الفتح اسمها منصوب محلا اليوم منصوب على الظرفية متعلق بالخبر المحذوف من امر الله متعلق بالاسم اى لا عاصم ولا حافظ من قضاء الله موجود اليوم فيكون عاصم فاعلا (الا من رحم) موصول ورحم صلته واليه اشار الشارح بقوله) اى من رحمة الله) وفيه اشارة الى ان الفاعل للفعل ما استكن فيه راجع الى الله والى ان العائد الى الموصول محذوف لانه اذا كان مفعولا يجوز حذفه والمصنف سيصرح به بقوله والعائد المفعول يجوز حذفه (فمن رحمه الله هو المرحوم المعصوم) لان من كان عاصمه الله لا محالة يكون معصوما ومن رحمه الله ايضا لا محالة يكون مرحوما (فلا يكون) المعصوم (داخلا فى العاصم) لان العاصم فاعل ومن رحمه الله مفعول والمعصوم ليس من جنس العاصم لان المفعول غير الفاعل (فيكون) مستثنى (منقطعا) فيكون من رحمه فى محل النصب على الاستثناء ونحو لا ضارب اليوم الا زيدا فى تقدير لا ضارب موجود اليوم الا المضروب كما ان تقدير قوله تعالى لا عاصم موجود اليوم الا المرحوم المعصوم ومنه قولهم ما زاد الا ما نقص وما نفع الا ما ضر وقال بعضهم لا عاصم اى لا معصوم فالاستثناء حينئذ متصل وقال السيرا فى المراد بمن رحم الرحم اى الله اى لا المرحوم فيكون ايضا متصلا واعلم ان المستثنى المنصوب على الاستثناء على ثلاثة اوجه وجه الانحصار ان الاستثناء اذا كان بالا فلا يخلو اما ان يكون المستثنى مقدما على المستثنى منه اولا فان كان مقدما فهو القسم الثانى وان لم يكن مقدما فلا يخلو اما ان يكون من جنس المستثنى منه اولم يكن فان كان من جنسه فهو القسم الاول والا فهو القسم الثالث (اوكان بعد خلا وعدا) نبه باعادة لفظة كان على ان المعطوف يغاير المعطوف عليه فى النصب لان نصب المستثنى فى الاول على المفعولية او الخبرية وفى الثانى على الاستثناء وعلى ان المستثنى واقع بعد الافعال فى الاول وفى الثانى واقع بعد الحرف وهو الا (اى المستثنى منصوب ايضا) اى كما اذا كان واقعا بعد الا (وجوبا) اى نصبا واجبا (اذا كان بعد عدا من عدا يعدو عدا) مثل غزا يغزو غزوا وبابه نصر وهو متعد بنفسه فى الاستثناء وغيره (اذا جاوزه مثل جاءنى القوم عدا) اى جاوز (زيدا او) المستثنى منصوب وجوبا ايضا اذا كان واقعا (بعد خلا) اصله خلو مثل غزو وعدا ايضا اصله عدو قلبت الواو لتحركها وانفتاح ما قبلها (من خلا يخلو خلوا) مثل سما يسمو سموا وبابه ايضا نصر الا انه لازم فى الاستثناء وغيره (نحو جاءنى القوم خلا زيدا) والاصل خلا من زيد فانه متعد بمن ولذا قال الشارح (وهو) اى لفظ خلا ماضيا كان او مضارعا ولم ينبه الشارح عليه لان ما كان ماضيه لازما يكون مضارعه كذلك وما كان ماضيه متعديا يكون مضارعه كذلك (فى الاصل)

تمهدت ذلك فنقول قال الرضى فى الشرح قوله ان كان كالحسن فكالخليل والافكابى عمرو يعنى ان كان المعطوف المذكور مثل الحسن فى صحة تقدير نزع اللام فهو كالخليل فى اختياره الرفع فيه والافكابى عمرو اى وان لم يكن كالحسن بل كان مما لا يصح تقدير نزعها كالصعق والنجم فهو كابى عمرو فى اختياره النصب ووجهه انه اذا كان كالحسن صح تقدير دخول حرف النداء عليه لصحة تقدير نزع اللام فكان اولى ان يحرك بحركة المنادى واذا كان كالصعق لم يصح دخول يا عليه لامتناع تقدير نزع اللام فكان اولى ان يجعل تبعا واذا جعل تبعا فالموضع اولى به واعترض عليه الرضى بان مذهب المبرد ليس ذلك ولا يدل عليه كلامه وذلك انه قال ان كانت اللام فى العلم اخترت مذهب الخليل لان الالف واللام لا معنى لهما فيه ولا يفيدان التعريف بل يلمح بهما الوصفية الاصلية فقط فكانه مجرد عنهما لان تعريفه بالعلمية قال وان كانت اللام فى الجنس اخترت مذهب ابى عمرو لان اللام اذن يفيد التعريف فليس الاسم كالمجرد عنها فعلى هذا مذهب المبرد فى الحسن والصعق معا اختيار الرفع

اى فى استعماله فى الاستثناء وغيره (لازم) الا انه قد (يتعدى الى المفعول) به (بمن) كما تتعدى الافعال اللازمة الى مفعولاتها بالحروف الجارة (نحو) قول العرب اذا خربت الديار (خلت الديار) جمع دار (من الانيس) بفتح الهمزة وكسر النون فعيل بمعنى فاعل كنصير بمعنى ناصر اى الساكن والمؤانس او كل مايؤنس به ويقال ومافى الدار انيس اى احد كذا فى الصحاح (وقد يضمن) مبنى للمفعول اى خلا اذا اريد تعديته كقولهم افعل هذا وخلاك ذم (معنى جاوز) فيكون معنى قولك جاءنى القوم خلا زيدا جاوز زيدا (او) قد (يحذف) الجار الذى هو (من ويوصل الفعل) الذى هو لفظ خلا الى المفعول به (فيتعدى) الى المفعول به (بنفسه) فيكون المستثنى بعده مفعولا به ويقال لمثل هذا العمل الحذف والايصال (والتزموا) اى التزم النحاة (هذا التضمين) اى جعله بمعنى جاوز (او الحذف والايصال) وهو ان يحذف الجار المتعدى للفعل وحده اختصارا او يوصل الفعل بنفسه الى المجرور ويجعل كالفعل المتعدى وينصبه كما ينصب الفعل المتعدى المفعول به كقوله تعالى واختار موسى قومه مكان من قومه اى التزموا احد الامرين على سبيل منع الخلو والجمع (فى باب الاستثناء) يعنى اذا كان خلا واقعا فى الاستثناء (ليكون ما) اى المفعول الذى وقع (بعدها منصوبا) صريحا لان الجار والمجرور ايضا منصوب الا ان نصبه محلى لا لفظى واما اذا التزم احد الامرين يكون نصبه صريحا (كما) كان الواقع (فى صورة المستثنى بالا التى هى ام الباب) اى اصل باب الاستثناء منصوبا صريحا فان مابعدها منصوب وليكون اشبه بالا (وفاعلهما) اى فاعل عدا وخلا لانهما فلان ماضيان لابد لهما من فاعل (ضمير) مستكن فيهما كما يستكن فاعل سائر الافعال الا ان هذا الاستكنان لازم فى باب الاستثناء لما سيجئ (راجع) لانه لابد له ايضا من مرجع لفظا او معنى او حكما لانه ضمير غائب (اما الى مصدر الفعل المتقدم) كانما كان مثل اعدلوا هو اقرب للتقوى (او الى اسم الفاعل منه) اى من الفعل المتقدم (او الى بعض متعلق من المستثنى منه) وعلى التقادير الثلاثة يكون المرجع مذكورا معنى اذا لايجوز الارجاع الى بعض معين لانه لايلزم من مجاوزة بعض القوم اياه وخلو بعضهم عنه مجاوزة الكل وخلو الكل كذا فى الرضى وقيل ان الضمير الى بعض منكر للاستغراق فى الايجاب فى قوله تعالى علمت نفس اى كل نفس وقيل البعض يستعمل فى معنى الكل واريد به ههنا هذا المعنى (والتقدير) اى فى كل واحد منهما على التأويلات الثلاثة (جاءنى القوم عدا) مجيئهم زيدا (او خلا مجيئهم) زيدا مثال لرجوع الضمير الى مصدر الفعل المتقدم (او) جاءنى القوم عدا (الجائى منهم) زيدا او خلا الجائى منهم زيدا مثال لكون الضمير راجعا الى اسم الفاعل منه (او) جاءنى القوم عدا (بعض منهم زيدا) اى كلهم زيدا او خلا بعض منهم زيدا اى كلهم لما سبق ان البعض ههنا بمعنى الكل وقدر فى

لان اللام لايفيد التعريف وهذا كما ترى خلاف ما نسب اليه المص ولايخفى على المتأمل الخبير ان مانقله عن المبرد صريح فيما احال عليه المص فان افادة العلم بدون اللام التعريف واختصاص الغرض من اللام بلمح الوصفية الاصلية انما يتصور فى نحو الحسن فان لام الصعق لكونه جزأ من العلم على مثال الجيم فى جعفر لايفيد الاسم بدونه التعريف بل لايكون علما قد عرفت ايضا انه لاسبيل الى ان يكون ذلك اللام للمح الوصفية الاصلية فتعين ان المراد من العلم فى كلام ابى العباس المبرد مايكون علما بدون اللام ايضا ولذا قابله بالجنس الداخل عليه اللام لافادة التعريف فانهما قسمان للاسم المستعمل باللام وبدونها وقسمان باعتبار ان اللام فى احدهما لافادة التعريف دون الاخر ولم يتعرض لغيره من الاعلام المستعملة باللام لظهور الامر فيه بعد ذلك فانه اذا كان الحكم كذلك فيما ليست اللام جزء منه لمجرد كون الاتيان به لافادة التعريف ففيما هو جزء منه بطريق الاولى لاستحالة الانفكاك عنه ح بالضرورة (قوله) المبنى عن جواز ضمة قيل لانه لم يعرف من البناء الا البناء على الضم او الفتح وفيه نظر ان بنى اختيار

المثالين الاخيرين منهم ليكون ضميرا راجعا الى ذى الحال لربط الجملة الحالية به لماسبق ان الحال اذا كان جملة يلزم الضمير فيها (وهما) اى هاتان الجملتان اى كل واحدة منهما (فى محل النصب على الحالية) من معمول الفعل المتقدم ان وقعت بعد معرفة كما فى المسئلة المذكورة واما ان وقت بعد نكرة فصفة مثل ماجاءنى احد اعدا او خلا زيدا وقيل لا موضع لهما من الاعراب لقيام كل منهما مقام الا وهى حرف لا محل لها منه وكذا ما قام مقامها او كان بدلا منها (ولم يظهر) من الظهور مبنى للفاعل او من الاظهار مبنى للمفعول لا (معهما) اى مع كل من عدا وخلا اذا وقع حالا بالضمير وحده مع ان الماضى اذا وقع حالا لا يجوز فيه الواو ايضا ليكون اشبه بالا فترك الواو فيه وجوبا واما اذا كان صفة لم يجز فيه لفظة (قد) ولا الواو اصلا مع ان الماضى المثبت اذا وقع حالا يلزم فيه قد عند البصرية اما ظاهرة او مقدرة وههنا لم يجز اظهارها بل يجب ان تكون مقدرة فيه خلاف لسيبويه والمبرد لما عرفت ( ليكونا اشبه ) اى ليكون لكل منهما زيادة مشابهة (بالا) فى عدم الفصل بينهما وبين المستثنى منه (التى هى الاصل فى باب الاستثناء) ليكونها موضوعة له فكانت حقيقة فيه واما غيرها فهو موضوع لغيره فاستعماله فيه يكون مجازا عن الا و بدلا منها لعلاقة ما (فى الاكثر) (اى النصب) اى نصب المستثنى (بهما) اى بكل واحد منهما ( انما هو فى اكثر الاستعمالات ) فيه اشارة الى ان الجار والمجرور خبر مبتدأ محذوف والى ان اللام فى قوله فى الاكثر عوض عن المضاف اليه والى ان نصب المستثنى مختص باداة الاستثناء بخلاف الا فان فى نصب المستثنى هناك خلافا (لانهما فعلان ماضيان كما عرفت) فيما سبق والفعل الماضى ينصب ما بعده اذا كان متعديا الا انه لا يجوز تقديمه وان كان مفعولا به وكان يجوز تقديمه فى سائر الافعال لكونهما فى معنى الا ولا يجوز تقديم المستثنى عليها اذ لا يقال جاءنى القوم زيدا الا فكذا ما كان فى معناها ليتم امر المشابهة بها ولان فيهما معنى الحرفية ايضا ولذا قال (وقد اجيز الجر) اى جر المستثنى (بهما) اى بكل واحد منهما بناء ( على انهما حرفا جر ) وهذا مذهب الاخفش لان سيبويه انكر الجر بعدهما لانه فعل متعد بنفسه (قال السيرافى لم اعلم خلافا فى جواز الجر بهما) اى بكل منهما وقال ايضا لم ار احدا ذكر الجر ايضا بعد عدا الا الاخفش فانه قرنها فى بعض ما ذكره بخلاف فى جواز الجر بهما والسيرافى تبع فى هذا سيبويه وفى الاول الاخفش (الا ان النصب) اى نصب المستثنى (بهما) اى باحدهما (اكثر) من الجر (وماخلا وماعدا) عطف على قوله خلا وعدا ولم يعد لفظه كان ههنا لاشتراكهما فى نصب المستثنى على المفعولية اذ لا فرق بينهما الا بزيادة لفظة ما وعدمها الا ان النصب ههنا واجب وثمة محتمل ولذا قال المصنف فى الاكثر (اى المستثنى منصوب ايضا) اى كما كان منصوبا اذا كان بعد خلا وعدا (وجوبا اذا كان) واقعا (بعد ماخلا وماعدا لان)

الفتح عن جواز الخبر فى يالزيد بن مغيث ولا يخفى ان الاعتراض فى امثال هذه المباحث بالجواز العقلى ليس من دأب العاقل وان اراد غير ذلك من الجواز فهو بديهى البطلان لاجماعهم على عدم جواز غير الجر فيما اتى به من المثال واختلافهم فيما نحن فيه هل يجوز الرفع بعد ذلك ام لا فالاكثرون على اولوية الفتح مع جواز الرفع وبعضهم على عدم جواز الرفع لوجوب الفتح حينئذ ( قوله ) مجردا) عن التاء او ملحوقا بها دفع لما يتوهم من عدم الشمول للعلم الموصوف بابنة فان الحكم فى صورة التذكير والتأنيث على السواء فاقيل فى تفسير قوله ذلك يعنى من غير تغيير اذ لا يجوز الفتح فى نحو ياهند بنت عمر وليس بصحيح (قوله) كما هو المتبادر الى الفهم قيل بل المتبادر ما هو الاعم وذلك من قبيل الوقوع فى مخالفة الواضحات فان الطلاق المقول بكون الشئ موصوفا باخر ظاهر فى كونه متصلا به واعلم انهم ذكر والاختيار النصب هنا شروطا اربعة وهى كون المنادى علما احترازا عن نحو يارجل بن زيد وكونه موصوفا بابن احترازا عن نحو يازيد بن عمرو فى الدار على ان ابن عمرو مبتدأ وكون ابن متصلا بموصوفه احترازا

لفظة (مافيهما مصدرية) وحروفها ثلاثة ماوان وان (مختصة بالافعال) اى الاوليان
تختصان بالافعال يعنى تدخلان على الجملة الفعلية فتجعلانها فى تأويل المصدر ولذا اختصتا
بها لان المصدر لا يوجد الا فى الافعال نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت
اى برحبها بسعتها وقوله تعالى وان تصوموا خير لكم وهذا مذهب سيبويه وجوز غيره
دخول ما فى الجملة الاسمية نحو بقوا فى الدنيا باقية كذا فى الرضى (نحو جاءنى القوم ماخلا
زيدا وماعدا عمرا) ومافيهما اماحرفية وهى ثلاثة امانافية وهى لاتصح ههنا لان المعنى
على الايجاب دون السلب واما كافة وهى تلحق بالاخر دون الاول مثل قلما وطالما
وامامصدرية وهى مختصة بالافعال غالبا لان المصدرية لاتوجد الا فيها وههنا كذا كما
صرح به الشارح نفسه واما اسمية وهى ستة اقسام اماموصولة اوموصوفة وههنا ليست
باحديهما لعدم الضمير الراجع اليهما فى الفعلين واما استفهامية اوشرطية وهى ايضا
ليست باحديهما لوجوب الصدارة فيهما واماتامة اوصفة وعدم كونها احديهما ظاهر
لوجوب كونهما فى الاخر حقيقة اوحكما فتعين انها لايكون اسمية لان انتفاء الاقسام
باسرها يدل على انتفاء المقسم عنه لانه لاوجود للعام الا فى ضمن الخاص والافراد فتعين
ان تكون مصدرية تأمل وانصف ولم آل جهدا (تقديره) اى تقدير المثال الاول جاءنى
القوم (خلو زيد) بالاضافة الى المفعول (و) الثانى جاءنى القوم (عدو عمرو) بالاضافة اليه
ايضا (بالنصب) فيهما (على الظرفية) على ان كل واحد منهما مفعول فيه للفعل المتقدم لكن
لامطلقا بل (بتقدير مضاف اى) جاءنى القوم (وقت خلوهم) اى خلو الجائى منهم وبعض
منهم او مطلق (او) وقت (خلو مجيئهم من زيد) والاختصار بناء على ظهوره قياسا على
ماسبق (او) جاءنى القوم (وقت مجاوزتهم) اى مجاوزة الجائى منهم (او مجاوزة مجيئهم
عمرا) على قياس ماسبق وهذا المعنى اى النصب على الظرفية لمناسبة بين المصدر والظرف
فى كونهما جزء الفعل ولمناسبة ماسبق فى عدا وخلا من كونهما منصوبين على الحال فقط
(اوعلى الحالية) عطف على قوله على الظرفية باعادة الجار اى بالنصب على ان يكون كل
واحد منهما منصوبا على ان يكون حالا (بجعل المصدر) اى الذى هو خلو وعدو (بمعنى
اسم الفاعل) لكون الاشتقاق فى الحال شرطا عند غير المص لماسبق واما عنده فان ما دل
على الهيئة يصح ان يقع حالا وههنا المصدر لما لم يدل عليها احتيج الى التأويل بالمشتق عنده
ايضا (اى جاؤا) اى جاءنى القوم (خاليا بعضهم) من زيد (او) خاليا (مجيئهم من زيد) او
خاليا الجائى منهم من زيد (او) جاءنى القوم (مجاوزا بعضهم) عمروا (او) مجاوزا (مجيئهم
عمرا) او مجاوزا الجائى منهم عمرا ولم يذكر ارجاع الضمير الى اسم الفاعل من الفعل
المتقدم لماذكرناه فى الموضعين بناء على ظهوره وقياسا بما سبق فى خلا وعدا الا لكونه جائز (و)
روى (عن الاخفش انه اجاز الجر) اى جوز جر مابعدها (بهما) اى بكل واحد منهما

من نحو يازيد الظريف ابن
عمرو وكونه مضافا الى علم
احترازا عن نحو يازيد بن
اخينا وانما اختير فتح
المنادى مع هذه الشروط
لكثرة وقوع المنادى
جامعا لها والكثرة مناسبة
للتخفيف فخففوه لفظا
بفتحة وخطا بحذف
القرائن وابنة بخلاف هذه
الامثلة فان المنادى لايفتح
فيها وايضا الف ابن وابنة
لكون كل منها غير كثير
الاستعمال والعلم المتصف
بهما الجامع للشرائط الاربع
فى غير النداء يخفف بحذف
تنوينه وجوبا وبحذف
الالف خطا ايضا وان
اختل احدى الشرائط
لم يحذف التنوين لفظا
ولا الالف خطا والمعتبر فى
كل ماذكرنا لفظ ابن وابنة
لاتثنيتهما وجمعهما
وتصغيرهما لانه لايكثر
استعمالها كذلك وكذا
المعتبر كون العلم الموصوف
مفردا لان المثنى والمجموع
ليسا بعلمين وايضا لايكثر
استعمالهما (قوله) اى
اذا اريد نداؤه قيل فيه انه
اذا لم يجز جعل المعرف
باللام منادى فلا يريد احد
من ارباب اللسان نداءه
فكما انه لايصح ان يكون
المعرف باللام منادى
لا يصح ان يكون
مراد النداء فتقدير
الارادة لايسمن ولايغنى
من جوع ولايخفى عليك
ان القائل لم يفهم كلام
الشارح قدس سره فانه
بقوله ان قوله واذا نودى
المعرف باللام لايصح على

(بناء)

بناء ( على ان ) لفظة ( مافيهما زائدة ) لتحسين اللفظ فقد ولم يذكر المصنف هذه الرواية كما ذكرها فى خلا وعدا وبين الشارح وجه عدم ذكره بقوله (ولعل هذا) اى هذا النقل عن الاخفش (لم يثبت) من الثبوت اى لم تحقق ثبوته (عند المصنف) اصلا (او) ثبت عنده الا انه ( لم يعتد به) اى لم يعده شيئا يعبأ به لان زيادة ما فى الافعال لم تسمع اصلا فى الاول ولا فى الاخر وانما تزاد بعد الاسماء مثل اذا ماوحيثما وكيفما وغيرها وبعد الحروف ايضا نحو فبما رحمة ومما خطيئاتهم وعما قليل (ولهذا) اى لكل واحد من هذين الامرين (لم يقل) وماخلا وماعدا (فى الاكثر) كما قال فيما سبق اوكان بعد خلا وعدا فى الاكثر لثبوته عنده واعتداده به ايضا (و) (كذا) اى كما كان المستثنى منصوبا بعد الافعال الاربعة كذلك ( المستثنى منصوب ) اذا كان واقعا ( بعد ليس ) الا انه ثمة منصوب على المفعولية وههنا منصوب على الخبرية لان ليس من الافعال الناقصة الناصبة للخبر ( نحو جاءنى القوم ليس زيدا ) اى ليس الجائى منهم اوبعض منهم زيدا (و) كذا المستثنى منصوب اذا كان واقعا ( بعد ) (لايكون) لانه ايضا من الافعال التى تنصب الخبر فتنصب المستثنى على انه خبرها (نحو سيجئ اهلك لايكون بشرا ) اى لايكون الجائى منهم اوبعض منهم بشرا ( وانما يكون النصب ) اى نصب المستثنى (واجبا) اذا كان واقعا (بعدهما) اى بعض ليس ولايكون (لانهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر ) والمستثنى الواقع بعدهما لايكون الا خبرالهما فينصب على الخبرية (ويلزم) اى ويجب ( اضمار اسمهما ) اى اسم ليس ولايكون اى جعله ضميرا مستكنا فيهما (فى باب الاستثناء ) يعنى اذا كانا اداة استثناء ليكونا اشبه بالا التى هى اصل فى هذا الباب لانه اذا لم يكن الاضمار فيهما واجبا قد يكون الاسم ظاهرا بعدهما فيقع الفصل بينهما وبين المستثنى فيقع النقصان فى المشابهة لانه لايقع الفصل بين حرف الاستثناء والمستثنى (وهو) اى الاسم (ضمير) مستكن فيهما (راجع الى اسم الفاعل) المأخوذ ( من الفعل المذكور ) المتقدم( او) راجع( الى بعض) مطلق ( من المستثنى منه مطلقا ) ولم يذكر ارجاع ذلك الضمير الى المصدر الذى فى الفعل المتقدم لعدم صحته كما صح الاول لان لايصح ان يقال جاءنى القوم لايكون المجئ منهم زيدا وليس المجئ منهم زيدا اذ لايقال المجئ زيد الا ان يقال المصدر ههنا بمعنى الفاعل كالضرب بمعنى الضارب فحينئذ يصح (وهما) اى ليس ولايكون (فى التركيب) مع اسمهما وخبرهما ( فى محل النصب على الحالية ) اى على ان يكون كل منهما حالا من معمول الفعل المتقدم اما من فاعله اومفعول بالضمير وحده لان الثانى مضارع منفى والاول ماض منفى وقد سبق ان الماضى والمضارع المنفيين يجوز وقوعهما حالا بالضمير وحده من غير ضعف واجاز الخليل ان يوصف بليس ولايكون منكرا اومعرفا باللام الجنسية نحو جاءنى الرجل ليس اولايكون زيد اوجاءتنى امرأة لاتكون فلانة وليست فلانة

ظاهره بل هو محمول على المجاز ممدود من قبيل قوله عز سلطانه واذا قرأت القرآن فاستعذ بالله ولا ريب فى انه كذلك (قوله تحرزا عن اجتماع آلتى التعريف بلا فاصلة يقع فى ذلك المص فانه قال فى الشرح لانهم لما تعذر عليهم الجمع بين حرفى تعريف انواع فى الصورة بمنادى مجرد عن حرف تعريف واجروا عليه المعرف باللام المقصود بالنداء صفة والتزموا رفعه لانه هو المقصود بالنداء فجعلوا اعرابه بالحركة التى كان يستحقها لوباشره النداء تنبيها على انه المنادى ولم يبال الى قول الرضى فيه نظر لان اجتماع حرفين فى احدهما من الفائدة مافى الاخر وزيادة لا يستنكر كما فى لقد والا ان لظهور انه ليس بشئ فان هذا الاجماع انما يجوز فى صورة عدم حصول الاستغناء باحدهما عن الاخر كما اعترف به ومن الظاهر ان من يخفى فيه ليس كذلك بل اجماع فيه يكون من قبيل ادنى التعريف المغنى احدهما عن الاخر وهذا ممتنع بالاتفاق وما اختاره وهو انه لودخل اللام المنادى فاما ان يبنى معهما وهو بعيد لكون اللام معاقبة للتنوين فهى كالتنوين فاستنكره دخولها مطردا فى المنادى المبنى واما ان يعرب وهو ايضا بعيد لحصول علة

ويلحقهما مايلحق الافعال من ضمير وعلامة تأنيث تقول مارأيت رجالا لا يكونون زيدا وليسوا زيدا ولم يجئ مثل ذلك فى خلا وعدا كذا فى الرضى وكذا فى ما خلا وماعدا لانه ليس فى فعليتهما خلاف لاحد بخلاف الافعال الاربعة لان فى فعليتهما خلافا حتى جاز الجربها ولم يجز فيهما شئ سوى النصب ولما فرغ من بيان الافعال التى تستعمل فى الاستثناء سواء كانت مخصوصة به اولا وسواء كانت ناصبة له على المفعولية اوالخبرية اراد ان يبين انها هل تتصرف اولا فقال (واعلم انه) اى الشان (لاتستعمل هذه الافعال) اى الافعال الناصبة للمستثنى (الا فى المستثنى المتصل الغير المفرغ) فاستعمالها فى الاستثناء مشروط بشرطين احدهما ان يكون المستثنى متصلا لانها لاتستعمل فى المستثنى المنقطع والثانى ان يكون المستثنى منه مذكورا يعنى لايكون الكلام مفرغا وذلك لان هذه الافعال افعال صريحة تقتضى فاعلا ومتعدية اوناقصة تقتضى مفعولا به اوخبرا وذلك الفاعل مااستكن فيها وجوبا لماعرفت فهو يرجع الى المستثنى منه ولو كان تأويلا فينبغى ان يكون المستثنى متصلا لان المفعول اوالخبر يجب ان يكون من جنس المستثنى منه ولهذه العلة ايضا يجب ان لايكون الكلام مفرغا لان الفاعل المستكن يقتضى مرجعا واذا كان مفرغا لم يوجد له مرجع صريحا (ولا يتصرف) مبنى للمفعول (فيها) نائبه ايضا بتقديم المستثنى عليها وان كان مفعولا اوخبرا وهى افعال قوية فى العمل ولامانع منع التقديم ولايكون لها مضارع فى الخمسة الاول ولايكون للاربعة الاول تثنية وجمع ولايغير لايكون الامايكون وما كان ولم يكن ولاالا مجهول لانها جارية مجرى الامثال والامثال لاتتغير عما ضربت فكذا هذه و (لانها) اى هذه الافعال (قائمة مقام الا) لانها الاصل فى هذا الباب (وهى) نائبة عنها لماعرفت وهى اى كلمة الا لكونها حرفا (لايتصرف فيها) لان الحرف لايقبل التصرف فكذا ماكان بدلا منه ونائبا منابه (و) الثانى من الموضع المذكورة ماكان النصب فيه جائزا ولكن المختار ان يجعل المستثنى بدلا من المستثنى منه ولكن فيه شروط ان يكون بعد الا وان يكون متصلا وان يكون مؤخرا عن المستثنى منه المشتمل عليه استفهام اونهى اونفى صريح اومأول ( يجوز فيه) ( اى فى المستثنى) اى المتصل المؤخر ليخرج المنقطع والمقدم ( النصب ) اى نصب المستثنى ( على الاستثناء ) (ويختار البدل) اى جعل المستثنى بدل البعض ( عن المستثنى منه ) (فيما بعد الا) بدل من قوله فيه ومتعلق ايضا يجوز وهو ظرف محاط بعد ظرف محيط نحو قولك اسكن فى هذه البلدة فى محلة كذا وصل فى المسجد فى مكان كذا اى فى المستثنى الذى وقع بعد الا وهذا هو الشرط الاول من تلك الشروط او ( حال من الضمير المجرور ) فى قوله فيه فتكون حينئذ كلمة مافى قوله فيما موصوفة وعبارة عن محل واقع بعد الا على مافهم من تفسير الشارح ( اى حال كون المستثنى واقعا فى محل ) اى مكان ( يكون) ذلك المكان (متأخر عن الا ) وعلى هذا المعنى لايكون مما قيل من انه ظرف محاط بعد ظرف محيط لان هذا

البناء وهى وقع المنادى موقع الكاف وكونه مثله فى الافراد والتعريف ضعيف كماترى (قوله) ولهذا لم يذكر هناك ما يخرج صفة الاسم المبهم قيل اى صفة الاسم الذى جعل وسيلة الى نداء المعرف باللام اذ لا يجوز اخراج صفة الاسم المبهم مطلقا من القاعدة السابقة اذ يجوز فى ياهذا الرجل وجهان اذا قصد نداء اسم الاشارة وفيه نظر اذ لا قائل بتجويز كون اسم الاشارة فى هذا المثال مقصودا بالنداء ولقد ذهب الرضى الى ذلك لكن فى صورة اجتماعه بكلمة اى وكلامه هذا تم لكون اسم الاشارة اوضح من اى وصف اى به فى بعض الموضع نحو يا يهذا فيقتصر عليه وانما توصل باى الى نداء اسم الاشارة فى الاصل مايشار به للمخاطب الى شئ فهو فى الاصل الوضع لغير المخاطب ففصل بينهما باى لتناكرهما فى الظاهر ثم قد يوصف باسم الجنس نحو ياايهذا الرجل فعلى هذا ليس نحو ياايهذا الرجل لاجل نداء المعرف باللام على ما اوماليه المص بل لاجل نداء اسم الاشارة بدليل اقتصارهم كثيرا على نحو ياايهذا من دون الوصف باسم الجنس وليس بشئ لانه قد اعترف نفسه بانهم للقصد والتفصيل

المغنى لايكون الا اذا كان لفظة ماعبارة عن المستثنى والظرف متعلقا يجوز فيكون الظرف الاول عاما والثانى خاصا وقوله (هذا احتراز عما اذا كان) اى عن المستثنى الذى كان واقعا (بعد سائر ادوات الاستثناء) اى باقى كلمات تستعمل فى الاستثناء سواء كانت فعلا او اسما جارا او ناصبا (مثل عدا وخلا وغيرهما) من الافعال والاسماء التى تستعمل فيه (فى كلام غير موجب) حال ايضا منه اى حال كون المستثنى واقعا فى كلام غير موجب وهذا ايضا من قبيل انه ظرف محاط بعد ظرف محيط كقولك اسكن هذه البلدة فى محلة كذا فى بيت كذا وهذا هو الشرط الثانى من تلك الشروط و (احتراز عما اذا وقع) اى عن مستثنى وقع (فى كلام موجب فانه) اى المستثنى الواقع فيه (منصوب وجوبا كما مر) تفصيله (و) (الحال انه قد) (ذكر المستثنى منه) فيه اشارة الى ان الواو فيه للحال والى ان لفظة قد مقدرة والى ان الماضى المثبت حال بالواو وحده وهذا هو الشرط الثالث من تلك الشروط فهذه احوال ثلاث مترادفة (احتراز عما اذا لم يذكر المستثنى منه) يعنى عن الكلام الذى لم يكن المستثنى منه فيه مذكورا (فانه) اى الشان (حينئذ) اى حين كون المستثنى منه غير مذكور فى الكلام (يعرب) المستثنى (على حسب العوامل) اى على ما اقتضاه العامل من رفع او نصب او جر على ما سيأتى (و) وقع (فى بعض النسخ) اى نسخ المتن بضم النون وفتح السين المهملة جمع نسخة على وزن كدرة اسم ما ينسخ منه (ذكر المستثنى منه) مكان وذكر المستثنى منه بالواو (بغير واو) متعلق بما تعلق به الظرف وهو الفعل الذى قدرناه بقولنا وقع بناء (على انه) اى قوله ذكر المستثنى منه (صفة) بعد صفة قوله (ل) (كلام غير موجب) لكن بتقدير ضمير فيه يرجع الى الموصوف لان الجملة اذا وقعت صفة للنكرة يلزم الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط والا تكون اجنبية (اى فى كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه) وقال المحشى عصام الدين الاوجه ان يحمل ايضا على هذه النسخة حالا لتتوافق النسختان فى المعنى لانه لابد من اعتبار ضمير فى المستثنى منه راجع الى المستثنى وذلك يكون مسندا اليه صفة جرت على غير من هى له فيجب الانفصال وقال المستثنى هو منه الى هنا كلامه وله وجه لان رعاية الموافقة بين الضمائر من الامور المهملة لاسيما فى التعريفات (ولم يشترط) دفع لما يرد انه كما اشترط القيود الثلاثة فى جواز نصب المستثنى وكون البدل هو المختار يشترط ايضا ان لايكون المستثنى منقطعا ولايكون ايضاً مقدما على المستثنى منه وانه اذا كان المستثنى منقطعا او كان مقدما على المستثنى منه يجب نصب المستثنى على الاستثناء ولايكون جائزا حتى يكون البدل مختارا فعلم ان القيود المعتبرة خمسة فوجب عليه ان يقول ولايكون منقطعا ولا مقدما دفعه بقوله ولم يشترط المصنف ههنا (ان لايكون) المستثنى (منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيما سبق) من انه يجب نصبهما على الاستثناء فى قوله او مقدما على المستثنى منه او منقطعا فى الاكثر (فاكتفى بذلك) اى بما ذكر فيما سبق ولم يأخذهما فى القيود (نحو مافعلوه الاقليل) (بالرفع) اى برفع قليل (على البدلية) اى بناء على ان يكون بدل البعض من ضمير فعلوه وهو الواو التى هى علامة الجمع (و) مافعلوه

بين حرف النداء واللام بشئ طلبوا اسما مبهما غير دال على مهية معينة محتاجا بالوضع فى الدلالة عليها الى شئ آخر يقع النداء فى الظاهر على هذا الاسم المبهم لشدة احتياجه الى مخصصه الذى هو ذو اللام وذلك ان من ضرورة المنادى ان يكون مميزا ماهية واذ لم يكن معلوم الذات فوجد والاسم المتصف بالصفة المذكورة يا بشرط قطعه من الاضافة اذ هى مخصصه نحو اى رجل وابدل هاء التنبيه من المضاف اليه لانه لم يكن بخال من مضاف اليه او من تنوين قائم مقامه نحو اياما ندعو وليس موضع التنوين وايضا التنوين يبدل من مضاف اليه معلوم مقدر كما فى قوله تعالى ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات وكلا هدينا والقصد ههنا الابهام وهاء التنبيه ايضا مناسب للنداء اذ النداء ايضا تنبيه واسم الاشارة واما لفظة شئ وما بمعناه فانهما وان كانا مبهمين لكن لم يوضعا على ان يزال ابهامهما بالتخصيص بخلاف اى واسم الاشارة فانهما وضعا مبهمين مشروطا ازالة ابهامهما بشئ اما اسم الاشارة فباسم لاشارة الحسية او بالوصف واما اى فباسم آخر بعده فنقول اذا لم يكن اسم الاشارة فى قولنا يا هذا الرجل مقصودا بالنداء لم يكن فى يا ايهذا

( الاقليلا ) ( بالنصب ) اى بنصب قليلا ( على الاستثناء ) منه ايضا لان المستثنى وهو قليل واقع بعد الا ووقع ايضا فى كلام غير موجب وقد ذكر المستثنى منه وهو واو الجمع والشروط باسرها مذكورة فيجوز الامران الاستثناء والبدل الا ان الثانى وهو البدل هو المختار لماسيجئ هذا مثال حالة الرفع (و) اما حالة الجر ( نحو مررت باحد الازيد بالجر ) يعنى بجر زيد ( على البدلية ) يعنى ان يكون بدل البعض من احد تقديره الامررت بزيد كما ان تقدير مافعلوه الاقليلا الافعله قليل لان البدل يكون بتكرير عامل المبدل منه فى البدل (والازيدا بالنصب) اى بنصب زيدا (على الاستثناء) اى على ان يكون مستثنى من احد (و) اما مثال حالة النصب فنحو (مارأيت) اى ابصرت لان الرؤية ههنا ليست من افعال القلوب ( احدا الازيدا بالنصب) يعنى نصب زيدا لايخلو ( اما ) ان يكون ( بطريق البدلية وهو ) اى بطريق ان يكون بدلا ( المختار او ) ان يكون ( بطريق الاستثناء ) اى بطريق ان يكون مستثنى ( وهو جائز غير مختار ) فالبدلية يجوز ان تعتبر فى الاحوال الثلاثة ولما فرغ من بيان كون البدل مختارا اراد ان يبين وجهه وعلته فقال (وانما اختاروا البدل فى هذه الصور) اى انما رجح النحاة البدل على الاستثناء عند وجود هذه الشرط المذكورة (لان النصب على الاستثناء ) اى نصب الاسم الواقع بعد الا بناء على ان يكون مستثنى ( انما هو) اى ليس الا ( بسبب التشبيه) اى تشبيه المستثنى (بالمفعول) فى كون كل واحد منهما فضلة وخاصا بالمفعول معه فى كونه معمولا بواسطة الا لان المستثنى من الملحقات بالمفاعيل (لابالاصالة) عطف على قوله بالمفعول اى لان النصب فيه ليس بالاصالة (و) لان الاعراب فيه ( بواسطة الا) كما قلنا (و) اما ( اعراب البدل) من الرفع والنصب والجر فليس الا (بالاصالة) لما سبق ان البدل يكون بتكرير العامل (و) يكون اعرابه ايضا ( بغير واسطة ) ولا شك ان الاعراب بالاصالة وبلا واسطة يكون اقوى من اعراب الذى لايكون الا بالتشبيه الى الغير وبالواسطة فالعمل بالاقوى مهما امكن يكون هو الاولى ولذا اختير البدل ولعدم الخلاف فى عامل البدل واما فى عامل المستثنى فالخلاف ثابت والثالث ما كان جاريا على اعرابه قبل دخول كلمة الاستثناء عليه لكن بشرطين والفرق بين هذين القسمين ان المستثنى فى القسم السابق من كلام تام ويجوز الوجهان فيه البدل والاستثناء وفى هذا القسم من كلام ناقص ولا يجوز فيه الاوجه واحد ( ويعرب ) ( اى المستثنى)( على حسب العوامل ) الحسب بفتحتين القدر اى على قدرها فان قدرها ثلاثة رافع وناصب وجار فالاعراب على قدرها يكون كناية عن الانواع الثلاثة منه ( اى بما ) اى بشئ من الرفع او النصب او الجر ( يقتضيه) اى يطلبه ( العامل) فيه اشارة الى ان اللام فى العوامل للجنس ولام الجنس اذا دخل على الجمع يضمحل معنى الجمع ويراد به الجنس (من الرفع) بيان لقوله مافى قوله بما (والنصب والجر) المقصود انه يرفع ان كان العامل يقتضى رفعه نحو ماجاءنى الازيد وينصب ان كان يقتضى النصب ويجر ان كان يقتضى الجر نحو مارأيت الا

( زيدا )

لايكون دليلا عليه لان اسم الاشارة ح لايكون مبهما بل مخصوصا بالاشارة الحسية كيف ولوكان هذا جائزا لذلك لجاز ان يكون اسم الاشارة فى قولك يا هذا الرجل مقصودا بالنداء جائزا بعده امران كما زعمه القائل لجواز الاقتصار على قولك يا هذا وثبوت هذا التركيب بالاتفاق وهو غير جائز بالاجماع وهو ايضا لايقول به فتعين ما اوى اليه المص لايقال فاى حاجة الى الاتيان بهذا بعد حصول المصلحة باى لان توسط الامرين باتيان مبهم بعد مبهم وتأخير البيان انما يكون بتكثير التشويق والتوجه فالمبهم الثانى وان لم يكن محتاجا اليه لكن فيه فائدة وهى زيادة التشويق فى البيان بزيادة لابهام وقد ظهر لك مما سبق انا لو فرضنا جواز كون اسم الاشارة فى قولك ياهذا الرجل مقصودا بالنداء لما صح قول القائل ايضا لانه ح لا يكون مبهما حتى يكون الاسم المعرف باللام الواقع بعده وصف للمبهم جائزا فيه الامران (قوله) وقالوا يا الله خاصة قبل هذا اشارة الى ثلاثة احكام للفظة الله فى باب النداء قطع همزة واختصاص ندائه بكلمة من بين حروف النداء كاختصاص ندائها ايها ونداؤه بلا واسطة المبهم وتخصيصه بالحكم

زيدا ومامررت الا بزيد لكن انما يعرب على مايقتضيه العامل بشرطين احدهما ( اذا
كان المستثنى منه ) فى الكلام (غير مذكور) لانه اذا كان المستثنى منه فيه مذكورا اما فى
كلام موجب فيكون نصبه واجبا واما فى كلام غير موجب وقد علم انه يجوز فيه النصب على
الاستثناء ويختار البدل ( ويختص ذلك المستثنى باسم المفرغ ) الاصل فى لفظ التخصيص
والخصوص والاختصاص ان يستعمل بادخال الباء على المقصور عليه اعنى ماله الخاصة
فيقال اختص المال بزيد اى المال له دون غيره الا ان الشائع فى الاستعمال ادخالها على
المقصور اعنى فى الخاصة كقوله تعالى تختص برحمته من يشاء وهنا داخلة على المقصور
لان الاسم المفرغ مقصور على هذا المستثنى (لانه) اى الشان (فرغ) مبنى للمفعول من باب
التفعيل (له) اى للمستثنى (العامل عن المستثنى منه) يعنى عزل العامل عن العمل فى المستثنى
منه بحذفه ليعمل فى المستثنى فقط ( فالمراد بالمفرغ ) هنا ( المفرغ له ) بناء على الحذف
والايصال كما سبق لان المفرغ نفس العامل واما المفرغ له فهو المستثنى ( كما يراد بالمشترك )
اسم مفعول من اشتراك ( المشترك فيه) اى الذى وقع فيه الاشتراك لا المشترك لمن كان شريكا
(وهو) (اى والحال ان المستثنى واقع) (فى غير) ( الكلام) ( الموجب ) فيه اشارة الى
ان الواو للحال وان الجملة الاسمية حال بالواو والضمير معا وان ذا الحال الضمير المستكن
فى قوله ويعرب الراجع الى المستثنى وهذا هو الشرط الثانى ( واشترط ذلك ) اى كون
المستثنى واقعا فى كلام غير موجب ( ليفيد) اشار بقوله واشترط الى ان اللام الجارة متعلقة
بمفهوم الكلام اى ليفيد الكلام (فائدة صحيحة) لانه اذا لم يكن الكلام غير موجب لا يفيد
فكيف يكون صحيحا اوسقيما لانك اذا قلت قام الا زيد كان المعنى قام جميع الناس الا زيد
وهو بعيد قطعا وقرينة الخصوص لجماعة من الناس من جملتهم زيد منتفية فى الاغلب فامتنع
الاستثناء المفرغ اصلا فى الكلام الموجب فينبغى ان يشترط غير الكلام الموجب ( مثل
ماضربنى الا زيد) والشرطان قد وجدا فيه ( اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احد الا زيد)
لان معناه ماضربنى احد الا زيد وهذا المعنى صحيح ومفيد فائدة صحيحة ( بخلاف )
ما اذا كان الكلام موجبا نحو (ضربنى الا زيد ) لما مر ان معناه ضربنى كل احد الا زيد
فانه لم يضربنى هو فقط وهذا المعنى ممتنع ليس الا ( اذ لا يصح ان يضرب كل احد المتكلم
الا زيدا ) لمكان الاستحالة ولا قرينة تدل على الخصوص ( الا ان يستقيم المعنى) مستثنى
من فحوى الكلام السابق اى لا يعرب المستثنى على مايقتضيه العامل من الرفع والنصب
والجر فى الكلام الموجب حال كون المستثنى منه غير مذكور فى جميع الاوقات الا وقت استقامة
معنى ذلك الكلام فحينئذ يعرب المستثنى على حسب العوامل فى الكلام الموجب ايضا
والحاصل ان اعراب المستثنى على حسب العوامل فى كلام غير موجب كثير بخلاف اعرابه
فى الكلام الموجب فانه قليل لقلة وجود استقامة المعنى واستقامة المعنى لا توجد الا ( بان
يكون الحكم مما يصح ان يثبت ) اما من الثبوت مبنى للفاعل او من الاثبات مبنى للمفعول

الاخير وان كان اشد تناسبا
بالمقام فمن سبق العطن
الذى لا يليق بالكلام ولك
ان تحمل معنى قوله خاصة
انك تقول يالله خاصة من
غير ان تقول يا ايها يا الله مثلا
فى حين وذلك من جملة
اوهام القائل لظهور ان
هذا القول استثناء من
الحكم المتقدم ولا يمكن
التعميم الى ماذكره من
امرين لانه لم يسبق شئ
من التعرض لدخول
حروف النداء باسرها
على مايدخل عليه احدها
وكون الهمزة فى باب
النداء للوصل حتى يقال
وقالوا يا الله خاصة بالنسبة
الى هذه الامور الثلاثة
على انه قد اعترف نفسه
باشتراك اى واية فى هذا
الحكم اعنى النداء بكلمة
يا دون غيره من بين تلك
الحروف فالقول بعد ذلك
بان المراد من هذا القول
التنبيه على اختصاص لفظة
الجلالة باختصاص كلمة يا بها
ليس الا من باب التناقض
وكون الهمزة فيها همزة
القطع ليس مقطوعا به
بحيث لا يحتمل غيره بل
يجوز الوصل ايضا قال
والاكثر فى يالله قطع
الهمزة وذلك للايذان من
اول الامر ان الالف
واللام خرجا عما كانا عليه
فى الاصل وصار كجزء
الكلمة حتى لا يستكره
اجتماع يا واللام فلو كانا باقيا
على اصلهما لسقط الهمزة
فى الدرج اذ همزة اللام

(على سبيل العموم) بان يوجد ذلك فى كل فرد ونوع الانوعا واحد (نحو قولك كل حيوان) وعرفوه بانه جسم نام حساس متحرك بالارادة (يحرك) من التحريك (فكه الاسفل) وهو اللحى يطلق على الاعلى والاسفل ولذا وصفه بالاسفل (عند المضغ) يقال مضغ الطعام اذا لاكه فى فمه بالضاد والغين المعجمتين وبابه نصر وقع (الا التمساح) والحكم بتحريك الفك الاسفل عند المضغ على الحيوان حكم عام لانها موجبة كلية مشورة مثل كل انسان ناطق وهذا مثال لما يصح ان يثبت فيه على سبيل العموم لا مانحن فيه ويفهم منه مثال المستثنى المفرغ لصحة ثبوت الحكم على سبيل العموم والتمساح دابة توجد فى جميع النيل الا من مدينة اسيوط وهى فوق مصر باثنى عشر فرسخا وتحتها مثل ذلك فهذا الموضع لا يدخله تمساح لانه قد طلسمته الفلاسفة المتقدمون خيفة منهم على اهل مصر لانها كانت تضرهم غاية الضرر وحيثما جاوز التمساح هذا الموضع مات وتحول على ظهره يلعب به الصبيان كذا فى عجائب المخلوقات (اويكون هناك) اى فى الكلام (قرينة) اى علامة ظاهرة (دالة على ان المراد بالمستثنى منه) الذى هو غير مذكور فى الكلام لما مر ان اعراب المستثنى على ما يقتضيه العامل مشروط بان يكون المستثنى منه غير مذكور (بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا) اى جزما بلا شك لنصب على التمييز (مثل قرأت الايوم كذا) فان يوم كذا منصوب على الظرفية بقرأت لانه لايبعد ان يقرأ جميع الايام الا اليوم المعين (اى اوقعت القراءة) اى صدرت منى القراءة (كل يوم) بحيث لم يترك يوم (الايوم كذا) اى الايوم الجمعة مثلا حيث وقع فيه الترك (لظهور انه) اى الشان (لايريد المتكلم) بهذا الكلام (جميع ايام الدنيا) لانه يعلم جزما انه ليس فى وسعه ذلك لان بعض ايامها قد مضى وهو غير مخلوق وبعضها قد مضى وهو صبى وبعضها سيأتى هو ليس بمراد لان مراد المتكلم ايقاء القراءة فى الايام الماضية لا الاتية والحاضرة ويريد ايضا ان قراءة مستمرة متصل بعض ايامها ببعض بحيث لم يقع بينهما فصل وهذا المعنى لا يتأتى فى الايام الاتية (بل) لايريد بكلامه هذا هذا الا (ايام الاسبوع) بضم الهمزة وسكون السين المهملة جمع سبع بضم السين وسكون الباء الموحدة من تحت واحد من سبع بفتح السين وسكون الباء يقال له بالفارسية هفته يعنى قراءت ايقاع كنيم در هفتهٔ يك لكن يك روز ازان هفته قراءت ايقاع نمى كنيم لا جمع سبع بفتح السين وسكون الباء يعرف بالتأمل (او) ايام (الشهر او مثل ذلك) اى ادنى منهما مثل خمسة عشر يوما او عشرين يوما وستة ايام او خمسة ايام او اكثر من الشهر مثل شهرين او ثلاثة اشهر او اربعين يوما او خمسين او سنة او سنتين او غير ذلك مما يمكن اعتباره (ولقائل) خبر مقدم (ان يقول) مبتدأ (كما لا يستقيم المعنى) الجار والمجرور متضمن معنى الشرط لان لفظة ما تكون للشرط نحو ما تصنع اصنع واذا ركبت مع الكاف تضمنت معنى الشرط فتقدير الكلام ان لم يستقم المعنى (على تقدير عموم المستثنى منه فى) الكلام (الموجب فى بعض الصور) مثل ضربنى الا زيد وكذا حالة النصب والجر ولذا لم يقع المستثنى المفرغ فى الموجب الا بشرط استقامة المعنى ويؤيد هذا المعنى

المعرفة همزة وصل وحكى ابو على ياالله بالوصل على اصل وكيف يتصور تعميم الكلام والاعتراض على من لم يسلك هذه الطريقة الباطلة بعد تصريح صاحبه بانه جئ به لافادة اختصاص عدم توسط المبهم بلفظة الجلالة فانه قال فى الشرح وقالوا ياالله خاصة فادخلوا يا على الاسم وان كان فيه لام التعريف اما لانها منزلة منزلة الاصل للزومها وعوضها عن الهمزة التى هى فاء لان اصله الاله فنقلت حركة الهمزة الى اللام وحذفت فصار اللاه ثم ادغموا اللام فى اللام فقالوا الله اولان النداء كثر فيها اكثر من غيره فخفف بحذف الوصلة اولانهم كرهوا ان يأتوا باسم مبهم يطلقونه على البارى سبحانه اولان اطلاق الاسماء يتوقف على الاذن ولم يجئ اذن فى ايها وهذا حق يصح ان يقال ياايها الله وياهذا الله هذا كلامه وبه ظهر سقوط قوله ولك ان تحمل الخ على انه فاسد فى نفسه فتأمل (قوله ويتم الثانى التأكيد لفظى قيل ولم ينون لعدم انصرافه ولكونه مؤنثا بتأويل القبيلة اولكونه علما واتفاق الشعر يقتضى الشعر عدم صرفه فلم يصرف بسبب واحد وهو العلمية كما هو مذهب الكوفيين هذا ما يمكن ان يقال واما ما قال الشيخ

دخول الفاء فى قوله (فربما) بالتخفيف والتشديد وما كافة ولذا دخلت رب الفعل (لا يستقيم المعنى) اى معنى الكلام (على تقدير عموم المستثنى منه فى غير) الكلام (الموجب) فى بعض الصور (ايضا) اى كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه فى الكلام الموجب (نحو ما مات الا زيد) اذ لا يصح ان يقال ما مات احدا وما مات كل احد الا زيد وهو ظاهر اذا كان الحال والشان كذلك (فينبغى ان يشرط فى غير) الكلام (الموجب ايضا) اى كما اشترط فى الموجب (استقامة المعنى) اى معنى الكلام على تقدير عموم المستثنى منه فينبغى ان يقول ويعرب على حسب العوامل اذا كان غير مذكور وهو فى غير الموجب وان يستقيم المعنى حتى تكون القيود ثلاثة (وايضا) اى كما ورد هذا السؤال يرد ايضا (لا يصح مثل قرأت الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم) المستثنى (بايام الاسبوع) الباء هنا دخلت على المقصور عليه يعنى مثل ان يقال قرأت كل يوم من الايام الاسبوع الا يوم كذا (مثلا) قد سبق وجه انتصاب مثلا (فيجوز مثل هذا التخصيص فى) نحو (ضربنى الا زيد) وذلك التخصيص يكون (بان يختص المستثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصين) يعنى يكون المستثنى منه عاما لكل واحد من جماعة واحدة فقط ويستثنى منه زيد الداخل فى تلك الجماعة (اذا كان هناك) اى عند الاستثناء من الكلام الموجب (قرينة) حالية دالة على الجماعة المخصوصة كما يقول المضروب حال الشكاية ضربنى الا زيد فان حاله يدل على انه لا يريد كل احد عاما بل يريد من المحلة الفلانية او من القرية او نحوهما فيكون التقدير ضربنى كل احد من محلة كذا الا زيدا ومقالية كقول المضروب لمن قال له من ضربك من محلة كذا ضربنى الا زيد اى ضربنى كل احد من تلك المحلة الا زيد اذا عرفت هذا (فلا فرق بين هاتين الصورتين) اى بين قوله ضربنى الا زيد حيث لا يجوز وبين قوله قرأت الا يوم كذا فيجوز (فى كون كل واحد منهما جائزة مع القرينة) الدالة على جوازهما (وغير جائزة بدونها) اى بدون القرينة الدالة على الجواز ايضا لما عرفت انه اذا وجدت قرينة تدل على ان المستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا جاز سواء كان الكلام موجبا او غير موجب (واجيب) على الاعتراض الاول (بان المعتبر) فى بناء الاحكام ونصب الدلائل فى هذا الفن (هو الغالب) يعنى (والغالب فى الايجاب) يعنى اذا كان الكلام موجبا (عدم استقامة المعنى عن العموم) اى على كون المستثنى منه عاما لان الايجاب لا يقبل العموم ما لم تكن قرينة ولا يقتضى التكرار ولا يستوعب الازمان (و) الغالب (فى النفى عكسه) يعنى الغالب فيه استقامة المعنى على تقدير عموم المستثنى منه (لاشتراك جميع افراد الجنس) المراد بالجنس ههنا الجنس الاسفل كالانسان لان الاجناس اربعة على ما بين فى كتب المنطق الجنس الاسفل كالانسان والجنس الوسط كالحيوان والجنس الاوسط كالجسم والجنس الاعلى كالجوهر (فى انتفاء) متعلق بالاشتراك (تعلق الفعل بها) اى تلك الافراد اى لان كون جميع افراد الانسان مشتركة فى تعلق الفعل بها نفيا (ومخالفة) عطف على اسم اى ولان مخالفة (واحد) اى فرد

الرضى فهو ان التأكيد اللفظى فى الاغلب تكرير اللفظ الاول بلا تغيير ولا تفاوت حكما حذف تنوين الاول الاضافة كرر بلا تنوين لجاء الثانى بلا تنوين وان لم يضف ولا وجه لاختيار ما اختاره واسناد ذلك الى الرضى فان الاول مما يلتفت اليه والثانى هو القول المعول عليه غير ان الرضى يقول فيه بالاغلبية لما سبق من قول روبة وغيره يقولون بالوجوب ويحملون قول روبة على الشذوذ قال المص فى الشرح اما الضم فظاهر لانه منادى مفرد واما النصب فعلى وجهين احدهما ان يراد بتيم الاول اضافته الى عدى المذكور احرا ثم اكد تأكيدا لفظيا بلفظ تيم الثانى والتأكيد اللفظى يأتى ولا يغير ما قبله ولا ما بعده عما كان عليه فلذلك بقى منصوبا على حاله وذكر فى الوجه الثانى ما ذكره الشارح قدس سره من حذف المضاف اليه اولا استغناء بذكره اخرى (قوله) وذلك مذهب سيبويه قيل المذهب لاسناده وهو الخليل وهو تابع له فيه وليس بذاك فان المشهور نسبة ذلك القول الى سيبويه وقد صرح الرضى وغيره بان ذلك مذهب سيبويه ولم يتعرضوا للخليل ثم قال المص فى الايضاح وهو مذهب

واحد (اياها) اى افراد الجنس (فى ذلك) متعلق بالمخالفة اى فى انتفاء تعلق الفعل بها (مما يكثر ويغلب) عطف تفسير خبر ان قوله مما يكثر مثل ماضربنى الازيد فانه تعلق الضرب بكل واحد انتفاء وتعلق بواحد معين منه وهو زيد مثلا ثبوتا يعنى ان يكون الفعل منفيا عن كل احد بحيث لم يثبت ويكون مثبتا على واحد معين هو زيد كثير وغالب هو ظاهر ومثله ايضا مارأيت الازيدا ومامررت الابزيد (واما اشتراكها) اى اشتراك جميع افراد الجنس (فى تعلق الفعل بها) اى بتلك الافراد ثبوتا (ومخالفة) عطف على الاشتراك (واحد) من تلك الافراد (اياها) اى الافراد (فى ذلك) اى فى تعلق الفعل (فمما يقل) الفاء جواب اما والجار والمجرور خبر (كما فى المثال المذكور) فى المتن من قوله قرأت الايوم كذا لان تعلق القراءة فيه بجميع افراد الجنس وهو ههنا اليوم وافراده كل واحد منه حيث وقعت فيه ولكن لم تتعلق بفرد منها حيث لم تقع فيه (وبان الفرق) عطف على قوله بان المعتبر باعادة الجار اشارة الى انه جواب للاعتراض الثانى بقوله وايضا لا يصح الخ يعنى واجيب عن الاعتراض الثانى وهو قوله وايضا لا يصح الخ بان الفرق (بين قولك قرأت الايوم كذا) الذى ذكر فى المتن مثال لاستقامة المعنى (و) بين قولك (ضربنى الازيد) الذى حكم بعدم صحته (ليس) اى الفرق بينهما شيئا من الاشياء (الابظهور قرينة دالة على) ان المستثنى (بعض معين من المستثنى منه مقطوع) بالجر صفة سببية لقوله بعض (دخوله) بالرفع نائب فاعل لقوله مقطوع والضمير والمجرور للموصوف مثل قولك جاءنى زيد عالم ابوه اى دخول المستثنى (فيه) اى فى المستثنى منه (فى الاول) متعلق بالظهور اى فى المثال الاول وهو قرأت الايوم كذا قوله الفرق اسم ان وقوله ليس الابظهور الخ خبرها الماسبق انه لا يريد جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر اوغير ذلك (وعدم ظهورها) عطف على قوله ظهور قرينة اى ليس الابعد ظهور قرينة دالة على ان المستثنى بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه (فى المثل (الثانى) وهو قوله ضربنى الازيد (فلوقام) اى وجد (فى) المثال (الثانى) الذى هو ضربنى الازيد (ايضا) اى كما وجدت قرينة فى المثال الاول وجدت فى المثاله الثانى (قرينة ظاهرة الدلالة) مضاف اليه لقوله ظاهرة وهى صفة قرينة لان الاضافة لفظية مثل مررت برجل حسن الوجه (على) ان المستثنى (بعض معين) من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه (كما اذاقيل) للشاكى والمتظلم حيث يقول انى مضروب ومظلوم (من ضربك من القوم) على ان يكون اللام للعهد الخارجى بقرينة شكواه وتظلمه بحث يكون المستثنى داخلا فيهم ولذا قال الشارح (اى القوم الداخل فيهم زيد) مرفوع على انه فاعل قوله الداخل (فقلت) فى جواب (ضربنى الازيد) اى ضربنى كل احد من القوم الداخل فيهم زيد بحيث لم يبق منهم فرد لم يضربنى الازيد فانه لم يضربنى (فالظاهر) بناء على السؤال المحقق (ان ذلك) اى قوله فى جوابه ضربنى الازيد (ايضا) اى كان قوله قرأت الايوم كذا كان يستقيم بالقرينة الحالية كذلك هذا المثال (مما يستقيم فيه المعنى) وانما قال فالظاهر لان وجود مثل هذه القرينة نادر الوقوع ومع وجودها فالاصل فيه الغالب (لكن) اى الاان

سيبويه والخليل وح نقول ان التعارف بينهم نسبة الاقوال التى قال بها سيبويه اليه والتصريح بانه مذهبه وان كان الخليل سبقه فيه وذلك لان اعتناءهم به اكثر من اعتنائهم به (قوله) على الياء المغيرة بالحذف اوالقلب قيل هذا عبارة الرضى حيث قال لتدل الشهرة على الياء المغيرة او المحذوف ثم قيل وهو الاولى لانه لا يسمى المحذوف مغيرا وانت خبير بان الشارح قدس سره اتى بعبارة الرضى بعينها فانه قال و هذان الوجهان لا يكونان فى كل منادى مضاف الى ياء المتكلم بل فى الاسم الذى غلب عليه الاضافة الى الياء واشتهر بها لتدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف او القلب فلا تقول ياعدو و ياعدوا هذا كلامه و التغيير كذلك ليس بمستقيم فان الياء المغيرة تشمل المحذوفة ضرورة مغايرة صورة الحذف صورة الذكر فلا يصح جعل الحذف قسيما للتغيير (قوله) ويكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء فى هذه الوجوه كلها وقفا قيل جعل بالهاء متعلقا بيكون فيكون الجملة عطفا على الخبر او على الجملة الاسمية وعلى التقديرين تفيد العبارة وجوب الهاء

(الغالب) في مثل هذا المثال (عدم وجدان قرينة كذلك) اى قرينة مقالية تدل على المستثنى بعض معين معلوم دخوله في المستثنى منه يقينا (في) الكلام (الموجب) والبناء على ماهو الاصل وهو عدم وجود القرينة هو الاولى (فالغالب فيه) اى في الكلام الموجب (عدم استقامة المعنى) على تقدير عموم المستثنى منه والغالب في الغير الموجب استقامة المعنى على تقدير عموم المستثنى منه ولذا اشترط في الموجب استقامة المعنى على تقديره دون غير الموجب عملا بما هو الاصل وهو الاستقامة وعدمها غالبا ولما بين ان استقامة المعنى في الموجب شرط لان يكون المستثنى معربا على حسب العوامل دون غير الموجب اراد ان يوضح هذا الشرط فقال (ومن ثمة) متعلق بقوله لم يجز (اى ومن اجل ان) المستثنى (المفرغ) اى المفرغ له لما سبق انه كان من قبيل الحذف والايصال (لايكون) اى لا يوجد (في) الكلام (الموجب) بل يشترط ان يكون الكلام غير موجب (الا ان يستقيم المعنى) اى الا بشرط استقامة معنى الكلام فانه حينئذ يقع المستثنى المفرغ في الموجب (لم يجز) توسط الا بين اسم الافعال الناقصة التي هي مصدرة بحرف النفي وبين غيرها مع بناء العمل فيهما رفعا ونصبا (مثل مازال زيد الا عالما) ومابرح زيد الا مقيما ومافتئ عمرو الا مسافرا او ماانفك زيد الا قائما (اذ معنى) اى لان معنى (مازال) اى الفعل الذي في اوله حرف النفي (ثبت لان نفي النفي اثبات) لان زال واخواته معناه النفي مثل امتنع وعدم ومات غيرها ونفي النفي اثبات فيثبت لان معنى مامات زيد ثبت ووجد لانه اذا كان في الكلام قيد يكون النفي متوجها اليه واذا لم يوجد فيه قيد توجه الى اصل الفعل نحو ماضرب زيد ولما توجه النفي ههنا الى النفي ونفاه بنفي اصل الفعل وهو الثبوت فيكون معنى مازال واخواته ثبت ودام (فيكون المعنى) اى معنى مازال زيد الا عالما (ثبت زيد دائما) اى حال كونه دائما ومستمرا (على جميع الصفات) سواء كانت متقابلة اوغير متقابلة مذقبلها (الا على صفة العلم فلا يستقيم) هذا المعنى لانه محال لانه لا يمكن ان تجتمع الصفات كلها في زيد لكونها متقابلة كالقيام والقعود والحمرة والسواد وغير ذلك (وقال الشارح الرضي) في هذا المقام التوجيه وتصحيحه (يمكن ان يحمل الصفات) المستثنى منها العلم (على ما) اى على صفة (يمكن ان يكون زيد) اسم يكون (عليها) الجار والمجرور خبرها والضمير المجرور راجع الى الموصول بتأويل الصفة وجملة ان يكون فاعل يمكن وهي صفة ما او صلتها (مما لا يتناقض) بيان لما في قوله على ما يمكن اى من الصفات التي لا تناقض فيها بحيث يمكن اجتماعها في شخص واحد (ويستثنى من جملتها العلم) كما يقال ثبت زيد قائما على جميع الصفات المثبتة فيها يعني من الصفات التي لا استحالة في اجتماعها في محل واحد في وقت واحد الا على صفة العلم تنبيها على كمال حمقه وبلادته (او يحمل) عطف على يحمل اى او يمكن ان يحمل (ذلك) اى مثل مازال زيد الا عالما (على المبالغة في نفي صفة العلم) عن زيد اى مبالغة فوق ان يقال امكن في زيد ان يجتمع جميع الصفات المتقابلة والمتضاد بعضها ببعض الا صفة العلم فانها لم توجد فيه (كأنك قلت) الخطاب متروك من ان يكون لمعين ضرف لكل من يخاطب به كقوله تعالى * ولو ترى اذ وقفوا على النار *

في الوقف والوجوب ليس الامع الالف واما الوقف على غلامي بسكون الياء فيكون اجود ويجوز بحذف الياء واسكان ماقبله واذا وقفت على غلامي بالفتح يجوز الهاء والاسكان فالاولى ان يكون وبالهاء عطفا على محذوف اى بلا هاء وبالهاء وقفا فيكون في حيز الجواز الا انه يجب ان يحمل الجواز على مايشمل الوجوب لئلا يشكل بيا غلاماه والعطف في هذه الصورة انما يتصور على الجملة الفعلية اى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه كذا ويكون بالهاء وقفا وكانه اراد بالخبر تلك الجملة الفعلية وبالجملة الاسمية مجموع قوله والمضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه الخ لكنه غفل عما فيه ثم يكون الكلام ح ظاهرا في وجوب الهاء وتعينه عند الوقف وهو لا يجري في الكل وعلى ما اختاره من كون المعطوف عليه محذوفا لا يلزم ذلك بل اللازم ح حمل الجواز على مايقابل الامتناع لكن فيه ان ذلك انما يرتكب اليه اذا ثبت جواز الوقف بالهاء في الكل وفيه نظر والظاهر من كلام المص في الشرح انه اراد بقوله وبالهاء وقفا ان يكون خبر مبتدأ محذوف

فى قول اى ايها المخاطب ( امكن ان يحصل فيه ) اى فى زيد على سبيل الفرض والتقدير (جميع الصفات) الغير المتقابلة والمتقابلة التى يستحيل اجتماعهما فى محل واحد (الاصفة العلم) اى مبالغة فوق أن يقال مثل هذا الكلام فى حقه لانه يمكن ان تجتمع الصفات المتقابلة المستحيلة الاجتماع ولا يمكن ان يوجد شئ فيه العلم انتهى كلام الرضى ههنا (وعلى التقديرين) متعلق بقوله (يندرج) اى يندرج يعنى ويدخل قوله مازال زيد الاعالما على التقديرين اى التقدير الاول والتقدير الثانى (فى صورة الاستقامة ) اى استقامة المعنى ولا يخفى) اى لا يكون خفيا (على المتفطن) اى المتفكر بجودة عقله وقوة ذكائه (انه) اى الشان (يمكن بمثل هذه التأويلات) اى بهذين التأويلين اللذين اوردهما الرضى وامثالهما وانما قال هذه التأويلات بصيغة الجمع اشارة الى انه لا يخصر فى مانقله الرضى بل يجوزان يأول بتأويلات اخر (ارجاع) بالرفع فاعل يمكن وهو خبر ان وهى مع اسمها وخبرها فى محل الرفع على انها فاعل قوله ولا يخفى (جميع المواد الايجابية) اى جميع الامثلة التى تكون موجبة غير سالبة ولا فى معناها (عند) ارادة (الاستثناء الى صورت الاستقامة) اى استقامة المعنى فى الموجب قوله الى صورة متعلق بقوله ارجاع فيوجد المستثنى المفرغ فى كل كلام سواء كان ذلك الكلام غير موجب اوموجبا فلم يصح قول المص بل قول النحاة فى هذا المواضع وهو غير الموجب (كما يقال ) بناء على التوجيه الاول ( مثلا فى قولك ضربنى الازيد المراد منه من يتصور منه الضرب من معارفك ) بيان من فيكون التقدير ضربنى كل احد ممن يتصور منه الضرب ممن تعرفه الازيد فيستقيم المعنى فيصح هذا المثال وغيره ( اوالمقصود ) عطف على قوله المراد (منه) اى من قولك ضربنى الازيد بناء على التوجية الثانى ( المبالغة فى غلو ) بضم الغين المعجمة مصدر على وزن دخول مضاف الى فاعله وهو ( المجتمعين ) بمعنى الكثرة اى غلبة المجتمعين وكثرتهم بحيث لا يمكن احصاؤهم ( على ضربك ) متعلق بقوله المجتمعين وفى بعض النسخ على ضربى بالاضافة الى الياء دون الكاف فالصواب ههنا الياء لان اول الكلام وهو ضربنى بالياء فيكون التفسير مناسبا للمفسر بالفتح فالحق ماقاله المصنف انه لا يلزم ان تكون استقامة المعنى شرطا فى غير الموجب واما فى الموجب فيجب ان تكون استقامة المعنى شرطا ليصح الكلام بظاهره ويحصل المرام ولما بين اجمالا فى القسم الثانى من المستثنى ان البدل هو المختار لماسبق اراد ان يفصل المواضع التى يتعذر فيها البدل حملا على لفظها بل يكون البدل حملا على المحل عملا بالمختار الا انه فصل بينهما بالقسم الثالث من المستثنى لان تحقيقة يتوقف على معرفة المعرب على حسب العوامل ولتكون الاقسام الثلاثة للسمتثنى متوالية بلا فصل بينهما فقال ( واذا تعذر البدل ) اى امتنع ان يجعل المستثنى بدلا ( من حيث حمله ) اى حمل البدل الذى هو المستثنى ( على اللفظ )( اى) على ( لفظ المستثنى منه ) اى على اعرابه الملفوظ اوالمقدر ( فعلى الموضع ) ( اى يحمل ) المستثنى البدل ( على موضع المستثنى

( منه )

تقديره وهو بالهاء وقفا على ان يكون الضمير راجعا الى ماقبله وهو غلاما وحيثئذ بم الحكم غيره من الوجوه الثلاثة لعدم تعين الهاء فيها وتعينه هنا فانه قال فيه بعد قوله واما ابدا امهم من الياء الفا فلانها اخف والحق الهاء لبيان الالف ولم يتعرض لغير ذلك وهو المفهوم من كلام الز مخشرى ايضا حيث قال وفى الوقف ياربا ه ويا غلاماه مقتصرا على هذا القدر والرضى ايضا حمل كلام المص على ذلك دون ماذهب اليه الشارح من التعميم للكل حيث قال واما قوله وبالهاء وقفا اذا وقفت على ياغلاما فبالهاء لبيان الالف ثم قال واذا وقفت على ياغلامى بسكون الياء وصلا فالوقف عليها بالسكون اجود ويجوز حذفها واسكان ماقبلها وذلك على مذهب من وقف على القاضى باسكان الضاد واذا وقفت على ياغلامى بفتح الياء وصلا جاز الاسكان للوقف وجاز الحاق هاء السكت مع ابقاء الفتح هذا كلامه وهو صريح فى حمل عبارة المتن على الوجه الرابع من تلك الوجوه خاصة وعدم جواز الوقف بالهاء فى الباقى الا فى الوجه الاول وذلك الايماء الى رجحان

منه ) اى على محله ( لا على لفظه ) اى لا يحمل المستثنى على لفظ المستثنى منه اى على
اعرابه اللفظى اوالتقديرى لانه متعذر بل يحمل على اعرابه المحلى ويجعل بدلا منه
( عملا بالمختار ) وهو البدل بناء (على قدر الامكان) اى على ما امكن وهو الاعراب المحلى
لان اللفظى اوالتقديرى متعذر ولا ينصب على الاستثناء ليكون عملا بغير المختار لان المختار
مادام يكون ممكنا لا يصار الى غير المختار وذلك التعذر فى اربعة مواضع ذكرها المصنف
بالامثلة الا انه جعل القسمين المجرور بمن الاستغراقية والمجرور بالباء الزائدة قسما واحدا
لكون الجار فيهما حرفا زائدا وجعل الاقسام ثلاثة واورد لكل واحد منها مثالا الاول
ما اذا كان المبدل منه مجرورا بمن الاستغراقية ( مثل ما جاءنى من احد الا زيد ) فان
لاحد حالين حال لفظه وحال محله والاول مجرور بمن والثانى مرفوع على انه فاعل جاء
( فزيد بدل مرفوع ) لفظا ( محمول على موضع احد ) اى محل احد لما قلنا ان محله رفع
على انه فاعل جاء ( لا مجرور ) لفظا ( محمول على لفظه ) اى على لفظ احد لان البدل
من لفظه متعذر لما سيجئ (و) الثانى ما اذا كان المبدل منه فيه مبنيا لفظا ومنصوبا محلا
بان يلى لا التبرئة نكرة مفردا اومضافا اومشبها به (مثل) ( لا احد فيها ) ( اى فى الدار )
فان لاحد فى هذا المثال ثلاثة احوال حال لفظه وهو البناء على الفتح ومحله القريب وهو نصبه
على ان يكون اسم لا ومحله البعيد وهو الرفع بالابتداء والمراد بالمحل ههنا هو هذا المحل
الثالث لان لفظه ومحله القريب فى التعذر سيان لما سيأتى ( الا عمرو ) ( فعمرو ) فى هذا
المثال بدل مرفوع ( محمول على محل احد ) وهو المحل البعيد ( لا ) منصوب محمول
( على لفظه ) اومحله القريب (و) الثالث ما اذا كان المبدل منه فيه خبر ما ولا المشبهتين
بليس ( مثل ) (ما زيد شيئا) فان لشئ حالين حال لفظه وهو النصب بما ومحله وهو الرفع
بالابتدائية (الا شئ لا يعبأ) مبنى للمفعول من عبأ يعبأ مثل قرأ يقرأ وبابه قطع و (و) نائبه
(اى لا يعتد به) مبنى للمفعول (فشئ) بدل (مرفوع محمول على محل شيئا لا منصوب على
لفظه) اى لفظ شيئا لان الحمل على اللفظ متعذر (وقوله لا يعبأ به ليس) موجودا (فى كثير من
النسخ) سبق تفسير قوله النسخ لانه لاحاجة اليه لان المقصود منه مجرد التمثيل لا المعنى حتى
يرد انه اذا لم يوصف به يلزم استثناء الشئ من نفسه وهو غير جائز ولانه توافق اخواته اذ لا
قيد فيها (وعلى ما وقع فى بعضها) اى بعض النسخ (فهو) مبتدأ (صفة شئ المستثنى) خبره وعلى
متعلق بالخبر اى فقوله لا يعبأ صفة شئ المستثنى بناء على ما وقع فى بعضها (قيل) فى توجيهه
(انما وصفه به) مع انه لاحاجة اليه لما ذكرنا (لئلا يلزم استثناء الشئ من نفسه ) استثناء
نفى الشئ بحيث لم يبق بعد الثنيا شئ فى محله وهو غير جائز لان المقصود من الاستثناء
ان يبقى بعد الثنيا شئ فى محله سواء كان اقل او اكثر اومساويا لما سبق وههنا لم يبق شئ
بعد الثنيا فيه اذ لا يصح ان يقال لفلان على مائة الا مائة واما اذا وصف بكون الشئ مخصوصا
بوصفه فيكون استثناء الخاص من العام كما يقال ليس لفلان على مائة الا مائة جيدة (ولا يخفى انه)

الاسكان حيث اتى به
اولا وانما هو كذلك
لان الوقف بالهاء على
ماهو الصحيح لا يكون
الا عند انفتاح ما قبلها كما
تقف عليه ان شاء الله
تعالى ( قوله ) بابدال
الياء بالتاء بتقديم
التحتانية على الفوقانية
وحمل عكس ذلك بادعاء
ان الباء صلة الابدال وهو
انما يدل على المتروك
وليس بذلك قال
الجوهرى وابدلت الشئ
بغيره واستبدال الشئ
بغيره وتبدله به اذا
اخذه مكانه و ابدال
قوم من الصالحين
لا تخلو الدنيا منهم اذا
مات واحدا بدل الله
مكانه بآخر فتدبر وانما
طولت التاء فيهما لكونها
عن التاء كتاء بنت
واخت عن الواو لكنها
توقف عليها بالهاء بخلاف
تاء اخت لان اصل هذه
اصلى واصل تلك زائدة
فيفترقان كذا قيل وفيه
نظر لانه توقف على ظلمة
وغرفة بالهاء فالصواب
ان يقال لكنها توقف
عليها بالهاء بخلاف تاء
اخت وبنت لانفتاح ما قبلها
والقراء يقف عليها بالتاء
لانها ليست لتأنيث المحض
كما اخت وبنت قال
الرضى والاولى الوقف
بالهاء لانفتاح ما قبلها كما
فى ظلمة وغرفة بخلاف تاء
اخت بنت فمن وقف
عليها بالتاء كتبها تاء ومن

اى الشان (لو جعل المستثنى منه شيئا اعم من ان يزيد عليه) المستثنى منه (صفة) مثل اى يكون عظيما اوكريما اوشريفا اوغيرها من الصفات (غير الشيئية اولا) يزيد عليه صفة غير الشيئية حتى يكون له شيئية فقط فيكون الشئ الاول بهذا الاعتبار عاما (وخص المستثنى بما) اى بشئ (لا يزيد عليه غير الشيئية) فيكون الشئ الثانى بهذا الاعتبار خاصا داخلا فى الشئ الاول لان الخاص يكون داخلا فى العام فيجوز استثناؤه منه كما فى قولك لفلان على مائة درهم فانها عامة لان تكون جيدة ورديئة ومتوسطة وتكون عارية عنها الامانة واردت بالمستثنى مثلا ما كان عاريا عنها فيجوز بهذا اعتبار استثناء المائة الثانية من الاولى (لكان) هذا الاعتبار (ادق) لانه لا يطلع عليه ولا يفهمه الا اولو الالباب (والطف) لانه المعنى اذا كان دقيقا يكون لطيفا واذا كان ادق يكون الطف والرابع على ماقلنا ما كان المبدل منه فيه مجرورا بالباء الزائدة لتأكيد غير الموجب مثل ما زيدا وليس زيدا وهل زيد بشئ الاشيئا على مافهم من الرضى ولما فرغ من تعداد الصور التى يتعذر البدل فيها من لفظ المبدل منه اراد ان يبين علتها على ان يكون النشر على ترتيب اللف وبين الشارح ايضا ما يتعلق به حرف التعليل فقال (وانما تعذر البدل) حملا (على اللفظ) اى على لفظ المستثنى منه (فى الصورة الاولى) من الصور المذكورة وهى ما كان المبدل منه فيها مجرورا بحرف الجر يعنى بمن الاستغراقية (لان من) (الاستغراقية) قيد من بالاستغراقية ليكون المثال مما لا تزاد من فيه اتفاقا لان من تزاد فى الاثبات عند الاخفش والكوفيين ايضا الا انها فى الاستغراق (لا تزاد) (اتفاقا) اى باتفاق النحاة (بعد الاثبات) (اى بعد ما صار الكلام مثبتا) فيه اشارة الى ان همزة الفعل ههنا للصيرورة مثل قولك امشى الرجل اى صار ذا ماشية (لانتقاض النفى) الذى هو فى ماجاءنى (بالا) لان الا وضعت لان تجعل ما بعدها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا يعنى ان كان ماقبلها منفيا يكون ما بعدها مثبتا وان كان مثبتا يكون منفيا وههنا ماقبلها منفى فتكون لاثبات ما بعدها بنقض النفى الذى فيما قبلها وعلل قوله لا تزاد بعد الاثبات يعنى بين وجهه بقوله (لانها) اى لان من الاستغراقية تزاد فى الكلام الغير الموجب يعنى المنفى (لتأكيد النفى) لان النفى يستوعب الازمان والاستغراق ايضا يستوعب الازمان فيصلح ان يكون من الاستغراقية تأكيد النفى المستغرق (ولا نفى) حاصل (بعد الانتقاض) اى بعد انتقاض النفى بالا حتى يؤكد بمن الاستغراقية (فلو ابدل) (المستثنى على اللفظ) اى حملا على لفظ المستثنى منه عملا بالظاهر (وماجاءنى من احد الا زيد بالجر) اى بجر زيد حملا على لفظ احد (لكان) هذا القول اى المستثنى (فى قوة قولنا جاءنى من زيد) لان البدل يكون بتكرير العامل اى عامل المبدل منه والعامل فى المبدل منه لفظة من فيلزم تكرارها مع ما تعلقت به فيكون التقدير ماجاءنى من زيد الا جاءنى من زيد (فلزم زيادة من فى الاثبات وذلك) اى زيادة من فى الاثبات (غير جائز) لما سبق انها انما تزاد لتأكيد النفى يعنى يستغرق النفى جميع افراد المنفى مثلا اذا قلت ماجاءنى من رجل فمعناه ماجاءنى من واحد الى اقصاه واذا لم يكن نفى لم تزد لعدم

(الفائدة)

وقف بالهاء كتبها هاء لان وقف بالهاء كتبها هاء لان مبنى الخط على الوقف (قوله) او مكسورة لمناسبة الياء قبل الياء لا تناسب الكسر والوارد عليها بل تنافيها انما تناسب الكسر قبلها فالاوجه ان يقال لما ابدل بالتاء الياء فاقتضت كسائر تا آت التأنيث فتح ما قبلها انتقل اليها الكسر الذى هو مقتضى الياء محفوظ بعد حذفها للدلالة عليها و لا يخفى بطلانه فان مناسبة الياء الكسرة امر مقطوع به لانها طبيعة الياء وهذا مما لا قائل بخلافه وبه وجه المص فى الشرح حيث قال ويا ابت ويا امت بقلب الياء تاء على غير قياس وكانت مكسورة لانها بدل عن حرف يناسب الكسرة ومفتوحة لانها بدل عن حرف محرك بالفتح هذا كلامه وانما تورط القائل فى هذه الورطة من قولهم فى بعض المواضع وكسر ماقبل الياء لمناسبة الكسرة الياء فانساق ذهنه الى ان المراد بالكسرة المناسبة لها هى كسرة ماقبلها كما يقوم من قوله وانما تناسب الكسر قبلها ولم يدر كون المراد ان مناسبة ذلك الحرف لتلك الحركة دعت الى تبديل حركة

الفائدة فى زيادتها حتى لو زيدت تكون حشوا بلا فائدة فوجب الحمل على المحل ليكون عملا بالمختار بقدر الامكان (و) انما تعذر البدل حملا على لفظ المبدل منه (فى الصورتين الاخيرتين) الاول قوله ولا احد فيها الا عمرو والثانية قوله مازيد شيئا الا شئ لا يعبا به (لانه) اى الشان (لو ابدل المستثنى على اللفظ) اى حملا على لفظ المستثنى منه (وقيل) فى كيفية ابداله (لا احد فيها الا عمرا بالنصب) اى بنصب عمرا حملا على لفظ احد وقيل مازيد شيئا الا شيئا بنصب شيئا حملا على لفظ شيئا (لان فتحته) اى فتحة احد وان كانت بنائية الا انها (شبيهة بالحركة الاعرابية) فى حصولها بالعامل وكونها عارضة فكما يحمل على اللفظ فى الحركات الاعرابية نحو جاءنى زيد اخوك كذلك ههنا يحمل على اللفظ (لانها) اى فتحته (حصلت بكلمة لا) فتكون عارضة اذا كان الامر كذلك (فهى) اى تلك الفتحة فى العروض والحصول (كالنصب الحاصل بالعامل) فكما يحمل على النصب على ذلك التقدير كذلك يحمل على هذه الفتحة (فلا بد حينئذ) اى حين كونه بدلا محمولا على اللفظ اى على لفظ احد (من تقدير لا) فى المستثنى المحمول على لفظ احد (حقيقة) تمييز من النسبة الاضافية التى فى تقدير لا لكون البدل بتكرير العامل (او حكما) عطف على حقيقة اكتفاء بعامل المبدل منه وانسحاب اثره على البدل (لتعمل) لفظة لا (فيه) اى فى البدل (هذا العمل) اى البناء ان حمل على لفظ احد واذا غير جائز لان المعرفة لا تبنى بعد لا ولان المعرفة لا يقع بعدها الا مرفوعة لفظا على البناء او النصب ان حمل على محله القريب وذا ايضا غير جائز لان لا لا تعمل فى المعرفة لما سيجئ واذا لم يجز التقدير حقيقة او حكما تعذر الحمل على لفظه او محله القريب لانه لو حمل لبقى المعمول بلا عامل فوجب ان يحمل على محله البعيد ليكون عملا بالمختار بقدر الامكان (وكذا) اى كالحال فى لا الحال (فى قوله مازيد شيئا الا شئ) لانه (لو) نصب و (حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه) وهو الشئ الاول ولفظه النصب لانه خبر ما وقيل مازيد شيئا الا شيئا بالنصب (لا بد حينئذ من تقدير ما) فى المستثنى (كذلك) حقيقة او حكما (لتعمل) لفظة ما (فيه) فى المستثنى المحمول على لفظ المستثنى منه وانها لم تقدر ان تعمل بعد الا هذا العمل فتعذر الحمل على لفظه فوجب ان يحمل على المحل ليكون عملا بالمختار بقدر الامكان (وما ولا لا تقدران) هذا من قبيل عطف معمولين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد اى ولان ما ولا لا تقدر ان مبنى للمفعول فى المستثنى المحمول واعلم انه ذهب بعضهم الى ان العامل فى المعطوف والبدل مقدر ليكون كل منهما مستقلا كانه غير تابع اما فى المعطوف فلكون حرف العطف فاصلا قائما مقام العامل واما البدل فلكونه بدلا مقصودا بالنسبة فكأنهما خرجا من حكم التبعية وفى سائر التوابع العامل فى التوابع هو العامل فى المتبوع بحكم الاستصحاب فى سراية حكم العامل فى المتبوع اليه لانها عين المتبوع لان التأكيد عين المؤكد والصفة تخصص او توضح متبوعها وعطف البيان يوضح متبوعة ايضا وذهب بعضهم الى ان البدل

ما قبلها بها والعجب انه لذلك من قوله ومحفوظ بعد حذفها للدلالة عليها فانه لو لم يكن المناسبة تامة بين الياء ومطلق الكسرة لما حصلت هذه الدلالة وما اتى به من الوجه فعلى تسليم صحته انما يتم اذا كان الكسر مقصورا عليه والواقع خلافه (قوله) فانهم يقولون بنت ام وبنت عم على الوجوه اورد عليه انه لو كان اعتبار الاختصاص بالنظر الى الام والعم دون المضاف لافادت العبارة جواز ياغلام ام ياغلام عم فالاوجه ان يعتبر الاختصاص بالنظر الى الجزئين جميعا ويجعل المؤنث داخلا تحت ذكر المذكر كما شاع (قوله) وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم الخ قيل الاخصر الاوضح وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل باب ياغلامى وفتحها وما فيه اظهر من ان يخفى (قوله) اى واقع فى سعة الكلام يعنى ان الجواز وقوعى ومقيد بسعة الكلام ليحسن مقابلة الضرورة وحال الضرورة فى النداء معلوم بالطريق الاولى والاوضح ان الجواز فيه مطلق وفى غيره مقيد بالضرورة هكذا قيل ولا يخفى ان الامر بالعكس (قوله) اى لضرورية شعرية

والمعطوف كسائر التوابع فى الاكتفاء بعامل المتبوع و سراية حكمه الى التابع اشار الى المذهب الاول بقوله ( حقيقة اذا لم يكن البدل الابتكرير العامل ) فيه وفى بعض النسخ اذبكسر الهمزة وسكون الذال والصواب هو الاول يعرف بالتأمل والالمذهب الثانى بقوله ( اوحكما اذا كتفى ) مبنى للمفعول ( بدخوله ) اى بدخول العامل ( على المبدل منه واعتبر ) مبنى للمفعول ايضا ( سراية حكمه ) اى حكم العامل ( اليه ) اى الى البدل ولما كان فى هذا نوع ابهام لانه اذا اكتفى بدخوله على المبدل منه لم يكن مقدرا بينه بقوله ( فانه ) اى الاكتفاء بدخول العامل على المبدل منه باعتبار السراية ( فى قوة التقدير ) لان حكمه اذا كان ساريا فيه فكأنه كان مقدرا ( حال كونهما ) اى ماولا ( عاملتين ) ( فى المستثنى المحمول على البدل ) فيه اشارة الى ان انتصاب عاملتين على الحال ويجوز انتصابهما على التمييز عن النسبة او على انه مفعول ثان لقوله تقدر ان على تضمين معنى الجعل ( بعده ) ( اى بعد الاثبات يعنى بعد ماصار الكلام مثبتا لانتقاض النفى ) الذى هو علة لعملهما ( بالا ) لان الكلمة ربما تكون عاملة مع زوال معناها اذا لم يكن ذلك المعنى موجبا لعلمها و ههنا ليس كذلك ( لانهما ) ( اى ماولا ) ( عملتا ) فى اسمهما وخبرهما ( للنفى ) اى لاجل النفى فكان النفى سببا للعمل حتى لو لم يكن فيهما نفى لم تعملا لانه مدار حملهما على ليس وان (و) الحال انه ( قد انتقض النفى ) الذى كان سببا لعملهما ومدار الحمل ( بالا ) لما سبق انها اذا وقعت بعد النفى توجب اثبات مابعدها فانتفى السبب والعلة وانتفاؤهما يوجب انتفاء الحكم وهو العمل وانتفى مدار الحمل ايضا ( وحيث ) اى ولما ( تعذر فى هاتين الصورتين ) يعنى فى لا احد فيها الاعمرو وفى مازيد شيئا الاشئ ( البدل على اللفظ ) اى حملا على لفظ المستثنى منه ( حمل ) المستثنى ( على المحل ) اى على محل المستثنى منه ليكون عملا بالمختار بقدر الامكان و ذلك لان النواسخ اذا دخلت على الجملة الاسمية اعنى على المبتدأ والخبر غلبت على عاملها الذى هو المعنوى لكونها لفظية واللفظى اقوى من المعنوى الا انه يجوز ان يقدر عمل العامل المعنوى اذا كان اللفظى حرفا لضعفه فى العمل مثل ان زيدا قائم وعمرو والعطف على محل اسم لا التبرئة ونعت اسمها على محله ( فعمرو ) فى المثال الاول بدل ( مرفوع على انه محمول على محل احد ) يعنى محله البعيد ( وهو ) اى المحل البعيد فى احد ( الرفع بالابتداء ) لتخصصه بالعموم لوقوعه فى حيز النفى مثل مااحد خير منك لما سبق ( وشئ ) فى المثال الثانى بدل ( مرفوع على انه محمول على محل شيئا وهو ) اى محل شيئا ( الرفع بالخبرية ) انه معمول بالعامل المعنوى لما سبق انه يجوز ان يعتبر العامل المعنوى اذا كان العامل اللفظى ضعيفا بان كان حرفا ( فان قلت لا احد فى هذا المثال ) اى فى قوله لا احد فيها الاعمرو ( محلان ) اعتبارا للعامل المعنوى ( من الاعراب محل قريب ) بدل من قوله محلان بدل البعض اوخبر

( مبتدأ )

قيل ظاهره انه جعل ضرورة منصوبا على انه مفعول له و عامله الجواز فورد ان الجواز صفة الترخيم والضرورة اى الاضطرار صفة المتكلم فلم يوجد شرط نصب المفعول له على ماسيجئ وهو المشهور فيما بين الجمهور فقيل ان العامل فى ضرورة الترخيم والتقدير ويرخم فى غيره ضرورة ولك ان تجعل اللام فى عبارة الشارح للوقت اى جاز وقت ضرورة ان تجعل الاضطرار صفة الترخيم اى الترخيم فى غير المنادى واقع لاضطراره الى الوقوع والاوجه اعمال الفعل المفهوم من الكلام كما ذهب اليه الهندى حيث قال اى يفعل الترخيم فى غير المنادى للضرورة فيكون مفعولا له لفعل الترخيم دون جوازه وقد جوز رفع الضرورة على انه خبر مبتدأ محذوف بحذف مضاف هو فى غير المنادى اثر ضرورة والظاهر من كلام المص ان المراد ليس هذا ولا ذاك فانه قال فى شرح قوله وترخيم المنادى جائز وفى غيره ضرورة يريد ان الترخيم فى المنادى جائز فى سعة الكلام فى غير المنادى انما يكون فى ضرورة

مبتدأ محذوف ( وهو ) اى ذلك المحل فيه ( نصبه بكلمة لا ) التى لنفى الجنس لان اسمها
المبنى يكون منصوبا بها محلا ( ومحل بعيد ) عطف على قوله محل قريب على التوجهين
( وهو ) اى المحل البعيد فيه ( رفعه بالابتداء ) يعنى بالعامل المعنوى لما عرفت سابقا
( فلم اعتبروا ) اى النحاة ( حمله ) البدل المستثنى ( على محله البعيد ) وجعلوه مرفوعا
(القريب) يعنى لم يعتبر المحل القريب ويجعلوه بدلا منه لانه اذا كان لشئ اعتباران قريب
وبعيد فالقريب هو الاولى باعتبار لقربه فاعتبار الحمل على المحل البعيد يكون اعراضا عما
هو الاولى والاليق وذا غير جائز ( قلت ) هذا اى اعتبار محله القريب كاعتبار لفظه غير جائز
(لان محله القريب انما هو) يعنى ليس الا (لعمل لا فيه بمعنى النفى و) الحال انه ( قد انتقض النفى
بالا) فاذا اعتبر محله القريب وجعل بدلا منه يلزم ان تقدر فيه حقيقة او حكما كما لزم اذا حمل على
لفظه وهى لا تقدر عاملة بعد الانتقاض فلفظه ومحله القريب سواء فى تعذر البدل ولهذا لم
يعتبروه كما لم يعتبروا لفظه فوجب ان يعتبر محله البعيد وهذا اى اعتبار محله القريب (بخلاف محله
البعيد فانه) اى الشان (لا دخل لعمل لا فيه) بل العمل حينئذ ليس الا للعامل المعنوى
فحمل عليه عملا بالمختار بقدر الامكان واعلم انه اذا جعل المستثنى بدلا عملا بالمختار
يكون بدل البعض من الكل فى هذه الصور كلها لان المستثنى جزء من المستثنى منه
لان النكرة وقعت فى خبر النفى فعمت ودخل المستثنى فى المستثنى منه فيكون جزءا منه وبدل
البعض ما يكون جزءا من المبدل منه مثل ضربت زيدا رأسه ( بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا)
متعلق بالتمثيل وهو قوله ما زيد شيئا الا شئ تقديره ومثل ما زيد شيئا الا شئ حال كونه ملابسا
بخلاف ما اذا كان المستثنى بدلا من خبر ليس التى هى من الافعال الناقصة للخبر لا بقوله
لانهما عملتا للنفى والا لاكتفى بقوله ليس بدون ايراد الاسم والخبر لان المخالف
لهما حينئذ يكون ليس لا غير واما فى الاول فالمخالف كونه بدلا
من اللفظ حيث يجب بل يجب ان يحمل على لفظ المستثنى منه ويجعل المستثنى
بالنصب بدلا منه فيكون التقدير ليس زيد شيئا الا كان شيئا لان النفى لما انتقض بالا بقى
اصل الفعل وصار ليس بمعنى كان ( مع انه انتقض النفى فيه ) اى فى ليس (ايضا) اى
كما انتقض فى ما ولا ( بالا ) وعلل الخلاف بقوله ( لانها ) (اى ليس ) فالتأنيث باعتبار
الكلمة اى كلمة ليس (عملت) فى اسمها وخبرها (للفعلية) (لا للنفى) لانها فعل ماض
متصرف بعد تصاريفه على وزن علم لكن اسكن عين فعله للتخفيف مثل نعم وبئس ومعناها
النفى وضعا مثل زال وامتنع وبفعليتها تعمل الرفع والنصب كسائر الافعال المتعدية
فبانتقاض النفى الذى ليس سببا لعملها لا انتقض الفعلية فتعمل بعد انتقاضه ايضا كما كانت
تعمل قبله (فلا اثر) موجود (لنقض معنى النفى) من اضافة المصدر الى المفعول والفاعل
متروك اى لنقض الا معنى النفى (فى عملها) اى عمل ليس يعنى لا يؤثر انتقاض النفى بالا فى
عملها حيث لا يبطل عملها بعده (لبقاء الامر) من اضافة المصدر الى الفاعل (العاملة هى)

الشمر فعلى هذا يكون ظرفا لا مفعولا له ولا خبرا ( قوله ) اوشرط الترخيم اذا كان واقعا فى المنادى على التقدير الثانى قيل لم يلتفت الى ارجاعه الى ترخيم المنادى ح استبشاعا لجعل الضمير لترخيم المنادى بعد جعل الضمير فى قوله وهو حذف آخره الى مطلق الترخيم والامر كذلك الا ان ذلك التقدير مستبشع جدا فالاولى هو الاقتصار على الاول تعريفا واشتراطا ولا ضمير فيه لان الكلام مسبوق لبيان ترخيم المنادى فيصح الاكتفاء ببيانه لا سيما اذا كان جواز الترخيم فى غيره مبنيا على الضرورة فانه مما لا يبالى به مع ان حاله معلوم بالمقايسة ( قوله ) امور اربعة ثلاثة منها عدمية قيل للثلاثة العدمية رابع فافهم وهو ان لا يكون المنادى الذى مع التاء موقوفا فى غير مقام الحاق الف الاطلاق فانك تقول فيه يا ضباعا فترخمه بحذف التاء وتقف بالف الاطلاق وليس عن سلامة الفهم اذ لا فرق فى هذا الحكم بين الوقف بالف الاطلاق وبين الوقف بالهاء فكما انك ترخم يا ضباعة

صفة جرت على غير من هي له ولذا ابرز ضميرها (اى ليس) (لاجله) متعلق بقوله العاملة (اى لاجل ذلك الامر وهو) اى ذلك الامر (الفعلية) لانه وان انتقض النفى بالا بقى فعليتها التى كانت علة لعملها (ومن ثمة) (اى ومن اجل ان عمل ليس) فى اسمها وخبرها (للفعلية) اى لكونها فعلا وهو الاصل (لا) اى ليس عملها (للنفى) اى لكونها بمعنى النفى (وعمل ماولا) المشبهتين بليس ملابس (بالعكس) اى عملهما للنفى لا الفعلية (جاز) توسط كلمة الا بين اسم ليس وبين خبرها مع العمل فيهما ولوكان عملها للنفى لا للفعلية لما جاز توسطها بينهما لانتقاض النفى بالا نحو (ليس زيد الا قائما) (باعمال ليس فى) زيد و (قائما) رفعا ونصبا كما كان قبل التوسط كذلك (وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها) (وامتنع) توسطها بين اسم ما وخبرها مثل (مازيد الا قائما) (باعمال) لفظ (ما فى) زيد و (قائما) رفعا ونصبا كما كان قبل التوسط ولوكان عملها للفعلية لا للنفى لما امتنع هذا ولم يقل وامتنع مازيد الا قائما ولا رجل الا عالما مع انه كاف فى الفرق بين ماولا وبين ليس لكون فى ما اشتباه لكونها مشابهة بليس وكما جاز التوسط فيه جاز ايضا فيما يشبهها فلما حكم بامتناع مازيد الا قائما علم امتناع لا رجل الا حاضرا بطريق الاولى (لان عملها) اى عمل ما (فيه) اى فى الاسم والخبر وانما افرده لكون ظهور العمل فيه (انما هو) اى العمل فيه (للنفى و) الحال (قد انتقض النفى بالا) فلا تعمل بعده فيجب الرفع فى قائم يعنى فيجب ان يقال مازيد الا قائم بالرفع بالابتداء لبطلان عمل ما بتوسط الا بينهما ولما فرغ من بيان انواع المستثنى من كونه واجب النصب على الاستثناء او على المفعولية او الخبرية ومن كونه جائز النصب عليه والبدل هو المختار ومن كونه معمولا على حسب العوامل شرع فى بيان كونه مجرورا اما بالاضافة او بحرف الجر وقدم ماكان مجرورا بالاضافة لانه لاخلاف فى انجراره وهذا هو القسم الرابع من المستثنى فقال (و) (المستثنى) (مخفوض) فيه اشارة الى ان قوله ومخفوض معطوف على قوله منصوب فى اول باب الاستثناء (اى) المستثنى (مجرور) وجوبا اذا كان واقعا (بعد غير و) بعد (سوى) كائن (بكسر السين) المهملة وهو الاشهر لكونه اخف (اوضمها) اى اوضم السين ايضا وهو المشهور لكونه اثقل (مع القصر) فيهما (و) بعد (سواء) (بفتح السين) وهو الاشهر فيها لكون الفتح اخف مع طول اللفظ (وكسرها) اى السين وهو المشهور لكون الكسر فى الاصل ثقيلا الا انه فى سوى لم يكن ثقيلا لقلة حروفه وههنا انضم اليه طول اللفظ (مع المد) فيهما وانما انجر المستثنى اذا كان واقعا بعد احدى هذه الادوات (لكونه) اى المستثنى (مضافا اليه) لانه لازم الاضافة (و) المستثنى مخفوض ايضا اذا كان واقعا (بعد حاشا) اعاد بعد ليكون قوله (فى الاكثر) مخصوصا بحاشا لانه لو عطف على ماسبق بلا اعادة بعد لتوهم ان الجر اكثر فى الكل فاعادة دفعا لهذا التوهم كما عادكان فى قوله اوكان بعد عدا وحاشا اشارة الى ان المستثنى منصوب على المفعولية لا على الاستثناء وانما انجر بعدها (لكونها حرف

مثلا بحذف التاء وتقف عليها بالهاء وبالجملة ليس الوقف عليها باقبل الترخيم سلمناه لكن لا يتصور الترخيم ح فليس مما نحن فيه ولقد وقع القائل فيه من قلة التأمل فى كلام الرضى حيث قال ثم اعلم ان الذين يحذفون التاء و هم الاكثرون اذا وقفوا الحقوا اخره الهاء فيقول فى يا طلح يا طلحة وقليلا مايوقف بسكون الحاء وذلك انهم يلحقون ها السكت باخر ماليست حركة آخره اعرابية ولا مشبهة نحو ره وقه وانه حيهله وان لم يكن هناك فى الوصل حرف ينقلب هاء فى الوقف فالحاقة بما كان هناك هاء فى الاصل الاولى ويغنى عن الهاء فى الشعر الف الاطلاق ونحو قوله (قفى قبل التفرق ياضباعا و لا يك موقف منك الوداعا) تأمل (قوله) لانه ليس آخرا جزاء المنادى نظرا الى اللفظ توضيح ذلك انه اذا سمى به وبما يشبهه يراعى حال الجزئين قبل العلمين فى استقلال كل واحد منهما باعرابه فلما كان كل واحد منهما باعرابه فلما كان كل واحد من جزء مستقلا من حيث اللفظ اى الاعراب لمراعات حالهما قبل العلمية (قوله) بعد العلمية عن كل واحد من جزئه معنى الاستقلال لان عبدالله من حيث المعنى

جرفی اکثر استعمالا نہم ) وھومذھب سیبویہ ویقوی حرفیتہ نحوحاشای بلانون الوقایۃ ولوکان فعلالم یجزذلک الابالحاق النون لانہ لایقال رمای بل یقال رمانی فکان یلزم ان یقال حاشانی وعدم صحۃ دخول ماالمصدریۃ علیھا ولوکانت فعلالصح دخولھا علیھا مثل ماعدا وماخلا وعندالمبرد تکون تارۃ فعلامتعدیا وتارۃ تکون حرف جرویؤید فعلیتھامجئ اللام بعدھانحو حاشالله ( واجازبعضھم ) ای جوز بعض النحاۃ( النصب) ای نصب المستثنی(بھا) ای بکلمۃ حاشاعلی المفعولیۃ کماجوز وانصبہ بعداوخلا بناء (علی انھا ) ای کلمۃ حاشا(فعل) ماض مبنی للفاعل (متعد) بنفسہ مثل عدا (فاعلہ مضمر) ای ضمیر مستکن راجع الی الله تعالی وان لم یسبق ذکرہ لفظا اومعنی ولکنہ سابق حکما لتیقنہ فی القلوب (ومعناھا) سواءکانت فعلا اوحرفا( تبرئۃ المستثنی) المصدر مضاف الی الفاعل اذا کانت حرف جراو المفعول اذا کانت فعلا ویجوزان یضاف المصدر الی مایقوم مقام الفاعل(عما) ای عن الفعل الذی(نسب الی المستثنی منہ)سواءکانت النسبۃ الیہ اسنادیۃ ( نحوضرب القوم عمرو احاشازیدا ) بالنصب اوحاشازید بالجرای تبرأزید من ضرب عمرو( ای براہ) بالتشدید(الله)بالرفع لانہ فاعل (عن ضرب عمرو) وایقاعہ نحوضربت القوم حاشا زیدا ای تبرأت من ضرب زید اوحاشازیدای تبرأ من ان یکون مضروبا ( واعراب ) کلمۃ (غیر) المستعملۃ(فیہ)ولم تبن وان تضمنت معنی الحرف وھو الالان الاضافۃ تمنع البناء لکونھا من خواص الاسم بحیث تؤثرفیہ معنی تعریفا اوتخصیصا اوتحقیقا والاضافۃ لازمۃ فیھا ( ای فی الاستثناء ) وان کان معنی مجازیا ( دون الصفۃ ) وان کان استعمال غیرفیھا معنی حقیقیا ( اذھو ) ای غیر (حینئذ) ای حین اذتکون مستعملۃ فی الصفۃ تکون ( باعراب موصوفۃ ) لاشتراط المطابقۃ فیہ نحوجاءنی رجل غیرزید ( کاعراب المستثنی بالا ) واعرابہ النصب علی استثناء حال کونہ مقیسا ( علی التفصیل ) ( المذکور فیماسبق ) لان کلمۃ غیر اذا وقعت فی القسم الاول الموجب التام اومقدما المستثنی علی المستثنی منہ اومنقطعا یجب نصبھا علی الاستثناء کمایجب النصب بالاعلیہ واذا وقعت فی القسم الثانی یجوز النصب علیہ ویختار البدل کما کان حال المستثنی بالافیہ واذاوقعت فی القسم الثالث تعرب علی مااقتضاہ العامل من الرفع والنصب والجرکما کان حال المستثنی فیہ کذلک وامثلۃ کل قسم لاتخفی علی المتأمل الصادق واذاتعذر البدل علی اللفظ یحمل علی المحل عملا بالمختار علی قدرالامکان نحوماجاءنی من احدغیر زیدوکذا غیرہ من الامثلۃ (فکأنہ) ای واظن انہ(لماجربہ) ای بغیر(المستثنی للاضافۃ) ای لاضافۃ غیرالیہ لکونہ اسمالازم الاضافۃ (انتقل اعرابہ) ای اعراب المستثنی (الیہ) ای الی غیریعنی لما اضیف الی المستثنی وجعل مجرورا اخذاعرابہ لکونہ اسما مستحقا للاعراب (وغیر) (ای کلمۃ غیر ) مبتدأ وان کان نکرۃ لتخصصہ بالاضافۃ کماخصصہ الشارح بقولہ (فی الاصل) ای اصل وضعہ (صفۃ) یعنی دالۃ علی معنی قائم بالغیر وھو

کزید رروعی اللفظ والمعنی لم یمکن الحذف من الاول نظرا الی المعنی اذلیس باخر الاجزاء ولم یمکن حذف الثانی نظرالی اللفظ فامتنع الترخیم فیھمابالکلیۃ ولایلزم امتناع ترخیم معدی کرب برفع آخرہ فلولا قوۃ امتزاج لم یعرب ھذاالاعراب فقدزال عن الثانی حکم الاستقلال لفظابخلاف الاول وفیہ کلام ویجوزان یعلل امتناع ترخیم المضاف والمضاف الیہ بان المضاف الیہ لم یمتزج بالمضاف امتزاجاتامابحث یصح حذفہ باسرہ اوحذف آخرہ بدلیل ان اعراب المضاف باق والاعراب لایکون الا فی آخر الکلمۃ ولم یکن ایضا منفصلا عن المضاف بحیث یصح حذف آخر المضاف بالترخیم بدلیل حذف التنوین وھو علامۃ تمام الکلمۃ منہ لاجل المضاف الیہ فھو متصل بالمضاف بالنظر الی سقوط التنوین من المضاف منفصل عنہ لبقاء الاعراب علی المضاف کما کان فلم یصح ترخیم احدھماوالمضارع للمضاف حکمہ حکم المضاف (قولہ )لعدم ظھور اثر النداء فیہ قال المص ولامستغاثالان المستغاث مطلوب فیہ

المغايرة (لدلالتها) اى لكونها دالة (على ذات مبهمة) اى ذات موصوفة بها (باعتبار قيام معنى المغايرتها) اى لكون الغير بمعنى مغايرة مجرورها لموصوفها اما بالذات نحو مررت برجل غير زيد واما بغيره نحو دخلت بوجه غير الوجه الذى خرجت به (فالاصل فيها ان تقع صفة) لما قبلها وان اضيفت الى المعرفة (كما تقول جاءنى رجل غير زيد) يعنى مغاير له فى الذات (واستعمالها) اى استعمال كلمة غير (على هذا الوجه) اى على معنى الوصفية (كثير فى كلام العرب) وكثرة الاستعمال تدل على الاصالة لان شئ اذا كان اصلا فى شئ يكثر استعماله فى ذلك الشئ (لكنها) اى الا ان كلمة غير (حملت على الا) (واستعملت) كلمة غير (مثلها) اى مثل كلمة الا (فى الاستثناء) حال كون هذا الاستعمال واقعا (على خلاف الاصل) يعنى اصل غير لان اصلها ان تستعمل فى الصفة لما عرفت (وذلك) اى حمل غير على الا واستعمالها مثلها فى الاستثناء واقع ثابت (لاشتراك كل) واحد (منهما) اى لكون كل واحد من غير والا مشتركا (فى مغايرة مابعده لما قبله) يعنى لان مابعد الا مغاير لما قبله ومابعد غير ايضا مغاير لما قبله فاشتركا فى هذا الحكم فاستعير كل واحد منهما مكان الاخر بعلاقة التشبيه يعنى شبه غير بالا والا بغير فى تلك المغايرة فاستعمل احدهما مكان الاخر (كما حملت الا) الجار والمجرور صفة مصدر محذوف اى حملت كلمة غير حملا مثل حمل الا (عليها) (اى على كلمة غير) واستعملت (فى الصفة) فحينئذ يعرب مابعدها على حسب ماقبلها ان كان مرفوعا فمرفوع وان منصوبا فمنصوب وان مجرورا فمجرور (لكن) اى الا انه (لاتحمل الا عليها فى الصفة غالبا الا) (اذا) وجد شروط ثلاثة واما فى حمل غير على الا لم يشترط شئ لان الاصل فى الاستثناء ومحقق فيه بلا شبهه فجعلت كلمة غير تابعة لها لان الشئ اذا كان اصيلا وقويا فى معنى يستتبع غيره فيه بلا احتياج الى شئ ولذا لم تحتج الا فى جعل غير تابعة لها الى شرط واما غير فلكونها غير اصيلة فى الصفة ووصفيتها ثابتة بكثرة الاستعمال فيها كان استعمالها فيها ضعيفا فاحتاجت فى استتباع الا الى نفسها حتى تستعمل مثلها فى الصفة الى شروط لان الشئ اذا لم يكن اصيلا فى شئ وقويا فيه لم يقدر ان يستتبع غيره لضعفه (كانت) (اى) كلمة (الا) (تابعة لجمع) اى مايدل على الجميعة (اى واقعة بعد شئ متعدد) فيه اشارة الى ان المراد بالجمع معناه اللغوى لما سيبين الشارح (فوجب ان يكون موصوفها) اى ما وصف بالا (مذكورا) لفظا لان الا فرع غير فى الصفة فوجب اظهار الموصوف معها للدلالة على كونها فرعا ولان مرتبة الفرع ادنى من مرتبة الاصل (لا مقدرا) اى لا يجوز ان يكون موصوفها مقدرا فى نظم الكلام (كما) ان موصوف غير يكون مذكور غالبا و (قد يكون مقدرا) فى نظم الكلام (فى غير مثل جاءنى غير زيد) فى تقدير جاءنى رجل غير زيد (وبعد ما كان) الموصوف (مذكورا) وجوبا (يكون) اى الموصوف (متعددا) مثنى او مجموعا وانما شرط ان يكون متعددا (ليوافق حالها) اى حال الا حال كونها (صفة حالها) اى حال الا حال كونها (اداة الاستثناء) يعنى ليوافق استعمالها فى الصفة استعمالها

رفع الصوت والجواز فهو مطلوب تطويله الا الحذف منه ولهذا المعنى زيد فى آخره الف (قوله فى انهما زيدتا اجتلبتا معا فى اصلهما لمعنى واحد وهو التذكير مثل سكران وياء النسب اجتلبتا معا لمعنى النسبة فتحذفان معا لما تنزلا منزله الزيادة الواحدة (قوله) والمراد بها المدة الزائدة هكذا قال المص فى الشرح وما قيل والمراد ما هو مدة مطلقا والف مختار لم يكن مدة فى اصله وانما صار مدة بالاعلال بين لفساد لما فيه من التناقص (قوله وانما لم يؤخذ هذا القيد قيل وذلك ان تأخذه فيهما وتجعل ثبون اكثر من اربعة احرف فى الاصل وليس مما يلتفت اليه (قوله) لان نحو ثبون جمع ثبة قيل واياك وان تجعل بنون جمع ابن لانه لم يستعمل الا كشمود وفى الرضى انما لم يحذف من ثبون الزيادتان لانه غير بناء الواحد فكان ليس جمع المذكر السالم وكانه مثل ثمود ثم قيل على هذا ينبغى ان يقيد القاعدة بما يخرجه وذلك باطل فان ما نقله عن الرضى ليس بمرتضاه بل هو علل بذلك مذهب الجرمى وصرح بان غيره على خلافه والحق معهم فلا

في الاستثناء (اذلا بدلها) حال كونها مستعملة (في الاستثناء من مستثنى منه متعدد) اي ذي عدد لفظا او تقديرا لكونها اصلا فيه فاشترط ان يكون موصوفا متعددا ليوافق حال الفرع حال الاصل الا انه لم يقدر الموصوف انحطاطا لرتبة الفرع عن رتبة الاصل ( فلا تقول في الصفة) سواء كان في كلام موجب (جاءني رجل الازيد) اوغير موجب نحو ماجاءني زيد الازيد كما لا تقول وهكذا في الاستثناء (والمتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا) اما مكسرا مع زيادة (كرجال ) وافراس اومع نقصان ككتب وزبر اومصححا نحو مسلمون ومسلمات( او) يكون جمعا (تقديرا ) والمراد به ههنا مالم يكن له مفرد ويستعمل في معنى الجمع ( كقوم ورهط و ) نفر وانام والمتعددا عم من (ان يكون مثنى) فان المثنى يكون موصوفا بالا بمعنى غير ايضا قال الرضي لايجوز ههنا الاستثناء المتصل لان المحكوم عليه كل اثنين اثنين وليس المستثنى باثنين فيضطر في حمل الا على الاستثناء فيصار الى حملها على غير (فيدخل فيه) اي في قوله لجمع ماذا كانت الا فيه تابعة لمستثنى نحو ما جاءني رجلان الازيد ) اي غير زيد ورأيت رجلين الازيدا ومررت برجلين الازيد (منكور) بالجر صفة لجمع وهو اسم مفعول من نكر بالكسر وفي الصحاح وقد نكر بالكسر نكرا ونكورا بضم النون فيهما وانكره واستنكره كله بمعنى (اي منكر) لان نكر وانكر بمعنى واحد كما قلنا (لايعرف باللام) فيه اشارة الى ان قوله منكور احتراز به عن المعرف باللام (حيث) اي لانه اما ان (يراد به) اي باللام (العهد) الخارجي او الذهني (او) يراد به (الاستغراق فيعلم التناول) اي تناول المستثنى منه قطعا) اي جزما ويقينا (على تقديرا لاستقرار ) فيدخل المستثنى في المستثنى منه قطعا فيصح الاستثناء المتصل فلا يضطر الى اخراج الا عن معناها الحقيقي فلا يحتاج الى حملها على غير كقوله تعالى والعصر ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا الاية (و) يعلم التناول قطعا (على تقدير ان يشار به) اي باللام (الى جماعة يكون زيد) المستثنى (منهم) اي على تقدير ان يكون اللام للعهد كما تقول اشارة الى الجماعة التي يكون زيد المستثنى من جملتهم جاءني القوم الازيدا فحينئذ السامع يحمل الا على اصلها من الاستثناء ف(على) كلا التقديرين ( لا يتعذر الاستثنا المتصل) فلا يحمل الا على غير لانه لايجوز الحمل عليها الا اذا اضطر وتعذر ان تكون مستعملة في معناها الحقيقي وهو الاستثنا.( اوعدم التناول ) عطف على قوله التناول اي او يعلم عدم تناول المستثنى منه الى المستثنى ( قطعا ) اي جزما ويقينا بناء ( على تقدير ان يشار به) اي باللام ( الى جماعة لم يكن زيد )المستثنى (منهم) اي على تقدير ان يكون اللام الذي في المستثنى منه اشارة الى جماعة لم يكن المستثنى داخلا فيهم بل خارجا عنهم (ف)حينئذ ( لا يتعذر ) المستثنى ( المنقطع ) فلا يجوز حمل الا على غير لان العمل بالحقيقة اولى عند جواز العمل بها ولم يذكر الشارح الفاضل ان يكون اللام للجنس لان لام الجنس اذا دخل على الجمع اضمحل معنى الجمع فيراد به المفرد والجنسية لا تكون الا في المفرد لا الجمع فلم يوجد شرط يكون

وجه بل لا صحة لتقييد القاعدة بما يخرجه بناء على ذلك قال الرضي في قوله وهو اكثر من اربعة احرف قيد في قوله او حرف صحيح قبل مدة لا في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو يدان ودمان وثبون وقاون ودمي ترخم بحذف زيادتيه للترخيم لان بقاء الكلمة على حرفين فيه ليس لاجل الترخيم بل قبله ايضا كانت كذلك وذهب الجرمي الى عدم حذف الحرفين في نحو ثبون ويدان والاول اولى وانما لم يحذف زيادتا ثبون لانهما غير تابنا الواحد فكانه ليس جمع المذكر السالم وكانه مثل ثمود وهذا كلامه ( قوله ) حذفتا اي الحرفان الاخيران في كلا القسمين قيل لا يؤخذ في الجزاء التقييد بالشرط لانه لغو فتفسيره ليس كما ينبغي وقدمر بيان بطلان هذا الوهم غير مرة ووجه الحاجة الى ذلك التقييد (قوله) اي فيحذف حرف واحد قيل قدر المضارع مع مضي اخواتها الماضية لداعي كلمة الفاء فانها لايجوز في الجزاء الماضي بغير قد والانسب ان يجعل التقدير فقد حذفت حرف واحد ثم قيل واعلم ان قوله وان كان مركبا حذف الاسم

الا للصفة حملا على غير فلا تقول جاءني الرجال الا زيد على ان يكون اللام فيها للجنس كما لا تقول جاءني رجال الا زيد ولانه يفهم ايضا عدم كون اللام للجنس من قوله اعم من ان يكون متعددا او تقديرا او ما دخل عليه لان الجنس لا يكون متعددا الا لفظا ولا تقديرا (غير محصور) بالجر صفة بعد صفة لقوله جمع (والمحصور نوعان ان الجنس المستغرق) جميع افراده وذلك اما بدخول اللام الاستغراقية عليه وقد علم حاله واما بوقوع النكرة في سياق النفي سواء كانت مفردة (نحو ما جاءني رجل او) جمعا نحو ما جاءني (رجال) او كانت مضافا اليها لكل نحو ما جاءني كل رجل او كل رجال (واما بعض منه) اي من الجنس (معلوم العدد) وذلك لا يكون الا بالتعبير عنه باسماء العدد (نحو له على عشرة دراهم او عشرون) او مائة او الف وايا ما كان لا يتعذر الاستثناء (وانما اشترط ان يكون) المستثنى منه (غير محصور لانه اذا كان) المستثنى منه (محصورا على احد الوجهين) اي على ان يكون المستثنى منه جنسا مستغرقا لكونه معرفا باللام الاستغراقية او غيرها وعلى ان يكون المستثنى منه بعضا منه معلوم العدد (وجب دخول ما بعد الا فيه) اي في المستثنى المحصور على احد الوجهين لان المقصود من الحصر ان يدخل في المحصور افراده لانه لا يكون محصورا ما لم تكن افراده منحصرة فيه فيعلم دخول المستثنى في المستثنى منه قطعا (فلا يتعذر الاستثناء) فلا يعدل عنه (نحو كل رجل الا زيدا جاءني) او جاءني كل رجل الا زيدا مثال للجنس المستغرق لان كل اذا اضيف الى النكرة يحيط الافراد بحيث لا يبقى فرد منها خارجا ولذا صح قولك كل رمان مأكول واذا كانت الافراد داخلة في المستثنى منه جاز استثناء فرد منها فيصح الاستثناء المتصل (وله) اي لفلان خبر مقدم (على) الجار والمجرور حال من ضمير الظرف اي حال كونها لازمة على (عشرة) مُبْتَدأٌ (الا درهما) هذا مثال لكون الجنس بعضا معلوم العدد (وانما يصار عند وجود هذه الشرائط) الثلاثة ان تكون الا تابعة الجمع وان يكون الجمع منكرا غير معرف باللام وان يكون ايضا غير محصور باحد الوجهين فيه اشارة الى ان اللام متعلق بمفهوم الكلام (الى حمل الا على غير) اي الى ان تكون الا محمولة على غير ومستعملة في الصفة مثلها على خلاف وضعها (لتعذر الاستثناء) الذي هو المعنى الموضوع لكلمة الا (عند وجودها) اي عند وجود الشرائط المذكور لان الاستثناء المتصل يجب دخوله في المستثنى منه قطعا والمنقطع يجب عدم دخوله قطعا والجمع المنكور الغير المحصور يتناول جماعة غير معينة بحيث لا يجزم فيها تناول المستثنى ولا عدم تناوله فيتعذر فيه كلا النوعين من الاستثناء (فيضطر) السامع (الى حملها على غير) واستعمالها في الصفة وان كان معنى مجازيا (وانما قلنا في صدر هذا الكلام) اي قوله اذا كانت تابعة لجمع (ان الا تحمل) مبنى للمفعول (على) غير في (الصفة غالبا فقيدناه) اي فقيدنا هذا القوم مع انه مطلق (بقولنا غالبا) الفاء في قوله فقيدناه للتعقيب الرتبي لان مرتبة المفسر بعد مرتبة المفسر (لانه) اي لان الشان (قد يتعذر الاستثناء في المحصور) اي في المستثنى منه المحصور لعدم

(دخول)

الاخير وقوله والا فحذف واحد ينقضان بياضاربة فان ضاربة مركبة ولا يحذف منه الاسم الاخير بل الحرف الواحد ويدفعهما حمل المركب على المركب حقيقة وحكما والضاربة مركبة حقيقة مفردة حكما وليس بشيء اما الاول فلظهور ان ما اختاره قدس سره اولى لما فيه من تقليل الحذف واما الثاني فلان المراد بالمركب ما تركب من اسمين وليس بمضاف ولا جملة فكيف يتصور دخول المركب من اسم وحرف فيه حتى ينتقض الحكم به ويحتاج الى التأويل سيما مثل هذا التأويل (قوله) وهو في حكم الثابت ويستثنى من القاعدة اسم ازال الترخيم فيه موجب حذف حرف اللين نحو اعلون وقاضون فيقال بعد الترخيم يا اعلى ويا قاضى فيعود المحذوف لارتفاع التقاء الساكنين واسم قبل آخره مدغم ساكن في الاصل قبله مدة نحو اسحار بفتح الهمزة وكسرها لنبت فانه يفتح للساكنين اتباعا لما قبله عند سيبويه ويكسر عند غيره دفعا لالتقاء الساكنين واسم قبل آخره مدغم متحرك في الاصل نحو اراد فانه يرد الى حركته واسم

دخول المستثنى فيه قطعا نحو جاءنى مائة رجل الا زيد ) اى غير زيد فانها تابعة لجمع منكور محصور ومع ذلك يتعذر الاستثناء لعدم دخول المستثنى فيه بيقين (وقد لا يتعذر) الاستثناء بل يصح ( فى غير المحصور نحو جاءنى رجال الا واحدا او الا رجلا ) فى المستثنى المتصل (او الا حمارا) فى المستثنى المنقطع (ولكن) الا انه (لما كان ذلك) اى تعذر الاستثناء فى المحصور وعدم تعذره فى غيره ( نادرا لم يلتفت المصنف اليه) اى الى القيد المذكور (فى بيان هذه القاعدة ) اى فى بيان حمل الا على غير بل بنى الكلام فى بيانها على الغالب لان الغالب عدم تعذر الاستثناء فى المحصور لدخوله فيه قطعا وتعذره فى غير المحصور وبناء الكلام على الغالب مما يكثر ويغلب (نحو) قوله تعالى فى نفى تعدد الآلهة (لو كان فيهما) (اى فى السماء والارض) افرادهما باعتبار الجنس اى فى خلقهما والتصرف فيهما ( آلهة ) اى امر آلهة اى لو كان فى السماء آلهة متعددة يتصرفون فيها خلقا وايجادا او اعداما وافناء وفى الارض ايضا آلهة اخرى متعددة يتصرفون فيها ما ارادوا من الخلق والايجاد والاحياء والاماتة وغير ذلك ( جمع اله ) على وزن فعل بالكسر بمعنى المفعول من اله اذا عبد فمعنى اله معبود ثم اطلق على المعبود بالحق والمستحق للعبادة (ولا دلالة فيها) اى فى آلهة (على عدد) معين فتكون غير (محصور) فان الحصر لما عرفت لا يكون الا فى الجنس المستغرق جميع افراده بان يكون مثلا نكرة وقعت فى سياق النفى او مسورة بكلمة كل او فى بعض منه معلوم العدد وفى آلهة لا يكون شئ من ذلك فلا يوجد فيها الحصر وان كانت متعددة (الا الله) (اى غير الله) وقال سيبويه لا يجوز ههنا الا الوصف لانك اذا قلت لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا لم يجز لعدم الدخول بيقين ولا يجوز البدل ايضا لان شرط البدل ان يكون الكلام غير موجب ولا يجزى النفى المعنوى كاللفظى وايضا انما يجوز فيما يجوز فيه الاستثنا واذا لم يجز الاصل الذى هو الاستثناء فلا يجوز الخلف الذى هو البدل (لفسدتا) ( اى لخرجتا ) اى السماء والارض هذا تفسير باللازم لان الفساد يستلزم الخروج فالاسناد عقلى بعلاقة اللازمية لان تعدد الالهة يستلزم الخروج فهو لازم التعدد والكلام مبنى على الاستعارة التبعية لهلكتا وخرجتا (عن الانتظام) اى الانتساق يقال انتظم الامر اذا انتسق واجتمع وبقى على تلك الحالة من نظمت اللؤلؤ اذا جمعته وبابه ضرب كذا فى الصحاح ( فالا) اى فكلمة الا (فى) هذه ( الاية صفة) لما قبلها لكونها بمعنى غير لوجود شرط كونها صفة (لانها ) اى لان كلمة الا ( تابعة لجمع منكور غير محصور) على احد الوجهين (هى) اى تلك الجمع فالتأنيث باعتبار الخبر ( آلهة) وانت قد عرفت انه ليس فى آلهة حصر على احد الوجهين (ويتعذر الاستثناء ) الذى هو الاصل فى الا ( لعدم دخول الله فى آلهة بيقين) لانتفاء شرط دخوله وهو الاستغراق او العهد او الحصر وليس فى آلهة شئ منها (فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء) وهو وجوب دخول المستثنى فى المستثنى منه بيقين وذا لا يتحقق الا باحد الاشياء الثلاثة فلا يصح المتصل ولا المنقطع ايضا لان عدم دخوله غير معلوم ايضا بيقين (وفى الاية مانع آخر

قبله مد ثم ليس قبله الف على مذهب الفراء يا ثمر فان النحاة يبقونه على سكونه والفراء يرده الى حركته هكذا قيل والمفهوم من كلام المص ان الحكم عام عنده ولا سبيل الى الاستثناء فانى قال فى الشرح وقد زعم ان انك اذا رخمت قاضون اسم رجل قلت على اللغة الاولى يا قاضى باثبات الياء وعلته ان حذفها انما كان لعارض لفظى وهو وجود صورة الواو فلما حذفت فى الترخيم زال الموجب لحذفها فوجب ردها فورد عليهم اذا رخم ثمر فقياسه على ذلك ان يقال يا ثمر بكسر الراء لان الراء اصلها الكسرة وانما سكنت لعارض الادغام لوجود مثلها فاذا رخمت فقد زال الموجب للسكون وهم لا يقولون ويقولون يا ثمر باسكان الراء ونقل الرضى عنه قائلا وقال المص ونعم ما قال لو قيل يا على ويا قاض فى هذه اللغة لم يبعد لان الساكن الاخير كالثابت لفظا وانما خص الكلام باللغة الاولى اشعارا بان الامر كذلك فى اللغة الثانية القابلة اى لغة الضم بلا خلاف ولا ارتياب لزوال الساكنين ح لفظا وتقديرا وانما لم يتعرض لمثال اسحار لما الظهور

اى غير المانع الاول (عن حمل الا على الاستثناء) الذى هو الحقيقة فى الا (وهو) اى ذلك المانع (انه) اى الشان (لو حملت) اى الا (عليه) اى على الاستثناء لكونها اصلا فيه (صار المعنى) اى معنى الاية (لوكان فيهما آلهة مستثنى عنها) اى عن تلك الالهة (الله لفسدتا) لكنهما لم تفسدا فلزم ان يكون فيهما آلهة غير مستثنى منها الله بل فيهما آلهة داخل فيها الله فلا تكون الاية دالة على التوحيد مع انها مسوقة له (وهذا) المعنى (لا يدل الا على انه ليس فيهما آلهة مستثنى عنها الله) لانه اذا لم تفسد الزم ان يكون فيهما آلهة داخل فيها الله وهذا شرك محض (وبهذا) المعنى (لا تثبت وحدانية الله) مع ان الاية مسوقة لاثباتها له (تعالى لجواز ان يكون حينئذ) اى حين كون معنى الاية هكذا (فيهما آلهة غير مستثنى عنها الله) واذا كان فيهما آلهة غير مستثنى منها الله تكون الالهة فيهما متعددة فيلزم تعدد الالهة وهو غير جائز فوجب الحمل على الصفة (بخلاف ما) اى المعنى الذى (اذا كانت) الا فيه (للصفة) حال كونها (بمعنى غير فانه) اى حمل غير بمعنى الصفة (يدل على انه ليس فيهما آلهة غير الله) يعنى يدل على انه ليس فيهما الا الله الواحد الاحد (واذا لم يكن فيهما آلهة غير الله يجب ان لا تتعدد الالهة) حيث لا يكون جمعا ولا مثنى لانه كما يلزم الفساد من المجموع يلزم من المثنى ايضا فلزم ان لا يكون الاله الا واحدا (لان التعدد) اى تعدد الالهة (يستلزم المغايرة) اى المنازعة والمجادلة ولا يخفى ان وصف الجمع بالمغايرة لشئ ان كل جزء منه غير ذلك الشئ فقولنا جاءنى رجال غير زيد بمعنى ان كل رجل منها غيره لان الجمع من حيث الجمع غير كذا فى الحاشية ولان العقل لم يجز المواطأة فى كل الامور فى كل الازمان بين الالهة ولا بين الاثنين فوجب ان يكون الاله واحداً ليس الا (وضعف) بالضم (حمل الا على غير) اعنى ضعف اخراج الا عن معناها الحقيقى الذى هو الاستثناء واستعمالها فى المعنى المجازى الذى هو الحمل على غير (فى غيره) متعلق بقوله وضعف (اى فى غير جمع منكور غير محصور) يعنى اذا كانت واقعة بعد غير الجمع المنكور (لصحة الاستثناء) ولان العمل بالمعنى الحقيقى هو الاولى (حينئذ) اى حين كانت واقعة بعد غير الجمع المنكور (ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة) اذا كانت تابعة لغير جمع منكور غير محصور ايضا من غير ضعف (مع صحة الاستثناء) الذى هو معناها الحقيقى لانه يجوز العمل بالمجاز حين يمكن العمل بالحقيقة (قال) اى سيبويه (يجوز فى قولك ما اتانى احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة) لاحد بمعنى غير وان لم يكن جمعا منكورا غير محصور اى ما اتانى احد غير زيد ويجوز ايضا ان يكون استثناء فحينئذ يجوز النصب على الاستثناء ويختار البدل لانه من القسم الثانى (وعليه) اى على مذهب سيبويه (اكثر المتأخرين) لكونه اماما فى هذا الفن وقدوة (تمسكا) مفعول له او حال اى متمسكين (بقوله) اى بقول عمرو بن معدى كرب وهو جاهلى لا يقول بفناء العالم ويحتمل ان يريد

ان الحكم فيه كما كان فى غيره من ثبوت اللفظ على ما كان عليه اولا ان ذلك لا يخالف الحكم بكون المحذوف فى حكم الثابت وان لزم تحريك احدى الرائين بعد حذف الاخرى حتى يهتم ببيانه واستثنائه لان هذا ليس باعتبار الحذف وجعل المحذوف كالمنسى بل لما تطرق اليه من المقتضى لذلك فكان لم يكن كذلك (قوله وقد استعملوا قيل لا وجه لايراد المندوب فى اثناء مباحث المنادى والفصل به بين مباحثه فالاولى ان يؤخر عن بحث المنادى والفصل به بين مباحثه فالاولى ان يؤخر عن بحث المنادى برمته وهذا من قصور النظر فان الكلام بعد ذكر المندوب انما سبق لبيان صورة الحذف وهى لشمل المندوب كما سيصرح به فاذا لم يبين صورة الثبوت وان حكم ما ذهل بحسن القول بان المندوب قد يحذف منه صيغة النداء كلا (قوله) وقد استعملوا صيغة النداء قيل لم يقل واستعملوا فى المندوب مع انه اخصر واظهر

لايفترقان مادامت الدنيا باقية قال ابو سعيد قائل هذا البيت جاهلى لايقر بالبعث وينكر فناء العالم ويجوز ان يريد انهما لايفترقان مادامت الدنيا باقية واذا فنيت افترقا ويكون من قبيل اطلاق العام وارادة الخاص كذا فى اللباب ( وكل ) مبتدأ مضاف الى ( اخ مفارقه ) امامبتدأ والضمير راجع الى المضاف اليه و ( اخوه ) فاعله لاعتماده على المبتدأ واما خبر مقدم واخوه مبتدأ مؤخر والجملة خبر الاول لانه من قبيل فان طابقت مفردا جاز الامران ( لعمر ) مبتدأ مضاف الى ( ابيك ) وخبره محذوف وجوبا اى بقاء ابيك وذاته ماقسم به ان الامر فى الواقع كذلك ( الا الفرقدان ) بالفتح والكسر نجمان قريبان من القطب حيث يكون فى شماله بحيث لايفارق احدهما الاخر ( فالا الفرقدان ) فى البيت بالرفع ( صفة ) للمبتدأ وهو ( لكل اخ لاستثناء منه لا ) اى وان كان استثناء منه ( لوجب ان يقال الا الفرقدين بالنصب ) لان نصب التثنية بالياء والمستثنى اذا كان فى كلام موجب يجب نصبه على ماسبق وههنا كذلك فلما رفع علم ان الا محمول على غير فى الصفة وان كانت تابعة لغير الجمع المنكور (وحمل المصنف ذلك) اى هذا البيت (على الشذوذ وقال) اى المصنف بعدما حمله على الشذوذ (فى) هذا ( البيت شذوذان آخران) اى غير الشذوذ الاول وهو حمل الا على غير عند عدم الشرط ( احدهما ) اى احد الشذوذين (وصف كل دون المضاف اليه) لانه لوكان صفة للاخ لقيل الا الفرقدين بالجر لان المطابقة بينهما فى الاعراب شرط فلما قيل الا الفرقدان بالرفع علم انه صفة المضاف دون المضاف اليه (والمشهور) فى الاستعمال (وصف المضاف اليه) كقوله تعالى وجعلنا من الماء كل شئ حى لان الحى بالجر صفة شئ ( اذ هو المقصود ) من الكلام (و) لفظة (كل) ليست الا (لافادة الشمول) اى شمول المضاف اليه افراده اذا كان المضاف اليه نكرة كقوله تعالى كل نفس ذائقة الموت (فقط وثانيهما) اى ثانى الشذوذين (الفصل بالخبر) وهو قوله مفارقة اخوه والفصل بالقسم ايضا ( بين الصفة ) وهى الفرقدان (والموصوف) وهو كل (وهو) اى الفصل بينهما (قليل) لان الصفة والموصوف لما نزلا منزلة الشئ الواحد فى الصدق وغيره لكون الصفة عين الموصوف ابى ان يقع بينهما اجنبى ولكن لما تغايرا فى اللفظ جاز الفصل بينهما باجنبى من هذا الوجه وان كان قليلا (واعراب سوى وسواء النصب على الظرفية) اى على ان يكون كل واحد منهما مفعولا فيه للفعل المتقدم ( اى بناء) مفعول له لقوله النصب او حال منه اى مبنيا (على ظرفيتهما) لكون كل منهما بمعنى المكان منصوبا بتقدير فى احدهما لفظا وفى الاخر تقديرا كما ينصب لفظة مكان وفى الرضى وانما انتصب سوى لان فى الاصل صفة ظرف مكان وهو مكان قال الله تعالى مكانا سوى اى مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف اى معنى الاستواء الذى كان فى سوى فصار سوى بمعنى مكان فقط فاستعمل لفظ مكان لما قام مقامه انتهى فقس عليه سواء لاتحادهما فى المعنى (لانك اذا قلت جاءنى القوم

---

للتنبيه على ان الصيغة النداء اعيرت للمندوب وذلك مما يتاتى بالقبول (قوله ) وهو المتفجع عليه من يبكى عليه لاما يبكى لاجله ووجوه فالحمل على ماذكره الشارح بعيد جدا والاولى ان يقال جعل المص واويلاه ووامصيبتاه ووا حسرتاه كناية عن الميت لانه كانه ملاك التأدب ومصيبته وحسرته وليس مما يلتفت اليه لان مقصود الشارح قدس سره دفع ما اورده الرضى قائلا وقد اخل المصنف باحد قسمى المندوب وهو المتفجع منه نحو واحزنا وواويلا فاجاب قدس سره بان معنى المتفجع عليه الذى تفجع عليه اى لاجله و التفجع التحزن ولا يخفى ان ما لاجله التفجع كما يحتمل الوجودى يحتمل العدمى ايضا سواء بسواء فلا يرد عليه انه باقتصاره على العدمى اخل بالوجودى والعجب من الهندى انه بعد ان فسر كذلك وجزم عليه قال فان قيل لم يذكر المتفجع منه قيل هو داخل فى المتفجع لاجله فلا حاجة الى ذكره على حدة هذا هو صريح فى استضعافه الجواب ولا سبيل الى ذلك واما ما فى به القائل فما لاحاصل له (قوله ) واختص المندوب وامتيازا به عن

سوى) زيد( اوسواءزيد) ولكن شرط بعضهم وجوب اضافته الى المعارف فلا يجوز جاءنى القوم سوى رجل اوسواء رجل وهو الظاهر من كلامهم ليكون معرفة بالاضافة اليها(فكأنك قلت جاءنى القوم مكان زيد ) حيث هو لم يجئ الا ان كل واحد منهاههنا بمعنى غير لان معنى قولك جاءنى القوم سوى اوسواء زيد غيره زيد لانه ليس فيهما الا ان معنى الظرفية وماقيل انهما منصوبا على الظرفية باعتبار الاصل لانهما من صفات الظروف واذا حذفت موصوفاتها بقيت هى على حالها( على)( المذهب)(الاصح)اى بناء على المذهب الاصح لان فيهما مذهبين(و) الاصح (هو مذهب سيبويه فهما عنده لازما ) اصله لازمان سقطت النون بالاضافة الخ (الظرفية) لما قلنا ان النصب فيهما على الظرفية باعتبار الاصل الا باعتبار الحال ولم يلزم عنده الخروج عن الظرفية(وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية ) وان يجعلا اسمين برأسهما ( والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا) باقتضاء العوامل ( كغير) اى كما يتصرف فى غير رفعا ونصبا وجرعلى حسب العوامل ( متمسكين بقول الشاعر ) وهو سهيل بن شيبان اوله * فلماصرح الشر وامسى وهو عريان * اى فلما ظهر الشر وكشف واستقر واشتد ( * ولم يبق سوى العدوان ) مرفوع تقديرا على انه فاعل لم يبق بمعنى غير والعدوان مصدر من عدا يعدو عدو انامثل غفران اى ولم يبق غير العداوة (دناهم) جواب لماوهو ماض معلوم متكلم مع الغير من دانه يدينه بالكسر من باب ضرب اذله واستعبده اصله دينا هم مثل بيعنافاعل مثله اى جازدينا هم ( كمادانو* ) اى كما فعلوا الازيد ولا انقص واجيب عنه بانه محمول على الضرورة او الشذوذ وان سوى ليس بفاعل لم يبق على ماقالوا بل صفة الموصوف مقدار اى لم يبق شئ سوى العداوة بل بقيت العداوة فقط لان يجوز تقدير موصوف سوى كما جاز فى غير ( وزعم الاخفش ان سواء ) بالمد (اذا اخرجوه ) اى اذا اخرج الكوفيون سواء (عن الظرفية ايضا نصبوه ) اى كما نصبوه حين كونه ظرفا ( استنكار الرفعه ) باعتبار اصله وانما خص الزعم فى سواء بالمد لكون نصبه لفظيا واذا رفع يكون ايضا لفظيا واما سوى بالقصر فنصبه تقديرى ورفعه كذلك فلم يظهر الاعراب فيه (فيقولون جاءنى سواك) بالنصب وان كان فاعلا لجاء(و) يقولون ايضا (فى الدار سواءك) بالنصب وان كان فاعلا للظرف لان عندهم يعمل الظرف فى الفاعل الظاهر من غير اعتماد على شئ (ومثل هذا) اى مثل ماخرجوه عن الظرفية ونصبوه مبتدأ ( فى استنكار الرفع ) اى فى استنكار رفعه (فيما) اى فى الظرف الذى متعلق باستنكار (غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى ) خبر مبتدأ مؤخر فقوله ومثل هذا خبر مقدم وهذا اليق بالمعنى ( لقد تقطع بينكم بالنصب ) اى بنصب بينكم مع انه فاعل لقوله لقد تقطع وصلكم وانسابكم ومثله قوله ومنهم دون ذلك وتقول ايضا فى فوق السداسى دون السباعى ولما فرغ من المنصوبات الحقيقية والملحقات شرع فى بيان المنصوبات الملحق عاملها وهو اربعة وقدم باب كان لانه فعل ظاهر اولذا ذكره فى بحث الفعل لكن لما كان فى منصوبه قصور عن اسم المفعول لم يسم

( مفعولا )

المنادى قيل يعنى ان تعلق قوله بوا بالاختصاص بتضمين معنى الامتياز وليس صلة للاختصاص لان الباء التى صلة للاختصاص لا تدخل الا على المقصور عليه فقيه رد على العلامة التفتازانى حيث قال العربى دخول الباء فى الاختصاص به على المقصور ووجه الرد ان الباء الداخلة على المقصور ليس صلة الاختصاص والعربى فى صلته دخوله على المقصور عليه والامر ليس كذلك لان امر دخول الباء الاختصاص به على كل من المقصور والمقصور عليه مشهور بينهم وبالتعبير كذلك شحنت كتبهم ولا يلزم من ذلك دعوى الحقيقة فى كلتا الصورتين ومنع اعتبار التجوز والتضمين فى صورة دخوله فى المختص اعنى المقصور فكيف يا ختصاص هذا القول بالتفتازانى وبانه زعم كون الباء على حقيقته فى كلا الوجهين وجعل الاختصاص ح مجازا عن التمييز مشهورا فى العرف حتى صار حقيقة فيه اولى من اعتباره من باب وفى عبارة الشارح قدس سره اشكال فانه اذا اعتبر مجازا كذا ينبغى ان يقال فى التفسير اى ميزه عن المنادى وان اعتبر من باب التضمين

مفعولا بل يشبه به فی وقوعه بعد المرفوع غالبا کما ان المفعول يقع بعد الفاعل غالبا ولانه لماشبه العامل بالفعل المتعدی شبه ما عمل فيه بالمفعول فقال ( خبر کان ) ومايشتق منه اماداخلة تحت کان اوفی قوله ( واخواتها ) ای اشباهها ( وستعرفها فی قسم الفعل ) ای ستقف علی اخوات کان وتفصيلها فی بحث الفعل ( ان شاء الله تعالی ) (هو) فصل اومبتدأ راجع الی خبر کان والجملة خبر ( خبر المسند ) ای الذی اسند (بعددخولها) (ای) بعد ( دخول کان ) ومايشتق منها (او) بعدد خول ( احدی اخواتها ) بحذف المضاف ( والمراد ببعدية المسند لدخولها ) ای لدخول کان اواحدی اخواتها (ان يکون اسناده ) ای اسناد خبر کان اواحدی اخواتها لا لاسناد کان اواحدی اخواتها کما يتبادر الی الفهم ( الی اسمها ) متعلق باسناده والضمير راجع الی کان ای الی اسم کان ( واقعا وثابتا ( بعددخولها علی اسمها وخبرها ولاشك ان ذلك ) ای البعدية ( انما يتصور ) ای لايمکن ان توجد البعدية الا ( بعد تقرر الاسم والخبر ) ای الابعد ان يکون الاسم اسما لها والخبر خبرالها ( فالاسناد الواقع ) الثابت ( بين اجزاء الخبر ) اذا کان الخبر جملة اسمية اوفعلية ( المقدم ) اسم مفعول من قدم بالتشديد بالرفع صفة بعد صفة للاسناد ( علی تقرره ) ای تقرر الخبر ای قبل ان يکون خبر الکان اواحدی اخواتها (لايکون) ذلك الاسناد (بعددخولها) ای دخول کان (بل) لا (يکون) الا (قبله) ای قبل الدخول فيه رد علی الرضی حيث قال ويدخل فی التعريف نحو قائم فی قولك کان زيد ابوه قائم مع انه ليس بخبر کان ويصدق عليه ان المسند بعد دخول کان (فلاينتقض التعريف ) ای تعريف خبر کان واخواتها (بمثل) ای بما يسند الی ماليس باسم کان سواء کان فعلا نحو (کان زيد يضرب ابوه) اوکان زيد قام ابوه (ولا بمثل) يعنی اواسما مثل (کان زيد ابوه قائم بان يقال) متعلق بقوله فلاينتقض وبيان لوجه الانتقاض وتفسيرله ( يصدق علی) الفعل الذی هو (قائم فی هذين المثالين المعرف) بفتح الراء لانه مصدر ميمی والمصدر الميمی من الزوائد يجیء علی وزن اسم المفعول منه ای التعريف يصدق علی کل منهما انه المسند بعد دخول کان واخواتها (وليسا) ای ليس يضرب وقائم (من افراد المعرف) بفتح الراء ايضا اسم مفعول من التفعيل ای الذی عرف وهو خبر کان يعنی لايصدق عليه انه کان فارتفع مثل هذا الاعتراض بقول الشارح فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المقدم علی تقرره لايکون بعددخولها بل يکون قبله لان اسناد يضرب وقائم الی ابوه کان موجودا قبل دخولها ولم ينفسخ بدخولها (ويمکن ان يقال) وکأنه جواب ثان ( فی جواب هذا النقض ) الذی اورده الرضی (ان المراد بدخولها ورودها) واستيلاؤها (للعمل) يعنی لرفع الاسم ونصب الخبر (فيما وردت عليه کما سبقت الاشارة اليه) يعنی کما بين ( فی خبر ان واخواتها ) فی المرفوعات وقد حقق هنا فمن اراده فليرجع اليه وههنا انما وردت علی مجموع يضرب ابوه المسند الی زيد لا علی يضرب وحده حتی يرد ما ورد (مثل کان زيد قائما) فان قائما

بشهادة المعنی ينبغی ان يکون هکذا واختص المندوب بمتاز ابو او امتاز بواو مختصة به (قوله ) ليرد انه لايقع نکرة قبل ليس وورود هذا باعثا قويا علی تأويل قوله وحکمه فی الاعراب والبناء حکم المنادی بما اوله به لکون قوله لا يندب الا المعرف فی حکم المستثنی من قوله و حکمه فی الاعراب والبناء حکم المنادی وماذکره قدس سره فی شرح قوله وحکمه فی الاعراب والبناء حکم المنادی ليس من قبيل التأويل فی شیء بل المراد بيان وجه الشبه وما فيه الاشتراك والتعرض لذلك ای عدم ورود هذا انما نشأ من تجويزهم توهم التناقض بين کلامی المص فان هذا اقرب الی الوهم من الحمل علی الاستثناء بحسب المعنی فتم ما قيل (قوله ) و جاز زيادة الالف قبل رد علی الاندلسی حيث قال يجب مع بالثلا يلتبس بالمنادی وفيه انه لايدفع التباس بالمستغاث وفی ذکر لك المشعر بالنفع اشار بوجه زيادته ولا يصح الحمل علی ذلك لان هذا مبنی علی ماهو المعتبر بين النحاة من جواز الامرين ای الحاق وعدمه سواء کان مع واو اويا والاندلسی يعترض عليهم بانه لايکون بدون الالحاق اذا کان مع يا للزوم الالتباس بالمنادی

مسندالی زیدبعد دخول کان الزوال الاسناد ای الحاصل بالعامل المعنوی بدخول العامل اللفظی ﴿وامره﴾ (ای امر خبرکان واخواتها) ای حاله وشانه ﴿کامر خبرالمبتدأ﴾ ای کحاله وشانه (فی اقسامه) من کونه مفردا وجملة ومعرفة ونکرة (واحکامه) من کونه واحدومتعددا ومثبتاومنفیا ومحذوفا ومذکورا (وشرائطه) من انه لابد من ضمیراذا کان جملة (علی ماسبق فی بحث المبتدأوالخبر) ووجوب تقدیم الخبر علی الاسم اذا کان نکرة والخبرظرفانحوکان فی الدار رجل وجواز تقدیمه علیه اذاکان معرفة نحوکافی الدار زیدالی غیرذلك من احوال المذکورة سابقا (و) (لکنه) استدراك من التشبیه المفید للتسویة بینهما وبیان الفرق بینهماایضا (یتقدم) خبرکان (علی اسمها حال کونه) ای کون الخبر (معرفة) (حقیقة) تمیزمثل کان المنطلق زید (اوحکما کالنکرة المخصصة) مثل قولك کان خیرا من جاهل رجل عالم واما اذاکان خبرالمبتدأ معرفةاونکرة فیجب تقدیم المبتدأ علی الخبر لئلایقع التباس فیهما (لاختلاف اسمها وخبرها فی الاعراب) لانه فی الاول رفع وفی الثانی نصب فیحصل الفرق بینهما سواء قدم اخر (فلایلتبس احدهمابالاخر) فیجوزالتقدیم والتأخیر فی الخبر حینئذ مع ان الاصل والاولی هوالثانی لکونه مسندا(وذلك) ای جوازتقدیم الخبرعلی الاسم اذاکان الخبرمعرفة حقیقةاوحکما واقع وثابت (اذاکان الاعراب فیهما اوفی احدهما لفظیا) هذا اشارة الی ان اطلاق المصنف لیس علی ماینبغی ولابد من تقییده (نحوکان المنطلق زید) مثال لما کان اعرابهما لفظیا (وکان هذا زید) مثال لماکان اعراب احدهما لفظیا لان اعراب اسم الاشارة فیه محلی لالفظی ولاتقدیری لان تخالف اعرابهما بالرفع والنصب رافع اللبس فیجوز التقدیم والتأخیر الا ان تقدیم الاسم هوالاصل علی مامر فی بحث الفاعل وههناستة اقسام باعتبار القسمة العقلیة لان الاعراب اما لفظی اوتقدیری اومحلی فکان ثلاثة اقسام ومعمول کان اسم وخبر اذا ضرب الاثنان فی الثلاثة صار الحاصل ستة امااعرابهما لفظیان نحوکان المنطلق زیدا والاول لفظی والثانی تقدیری نحوکان زید الفتی اوبالعکس نحوکان موسی العالم اوالاول لفظی والثانی محلی اوبالعکس نحوکان زید هذه اوکان هذا زیدا وفی هذه الاقسام الثلاثة یجوزالتقدیم والتأخیر لعدم الالتباس واماتقدیریان واما محلیان واماالاول تقدیری والثانی محلی اوبالعکس وفی هذه الثلاثة لایجوزالتقدیم بل یجب تقدیم الاسم علی الخبرلدفع الالتباس لانه اذا انتفی الاعراب لفظیا والقرینة وجب تقدیم الاسم لماسبق فی الفاعل (بخلاف المبتدأ والخبر) لانه اذا کانا معرفتین اومتساویین فی التعریف اولایجب تقدیم المبتدأ علی الخبر سواء کان اعرابهمالفظیا اوغیره لدفع الالتباس (فان الاعراب فیهما) ای فی المبتدأ والخبر (لایصلح للقرینة) یعنی للدلالة علی ان احدهما مبتدأ والاخر خبر (لاتفاقهما فیه بل لابد من قرینة رافعة) امابالراء اوبالدال (للبس) واذالم توجدوجب ان یکون المقدم مبتدءً والمؤخر خبراً ایهما قدم من الاسم والصفة نحوزیدالمنطلق اوالمنطلق زید الاان یکون الاول هوالاولی وهوظاهرلمن له قلب سلیم

فکیف یقال ان المص اراد الرد علیه بل المص تبع المشهور ولم یلتفت الیه لان ذلك باعتبار القرینة کماهو المفهوم من کلام الرضی حیث قال ای یجوز الالف اخر المندوب ویجوز ان لایلحقه سواءکان مع واو اویا وقال الاندلسی یجب الحاقها مع یا لئلا یلتبس بالنداء المحض قال والاولی ان یقال ان دلت قرینة علی حال الندبة کنت مخیرا مع یا ایضا والاوجب الالحاق معها الاان کلامه فی صورة تفرد واختراع مذهب علی انه لایؤمن من اللبس بعد الحاق الالف ایضا لماسبق من کلام القائل من تحقق الالتباس بالمستغاث ولجواز الحاق الالف علی المنادی الغیر المستغاث ایضا قال ابن السراج تقول فی نداء البعید یازیداه والهالك فی غایة البعد ومنه قولهم یا هنتاه فی المنادی غیر المصرح باسمه علی مانقله الرضی فلاوجه للمخالفة وادعاء الوجوب لذلك وجوز الکوفیون الاستثناء بالفتحة من الف الندبة یازید ولا زید وزیف بانه غیر ثابت (قوله) فان خفت اللبس قیل خالف الشیخ الرضی المص فیما کان حرکة آخره اعرابیة کما فی ضرب الرجل فانه یقول فیه واضرب الرجلاه وانما قال المص فان خفت اللبس

(وكذلك) اى كما ان تقديم المبتدأ على الخبر واجب (اذا انتفى الاعراب) اللفظى لامطلق الاعراب (فى اسم كان وخبرها جميعا ولاقرينة) تدل على ان احدهما اسم والآخر خبر (هناك) اى عند انتفاء الاعراب اللفظى فيهما جميعا (لايجوز تقديم الخبر) على الاسم بل يجب تقديم الاسم لما بينا لك آنفا (نحو كان الفتى هذا) اوكان القبعثرى موسى اوكان هذا ذاك (وقد يحذف) جوازا لكونه مقابلا لوجوب حذفه فى قوله ويجب الحذف (عامله) (اى عامل خبر كان وهو) اى عامل خبر كان لفظ (كان لاخبر كان واخواتها) يعنى ان هذا الحذف ليس يجرى ويعم الى كان واخواتها بل يكون مخصوصا بكان فقط (لانه لايحذف من هذه الافعال) اى الافعال الناقصة الناصبة للخبر (الا كان) فانحصر الحذف فيها (وانما اختصت بهذا الحذف) يعنى انما جعل هذا الحذف مخصوصا بكان من بين اخواتها (لكثرة استعمالها) تصرفا ولمجيئها على معان متعددة دون سائرها فكانت ام الباب فيتوسع فى استعمالها بالحذف وغيره ولان دائرة الاصل اوسع (فى مثل) متعلق بقوله وقد يحذف (الناس) مبتدأ اللام فيه للجنس اوالاستغراق (مجزيون) خبر (باعمالهم) متعلق بالخبر لقوله تعالى اليوم تجزى كل نفس بما كسبت ولما قيل وللعباد افعال بها يثابون وعليها يعاقبون يعنى الافعال الاختيارية (ان خيرا فخير وان شرا فشر) وفى الرضى واعلم انه يجوز حذف كان مع اسمها بعد ان ولو نحو لارتحلن وان راجلا ولو فارسا اى وان كنت ولو كنت ونحو ارحل ولو راجلا وان راجلا انتهى ومنه قوله عليه السلام اطلبوا العلم ولو بالصين اى ولو كان بالصين او ولو كنتم بالصين وتصدقوا ولو بظلف محرق واولم ولو بشاة (ويجوز فى مثلها) (اى مثل هذه الصورة) المراد بها هذه الجملة لانه لافرق بين ان يقال هذه الصورة وبين ان يقال هذه الجملة اذا كان المشار اليه جملة وههنا كذلك (وهى) اى الصورة المذكورة (ان يجئ بعد ان اسم ثم فاء بعده اسم) يعنى ان تكون مركبة ومصدرة بحرف الشرط الذى هو ان وبعد حرف الشرط يكون اسم وبعد هذا الاسم يكون اسم آخر مصدرا بالفاء الجزائية نحو المرء مقتول بما قتل ان سيفا فسيف وان خنجرا فخنجر وان حجر فحجر وكذا غيره (اربعة اوجه) بحسب القسمة العقلية على ما اشار اليه الشارح (نصب الاول) على ان يكون خبر كان المحذوفة مع اسمها جوازا بقرينة حرف الشرط لانها تقتضى ان تدخل على الفعل ويكون النصب مشعرا به (ورفع الثانى) على ان يكون خبر مبتدأ محذوف جوازا بقرينة كونه جزاء الشرط والجزاء لايكون الا جملة اسمية ايضا (وهو) اى نصب الاول ورفع الثانى (اقواها) اى اقوى الوجوه الاربعة لقلة الحذف فيه وقوة المعنى ولكون الجملة الاسمية جزاء بعد الفاء اكثر وقوعا من الفعلية ولكونه عملا بالقياس اوهو حذف المبتدأ (نحو ان خيرا فخير اى ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير) لان الجزاء مرتب على العمل فى الخيرية لانه لايجزى بالشر فى مقابلة الخير وما ربك بظلام للعبيد فحذف كان واسمها لدلالة حرف الشرط لانه لايليه الا الفعل والمبتدأ ايضا

بالتفريع اشارة الى ان زيادة غير الالف عليه وهو الاصل والاظهر ان الياء عن هذا الالف بعد جعله حركة آخر المندوب لرفع الالتباس وكذا الواو لانه معدول اليه وح كلمة الياء فى عبارة المص وقع فى مكانه وليس به فان الرضى لم يخالف المص فى ذلك بل قال آخر الكلمة لايخلو من ان يكون ساكنا او متحركا والمتحرك اما ان يكون اعرابية اولا والمعرب بالحركات لايلحقه الا الالف ويقدر الاعراب نحو واضرب الرجلاه فى المسمى بضرب الرجل وكذا واضربت الرجلاه و واغلام الرجلاه والفراء يجوز اتباع المدة للحركات قياسا على مدة الانكار نحو واضرب الرجلوه وواعبد الملكيه ولم يثبت و هذا ليس كلام الرضى بل هو نقل كلامهم والمص ايضا على ذلك قال فى الايضاح وحكمه فى الاعراب والبناء حكم المنادى وتوابعه كتوابعه كانهم اخرجوه بمخرج المنادى فى اللفظ ليكون ابلغ فى التفجع ولذلك كان الافصح الاتيان بالمد فى آخره و انما قالوا هى الف وتكون غير الف لانها الغالب وانما يعدل الى غيرها لغرض ولايخلو من ان يكون آخره حركة او سكونا فان كان حركة فلا

لدلالة حرف الفاء عليه لماقلنا انها اكثر في الجملة الاسمية (ونصبهما) اى نصب الاسم الاول والثاني ايضا (نحو ان خيرا فخيرا) بناء (على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا) اى فقد كان لانه لابد للفاء من قد في الماضي وقيل ايضا اذا حذف فعل الجزاء لابد له من الجزاء فحذف كان مع اسمها من الشرط لماقلنا في الوجه الاول ومن الجزاء ايضا تحقيقا ولمتابعة الشرط لان قرينة الحذف في الشرط تكون قرينة له ايضا لكون الشرط والجزاء كالجملة الواحدة (ورفعهما) اى رفع الاسمين معا (نحو ان خير فخير اى ان كان في عمله خير فجزاؤه خير) بناء على ان رفع الاول على انه اسم كان المحذوفة مع خبرها ورفع الثاني على انه خبر مبتدأ محذوف الا انه ينبغي ان يكون الضمير في فجزاؤه راجعا الى العمل اى فجزاء العمل لان المجزى هو العمل (وعكس) القسم (الاول) يعني (رفع الاول) ونصب الثاني (نحو ان خير فخيرا اى ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا) على ان يكون رفع الاول على انه اسم كان المحذوفة مع خبرها ونصب الثاني على انه خبر كان المحذوفة مع اسمها وهذا القسم اقبح الوجوه لانه عكس الوجه الاول الذي هو احسن الوجوه ومايكون مقابلا لما هو احسن يكون اقبح ولانه لابد فيه من تقدير عامل في الموضعين فيلزم كثرة المحذوف ولمخالفة الاصل الذي هو الوجه الاول في الموضعين والوجه الثالث والثاني متوسطان لكون الحذف فيهما قليلا ولمخالفة الاصل فيهما في موضع واحد فقط لان الاول خالفه في الجزاء فقط والثاني خالفه في الشرط دون غيره (وقوة هذه الوجوه) الاربعة في المعنى والاستعمال (وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته) يعني مايكون المحذوف فيه قليلا يكون اقوى وهو الوجه الاول ومايكون المحذوف فيه كثيرا يكون اضعف كالوجه الرابع ومايكون متوسطا يكون ايضا متوسطا كالوجهين المتوسطين (ويجب الحذف) ولم يقل وقد يجب لانفهامه مما سبق لان المعطوف في حكم المعطوف عليه ولذا اورد الحذف باللام وانما وجب الحذف ههنا لئلا يجتمع العوض والمعوض عنه لانه لايحذف ههنا الا بالعوض والفرق بين الحذفين من وجوه لانه في الاول جوازا وفي الثاني وجوبا وفي الاول حذف كان مع اسمها او خبرها وفي الثاني حذفت وحدها وفي الاول الحذف بلا عوض والثاني مع عوض ولذا وجب (اى) يجب (حذف عامله) اى عامل خبر كان (يعني كان) وحدها ايضا بعد ان معوضا عنها (في مثل) اى فيما عوض عن كان بعد حذف كلمة ما الزائدة فيكون الحذف قياسا لاسماعا (اما انت منطلقا انطلقت اى لان كنت) (منطلقا انطلقت) وانما صرح ههنا باصله دون القسم الاول للاختلاف فيه دون الاول وتنبيها على ان المختار عنده ماذهب اليه البصريون وقال المحشي وانما بين تقدير هذا المثال بقوله اى لان كنت دون المثال السابق لان ههنا داعيين الرد على الكوفيين حيث جعلوا ان المفتوحة في هذا المثال كلمة شرط كالمكسورة والتنبيه على ان اما هذه مفتوحة وانما اختاره مع ان اما مكسورة كالمفتوحة في وجوب الحذف بعدها لانها اكثر استعمالا صرح به ابن مالك انتهى (فاصل اما انت) عند البصريين (لان كنت) مصدرا باللام الجارة وهي متعلقة

يخلو اما ان يكون اعرابا او بناء فان كان اعرابا فليس الا الالف كقولك وازيداه واعبد المطلباه واغلام اجداه بخلاف مدة الانكار فانك تقول فياعبد المطلبيه ومدة التذكير ايضا فانك تأتي بها على حسب حركة الاخر كائنة ما كانت فان كانت حركة الاخر حركة بناء اتبعتها من جنسها فقلت في خدام واخداميه وفي امير المؤمنين وا امير المؤمنيناه وفي غلامك للمرأة المخاطبة واغلامكيه وان كان آخره ساكنا فلا يخلو اما ان يكون مدة او غير مدة فان كانت مدة استغنى بها فتقول فيمن اسمه اضربي واضربيه وفي غلامه واغلامهوه ولا فرق بين الواو المقدرة والمخففة فلذلك قلت في واغلامكم فيمكن الحكمن الميم واغلامكموه لان الواو مرادة عنده ولذلك وجب الضم في قولك غلامكم اليوم رد الميم الى اصلها كما وجب في هذا اليوم لذلك واما الحاق الالف في المعربات فلانها اسماء بمنزلة زيد وعمرو ولا لبس فيها فالحقت الالفات في آخرها كما الحقت بزيد وعمرو واما الحاق الياء والواو فيما يلحدان به فلخوف الالتباس هذا كله من كلامه وانما اوردناه مع طوله ليتبين لك بطلان

بقوله انطلقت (حذفت اللام) الجارة جوازا (قياسا) لان حذف حرف الجر من المصدرية وان المشددة قياس فبقي بعد ان كنت ( ثم حذفت كلمة كان ) وحدها بدون الضمير من كنت ( اختصارا فانقلب الضمير المتصل ) بكنت بعد حذفها (منفصلا) لماسيجيء ان حذف العامل وحده يوجب انفصال الضمير مثل اياك والشر ( وزيدت لفظة ما بعد ان في موضع كان) بعد حذفه ليكون ( عوضا منها ) اى من كان فصار ان ما انت (وادغمت النون) اى نون ان بعد قلبها ميما ( في الميم ) اى في ميم ما لقرب النون من الميم في المخرج (وابقى الخبر) اى خبر كان (على حاله) منصوبا وكذا الاسم مرفوع بعامله المحذوف فصار كأنه لم يحذف لان المحذوف في اللفظ دون النية كالمذكور (فصار) ذلك التركيب بعد هذا العمل (اما انت منطلقا انطلقت ) برفع الاسم ونصب الخبر كأن لم يحذف كان (وهذا) العمل (على تقدير فتح الهمزة ) في اما انت ( واما على تقدير كسرها ) اى كسر الهمزة كما هو عند الكوفيين (فالتقدير) اى فاصل اما انت (ان كنت) بحرف الشرط لان الهمزة فيما مكسورة (منطلقا انطلقت فعمل) مبنى للمفعول ( به) نائبه قوله (ما عمل) مبنى ايضا له (بالاول) نائبه يعنى ففعل بالثاني ما فعل في الاول من حذف كان وتعويض لفظة ما مكانه وادغام النون في الميم وانفصال الضمير المتصل بعد حذف كان (من غير فرق) بين العملين (الاحذف اللام) من الثاني (اذلا لام فيه) اى في الثاني فيحذف فالمعنى فيهما على المعنى لان حرف الشرط في الثاني لم يغير معنى كان الدال على الماضي فيهما (واقتصر المصنف) في بيان اصله (على الاول) اى على ان تكون الهمزة مفتوحة ولم يتعرض لبيان اصل ما تكون الهمزة فيه مكسورة (لانه) اولان الاول (اشهر) ولان الفتحة اخف (اسم ان) اورد باب ان عقيب باب كان لكونه مشابها للفعل المتعدى مثله بلا واسطة ولان معنى الفعل فيه آكد واما لا التى لنفي الجنس وما ولا المشبهتان بليس فشابهة الفعل بالواسطة والاخريين له بالضعف لكونه غير متصرف وهو ليس (واخواتها) اى امثالها واشباهها (وستعرفها في قسم الحرف) اى تعرف عن قريب واخواتها وانما انتصب اسم ان واخواتها لشبهه بالمفعول في وقوعه بعد ما يقتضي ماوراء المرفوع لا في كونه فضلة يتم الكلام بدونه وقدمر تحقيقه في المرفوعات (هو) فصل او مبتدأ وما بعده خبره والجملة خبر لقوله اسم ان (المسند اليه) اى الذى اسند اليه (بعد دخولها) (اى بعد دخول ان او احدى اخواتها) (مثل ان زيدا قائم) واعلم انه يجوز حذف خبرها كحذف كان كقولهم ان مالا وان ولدا اى ان لهم مالا وان لهم ولدا وغيره كقوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله الآية اى هلكوا واما باسمها فيجوز حذفه اذا كان ضمير الشان في الضرورة اوغيرها كقولك ان زيد قائم في انه زيد قائم وكقولك وليت دفعت الهم ساعة اى وليته ويجوز حذفه اذا لم يكن ضمير شان الا ان حذفه في ضمير الشان اكثر ذكره شارح الديباجة وغيره (وبما عرفت) الباء فيه متعلقة بقوله اندفع (من معنى البعدية) بيان ما في قوله بما ( او الدخول فيما سبق) في بحث خبر ان واخواتها في المرفوعات وفي بحث خبر كان

كلا القولين اما الاول فلما اشير اليه واما الثاني فلتصريح المص بان كلام من الواو والياء ممدود اليه و ليس منقلبا عن الالف مع ما فيه من كثرة الفوائد ولذلك زيد على قدر الحاجة (قوله) الا انه اتم منه من جهة فينجبر بذلك النقصان المعتبر من جهة اللفظ فيكون هو والتركيب الاضافي سواء بسواء (قوله) لاتحادهما بالذات اى دائما وقوله بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران اى في الجملة والا فالمضاف والمضاف اليه في الاضافة البيانية متحدان هكذا قيل ولا يخفى ما فيه (قوله) الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس قيل الاولى الا مقارنا مع اسم الجنس لانه لا وجه لتقدير اذا كان وليس بشيء سواء كان مع بدل عن حرف النداء كلفظة الله تعالى فانه لا يحذف قيل هذا ورد لما اعترض به الرضى انه لم يتم بما ذكره بيان ما لا يجوز حذف حرف النداء فيه لان منه لفظة الله ولا يخفى ان الرد ضعيف لان المستفاد من بيان المص انه يجوز الحذف من الله مطلقا كما في سائر الاعلام فالوجه ان يقال قوله فيما سبق. وقالوا يا الله خاصة من جملة معانيه انه لا يقال بحذف حرف النداء فلم يحتج الى بيان عدم جواز حذف

واخواتها فى المنصوبات لانه لم يذكر اسمها فى المرفوعات صريحا بل ادرجه فى الفاعل لكونها افعالا ولم يدرج الخبر فى المفعول لانه ليس على رسمه وهوان يكون فضلة فى الكلام بخلاف اسمها وفيه نظر ( اندفع انتقاض هذا التعريف ) اى تعريف اسم ان (ههنا) اى فى المنصوبات ( ايضا ) كما اندفع انتقاض تعريف خبر كان وخبر ان كل فى محله وبحثه ( بمثل ابوه فى) قولك (ان زيدا ابوه قائم) وقولك ان زيدا قائم ابوه بانه يصدق على ابوه انه المسند اليه بعد دخول ان واخواتها ولم يصدق عليه انه اسم ان واخواتها يعنى اندفع هذا بما عرفت ( المنصوب بلا التى لنفى الجنس ) اورده عقيب باب ان لكونه فرعه لان لا لنفى الجنس مشابهة اياه وقد سبق تحقيقه وقدمه على بيان خبر ما ولا لكون عند متبوعه وفصل اولى من فصلين وقول لنفى الجنس احترازبه عن لا التى بمعنى ليس والمراد بالمنصوب ان يكون منصوبا لفظا او تقديرا ( اى لنفى صفة الجنس وحكمه) بحذف المضاف لان المنفى بها الصفة والحكم فان المقصود فى قولك لا غلام رجل ظريف نفى ظرافة غلام الرجل فكانك قلت لا ظرافة لغلام الرجل فكان المنفى بها الصفة والحكم ولكن حذف اختصارا (وانما لم يقل) المصنف فى هذا الموضع (اسم لا) لنفى الجنس مع انه اخصر كما قال هو نفسه اسم ان وكما قال صاحب اللباب ههنا لا لنفى الجنس لقلة النصب فى اسم لا هذه ( لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات) كما ان اسم ان اكثره منها ( فلا يصح جعله) اى جعل اسمها (مطلقا) اى سواء وجد شرط نصبه اولا (من المنصوبات لا حقيقة) نصب على التميز ولا زائدة لتأكيد النفى فى قوله فلا يصح بان يكون كله من المنصوبات وهو ظاهر (ولا مجازا )عطف على حقيقة بان يكون اكثره من المنصوبات كما فى باب ان وكان فيكون للاكثر حكم الكل فيكون كله من المنصوبات كما فى البابين ( بل المنصوب منه اقل مما عداه ) اى من غير المنصوب لان ما دخلت هى عليه ثلاثة اقسام على ما سيأتى والمنصوبات منها قسم واحد فيكون اقل (فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عداه من المنصوبات) بيان ما فى ما عداه ( فان بعضها ) اى بعض ما عداه فتأنيث الضمير باعتبار المعنى (وان)للوصل (لم يكن كله) اى كل البعض (من المنصوبات) لفظا او تقديرا (لكن) اى الا ان (اكثره منها) اى كما اذا كان منصوبا لفظا او تقديرا واما ما كان مبنيا فليس بمنصوب لفظا ولا تقديرا فلم يعد من المنصوبات فكان اكثرها منها (فاعطى للاكثر حكم الكل) وهو كونه منصوبا لفظا او تقديرا (فعد) مبنى للمفعول (الكل منها) اى جعل كلها من المنصوبات ( تجوزا) يعنى مجازا بعلاقة الجزئية وفى الرضى لان كلامه فى المنصوبات وجميع ما هو اسم لا المذكورة ليس منصوبا بل بعضه مبنى انتهى فلا يعد المبنى من المنصوبات (ولا يبعد) تزييف لما سبق من ان غير المنصوب منها اقل والمنصوب فى لا لنفى الجنس اقل ( ان يقال اسم لا هو المنصوب بها لفظا ) او تقديرا ( كالمضاف ) نحو لا غلام رجل فى الدار ولا ثوبى رجل موجودان ( وشبهه ) بالجر عطف على المضاف اى وكشبه المضاف نحو لا خيرا من زيد جالس عندنا ( او محلا كما هو مبنى) منه (على الفتح) اى على ما ينصب به

حرف عنه وقد عرفت فيما سبق انه لا مجال لهذا الوهم واما ان ما ذكره قدس سره فى الجواب ضعيف لان الممنوع جواز الحذف من الله مطلقا كما فى سائر الاعلام فممنوع بل الظاهر المتبادر من قوله ويجوز حذف حرف النداء الا مع الجنس الخ عدم الجواز فى هذه الامور مطلقا اى سواء اعتبر البدل اولا على ما هو كذلك فى نفس الامر فالمقابلة التامة انما تكون باطلاق الجواز فان وضعت ذلك بالاطلاق ايضا بان تقول والثابت فيما عدا هذه الامور الجواز مطلقا الا ان يكون معناه الا ما صرح به الشارح واشرنا اليه من ان الجواز معتبر فيما عداه اعم من ان يكون بالابدال او بدونه فافهم ولا تكن من الغافلين (قوله) وايها الرجل قيل ينبغى ان يذكر اى الذى لم يوصف بذى اللام او الموصوف به فيما لا يجوز حذف حرف النداء عنه لئلا يختل البيان ولا يخفى عليك ان اى لا يكون منادى بالاصالة بل وصلة كما سبق فلا يستعمل بحرف النداء الا اذا وصف بالمعرف باللام او الموصوف به فلا سبيل الى جعله مجردا عن الوصف من باب المنادى فكيف يدرج فى لا يجوز حذف حرف النداء عنه وكما هو قم فيه

نحو لا رجل في الدار فان رجلا وان لم يكن منصوبا لفظا او تقديرا الا انه منصوب محلا ولذا يجوز الحمل على محله نحو لا رجل ظريفا بالنصب حملا على محله القريب ولو لم يعتبر الاعراب المحلى لما جاز الحمل عليه ( واما ماهو مرفوع ) لفظا او تقديرا اذا كان الواقع بعد لا هذه معرفة نحو لا زيدا او مضافا اليها نحو لا غلام زيدا او وقع فصل بينهما وبين ذلك الاسم نحو لا في الدار رجل على ماسيأتي (فليس اسمالها) اى للا هذه (لعدم عملها) من النصب او البناء (فيه) اى فيما كان مرفوعا بعدها لان العمل فيه حينئذ ليس الا للعامل المعنوى فعلى هذا يكون كله من المنصوبات لانه منصوب لفظا او تقديرا او محلا فيجوز التعبير عنه حينئذ بان يقال اسم لا لنفي الجنس (هو المسند اليه بعد دخولها) (خرج به) اى بقوله بعد دخولها (مثل ابوه) اى ما كان مسندا اليه قبل دخول لا هذه ولم يكن منسوخا بدخولها بل بقي على ما كان عليه ايضا (في غلام رجل ابوه قائم) وفي لا غلام رجل قائم ابوه (لما عرفت) فيما سبق من معنى الدخول والبعدية (وهذا القدر) اى مقدار ان يقال وهو المسند اليه بعد دخولها (كاف في حد اسمها) كما انه كاف في سائر الحدود بحيث لم يحتج الى قيد آخر (مطلقا) اى سواء كان منصوبا لفظا او تقديرا او محلا (لكنه) اى الا ان المصنف (لما اراد) بيان (حد المنصوب بها (منه) اى من اسمها مطلقا (زاد عليه) اى على هذا الحد (قوله) (يليها) لتعين ماهو المنصوب منه ولكن له شروط ثلاثة الاول ان يقع بعدها بلا فصل بينه بقوله يليها (اى يلى المسند اليه لفظة لا) يشير الى ان الضمير المستكن في يليها راجع الى قوله المسند اليه والبارز راجع الى لا ( اى يقع) المسند اليه (بعدها) او بعد لا هذه (بلا فاصلة) بينهما بشئ لان معنى الولى القرب الذي يكون بلا فصل والثاني تنكير المسند اليه بينه بقوله (نكرة) والثالث ان يكون (مضافا او مشبها به) (اى بالمضاف) واذا اجتمعت هذه الشروط الثلاثة باسرها تكون لا هذه ناصبة لاسمها والا فلا لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط (في تعلقه) متعلق بقوله او مشبها اى في تعلق المضاف (بشئ هو) اى ذلك الشئ (من تمام معناه) اى يكون ذلك الشئ متمما لمعنى ذلك المتعلق حتى اذا لم يكن لايتم معناه ويكون ناقصا يعني يشبه المضاف في كون الاول عاملا في الثاني كان المضاف عامل في المضاف اليه وفي كون الثاني متمما ومخصصا للاول كما ان المضاف اليه يتم المضاف ويخصصه مثل لا خيرا من زيد ولا عشرين درهما لك (وهذه) المذكورات من القيود الثلاثة التي هي الولى والتنكير والاضافة او شبهها (احوال مترادفة) اى متتابعة بعضها اثر بعض قد سبق معنى الاحوال المترادفة (من الضمير المجرور في اليه) في قوله المسند اليه فان الجار والمجرور مفعول مالم يسم فاعله لقوله المسند فتكون الاحوال مبينة هيئة الفاعل (او) الحال (الاولى) هي قوله يليها (منه) اى من ذلك الضمير لان الولى صفة المسند اليه فيكون الراجع الى ذي الحال الفاعل المستكن في يليها وان وقع بينهما فصل (او) الحال الاولى (من الضمير المجرور في) قوله (دخولها) الراجع الى لفظة لا ليكون الحال بجنب صاحبه وهذا اولى فيكون الراجع الى ذي الحال حينئذ ضمير

من قلة التدبر في قول الرضي وكان ينبغي ان لا يحذف من اى ايضا اذ هو ايضا جنس متعرف بالنداء الا ان المقصود بالنداء لما كان وصفه وهو معرفة قبل النداء باللام جاز حذفه الا ترى انه لا يجوز الحذف من ياهذا فثبت ان الاعتبار في حذف حرف النداء من اى بوصفه نحو ايها الرجل او بوصف وصفه نحو ايهذا الرجل ( قوله ) وفيه شذوذ ان حذف حرف النداء من اسم الجنس وترخيم غير العلم قال الرضي وليس طرق كرا من باب الترخيم حتى يحمل على الشذوذ لان الكرا ذكر الكروان قال قال المبرد وهو مرخم كروان ولا ضرورة الى ماقال مع ذكرنا من المحل الصحيح (قوله) حتى يصاد قيل بان يلقى عليه ثوب فيصاد ثم قيل هذا صار مثلا لمن تكبر وقد تواضع من هو اشرف منه وكلاهما كما ترى فان صيد الكرا لا يتوقف على الفاء الثبوت عليه بل يكون بغير هذا الطريق وان هذا مثل يضرب لامر الضعيف بالانقياد عند حصول من هو اعلى منه واقوى (قوله اى مفعول اضمر عامله قيل فسره بمطلق المفعول لانه بصدد بيان مفهوم ما اضمر عامله على شريطة التفسير لا بصدد بيان ماهو من افراده في هذا المقام وبعد

المفعول لان الولى ليس وصفا للاوكلا المعنيين واحد فعلى الاول العامل فى الاحوال كلها المسند اليه وعلى الثانى العامل فى الحال دخولها لان العامل فى الحال هو العامل فى ذى الحال (ومابقى) اى والحال ان الباقيين حالان (من الضمير المرفوع) المستكن (فى يليها) الراجع الى ذى الحال على تقدير الاول وحينئذ يكون الحالان الاخيران متداخلين لان الحال اذا كان حالا من الضمير المستكن فى الحال الاول يكون متداخلا لامترادفا كما سبق ليكون الحال بجنب صاحبه والعامل حينئذ فيهما هو يليها ماقلنا آنفا (مثل) مبتدأ مضاف (لاغلام رجل) حذف خبره لانه يحذف كثيرا وهذا المثال لما كثر (مثال) خبره (لما يليها نكرة مضافا و) وقع (فى بعض النسخ) قوله (لاغلام رجل ظريف فيها) يعنى يذكر خبر لا هذه (وقد عرفت) تفصيلا (فى) بحث (المرفوعات تحقيق قوله فيها) ان اردته فارجع اليه فلا نعيده لئلا يطول الكتاب (و) مثل (لاعشرين درهمالك) بذكر الخبر على قلة لان ذكر خبر لا هذه قليل (مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف) سبق تفسيره (وقوله لك) بناء (على النسخ المشهورة) وهى مايكون فيه حذف خبر لا هذه كثيرا (من تتمة المثالين كليهما) يشعر بهذا الكلام ان الخبر فى المثال الاول محذوف بقرينة كونه مذكورا فى الثانى لان الخبر المذكور فى الثانى يصلح ان يكون خبر لا الاول ايضا فيكون تقدير الكلام لاغلام رجل لك فلا يستبعد كما قاله البعض بل مراد الشارح بيان الاول على الاستعمال الاكثر والثانى على الاستعمال الا قل تدبر وكن منصفا ولما فرغ من بيان شرائط مايكون اسم لا منصوبا اراد ان يبين كونه مبنيا الا انه قدم بيان النصب لكون الاعراب اصلا ولانه فى بحث المعرب ايضا فقال (فان كان) (اى المسند اليه) اشارة الى ان للبناء ايضا شروطا ثلاثة ان يلى المسند اليه لفظة لا وان يكون نكرة وان يكون مفردا غير مضاف ولا شبهه على مافهم من بيان المصنف والشارح ايضا بقوله ان يليها الى آخره والاستعمال وفى قوله اى المسند اليه اشارة الى ان الضمير المستكن راجع الى قوله المسند اليه فى التعريف لا الى قوله المنصوب لانه لا يكون مبنيا فلو رجع اليه لا يستقيم اى ان المسند اليه (بعد دخولها) اى بعد دخول لا عليه (غير واقع على الاحوال المذكورة) لانها شروط لكونه منصوبا (بل كان) المسند اليه بعد دخولها (مفردا) (بانتفاء الشرط الاخير فقط) ولم ينتف الشرطان الاولان وهما الولى والتنكير (وهو) اى الشرط الاخير (كونه) اى المسند اليه (مضافا اومشبها به) لان المراد بالمفرد ههنا ماليس بمضاف ولا شبهه لما سيصرح الشارح نفسه (اى يليها نكرة غير مضاف ولا مشبه به) قدسبق تفسيرها وبيان اعرابها قوله (ليترتب عليه) اى على الشرط متعلق بمفهوم الكلام اى وانما فسرناه بقولنا اى المسند اليه لان الضمير المرفوع المنفصل راجع الى المسند اليه لان المنصوب لا يبنى واذا رجع اسم كان المستكن فيه الى المسند اليه ايضا يترتب عليه الجزاء بالشرط ترتبا تاما (قوله) (فهو) اى الاسم المسند اليه (مبنى على ماينصب به) من الفتحة او الالف او الياء او الكسر لن لا يبنى على الالف لان



---

معرفة عموم مفهومه يخصصه العاقل بما هو المراد فى هذا المقام وح التعريف للعام ولهذا جعل جنس التعريف الاسم المفعول به بل ادخله كلمة كل تنصيصا على انه اعم من المفعول به وهذه من فوائد لفظة الكل فى التعريف قد تفردت به المقام وقد تفردت به ولا يبعد ان يقال الاحكام التى ذكرت فيما بعد ايضا لم يختص بالمفعول به بل ذكرت على وجه العموم وهو مرجع الاجمال فى بحث المفعول فيه وليس بشئ لان تفسيره كذا انما هو باعتبار كونه من جملة مباحثه فالمراد بالمفعول هو المفعول به دون ماهو اعم منه والا لما كان وجه لصرف كلمة ما عما هى اصل فيه والاستدلال على زعمه بجعل المص جنس المعرف الاسم المضاف اليه كلمة كل من ضعف الحال لان ذكر المفعول فيه مما لا يساعده المقام بخلاف ماسبق مما حمل على الثالث فان المعرف بعد تمامه واستفنائه الفصول يرجع الى ذلك وبه ظهر سقوط بقية القول (قوله) احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر قيل احتراز عن صيرورة التفسير عبثا لئلا ينتقض بمثل جاء رجل اى زيد وبعد فيه نظر لان العبث انما يلزم فى زيدا ضربته وزيدا مررت به واما فى زيدا ضربت غلامه فلو قيل اهنت زيدا ضربت

مابالالف لايكون الامضافا نحو اياه فبقى مابه البناء ثلاثة (فانه) اى المسند اليه (لوكان مفردا معرفة) ولم يكن بعد الافراد نكرة (او) كان مفردا نكرة ولكن كان (مفصولا فحكمه غير ذلك) لماسيجئ (وقوله على ماينصب به اى على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول لا) هذه (عليه) يشير الى ان هذا الكلام يعنى ان اطلاق النصب عليه مجاز بعلاقة الكونية لان عند وجود هذه الشرائط لايكون منصوبا بل لايكون الامبنيا والى ان ينصب مسند الى ضمير المفرد (وهو) اى ما كان ينصب به المفرد (الفتح فى الواحد) لان اعراب المفرد المنصرف بالحركات سواء كان الواحد منصرفا (نحو لا رجل فى الدار) اوغير منصرف نحو لا احمر فى الدار (والكسر) عطف على الفتح (فى جمع المؤنث السالم) لان نصبه محمول على جره فيكون نصبه بالكسر عند الجمهور (بلا تنوين) لان التنوين لايدخل المبنيات سواء كان البناء عارضا اولا لانه من خواص المعربات (نحو لا مسلمات فى الدار) والمازنى يفتحه بلا تنوين (والياء المفتوح ماقبلها فى المثنى) اى فى التثنية (و) الياء (المكسور ماقبلها فى جمع المذكر السالم) فان كلا منهما مبنى على الياء لان نصبه كان بالياء خلافا لمبرد فان عنده لايبنى المثنى ولا الجمع على حدة لان النون كالتنوين دليل الاعراب (نحو لا مسلمين لك) (ولا مسلمين لك ويعنى) اى يريد المصنف (بالمفرد ماليس بمضاف ولا مضارع له) لماسبق (فيدخل فيه) اى فى قوله المفرد (المثنى والمجموع) على حدة اذا لم يكونا مضافين فيبنيان كماذكرنا (وانما بنى) اى المسند اليه بعد دخول لا هذه عند وجود الشروط المذكورة (لتضمنه معنى من) الاستغراقية وسقط التنوين ايضا لانه للتمكن وهو من خواص المعرب (اذ معنى لا رجل فى الدار لا من رجل فيها) للمطابقة اللازمة بين السؤال والجواب (لانه) اى لان قوله لا من رجل فى الدار (جواب لمن يقول) سائلا (هل من رجل فى الدار حقيقة او تقديرا) وفرضا (فحذف) لفظة (من) من الجواب فتضمن معناها فبنى لا المبنى هو كل اسم ناصب مبنى الاصل وبينوا وجه المناسبة بستة اوجه على ماسيجئ (تخفيفا) تعليل للحذف يعنى ان حذف من الجواب لمجرد التخفيف (وانما بنى) اسم لا هذه على الحركة مع ان الاصل فى البناء السكون فرقا بين البناء الاصلى والبناء العارضى و(على ماينصب به ليكون البناء) اى بناؤه (على حركة) كالفتحة فى المفرد الواحد والكسرة فى الجمع المؤنث السالم (او حرف) كالياء فى التثنية والجمع المذكر السالم (استحقها النكرة فى الاصل قبل البناء يعنى ليكون اسم لا هذه مبنيا على حركة كالفتحة والكسرة او حرف كالياء استحقها الاسم قبل ان يكون اسم لا هذه لان المفرد المنصرف يستحق الفتحة فى النصب والجمع المؤنث السالم الكسرة والتثنية والجمع على حدهما الياء واذا لزم البناء ينبغى ان يبنى على مايستحقه فى الاصل لتكون الحركات البنائية والحروف البنائية موافقة للاعرابية من حركة او حرف (ولم يبن) مبنى للمفعول الاسم (المضاف ولا) الاسم (المضارع له) على ماسبق (لان الاضافة) لما كانت من خواص الاسم وتؤثر فيه معنى تعريفا او تخصيصا وتخفيفا (ترجع) اى الاضافة (جانب

فلامه لم يلزم اللغو وكذا لو قيل لا لبست زيدا حبست عليه فلابد فى اتمام وجه وجوب الحذف من اعتبار قصد اطراد الباب ولايخفى ان مراد الشارح قدس سره هو حاصل ماقاله الرضى اعنى انما وجب اضمار الفعل ههنا لان المفسر كالعوض من الناصب ولم يؤت به الا عند تقدير الناصب ليفسره فاظهار الفعل يغنى عن تفسيره فحكم الناصب ههنا كحكم الرافع فى نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك على انه قدس فى باب الفاعل ماهو المراد من الجمع بين المفسر والمفسر الممتنع ذلك عندهم فكيف شمول العبارة نحو جاءنى رجل اى زيد والاستشكال فى مثل زيد ضربت غلامه على ان يكون المقدر اهنت مما لا يلتفت اليه (قوله) مشتغل صفة لاحد المذكورين ايهما كان لا ان اولاحد الامرين غير معين ويجوز ان يكون صفة لكل منهما على سبيل التنازع وماقيل من ان ذلك يوجب متابعة المص خلاف مذهبه وهو اعمال الاول كما هو مذهب الكوفيين من قلة التأمل (قوله) عنه قيل متعلق بالاشتغال على تضمين معنى الفراغ او الاعراض ويمنع جعل الاشتغال بمعنى الاعراض تعلق المجرور الثانى به ولا حاجة الى

الاسمية فيصير الاسم) اى اسم لا هذه (بها) اى بالاضافة (مائلا) اى متوجها (الى ما يستحقه فى الاصل اعنى الاعراب) لان الاسم مطلقا اصل فى الاعراب لوجود المعانى المقتضية للاعراب الفاعلية والمفعولية والاضافة فيه مع ان الاعراب ههنا مؤكد بالاضافة التى هى من خواص الاسم ولانه لا يكون المضاف مبنيا الا نادرا نحو خمسة عشر او لانه يلزم من البناء جعل ثلاثة اشياء واحدا وذلك مستكره جدا فوجب ان يكون المضاف اوشبهه معربا عملا بالاصل (وان كان) (اى المسند اليه) عطف على قوله فان كان مفردا (بعد دخولها) اى دخول لا هذه عليه مفردا (معرفة) (بانتفاء شرط النكارة) لا بانتفاء الافراد يعنى مفردا معرفة او مضافا اليها (او) كان المسند اليه (مفصولا بينه) الظرف مرفوع محلا على انه مفعول مالم يسم فاعله (اى بين ذلك المسند اليه) (وبين لا) عطف على المجرور فى بينه باعادة الجار فى المعطوف (بانتفاء شرط الاتصال) يعنى يقع فصل بينهما لا بانتفاء التعريف ولذا قال الش (على سبيل منع الخلو) اى لا يخلو من ان يكون المسند اليه مفردا معرفة او مفصولا ويجوز ان يكون المفصول مفردا معرفة ايضا (سواء كانا) اى المعرفة والمفصول ملابسين (مع انتفاء شرط كونه) اى المسند اليه (مضافا او مشبها به) يعنى لا تكون المعرفة ولا المفصول مضافا ولا مشبها به (اولا) ينتفى هذا الشرط بل يكون كل منهما مضافا او مشبها به (وهى) اى هذه الصور (ست صور) جمع صورة بالقسمة العقلية لان المسند اليه اما معرفة او نكرة والاول اما مفرد او مضاف (نحو لا زيد فى الدار ولا عمرو ولا غلام زيد فى الدار ولا عمرو) بالجر عطف على زيد اى ولا غلام عمرو فهذه اثنتان (و) الثانى اما مفرد مفصول او مضاف مفصول نحو (لا فى الدار رجل ولا امرأة ولا فى الدار غلام رجل ولا امرأة) بالجر ايضا فهذه ايضا اثنتان (و) الاول ايضا اما مفرد مفصول او مضاف مفصول نحو (لا فى الدار زيد ولا عمرو ولا فى الدار غلام زيد ولا عمرو) بالجر فصارت صور المعرفة اربعا اثنتان منها بلا فصل واثنتان منها مع الفصل وصورة النكرة اثنتان فقط وهما ليستا الا مفصولتين فصار المجموع ستا فالانسب ان لا يفصل بين امثلة المعارف وكأنه اراد ان يكون صور بالمفصول اربعا وغيرها اثنتين ولذا قيل اربع منها فى المفصول واثنتان منها فى المعرفة ولكل وجهة هو موليها (وجب) جواب الشرط (فى جميع هذه الصور الست) (الرفع) فاعل وجب اى رفع الاسم الذى وقع فيها (على الابتداء) اى على انه مبتدأ مرفوع بالعامل المعنوى لان لا اذا لم تعمل فيه وجب ان يعمل العامل المعنوى (اما) وجوب الرفع على الابتداء (فى المعرفة) مفردة كانت او مضافة مفصولة او غير مفصولة يعنى باقسامها الاربعة (فلامتناع) نفوذ (اثر لا النافية للجنس فيها) اى فى هذه المعرفة فان شرط تأثير لا فى مدخولها من النصب او البناء هو الجنس والاضافة والولى وذا غير موجود فى المعرفة متصلة او منفصلة مفردة او مضافة واذا لم يوجد فلا تؤثر فيها ما اثرت فى الجنس فوجب الرفع بالابتداء لرجوعه الى اصله لكون لا هذه من دواخل المبتدأ (واما)

اعتبار التضمين بل لا وجه له لان معنى الاشتغال عنه الاعراض بلا ارتياب واثبات المانع من زعمه الباء صلة للاشتغال وليس كذلك بل هى للسببية كما صرح به الهندى وغيره (قوله) اى متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره مراد المص هو الثانى فانه قال هذا القيد ليدخل ما تعلق الفعل فيه بمتعلق الضمير لقولهم زيدا ضربت غلامه والاول قد ذكره بعض الشراح لكن لا يخفى لان الظاهر المتبادر على ماقاله الرضى ان يكون معنى قوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه بما يتعلق بذلك الضمير والتعلق يكون من وجوه كثيرة نحو كونه مضافا الى ذلك الضمير بالذات او بالواسطة نحو زيد ضربت غلامه وزيدا ضربت عمرا واخاه او موصوفا بعامل ذلك او موصولا له نحو زيدا ضربت رجلا يحبه وزيدا ضربت الذى يحبه اوما عطف عليه موصوف عامل الضمير او موصوله نحو زيد القيت عمرا ورجلا يضربه وزيدا القيت عمرا والذى يضربه وغير ذلك من التعلقات وضابط التعلق ان يكون ضمير المنصوب من تتمة المنصوب بالمفسر وليس الشرط ان يكون الضمير منصوبا لفظا ومحلا كما ظن بعضهم نظرا الى نحو زيدا ضربته او

وجوب الرفع بالابتداء (فى المفصول) وهو فى النكرة المفعولة وهذا التعليل يجرى ايضا فى المعرفة المفصولة (فلضعف لا) هذه (عن التأثير مع الفصل) لان الشرط على ماسبق فى تاثيرها اعرابا او بناء الولى فما يوجد بالفصل لم تقدر على العمل فيما هو بعيد عنها (والتكرير) (اى وجب تكرير اسمه) اى اسم لا فيه اشارة الى ان قوله التكرير معطوف على الرفع والى ان اللام فيه عوض عن المضاف اليه (ولكن) اى الا انه يكون التكرير (مطلقا) بحيث (لا) يجب ان يكون (بعينه) اى لا يشترط ان يكون الثانى عين الاول مثل ان يقول لا زيد فى الدار ولا زيد بل الشرط تكرار الاسم لا التكرير الشخصى مثل زيد وعمرو على ماسبق من الامثلة ولذا قيل المراد التكرير النوعى لا الشخصى (اما) وجوب التكرير (فى المعرفة) مطلقا مفردة كانت او مضافة مفصولة اوغير مفصولة (فليكون) التكرير (كالعرض عما فى التنكير من معنى) بيان لما فى قوله عما (نفى الاحاد) لان لا هذه موضوعة لنفى الاحاد وذا لا يكون الا فى الاجناس واذا دخلت على المعرفة فان هذا المعنى لان فى المعرفة نفى المفرد لا نفى الاحاد فينبغى ح التكرير ليكون عوضا عما فات اذ بالتكرير يوجد فى الجملة نفى الاحاد لان فى التكرير التعدد (واما) وجوب التكرير (فى النكرة) المفصولة وان وجد فيها نفى الاحاد كما فى صورة الولى (فليكون) هذا الكلام (مطابقا لما) اى لسؤال حقيقى او تقديرى (هو) اى هذا الكلام (جواب له من مثل) بيان لما فى قوله لما هو (قول السائل) تحقيقا وتقديرا اوفرضا (افى الدار رجل ام امرأة) واجب لا فى الدار رجل ولا امرأة تكرر فى الجواب ليكون مطابقا للسؤال لا فيه يجب التكرار (وهذا التعليل) اى المطابقة بين السؤال والجواب (جاز) على وزن غاز اى يجرى (فى المعرفة) باقسامها الاربعة (ايضا) اى كما هو جاز فى النكرة فكأنه قيل ازيد فى الدار ام عمرو فاجيب لا زيد فى الدار ولا عمرو وكذا غيره من الامثلة (ونحو قضية) بالرفع لانها خبر مبتدأ محذوف (اى هذه قضية) حذف المبتدأ لورود الاستعمال عليه مثل قوله رمية من غير رام اى هذه رمية (ولا اباحسن لها) الواو للحال ولا لنفى الجنس واباحسن اسمها ولها جار ومجرور والجملة حال من الخبر بالواو والضمير مثل قولك هذا زيد قائما والعامل فيها معنى الاشارة والتنبيه المفهومان من لفظة هذه (اى لهذه القضية) قيل هو قول الصحابة رضى الله تعالى عنهم كانوا يقولونه عند القضاء ومعناه الحكم نحن وليس على رضى الله تعالى عنه حاضرا ههنا اى هذه قضية لا قاضى لها مثل قوله عليه السلام اقضاكم على وافرضكم زيد كذا سمعته (هذا) اى قول المصنف ونحو قضية ولا اباحسن لها متأول (جواب دخل مقدر) بان يكون الواو فيه للاستئناف (على قوله) متعلق بقوله دخل (وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير) بان يقال هذا التعريف غير جامع لخروج مثل هذا القول منه (فان اسم لا) وهو قوله اباحسن (فيه) اى فى هذا القول (معرفة لان اباحسن كنية على رضى الله تعالى عنه) وهى ماصدر بالاب او الام وهى من اقسام العلم لان اقسامه ثلاثة كنية ولقب وعلم شخص كلها

مررت به او انا ضارب به بل الشرط انتصابه لفظا او محلا او انتصاب متعلقه كذلك الا ترى انك تقول هندا ضربت من تملكه او مررت بمن تملكها فالضمير مرفوع والمعنى ضربت مملوكها او مررت بمملوكها (قوله) وبقيد لفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته قيل فيه انه خرج صورة ما اضمر لانه ليس المانع عن العمل مجرد الاشتغال بل شغل العوامل المقدرة اياه ايضا مانع الا ان يقال لا مانع من العمل سورة لا ذلك الاشتغال بخلاف زيد ضربته فان رفع زيد مانع عن عمل ما بعده فيه هذا و نقول لا وجه للاحتراز عن ذلك بل هو ى قولنا زيد ضربته داخل فيه ولا يلزم منه ان يكون مفعولا به بل هو مما يكون مفعولا به يرشدك الى هذا كلامه فى الايضاح ضابطه ان يتقدم اسم وبعده فعل او ما هو فى معنى الفعل مسلط على ضمير ذلك الاسم من جهة المفعولية او ما يتعلق بضميره او سلط على الاول لكان معمولا ومهما رفعت فعلى الابتداء واذا نصبت فعلى تقدير فعل هذا وصرح فى الشرح بان قوله مشتغل عنه بضميره انما اتى به ليخرج ماليس كذلك مثل قولهم زيدا ضربت فان ذلك ليس من هذا الباب

معارف فيكون قوله اباحسن معرفة (و) الحال انه (لا رفع فيه ولا تكرير) فانتقض التعريف به اماعدم التكرير فيه فظاهر واماعدم الرفع فلانه لو رفع لقيل ولا ابو حسن بالواو ولان الاسماء الستة اذا اضيف الى غيرياء المتكلم يكون رفعها بالواو وكما سبق ( بل هو ) اى قوله اباحسن (منصوب) لان نصبا ايضايكون بالالف (غير مكرر) وهو ظاهر (فاجاب) المصنف (عنه) اى عن الدخل المقدر (بانه) اى بان هذا القول (متأول) (بالنكرة) فلا يرد نقضا على التعريف بانه غير جامع لخروج مثل هذا القول عنه وذلك التأويل (امابتقدير المثل) فيكون من باب حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه (اى ولا مثل ابى حسن لها) فيكون مبنيا على الفتح ( فان مثلا لتوغله فى الابهام لايتعرف بالاضافة الى المعرفة ) فيكون اسم لاهذه حينئذ من القسم الثانى فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فاخذ حكمه فصار كأنه مبنى على الالف التى هى اخت الفتحة وحينئذ قوله اباحسن على تعريفه والمراد به على رضى الله تعالى عنه فالمعنى هذه قضية عظيمة بحيث تحتاج الى حكم عدل مثل على رضى الله تعالى عنه والحال انه لامثل لها (او بتأويله بفيصل) على وزن حيدر وهو القضاء (بين الحق والباطل) فاطلاق الفيصل على على رضى الله تعالى عنه من قبيل رجل عدل (لاشتهار على رضى الله تعالى عنه بهذه الصفة) اى بالفصل بين الحق والباطل لانه كان فيصلا فى الحكومات على ماقال النبى عليه السلام اقضاكم على رضى الله تعالى عنه (فكأنه قيل) هذه قضية (لافيصل لها) فصار قوله اباحسن كاسم الجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع كما قالوا لكل فرعون موسى يعنى يكون من قبيل ذكر الاسم وارادة الصفة المشتهر صاحبه بها (ويقول هذا التأويل) اى التأويل الثانى (ايراد حسن بحذف اللام) ونصب ابا ايضا لان اشتهار الكنية بالرفع والتعريف اللامى يعنى ابو الحسن مثل ابو الخطاب لعمر رضى الله تعالى عنه ( لان الظاهر ان تنوينه للتنكير ) لانه لولم يكن للتنكير لما اعرضوا عما هو المشهور فالتزامهم نزع اللام ليس الا القصد التنكير وانما قال لان الظاهر لجواز ايراده بالتنكير ايضا مع كونه كنية له رضى الله تعالى عنه الا ان الظاهر ايراده باللام ( وفى مثل لاحول ولاقوة الابالله ) الحول القوة وبالحيلة يتوصل الى المقاصد كما بالقوة فقيل فى تفسيره مرفوعا الى النبى عليه السلام لاحول ولا خلاص عن معصية الله تعالى الابعصمته وعونه ولاقوة ولاطاعة ولاقدرة على طاعته وعبادته الابعونه وتوفيقه وقيل لاحول عن المعصية ولاقوة على الطاعة الابتوفيق الله تعالى اولا رجوع لنا عن المعاصى ولاطاقة لنا على مشاق الدين مما امرنا الله تعالى ( اى فيما كررت فيه ) لفظة (لا) هذا تفسير للمثل يعنى ان هذه الاقسام الآتية غير مختصة بها بل تجرى فى كل موضع توجد فيه شرط ثلاثة ان تكون لفظة لامكررة وان يكون التكرار بالعطف وان يلى كلا منهما نكرة مفردة وبين الشارح الاول بقوله فيما كررت فيه لا والثانى بقوله (على سبيل العطف) والثالث بقوله (وكان عقيب كل منهما نكرة بلافصل) بينهما وبينها واما افراد تلك النكرة فتستفاد ايضا من امثال (يجوز) فيه (خمسة اوجه) ( بحسب اللفظ)

(اى)

ولو جاز اخراج ذلك التركيب بهذا الطريق لكان الاسم المرفوع الذى لايجوز انتصابه بما بعده من الفعل او شبهه اولى بالخروج بحوج يكون قوله لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه حشوا لا حاصل له وقد صرح المص بانه يحتاج اليه لاخراج مثل زيد هل ضربته فانه اسم وبعده فعل مشتغل عنه بضميره ولكنه لو سلط عليه لم ينصبه لانه لا يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله وما اورده الرضى من ان معنى قوله مشتغل عنه بضميره مشتغل عن العمل فى ذلك الاسم المتقدم المتقدم بالعمل فى الضمير الراجع اليه اى انما يعمل فى الاسم المتقدم بسبب العمل فى ضميره ولولا ذلك لعمل فيه وهو احتراز عن نحو زيدا ضربت فانه ليس من هذا الباب لان عامله ظاهر وهو الفعل المؤخر وعن نحو زيد قام وزيد قائم ايضا لان الفعل او شبهه لا يعمل الرفع فيما قبله حتى يقال اشتغل عنه بضميره فظهر ان قوله بعد لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه غير محتاج اليه مع قوله مشتغل عنه بضميره لان معناه كما ذكر انه لولا الضمير لعمل فى ذلك المتقدم والفعل لا يرفع ماقبله لما تقرر فى مظانه فلم يبق الا النصب فمعنى مشتغل عنه بضميره اى لو سلط عليه ولم يشتغل

اى بحسب التلفظ (لا بحسب التوجيه) وبيان الحال (فانها) اى فان الوجوه فى هذه الصورة (بحسب التوجيه تزيد) كما فى اثناء الوجوه تنقيد يعنى من بيان الشارح فى اثنائها تقيد فانها على ما بينه تكون تسعة واعتبر اللفظ والتوجيه لانها فى الاول صارت خمسة وفى الثانى زيدت (عليها) واما عند العقل اما مبنيان واما معربان واما الاول مبنى والثانى معرب منصوب ولم يوجد عكسه وهو اعراب الاول مع نصبه وبناء الثانى واما الاول مبنى والثانى معرب مرفوع وعكس هذا وهو اعراب الاول مع رفعه وبناء الثانى فالقياس ان تكون ستة ولما سقط ما كان الاول فيه معربا منصوبا والثانى مبنيا لعدم وجود شرط نصبه كما سبق بقيت الوجوه بحسب اللفظ خمسة (الاول) من تلك الوجوه (فتحهما) اى فتح الاول والثانى يعنى بناؤهما على الفتح (اى لا حول ولا قوة الا بالله) بالبناء على الفتح فيهما بناء (على ان يكون لا فى كل منهما) اى فى كل واحد منهما (لنفى الجنس) فيبنى اسمها على الفتح كما انفردت كل واحدة منهما عن صاحبتها (ولا قوة) مع ان لا فيه لنفى الجنس واسمها مبنى (عطفا على لا حول عطف مفرد) بدل من قوله عطف بدل البعض (على مفرد) لان لا حول مفرد غير جملة وكذلك لا قوة (وخبرها) ى خبر لا حول لكونه اصلا لان المعطوف عليه اصل (محذوف اى لا حول ولا قوة موجود الا بالله) والخبر الظاهرى وهو قوله الا بالله وهو المستثنى منه المحذوف القائم مقام متعلقه لانه ظرف لا بد له من متعلق هو فى الحقيقة خبر فيكون حينئذ جملة واحدة فيكون فى قوة لا شئ له الا بالله (او عطف جملة على جملة) عطف على قوله مفرد (اى لا حول) موجود (الا بالله ولا قوة) موجود (الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه) اى عن خبر الجملة الاولى (بخبر) اى بقرينة كون خبر (الجملة الثانية) مذكورا واختص الحذف بالاولى مع ان الاولى ان يكون الحذف فى الثانية ليكون السابق قرينة للاحق وليكون اولا فيه اجمال وابهام وثانيا تفصيل وتفسير واذا وقع فى النفس والذ اذ المنساق بعد الطلب اعز من المنساق بلا تعب (و) (الثانى) من تلك الوجوه (فتح الاول) يعنى بناء الاول على الفتح (و) (نصب الثانى) (اى لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول) اى اما كون الاول مبنيا عليه (فلان لا الاولى لنفى الجنس) وحول اسم مفرد نكرة قد وليها فيبنى على الفتح (واما نصب الثانى فلان لا الثانية مزيدة) يعنى زائدة (لتأكيد النفى) لان المعطوف على المنفى يكون منفيا ايضا فيكون حرف النفى فى المعطوف زائدا وفائدته التأكيد للنفى المستفاد اولا كما فى قولك ما جاءنى زيد ولا عمرو لانه اذا قيل وعمرو بدون لا يستفاد عدم مجئ عمرو ايضا وزيد لا فيه ايضا نصبا (والثانى) وهو قوة (معطوف على الاولى) الذى هو حول يعنى معطوف على لفظه (فيكون) اى ذلك الثانى (منصوبا حملا على لفظه) او على محله القريب لما سبق ان له محلين محل قريب وهو منصوب بلا ومحل بعيد وهو مرفوع (لمشابهة حركته حركة الاعراب) قد سبق تحقيقه فيجوز الحمل عليها كما يجوز على الحركة الاعرابية (ويجوز ان يقدر لهما) اى للاسمين المعطوف احدهما على الآخر (خبر واحد) لان العامل فيه لا الاولى وحدها فيكون المجموع جملة واحدة (و) يجوز ايضا

بضميره لنصبه غير وارد لان المعتبر فى الحدود هى المعانى المطابقة ولا يخفى انه يصدق على زيد فى قولنا زيد هل ضربته انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضمير مع قطع النظر عن علة لا عراض فان جواز العمل فيه او عدمه امر خارج عن المعنى المقصود فست الحاجة الى قيد يخرج ذلك التركيب وهو قوله او ساط الخ (قوله) وبتقييد النصب بالمفعولية خرج خبر كان فى نحو زيدا كنت اياه قيل انه خبر كان بقوله كل اسم لانه كان المتبادر فى هذا المقام من قوله لنصبه النصب بالمفعولية كذلك المتبادر من كل اسم المفعول ثم قيل ولك ان تقول كل اسم اعم من المفعول والتعريف المطلق ما اضمر عامله على شريطة التفسير ومنه زيد كنت اياه فلا معنى لتقييد قوله لنصبه بالمفعولية لاخراجه والاول باطل اذ لا سبيل لان يراد بالاسم المذكور فى الحد المفعول لما صرح المص وهو المتعين لمقطوع به من ان بعده فعل ليخرج عنه ما بعده اسم او غيره مثل زيد منطلق وزيد ابوه منطلق وزيد فى الدار او شبهه ليدخل فيه ما بعده شبه الفعل من اسم الفاعل والمفعول وغيرهما وقد عرفت ما لاجله باقى القيود وذلك قطعى فى استحالة ان يراد بالاسم المفعول بتداء واما الثانى ففير بعيد

(ان يقدر لكل) واحد (منهما خبر على حدة) لان الثانى وان كان معطوفا على الاول بحسب الظاهر الا انه يجوز ان يجعل مبتدأ باعتبار محله البعيد كما يجوز فى اسمها المبنى ويعتبر محله البعيد فيكون هذا القول حينئذ جملتين بان يكون عطف جملة على جملة واما جملة واحدة بان يكون عطف مفرد على مفرد لانه يجوز ان يعطف اسمان على معمولى عامل واحد بعاطف واحد وقد ذكر غير مرة (و) (الثالث فتح الاول يعنى ان يكون الاول مبنيا على الفتح لما سبق فى الاول والثانى (و) (رفعه) اى رفع الثانى نحو (لا حول) بالفتح (ولا قوة) بالرفع (الا بالله اما فتح الاول) اى اما كونه مبنيا على الفتح (فلان لا الاولى ولى لنفى الجنس) وحول نكرة مفردة قد وقعت بعدها بلا فصل فينبغى ان تبنى على ما تنصب به وهو الفتح لوجود شرطه (واما رفع الثانى) اى اما كونه مرفوعا (فلان لا) الثانية (زائدة) لتأكيد النفى لما قلنا فيما سبق (والثانى) وهو قوة (معطوف على محل الاول) لان لفظه ومحله القريب لكونهما عارضين لا اعتبار لهما فى الظاهر (لانه) لان الاول (مرفوع) فى الاصل (بالابتداء) اى بالعامل المعنوى فاذا جاز الحمل فعلى الاصل هو الاولى والاوجب (عطف) بدل من قوله معطوف او تفسير له او خبر مبتدأ محذوف اى هو عطف (مفرد على مفرد) وذلك لا يكون الا بان يقدر لهما خبر واحد ويكتفى بكون الخبر خبرا للاول اى لا حول موجود الا بالله ولا قوة مثل قولك فى الاثبات زيد قائم وعمرو فيكون جملة واحدة (او عطف جملة على جملة) وذلك يكون (بان يقدر لكل منهما) اى من الاولى والثانى (خبر على حدة) لان لا الاولى عامل لفظى يحتاج الى خبر مستقل فتكون مع اسمها وخبرها جملة ولما كانت الثانية زائدة والاسم بعدها مرفوعا بالابتداء احتاجت الى خبر آخر مستقلا فتكون جملة اخرى ولهذا كان الكلام جملتين عطفت الثانية منهما على الاولى (و) (الرابع) من تلك الوجوه (رفعهما) اى رفع الاسمين معا (بالابتداء) (لان النكرة وقعت فى حيز النفى فتخصصت كما فى قولك ما احد خير منك على ما سبق (نحو لا حول ولا قوة) بالرفع على ان يكون كل منهما مبتدأ (الا بالله لانه) اى لان هذا الكلام (جواب قولهم ابغير الله) خبر مقدم (حول وقوة) مبتدأ موخر والثانى معطوف على الاول سواء كان هذا السؤال تحقيقا او تقديرا (فجاء) الجواب (بالرفع فيهما) اى فى حول وقوة (مطابقة) بالنصب لانه مفعول له لان المطابقة مصدر ويجوز ان يكون حالا من فاعل جاء اى جاء الجواب بالرفع فيهما حال كونه مطابقا (للسؤال) لما عرفت انهما مرفوعان فى السؤال ومطابقة الجواب فى الاعراب وغيره من الامور المهمة (ويجوز الامران ههنا) اى فى القسم الرابع (ايضا) اى كما جاز فى الاقسام الاول اى ما ان يقدر لكل واحد منهما خبر على حدة نحو لا حول موجود الا بالله ولا قوة موجودة الا بالله فيكون الكلام جملتين او يقدر لهما معا خبر واحد والكلام جملة واحدة وهذا هو الاولى لانه عطف مفرد على مفرد وهو الاصل كما هو السؤال ولانه يكون اتم فى المطابقة ولان تقليل الكلام اولى (و) (الخامس) من الوجوه الخمسة (رفع اول) لا يخفى ان يكون الاول مرفوعا بناء (على ان لا) هذه تكون

والحق ان اخراج نحو زيدا كنت اباه بهذا القيد ليس بمستقيم لانه اريد بالتعريف المفعول به اللازم اضمار فعله كما هو الظاهر فقد خرج خبر كان فى نحو هذا المثال بقيد الفعل اما وحده او بانضمام المعطوف لان كان غير داخل فى اطلاق الفعل سلمناه لكن لا شبهة فى تعين ان يكون المراد بالفعل ما لا يشمله وان اريد به اعم من ذلك فالامر كما قاله القائل (قوله) والاحسن فى ترتيبها تأخير المثال المشتمل بالمتعلق كما لا يخفى وجهه وهو ان المناسب لسياق الكلام خلوص امثلة المشتغل بالضمير عن الفعل بالغير بلا وجه فان اشتغال الفعل بالمتعلق كما كان بتقدير تسليط ما يناسب الفعل باللزوم كذلك منها ما هو كذلك فلا وجه لتقديم وتأخير ذلك قيل ولما فعل المص وجهان حمنا ان الاول عدم الفصل بين الافعال المعروفة بالفعل المجهول اعنى حبست عليه والثانى تقديم المسلط بنفسه ثم المسلط بمرادفه ثم المسلط باللازم الا انه قدم فى هذه القسم ما هو اعرف فيه وكلاما ليس بشئ بل الوجه ما ذكره المص من ان هذا المقدر ان امكن تقديره مثل الفعل المذكور كان اولى وان لم يمكن فمعناه مع معموله الخاص وان لم يمكن فمعناه مع معموله العام وان لم

(بمعنى ليس) مثل ما ولا تكون لنفي الجنس (على ضعف) رفع الاول بناء على ان لا هذه بمعنى ليس لا لنفي الجنس كائن على ضعف (فان عمل لا) حال كونها (بمعنى ليس قليل) لقلة مشابهة لا بليس وهو تورث التضعف كما ان كثرة المشابهة تورث القوة كما في ما فان كونها بمعنى ليس قوى لكثرة مشابهتها لها (وفتح الثانى) اى يكون الثانى مبنيا على الفتح (نحو لا حول) بالرفع (ولا قوة) بالبناء على الفتح (الا بالله) بناء (على ان يكون لا) فى الثانى (لنفي الجنس) وقوة بعدها نكرة مفردة قد وليتها فتكون مبنية على الفتح كما فى قولك لا رجل فى الدار (وضعف) مبنى للمفعول من التضعيف ويجوز ان يكون مبنيا للفاعل من الثانى (وجه) مرفوع (ضعف رفع الاول) فى هذا القسم وهو ان تكون لا فيه بمعنى ليس (بانه) متعلق بضعف (يجوز ان يكون رفعه) رفع الاول (لالغاء عمل لا) اى تأثيرها فى مدخولها اعرابا وبناء (بالتكرير) اى بسبب ان يكون مادخلت هى عليه مكررا الا انها لكونها ضعيفة فى العمل اذا كرر اسمها تعزل عن العمل فيه فيرفع على انه مبتدأ نكرة تخصص بالعموم مثل قوله تعالى لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة ورفعه لهذا المعنى ليس بضعيف لوقوعه فى النظم المعجز (لا لكونها بمعنى ليس) يعنى ليس رفع الاول ههنا لكون لا هذه بمعنى ليس بل لكونها معزولة عن العمل بسبب التكرير (لان شرط صحة الغائها التكرير) اى تكرير اسمها كما فى صورة الرفع فى المعطوف والمعطوف عليه فى القسم الرابع (فقط) اى سواء توافق الاسمان فى الاعراب كما فى تلك الصورة وكما فى قولك لا زيد فى الدار ولا عمرو وكما فى قوله تعالى لا بيع فيه ولا خلة اولا مثل هذه الصورة الخامسة (وقد حصل) التكرير (ههنا) اى فى هذا القسم فرفع الاول لا يكون ضعيفا (ولا دخل فيها) اى فى صحة الالغاء بالتكرير (لتوافق الاسمين) الواقعين (بعدها فى الاعراب) قوله ولا دخل لا فيه لنفي الجنس ودخل اسمها المبنى وفيها ظرف لغو متعلق به ولتوافق الجار والمجرور خبرها لانه ليس للتعليل كما هو المتبادر اى لا يكون لتوافق الاسمين بعدها فيه مدخل فى صحة الغاء يعنى يصح الالغاء بمجرد التكرير سواء توافق الاسمان فيه اولا وفى الرضى اعلم ان لا الاولى للتبرئة ملغاة لجواز ذلك لضعفها وقد حصل شرط الالغاء وهو التكرير ولا يلزم مع تكرير لا ان يتوافق الاسمان فى الاعراب اذا لتكرير هو الشرط فقط وقد حصل واذا تقرر هذا فلا حاجة لنا الى ما ذكره المصنف من قوله ورفع الاول على ضعف لكونها بمعنى ليس فانه لا يضعف هذا الوجه بل هو مثل الوجه الرابع الى هنا كلامه (فهذا) اى القسم الخامس او ما اجرى فيه هذا القسم (على التوجيه الاول) اى على كون لا فيه فى الاول بمعنى ليس او على ان رفع الاول بناء على ان يكون لا فيه بمعنى ليس (متعين لعطف جملة على جملة) لان فى عطف المفرد يجب اتحاد المعطوفين واشتراكهما فى العامل وهذا غير جائز فى العطف المذكور لان الحاصل فى الاول لا بمعنى ليس يقتضى رفع الاسم ونصب الخبر وفى الثانى لا لنفي الجنس يقتضى نصب الاسم او بناءه ورفع الخبر واذا اختلفا فى العمل لا يمكن العطف

يمكن فالملابسة فالاول زيدا ضربته والثانى زيدا مررت به والثالث زيدا ضربت غلامه والرابع زيدا حبست عليه (قوله) فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول اوجوبه مفسره قيل فيه ان الاصل فيه ضربت زيدا او لما حذف ضربت ذكر المفسر اذ لا احتياج الى المفسر مع الذكر ولذا لا يجوز ذكره وما ذكره الشارح قدس سره اولى فان الكلام فيما اضمر عامله على شريطة التفسير فتدبر (قوله) ويختار الرفع الابتداء قيل يحتمل امرين الابتداء الذى هو العامل فى المبتدو الخبر ولا يتعين بذكره كونه مبتدأ والثانى مصدر المبتدأ الذى بمعنى كونه مبتدأ وفيه رد لجعل رافعه فعلا مجهولا مقدرا لانه ارتكاب ما لا حاجة اليه واشعار بجهة كون الرفع مختارا وهو الاستغناء عن تكلف تقدير العامل وانت خبير بانه لا سبيل الى الاول ودعوى كون المراد ردمن وهم ارتفاعه بالعامل اللفظى ممنوعة لان المقام يأباه وكذا ما زعمه من الاشعار لانه من جملة اقسام هذا الباب ما يكون الرفع فيه واجبا وكذا النصب فانه يكون تارة واجبا وتارة مختارا الى غير ذلك (قوله) لان تجرده عن العوامل اللفظية قيل لا بد له من قيد آخر وهو

المذكور فتعين العطف الاول (اى لاحول) موجود (الابالله ولاقوة) موجودة (الابالله والا) اى وان لم يكن عطف جملة على جملة بل احتمل ان يكون عطف مفرد على مفرد (يلزم ان يكون قوله الابالله) يعنى الخبر المتعلق به قوله الابالله (منصوبا ومرفوعا) فى حالة واحدة لأن لاالاولى تقتضى ان يكون منصوبا ولاالثانية ان يكون مرفوعا فيكون معمول العاملين مختلفين فى حالة واحدة وذا غير جائز فتعين ان يكون عطف جملة على جملة (وعلى التوجيه الثانى) وهو ان يكون رفع الاول على ان يكون مبتدءً باعتبار كون لاملغاة عن العمل (يحتمل ان يكون) هذا القول (من قبيل عطف مفرد على مفرد) لان الاول مرفوع بالابتداء فيجوز عطف الثانى عليه باعتبار محله البعيد و الابالله خبر الاول فيكون جملة واحدة (او ان يكون (عطف جملة على جملة) كما هو الظاهر يعلم وجهه مما سبق (كما لايخفى) وجه العطف الاول والعطف الثانى المتأمل الصادق (واذا ادخلت الهمزة) الاستفهاميه (على) لفظة (لا) (التى) تكون (لنفى الجنس) لكون البحث فيها (لم تغير) مبنى للفاعل من غير بتغير من التفعيل (العمل) مفعوله (اى عمل لا) يشير الى ان اللام للعهد (اى تأثيرها) فيه اشارة الى المراد بالعمل معناه اللغوى وهو التأثير وان هذا تفسير باللازم لان العمل يلزمه التأثير فيكون من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم (فى مدخولها) اى فيما دخلت لاعليه من الاسم والخبر (اعرابا) تميز (وبناء) يعنى اذا كان مدخول لاقبل دخول الهمزة عليها معربا او مبنيا يكون ايضا بعده معربا فى الاول ومبنيا فى الثانى (لان العامل) لفظيا كان او معنويا سماعيا او قياسيا رافعا او ناصبا او جارا (لايتغير عمله) اى اثره فى مدخوله من الاعراب والبناء وغيرهما (بدخول كلمة الاستفهام) عليه لانها لم تعد من العوامل حتى تغير ما دخلت هى عليه وعدم تغير اثر لا فيه اولى والزم بخلاف ما اذا دخل الجار عليها نحو آذيتنى بلاجرم ووجدت بلامالة فانه يتغير عمله حينئذ وانما خص الهمزة بالبيان لانه لما تغير عملها بدخول الجار توهم انه يتغير بدخول الهمزة ايضا ولدفع هذا التوهم خصه بالبيان (ومعناها) (اى معنى الهمزه الداخلة على لا التى لنفى الجنس) احد ثلاثة اشياء (اما) (الاستفهام) (حقيقة) نصب على التميز لان الهمزة قد تدخل على شئ مجازا (فتقول الا رجل فى الدار) من غير تغيير تأثيرها من البناء والاعراب فى مدخولها حال كونك (مستفهما) وقال المحشى الظاهر ان الشارح نبه على ان مقصود المصنف حصر المعنى فى الثلاثة وقيل تخصيص الثلاثة بالذكر لمكان الاختلاف فيها دون ماعداها الا انه لاخلاف فيها انتهى (و) (اما) (العرض) بسكون الراء مجازا (مثل الا نزل عندى) عارضا النزول عليه حيث لايرجى نزوله وعدمه لان المجهولية بالشئ كما هو سبب للاستفهام سبب للعرض فاستعمل لفظ احد السببين المتحدين فى سبب فى الاخر (ولم يذكر سيبويه ان حال الا) المستعمل (فى العرض كحاله قبل) دخول (الهمزة) لانها اذا كانت عرضا تكون من حروف الافعال فلا يجوز دخولها على الاسماء لان العرض لايكون الافى الافعال كما يقال الاتنزل (بل ذكره السيرافى) يعنى ذكر السيرافى ان حال لافى العرض كحالها قبل دخول

الاسناد يعرفه الراعى لتعريف الابتداء وفيه ان تجرده يوجب رفعه بالابتداء فكيف يصح قوله تصحح الاان يقال المراد صحة تجرده تصحح وليس بشئ لان العامل ذلك التجرد واعتبار الاسناد للتعليل وعلى تقدير كونه داخلا لاخير فيه لان المقام ليس مقام التعريف بل الايماء والاشارة الى ماسبق وادعاء ايجاب التجرد الرفع باطل من وجهين احدهما انه لوكان موجبا للرفع لماجاز خلافه عند جوازاعتباره وذلك جائز بالاتفاق وثانيهما ان الشارح قدس سره لم يقتصر على صورة التصحيح بل اعتبر الترجيح ايضا ولايجوزله خلاف ذلك فى هذا الموضع لانه بصدد بيان مايختار فيه الرفع مع جواز خلافه (قوله) بسلامته عن الحذف قيل اعترض عليه بان هذا معارض بكون الخبر جملة على تقدير الرفع لان الافراد هو الاصل فيه ورد بان السلامة عن الحذف ارجح لكنه يكون زيد ضربته مما اختير فيه الرفع لوجود قرينة اقوى من قرينة خلاف الرفع لا لعدم القرينة للمرجحة للنصب والمشهور خلافه بل يلزم ان لايوجد مايختار فيه الرفع لعدم قرينة خلافه ولايذهب عليك ان الرفع اذا كان مختار الوجود

(الهمزة)

الهمزة (وتبعه الجزولى) بالجيم المفتوحة والزاى المعجمة المضمومة (والمصنف) لانها وان كانت عرضا وكانت ايضا من دواخل الافعال الا انها باعتبار اصلها يجوز ان تدخل على الاسم مع انه معنى مجازى (ورد ذلك) اى ذكر السيرافى كون حالها فى العرض كحالها قبل دخول الهمزة (الاندلسى) بفتح الهمزة وسكون النون وفتح الدال المهملة منسوب الى الاندلس اسم بلدة (وقال هذا) اى كون حالها فيه كحالها الاول (خطاء) بفتح الخاء والطاء مع القصر ضد الصواب يعنى ليس بصواب (لانها اذا كانت عرضا) بدخول الهمزة عليها (كانت من حروف الافعال) يعنى من الحروف التى تقتضى الافعال لفظا او تقديرا كحروف الشرط (مثل ان ولو وحروف التخصيص) مثل هلا والا ولولا ولوما وهذه كلها تقتضى الافعال لفظا او تقديرا ولا تدخل على الاسم (فيجب انتصاب الاسم) الواقع (بعدها) اى بعد حروف العرض كما يجب انتصابه بعد حرف الشرط والتخصيص لكن بشرط ان يكون بعد الاسم فعل يفسر الفعل الناصب له (نحو الا زيدا تكرمه) فى تقدير الا تكرم الا زيد تكرمه على ماسبق واما اذا لم يقع بعدها فعل او وقع ولكن لم يصح ان يكون مفسرا له يكون حالها كما قاله السيرافى ولا وجه لقول من قال فى وجوب الانتصاب بحث لجواز ان يكون بعد كلمة الا فعل لازم نحو الا زيد ينزل الا ان يتكلف ويقال اراد وجوب انتصاب الاسم فى الاضمار على شريطة التفسير (و) (اما) (التمنى) (نحو الا ماء اشربه حيث لا يرجى ماء) قيد به لانه عند رجاء الوجود يكون الاستفهام على حقيقته فلا يكون للتمنى لان مالا يرجى لا يستفهم اذ لا يقال لاحد اتطير على حقيقته فيحمل على التمنى مجازا بجامع الطلب لان فى التمنى معنى الطلب كما فى الاستفهام وكما فى قوله • الا سبيل خمر فاشربها • الا سبيل الى نصر بن حجاج • (واما قوله) يدل على محصلة تبيت الا رجلا جزاه الله خيرا وفى الرضى روى الالغاء فى الا التى للتمنى نحو (• الا رجلا جزاه الله خيرا •) وروى الا رجل بالجر اى الا من رجل (فهذه) اى كلمة الا فى هذا البيت (عند الخليل) بن احمد الذى هو امام النحو (ليست لا الداخلة) بالنصب صفة سببية لكلمة لا (عليها حرف الاستفهام) بالرفع لانه فاعل لقوله الداخلة مثل قولك هند حامل وشاحها (ولكنه) اى الا انه (حرف موضوع للتخصيص) مستقلا (برأسه مثل الا وهلا وغيرها) (فكأنه) اى فكأن الشاعر (قال الا ترونى) بضم التاء من الارائة اصله ترئيون فاعل بحذف الهمزة والياء فصار ترون بضمتى التاء والراء ثم لحقه ياء المتكلم ونون الوقاية فصار ترونى (رجلا) مفعول به (يعنى هلا ترونى رجلا) جزاه الله خيرا ثم حذف الفعل الناصب بقرينة قوله جزاه لانه سبب للفعل الناصب فيكون قرينة لمسببه وبقرينة كلمة التخصيص لما عرفت انها من دواخل الافعال (ولذلك) اى لكون الا حرفا برأسه من حروف التخصيص والاسم بعدها منصوب بالفعل المحذوف (نصب رجل فيه (ونون) وفى الرضى واعلم ان معناها اذا دخلت فى الماضى التوبيخ واللوم على ترك الفعل واذا دخلت فى المضارع الحض على الفعل والطلب له فهى اى فى المضارع بمعنى الامر ولا يكون التخصيص فى الماضى الذى قد فات الا انها تستعمل كثيرا فى لوم المخاطب على انه ترك الفعل فى الماضى الى هنا كلامه (وهى) كلمة الا (عند يونس لا التى دخلت عليها همزة

قرينة اقوى من قرينة خلاف الرفع فقد كان مختارا لعدم القرينة المرجحة للنصب وقد عرفت ان المراد بالقرينة فى قولهم لعدم قرينة خلافه القرينة المرجحة فلا وجه للاضراب ايضا (قوله) كاما قبل الاخبر الاوضع او عند وجود امام غير الطلب او اذا للمفاجاة فان الاقوى الذى يوجد مع قرينة النصب ليس الا اما هذه واذا هذه وليس مما يلتفت اليه فانه لا يفهم منه صريحا وجود القرينة من الجانبين وكون قرينة الرفع اقوى بخلاف ماقاله المص فهو مما يخل بالمرام (قوله) وهو لا يجوز الا بتأويل قال المص وانما ترجح الطلب فى اقتضاء النصب على الاصل وهو عدم الحذف والتقدير وعلى قرينة الرفع التى هى اما لا انه اذا رفع كان الطلب خبرا له والطلب لا يصلح خبر الناقضية له الا بتأويل بعيد بخلاف النصب فانه لا بعد فيه الا وقوعه على غير الاكثر ثم نقل عن ابى على انه قال ما معناه كان يظن ان لا يقع الامر خبر للمبتدأ البتة لما بينهما من المناقصة حتى وجدت ذلك فى كلامهم فوجب تأويله بتقدير مقول فيه واذا كان الامر كذلك كان النصب اولى وان وجدت قرائن الرفع وقال الرضى قولهم ان لله

الاستفهام) يعنى مركبة من همزة الاستفهام ولا لنفى الجنس فكانت (بمعنى التمنى) مثل قولك الاماشربه (فكان القياس) ان تبنى النكرة الواقعة بعدها لكون حالها بعد الهمزة كحالها قبلها فيقال (الارجل) بالفتح بلا تنوين لكونه جنسا (ولكنه) اى الا انه (نون) اى جعل رجل فى قول الشاعر وهو الارجلا جزاه الله منونا (لضرورة) وزن (الشعر) لان وزنه فى كل مصراع مفاعلتن فعولن فعولن واذالم يكن منونا يكون الاول انقص بحرف لان التنوين بعد حرف عند الشعراء على ماسبق من قوله * صبت على مصائب لو انها * صبت على الايام صرن لياليا * ولما فرغ من المنصوب بلا التى لنفى الجنس واحواله الثلاثة من كونه منصوبا او مبنيا او مرفوعا شرع فى بيان احوال توابعه من الصفة وغيرها ليستوفى احواله فقال (ونعت) مبتدأ (اسم لا) بحذف المضاف (المبنى) بالجر لانه صفة الاسم واللام فيه للعهد اى الذى هو قسم من اقسام اسم لا لانه على ماعرفت ثلاثة (لانعت اسمها المعرب احتراز) به (عن مثل لاغلام رجل ظريفا) فانه لامحالة معرب امامنصوب حملا على لفظ المنعوت وهو الظاهر واما مرفوع حملا على محله لان الموصوف اذا كان معربا لابد ان تكون الصفة ايضا معربة واما اذا كان مبنيا فلا يلزم ان يكون هو ايضا مبنيا (الاول) (بالرفع) اى هو بالرفع (صفة للنعت) لا بالجر صفة للاسم لان المقصود بيان احوال النعت لا الاسم فتكون القيود قيوداله (اى لا) النعت (الثانى ومابعده) يعنى الثالث والرابع وغير ذلك (احتراز) به (عن) النعت الثانى (مثل لارجل ظريف) امامبنى على الفتح موافقة لمنعوته وامامعرب رفعا ونصبا لماسيجئ لانه نعته الاول (كريم) بالرفع اوكريما بالنصب (فى الدار) خبر لها (مفردا) بالنصب لانه (حال من ضمير مبنى) المستكن فيه الذى هو خبر لقوله ونعت ولذا اورده بالتنكير لان الحال لابد ان يبين هيئة الفاعل او المفعول به وقدم عليه لتكون القيود متوالية مجتمعة بلافصل واقع بينها ولوجعل حالا من المبتدأ باعتبار كون ذلك الضمير راجعا اليه لكان اوجه لانه يوافق قوله الاول لان الحال فى المعنى صفة (والعامل فيه مبنى) لما تقرر ان العامل فى الحال هو العامل فى ذى الحال (احتراز عن) النعت والمضارع (مثل) قولك (لارجل حسن الوجه) اولارجل خيرا من زيد فانه لايبنى بل يجب الاعراب رفعا ونصبا لماسيأتى (يليه) فعل مضارع معلوم (حال بعد حال) من ذلك ايضا وقدمت لماسبق ولوجعل ايضا حالا من المبتدأ لكان اصوب لماقلنا اى يلى النعت الاول اسم لا المبنى (او صفة مفردا) اى يلى النعت الاول المفرد اسم لا المبنى لماقلنا ان الحال فى المعنى صفة (احتراز عن المفعول) اى عن النعت الذى وقع بينه وبين المنعوت فصل بشئ (نحو لاغلام فيها ظريف فانه يجب الاعراب نصبا ورفعا ولايجوز البناء اصلا (وهذا القيد) يعنى قيد الولى (يغنى عن الاول) فيه لطافة تعرف لمن له طاقة لان معنى الاول ان لايكون مسبوقا بشئ ومعنى الولى كذلك فترادفا فيكون احدهما مغنيا عن الآخر الا ان الولى اصطلاح ههنا ولذا نسب الاغناء اليه مع ان الاول يغنى عنه ايضا الا انه ذكره ههنا ولم يكتف بذكر الاول اهتماما وليكون تأكيداله (مبنى) خبر (على الفتح حملا على

(المنعوت)

نحو زيدا اضربه ولا تضربه بالرفع لمناقضة الخبر الذى هو محتمل للصدق والكذب للطلبية التى لا تحتملها الابتة ويل بعيد مخرج للامر والنهى عن حقيقتهما كقولك فى زيد اضربه زيدا الطلب منك ضربه فمنقوض بانه يكثر فى الجملة الاسمية تصدرها بما يخرجها عن كونها خبرية مع انه يسمى الخبر فيها خبر المبتدأ نحو ازيد منطلق وليتك عند نا وكذ يكثر زيد من ابوه وعمرو هل ضربته وزيد ليتك قتلته ولا يجب فى خبر المبتدأ احتماله للصدق والكذب وانما سمى خبرا اصطلاحا كما كان الفاعل سمى به فاعلا ولم يصدر لفعل منه فى بعض المواضع قال فنقول لما كان الطلب من قرائن النصب لاختصاص الطلب بالفعل الاترى الى اقتضاء حروف الطلب له كحرف الاستفهام والعرض والتخصيص فكون الجملة الطلبية فعلية اولى ان امكن فانه قد لا يمكن ذلك فى بعض الموضع كما فى قوله تعالى بل انتم لامرحبا بكم واما لم يكن من قرائن الرفع لانها فى الحقيقة ليست مقتضية له لان وقوع الاسمية و الفعلية بعدها على السواء واما اعتبارها قرينة له فيما سبق فلان امامن الحروف التى يبتدأ بعدها الكلام و يستأنف ولا ينظر معها

المنعوت ) يعنى يبنى على الفتح كما ان المنعوت كذلك ( لمكان الاتحاد بينهما ) فى الصدق لان النعت يصدق على مايصدق عليه المنعوت فاتحدا فحينئذ اذالم يبن لزوم انيكون الشئ الواحد مبنيا ومعربا (والاتصال) ايضا لماعرفت انه من شرط الولى بحيث لايجوز ان يقع بينهما فصل ( وتوجه النفى اليه اى الى النعت حقيقة ) تميز لان النفى فى قولك لارجل ظريف قائم نفى القيام عن الرجل الموصوف بالظرافة لاعن مجرد الرجل الا ان البناء النعت اربع شرائط انيكون نعت المبنى بلا وانيكون النعت الاول وان يلى النعت المبنى ولايفصل بينهما وانيكون نعتا مفردا واذا وجدت هذه الشرط تحد النعت مع المنعوت فيسرى البناء منه اليه فيبنى النعت ايضا لسرايته اليه ( والمبنى فى قوله ) اى فى قول المصنف ( ونعت المبنى اشارة الى مابنى على الفتح بالاصالة لابالتبعية فانه ) اى المبنى بالاصالة هو ( المذكور سابقا ) فى قوله فان كان مفردا فهو مبنى بناء على ان اللام فيه للعهد الخارجى وان البناء اذا اطلق يراد به المبنى بالاصالة لابالتبعية (فلايرد انه) اى الشان ( اذا كرر المبنى ) الذى هو اسم لاهذه ( وبنى ) المكرر ( على الفتح ) كالاول لكونه تأكيدا ( ثم جئ بنعت ) وجعل نعتا للثانى بناء على ماهو الظاهر (لايجوز بناؤه) اى بناء النعت بل يجب ان يعرف لعدم الاصالة فى البناء (مثل لاماء ماء باردا) بالنصب حملا على اللفظ اوالمحل القريب اوالرفع حملا على المحل البعيد ( مع انه يصدق عليه ) اى على قوله باردا ( انه ) اى البارد ( نعت المبنى الاول مفرد ايليه ) يعنى تصدق هذه الشروط المقتضيه بناء النعت الموجودة هى فيه ولايصح بناؤه ( فان باردا ) الذى هو (فى هذا المثال نعت للتابع) يعنى الماء الثانى (لاالمتبوع) يعنى الاول (كما هو الظاهر)من النعوت لئلايقع الفصل بينها لان الماء الثانى وان كان تأكيدا للاول يكون فصلا اذا جعل نعتا للاول (ولوجعل) ذلك النعت ( نعتا للمتبوع ) على خلاف الظاهر ( فليس ) النعت ( ممايليه ) اى يلى النعت المنعوت ( لتوسط التابع بينهما ) يعنى لوجود الفصل بالماء الثانى بين النعت والمنعوت ( ومعرب) سواء كان النعت مفردا اومضافا اومضارعا له ولى اولا ( لان الاصل فى التوابع ) كلها ( تبعيتها لمتبوعاتها فى الاعراب دون البناء ) سواء كان المتبوع مبنيا بناء لازما نحو جاءنى هؤلاء الكرام بالرفع اوبناء عارضا نحو لاغلام ظريف بالرفع اوالنصب الا انه يجوز البناء ههنا على الفتح لماعرفت اومعربا نحو لاغلام رجل ظريفا اوظريف لكون الاسم اصلا فى الاعراب والعمل بالاصل اولى (رفعا) منصوب على المصدرية اوعلى نزع الخافض اى يرفع ( حملا ) اى لكونه محمولا ( على محله البعيد ) (ونصبا) عطف على رفعا (حملا) اى لكونه محمولا (على اللفظ) اى لفظ اسم لا المبنى وهو الفتح ( اوعلى محله القريب) وهو النصب بها (نحو لارجل) فانه اسمها المبنى على الفتح ( ظريف ) وهو ( بالفتح ) يعنى مبنى على الفتح لوجود الشروط المقتضية بناءه عليه ( وظريف ) معرب ( بالرفع ) حملا على محله البعيد ( وظريفا ) معرب

الى ماقبلها فلم يمكن قصد التناسب معها لكون وضعها لضد مناسبة مابعدها لما قبلها اعنى الاستيناف فرجعت بسببها الجملة الى ماكانت فى الاصل عليه وهو اختيار الرفع للسلامة من الحذف و التقدير بقى التعارض فى نحو امازيد فاضربه بين الطلب واصالة السلامة من الحذف والتقدير وترجيح الطلب اولى لكثرة استعمال الحذف والتقدير فى كلامهم وقلة استعمال الطلبية اسمية مع امكان جعلها فعلية بمجرد تقدير ولم ولم يلتفت الشارح قدس سره الى ذلك بل تبع فيه المشهور بينهم من عدم الجواز بدون التأويل لما ان فى كلام الرضى نظرا من وجوه احدها ان المقصود مناقضة الطلب لحقيقة الخبر وقد اعترف نفسه بذلك حيث قال وانما سمى مالا يحتمل الصدق والكذب خبرا اصطلاحا كما ان الفاعل سمى به فاعلا ولم يصدر الفعل منه فى بعض المواضع و ثانيها ان كون الجملة الخبرية المتصدرة بما يخرجها عن احتمال الصدق والكذب خبرية انما هو باعتبار ما كانت عليه قبل التصدر وقولك زيدا ضربه ليس من هذا القبيل بل من قبيل جعل مالا يحتمل الصدق والكذب نفس الخبر المعروف

(بالنصب) حملا على اللفظ اوعلى محله القريب اور دهذه الامثلة على ترتيب اللف وهو صنعة بديعية (والا) عطف على ماقدر مفهوم من القيود المذكورة فى التعريف يعنى ان كان نعت اسم لاهذه موجودا فيه هذه القيود والشروط فهو مبنى على الفتح ومعرب رفعا ونصبا والا اشار الش الى هذا بقوله (اى وان لم يكن النعت كذلك) اى وان لم يكن نعت اسم لا متصفا بالصفات المذكورة بان لم يوجد الشرط الاول مثل لاغلام رجل ظريف اولم يوجد الثانى بان لم يكن مفردا مثل لارجل حسن الوجه اولم يوجد الثالث بان يقع فصل بينهما مثل لارجل فى الدار ظريف والحاصل انه ان لم توجد الشروط الاربعة باسرها سواء وجد بعضها اولا (فالاعراب) (اى فحكمه الاعراب) اى فحكم ذلك النعت ان يكون معربا لاغير قدر المبتدأ بقرينة حرف الجزاء (لاغير) اشارة الى ان الخبر اذا كان معرفا باللام يفيد الحصر مثل قولك زيد الجواد وعمرو الشجاع (رفعا حملا) سبق اعرابهما (على المحل البعيد) الذى هو الرفع (او نصبا حملا على اللفظ اوعلى المحل القريب) وهما ظاهران (وقدمرت امثلته) اى امثلة كون النعت معربا لعدم وجود شرط البناء (فى بيان فوائد القيود) وانما اوردتها بعد قوله والا تأمل وكن على بصيرة (والعطف) اى عطف شئ (على) لفظ (اسم لا المبنى) الا ان شرط جواز العطف على اللفظ وعلى محله البعيد على مافهم من توجيه الشارح وتمثيل المصنف ثلاثة ان يكون اسم لا مبنيا وان يكون المعطوف نكرة وان لايكون لا فيه مكررا وبين الشارح تلك الشروط بقوله (اذا كان المعطوف نكرة) مثلا لاغلام لك وفرس وكان ذلك المعطوف معطوفا (بلا تكرير لا فى المعطوف فانه) اى الحال والشان (واذا كان المعطوف معرفة) سواء كان علما مثلا لاغلام لك وزيدا او مضافا مثل لاغلام لك وعبدالله (وجب رفعه) اى رفع المعطوف او معرفا باللام (لاغلام لك والفرس) لانك لو نصبته حملا على اللفظ اوعلى المحل كانت لفظة لا عاملة فى المعرفة وذا محال لما عرفت انها لاتعمل الا فى النكرة المضافة اوالمشابهة (واذا كان لامكررا فى المعطوف) مع افرادهما وتنكيرهما مثل لارجل ولا امرأة (فحكمه) اى حكم هذا المعطوف (ماعلم فى قوله لاحول ولاقوة فيما سبق) من انه يكون فيه خمسة اوجه من حيث التلفظ لانه ذكروجه التمثيل لا الحصر فيكون حكمه عاملا شاملا لما وجد فيه شرطه وهو ان تكون لا مكررة بطريق العطف وولى كل واحدة منهما نكرة مفردة (بان يحمل) متعلق بالعطف وهو مبنى للمفعول ونائبه مااستكن فيه راجع الى المعطوف اى بان يحمل المعطوف المذكور (على اللفظ) (اى لفظ اسم لا المبنى) صفة الاسم ولفظه لما عرفت غير مرة فتح شبيه بالنصب فيجوز الحمل على اللفظ (ويحمل) المعطوف (منصوبا) على يحمل (و) (بان يحمل) المعطوف عطف على ان يحمل باعادة الجار لوقوع الفاصلة (على المحل) اى محل اسم لا المبنى والمراد به ههنا المحل البعيد وهو رفعه بالابتداء (ويحمل المعطوف) (مرفوعا) (جائز) فالوجهان النصب حملا على اللفظ والرفع حملا على المحل

(البعيد)

بالاحتمال لها فكيف يصح القياس وثانيها ان كلامه متناف فانه نفى كون اما قرينة الرفع مطلقا واثبت لها ذلك (قوله) اى لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها فى كونهما فعلتين وكذا فى مررت برجل ضارب عمرا وهذا يقتلها لعطفه على مشابه الفعل واما فى نحو احسن زيد وعمرو يضربه فلا يترجح النصب لكون فعل التعجب لجموده وتجرده من معنى المروض لاحقا بالاسماء قال الرضى كذا سيبويه والظاهر ان الثانية اعتراضية لا معطوفة وقال الشريف اذ يلزم عطف الخبرية على الانشائية وقيل فى رده ان عمرو يضربه استعمل فى انشاء التعزن والتحسر ولا يخفى انه وهم لاسبيل اليه ثم قيل ومما اظنه انه ينبغى ان يستثنى ما اذا كانت الجملتان مقولى القول نحو قام زيد وعمرو قائم وبكرا ضربته فانه ليس العطف فى مقولى القول باعتبار اشتراكهما فى التحقق حتى يتفاوت الاسمية والفعلية فى التناسب بل باعتبار انهما مقولان ولا تفاوت فى القولية بين الاشياء وانت خبير بان الجملتين اذا وقعتا مقولى القول لايكون النسبة فيهما ملحوظة ولم يرد منهما الا اللفظ والكلام فيما يعتبر النسبة فيه فليس هو داخلا فيما نحن فيه

البعيد جائزان على السوية الا ان الاول هو الاولى لكونه ظاهرا وكون الثانى منفيا (ولا يجوز فيه) اى فى هذا المعطوف (البناء) كما جاز فى الوصف لانتفاء مصحح البناء وهو ماذكرنا من اجتماع الامور الثلاثة الافراد والتنكير والولى وهذا لم يوجد ههنا للفصل بالعاطف لانه يعد فاصلا فى عرفهم لما سيجئ وان جاز فى النداء نحو يا زيد وعمرو لضعف لا عن التأثير الا فيما يليه او كان فى حكمه كما فى النعت وههنا لم يليه ولم يكن فى حكمه مع ان الاصل هو الاعراب (لمكان الفصل بالعاطف) اى بواسطة العاطف فالفاصل العاطف والمعطوف عليه كلاهما ولا شك ان البناء مع الفصل ممتنع والحال ان المعطوف عليه فلم يوجب الاتحاد ايضا (ولم يجعل) المعطوف فى حكم المتصل) بان تكون الواو زائدة لتأكيد اللصوق كما فى عطف بعضها على بعض مثل قولك جاءنى زيد العالم والشاعر والدبير وكما فى النداء مثل يا زيد وعمرو ولانه فى حكم يا عمرو وان لم تكن الواو فيه زائدة (لمظنة الفصل) اى لان هذا محل ان يظن فيه الفصل (بلا الزائدة (المؤكدة) مثل لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة بخلاف الصفات والنداء لانه ليس فيهما هذا الظن فافترقا (اذا المعطوف على المنفى) مطلقا (تزادفيه) اى فى المعطوف على المنفى لفظة (لا كثيرا) اى زيادة كثيرة لتأكيد النفى (نحو لا حول ولا قوة) لان لا الثانية زائدة فى بعض التوجيهات كما عرفت سابقا (مثل لا اب وابنا وابن) فيه نشر على ترتيب اللف لان الاول منصوب والثانى مرفوع عطف على اللفظ وعلى المحل ويجوز العكس ايضا مثل لا اب وابن وابنا (فى قول الشاعر ٭ ولا اب وابنا مثل مروان وابنه ٭) لا فيه لنفى الجنس والاب لكونه نكرة مفردة بلا فصل مبنى على الفتح وابنا بالنصب عطف على لفظه والخبر محذوف اى لا اب وابنا موجودان ان كان عطف مفرد على مفرد وموجودان كان عطف جملة على جملة فعلى الاول يكون الكلام جملة واحدة وعلى الثانى جملتين اى لا اب موجود وابنا موجود مثل مروان وابنه بالنصب حال من الضمير المستكن فى الخبر فيه نشر على ترتيب اللف لان الاب يشبه مروان والابن ابنه ويقال لمثل هذا التشبيه تشبيه ملفوف وهو ان يأتى بالمشبهات ثم بالمشبهة بها كقول الشاعر ٭ كأن قلوب الطير رطبا ويابسا ٭ لدى وكرها العناب والحشف البالى ٭ (اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا ٭) الجار متعلق بالفعل بعده قدم للحصر الارتداء الرجوع يقال ارتدى اذا رجع من ردأ مهموز اللام بمعنى رجع ايضا وتأزر من ازر مهموز الفاء وبعده زاى معجمة وبعده راء مهملة اذا قوى يقال تأزر فى الامر اذا قوى يعنى لان مروان رجع الى المجد وتأزر وتقوى والالف فى تأزرا للاشباع كالف انتا فى قول الشاعر لا للتثنية (و) اما (سائر التوابع) اى باقيها من التأكيد اللفظى والمعنوى والبدل وعطف البيان فـ (لا نص عنهم فيها) يعنى لم يصرحوا بحكمها كما صرحوا بالنعت والعطف بالحرف (لكن) اى الا انه (ينبغى ان يكون حكمها حكم توابع المنادى) يعنى يبنى البدل والتأكيد اللفظى اذا كان كل منهما نكرة مفردة نحو لا رجل صاحب لى ولا ماء ماء باردا واذا كان معرفة يجوز الوجهان الرفع

خارجا من هذا الحكم حتى يصح الاستثناء (قوله) ولا يقدر معمولها لضعفها فى العمل قيل كانه اراد انه لا يقدر وجوبا لانه يكفى فيما هو بصدده نفى وجوب التقدير فلا بد ان من وجوه الفرق بين لما ولم انه يجوز حذف فعل لما دون لم كما سيأتى فى محله فلا يصح انه لا يقدر معمول لما لكن الظاهر ان جواز حذف الفعل بعد لما فيما سيأتى بمعنى تقابل الامتناع لا الوجوب وليس المراد ذلك بل ما هو المتبادر من انه لا يجوز تقدير معمولها كما هو المفهوم من صريح كلام الرضى حيث قال وليس ما ولما ولن فى هذه الجملة اذ هى عاملة فى المضارع ولا يقدر معمولها لضعفها فى العمل فلا يقال لم زيدا تضربه ولا لن بكر اتقتله كما يقال اذ زيدا تضربه او ضربته لقوة ان لجزمها للفعلين وجواز حذف الفعل بعد لما وثبوت الاستغناء بها فى الاختيار عن ذكر المنفى ليس على اطلاقه بل هو مشروط بدلالة الدليل عليه نحو شارفت المدينة ولما اى ولما ادخلها وقد جاء ذلك فى لم ضرورة كقوله (احفظ وديعتك التى استودعتها يوم الاعارب ان وجدت وان لم) (قوله) وانما قال حرف الاستفهام قبل لو قال والاستفهام عطفا على حرف النفى لخرج عنه نحو

والنصب نحو لارجل صاحبك ولا ماء ماءك وكذا التأكيد المعنوى نحو لارجل نفسه وكذا عطف البيان نحو لارجل ابو عبدالله (كذا) اى كما يكون حكمها حكم توابع المنادى (ذكره الاندلسى) حيث قال اما البدل) وعطف البيان والتأكيد اللفظى فلانص لهم فيها لكن ينبغى ان يكون حكمها مع اسم لاالمبنى حكمها مع المنادى المضموم ففى البدل يجوز البناء ان كان مفردا نكرة نحو لارجل صاحب الى هنا كلامه لان البدل فى حكم تكرير العامل فكأنه قال لاصاحب لى والتأكيد اللفظى كذلك لان المؤكد عين المؤكد لفظا ومعنى فكأنه قال لاماء فى لاماء ماء باردا فيبنى البدل والتأكيد اللفظى اذا كان مفردا نكرة (ومثل لاابا له ولاغلامى له) بلافصل بينهما لانه اذا فصل نحو لااب فى الدار لك اولاغلامين فيها لك لم يجز اثبات الالف فى الاول ولا حذف النون فى الثانى لانه ينبغى المشابهة بالمضاف حينئذ والاثبات والحذف لايكونان الا بالمشابهة به (اى كل تركيب) المراد بالتركيب لامع اسمها وخبرها ولذا قال الشارح (يكون فيه) اى فى ذلك التركيب (بعد اسم لاالتى لنفى النس لام الاضافة) سواء دخله الضمير غائبا اومخاطبا اومتكلما اواسما ظاهرا نحو لاابا لزيد وسواء كان الاسم مفردا لكن بشرط ان يكون من الاسماء الستة غير ذى اومثنى اوجمعا على حدة نحو لاناصرى له ولامجيرى له (واجرى) مبنى للمفعول (على ذلك الاسم) اى اسم لاالتى لنفى الجنس (احكام الاضافة من اثبات الالف) بيان الاحكام (فى نحو اب) فيه اشارة الى ان المراد به الاسماء الستة غير ذى فانه لايقطع عن الاضافة على ماسيأتى (و) من (حذف النون) اى نون المثنى والجمع (من نحو غلامين) اراد به المثنى والجمع على حدة واما عند الرضى فهذا الحكم مخصوص بالاب والاخ لكثرة استعمالهما واما حذف النون فعام لكل مثنى وجمع على حدة حيث قال فى المثنى والجمع وفى الاب والاخ من بين الاسماء الستة اذا وليها لام الجر ان يعطى حكم الاضافة بحذف نونى المثنى والجمع واثبات الالف فى الاب والاخ فيقال لاغلامى لك ولامسامى تلك ولاابا له ولا اخا له فتكون معربة اتفاقا فقوله مثل لاابا له مبتدأ (جائز) خبر اى يجوز فى هذا اللفظ ان يستعمل باثبات الالف وحذف النون ويجعل معربا منصوبا (يعنى ان الاصل فى مثل هذين التركيبين ان) يبنى اسم لاعلى ماينصب به لكونه نكرة مفردة وقعت بعدها بلافصل و(يقال لااب له) ولااخ له بالبناء على الفتح وكذا غيرهما من الاسماء الستة غير ذى (و) يقال (لا غلامين له) ولامسلمين له مثنى وجمعا بالبناء على الياء (فيكون اسم لا) التى لنفى الجنس (فيهما) اى فى مثل هذين التركيبين (مبنيا على ماينصب به) الاسم وهو الفتح فى الاول والياء فى الثانى لوجود شرط البناء التى هى الافراد والتنكير والولى (و) يكون (الجار مع مجروره) فى مثل له فى محل الرفع (خبرا لها) للاالتى لنفى الجنس والمعنى لااب موجود لفلان الان لانه قد مات فيكون المنفى ثبوت جنس الاب له الان ولاغلامين موجود ان لفلان الان فيكون ايضا المنفى ثبوت جنس الغلامين له الان (و) الحال انه (قد جاء) ملابسا (على قلة) لكن الاولى

من ضربته لانه ليس بعد الاستفهام بل معه فاذكر. لايصير نكتة لادراج الحرف وانما يصير نكتة لذكر بعد واختياره على مع الاستفهام ثم قيل واما وجه ذكر الحرف فهو ان الاسم الاستفهام يجب دخوله على الفعل الصريح فلا يجوز متى زيدا ضربته صرح به الرضى ونقول ذكر الحروف للاحتراز عن اسماء الاستفهام وتوحيده للاحتراز عن هل الاترى الى قول المص فى الشرح وانما قلنا بعد حرف الاستفهام تنبيها على ان ذلك لايكون مع اسماء الاستفهام وهل ولا قائل بوجوب دخول اسم الاستفهام على الفعل وعدم جواز متى زيدا ضربته واسناد ذلك الى الرضى من قبيل الفرية فانه صرح بجوازه حيث قال والاسماء المتضمنة للاستفهام مثل هل تدخل على فعلية فعلها ملفوظ بها اويقع متى زيدا ضربت ومتى زيد خرج فالرفع فى متى زيد ضربت اقبح القبيحين ويحسن متى زيد خارج لعدم واذا تأملت فيما قدمناه لك عرفت انه قدس سره لم يصب فى شرح الحرف اثباتا ونفيا وان القائل لو قال بدل قوله يجب دخول لايدخل وابدل قوله فلا يجوز بان يقول فلا يقال لاصاب غير مطلع على كون اضافة الحرف للعهد

حد الشذوذ لانه قد استعمله الفصحاء ايضا باثبات الالف ( مثل لااباله و ) حذف النون مثل (لاغلامى له ) ولامسلمى له وجعل معربا منصوبا ( بزيادة الالف ) متعلق بقوله جاء ( فى مثل اب ) ونحوه (واسقاط النون فى مثل غلامين) ولا مسلمين ( كما فى حال الاضافة) يعنى اذا اضيف نحو الاب او الغلامين او المسلمين الى النكرة يكون معربا منصوبا باثبات الالف وحذف النون نحو لا ابا رجل فى الدار ولا غلامى رجل ظريفان لوجود شروط النصب التى هى الاضافة الى النكرة والولى (تشبيها) مفعول له لقوله جائز اى اجيز ذلك تشبيها او مفعول مطلق اى شبه تشبيها والجملة حال والاول اوجه (له) الجار والمجرور متعلق بالتشبيه ( اى ) شبه (لاسم لا) هذه التى (فى هذين التركيبين) مع انه ليس بمضاف) الى شئ (بالمضاف) متعلق بالتشبيه ايضا (واجراء الاحكام المضاف) بالنصب عطف على قوله تشبيها وبيان لفائدة التشبيه يعنى المقصود الاصلى من هذا التشبيه اجراء احكام الاضافة (عليه) اى على اسم لا هذه (باثبات الالف) فى البعض (وحذف النون) فى البعض (فيكون) اسم حينئذ (معربا) منصوبا (وذلك التشبيه) اى تشبيه اسم لا هذه فى هذين التركيبين ( انما هو) فيه اشارة الى ان اللام فى قوله (لمشاركته) علة للتشبيه ووجه الشبه لان وجه الشبه يكون علة للتشبيه كقولك زيد كالاسد فى الشجاعة وهى علة لتشبيه زيد به ( اى لمشاركة اسم لا حين يضاف باظهار اللام ) متعلق بقوله يضاف اى لام الاضافة المقدرة ( بينه ) اى بين المضاف (وبين ما يضاف اليه)(له) ( اى للمضاف ) بدون اظهارها يعنى لمشاركة اسم لا فى تركيب لا اباله ولا غلامى له للمضاف الذى وقع بعد لا فى قولك لا اباه ولا غلاميه (فى اصل معناه) اى فى المعنى الاصل ( اى معنى المضاف من حيث هو مضاف يعنى الاضافة وهو ) اى الاضافة ( الاختصاص ) فالتذكير باعتبار الخبر او باعتبار المضاف اى معنى الاضافة وذلك ان اصل معنى المضاف الذى هو ابوك واصل اب لك كان تخصيص الاب بالمخاطب فقط ثم لما حذف اللام واضيف صار المضاف معرفة فبقى ابوك على تخصيص اصل لكونه مضافا وتعريف حادث بالاضافة واب لك يشارك ابوك فى التخصيص الذى هو فى اصل معناه فكما تثبت الالف فى اباك تثبت فى ابالك فكما ان الاول معرب كذلك الثانى معرب كذا فى الرضى ( اوالمعنى) عطف على قوله اى اسم لا فى تفسير قوله تشبيها له من حيث المعنى تقديره المعنى هكذا اوالمعنى ( ان مثل لا اباله ولا غلامى له جائز) باثبات الالف فى الاول وحذف النون فى الثانى على خلاف الظاهر لما عرفت ان الظاهر لا اب له بدون الالف ولا غلامين له باثبات النون ( تشبيها له اى لمثل هذين التركيبين ) وهما قولك لا اباله ولا غلامى له (حيث لا اضافة فيه ) اى فى مثل هذين التركيبين فاللام داخلة على المشبه وصلة للتشبيه اى لكون مثل هذين التركيبين حيث الاضافة فيه مشابها ( بالمضاف اى بتركيب يشتمل على الاضافة ) يريد به ان المراد بالمضاف معناه المجازى وهو التركيب الذى فيه الاضافة بعلاقة الجزئية لا معناه الحقيقى وهو كل اسم اضيف الى اسم آخر كما

(قوله) ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة قبل ما يدل عليه كلمة النحاة ان هل لا يفارق لفظ الفعل واذا ذكر فى الكلام فعل ولا يرضى بالفصل بينه وبين الفعل اما اذا لم يذكر فى الكلام فعل فيدخل على الاسم نحو هل زيد قائم ثم قيل فنقول انما قال حرف الاستفهام دون همزة الاستفهام ليشمل نحو هل زيدا انت ضاربه فان المختار فيه النصب فلا يحتاج فى اختياره حرف الاستفهام الى التمسك بالتركيب المستقبح على ان القول بقبح هل زيد عرف انما هو كلام المفتاح وغيره حكم بعدم جوازه فهل زيد ضربته لا يجوز على بيان غير المفتاح كما لا يجوز هل زيد ضربته وعلى بيان المفتاح لا يقبح هل زيدا ضربته بل يحسن فلا وجه مع القول بتجويز هل ضربته لحكم باستقباح هل زيد ضربته ثم قيل وفيما ذكره وما ذكرناه رد لما ذكره الرضى ان المراد بحرف الاستفهام الهمزة لعدم جواز هل زيدا ضربته لوجوب دخول قد على الفعل فى هذه الصورة لانه لا يرضى بالفصل بينه وبين الفعل اذا وجده فى الكلام ولا يخفى انه من عجائب الاوهام فانه بعد ما اعترف بان مقتضى كلمة النحاة ان هل لا ينبغى ان يفارق لفظ الفعل اذا ذكر

فى التفسير الاول فيكون المشبه والمشبه به هو الهيئة التركيبية اعنى شبه تركيب لا اباله بتركيب لاابا رجل وتركيب لاغلامى له بتركيب لاغلامى رجل فاثبت الالف وحذف النون كاثبت .وحذف فى المشبه ( لمشاركة اى لمشاركة مثل هذين التركيبين ) الغير المضاف فيهما اسم لا ( له اى لما يشتمل على الاضافة ) اى لتركيب يكون اسم لا فيه مضافا (فى اصل معناه اى معنا مايشتمل على الاضافة وهو ) اى ذلك المعنى (الاختصاص) فيكون وجه الشبه فى كلا التوجيهين الاختصاص والمشاركة فيه وقال المحشى لافرق بين التوجيهين فى المال وانما التفرقة فى حل تركيب المصنف بارجاع ضمير مشاركته تارة الى الاسم لا المضاف باظهار اللام وبارجاع ضميرله الى المضاف فى اصل معنى الاضافة وهو الاختصاص والتعريف متفرع عليه لخصوص المواد وبارجاع ضمير مشاركته تارة الى مثل هذين التركيبين وضميرله الى تركيب يشتمل على الاضافة الى هنا كلامه ( الاان بين الاختصاصين ) اى الاختصاص المفهوم من تركيب لااباله حيث لااضافة فيه والاختصاص المفهوم من تركيب يكون اسم لا فيه مضافا ( تفاوتا ) يعنى فرقا ( فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافى اتم مما يفهم من غيره ) اى من الاختصاص المفهوم من تركيب لايكون اسم لا فيه مضافا لان المضاف والمضاف اليه كشئ واحد لقيام المضاف اليه مقام او النون من المضاف ولذا يكتسب المضاف من المضاف اليه التعريف او التخصيص فصار احدهما جزء الاخر بخلاف لااباله ولاغلامى له لان الثانى اجنبى من الاول والاختصاص انما يستفاد من اللام حتى لولم يكن اللام لم يستفد فيكون الاختصاص فى الاول (ومن ثمة) قد سبق تفسيره غير مرة ( اى ولاجل ان جواز مثل هذين التركيبين ) يعنى باثبات الالف وحذف النون ( انما هو بتشبيه ) اسم لا الذى هو (غير المضاف با) سم لا الذى هو ا ( لمضاف فى معنى الاختصاص) ( لم يجز ) (تركيب) يكون فيه بعد اسم لا هذه حرف من حروف الجر من غير اللام ( ابافيها ) ( اى فى الدار) ولارقيى عليها ولاغلامى بها ( لعدم الاختصاص ) فى مثل هذا التركيب لان المضاف قبل الاضافة لم يكن بمعنى فى وعلى فانتفت المشاركة له فى اصل المعنى فانتفاؤها يستلزم انتفاء الجوازم (فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شئ ) اذا اضيف اليه (انما هو بابوته له) اى بكون الاب اباله (وهذا الاختصاص ) اى المفهوم من اضافة الاب الى شئ (غير ثابت اللام بالنسبة الى الدار ) لان الاب من حيث انه اب لايكون اب الدار فكيف يوجد الاختصاص بالنسبة اليها ( فلا يصح اضافته الى الدار ) واذا لم يصح اضافته اليها (فكيف يشبه تركيب لاابافيها بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار ) يعنى لايصح اضافة الاب الى الدار حتى يشبه مثل لاابافيها به فتثبت الالف كما تثبت فى تركيب يضاف الاب فيه اليها ( لمشاركته له ) اى لمشاركة تركيب لاابافيها لتركيب يضاف فيه الاب اليها (فى اصل معناه) ( وليس) ( اى مثل هذين التركيبين) ( بمضاف ) على

فى الكلام فعل ولايرضى بالفصل بينهما كيف امكن له الارتضاء بذلك فى شبه الفعل زعما منه ان المص اراد ذلك فى صورة ما فيه شبه الفعل دون الفعل حتى يلزم المخالفة للقوم فان شبه الفعل حكمه حكم الفعل فلا يجوز اثبات اسم فيه ليس فيه ومن غرائب الغفلة زعمه اختصاص السكاكى باستقباح هل زيد عرف واتفاق غيره على عدم جوازه قال الرضى اعلم ان للاستفهام حرفين احدهما عريف فيه وهو الهمزة فهو تدخل على الفعلية نحو اضرب زيد وعلى الاسمية الخالية من الفعل نحو ازيد خارج وعلى الاسمية التى خبر المبتدأ فيها فعلية ازيد خرج وثانيها دخيل فيه وهو هل التى اصلها ان يكون بمعنى قد اللازمة للفعل كما يجزى فى قسم الحرف فهى تدخل على الفعلية وعلى الاسمية التى ليس خبر المبتدأ فيها فعلية نحو هل زيد قائم لمشابهة الاسمية واما الاسمية التى جزؤها الثانى فعلية فلا تدخل عليها الا على قبح نحو هل زيد خرج لانها اذا لم تجد فعلا تسلى عنه فان كان احد جزئى الجملة التى تدخلها فعلا تذكرت الصحبة القديمة فلا ترضى الا بان تعانقه وكذا يقبح دخولها على فعلية مع الفصل بينها وبين الفعل باسم نحو هل زيدا ضربت

ان تكون اللام الظاهرة لتأكيد اللام المقدرة بناء على ان هذه الاضافة بمعنى اللام لانه اما ان يبقى لا بلا خبر او تعمل هى فى المعرفة وكلاهما غير جائز (حقيقة) كانه ليس بمضاف ظاهرا (لفساد المعنى) (المراد) صفة المعنى (المفاد) بلا اضافة صفة بعد صفة صفة للمعنى (بهما) متعلق بقوله المراد والمفاد على سبيل التنازع اى بهذين التركيبين (على تقدير الاضافة) متعلق بالفساد اى لانه يفسد المعنى المستفاد بلا اضافة من هذين التركيبين اذا كان اسم لا فيهما مضافا لما سيأتى (وهو) اى المعنى المستفاد منهما بلا اضافة (نفى ثبوت جنس الاب) فى الاول (او نفى ثبوت جنس الغلامين لمرجع) متعلق بالثبوت (الضمير المجرور) وصفه به احترازا عن الضمير المستكن فى الظرف (بالاستقلال) متعلق بالثبوت وفسر الاستقلال بقوله (من غير احتياج الى تقدير خبر) سوى ما يتعلق به الظرف بخلاف ما اذا كان مضافا فانه يحتاج الى تقدير خبر فيكون المعنى ليس جنس الاب ثابتا لزيد ولا جنس الغلامين ثابتا له (وهذا المعنى) اى نفى ثبوت جنس الاب او الغلامين لمرجع ذلك الضمير (يفسد على تقدير الاضافة) اى على تقدير ان يضاف الاب او الغلامان الى الضمير بان تكون اللام زائدة (من وجهين اما اولا) اى اما وجه فساد المعنى على تقدير الاضافة فى الوجه الاول فنصب قوله اولا على الظرفية (فلان معنى هذا التركيب) وفى بعض النسخ هذين التركيبين (على تقدير الاضافة لا اباه ولا غلاميه) لما عرفت ان اللام فيهما زائدة والزائد يجوز حذفه واذا حذف يضاف الاسم الى الضمير (وهذا) التركيب (لا يتم الا بتقدير خبر) لكلمة لا فيحتاج الى تقدير الخبر فيكون محذوفا بلا قرينة بخلاف ما اذا كان غير مضاف لانه لا يحتاج الى تقديره لان قوله له يكون خبرا فيتم الكلام بدون التقدير (اى لا اباه موجود ولا غلاميه موجودان) فعلى هذا تكون لا عاملة فى المعرفة وذا غير جائز (واما ثانيا) اى اما فساد المعنى على تقدير الاضافة فى الوجه الثانى (فلان المراد) من هذين التركيبين عند عدم الاضافة (نفى ثبوت جنس الاب او) نفى ثبوت جنس (الغلامين له) اى لمرجع الضمير لما عرفت ان هذا المعنى لا يحصل الا اذا كان الاسم غير مضاف والجار والمجرور خبرا لهما (لا) ان المراد (نفى الوجود عن) ثبوت (ابيه المعلوم او) نفيه عن (غلاميه المعلومين) لما عرفت ايضا انه اذا كان اللام زائدا يجوز حذفه واذا حذف يضاف الاسم الى الضمير فيحتاج الى تقدير الخبر الذى هو موجود فيتعرف الاسم بالاضافة فيلزم نفى الوجود عن الاب المعلوم والغلامين المعلومين وهذا المعنى لا يناسب وضع لا لانها لنفى الجنس ويخالف القاعدة المذكورة وهى اذا كان اسم لا معرفة وجب الرفع والتكرير (خلافا لسيبويه) قد سبق نصب قوله خلافا (والخليل) ابن احمد استاد سيبويه (وجمهور النحاة) هذا من قبيل عطف العام على الخاص اهتماما بشان المعطوف عليه واشارة الى انه لكماله فى هذا الفن صار كأنه ليس منهم (وانما خص) المصنف (سيبويه بهذا الخلاف) الباء داخلة على المقصور مثل قولك تخصك بالعباده لانها مختصة لله تعالى مع ان غيره مخالف

على فعلية مقدر فعلها مفسرا بفعل ظاهر نحو هل زيدا ضربته والنصب ههنا احسن اتفيهمين هذا كلامه وبه تبين فساد قوله فيما ذكرناه وما ذكره رد لما ذكره الرضى الى آخره ثم كلام الرضى صريح فى عدم شمول هذا الحكم لهل الاستفهام وهو الظاهر وبه صرح المص كما عرفت فيما نقلناه من قوله وانما قال بعد حرف الاستفهام تنبيها على ان ذلك لا يكون مع اسماء الاستفهام وهل ووجه التنبيه على خروج اسماء الاستفهام ظاهر واما على خروج هل فهو انها او اريد ادخالها لقيل بعد حرف الاستفهام على صورة التنبيه وانما لم يقل همزة الاستفهام لان حرف الاستفهام اخصر واشهر ولا يتوهم عدم تعيينه لاشتراكه بينها وبين كلمة هل لان احتمال ارادة هل من اطلاق حرف الاستفهام بلا قرينة ممنوع لما عرفت من ان احدهما عريق والثانى دخيل فاطلاق الحرف ينصرف الى الاول مع انه لا حاجة الى ذلك الاعتبار لما اشير اليه من كون مبنى اضافة حرف الاستفهام على العهد دون الجنس لا يقال قد ثبت جواز دخول هل ايضا فليكن هذا من جملة ما يختار النصب معه لان الكلام فيما يترجح النصب على الرفع والعلة لذلك فى الاستفهام

ايضا ( لانه العمدة ) والمقتدى ( فيما بينهم ) فخلافه خلافهم فذكره يغنى عن ذكرهم
لانهم تبع وكثيرا مايكتفى بذكر الاصل عن ذكر التبع (اولان المقصود) من قول المصنف
(بيان الخلاف) فبيانه يحصل بذكر واحد من جملتهم لاسيما ان يذكر من كان عمدة فيما بينهم
(لاتعيين المخالفين) لان ذكر جملة المخالفين باسرهم متعسر فاكتفى بذكر من يعتمد بقوله
(فذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان) اسم لا هذه فى (مثل هذا التركيب مضاف) الى
الضمير المجرور (حقيقة) نصب على التميز (باعتبار المعنى) متعلق بالمضاف فيكون المعنى نفى
الوجود عن ابيه المعلوم وغلاميه المعلومين فحق يكون اسم لا معرفة ولا يجب الرفع ولا التكرير
لشبهة التنكير بصورة الفصل باللام ( واقحام اللام ) عطف على اعتبار المعنى والاقحام
الادخال يقال اقحم فرسه النهر اى ادخله ( بين المضاف والمضاف اليه تأكيدا ) علة
للاقحام (للام المقدرة) لان الاضافة ههنا بمعنى اللام لما سيجئ ان المضاف اليه اذا لم يكن
من جنس المضاف ولا ظرفه يكون بمعنى اللام وقضاء من حق لا ان لاتدخل الا على المنكر
بسبب اللام التى هى علامة فى الضمير لان المضاف يصير بهذا الفصل كأنه ليس بمضاف
فى الظاهر وان كان فى الحقيقة مضافا فتدخل لا حينئذ على المنكر بحسب الظاهر (وحكم
المصنف بفساده لما عرفت) وفى الرضى ثم اعلم ان مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحاة
ان هذا المذكور مضاف حقيقة باعتبار المعنى فقيل اللام لا تظهر بين المضاف والمضاف اليه بل
تقدر اجابوا بان اللام ههنا ايضا مقدرة وهذه اللام الظاهرة تأكيد لتلك اللام المقدرة كتيم
الثانى فى قوله ياتيم تيم عدى وكان الفصل بينهما كلا فصل فقيل لهم ما الذى حملهم فى هذه
الاضافة على الفصل بينهما باللام المقحمة توكيدا دون سائر الاضافات المقدرة باللام واجابوا
بانهم قصدوا نصب هذا المضاف المعرف بلا من غير تكرير لا تخفيفا وحق المعارف المنفية
بلا الرفع مع تكرير لا ففصلوا بين المضافين لفظا حتى يصير المضاف بهذا الفصل كأنه ليس
بمضاف فلا يستنكر نصبه وعدم تكرير لا انتهى (ويحذف) (اسم لا) هذه اذا وجدت
قرينة لفظية او معنوية قياسا على حذف المبتدأ (حذفا كثيرا) يشير الى ان نصب قوله كثيرا
على المصدرية ويجوز ان ينصب على الظرفية اى زمانا كثيرا لان الكثرة من صفة الاحيان
(فى مثل لا عليك) اى فى تركيب ذكر فيه الخبر (اى لا بأس) عليك لمن له خوف فتحذف
الاسم بالقرينة الحالية (و) لكن (لايحذف) الاسم (الا مع وجود الخبر) لفظا كما لا يحذف
الخبر الا مع وجود الاسم لفظا (لئلا يكون) الحذف (اجحافا) بكسر الهمزة والجيم المتقدمة
وبعدها حاء مهملة وهو الاذهاب والتنقيص ومنه اجحفته اذهبته كذا فى الصحاح اى لئلا
يكون الحذف سببا للالغاء لانه اذا حذف الاسم كثيرا ويحذف الخبر ايضا كثيرا فتبقى لا العاملة
بدون المعمول وهو عين اجحاف فيجب ذكر احدهما عند حذف الآخر اسما كان او خبرا
ليكون المذكور قرينة المحذوف (وقولهم) اى قول العرب (لا كزيد) اورده ايذانا بانه
يحتمل ان يكون من قبيل حذف الاسم وهو مناسب للمقام او حذف الخبر لجواز حذفه

ما هو العلة فى النفى من
انه فى الحقيقة مضمون
الفعل فايلاؤه لفظا او
تقديرا لما بنى مضمونه اولا
وفى كلمة هل امر وراء ذلك
مورث للقبح يخرج عما نحن
فيه ( قوله ) وفى ما قبل
الامر قيل قد تباعد
فى التكلف اولا فى التقدير
وثانيا فى التفسير حيث قدر
الموصول مع بعض الصلة
وحذف المضاف مع ابقاء
المضاف اليه على اعرابه
وهو قليل وهو فسر كلمة
ما المقدرة بموضع وقوع
الاسم المذكورة بل الامر
والنهى ولا حاجة الى الاول
اذ يصح ان يراد ويختار
النصب فى وقت الامر لان
حذف الزمان عن المصدر
كثير ولا الى الثانى لانه
يصح تفسير ما باسم اى
يختار النصب فى اسم قبل
الامر وانت خبير بان
اللائق بالقبول ما فصله
الشارح قدس سره لما فيه
من اجزاء الكلام حسب
ما يقتضيه السباق واللحاق
كيف ولا حاصل لقولنا
ويختار النصب فى وقت
الامر وليس الكلام فى
مطلق الاسم (قوله) اى
مواضع وقوع الفعل فيها
اكثر يعنى ان اضافة
المواقع الى الفعل باعتبار ان
لها مزيد اختصاص بالفعل
لانها مخصوصة به يدل
عليه اختيار النصب هكذا
(قوله) وعند خوف لبس
المفسر قيل اى عند خوف
لبسه حال الرفع والحاقال

ايضا (ان جعلنا الكاف اسما) بمعنى المثل لان الكاف من الحروف التى تستعمل اسما وحرفا (جاز ان يكون كزيد اسما) يعنى جاز ان يكون الكاف وحده منصوبا محلا على انه اسم لا (و) ان يكون (الخبر) اى خبر لا (محذوف اى لا مثله) اى لا مثل زيد (موجود) فحذف الخبر بقرينة لا التى لنفى الجنس لان النفى يقتضى منفيا او قرينة حالية (وجاز) ايضا (ان يكون قولهم لا كزيد (خبرا) لها فحينئذ يكون الاسم محذوفا بقرينة حالية (اى لا احد مثل زيد) وهذا هو المناسب للمقام فالانسب ان يكون مقدما على التوجيه الاول الا انه اخره ليكون قريبا بما يكون الكاف فيه حرفا لان فيه حذف الاسم لا غير لان الحرف لا يكون مسندا اليه حتى يكون الخبر محذوفا (وان جعلناه) اى الكاف فى ذلك المثال (حرفا) عملا بالظاهر المتبادر (فالاسم) اى اسم لا (محذوف) لان الحرف مع متعلقه يجوز ان يكون مسندا ولا يجوز ان يكون مسندا اليه وان كان مع متعلقه (اى لا احد كزيد) اى لا احد كائن كزيد (خبر ما ولا) اوردهما فى آخر الملحقات لمشابهتهما فعلا غير متصرف وهو ليس وللاختلاف فى كونهما عاملتين بخلاف سائر الملحقات (المشبهتين) وصفهما به البيان وجه عملهما لان سبب عملهما عند من يقول به ليس الا المشابهة (فى النفى) متعلق بالمشابهة (والدخول على الجملة الاسمية) قد سبق تحقيقه فى آخر المرفوعات (بليس) متعلق بالمشابهة والباء داخلة على المشبه به (هو) فصل او مبتدأ (المسند) اى الاسم حقيقة او حكما الذى اسند الى اسمها (بعد دخولهما) (اى دخول ما ولا) يعنى بعد دخول واحد منهما (وهى) (اى خبرية خبر ما ولا لهما) متعلق بالخبرية والضمير المجرور راجع اليهما اى كون الخبر خبرا لما ولا قدر المضاف ليصح ارجاع الضمير المؤنث الى الخبر ولك ان تقول اى كونهما عاملتين عمل ليس ليعم الاسم والخبر فلا يحتاج الى قوله (وكذا اسمية اسمهما) اى اسم ما ولا (لهما) والتأنيث باعتبار الخبر اولان التأنيث امر هين فى عبارات المصنفين وانما خص بالذكر لكون عملهما فيه ظاهرا وهو ظاهر (لغة حجازية) (وخص) المصنف (الخبرية بالذكر) الباء داخلة على المقصور مع ان ما ولا عاملان ايضا فى الاسم (لان اعمالهما) فى الاسم والخبر (وجعل) عطف تفسير لقوله اعمالهما (اسمهما وخبرهما اسما وخبرا لهما) فيه ترتيب اللف والنشر اى جعل الاسم اسما لهما والخبر خبرا لهما (انما يظهر) من الظهور (باعتبار الخبر) لان الخبر منصوب بهما لفظا او تقديرا غالبا فيظهر عملها وكونهما عاملين فيه واما الاسم فمرفوع كما كان مرفوعا قبل دخولهما فلا يظهر اثر عملهما فيه لانه لا يعلم انه مرفوع بهما او لا واذا جعل الخبر منصوبا بهما يعلم ان الاسم ايضا مرفوع بهما لان الحرف لا يعمل فى جزء الجملة فقط بل يعمل فى جزئيها (فجعل الخبر خبرا لهما انما هو فى لغة اهل الحجاز) ومذهب البصريين (واما بنو تميم) وهو مذهب الكوفيين (فحيث لا يذهبون الى اعمالهما) لعدم اختصاصهما بقبيل واحد ولان مشابهتهما ضعيفة لكونهما مشابهين لفعل غير متصرف ولان المقصود من وضعهما مجرد النفى لا العمل فحينئذ (لا يجعلون الخبر)

عند خوف اللبس دون اللبس لان الرفع لا يستلزم بل خوف اللبس لانه يمكن رفع اللبس بقرينة لكن النصب راجح لانه فيه غنى عن تكلف قرينة واعلم ان خوف اللبس بالصفة فيما اذا كان المنصوب نكرة و يكون للمفسر متعلق يحتمل جعله خبرا اذا رفع المنصوب فلا يتحقق خوف اللبس فى المنصوب المعرفة ولا فيما اذا لم يكن للمفسر متعلق فلو قيل الشئ خلقناه بقدر بتبديل كل باللام الاستغراقية فلا التباس وكذا لو قيل كل شئ خلقناه ثم اعلم ان من مواضع اختيار النصب ما تخرجته من القوة الى الفعل وارجو الله ان يكون فيضا منه وهو فيما اذا التبس المقصود بالافادة بغيره فى صورة الرفع نحو زيدا ضربت غلامه فان المقصود بالافادة اهانة زيد فاذا قيل زيد ضربت غلامه يكون ظاهرا فى قصد افادة ضرب غلامه وربما لا يلتفت النفس الى اهانته اللازمة واعلم ان قوله اعلم الى ثم اعلم من الاغلاط لان المذكور مجرد المثال وقد اخذه على سبيل الظابطة فحكم بان الاسم اذا وقع معرفة مثل الشئ خلقناه بقدر اولم يكن المفسر متعلق مثل كل شئ خلقناه لا يتحقق فيه الالتباس ولم يدر ان المعرف باللام العهد الذهنى قد يوصف بالجملة وان

اى ماهوالخبر عند اهل الحجاز ومذهب البصريين ( خبرالهما ولاالاسم ) اى ولا يجعلون ماهوالاسم عندهم (اسمالهما) بان يعملا فيهما الرفع والنصب كما كان عند اهل الحجاز (بل هما) اى مايقال لهما اسم وخبر عند اهل الحجاز ( مبتدأ وخبر ) عند بنى تميم من غيران يعملا فيهما بل المقصود منهما نفى مضمون الجملة لاغيربناء ( على ما كانا ) اى الاسم والخبر (عليه قبل دخولهماعليهما) لانهما كانا قبل دخولهما عليهما مرفوعين بالابتدائية وبعدالدخول ايضا يكونان مرفوعين بهمافلا يتغيرالعمل بدخولهماوما يتغير بدخولهماليس الا حكمهمامن الايجاب الى السلب ولمابين ان ماولا تعملان فى الاسم والخبر رفعا ونصبا لمشابهتهما بليس وعملهما ليس الا عنداهل الحجازوالبصريين واماعند بنى تميم والكوفيين فلا يعملان وان شابها ليس اراد الشارح بيان ماهوالراجح والمختار من المذهبين فقال (ولغةاهل الحجاز هى التى جاء عليها التنزيل) اى هى التى انزل عليها القرآن (قال الله تعالى ماهذا بشرا) ومافيه هى المشابهة بليس وهذا فى محل الرفع اسمها وبشرا منصوب لفظا وخبرها ولماعملت هى بشرا عملت ايضا فى هذا لانهاسواء فى عمل الرفع والنصب عند من يجوز عملها (وماهن امهاتهم) جمع ام وهى الوالدة والجمع امهات واصل الام امهة حذفت الهاء والتاء حذفا غيرقياسى فبقى ام ولذا جمع على امهات والنص شاهدله وقيل الامهات للناس والامات للبهائم كذافى الصحاح وهذاصريح فى كون ماعاملة رفعاونصبا واما لاففيسة على مالكونهماشريكين فى المشابهة بليس ولمابين كون ماولاعاملتين وماهوسبب لعملها وماهوالمختار فيه اراد ان يبين مايبطل عملهماوهو ثلاثةاشياء فقال (واذازيدت) لفظة (ان) بكسر الهمزة وسكون النون المراد بهماالنافية لاالشرطية لان لهاصدرالكلام (مع ما) اى بعدمابلافصل لان مع يجئ بمعنى بعد كقوله تعالى ان مع العسر اى بعدالعسر لانه لايكون مع العسر يسروانمايكون بعده (نحوماان زيدقائم قيل انماخصت لفظة ( مابالذكر) ممتازا بهاعن لا (لانها) اى لان كلمةاما (لاتزاد مع لا) اى بعدلا (فى استعمالاتهم وهى) اى كلمة ان بعدما (زائدة عندالبصريين) لتأكيدالنفى لان ان وضعت للنفى كقوله تعالى * ان عندكم من سلطان اى ماعندكم وقوله تعالى * ان انتم الابشر * اى ماانتم وماوضع للنفى اذاجئ بعدحرف النفى يكون للتأكيد والايكون لغوا وذا غيرجائز (ونافية مؤكدة) من غيران تكون زائدة (عندالكوفيين) ولعلهم يقولون هى نافية زيدت لتأكيدالنفى والافالنفى اذادخل على النفى افادالايجاب ورد عليهم ايضا بانه لايجوزالجمع بين حرفين متفقى المعنى الامفصولا بينهما كمافى قولك ان زيدالقائم كذافى الرضى (اوانتقض النفى) الذى يكون علة وسببالعملهما (بالا) بتوسط كلمةالابين الاسم والخبر (نحومازيد الاقائم) ولارجل الاحاضر (اوتقدم الخبر) (على الاسم) اى نفس الخبرظرفاكان او غيره الاابن عصفور فانه يجوزالعمل بتقديم الخبرالظرف نحوقوله تعالى * فمامنكم من احدعنه حاجزين * واجيب بان المعنى فمااحدمنكم حاجزاعنه فالجمع لعموم النكرة بوقوعها

(فى سياق)

الثانى قوى اللبس لظهور استواء المعنيين الخبر والصفة فى الاستفادة من اللفظ ثم اعلم ان الرضى زعم ان المص فحظأ فى هذا المثال واتى بمثال آخر قائلا اذا اردت مثلا ان تخبر ان كل واحد من مماليكى اشتريته بعشرين دينارا وانك لم تملك احدا منهم الا بشراءك بهذا الثمن فقلت كل واحد من مماليكى اشتريته بعشرين بنصب كل فهو نص فى المعنى المقصود لان التقدير اشتريت كل واحد من مماليكى بعشرين واما ان رفعت كل فيحتمل ان يكون اشتريته خبرا له وقولك بعشرين متعلقا به اى كل واحد منهم مشترى بعشرين و هو المعنى المقصود ويحتمل ان يكون اشتريته صفة لكل واحد وقولك بعشرين هو الخبر اى كل من اشتريته من المماليك فهو بعشرين فرفعه اذن مطرق لاحتمال الثانى الذى هو غير مقصود ومخالف للوجه الاول اذ ربما يكون على الوجه الثانى منهم من اشتراءك غيرك بعشرين اوباقل منها او باكثر وربما يكون ايضا لك منهم جماعة بالهبة والوراثة اوغيرذلك وكل هذا خلاف مقصودك فالنصب اذن اولى لكونه نصا فى المعنى المقصود والرفع محتمل له ولغيره والمثال الذى اورده المص من الكتاب العزيز اعنى قوله

فی سیاق النفی (نحوماقائم زید) ولا حاضر رجل (بطل العمل) جواب اذا زیدت (ای عمل) لفظة (ما) فی الاسم والخبر (اذا کان مع) کل (واحد من هذه الامور الثلاثة) التی هی زیادة ان بعدها وتوسط الا بین الاسم والخبر وتقدم الخبر علی الاسم واذا بطل العمل وجب رفع الاسم والخبر بالابتداء لان الاسم لایخلو عن عامل مادام مرکبا ترکیبا اسنادیا وکذا یبطل عمل لا مع کل واحد من الامرین الاخیرین لما عرفت ان لا تزاد بعدها ولم یذکرها الشارح اکتفاء بذکر الاصل عن الفرع (۱۰۱) بطلان عمل ما (اذا زیدت) ان بعدها (فلان) لفظ (ماعامل ضعیف) لکونه حرفا غیر اصیل فی العمل الا انه (عمل لشبهه) بفعل غیر منصرف وهو (لیس) والمشابهة اذا ضعفت لم توجب العمل کغیر المنصرف مع انه مشابه بفعل منصرف لکون المشابهة فیه ضعیفة (فلما فصل بینهما وبین معمولها) ای ولما وقع الفصل بینهما وبین ما عملت هی فیه باجنبی وهو ان وان کان فیها معنی النفی (لم تعمل) لکون الولی شرطا فیها ولکراهة ابراز ان النافیة مع معرض العامل (واما) بطلان عملها (اذا انتقض النفی) هو علة وسبب لعملها الماعرفت (۲) بتوسط کلمة (الا) بین الاسم والخبر (فلان عملها) فی اسمها وخبرها (لمعنی النفی فلما انتقض) ذلک النفی بتوسط الا بینهما (بطل العمل) ای عمل ما ولا فی الاسم والخبر لان انتفاء العلة یوجب انتفاء الحکم واذا بطل العمل وجب الرفع فیهما بالابتداء لما قلنا من انه اذا انتفی عمل العامل اللفظی فی الترکیب الاسنادی یظهر العامل المعنوی لکونه منسوخا به (واما) بطلان العمل اذا تقدم الخبر) علی الاسم فیهما (فلتغیر الترکیب) الذی هو شرط فی عملها خطا لرتبة الفرع عن رتبة الاصل واشعارا لفرعیتهما (مع ضعفها فی العمل) لما عرفت غیر مرة واذا بطل العمل وجب الرفع امابان الصفة مبتدأ والاسم بعدها فاعلها ساد مسد الخبر واما بان الاسم مبتدأ والصفة خبر مقدم لانه حینئذ یکون من قبیل فان طابقت مفردا جاز الامران قد سبق تحقیق هذه المسئلة فی بحث المرفوعات ومن ارادها فلیرجع الیها (واذا عطف علیه) (ای علی خبرما) ای اذا وقع عطف شیء علی خبر ما سواء کان منصوبا او مجرورا بالباء الزائدة وعلی خبر لا ایضا لکن لایکون خبرها الا منصوبا لان الباء لاتزاد فیه (بموجب) (بکسر الجیم) من اوجب لان العاطف یوجب الحکم فی المعطوف بنقض نفی المعطوف علیه فیکون المعطوف موجبا بالفتح وقد نبه المصنف بقوله بموجب انه من قبیل عطف المفرد علی المفرد وقال عبدالقاهر المعطوف خبر مبتدأ محذوف مثل مازید قائما لکن قاعد ای لکن هو قاعد فعلی هذا یکون من قبیل عطف الجملة علی الجملة (ای بعاطف یفید الایجاب بعد النفی) ای بعاطف یفید ایجاب الحکم المنفی عن المعطوف علیه للمعطوف لکن بعینه بل بضده (وهو) ای العاطف الذی یفید الایجاب اثنان (بل ولکن) لانهما وضعتا للاثبات بعد النفی یعنی یفید ان ایجاب الحکم فی المعطوف بعد ان یکون المعطوف علیه منفیا (نحو مازید مقیما بل مسافر وماعمرو قائما لکن قاعد) لان بل افاد ایجاب

تعالی کل شیء خلقناه بقدر لایتفاوت فیه المعنی کما یتفاوت فی مثالنا سواء جعلت الفعل خبرا او صفة فلا یصح اذن لتمثیل وذلک لان مراده تعالی بکل شیء مخلوق نصبت کل او رفعته وسواء جعلت خلقناه صفة او خبرا عنه وذلک او قوله خلقنا کل شیء بقدر ولا یرید به خلقنا کل مایقع علیه اسم شیء لانه تعالی مایخلق جمیع الممکنات غیر المتناهیة ویقع علی کل واحد منها اسم شیء فکل شیء فی هذه الآیة لیس کما فی قوله تعالی والله علی کل شیء قدیر لان معناه انه قادر علی کل ممکن غیر معناه قال فاذا تقرر هذا قلنا ان معنی کل شیء خلقناه بقدر برفع کل علی ان خلقناه هو الخبر کل مخلوق مخلوق بقدر وعلی ان خلقناه صفة کل شیء مخلوق کائن بقدر والمعنیان واحد اذ لفظ کل شیء فی الآیة مختص بالمخلوقات سواء کان خلقناه صفة له او خبرا ولیس مع التقدیر الاول اعم منه مع التقدیر الثانی کما کان فی مثالنا ولیس کذلک فانه اذا جعل خلقناه صفة کان المعنی کل مخلوق متصف بانه مخلوق لنا کائن بقدر وهذا لایمنع نظرا الی مجرد المعنی ان یکون هناک مخلوقات غیر متصفة بتلک الصفة فلا یندرج تحت الحکم واما اذا جعلناه خبرا او نصبنا کل شیء فلا مجال لهذا الاحتمال نظرا الی

المسافرة لزيدو لكن القعود لعمرو (فالرفع) (اى فحكم المعطوف الرفع) قدر المبتدأ بقرينة الفاء لان الجملة الاسمية الجزائية تصدر بالفاء وقوله (لاغير) ايذان بان الرفع مخصوص بالمعطوف حمله على المحل لان الخبر اذا عرف باللام يفيد الخصوص يعنى لايكون منصوبا عطفا على اللفظ (لكونهما) اى لكون بل ولكن بمنزلة الا الاستثنائية (فى نقض النفى) يعنى كان ماولا لاتعملان فيما بعدالا لانتقاض النفى الذى هو علة لعملهما بالا كذلك لاتعملان فيما بعدهذين العاطفين لانتقاض ذلك النفى ايضابهما لان انتفاء علة الحكم يستلزم انتفاء الحكم * ولما فرغ من بيان المنصوبات اصولا وفروعا شرع فى بيان ماهو شبيه بها فقال (المجرورات هو) تبين شرحه بما بين فى بحث المرفوعات ومن اراد فليرجع اليه (ما اشتمل) (اى اسم) لان البحث فيه (اشتمل) سواء كان ذلك الاشتمال لفظا اوتقديرا او محلا وانما فسر لفظة ما بالاسم (لتخرج) من الخروج (الحروف الاواخر) جمع آخر صفة الحروف (التى هى محال الاعراب) صفة بعد صفة لها وصفها بها ليخرج مثل عصاو رحى لان الحرف الاخر فيهما الصاد والحاء وهما ليسا بمحل للاعراب اذلوكانا محلا له لماصار الاعراب فيهما تقديريا وتلك الحروف مثل الدال فى زيد والراء فى عمرو (فانه) يقال الدال فى زيد مرفوع اومنصوب او مجرور لغة ولكن (لايطلق عليها) اى على تلك الحروف (المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا) بل انما يطلق احد هذه الانواع الثلاثة اصطلاحا على نفس الاسم (لانها) اى لان هذه الانواع الثلاثة (اقسام الاسم) يعنى اوصافه لان الاسم يكون متصفا بها ومافى الاواخر حروف وليست باسماء فلا يليق ان يتصف باوصاف الاسم (على علم المضاف اليه) (اى على علامة المضاف اليه) فيه اشارة الى ان المراد بالعلم ههنا معناه اللغوى وهو العلامة (من حيث هو مضاف اليه يعنى) ان الجر لايكون علامة لذات المضاف بل لوصفه يعنى لكونه متصفا بكونه مضافا اليه بالفعل وهو اى علم المضاف اليه (الجر) اراد بالجر الكسرة لا مايقوم مقامها الا المعنى المصدرى وهو ثلاثة ولذا قال الشارح (سواء كان) الجر (بالكسرة) نحو غلام زيد (اوالفتحة) نحو غلام احمد (اوالياء) كما فى التثنية والجمع المذكر السالم والاسماء الستة المذكورة فى اول الكتاب (لفظا اوتقديرا) فبضرب الاثنين فى الثلاثة تصير الاقسام ستة يعنى ان الجر اللفظى والتقديرى فى الاقسام الثلاثة وقد سبقت امثلة الجر اللفظى واما امثلة الجر التقديرى فمثل غلام فتى وحبلى وابى العباس ولم يذكر الجر المحلى لانه لايكون بالفتحة ولا بالياء وانما يكون بالكسرة المحلية فقط نحو مررت بهذا اوبهذين منى (وانما قلنا) فى تفسير قوله علم المضاف اليه (من حيث هو مضاف اليه) فقيدناه بقيد الحيثية (لان الجر مطلقا سواء كان بالكسرة اوبالفتحة اوبالياء لفظا اوتقديرا (ليس علامة لذات المضاف اليه) كذات زيد مثلا لان الاعراب مطلقا لايكون علامة الا لما وجد فيه معنى من المعانى المقتضية له وذلك لايكون الا من حيث انه متصف بالفاعلية اوالمفعولية اوالاضافة فيكون الاعراب لبيان وصفه لا لذاته (بل لحيثية كونه مضافا اليه) لما قلنا (والمضاف اليه)

المعنى المفهوم من الكلام فقد اختلف المعنيان قطعا ولايجدبه نفعا ان كل مخلوق متصف بتلك الصفة فى الواقع لانه انما يفهم من خارج الكلام ولاشك ان المقصود ذلك المعنى الذى لااحتمال فيه فالمثال مطابق بلا ارتياب والعجب من الرضى انه لم يتفطن لذلك من قول المص اذا رفعت يجوز ان يكون خبرا فيفيد المعنى المقصود وصفة فيفيد غير المقصود ولان المقدر معه كل شئ مخلوق لنا بقدر واذا نصبت يفيد العموم فى المخلوقات وهو المعنى المقصود فانه صريح فى اعتبار العموم وعدمه نظرا الى المخلوقات وبذلك التفصيل سقط ماقيل على قول الشارح قدس سره فان المقصود الحكم على كل شئ بانه مخلوق الخ من ان تعين هذا المعنى للقصد انما هو بقرينة قراءة النصب ولا حاجة فى نفى كون المقصود صفة الى الاستدلال بانه يستدعى فسادا لان المدعى ان فى المقام مقام قصد الاخبار بالجملة التى بعد الاسم النصب اولى اذا كان مع الرفع يلتبس بالصفة لان الصفة غير مقصود سواء كان التقييد بالوصف معنى صحيحا اولى على انه على ما ذكره يلزم ان لايكون النصب فى الآية مختارا عند المعتزلى مع ان الفريقين متفقان فى ذلك فانه لا

اى هذا الاسم ( وان كان ) ان للوصل وقدسبق اعرابها مرارا ( مختصا بما عرفه به ) اى بالمضاف اليه الذى عرفه المصنف به وهو التعريف الاتى بقوله والمضاف اليه كل اسم الخ ( لكن المشتمل على علامة اعم منه ) اى من المضاف اليه الذى عرفه المصنف (ومما هو مشبه به ) اى اعم من شئ يشبه المضاف اليه فى كونه مجرورا وان لم يطلق عليه المضاف اليه قيل لجواز ان توجد علامة الشئ بدون ذلك الشئ ( فيدخل فى تعريف المجرور ) وهو قوله ما اشتمل على علم المضاف اليه ماكان مجرورا بالحرف الزائد سواء كانت زيادته سماعا (مثل) قولك ( بحسبك درهم وكفى بالله ) الاصل فيه حسبك درهم وكفى بالله مرفوع بالابتداء والفاعلية ثم زيد الباء لتأكيد معنى الكفاية فيهما او قياسا مثل ماجاءنى من احد ومازيد بقائم او ليس زيد بقائم (وكذا) اى كما يدخل فى التعريف ما كان مجرورا بالحرف الزائد يدخل فيه ايضا (المضاف اليه بالاضافة اللفظية) لان المضاف اليه فيها فى الاصل اما منصوب او مرفوع واذا كان مجرورا الجر ليس بمقصود لان المعنى على الاضافة فجره كلا جر وفى الرضى وعمل الجرههنا لمشابهته المضاف اليه الحقيقى بتجرده عن التنوين او النون لا لاجل الاضافة فما يشمل العلامة اربعة المضاف اليه بالاضافة الحقيقة والمضاف اليه بالاضافة اللفظية والمجرور بالحرف الاصلى والمجرور بالحرف الزائد والمضاف اليه منها اثنان الاول والثالث ( وان لم يكن ) اى مادخل فى تعريف المجرور من الثانى والرابع (داخلا فى تعريفه) المضاف اليه (والمضاف اليه) اظهر فى مقام الاضمار ولم يقل وهو كل اسم اما اشارة الى ان الثانى غير الاول اذ كان المقصود من الاول العموم ومن الثانى الخصوص واما لان مقام التعريف يقتضى زيادة تبين المعرف اذا كان الثانى عين الاول على القاعدة المشهورة من ان المعرف اذا اعيد معرفا يكون الثانى عن الاول لاسيما المصنف خالف الجمهور فى تعريف المضاف اليه لان المجرور بالحرف الاصلى لا يسمى مضافا اليه عندهم والمصنف سماه ايضا مضافا اليه فالمضاف اليه عنده نوعان المضاف اليه بالاضافة المحضة والمجرور بالحرف الاصلى (وهو) اى المضاف اليه (ههنا) اى فى هذا التعريف (غيرما) اى غير المضاف اليه الذى (هو المصطلح المشهور بينهم) وهو كل اسم اضيف اليه اسم آخر بواسطة حرف الجر تقديرا مرادا وقيل المضاف اليه عندهم مانسب اليه بالجار المقدر المؤثر فالاقسام الثلاثة لاتكون مضافا اليها عندهم (وذهب) المص (فى ذلك) اى فى مخالفة الجمهور او فى اطلاق المضاف اليه على ماطلقوه وغيره (الى مذهب سيبويه) لماعرفت ان المختار عنده مذهب سيبويه (حيث اطلق) سيبويه (المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا) والمراد بحرف الجر غير الزائد لان لايكون مضافا اليه عنده ايضا وانما اطلقه عليه لان الجر علم الاضافة والمجرور به مجرور اصلا وحالا واما المجرور بالزائد فليس بمجرور اصلا بل ليس جره الا بحسب الصورة ( ايضا ) اى كما اطلق المضاف اليه عن المنسوب اليه بحرف الجر تقديرا ( كل اسم ) (حقيقة) كزيد فى غلام زيد ومررت بزيد ( او حكما ليشمل )

مستدل بلزوم فساد المعنى بل باحتمال اللفظ معنى لم يقصد بذلك اللفظ سواء كان هذا المعنى فاسدا فى نفس الامر اولا والتعرض لذلك الايهام لمزيد ايضاح المغايرة بين المعنيين ولا يلزم من ذلك عدم كون النصب فى الآية مختارا عند المعتزلى فان مفاده ان الله سبحانه وتعالى خلق كل شئ بقدره وهذا لاينافى ماذهب اليه من كون العبد خالقا لافعاله على ان اختيارهم لذلك انما هو لثبوت القراءة على ذلك ولولاه لكان الرفع عندهم ارجح لما فيه من التأييد لمذهبهم (قوله) والالا يصح العطف على الصغرى لعدم الضمير اعلم ان هذا مثال اورده سيبويه واعترض عليه بانه لايجوز فيه العطف على الصغرى وهى الفعلية لانها خبر المبتدأ والمعطوف فى حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع عليه والواجب فى الجملة التى هى خبر المبتدأ رجوع ضمير الى المبتدأ وليس فى عمرو كلمته ضمير راجع الى زيد بعبارة اخرى وهى انه يجب فى المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه ولو قلت زيد كلمت عمرا لم يجز وبعبارة اخرى للاخفش وهى انه لايجوز عطف جملة لامحل لها على جملة لها محل واجاب السيرافى عن جميع العبارة بان فرض سيبويه

قوله كل اسم (الجمل) جمع جملة (التى يضاف اليها) اسماء الزمان فعلية كانت (نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم) ويوم يقوم زيد ويوم قدم عمرو اواسمية نحو اذ الخليفة عبد الملك (فانها) اى تلك الجمل (فى حكم المصادر) لان الجملة من حيث هى جملة لاتكون مضافا اليها فيكون المضاف اليه مصدرها فتكون فى حكم الاسم لكونها مأولة به اى يوم ينفع الصادقين ويوم قدوم عمرو واذ خلافة عبد الملك (نسب) مبنى للمفعول (اليه اى الاسم (شئ) وانما قال شئ ليعلم الاسم والفعل ولذا قال الش (اسما كان) الشئ المنسوب الى ذلك الاسم (نحو غلام) فى غلام (زيد او) كان (فعلا نحو مررت) فى مررت (بزيد) او اسما ايضا نحو انا مار بزيد (بواسطة حرف الجر) احتراز عما نسب اليه شئ لابواسطة كنسبة الفعل الى الفاعل والمفعول (لفظا اوتقديرا) (اي ملفوظا كان ذلك الحرف) اى الحرف الذى صار واسطة وفيه اشارة الى ان انتصاب لفظا اوتقديرا على انهما خبران لكان المقدر لان حذفه مع اسمه كثير شائع وتقديرهم فى مثل هذا العطف لفظ كان قرينة دالة عليه اوالى ان لفظا اوتقديرا مصدر ان بمعنى المفعول (كافى) ماذا كان المنسوب فعلا (مثل مررت بزيد) اواسما نحو انا مار بزيد (اومقدرا) ولم يذهب الى كون كل منهما على الحالية لتعسر تقدير العامل ولان تقدير كان اسهل (حال كون ذلك المقدر) (مرادا) يريدان قوله مرادا حال من قوله تقديرا الا انه خبر كان المقدر والخبر فى حكم المفعول به فيكون حالا من المفعول به حكما والعامل فيه كان (من حيث العمل) لا من حيث المعنى اذا ليس المعنى فيها على ملاحظة معنى الحرف حتى يكون له معنى (بابقاء اثره وهو الجر) والعامل ههنا اما المضاف لانه لما حصل فى التركيب معنى حرف الجر قوى بذكر العمل فعمل اوالحرف المقدر واشار الشارح الى الثانى بقول من حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر وذلك الحرف اما اللام (مثلا غلام زيد و) اما من نحو (خاتم فضة و) اما فى نحو (ضرب اليوم) على ماسيجئ واحترز بقوله مرادا عن المفعول فيه والمفعول له لان حرف الجر مقدر فيهما لكونه غير مراد لانه اذا كان مرادا كما فى الاضافة لم ينصب بل حذف نسيا منسيا (بخلاف نحو قمت يوم الجمعة) وضربته تأديبا (فانه) اى الحال والشان (وان نسب اليه) اى الى يوم الجمعة (القيام) لوقوعه فيه وكونه محلاله (بالحرف المقدر وهو) لفظة (فى) لانه كان فى الاصل قمت فى يوم الجمعة ولما اوهم هذا ان القيام واقع فى جزء منه حذف فى دفعا لهذا الايهام وتعدى الفعل الى يوم بنفسه فصار اليوم حينئذ معيارا للقيام (لكنه) اى لكن ذلك الحرف (غير مراد) لالفظا ولاتقديرا (اذلو اريد لانجر) اليوم (به) اى بالحرف لفظا ليكون الانجرار علامة وقرينة لكون مرادا فلما لم نجر بل انتصب علم انه ليس بمراد ولما فرغ من تعريف المضاف اليه المختلف فيه ارادان يبين المضاف اليه المتفق عليه فقال (فالتقدير) (اى تقدير الحرف) اى كون المضاف اليه منسوبا اليه بالحرف المقدر المراد (شرطه)

لم يكن تصحيح المثال بل تبيين جملة اسمية الصدر فعلية العجز معطوف عليها اوعلى الجزء منها وتصحيح المثال اليك بزيادة ضمير فيه نحو عمرو وكلمته فى داره اولاجله اونحو ذلك وانما سكت سيبويه عن هذا اعتمادا على علم السامع اذ لابد للخبر اذا كان جملة من ضمير. فظهر لك ان المص اقتفى اثر سيبويه وان ما ذكره قدس سره ليس من قبيل الرد على المص وبيان قصوره (قوله) قلنا هذا باعتبار المنتهى اما باعتبار المبتدأ فالصغرى اقرب قيل لم يعهد فيما بين ارباب العربية اعتبار مثل هذا القريب فلابد لاعتباره من شاهد وليس بشئ لان مراده قدس سره بيان تحقق الاقربية بحسب الظاهر وان لم يكن بذلك فى الغاية والمآل ولايخفى ان المعتبر بين الادباء هو الاول وكفى به شاهد الانهم مع اعتبارهم السلامة من الحذف من جميع ما لم يعتبروه هنا كذلك وليس لهم اعتبارا مرتارة وعدمه اخرى وهو على نهج واحد وليس فى هذا الموضع ما يخرج السلامة عما هى عليه سوى هذا القرب فتبين انه معتبر فيما بينهم قال المص وانما استوى الامران فيه لان الجملة الاولى ذات وجهين اسمية بالنظر الى الجملة الكبرى و فعلية بالنظر الى الجملة الصغرى

اى شرط هذا التقدير ( ان يكون المضاف ) اطلاق المضاف مجاز بعلاقة الاولية كقوله تعالى انى ارانى اعصر خمرا والا يلزم تقدم الشئ على شرطه وذا غير جائز ( اسما )(اذلو كان المضاف فعلا لابد من ان يتلفظ بالحرف) الذى صار واسطة لان الاضافة لما كانت من خواص الاسم جاز تقديم الحرف فيه فلزم فى الفعل ذكر الحرف لان الاضافة ليست من خواصه حتى يجوّز التقدير والذكر فيه كما فى الاسم (نحو مررت بزيد) وكذا الاسم الذى فيه معنى الفعل نحو انا مار بزيد (مجردا)(اى منسلخا) يعنى اريد بالتجريد الانسلاخ الذى هو لازم معناه فلا يرد ان الواجب على المصنف ان يقول عن تنوينه فى مقام تنوينه او فى العبارة قلب اى مجردا هو عن تنوينه ولو كان التنوين مقدرا مثل كم رجله وضاربك وضاربه وضاربى وحواج بيت الله فان التنوين مقدر فيها وهو ظاهر (عنه)(تنوينه) بالرفع على انه مفعول مالم يسم فاعله لقوله مجردا والعائد الى الموصوف محذوف وهو عنه (او قام مقامه) اى مقام التنوين ( من نونى التثنية والجمع ) على حدهما بيان لقوله ما فى ما قام (لاجلها) علة للانسلاخ ( اى لاجل الاضافة ) لا لغيرها كالتقاء الساكنين وعدم الانصراف والتركيب ولام التعريف وغير ذلك مما يستلزم حذف التنوين (لان التنوين او النون) اى نون التثنية والجمع على حدها (دليل تمام ماهى فيه ) اى دليل على تمام الاسم الذى التنوين او النون فيه لان التنوين انما وضع للانفصال والانقطاع وكذا ما قام مقامه (فلما ارادوا ) اى النحاة (ان يمزجوا) من المزج بالميم والزاى المعجمة والجيم وهو الاختلاط اى اراد النحاة اختلاط (الكلمتين) واتصال احديهما بالاخرى (مزجا يكتسب به) اى بسبب المزج واختلاط الكلمة (الاولى من) الكلمة (الثانية التعريف) اذا كانت الثانية معرفة (او التخصيص) اذا كانت نكرة فى الاضافة المعنوية ( او التخفيف ) وهذا ايضا يجرى فى المعنويين والاولان مخصوصان بها لان اولمنع الخلو اذ التخفيف لازم فى الكل الا ان التخفيف يوجد فى اللفظية ايضا لانه لما كان فى الامتزاج فيها نقصان لان المعنى على الانفصال لم يؤثر الا فى التخفيف فى اللفظ فقط واما فى المعنوية فلما امتزجا امتزاجا تاما اكتسبت الاولى من الثانية التعريف اذا كانت معرفة او لتخصيص اذا كانت نكرة والتخفيف لازم فيهما ايضا والا يلزم ان تكون الكلمة الواحدة معرفة ونكرة حيث صارا كلمة واحدة لان الثانية قامت مقام تنوين الاولى و امتزجت بها امتزاجا تاما او التخفيف فقط كما فى الاضافة اللفظية ( حذفوا ) من الكلمة ( الاولى علامة تمام الكلمة) التنوين او النون لانه اذا لم تحذف لزم ان يكون التنوين او النون فى الوسط ولفات الغرض المطلوب وهو التعريف او التخصيص او التخفيف من الاضافة فلا يكون فيها فائدة فتضيع الاضافة فوجب ان تحذف العلامة ( وتمموها بالثانية ) اى وتمموا الكلمة الاولى بالكلمة الثانية باقامتها مقام ما تمت هى به لانه لما حذف وما تمت هى به صارت ناقصة ولما قامت الثانية مقامه صارت متممة للاولى ومكملة لها ( ثم ) اى بعد علمك المضاف اليه عند المصنف ماهو وشرط

فاستوى الامر ان فان رجحت قرينة الرفع بالاصل الذى لا تقدير فيه رجحت قرينة النصب لقربها من الجملة التى الكلام فيها وقال الرضى فان قيل بل الرفع اولى للسلامة من الحذف والتقدير عورض بكون الكلام المعطوف اقرب الى الفعلية منه الى الاسمية (قوله) لوجوب دخولهما على الفعل قيل ومما يجب النصب بعده عند بعض الا للعرض والحض فانه اما هنا او فيما يختار النصب فاغتنمه وليس كذلك فان القائل بذلك فى الا المخففة انما يقول فى صورة كونها للتخصيص دون العرض قال الرضى وحرف التخصيص اربعة هلا والا ولولا ولوما وعند الخليل الا المخففة قد يكون للتخصيص ( قوله ) فالاتحاد فيما ذكرته مفقود قيل تحقيق المقام ان الملابس ما يلابس الفعل المفسر فى القصد ويكون مقصودا به فلو قصد بزيد ذهب به اذهب احد زيدا ودل عليه قرينة فهو مانحن فيه فعدم كون هذا المثال منه ليس لانه يستحيل ان يكون منه بل لانه ليس مما يقصد به هذا المعنى مثلا ازيد اخلق من هذا الباب بتقدير اخلق الله زيدا لانه حذف الفاعل فيه لتعيينه فهو بمنزلة المذكور فجعل اتحاد الفاعل ضابطة مما لا يعول عليه ولا يخفى ان منشأ ذلك

تقدير الحرف (المتبادر) من تبادر تسارع اى المفهوم اولا (من هذا التعريف) اى تعريف المضاف اليه وهو انه كل اسم نسب اليه شئ بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا مرادا (نظرا) منصوب بنزع الخافض اى بان ينظر (الى كلام القوم) وفسر كلامهم ومرادهم بقوله (حيث لم يسوا) اى ليس القو. (قائلين بتقدير حرف الجر فى الاضافة اللفظية) لكون الاتصال فيها لفظا والمعنى على الانفصال ولذا لم تفد التعريف ولا التخصيص كالمعنوية والاتصال بهذا القدر لايحتاج الى تقدير الحرف لان المضاف اليه وان كان مجرورا لفظا لكنه اما منصوب او مرفوع (انه) اى ان هذا التعريف (غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية) قوله المتبادر مبتدأ وقوله انه غير شامل خبره لانه ليس فى الاضافة اللفظية حرف الجر لا لفظا ولا تقديرا فكان ذلك التعريف مخصوصا بالمضاف بحرف الجر لفظا او تقديرا مرادا (لكن الظاهر من كلام المصنف فى المتن) اى فى متن الكافية (والتصريح فى شرحه له) اى فى شرح المصنف لهذا المتن (ان التقسيم) اى تقسيم الاضافة المطلقة بقوله الآتى ومعنوية ولفظية بارجاع الضمير المرفوع الى الاضافة بتقدير حرف الجر (الى الاضافة المعنوية و) الاضافة (اللفظية انما هو) اى ليس ذلك التقسيم الا (للاضافة بتقدير حرف الجر) فيفهم منه ان الاضافة اللفظية ايضا بتقدير حرف الجر (لكنه) المصنف (لم يبين تقدير حرف الجر فيها) كما بين تقديره فى الاضافة المعنوية بقوله وهى اما بمعنى اللام او بمعنى من او بمعنى فى بشروط كل منها ومثل بقوله غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم للايضاح كما هو دأبه فى وضع القواعد والاصول (لا فى المتن) لفظة لا زائدة والظرف متعلق بقوله لم يبين (ولا فى شرحه ولم ينقل عنه) اى عن المصنف (شئ فيه) اى لم ينقل عن المصنف فى تقدير حرف الجر فيها شئ يعنى صراحة واشارة (فى سائر مصنفاته) اى فى باقى الكتب المصنفة له فبقى امر الاضافة اللفظية فى حق تقدير الحرف مبهما ولكن المحشى عصام الدين قال المراد بقوله بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اعم من التقدير حقيقة او حكما انتهى والامر كما قال ويؤيده تقسيم المصنف الاضافة الى المعنوية واللفظية (وقد تكلف بعضهم فى اضافة الصفة الى مفعولها) يعنى فى اضافة اسم الفاعل الى مفعوله (مثل) قولك (ضارب زيد بتقدير اللام) متعلق بتكلف والمصدر مضاف الى المفعول (تقوية للعمل) يعنى زيدت اللام لتقوية عمل العامل كما فى ردف لكم لان الصفة ههنا متعدية بنفسها فلا تحتاج الى الواسطة (اى ضارب لزيد) لان المضاف اليه ليس جنس المضاف ولا ظرفه وما كان كذلك تكون الاضافة بمعنى اللام مثل غلام زيد (و) تكلف بعضهم (فى اضافتها) اى فى اضافة الصفة (الى فاعلها مثل) قولك (الحسن الوجه بتقدير من البيانية) متعلق بتكلف (فان ذكر الوجه) الذى هو (فى قولنا جاءنى زيد الحسن الوجه بمنزلة التميز) فيكون الوجه مبينا لموضع الحسن فتناسب من البيانية له فتدخل لتأكيد البيان كما تزاد فى التميز فى قولك لله دره من فارس وقال عز من قائل لتأكيده ايضا (فان فى اسناد الحسن) فى قولك زيد الحسن (الى زيد) من قبل ذكر موضع الحسن

(ابهاما)

عدم الاتيان بالضابطة لان مثل ازيد ذهب به وان كان اسما بعده فعل لكنه ليس مشتغلا عنه اى عن العمل فيه اى عن نصبه بنصب ضميره فلا يكون من هذا الباب بالضرورة لان الفعل لا يشتغل عن نصب اسم برفع ضميره واذا كان هذا خارجا عنه فخروج نحو قوله ازيد خالق مما لا ضمير فيه يشتغل به بطريق الاولى وبه ظهر سر وجوب الاتحاد وانه ضابط يعول عليه ويبين النص خروج ذلك المثل بوجهين احدهما ما ذكره قدس سره والآخر ان الفعل شرطه ان يكون مشتغلا عن العمل فيما قبله بضميره وهذا ليس كذلك لانه لم يشتغل لم يعمل فيه شيئا لانه يقتضى مرفوعا ولا يعمل الفعل رفعا فيما قبله فقد تبين ايضا ان الاولى عدم الاتيان بقوله وان صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه الخ واعلم ان جميع ذلك على مذهب البصريين واما الكوفيون فقد جوزوا نصب الاسم السابق من دون حاجة الى المسند اليه المذكور بل يقدرون قبل الاسم فعلا متعديا نحو اذهب شخص زيدا ذهب فاللازم مفسر المتعدى قال الرضى وهذا خلاف الاصل اذ الاصل موافقة الاسم المحذوف لضميره او متعلقه فى الرفع

(ابهامافانه لايعلم) منه (اى من زيد حسن) يعنى لايعلم من قولك زيد حسن انه اى عضو من اعضائه واى وصف من اوصافه حسن فلزم بيان موضع الحسن ليعلم ماهو المقصود والمراد (فاذاذكر الوجه) بقولك زيد الحسن الوجه تبين المراد (فكأنه قال) زيد الحسن (من حيث الوجه) كما فى قولك طاب زيد من حيث النفس ويحتمل ان تكون الاضافة ههنا بمعنى فى لان المضاف اليه محل للمضاف والمضاف اليه اذا كان محلا للمضاف تكون الاضافة بمعنى فى لان المضاف اليه وهو الوجه محل للحسن حيث وجد فيه كما ان اليوم فى قولك ضرب اليوم محل للضرب حيث وجد فيه فالمعنى الحسن موجود فى الوجه كما ان الضرب موجود فى اليوم فجاز ان تكون الاضافة بمعنى فى كما كانت فى ضرب اليوم (فان قلت هذا) اى كون الحسن مضافا الى الوجه بهذا التوجيه (فى الحقيقة) والواقع (تخصيص) لان الحسن كان عاما شائعا قبل الاضافة كما عرفت فلما اضيف الى الوجه صار خاصا به وافادت الاضافة التخصيص (فلا يصح ان يقال ان) الاضافة (اللفظية لاتفيد) شيئا من الاشياء (الاتخفيفا فى اللفظ) فقط وفى هذا المثال قد افادت الاضافة اللفظية التخصيص ايضا لما عرفت ان المضاف قبلها عام صالح لان يكون فى الوجه وغيره كما ان الغلام فى قولك غلام رجل قبلها عام صالح لان يكون غلام رجل اوامرأة فلما اضيف الى الوجه حصل التخصيص جدا كان اضافة الغلام الى رجل (قلنا) لانسلم ان هذا فى الحقيقة تخصيص لانه (كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة) بالفاعل الذى هو الوجه لان الفاعل مما يخصص لانك اذا قلت قام مثلا لم يعلم انه ممن صدر فيكون عاما صالحا لان يصدر من زيد وعمرو وغيرهما فلما قلت زيد خصصته به كذلك الوجه فى قولك الحسن وجهه يخصص الصفة بكونها قائمة به (فلايكون) التخصيص (مما تفيده الاضافة) لانه حاصل قبلها بالفاعل والحاصل لايحصل (فليست فائدة الاضافة) اللفظية (الاالتخفيف فى اللفظ) فى جانب المضاف اليه كما سيأتى (وهى) (اى الاضافة بتقدير حرف الجر) فالضمير راجع الى الاضافة المفهومة من قوله فالتقدير شرطه ان يكون المضاف اسما على منوال قوله تعالى اعدلوا هو اقرب على ماسبق غير مرة (معنوية) (اى منسوبة الى المعنى) اى معنى لفظ المضاف لوداثرها اليه من التعريف او التخصيص (لانها) اى لان هذه الاضافة (تفيد معنى فى المضاف تعريفا) بدل من معنى بدل البعض من الكل (او تخصيصا) عطف على تعريفا سميت باسم ما افادته وهو سراية المعنى الذى فى المضاف اليه الى المضاف من التعريف والتخصيص لان كون المضاف اليه معرفة فى او نكرة سرى الى المضاف بسبب الاضافة فصار المضاف معرفة ايضا ومخصوصا وهو معنى فى المضاف ولذا نسب اليه (ولفظية) (اى منسوبة الى اللفظ) اى لفظ المضاف او المضاف اليه او كليهما جميعا سميت بها ليحسن التقابل لان القياس ان تسمى ايضا باسم ما افادته وهو التخفيف ويقال تخفيفه لافادتها التخفيف (فقط) يعنى فائدتها منحصرة فى اللفظ (دون المعنى) يعنى لاتفيد شيئا زائدا على المعنى الاول (لعدم سرايتها اليه) اى لاتسرى فائدتها من اللفظ الى

والنصب اذ ضميره او نائبه كان عامل الضمير والمتعلق نائب عامل الاسم (قوله) واجب بالابتداء قيل تقييد الرفع بالابتداء يتبادر من اطلاقه فى هذا المقام وقد قيده المص به ايضا ووجهه ان احتمال تقدير اذهب زيد مرجوح لاحتياجه الى الحذف المستغنى عنه بالابتداء وفيه ان كون الاستفهام اولى بالفعل يرجحه على ان احتماله مرجوحا يكفى فى ابطال الحكم بوجوب الرفع بالابتداء والامر سهل فانه لما اوجب الرفع ولم يكن وجه لارتكاب الحذف والتقدير بلا حاجة تدعو اليه وتأثير كون الاستفهام اولى بالفعل انما هو عند تعين المصير الى التقدير ناسب الحكم بوجوب الرفع بالابتداء (قوله) وكذا اى مثل زيد ذهب به قوله تعالى قيل يريد المص ان مرفوعا وقع بعده فعل وهو المرفوع يحتمل ان يكون من هذا الباب لانه تركيب تقييدى ولو سلط على المرفوع ونصب به لانقلب التقييدى الى الاخبار وفوت المقصود فقوله كل شئ فعلوه فى الزبر كناية عن مثل هذا التركيب فلايتوقف عدم كونه من هذا الباب الى بيان انه لو سلط لفسد المضمون ويكذب على تقدير ويصح على تقدير لكن لايكون

المعنى لان الاتصال فيهما كان في اللفظ فقط انحصرت فائدتها فيه ايضا لان الفائدة تكون على قدر الاتصال لان الجزاء على قدر العمل و لما قسمها الى المعنوية و اللفظية اراد ان يفصل كل واحدة منهما و يبين انواعهما و شرائطهما و فوائدهما ليفيد زيادة معرفة بهما كما هو دأبه فقال مصدرا بالفاء المشعرة للتفصيل وتعريف اللام للعهد الخارجي على سبيل ترتيب اللف والنشر (فالمعنوية) التي هي قسم من الاضافة اى فالاضافة المعنوية قدمها لظهور شرفها لكثرة فوائدها و لانها اكثر استعمالا و لانها الاصل لكون الجر فيها على الاصل (علامتها) قدره ليصح الحمل بقوله (ان يكون) وتقدير العلامة اولى من تقدير المضاف اى ذات ان يكون كما لا يخفى على من له قلب سليم (المضاف) (فيها) (غير صفة) والصفة المنفية ثلاث ولذا قال الشارح (كاسم الفاعل و) اسم (المفعول والصفة المشبهة) يعنى يكون المضاف فيها احد هذه الثلاثة (مضافه) بالجر صفة الصفة (الى معمولها) (فاعلها) بدل البعض من معمولها (او مفعولها قبل الاضافة) اى قبل اضافة الصفة كان فاعلا لها او مفعولا لها واذا اضيفت يصير مضافا اليه فحينئذ يكون التعبير بالمعمول بمعنى الفاعل والمفعول مجازا باعتبار الكونية مثل قوله تعالى و آتوا اليتامى اموالهم وهى على ضربين اما ان يكون المضاف غير صفة اصلا وهو قول الشارح (سواء لم يكن) المضاف فيها (صفة كغلام) فى قولك غلام (زيد) واما ان يكون المضاف صفة مضافة الى غير معمولها يعنى الى الاجنبى حيث لم يكن فاعله ولا مفعولها قبل الاضافة ولا بعدها وهو قول الشارح (اوكان) المضاف (صفة) اسم فاعل او اسم مفعول او الصفة المشبهة (ولكن غير مضافة الى معمولها) فاعلها او مفعولها (بل) لم تكن مضافة الا (الى غيره) اى غير المعمول (كمصارع مصر) بالتنوين لانه اسم جنس وليس بعلم والمضاف فيه اسم فاعل من صارع مضاف الى غير معمول وهو المصرع فانه ليس بمعمول له بل معموله من صرعه فالاضافة فيه بمعنى فى لان المضاف اليه ظرف للمضاف مثل ضرب اليوم (وكريم البلد) والاضافة ايضا بمعنى فى لان الكريم لا يقوم بالبلد بل يوجد فيه والمضاف فيه صفة مضافة الى غير معمولها (واحترز به) اى بقوله مضافة الى غير معمولها (عن) ان يكون المضاف صفة مضافة الى معمولها (نحو ضارب زيدا) فانه فالاصل ضارب زيدا بالنصب على انه مفعول (و) عن ان يكون صفة مضافة الى فاعلها نحو (حسن الوجه) فالاصل فيه حسن حسن وجهه بالرفع على انه فاعله على ما سيجئ لهما زيادة تحقيق (وهى) اى الاضافة المعنوية بحكم (الاستقراء) ثلاثة اقسام فالحصر استقرائى لانها (اما بمعنى اللام) سميت لامية لان المضاف يصير مختصا للمضاف اليه بالاضافة اليه فناسب الاضافة ان تكون بمعنى اللام ولذا قيل المراد بها اللام الاختصاصية لا التعليلية وان كان المضاف معلولا للمضاف اليه مثل قولك دخان النار (فيما) (اى فى المضاف اليه) الذى (عدا جنس المضاف) بالنصب لانه مفعولا عدا وهو فعل متعد فاعله مستتر فيه راجع الى الموصول (وظرفه) عطف على جنس المضاف اى ظرف المضاف (اى لا يكون) المضاف اليه فى التركيب الاضافى (صادقا على المضاف) اى

مقصودا كما اتفق عليه كلمة سائر الشارحين فى هذا المقام و تبعهم الشارح ثم او بين الاية مما قصد فيه وصف المرفوع بما بعده لكان لائقا بالمقام لكن حمل عباراتهم على هذا المعنى بعيد عن دأب الكرام واعلم ان قوله تعالى كل شئ فعلوه فى الزبر مثل ازيد ذهب به فى انه يتوهم انه من باب الاضمار و مما يختار فيه النصب لانه على تقدير الرفع خوف لبس المفسر بالصفة والامر لبس كما زعمه قال المص قوله وكذلك كل شئ فعلوه فى الزبر يريد انه ليس من هذا الباب ايضا لانه موهم اذ هو اسم و بعده فعل مسلط على ضميره فيتوهم المتوهم ايضا انه لو سلط عليه لنصبه فيدخله فى هذا الباب وهو غلط لان تقدير تسليطه على ما قبله انما يكون على حسب المعنى المراد وليس المعنى ههنا انهم فعلوا كل شئ فى الزبر حتى يصح تسليطه على ما قبله وانما المعنى وكل شئ مفعول لهم فى الزبر وهو مخالف لذلك المعنى فوجب ان لا يكون من هذا الباب فيجب رفعه بالابتداء هذا كلامه وهو عين ما ذكره الشارحون الا ان المص لم يلتفت الى احتمال كون الجار نعتا لكل شئ لانه مع بعده من اللفظ مخالف للمعنى المقصود ايضا وهم انما لم يرضوا له زيادة

لايصح حمل المضاف اليه على المضاف (وغيره) عطف على المضاف يعنى ولايكون المضاف اليه صادقا ايضا على غير المضاف (ولاظرفا له) اى ولايكون المضاف اليه ظرفا للمضاف كالايكون صادقا عليه وعلى غيره (نحو غلام زيد فان) المضاف اليه الذى هو (زيد اليس جنسا) المضاف الذى هو (للغلام) حال كونه (صادقا عليه) وغيره لعدم حمل زيد على الغلام حيث لايقال الغلام زيد لعدم الجنسية لان الغلام رق وزيد حر (لاوظرفه) لعدم الحلول فيه وهو ظاهر (فاضافة الغلام اليه) الى زيد (بمعنى اللام) يعنى يكون الغلام مخصوصا الزيد ومملوكا له (اى غلام لزيد) (واما بمعنى من) (البيانية) سميت بيانية لان المضاف اليه فيها يبين ان المضاف من اى جنس هو ومن البيانية ايضا تبين ان ماقبلها من اى جنس فتناسبا (جنس المضاف) يعنى فى الاضافة التى يكون المضاف اليه فيها جنس المضاف ويصلح ان تخذ منه (الصادق) بالجر صفة المضاف كما هو المتبادر (عليه) اى على المضاف اى فى المضاف اليه الصادق على المضاف يعنى يصح حمله عليه (وعلى غيره) اى على غير المضاف (بشرط) متعلق بقوله الصادق (ان يكون المضاف ايضا) اى كالمضاف اليه (صادقا) على المضاف اليه و (على غير المضاف اليه) يعنى كما ان الفضة فى قولك خاتم فضة صادقة على المضاف الذى هو الخاتم وعلى غير الخاتم يعنى على مالايكون خاتما من الفضة كذلك الخاتم يصدق على الفضة التى جعلت خاتما وعلى الخاتم الذى لم يكن فضة ويقال هذا الخاتم فضة وهذه الفضة خاتم وهذا الذهب خاتم وهذه الدراهم فضة (فيكون بينهما) بين المضاف والمضاف اليه فى هذه الاضافة (عموم وخصوص من وجه) واعلم ان النسب اربع لانه اما ان لايصدق الشيئين على مايصدق عليه الاخر اويصدق والاول التباين كالانسان والفرس والثانى اما ان يصدق احدهما على كل مايصدق عليه الاخر اولا والاول التساوى كالانسان والناطق والثانى اما ان يصدق احدهما على كل مايصدق عليه الاخر من غير عكس اولا والاول العموم والخصوص المطلق كالحيوان والانسان فان الحيوان يصدق على كل مايصدق عليه الانسان بلاعكس والثانى العموم والخصوص من وجه كالحيوان والابيض وههنا ثلاث صور الاولى مايجتمعان فى شئ كالحيوان والابيض فى الحيوان الابيض والثانية والثالثة مايصدق احدهما دون الاخر كالحيوان والاسود والحمار الابيض فالنسب الاربع التباين والتساوى والعموم والخصوص المطلق والعموم والخصوص من وجه وهذا القسم الرابع مايجتمعان فى مادة ويفترقان فى مادتين كذا فى علم الميزان فمن اراد تفصيله فليرجع اليه (واما بمعنى فى ظرفه) (اى) فى (ظرف المضاف) اى فيما يكون المضاف اليه ظرفا للمضاف ومحلا له بان يكون زمانا اومكانا له سميت هذه الاضافة ظرفية لان المضاف اليه ظرف للمضاف ومحل له (والحاصل) اى حاصل البيان فى هذا المقام يعنى حاصل ان يكون الاضافة المعنوية لامية وبيانية وظرفية (ان المضاف اليه) فيها لايخلو (امامباين للمضاف) بان لايصدق احدهما على مايصدق عليه الاخر كالانسان والفرس لما

فى البيان ودفعا التوهم انه فى صورة الرفع يستقيم المعنى بناء على هذا الوجه فلاوجه لمنع كونه من هذا الباب (قوله) لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم قيل كانه ذكر ذلك دفعا لحمل الفعل على الكتابة بانه لوحمل عليه ايضا لاينفع فى هذا المقام لانهم ليسوا كاتبين وفيه انه لا بعد بجواز حمل الفعل على الكتابة يصح اسناد الكتابة اليهم لانهم اسباب كتابة الكرام ثم ههنا مانعا آخر عن حمل هذا الفعل على الكتابة وهو انه لم يكتب فى صحائف اعمالهم كل شئ بل كل مفعول لهم ولك ان تحمل قوله بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة فعالهم اثباتا لهذا المانع بان يكون مناط الفائدة اختصاص كتابة الكرام الكاتبين بافعالهم وذلك من عجائب الاوهام لظهور ان كلامه قدس سره لابراز فساد المعنى بانه لو نصب يصير فعلوا فى الزبر كل شئ ونحن لم نفعل فى الزبر اى فى صحائف اعمالنا شيئا اذ لم نوقع فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها الكتابة وليس له قصد وراء ذلك لان المقصود يتضح بهذا القدر غاية الاتضاح واما ان الكتابة هل هو فعل ام لافامر خارج من المقصود وكما انه لاريب فى عدم

عرفت من النسب الاربع (وح) اى حين ان يكون المضاف اليه مباينا للمضاف على ماقلنا (ان كان) المضاف اليه (ظرفا له) اى للمضاف بان يكون زمانا اومكانا باعتبار وقوعه فيه (فالاضافة بمعنى فى) لماقلنا (والا) اى وان لم يكن المضاف ظرفا للمضاف اليه حين التباين (فهى) اى فالاضافة (بمعنى اللام) فحصل القسمان الاول والثالث اللامية والظرفية (واما مساويا له) يعنى ان يكون المضاف اليه مساويا للمضاف بان يصدق احدهما على كل مايصدق عليه الاخر بان كانالفظين مترادفين (كليث واسد) وحبس ومنع (اواعم) عطف على مساويا يعنى يكون المضاف اليه اعم للمضاف وغيره (مطلقا) يعنى يكون بينهما عموم وخصوص مطلق فيكون العام هو المضاف اليه (كاحد اليوم) فان اليوم اعم حيث يطلق على الاحد وغيره والاحد يوم خاص لا يصدق على غيره وهو بالفارسية يكشنبه (بالاضافة على التقديرين) اى على تقدير المساواة بينهما وعن تقدير ان يكون المضاف اليه اعم مطلقا (ممتنعة) لعدم الفائدة فى ذكر المضاف اليه لانك اذا قلت مررت بالاسد لم تحتج الى ذكر الليث وكذا اذا قلت احد عند تعداد الايام لم تحتج الى ذكر اليوم بعده بل انما تقول يوم الاحد باضافة العام الى الخاص كما تقول يوم الاثنين (واما اخص مطلقا) يعنى يكون المضاف اليه اخص مطلقا بان يكون النسبة بينهما بالعموم والخصوص المطلق والخاص هو المضاف اليه (كيوم الاحد) قد عرفت ما بينهما من النسبة (وعلم الفقه) لان علم الفقه علم مخصوص يبين مايلزم المكلف من المعروف والمنكر على ماقيل الفقه معرفة النفس مالها وما عليها والمضاف هو المعرفة مطلقا فيكون عاما يصير خاصا بالاضافة (وشجر الاراك) وهى جمع اراكة وهى فى الاصل شجرة مرة يتخذ منها المسواك الذى يستاك به تنبت فى ديار العرب يجلب منها الى البلدان التى يسكن اهل الاسلام فيها لكون السواك سنة فيكون خاصا والشجر بالتحريك نبت له ساق واغصان سواء كان له دوام واستمرار اولا فيكون عاما يصير خاصا بالاضافة الى نوعه مثل شجر الزيتون وشجر الرمان ومنه شجر الاراك (فالاضافة حينئذ) اى حين كون المضاف اليه خاصا مطلقا (ايضا بمعنى اللام) لان المضاف اليه لما كان اخص مطلقا صار كانه مباين للمضاف ولم يكن ايضا ظرفا له فكانت الاضافة فيه بمعنى اللام ولم يكن هذا قسما آخر بل كان هذا القسم والقسم الذى يكون المضاف اليه فيه مباينا ولم يكن ظرفة قسما واحدا (واما اخص من وجه فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف) بحيث يجوز ان يتخذ منه كالخاتم والفضة والباب والساج (فالاضافة فيه) اى فى هذا القسم (بمعنى من) البيانية لان المضاف اليه حينئذ يباين المضاف لكونه جنسه واصله فناسب من البيانية لانها ايضا للبيان فهذا القسم قسم ثالث فصارت اقسام الاضافة المعنوية ثلاثة اقسام (والا) اى وان لم يكن المضاف اليه اصلا للمضاف بحيث يجوز ان يتخذ منه (فهى) اى الاضافة على هذا التقدير (ايضا) اى كان المضاف اليه اذا كان اخص مطلقا يكون بمعنى اللام كذلك ههنا يكون (بمعنى اللام) لان المضاف اليه اذا لم يكن اصلا للمضاف كان مباينا له وليس بظرف له فكانت بمعنى اللام لماسبق ان المضاف اليه اذا كان مباينا للمضاف ولم يكن ايضا ظرفا له تكون



جواز ان يراد بقوله فعلوه كتبوا كذلك لاريب فى صحة حمل الفعل على الكتابة فتدبر (قوله) لاان كل كائن فى صحائف اعمالهم مفعول لهم قيل ان اراد نفيه لعدم موافقته لمافى الآية الاخرى فلايصح نافيا لان الافادة خير من الاعادة وان اراد انه ليس فى افادته غرض لايق بخلاف افادة المعنى السابق فلايتم لان فيه بيان انه لايكتب فى صحائف اعمالهم كاذب بل صحائف اعمالهم مطابق لاعمالهم وعلمك محيط بانه اذا ثبت فى موضع آخر ما هو صريح فى ان كل شئ هو مفعول لهم كائن فى الزبر مكتوب فيها وهو قوله عز وجل وكل صغير وكبير مستطر تعين انه معنى هذه الآية الكريمة اعنى قوله عز سلطانه كل شئ فعلوه فى الزبر دون ماهو على عكس ذلك لما ثبت بالنص ان القرآن يفسر بعضه بعضا وماسبق من وهمه ان فيه بيان انه لايكتب فى صحائف اعمالهم كاذب ممالا يستقيم لانها للتهديد وهو انما لايحصل بما هو المقصود على ان احتمال الكذب مما لايذهب اليه وهم ذى فهم (قوله) والظاهر ان قوله تعالى اه قيل كون دخوله تحت القاعدة ظاهر الامر انما هو بالنسبة الى المبتدى الغير العارف بقاعدة اعمال ما بعد الفاء فيما قبلها اوباعتبار ان جمل الانشاء

الاضافة بمعنى اللام فكذلك ههنا (فاضافة خاتم) الذى هو متفرع (الى) اصله الذى هو (فضة) فى قولك خاتم فضة (بمعنى من) البيانية لان الفضة اصل له وهو ايضا متفرع منها والمتفرع اذا اضيف الى اصله تكون الاضافة بمعنى من البيانية (واضافة) الاصل مثل (فضة الى) الفرع مثل (خاتم) تكون (بمعنى اللام) لانه ليس اصلها ولا ظرفا واذا كان كذلك تكون بمعنى اللام ولما كان اضافة الخاتم الى الفضة كثيرا شائعا لانه اضافة الفرع الى الاصل لم يأت له مثالا لما انه كثير لم يحتج الى المثال واما العكس لما كان نادرا لانه اضافة الاصل الى الفرع لان الاصل لا يتبع الفرع بل الفرع يتبع اصله اتى له مثاله فقال (كما يقال) عند التمادح والتفاخر كما هو العادة بين الناس (فضة خاتمك خير) يعنى جيدة (من فضة خاتمى) او بالعكس نحو فضة خاتمى جيدة من فضة خاتمك باضافة الاصل الى الفرع وكما تقول حديد سيفى جيد من حديد سيفك ولما كانت الاضافة المعنوية منقسمة الى ثلاثة بالاستقراء ولكن تقدير الحرف ظاهر فى قسمين منها البيانية والظرفية بحيث لم يحتج فيها الى البيان وفى تقديره فى قسم منها وهو اللامية نوع خفاء اراد ان يبينه فقال منها (واعلم) ايها الطالب المصنف (انه) اى حال والشان (لا يلزم) اى لا يجب (فيما هو بمعنى اللام) اى فى الاضافة التى تكون بمعنى اللام (ان يصح التصريح بها) اى باللام قوله ان يصح فاعل لا يلزم لان المقصود من هذه الاضافة تخصيص المضاف اليه بالمضاف ومتى حصل هذا المقصود لا يلزم اظهار اللام المفيدة للتخصيص (بل يكفى افادة الاختصاص الذى هو مدلول اللام فقولك) فى اضافة العام الى الخاص (يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام) لما عرفت سابقا (و) الحال انه (لا يصح اظهار اللام فيه) اى فى هذا القول لانه لم يستعمل يوم للاحد باظهار اللام كما استعمل فى قولك غلام زيد غلام لزيد (وبهذا الاصل) الذى هو عدم لزوم صحة التصريح باللام بل يكفى فيها افادة معنى الاختصاص (يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة اللامية) لانه اذا لم يجب اظهار اللام لا يرد الاشكال بانه كيف يصح ان يكون اضافة مثل يوم الاحد وعلم الفقه لامية مع انه لم يصح اظهار اللام لانه لم يرد يوم للاحد وعلم للفقه (ولا يحتاج) مبنى للمفعول (فيه) اى فى مثل قولك يوم الاحد (الى التكلفات البعيدة) مثل ان تقول فى يوم الاحد يوم مخصوص للاحد باعتبار انه من قبيل اضافة المسمى الى اسمه لان الاحد اسم يوم من ايام الاسبوع فاضيف ذلك اليوم الى اسمه وخص به وفى علم الفقه علم مخصوص للفقه باعتبار كون الفقه جزءا منه فاضيف الكل الى الجزء بعلاقة الجزئية وخص به وكذا شجر الاراك (مثل) قولك (كل رجل وكل واحد) يعنى ان لفظ الكل عام ويصير خاصا بالاضافة الى ما يفيد اختصاصه فيكون المعنى الكل مخصوص الرجل والواحد لان اضافة العام الى الخاص توجب اختصاصه له كقولك غلام رجل فيكون الغلام مخصوصا به بسبب الاضافة ولما بين انواع الاضافة المعنوية اراد ان يفرق بينها بالقلة والكثرة فى الاستعمال ولكن اكتفى ببيان ما هو القليل فى الاستعمال على منوال بيان غير المنصرف فيما سبق فقال (وهو) (اى كون الاضافة بمعنى فى) (قليل)

خبرا خلاف الظاهر ولهذا جعل توجيه المبرد ايضا تمحلا فى اخراج الاية عن هذا الباب مع ظهور كون انما بمعنى الشرط وليس كا ينبغى لان الباعث الحامل على الاخراج والتمحل فى ذلك واعتبار الفاء كذلك وان لم يكن جانب النظم بل اتفاق القراء على الرفع كما صرح المص فى الشرح وقال الرضى جميع الشرائط فيه حاصلة فى بدأ النظر لان ما بعد الفاء قد يعمل فى ما قبلها كما فى نحو وربك فكبر الا ان القراء لما اتفقوا فيه على الرفع الا ما روى فى الشاذ عن عيسى بن عمر انه قرأ بالنصب والنصب مع الطلب مختار كما تقدم والقران لا يجوز على غير المختار تمحل له النحاة وجها يخرج به عن الحد المذكور لئلا يلزم منه غير المختار الا ان العدول عن القول بظهور دخوله تحت القاعدة الى القطع بالدخول يأباه ذاك الاتفاق وبيان انه ليس من الباب (قوله) الفاء انه مرتبط بمعنى الشرط قيل تقدير الخاص بعيد عن الفهم والمتبادر تقدير كائن وجعل الباء للسببية وليس به لظهور ان المتبادر كون الباء صلة واعتبارها للسببية فى غاية البعد (قوله) وامتنع تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله قال الرضى انه خرج عن الحد بقوله مشتغل عنه

(فى استعمالاتهم) اى فى استعمالات النحاة الالفاظ العربية لان الضرب مثلا فى قولك ضرب اليوم فعل الفاعل لا الظرف فاضافته اليه تكون مجازا بعلاقة الزمانية فاضافة الشئ الى فاعله الحقيقى تكون اولى واما المضاف فى اللامية فمخصوص بالمضاف اليه ومملوك له وفى البيانية فتفرع منه فتكون الاضافة فيهما حقيقة والعمل بالحقيقة فى هذا الفن هو الاولى (وردها) اى ورد الظرفية (اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام) وجعل هذه الاضافة لامية لما ان المضاف اليه مباين للمضاف ويصير المضاف بالاضافة مخصوصا كغلام رجل (فان معنى) قولك (ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه) اى بسبب كون الضرب واقعا فى اليوم كقول العرب كوكب الخرقاء لسهيل اى كوكب له اختصاص بالمرأة الخرقاء بملابسة انها تسرع للتهيئ لاسباب الشتاء عند طلوعه لا قبله كما هو شان النساء المدبرة للامور فصار كأن الكوكب مختص للمرأة الخرقاء حتى يقول كوكب مختص لها (فان قلت فعلى هذا) اى على رد اكثر النحاة الاضافة الظرفية الى الاضافة اللامية (يمكن رد الاضافة) التى تكون (بمعنى من ايضا) اى كما امكن رد الاضافة بمعنى فى الى اللامية (الى الاضافة) التى تكون (بمعنى اللام) فتكون الاضافة المعنوية قسما واحدا فقط وهو كونها بمعنى اللام فتقليل الاقسام اولى لانه يكون الضبط اسهل (للاختصاص الواقع بين المبين) بكسر الياء المنقوطة بنقطتين من تحت لانه اسم فاعل من بين (والمبين) بفتحها لانه اسم مفعول منه ايضا لان الخاتم عام صالح لان يكون فضة وغيرها ولما اضيف الى الفضة تخصص بالاضافة اليها كالغلام المضاف الى رجل فيكون التقدير الخاتم له اختصاص بالفضة باعتبار تفرعه منها (قلت نعم) يمكن رد الاضافة التى بمعنى من الى الاضافة بمعنى اللام لذلك الاختصاص (لكن) اى الا انه (لما كانت الاضافة بمعنى فى) يعنى الاضافة الظرفية (قليل) بالنسبة الى غيرها (ردوها) اى رد النحاة هذه الاضافة (الى الاضافة) التى تكون (بمعنى اللام قليلا) نصب على العلية لقوله ردوها (للاقسام) اى اقسام الاضافة المعنوية لان القليل يسهل ضبط وارتكب التكلف فيما قل استعماله (واما الاضافة) التى تكون (بمعنى من) البيانية (فهى كثيرة فى كلامهم) اى كلام النحاة والعرب كما كانت الاضافة بمعنى اللام كثيرة فيه (فالاولى بها) اى بالاضافة بمعنى من (ان تجعل قسما على حدة) اى برأس من غير ان تنضم الى الاضافة بمعنى اللام لان ما كثر استعماله يليق ان يجعل قسما برأسه ولانه يلزم ارتكاب مجاز كثير لان الرد يكون لادنى ملابسة وذلك مجاز واذا اردت هذه الاضافة ايضا يلزم ارتكاب المجاز فى امور شتى ولما فرغ من بيان اقسام المعنوية شرع فى ايراد امثلتها ذاهبا الى الصنعة البديعية التى هى كون النشر على ترتيب اللف ليفيد زيادة معرفة بها كما هو دأبه (نحو) مبتدأ (غلام زيد) (مثال) خبر (للاضافة) التى تكون (بمعنى اللام) كان المضاف اليه وهو زيد ليس جنسا للمضاف وهو غلام ولا ظرفه ايضا فتكون لامية لان وجود الشرط يستلزم وجود المشروط (اى غلام) مخصوص

(لزيد)

بضميره او متعلقه وقد سبق وجه كلامه وان مختار الممس ما اختاره قدس سره (قوله) ومثل هذا الفاء لا يعمل ما فى خبره فيما قبله يريد ان ما بعد الفاء يعمل فيما قبلها اذا كانت زائدة كما فى قوله تعالى اذا جاء نصر الله الى قوله فسبح واما يكون الفاء واقعة غير موقعها الغرض كما فى وربك فكبر واما اليتيم فلا تقهر واما اذا لم يكن زائدة وكانت واقعة فى موقعها فما بعدها لا يعمل فيما قبلها اتفاقا وفى الاية هى كذلك لكون الالف واللام فى الزانية موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذى هو صلته كالشرط فخبر المبتدأ كالجزاء (قوله) والاية جملتان مستقلتان اشار الى ان قوله الزانية والزانى عطف على كل شئ فعلوه فى الزبر وقوله وجملتان بتقدير والاية جملتان عطف على قوله الفاء بمعنى الشرط عند المبرد والجلتان تعليل لكون الاية مثل كل شئ فعلوه فى الزبر ويحتمل كلام المتن خلاف ما اشار اليه بان يكون نحو مبتدأ خبره قوله الفاء بمعنى الشرط والعائد تعريف الفاء فانه فى معنى فاؤه وجملتان عطف على الخبر فيكون النكتة فى قطع الاية عما قبلها انه من هذا الباب عند بعض بخلاف ما قبلها وقوله وجملتان مستقلتان دفع لما يتجه ان

(لزيد)(و) نحو ( خاتم فضة )( مثال للاضافة ) التي تكون ( بمعنى من ) البيانية لان المضاف اليه جنس المضاف بمعنى انه يصح الحمل عليه ويتخذ منه ( اي خاتم ) متخذ (من فضة ومصنوع منها (و) نحو (ضرب اليوم )(مثال للاضافة ) التي تكون ( بمعنى في) لان المضاف اليه ظرف المضاف بحيث وقع فيه ولذا قال الشارح ( اي ضرب واقع في اليوم) فاضيف الى زمانه الذي حل فيه واذا كان المضاف اليه كذلك تكون الاضافة ظرفية بمعنى في ولما فرغ من تعريف الاضافة المعنوية وتقسيمها وايضاحها بالامثلة شرع فيما هو المقصود منها وهو اما معنوى وهو قسمان تعريف المضاف اوتخصيصه فقال ( وتفيد ) ( اي الاضافة المعنوية ) ( تعريفا ) ( اي تعريف المضاف ) فيه اشارة الى التنوين عوض عن المضاف اليه يعنى فائدتها ان يكون المضاف معرفة بان يكتسب تعريفا من المضاف اليه اويكون المضاف في التعريف على حسب تعريف المضاف اليه على ماسيأتي من انه المختار مصاحبا (مع) ( المضاف اليه) ( المعرفة ) ( لان الهيئة التركيبية ) التي هي هيئة غلام زيد ( في المضافة المعنوية ) التي يكون المضاف معرفة معها فلاترد الاضافة المعنوية التي تفيد التخصيص ( موضوعة )وضعا نوعيا ( للدلالة على معلومية المضاف ) لسرية تعريف المضاف اليه الى المضاف لمكان الاتصال والامتزاج لان لفظ المضاف اليه لما امتزج بالمضاف حتى تنزل منه منزلة التنوين وجب ان يمتزج بمعناه لكون قدر مرتبة المعنى على قدر مرتبة اللفظ فيتعرف المضاف من المضاف اليه المعرفة (لان) عطف على قوله لان الهيئة اي لالان (نسبة امر) غير معين ( الى) امر (معين) كنسبة غلام الى زيد في قولك غلام زيد (تستلزم) اي توجب تلك النسبة (معلومية المنسوب ومعهوديته) اي كون المنسوب معلوما ومعهودا كما قيل ان الاضافة ههنا للعهد حيث تفيد معهودية المضاف (فان ذلك) اي نسبة امر الى امر معين تستلزم معلومية المنسوب (غير لازم كما لايخفى ) وجهه لانه لوكان كذلك لزم تعريف جميع الامور المنسوبة الى المعين وليس كذلك الا يرى ان نسبة الخبر الى المبتدأ لا تستلزم تعريفه لعدم الوضع وكذلك الاضافة اللفظية وكذا نسبة الفعل الى الفاعل المعرفة فعلم ان المستلزم تعريف المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة ليس الا الوضع (فان قلت قد يقال جاءني غلام زيد) وله غلمان كثيرة (من غير اشارة الى واحد معين) من غلمان له مزيد اختصاص بزيد اما بكونه اعظم غلمانه او اشهر اوغلاما معهودا بينك وبين المخاطب بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر غلمانه (فلا تكون هيئة التركيب الاضافي موضوعة لمعلومية المضاف) ومعهوديته (قلنا ذلك) اي مايقال من نحو جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين من غلمانه كما ذكرنا لاتفيد الاضافة المعنوية التعريف ولوكان المضاف اليه معرفة غير مانع لكون هيئة التركيب الاضافي موضوعة لتعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان ذلك بحسب الاستعمال لا بحسب الوضع والاستعمال لايزاحم الوضع فالاصل فيها التعريف وضعا قوله ذلك مبتدأ وقوله كما خبر له اي ( كما ان المعرف باللام)

زيدا ضربته ايضا جملتان والمراد بالاستقلال ان لا يكون ذكر احدهما متفرعا على حذف الفعل من الاخرى ولك ان تريد ان الزانية والزاني جملتان مع رفع الزانية وماهو جملتان في حال الرفع لا يصلح ان يكون من باب الاضمار فلا يحتاج الى تقييد الجملتين بالاستقلال هكذا قيل وهو سديد غيران النكتة في القطع عدم كون هذه الاية مع اجتماع شرائط الاضمار فيها من بابه وايضا ليس المراد بقيد الاستقلال دفع السؤال وانما المراد بيان مذهب سيبويه وتفصيل القول ان التقدير وفيما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني فهي جملة ابتدائية مستقلة مع قطع النظر عن الفعل الذي بعدها ثم ذكر الفعل جملة مستقلة تبيينها للحكم الموعود بذكره واذا كان كذلك لم يجز ان يقدر فاجلدوا مسلطا على الزانية والزاني لانه مبتدأ وخبر عنه بغيره من جملة اخرى ولا يستقيم عمل فعل من جملة في مبتدأ مخبر عنه بغيره من جملة اخرى ومثاله زيد مضروب فاكرمه فلا يستقيم ان يكون فاكرمه مسلطا على زيد عاملا نصبا بوجه لاختلال الكلام بذلك فقد بان لك سقوط قوله ولك آه ونفي الحاجة الى تقييد الجملتين بالاستقلال ( قوله )

يعنى ان الاسم المعرف بالتعريف الجنسى المنزلة المنزلة النكارة (فى اصل الوضع ل) واحد (معين) من الجنس حتى يقع صفة المعرفة نحو زيد العالم (ثم قد يستعمل) اى المعرف باللام (بلا اشارة الى) واحد (معين) على خلاف الوضع (كما فى قوله) اى قول الشاعر (٠ ولقد) الواو للقسم والمقسم به محذوف اى والله واللام فى ولقد جواب القسم كما فى قوله تعالى تالله لاكيدن (امر) فعل مضارع متكلم وحده من مر يمر (على اللئيم) متعلق به واللئيم فعيل بمعنى فاعل للمبالغة من لأم يلأم مثل سأل يسأل وهو من كان دنى الاصل وشحيح النفس (يسبنى ٠) من سب يسب مثل مد يمد وهو الشتم والقدح وقع صفة لقوله اللئيم لانه فى المعنى كالنكرة لان مناط الفائدة فيه وهو مجهول غير معين ومثله قوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا (وذلك) اى ما يقال من نحو جاءنى غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين جار (على خلاف وضعه) وما كان على خلاف الوضع لا يعارض الوضع والفرق بين غلام لزيد وغلام زيد ان الاول واحد من غلمانه غير معين وهذا لا يقال الا اذا كان له غلمان كثيرة والثانى الغلام المعين اذا كان له غلمان كثيرة او ذلك الغلام المعلوم لزيد ان لم يكن له منهم الا واحد ويقال هذا سواء كان لزيد غلمان كثيرة اولا قوله (وليس يجرى هذا الحكم) اى حكم افادة هيئة التركيب الاضافى تعريف المضاف وضعا من المضاف اليه المعرفة جواب عن سؤال مقدر تقديره ان قولكم ان هيئة التركيب الاضافى موضوعة لافادة المضاف التعريف مع المضاف اليه المعرفة منقوض بنحو غير ومثل وشبه لانها لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا وان كان المضاف اليه معرفة فاجاب عنه بقوله وليس يجرى هذا الحكم (فى نحو غير ومثل) وانما قال الشارح فى نحو ليشمل ما هو بمعناه كشبهك وشبيهك ونظيرك وسواك الى غير ذلك ولم يستثن المصنف هذه الكلمات لعدم الاعتداد بها وكونها قليلة وبنى الحكم على الغالب والاكثر (فان اضافتهما لا تفيد التعريف) اى لا تجعل كل واحد منهما معرفة (وان كانا مع المضاف اليه المعرفة) اى وان كان كل واحد منهما مضافا الى المعرفة (لتوغلهما فى الابهام) لان مغايرة ذات زيد فى قولك جاءنى غير زيد ليست صفة تخصص ذاتا دون ذات لان كل من فى الوجود موصوف بمغايرة زيد وكذا مثليته فى قولك جاءنى مثل زيد لا تخصص ذاتا وفى الرضى واعلم ان بعض الاسماء قد توغل فيها التنكير بحيث لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة اضافة حقيقية نحو غيرك ومثلك وكل ما كان هو بمعناها من نظيرك وشبيهك وسواك وشبهها وانما لم يتعرف لان مغايرة المخاطب ليست صفة تخصص ذاتا دون اخرى وكل ما فى الوجود الا ذاته موصوف بهذه الصفة وكذا مماثلته لا تخصص ذاتا الا ان المثلية تكون من وجوه من الطول والقصر والشباب والشيب والسواد والعلم الى غير ذلك ههنا كلامه (الا ان يكون للمضاف اليه) اى للذى اريد اضافة غير او مثل اليه فالاطلاق مجاز بعلاقة الاولية (ضد واحد) كالسكون فانه له ضدا واحدا وهو الحركة والصوم واليوم والعلم وغير ذلك (يعرف) مبنى للمفعول اى ذلك الضد (بغيريته) اى بكونه غيرا لما اضيف اليه غير لانحصار الغير فيه (كقولك عليك)

واختيار النصب باطل لاتفاق القراء قيل يعنى ان قوله والا فالمختار النصب دليل على اثبات احد الامرين السابقين ولك ان تجعله دليلا على دعوى ان الاية ليست من الباب وعلى التقديرين نجعه ان السوق ح يستدعى ان يقول والا فيلزم ان يختار النصب فالاوجه انه اشار المص الى جميع ما ذكره فى الاية مع تنبيه على ما هو القراءة المعتبرة فقال الاية ليست من الباب لان الفاء بمعنى الشرط والاية جملتان عند سيبويه وان كان من الباب كما ذهب اليه البعض فالمختار النصب ولا يبعد ان يحمل قوله والا فالمختار النصب بمعنى انه ليست التراكيب الثلاثة المتقدمة من الباب والا فالمختار النصب فيها اما فى الاول والثالث فظاهر واما فى الثانى فللالتباس بالصفة وكله من الاوهام فان الدليل على اثبات احد الامرين السابقين دليل على دعوى ان الاية ليست من الباب وليس فيه طريق آخر غير ما ذكره قدس سره لان معنى قوله والا اى وان لم يكن احد الامرين المار بيانهما ليس الا فالاوجه لقوله ولك ان تجعله الى قوله وعلى التقديرين ودعوى ان السوق يقتضى والا فيلزم ان يختار النصب لا سبيل اليها لان الدليل على صور؟

اسم من اسماء الافعال اى الزم (بالحركة) وداوم عليها فان البركة مع الحركة (غير السكون) فان الله لا يحب البطالين وغيرهنا بالجر صفة للحركة المعرفة باللام فحكم بتعريفه بالاضافة الى السكون وقيل الحركة الخروج من القوة الى الفعل على التدريج والسكون ضده وقيل الحركة كونان فى آنين فى مكانين والسكون كونان فى آنين فى مكان واحد ( وكذلك ) اى كما اذا كان للمضاف اليه ضد واحد يعرف غير بالاضافة اليه كذلك ( اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته فى شئ من الاشياء كالعلم ) كابى حنيفة وابى يوسف ( والشجاعة ) نحو على ابن ابى طالب وخالد بن الوليد (فقيل له) اى للشخص المشتهر فى ذلك الشئ (جاء مثلك كان) مثل ( معرفة ) بالاضافة اليه كما اذا قيل لابى حنيفة رحمه الله اولعلى رضى الله تعالى عنه جاء مثلك اوشبهك ( اذاقصد ) بالمثل ( الذى يماثله فى الشئ الفلانى ) يعنى فى العلم اوالشجاعة (و) ( تفيد الاضافة المعنوية ) ( تخصيصا ) ( اى تخصيص المضاف ) اى فائدتها ان تجعل المضاف مخصوصا بالمضاف اليه بعد ان كان عاما يقبل الخصوص مصاحبا (مع) ( المضاف اليه ) ( النكرة ) لما سبق فى افادتها التعريف مع المعرفة ( نحو غلام رجل فان التخصيص ) فى عرف النحاة (تقليل الشركاء ولاشك ان الغلام) الذى اريد اضافته (قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امرأة) يعنى صالح لان يكون مملوكا لفرد من افراد الانسان رجلا كان او امرأة غير مختص لواحد منها (فلما اضيف الى رجل) كقولك غلام رجل وصار مملوكا له (خرج عنه غلام امرأة) لان مايكون غلام رجل لايكون غلام امرأة واحدة (وقلت الشركاء فيه) اى فى الغلام المضاف الى رجل لانه لم يتعرف بل صار خاصا بفرد من افراد الرجال من غيران يتعين ولما فرغ من بيان فائدتها ايضا شرع فى بيان شرطها الاانه آخره لكون المقصود الاهم الفائدة فقال (وشرطها) (اى شرط الاضافة المعنوية) ومبناها وماتتوقف عليه ( تجريد المضاف ) اى مااريد اضافته بالاضافة المعنوية فالاطلاق مجازا والمصدر مضاف الى المفعول اى تعرية مااريد اضافته لا مطلقا بل (اذا كان معرفة) باى وجه كان والمراد مايقبل التجريد ومن شأنه ان يضاف لان مايقبل التجريد كالمضمرات والمبهمات ليس من شأنه الاضافة ولا يضاف ايضا (من التعريف) الذى يصح تجريده كما قلنا ولم يقل من حرف التعريف ليتناول الاعلام الشخصية (فان كان) مااريد اضافته (ذا اللام) كالغلام واذا النداء مثل يارجل (حذف لامه) اوحرف ندائه (وان كان علما) مثل زيد وعمرو (نكر) ذلك العلم اولا (بان يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم ) سبق تفسيره فى آخر مبحث غير المنصرف او يجعل عبارة عن وصف اشتهر صاحبه به قد سبق هذا ايضا هناك (وان لم يكن) اضافته (معرفة) من المعارف التى يصح تجريدها بل كان نكرة ( فلا حاجة ) فيه (الى التجريد بل لا يمكن) التجريد لان الخالى عن التعريف لايقبل التجريد لان التجريد بعد الوجود (اوالمراد) عطف على مقدرة تقديره المراد بالتجريد ههنا تعرية الاسم عن التعريف وتخليته

القياس الا ستثنائى والاستثناء المحذوف سلب التالى فيلزم سلب المقدم وسلب انتفاء ماذكر اثباته اى وان لم يكن ماذكر من وجه التحمل كان النصب مختارا لكنه ليس بمختار فيكون ماذكر من وجه التحمل كان النصب مختارا لكنه ليس بمختار فيكون ماذكر من وجه التحمل هذا كما يقال ان لم يكن الشمس طالعة كان الارض مسودة لكنها ليست بمسودة بل مضيئة فيكون الشمس طالعة من استثناء نقيض التالى ويمكن ان يقال فى بيان الدليل اى وان لم يحمل على ماحمل المبرد وسيبويه فالمختار النصب وح يلزم اتفاق القراء على غير المختار فلا بد وان يحمل الكلام على ماحمل وان يقال وان لم يكن ماذكر فكان النصب مختارا لوجود الطلب الموجود لاختياره لكنه ليس بمختار والا يلزم اتفاق القراء على غير المختار فيلزم الحمل على ماذكر وعبارة الشارح قدس سره تحتمل الوجوه باسرها وبه تبين بطلان مازعمه اوجه على ان تجويز كون الاية مختارا فيها النصب مما لايجترئ عليه المسلم ومارُوى فى الشاذ عن عيسى بن عمر وليس مبناه اختيار النصب لان الثابت بالروايات المشهورة عنه انما هو الرفع

او المراد به والحاصل ان التجريد على المعنى الاول مضاف الى المفعول وعلى الثانى الى الفاعل (بالتجريد تجرده) وخلوه من التعريف) اى وجوده مجردا وعاريا من التعريف (عند الاضافة سواء كان ما اريد اضافته (نكرة فى نفسه) كغلام (من غير) احتياج الى (تجريد او كان) ما اريد اضافته (معرفة جردت عن التعريف) عند الاضافة على احد التوجيهين السابقين (وانما وجب التجريد) فى الاضافة المعنوية ولم يضف من غير تجريد (لان المعرفة) التى يجوز اضافتها بعد التجريد على قسمين اما ان تضاف الى المعرفة او الى النكرة لانها (لو اضيفت الى النكرة) من غير تجرد مثل الغلام رجل بالاضافة (لكان) هذا العمل اى اضافته المعرفة الى النكرة (طلبا للادنى وهو التخصيص) الحاصل بالاضافة الى النكرة (مع حصول الاعلى وهو التعريف) لان التعريف معين والتخصيص مخصص لا يعين ولا شك ان المعين اقوى من غيره وطلب الادنى عند حصول الاعلى عنده (و) لانها (لو اضيفت الى المعرفة) على الفرض مثل الغلام زيد بالاضافة (لكان) هذا ايضا (تحصيل الحاصل) وهو لا يحصل وفى الرضى لان الغرض من الاضافة الى المعرفة تعريف المضاف وهو حاصل فى المعرفة فيكون تحصيلا للحاصل ومن الاضافة الى النكرة تخصيص المضاف وفيه التخصيص مع زيادة وهى التعيين انتهى (فتضيع الاضافة) على كلا التقديرين (حيث) اى لانها (لا تفيد تعريفا) اى تعريف المضاف مع المعرفة (ولا تخصيصا) اى تخصيصه مع النكرة اما اذا اضيفت الى المعرفة فلان الحاصل لا يحصل واذا اضيفت الى النكرة فلا تفيد التعريف ولا التخصيص لان شرط افادة التعريف ان يكون المضاف نكرة والمضاف اليه معرفة وافادة التخصيص ان يكون كلاهما نكرة فقد فات كلاهما عند كونه معرفة فلابد من التجريد (فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما) فى الامتناع يعنى كما يمتنع الثانى ايضا لان العلة المذكورة فيهما سواء (فى نحو النجم والثريا) تصغير ثروى تأنيث ثروان مثل عطشان وعطشى وثروان ذو ثروة وهى الاجتماع واصل ثريا ثريو اقلبت الواو ياء وادغمت احدى اليائين فى الاخرى ثم عرف باللام ثم جعل علما النجوم مجتمعة (والصعق وابن عباس) والابن بالاضافة الى عباس صار معرفة ثم جعل علما لعبد الله بن عباس لانه اذا قيل قال ابن عباس رضى الله عنهما هكذا لا يتبادر الى الفهم الا عبد الله بن عباس (فى لزوم تعريف المعرف) متعلق بقوله لا فرق (فما بالهم) اى ما حالهم وشانهم (جوزوا هذا) اى جعل المعرفة علما (دون ذاك) ولم يجوزوا اضافته المعرف الى المعرفة او النكرة واى فرق بينهما مع انهما فى جعل المعرفة معرفة سواء (قيل لا نسلم ان فى هذه الامثلة) يعنى فى النجم والثريا والصعق وابن عباس وامثالها (تعريف المعرف) اى جعل المعرفة معرفة (بل فيها) اى فى هذه الامثلة (زوال تعريف وهو التعريف الحاصل باللام) فى الثلاثة (او الاضافة) فى الاخير (وحصول) عطف على زوال اى فيها حصول (تعريف آخر وهو التعريف) الحاصل (بالعلمية) لان العلمية وضع ثان تزيل التعريف الحاصل قبلها (فانها) اى فان هذه الامثلة (حين صارت اعلاما لم تبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام او الاضافة) لما قلنا ان العلمية لما كانت وضعا ثانيا ازالت مقتضى الوضع الاول وهو

وتعميم الدليل للتراكيب الثلاثة مما لا ينساق اليه الفطرة السليمة (قوله) او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له لما كان الظاهر عدم التقدير وجعله مفعولا له للتقدير قال الرضى تحذيرا مما بعده مفعول له والعامل فيه المصدر اعنى التقدير اى بان تقدر اتق تحذيرا مما بعد ذلك المعمول كالاسد الذى بعد اياك وبه صرح الهندى اتى بعض الناس بسؤال وجوابهما هذان فان قلت فى جعل تحذيرا مفعولا له للتقدير غنى عن تقدير ذكر او حذر فقد ارتكب الشارح ما لا حاجة اليه قلب دعاه الى التقدير تصحيح عطف او ذكر وبعد فيه كلام (قوله) اى مما بعد ذلك المعمول قيل هذا بظاهره يدل على وجوب تقدير الفعل قبل المفعول به ولا دليل عليه لجواز تقدير اياك اتق بل هو اوفق لمصلحة الضمير المنفصل ونحن نقول التحذير انما يتصور مما بعد ذلك المعمول كالاسد الذى بعد اياك على ما سبق من كلام الرضى وقد صرح فى الشرح بان قوله تحذيرا مما بعده احتراز عن المعمول الذى بتقدير اتق لكن لا للتحذير مما بعده كاياك لقائل من اتق فانه ليس من هذا الباب لجواز ذكر فعله والقائل زعم تقدير الكلام اتق اياك واياك اتق وليس كذلك

الاشارة الى المعلومية بخلاف الاضافة فانها لم تكن وضعا ثانيا ولم تقدران تزيل مقتضى الوضع الاول حتى لو اضيفت المعرفة الى المعرفة لزم اجتماع التعريفين وذا غير جائز بخلاف العلمية (فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل) انما يلزم (تبديل تعريف بتعريف) آخر يعنى زوال التعريف اللامى اوالاضافى وحصل بدله التعريف العلمى فلم يلزم اجتماع التعريفين بل لزم ازالة تعريف و افادة تعريف آخر كالنواسخ (وما اجازه) اى التركيب الذى فيه اضافة المعرف باللام اجازة (الكوفيون من) (تركيب) بيان لما فى قوله و ما (الثلاثة الاثواب) حيث اضيف الثلاثة الى الاثواب مع انه معرف باللام من غير تجريد (وشبهه) بالجر عطف على الثلاثة الاثواب (من العدد) (المعرف باللام المضاف الى معدودة) بلا تجريده وجهه ان المضاف والمضاف اليه متحدان فى المعنى و المضاف هو المقصود بالنسبة وجئ بالمضاف اليه لغرض بيان ان المضاف من اى جنس هو فعرف المقصود المقصود بالنسبة تعريفا من حيث ذاته لا تعريفا مستعارا من غيره ثم اضيف بعد التعريف لغرض تبين ان المعرف من اى نوع هو كذا فى الرضى وهو ليس بصحيح لاستلزامه جواز الخاتم فضة بلا تجريد ايضا ولم يقل به احد (نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار) (ضعيف) (قياسا) نصب على التميز (واستعمالا اما) ضعفه (قياسا فلما ذكر من لزوم) بيان ما (تحصيل الحاصل) لان المراد بالاضافة جنس التعريف وذا حاصل قبل الاضافة واذا اضيف للتعريف يكون تحصيل الحاصل وذا لا يحصل (واما) ضعفه (استعمالا فلما ثبت عن الفصحاء من ترك اللام) من ذى اللام عند الاضافة وهم نقلوه عن قوم غير فصحاء (قال ذو الرمة) * ايا منزلى سلمى سلام عليكما * هل الازمن اللاتى مضين رواجع * وهل يرجع التسليم او يكشف العمى * ثلاث الاثافى والديار البلاقع * (ثلاث الاثافى *) جمع اثفية بضم الهمزة واحد من الاحجار الثلاثة التى يوضع القدر عليها وصفها بالاثافى واضاف الثلاث الى الاثافى بعد التجريد (والديار) جمع دار جمع كثرة وا لقلة دؤر بالهمزة مثل جبل واجبل وجبال ودور كاسد واسد (البلاقع) صفة الديار جمع بلقع بفتح الباء اى الخالى والديار الخاليات عن الماء وانواع النبات ويستلزم الخلو عنهما الخلو عن الانسان والحيوانات وقول الفرزدق * مازال مذ عقدت يداه ازاره * فسما وادرك خمسة الاشبار * (واما ما جاء فى الحديث) اى الخبر المنقول عن النبى عليه السلام (من قوله عليه السلام) بيان ما بالالف الدينار) باضافة الالف المعرف باللام الى معدوده بلا تجريد والباء فيه متعلق بالفعل المحذوف جوازا اى تصدقوا (فعلى البدل) اى فمحمول على ان الدينار بدل البعض من الكل وانما ذكر الالف للحث على الخير يشعر به ذكر الدينار بعده بدلا منه دون الدراهم او على انه عطف بيان لانه يجرى مجرى التفسير لانه لما قيل تصدقوا بالالف لم يعلم ان الالف ما هو فبينه بجعل الدينار عطف بيان له (دون الاضافة) اى لا يحمل على ان الالف مضاف الى الدينار بلا تجريد كما ذهب اليه الكوفيون والا لكان اعتبار غير الفصيح وهذا ليس من شان من بحر البلاغة رشحة من امواجه صلوات الله عليه وعلى

بل اصل قولك اياك والاسد مثلا اتقك الا انهم لا يجمعون بين ضمير الفاعل والمفعول الواحد فعدل الى اتق نفسك ثم حذفوا الفعل لكثرة فى كلامهم فعدلوا عن لفظ النفس لانتفاء موجبها فوجب رجوع الضمير ووجب ان يكون منفصلا لزوال ما يتصل به فتعين الضمير المنصوب المنفصل وهو اياك وبابه على حسب من تأمره والاسد عطف عليه والمعنى اتق نفسك عن الاسد واتق الاسد عنك ولا يلزم اشتراك المعطوف مع المعطوف عليه الا فى المعنى الذى كان اعرابه بسببه ثم ذهب بعض المحققين الى ان التقدير اياك باعد ونحو باضمار العامل بعد المفعول وقال انما جاز اجتماع ضميرى الفاعل والمفعول الواحد لكون احدهما منفصلا كما جاز فيما ضربت الا اياك وما ضربت الا اياى فعلى تسليم ذلك تقول تفسيره كذلك انما يقتضى تأخر المحذر منه عن المعمول وهذا كذلك بالاتفاق واما انه يظهر منه وجوب تقدم الفعل بحسب التقدير فلا (قوله) فان قلت فعلى هذا لا بد من ضمير فى المعطوف قيل هذا ممنوع بل لا بد من عائد وهو اعم من الضمير وكيف لا ولو لم

ازواجه(و)(الاضافة) (اللفظية) (علامتها) اى قرينتها شيئان ان يكون المضاف مشتقا وان يكون المضاف اليه معمولا لذلك المشتق يعنى فاعله او مفعوله قبلها ثم يضاف الى احدهما فان لم يوجد واحد منهما اوكلاهما لم تكن الاضافة لفظية لانعدام الشرط واشار الى الاول بقوله (ان يكون المضاف) فالاطلاق مجاز بعلاقة الاولية (صفة) مشتقة والمتفق عليها ثلاثة اسم الفاعل المضاف اما الى فاعله اومفعوله واسم المفعول المضاف الى نائبه والصفة المشبهة المضافة الى فاعلها (احتراز) بهذا القول (عما) اى عن المضاف الذى (اذا لم يكن صفة) بل كان اسما محضا (نحو) غلام فى قولك (غلام زيد) وخاتم فضة واشار الى الثانى بقوله (مضافة) صفة الصفة (الى معمولها) فاعلها او مفعولها قبل الاضافة فالاطلاق مجاز بعلاقة الكونية (احتراز) بهذا القول (عما) اى عن الذى (اذا كانت) فالتأنيث باعتبار المعنى (مضافة الى غير معمولها) يعنى صفة مضافة الى الاجنبى بحيث لم يكن معمولها فحينئذ تكون الاضافة معنوية لانتفاء شرط الاضافة اللفظية وهو الاضافة الى المعمول وان كان المضاف صفة مشتقة (نحو) مصارع فى قولك (مصارع المصرو) كريم فى قولك (كريم البلد) فان المصرع البلد ليسا بمعمولين للصفة بمعنى المفعول به او الفاعل وان كان واحد منهما مفعولا فيه فالاضافة ظرفية فيكون مضافا الى ظرفه مثل ضرب اليوم (مثل) ضارب فى قولك (ضارب زيد) هذا (من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله) لانه كان فى الاصل ضارب زيدا بالنصب والتنوين ثم اضيف الى مفعوله للتخفيف (و) نحو حسن فى قولك (حسن الوجه) هذا (من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها) لانه فى الاصل كان حسن وجهه بالرفع ثم اضيف فاستكن الضمير المجرور فى الصفة فصار حسن وجهه فعوض الالف واللام عن ذلك الضمير فصار حسن الوجه فحصل التخفيف من الجانبين على ما سيجئ ونحو معمور الدار فى اسم المفعول ولم يمثل له المصنف ولا الشارح مع ان اضافة لفظية اتفاقا اكتفاء بقوله حسن الوجه تأمل (ولا تفيد) (الاضافة اللفظية فائدة) من الفوائد (الا تخفيفا) (لا تعريفا) يعنى لا تفيد تعريف المضاف اذا كان المضاف اليه نكرة بل فائدتها ليس الا التخفيف (لكونها فى التقدير الانفصال) وان كان فيها اتصال لفظا لما عرفت ان المضاف اليه اما فاعل وهو مرفوع وان كان مجرورا ظاهرا واما مفعول وهو منصوب كالمجرور بالحرف الزائد واذا فات فيها الاتصال المعنوى لم تفد شيئا من التعريف او التخصيص بل لا تفيد الا تخفيفا (فى اللفظ) (لا فى المعنى) فيه اشارة الى فائدة الحصر اى لا تفيد شيئا من المعنى وفسر الفائدة المعنوية لو افادتها (بان يسقط بعض المعانى عن ملاحظة العقل بازاء ما يسقط من اللفظ) كما فى ضارب زيد يسقط من معنى ضارب شئ فى مقابلة التنوين فكان معنى ضارب بالتنوين الضرب الشديد ولما سقط التنوين بالاضافة سقط الشدة وبقى اصل الضرب وهذا لم يقل به احد (بل المعنى) فى الاضافة اللفظية (على ما كان عليه) من الفاعل او المفعول (قبل الاضافة) وذلك لان مشابهة هذه الصفات بالفعل قوية فينبغى ان يكون عمل الفعل مع الرفع والنصب فيها اولى ليظهر اثر المشابهة

وجوب الضمير لما نفع ما ذكره فى الجواب فالاولى ولا بد من عائد ليصح ما ذكره مع تسليم الوجوب وفى حمل الضمير على العائد بعد الضمير عن افادة ما فى الضمير وليس بشئ لان السؤال على لزوم مثل العائد فى المعطوف عليه فى المعطوف ولا يخفى انه ضمير فالواجب فيه ايضا ذلك دون ما ليس كذلك وقوله لوتم وجوب الضمير لما نفع ما ذكره فى الجواب ممنوع لان كلامه قدس سره صريح فى ان الامر كذلك اى كان ينبغى ان يقال اوذكر مكررا ويكتفى به الا انه لما اريد التنبيه على انه لا يكون الا محذرا منه اقيم هذا الظاهر مقام الضمير العائد الى المعمول فكيف يصح الحمل على عائد غير هذا على ان الضمير والعائد والذكر مما حمله الاستعمال على الترادف (قوله) مثل اياك والاسد قيل نبه بكثرة تكرار مثال اياك على ان الاغلب فى هذا القسم من التحذير اذا كان ضميرا ان يكون ضميرا مخاطبا وقد يجئ متكلما نحو اياى والشر والظاهر فيه تقدير الفعل على صيغة المتكلم على ما ذهب اليه سيبويه لكن قول المص بتقدير

(وفائدتها)

وفائدتها الا انه يطلب التخفيف اللفظى فلهذا جاز اضافتها ايضا ولاظهار فرعيتها (والتخفيف اللفظى) فى هذه الاضافة على ثلثة اقسام على ما بينه الشارح على مايقتضيه الفعل (اما) ان يكون ذلك التخفيف (فى لفظ المضاف فقط) بحيث لم يتجاوز الى لفظ المضاف اليه ويكون (بحذف التنوين) اى تنوين المضاف (حقيقة) يعنى لم يكن التنوين ساقطا قبل الاضافة بشئ آخر بل انما يسقط بالاضافة (مثل ضارب زيدا وحكما) بان يكون ساقطا قبل الاضافة بجمله غير منصرف فان تنوينه وان كان ساقطا لفظا لكنه ثابت حكما (مثل حواج بيت الله) تعالى فان حواج جمع حاج من حج اصله حواجج على وزن مساجد واساور سقط التنوين منه لكونه غير منصرف الا انه ثابت حكما اذ يسقط ذلك التنوين بالاضافة وكذا احمركم (او بحذف) عطف على قوله بحذف التنوين (نون التثنية والجمع) المذكر السالم (مثل ضاربا زيد وضاربوا زيد واما) عطف على قوله اما فى لفظ المضاف اى اما ان يكون التخفيف (فى لفظ المضاف اليه فقط) بحيث لم يتجاوز الى المضاف ويكون (بحذف الضمير) اى الضمير المتصل بالفاعل الراجع الى الموصوف (واستتاره) يعنى لا يحذفه نسيا منسيا بل يجعله مستترا (فى الصفة) لكونه رابطا للصفة بالموصوف حتى لو حذف نسيا لبقيت الصفة بلا رابطة فتقبح على ما سيأتى تحقيقه (كالقائم الغلام كان اصله القائم غلامه) برفع غلامه على انه فاعله والضمير فيه راجع الى الموصول (حذف الضمير من غلامه) التخفيف (واستتر) عطف تفسير للحذف (فى القائم) لئلا يخلو عن الفاعل اذا اضيف لان المستتر اخف من البارز ولانه الاصل (واضيف القائم اليه) اى الى الغلام (للتخفيف) اى كل ذلك لا يفعل الا للتخفيف (فى المضاف اليه فقط) فصار القائم الغلام بالاضافة الى الفاعل لحصول التخفيف فى جانب المضاف اليه (واما فى المضاف والمضاف اليه) عطف على لفظ المضاف اليه او فى المضاف وهذا هو القسم الثالث من اقسام التخفيف (معا) اى حال كونهما مصاحبين فى حصول التخفيف غير مختص باحدهما (نحو زيد قائم الغلام اصله زيد قائم) بالتنوين (غلامه) بالرفع لانه فاعله والضمير يرجع الى الموصوف وهو زيد ثم اضيف قائم الى الفاعل الذى هو غلامه بناء على العمل السابق (فالتخفيف فى المضاف) الذى هو قائم حاصل (بحذف التنوين و) التخفيف (فى المضاف اليه) الذى هو الغلام حاصل (بحذف الضمير) منه (واستتاره) اى بنقل الضمير من الغلام وجعله مستكنا (فى الصفة) لان المستتر اخف من البارز فحصل التخفيف فيهما معا والقسمان الاخيران لا يكونان الا فى الوصف اللازم لان المتعدى يضاف الى المفعول فلا يحتاج الى هذا النقل مثل ضارب زيد (ومن ثمة) (اى ومن جهة) واجل (وجوب افادة الاضافة) هذا التركيب من قبيل تتابع الاضافات مثل قول الشاعر * حمامة جرعى حومة الجندل اسجعى * ومنه قوله تعالى ذكر رحمة ربك ومثل هذا لا يخل بالفصاحة وقد وجد فى النظم المعجز (اللفظية التخفيف) والمصدر وهو الافادة جار لفاعله وناصب لمفعوله (و) من جهة وجوب (انتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص) اختلف

التى يشعر بانه اختيار مذهب غيره من ان التقدير حينئذ على صيغة الخطاب ايضا على سبيل الالتفات وقد يكون اسما ظاهرا مضافا الى المخاطب نحو نفسك والشر واما القسم الثانى فيستوى الاسماء الظاهرة والمضمرات كلها ولعل المص لم يلتفت الى هذا القسم لقلته فهو غير مندرج تحت كلامه وذلك لان مذهب سيبويه وهو تقدير لا حذر ونحوه اولى ليكون الفاعل والمفعول شيئا واحدا كما فى اياك والشر فلا ينبغى ان ينسب اليه اختيار المرجوح ما لم يكن منه تصريح به ثم كلامه فى الايضاح مشعر بجواز اختياره فانه قال و قدر سيبويه اياى والشر منصوبا بفعل المتكلم كانه امر لنفسه بمعنى لا باعد نفسى عن الشر ولاباعد الشر عنى وانكره غيره وقال المعنى على انه يخاطب غيره على معنى باعدنى واليه ذهب الزمخشرى وكلا التقديرين مستقيم هذا كلامه (قوله) ولا يخفى عليك ان تقدير اتقى فى اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتقيت زيدا من الاسد فيتبقى ان يقدر فيه نظر لانه ان اراد المص لم يرد تقدير اتقى فى النوع كما هو الظاهر من كلامه فليس كذلك لان المص صرح

فى الامثلة الاربعة فى الجواز والامتناع فهذا استدلال من الاثر الى المؤثر كما هو المتعارف فى مثله (جاز) (تركيب) تكون الصفة المضافة الى المعرفة فيه صفة للنكرة نظرا اى وجود التعريف وانتفاء افادة التعريف مثل (مررت برجل حسن الوجه) بجر الحسن على انه صفة لرجل (باضافة الصفة الى معمولها) فاعله لما عرفت (وجعلها صفة للنكرة) لكون الصفة ايضا نكرة لانها بالاضافة لم تفد الا تخفيفا فى اللفظ لكون المعنى على الانفصال وكذا يكون جر المضاف اليه غير اصلى لكونه مرفوعا فى الاصل (فمن جهة) واجل (انها) اى الاضافة اللفظية (لم تفد) تلك الاضافة (تعريفا) اى تعريف المضاف اذ كان المضاف اليه معرفة (جاز هذا التركيب) وجوازه مبنى على امرين وجوب افادة اللفظية التخفيف وقد وجد فيه وعدم افادتها التعريف وقد وجد فيه ايضا (وامتنع) (تركيب) يكون المضاف بالاضافة اللفظية فيه صفة للمعرفة لعدم وجود المطابقة مع انها شرط مثل (مررت بزيد حسن الوجه) بجر الحسن على انه صفة لزيد المعرفة (فلو افادت) الاضافة اللفظية (تعريفا) اى تعريف المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة (لم يجز) التركيب (الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة) وهو غير جائز لعدم المطابقة فيه تعريفا وتنكيرا لانه يكون المضاف حينئذ معرفة بالاضافة مع كون ما وصف به نكرة (ولجاز) التركيب (الثانى لكون المعرفة اذن) اى حين افادت تعريف المضاف (صفة للمعرفة) لان الموصوف معرفة بالعلم والصفة معرفة بالاضافة فتطابقا تعريفا فينبغى ان يجوز (والمراد) هذا جواب لسؤال مقدر اورده الهندى حيث قال فان قيل ثمة اشارة للحصر المذكور وجواز الكلام يبتنى على عدم التعريف لا على الحصر المذكور حيث لا تعلق له بعدم افادتها التخصيص (ان المشار اليه ثمة وهو) اى المشار اليه ثمة (مجموع امور ثلاثة) لا كل واحد منها (وجوب) بدل من امور بدل البعض (افادة اللفظية التخفيف) بالنصب لانه مفعول (وانتفاء التعريف) عطف على وجوب (وانتفاء التخصيص يستلزم) اى المشار اليه ثمة والجملة خبر ان وان مع اسمها وخبرها خبر المبتدأ وهو قوله والمراد (جواز التركيب الاول) وهو قوله مررت برجل حسن الوجه نظراً الى الامر الاول (و) يستلزم ايضا (امتناع) التركيب (الثانى) وهو قوله مررت بزيد حسن الوجه نظر الى الامر الثانى (ولا يلزم من ذلك) اى من كون المشار اليه ثمة مجموع امور ثلاثة (ان يكون) فاعل لا يلزم (لكل واحد من تلك الامور) الثلاثة التى هى وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء افادة التعريف و انتفاء افادة التخصيص (دخل) بالرفع لانه اسم ان يكون (فى ذلك الاستلزام) يعنى فى استلزام جواز التركيب الاول وانتفاء التركيب الثانى لان المستلزم جواز الاول وجوب افادة التخفيف وهو موجود فيه والمستلزم امتناع الثانى انتفاء التعريف ولا دخل لانتفاء التخصيص فى الجواز والامتناع حيث يجوز ويمتنع وان لم يوجد التخصيص (بل يجوز ان يكون) الاستلزام (باعتبار بعضها) اى بعض تلك الامور لان للاكثر حكم الكل فيصح ان يكون

(المشار)

فى الشرح بتقدير اتق و غيره فى هذا النوع وان اراد انه لم يصب فيه لعدم امكان ذلك التقدير فغير وارد ايضا لظهور صحة قولك اتق نفسك من الاسد وقد عرفت تفصيل ذلك والشارح قدس سره انما وقع فيه من قول الرضى وتقدير اتق ههنا فيه بعض السماجة من حيث المعنى اذ يصير المعنى اتق نفسك من الاسد ولا يقال اتقيت زيدا من الاسد اى نحيته ولو قال بتقدير نح او بعد كان اولى وانت خبير بانه لا يهمنا ثبوت اتقيت زيدا بل للازم ثبوت اتق زيدا اوجوازه وهو معترف بذلك فالاعتراض كذلك ليس بشئ ومن الغافلين عن الحل من قال ونحن نقول اياك والاسد بتقدير اتق نفسك بالتعبير عن الاسد بنفسك وتفسيره بالاسد واياك من الاسد بتقدير اتق نفسك من الاسد فعبر عن الاسد بنفسك لكمال قربه منك و ابدل من الاسد عند (قوله) و تقدير بعد فى مثال النوع الثانى غير مناسب لان المعنى قيل فيه ان الاتقاء عن الطريق انما يكون بتبعيده عن جزء منه بتضرر فيه بالمزاحمة فيصح جعل التقدير بعد نفسك عن الطريق نعم

المشار اليه بثمة مجموع تلك الامور باعتبار ان يكون لا كثرها دخل فى الاستلزام ( فلا يرد ) مبنى للمعلوم من ورد يرد ورودا ( انه لادخل فى ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص ) لا لنفى الجنس ودخل مبنى على الفتح اسمها فى ذلك الاستلزام ظرف مستقر خبرها اى لادخل موجود فى ذلك الاستلزام واللام فى لانتفاء متعلق باسم لا مرفوع محلا على انه فاعله تقديره لادخل انتفاء التخصيص موجود وكائن فى ذلك الاستلزام مثل قولك لاضرب رجل كائن فى الدار وهى مع اسمها وخبرها خبر ان وهى مع اسمها وخبرها مرفوعة محلا على انها فاعل فلا يرد ولا يفهم لك ان تكون اللام فيه للتعليل تأمل ولم آل جهدا (و) ( من جهة ) واجل ( انها ) اى الاضافة اللفظية ( تفيد تخفيفا ) فى اللفظ فقط فيه اشارة الى ان قوله جاز وامتنع معطوف الاول على الاول والثانى على الثانى وانه ايضا مما يدل على ان الاضافة اللفظية تفيد التخفيف فى اللفظ فقط ( جاز ) ( تركيب ) يكون المضاف فيه صفة معرفة باللام سواء كانت مثنى مثل ( الضار بازيدو ) الحسناوجه او جمعا على حده مثل ( الضار بوازيد ) والحسنواوجه ( لحصول المقصود من الاضافة اللفظية وهو ( التخفيف ) فى اللفظ ( بحذف النون ) فيهما بالاضافة لما سيجئ ( وامتنع ) تركيب يكون المضاف فيه صفة مفردة معرفة باللام والمضاف اليه اسم مجرد عن اللام كان علما اولا مثل ( الضارب زيد ) والحسن وجه ( لعدم ) حصول ( التخفيف ) المقصود من الاضافة اللفظية ( لان تنوين الضارب ) فى هذا التركيب ( انما سقط للالف واللام ) اى لدخول لام التعريف عليه لام اللام للتعريف والتنوين للتنكير فيستحيل اجتماعهما فاذا دخلت اللام يزول التنوين ( لا للاضافة ) لان الساقط اولا لايمكن سقوطه ثانيا واذا اضيف لايكون فى الاضافة فائدة فتضيع فوجب ان يمتنع اضافته ( ولاشك انه لادخل فى هذا التفريع ) اى فى جواز التركيب الاول وامتناع الثانى ( لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص ) كما لادخل لانتفاء التخصيص وحده فى التعريف الاول وههنا لادخل لانتفائهما معا لان المعرف باللام لايتصور تعريفه ( بل يكفى فيه ) اى هذا التفريع ( وجود التخفيف ) فى اللفظ ( فقط ) لان التركيب الاول جائز والثانى ممتنع لحصول الخفة وعدمها سواء انتفى التعريف اولا ( وعلى هذا ) اى على انه لادخل فيه لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص ( كان الانسب ) والاولى ( تقديم هذا الفرع ) على التفريع الاول ويقول ومن ثمة جاز ومررت برجل حسن الوجه وامتنع مررت برجل حسن الوجه وامتنع مررت بزيد حسن لان اصل هذا التفريع وهو التخفيف فقط مذكور صريحا واصل التفريع الاول وهو افادة التخفيف وانتفاء التعريف معا مذكور ضمنا فتقديم المتفرع على المصرح يكون اولى من تقديم المتفرع على المضمر ولان ما نحن فيه والتخفيف فقط فناسب تقديم ما نحن فيه على غيره واجيب بان النفى مقدم على الاثبات فالترتيب الذكرى

لايناسب تقدير بعد الطريق لكنه ليس من ضرورات تقدير بعد الان يقال حيلزم نصب الطريق بحذف الجار وهو سماعى وليس مما يلتفت اليه لان الشارح قدس سره لم يدع عدم صحة تقدير بعد ولا لزوم اتق بخصوصه بل مناسبة ذلك التقدير بهذا القسم بل بعض افراده مع صحة غيره ايضا (قوله) فان المعنى على بعد نفسك مما يؤذيك كالاسد قيل فيه ان تقدير بعد نفسك يوجب كون النفس محذرا الا محذرا منه فلا يكون من افراد النوع الثانى وليس من افراد النوع الاول ايضا لانه ليس تحذيرا مما بعده الا ان يراد بما بعده ما بعده لفظا او تقديرا وغاية ما يمكن ان يقال ان التحذير من النفس بالتوصية على تبعيده من الزوائل التى يؤذيك ولا يخفى ان المراد المخصص من نفسه بهذا المعنى فايراد الكلام فى صورة الاعتراض ليس ثم اعلم ان قوما قد اجازوا ظهور الفعل مع هذا القسم نحو احذر الاسد الاسد ومنعه الاخرون ولم يذكر المص بشعر بالخلاف بناء على عدم الاعتداد به وذلك لعدم سماع ذكر

فى الاستدلال مرعى فيما فعله المصنف ( لكنه ) الا ان المصنف (اخره) اى هذا التفريع ( لكثرة لواحقه ) لئلا يلزم الفصل بين اللاحق والملحوق ولان الشئ اذا كثر البحث فيه يجب تأخيره للبحث فيه (خلافا للفراء) اى خالف الفراء الجمهور فيه خلافا ( فانه يجوز تركيب الضارب زيد ) استدلالا باحد اربعة ادلة فصلها الشارح بقوله ( اما لانه ) اى لان الفراء (يوهم ان دخول لام التعريف) على الضارب فى الضارب زيد ( انما هو بعد الاضافة ) اى بعد اضافة ضارب الى زيد فكان ضارب زيدا ثم اضيف اليه ( فحصل التخفيف ) جدا ( بحذف التنوين ) من المضاف ( بسبب الاضافة ) فلم تكن الاضافة ضائعة ( ثم عرف باللام ) يعنى ذهب الى ان الاضافة سابقة على دخول اللام لتصحيح مثل هذا التركيب وعلى هذا تكون الاضافة ضائعة بقاء وان كانت مفيدة ابتداء لانه يلزم بعد ادخال اللام عدم بقائها لان دخول اللام كما يكون معارضا لفائدتها ابتداء يكون معارضا لها بقاء واعترض على قول الشارح دخول لام التعريف بان الظاهر ان يقول دخول اللام لان هذه اللام موصولة لا اداة تعريف ودفع بان التعريف غير مناف لكونها موصولة بل الموصولة ايضا من المعارف ( واجاب المصنف ) نفسه ( عنه ) اى عن هذا الدليل (فى شرحه) على كافيته ( بانه ) اى بان هذا الدليل يعنى تقديم الاضافة على اللام ( غير مستقيم ) بل سقيم ( لان القول بتأخير اللام ) عن الاضافة ( المقدمة ) صفة اللام ( حسا ) تمييز المراد بالحس حس البصر واللفظ يعنى ان اللام محسوس وملفوظ بخلاف الاضافة (على الاضافة) متعلق بالمتقدمة (مجرد ادعاء) حيث لا دليل له ظاهرا ولا حقيقة يستدل به ومع هذا هو (مخالف للظاهر) لانا نرى ان اللام سابقة على الاضافة حسا لان الاضافة فى الظاهر انما انت بعد الحكم بذهاب التنوين بسبب اللام فكيف ينسب حذف التنوين اليها بلا دليل قاطع ولا ظاهر مرجح وفى اللام وان لم يكن دليل قاطع لكن فيه ظاهر ومرجح وهو كونه محسوسا ملفوظا ولان اللام لتحقيق ذات الاسم والاضافته لتحقيق مايعرضه وهو التخفيف وتحقق الذات سابق على تحقق الصفات لتقدم الذات على صفته ( واما ماوقع فى شعر الاعشى ) وهو اسم شاعر لم يبصر بالليل ويبصر بالنهار ويقال له بالفارسية شب كور ( من قوله ) بيان مافى قوله لما ( « الواهب المائة الهجان وعبدها » فان قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة ) المجرورة بكونها مضافا اليها لقوله الواهب لكونه مثل الحسن الوجه لان العطف على المظهر المجرور بلا اعادة الجار مطلقا جائز كثير ( فصار المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها ) بالجر على المائة لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه الواهب عبدها (فهو) اى الواهب عبدها يكون ( من باب الضارب زيد ) يعنى فى كون المضاف صفة مفردة معرفة باللام والمضاف اليه اسم مفرد ( فكما لا يمتنع ذلك ) الواهب عبدها ( حيث اتى به بعض البلغاء ) حتى لو كان ممتنعا لما اجازه البليغ وان كان بواسطة ( لا يمتنع

العامل مع تكرير المحذر منه ولان كل معمول مكرر موجب لحذف عامله وحكمة اختصاص وجوب الحذف بالمحذر منه المكرر كون تكريره الاعلى مقارنة المحذر منه للمحذر بحيث يضيق الوقت الاعن ذكر المحذر منه على ابلغ ما يمكن وذلك بتكريره ولا يتسع لذكر العامل مع هذا المكرر واذا لم يكرر الاسم جاز اظهار العامل اتفاقا (قوله) قيل لفظ الاسد فى اياك والاسد هذا السؤال مع جوابه مماذكره الهندى وفى الجواب نظر لان التحذير فى الاصطلاح مجموع قولك اياك والاسد سمى اللفظ المحذر به تحذيرا مع انه ليس بتحذير بل هو آلة التحذير ومنشأ السؤال قول المص هو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده فانه موذن بان التحذير هو اياك دون المعطوف فالصواب ان يقال انما اراد المجموع المتلفظ به وانما قال كذلك اعتمادا على ثبات قدمك وعدم انصرافك عما هو المشهور المعتبر بين الجمهور بمثل هذا الصارف الضعيف ( قوله ) اياك ان تحذف بتقدير من قيل اى لا بتقدير العاطف فانه لا يجوز لسعة الكلام ولما علم من قوله بتقدير من عدم صحة تقدير العاطف ثبت امتناع تقدير اياك الاسد

( هذا )

هذا ) اى الضارب زيد ( فاجاب المصنف ) نفسه ( عنه ) اى عن استدلال الفراء بما وقع فى شعر الاعشى على جواز الضارب زيد ( بقوله )( وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها ) الواهب اسم فاعل من وهب يهب مضاف الى مفعوله مثل الضارب الرجل والمعنى الذى يهب المائة ( يعنى ان هذا القول ضعيف ) فيه اشارة الى ان ضعف من الضعف لا من التضعيف كما ذهب اليه لبعض ( لا يقوى فى الفصاحة بحيث يستدل به ) على اثبات القواعد لان الضعيف لا يكون فصيحا فكيف يقوى فيها حتى يستدل به ( لما عرفت من امتناع ) بيان لما ( مثل الضارب زيد ) اراد بالمثل كل صفة مفردة معرفة باللام اضيفت الى العلم مثل المضروب عمرو ( لعدم الفائدة ) المطلوبة اما فى المضاف او المضاف اليه او فيهما جميعا (فى) هذه ( الاضافة) وعدم الفائدة فيها ظاهر (ولا يخفى ) عليك ( ان فيه ) اى فى هذا الجواب ( شوب مصادرة على المطلوب ) يعنى ان فى هذا الجواب رائحة مراجعة على المدعى والمصادرة جعل الدعوى جزءً من الدليل اى جعل النتيجة جزأ القياس لان اثبات المطلوب وهو امتناع الضارب زيد يتوقف على ابطال دليل الخصم وهو شعر الاعشى وابطاله يتوقف على اثبات المطلوب فتراجعا ( اللهم) هذا اعتذار منه عن الحكم بالضعف اعلم انما يستعمل فى موضع القلة والندرة ويقال مثلا بالاستثناء فى الاكثر لنفى الاسم والخطأ الحاصل بنفى الكل واثباته والواقع خلافه نحو جاءنى القوم اللهم الا زيدا فمعناه لا تؤاخذنى يارب فان كلامى الاول غير تام بل يحتاج الى الاستثناء فههنا استثناء من ان يكون فيه شوب المصادرة ( الا ان يقال المراد به) اى بقوله وضعف ( انه ) اى هذا البيت ( ضعيف فى الاستدلال به ) يعنى ان هذا البيت ضعيف فى كونه دليلا على جواز الضارب زيد لا فى الفصاحة لانه قوى فيها فحينئذ لا يكون فيه شوب مصادرة على المطلوب ( اذ لا نص فيه) اى فى هذا البيت (على الجر فانه ) لم يصرح فيه ان وعبدها مجرور معطوف على المائة حتى يصير بواسطة العطف الواهب عبدها فيكون مثل الضارب زيد فانه ( يحتمل النصب ) اى وعبدها ( حملا على المحل ) اى محل المائة لانها منصوبة محلا لكونها مفعول الواهب وهذا التوجيه اولى لان الاصل فى التوابع تبعيتها لمتبوعاتها فى محلها الا يرى انه لو وصف المائة لانتصب الوصف حملا على المحل مثل الواهب المائة الجيدة بالنصب ( او) حملا ( على انه مفعول معه ) بناء على ان يكون الواو بمعنى مع لمقارنته معمول شبه الفعل ولصحة المعنى عليه ( اولانه) عطف على قوله اذ لا نص فيه فتكون علة اخرى للاستثناء ( قد تحمل) مبنى للمفعول من التفعل ( فى المعطوف مالا يحتمل فى المعطوف عليه ) مبنى للمفعول ايضا من التفعل والموصول مع صلته مرفوع بانه مفعول مالم يسم فاعله لقوله قد تحمل ونائب الثانى ما استكن فيه للفصل بالعطف لان الشئ اذا كان بعيدا عن العامل يتسامح فيه (كما فى رب شاة وسخلتها ) ويا زيد والحارث ولان مذهب سيبويه هكذا ( حيث جاز

بامتناع تقدير من ولا يتجه قوله فان قلت فليكن بتقدير العاطف وما ذكره من الجواب بقوله قلنا لا ينفع لان السؤال ان قوله لامتناع تقدير من لا يثبت المدعى بدون ضميمة تقدير الواو فبيان ان امتناعه اشد من امتناع تقدير حرف الجر لا ينفع ما لا يدعى ان امتناعه واضح مستغن عن التعرض والبيان والامر ليس كذلك لظهور انه لا يفهم من التصريح بتقدير من امتناع تقدير غيره ولو فى ضمنا لزوم ذلك الانفهام هل يثبت من العلم بعدم صحة تقدير العاطف فى اياك ان تحذف امتناع تقدير اياك الاسد بامتناع تقدير من كلا لجواز ان يتوهم كون هذا التركيب على تقدير العاطف فانه لا يندفع هذا الوهم الا ببيان ان حروف العطف لا تحذف مطلقا فظهر شدة الحاجة الى ما ذكره قدس سره من السؤال والجواب زعم القائل ان الجواب غير نافع مبنى سوء فهمه فان معنى السؤال ليس ما قاله بل ما هو الظاهر المستفاد من صريح اللفظ وهو انه اذا لم يجز ذلك فليجز هذا ثم اعلم ان قول القائل فانه لا يجوز فى سعة الكلام فيه ما فيه لانهم صرحوا بعدم الجواز مطلقا قال المص وقالوا اياك من الاسد فمن

هذا التركيب ) اى تركيب رب شاة وسخلتها ويازيد والحارث (ولم يجز ) ان يدخل رب ويا على المعطوف نحو ( رب سخلتها ) ويا الحارث ( بادخال رب) ويا (على سخلتها) والحارث ( بدون العطف ) لان رب لما كانت موضوعة للتقليل تقتضى ان تدخل على النكرة لانها تقبل التقليل وضده اعلم ان السخلة تطلق على ولد الضأن والمعز ذكرا كان او انثى الا انه صغيره لانه يقال رب شاة وسخلتها بدوهم (والبيت بتمامه) اى بما ذكر قبله ومالم يذكر من المصراع الاول والثانى (« الواهب المائة الهجان وعبدها ٭ عوذا تزجى خلفها اطفالها» اى ممدوحه) فيه اشارة الى ان المبتدأ محذوف اى من مدحه الشاعر بزيادة السخاء ( الواهب المائة ) اى الذى يهب المائة ساعة فساعة يعنى فى كل وقت على على طريق الاستمرار والتجدد والعدد ههنا ليس للحصر بل للكثرة بل فلا يمنع ان يكون ما وهبه اكثر من مائة اواقل وفى الحاشية مدح الممدوح بانه يهب عبداية بهد بمائة من الابل الحديثات النتاج مع اطفالها وهذا اعز من المائة اذ المائة كثيرما توجد بخلاف مثل هذا العبد ( الهجان وعبدها اى البيض ) جمع ابيض يستوى فيه جمع المذكر والمؤنث مثل احمر وحمر الا انه كسر الفاء لاجل الياء ( من النوق) جمع ناقة بضم النون وسكون الواو ( يستوى فيه ) اى فى الهجان ( الجمع والواحد ) كالفلك كانه اذا كان وزنه على وزن جمل يكون جمعا واذا كان مثل صرف يكون جمعا واذا كان مثل صراف يكون مفردا كما ان الفلك اذا كان على وزن اسد يكون جمعا واذا كان على وزن قفل يكون مفردا و( الهجان صفة للمائة ) باعتبار المعنى يعنى على اعتبار معنى الجمعية فيها بناء على عدم اشتراط الاشتقاق فى الصفة وهذا مذهب المصنف واما بناء على مذهب الجمهور فيأول بالمشتق لانهم شرطوا الاشتقاق فيها فالمعنى المائة البيض من النوق ( او بدل عنها ) بدل الكل لان ذكر المائة للحث على الخير والتكبير فيه اوللمدح بان ما وهبه كثير وهذا المعنى اليق لان فيه زيادة مدح ليس فى الاول ( او من قبيل الثلاثة الاثواب) يعنى من قبيل اضافة العدد المعرف باللام الى معدوده بلا تجريد عن اللام وهذا التوجيه اضعف الوجوه لما عرفت سابقا (كما هو مذهب الكوفية ) حيث جوزوا اضافة العدد المعرف باللام الى معدوده بلا تجريد عنه ( وعبدها ) اى عبد المائة اضافته الى المائة اشارة الى كمال اشتغاله برعاية حقها كأنه مملوكها ( اى راعيها تشبيها له ) اى التشبيه الراعى ( بالعبد لقيامه ) اى الراعى ( بحق خدمتها ) اللام بمعنى فى يعنى شبه الراعى بالعبد فى القيام بحق خدمتها لان الراعى قائم بخدمة المواشى كالعبد ثم استعير العبد وهو المشبه به للراعى المشبه بعلاقة التشبيه فيكون استعارة فيكون العبد حينئذ مستعملا فى معناه المجازى وهو الراعى ( او عبدها حقيقة ) تمييز ( ف )ح تكون ( اضافته ) اى اضافة العبد الى المائة (لادنى ملابسة) اى لعلاقة كون عبد المائة هو صاحبها وهذا شائع فى كلام العرب مثل كوكب الخرقاء وحدق طرفك وفى هذا زيادة مدح اذ الممدوح يهب

( عبدها )

---

الاسد مطلق بالفعل المحذوف اى باعد نفسك عن الاسد ويقولون اياك وان تحذف وهو من اياك والاسد سواء لان ان تحذف بتأويل الاسم كانه قال اياك والحذف ويقولون اياك من ان تحذف وهو مثل اياك من الاسد سواء وقالوا اياك ان تحذف ولم تقولوا اياك الاسد قال والفرق بينهما ان حروف الجر تحذف جوازا مع ان وان قياسا مستمرا لجاز ان يقال فى اياك من ان تحذف اياك ان تحذف اجراء على هذه القاعدة وتعين ان يكون فرعا على اياك من ان تحذف لا على اياك وان تحذف لان حروف العطف لا تحذف قال فان استقر ذلك ظهر الفرق بين اياك من ان تحذف واياك من الاسد وان حمل اياك الاسد فى الجواز على اياك ان تحذف خطأ لان حرف الجر لا يحذف عن باب الاسد ويحذف من باب الا وحذف حرف العطف ممتنع مطلقا فان تمسك المجيز بقوله واياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب فليس فيه حجة لامور منها انه على خلاف القياس واستعمال الفصحاء ومثل ذلك مردود ولا يثبت به الاصول الثانى ان المراء مصدر بمعنى ان تمارى فحمل عليه لكونه بمعناه بخلاف باب الاسد فانه لا يقدر ذلك التقدير

عبدها معا بخلاف الاول لان الهبة فيه مخصوصة بالمائة فقط و ( عوذ بالذال المعجمة جمع عائذ ) كهود فى جمع هائد من عاذ يعوذ وبابه قال يقول ( اى حديثات النتائج حال من المائة ) فحينئذ يكون مبينا لهيئة المفعول الواهب وفى هبة هذه الاشياء زيادة مدح ايضا لان المولود قريبا يكون فى القلوب محبوبا وماهو محبوب فى القلوب تكون هبته اعسر فهبته تكون افضل ( يزجى بالزاى المعجمة والجيم ) حال كونه ( على صيغة المضارع ( المعلوم المذكر ) من زجى يزجى ( اى يسوق ) ويقال ازجى اى سباق والتزجية ايضا السوق ( وفاعله ) المستكن فيه (ضمير العبد) يعنى راجع الى العبد لان السوق فعل قائم به والجملة حال منه بالضمير وحده لان المضارع المثبت اذا وقع حالا يكفى فيه الضمير وحده لماسبق فيكون مبينا لهيئة المفعول لان العبد مفعول به بواسطة العطف سواء عطف على اللفظ اوعلى المحل اومفعول معه (واطفالها) اى اطفال المائة جمع طفل كفعل وافعال وهوالمولود وولد كل وحشية ايضا قوله اطفالها (منصوب على المفعولية ) اى على انها مفعول به لقوله يزجى وفى هذا ايضا زيادة مدح لان هبة الطفل مع امة تكون اشق ( او ) حال كونها ( على صيغة المجهول المؤنث ) يعنى على انه مبنى للمفعول (واطفالها) فيه (مرفوع )لفظا بناء (على انه ) اى اطفالها (مفعول مالم يسم فاعله) لقوله يزجى فحينئذ تكون الجملة حالا من المائة وعلى كلا التقديرين يكون قوله خلفها ظرف مكان اى خلف المائة اى يسوق العبد خلف المائة الهجان اطفالها اويساق خلف المائة اطفالها ( وحقيقة الامر ) اى حقيقة كون الفعل مبنيا للفاعل والمفعول منصوب اومبنيا للمفعول وهومرفوع (لاتنكشف) اى لاتتبين ولا توضح لنا ( الابعد معرفة حركة حرف الروى ) الضمة اوالفتحة وحروف الروى ماتكرر فى كل بيت وهوههنا قوله لها (من القصيدة) يعنى ان كان حرف الروى فى سائر الابيات مضموما فاطفالها مرفوع فيكون الفعل مبنيا للمفعول وان كان فيها مفتوحا فهى منصوبة فحينئذ يكون الفعل مبنيا للفاعل لان رعاية السجع امر لازم فاذا عرفت يقينا ينكشف الحال ويتبين ويوضح المال (واما) عطف على اما لانه توهمه هند شرح قوله خلافا للفراء ( لانه ) اى الفراء ( قاسه ) اى جواز الضارب زيد ( على الضارب الرجل )حيث جاز اضافة الضارب الى الرجل بلا تخفيف فى الاضافة فكذلك تجوز اضافة الضارب الى زيد بدونها (و) قاس ايضا جواز تلك الاضافة على قوله ( الضاربك ) حيث جازت هذه الاضافة بدون التخفيف فكذلك تجوز فيما نحن فيه (فاجاب المصنف عنه) اى قاسه على الاول( بقوله) (وانما جاز الضارب الرجل) المراد ههنا اسم الفاعل المتعدى المعرف باللام المضاف الى اسم الجنس المعرف به المضاف اليه ايضا ( يعنى كان القياس عدم جوازه ) اى عدم جواز اضافة الضارب الرجل ( لانتفاء التخفيف ) المقصود من الاضافة اللفظية فى احد الجانبين ( لزوال التنوين باللام ) وحصول التخفيف

---

الثالث قول الخليل ان المراه منصوب بفعل مقدر واياك اياك مستقل هذا قال الرضى وترك المص بابا اخر مما يجب اضمار فعله قياسا وهو باب الاغراء وضابطه كل مغرى به مكررا او معطوف عليه بالواو مع معطوفه فالمكرر نحو اخاك اخاك ان من لا اخاله كساع الى الهيجاء بغير سلاح والذى مع العطف نحو شانك والحج ونفسك وما يمينها والعامل فيها الزم ونحوه وعلة وجوب حذفه ماتقدم فى التحذير و الخلاف فى وجوب حذفه فى المكرر ههنا مثله هناك وان لم يتكرر وخلا من العطف فلا خلاف فى عدم وجوب الحذف كما هو هناك وكذا يجوز ههنا ان يكون الواو بمعنى مع ولعل المص لم يتعرض لهذا الباب اعنى الاغراء لما راى انه مثل التحذير سواء بسواء فالبيان البيان فان قلت فلم لم يبين الاغراء مكتفيا به لكون التحذير على منهجه قلنا لان باب التحذير شائع ذائع كثير الوقوع والاستعمال بخلاف ذلك (قوله) فانه لايخلو زمان اومكان عن ان يعمل فيهما قيل صوابه فيه وكانه من الذهول عن كون المقصد بتثنية الضمير الايماء الا ان او الفاصلة بمعنى الواو الواصلة ضرورة ان الفعل لايقع فى احدهما فقط بل فيهما

ههنا اما بحذف التنوين والتنوين قد يحذف باللام لان التنوين من اللام لايجتمعان لان التنوين للتنكير غالبا واللام لتعريف واما بحذف النون وههنا ليس فيه نون وهو ظاهر (لكنه) اى الاانه (جاز) الاضافة فيه مع عدم التخفيف (حملا على) (الوجه) (المختار فى الحسن الوجه) يعنى جواز الاضافة فيه ليس لذاته والقياس على نفسه بل لكونه محمولا على غيره وقوله حملا مفعول له للفعل المذكور فى قوله وانما جاز (وهو) اى الوجه المختار فيه (جر الوجه بالاضافة) لحصول الخفة المطلوبة منها فى جانب المضاف اليه ولكون ضمير الموصوف مستكنا فى الصفة على ماهو مقتضى الظاهر (وفيه) اى فى قوله الحسن الوجه (وجهان آخران) اى غير الاضافة (رفعه) بدل البعض من قوله وجهان اوخبر مبتدأ محذوف اى احدهما رفعه (على الفاعلية) تقديره الحسن الوجه وهو قبيح لخلو الصفة عن ضمير الموصوف (ونصبه) عطف على التوجيهين (على التشبيه بالمفعول) لانهـا لازمة لاتنصب المفعول به ان الفاعل شبيه بالمفعول فنصب ففيه تكلف واما الجر فليس فيه تكلف مثل هذا ولاخلو الصفة عن الضمير فيكون احسن ومختارا واذا كان كذلك جاز حمل ماهو كثير شائع عليه لان ماهو الاحسن يليق لان يحمل عليه غيره (ووجه الحمل) اى وجه حمل الضارب الرجل على المختار فى الحسن الوجه (اشتراكهما) اواشتراك هذين التركيبين (فى كون المضاف) صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام) اى فى كون المضاف فيهما صفة معرفة باللام والمضاف اليه جنسا معرفا باللام اى فى كون المضاف فيهما صفة معرفة باللام والمضاف اليه جنسا معرفا باللام وهذا الاشتراك يقتضى ان يأخذ التركيب الاول حكم التركيب الثانى وهو الاضافة وان لم يكن فيه التخفيف (وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه) وانما قال هذا وان كان قياس الفراء قوله الضارب زيد على قوله الضارب الرجل لان الاضافة فيه لما لم تكن قصد اواصالة بل تبعا وحملا على الحسن الوجه لم يصح ان يكون مقيسا عليه واذا كان جوازه مع القياس فالقياس الى الاصل اولى ولهذا قال الشارح وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه (فقياسه) اى قياس الضارب زيد (عليه) اى على الحسن الوجه (قياس مع الفارق) اى قياس بلامناسبة لعدم المناسبة بينهما بسبب تجريد المضاف اليه عن اللام والجنسية ايضا فصار القياس به كقياس النصب بالنون (والضاربك) (يعنى انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم جوازه لما عرفت) يعنى لعدم التخفيف (و) (كذا) (شبهه) اى شبه الضاربك (وهو) اى شبهه المضاف الى ياء المتكلم نحو (الضاربى و) المضاف الى ضمير الغائب نحو (الضاربه وغيرهما) من التثنية فى الصفة والضمير معا اوفى احدهما فقط نحو الضارباها والضاربا ما والضاربا كما والضارباه والضاربای والضاربك والضارباها والضاربكما والجمع فى الصفة والضمير معا اوفى احدهما فقط وامثلتها تفهم

جيبا (قوله) مثل يوم الجمعة طيب قيل لاتقول ما من يوم الجمعة الا وفعل فيه طيب لانا نقول الفعل المذكور طيب يوم الجمعة وطيب يوم الجمعة لم يفعل فيه والالكان الزمان زمانا ثم قيل ولك ان تقول اذا ذكر طيب الزمان فقيد ذكر الطيب مطلقا فى ضمنه لان ذكر المقيد لايمكن بدون ذكر المطلق فيوم الجمعة مما فعل فيه فعل مذكور ضمنا والمذكور فى تعريف المفعول فيه يجب ان يكون اعم من المذكور ضمنا اذا كثيرا ما ينتصب المفعول فيه من المذكور ضمنا وقد ظهر بذلك ان القائل ممن لايدرى المطلق من المقيد فان لفظ الطيب فى هذا المثال مطلق وقع قيد اليوم وليس مقيدا بشئ (قوله) والمحدود منها فمحمول عليه اى على المبهم والمبهم من المكان محمول عليه لاشتراكهما فى الابهام ولم يحمل عليه المحدود من المكان للاختلاف ذاتا ووصفه على ماسيجئ فى كلام الشارح ولم يحمل على المكان المبهم لانه فرع فالحمل عليه كالاستعارة من المستعير والسؤال من الفقير واعلم ان المبهم من الزمان هو الذى لاحد له يحصره معرفة كان او نكرة كحين وزمان والحين [illegible] والمحدود منه ما كان

(من)

من امثلة التثنية ( فيمن قال ) متعلق بالفعل المقدر وهو ماقدره الشارح بقوله وانما جاز ( اى فى قول من قال ) قدر المضاف لان الجواز فى القول لافى القائل وقيل الاظهر ان يحمل فى بمعنى عند لمناسبة الظرفية اى عند من قال وهذا اوجه (يعنى) من قال (سيبويه واتباعه) يعنى ان سيبويه قال ان الضارب فى الضاربك وامثاله مضاف والضمير مجرور مضاف اليه ( انه ) (اى الضارب فى ) قولك (الضاربك) وامثاله (مضاف) كما قلنا ( دون من قال انه ) اى الضارب فى الضاربك وامثاله ( غير مضاف ) فقياس الفراء حينئذ الضارب زيد على الضاربك وامثاله منزوع عن اصله ( والكاف منصوب المحل على المفعولية ) لا مجرور المحل على الاضافة ( والتنوين ) فيه ( محذوف لاتصال الضمير ) فان اتصال الضمير يسقط التنوين كما ان المضاف اليه كذلك يسقطه لان التنوين للانفصال ( لا للاضافة حتى لانه ليس فيه اضافة يسقط التنوين لاجلها علل قوله دون من قال بقوله ( فانه ) اى الضاربك عند من قال انه ليس بمضاف بل الكاف ضمير مفعول ( لايحتاج جوازه ) اى جواز الضاربك وامثاله ( الى حمل ) لان الضمير ضمير منصوب لامجرور حتى يحتاج الى الحمل فيه اشارة الى رد قياس الفراء الضارب زيد على الضاربك من وجه آخر وهو منع كونه مضافا فحاصله انه ليس بمضاف فكيف يحمل عليه كما قلنا (حملا) ( اى لمحموليته ) فيه اشارة الى ان قوله حملا مصدر مبنى للمفعول منصوب على انه مفعول له للفعل المقدر وهو انما جاز لوجود شرط نصبه اى لكونه محمولا ( على ضاربك ) فى صحة الاضافة وان لم يحصل التخفيف بها ( فاتحد فاعل المفعول له والفعل المعلل به اعنى جاز ) فان فاعله قوله الضاربك وشبهه والمحمول ايضا هو الضاربك و شبهه فان فى نصب المفعول له ثلاثة شروط ان يكون مصدر او فعلا لفاعل الفعل المعلل به و ان يكون مقارنا له فى الوجود و هى ههنا باسرها موجودة و قال المحشى كأنه غفل عن قوله حملا على المختار فاخر التأويل الى ههنا فحق ما قيل الانسان مشتق من النسيان اقول اذا كان فى الكلام شيئان او اشياء فى التأويل و الاحتياج اليه سواء فالاولى ان يؤخر التأويل لان المؤخر يكون دليلا للسابق والمقدم لايكون الا بالقرينة فحق قول من قال ان من عاب عيب وقال ايضا ويحتمل ان يكون مفعولا له لقال اى انما جاز عند من قال كذا حملا انتهى وله وجه (وبيانه) اى بيان الحمل ووجهه ( انهم اذا اوصلوا اسماء الفاعلين) كضارب مفردا (و) اسماء ( المفعولين ) كمضروب مفردا حال كون كل منهما (مجردة عن اللام بمضمر لانها) متعلق با وصلوا بحيث لم يكون بينهما فصل (و)قد (كانت) تلك المفعولات (مضمرات متصلات) يعنى كل واحد من هذه المعمولات ضمير متصل باحدها ( التزموا الاضافة ) جواب اذا يعنى اوجبوا اضافة كل واحد من اسماء الفاعلين والمفعولين الى مفعوله المضمر ( ولم ينظروا الى تحقق تخفيف ) يعنى لم

معرفة او نكرة كيوم وليلة وشهر ويوم الجمعة وليلة القدر وشهر رمضان (قوله) وظروف المكان ان كان المكان قيل جعل الضمير راجعا الى ظروف المكان بتأويله بالمكان لانه عين المكان والمكان اسم جنس يقع على القليل والكثير واشار بقوله ان كان المكان مبهما الى وجه التذكير وطريق التأويل فلابد ان الضمير اذا رجع الى المكان خلا الجملة عن ضمير المبتدأ ولا يحتاج الى ان يقال لما رجع الضمير الى المضاف اليه المبتدأ بالاضافة البيانية كأنه رجع الى المبتدأ ثم قيل والاظهر ان الضمير راجع الى ظروف المكان بتأويله بالقسم لانه قسم من الظروف وانت خبير بان الحمل على كل واحد من ذينك الوجهين فى غاية البعد والظاهر رجوع الضمير الى المضاف اليه والاخلاء عن الضمير لما قيل من الاتحاد وصحة الحمل وكان هذا هذا وفى بعض النسخ وظرف المكان بافراد المضاف ونسخ شرح المص متفقة على اعتبار المضاف مفردا وفى صورة كونه جمعا يحتمل ان يكون الضمير المفرد راجعا اليه باعتبار واحده المدلول عليه اى ان كان كان ظرف المكان على مثال ماعرفت فى قوله هوما اشتمل (قوله) وهمنا على
... بحجة ... خالد

يلتفتوا الى وجود التخفيف بالاضافة وعدمها (فقالوا ضاربك) ومضروبك وضاربه وضاربني وغيرها مثنى ومجموعا لان سقوط النون فى ضاربوك وضارباك والتنوين فى ضاربك لرفضهم الجمع بينها وبين المتصل لان التنوين والنون مشعران بتمام الكلمة والضمير المتصل فى حكم تتمة الاول فلا يجوز الجمع بينهما وبينه (وان لم يحصل التخفيف بالاضافتين) فى احد الجانبين (بل) التخفيف فى جانب المضاف انما حصل (بنفس اتصال ضمير) لان الاتصال سابق على الاضافة لكون الضمير مفعولا كما فى الفعل مثل يضربك ثم اعتبرت الاضافة ليحصل كمال الامتزاج لان المضاف والمضاف اليه فى حكم الكلمة الواحدة وان كانت اضافة لفظية (ثم لما لم يعتبروا التخفيف فى ضاربك) وشبهه اى حصول التخفيف بالاضافة لعدم امكانه لان الساقط اولا لا يمكن اسقاطه (وجوزه) اى وجوزوا ضاربك وشبهه (بدونه) اى من غير ان يحصل التخفيف (حملوا الضاربك) وشبهه فى كونه جائزا بدون التخفيف (عليه) اى على ضاربك وبين وجه الحمل لان الشئ لا يحمل شئ مالم يكن بينهما مناسبة بقوله (لانهما) اى ضاربك والضاربك (من باب واحد حيث كان كل منهما) اى المضاف والمضاف اليه (اسم فاعل) الظاهر انه اراد بقوله اسم فاعل على وزن فاعل سواء كان محلى باللام اولم يكن (مضافا الى مضمر متصل) واراد ايضا بالمضمر المتصل ان يكون ضميرا متصلا غائبا كان او مخاطبا او متكلما (محذوفا) صفة لقوله اسم فاعل جرت على غير من هى له لان الحذف ههنا فى الحقيقة صفة التنوين حيث يقوم به ولكن اجرى عليه (تنوينه قبل الاضافة) لاتصال الضمير (لا للاضافة) يعنى ان حذف التنوين من كل واحد منهما لاتصال الضمير ودخول اللام ليس للاضافة فاشتركا فى حذف التنوين لغير الاضافة مع اتحاد الجزئين يعنى اشتركا فى كون المضاف فى كل منهما اسم فاعل والمضاف اليه ضميرا متصلا ولهذا حمل الضاربك وامثاله على ضاربك (ولم يحملوا الضارب زيد عليه) اى على ضاربك لانه لم يجز ان يحمل على الضاربك لعدم كونه اصلا (لانهما) اى الضارب زيد وضاربك (ليسا من باب واحد) لان المضاف فى الاول الصفة المعرفة باللام والمضاف اليه اسم ظاهر هو زيد مثلا وفى الثانى صفة مجردة عنه والمضاف اليه ضمير متصل بها فافترقا ولذا لم يحمل لانه لم يصح الحمل بدون المناسبة (والدليل على ان سقوط التنوين فى ضاربك لاتصال الكاف) يعنى لاتصال الضمير وهو الكاف مثلا (لا للاضافة) يعنى ليس سقوط التنوين فى ضاربك الاضافة الصفة (انها) اى التنوين انث الضمير باعتبار انها حرف او كلمة (لو سقطت) مبنى للمفعول (للاضافة) يعنى لو كان سقوطها للاضافة الى الضمير (لكان) جواب لو وهى مع جوابها فى محل الرفع خبر ان وهى مع اسمها وخبرها خبر قوله والدليل (ينبغى ان يتصور) مبنى للمفعول (ذلك) اى حصول التنوين ووجوده (اولا) منصوب على الظرفية يعنى قبل الاضافة (على وجه) متعلق بيتصور (يكون الضمير) فيه مضمرا منفصلا (منصوبا بالمفعولية)



فان الفعل لا يطلب المفعول الا بعد تمام معناه ولا شك آه فيه ان ذلك قول من ذهب الا انه مفعول به والمحققون على خلافه ومنع توقف تمام معنى نحو دخلت على ذكره فترجيح قول الذاهبين الى ذلك باعادة دعواهم الممنوعة ليس بمسموع قال المص فى الايضاح من قال انه متعد قال المتعدى هو الذى لا يعقل الا بمتعلق وغير المتعدى هو الذى يعقل بنفسه وهذا متعد لانك لو قدرت انتفاء متعلق لدخول من الذهن لم يفهم معنى الدخول كما انك لو قدرت انتفاء متعلق الضرب من الذهن لم يفهم معنى الضرب بخلاف القيام فانك لو قدرت انتفاء المواضع من الذهن افهمت معنى القيام فليس الموضع باعتبار القيام كالموضع باعتبار الدخول عند هؤلاء ومن قال انه غير متعد قال لان ضد خرجت وخرجت غير متعد بالاتفاق فكذلك دخلت وقال الرضى اعلم ان دخلت وسكنت ونزلت تنصب على الظرفية كل مكان دخلت عليه مبهما كان اولى نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت الغرفة وذلك لكثرة استعمال هذه الافعال الثلاثة فحذف حرف الجر اعنى فى معها فى غير المبهم ايضا وانتصاب ماعداها

لامتصلا منصوبابها(ثم يضاف) الصفة الى الضمير ويسقط التنوين للاضافة (ويقال ضاربك) بالاضافة (كما يتصور) فى الاضافة اللفظية ان يكون اولا منونا والمضاف اليه بالمفعول مثل (ضارب) بالتنوين (زيدا) بالنصب على المفعولية (ثم يضاف) اى ضارب الى زيد مثلا (ويقال ضارب زيد) بالاضافة لحصول التخفيف بها (ولم يتصور ضاربك) يعنى لم يرد ضاربك بالتنوين وايراد الضمير على صورة الانفصال لانه لما لم يرد فى استعمالهم يتصور مع هذا اعتبار المفعولية اولا ثم الاضافة وحصول التخفيف بالاضافة يكون اوجب لانه اذا لم يكن كذلك يلزم ان تكون هذه الاضافة معنوية مفيدة للتعريف ولم يقل به احد ولهذا جاز مررت برجل ضاربك وامتنع مررت بزيد ضاربك (فعلم انها) انما (سقطت لاتصال الكاف) مثلا لان اتصال ضمير المتكلم والغائب كذلك ولو قال لاتصال ضمير لكان اولى لكونه اعم ولم يقل هكذا بل قال لاتصال الكاف لان الامثلة السابقة وردت مع الكاف فبنى الكلام عليها لا للاختصاص (لا للاضافة والقائل) خبر مقدم (ان يقول) مبتدأ مؤخر (لم لا يجوز) قوله لم اصله لما بالالف ثم حذف اذا دخل اللام الجارة على ما الاستفهامية فرقا بينها وبين ما الشرطية مثل قوله تعالى فناظرة بم يرجع المرسلون وعم يتساءلون (ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك) لا ضاربك (للفصل) حقيقة (بالتنوين) لما سبق غير مرة ان التنوين يمنع الاتصال كسائر مواقعه (ثم) اى بعد ان يكون الاصل فيه هذا (لما اضيف) ضارب الى الكاف (حذف التنوين) اى تنوين ضارب للاضافة (وصار الضمير المنفصل متصلا) بعد الاضافة لا قبلها (فصار ضاربك) بالاضافة والاتصال (وحصل التخفيف) بالاضافة من المضاف بحذف تنوينه ومن المضاف اليه باتصاله لانه اخص من الانفصال (جدا) اى قطعا وجزما (ثم) بعد هذا (حمل الضاربك) وان لم يحصل التخفيف فيه قطعا من كلا الجانبين (عليه) اى على ضاربك (لانهما من باب واحد حيث كان كل) واحد (منهما اسم فاعل مضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار حذف تنوينهما) اى حذف تنوين كل منهما (قبل الاضافة) فاشتركا فى هذه الحالة فيصح الحمل لوجود المناسبة (لا للاضافة) عطف على قوله قبل الاضافة تقديره بل باعتبار حذف تنوينهما لاجل الاضافة اما فى ضاربك فظاهر مما سبق واما فى الضاربك فلانه لما حمل عليه فكأنه كون منونا حذف للاضافة حكما كما فيه حقيقة (ولم يحملوا الضارب زيد عليه) اى على ضاربك (لانهما ليسا من باب واحد) كما كان الضاربك من باب واحد فلم يصح الحمل حيث كان المضاف اليه فى الضارب زيد اسما ظاهرا واجيب عنه بانه لابد فى الاضافة اللفظية من وجود الاستعمال بلا اضافة لكونها فى تقدير الانفصال لكون المضاف اليه مفعولا او فاعلا او نائبا عنه فكما لم يوجد ضاربك بالتنوين وصورة الانفصال لم يوجد ايضا ضارب اياك بالتنوين وحقيقة الانفصال لان الاتصال اصل فى الضمائر التى وضعها للاختصار ومتى امكن العمل بالاصل فلا يصار الى الانفصال

على الظرفية عند سيبويه وقال الجرمى دخلت متعديا فما بعده مفعول به مفعول فيه قال والاصح انه لازم الا ترى ان غير الامكنة بعد دخلت يلزمها فى نحو دخلت فى الامر ودخلت فى مذهب فلان وكثيرا ما يستعمل فى مع الامكنة ايضا بعده نحو دخلت فى البلد وكذا نحو قوله تعالى وسكنتم فى مساكن الذين ظلموا اوقولك نزلت فى الخان وكون مصدر دخلت على الدخول والفعول فى مصادر اللازم اغلب وكونه ضد خرجت وهو لازم وما اتى به قدس سره من التأييد ليس بشئ لظهور انه كالايقول الداخل فى البلد دخلت البلد مكان قوله دخلت الدار كذلك لا يقول ضربته فى البلد مكان قوله ضربته فى الدار لان مبنى ذلك عدم الفائدة وهما سواء فيه فنسبة الدخول الى الدار كنسبة الافعال الى امكنتها التى فعلت فيها (قوله) وقيل مبناه على الاستعمال الاصح فيكون اشارة آه هذا مع انه لا حاصل له مخالف لما صرح فى الشرح حيث قال وفى الاصح لشارة الى الاختلاف فان بعضهم يقول ما يقع بعد دخلت من ذلك مفعول به والنظر فى دخلت هل هو متعد او غير متعد فمن رأى انه غير متعد حكم بان الدار ظرف

وههنا لم يوجد شئ مما يوجب الانفصال فبقى على اصله فلم يوجد ضاربك ولاضارب اياك ومالم يوجد لم يتصور ولما فرغ من حمل الامثلة المذكورة على الاجوبة عن استدلالات الفراء على جواز الضارب زيد شرع فى انها تكون اشارة الى القواعد منبها على ماحمل اولا فقال (واعلم) فليحصل لك علم يفيد اليقين (انا حملنا قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وقوله الضارب الرجل و) قوله (الضاربك حملا على نظيريهما) اى على نظير الاول من المختار فى الحسن الوجه ونظير الثانى من قوله ضاربك (على الاجوبة) متعلق بقوله حملنا جمع جواب (عن استدلالات) متعلق بالاجوبة (الفراء على جواز) متعلق بالاستدلالات (الضارب زيد) لاسبق من انه استدل اولا على جوازه بشعر الاعشى وثانيا استدل عليه بقوله الضارب الرجل وثالث استدل عليه بقوله الضاربك (من جانب المصنف) متعلق بالاجوبة كأن المصنف اراد بايراد هذه الامثلة الجواب بكل منها عن استدلال الفراء حال كوننا (على موافقة) اى موافقين (بعض الشارحين و) لكن جاز (لك ان تجعل كل واحدة منها) اى من تلك الامثلة (اشارة) مفعول ثان (الى مسئلة) متعلق بقوله (على حدتها) حال من الواحدة المضاف اليه لكل اى حال كون كل واحدة منها مستقلة فى كونها مسئلة واحدة (مناسبة) صفة لمسئلة (للحكم بامتناع الضارب زيد) يعنى تكون تلك المسئلة دالة على امتناعه ايضا (فمعنى قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها) يعنى معنى المصنف فى هذا الشعر (انه) اى الشان (ضعف عطف) الاسم (المجرد عن اللام) المضاف الى ضمير المعطوف عليه (على) الاسم (المحلى به المضاف اليه صفة) بالرفع لانه قائم مقام فاعل قوله المضاف لانه صفت جرت على غير من هى له (مصدرة باللام) وانما ضعف (لانه بتوسط العطف يصير) ذلك الكلام (مثل الضارب زيد كما عرفت) من امتناع لانه يلزم من هذا العطف ما يمتنع اضافته ويكون مثل هذا الكلام ضعيفا (وانما لم يحكم بالامتناع) كما حكم على الضارب زيد فيما سبق (بل) حكم عليه (بالضعف) حيث قال وضعف (لانه قد يحتمل فى المعطوف مالا يحتمل فى المعطوف عليه) يعنى قد يجوز فى المعطوف مالا يجوز فى المعطوف عليه لانه لا يلزم من العطف على الشئ ان يكون المعطوف مثل المعطوف عليه فى جميع احواله حتى يلزم منه امتناع المعطوف اذا كان فى المعطوف وصف لا يجوز ان يكون ذلك الوصف وصفا للمعطوف عليه مثل يازيد والحارث وكما فيما نحن فيه (وح) اى حين كان اشارة الى مسئلة على حدة (يندفع مافيه) اى فى قوله وضعف الواهب المائة الخ (من توهم) بيان لما (شائبة المصادرة على المطلوب على التقدير الاول) اى على كونه جوابا عن استدلال الفراء على جواز الضارب زيد حيث لم تجعل جوابا عن استدلال الفراء حتى تلزم المصادرة لانها انما نشأت من حمله على الجواب عن استدلال الفراء به (وارجاع) عطف على قوله فمعنى قوله وضعف الواهب الخ اى ارجاعهما الى مسئلة

(ظاهرة)

من رأى انه متعد حكم بانه مفعول به (قوله) قلنا المراد مذكور معه فى التركيب الذى هو فيه ويرد ح نحو اعجبنى التأديب الذى ضربت لاجله قيل بل يرد اعجبنى التأديب لانه يصدق عليه انه مافعل لاجله الفعل المذكور معه فى التركيب الذى هو فيه فى قوله اعجبنى التأديب الذى ضربت لاجله وهذا ناش من عدم الفهم لان مبنى الجواب دعوى لزوم عدم الانفكاك لفظا او تقديرا ولا يخفى انه حينئذ منفك عنه لفظا وتقديرا (قوله) اللهم الا ان يراد بذكره معه ايراده معه للعمل فيه قيل فيه ان تعريف المفعول له ليعرف حكمه وهو انتصابه بالفعل فلو توقف معرفته على انه ينصب بالفعل واورد الفعل لينصبه لدار ثم قيل وفيه ايضا انه يرد عليه بعد اعجبنى التأديب الذى ضربت لاجله بل اعجبنى التأديب ايضا لانه يصدق على التأديب انه ما فعل لاجله فعل مذكور معه للعمل فيه فى تركيب ضربت زيدا للتأديب وكلاهما باطل لانه قدس سره لم يقل ايراده معه لعمل النصب فيه حتى يكون سبيل الى سؤال الدور ولما عرفت من ان مقصود الشارح قدس سره على مايدل عليه صريح عبارته ويشهد به نفس الامر عدم ثبوت

ظاهرة لاتحتاج الى البيان كما يحتاج ارجاع الاولى (كل من الصورتين الاخيرتين الى مسئلة ظاهر) يعنى يجوز ان يضاف الوصف المحلى باللام الى الاسم المحلى به ايضا وان لم يحصل التخفيف بالاضافة حملا على الحسن الوجه فى المختار لا اصلا ويجوز ايضا ان يضاف الوصف المعرف باللام الى الضمير دون التخفيف حملا على الصفة المجردة عن اللام المضافة الى الضمير (ويتضمن) عطف على ان تجعل اى ولك ان تجعل كل واحد من الثلاثة اشارة الى مسئلة على حدة وتضمن فى كل من المسئلتين الاخيرتين (الرد على الفراء فى استدلال بهما) لانه لما لم يمكن الاضافة فيهما الا بالحمل لا يمكن الاستدلال بهما لانه كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير ولما فرغ من بيان ما يجوز اضافته معنوية كانت او لفظية اراد ان يبين ما لا تجوز اضافته واجابة ما يرد عليه فقال (ولا يضاف موصوف الى صفته) اى الى صفته القائمة به او غير لانه لا تجوز اضافة زيد الموصوف الى العالم ابوه حال كونه مصاحبا (مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفى) اى بقاء المعنى الذى استفيد بالوصف التركيبى (بحاله لان لكل من ربتى التركيب الوصفى والاضافى) يعنى لان لو وصف التركيب الوصفى معنى ووصف التركيب الاضافى (معنى آخر) بحيث (لا يقوم احدهما مقام الآخر) يعنى ان معنى التركيب الوصفى لا يقوم ولا يستفاد من التركيب الاضافى وبالعكس لان معنى التركيب الوصفى الاتحاد فى المعنى والاتفاق فى الاعراب وغيره من الامور العشرة اذا كان وصفا له او الخمسة اذ كان وصفا لسببه وان يكون تابعا الاول مبينا له ومعنى التركيب الاضافى ان يكون الثانى مغاير الاول فى المعنى والاعراب وغيره من تلك الامور والاتصال بينهما انما يكون بواسطة الحرف حقيقة او حكما فتغاير التركيبان فلا يقوم معنى احدهما بالاخر فلا يضاف موصوف الى صفته مع بقاء المعنى الوصفى (و) (لهذا المعنى بعينه) اى للعلة المذكورة فى عدم اضافة الموصوف الى صفته من غير تفرقة (لا) (يضاف) (صفة الى موصوفها) للزوم تقدم الصفة على موصوفها والصفة لكونها تابعة مخصصة او موضحة لا يجوز تقديمها على موصوفها (فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع) باضافة الموصوف الى الصفة اذ اصله المسجد الجامع ثم اضيف بعد التجريد لان التجريد شرط فى الاضافة المعنوية (و) لا (جرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد) باضافة الصفة الى موصوفها الا ان اصله قطيفة جرد ثم قدمت الصفة واضيفت الى موصوفها ولذا قال الشارح بمعنى المسجد الجامع وقطيفة جرد على التوصيف فيهما (خلافا للكوفين) حيث جوزوا اضافة الموصوف الى صفته والصفة الى موصوفها (فان مسجد الجامع) بالاضافة (عندهم بمعنى المسجد الجامع) بالتوصيف (وجرد قطيفة) بالاضافة ايضا (بمعنى قطيفة جرد) بالتوصيف (من غير فرق) لانهم قالوا الاضافة لتخفيف المضاف بحذف التنوين كما فى الثانى او بحذف اللام كما فى الاول وهذه الفائدة اذا حصلت تجوز الاضافة كيف ما كان (و) (يرد) فيه اشارة الى ان الواو ههنا للاستئناف يعنى جواب عن السؤال المقدر (على القاعدة الاولى) صفة القاعدة تأنيث اول (وهو) اى القاعدة الاولى (قوله) اى

المفعول له الا عند ذكر ما فعل لاجله العامل فيه فكيف يتصور ورود اعجبنى التأديب الذى ضربت لاجله واعجبنى التأديب وامثالها مما لم يذكر معه فعل كذلك عامل فيه نعوذ بالله من امثال هذا الفهم والفوائد ونسأله الهداية فى البداية والنهاية انك على كل شئ قدير وباجابة رجاء عبادك جدير (قوله) مثال لما فعل لقصد تحصيله فعل هذا مبنى على ما سبق من قوله فى تفسير لاجله اى لقصد تحصيله او بسبب وجوده وانما فعل كذلك لما ان الظاهر من الاتيان بهذين المثالين هو التنبيه على ذينك النوعين وفيه نظر لان المص قال فى الشرح قد توهم النحويون ان المفعول من اجله مسبب عن الفعل نظر الى مثل ضربته تأديبا واسلمت لدخول الجنة وشبهه فان الضرب سبب للتأديب والاسلام سبب لدخول الجنة وليس بمستقيم لانه قد ثبت قوله قعدت عن الحرب جبنا ونظائره ولا يستقيم ان يقال القعود سبب الجبن بوجه ويستقيم ان يقال التأديب هو السبب الحاصل عن الضرب فاذا استقام ذلك وجب رد الجميع اليه هذا كلامه وهو صريح فى ان المفعول بجميع مثله معتبر على نهج واحد (قوله) يخالف خلافا ظاهرا للزجاج قيل لا فائدة لقوله

قول المص ( ولا يضاف موصوف الى صفة ) ( مثل مسجد الجامع ) بالاضافة ( وجانب الغربى ) بها ايضا ( وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء ) ( فان كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفته فان الجامع صفة المسجد ) فى الاصل لبيان ان فى المسجد معنى الجمعية لان الجامع من الجمع وهو يدل على الجمعية لان المسجد جامع للجماعة والافعال التى فى الصلوة ( والغربى صفة الجانب ) لبيان ان فيه معنى هو الغربية ( والاولى صفة الصلوة ) لبيان معنى قائم بها وهو الاولية (والحمقاء صفة البقلة ) لبيان معنى قائم بها وهو الحمق كما ان العالم فى قولك جاءنى زيد العالم لبيان معنى قائم به وهو العلم ( وقد اضيف ) بعد التجريد ( اليها موصوفاتها ) يعنى قد اضيف بعد التجريد عن اللام الى كل صفة موصوفها فالمسجد اضيف الى الجامع والجانب اضيف الى الغربى والصلوة الى الاولى و البقلة الى الحمقاء وهذا هو السؤال المقدر ( واجيب ) عنه ( بان مثل هذه التراكيب ) يعنى كل تركيب يفهم من ظاهره ان الموصوف اضيف الى صفته ( متأول ) التأول الطلب يعنى طلب المآل بالصرف ظاهره ( فمسجد الجامع ) بالاضافة ( متأول بمسجد الوقت الجامع ) بتقدير الموصوف المضاف اليه فلما حذف ذلك اختصارا اقيمت الصفة مقامه فاخذت حكمه فصار كأنه مضاف اليه فى الظاهر و فى الحقيقة المضاف اليه هو الموصوف المحذوف ( وذلك ) اى هذا التأويل ( يحتمل معنيين احدهما ) اى احد المعنيين ( ان يكون الوقت ) الموصوف المضاف اليه ( مقدرا فى نظم الكلام ) بحيث يكون كأنه مذكور لا يحذف نسيا منسيا لان المقدر كالمذكور والمحذوف لفظا كالثابت ( ويكون المسجد مضافا اليه ) اى الى الوقت المقدر ( و ) يكون ( الجامع صفة الوقت ) يعنى للوقت المقدر كما كان الحال كذلك اذا كان الوقت مذكورا لفظا ( فيندفع الايراد ) المذكور ( بوجهين فـ ) احدهما ( ان الجامع ليس مضافا اليه ) للمسجد بل المضاف اليه هو الوقت المقدر (و) ان الجامع (لا) يكون ( صفة للمضاف ) وهو المسجد بل انما يكون صفة للوقت المقدر (وثانيهما) اى ثان الوجهين ( ان يكون الوقت ) المضاف اليه الموصوف (محذوفا) المراد به ههنا ان يكون محذوفا نسيا منسيا ليكون مقابلا للقسم الاول لانه فيه محذوف ايضا الا انه لما كان مقدر صار كأنه ليس بمحذوف فكان مذكورا حكما وههنا ليس كذلك (والجامع) اى ما كان صفته ( قائما ) وهذا من قبيل عطف شيئين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد ( مقامه ) اى مقام ذلك المحذوف حال كونه (منطويا) اى مشتملا (عليه) لان النائب مناب الشئ يؤدى مؤداه ويغنى عنه (فيكون) الجامع القائم مقام الموصوف المحذوف ( بمنزلة الصفات الغالبة ) لما اضيف الى موصوفها لان الصفة اذا جعلت صفة لغير موصوفها بعلاقة تكون بمنزلة الصفات الغالبة يعنى تكون صفة مجازية كالحكيم والعظيم حيث وقعا صفة للقرآن فى قوله تعالى يس والقرآن الحكيم والقرآن العظيم لان الموصوف بالحكم والعظم فى الحقيقة صاحبه

( كذلك )

ظاهر اثم قيل والاظهر ان يقدر يخالف الزجاج هذا القائل خلافا لان قول النحاة اصل والخلاف انما وقع منه والاول ليس بشئ والثانى غلط لان العبارة لا تساعده وانما يكون كذلك اذا قيل وقال الزجاج كذا خلافا لفلان واسم المخالفة لا يعتبر فيه الاصالة والفرعية او التقدم والتأخر ثم ان المشهور فى خلافاله وجهان كونه مصدرا اى خالفوا فى ذلك خلافا واللام للتبين كما فى سقيا وكونه حالا اى اقول ذلك خلافا اى ذا خلاف او مخالفا (قوله) ورد قول الزجاج بان صحة تأويل نوع بنوع لا تدخله فى حقيقة قيل فيه ان الزجاج لا يدخله فى المفعول المطلق لصحة تأويله بما يؤول معناه الى المفعول المطلق بل دعواه ان مراد التركيب هذا المعنى فدفعه بمنع كون المراد ذلك بل هو ما يؤول اليه ثم قيل ورده المص بانه لا فرق فى المعنى بين تأديبا وللتأديب وليس قوله للتأديب مفعولا مطلقا وهذا لا يتجه لان قولنا للتأديب مفعول له عنده لا عند القوم فليس على الزجاج رده الى المفعول المطلق وتقول المنقول عن الزجاج المشحون به كتب النحو هو ان ما يسميه النحاة مفعولا له يسميه الزجاج مفعولا مطلقا ويزعم ان نصبه على

كذلك ههنا الموصوف بالجامع فى الحقيقة هو الوقت فلما حذف نسيا منسيا جعل وصفا للمسجد مجازا ( فيضاف المسجد ) الموصوف ( الية ) اى الى الجامع بحذف اللام عنه فقيل قد اضيف الموصوف الى الصفة (فيندفع الايراد) المذكور (بوجه واحد وهو) اى ذلك الوجه (ان الجامع ليس صفة للمضاف) الذى هو المسجد فى الحقيقة ولا مضافا اليه له والمضاف اليه والموصوف فى الحقيقة هو المحذوف وهذا قائم مقامه (وعلى هذا القياس) اى القياس الذى اجرى فى المسجد الجامع (صلوة الاولى وبقلة الحمقاء) حيث ( مأول ) التركيب الاول (ب) قوله (صلوة الساعة الاولى و) الثانى بقوله (بقلة الحبة الحمقاء) هى واحد حب الحنطة ونحوها كتمرة وتمر الانها بالكسر بذور الصحراء مما ليس بقوت للبشر وهذا حق لان ما كان قوتا للبشر لشرفه استحق الفتحة لانها اشرف من الكسرة لكونها علوية وهى سفلية ولكثرة استعماله ايضا وانما وصفوها بالحمق لانها تنبت فى مجارى السيول ومواطئ الاقدام وما ينبت ههنا يكون سريع الزوال ولو كان لها ادراك ما لانبتت فى الاراضى الخالية فانتهت الى غايتها (على الاحتمالين المذكورين) اى على احتمال ان يكون الموصوف مقدرا فى نظم الكلام ويكون المضاف مضافا اليه والصفة صفة له فيندفع الايراد من وجهين وان يكون محذوفا نسيا منسيا فتكون الصفة صفة له مجازية فيندفع الايراد بوجه واحد وقال الرضى ويجوز عندى ان تكون امثلة اضافة الموصوف الى صفته من باب طور سيناء وذلك بان تجعل الجامع مسجدا مخصوصا والغربى جانبا مخصوصا والاولى صلوة مخصوصة والحمقاء بقلة مخصوصة فهى من الصفات الغالبة ثم يضاف المسجد والجانب والصلوة والبقلة المحتملة الى هذه الصفة المختصة لفائدة التخصيص فتكون صلوة الاولى كصلوة الوتر وبقلة الحمقاء كبقلة الكزبرة وجانب الغربى كجانب اليمن الى هنا كلامه ومن هذا تفهم انه اختار الاحتمال الثانى وقوله صلوة الساعة الاولى هى اول ساعة بعد زوال الشمس يعنى اول وقت الظهر او اول ساعة فرضت فيها الصلوة او اول ساعة اديت الصلوة فيها بالجماعة (لكن) استدراك من قوله وعلى هذا القياس صلوة الاولى على الاحتمالين اى لان (هذا التأويل) المراد به التأويل على الاحتمالين لا على الاحتمال الاخير فقد كما هو المتبادر من كلمة هذا (لايتمشى) اى لا يجرى (فى) المثال الاخر وهو قوله (جانب الغربى فانه) اى الشان (لاشك ان المقصود) من هذا التركيب (توصيف الجانب بالغربية) اى جعل الجانب موصوفا بكونه منسوبا الى الغرب بالايضاح لان الجانب اسم جنس وان كان معرفا باللام يحتمل ان يكون يمينا وضده وشرقا وعكسه فلما وصف بالغربية تبين ما هو المقصود واتضح (لاتوصيف) عطف على توصيف الجانب اى ليس المقصود ههنا توصيف (مكان هو) اى المكان (جانبها) اى جانب المكان فالضمير ان راجعان الى المكان لان المكان ههنا ليس بمنسوب اليه بل منسوب والمنسوب اليه ليس الا الغرب اذ لو كان المكان هو المنسوب اليه لقيل مكانى كما قال مكى فى المنسوب الى مكة فى المعنى جانب المكان المنسوب الى الغرب وهذا ليس بمراد بل المراد

المصدر وان قولك ضربته تأديبا نوع من انواع الضرب فانتصب انتصاب قولك رجع القهقرى ويمكن ان يقال المعنى ضربته ضرب تأديب فيكون ايضا مصدرا وبذلك المنقول ظهر ما فى قول الشارح فالمعنى عنده ادبته بالضرب تأديبا وجبنت فى القعود عن الحرب جبنا فان ما عنده فى المثالين ليس كذلك وان هذا الرد لايراد عليه لانه لايعترف بالتأويل فقد اصاب القائل فى بعض قوله الاول واما الثانى فباطل لان عبارة المص هذه وخولف فى ذلك فانا نفهم التعليل مع قطع النظر عن المصدر كقولك ضربته لاجل التأديب وقوله ضربته تأديبا بمعناه واذا وجب ان يكون فى الآخر لان المصدرية والتعليل راجع الى المعنى لا الى مجرد امر لفظى وهل مبنى كلامه ان المجرور باللام مفعول له ايضا وليس عنده مفعولا مطلقا كلا بل يقول ان المحذوف عنه اللام والمجرور به كلاهما للتعليل وقد يعترف بذلك فى المجرور به فلابد وان يعترف فى المحذوف عنه للام لانهما سيان فى المعنى ككفتى الميزان والكل على اعتبار المعنى فما هو تعليل كيف يصح له الحكم بانه مصدر فلا يرد اعتراض القائل جدا وبه ظهر

الجانب المنسوب الى الغرب ( اللهم الا ان يقال هناك ) اى فى المواضع التى اعتبرت جانبا (مكانا ان جزء) يكون مشمولا (وكل) يكون شاملا له (فالمكان الذى اضيف اليه الجانب هو) اى ذلك المكان ( الجزء ) وهو الموصوف (والاضافة) اى اضافة الجانب الى ذلك الجزء ( بيانية ) لان بين المضاف والمضاف اليه عموما وخصوصا من وجه ( والمكان الذى اعتبر الجانب بالنسبة اليه) اى الى الجزء المضاف اليه (هو) راجع الى الموصول ( الكل ) فيكون حينئذ من اضافة العام الى الخاص مثل خاتم فضة فيكون التقدير جانب الجزء المنسوب الى الغرب (فيستقيم المعنى) ( و ) ( يرد على القاعدة الثانية وهى ) اى تلك القاعدة (قوله ولا) يضاف ( صفة الى موصوفها ) (مثل جرد) جمع اجرد مثل احمر وحمر وفى الحاشية خرقهٔ بى ريشه ازكهنكى وفرسودكى ( قطيفة ) على وزن وظيفة وهى دثار ذوريش ( واخلاق ) جمع خلق بكسر اللام يقال ثوب خلق اى بال (ثياب) جمع ثوب مثل دار وديار (فان اصلهما ) اى اهل هذين التركيبين ( قطيفة جرد ) وجرد ههنا مصدر بمعنى المفعول لان المناسب الافراد لمطابقة الصفة الموصوف لا جمع كما قلنا جعل صفة للقطيفة على ان يكون فى معنى قطيفة مجردة لبيان معنى قائم بها وهو كونها بلا ريش ( وثياب اخلاق ) لبيان معنى قائم بالثياب وهو كونها خلقه ثم (قدمت الصفة) فيها ( على الموصوف واضيفت) اى الصفة ( اليه) اى الى الموصوف مع بقاء المعنى المفاد من التركيب الوصفى ( واجيب عنه ) اى عن هذا الايراد (بانه) اى بان مثل هذا ( متأول ) يعنى اول مثل هذا بجعله من باب اضافة العام الى الخاص بيانا وتخصيصا لا من باب اضافة الصفة الى موصوفها حتى يرد هذا السؤال وهذا متأول (بانهم) اى بان النحاة او بان العرب ( حذفوا قطيفة ) يعنى حذفوا الموصوف (من قولهم قطيفة جرد ) حذفا لازما بحيث لم يلتفت اليه اصلا ( حتى صار ) قوله جرد ( كانه اسم غير صفة ) فى انه يستعمل بدون الموصوف كرجل وفرس لان الصفات لكونها عرضا قائما بالغير لا بد لها من موصوف مذكورا ومقدر يقوم هو به فلما لم يكن مذكورا ولا مقدرا علم انها لم تكن صفة وجه صيرورته اسما انه قصد به ذات الجرد مع قطع النظر عن كونه وصفا قائما بالغير فلم يطلب له موصوف ( فلما قصدوا تخصيصه ) ليكون تميزا ( لكونه صالحا ) لابهامه وشيوعه ( لان يكون قطيفة وغيرها ) يعنى ان جردا يصلح ان يطلق على كل مالا ريش له سواء كان فى اصله ريش ثم جرد كالقطيفة اولا كالسمك (مثل خاتم) وباب (فى كونه) اى فى كون كل من خاتم وباب ( صالحا لان يكون فضة وغيرها ) يعنى لان يكون اصله فضة وذهبا ورصاصا ولان يكون اصل الباب ساجا وغيره (اضافوه ) اى جرد ( الى جنسه ) هو ماكان فى اصله ريش ثم جرد عنه كالقطيفة ( الذى يختص به ) اى الجرد باضافته الى ذلك الجنس فقالوا جرد قطيفة ليعلم ان الجرد من الذى فيه ريش ثم جرد عنه (كما اضافوا خاتما ) وبابا ( الى

الجواب عما اورده الرضى قائلا فيه نظر و ذلك ان ضرب تأديب ايضا للتأديب مع ان الاول مفعول مطلق اتفاقا دون الثانى واى منع فى ان يتفق فى المعنى المقصود ويختلفان فى الاعراب الا ترى ان معنى جئت راكبا جئت وقت ركوبى والاول حال والثانى مفعول فيه (قوله) لا شرط كون الاسم مفعولا له لا حاجة له اذ لا يذهب الوهم الى هذا المعنى لان نصبه يأباه اللهم الا ان يكون المراد التنبيه على ان المراد المص بتغيير عبارة القوم حيث لم يقل وشرطه التنبيه على ماهو مذهبه من اطلاق المفعول له على المجرور ايضا وان هذا ليس شرطا لتحققه بل لانتصابه لكن لا يخفى ان قوله فيما بعد وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم ليس كما ينبغى لان هذا ليس مخالفة اخرى بل هو من آثار المخالفة السابق بيانها ولو وافق القوم هنا لكان واقعا فى حيص بيص ودعوى ان المشار اليه بهذا قوله فى المفعول فيه شرط نصبه تقدير فى لا سبيل اليها كما لا يخفى على من له ادنى مسكة (قوله) وخص اللام بالذكر قيل التعرض بوجه تخصيص اللام هنا دون فى المفعول فيه مبنى على الغفلة على ان الباء ايضا من دواخل المفعول فيه نحو قمت بالمسجد وليس بشئ

فضة ) وساج ( فليس اضافة ) جرد ( اليها ) اى الى قطيفة ( من حيث انه ) اى جرد ( اليها ) اى الى قطيفة ( من حيث انه ) اى جرد ( صفة لها ) اى للقطيفة ثم قدم واضيف اليها حتى يرد ذلك السؤال ( بل ) اضافة اليها ( من حيث انه ) اى الجرد ( جنس مبهم ) يقبل التخصيص ( اضيف اليها ليتخصص ) حتى لو لم يضف يبقى على عمومه ولم يعلم من اى جنس ( وعلى هذا القياس ) قوله ( اخلاق ثياب ) يعنى كان فى الاصل ثياب اخلاق فحذف ثياب نسيا منسيا بحيث لم يلتفت اليه اصلا حتى صار اخلاق اسما مبهما يصح لان يكون ثيابا وغيرها فلما اريد تخصيصه اضيف الى جنسه الذى يتخصص باضافته اليه ليس فاضافته اليه ليس من حيث انه صفة له بل من حيث انه جنس مبهم اضيف اليه ليتخصص ( ولا يضاف اسم مماثل ) ( اى مشابه ) ( للمضاف اليه ) اى لا يصير مضافا اليه على تقدير الاضافة مجازا بعلاقة الاولية كقوله تعالى انى ارانى اعصر خمرا وقوله عليه الصلوة والسلام من قتل قتيلا ( فى العموم ) مثل كل وجميع فلا يقال كل الجميع ولا جميع الكل فانهما متماثلان فى العموم ( والخصوص ) ( الى ذلك المضاف اليه ) متعلق بقوله ولا يضاف وهذا ايضا من قبيل المجاز الاولى ( سواء كانا ) اى المضاف والمضاف اليه ( مترادفين ) بحيث يكون معناهما واحدا ( كليث واسد ) ( فى الاعيان ) جمع عين وهو مايقوم بذاته كزيد (و) رجل و ( الجثث ) بضم الجيم وفتح الثاء المثلثة جمع الجثة وهو شخص الانسان فهى اخص من الاعيان لان الاعيان تعم الانسان وغيره فيكون بينهما عموم وخصوص مطلق ( وحبس ومنع ) ( فى المعانى ) جمع معنى وهو مايتعلق به القصد ( والاحداث ) جمع حدث وهو معنى قائم بالغير كالضرب والطول الا انه يختص بالمصادر فتكون المعانى اعم فبينهما عموم وخصوص مطلق ايضا ولم يورد مثالا للعموم لقلته ولانفهامه من امثلة التخصيص ولكون هذه الامثلة صالحة لمثال العموم ايضا بان يراد بالعموم عموم النوع لا عموم الجنس فان اريد به فامثلته متروكة ( اوغير مترادفين بل ) يكونان ( متساويين فى الصدق ) يعنى يصدق احدهما على مايصدق عليه الاخر ( كالانسان ) لان معنى الانسان باعتبار النوع الحيوان الناطق ( والناطق ) معناه ذات متصف بالنطق الا ان احدهما يصدق على مايصدق عليه الاخر لصحة الحمل حيث يقال الانسان ناطق والناطق انسان فلا يضاف احد هذه الامثلة الى الاخر فلا يقال ليث اسد ولا اسد ليث ولا حبس منع ولا منع حبس والانسان ناطق ولا ناطق انسان بالاضافة فيها ( لعدم الفائدة ) ( فى ذكر المضاف اليه ) من تعريف المضاف اوتخصيصه بالاضافة لان فيها تخفيف المضاف بحذف التنوين منه فيكون فى نفس الاضافة فائدة التخفيف ولذا قال الشارح فى ذكر المضاف اليه لانه لا فائدة فى ذكره ( فانك اذا قلت رأيت ليث اسد ) بالاضافة ( لا يفيد ) من هذا القول ( الا ما يفيده ) اى مايفيده من قولك ( رأيت ليثا بدون ذكر الاسد ) الذى يكون مضافا اليه ( واضافة

---

فلان مقصود الشارح قدس سره افادة ان غير اللام يجىء لتعليل الافعال ولا يخفى ان غيرفى من بين الحروف لا يكون لافادة الظرفية (قوله) احترازعما اذا كان عينا قيل ينبغى ان يقول احترازعما اذا كان غير فعل ليشمل نحو جئتك للسواد وانت خبير بانه راجع الى احدهما اعنى الفعل اذ ليس المراد بالفعل معناه الاصطلاحى بل اللغوى المندرج فيه الاوصاف فاللائق ماقاله قدس سره دون مازعمه القائل (قوله) اى اتحد فاعله وفاعل عامله قيل اشار الى ان المص فانه الواضح الاخصرو فيه (قوله) بان يتحد زمان وجوده ماقيل فالعبارة الواضحة الموجزة وانما جاز حذفها اذا اتحد فاعله وفاعل عامله وزمانهما ولا يخفى قصور هذه العبارة لان المعتبر ثلاثة شرائط وهذا لا يفيد الا اثنين منها ولا سبيل الى التشبث بذيل الالتزام فان نحو السمن فاعلا لا محالة ( قوله ) او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الاخر قيل لاحاجة الى هذا التصحيح المثال المذكور لان علة القعود هو الجبن الموجود مع القعود لا الجبن السابق عليه الا ان يقال بعد الجبن من اوله الى آخره جبنا واحد الا اجبانا متعددة وليس مما لا يلتفت

الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوالافائدة فيه ) اى فى ذكر الاسد لانه ليس فى ذكر المضاف اليه فائدة ويجب على العاقل ان يحترز من ان يكون فى كلامه لغو لافائدة فيه لانه يكون سببا لحمله على السفه اوالجنون (بخلاف) (اضافة العام الى الخاص) جعل متعلقا بقوله لعدم الفائدة ويحتمل ان يتعلق بالامثلة اى الاسم المماثل كليث واسد ملابس بخلاف فان لفظ الكل ليس مماثلا للدراهم ولفظ العين ايضا ليس مماثلا للشئ بالاضافة بل يصير خاصا ( فى مثل )( كل الدراهم وعين الشئ ) اراد بالمثل كل تركيب اضافى اضيف فيه العام الى الخاص ( فانه ) ( اى المضاف ) وهو كل وعين ( فيهما ) ( يختص )( اى يصير خاصا ) لكونه عاما ( بسبب اضافته الى المضاف اليه ) الخاص ( ولايبقى على عمومه ) بل يكون خاصا ( سواء افادت الاضافة التعريف ) اى تعريف المضاف لان المضاف اليه معروف باللام المفيدة تعريف مادخلت هى عليه والاضافة معنوية (اوالتخصيص) اى تخصيص المضاف اذا كانت اللام للجنس واعمية لفظ كل من الدراهم ظاهرة بحيث لاتحتاج الى البيان فيكون بمعنى جميع الدراهم لان الكل اذا اضيف الى المعرفة يكون بمعنى الجميع وههنا كذلك والى النكرة يكون بمعنى كل واحد قدسبق تحقيقه (و) اما ( اعمية العين عن الشئ ) اى كون العين عاما والشئ خاصا ( اذا كان اللام فيه ) اى فى الشئ ( للعهد ) اى للعهد الخارجى او الذهنى بحسب القرائن كماتريد مثلا زيدا فتقول عين زيد اوعمرو (ظاهرة) لاتحتاج الى البيان ( واما اذا كان ) اللام فيه (للجنس ففيها ) اى فى اعمية العين عن الشئ (خفاء) قلنا العين قبل الاضافة مايقوم بذاته سواء كان موجودا اومعدوما فيكون العين عاما والشئ فى عرفهم مختص بالموجود فيكون خاصا فلما اضيف العين صار خاصا فيكون التقدير عين الموجود وقال المحشى تزيل الخفاء صحة عين اللاشئ ونفس اللاشئ والخفاء انما جاء من جعل الشئ شاملا لغير الموجود فى الخارج كماهو اللغة انتهى وفى بعض الشروح ان لفظ لعين قبل الاضافة جازان يطلق على العدم المحض والعدم المطلق وبعدها تخصيص بالشئ الذى لايطلق الاعلى الموجود تم كلامه وهذا يؤيد ماقلنا ايضا (و) ( يردعلى قولهم) اى قول النحاة اوالعرب (لايضاف اسم مماثل للمضاف اليه فى العموم والخصوص الى ذلك المضاف اليه (قولهم سعيد كرز ) بضم الكاف ( ونحوه) مثل قيس قفة وزيد بطة اعلم انه اذا اجتمع لرجل اسم غير مضاف ولقب اضيف اسمه الى لقبه لكون اللقب اشهر غالبا فيقل هذا سعيد كرز واما اذا كان مضافا اجرى اللقب على الاسم لكون الاسم اصلا فقيل هذا عبدالله بطة اوقفة والمراد بالاجراء عليه جعله خبرا اوعطف بيان له (فان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى) الاان الاول اسم والثانى لقب (واحد) تأكيدله (كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى آخر ) يعنى اضيف الاسم الى اللقب ( فاجيب عنه ( بانه )اى مثل هذا القول (متأول) يعنى يأول هذا القول ( بحمل احدهما) اى

اليه الظهور ان علة القعود عن الحرب سابقة عليه لاحادثة معه فلابد مما ذكره الشارح قدس سره (قوله) ونحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح قيل لايخفى انه يصح هذا التركيب وان لم يوقع الشاهد الصلح فلم يجب كونه مقارناله فى الوجود اذلم يجب الوجود فضلا عن المقارنة فى الوجود واجيب بان المراد بالمقارنة فى الوجود اعم من ان تكون فى الواقع وفى قصد الفاعل (قوله وانما اشترط هذه الشرائط قال المص فى الامالى وانما اشترط ذلك لتقوى القرينة الدالة على حذف اللام لان الاصل اثباتها كان الاصل اثبات فى الظرفية فكرهوا ان يحذفوها فى موضع لم تقوم قرينتها ومعلوم ان كونه فعلا وكونه لمن فعل الفعل الاول وكونه مقارنا مما يغلب على الظن كونه علة لجاز حذف الحرف الدال على العلية لقيام غيره مقامه فان فقد شئ منها رجع اليه كقولك جئتك للسمن وقصدتك لا كرمك الناس وقعدت عنك اليوم لمخاصمتك لى امس فلو حذفت اللام فى شئ من ذلك لم يجز لما ذكرناه وعلى هذا كلامه فى الشرح (قوله) وفى بعض الحواشى ان هذا الرأى شريف جدا لجعل ماهو محط الفائدة قائما مقام الفاعل

احد اللفظين يعنى الاسم ( على المدلول ) والمسمى ( والاخر ) اى اللفظ الاخر يعنى اللقب ( على اللفظ ) والدال ( فكأنك اذا قلت جاءنى سعيد كرز ) بالاضافة ( قلت جاءنى مدلول هذا اللفظ ) اى مدلوله ومسماه (ولم يقولوا ) جاءنى ( كرز سعيد) باضافة اللقب الى الاسم مع كون الاسم اصلا واللقب عارضا والاصل فى مثل هذا ان يضاف العارض الى الاصل كخاتم فضة وغلام زيد وضرب اليوم وغيرها من الاضافة اللفظية من نحو ضارب زيد وحسن الوجه فعلى هذا اضافة كرز الى سعيد اولى من عكسه ( لان قصدهم بالاضافة التوضيح ) اى توضيح المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة اوتخصيصه اذا كان نكرة ( واللقب اوضح من الاسم غالبا ) لان اللقب ماوضعه الناس وماوضعوه يكون اشهر فيما بينهم والاسم ماوضعه ابه فيكون اقل استعمالا فاوضحوه بالاضافة اليـه ولما فرغ من بيان ماجاز اضافته ومالم يجز شرع فى بيـان الحروف الاواخر من جواز اثباتها وحذفها فقال ( واذا اضيف الاسم الصحيح ) ( وهو فى عرف النحاة ) احتراز عن عرف الصرفيين ولذا لم يقيد بيان الملحق بعرفهم اذليس لغيرهم فيه عرف (ماليس فى آخره حرف علة) واو اوياء اوالف سواء كان عينه اوفاؤه صحيحين مثل عمر واولا يعنى اوفاؤه مثل زيدا وعينه مثل وعد ويسر لان غرضهم البحث عن اواخر الكلم حيث يكون الاعراب فيها لفظيا اوتقديريا ( اوالملحق به ) اى الاسم الذى الحق بالاسم الصحيح حتى يجرى مجراه ( وهو ) اى الاسم الملحق به ( ما فى آخره واو اوياء ماقبلها ) اى قبل كل واحد منهما حرف ( ساكن ) سـواء كان ذلك الساكن حرف علة كرمى ومغزو او غيره كظبي ودلو ومعنى الحاقه بالصحيح على ماقلنا آنفـا ان يكون اعرابه بالحركات الثلاث كالصحيح ( وانمـا كان ملحقا بالصحيح ) فى تحمل الحركات الثلاث فيكون الاعراب فيه لفظا ( لان حرف العلة بعد السكون) اى لان حروف العلة الواقعة بعد الحرف الساكن ( لايثقل عليها ) اى على تلك الحروف (الحركة ) ضمة كانت اوكسرة اوفتحة كما لايثقل على الحرف الصحيح ( لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة ) المصدر مضاف الى فاعله وناصب لمفعوله يعنى لاتثقل الحركة على حروف العلة التى وقعت بعد الحرف الساكن لان الساكن خفيف والحركة بعده لاتثقل (ولان حرف العلة) التى وقعت ( بعد السكون مثلها ) اى مثل حروف العلة التى وقعت ( بعد السكوت فى الوقوع بعد استراحة اللسان ) يعنى ان حروف العلة الواقعـة بعد الحرف السـاكن كحروف العلة الواقعة فى الابتداء ( ولايثقل عليها ) اى على حروف العلة ( الحركة بعد السكوت يعنى فى الابتداء ) سواء كان ضمة نحو قفل اوكسرة نحو فسق اوفتحة نحو قتل وسواء كان الفاء واوا نحو وعد اوياء نحو يسر ( وكذا ) اى كما لاتثقل الحركة مطلقا على الحرف الواقع فى الابتداء مطلقا لاتثقل (بعد السكون) اى بعد الحرف الساكن ( الى ياء ) متعلق بقوله

والخلو عن تكلف ضمير راجع الى مصدر الفعل وعن جعل المصدر نائبا مناب الفاعل من غير تخصيص قيل ومن السوائغ توجيه ثالث وهو ان معه متعلق بمحذوف هو الفاعل والظرف قائم مقامه تقديره الذى فعل كائن معه اى مع فعله فالظرف فاعل مجازا كما انه خبر مجازا فى نحو زيد فى الدار ثم قيل وفيه تأمل واشير فى الهامش الى وجه التأمل بانه لم يثبت حذف مفعول مالم يسم فاعله واقامة الظرف مقامه وانت خبير بما فيه من دعوى جواز الوجه اولا وابطاله ثانيا (قوله) احتراز عن المذكور بعد غيره كالفاء قيل لايقتصر الاختصاص على ماذكره بل احتراز اعم لم يذكر بعد شئ ايضا فالحق ان المقصود الاحتراز عن غير المذكور بعد مع ولولاه لقال المذكور لمصاحبة آه وليس بشئ فان المذكور لمصاحبة معمول فعل لايتصور ان لايكون مذكورا بعد شئ فلولا خوف دخول المذكور بعد غير الواو فى التعريف لما احتيج الى قوله بعد الواو فتعين انه لاوجه لما قال هو احتراز عما لم يذكر بعد شئ ايضا وان ما استدل به باطل لانه لو لم يأت بقوله بعد الواو لكان المذكور بعد الفاء وثم وغيرهما مفعولا معه ايضا وقد قال المص

واذا اضيف ( المتكلم كسر آخره ) جزاء الشرط وهو قوله واذا اضيف ( للتناسب ) يعنى لتناسب كسرة آخره ياء المتكلم لان الياء اصلها الكسرة لتولدها منها ( مثل ثوبى ودارى فى الصحيح ) يعنى هذان مثالان لكون المضاف صحيحا لانه ليس فى آخر كل واحد منهما حرف علة بل حرف صحيح وهو الباء فى الاول والراء فى الثانى (و) مثل (ظبيى ودلوى فى الملحق به ) هذان مثالان لما الحق به اى بالصحيح لان آخر الاول ياء ماقبلها ساكن و آخر الثانى واو كذلك ( والياء ) الواو للحال أو لعطف الجملة الاسمية على الفعلية كقول الشاعر « لكن يمر عليها وهو منطلق » يعنى الياء اللاحقة للصحيح اوالملحق به على ان يكون اللام فيها للعهد واما الياء اللاحقة لغيرها فمفتوحة للساكنين ( مفتوحة اوساكنة ) اوههنا للتخيير (وقد اختلف) مبنى للمفعول (فى ان ايهما ) من الفتحة والسكون (الاصل والصحيح) من الاقوال ( انه الفتح) لان واضع المفردات ينظر الى الكلمة حال افرادها دون تركبها وفى تقديم قوله مفتوحة اشعار بان الاصل المختار عند المصنف الفتح (اذ الاصل فى الكلمة التى) وضعت (على حرف واحد هو الحركة ) لاغير كواو العطف وفائه وباء الجر ولامه وهمزة الاستفهام ولام الامر وامثالها ( لئلا يلزم الابتداء بالساكن) اذا لم تكن متحركة وهو متعذر كما علم فى علم التصريف (حقيقة) تميز فيما اذا كانت فى صدر الكلام ( اوحكما ) عطف على حقيقة اى فيما اذا لم تكن فى الصدر فانها لاستقلالها فى حكم الابتداء بها ( والاصل فيها ) اى فى الكلمة التى ( بنى على الحركة الفتح) لعدم تحمله الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة اضعفه بسبب كونه على حرف واحد فالعمل بالوصل هو الاصل فالفتح هو الاصل (والسكون انما هو عارض للتخفيف ) وهو انما يكون اذا كانت الكلمة ثقيلة بنفسها فتخفف بتسكين بعض حروفها والكلمة التى بنيت على حرف واحد خفيفة بنفسها فلا تحتاج الى التخفيف بالاسكان بل لا يمكن لتعذر الابتداء بالساكن ولما فرغ من بيان الاسم الصحيح والملحق به حال اضافة كل منهما الى ياء المتكلم وفرغ ايضا من بيان حال الياء حين كونها مضافا اليها شرع فى بيان الاسم المعتل حين اضافته اليها فقال مصدرا بالفاء التفصيلية (فان كان آخره)( اى آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم) اى الاسم الذى اريد اضافته اليها ( الفا )يعنى ان لم يكن آخره صحيحا ولا ملحقا به فلا يخلو آخره من ان يكون الفا او واوا اوياء فان كان الفا ( تثبت ) فعل ماض او مضارع مجزوم اوغير مجزوم ( اى الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب الانقلاب) اى لعدم مايوجب انقلابها اما واوا وهو انضمام ماقبلها اوياء وهو انكسار ماقبلها لان الالف اذا انضم اوانكسر ماقبلها تقلب واوا اوياء وههنا ليس شئ من ذلك فبقيت على حالها سواء كانت منقلبة عن واو اوياء (نحو عصاى ورحاى) اوالف تأنيث مثل حبلاى وبشراى اوالف التثنية كمسلماى وغلاماى (وهذيل) مبتدأ لانها علم قبيلة (وهى قبيلة من) قبائل ( العرب) ( تقلبها ) من قلب يقلب من باب

( ضرب )

---

فى الشرح قوله بعد الواو ليخرج ماوقع غير الواو كالفاء وثم وغيرهما هذا وقال فيه من قال مشاركة الفاعل فانه توهم اختصاص المفعول معه بذلك لاتفاقهم على ان عمرا فى نحو ضربت زيدا وعمرا ليس منه ويضعفه اطباقهم على ان زيدا فى حسبك وزيدا درهم مفعول معه والمعنى كفاك وزيدا درهم قال والجواب عن مثل ضربت زيدا وعمرا انه وجد ماهو اولى منه فحمل عليه (قوله) كفاك وزيدا درهم ان قيل الصواب حسبك وزيدا درهم لان من شرطه ان يكون معمول الفعل الذى يصاحبه المفعول معه فاعلا كما فى سرت وزيدا لا يتعرف بكون زيدا فيه مفعولا معه وانت خبير بان ماذكره فى سبب تعيين عمرا فى قولك ضربت زيدا وعمرا العطف شامل لزيد فى المثال المذكور فالظاهر تعينه للعطف ايضا وهو ان اصل واو التى قبل المفعول معه هو العطف وانما يعدل مابعده عن العطف الى النصب نصبا على المعنى المراد من المصاحبة لان العطف فى جاء فى زيد وعمرو يحتمل لتصاحب الرجلين فى المجئ ويحتمل حصول مجئ احدهما قبل الاخر والنصب نص فى المصاحبة وفى قولك ضربت زيدا وعمرا لا يمكن التنصيص بالنصب

ضرب متعدالى مفعولين وفاعلها ما استكن فيه ومفعولها الاول الضمير المتصل به (اى) تقلب قبيلة هذيل يعنى اهلها (الالف حال كونها) اى حال كون الالف (لغير التثنية ياء) مفعول ثان لقوله تقلبها (لمشاكلة ياء المتكلم) المصدر ههنا مضاف الى مفعوله والفاعل متروك اى لمشاكلة تلك الياء المقلوبة ياء المتكلم لان مشاكلتها الكسر فلما تعذر التزم الياء التى هى ادخلها (وتدغم) الياء المقلوبة بعد القلب (فى الياء) اى فى ياء المتكلم لاجتماع حرفين من جنس واحد والاول ساكن و الثانى متحرك فيجب الادغام للتخفيف (مثل عصى) بقلب الالف واوا لان اصلها واو فردت الى اصلها ثم الواو ياء لان الواو والياء اذا اجتمعا فى كلة والسابق ساكن تقلب الواو ياء (ورحى) وفى الوافية لان اصل هذه الالف اما الواو اوالياء فان كانت الواو تردالالف الى الواو ثم تقلب الواو الى الياء ثم تدغم الياء فى الياء وان كانت الياء تقلب الالف الى الياء ثم تدغم الياء فى الياء (ولا تقلب الف التثنية) ياء حين اضافة التثنية الى ياء المتكلم (كغلاماى) فتكون الف التثنية متفقا عليه فى عدم القلب حين الاضافة (لالتباس المرفوع بغيره) اى بغير المرفوع (بسبب القلب) اى بسبب قلبها ياء ولانها حرف اعراب علامة الرفع واو قلبت لتغير الاعراب بدون تغير العامل (وان كان آخره) (اى آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم) (ياء) وذلك فى المنقوص بالواو نحو غاز اوبالياء نحو جوارض وفى المثنى والمجموع على حدة نصبا وجرا (ادغمت) تلك الياء (فى ياء المتكلم لاجتماع المثلين) اى الحرفين المتجانسين (فيما هو كالكلمة الواحدة) لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة كلة واحدة ولذا حذف من المضاف مايدل على الانفصال من التنوين والنون وقت الاضافة وبقى ماقبلها بعد الادغام مفتوحا فى التثنية ومكسورا فى الجمع والمنقوص لتدل الفتحة و الكسرة على الياء المدغمة (مثل مسلمين) مثنى اومجموعا نصبا وجرا (اذا اضيف) نحو مسلمين (الى ياء المتكلم واسقط النون) يعنى نون التثنية والجمع (للاضافة) اى لاجل الاضافة لانها دليل الاتصال والامتزاج والنون دليل الانقطاع والانفصال (وادغم الياء فى الياء) لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة (فصار) بعد هذا العمل (مسلمى) بفتح الميم مثنى وكسرها جمعا وقاضى ورامى وغازى وداعى بكسر ماقبلها والادغام (وان كان) (آخره) اى آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم (واو) وذلك فى موضع واحد وهو المجموع بالواو والنون رفعا (قلبت) (الواو) وقت الاضافة الى الياء (ياء) (لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون) يعنى الجمع المذكر السالم رفعا (اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء) كراهة اجتماع الواو والياء والسابق ساكن مع ضم ماقبلها فخفف بالقلب والادغام وتبديل الضمة الى الكسرة لان هؤلاء اخف من اضدادها يعنى لان الياء اخف من الواو والكسرة من الضمة والادغام من فكه وفى الرضى وانما لم يبقيا كراهة اجتماع المتقاربين فى اللين مخففا بالادغام (وادغمت) (الياء) المقلوبة من

على المصاحبة لكون النصب فى العطف الذى هو الاصل الذى قلنا ذلك البيان على مذهب المص وقد عرفت مما نقلناه آنفا انه لا يرضى بذلك الاشتراط ولا بما ذكروه فيه وان زيدا فى كفاك وزيدا درهم عند المص مما نحن فيه (قوله) وسواء كان ذلك الفعل لفظا اراد بالفعل مايدل على الحدث كما سيجىء فاندرج فيه المشبه بالفعل ومعنى الفعل ايضا لان مايدل على الفعل فيه ايضا لفظى فلاوجه لقوله اومعنى فالوجه ان يراد بالفعل الفعل الاصطلاحى ويحمل شبهه فى قوة المذكور اذ كثيرا مايكتفى عن ذكره بذكر الفعل فيكون قوله اومعنى اشارة الى معنى الفعل وانما تعرض له لان بعض معنى اعماله سماعى وهو ماعدا اسماء الافعال السماعية ولايخفى ان الاولى بيان معنى الفعل هنا ولاوجه لتأخيره الى قوله فان كان الفعل لفظا ونقول هذا تفصيل للعامل اعنى الفعل الدال على الحدث الشامل للفعل المصطلح واسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها ولو لم يأت بالمعنى لخرج مثل قولك مالك وما شانك لانه لاشىء منهما يدل لفظه على الحدث بل الدال عليه العامل فى الاسم امر معنوى مستنبط من لفظهما فليس المراد بهذا

الواو (فى الياء) يعنى فى ياء المتكلم (وكسر ماقبلها) اى كسر الحرف الذى قبل المنقلبة لتسلم (لانها) اى لان الواو (لما انقلبت ياء ساكنة) لما عرفت (يوجب بقاء الضمة قبلها تغيرها) لامحالة الى الواو لان الياء الساكنة اذا انضم ماقبلها تقلب واوا فتقع فيما تفر فيلزم انكسار ماقبلها (فحركت) ماقبلها يعنى بدل حركة ماقبلها (بالحركة المناسبة لها) اى للياء وهى الكسرة لتسلم الياء لان انكساره يوجب سلامة الياء (فقيل مسلمى) بالكسر (وان كانت قبل الياء) التى فى آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم (او الواو) كذلك (فتحة) يعنى ان كان الحرف الذى قبل الياء والواو اومفتوحا قبل الاضافة الى الياء (بقى ماقبلها) اى ذلك الحرف الذى قبل الياء (مفتوحا) بعد الاضافة على حاله ولم يغير لئلا تلتبس التثنية بالجمع لوكسر لاجل الياء فى التثنية ولتكون الفتحة دالة على الالف المقلوبة من الواو فى غيرها (كقولك فى مسلمين) مثنى (مسلمى) بالفتح (وفى مصطفون) واعلون فى جمع مصطفى واعلى (مصطفى) واعلى بالفتح واختير الفتحة وان كان المناسب الضمة لدلالتها على الواو (لخفة الفتحة) وثقل التركيب والصيغة ولان المحذوف اما الياء او الالف والفتحة اولى بهما (وفتحت الياء) (اى ياء المتكلم) وقت كونها مضافا اليها (فى الصور) جمع صورة (الثلاث) بالتأنيث لان العدد يتبع موصوفه فى التأنيث على ماسيأتى اى فى صورة كون آخر الاسم المضاف الفا او ياء او واوا (للساكنين) (اى للزوم التقاء الساكنين) احدهما آخر الاسم المضاف من الالف او الياء او الواو و الثانى ياء المتكلم (ان لم تحرك) مبنى للمفعول والضمير المستكن فيه نائبه وراجع الى ياء المتكلم يعنى اذا لم تكن ياء المتكلم متحركة ولزوم التقاء الساكنين مشروط بعدم كونها متحركة حتى اذا تحركت لم يلزم (واختير) بكسر التاء (الفتحة) من بين الحركات وان كان المناسب الكسرة لمناسبة الياء (لخفتها) لما مر ان الاصل فى الكلمات الموضوعة على حرف واحد الفتحة (واما الاسماء) هذا بمنزلة الاستثناء من قوله فان كان آخره الفا او ياء او واوا فكذا الا هذه الاسماء فانها ليست مثلها فى الحكم وان كان فى اواخرها الحروف الثلاثة فى الاحوال الثلاث او من قوله واذا اضيف الاسم الصحيح فحكمه كذا الا هذه الاسماء فان آخرها صحيح بعد حذف الاخر ولذا اورده باما الاستئنافية (الستة) (التى مر البحث عنها) فى بحث الاعراب بالحروف فى صدر الكتاب حال كونها (مضافة الى غير ياء المتكلم) ومكبرة وموحدة وفى الرضى وهى باعتبار الاضافة الى ياء المتكلم على ضربين ضرب يقطع عن الاضافة ولايضاف الى مضمر وهو ذو وحده فلا كلام فيه فى هذا الباب وضرب يقطع ويضاف الى مضمره وهو على ضربين ضرب اعرابه عين الكلمة ولامها محذوف وهو قولك فوه وحده وضرب اعرابه لام الكلمة وهو الاربعة الباقية انتهى (فاخى وابى) قدم الاخ مع ان الاب احق بالتقديم لانه اصل الاخ لانه ابعدى عن خلاف المبرد وراسخ فى هذا الحكم (اى فالحال فى اخ واب

(منها)

القسم بيان معنى الفعل كما زعمه القائل بل بيان الفعل المنوى الشامل للفعل المصطلح وشبهه ومعناه وذلك على ضربين لانه اما ان يكون فى اللفظ مشعر به قوى اولا فالاولى نحو مالك لان الجار والمجرور متعلق بالفعل او بما فيه معناه وماشانك لان قولك شانك بمعنى فعلك وصنعتك فهو بمعنى المصدر الذى فيه معنى الفعل والثانى نحو ما انت وزيدا وكيف انت وقصعة من زيد ثم لو قال اراد بالفعل مايدل على الحدث فيما ثم قال واللام متعلق بمذكور كان احسن (قوله) وجاز اى لم يجب قيل حمل الجواز فى كل موضع على معنى بعيد وانما حمله عليه جعل مفعول الفعل اعم من المفعول به حتى يدخل فى التعريف كفاك وزيدا ولا يخفى انه ح يدخل فى التعريف ضربت زيدا او عمرا ايضا مع انه ليس مفعولا معه ثم قيل فنقول ضربت زيدا وعمرا خارج عن تعريف المفعول معه لتخصيص معمول الفعل بما عدا المفعول به المنصوب فى ضربت زيدا او عمرا خارج عن التقسيم قال وحمل جائز على معنى عدم الامتناع لاينتقض الحكم بالمثال المذكور وكلاهما من الاوهام لان المتبادر من الجواز هذا المعنى اى من ماليس بواجب ولا ممتنع كما لايخفى وبتعميم المعمول

منها ) اى من الاسماء الستة ( اذا اضيف ) كل واحد منهما ( الى ياء المتكلم ان يقال ) قدر مبتدء وخبر اوجعل (اخى وابى) مفعولا للخبر ليصح الحمل على قوله الاسماء الستة مثل يدى ودمى بلا رد المحذوف ) وهو لام الكلمة يعنى الواو والياء متعلقة بقوله ان يقال (بجعله) او بجعل المحذوف والياء متعلقة بقوله بلا رد ( نسيا ) بكسر النون وفتحها وسكون السين (منسيا) تأكيد له مثل قوله تعالى وكنت نسيا منسيا لانه اذا اجيز الحذف حال الافراد فحال الاضافة الحذف اولى لانها اثقل من الافراد ولاجرائها بعد الحذف مجرى الصحيح (واجاز المبرد) ( فيهما ) اى فى اخى وابى (اخى وابى) قياسا على الاضافة الى غير ياء المتكلم ( برد لام الفعل ) يعنى لام الكلمة ( فيهما وهى ) اى لام الفعل (الواو وجعلها) اى جعل الواو (ياء وادغام الياء) المنقلبة عن الواو (فى الياء) اى ياء المتكلم يعنى اجاز المبرد الرد والقلب والادغام والتبديل ( وتمسك ) اى المبرد (فى ذلك) اى فى رد لام الفعل حين اضافتها الى ياء المتكلم ( بقول الشاعر « وابى مالك ذو المجاز بدار » ) الواو للقسم وماحرف النفى مشابه بليس وذو المجاز اسم ومابدار الباء زائدة لتأكيد النفى ودار خبرها ولك صفة بدار اى وابى ماذو المجاز بدار مخصوصة لك ولائقة اوله « قد راحلك ذا المجاز وقد ارى » قوله قد ارى قضا يعنى تقدير الله وقضاؤه مبتدأ راحلك ازلك واسكنك ذا المجاز اسم سوق بمنى الجاهلية كانوا يجتمعون فيه ويتبايعون ويتناشدون ويتفاخرون ومعنى ارى اظن وارى بصيغة المجهول (وحمل) المبرد فى ذلك ( الاخ على الاب ) لانه لم يجد عليه شاهدا من كلام العرب وجعل هذا المقول شاهدا لهما صراحة واشارة (لتقاربهما اى لتقارب الاب والاخ ( لفظا ومعنى ) اما لفظا فظاهر لان فى اولهما همزة وآخرهما حرف علة يعنى الواو المحذوفة واما معنى فلقيام الاخ مقام الاب عند عدمه فى التصرف فى المال والنفس ( واجاب المصنف عنه ) اى عما استدل به ( بان ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء ) يعنى وارد على خلاف القياس واستعمال الفصحاء الذين يكون كلامهم دليلا وحجة اما كونه واردا على خلاف القياس فلفوات المقصود من الاضافة وهو التخفيف وههنا وان حصل التخفيف بحذف التنوين الا انه ارتكب ماهو اشد منه وهو الرد والقلب والادغام واما كونه واردا على خلاف استعمال الفصحاء فلانه لم يرد منهم فى نظم ولا نثر اعادة المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم على انه يجوز ان يكون جوازه مختصا بضرورة الشعر ( مع انه يحتمل ان يكون المقسم به اى ابى جمع اب ) يعنى ان الاب يجمع جمع المذكر السالم بالواو والنون او بالياء والنون ويقال ابون كما يقال اخون لانه اسم مذكر يعقل واريد به معنى العلم ايضا فحينئذ يكون محتملا لا ينهض حجة ولا يثبت به مطلوبه (فاصله ابين )جمع سلامة حالة الجر لما سبق ان الواو للقسم ( سقط النون بالاضافة ) يعنى اضافته الى ياء المتكلم (فاجتمعت يا آن) احديهما حرف الجمع يعنى ياء الاعراب والثانية ياء الاضافة (فادغمت)

الى المفعول به كما هو الواجب لايدخل مثل ضربت زيد وعمرا فى التعريف لخروجه بقيد المصاحبة كما خرج جاء زيد وعمرو به وليت شعرى كيف امكنه تخصيص معمول الفعل المذكور على اطلاقه بماعدا المفعول به المنصوب مع ظهور انه من قبيل التخصيص بلا مخصص وذلك غير جائز وبماحواه قلنا هذا ظهر لك انه كان عليه قدس سره ان يقتصر فى تفسير جاز على قوله اى لم يمتنع كما فعل كذلك فى جاز الثانى ويحذف قوله فلا ينتقض بمثل ضربت آه (قوله) تعين النصب مثل جئت وزيدا وقد قال الرضى جمهور النحاة على ان النصب مختار ههنا لا انه واجب وذلك مبنى على ان العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد بالمنفصل وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح لا ممتنع (قوله) ولم يجز عطف عمرا على الشان قيل فيه بحث لجواز العطف بحمل الكلام على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والنصب وان ترجح بالسلامة عن الحذف ترجح العطف بالاستغناء عن اعمال العامل المنوى وذلك من الاوهام لان الكلام فى الاسم المذكور بعد الواو الا ترى الى قوله المفعول

الياء (الاولى) التى حرف الاعراب (فى الياء (الثانية) التى هى ياء الاضافة لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة والاول ساكن والثانى متحرك فادغم (فصار ابى) واستدل الشارح على انه يجوز ان يجمع الاب جمع السلامة بالواو والنون بقوله (وقد جاء جمعه) اى جمع الاب (هكذا) اى جمع السلامه بالواو والنون اوبالياء والنون (فى قول الشاعر «فلماتبين» من التفعل وهو الظهور والانكشاف لامؤكد بالنون الثقيلة بل فعل ماض جمع مونث (اصواتنا ۔) جمع صورت وروى اشباحنا جمع شبح (بكين) وهو ايضا فعل ماض جمع مؤنث جواب لما (وفدتينا) من التفدية فعل ماض جمع مؤنث وفاعل ومفعول (بالابينا ۔) الالف للاشباع كما فى قوله فكيف انتا اردن بهم الاباء والامهات ايضا (اى لماسمعن وعلمن اصواتنا) تنازعا اى الفعلان فى قوله اصواتنا مثل قولك ضربت واكرمت زيدا (بكين وقلن لنا) اى خاطبن لنا لان القول اذا تعدى باللام يكون بمعنى الخطاب (آباؤنا فداؤكم) انتم يريد انهن لما سمعن وعلمن اصواتهم وتضرعن اليهم اى الى الجائين قائلات آباؤنا فداؤكم حتى يستنقذوهن من ايدى من اخذهن او آذاهن (وتقول) صرح بلفظ تقول ولم يعطف على اخى وابى تحرزا عن نسبة الحم والهن الى نفسه ولوقال يقال مجهولا لكان اولى للتحرز عن نسبتهما الى المخاطب ايضا مع ان اضافة الحم اليه غير صحيحة لانه لايضاف الا الى الانثى الا بحذف مضاف اى حم زوجتى كذا فى الهندى (اى امرأة) مبتدأ (قائلة) خبره على منوال كوكب انقض الساعة اى قائلة هذا القول جعله صيغة الغائب مع ان التبادر فى امثاله صيغة الخطاب دفعا لماتجه الصواب ونقولين بصيغة التأنيث واحترازا عما قاله الهندى كما نقلناه آنفا (لامتناع اضافة الحم الى المذكر) لان الحم قريب المرأة من جانب زوجها كابيه واخيه وامه وغيرها من الذكور والاناث فلايضاف الا اليها اقول لايحتاج فى التمثيل الى هذا التكلف لانه لايراد ههنا معناه الوصفى بل المراد مجرد التمثيل فيجوز ان يكون الفاعل مذكرا كما جاز ان يكون مؤنثا فلا يصرف تقول عما هو المتبادر منه وهى صيغة الخطاب (حمى وهنى) (بلا ردالمحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم) وهو لام الفعل فيهما (وانما فصلهما) اى حمى وهنى (عن اخى وابى) مع ان الاولى ان يذكرهما متصلا بهما لاشتراكهما فى حذف لام الفعل وان اختفا فى الحرف الاول (لانه لم ينقل) مبنى للمفعول (عن المبرد فيهما) اى فى حمى وهنى (فى المشهور مايخالف مذهب الجمهور) كما نقل عنه فى ابى واخى والموصول قائم مقامه فاعل لم ينقل لانه لم يرد فيها فى نظم ولا نثر دليل قاطع كما ورد فى ابى ولايجوز الحمل على الاب كما حمل الاخ عليه لعدم المناسبة بينهما لالفظا ولامعنى وهو ظاهر ومع هذا ردالمحذوف عند الاضافة الى الياء خلاف الاصل ويلزم منه الثقل ايضا والمقصود من الاضافة التخفيف والعمل بالاصل هو الاولى والاحرى (وان نقل عنه) اى عن المبرد (لبعضهم) وهو ابن يعيش وابن مالك

(ذلك)

معه مذكور بعد الواو وهو عمرو فى المثال المذكور بحيث لايتجاوز غيره وقد بين فساد كونه معطوفا بفساد المعنى واذا قلنا فيه بمحذوف وقدرنا الكلام ماشانك وشان عمرو خرج عما نحن فيه ودخل فى بحث آخر لان عمرا ح لايكون مفعولا معه ولامعطوفا فى الحقيقة بل قائما مقام اخير هذين الاصرين (قوله) وانما حكمنا قيل تكلف فى بيان المعلل بقوله لان المعنى ما تصنع والاظهر ان المعلل النصب اى نصب الاسم فى هذين المثالين لان المعنى ماتصنع وانت خبير بان الوجه منحصر فيما ذكره الشارح قدس سره لانه شامل لماذكره القائل ايضا بدون العكس ولاتكلف فيه لان المقام يقتضيه (قوله) اى من حيث هو فاعل اومفعول قيل لاخفاء فى ان القيد الحيثية مفيد لاضافة الهيئة وثبوتها للفاعل فهو اما تعليل فيشكل بجاء زيد سمينا فان السمن لم يثبت لزيد من اجل انه فاعل واما تقييد ولايخفى ان الحال لايثبت للذات المأخوذة مع صفة الفاعلية بل نفس الذات فى وقت الفاعلية واما تمييز فيكون المعنى مايبين صفة الفاعلية وهو ان يمكن تصحيحه بان يبين كون الفاعلية فى وقت خاص لانه ينتقض التعريف ح

(ذلك الخلاف) الا انه ليس بمشهور (فى الاسماء الاربعة) لمناسبة الاتحاد فى كون لامهن واوا والمحذوف منهن ايضا اللام عند الانفراد وكون اعرابهن بالحروف عند الاضافة الى غير الياء فيكونان محمولين على الاب ايضا (ويقال) لم يقل ههنا وتقول تفننا الا ان الظاهر ان يذكر ههنا وتقول وفى السابق يقول تأمل (فى فم حال اضافته الى ياء المتكلم) لان اصله فوه كشيء ووزن الاسماء الستة فعل كفرس حالة الافراد الا فوك فانه بالسكون كشيء لان الاصل السكون ولا دليل على الحركة وفى البواقى كون اللام حرف علة دليل على ان تكون العين متحركة لان اللام قد يحذف اويسكن (فى) (بالرد) اى رد العين المقلوبة كما ترد عند الاضافة الى غير الياء (والقلب) اى قلب الواو ياء لما مر غير مرة (والادغام) لما مر مرارا (فى الاكثر) متعلق بقوله يقال (اى فى اكثر موارد استعمالاته) اى فى المواضع التى كثر استعمال الفم مضافا الى ياء المتكلم (وفمى) بلا رد ولا قلب ولا ادغام (فى بعضها) اى يقال فمى فى بعض موارد استعمالاته (ابقاء) مفعول له لقوله يقال فمى فى بعضها لوجود شرط نصبه كما مر (للميم) متعلق بقوله ابقاء (المعوض عن الواو عند قطعه) اى عند قطع لفظ الفم (عن الاضافة) مطلقا سواء كان المضاف اليه ياء المتكلم اوغيره وانما عوض عند القطع لئلا يوجد اسم على حرفين آخره واو فى كله مهم واختير الميم فى التعويض لمناسبتها الواو فى كونها شفوية وانما قيل فى بعضها فمى فى ابقاء للميم على حالها لان الاضافة الى الياء لا تستوجب ردها الى الواو ولما فرغ من بحث الاسماء الستة عند اضافتها الى الياء اراد البحث عنها عند قطعها عن الاضافة مطلقا فقال (واذا قطعت) على صيغة المجهول لا الخطاب (هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة) مطلقا لان لفظ ذو لا يقطع عن الاضافة ولذا قيد الاسماء بالخمسة مع كونها ستة (قيل) عند التعداد مقطوعة عنها (اخ واب وحم وهن وفم) بلا رد بل بالحذف فى الاربعة وبتعويض الميم عن الواو فى الاخير وجاء فيه اتباع الفاء الميم فى حركات الاعراب يعنى ان كان اعرابه بالرفع فالفا تضم وان كان بالنصب فتفتح وبالجر فتكسر ولذا قال الشارح (بالحركات الثلاث) فى الفاء لمتابعة الحركات الاعرابية وقيل لانهم نظروا الى حالة الاضافة بلا ميم الى غير الياء اعنى فوط وفاك وفيك قيل و من البدائع فى الفم كونه كمدلوله دائرا بين الفتح والضم والكسر و اقول وبالله التوفيق وهو لعبده رفيق وانما جاز فى الفم الحركات الثلث دون اخواته لان مدلوله لا يبقى على حالة واحدة لانه دائر بين الاحوال الثلاث الانفتاح والانضمام والانخفاض فجاز فيه الحركات الثلاث لتدل على الاحوال لان كون اللفظ متحركا ايضا كالحيوان والجولان وحيدى ولان الفم داخل وخارج عند الانضمام والانفتاح (و) لكن (فتح الفاء) فى سواء كانت الميم مضمومة اومفتوحة اومكسورة (افصح منهما) (اى من الضم والكسر) لخفة الفتحة ولموافقة اخواته لان الفاء فيها مفتوحة لامحالة وفى الوافية اما كون فتح

بالمفعول فيه والمفعول معه والمفعول له الى غير ذلك واعترض بان الحال لا تدل على هيئة الفاعل او المفعول النحوى بل تبين هيئة ما صدر عنه الفعل اوقام به او تعلق به ومن المعلوم ان قيد الحيثية المعتبر فى الحدود يراد به التعليل والقول بانه يشكل ح بجاء زيد سمينا فان السمن لم يثبت لزيد من اجل انه فاعل ليس عن سلامة الفهم لضرورة ان سمينا فى المثال المذكور ما يبين هيئة الفاعل وهو زيد لانه فاعل وهل يلزم منه كون ثبوت السمن لزيد من اجل انه فاعل كلا فخذ هذا ولا تلتفت الى بقية اوهام المعلوم حالها وما نقله من الاعتراض غير وارد لان ما اعترف المعترض بانها تبينه عين الفاعل او المفعول به النحويين (قوله) اويبين على صيغة المضارع المجهول قيل او على صيغة المضارع المعلوم المخاطب وهو اوفق بما هو المشهور وانت خبير بان الخاطب فى الحدود غير معهود (قوله) من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول قيل لا يخفى ان المتبادر من غير حاجة الى تعميم الفاعل و المفعول لدخول احد الحالين فم لا يصح استثناء قوله الا الدخول ما وقع حالاً من المضاف اليه فتدبر ثم قيل واعلم ان قراءة عبارة المتن على احد هذين الوجهين

الفاء في فم افصح فلكون الفاء مفتوحا في الاصل واما ضم الفاء فليدل على الواو المحذوفة يعني المبدلة واما الكسر فيه فلانه لما عوض الواو ميما كما عوضت ياء فكما انه اذا عوضت ياء كسر ماقبلها فكذلك اذا عوضت فيما انتهى وفي حم ست لغات ابتدأ منها بالافصح فالافصح على الترتيب اولها اعرابه بالحروف في الاضافة الى غير ياء المتكلم و ثانيها حال القطع عن الاضافة مطلقا وثالثها قوله (و) قد (جاء حم مثل يد) مطلقا يعني حال الافراد والاضافة الى غير الياء ( فيقال هذا حم وحمك ورأيت حما وحمك ومررت بحم وحمك ) بحذف اللام نسيا منسيا ورابعها قوله (و) جاء (مثل) (خبءٌ) بسكون العين و (بالهمزة ) يعني بقلب الواو همزة بمناسبة التقابل في المخرج لان الواو شفوى والهمزة من اقصى الحلق ( فيقال هذا حمءٌ وحمؤك ورأيت حمأً وحماك ومررت بحمءٍ وحمئك ) (و) خامسها جاء (مثل) (دلو) ( با ) بقاء ( الواو ) على حالها و اسكان ماقبلها مطلقا ( فيقال هذا حمو وحموك ورأيت حمو اوحموك ومررت بحموو حموك) فالاعراب في هذه الاحوال الثلاثة بالحركات مطلقا يعني بالضمة رفعا وبالفتحة نصبا وبالكسرة جرا حال الافراد والاضافة الى غير ياء المتكلم لكون الاولين صحيحي الاخر و الاخير ملحقا به (و) سادسها جاء ( مثل ) (عصا) ( بالالف ) المقدرة اوالملفوظة ( فيقال هذا حما ورأيت حما وحماك ومررت بحماوحماك ) والاعراب في هذا النوع بالحركة تقديرا لان محل الاعراب الالف المقدرة في حال الافراد والملفوظة في حال الاضافة و هي لاتقبل الحركة فكيف تقبل الاعراب ( مطلقا ) ( اى جواز حم ) تفسير المفهوم الاطلاق لالبيان اعرابه لانه منصوب على الحالية من فاعل جاء وهو الاقسام الاربعة ( مثل هذه الاسماء الاربعة مطلق غير مقيد بحال الافراد والاضافة بل تجيءُ هذه الوجه فيه) اى في حم (في كل) واحد ( من حالتي الافراد والاضافة ) من غير تفرقة بينها واما هن ففيها ثلاث لغات الاعراب بالحروف عند اضافتها الى غير ياء المتكلم والاعراب بالحركة لفظا عند القطع عن الاضافة مطلقا اوتقديرا عند الاضافة الى الياء وثالثها قوله ( وجاء هن مثل يد مطلقا ) ( اى في الافراد والاضافة) سواء اضيف الى الياء او الى غيرها الا انها عند الاضافة الى الياء يكون الاعراب فيها تقديريا وعند غيرها لفظيا ( يقال هذا هن ورأيت هنا ومررت بهن وهذا هنك ورأيت هنك ومررت بهنك ) اورد المثالين مخالفا لماسبق تفننا واما غيرهما من الاسماء الستة فلها احوال ثلاث الاعراب بالحركة لفظا عند القطع عن الاضافة و بالحركة تقديرا عند الاضافة الى الياء والاعراب بالحروف عند الاضافة الى غيرها هذا عند المصنف وان كان فيهما اختلافات (وذو) اصله عند الفراء ذو بالواوين اولامه ياء كفلس وعند غيره كفدس (لايضاف الى مضمر) ويستفاد منه ان المراد سلب اضافة ذو وفروعه من المثنى والمجموع والمؤنث الى المضمر ويستفاد ايضا ان المراد بالمضمر هو المطلق

انما يصح اذا تحقق ان مذهب النحاة ان الحال تقع عن المفعول مطلقا ولا تتقيد بالمفعول به محققا او ما ولا امثلا يجعل العرب الحال في ضربت الضرب شديدا عن الضرب بلا تأويل باحداث الضرب وكلاهما باطل اما الاول فلان الاستثناء قرينة معينة لكن المستثنى منه ماهو اعم من ذينك الامرين ولا مضايقة فيه فكيف يعترض عليه بمثل هذا الاعتراض واما الثاني فلانه لانزاع في ثبوت كون الاسم حالا من المفعول له والمفعول المطلق وجواز تجعله حالا من كل منهما والتأويل خلاف الظاهر فلا وجه لطلب الدليل على ذلك بل لابد من الدليل على لزوم التأويل كذلك (قوله) وزيد في الدار قائما مثال للفظي الملفوظ حكما هذا من قبيل شرح الكلام بما لا يرتضيه صاحبه فان المص لم يرد ان ماسبق من قوله ضربت زيدا قائما مثال للفظي الملفوظ حقيقة بالنسبة اليه فاعلا ومفعولا وهذا مثال للفظي الملفوظ حكما بالنسبة اليه فاعلا فقط والا لما اخل بمثال نسبة الفعل اليه مفعولا كيف وقد صرح في الشرح بما هو مراده قائلا قوله لفظا ومعنى احتراز من ان يتوهم ان الفاعلية والمفعولية في اللفظ خاصة فمثال الفاعل والمفعول

سواء كان ضميرا متكلما او مخاطبا او غائبا ولذا قال وذو لا يضاف الى مضمر على الاطلاق فيهما (لانه وضع وصلة) نصب على التميز (الى الوصف باسماء الاجناس) متعلق بالوصف يعنى وضع لان لايكون وسيلة الى جعل اسم الجنس صفة لشئ وذلك لانهم ارادوا ان يصفوا شخصا بالذهب مثلا فلم يتأت لهم ان يقولوا جاءنى رجل ذهب اوزيد الذهب فجاؤا يعنى فوضعوا ذو واضافوه اليه فتيسر لهم بعده ذلك فقالوا جاءنى رجل ذو ذهب اوزيد ذو الذهب (والضمير ليس باسم جنس) حتى يضاف اليه ولان المضمرات والا علام لما لم تقع بنفسها صفة لم يتوصل بذو اى الوصف بها (وقد اضيف) اى ذو (اليه) اى الى الضمير (على سبيل الشذوذ) لان ما خالف القياس يكون شاذا اوذلك لان ضمير الغائب لما كان كاسم الجنس فى الابهام اجازوا اضافة ذو اليه الا ان مرجعه لما كان سابقا كان ضمير الغائب فى حكم المعرفة ولاجل هذا صار اضافته اليه شاذا (كقول الشاعر) (اهنأ المعروف مالم تبتذل فيه الوجوه) (وانما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه) جمع ذو حالة رفعه لانه فاعل يعرف والضمير راجع الى المفعول وهو قوله ذا الفضل وكقوله « صبحنا الخزرجية من صفات * ايادذوى اروم تهاذووها » (ولو قيل لايضاف) ذو (الى غير اسم الجنس) يعنى ولو قال المصنف مكان وذو لايضاف الى مضمر وذو لايضاف الى غير اسم الجنس بل انما يضاف اليه لاغير (لكان) قوله هذا (اشمل) من قوله ذلك لانه شامل للعلم وغيره لان ذو لايضاف الى العلم ولا الى اسم الاشارة (وكأنه) اى المصنف (خص المضمر بالذكر) الباء دخلت على المقصود لكونه فى صورة الاضافة الى المضمر فى اخواته فالمناسب للمقام ان يقول وذو لايضاف الى ياء المتكلم لان ثبوت بعض الاحكام فى اخواته انما كان بالاضافة اليه الا انه نفى ماهو الاشمل وهو اضافته الى المضمر مطلقا ليعلم منه ان عدم اضافته اليه كان بالطريق الاولى وليحصل فائدة اخرى وهى عدم اضافته الى المضمر مطلقا (لانه كان لبعض تلك الاسماء) يعنى الاسماء غير ذو (حكم خاص) لذلك البعض بحيث لايوجد ذلك الحكم فى البعض الاخر مثل رد المحذوف عند المبرد فى اخى وابى والرد والقلب ولا ادغام فى الاكثر فى فى (عند اضافته) اى اضافته الاضافة ذلك البعض (الى ياء المتكلم فنفى) المصنف (اضافته) اى اضافة ذو (الى مضمر مطلقا) يعنى سواء كان متكلما او مخاطبا او غائبا يعنى ان المناسب للمقام النظر الى اضافته الى المضمر الخاص الى ياء المتكلم لكن المصنف عدل الى نوعه وهو المضمر (نفيا) مفعول له لقوله فنفى (لاختصاصه) اى ذو متعلق بقوله نفيا لاعلة لقوله فنفى (بحكم خاص) متعلق بالاختصاص والباء داخلة على المقصور لان المقصور عليه هو لفظ ذو والمعنى نفيا لاختصاص حكم خاص بذو (باعتبار اضافته) اى اضافة ذو (اليه) اى الياء كما ان لكل واحد من اخواته حكما خاصا باعتبار اضافته الى الياء وكأنه قال وذو لايضاف الى مضمر فضلا عن ان يكون له حكم خاص عند اضافته الى الياء (ولا تقع) عطف على

لفظا ضربت زيدا قائما يجعل قائما حالا من ايهما شئت ومثال الفاعل المنوى زيد فى الدار قائما لان التقدير استقر فى الدار وفى الدار قائم مقامه ومثال المفعول المنوى هذا زيد قائما لان المعنى المشار اليه قائما زيد كلامه ولعل الشارح قدس سره وقع فيه من قول الرضى فى كون زيد فى الدار قائما مثال الحال عن الفاعل المنوى نظر لان قائما حال من الضمير فى الظرف وهو فاعل لفظى لان الفاعل المستكن كالملفوظ به كقولك زيد خرج راكبا ولا كلام فى كون راكبا حالا عن الفاعل اللفظى ولا ريب فى عدم ورود ذلك لان الضمير المستتر فى الظرف ليس معتبرا على انه فاعل يحتاج اليه تمام الكلام بل اعتباره لحصول الارتباط به بخلاف الضمير فى قولنا زيد خرج قائما فانه جزء الجملة لايتم هى بدونه ولا ينفهم معناها الا به فانه يصح القياس (قوله) لانه النكرة اصل والفرض آه الاولى انها لو لم يكن كذلك لالتبست بالصفة فى قولك ضربت زيدا الراكب (قوله) اوبعد الانقضاء الذى قيل فيه بحث من وجهين احدهما ان مثل ماجاءنى رجل الا راكبا النكرة فيه مستغرقة فلا يقابل الاستغراق وثانيهما ان النكرة لم تقع بعد الا بل

قوله لايضاف مبنى للمفعول مثله (اى ذو) (عن الاضافة) اى لايقع ذو عن ان يكون مضافا الى اسم الجنس كما ان اخواته قطعت عن الاضافة مطلقا واعربت بالحركات لما سبق انه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس وهذا الغرض يفوت اذا قطع كما اذا اضيف الى غير اسم الجنس ولذا علله الشارح بقوله (لان جعله) اى جعل ذو (وصلة الى) الوصف ( اسماء الاجناس ) يعنى لان اجراء ماهو الفرض والمقصود من وصفه (ليس الا باضافته) اى ذو (اليها) اى الى اسماء الاجناس اى لايحصل الفرض من وصفه الا بالاضافة اليها ولما فرغ من بيان الاصول الثلاثة مع ملحقاتها المرفوعات واخويها شرع فى بيان مايتبعها فقال ( التوابع ) وهى الاسماء لايمسها الاعراب الا على سبيل التبع لغيرها (وهو جمع تابع) لا تابعة لان موصوفه الاسم اذ تقديره الاسم التابع وهو مذكر لايعقل ويجمع هذا الجمع قياسا مطردا على صيغة المذكر الذى لايعقل كما مر فى المرفوعات (منقول عن الوصفية الى الاسمية ) فصار كأنه اسم على وزن فاعل (والفاعل الاسمى يجمع على فواعل) لان الفواعل الاسمى يجمع بالالف والتاء يعنى على وزن فاعلات اقول لاحاجة الى النقل لان الفاعل الوصفى ايضا يجمع هذا الجمع الا ان جمعه على فاعلات اكثر منه على فواعل والفاعل الاسمى لايكون جمعه الا على فواعل فقط ولهذا احتاج الى النقل ( كالكاهل ) وهو مابين الكتفين وهو اسم بحسب الاصل بخلاف التابع فانه اسم بحسب النقل لانه كان فى الاصل وصف جمع ( على الكواهل و المراد بها ) اى بالتوابع ههنا ( توابع المرفوعات ) على ان يكون اللام فيه للعهد الذهنى بقرينة المقام لانه فى بحث الاسم ( والمنصوبات والمجرورات التى هى من اقسام الاسم ) حقيقة اوحكما فلايشكل بالجمل الوصفية والجمل التى هى معطوفات على ماله اعراب ( فلاينتقض حدها ) اى حد التوابع (بخروج نحو ان وضرب وضرب ) عن حد التوابع بان يقال يصدق على ان الثانية وضرب الثانى كل ثان ولايصدق باعراب سابقه من جهة واحدة لان الحرف والفعل ليس له اعراب ( لعدم كونهما ) اى كون كل منهما اى من نحو ان ان وضرب ضرب ( من افراد المحدود) والمحدود ههنا التوابع وعرفت ان المراد بها توابع فلا ينتقض الحد بخروج مثل هذا لان خروج مالايكون من افراد المحدود لايكون مناقضا ( كل ثان ) ( اى متأخر ) يعنى ان قوله ثان بمعنى المتأخر بعموم المجاز وهو ان يكون المعنى الحقيقى داخلا فى المعنى المجازى وههنا كذلك لان معنى ثان فى الحقيقة ان يكون مسبوقا بواحد وهذا المعنى داخل فى متأخر لانه ايضا مايكون مسبوقا سواء كان بواحد او باثنين فصاعدا (متى لوحظ) ذلك المتأخر (مع سابقه كان ) المتأخر (فى الرتبة الثانية منه ) اى من سابقه المراد من سابقه مايكون سابقا بلا فصل بسابق آخر وقال المحشى اراد دفع مايورد على التعريف من الثانى فصاعدا ولدفعه

قبلها ومنهم من قال فاعل بعد الا الحال على سبيل التنازع ولايخفى ان قوله بعد الا عطف على قوله فى حيز النفى فهو ظرف لغو لايعمل والاظهر انه سهو والصحيح او قبل الا ويمكن ان يجاب عن الاول بانه بما جاء فى رجل الا راكبا صحح تنكير صاحب الحال فيه منع الا احتمال وصفيتها الذى الحال على ماصرح به المص فهو بهذا الاعتبار يقابل الا استغراق ثم فيه مصححان كانى يفرق كل امر حكيم وفيه ان منع الا لوكان مصححا لصح جاء فى رجل الا عالما ولغو قوله نقضا للنفى فالمصحح الاستغراق واما من قال لامنع لالا لجواز وقوع الصفة بعد الا فهو فرية بلا مرية لان الصفة النحوية لاتكون بعد الا وانما هو الصفة المعنوية من خبر المبتدأ والحال واعلم ان هذا اعنى ما اتى به قدس سره من اقسام القسم الاول عبارة اللباب واعترض القائل بما اتى به بعض شراح هذا الكتاب لم يلتفت قدس سره الى اعتراضهم وتزييفهم ذلك بل قلده فيه تنبيها على قصورهم وعدم ورود كلامهم ولنتكلم من ما اتى به القائل فاعلم انه لم يرد بكون النكرة مستغرقة الا بقائها على ذلك بحيث يتم الشكل على ما ارشد اليه بما ذكره

طريقان جعل الثانى بمعنى المتأخر اواعتباره ثانيا فى الرتبة بالاضافة الى متبوعه لا فى الذكر والصفة الثانية فى رتبة الثانية من الموصوف وان كانت ثالثة فى الذكر واول كلامه و هو قوله اى متأخر ناظر الى الدفع الاول و آخره و هو متى لو حظ مع سابقه الى آخره الى الدفع الثانى انتهى ( فتدخل فيه ) اى فى حد التوابع ( التابع الثانى ) من التوابع الخمسة ( و ) التابع ( الثالث فصاعدا ملتبس ) اى ملابس ( باعراب ) يريدان الباء فيه للمصاحبة (سابقه) اى كان الثانى ملابسا لاعراب اللفظ السابق عليه لفظيا كان اعرابه او تقديريا او محليا على ماسيجئ ( اى بجنس اعراب) على حذف المضاف (سابقه) يعنى ان كان جنس الاعراب السابق رفعا يكون اعرابه رفعا ايضا وان كان نصبافنصبا وان جرافجرا ( بحيث يكون اعرابه) اى اعراب الثانى ( من جنس اعراب سابقه ) كما قلنا آنفا ( ناش كلاهما ) اى اعراب السابق والمسبوق (من جهة واحدة) لامن جهتين (شخصية ) لاجنسية ولا نوعية قوله شخصية صفة واحدة فالنسبة مجازية اوصفة موصوف محذوف تقديره وحدة شخصية ( مثل جاءنى زيد العالم فان) صفة ( العالم اذا لوحظ مع سابقه ) اى زيد الموصوف به فى انه موصوف به والعالم وصف له قائم به (كان) العالم ( فى الرتبة الثانية منه ) اى من زيد لان الصفة لكونها موضحة للموصوف او مخصصة له لاتكون الا متأخرة عن الموصوف بمرتبة فى الوصف الاول و بمرتبتين او اكثر ( و اعرابه ) اى اعراب العالم ( من جنس اعرابه ) اى اعراب زيد لان الصفة يجب ان تكون على اعراب موصوفها لكونها قائمة به (وهو الرفع والرفع فى كل) واحد (منهما) اى من زيد والعالم او من الموصوف ( ناش) اى حاصل ( من جهة واحدة شخصية ) لان الصفة اذا كانت وصفا له وقائمة به بكون جهتهما واحدة وههنا العالم وصف لزيد وقائم به واما اذا كانت الصفة وصفا لسببه وقائمة به لاتكون كذلك وان كان اعرابهما من جنس واحد لكن لايكون ناشئا من وجهة واحدة لان الصفة حينئذ قامت بسببه ونشأت عنه فان قلت اذا كان كذلك كانت الصفة السببية خارجة عن التعريف فلايكون جامعا قلت لانها وصف مجازى لاحقيقى فلايضر خروجها ( وهى ) اى الجهة الواحدة الشخصية ( فاعلية زيد العالم لان المجئ المنسوب الى زيد ) الموصوف فى قولك جاءنى زيد العالم (فى قصد المتكلم منسوب اليه ) اى الى زيد (مع تابعه) العالم الا ان المجئ منسوب الى زيد بالاصالة والى العالم بالتبع (لااليه مطلقا ) سواء كان زيد موصوفا بالعلم اولا اذلوكان كذلك لاكتفى بذكر الموصوف فقط فلايحتاج الى ذكر الوصف ( فقوله كل ثان ) جنس ( يشمل التوابع) كلها المقصودة من التعريف مؤخرات كانت هذه الامور او مقدمات لان المراد بالثانوية الثانوية فى الرتبة لاالذكر على ماعرفت ( وخبر المبتدأ ) مؤخرا عن المبتدأ اومقدما عليه وجوبا اوجوازا ( وخبر كان وان واخواتهما ) اى اشباههما سواء

فى المثال وليس قولك ما جاءنى رجل الا راكبا كذلك يصح جعله قسيما وان كان ذوالحال فيه مستغرقا لمثل هذا الاستغراق ولك ان تقول انه اراد باستغراق ذى الحال ماهو كذلك بحسب الاصل والذات ولايخفى ان كون النكرة مستغرقة بوقوعها فى سياق النفى اوالنهى اولاستفهام اوغير ذلك وليس كذلك بل هو سبق هذه الاشياء كما صرح به الرضى على ان بعضهم منعوا الاستغراق فى امثال ذلك والاوجه ما اجاب به القائل مستنبطا من قول المص حسن التنكير ههنا لانه يقع ما بعد الا صفة عما قبلها فلا يصح ان يكون الحال صفة لها لانقطاعها وما اورده لاوروده لان مبنى الكلام مايصح فيه الاستثناء وقولك هذا مما يمتنع فيه دخول الا وقوله او بعد الا معناه اووقعه حالها بعد لا ولا تكاف فيه لدلالة المقام عليه وزعم كونه سهوا وان الصحيح اوقبل الا من الذهول عن قوله نقصا للنفى فانه يقتضى البعدية جز ماوقد جوزوا بعض الغافلين كون بعدههنا مبنيا على الضم بحذف المضاف اليه وتقدير الكلام اووقع بعد النكرة التى قبل الحال وانت غنى عن التنبيه على مافيه من الفساد (قوله) متناول اى كل واحد منها قيل وكذا

قدم الخبر على اسم كان اوعليها اولا وسواء قدم على اسم ان اولا (وثانى مفعولى ظننت) واخواته (واعطيت) واشباهه آخر وقدم وكذلك يشمل ثانى وثالث مفاعيل اعلمت وامثاله والحال والتميز وغيرها لان كل واحد منهما ثان متى لو حظ مع سابقه كان فى الرتبة الثانية منه فدخلت فى التعريف بقوله كل ثان (وقوله باعراب سابقه يخرج الكل من غير التوابع) لانها هى المقصودة منه (الاخير المبتدأ وثانى مفعولى باب ظننت واعطيت) وثانى وثالث مفاعيل اعلمت والحال من المنصوب نحو ضربت زيدا مجردا عن الثياب والتميز عن المنصوب نحو وفجرنا الارض عيونا لان كل واحد منهما باعراب سابقه (وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء) المستثناة (لان العامل فى المبتدأ والخبر وان كان هو الابتداء) على المذهب المنصور (اعنى التجريد عن العوامل اللفظية للاسناد لكن) اى الان (هذا المعنى) اى التجريد عنها للاسناد (من حيث انه يقتضى مسندا اليه) ليوجد مايدل على الذات (صار) التجريد عنها (عاملا فى المبتدأ) لما مر ان المبتدأ دال عليها اما تحقيقا او تأويلا (و) هذا المعنى ايضا (من حيث انه يقتضى مسندا) ليوجد مايدل على امر نسبى (صار) التجريد (عاملا فى الخبر) لان الخبر يدل على الامر النسبى (فليس ارتفاعهما) اى ارتفاع المبتدأ والخبر (من جهة واحدة) بل من جهتين يعنى ارتفاع المبتدأ من جهة كونه مسندا اليه وارتفاع الخبر من جهة كونه مسندا وان كان اعرابهما من جنس واحد (وكذا) اى كما ان الابتداء اعنى التجريد عنها للاسناد عامل فى المبتدأ والخبر من جهتين كذلك افعال القلوب منها (ظننت من حيث انه يقتضى مظنونا فيه) يعنى يقتضى مايدل على الذات بحيث يمكن ان يوجد الظن فيه ويكون قائما به (و) من حيث انه يقتضى (مظنونا) ان يكون وصفا يمكن ان يظن (عمل) اى ظننت (فى مفعوليه) يعنى عمل فى المفعول الثانى من حيث انه مظنون (فليس انتصابهما) اى المفعول الاول والمفعول الثانى (من جهة واحدة) بل عمل فيهما من جهتين وان كانا فى جنس الاعراب متفقين مثل ظننت زيدا عالما لان انتصاب الاول من جهة كونه مظنونا فيه وانتصاب الثانى من جهة كونه مظنونا لما عرفت (وكذلك) الافعال التى هى تتعدى الى مفعولين ثانيهما غير الاول كـ (اعطيت) مثل اعطيت زيدا درهما فانه (من حيث انه يقتضى آخذا) يعنى مايدل على الذات بحيث يمكن ان يقوم معنى الفاعلية بها وهو الآخذية (و) يقتضى ايضا (مأخوذا) يعنى مايدل على ذات يمكن ان يقوم معنى المفعولية بها وهو المأخوذية (عمل) اعطيت (فى مفعوليه فليس انتصابهما) اى انتصاب كل واحد منهما (من جهة واحدة) بل من جهتين (واعلم ان الاعراب المعتبر فى هذا التعريف) اى فى تعريف التوابع وهو قوله باعراب سابقه (بالنسبة) اى بالقياس (الى اللاحق) وهو التابع سواء كان الاول او الثانى او غيرهما وهو الثالث فصاعدا (والسابق) اى ماسبق بلا فصل سواء كان المتبوع اولا (اعم) خبران (من ان يكون) الاعراب

ضمير نحوه بل هو احق بالتأويل والاظهر ان المراد بنحو العراك المعرف باللام من المصادر وغيرها نحو مررت بهم الجم الغفير اى كثيرا ساترا بكثرتهم وجه الارض ونحو دخلوا الاول فالاول اى اولا فاولا وبنحو وحده المضاف من المصادر وغيرها نحو جاء الرجال ثلاثتهم الى عشرتهم فان هذه الاسماء الثمانية مضافات الى ضمائر ماتقدم منصوبات على الحالية فى الحجاز او قوعها موقع النكرات فانها فى معنى مجتمعين فى المجئ وتأكيدات لماقبلها فى تميم معربات باعرابه ولا يبعد ان يحمل الحال التى هى جملة داخلة فى نحوه لان الجملة ليست بنكرة اذ هى كالمعرفة من الاقسام الاسم بل هى مأولة بالنكرة فجمل العراك ونحوه مصدرا لجملة الحالية المحذوفة اطالة للطريق وبعد ارجاع ضمير نحوه الى قرينة وحده كما نعله الشارح قدس سره ينسد باب التأويل وانما الحاجة اليه اذا كان المراد ما افاده بقوله والاظهر اذ حينئذ يقال اى كل واحد من ذينك الاسمين لكن لا يصح ان يحمل قول المص عليه لان ارسلها العراك وحده على نهج واحد وهو ان كل واحد منهما سواء فى احتمال القولين المذكورين فى الشرح وقد نقل احدهما

فيهما (لفظيا) مثل قولك جاءنى زيد العالم (او) يكون فيهما (تقديريا) نحو جاءنى الفتى القاضى اوالاول تقديرى والثانى لفظى اوبالعكس (او) من ان يكون الاعراب فيهما (محليا) نحو ضربت انت اوالاول محلى والثانى اما لفظى او تقديرى او الثانى محلى والاول امالفظى اوتقديرى فامثلتهما واضحة على الفطن ( حقيقة اوحكما ) تفصيل للاعراب اى سواء كان ذلك الاعراب حقيقا اوحكميا ( فلا يرد ) مثال المحلى فى الاول (نحو جاءنى هؤلاء الرجال) فان الكسرة فيه ليست باعراب حقيقة ولاحكما لا لفظا ولاتقديرا بل الاعراب فيه محلى ولذالم يجز الحمل على لفظه بل على محله ومحله الرفع ولذا وجب رفع الرجال (و) مثال الاعراب الحكمى فى الاول ايضا (يازيد العاقل) فان ضم زيد وان لم يكن اعرابا حقيقة لكنه فى حكمه ولذا جاز الوجهان فى صفته المفردة على ماسبق وان لم يكن فى حكم الرفع لم يجز رفع صفته حملا على اللفظ ( و ) نحو (لارجل) فان فتح رجل فى حكم الاعراب اعنى به النصب ولذا اجيز حمل (ظريفا) على لفظه بالنصب ويجوز فيه البناء ايضا حملا على المنعوت والرفع حملا على المحل البعيد كماسبق (ثم) اى بعد ماعلمت الجنس والفصل وغيرها من القيود المذكورة فى التعريف اعلم (ان لفظة كل ههنا) اى فى تعريف التوابع ( ليست فى موقعها ) وموقعها مايكون المراد منه احاطة الافراد مثل كل انسان ناطق وكل حيوان جسيم نام حساس متحرك بالارادة (لان التعريف) اى تعريف اى جنس واى نوع (انمايكون) تعريفا (للجنس) كالحيوان والتوابع ( وبالجنس ) الظرفان متعلقان بالتعريف مثل جسم نام الخ وثان باعراب الخ ومثل تعريف الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد (لا) يكون التعريف (للافراد) مثل زيد ورجل لان الافراد من حيث هى هى لاتحتاج الى التعريف (و) لايكون التعريف ايضا ( بالافراد ) لان التعريف لايكون الا بذكر الجنس والفصل والافراد لايكون لها جنس ولافصل فلايكون التعريف بها (فالمحدود) ههنا ( بالحقيقة التابع ) الذى هو احد التوابع لان الجنس لايكون الا فى المفرد وفى الظاهر التوابع ( والحد مدخول هو كل وهو ثان باعراب سابقه من جهة واحدة) فلما دخل عليه كل كان التعريف للجنس بالافراد لان كلمة كل تفيد فى مدخولها عموم الافراد وشمولها اذا كان نكرة (لكنه) استدراك من قوله ليست فى محله وجواب له وتنبيه على فائدة دخول كل وهى صدق المحدود على كل افراد يعنى الاانه (لما دخل عليه) اى على التعريف المذكور (كل افاد) الضمير المستكن راجع الى الدخول المستفاد من ادخل اى افاد دخول كل (صدق المحدود) صريحا لان لفظة كل اذا دخلت على المحمول يلزم منه صدق الموضوع (على كل افراد الحد) نحو الحيوان كل جسم نام حساس متحرك بالارادة يعنى يصدق على كل فرد ممايصدق عليه الحد (فيكون) التعريف (مانعا) من دخول غيره فيه لانه لما صدق على كل الافراد لايصح ان يصدق على غيرها لان الدال على شئ ليس له ان

عن سيبويه وعليه اكثر النحاة وثانيهما منسوب الى ابى على وقد ذكره قدس سره اولا واخر قول سيبويه الذى ويختار المص ايضا كما هو الظاهر من كلامه فى الشرح حيث اتى به من غير اسناده الى احد ثم ذكر قول ابى على مصرحا بان هذا اختيار ابى على الفارسى لما رأى ان كون امثال ذلك مصادر منصوبة على انها مفعولات مطلقة للحال المقدر وهذا اى كون هذه المصادر مع قيامها مقام الاحوال منتصبة على المصدرية كما ينتصب على الظرفية ماقام مقام خبر المبتدأ من الظروف نحو زيد قدامك ولايعرب اعراب ماقام مقامه اهون من جعل المعرفة بالفعل كالنكرة وتأويلها بها لان باب الحذف واسع وهذا اقل قليل ومن المعلوم ان نحو قولك مررت بهم الجماء الغفير لا يتمشى فيه هذان الوجهان لانه ليس من المصادر وكذا نحو جاءنى الرجال ثلاثتهم فكيف يمكن ان يراد بنحوه ما زعمه اظهر وبأس فى ان يترك ذلك لانه معلوم بطريق المقايسة قال الرضى المعرف ظاهرا من غير المصادر اما باللام نحو قولهم مررت بهم الجماء الغفير واللام فى الاسمين زائدة كما فى قوله ولقد امر على اللئيم يسبنى فضيت ثمه قلت لا يعنينى

يدل على غيره ( والظاهر انحصار المحدود فيها ) اى فى افراد الحد ( لعدم ذكر غيرها ) اى غير افراد الحد ( فيكون ) الحد ( جامعا ) لافراده لانحصار المحدود فى افراد الحد ( فيحصل ) لنا ( حد جامع ) لافراده بسبب انحصار المحدود فيها ( ومانع ) من دخول غيره فيه بسبب صدق المحدود على كل افراد الحد بحيث لا يصدق على غيره ( يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه ) اى كون الحد جامعا لافراده ومانعا من دخول غيرها صار بدخول كل على الحد منصوصا و مصرحا واذا لم يدخل عليه كل لم يكن الجمع والمنع منصوصا و مصرحا بل مضمنا ولما فرغ من تعريف جنس التوابع شرع فى تعريف انواعها كما هو دأبه فقال ( النعت ) والصفة كلاهما بمعنى واحد قدمه لكونه اشد متابعة للمنعوت لكونه عينه لان العالم فى قولك جاءنى زيد العالم هو زيد لا غير واكثر استعمالا واوفر فائدة لكونه مذكورا سابقا صريحا فى قوله ولا يضاف صفة دون غيرها ( تابع ) لانه من التوابع ( جنس شامل للتوابع كلها ) يعنى شامل لما هو المقصود منه وغيره لكونه جنسا ( وقوله ) مبتدأ خبره قوله الآتى احتراز ( يدل على معنى فى متبوعه ) صفة للتابع ( اى يدل ) ذلك التابع حقيقيا كان اوسببيا ( بهيئة تركيبه مع متبوعه ) والهيئة مضافة الى التركيب ومع متعلقه به والضمير المجرور يرجع الى التابع اى دلالة التابع على معنى فى متبوعه لا تكون الا بوصف كونه مركبا مع متبوعه ( على حصول ) متعلق بقوله يدل ( معنى فى متبوعه ) ( مطلقا ) ( اى دلالة مطلقة ) يريد ان انتصاب مطلق على المصدرية اى على كونه صفة مصدر محذوف وهو الدلالة ولا يلزم من ذلك تأنيث مطلق لكون موصوفا مؤنثا لان المحذوف ليس كالمذكور ومع هذا الخفة مطلوبة فلا يرد قول من قال جعل مطلقا صفة الدلالة لا تساعده العبارة لانه حينئذ يجب تأنيث مطلق الا ان يقال لم يعتد بتأنيث المصدر او بتأنيث مالا بدله فى الدلالة على معناه من التاء لان فى قوله هذا وجها ( غير مقيدة ) تفسير للاطلاق ( بخصوصية ) بفتح الخاء ان كان الياء مصدرية لئلا يجتمع المصدر ان وضمها ان كانت نسبية ومضافة الى ( مادة من المواد ) بيانية يعنى دلالة النعت على معنى حاصل فى متبوعه مطلقة بحيث تعم جميع الامثلة غير مخصوصة ببعض الامثلة كما فى البدل وغيره ( احتراز عن سائر ) اى باقى ( التوابع ) لما مران السائر بمعنى الباقى ( فلا يرد عليه ) اى على تعريف النعت ( البدل فى مثل قولك اعجبنى زيد علمه ) فان علمه بدل اشتمال من زيد لان نسبة الاعجاب الى زيد تستلزم نسبة الى علمه لما سيجئ ( والمعطوف فى مثل قولك اعجبنى زيد وعلمه ) فان علمه فى المثالين وان دل على معنى فى متبوعه لكن دلالته عليه ليست مطلقة بل دلالته عليه ليست الا بخصوص مادة حتى لو جردت عنها لم يدل كل منهما عليه مثل اعجبنى زيد داره وداره ( ولا التأكيد لفظيا كان او معنويا ( فى مثل قولك جاءنى القوم كلهم ) اى جاءنى زيد زيد ولما كان فى دلالة التأكيد على معنى فى متبوعه ابهام بينه بقوله ( لدلالة كلهم على ) حصول ( معنى الشمول

ويقال ايضا ضربت بهم جاء غفير ومنه قولهم دخلوا الاول فالاول اى مترتبين واللام زائدة كما فى الجماء الغفير وقد يتبع ما قبله على البدل نحو دخل القوم الاول فالاول واما بالاضافة نحو جاءنى القوم ثلاثتهم واربعتهم الى العشرة وهذه الاسماء الثمانية اذا اضيفت الى ضمير ما تقدم منصوبة عند اهل الحجاز على الحال او قوعها موقع النكرة اى مجتمعين فى المجئ وبنو تميم يتبعونها ما قبلها فى الاعراب على انها توكيد له وما عداه غير بعيد ظهر بطلانه مما عرفته قال المص قد ذكره الجملة فيما يأول به نحوه وما اعترض به على مذهب الفارسى غير وارد لان اطالة الطريق وانما تلزم ان لو كان الفعل المحذوف محتاجا الى التاويل وليس فليس واعلم ان الاحسن فى قولهم جاؤا قضهم بقضيضهم ما اختاره بعض المحققين من ان المصدر فيه بمعنى اسم الفاعل اى قاضهم بقضيضهم اى مع مقضوضهم اى كاسرهم مكسورهم لان مع الازدحام والاجتماع كاسرا مكسورا والاصل فيه ان يكون قضهم مبتدأ وبقضيضهم خبره مثل قولهم كلمته فوه الى فى وهو هنا اظهر لانهم استعملوه على الاصل فقالوا كلمته فوه الى فى ثم انمحى من الجملتين

فى القوم ) يعنى لما قيل جاءنى القوم توهم ان المجئ صدر عن القوم كلهم اوعن بعضهم فالنسبة حقيقة اومجازية اندفع ذلك التوهم بقوله كلهم وعلم ان النسبة حقيقة واذا قيل جاءنى زيد توهم ايضا ان النسبة اليه حقيقة اومجازية فلما اكد بزيد الثانى اندفع وعلم ان ماهو المراد منهما الحقيقة ( فان دلالة التوابع فى هذه الامثلة ) من البدل والعطف والتأكيد ( على حصول معنى ) من العلم فى الاولين والشمول فى الاخير ( فى المتبوع ) متعلق بالحصول ( انماهى ) اى ليس دلالة تلك التوابع الا ( بخصوص موادها ) اى دلالتها ليس الا ببعض الامثلة لا كلها ( فلوجردت ) تلك الامثلة ( عن هذه المواد ) بان يكون التوابع فيها غير ذلك المذكور فيها ( كما يقال اعجبنى زيد غلامه ) مكان اعجبنى زيد علمه ( اواعجبنى زيد وغلامه ) مكان اعجبنى زيد وعلمه ( اوجاءنى زيد نفسه ) بدل جاءنى القوم كلهم ( الا تجد ) بالخطاب ( لها ) اى لهذه الامثلة ( دلالة على معنى فى متبوعاتها ) بصيغة الجمع المؤنث اى فى متبوع كل واحد منهما اما فى الاولين فظاهر لان الغلام يدل على الذات المعينة ولا يدل على معنى قائم بالغير فضلا عن ان يدل على معنى فى متبوعه واما فى الثالث فلان لفظ نفسه لا يدل على معنى قائم بالغير بل انما يدل على مايدل عليه زيد فى هذا المثال لان معنى النفس مطلقا الذات الا انه بالاضافة الى ضمير زيد كان المدلول عليه ذات زيد ايضا فصار كأنه قال جاءنى زيد زيد بخلاف نحو جاءنى القوم كلهم فانه يدل على معنى حاصل فى القوم وهو الشمول كما عرفت ( بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى فى متبوعها ) اى فى متبوع الصفة ( فى اى مادة كانت ) الصفة سواء كان عاملها لفظيا او معنويا اعلم ان العامل فى الصفة هو العامل فى الموصوف عند سيبويه وقال الاخفش العامل فيها معنوى سواء كان العامل فى الموصوف لفظيا او معنويا كما فى المبتدأ والخبر وهو كونها تابعة وقيل ان العامل الثانى يقدر من جنس العامل الاول يعنى يقدر فى قولك جاءنى زيد العالم جاءنى العالم والاول اولى لان المنسوب الى المتبوع فى قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه وحده فان المجئ فى قولك جاءنى زيد الظريف ليس فى قصدك منسوبا الى زيد مطلقا بل اليه حال كونه مقيدا بقيد الظرافة وكذا الحال فى جاءنى زيد العالم كما سبق ولما توهم ان لا فائدة فى ايراد الوصف لان الوصف انما يكون الخطاب به مع من هو عالم بثبوت الصفة دفعه بقوله ( وفائدته ) ( اى فائدة النعت غالبا ) اى فى غالب الاحوال ( تخصيص ) ( فى النكرة ) وهو فى عرف النحاة عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل فى النكرات ( كرجل عالم ) فان رجلا كان محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما وصف قل احتماله ( اوتوضيح ) ( فى المعرفة ) وهو فى عرفهم عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل فى المعارف ( كزيد الظريف ) فان زيدا وان كان معينا الا انه يحتمل غيره باعتبار تعدد الوضع فلما وصف بالظريف ارتفع الاحتمال الحاصل فيه ( وقد تكون ) اى فائدة النعت ( لمجرد الثناء ) اذا كان الوصف

اعنى قضضهم بقضيضهم وفوه الى فى معنى الجملة والكلام لما فهم منهما معنى المفرد لان معنى فوه الى فى صار مشافها او معنى قضضهم بقضيضهم كافة فلما اقامت الجملة مقامه وادت مؤداه اعرب ماقبل الاعراب منها وهو الجزء الاول اعراب المفرد الذى قامت مقامه وكذا يقال فى يدا بيد اى ذو يد بيد على حذف المضاف اى النقد بالنقد وكذا قولهم بعت الشاة بالشاة بدرهم اى شاة بدرهم اى كل شاة بدرهم كقولهم رجل خير من مرأة اى كل رجل كقوله تعالى علمت نفس ماقدمت اى كل نفس وكذا قولهم بعد الشاة شاة ودرهما والواو بمعنى مع كما فى كل رجل وضيعته اى شاة ودرهم مقرونان اى كل شاة نصب ههنا الجزأن لقبولهما الاعراب ( قوله ) فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا قيل الظاهر احوالا وليس به لافادة الحال ما يفيده الاحوال ( قوله ) ولم يكن الحال مشتركة قيل الحال المشتركة صاحبها مجموع المعرفة والنكرة ومجموع المعرفة والنكرة ليست بمعرفة ولا نكرة نحو جاءنى رجل وزيد راكبين فبقوله نكرة يخرج صاحب المشتركة ولا حاجة الى زيادة قيد ولم يكن الحال المشتركة بينهما وبين معرفة ومن هذا

معلوما قبل ذكره والثناء بالمد بيان صفة الكمال ( من غير قصد ) بيان لقوله لمجرد ( تخصيص ) كما في الاول (او) قصد ( توضيح ) كما في الثاني بان لايكون الموصوف نكرة ولا معرفة يحتاج الى الايضاح حتى اذا احتاج اليه لم يكن التوصيف لمجرد الثناء كما سبق ( نحو بسم الله الرحمن الرحيم ) بالجر فيهما على ان يكونا صفتين للفظ الله تعالى لان لفظ الله لا يطلق على غيره تعالى لا حقيقة ولا مجازا فلا يكون فيه احتمال حتى يحتاج الى الايضاح واما اذا كانا منصوبين بتقدير اعني او امدح او مرفوعين بتقدير المبتدأ فلا يكونان مما نحن فيه وكالاوصاف الجارية على القديم تعالى (او) اوقد يكون (لمجرد) ( الذم ) من غير قصد تخصيص اوتوضيح ولايليق ايضا المدح والثناء بل لايستحق الا الذم والقدح ( نحو اعوذ ) من عاذبه يعوذ وبابه قال التجأ اليه ( بالله ) اى التجئ واعتمد اليه تعالى واعتصم (من الشيطان) شيطان على وزن فيعال من الشطن وهو البعد وقيل على وزن فعلان من الشيط وهو الهلاك فعلى الاول منصرف وعلى الثاني غير منصرف ويدل على الانصراف في الاول وعلى عدمه في الثاني ماروى انه جاء رجل اسمه حيان الى ملك فقيل للملك اينصرف حيان ام لا فقال الملك ان اكرمته فلا ينصرف والا فينصرف ووجهوه بانه ان اكرمه فكأنه احياه فيكون من الحى فلا ينصرف لزيادة الالف والنون والعلمية وان لم يكرمه فكأنه اهلكه فيكون من الحين فينصرف ( الرجيم ) فعيل بمعنى مفعول للمبالغة في الرجم وهو ههنا اللعن والطرد وصف به مبالغة في كونه ملعونا ومطرودا ( او ) قد يكون النعت (لمجرد) ( التأكيد ) اى تأكيد معنى الموصوف فيما اشتمل الموصوف على الصفة تضمنا والتزاما ( مثل نفخة واحدة ) ( اذ الوحدة) المؤكدة ( تفهم من التاء ) والبناء ( في نفخة ) لان التاء للوحدة كتاء تمرة والبناء ايضا بناء الوحدة كضربة بالفتح ( فاكدت ) الوحدة المفهومة من التاء والبناء (بالواحدة) وانما اورد مثالا للتأكيد دون البواقع لزيادة الايضاح لان الوصف للتأكيد نادر وتلك كثيرة بحسب لا تحتاج الى التمثيل وقد يكون الوصف للتعميم نحو كان ذلك في يوم من الايام ووقت من الاوقات والكشف نحو الجسم الطويل العريض العميق الا ان المص لم يتعرض لهما لدخولهما تحت قوله اولمجرد التأكيد (ولما كان غالب مواد الصفة المشتقات) خبر كان اى لما كان اكثر امثلة الصفة مشتقا كاسم الفاعل وغيره ( توهم كثير) جواب لما (من النحويين) بيان لكثير ( ان الاشتقاق شرط في النعت) لكون دلالة المشتق على معنى في متبوعه ظاهرة لان احمر مثلا يقتضى بذاته شيئا متصفا بالحمرة فلذلك استضعف سيبويه نحو مررت برجل اسد (حتى تأولوا غير المشتق) الواقع صفة كالاسد في هذا المثال (بالمشتق) ثم جعلوه وصفا يعني اولوه بما يليق بالمقام (و) لما (لم يكن) عطف الجملتين على جملتي لما اى ولما لم يكن رده لجواز العطف على معمول عامل واحد ( هذا ) اى شرط الاشتقاق في الصفة وتأويل غير المشتق بالمشتق (مرضيا )ومقبولا ( للمصنف رده بقوله) (ولا فصل) لان



يظهر وجه بديع ليقيد تعريف صاحب الحال بكونه غالبا ومن له ادنى بصيرة لايجوز كون الجامع بين الامرين غير مندرج تحت واحد منها كيف وهذا محال بالضرورة الا ترى الى صحة اطلاقك للحيوان على المركب منه ومن غيره كالانسان وان ارادانه اذا كان صاحب الحال كذلك لا يكون معرفة فقط ولا نكرة كذلك لانه مجموعهما فسلم لكن لاوجه للتفرد حينئذ لان هذا مراد كل احد بل لايحتمل كلام الشارح قدس سره شيئا سوى ذلك وليس مراده قدس سره بهذا الكلام انه لابد في هذا الحكم من قيد كذلك للاحتراز به عن ذى الحال المشتركة بينهما كما وهمه القائل بل المراد بيان ما افاده قوله فان كان صاحبها نكرة ولايكون هذا اعني ثبوت صاحب الحال المشتركة وعدم كونه معرفة وحدها وجها مستقلا لما سبق من قوله غالبا كما لا يخفى (قوله) لانهما في المعنى مبتدأ وخبر فيه ان قائم رجل في الحقيقة قائم رجل فالتخصيص بالخبر المتقدم الذى ليس بظرف وهو لا ينفع في تصحيح الابتداء هكذا قيل وليس بشئ ضرورة جواز كون النكرة مبتدأ بسبب تقديم الخبر عليه واما انسداد ذلك التقديم

المقصود من النعت الدلالة على معنى فى متبوعه للتخصيص المتبوع او للتوضيح فلما حصل هذا المقصود جاز التوصيف سواء كان الدال مشتقا اوغيره (اى لافرق) لان الفصل فى اللغة القطع فلازمه الفرق فيكون تفسيرا باللازم ولاههنا لنفى الجنس وفصل فى محل النصب اسمها والظرف وهو بين مع متعلقه خبرها اى لافرق كائن (بين ان يكون) (النعت) (مشتقا) كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل (اوغيره) اى اويكون النعت غير مشتق كغير المذكورات (فى صحة) متعلق فلا فرق (وقوعه) اى وقوع غير المشتق (نعتا) مفعول الوقوع الذى هو مضاف الى الفاعل اى المشتق وغيره سواء فى وقوع كل منهانعتا (اذاكان وضعه) (اى وضع غير المشتق) يعنى فى التركيب بشرط ان يكون وضع غير المشتق (لغرض المعنى) وغرض المعنى من قبيل خاتم فضة والغرض مايترتب وجود على شئ ويقصدبه (اى لغرض الدلالة على المعنى الواقع فى المتبوع) (عموما) اى دلالة عامة اووضعا عاما (اى فى جميع الاستعمالات) فيه اشارة الى ان نصب عموما على الظرفية وان العموم فى الاستعمال ويجوز نصبه على المصدرية كما اشرنا اليه والمراد بالعموم الوضع العام سواء استعمل خبرا اوحالا اونعتا (مثل تميمى) فان النسبة الى بنى تميم لم تزل على المنسوب مادام منسوبا فى جميع الزمان يريد بالمثل الاسم المنصوب (وذى مال) يريد به ايضا ذا وفروعها (وان التميمى) لكونه اسما منسوبا (يدل دائما) اى فى جميع الا زمان سواء ذكر متبوعه اولم يذكر (على ان الذات ما) اى لذات من الذوات (نسبة الى قبيلة) بنى (تميم) فيقع صفة لذات وجد فيها هذا المعنى من غير تأويله بالمشتق سواء كانت تلك الذات نكرة نحو رجل تميمى اومعرفة نحو زيد التميمى (وذومال) لكونه بمعنى الصاحب وضعا (يدل على ان ذاتا ما صاحب مال) فتقع صفة لتلك الذات من غير تأويل ايضا (اوخصوصا) عطف على عموما (اى) اذا كان وضع غير المشتق لغرض المعنى (فى بعض الاستعمالات) يعنى لايدل على معنى فى متبوعه فى جميع الازمان بل فى بعض الازمان بان يكون ماوصفه به مذكورا لفظا (بان يدل فى بعض المواضع) يعنى عند ذكر الموصوف (على حصول معنى لذات ماوحينئذ) اى حين كونه دالا على حصول معنى لذات ما (يجوز ان يقع نعتا) لتلك الذات لوجود شرطه وهو الوضع لغرض الدلالة على المعنى الواقع فى المتبوع وكون موصوفه مذكورا لفظا (وفى بعضها) اى بعض المواضع (لايدل على ذلك) اى المعنى الواقع فى المتبوع لعدم ذكر متبوعه لالفظا ولاتقديرا لان المراد به حينئذ الدلالة على الذات فقط ولوكان المراد الدلالة على المعنى الواقع فى المتبوع لوجب ذكره واذا لم يذكر علم ان المراد الدلالة على الذات فقط (وحينئذ لا يصح جعله نعتا) (مثل مررت برجل اى رجل) ولكن بشرط ان يضاف الى لفظ موصوفه وان يضاف الى النكرة لان المضاف الى المعرفة ليس فيه ابهام وكذا انت

يختص بصورة الظرف اولا فهو نظر آخر ثم فى تعليل وجوب التقديم كذلك نظر لان ذا الحال لايحتاج الى تخصيصه بتقديم الحال عليه لانه ان كان فاعلا فقد تخصص بتقديم الحكم عليه وان كان مفعولا فلا يحتاج الى التخصيص اصلا ولو فرضنا احتياجه فهو متخصص بالحكم المتقدم ايضا والقول بان الحال حكما آخر فلا يجد التخصيص الحاصل بالقياس الى حكم كما ترى (قوله) والئلا يلتبس بالصفة فى النصب هذا هو الوجه كما صرح به المص فى الشرح قيل ينبغى ان لايفيد تخصيص ذى الحال بالاضافة الى نكرة ولا بصفة ولا باستغراق نحو رأيت غلام رجل راكبا ورايت رجلا عالما راكبا لان الالتباس بالصفة باق بعد وفيه مافيه (قوله) فعلى هذا معنى الكلام لان الحال لايتقدم على العامل المعنوى اتفاقا قيل كون مدار المخالفة بين العامل المعنوى والعامل الظرف كون اخرهما متفقا والاخر مختلفة فيه مما لايفيد العبارة اصلا ولا يرضى به المتدرب فى الاستفادة من دلالات الكلام فالوجه ان يقال المراد انه لايتقدم على العامل المعنوى اصلا بخلاف الظرف فانه يتقدم عليه فى الجملة وهو فيما تقدم

الرجل كل الرجل يراد به البليغ الكامل فاشانه (اى كامل فى الرجولية) بفتح الراء ان كانت الياء مصدرية وضمها ان كانت نسبية ( فاى رجل باعتبار دلالة فى مثل هذا التركيب) اى فى تركيب كان موصوفها فيه نكرة واضيفت هى الى عينه ( على كمال الرجولية ) يعنى باعتبار دلالتها على حصول معنى الكمال فى موصوفها (يصح ان يقع نعتا) لماقلنا فاى رجل مبتدأ ويصح ان يقع نعتا خبره والباء فى اعتبار متعلق بقوله يصح والمعنى فاى رجل فى مثل هذا المثال يصح ان يقع نعتا باعتبار دلالته على معنى الكمال ( وفى مثل اى رجل عندك لايدل على هذا المعنى) اى على معنى الكمال بل يدل على الذات فقط لعدم ذكر شئ قبلها صالح للموصوفية بها لا لفظا ولاتقديرا لكونه مبتدءً والظرف خبره (فلايصح ان يقع نعتا ) لعدم كون المراد دلالتها على معنى قائم بالغير بل المرادليس الا الدلالة على الذات فقط ( و ) ( مثل مررت ) (بهذا الرجل ) فان الرجل وقع صفة لهذا الدلالته على معنى حاصل فيه وهو الذات المعينة (فان هذا يدل على ذات مبهمة) لكون وضع اسم الاشارة ليس الالدلالته على الذات المبهمة (والرجل) يدل (على ذات المعينة ) لكون اللام فيه للتعريف فيكون مادخلت هى عليه معرفة (وخصوصية الذات المعينة ) فى الرجل بلام التعريف (بمنزلة معنى حاصل فى الذات المبهمة) فى هذا فيدل الرجل على معنى حاصل فى ذات هذا وهو الذات المعينة فيه فيقع صفة له بهذا المعنى فيكون معنى الكلام مررت بهذه الذات المعينة ( فلهذا ) اى لكونه دالا على الذات المعينة الحاصلة فى هذا (صح ان يقع الرجل صفة لهذا )فتكون الصفة للايضاح (وفى الموضع الاخر ) بضم الهمزة وفتح الخاء المعجمة جمع اخرى مؤنث آخر و آخر اسم التفضيل وههنا بمعنى الغير ( التى لايدل ) الرجل اى مثل جاءنى الرجل بدون ذكر هذا قبله اوالخل حامض والعسل حلو (على هذا المعنى ) دلالة مقصودة اى على المعنى الحاصل فى المتبوع بل انما تدل على الذات لاغير (لايصح ان يقع صفة ) لعدم الدلالة على المقصود حيث لايراد منه لدلالة على حصول معنى فى المتبوع (وذهب بعضهم) اى من القائلين باشتراط الاشتقاق فيه ( الى ان الرجل ) فى المثال المذكور ( بدل عن اسم الاشارة) بدل الكل لاصفة له لانه لايدل على معنى فى متبوعه بل يدل على الذات فكيف يقع صفة فيكون بدلا منه بدل الكل لان مدلوله مدلول الاول (و) ذهب (بعضهم) اى بعض منهم ( الى انه ) اى الرجل فيه ( عطف بيان ) لانه تابع غير صفة يوضح متبوعه وهذا يصدق عليه فيكون عطف بيان للايضاح والاكثرون ومنهم المصنف على ان ذا اللام وصف لاسم اشارة فى النداء وغيره لانه اسم دال على معنى فى تلك الذات المبهمة وهو الذات المعينة لماسبق وهذا حد النعت (و)(مثل مررت) (بزيد هذا) فان اسم الاشارة ههنا فى محل الجر على انه صفة لزيد لدلالته على معنى فى متبوعه وهو المشار اليه ولهذا فسره الشارح بقوله ( اى) مررت (بزيد المشار اليه) فكما يصح هذا يصح ايضا ما افاد

المبتدأ على الحال فيكون بناء الكلام على مذهب الاخفش وبعد تجويزه ان العامل المعنوى كما يخالف الظرف فى عدم التقدم عليه اصلا يخالف العامل الفعل المشتق ايضا فان الحال تتقدم عليها مطلقا فتخصيص المخالفة بالظرف مما لابد له من والحق الحقيق بالقبول الاعتراف بانحراف قلم الشارح قدس سره فى هذا المقام عن نهج الصواب لان كلام المص صريح فى ان الظرف من العامل المعنوى وان ذكر الظرف هنا من قبيل الاستثناء لئلا ينتقض به الحكم على العامل المعنوى كذلك على مذهب البعض فانه قال فى الشرح ولا يتقدم على العامل المعنوى لان العامل المعنوى ليس بقوى قوة اللفظى فاذا تأخر ضعف لانه وضع غير موضعه بخلاف الظرف لان الظروف اتسع فيها لكثرتها فاغتفر فيها مالايغتفر لغيرها هذا كلامه ومبنى ذهاب الشارح قدس سره الى هذا الوجه ماسبق من تحقيقه قبيل هذا فى قوله وعامله الفعل اوشبهه اومعناه كما اعترف به حيث قال وقد عرفت فيما قبل العامل المعنوى وان مثل الظرف خارج عنه داخل فى الفعل اوشبهه وانت خبير بانه غير مرضى فكذاما يبتنى عليه قال الرضى فى قوله السابق يعنى

معناه وهو مررت بزيد هذا الا ان اسم الاشارة لايقع صفة الا للعلم اوالمضاف الى
العلم اوالى الضمير اوالى مثله لما سيجئ ان الموصوف اخص من الصفة اومساو وفى
الثلاثة الاول يكون اخص وفى الاخير مساوياله واما فى غيرها فلا يوجد هذا المعنى
فلايكون اسم الاشارة صفة ( فهذا ) اى لفظ هذا ( فى هذا الموضع ) اى فى موضع
يلى فيه الاشارة الذات المعينة كالعلم وغيره مما يمكن انيكون موصوفا به ( يدل على معنى
حاصل فى ذات زيد ) وذلك المعنى هو المعنى المشاراليه ( فوقع ) اسم الاشارة (صفة له)
اى لزيد لايضاح المعنى الحاصل فيها فتكون الصفة للايضاح ( وفى المواضع الاخر التى
لايدل ) اسم الاشارة ( على هذا المعنى ) اى على معنى حاصل فى الذات بل المراد
منه الدلالة على الذات المشار اليها فقط مثل مررت بهذا الرجل او ياهذا الرجل
( لايصح ) فيها ( ان يقع صفة ) لعدم كون المقصود الدلالة على معنى غيره اذ لو كان
مقصودا لوجب ان يلى مايوصف به فلما لم يل علم انه لايراد منه معنى الوصفية ولمافرغ
من بيان ماهو الاصل فى النعت وهو الافراد لكون المطابقة فيه اتم شرع فى بيان ماهو
فى حكم الافراد فقال ( وتوصف النكرة ) اومافى حكمها من ذى لام يقصد به فرد مبهم
كما فى قوله ولقد امر على اللئيم يسبنى ( لا المعرفة ) لان الجملة من حيث هى جملة نكرة
لاتقع صفة للمعرفة لوجوب المطابقة فى التعريف والتنكير فلا توصف المعرفة بالجملة
اصلا ( بالجملة ) لامطلقا بل بالجملة ( الخبرية ) ( التى هى فى حكم النكرة ) فيوجد التطابق
بينهما (لان الدلالة على) حصول (معنى فى متبوعه) اى الصفة (كما توجد) اى الدلالة
على حصول معنى فى المتبوع (فى المفرد) الذى يكون صفة (كذلك) تأكيد لقوله كما (توجد)
الدلالة ايضا (فى الجملة الخبرية ) فيصح ان تقع صفة كما يصح وقوع المفرد ( وانما قيد
الجملة ) الواقعة صفة ( بالخبرية ) احترازا عن الانشائية لان فائدة الصفة كما سبق تخصيص
موصوفها كما فى النكرات اوتوضيحه كما فى المعارف فوجب انيكون الوصف موجودا
فى الحال والسابق ايضا حتى يخصص او يوضح والجملة الانشائية غير ثابتة فى الحال
ولافى السابق بل المراد منها الطلب فكيف تخصص اوتوضح فلا يصح ان تقع صفة
لانتفاء الفائدة ( لان الانشائية لاتقع صفة ) لماقلنا ( الابتأويل بعيد ) قيده بالبعيد لان
الجملة الخبرية الواقعة صفة ايضا مأولة اذالجمل التى لها محل من الاعراب فى تأويل مفرد
مسبوك منها الاان ذلك التأويل فيها قريب (كما اذاقلت) فى توصيف الجملة الانشائية بحسب
الظاهر ( جاءنى رجل اضربه ) اذاههنا ليست للشرط ولاللظرف بل زائدة لتحسين
الكلام ( اى مقول) يعنى جاءنى رجل مقول (فى حقه اضربه) فلما توهم منه ان المأمور
بالضرب المتكلم وليس كذلك دفعه بقوله ( اى مستحق لان يؤمر بضربه ) فلاتكون
الجملة الانشائية بعد التأويل صفة بل تكون مقول قول هو صفة وهو قول مقول او
مستحق فيكون من قبيل وصف الافراد لاوصف الجملة (ويلزم) (فيها) اى فى الجملة

شبه الفعل مايعمل عمل
الفعل وهو من تركيبه
كاسم الفاعل واسم المفعول
والصفة المشبهة والمصدر
ويعنى بمعنى الفعل مايستنبط
منه معنى الفعل ولايكون
من صيغة كالظرف والجار
والمجرور وحروف التنبيه
واسم الاشارة وحرف
النداء وحرف التشبيه
والمنسوب واسم الفعل
وعليه سائر المحققين واعلم
ان وجه الخلاف فى ذلك
اى الظروف وشبهه هو ان
سيبويه لايجيزه اصلا نظرا
الى ضعف الظرف واجازه
الاخفش بشرط تقدم
المبتدأ على الحال نحو زيد
قائما فى الدار بناء على
مذهبه مع قوة الظرف
حتى جاز ان يعمل عنده بلا
اعتماد فى الظاهر فى نحو
فى الدار زيد قائما مع تأخر
المبتدأ فانه وافق سيبويه
فى المنع فلا يجوز قائما
زيد فى الدار ولا
قائما فى الدار زيد اتفاقا
وذلك لتقدم الحال على
عامله الذى فيه ضعف
ماعند الاخفش ايضا لانه
ليس من تركيب الفعل
وشبهه وبذلك التفصيل
ظهر فساد القول القائل
فالاوجه الى تمام قوله لانه بنى
ذلك على ان يكون
الظرف عاملا لفظيا
عند الاخفش وان يكون
مراد المص بيان عدم
الجواز فى العامل المعنوى
مطلقا وجوازه فى
العامل اللفظى فى بعض
الصور فاعترض بناء على
زعمه الباطل بان هذا
الجواز لايختص بالظرف

الخبرية الواقعة صفة (الضمير) ولم يقل ويلزم عائد كما قال فى الجملة الواقعة خبرا فلابد من عائد لان المبتدأ لما كان مقتضيا للخبر ولا يوجد بدونه مذكورا او محذوفا كفى فى الربط الضمير وغيره واما الموصوف فلما كان يوجد بدون الصفة ولا يقتضيها ايضا وجب ان يكون الرابط ماهو الاصل فى الربط وهو الضمير ولا يجوز مايقوم مقامه لضعفه (الراجع الى تلك النكرة) لا الى غيرها لفظا او تقديرا مثل واتقوا يوما لا تجزى نفس الاية اى فيه (للربط) اى ليربط ذلك الضمير برجوعه الى الموصوف الجملة الواقعة صفة به كيلا يظن المخاطب انها اجنبية غير قابلة لكونها صفة (نحو جاءنى رجل ابوه قائم واذا لم يكن فيها) اى فى الجملة التى وقعت صفة (الضمير الرابط) الراجع الى تلك النكرة بل تكون خالية عنه (تكون) تلك الجملة (اجنبية بالنسبة الى الموصوف) لان الجملة من حيث انها جملة مستقلة فى الافادة لاتقتضى الارتباط بغيرها لاشتمالها على الاسناد التام المقتضى المسند اليه والمسند فلابد من رابط يخرجها عن الاستقلال ويحوجها الى شئ قبلها كيلا تكون اجنبية وهو الضمير وحده لما قلنا ولذا صرح به المصنف (فلا يصح ان تقع صفة له) اى لتلك النكرة لعدم دلالتها على معنى فى شئ قبلها بسبب كون الرابط مفقودا (مثل جاءنى رجل زيد عالم) (ويوصف) مبنى للمفعول (بحال الموصوف) الجار والمجرور نائبه سواء كان مفردا او جملة الا انه اذا كان مفردا يقع صفة للمعرفة والنكرة واما اذا كان جملة فلا يقع صفة الا النكرة لما سبق ولذا عدل به آخر البحث عن بيان كونه جملة (اى بحال قائمة به) اى بالموصوف فيه اشارة الى ان الاضافة لادنى ملابسة (نحو مررت برجل حسن) يجوز جعله لوصف المفرد ولوصف الجملة باعتبار ان يكون حسن اسما وفعلا (اذ الحسن) بضم الحاء (حال الرجل وصفته) وقائم به لان الحسن عرض لا يقوم بنفسه (و) يوصف (بحال متعلقه) بكسر اللام (اى) بحال (متعلق الموصوف) ولما اشكل عليه ان الوصف بحال المتعلق غير صحيح لان النعت على ماسبق تابع يدل على معنى فى متبوعه مطلقا وليس حال المتعلق معنى فى المتبوع فكيف يدل عليه اول قول المصنف بحال المتعلق بقوله (يعنى بصفة اعتبارية تحصل له) اى للموصوف (بسبب متعلقه) لان وصف المتعلق لما حصل بتأديب الموصوف وتعليمه اياه واصلاحه جاز ان يوصف الموصوف بوصف قائم بمتعلقه (نحو مررت برجل حسن غلامه) يجوز ههنا الوجهان الوصف بالمفرد والجملة (اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه) اى معنى حاصل فى الرجل (وان كان) الوصف وصفا (اعتباريا) اى مجازيا لانه بحسب الحقيقة وصف الغلام (فالاول) (اى النعت بحال الموصوف) اى بحال قائمة به (يتبعه) لاتحادهما فى الصدق حيث يصدق احدهما على ماصدق عليه الاخر فكأنهما شئ واحد فلزم المطابقة فى هذه الامور لئلا يلزم كون الشئ مثلا معرفة ونكرة فى حالة واحدة (اى) يتبع الوصف (الموصوف فى عشرة امور) لكن لا من حيث الاجتماع بل من حيث الوجوه ولذا فسره

(قوله)

بل يجرى فى الفعل والمشتق ايضا ولم يدر ان هذا التوجيه ليس بمثابة ماذكره قدس سره بل هو اقبح لان فيه المخالفة والعدول عما هو المراد من غير وجه مع عدم مساعدة التركيب وعدم اشتماله على ذلك يحتوى على نسبة القصور الى المدون بحيث لا يتصور مثل ذلك ممن له ادنى تمييز كان ذلك الجواز فى الظرف ليس بالاتفاق بخلاف الفعل والمشتق وايضا من جوزه فيه فقد جوزه فى بعض الصور بخلافهما فان الجواز فيهما معتبر على الاطلاق فكيف يؤتى بالظرف فى مقابلة العامل المعنوى بهذا المعنى (قوله) هذا اذا لم يكن الظرف داخلا فى العامل المعنوى قيل فيه نظر لان الظرف لايتقدم على العامل المعنوى الذى لم يكن ظرفا او شبهه من الجار والمجرور فاذا لم يدخل فى العامل المعنوى لم يصح ان الظرف الواقع حالا لا يتقدم على العامل المعنوى الا اذا كان ظرفا وكان القائل لم يتفطن لذلك من اطلاقهم العامل المعنوى على الظرف فى بيان تلك الضابطة (قوله) ولا على ذى الحال المجرور المتبادر من عبارة المتن ولا على العامل المجرور فالانسب الاوضح ان يقال ولا يتقدم على المجرور

قوله ( يوجد منها فى كل تركيب ) من التراكيب العربية ( اربعة ) لان الشئ الواحد لايكون واحدا وتثنية وجمعا ومذكرا ومؤنثا ومعرفة ونكرة وغيرها لكونها اضداد اولان هذه الامور العشرة اربعة انواع الاعراب والافراد والتثنية والجمع والتعريف والتنكير والتذكير والتأنيث فاخذ من كل نوع فرد فاجتمع فى كل تركيب اربعة (فى الاعراب) سواء كان فى كليهما لفظيا اوتقديريا اوفى احدهما لفظيا وفى الاخر تقديريا اوبالحركة اوبالحرف ( رفعا ونصبا وجرا ) النصب على الظرفية باعتبار المضاف اى فى حالة الرفع والنصب والجر (والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث) يعنى ان كان احدهما مذكر يجب ان لايكون الاخر مذكرا ايضا واذا كان احدهما مؤنثا يجب ان يكون الاخر ايضا مؤنثا وكذا الحال فى البواقى (الااذا كان) استثناء من قول الشارح يوجد منها فى كل تركيب اربعة اى الوصف (صفة يستوى فيها) اى فى الصفة (المذكر والمؤنث) لان الصفة اذا كانت كذلك لم يوجد فيها اربعة منها بل انما يوجد فيها ثلاثة منها لانتفاء التذكير والتأنيث فى تلك الصفة للمساواة بينهما ( كفعول بمعنى فاعل) بشرط ان يكون الموصوف مذكورا (نحو رجل صبور) بمعنى صابر (وامرأة صبورة) بمعنى صابرة اكتفاء فى الفرق بين المذكر والمؤنث بالموصوف واكتفاء بالقرائن والفرق بين الفاعل والمفعول واما اذا لم يذكر الموصوف فلا يستويان فيه لئلا يقع الالتباس بين المذكر والمؤنث فانه حينئذ يكون من عداد الاسماء (اوفعيل) ايضا (بمعنى مفعول) بشرط ان يذكر الموصوف قرينة ( كرجل جريح وامرأة جريح ) واما اذا لم يذكر فانهما لايستويان بل يفترقان بالتاء خوف اللبس نحو مررت بقتيل فلان وقتيلته وجعل الاستواء فى فعيل اذا ذكر الموصوف فى المفعول وفى فعول اذا ذكر الموصوف فى المفعول وفى فعول اذا ذكر ايضا فى الفاعل طلبا للعدل يعنى لئلا يكون الاستواء لاحدهما وعدمه للاخر ولم يعكس لان فى فعول ثقلا لاشتماله على الضمة والفاعل كثير الاستعمال لجريانه فى الافعال كلها والخفة فيه مطلوبة ولاشك ان الاستواء خفة فاعطى لما هو كثير الاستعمال ( وكان ) الوصف ( صفة مؤنثة تجرى على المذكر ) اى تجعل صفة للمذكر وتطلق عليه ( كعلامة ) ونسابة حيث يقال رجل علامة بمعنى كثير العلم ونسابة بمعنى كثير النسبة وهلباجة وهو الذى جمع كل شر (والثانى) ( اى النعت بحال متعلق الموصوف ) (يتبعه) اى يتبع الوصف الموصوف ( فى الخمسة الاول ) بضم الهمزة وفتح الواو جمع اولى مؤنث اول (وهى) الخمسة الاول (الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير) يعنى اذا كان الموصوف معرفا تكون الصفة ايضا كذلك كقوله تعالى ربنا اخرجنا من هذه القرية الظالم اهلها ومنكرا تكون الصفة ايضا كذلك نحو جاءتنى امرأة حامل وشاحها وكذلك البواقى (ويوجد منها) اى من تلك الخمسة (فى كل تركيب اثنان) لانه لايكون الشئ الواحد مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ومعرفة ونكرة لكونها

فى الاصح ولا على العامل المعنوى بخلاف الظرف هكذا قيل وانت خبير بان ماسبق كان احكام تقدم الحال على عامله وتأخره عنه وهذا حكم تقدم الحال على صاحبها وان الانسب ذلك اعنى تقديم حاله مع العامل فيه وامر التنادر ممنوع ولوسلم فما لايبالى به لظهور استحالة هذا الاعتبار ولم يلتفت المص قدس سره الى صورة كون صاحب الحال مرفوعا او منصوبا لجواز التقديم عليهما مطلقا وبيان صورة الامتناع يتبين جواز ماليس كذلك ثم الكوفيون منعوا تقديم الحال على صاحبها اذا كان صاحبها ظاهرا مرفوعا كان اومنصوبا اومجرورا الا فى صورة واحدة وهو اذا كان ذو الحال مرفوعا والحال مؤخرا عن العامل فيجوزون جاء راكبا زيد ولايجوزون راكبا جاء زيد وبعضهم يجوز ايضا تقديم الحال على ذى الحال المنصوب المظهر اذا كان الحال فعلا نحو ضربت وقد جرد زيدا واما اذا كان ذو الحال ضميرا فجوزوا تقديم الحال عليه مرفوعا اومنصوبا اومجرورا قالوا وذلك لان ذا الحال اذا كان مظهرو قدمت الحال عليه ادى الى الاضمار قبل الذكر لان الحال ضميرا يعود على ذى الحال المتأخر واما اذا كان ضميرا فالضمير ان

اضدادا ولان هذه الخمسة نوعان فيؤخذ من كل نوع واحد فحصل اثنان وانما يتبع الوصف الثانى موصوفه فى هذه الخمسة لانه لما كان الوصف فى هذا النوع وصفا سببيا اكتفى فى المطابقة بهذا القدر حطا لرتبة الفرع عن رتبة الاصل (و) لايتبع الوصف الموصوف (فى البواقى) (من تلك الامور العشرة) التى كان الوصف قد طابق الموصوف فيها فى القسم الاول (وهى) اى البواقى (ايضا) اى كالامور التى طابق الوصف الموصوف فيها يعنى كما كانت (خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث) يعنى ان الموصوف فى هذا القسم اذا كان مذكرا لا يجب ان يكون الوصف ايضا مذكرا نحو مررت برجل ضاربة امرأته واذا كان مؤنثا لايجب ايضا تأنيثه مثل مررت بهند ضارب ابوها وكذا الحال فى البواقى فيكون الوصف فى هذا القسم فى الخمسة الباقية (كالفعل) فى انه يدور تأنيثه وتذكيره ونظائرهما على الاسناد الى الفاعل ولايكون بالموصوفة فيها لكونه مسندا الى الظاهر (لشبهه به) اى لشبه الوصف بالفعل لكونه مسندا الى الظاهر بمنزلة الفعل (يعنى ينظر الى فاعله) اى فاعل الوصف (فان كان) فاعله (مفردا) مذكرا اومؤنثا (اومثنى) كذلك (اومجموعا) كذلك (افرد) الوصف سواء كان موصوفه مفردا ايضا نحو مررت برجل كريم ابوه اومثنى نحو مررت برجلين كريم ابوهما او مجموعا نحو مررت برجال كريم آباؤهم لئلا يلزم تعدد الفاعل لانه لو ثنى اوجمع حين كون فاعله مثنى اومجموعا لزم تعدده وهو ظاهر (كما يفرد الفعل) عند كون فاعله الظاهر مثنى اومجموعا مثل قام الزيدان وقام الزيدون (وان كان) الفاعل (مذكرا اومؤنثا حقيقيا بلا فصل) واقع بينهما (طابقه) اى طابق الوصف فاعله فى التذكير والتأنيث وان كان الموصوف بخلافه ليعلم من الاول الامر ان فاعله مذكر اومؤنث (وجوبا) تمييز من النسبة (كما يطابق الفعل فاعله) الظاهر وجوبا للعلة المذكورة (فى التذكير والتأنيث) مثل قام زيد وقامت هند (وان كان فاعله) اى فاعل الوصف الثانى (مؤنثا غير حقيقى اوحقيقيا) الا انه كان (مفصولا) عنه حيث وقع فصل بينهما (يذكر اويؤنث) ذلك الوصف يعنى بخير بينهما يذكر لكونه غير حقيقى اومفصولا ووجوب التأنيث انما يكون اذا كان الفاعل مؤنثا حقيقيا بلا فصل لما مر ويؤنث لكون فاعله مؤنثا وان كان غير حقيقى اومفصولا (جوازا) ولما فرغ من بيان تشبيه النوع الثانى بالفعل فى الخمسة الباقية اورد امثلتها على ترتيب اللف فقال (تقول) ايضا حالها وزيادة فى التفهيم (مررت برجل قاعد غلامه) كان (مثل) مررت برجل (يقعد غلامه و) مررت (برجلين قاعد غلاماهما) كان (مثل) مررت برجال (يقعد غلاماهما و) مررت (برجال قاعد غلمانهم) كان (مثل) مررت برجال (يقعد غلمانهم ومررت بامرأة قائم ابوها) اعاد لفظ مررت تنبيها على ان هذه الامثلة اوردها لتأنيث الفاعل فتكون مغايرة للمعطوف عليه كان (مثل) مررت بامرأة (يقوم ابوها و) مررت (برجل قائمة جاريته) مثال

يشتركان فى عودهما على مفسر لهما واما جواز تلك الصورة الواحدة اعنى نحو جاءوا كبا زيد فلشدة طلب الفعل للفاعل فكان الفاعل ولى الفعل والحال ولى الفاعل فلايكون ضميرا قبل الذكر لكن المتن مصنف على مذهب البصريين وانما اجاز البصرية تقديم الحال على صاحبه المرفوع والمنصوب مطلقا لان النية فى الحال التأخير عن صاحبه فلا يكون اضمارا قبل الذكر (قوله) لم يتقدم عليه اتفاقا قبل الا اذا كان المضاف بحيث يمكن حذفه واقامة المضاف اليه مقامه نحو فاتبع ملة ابراهيم حنيفا وليس كذلك لانهم اطبقوا على ان المجرور بالاضافة اليه لم يتقدم الحال عليه سواء كانت الاضافة محضة كما فى قوله تعالى اتبع ملة ابراهيم حنيفا اولا كما فى المثال المذكور فى الشرح على ماصرح به الرضى وغيره وليت شعرى لم لم يتفطن القائل لاطلاق الحكم مما اتى به قدس سره فى البيان والتعليل وهو انهم عللوا ذلك بان الحال تابع وفرع لذى الحال والمضاف اليه لايتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا (قوله) نحو جاءنى مجردا عن الثياب ضاربة زيدا الاولى فلايقال جاءنى آه (قوله) لان الحال تابع وفرع لذى الحال قيل نقض بجواز

كون الفاعل مؤنثا حقيقيا كان (مثل) مررت برجل (تقوم جاريته و) مررت (برجل معمور اومعمورة داره) مثال لكون الفاعل مؤنثا غير حقيقي وهذا مثل مررت برجل يعمر داره بالياء التحتانية اوالفوقانية ولم يأت له نظير من الفعل اكتفاء بالسياق والسباق (او) مررت برجل (قائم او) برجل (قائمة فى الدار جاريته) مثال لما كان فاعله مؤنثا حقيقيا مع الفصل كان هذا (مثل) مررت برجل يقوم او تقوم) بالتذكير والتأنيث (فى الدار جاريته فان قلت) منشأ هذا السؤال التفريق بين النوعين بان يتبع الوصف الموصوف فى الامور العشرة كلها فى الاول ولم يتبع فى الثانى الا فى الخمسة الاول وفى الخمسة الاخر صاره كالفعل مع انه فى الاول ايضا يجوز ان يصير الوصف فيها كالفعل فكان على المصنف ان يقول ويتبعه فى الخمسة فقط سواء كان وصفا بحال الموصوف او متعلقه فان كان كذلك فان قلت (اذا نظرت) ايها الطالب المستفيد (حق النظر) منصوب بنزع الخافض اى بحق النظر اى بعين الانصاف من غير تعنت ولا عناد فى اساليب الكلام وسياقه وسباقه (وجدت) النوع (الاول وهو الوصف بحال الموصوف) اى بحال قائمة به (ايضا) اى كالنوع الثانى وهو الوصف بحال متعلق الموصوف (فى الخمسة البواقى الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير (كالفعل) فى ان يدور تذكيره وتأنيثه وافراده وتثنيته وجمعه على الاسناد الى الفاعل (لان فاعله) اى فاعل الوصف الذى هو بحال الموصوف (الضمير المستكن فيه) لكونه مشتقا اوفى حكمه يحتاج الى الفاعل وهو اذا لم يكن ظاهرا فضمير امابارز او مستكن وفى الصفات لايكون الا مستكنا لان كون الضمير بارزا مخصوص بالفعل كما سيجئ (الراجع الى موصوفه) للربط (والفعل اذا اسند الى الضمير) الراجع الى شئ قبله يكون مفردا اذا كان مرجعه مفردا و (يلحقه) اى الفعل (الالف) اى الف الضمير (فى التثنية) اذا كان مرجعه مثنى لوجوب مطابقة الضمير مرجعه (و) يلحقه (الواو) اى واو الضمير اذا كان المرجع جمعا مذكرا عاقلا (فى جمع المذكر العاقل و) يلحقه (النون) اذا كان مرجعا جمعا مؤنثا (فى جمع المؤنث) السالم لان النون علامة الجمع المؤنث كما ان الواو علامة الجمع المذكر العاقل (ويؤنث) الفعل اذا كان مرجع الضمير المستكن فيه مؤنثا (فى الواحدة المؤنثة) ويذكر ايضا فى الواحد المذكر اذا كان مرجعه مذكرا ولما بين فى السؤال ان الوصف بحال الموصوف فى الخمسة البواقى كالفعل اوردا مثلتها على ترتيب اللف ايضاحا فقال (ولذلك) المذكور (قلت) بتاء الخطاب (مررت برجل ضارب) فى الافراد والتذكير مثل مررت برجل يضرب (و) مررت (برجلين ضاربين) فى التثنية مثل مررت برجلين يضربان (و) مررت (برجال ضاربين) فى الجمع المذكر العاقل مثل مررت برجال يضربون (و) مررت (بامرأتين ضاربتين) فى التثنية (و) مررت (بنسوة ضاربات)

راكبا جاء زيد مع عدم جواز تقديم ذى الحال ثم قيل ولك ان تعتذر بجواز تقديم ذى الحال لاداء هذا المعنى بعينه الا انه لايسمى فاعلا بل مبتدأ ولا يخفى ان ايراد سوء النقض وكذلك الاعتذار بذا كلاما من سوء الفهم فتدبر (قوله) لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به قيل فيه ان المقصود من النعت ايضا بيان الهيئة و مع ذلك اشترط المص فيه ان يكون مشتقا او جامدا يكون وضعه لغرض المعنى فينبغى ان يكون الحال ايضا كذلك اذ الاعتذار بما يدل على الهيئة وليس الغرض من وضعه تلك وليس عن الاطلاق وسلامة الفهم لان قصد المص موالرد على النحاة فان جمهورهم شرطوا اشتقاق الحال وان كان جامدا تكلفوا رده بالتأويل الى المشتق قالوا لانها فى المعنى صفة والصفة مشتقة او فى معنى المشتق فقالوا فى نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا هذا مبسرا اطيب منه مرطبا اى كائنا بسرا او كائنا رطبا وهذه ناقة الله لكم آية اى دالة قال المص وهو الحق لا حاجة الى هذا التكلف لان الحال هو المبين للهيئة كما ذكره فى حده وكل ماقام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا

في الجمع المؤنث (كما تقول في الفعل) اذا اسند الى الضمير مررت برجل (يضرب و) مررت برجلين (يضربان و) ومررت برجال (يضربون) مررت بامرأة (تضرب و) مررت بامرأتين (تضربان و) مررت بنسوة (يضربن) هكذا هذا السؤال بعبارة الرضى (فلم خصصت الثاني بهذا الحكم) الباء دخلت ههنا على المقصود لان المقصود عليه هو الثاني والمعنى فلم جعلت هذا الحكم اعنى التبعية للموصوف في الخمسة الاول وكونه كالفعل في البواقي مختصا بالنوع الثاني مع انه يجوز ان يجرى هذا الحكم في النوع الاول ايضا كذلك من غير تفرقة (قلنا) في جوابه (المقصود الاصلي في هذا المقام) في تبعية الوصف الموصوف وعدم تبعيته (بيان نسبة الوصفين) اى الوصف بحال الموصوف والوصف بحال المتعلق (الى الموصوف) متعلق بالنسبة (بالتبعية) متعلق بها ايضا في الاول (وعدمها) اى عدم التبعية في الثاني يعني بيان تعلق الوصف وارتباطه بالموصوف بالتبعية له في الامور المذكورة وعدم تعلق الثاني وارتباطه له بالتبعيته فيها بل في بعضها (ولما كان الوصف الاول) اى الوصف بحال الموصوف (يتبعه) اى يتبع الوصف الموصوف (في الامور العشرة) المذكورة سابقا وكان يوجد في كل تركيب منها اربعة لما سبق (وكان) الوصف الاولى (لا تخرجه مشابهة) الوصف الاول (للفعل في الخمسة البواقي عن هذه) متعلق بلا تخرجه (التبعية) يعني تبعية الوصف الموصوف في الامور العشرة (لما عرفت) اى لمكان الاتحاد والاتصال بينهما في الصدق والمعنى كأنهما صارا شيئا واحدا (اكتفى) جواب لما اى المصنف (فيه) اى في الوصف الاول (بالحكم عليه) اى على الوصف الاول (بالتبعية) اختصار اوا علاما بان هذا الوصف قائم بموصوفه لا بسببه فكأنه مسند اليه لا الى ضميره (بخلاف الوصف الثاني) فانه قائم بسببه لا بموصوفه (فانه) اى المصنف (لما حكم عليه) اى على الوصف الثاني (بالتبعية) اى بان يتبع الوصف الموصوف (في الخمسة الاول) الاعراب بانواعه الثلاثة والتعريف والتنكير بمناسبة كونه وصفا سببيا وهذا القدر يوجب المتابعة فيها لانها امور ضعيفة تحصل بادنى مناسبة بخلاف الخمسة الاخر فانها امور قوية تقتضي مناسبة قوية (لم يكتف) المصنف (فيه) اى في الوصف الثاني (بالحكم بعدم التبعية) فيها (فانه) اى الحكم بعدمها فيها (غير مضبوط) لان في بعضها يناسب الافراد كما اذا كان الفاعل مثنى او مجموعا وفي بعضها يجب التذكير والتأنيث كما اذا كان الفاعل مفردا مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل وفي بعضها جاز التأنيث والتذكير كما اذا كان مؤنثا حقيقيا مع الفصل او مؤنثا غير حقيقي بدونه (بل بين) المصنف (ضابطة عدم تبعيته له) اى تبعية الوصف للموصوف (بكونه) اى بكون الوصف الثاني (كالفعل بالنسبة الى ظاهر بعده ليتبين حاله) اى حال ذلك الوصف (عند عدم التبعية) اى ليعلم انه يكون حال الوصف الثاني عند عدم كونه تابعا لمتبوعه

يتكلف تأويله بالمشتق فلا يصح ان يقال يلزم ههنا من اشتراط ما اشتراط في الصفة فانه لا اعتداد بما يدل على الهيئة وليس الغرض من وضعه تلك كما لا يذهب على ذى فطرة سليمة (قوله) ولا حاجة الى ان يؤول البسر بالمبسر قيل لم يأت البسر بمعنى الصائر بسرا وجاء المرطب بمعنى الصائر رطبا كما جاء بمعنى الصائر عليه رطبا و ح تكون صفة النخلة فوجه قوله لا حاجة الى تأويل البسر بالمبسر انهم كانوا يؤولون الجامد باسم فاعل والمفعول المصنوع اذا لم يوجد في استعمالهم اذا مقصودهم تحصيل معنى الصفة في الجامد وذا لا يتوقف على وجود مشتق من لفظه وتفسيره المشتق المفروض انما هو لتصوير المراد به واما قوله من ابسر النخل فيدل على انه جاء المبسر لكن صفة للنخل فهو انما يصح اذا كان هذا اشارة الى النخل لا الى ما دليه وهو غير ظاهر لانه وان سمى مبسرا لكن لا يسمى بسرا حتى يصح جعله حالا من غير تأويل كما اختاره المص فالوجه ان هذا اشارة الى ما على النخل والموجه ما قدمناه ومن الظاهر ان مراد الشارح ما نسبه القائل الى نفسه وهو اطلاق بسرا او رطبا بمعنى مبسرا او مرطبا المعتبرين بمعنى كائنا بسرا او كائنا رطبا

كالفعل كماسبق ولما نشأ فى الوصف الثانى من تشبيهه بالفعل ابهام و اجمال ارادان يوضحه ويفسره ليفيد زيادة معرفة به فقال (ومن ثمة) ( اى ومن اجل كون الوصف الثانى فى الخمسة البواقى كالفعل) (حسن قام رجل قاعد غلمانه ) لان الصفة اذا اسندت الى الاسم الظاهر يحسن افرادها لانها حينئذ صارت كالفعل ولولم تكن كالفعل وكانت تابعة للموصوف لوجب ان يقال قام رجل قاعد غلمانه لمطابقته الموصوف وامتنع قام رجل قاعدة غلمانه لعدم المطابقة (كماحسن ) قام رجل ( يقعد غلمانه وحسن ايضا ) ان يقال قام رجل ( قاعدة غلمانه ) لكن الاول احسن لكونه اخف وعدم كون التأنيث حقيقا لانه اذا كان كذلك يكون التذكير اولى لكونه اصلا ( لان الفاعل ) وهو غلمانه (مؤنث) لان الجمع لكونه بمعنى الجماعة يكون مؤنثا الاجمع المذكر السالم وسيأتى الا انه (غير حقيقى) لمامران تأنيثه لكونه بمعنى الجماعة فلا يكون حقيقيا ( كما حسن) ان يقال قام رجل ( تقعد غلمانه ) بالتاء المنقوطة بنقطتين من فوق للتأنيث لانها قد تكون التذكير كما فى المخاطب المذكر (وضعف) ( قام رجل ) ( قاعدون ) بالحاق علامة جمع المذكر وهى الواو والنون فى الرفع ( غلمانه ) ولولم يكن كالفعل لامتنع لانه يلزم منه تعدد الفاعل بلاعطف (لانه) اى لان مثل هذا التركيب ( بمنزلة ) قام رجل ( يقعدون غلمانه ) الا ان ضعف قاعدون غلمانه اقل من ضعف يقعدون غلمانه لان الالف والواو فى الفعل فاعل فى الاغلب و تجريدهما عن كونهما علامتى التثنية والجمع ضعيف بخلافهما فى مثنى الاسم و مجموعه فانهما حرفان وضعتا علامتين لهما ولم تكونا اصلا فاعلا اذ لو كانتا كذلك لما انقلبتا فى حالتى النصب والجر بل هما حرفا اعراب سواء كانتا فى المشتق اوغيره ( ولحاق ) مصدر من لحق على وزن ذهاب كاللحوق ومضاف الى الفاعل ( علامتى المثنى ) اى الالف ( والمجموع ) اى الواو ( فى الفعل المسند الى ظاهرهما ) اى المثنى والمجموع اشارا من اول الامر ان فاعلهما مثنى او مجموع كما ان الفعل المسند الى ظاهر المؤنث الحقيقى بلا فصل ايذانا من اول الامر الى ان فاعله مؤنث (ضعيف) اى جائز مع ضعف لاشعاره بحسب الظاهر تعدد الفاعل من غير عطف ( ويجوز) (من غير حسن) لكون الصيغة جمعا ( ولا ضعف ) لعدم شبهه الفعل ان يقال قام رجل ( قعود غلمانه ) لعدم جريانه على الفعل لان جمع التكسير فى حكم المفرد فكأنه يجمع ( وان ) للوصل (كان قعود جمعا ) اى جمع قاعد كشهود وجلوس وسجود (ايضا) اى (كما) ان (قاعدون) جمع قاعد (لانك اذا كسرت) من التكسير ( الاسم المشابه للفعل) لا مطلق الاسم يعنى اذا جعلته جمعا مكسرا ( خرج ) ذلك الاسم لكون جمع التكسير مخصوصا بالاسم ( لفظا عن موازنة ) اى الاسم المجموع المكسر ( الفعل ومناسبته له ) فى الحركات والسكنات وعدد الحروف مع انها اقوى وجوه المشابهة (لان الفعل لايكسر) لانه لايقبل التغيير فيكون التكسير من خواص الاسم

لما على النخل من غيران يثبت ابسر ماعلى النخل ثم ان تجويز ارطب ماعلى النخل دون ابسر كماترى ( قوله )لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم قيل الاظهر لما كان المستتر بالنسبة الى المظهر والبارز كالعدم وليس مما يلتفت اليه لان سوق الكلام يقتضى التعبير كما ذكره قدس سره (قوله) لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس فلا يتقيد الاشارة بحالة البسرية قيل فيه انه فليكن ح حالا مقدرة ولا يخفى انه من سوء الفهم لان المراد ان الشئ اذا قيد بحال لزم ان يكون على تلك فى قصد المتكلم فاذا جعل بسر الهذا وجب ان يكون فى حال الاشارة بسرا لاغير ونحن نعلم ان معنى المقصود بخلاف ذلك حتى او قال عند وجود بلح اورطب هذا بسرا اطيب منه رطبا كان مستقيما (قوله) ثمرة نخل بسرا اطيب منه رطبا قيل يقال هذا المثال مصنوع لا يوثق به ولايخفى بطلانه اذ ليس المقصود بمثل هذا المثال اثبات امر لا يكون ثابتا بدونه بل التنبيه على فساد هذا الرأى من جهة المعنى قال المص فى الشرح الثالث من الوجه الدلالة على عدم استقامة ذلك القول ان تقول ثمرة نخلتى بسرا اطيب منه رطبا والمعنى بحاله والتعلق امر معنوى واذا وجد تعلقه

لانه يقبل التغيير ( فلم يكن ) قام رجل ( قعود غلمانه ) بجمع التكسير (مثل)قام رجل ( يقعدون غلمانه ) فى الضعف لعدم مشابهته له فلم يرث منه الضعف ولم يكن حسنا ايضا لعدم مطابقته موصوفه ولايذان تعدد الفاعل بلاعطف ضمنا وان لم يؤذن لفظا ( الذى ) صفة للمشبه به وهو قوله مثل يقعدن غلمانه ويجوز ان يكون صفة للمشبه وهو قوله قعود غلمانه ( اجتمع فيه فاعلان ) بلا عطف الضمير المرفوع و غلمانه ( فى الظاهر ) متعلق باجتمع لانه فى الحقيقة لم يجتمع فيه فاعلان ( الى ) استثناء من قفوله فاعلان فى الظاهر يعنى الاان يأول باحد الوجوه الثلاثة فح لايلزم اجتماع الفاعلين الاول ( ان يخرج الواو ) سواء كانت فى الاسم او الفعل (من الاسمية الى الحرفية) يعنى ان يجعل الواو حرفا دالا على ان الفاعل الآتى مجموع من اول الامر وهذا اضعف الوجوه الثلاثة لانه يلزم منه الغاء الحرف (او) يعنى الثانى ان ( يجعل المظهر ) الواقع بعده ( بدلا من المضمر) يعنى يكون الواو ضميرا بارزاً والمظهر بعده بدلا منه بدل الكل لان الظاهر يبدل من المضمر الغائب بدل الكل على ماسيأتى وهذا اوسط الوجوه لانه وان لم يلزم منه الغاء الحرف الا انه يشعر به (او) يعنى الثالث ان ( يجعل الفعل ) مع فاعله (خبرا مقدما على المبتدأ ) الذى هو الاسم المظهر لانه حينئذ يجعل مبتدءً اى ان يجعل الفعل مع فاعله جملة فى محل الرفع على انه خبر مقدم ويجعل الاسم الظاهر الذى وقع بعده مبتدءً وتكون الجملة الاسمية صفة لما قبلها وهذا اقوى الوجوه لانه يجوز تقديم الخبر على المبتدأ اذا كان معرفة وان كان الاصل فيه التقديم لفظا على ماسبق ولما فرغ من تعريف النعت وبيان بعض احواله شرع فى بيان مالايجوز وصفه ولا توصيفه فقال ( والمضمر ) مطلقا سواء كان متكلما او مخاطبا او غائبا ( لايوصف ) مبنى للمفعول نائبه ما استكن فيه راجع الى المضمر يعنى ان المضمر مطلقا لايكون موصوفا بشئ مثله او بغيره لانه لم توجد معرفة مساوية له فى التعريف او اوضح منه حتى يوصف بها للايضاح و (لان ضمير المتكلم) متصلا كان او منفصلا (و) ضمير ( المخاطب ) ايضا كذلك كل واحد منهما ( اعرف المعارف واوضحها ) فتوصيف كل منهما للتوضيح لا يجوز لانه لايمكن التوصيف للتخصيص لما انه مخصوص بالنكرة والتوضيح تحصيل الحاصل ( فلاحاجة لهما ) اى ضمير المتكلم والمخاطب ( الى التوضيح ) لما عرفت انهما اوضح واعرف فاذا لم يحتج فيهما الى التوضيح فلان لا احتياج لهما الى التخصيص اولى لانه لا يكون الا فى النكرات فلما ورد ان ذينك الضميرين لكونهما اعرفين واوضحين لا احتياج لهما الى التوضيح الا ان ضمير الغائب لما كان فيه ابهام مايجوز توصيفه دفعه بقوله ( وحمل عليهما ) اى على ضمير المتكلم والمخاطب فى عدم التوصيف (ضمير الغائب) وان كان فيه ابهام من وجه لانه من جنسهما يعنى كما ان ذينك الضميرين لايوصفان كذلك ضمير الغائب لايوصف ايضا حملا عليهما واجاز الكسائى توصيفه

( متمسكا )

ههنا بالخبر وجب تعلقه فى المسائل الاخر بضرورة ان المعنى واحد والا لم يكن المعنى واحدا وقد ذكر المعرِ وجوها آخر فى ابطالها اقويها ان اسم الاشارة اذا تقيد بحال لم يكن الخبر مقيدا بدليل قولهم هذا زيد قائما فان الخبر بزيد عن المشار اليه غير مقيد بالقيام فان زعم زاعم انه مقيد بانه اذا كان قائما فهو زيد ايضا فاخباره بزيد انما هو فى الحال القيام لم يستقم لانه يؤدى الى ان يكون غير زيد فى غير حال القيام فاذ زعم زاعم ان ذلك من قبيل المفهوم وهو غير لازم فليس الامر كما زعمه لما بينا ان الحال حكم بالتقييد على ما قيد به كقولك جاءنى زيد راكبا فانت حاكم على المجئ المذكور بقيد الركوب فلو قدر المجئ من غير ركوب كان مخالفة للمنطوق لا للمفهوم وانما المفهوم امر وراء ذلك وهو عكسه وذلك هو تقدير غير الركوب عند عدم المجئ فاذا ثبت ذلك فلو جعلنا الاخبار بزيد مقيدا بالقيام كان كالاخبار بجاءنى المقيد بالركوب فكما لم يستقم تقدير المجئ من ركوب فكذلك لا يستقيم تقدير زيد من غير قيام وذلك فاسد واذا لم يكن الخبر مقيدا هنا لم يكن مقيدا ثمه فاذا كان الخبر مطلقا غير مقيد فسد المعنى

متمسكا بقوله تعالى • لااله الا هوالعزيزالحكيم • وحمل الجمهور مثله على البدل او على ان هو اسم من اسماء الله فحينئذ يكون اسما ظاهرا يجوز توصيفه كما لوجعل الضمير علما وحينئذ يجـوز توصيفه ( و ) حمـل ( على الوصف الموضح ) اسم فاعل من اوضح فى عدم جواز التوصيف ( الوصف المادح ) اى كون الصفة للممدوح (و) الوصفى ( الذام) اى كونها للذم (وغيرهما) من كونها للتأكيد يعنى كما ان الضمير بانواعه لايوصف للتخصيص والتوضيح لايوصف ايضا للمدوح والذم والتأكيد لان هؤلاء فروع الوصف الموضح فى الافادة لان الاصل فى وصف المعارف التوضيح والمضمر لما لم يوصف للتوضيح مع انه اصل فعدم الوصف بهؤلاء يكون هوالاولى لان مرتبة الفرع ادنى من مرتبة الاصل فلم يوصف مطلقا ( طردالباب ) (ولايوصف به) اى لايكون الضمير مطلقا متكلما كان اومخاطبا اوغائبا صفة لشئ تخصيصا اوتوضيحا اوغير ذلك كمالايكون موصوفا (لانه) اى الشان ( ليس فى المضمر معنى الوصفية ) بل ليس فيه الاالدلالة على الذات فقط (وهو) اى معنى الوصفية( الدلالة ) اى دلالة اللفظ (على قيام معنى بالذات) مثل احمر مثلا فانه يدل على ذات مايقوم بها معنى الحمرة وهذا المعنى لايوجد فى الضمير ( لانه ) اى المضمر انما ( يدل على الذات ) كاسم الجامد مثل زيد ورجل وفرس (لا) يعنى لايدل ( على قيام معنى بها ) اى بالذات لانه ليس فيه ذلك المعنى حتى يدل عليه ولانه لااعرف منه فلووقع نعتا لشئ لزم ان يكون اعرف من المنعوت وذا غيرجائز لان الموصوف يجب ان يكون اخص من الصفة اومساويا (وكأنه) اى اظن انه (لم يقع فى بعض النسخ) اى نسخ الكافية ( قوله ولايوصف به ) بل اكتفى فيها عنه بقوله والموصوف اخص اومساو لماسبق انه لااخص من الضمير حتى يقع الضمير صفة له لان الضمير اعرف المعارف ولذا لايقع صفة لشئ (ولهذا ) اى ولعدم وقوع قوله ولايوصف به فيه ( اعتذر الشارح الرضى ) اى بين عذر المصنف فى عدم ذكر قوله ولايوصف به (وقال) اى الشارح الرضى ( لم يذكر المصنف ) فى المتن بعد قوله والمضمر لايوصف ( انه ) اى المضمر ( لايوصف بالضمير ) يعنى ان المصنف بين ان الضمير لايكون موصوفا بشئ ولم يبين انه لايكون صفة لشئ ايضا بل سكت عنه مع انه لايقع صفة ايضا (لانه) اى الشان ( تبين ذلك) اى عدم كونه صفة ( بقوله ) (والموصوف اخص اومساو ) فانه لاشئ اخص من المضمر ولاشئ مساويا له حتى يكون صفة له ولانه لماوجب ان يكون الموصوف اخص منها اومساويا لها علم ان المضمر لايكون صفة لشئ لانه لايوجد فى المعارف اخص منه اومساو له على ماسيأتى حتى يقع صفة له واعلم ان قوله والموصوف اخص اومساو ينقسم بالقسمة العقلية الى اربعة اقسام ان يكون الموصوف اخص من الصفة مثل جاءنى زيد العالم اومساويا لها والصفة مساوية ايضا مثل جاءنى الرجل الفاضل اوتكون الصفة اخص منه وهذا القسم لايجوز لئلا يكون

(قوله) ويجوز حذف العامل فى الحال لم يقل حذف الفعل لان المتبادر منه حذف الفعل وشبهه كما شاع ارادته فى نظائره المتكررة والمقصود جواز حذف عاملها باقسام الثلاثة من الفعل وشبهه ومعناه مثال الثالث الهلال بينا اى هذا الهلال بينا ولامقال فى حسن قوله قرينة حالية و المراد براشدا مهديا الراشد بنفسه مهما امكن الهدى اذالم يكن الرشد بدون الهداية فلايرد ان الرشد فرع الهداية فينفى تقديم مهديا وكونه حالا بعد حال يحتمل الترادف والتداخل وعلى الثانى ليس ممانحن فيه كما اذا كان صفة هذا كله مماقيل وانت خبير بان المص لو اتى بالفعل مكان العامل لكان قاصرا بل ساهيا لعدم شمول الفعل العامل المعنوى مع جواز حذفه ايضا فالتعريض له ثم التوجيه كذلك ممالايليق جدا وكذا قوله قدس سره القيام قرينة حالية بيان للواقع المجموع عليه فلا وجه لقوله ولا مقال فى حسن قوله قرينة حالية فانه انما يتصور لهذا الكلام وجه ان لو كان احد قد حكم بقبح هذا العبارة وليس فليس وايضا مانقله من الاعتراض على تأخير المهدى بناء تفرع الرشد على الهداية ليس ممايلتفت اليه لان امثال ذلك فلما

الاصل ادنى من الفرع فيكون المقصود انقص من غيره ( اى الموصوف المعرفة )وصفه بالمعرفة لان الموصوف النكرة لايكون اخص من الصفة بل يكون مساويا لها ( اشد ) اى اقوى ( اختصاصا بالتعريف ) يعنى تعريف الموصوف يجب ان يكون اقوى لدلالته على الذات والنعت على الصفة والدال على الذات يجب ان يكون اقوى ( والمعلومية من الصفة يعنى) يجب ان يكون الموصوف ( اعرف منها ) اى من الصفة (لانه) اى الموصوف ( المقصود الاصلى ) فى التركيب الوصفى ( فيجب ان يكون) الموصوف ( اكمل من الصفة فى التعريف او) يعنى ان لم يكن اكمل منها فلابد ان يكون (مساويا لها لانه) اى الموصوف ( لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان لايكون ) الموصوف ( ادون منها ) يعنى لايكون انقص مثلها بل يكون مساويا لها ( والمنقول ) اى الذى نقل ( عن سيبويه وعليه ) اى على ماقل عنه مشنى ( جمهور النحاة ) اى مشاهيرهم ( ان اعرفها ) اعرف المعارف واقواها ( المضمرات ) بانواعهـا ولذا اوردها بصيغة الجمع ليكون دلالة عليها ( ثم الاعلام ) الشخصية ( ثم اسم الاشارة ) مفردا كان او مثنى اوجمعا مذكرا كان او مؤنثا ( ثم المعرف باللام) كذلك (والموصولات فبينهما ) اى بين المعرف باللام وبين الموصولات ( مساواة ) من حيث المعنى واللفظ والاستعمال اما الاول فلان اللام للتعريف او للجنس وكذا الموصول واما الثانى فلان اللام الموصولة ايضا لام التعريف وكذا سائر الموصولات مثل الذى والتى واما الثالث فلان لام التعريف تستعمل كاستعمال الموصولات فى نحو الضارب ابوه زيدا خالد اما كون المضمر اخص من غيره فلعدم الالتباس فيه لانك اذاقلت انا اوانت لايلتبس بغيره دون غيرهما من المعارف وحمل الغائب عليهما لكونه من جنسهما ونوعهما واما كون العلم اخص من البواقى فلكونه معرفة وضعا واستعمالا الا انه لما كان فيه احتمال ماصار ادنى رتبة من المضمر ولذا جاز توصيفه دون المضمر واما اسم الاشارة فانه وان كان معرفة وضعا الا انه جاز استعماله استعمال الاجناس فيكون نكرة استعمالا ولذا وجب توصيفه بذى اللام فقط على ماسيجئ فى قوله والتزم وصف باب هذا بذى اللام وبهذا الاعتبار كان ادنى حالا ومرتبة من الاعلام ولكون تعريفه وضعا ذاتيا لاعرضيا كان اخص من ذى اللام وكذا من الموصولات لما عرفت مابينهما من المساواة (ومن ثمة ) ( اى ومن اجل ) اى ولاجل لان من فى مثل هذا الموضع تكون بمعنى اللام التعليلية ( ان الموصوف اخص او مساو) (لم يوصف ذو اللام) اى المعرف بلام التعريف لايوصف لايكون موصوفا بشئ من الاشياء (الا بمثله )(اى بذى اللام الاخر) اى بالمعرف باللام الذى يكون غير الاول لفظا ولذا وصفه بالاخر ولئلا يتوهم انه موصوف بعينه (او) لم يوصف ذو اللام الا بـ ( الموصول) سواء كان الالف واللام مثل جاءنى الرجل الضارب ابوه عمرا اوغيره (فانه) اى الموصول ( ايضا ) اى كذى اللام (مماثل لذى اللام) يعنى كما كان ذا اللام مماثل لذى اللام الاخر حتى يكون صفة له كذلك الموصول مماثل لذى اللام فيكون

يعتد به عند الادباء والعرب العرباء فلا احتياج فى دفعه الى مثل هذا الكلام وانما جئنا بمثل هذا ايقاظا لك وتنبيها على تفاوت مراتب الكلام وان بعضها مما يليق بالقبول بخلاف البعض الاخر وان كان الكل صحيحا فى نفس الامر (قوله) ويجب حذف العامل فى بعض الاحوال المذكورة اعلم ان اكثرهم على تخصيص الحال المؤكدة بما يقرر مضمون الجملة الاسمية ولا يرد نحو قوله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة واولو العلم قائما بالقسط وقوله ولوا مدبرين لان ذلك غير مؤكدة لمدم الاسمية ولذا ترى بعضهم يسميه حالا دائمة وقال الاخرون بمجيئها بعد الفعلية ايضا فيحكمون بان الحال فى امثال ماسبق مؤكدة مختار المص هو الاول كما صرح به فى الشرح حيث قال انما اشترط ان يكون مقررة لمضمون جملة اسمية ليتحقق ماذكرناه من وجوب حذف العامل لانها اذا لم تكن لمضمون جملة الاسمية كانت غير مؤكدة هذا كلامه واختاره الشارح قدس سره الاخير فحمل قول المص ايضا على ذلك بارتكاب تكلف فيه وتعسف ولايخفى ان هذا مستبشع جدا بل هو مما لا مساغ له جزما (قوله) اى

( صفه )

صفة له (لما عرفت ان بينهما) اى بين الموصولات وبين ذى اللام (من المساواة فى التعريف نحو جاءنى الرجل الفاضل) مثال لكون ذى اللام موصوفا بذى اللام الاخر اوجاءنى (الرجل الذى كان عندك امس) مثال لكون المعرف باللام موصوفا بالموصول ونحو قوله تعالى «قل ان الموت الذى تفرون منه» الاية (او) لم يوصف ذو اللام الا (بالمضاف الى مثله) (اى مثل المعرف باللام) الذى هو الموصوف يعنى يكون موصوفا بالمضاف الى المعرف باللام وذلك اما (بلا واسطة) يعنى لايكون بين المضاف الذى هو صفة وبين المضاف اليه الذى هو المعرف باللام واسطة (نحو جاءنى الرجل صاحب الفرس) والباء فى قوله بلا واسطة متعلق بالمضاف (او بواسطة) يعنى يكون بينهما فاصل (نحو جاءنى الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه وانقص منه) يعنى ان تعريف المضاف يكون انقص من تعريف المضاف اليه (على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره) فعند سيبويه تعريف المضاف فى مرتبة المضاف اليه لانه اخذ التعريف منه واكتسبه لان الآخذ وان لم يكن اقوى ممن اخذ منه فلا اقل من ان يكون ادون منه ولان المضاف والمضاف اليه فى حكم الكلمة الواحدة فلو لم يكن تعريفه مساويا لتعريفه لكانت الكلمة الواحدة انقص واتم فى التعريف وذا غير جائز فوجب ان يكون تعريف المضاف على قدر تعريف المضاف اليه لا انقص منه ولا ازيد فان قلت اذا كان تعريف المضاف على مرتبة تعريف المضاف اليه لزم ان لايكون المضاف الى الضمير صفة ولا موصوفا كما ان الضمير لايكون موصوفا ولا صفة وهذا ليس بصحيح لان المضاف الى الضمير يقع موصوفا مثل قولك جاءنى غلامك الظريف ويقع صفة ايضا مثل جاءنى غلامى صاحبك قلت لايلزم من كون المضاف الى الضمير مساويا له فى التعريف ان يكون مساوله فى جميع احكامه حتى يلزم ان لايقع صفة ولا موصوفا مثله لان المشابه لشئ فى وصف له لايكون مشابها له فى جميع اوصافه وفى الرضى المضاف الى الضمير ينعت بكل واحد من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف الى المضمر والى العلم والى كل واحد من المبهمين والى ذى اللام واما المضاف الى العلم فينعت بكل واحد من المبهمين وبذى اللام بالمضاف الى العلم والى كل من المبهمين والى ذى اللام واما المضاف الى اسم الاشارة فينعت بكل من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلاثة واما المضاف الى ذى اللام فينعت بذى اللام وبالمضاف اليه وكذا المضاف الى الموصوف فينعت بهما الى هنا كلامه فعلم من هذا ان المضاف الى المضمر لايقع صفة الا الى المضاف الى المضمر ايضا واما المضاف الى العلم اوالى غيره من المعارف الباقية فلا يقع موصوفا بالمضاف الى المضمر كما ان العلم وغيره لايقع موصوفا بالمضاف اليه واما المضاف الى اسم الاشارة فلا يكون موصوفا بالمضاف الى المضمر والى العلم واما المضاف الى ذى اللام والموصول فلايكون موصوفا بالمضاف الى الضمير والى العلم والى اسم الاشارة واما عند غيره فرتبة المضاف انقص من مرتبة المضاف اليه لانه لايكتسب التعريف منه

تحققت ابوته وصرت منها على يقين دفع لما ذكره المحقق الرضى من انه لا معنى لقولك تيقنت الاب وعرفته فى حال كونه عطوفا وان اريد ان المعنى اعلمه عطوفا فهو مفعول ثان لا حال ووجه الدفع ان احقه فى تقدير احق ابوته بحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه هكذا قيل (قوله) اى وشرط وجوب حذف عاملها قد عرفت مبنى ذلك التفسير. ومافيه (قوله) احق التقديرات عندى ان يقدر يحق عطوفا من حيث العود عطفته وهذا يرجع الى مذهب اليه ابن مالك وهو ان العامل معنى الجملة كانه قال يعطف عليك ابوك عطوفا ويرحم مرحوما وحق ذلك مصدقا وذلك لان الجملة وان كان جزاها جامدين جودا محضا فلاشك انه يحصل من اسناد احد جزئيها الى الاخر معنى من من معانى الفعل الا ترى ان معنى انا زيد كائن زيدا فعلى هذا لايتقدم المؤكدة على جزئى الجملة ولا على احدهما لضعفهما فى العمل وذلك لخطاء معنى الفعل فيها وقال الزجاج العامل هو الخبر لكونه مؤلا يسمى نحو انا حاتم سخيا قال الرضى وليس بشئ لانه لم يكن سخيا وقت تسمية بحاتم ولا يقصد القائل بهذا اللفظ هذا المعنى وايضا لا يطرد

ومعلوم ان المكتسب يكون ادون مما اكتسب منه الا يرى ان المنادى المفرد المعرفة اكتسب البناء من كاف الخطاب مع ان بنائه لايكون لازما بل يكون عارضا فيجوز ان تتصف المعارف بعضها ببعض على مذهبه (بخلاف سائر) اى باقى ( المعارف فانها ) اى المعارف الباقية ( اخص من ذى اللام ) وكذا من الموصول لما عرفت ماتقل عن سيبويه وماعليه الجمهور فلاتكون وصفاله لئلا يكون المقصود ادنى من غيره ( فلو وقع اخص نعتا لغير اخص ) مثل ان يقع ما اضيف الى الضمير صفة الى العلم مثل جاءنى زيد صاحبك اوما اضيف الى العلم صفة الى المعرف باللام مثل جاءنى الرجـل صاحب زيد ( فهو ) اى الاخص الواقع صفة الى لغير لاخص كالمثالين المذكورين (محمول على البدل ) دون الصفة ( عند صاحب هذا المذهب ) يعنى عند سيبويه ( وانمـا التزم ) جواب عن سؤال مقدر وهو انه يلزم من ان يكون النعت اخص اومساويا ان يجوز وصف باب اسم الاشارة باسم الاشارة لانه مثله والمعرف باللام وبالموصول وبالمضاف الى احد هذه الثلاثة لكونه اخص منها والحال انه لا يجوز وصفه الا بذى اللام وحده ايجاب عنه بطريق الحصر بقوله وانما التزم ( وصف باب هذا ) حين اريد وصفه اى جعله موصـوفا ( اى باب اسم الاشـارة ) سواء كان مفردا اومثنى اوجمعا مذكراكان اومؤنثا ( بذى اللام ) اى بالجنس المعرف بلام التعريف والبـاء فيه متعلق بقوله وصف باب هذا ( مثل مررت بهـذا الرجل ) و بهذه المرأة وبهذين الرجلين وبهؤلاء الرجل والنساء ( مع ان القياس ) الذى سبق ذكره من كون اسم الاشارة اخص من المعرف باللام والموصول والمضاف الى احدها ومساويا لاسم الاشارة وللمضاف لاسم الاشارة (يقتضى جواز وصفه ) اى ان يكون موصوفا ( بذى اللام والموصول والمضـاف الى احدهما ) يعنى والمضاف الى اسم الاشـارة وباسم الاشارة لكون اسم الاشارة اخص من بعضها ومساويا لبعضها فينبغى ان يوصف باحد هذه الاشياء الستة الا انه لايجوز توصيفه الا باحدها وهو المعرف باللام (للابهام) علة للالتزام (الواقع فى هذا الباب) اى باب اسم الاشارة ( بحسب اصل الوضع ) فان اسم الاشارة وضع لمفهوم كلى ( المقتضى ) اسم فاعل صفة بعد صفة للابهام ( لبيان الجنس ) يعنى يقتضى ذلك الابهام لكونه وضعيا ان يبين بجعل اسم الجنس المعرف بلام الجنس ايضا صفة لاسم الاشارة (فاذا اريد) به ( رفعه ) اى رفع ذلك الابهام (لايتصور) اى لايمكن ان يرفع (بمثله) اى باسم الاشارة لانه مبهم مثله ومثل الشئ لايقدر ان يرفع ابهام ذلك الشئ فارتفع توصيفه باسم الاشارة ولذا قال الشارح (لابهامه ولايليق) ايضا ان يرفع ابهامه (بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه) كالمضاف الى المعرف باللام والى الموصول والمضاف الى اسم الاشارة فارتفع توصيفه ايضا باحد هذه الاشياء الثلاثة ( لانه ) اى طلب رفع ابهام اسم الاشارة باحد هذه الاشياء يكون

( كالاستعارة )

---

فى نحو هذه ناقة الله لكم الاية وهو الحق مصدقا وغير ذلك مما ليس الخبر فيه علما وقال ابن حروف العامل المبتدأ لتضمنه معنى التنبيه نحو انا عمرو شجاعا وهو بعيد لان عمل المضمر والعلم نحو انا وزيد ابوك مما لم يثبت نظيره فى شئ من كلامه (قوله لمضمون جملة احترز به عما يؤكده آه قيل يريدان رسولا لايؤكد الا الا رسال الله اذ كون الشخص رسولا لايطلب الا الارسال دون ارسال الله لكن هذا اذا اريد بالرسول معناه اللغوى امالو اريد معناه الشرعى وهو انسان بعثه الله الى الخلق بكتاب وشريعة فيؤكد مضمون الجملة وهو ارسال الله ولايخفى مافيه من عدم جواز اعتباره بمعنى ماعرف به فى الشرع وان المعتبر فى امثال ذلك انما هى الدلالات الوضعية (قوله) ولابد ههنا من قيد آخر قيل فيه نظر لا يصح ان يراد بمضمون جملة اسمية ماله مزيد اختصاص بالجملة الاسمية وهو مالم يكن مضمون جملة فعلية ومضمون الله شاهد شاهد شهادة الله ايضا ومضمون الاسمية خاصة مايكون الاسمية ليس فيها مشتق واوسلم يصح ان يقدر فى الله شاهد قائما بالقسط احقه ويكون التقدير فيه مع وجود مايعمل فى الحال طردا للباب وما اتى به فى

(كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير) لان التعريف ليس في ذات هذه الاشياء بل اكتسب التعريف من المضاف اليه فطلب رفع ابهام اسم الاشارة احدها يكون محالا لان الاستعارة من المستعير والسؤال من الفقير محال وماعلق بالمحال يكون محال (فتعين) لرفع الابهام الواقع في باب اسم الاشارة (ذو اللام) اى اسم الجنس المعرف باللام (لتعينه في نفسه) يعنى بواسطة كون اللام موضوعة للتعريف فيكون معرفة بنفسه فيكون دالا على الجنس فيليق ان يرفع الابهام المقتضى لبيان الجنس (وحمل الموصول عليه) لما عرفت من المساواة بينهما و (لانه) اى الموصول (مع صلته مثل ذى اللام) فيأخذ حكمه فيليق ان يرفع ذلك الابهام ولانه معرفة بلا واسطة ودال ايضا على الجنس (مثل مررت بهذا الذى كرم اى الكريم) فيكون المعنى مررت بهذا الكريم (ومن ثمة) (اى ومن اجل ان التزام وصف باب هذا بذى اللام لرفع الابهام ببيان الجنس) الباء متعلق بقوله رفع (ضعف) وصف اسم الاشارة بالوصف العام لعدم كون الجنس مبينا ولم يمتنع لكونه معرفا باللام نحو (مررت بهذا الابيض) (لانه) اى لان الابيض وصف عام فمن حيث ان له دلالة على الجنس جاز توصيفه به ومن حيث ان الجنس المشار اليه لم يتبين به ضعف توصيفه به كما قلنا آنفا (لا يتبين به جنس المبهم) المشار اليه (لان الابيض) وصف (عام لا يختص بجنس دون جنس) آخر يعنى يكون مخصوصا بجنس كالانسان او الفرس بل يصلح ان يكون وصفا لجميع الاجناس فاشترك باسم الاشارة فى الابهام بل هو محتاج ايضا الى التفسير فكيف يرفع ابهامه (وحسن) وصف باب اسم الاشارة بالوصف الخاص بجنس المعرف باللام لدلالته على معنى الجنس المخصوص مثل (مررت بهذا العالم) والاصل فيه ان يكون العالم وصفا لاسم الجنس المعرف الذى وقع صفة لاسم الاشارة لبيان الجنس ويقال مررت بهذا الرجل العالم لان اسم الجنس حذف من البين اختصارا وجعل العالم وصفا لاسم الاشارة لقيامه مقامه (لانه) اى الشان (يتبين به) اى بجعل العالم وصفا لاسم الاشارة (ان المشار اليه) اى ما اشير اليه بهذا (انسان) لان العالم مختص به ولا يوجد فى غيره كالضارب والكاتب (بل) المشار اليه بهذا (رجل) لان لفظ هذا مذكر ووصفه ايضا مذكر يعلم بصيغة التذكير فيهما ان المشار اليه والموصوف فرد من افراد الرجل لان بصيغة التذكير لا يشار الى المؤنث ووصف التذكير ايضا لا يكون صفة للمؤنث (العطف) اورده عقيب النعت لان فى العطف معنى الجمع لانه فى اللغة مصدر عطف الوسادة ثناها لان بالعطف النحوى يثنى طرف النسبة اى يجمع المعطوف والمعطوف عليه فى العامل او العمل ويوجد ايضا فى بعض حروفه الجمع فناسب الصفة تجتمع مع الموصوف وتحدان وقد يتوسط بعضها بين الصفات ولكثرة استعماله مثل الصفة (يعنى المعطوف بالحرف) فيه اشارة الى ان المصدر بمعنى المفعول والى ان المراد بالعطف العطف بالحرف لا متعلق العطف هذا على اصطلاح البصريين واما عند الكوفيين فيقال له عطف النسق على وزن

صورة التسليم ليس بمستقيم لامرين احدهما ان تقدير العامل وجوده فى اللفظ بما لا دليل عليه بل لا سبيل اليه وليس هذا مثل ما يحمل على نظائره طرد اللباب لانه من قبيل حمل العدمى على الوجودى وهو على عكس ذلك ولا يخفى ان حمل الوجودى على العدمى لهذه العلة بديهى الاستحالة وثانيهما انه قد ثبت ان المراد بالاسمية التى هى صاحبة حال المؤكدة ما لا يكون المشتق جزءا منها قال صاحب الكشاف فى مفصله والحال المؤكدة هى التى تجىء على اثر جملة عقدها من اسمين لا عمل لهما التوكيد خبرها وتقرير مؤداه ونفى الشك عنه وذلك قولك زيد ابوك عطوفا وهو زيد معروفا وهو الحق بينا هذا كلامه وسكوت المص عن هذا القيد اما لاعتماده على ظهور ما هو المراد بالاسمية مما اتى به من المثال واما الذهب اليه من ان اطلاق الاسمية يرجع الى ما لا يعمل شئ من اجزائه لان الاسم انما يعمل بمشابهته الفعل فليس العمل اصلا فيه (قوله) اى الاسم الذى يرفع الابهام قيل احترز بقوله اى الاسم عن نحو فعلت اى قتلت فان قتلت يرفع الابهام الوضعى عن فعلت لكنه ليس باسم لكنه ينتقض بما يجىء فى شئ اى حسن زيد وكذلك

سمك يقال ثغر نسق اذا تساوت اسنانه وكلام نسق اذا كان على نظام واحد ( تابع ) جنس
شامل للتوابع ( مقصود ) ( اى قصد ) فيه اشارة الى ان المقصود عامل لانه وقع صفة اى
اعتمد على الموصوف ففيه معنى الحدث واريد منه زمان الحال الا ان الشارح فسره بالماضى
لا لكونه بمعنى الماضى بل لقصد التحقق والثبوت ( نسبته ) اى نسبة المعطوف ( الى شئ )
مثل زيد قائم وذاهب ( او نسبة شئ اليه ) اى الى المعطوف مثل قولك جاءنى زيد وعمرو
( بالنسبة ) ( الواقعة فى الكلام ) اسنادية كانت او ايقاعية اخبارية او انشائية اوغيرها
والكلام اخبارى او انشائى ( فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من ) لفظ ( المقصود )
الذى ذكر منكرا يعنى ان الباء متعلقة فى الحقيقة بالقصد لان الجار والمجرور يتعلق فى الحقيقة
بالمصدر لكونه اصلا وفى الظاهر بالفعل الاصطلاحى والشارح ههنا مشى على الحقيقة كما
يقال الجار والمجرور فى قولك زيد فى الدار خبر فى الظاهر والخبر فى الحقيقة ما تعلق به
وقيل ان مقصودا لكونه بمعنى الماضى لا يجوز ان يعمل فيجب ان يقدر قصد ويتعلق قوله
بالنسبة اليه ولما كان القصد من الافعال الخاصة وجب ان يكون له قرينة معينة فجعل المقصود
المذكور قرينة له وهذا ليس الا تكلفا اذ لو كان مراد المصنف كذلك لقال العطف تابع قصد
بالنسبة بصيغة الفعل الماضى ولا مانع منه وقيل انه ليس متعلقا بالمقصود والا لكان المعطوف
نفسه مقصودا بالنسبة وليس كذلك اذ المقصود بالنسبة نسبة المعطوف بل هو متعلق بالقصد
المفهوم من المقصود لانه عبارة عن قصد نسبة المعطوف الى شئ او نسبة شئ اليه وهذا ايضا
كذلك لانه اذا تعلق بالمقصود يكون المقصود ايضا نسبة المقصود الى شئ او نسبة شئ اليه لان
والمجرور يكون فى محل الرفع على انه نائب الفاعل كما اشار اليه الشارح بقوله اى قصد نسبته
الجار الى شئ او نسبة شئ اليه فيكون المعنى العطف تابع مقصود نسبته مع متبوعه فحينئذ
يستقيم الكلام الحمد لله ملهم الصواب واليه المرجع والمآب ( مع متبوعه ) قوله مع ظرف
مستقر او صفة لها اى بالنسبة الكائنة مع متبوعه اويكون مع بمعنى فى اى تابع قصد نسبته حال
كونها مع متبوعه او الكائنة فى متبوعه يعنى يشتركان فى تلك النسبة والى هذا اشار الشارح
بقوله ( اى كما يكون هو ) اى التابع او المعطوف ( مقصودا بتلك النسبة ) اى النسبة الواقعة
فى الكلام ( يكون متبوعه ) اى متبوع التابع ( ايضا ) اى كالتابع ( مقصودا بها ) بتلك
النسبة فيشتركان فيها فقط لا فى الزمان الا ان نسبة المتبوع مقصودة اولا ونسبة التابع
ثانيا ( نحو جاءنى زيد وعمرو ) ورأيت زيدا وعمرا ومررت بزيد وعمرو ( فعمرو )
فى هذه الامثلة ( تابع لانه ) ثان باعراب سابقه من جهة واحدة ولانه ( معطوف على
زيد ) بحرف الواو ( قصد نسبة المجئ ) فى الاول ونسبة الرؤية فى الثانى ونسبة الممرورية
فى الثالث ( اليه ) اى الى عمرو ( بنسبة المجئ ) الباء متعلق بقصد ( الواقعة فى الكلام )
اى فى قوله جاءنى زيد وهى النسبة الفاعلية او المفعولية او اضافية ( وكما ان نسبة المجئ
اليه ) اى الى عمرو او الرؤية او الممرورية اليه ( مقصودة كذلك ) تأكيد للتشبيه ( نسبته )

ينتقض بنحو زيد حسن الوجه او وجهه بالنصب لانه يرفع الابهام كوجها مع انه ليس بتمييز عند البصريين للتعريف المانع من كونه تمييزا بل هو شبيه بالمفعول وكذا يشكل بغبن زيد رأيه وسفه نفسه والم بطنه بالنصب مع انها ليست تمييزات عند البصريين مع انها ترفع الابهام ويدفع بان المعنى غبن فى رأى والم مشاكيا بطنه وسفه فى نفسه او سفه نفسه بالشديد على ضرب من التجوز ولا يخفى انه تكلف لا ينبغى ان يلتفت اليه وان اتفق عليه الجمهور اذ لا فرق فى المفهوم بين سفه نفسه وسفه نفسا ولا وجه ان يجعل حسن الوجه شبيها بالمفعول دون هذه الامثلة فالاولى ان يفسر كلمة ما بنكرة اعتمادا على اشتهار وجوب تنكير التميز وليس بشئ لان ذاك التفسير لما ان الكلام فى قسم الاسم للاحتراز عن شئ وقولك اى حسن زيد لم يكن لازالة الابهام المستقر فى ذات شئ ولا لكان مرادا معه بحيث لا يصح الاستغناء عنه وليس كذلك لتمام قولك اعجبنى حسن زيد بل هو لتعيين المراد بالشئ وتفسيره فلا يرد الاشكال به واما ادعاه من انه يصدق على الوجه ما اتى به الحد بشهادة زيد حسن وجها فسلم لكن لا وجه للاحتراز عنه فانه تمييز

اى نسبة المجيء ( الى زيد الذى هو متبوعه ) اى متبوع عمرو ( ايضا ) اى ان تلك النسبة الى عمرو مقصودة كذلك هى ( مقصودة ) الى زيد الا ان بين القصدين فرقا فان القصد فى النسبة الى الاول كان بالاصالة والى الثانى بالتبع لكونه تابعا اليه ولما بين فوائد القيود المذكورة من حيث التفسير والايضاح شرع فى بيان فوائدها ايضا من حيث انها جنس وفصل فقال (فقوله) فى التعريف (مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل) لان البدل مقصود بالنسبة فى الكلام (من التوابع) الباقية التى هى الصفة والتأكيد وعطف البيان ( لانها ) اى لان هذه التوابع ( غير مقصودة ) بالنسبة فى الكلام لانه لم ينسب اليها شيء ولاهى الى شيء ( بل المقصود ) بالنسبة فى الكلام ( متبوعاتها ) اى متبوع كل واحد منها وانما جيئت هى اما للتخصيص كما فى الصفة اذا كان الموصوف نكرة او التوضيح كالصفة ايضا عند كون الموصوف معرفة وكما فى عطف البيان اوالتقرير والشمول كما فى التأكيد وغيرها لاتقصد النسبة اليها ( وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه ) اى البدل ( المقصود ) بالنسبة فى الكلام ( دون متبوعه ) اى دون المبدل منه بقرينة ذكر البدل يعنى ليس المبدل منه مقصودا بالنسبة فى الكلام بل انما جيء به لكون توطئة ووسيلة الى ذكر البدل ( قيل ) اى اعترض على هذا التعريف بانه غير جامع لافراده لانه ( يخرج بقوله مع متبوعه ) عن التعريف ( المعطوف ) فاعل يخرج (بلا) مثل جاءنى زيد لاعمرو ( وبل ) مثل جاءنى زيد بل عمرو اوجاءنى زيد بل عمرو فيكون زيد فيهما مسكوتا عنه ( ولكن ) مثل جاءنى زيد لكن عمرو لم يجيء اوماجاءنى زيد لكن عمرو جاء ( وام ) مثل ازيد فى الدار ام عمرو (واما واو) مثل جاءنى زيدا وعمرو (لان المقصود بالنسبة) فى الكلام (معها) اى مع احد هذه الحروف (احد الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما ) اى ليس كلاهما مقصودين بالنسبه فى الكلام لان المقصود بالنسبة فى الاول هو المتبوع لاغير وفى الثانى المقصود هو التابع فقط والمتبوع فيه فى حكم المسكوت عنه وفى الثالث كذلك لان الاستدراك كالاضراب الا ان الحكم السابق يبطل فى الاضراب وفى الاستدراك لاولكن المقصود هو الثانى والمقصود بالنسبة فى الحروف الباقية وهى ام ولا واما اواحد الامرين منهما فلم يكن المعطوف باحد هذه الحروف داخلا فى التعريف لعدم صدقه عليه مع انه من افراد المحدود ( واجيب ) عن هذا الاعتراض ( بان المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة ) فى الكلام ( ان لايذكر لتوطئة ذكر التابع ويكون التابع مقصودا بالنسبة ان لايكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال به ولاشك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة مقصودان بالنسبة ) فى الكلام ( معا ) اى حال كونهما مصاحبين فى كونهما مقصودين فيهما لان المعطوف عليه فى العطف بلامقصود ثبوتا والمعطوف ايضا لكن نفيا والمعطوف ببل مقصود نفيا وثبوتا والمعطوف عليه مسكوت عنه وفى لكن

بالقوة يعنى لولا قيام المانع عن ذلك لجاز اعتباره كذلك ويقرب منه ماقال الرضى ويدخل فى الحد المجرور فى نحو مائة رجل وبلاثمانية وثلاثة رجال ولا بأس به لان المجرور بالعدد داخل فى وهو تمييز نفسه قد يجر اذا كان جزءا اخف من نفسه كما فى هذين واذا عرفت هذا عرفت سقوط مااعترض به على البصريين فى تأويل هذه التراكيب فان مرادهم انه لما كان الفرض حاصلا بالتنكير كان الاصل فيه ذلك ولم يبق حاجة الى التعريف مما وجد معرفا فى صورة التمييز مع ظهور امكان رجوعه الى ماليس من هذا الباب بتقدير شيء فيه وارتكاب حذف ناسب صرفه عن ظاهره وارجاعه الى ماهو احرى به وجعل مافى الحد عبارة عن النكرة مما لا مساغ عند ذوى العقول (قوله) فى المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له قيل رطل زيتا يرفع الابهام عن المعنى المراد وهو الموزون وهو ليس بموضوع له لانه موضوع للوزن ثم قيل وهذا اشكال لم يوجد له الى الان انحلال ودفعه بان زيتا يرفع لابهام المستقر فيما وضع له الرطل وهو ابهام موزونه وان ليس المعنى الموضوع له مرادا وهذا كما ترى لظهور كون الرطل من المقادير ومعناه الموضوع له المقدار وفيه ابهام لانه لا

كلاهما مقصود ان الا ان احدهما ثبوتا والاخر نفيا اما الاول والثانى بلا شك وفى الثلاثة الباقية كلاهما مقصود ان ايضا الا ان احدهما ثبوتا والاخر نفيا لكن مبهمات فثبت ان المعطوف والمعطوف عليه كلاهما مقصود ان بالنسبة فى الكلام (بهذا المعنى) المذكور اوالمراد بقوله وهذا المعنى ماذكره الشارح من كون المتبوع مقصودا ان لايكون مذكورا لتوطئة ذكر التابع ومن كون التابع مقصودا ان لايكون فرعا للمتبوع بل يكون كل واحد من التابع والمتبوع مستقلا فى ان يكون مقصودا بالنسبة فى الكلام (ولما تم الحد) اى حد المعطوف (بماذكره) المصنف من التعريف (تجما ومعنا) اى حال كونه جامعا لافراده ومانعا عن دخول غيرها فيه (اردفه لزيادة التوضيح) اى لزيادة ايضاح العطف لانه لايعلم من التعريف مفصلا توسيط احد الحروف بينهما بان تلك الحروف عشرة ام تسعة لان فيها اختلافا وفى الرضى ليس هذا من تمام الحد بل شرط عطف النسق ذكر بعد تمام حده انتهى وانه لما فرغ من التعريف شرع فى بيان الاحكام وابتدأ بوجوب توسط احد الحروف العشرة تكميلا للحد ببيان مايوجب مزيد توضيح المعطوف وبيان ماهو المختار فى الحروف ايضا وهو كونها عشرة (بقوله) (يتوسط بينه) (اى بين ذلك التابع) والجملة الفعلية اما صفة بعد صفة لقوله تابع واليه اشار الشارح بقوله اى بين ذلك التابع واما حال من المستكن فى قوله مقصودا (وبين متبوعه) اى متبوع التابع (احد الحروف) فاعل يتوسط (العشرة وسيأتى تفصيلها) (فى قسم الحروف) اى فى بحثها وبيان الفرق بينها (مثل قام زيد وعمرو) مثال لقوله تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه وانما فصل بينه وبينه ببيان الحكم وهو قوله يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة مع ان الاصل ان يكون المثال بجنب الممثل لان بيان الحكم لكونه موضحا كالتتمة للتعريف ويجوز ان يجعل مثالا للتوسط والاولى ان يجعل مثالا لكليهما ولذا اخره المصنف (ولم يكتف) فى تعريف العطف (بقوله) العطف (تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة) بل عرفه اولا بقوله العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه ثم بين بعض احكامه بقوله يتوسط بينه وبين متبوعه الى آخره (لان الحروف) التى للعطف (قد تتوسط بين الصفات) المراد بالحروف ههنا التى تكون لمطلق الجمع وهى الواو وحدها ولم يبينه الشارح لوضوحه اكتفاء بالمثال وقد تتوسط ايضا بين الابدال نحو قطع زيد يده ورجله على ان يكون رجله بدلا من زيد لا عطا على يده لانه حينئذ يكون معطوفا لا بدلا (مثل جاءنى زيد العالم والشاعر) اى الذى يكتب الشعر او ينظمه لانه يقال لمن يكتب الشعر او ينظمه شاعر (والدبير) بكسر الدال المهملة وبعد باء منقوطة بواحدة من تحت وبعد ياء ساكنة فارسى اللفظ الكاتب الذى يكتب الكلام المنثور او يؤلمه (فالصفة الداخلة عليها) اى على الصفة (حرف العطف) بالرفع لانه فاعل قوله الداخل مثل قولك هند حامل وشاحها ولا تقول هند حاملة وشاحها (كالشاعر والدبير)

يدرى من اى نوع هو فاز بل ذلك بزيتا فلا اشكال له فيه قطعا حتى يحتاج الى ما مايخل به على انه لو فرض وروده لايكون مندفعا بهذا الجواب كما هو الظاهر فى بادى النظر (قوله) لكن المطلق منصرف الى الكامل قيل هذا اذا تعذر العمل باطلاقه والتعذر ههنا لانه لو كان على اطلاقه للغا ذكره وبعد فيه ان الكامل هو الثابت فى الوضع والاستعمال معا ومنهم من قال المستقر بمعنى الثابت والثابت قد يقال فى مقابلة المعدوم وقد يقال فى مقابلة الحادث الطارى والمراد ههنا الثانى وبعد فيه ان الثابت اعم من الثابت بحسب الموضع وبحسب الاستعمال فلا ينتفع تفسير الثابت بما يقابل الحادث فى دفع الاشكال بانه لايخرج امثال عينا جارية بالمستقر على ماهو مفهومه فلا بد من تكلف مخل بالتعريف وقد يدفع عينا جارية وامثاله بانها من التوابع والكلام فى المعرب اصالة على ما مر غير مرة ولو فسر المستقر بما هو الثابت فى قصد المتكلم كان التمييز التفسير بعد الابهام ليتمكن فى الانفس فالابهام ساقط فى القصد فى صورة التمييز بخلاف رايت عينا جارية كان المقصود بالعين المعين الا انه لزمه الابهام من غير قصده فاذا ازاله لكان

فى قولك جاءنى زيد العالم والشاعر والدبير (انها) اى لتلك الصفة (جهتان) اى حالتان معتبرتان (احديهما) اى احدى الجهتين (كونها) اى تكون الصفة التى دخل عليها حرف العطف (صفة لزيد) كما ان الصفة الاولى التى لم يدخل عليها الحرف صفة لزيد و تابعة له (تابعة له) الا انه لا باصالة بل كانت تبعيتها (بتبعية المعطوف) للمعطوف (عليه) اى بواسطة تبعيته والتقدم والتأخر انما هو فى الذكر فقط ويعلم كونها صفة له من انه لو حذف الحرف لجاز ايضا ولو كان عطفا لما جاز حذفه (واخريهما) اى الحالة لثانية (كونها معطوفة) اى ان تكون تلك الصفة معطوفة على الصفة السابقة عليها ويكون الواو للعطف (على الصفة المقدمة) عليها (تابعة) خبر بعد خبر للكون او حال من اسمه المضاف اليه (لها) اى للصفة المتقدمة عليها فتكون تلك الصفة صفة من جهة وعطفا من جهة كالخبر المتعدد بالعطف فانه خبر من وجه وعطف من وجه آخر (و) حينئذ (يصدق على هذه الصفة) التى دخل عليها حرف العطف (من جهتها الاولى) اى من كونها صفة لزيد تابعة له بتبعية المعطوف عليه (انها) اى هذه الصفة (تابع) يدل على معنى فى متبوعاته مطلقا (يتوسط بينه و) بين (متبوعه احد الحروف العشرة لانها صفة لزيد) كما ان الصفة التى يدخل عليها حرف العطف صفة لزيد الا انه (يتوسط بينها و بين زيد) المنعوت بها (حرف) من حروف (العطف) فتكون صفة له لا معطوفة على الصفة المتقدمة عليها (لانه يتوسط) متعلق بقوله لا يلزم حرف من حروف (العطف بين الشيئين) مطلقا (لا يلزم) خبر لانه اى لا يجب (ان يكون عطف الثانى على الاول) بل يجوز عملا بالاصل لان الاصل فى حروف العطف العطف لجواز ان تكون الواو ابتدائية او استئنافية او حالية والفاء تفسيرية وجواب لاما و لجزاء الشرط الى غير ذلك وفى بعض النسخ لان توسط بلا حرف الجروح يكون قوله لا يلزم من الالزام لا من الزوم اى لا يوجب وفى بعضها لا يستلزم اى لا يستوجب (فلو لم يكن قوله) تابع (مقصود بالنسبة مع متبوعه) و اكتفى فى التعريف بقوله العطف تابع يتوسط بينه و بين متبوعه احد الحروف العشرة (لدخل هذه الصفة) اى الصفة التى دخل عليها حرف العطف (من جهتها الاولى فى حد المعطوف) مع انها ليست بمعطوفة من هذه الجهة فيلزم صدق الحد بدون صدق المحدود فلا يكون الحد مانعا لاغياره (وهى) الواو للحال والجملة حال اى والحال ان هذه الصفة (من هذه الجهة) اى الحالة الاولى (ليست معطوفة) فى الارادة والقصد بل صفة كما كانت الاولى التى لم يدخل عليها حرف العطف كذلك (فلم يبق) الحد (مانعا) لاغياره لدخول ماليس من افراد المحدود فيه كهذه الصفة من جهتها الاولى و الماورد ان حذف العطف هل يجوز دخوله بين الصفات وعند جواز دخوله هل فيه دليل عن الثقات اجاب عنه مؤيدا بقوله (وقيل قد جوز الزمخشرى) وهو ممن يعتمد عليه ويستدل بكلامه (وقوع الواو) العاطفة التى لمطلق الجمع (بين الموصوف والصفة لتأكيد اللصوق) مصدر لصق اى الاتصال اى لتأكيد اتصال الصفة بالموصوف والدلالة على ان اتصافه بها امر ثابت كأنه

حسنا واعلم ان المص قال المستقر عن ذات احتراز من مثل قولهم ابصرت عينا جارية فانها ترفع الابهام عن ذات الا ترى ان قولك عين محتمل للجارية والمبصرة وغيرهما فاذا قلت مبصرة قد بينت ذاتا مبهمة ولكنه ليس بمستقر فى وضعه وانما وقع الابهام عند المخاطب بحصول الاشتراك وهو موضوع دال على ذات معينة وكل موضع يطلق فيه بخلاف عشرون فانه لم يكن دالا على ذات معينة فى اصل وضعه فاذا قلت المستقر خرج الاسم المشترك المذكور ونظائر قال فان قيل قولنا رجع القهقرى وامثاله من المصادر يرفع الابهام المستقر عن ذات لان القهقرى نوع لم يكن مفهوما من قولك رجع فى اصل وضعه كما ان الدرهم لم يكن مفهوما من قولك عشرون فقد دخل فى الحد ماليس منه الجواب ان القهقرى وشبهه بيان لهيئة الرجوع لا لذات الرجوع والرجوع متعلق الذات بوضعه له مثل جاءنى زيد راكبا لانه بيان لهيئة وقد خرج ذلك بقولك عن ذات واعترض عليه الرضى بان معنى المستقر فى اللغة هو الثابت ورب عارض ثابت لازم والابهام فى المشترك ثابت لازم مع عدم القرينة بعد اتفاق

واجب (فی مواضع) متعلق بجوز (عديدة) فعيل بمعنى مفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث صفة مواضع اى مواضع معدودة التى هى ( من الكشاف ) يعنى كانت تلك المواضع فى الكشاف ومنها قوله تعالى ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم حيث كانت الجملة الاسمية صفة لسبعة فدخلت الواو عليها لتأكيد الاتصال (وحكم المصنف) يعنى ابن الحاجب (فى شرح المفصل ) اى فى شرحه له وسماه بالايضاح ( فى مباحث الاستثناء ان قوله تعالى ولها منذرون فى قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها) اى لتلك القرية (منذرون) اى انبياء كانوا ينذرونهم وهم لاينذرون ( صفة لقرية ) فالتقدير الا قرية لها منذرون فالجملة الاسمية صفة لقرية فادخلت الواو التى للجمع المطلق لتأكيد اللصوق فصار التقدير الا قرية ولها منذرون واعلم ان هذه الاية ليس فيها الواو لانها بدون الواو هذه الاية فى سورة الشعراء فالاية هى قوله وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون ذكرى وما كنا ظالمين والاية التى وردت فيها الواو هى فى سورة الحجر هكذا وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ووجدت نسخة الاية فيها كما فى صورة الحجر ولعل ماورد عن الشارح يكون هذه النسخة واما النسخة الاولى فهى سهو من الكتاب لايخفى وجهه على من له نظر صائب (فلو اكتفى) المصنف فى تعريف العطف (بقوله) العطف ( تابع بتوسط) بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة ولم يعرفه بقوله اولا العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه (لدخل فيه) اى فى حد العطف ( مثل هذه الصفة ) يعنى التى يدخل عليها حرف من حروف العطف لتأكيد اللصوق فلم يكن التعريف مانعا لاغياره لدخول ماليس من افراد المحدود فيه وذا غير جائز (ونقل عن المصنف) يعنى ابن الحاجب (انه) اى الناقل (قال فى امالى الكافية) وهو اسم كتاب كتب على الكافية (ان العاقل فى مثل) العاقل يعنى الصفة يدخل عليها حرف فى قولك ( جاءنى زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة ) فصدق عليه هذا القول ( وليس بعطف على التحقيق ) بل كونه معطوفا ليس الا من حيث الظاهر بدخول حرف العطف عليه لجواز حذفه ولو كان عطفا على التحقيق لما جاز حذف حرف العطف منه (وانما هو) اى العاقل ( باق على ماكان عليه فى ) حال (الوصفية) وهو كونه تابعا يدل على معنى فى متبوعه مطلقا (وانما حسن دخول العاطف) عليها مع ان القياس عدم دخوله لان العطف يقتضى تغاير المعطوفين ( لنوع من الشبه بالمعطوف ) اى لمشابهة الصفة المعطوف فى كون مابعد كل منهما مغايرا لما قبله ( لما بينهما ) اى بين الصفة والموصوف (من التغاير) لفظا ومعنى اما لفظا فلان لفظ العاقل غير لفظ زيد واما معنى فلان معنى زيد الحيوان الناطق مع التشخص ومعنى العاقل ذات متصفة بالعقل الا ان تلك الذات لما احتملت ان تكون ذات زيد صار العاقل مناسبا له كما ان المعطوف عليه لفظا ومعنى ويناسبه من وجه آخر ولهذه المناسبة ادخل عليها حرف العطف

الاشتراك ومع القرينة ينتفى الابهام فى المشترك وفى العدد وسائر المقادير فلا فرق بينهما ايضا من جهة الابهام فلا يدل لفظ المستقر على انه وشى كافسر فاجاب الشارح قدس سره بهذا الطريق واعتراض القائل بان الكامل هو الثابت فى الوضع والاستعمال معا غير وارد لان الغرض الاصلى من الفاظ معانيها الموضوع لها فالكمال بالنسبة الى الالفاظ انما يتصور بالقياس الى معانيها الاصلية واستعمال امر متفرع عليه فلا مساس له فى هذا الوصف سلمنا لزوم انضمام ثبوت الاستعمال فى الاتصاف بالكمال لكن لا نسلم ورود الاعتراض لا نقول لح مراد الشارح ذلك الا انه اكتفى بذكر الوضع لان مدار الجواب عليه واعتراضه على القائل بان المراد هو الثابت المقابل للحادث الطارى غير وارد ايضا لان مراد ذلك القائل كما ينطق به صريح عبارته هو ان للثابت معنيين والمراد بالثابت هو الثابت بذلك المعنى دون هذا بقرينة المقام ولا يخفى انه اذا اريد به احد المعنيين لا يراد به الآخر فكيف يراد ان يقال ان الثبوت له معنيان فيردما اورد بل هذا من قبيل الاضاحيك لكونه من قبيل اعادة السؤال المجاب عنه وايراده على ذلك الجواب بلا زيادة

( فلو حد العطف كذلك ) يعنى مثل ان يقول العطف تابع يتوسط بينه و بين متبوعه احدالحروف العشرة ( لدخل فيه ) اى فى هذاالحد ( بعض الصفات ) كامر من المثال ( مع انه ) اى البعض ( ليس بمعطوف ) فلم يكون الحدمانعالاغياره وقال المحشى عصام الفرق بين هذا الوجه و الوجه الاول ان فى الوجه الاول جعل المعطوف على الصفة صفة من وجه معطوفا من وجه وفى هذا الوجه جعله صفة لامحالة من غير ان يكون معطوفا من وجه الى هنا كلامه (وقال بعضهم فيه) اى فيما قيل من انه لو اكتفى فى تعريف العطف بقوله العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احدتلك الحروف بحيث لم يعرفه اولا بقوله تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه لدخل فيه الصفات التى يدخل عليها حرف العطف ( نظر لان الحرف المتوسط بينهما ) اى بين الصفة والموصوف (عاطفة فى الصفات) كما ان الحروف المتوسطة بين غيرها كذلك والا يلزم الغاؤها ( لدلالتها ) اى لدلالة الحروف المتوسطة بينها ( فيها ) اى فى الصفات التى دخلت هى عليها (على ماتدل) تلك الحروف (عليه فى غيرها) اى فى غير الصفات (من الجمع) بيان لما فى قوله على ماتدل كما فى الواو ( والترتيب ) كما فى الفاء ( وغير ذلك ) من التعقيب والتراخى ( ففى جعلها ) اى جعل تلك الحروف ( غير عاطفة فى الصفات ) وجعلها ( عاطفة فى غيرها ) اى فى غير الصفات ( ارتكاب امر بعيد ) وهو المعنى المجازى لان كونها لتأكيد اللصوق معنى مجازى لها لاحقيقى وانما وصفه بالبعيد لان مالايكون بعيدا عن الفهم ولانه لما لم يكن له داع كان كأنه بعيد مع جواز وجه آخر فيه اقرب وهو العطف ( من غير ضرورة داعية اليه ) اى الى ارتكاب الامر البعيد وفيه كما سبق ان الحرف المتوسط بين الصفات انما هو الواو دون غيره بحكم الاستقراء ومعناها الجمعية مطلقا فقط ويجوز ان يخرج الواو من ان يكون للعطف فى مواضع كثيرة من كونه للابتدائية والحالية والمصاحبة وغير ذلك فلتكن ههنا لتأكيد معنى الجمعية وهى توجد فى صفة بعد صفة بلا ذكر الواو بينهما كما فى قولك جاءنى زيد العالم العاقل بل الانسب ايراد الواو فيهما لبعد الصفة عن الموصوف واعلم ان الاسماء فى عطف بعض على بعض على اربعة انواع عقلا عطف ظاهر على ظاهر وعطف مضمر على مضمر وعطف ظاهر على مضمر وعطف مضمر على ظاهر ولما كان فى عطف بعضها شروط اراد ان يبين العطف فيها وشروطه فقال ( واذا عطف على الضمير المرفوع ) (لا) المضمر ( المنصوب ) متصلا كان او منفصلا (و) لا المضمر ( المجرور ) فانه لاشرط للعطف فيهما ( المتصل ) ( بارزا كان) المضمر المتصل ( اومستترا ) لانهما فى الحكم الآتى سواء مع ان قوله المضمر المرفوع المتصل يشملهما (لا) المضمر المرفوع ( المنفصل ) لان الحكم الآتى لم يجر عليه ( اكد ) مبنى للمفعول من التأكيد اى اكد المضمر المرفوع المتصل ( ب ) مضمر (منفصل) (اولا) منصوب على الظرفية قبل اى العطف عليه (ثم) اى بعد التأكيد به (عطف

امر ولا بيان وجه وقوله وقد يدفع بان الصفة من التوابع والكلام فى المعرب اصالة بما جوزه الهندى ولايخفى فساده لان هذا الجواب انما يصح ان لو كانت الصفة كالتميز ما يرفع الابهام المستقر الوضعى عن ذات مذكورة او مقدرة وليس كذلك بل لها ماهية وله اخرى واما مازعمه حسنا فهو بحيث يستغنى عن التنبيه على مافيه من الخبط والزلل وفساد الرأى والخلل (قوله) ولا ابهام فى هذا المفهوم فان قيل يتجه عليه انه يلزم ان لا يصح به حبذا رجلا على انه تميز من كلمة ذا عند البعض اجيب بانا لانسلم ان هذه مثل هذا بل هو جزء من حبذا الموضوع بجميعه لمعنى غير معين كما فى نعم رجلا وفيه (قوله) من ذات لا من وصف فرق بين النعت والحال والتميز بان وضع الصفة والحال لبيان ثبوت وصف فى شئ فهو يرفع الابهام عن الوصف ووضع التميز لرفع الابهام عن نفس الاسم وبيان انه من اى جنس فرجل عاقل لبيان صفة العقل فى زيد ورطل زيتا لبيان الرطل كائن من الزيت وذلك فرق واضح لاخفاء فيه الا من حيث حمل الذات على الجنس ولو اريد بالذات ما يقابل المفهوم لصح وكان اوضح فيقال فى رطل زيتا ان فرد الرطل مبهم لا يعلم

عليه) اى على المضمر المرفوع (وذلك) اى التأكيد اولا ثم العطف عليه واقع (لان) المضمر (المتصل المرفوع) بارزا كان او مستكنا (كالجزء مما) اى من الفعل الذى (اتصل) ذلك المضمر (به لفظا) تمييز ولذا وجب اسكان لام الفعل لئلا يجتمع اربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة (من حيث انه) اى ذلك الضمير (متصل) به (لا يجوز انفصاله) لان الاصل فى الضمير الاتصال والانفصال خلاف الظاهر فلا يعمل به ما لم يكن مقتضى له (ومعنى) عطف على قوله لفظا (من حيث انه فاعل) لذلك الفعل (والفاعل) الذى يكون ضميرا متصلا (كالجزء من الفعل) الذى اتصل به لان الفعل محتاج اليه لانه يقوم به ويسند اليه ولاجل ذلك جعل جزءا منه (فلو عطف عليه) اى على المضمر الذى كان جزءا منه (بلا تأكيد) بالمضمر المنفصل (كان) ذلك العطف فى الامتناع (كما لو على بعض حروف الكلمة) وعطف كلمة على بعض حروف كلمة اخرى ممتنع الا انه يلزم منه عطف الاسم على الحرف وعطف كلمة على ما ليس بكلمة (فأكد) ذلك الضمير (اولا بمنفصل) اى قبل العطف ليظهر انه وان كان كالجزء كلمة بنفسه فالعطف عليه لا يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة (لانه) اى الشان (بذلك) اى بالتأكيد (يظهر ان ذلك) الضمير (المتصل) بالفعل (وان كان) للوصل (كالجزء) مما اتصل به من حيث الظاهر والجزء ادنى حالا من الظاهر القوى فلا يحسن ان يكون القوى تبعا للضعيف الذى لا يستقل بنفسه (منفصل) خبر ان (من حيث الحقيقة) وكلمة مستقلة بنفسها يعلم هذا (بدليل جواز افراده) اى افراد ذلك الضمير الافراد اما بالدال المهملة واما بالزاى المعجمة فى آخره (مما) اى من الفعل الذى (اتصل به) الضمير المرفوع (بتأكيده) اى بتأكيد الضمير متعلق بالافراد لان التأكيد عين المؤكد اسم فاعل مستقل بنفسه كذلك المؤكد اسم مفعول مستقل بنفسه ولكن اتصل بعامله وجعل جزء منه لمكان الاختصار (فيحصل له) اى لذلك الضمير بسبب التأكيد بالمنفصل (نوع) قوة و (استقلال) فيحسن العطف عليه كما يحسن على الاسم الظاهر ولما توهم انه يجوز العطف ايضا على التأكيد لانه عين المؤكد فكما جاز العطف عليه جاز ايضا على التأكيد بل هو الى لقربه لانه اذا كان لشئ معطوفان اقرب وابعد فالاقرب اولى بالعطف لعدم الفصل بينهما دفع هذا التوهم بقوله (ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التأكيد) بل يجب ان يعطف على الضمير المرفوع المتصل (لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فكان يلزم) من عطفه على هذا التأكيد (ان يكون هذا المعطوف ايضا) اى كما كان المعطوف عليه تأكيدا (تأكيدا) قوله كان فى فكان ههنا زائدة والمعنى فيلزم الخ (وهو) كون المعطوف تأكيدا (باطل) لما سبق ان التأكيد عين المؤكد وانت خبير بان المعطوف يغاير المعطوف عليه لفظا ومعنى فلا يصح ان يعطف على التأكيد فيجب ان يكون معطوفا على الضمير المتصل لما سبق

انه من اى جنس فلما قال زيتا بين ذاته بان يبين انه من جنس الزيت و بهذا يشكل بخروج تمييز هو صفة نحو لله دره فارسا فانه يرفع الابهام عن الصفة فان الفرض وضع المشتق لمعنى الا ان يقال التمييز اخراج الاسم عن وضعه الذى لغرض المعنى وجعله لبيان الجنس هكذا قيل ولا خفاء فيه من هذه الحيثية لان الرطل فى المثال المذكور ليس ذاته الا ذات الزيت فاذا لم يعلم ان الرطل من اى جنس ظهر الابهام فيه من جهة الذات اى الجنس لحمل الذات على الجنس بهذا الاعتبار دون ما زعمه القائل من ان معنى الرطل معنى الجنس فان هذا مما لا يقول به احد واذا تبين ذلك سقط ما قاله من انه لو اريد بالذات ما يقابل المفهوم والعجب من القائل انه فسر ذلك على وجه يلزمه الاعتراف بكون ذات الرطل من جنس الزيت وليس هذا الا ما سبق بيانه من الوجه الصحيح فيكون العنوان اعنى قوله لو اريد بالذات ما يقابل المفهوم من قبيل ما لا يعنيه ولا يلزم الاشكال من قولهم لله دره فارسا لظهور الابهام فيه بحسب الذات ولا حاجة الى ما ذكره فى صورة الاستثناء كما لا يخفى على المتأمل الخبير (قوله) فانه فى قوة قولنا طاب شئ منسوب الى زيد

( فان كان الضمير ) المرفوع ضميرا ( منفصلا ) تعارض الانفصال ( نحو ماضرب الاانت) اوالاانااوالا هو (وزيد) فانانت وان كان مرفوعا الا انه منفصل بالاعن الفعل لغرض لايكون الابه وهو قصر الفعل على الفاعل (لم يكن) ذلك الضمير ( كالجزء) من الفعل (لفظا) وان كان جزءً منه معنى فلاحاجة فيه الى التأكيد لانتفاء احد شطرى العلة وهو كونه جزءً من الفعل لفظا والعلة ان يكون جزءً من الفعل لفظا ومعنى وانتفاء احد جزئى العلة يستلزم انتفاء الحكم ( وكذا ان كان ) الضمير ضميرا (متصلا) لكن لامطلقا بل يكون (منصوبا نحو ضربتك) وضربته وضربنى ( وزيدا لم يكن ) الضمير المنصوب ( كالجزء) من الفعل (معنى) وان كان جزءً لفظا على عكس الضمير المرفوع المتصل (فلاحاجة فيها) اى فى الضمير المرفوع المنفصل والضمير المنصوب المتصل (الى التأكيد بمنفصل) بل يحسن العطف فيها بلاتأكيد ولافصل اما الضمير المرفوع المنفصل فلما مر واما الضمير المنصوب المتصل فلانتفاء احد شطرى العلة وهو الاتصال معنى لان انتفاء احد جزئى العلة يستلزم انتفاء الحكم وكذا المجرور المتصل نحو مررت بك وبزيد لاحاجة فيه الى التأكيد لان اعادة الجار فيه حسن لما سيأتى (مثل ضربت انا) اوانت (وزيد) مثال لما يكون فيه الضمير المرفوع بارزا (وزيد ضرب هو وغلامه ) اوزيد ضرب هو وعمرو ومثال لما يكون الضمير المرفوع فيه مستكنا ومنه قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة ولما كان التأكيد بالمنفصل يحتاج الى البيان لانه يحتمل ان يكون التأكيد مقدما على العطف ومتأخرا عنه بينه واضحة بايراد المثال فقال ضربت انا وزيد رجحه على نحو اضرب انت وزيد و نحو زيد ضرب هو وغلامه لان الداعى الى الحكم به والثانى طردا للباب والافهو يحتمل ان يكون من قبيل انفصال الضمير للعطف لان من قبيل تأكيد المتصل بالمنفصل (الاان يقع فصل) استثناء من قوله اكدا ولا بمنفصل يعنى اكد ذلك الضميرا ولايضمير مرفوع منفصل مطابق له فى جميع الاوقات الاوقت وقوع الفصل بشئ (بين الضمير المرفوع المتصل و بين ماعطف عليه) اى على المضمر المرفوع المتصل من مظهر او مضمر آخر ( فيجوز ) حينئذ ( تركه ) (اى ترك التأكيد ) بمنفصل اكتفاءبه ولحصول الغرض والاختصار ايضا (لانه قد طال الكلام بوجود المنفصل ) ولو جئ بفصل لكان اطول والطويل يكون اثقل وطول الكلام قديغنى عماهو الواجب فاغناؤه الاولى اولى واحرى ( فحسن الاختصار ) طلبا لتخفيف الكلام ( بترك التأكيد) به والاكتفاء بالفصل القائم مقامه لاغنائه عنه ( سواء كان الفصل قبل حرف العطف) (نحو ضربت اليوم زيد ) ومثله قوله تعالى انا لمبعوثون او آباؤنا الاولون الهمزة فيه قبل الحرف (اوبعده) اى بعد حرف العطف ( كقوله تعالى ماأشركنا ولا آباؤنا) ولما كان فيه ابهام بينه بقوله ( فان المعطوف ) فى الاية (هو آباؤنا) لان مرادهم نسبة عدم الاشراك الى ذواتهم والى آبائهم يعنى عدم الشرك مورث لنا آبائنا (و)

قيل فيه ان هذا التقدير مع كثرته والاستغناء بتقدير مجرد المضاف عنه يتجه عليه انه لايناسب فى كفى زيد رجلا فان الرجل عين زيد لاشئ منسوب اليه ثم قيل وقدر الشيخ الرضى فى مثله كفى شئ زيد بتقدير الشئ منونا وجعل زيد بدلا والقول بانه يتجه عليه كفى زيد رجلا يمكن دفعه بان مراد الشارح قدس سره بهذا التقدير مجرد بيان نحو طاب زيد نفسا مما يكون التمييز فيه متعلق المنسوب اليه لانفسه وما نحو كفى زيد رجلا فهو وان كان من قبيل التمييز عن النسبة لكن التمييز فيه نفس المنسوب اليه لامتعلقه فان معناه كفى رجل هو زيد فلايكون نحوه وفيه والحق انه قدس سره فى هذا الكلام وذلك لانه سبق وهمه الى ان المنسوب فى نحو طاب زيد نفسا هو الذات المقدرة والمنسوب اليه زيد القائم مقامها وليس كذلك بل الذات المقدرة هى الشئ المنسوب اليه طاب وكفى فاذا اظهرتها اوراعيت التصريح بها قلت طاب شئ زيد نفسا وكفى شئ زيد رجلا فليس هو فى قوة قولنا طاب شئ منسوب الى زيد بل فى قوة طاب شئ زيد نفسا ولا وجه لذكر لفظ المنسوب والمنسوب اليه بل لا مجال له كما لايخفى (قوله) ويعنى به مايقابل الجملة

لفظة (لا) فى ولا آباؤنا (زائدة بعد حرف العطف ) الذى هو الواو ( لتأكيد النفى ) مثل قوله تعالى ماجاءنا من بشير ولا نذير ومثل قولك ماجاءنى زيد ولاعمرو فتكون لفظة لا فصلا بعد حرف العطف (وانما قال يجوز تركه ) ولم يقل يجب لان الفصل اذن قام مقام التأكيد فكان ينبغى ان يقال ويجب ( فانه ) اى الحال والشان (قد يؤكد) الضمير المرفوع المتصل (بالمنفصل) حال كونه ملابسا (مع الفصل) بلا اهتمام بالمعطوف عليه للزوم البعد بالفصل امابالفصل قبل حرف العطف فقط ( كقوله تعالى فكبكبوا فيهاهم والغاوون) اوبعده وقبله معا كقوله تعالى ماعبدنا من دونه من شئ نحن ولا آباؤنا اوبعده فقط مثل ماضرب اناولازيد فالاقسام ثلاثة (وقدلايؤكد) بل يكتفى بالفصل فقط كقوله تعالى فاستقيم كما امرت ومن تاب معك وقوله سيصلى نارا ذات لهب وامرأته ( والامران) اى اجتماع الفصل مع التأكيد وانفراد الفصل وحده (متساويان) فلذا قال يجوز ترك التأكيد اكتفاء بالفصل (هذا) اى خذ هذا اوالامر هذا وانما يؤتى به عند تمام البحث والشروع فى مايناسبه ولما فرغ من بيان المسئلة اراد ان يبين انها خلافية والتأكيد استحسانى لاواجب قطعا كما يفيده مقابلة اكد مع جواز الترك فقال (واعلم ان مذهب البصريين ان التأكيد بالمنفصل هو الاولى ) عند عدم الفصل فالامران متساويان لوقوع كليهما كثيرا فى كلام علام الغيوب الا ان الاولى لكونه اكثر وقوعا (ويجوزون) اى البصريون ( العطف) المذكور ( بلاتأكيد) بالمنفصل وحده اومع الفصل ( ولا فصل ) وحده او مع التأكيد لان الضمير المتصل وان كان كالجزء مع الكلمة التى اتصل بها وكان بعض حروفها الا انه لم يكن مثله فى جميع احكامه حتى لايجوز العطف عليه اصلا كما لايجوز على ماهو جزؤها حقيقة (لكن) اى الا ان العطف بلا تأكيد ولا فصل ايضا يكون ( على قبح لمخالفته ماهو الاولى والاحسن ولولا انه قبيح لوقع فصيح الكلام خصوصا فى النظم المعجز واذا لم يقع علم انه قبيح لاانهم حظروه اصلا بحيث لايجوز ان يرتكب (والكوفيون يجوزونه ) اى العطف بلا تأكيد ولا فصل (بلاقبح) لان ذلك الضمير وان كان كالجزء مما اتصل به الا انه كلمة بنفسها كالاسم الظاهر حيث يجوز انفصاله ويكون ايضا محكوما عليه فيجوز العطف عليه كما يجوز على الاسم الظاهر (واذا عطف على الضمير المجرور ) لاالمرفوع والمنصوب ولم يقيده بالمتصل لانه لامنفصل له لما سيجئ ( اعيد الخافض ) اى الجار اى جار المعطوف عليه حين العطف فى المعطوف لئلا يلزم العطف على الجزء كما فى المرفوع المتصل ( حرفا كان) ذلك الخافض ( اواسما لان اتصال الضمير المجرور ) سواء كان مجرورا بحرف الجر او بالاضافة (بجاره اشد) واقوى وآكد (من اتصال الفاعل المتصل )اى الضمير المرفوع المتصل (بفعله) لانه لايوجد اتصال الفاعل بالفعل الا فى الضمير ولذا عرف الفاعل باللام وقيده بالمتصل (لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا) سواء كان اسما ظاهرا اوضميرا

( منفصلا )

وشبهها والمضاف قيل لم يجئ المفرد بمعنى مايقابل هذه الثلاثة وكانه اراد معنى مجازيا بقرينة المقابلة وفيه ان المفرد قوبل النسبة فى هذه الثلاثة فالمقابلة تقتضى ان يراد ما يقابل نسبة فى جملة او شبهها او اضافة ويتجه على ماذكره على التمرة مثلها زيدا فانه مضاف وقد جعل من امثلة المفرد المقدار وكأنه اراد بمايقابل المضاف مايقابل المركب الاضافى وليس مما يلتفت اليه لان المقام داع الى اعتبار المفرد بهذا المعنى وكون المفرد معتبرا كذلك صحيح لاسترة فيه لثبوته فى ذلك وتبادر الذهن اليه اول مرة بخلاف كونه بمعنى ماليس بنسبة فانه غير ثابت ولايلزم من قوله عن نسبة فى جملة آه ذلك المعنى كما لا يخفى على المتأمل الخبير والمعنى بالمضاف متعين فلا يتجه على التمرة مثلها زيدا (قوله) والمقدار اما متحقق فى ضمن عدد قيل جعل ظرفية العدد للمقدار من قبيل ظرفية الخاص للعام والاظهر ان يجعل من ظرفية المدلول للدال فان المفرد المقدار مستعمل فى عدد وفى غيره ولايخفى فساده (قوله) فان الرطل نصف المن قيل لو قال نصف المنا لكان بيانا لمنوان ايضا فان تثنية منا بالقصر وهو افصح من المن بالتشديد (قوله) وكالكيل نحو قفيزان براوتفصيل

منفصلا (جاز انفصاله) اما اذا كان ظاهرا فظاهر لان الانفصال من شانه واما اذا كان ضميرا يجوز انفصاله ايذانا بانه مستقل بنفسه ( والمجرور لاينفصل من جاره ) اصلا سواء كان ضميرا اوظاهرا ( فكره العطف عليه ) اى على الضمير المجرور بلا اعادة الخافض كما كره على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد ولافصل او بلا احدهما ( اذ يكون ) هذا العطف بلا اعادة الجار فى الخارج ( كالعطف على بعض حروف الكلمة ) كما يمتنع هذا لكونه عطف الكل على الجزء والاسم على الحرف الذى ليس بمستقل يمتنع ذلك ايضا ولما توهم انه لايلزم اعادة الجار لجواز وجه آخر فيه وهو ان يؤكد بمنفصل ثم يعطف عليه كما عمل فى الضمير المرفوع دفعه بقوله ( وليس للمجرور ضمير منفصل ) لانه متصل فقط مظهرا كان اومضمرا ( كما يجيء ) وجهه (فى) بحث (المضمرات حتى يؤكد به ) اى بالضمير المجرور المنفصل ( اولا ) اى قبل العطف ( ثم يعطف عليه كما عمل فى المرفوع المتصل) عرفته سابقا ولما توهم ايضا انه اذا لم يجز تأكيده بالمنفصل لعدم كونه موجودا فيؤكد بالمرفوع المنفصل دفعه بقوله ايضا ( وفى استعارة المرفوع له ) اى جعل الضمير المرفوع المنفصل تأكيدا للضمير المجرور (مذلة) اى ابتذال لانه يلزم منه اقامة الاقوى مقام الادنى وهو عكس المعقول ومخالف ايضا للقياس ولما توهم ايضا انه اذا لم يجز التأكيد بالمنفصل وفى اقامة المرفوع المنفصل مقام المجرور ابتذال فليكتف بالفصل كما اكتفى فى المرفوع المتصل دفعه بقوله (ولايكتفى بالفصل) لقيامه مقام الاصل (لان الفصل لاتأثير له) يعنى لاوجود للفصل ( الا فى جواز ) اى الا عند جواز ( ترك التأكيد بالمنفصل ) لان الفصل خلف عن الاصل والاصل لما لم يجز لعدم وجوده فعدم جواز الخلف هو الاولى ( للاختصار ) اى لايكون فى الكلام اختصار لانه اذا ذكر التأكيد والفصل ايضا يكون الكلام طويلا والطول يكون سببا للثقل ( فحيث لايمكن التأكيد بالمنفصل لعدمه) اى لعدم الضمير المنفصل فيه (لايتصور له) اى للفصل ( اثر ) اى عمل لان الفصل خلف عن الاصل والاصل لما لم يمكن لعدم وجوده فالخلف اولى بعدم الجواز ( فكيف يكتفى به ) اى بالاصل الاستفهام ههنا انكارى اى فلايكتفى بالفصل عند فقد الاصل لان الاصل اذا لم يجز فكيف يجوز خلفه لانه نائب عنه فاذ تعذرت الامور المذكورة كلها ( فلم يبق ) لناشيء ( الا اعادة العامل الاول ) سواء كان ذلك العامل حرفا ( نحو مررت بك وبزيد ) ا(و) اسما مضافا نحو ( المال بينى وبين زيد) ليكون كالاسم المستقل فيصح العطف عليه كما يصح عليه (والمعطوف) فى هذين المثالين وامثالهما (هو المجرور) فقط ( والعامل مكرر ) ليصح العطف لانه اذا لم يكرر العامل لم يصح العطف (وجره) اى جر المعطوف (ب) العامل ( الاول) كما عطف الاسم الظاهر على مثله مثل مررت بزيد وعمرو (و) العامل ( الثانى كالعدم ) لانه لا احتياج له فى المعنى والعمل لانه زيد تأكيدا ليصح العطف وما كان كذلك لايعمل فالعمل للاول مثل

ذلك ان المقدار مايقدر به الشيء اى يعرف به قدره ويبين المقادير امامقاييس مشهورة موضوعة ليعرف بها قدر الاشياء كالاعداد ومايعرف به قدر المكيل كالقفيز والاردب والكر ومايعرف به قدر الموزون كحبات الوزن كالطسوج والدانق والدينار والمن والرطل ونحو ذلك ومايعرف به قدر المذروع والمسموح كالذراع وقدر راحة وقدر شبر ونحو ذلك اومقاييس غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير كقوله تعالى ملء الارض ذهبا وقولك عندى مثل زيد رجلا واما غيرك انسانا وسواك رجلا فمحمول على مثلك بالضدية وقولك بطولك رجلا وبعرضه ارضا اوبغلظه خشبا ونحو ذلك ذلك من المقاييس ايضا (قوله) وانما اقتصر المص على الامثلة الثلاثة يشعر ببيان الشارح قدس سره بان تمام المفرد باحد هذه الامور الثلاثة لاغير وليس كذلك فانه يتم باربعة اشياء منها نون الجمع كعشرين والمص لم يخل به بل قد ذكره قبل والتنوين المتمم له كما يكون ظاهرا يكون مقدرا ايضا كما فى خمسة عشر وفى كم ثم كلامه قدس سره بعيد هذا يشمل التنبيه على اعتبار هذه لرابع ايضا (قوله) فانه اذا تم الاسم بهذه

قولك مازيد قائما ولا رجل حاضرا (معنى) اى من حيث المعنى لانه زائد والزائد لايكون
له معنى الا التأكيد علم ذلك ( بدليل قولهم ) المال ( بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى
الشئ ) (المتعدد) الذى يقبل القسمة لانه من الامور الاضافية الا انه لايضاف الى المتعدد
كاى واية وكلا وكلتا فكان ينبغى ان يقال المال بيننا الا انه فصل شريكه واضاف ثانيا لفظ
بين اليه للدلالة على كمال الامتياز والافتراق (وقيل جره) اى جر المعطوف فى مثله ( با)
لعامل ا ( لثانى كما فى الحرف الزائد ) سواء كان سماعا كما ( فى كفى بالله شهيدا ) اوكما فى
بحسبك درهم اوقياسا كما فى قولك هل زيد بقائم ( وهذا الذى ذكرناه اعنى لزوم اعادة
الجار ) اذا اريد العطف على المضمر المجرور (فى) المعطوف (حال السعة والاختيار)
من غير ضرورة شعرية داعية اليها ( مذهب البصريين ) لانهم قالوا اذا عطف على
المضمر المجرور اعيد الخافض حال السعة واما عند غيرها ( ويجوز عندهم تركها) اى
ترك الاعادة كما جاز عندهم ترك التأكيد والفصل معا عند العطف على المضمر
المرفوع المتصل لكن مع قبح فى حال السعة والاختيار لافى حال الاضطرار كذلك
يجوز تركها لكن ( اضطرارا )لان الضرورة تبيح المحظور ( واجاز الكوفيون) ايضا
( ترك الاعادة فى حال السعة ) كما جازت آنفا حال الاضطرار حال كونهم (مستدلين ) بما
وقع فى بعض ( الاشعار ) مثل قوله « فاليوم قدبت تهجونا وتشتمنا * فاذهب فمابك
والايام من عجب » لان الايام معطوف على الضمير المجرور فى قوله بك بلا اعادة الجار فيه
ولولا ان العطف عليه بلا اعادة الجار جائز لماصح ما اختاره الشاعر وقاسوا حال السعة
اى مالم يكن فى الشعر عليه لانه اذا كان جائزا فى الشعر ففى غيره يكون هو الاولى واجيب
عنه بان استدلالهم بما وقع فى بعض الاشعار ليس بصحيح لان وقوع مثل هذا العطف
فى الشعر للضرورة فلا يستلزم جوازه فى غيره ولولا الضرورة لما اختاره والاحتمال
ان لايكون الواو للعطف بل تكون للمصاحبة لامابعدها مفعولا معه وقال المحشى عصام
فيه اشعار بضعف استدلالهم يعنى فى قول الشارح مستدلين بالاشعار وقال ايضا لكن
لايقتصر استدلالهم على الاشعار بل استدلوا بالقرآن العظيم نحو قوله تعالى تساءلون به
والارحام واجب عنه ايضا بانه محتمل ان يكون والارحام قسما بان يكون الواو فيه للقسم
اوبالنصب عطف على محل الجار والمجرور كقوله مررت بزيد وعمرا او على الله اى
اتقوا الله واتقوا الارحام فصلوها ولا تقطعوها كذا قال القاضى البيضاوى او على
تقدير وصلوا الارحام ( فان قيل كيف جاز تأكيد ) الضمير ( المرفوع المتصل ) سواء
كان بارزا (فى نحو) القوم ( جاؤنى كلهم ) اوالقوم جاؤا انفسهم اواجمعون وضربت
انت اومستكنا نحو زيد ضرب هو ( والابدال منه ) اى من الضمير المرفوع المتصل
( نحو اعجبتنى جمالك ) فى الاشتمال والقوم جاؤا اكثرهم فى البعض وضربتنى الحمار فى
الغلط (من غير شرط تقدم التأكيد ) الضمير ( المنفصل) ولا الفصل الذى هو خلف

الاشياء قيل ذكر الرضى
ان الاسم قد يتم نفسه
كالضمير فى ربه رجلا وهذا
فى ماذا اراد الله بهذا مثلا
وانت خبير بانه لامساس له
بهذا المقام (قوله) وهو ما
تشابه نفسه وجزؤه ثم قيل
ولك ان تحمل تشابه مضارع
المفاعلة ومسند الى ضمير
واجزاؤه مفعولا به ويشكل
بالابوة لانه لاجزء له
فالاولى الاقتصار على
الوقوع مجردا عن التاء
على القليل والكثير
وكلاهما باطلان لان
الجنس الذى له اجزاء
كذلك لايكون مغايرا
لذلك بل هو عينها
فلا يتصور شئ من هذين
القولين والاستشكال
بالابوة من سوء الفهم
فانه غير داخل فيما نحن فيه
فكيف يقال ان الامر
يشكل به لعدم ثبوت هذا
الحكم فيه (قوله) طاب
زيد جلستين للنوع جاز ان
يقال طاب زيد جلستين
للمدد وانما مثل بطاب زيد
جلستين دون ان يقول
عدل ثوبين لانه يمكن المنا
قشة فى كون ثوبين للمدد
بخلاف جلستين بالفتح
فانه لقصد الافراد لامحالة
وفيه انه من قبيل التمييز عن
النسبة وكلامنا فى التمييز
من ذات مذكورة فهو
خارج عما نحن بصدده
واعترض عليه بان
التاء اخرج الكلمة
من كونها جنسا فهو خارج
عما نحن بصدده وفيه نظر
امااولا فلان التاء فيها نظر
اصل الكلمة سواء كانت

عنه مع انهما من التوابع ايضا وهما يجوزان بلا تأكيد ولا فصل فلم لا يجوز العطف ايضا (وجاز ايضا) اى كما جاز الابدال والتأكيد بلا شرط (تأكيد الضمير المجرور) اى تأكيد الضمير المجرور بلا شرط شئ من تأكيد بالمنفصل والفصل (فى نحو مررت بك نفسك) وبه نفسه وهذا لا يكون الا فى التأكيد المعنوى لانه يقال مررت بك انت او اياك ويكون بالنفس والعين بشرط ان يضاف كل منهما الى المؤكد بالفتح يعنى ان كان ضميرا مخاطبا يضاف اليه مثل مررت بك نفسك وان كان غائبا يضاف اليه مثل مررت به نفسه (والابدال منه) اى من الضمير المجرور (نحو اعجبت بك جمالك) فى الاشتمال وزيد مررت به اخيه فى الكل والقوم مررت بهم اكثرهم فى البعض وزيد مررت به حماره فى الغلط (من غير اعادة الجار) اى جار المبدل منه فى البدل (ولم يجز العطف فى الاول) اى فى الضمير المرفوع المتصف (الا بعد التأكيد) الضمير (المنفصل) وحده او بالفصل بدلا منه او بالمنفصل والفصل معا (و) لم يجز العطف (فى الثانى) اى فى الضمير المجرور (الا مع اعادة الجار) اى جار المعطوف عليه فى المعطوف اسما كان اوحرفا واما التأكيد والابدال فى الموضعين فجائز بلا شرط شئ من التأكيد والفصل والاعادة (قلنا) فى جوابه (التأكيد عين المؤكد) بالفتح لفظيا كان معنويا فلم يكن اجنبيا حتى يحتاج الى التأكيد بالمنفصل او الفصل لزيادة ارتباطه (والبدل فى الاغلب) لا يخلو (اما) ان يكون (كل المتبوع) فى بدل الكل (او) يكون (بعضه) اى بعض المتبوع فى بدل البعض (او) يكون (متعلقه) بكسر اللام نحو سلب زيد ثوبه او اعجبنى زيد علمه فى بدل الاشتمال (والغلط قليل نادر) وهو ان لم يكن كله او بعضه او متعلقه فلقلته لا حكم له طرد اللباب (فهما) اى التأكيد والابدال (ليسا باجنبيين لمتبوعهما) اما التأكيد اللفظى فلانه عين المؤكد لفظا ومعنى واما المعنوى فانه وان لم يكن عين المؤكد لفظا الا انه متحد معنى واما بدل الكل فهو كالتأكيد المعنوى عين المبدل منه واما بدل البعض فهو جزء المبدل منه واما بدل الاشتمال فهو صفته ولما تعلق احد البدلين بالاخر تعلق المحلية والحالية كانا ليسا باجنبيين (ولا منفصلين عنه) اى عن متبوعهما (لعدم تخلل) اى دخول (فاصل) كحرف العطف (بينهما) اى بين الابدال والتأكيد (وبين متبوعهما) وهذا ليس الا تصالا (فلا حاجة فى ربطهما) اى ربط الابدال والتأكيد (الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة زائدة) كالتأكيد بالضمير المنفصل او الاكتفاء بالفصل او اجتماعهما معا كما فى العطف على الضمير المرفوع المتصل او اعادة الجار كما فى العطف على الضمير المجرور (بخلاف العطف فان المعطوف) منفصل عن متبوعه لفظا بحرف العطف ويكون احدهما مغايرا للاخر ومعنى من حيث ان المعطوف فى الاغلب (يغاير المعطوف عليه) مثل جاءنى زيد وعمرو (و) مع هذا (يتخلل بينهما) اى بين المعطوفين (العاطف) فكان احدهما اجنبيا من الاخر (فلابد

صيغة المراة او النوع وليست الفارقة بين الجنس والواحد فلا تنافى كون الكلمة اسم جنس شاملا للقليل والكثير من انواع الجلوس او احادها واما ثانيا فلان الناقة فى الامثال ليست من دأب المحصلين والجواب بان الشارح اجاب على سبيل التنزل ليس مما يستحسنه ارباب الترقى هكذا قيل وفيه قصور من جهة ان مثل هذه التاء وان لم تكن فارقة بين الواحد والكثير لكنها لا تعد من نفس الكلمة ولا يهمنا اثبات كونهما من نفس الكلمة لان المراد بالجنس ههنا ما يقع لفظه الواحد المجرد عن تاء الوحدة منه على القليل والكثير كما عرفت وهذا لا يمنع اشتماله على التاء لزائدة لغير هذا المعنى ومن جهة ان الكلام على المثال ليس بمردود مطلقا حتى يعترض بهذا الطريق على من اعترض عليه ثم ان المتكلم على المثال وروده ليس مما يليق بشان المحصلين لكونه قليل الجدوى بل عدبها اذ لا يحصل المطلوب بهذا الطريق فان غاية الامر لزوم خلو الكلام عن المثال بابطاله ولا بأس به لكن من اراد هذا وتصدى اليه فله ذلك على ان القائل نفسه قد اعترض على مثال

فيه ) اى فى العطف ( من تحصيل مناسبة ) زائدة على المناسبة الكائنة ( بينهما ) من
الصداقة والعداوة والمالكية والمملوكية وغيرها ( بتأكيد ) الضمير المرفوع (المتصل
) المضمر المرفوع ( المنفصل ) اوالاكتفاء بالفصل (فى المرفوع) اى عند كون المعطوف
عليه ضميرا مرفوعا متصلا (وباعادة الجار) عطف على قوله بتأكيد المتصل (فى) الضمير
( المجرور ليخرج ) تعليل لقوله فلابد فيه الى آخره الضمير ( المتصل المرفوع) الذى
يكون هو المعطوف عليه (عن) متعلق بقوله ليخرج قوله ( صرافة ) بكسرة الصاد
المهملة من صرف يصرف على وزن دراية (الاتصال) اى ليخرج الضمير المتصل المرفوع
عن كونه متصلا محضا (و) به ( يناسب ) عطف على يخرج اى وليناسب ذلك الضمير
المعطوف ( اى الاسم) الذى يعطف (عليه) اى على الضمير المرفوع المتصل ويكون كأنه
منفصل ( بتأكيده) اى بتأكيد الضمير المرفوع المتصل الجار متعلق بالفعلين (1) الضمير
( المنفصل ويقوى) هذا تعليل لقوله وباعادة الجار فى المجرور فالاولى وليقوى مكان
يقوى باعادة اللام التعليلية لئلا يفهم عطفه على قوله و يناسب لقربه فيكون حينئذ
من توابع ليخرج لا انه تعليل مستقل فهو معطوف على قوله ليخرج وتعليل مستقل
لقوله وباعادة الجار فى المجرور كما ان قوله ليخرج علة مستقلة لقوله بتأكيد المتصل
بالمنفصل فى المجرور ( مناسبة ) اى مناسبة المعطوف المجرور المعطوف عليه (المجرور)
المصدر ههنا جار لفاعله و ناصب لمفعوله ( بانضمام الجار ) متعلق بالمناسبة او بقوله
يقوى اى الجار الذى فى المعطوف عليه بعينه (اليه) الى المعطوف المجرور (كما فى المعطوف
عليه) اى كما انضم الجار الى المعطوف عليه واعلم انه لم يذكر الصفة مع انها من التوابع
ايضا لما سبق من ان الضمير لا يوصف ولا يوصف به اياما كان متصلا او منفصلا ولا عطف
البيان ايضا لما انه فى حكم الصفة فى الايضاح والمدح فحكمه حكمها يعنى ان الضمير لا يكون
مبينا بعطف البيان وان كان ايضا من التوابع ولهذا سكت عنهما ( والمعطوف فى حكم
المعطوف عليه ) يعنى ان كل حكم يجب ثبوته للمعطوف عليه بالنظر الى ماقبله لا بالنظر
الى نفسه يجب ثبوته للمعطوف ايضا ليكون فى العطف فائدة ( فيما يجوز له ) اى
للمعطوف عليه (ويمتنع) له (من الاحوال) بيان لما فى قوله فيما ( العارضة له) اى الاحوال
التى عرضت للمعطوف عليه حيث لم تكن فى ذاته ( نظرا الى ماقبله ) اى الى عامله مثل ان
يعرض له الرفع او النصب او الجر او الى شئ قبله من كونه جملة ذات ضمير عائد اليه مثل الذى
قام ابوه وقعد اخوه زيد حيث لا يقال وقعد عمرو عطفا على قام ابوه ( بشرط ان لا يكون
مايقتضيها ) اى الشئ الذى فى المعطوف عليه يقتضى الاحوال ( منتفيا ) اى منفيا
(فى المعطوف) لانه اذا كان منتفيا لم يكن المعطوف فى حكم المعطوف عليه (وانما قلنا من
الاحوال العارضة له نظرا الى ماقبله احترازا عن الاحوال العارضة له ) اى للمعطوف
عليه (من حيث نفسه) اى نفس المعطوف عليه ( كالبناء ) يعنى لا يلزم من كون المعطوف

طلب زيد جلستين بانه
خارج عما نحن فيه لكونه
من قبيل التمييز عن النسبة
(قوله) ويمكن ان يجاب
عنه بان المراد بالانواع
حصص قيل هذا بعيد جدا
ومع ذلك الاولى ان يقال
افراد الجنس بدل الحصص
لان الحصة لا تطلق فى
المتعارف الا على الفرد
الاعتبارى الذى يحصل
العقل من اخذ المفهوم
الكلى مع الاضافة الى
معين ولا تطلق على
الفرد الحقيقى وماقاله
من امر البعد مسلم
واما ما زعمه اولى فباطل
لان افراد الجنس ليست
الا الانواع كما تقرر فى
المعقول فعند المصير الى
اعتبار الانواع اعم كذلك
لابد وان يرتكب ما
ارتكبه اذ لا نزاع فى كون
الافراد مطلقا حصص
الاجناس ثم ان الجواب
الصحيح انما هو المنع بناء
على ان نفى كون ذلك
الجنس تثنية وجمعا انما هو
لعدم الحاجة اليه لدلالته
على الكثير والقليل فاذا
اريد به الافراد تم المقصود
فى صورة الافراد ايضا
بخلاف ما اذا اريد به
الانواع فان اللفظ لا يدل
الا على نوع واحد فمست
الحاجة الى ايراده فى
صورة غير الافراد فصح
الاستثناء وتبين عدم صحة
قياس ارادة الافراد على
ارادة الانواع (قوله)
ويجمع فى غيره اى يورد
التمييز على مافوق الواحد

عليه مبنيا ان يكون المعطوف مبنيا ايضا (والاعراب) اى لا يجب ان يكون المعطوف معربا اذا كان المعطوف عليه معربا المراد بالاعراب ههنا ان يكون معربا لانواعه فان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فيها حيث يجب ان يكون المعطوف مرفوعا او منصوبا او مجرورا اذ كان المعطوف عليه معربا باحدها وهذا ظاهر (والتعريف) يعنى لا يجب ان يكون المعطوف معرفة عند كون المعطوف عليه معرفة (والتنكير) يعنى اذا كان المعطوف عليه نكرة لا يجب ان يكون المعطوف نكرة (والافراد) اى لا يلزم ان يكون الثانى مفردا اذ كان الاول كذلك (والتثنية والجمع) يعنى لا يجب ان يكون المعطوف تثنية او جمعا عند كون المعطوف عليه مثنى او مجموعا (فان المعطوف فيها) اى فى هذه الاحوال (ليس فى حكم المعطوف عليه) كما قلنا فى ذيل كل واحد منها (وانما قلنا بشرط ان لا يكون مايقتضيها منتفيا فى المعطوف احترازا عن) ما اذا كان المعطوف معرفا باللام والمعطوف عليه منادى مبنى على الضم سواء كان معرفة بنفسه مثل يازيد والحارث او معرفة بالنداء (مثل قولنا يارجل والحارث) اوكان المعطوف عليه اسم لا لنفى الجنس مثل لا رجل والغلام (فان الحارث) مثلا (معطوف على الرجل) مثلا (وليس فى حكمه) اى فى حكم الرجل (من حيث تجرده عن اللام) لان الرجل فى يارجل مجرد عن اللام واما الحارث فمحلى به فلا يكون فى حكمه من حيث التجرد (فان ما) اى الذى (يقتضى تجرده عن اللام هو) اى الشئ المقتضى (اجتماع اللام وحرف النداء) فحرف النداء اداة التعريف واللام ايضا اداة التعريف واجتماع آلتى التعريف بلا فاصل ممتنع لانه يكون احدهما لغوا لا محالة ويجب ان يصان الكلام عن اللغو (وهو) اى اجتماع اللام وحرف النداء (مفقود فى المعطوف) فانه ليس فيه حرف النداء حتى يقتضى تجرد فان الاسم اذا كان معرفا باللام يمتنع دخول حرف النداء عليه لما قلنا (واما نحو رب شاة وسخلتها) لفظة اما ههنا استئنافية يعنى جواب عن سؤال نشأ عن قوله بشرط ان لا يكون مايقتضيها منتفيا فى المعطوف كما لا يخفى على من له قلب سعيد او القى السمع وهو شهيد والسخلة بفتح السين وسكون الخاء ولد الغنم من الضأن والمعز الى اربعة اشهر ذكرا كان او انثى وجمعه سخل وسخال (فبتقدير النكرة) الفاء جواب اما والجار والمجرور خبر المبتدأ الذى هو نحو (لقصد عدم التعيين) لان الضمير وان كان معرفة فما اضيف اليه يكون ايضا معرفة الا انه لم يقصد سخلة معينة لان الاضافة المعينة انما تفيد تعريف المضاف عند كون المضاف اليه معرفة اذا كانت للعهد واما اذا كانت للعهد واما اذا كان كانت للجنس فلا تفيده كما سبق ولذا فسره الشارح بقوله (اى رب شاة وسخلة لها او محمول) عطف على محل قوله فبتقدير النكرة لان محله كما عرفت رفع على انه خبر لان الضمير وان كان راجعا الى الشاة الا انه لا يكون معرفة لكون مرجعه نكرة لانه اذا كان مرجع ضمير

قيل قد جاوز حد التكلف كيف والجمع اذا قوبل بالافراد يراد به ايراد صيغة الجمع مع انه لا حاجة الى تكلف لان المص لم يجوز فى قصد المتعدد الا صيغة الجمع فلا يجوز عنده الاعدل اثوابا صرح به فى ايضاح المفصل ويؤيده انه لولا المراد بقوله ويجمع فى غيره حقيقة الجمع لكان مستغنى عنه ثم قيل اعلم ان سوق الكلام ناظر الا ان المراد بغيره غير الجنس والتحقيق ان المراد غير الجنس والجنس المقصود به الانواع وكلاهما من الاوهام وذلك لان الرضى رد واعترض على المص قائلا وان لم يكن جنسا طابقت به ما تقصد مفردا كان او مثنى او مجموعا كقولك مثله رجلا او رجلين او رجالا فقوله ويجمع فى غيره ليس بصحيح واجاب الهندى بانه اكتفى بذكر الجمع لانه لما جاز الجمع فالتثنية اولى او المراد بالجمع اللغوى فيتناول التثنية ايضا ولما رأى الشارح قدس سره مافى الاول من الضعف بخلاف الثانى فان الحمل هنا على المعنى اللغوى انسب من الحمل على المعنى الاصطلاحى لظهور ان المراد بالانواع ايضا ما فوق الواحد فسر كلام المص كذلك ليتبين المراد ويندفع الاعتراض ونعم مافعل والقول بان هذا تجاوز عن حد التكلف كما

الغائب نكرة يستعمل استعمال النكرة اولانه ليس براجع الى الشاة المذكورة بل المراد منه الشاة المطلقة والمذكورة تكون قرينة لكون المراد منه شاة ما (على نكرة الضمير) الذى اضيف اليه السخلة (كربه رجلا) فى تقدير رب شئ رجلا (على الشذوذ) لان الضمير مطلقا وضع معرفة وان كان غائبا ومايكون مخالفا لوضعه يكون شاذا (اى رب شاة وسخلة شاة) يعنى كما قلنا الضمير المضاف اليه يكون راجعا الى شاة مالا الى الشاة المذكورة سابقا فهو يكون بمنزلة سخلة شاة لا بمنزلة سخلة هذه الشاة اى المذكورة سابقا الا ان الظاهر من الضمير ان يراد به السابق بعينه لانه موضع لذلك واما اذا جعل عبارة عن شئ لا بعينه لكن من جنس السابق يكون شاذا ولذا على الشذوذ (وكذا) اى كالحكم المذكور سابقا (المعطوف) يكون (فى حكم المعطوف عليه) الا ان هذا الحكم مختص ببعض العطف على ماشار اليه الشارح وماذكره المصنف فى المتن يكون عاما (فى الاحوال العارضة له) للمعطوف عليه (بالنظر الى نفسه) اى ذاته ووصفه (و) الى (غيره) اى غير نفسه اى ماقبله (ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه) فى الافراد والتعريف يعنى اذا كان المعطوف مفردا معرفة كما ان المعطوف عليه كان مفردا معرفة يكون المعطوف فى حكم المعطوف عليه (فلذا) اى لاجل ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فى تلك الاحوال بشرط اتحادهما فى الافراد والتعريف (وجب بناء المعطوف) كما وجب بناء المعطوف عليه (فى) قولك (يازيد وعمرو لان ضم زيد) اى لان بناء المعطوف عليه فى هذا المثال (بالنظر الى) ماقبله اعنى (حرف النداء) لانه يقتضى بناء المنادى (والى) ذاته ووصفه اعنى (كونه مفردا معرفة فى نفسه) وذاته (وعمرو) المعطوف (مثل زيد فى كونه مفردا معرفة) فى نفسه واما اذا كان المعطوف نكرة يقصد بها التعريف مثل يازيد ورجل فكذلك الحال وكذلك عكسه مثل يارجل وزيد لما سبق ان المعطوف غير ماذكر حكمه حكم المنادى المستقل مطلقا (وامتنع بناؤه) اى بناء المعطوف اذا كان مضافا (فى) مثل قولك (يازيد وعبدالله) اوشبه مضاف مثل يازيد وخيرا من زيدا ونكرة لم يقصد تعريفها مثل يازيد ورجلا وكذا اذا كان المنادى مضافا اوشبهه اونكرة لم يبين المعطوف (فان) المعطوف فى هذا المثال اعنى (عبدالله) لكونه مضافا (ليس مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة وعبدالله مضاف) فنصبه واجب لان المنادى اذا كان مضافا فنصبه واجب واذا كان المعطوف على المنادى مضافا فوجوب النصب فيه اولى ولذا لم ينصب غلام المعطوف فى قولك لارجل ولاغلام زيد عندى لان نصب اسم لا ليس بالنظر الى لفظة لا بل بالنظر اليها والى كونه مضافا الى نكرة او مضارعا له على ماسبق وهو مفقود فى المعطوف (ومن ثمة) (اى ومن اجل) اى ولاجل لان من فى مثل هذا المقام مستعار لمعنى التعليل (ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه) لا مطلقا بل فى الاحوال العارضة بالشرطين المذكورين (فيما) اى فى الحال الذى (يجوز) ان يجرى فيه (ويمتنع له) (لم يجز) العطف على خبر ما الحجازية بالجر او النصب (فى) (تركيب) فيه كان خبر ماهذه

(مجرورا)

ترى ودعوى ان مذهب المص عدم تجويز صورة التثنية وانه صرح به فى الايضاح فرية فانه صرح فى الايضاح بلزوم المطابقة افرادا وتثنية وجمعا قال لا يخلو هذا التمييز فى النسب اما ان يكون اسم جنس او غيره فان كان غيره طابق ما قصد مثنى ومجموعا ان كان اسم جنس كان مفردا الا ان يقصد الانواع مثال الاول حسن زيد ابا اذا قصدت الى ابوته لابنه وابوة ابيه خاصة له فان قصدت ابوة آبائه قلت حسن زيد اباء وكذلك اذا قلت حسن الزيد ان و قصدت الى مدحهما بابوتهما لغيرهما قلت حسن الزيد ان ابوين وكذلك حسن زيد دارا واحدة ودارين و دورا اذا قصدت اثنين وجماعة مثال الثانى حسن زيد ماء وعسلا فهذا يجب افراده اذا قصد الى الحقيقة لانه لا يستقيم تثنية ولا جمع فيه فان قصدت الانواع كان الامر فيه كما تقدم من جواز التثنية والجمع هذا كلامه والقائل كانه لم ير الايضاح لم ير قوله بعيد هذا فيطابق فيهما ما قصد الا ان يكون جنسا الا ان يقصد الانواع وقوله فى شرح هذا المحل يريد بالمطابقة التثنية ان قصد التثنية والجمع ان قصد الجمع وزعم ماهو من تمة بيان الضابطة مؤيد الماوهمه من الوهم الصريح اضحوكة وادعاءان التحقيق كون

مجرورا بحرف الجر الزائد مثل (مازيد بقائم او) منصوبا مثل مازيد (قائما ولا ذاهب) بالجر اوالنصب (عمرو الاالرفع) (فى ذاهب) ففى رفعه وجهان احدهما انه مبتدأ لانه صفة مشتقة وقعت بعد حرف النفى وهو لارافعة لظاهر وعمرو مرفوع على انه فاعله ساد مسدالخبر وثانيهما انه خبر مقدم وعمرو مبتدأ مؤخر لماسبق انه اذا طابقت مفردا جاز الامران (اذلو نصب) ذاهب عطفا قائما (او خفض) عطفا على بقائم (لكان) اى ذاهب (معطوفا على قائم) او قائما (فيكون) بواسطة العطف (خبرا عن زيد) الذى هو اسم ما كان المعطوف عليه اعنى قائما خبرعنه (وهو) اى كون ذاهب عمرو خبرا عن زيد (ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع) المستكن (فى المعطوف عليه العائد الى اسم ما) اى لخلو ذاهب عن ضمير يرجع الى اسم ما لان ذاهبا رافع اسما ظاهرا بعد فى وجه وضميرا مستكنا فيه راجعا الى ذلك الظاهر لا الى اسم ما فى وجه فلم يكن فيه ضمير يرجع الى زيد اذ لو كان لزم ان يتعدد الفاعل وهو ممتنع لانه واحد ليس الا (فتعين الرفع) اى وقع ذاهب (على ان يكون خبرا مقدما المبتدأ) مؤخر (وهو عمرو) اختار هذا التوجيه وان احتمل وجها آخر كما ذكرناه لك ليكون المنفى بجنب المنفى لان المنفى فى الجملة الاولى من زيد هو القيام وفى الثانية هو الذهاب ولزم تقديم الخبر فى هذه الجملة لئلا يتوهم انه عطف مفرد على مفرد لانه اذا قيل ولا عمرو ذاهب لتوهم انه عطف مفرد على مفرد (ويكون) عطف على ان يكون اى ويكون هذا الكلام اعنى ولا ذاهب عمرو (من قبيل عطف الجملة على الجملة) اسميتين (و) الحال انه (لا مانع منه) اى من هذا العطف كما كان فى عطف المفرد على المفرد بان عطف على خبر ما منصوبا او مجرورا مع انه رافع لعمرو (ولما كان لقائل ان يقول) فيه اشارة ان قول المص وانما جاز الخ جواب عن سؤال مقدر (هذه القاعدة) اى القاعدة التى يكون حكم المعطوف فيها كحكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع (منتقضة بقولهم) اى بقول العرب (الذى) اسم موصول (يطير) من طار يطير من باب ضرب فاعله المستكن فيه راجع الى الموصول والفعل مع الفاعل صلته فى محل الرفع على انه مبتدأ (فيغضب) من غضب يغضب من باب علم (زيد) فاعله (الذباب) وهو على وزن سؤال اسم لما يذب ويدفع مرفوع لفظا على انه خبر المبتدأ (فان يطير فيه ضمير) مستكن (يعود الى الموصول) كما قلنا (ويغضب المعطوف) صفته لان يغضب معطوف باعتبار اللفظ اى لفظ يغضب (عليه) متعلق بالمعطوف والضمير المجرور راجع الى يطير (ليس فيه) اى يغضب (ذلك الضمير) اى الضمير الراجع الى الموصول كما فى المعطوف عليه الذى هو يطير لان يغضب واقع لزيد فوجب ان لا يجوز هذا التركيب لعدم كون المعطوف فى حكم المعطوف عليه وقد جاز بالاتفاق (فاجاب عنه بقوله) اى بالاجوبة الثلاثة التى انفهمت بقوله (وانما جاز) مع ان القياس ان لا يجوز لما عرفت (الذى يطير فيغضب زيد الذباب لانها) (اى الفاء) والتأنيث باعتبار كونها كلمة وقعت (فى هذا التركيب) (فاء السببية)

المراد بضمير غيره المفرد الراجع الى الجنس الجنس او غيره اجوبة (قوله) او المعنى ان وجدا التمييز قيل لا موجب لجعل كان فى التوجيه الاول ناقصة وفى الثانى تامة وكانه اراد الاشارة الى توجيهين لكان فى التوجيهين والتوجيه الثانى بعيد جدا لان جعل التمييز ملتبسا بتنوين المبهم اونونه ركيك جدا او المتبادر من قوله جازت الاضافة الملتبس بالتنوين لاضافة الشئ اليه ولا داعى اليه الا امر اعادة مشاركة فى ضمير مفرد وان كان فى المرجع والمص نبه على ذلك التفاوت بالعطف بثم فانه ليس هنا للتراخى فى الزمان بل لتفاوت الحكمين فى ان احدهما متعلق بالتمييز والاخر بالمميز والكل باطل لان الباعث للتوجيهين الحامل عليهما عدم اتيان المص بخبر كان فاحتملت العبارة هذين الوجهين لانه امان يقدر الخبر ام لا ولا يخفى ان كليهما سيان فى تأدية المعنى ودعوى اشتماله الثانى على الركاكة مما لا دليل عليه والقول بان الملتبس بالتنوين هو المضاف دون المضاف اليه غلط صريح وعكس لما هو الثابت الواقع فى نفس الامر وبه ظهر بطلان بقية القول (قوله) فلا يجوز الاضافة الا بقلة جوازها على قلة نظر بل الظاهر عدم

بالاضافة (اى) لانها ( فاؤها نسبة الى السببية ) فيه اشارة الى ان اضافة الفاء الى السبب لادنى ملابسة كلام الاستغاثة و بين الملابسة بقوله ( بان يكون معناها ) اى معنى الفاء فى هذا التركيب ( السببية ) يعنى تكون مستعملة فى السبب لان ماقبلها فى هذا التركيب سبب لمابعدها لان طيران الذباب سبب لغضب زيد كما ان الاتيان فى قولك الذى يأتينى فله درهم سبب لاستحقاقه الدرهم حتى او لم يأت لم يستحقه قطعا ( لا العطف ) اى لا يكون معناها فيه لعطف مابعدها على ماقبلها وهذا هو الجواب الاول يعنى ان هذا التركيب مبنى على منع كونها للعطف (فلا يرد) هذا القول (نقضا) اى حال كونه ناقضا (على تلك القاعدة ) والجواب الثانى (او) ان (يكون معناها) اى معنى الفاء فى هذا التركيب (السببية مع العطف) اى مع عطف مابعدها على ماقبلها لا السببية وحدها فلا يرد ايضا نقضا عليها لان تخصيص تلك القاعدة بما اذا لم يكن بين المعطوف والمعطوف عليه سببية لان المعطوفين يطيران ح بمنزلة امر واحد فيكتفى برابطة المعطوف عليه للمعطوف ولذا قال الش ( لكنها ) اى لكن الفاء العاطفة التى افادت معنى السببية ( تجعل الجملتين كجملة واحدة ) لان السبب والمسبب كلاهما واحد مثل الشرط والجزاء ولان الفاء لما كانت موضوعة للجمع وان كان فيها تعقيب جعلت الثانية جزءً من الاولى ( فيكتفى بالربط) الذى كان (فى) الجملة (اولى والمعنى) اى معنى هذا القول على تقدير ان تكون الفاء للسببية والعطف ( الذى يطير فيغضب زيد) بسبب (الذباب) يعنى الذى يكون طيرانه سببا لغضب زيد مع اجتماع الغضب بالطيران الا انه بشرط تقديم الطيران وتعقيب الغضب الذباب والثالث من تلك الاجوبة ان تكون فيه لمجرد العطف لكونها واحدا من حروفه لا للسببية (او يفهم منها سببية) الجملة (الاولى للجملة الثانية) لكون الفاء مستعملة فى السببية ايضا فيقدر الضمير فى الجملة المعطوف ليصح العطف لما عرفت ان الفاء لمجرد العطف (فالمعنى) اى معنى هذا القول على تقدير كون الفاء لمجرد العطف (الذى يطير فيغضب زيد) عقيبه (بسببه) اى بسبب طيرانه (الذباب) فالاولى من هذه الثلاثة الجواب الثانى لان فى الطرفين احد معنيي الفاء معنى العطف فى الاول ومعنى السببية صريحا فى الثالث واما الجواب الثانى ففيه رعاية كلا المعنيين واعطاء كل ذى حق حقه فكان اولى (ويمكن) عطف على يفهم يعنى ان يكون الفاء لمجرد العطف بلا فهم السببية فيقدر الضمير الراجع الى الموصول ليصح العطف باضافة مضمون الطيران اليه متعلقا بالمعطوف ولذا قال ( ان يقدر فيه ) اى فى المعطوف (ضمير) راجع الى الموصول ( اى الذى يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب) ( واذا عطف ) (اى اذا وقع العطف) فيه اشارة الى ان الفعل مبنى للمفعول ونائبه ما استكن فيه راجع الى مصدره على تضمين معنى الايقاع على منوال قولك وقد حيل بين العير والنزوان اى وقع الحيلولة ( بناء ) مفعول له للشرط لعدم صحة تعلق الجار به لانه ليس المراد العطف عطف على نفس العاملين بل المراد

( ليس )

الجواز مطلقا قال المص وان لم يكن بالتنوين او بنون التنبيه فلا يجوز الاضافة وذلك لتعذرها الا انه ان كان مثل عشرين درهما تعذرت اضافة الا يستقيم حذف النون مع الاضافة ولا بقاؤها فتعذرت الاضافة وكذلك على التمرة مثلها زبدا وتابعه الرضى قائلا لم يجز الاضافة مع نون الجمع والاضافة اما نون الجمع فلانها ليست بنون الجمع حقيقة بل هى مشبهة له واما قولهم فى حسنون وجوها حسنوا اوجه فليس من هذا الصنف لان التمييز فيه عن نسبة وكلامنا فى التمييز عن المفرد وكذا قولهم ممتلى ماء وملآن وملآن ماء واناء اكثر ملئا ليس مما انتصب فيه التمييز عن التنوين الظاهر والمقدر وعن نون التثنية كما ظن بعضهم بل التمييز فيه عن النسبة كما فى امتلاء الاناء ماء فهو اذن عن شبه تمام الكلام واما الاضافة فانما امتنع الاضافة معها لان الاضافة مع وجود المضاف اليه محال اذ لا يضاف اسم الى اسمين بلا حرف عطف وان اضفت مع حذف المضاف اليه كما تقول فى عندى مثل زيد رجلا مثل رجل فسد المعنى لانك تريد عندى رجل ولا تريد عندى شئ مثل رجل وكذا لو قلت فى عندى ملؤه عسلا ملء عسل لان الملء هو قدر ما يملأ

ليس الا العطف على معمولهما وقيل منصوب على المصدرية اى اذا عطف عطفا مبنيا او
اوقع العطف ايقاعا مبنيا والاول اولى (على)(وجود) (عاملين) قدر مضافا لانه لا يبنى
الحكم على المعدوم بل انما يبنى على الموجود (بان) متعلق بقوله وقع (عطف اسمان على
معمولهما بعاطف واحد) مختلفين كما فى الاعراب كالمنصوب والمرفوع اومتفقين فيه
كقولك ان زيدا ضرب غلامه وبكرا اخوه فى الاول وقولك ان زيدا ضرب عمرا وبكرا
خالدا فى الثانى تأمل (وقال بعض شارحى اللباب) اى شارحى هذا الكتاب لانه من اللباب لان
اللباب بوزن العباب لب الشئ ان كان اسم جنس اوشارحى المسمى باللباب ان كان اسم كتاب
حيث قال اذا عطف شيئان على معمولى عاملين مختلفين لم يصح مطلقا عند سيبويه (الا
ظهر عندى ان العطف ههنا) اى فى هذا البحث لا مطلقا (محمول على معناه اللغوى) لما
سبق ان العطف فى اللغة الامالة (اى امالة الاسمين نحو العاملين بان يجعلا) اى الاسمان
(معمولها) بحرف العطف الواحد ورد هذان المعنيان كلاهما بان جعل العطف للمعنى
اللغوى ههنا اوجعل على صلة البناء المحذوف تكلف بارد والاظهر والاولى ما ذهب اليه
الاكثر وهو قول الش(واكثر الشارحين على ان المعنى) الجار والمجرور خبر لقوله
واكثر الشارحين اى معنى قول المصنف وهو اذا عطف الخ (على معمولى عاملين) اى اذا
عطف على معمولى عاملين لخلوه عن تكلف المفعول له اوالمصدر ويتعلق ايضا الجار
بالشرط بلا تكلف ويبقى العطف على معناه الاصطلاحى (وانما قال) المصنف (على
معمولى عاملين) بناء على ما ذهب اليه اكثر الشارحين وفيه اشارة الى انه الاولى عند
الشارح (لا على معمولى عامل واحد) اى لم يقل واذا عطف على معمولى عامل واحد
(فانه) اى هذا العطف (جائز اتفاقا) لان حروف العطف انما وضعت لان تقوم مقام
العامل الواحد وتنوب عنه للاختصار فى اللفظ لان قولك جاءنى زيد وعمرو واصله
جاءنى زيد جاءنى عمرو فحذف الفعل الثانى واقيم مقامه حرف العطف للاختصار فيه
ولافادة معنى الحرف من الجمع والتعقيب والمهلة وغير ذلك (نحو ضرب زيد وعمرو أو بكر
خالدا) وظننت زيدا قائما وعمرا قاعدا واعلم زيد عمرا بكرا فاضلا وبشر خالدا محمدا كريما
وان زيدا قائم وعمرو ذاهب ومازيد قائما وبكر قاعدا وغير ذلك (ولا على اكثر)
اى لم يقل على معمولى عوامل اكثر (من اثنين فانه) اى هذا العطف (لا خلاف فى
امتناعه) لان الحرف الواحد لا يقوى ان يقوم مقام العوامل وينوب عنها فظهر ان
هذا البحث على ثلاثة اقسام قسم يجوز بالاتفاق وهو العطف على معمولين اوثلاثة
معمولات لعامل واحد وقسم لا يجوز بالاتفاق وهو العطف على معمولات عوامل
ثلاثة اواكثر وقسم مختلف فيه وهو العطف على معمولى عاملين (مختلفين) (اى غير
متحدين) ذاتا وعملا وذلك لا يكون الا (بان يكون) العامل (الثانى) غير (عين) العامل
(الاول وذلك) اى قوله مختلفين كائن (لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب

ولا معنى لقولك قد ربملاء
العسل ولعله قدس سره
وقع فى تلك المخالفة من
متابعة الهندى فانه قال
بالجواز على قلة مستدلا
بعشر ودرهم وستوك
وانت خبير بانه على تقدير
تسليم صدور هذين
التركيبين عمن يعتد به
لا يثبت بهما الجواز ولو
على قلة لكونهما من قبيل
الشذوذ (قوله) انه اراد
عشرين رمضان قيل يجب
ان يقال عشرين رمضانا
لان رمضان وان كان غير
منصرف للعلمية والالف
والنون المزيدتين لكنه اذا
وقع تمييزا يكون منكرا
لوجوب تنكير التمييز وح
فى الالتباس وهذا المثال
نظر ايضا لان فى صورة
الاضافة الى التمييز نكرة
معروفة و فى صورة
الاضافة الى غيره معرفة
غير معروفة الا ان
يراد اليوم عشرون من
رمضان لكن سوق كلامه
لا يساعده وقد سد سبيل
هذا الاستثناء قوله او
اراد اليوم العشرين من
رمضان ثم ان قوله قدس
سره جاز عشرين وعشرى
رمضان ممنوع كما
عرفت وقوله بالاتفاق
غريب جدا وانما وقع فيه
من حسن ظنه بصاحب
الوافية ثم ان الظاهر من
كلامه قدس سره جواز
هذا قياسا كما ينطق به قوله
لكثرة الحاجة اليه وكذا
تعليله عدم الاضافة بذلك

زيد عمرا وبكر خالدا ) وان ان زيدا قائم وعمرا قاعد ( من هذا الباب ) اى من باب العطف على معمولى عاملين لتعدد العامل فيه ظاهرا ( مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه ) فى الحقيقة ( اذ العامل ) فى هذا المثال وامثاله (هو) العامل ( الاول) فقط (و) العامل ( الثانى تأكيد له ) لان العامل الثانى اذا كان على لفظ الاول يكون كلاهما صالحين للعمل ولا يجوز ان يعمل عاملان فى معمول واحد فيترجح الاول لسبقه ويكون الثانى تأكيدا له من غير ان يكون له مدخل فى العمل ولا يكون هذا من باب التنازع لان فى التنازع يشترط ان يكون الثانى غير الاول وان يكون بالعطف وههنا ليس كذلك (وذلك العطف ) اى العطف المختلف فيه مبتدأ ( كما وقع ) خبره ظاهر الافى الحقيقة ( فى قولهم ) اى فى قول العرب (ما) لفظة ماهذه المشابهة بليس ( كل )اسمها ( سوداء ) بالمد كحمراء مضاف اليه الكل غير منصرف وهى الشونيز بالضم والفتح الحبة السوداء ويقال لها بالتركى « قره جه اوت » وفى الحديث الشونيز دواء من كل داء الا السام اى الموت وكان على رضى الله تعالى عنه يستعملها فى كل داء يصيبه حتى فى الرمد يعنى اذا رمدت عينه اكتحل بها فبرئ من ساعته كذا فى شرعة الاسلام (تمرة) خبرما (ولا بيضاء) لفظة لاههنا زائدة لتأكيد النفى مثل قولك مازيد قائما ولا عمرو حاضر اوبيضاء بالمد كحمراء وهى الفضة الخالصة غير منصرف عطف على سوداء العامل فيها كل ( شحمة ) وهى ههنا الكمأة البيضاء التى يقال لها شحمة الارض والمراد ايضا بقوله بيضاء الشئ الابيض اى ولا شئ ابيض يرى شحمة الارض وهى معطوفة على تمرة الذى هو خبر ما وههنا العامل لفظ ماوكل وقد عطف على معمول الثانى الاول وعلى معمول الاول الثانى بحرف واحد (و) كما وقع (فى قول الشاعر) وهو ابوذؤيب ( اكل امرئ ) الهمزة فيه لانكار والتوبيخ وهو راجع الى كل لان المسؤل عنه بهامايليها وكل منصوب مفعول اول وامرئ مضاف اليه لكل و ( تحسبين ) فعل مضارع معلوم وفاعله ياء الخطاب وقدوقع بين مفعوليه و ( امرأ ) مفعول ثان له اى تحسبين كل امرئ امرأ اى اتظنين ان كل ماهو فى شكل الرجل رجلا وليس كذلك لان كل ماهو فى زى الرجل ليس برجل ( ونار )بالجر عطف على امرئ الاول الذى هو مضاف اليه لكل (توقد) فعل مضارع مبنى للفاعل اصله تتوقد حذف احدى التائين كما فى قوله تعالى نارا تلظى اصله تتلظى والجملة صفه للنار (بالليل) الباء فيه للظرفية كالباء فى قولك جلست بالمسجد ( نارا ) بالنصب عطف على المفعول الثانى لتحسبين وقد عطف فى هذا البيت معمولان على معمولى عاملين مختلفين وهما كل وتحسبين بعاطف واحد ولو لم يجز مثل هذا العطف لمااختاره الشاعر الفصيح (فهذا) العطف اى عطف معمولين على معمولى عاملين مختلفين ( وان كان جائزا بحسب اى بمقتضى الظاهر ا لظاهر ) المتبادر من قول العرب وقول الشاعر ( لكنه ) اى الا

وانت خبير بان حذف جزء الكلمة وحرفها الاصلى لاجل الاضافة لا يكون قياسا ولا يثبت جواز ذلك بكثرة الاستعمال (قوله) لكن لما كان الابهام فى طرف النسبة يستلزم الابهام فيها قيل الابهام فى طرف النسبة لا يستلزم ابهاما فيها برفعه القسم الثانى من التميز الا ترى ان قولنا عندى رطل لا ابهام فى النسبة فيه انما الابهام فى الظرف وبازالة الابهام من النسبة لا يزول الابهام من الظرف وبازالة الابهام من الظرف لا يزول الابهام من النسبة نحو طاب رطل زيتا فان النسبة فيها على ابهامها فكل من الحكمين اعنى قوله الابهام فى طرف النسبة يستلزم الابهام فيها وقوله ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه محل بحث الا ان يراد الظرف المقدر وليس مما يلتفت اليه لان صريح عبارة الشارح قدس سره ينادى باعلى صوت على ان الابهام المراد رفعه بالتميز ليس فى نسبة بل فى ذات مقدرة داخلة فى النسبة غير مذكورة فى اللفظ صريحا ولا يخفى ان الداخل فى شئ اذا كان مبهما يكون ذلك الشئ مبهما واذا لم يكن شئ من اجزاء الشئ مبهما لا يكون ذلك الشئ مبهما بالضرورة (قوله)

ان هذا العطف (لم يجز) (عند الجمهور) اى عند اكثر النحاة (بحسب الحقيقة) اى بمقتضى وضع حرف العطف لان وضعه ليس الا لان يقوم مقام عامل واحد (لان الحرف الواحد) من حروف العطف (لم يقوم) اى لم يقدر لضعفه ولكونه حرفا (ان يقوم مقام عاملين مختلفين) (خلافا للفراء) يعنى ان الفراء خالف الجمهور فى تجوز هذا العطف خلافا (فانه) اى الفراء (يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة) والواقع لان حرف العطف لما لم يكن عاملا بل وضعه ليس الا للنيابة عن العامل اختصارا جاز ان ينوب مناب عاملين مختلفين كما جاز ان ينوب مناب عامل واحد ولا يجوز ان ينوب مناب اكثر من عاملين عنده ايضا للزوم التسلسل ولانه لا يبلغ من ضعفه ان يقول مقام العوامل (كما جاز) اى العطف المذكور عندهم (بحسب الصورة) عنده ايضا (ولا يأول) عطف على خبر ان فى فانه وهو قوله يجوز او حال من فاعله لان المضارع المنفى يجوز ان يكون حالا بالواو والضمير (الامثلة الواردة) عن العرب كالمثال الاول او عن شعراء العرب كالمثال الثانى (عليها) اى على صورة العطف على معمولى عاملين مختلفين بحسب الظاهر (ولا يقتصر) اى الفراء عطف على قوله ولا يأول او يجوز او حال بعد حال اى العطف المجوز عنده (على صورة السماع) وهى الصورة الآتية فى المتن كما اقتصر الجمهور عليها (بل يعمها) اى يعم الفراء تجويز العطف المذكور صورة السماع (وغيرها) اى غير صورة السماع (وعدم جواز) مبتدأ فيه اشارة الى ان الاستثناء من عموم الاحوال المتعلقة بقوله لم يجز مع تقيده بخلاف الفراء (ذلك العطف مع خلاف الفراء جار) اى واقع خبره (فى جميع المواد) والامثلة (عند الجمهور) غير سيبويه (الا فى) تقديم الجار على الرافع (نحو فى الدار زيد والحجرة) بضم الحاء وسكون الجيم عمرو (و) الا فى تقديم الناصب على الجار نحو (ان فى الدار زيدا والحجرة عمرا) وانما جاز هذا سماعا عند الكوفيين لان العامل فى زيد هو الظرف كما ان الظرف وهو لفظ فى عامل فى الدار فيكون هذا من قبيل العطف على معمولى عامل واحد عندهم والمثال الثانى محمول عليه لانه فرعه واما عند البصرين فلانه لما لم يظهر العامل المعنوى كان كالعدم فكأنه كان عطفا على معمولى عامل واحد مع انه يحتمل ان يكون مذهبهم مذهب الكوفين فى هذا المثال ولذا اذا قدم زيد على الظرف وقيل زيد فى الدار لم يجز عندهم ايضا وامثال الثانى محمول عليه لما سبق (يعنى الا فى صورة تقديم المجرور وتأخير المرفوع كما فى الصورة الاولى (او) تأخير (المنصوب) كما فى الصورة الثانية (لمجيئه فى كلامهم) اى لكون مثل هذا العطف واقعا فى كلام العرب فوقوعه فيه سماعى (واقتصر الجواز) اى جواز العطف فى هاتين الصورتين (على صورة السماع) بحيث لا يتجاوز عنها بان يقاس عليها غيرها (لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع وهو ما تقدم فيه المجرور مع تأخر المرفوع او المنصوب والعطف على معمولى عاملين مطلقا خلاف الاصل فان اطرد

وكذلك كل ما فيه معنى الفعل هذا يشكل باسماء الافعال فان فيها معنى الفعل وليست تشبه جملة بل جملا واعلم ان فى قوله وهو اسم لفاعل آه مسامحة والمراد هو اسم الفاعل مع فاعله وهكذا فيما بعده والاولى فى قوله حسبك رجلا زيد لان حسبك زيد جملة ويشبهها حسبك فالممثل به هو التميز من حسبك لا من حسبك زيد كذا قيل (قوله) لله دره فارسا الدر فى الاصل مصدر در اللبن يدر درا اى نزل من الضرع وقيل ما يدرى اى ما ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب فعله اليه تعالى قصدا للتعجب منه لان الله تعالى منشئ العجائب فكل شئ عظيم تريدون التعجب منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفون اليه نحو قولهم لله انت ولله ابوك فمعنى لله دره ما اعجب فعله و قال فى الصحاح لله دره اى عمله وكذا فى القاموس وقيل اريد بالدر ههنا الخير فانهم كانوا يعتقدون ان اللبن منشأ لكل خير لانه من غالب اقوالهم و اختار الشارح قدس سره هذا القول لظهوره ولا يرد عليه انه جعل الدر كناية عن الخير وذلك لا يوافق تحقيق اللغة كيف وقد صرح الجوهرى وغيره

فى صورة معينة يقتصر عليها ولم يقس عليها غيرها ( خلافا لسيبويه ) يعنى خالف سيبويه الجمهور فى صورة السماع والفراء مطلقا فى تجويز مثل هذا العطف ( فانه ) اى سيبويه ( لايجوز هذا العطف ) اى فى صورة تقديم المجرور و تأخير المرفوع اوالمنصوب كما جوزه الجمهور اعتمادا على السماع ( بحسب الحقيقة ) وان كان بحسب الظاهر جائزا ( فى هذه الصورة ) اى المذكورة آنفا التى جوزها الجمهور ( ايضا ) اى كما لايجوز الصور التى جوزها الفراء مخالفا للجمهور للعلة المذكورة هناك وهى قوله لان الحرف الواحد لم يقوم ان يقوم مقام العاملين ( بل يحملها ) اى يحمل سيبويه الصور التى جوزها الجمهور والفراء ايضا ( على حذف المضاف ) اى الجار وكان اصل قولهم ما كل سوداء تمرة ولا كل بيضاء شحمة واصل قوله « اكل امرئ تحسبين امرء » وكل نار اتوقد بالليل نارا » واصل قوله فى الدار والحجرة عمرو ان فى الدار زيدا وفى الحجرة عمرا فحذف الجار فى الكل اختصارا او اكتفاء بماذكر فى المعطوف عليه فقد ذهب سيبويه الى حذف الجار ( وابقاء المضاف اليه ) المجرور ( على اعرابه ) الاول وهو كثير كما فى قوله تعالى تساءلون به والارحام بالجر على تقدير وبالارحام وفى قول الشاعر « فاذهب فمابك والايام » على تقدير وبالايام وكما فى حذف حرف القسم مثل قول الحالف الله بالجر على تقدير والله وغير ذلك مما لايحصى كلامهم ( نحو قوله تعالى يريدون عرض الدنيا والله يريد الاخرة بجر الاخرة كما جاء ) ذكر المضاف ( فى بعض القراءة اى عرض الاخرة ) لان القراءة يرجع بعضها بعضا واعلم ان فى هذا العطف يعنى العطف على معمولى عاملين مختلفين ثلاثة مذاهب احدها جائز مطلقا سواء كان سماعا او قياسا وهو مذهب الفراء وثانيها غير جائز مطلقا سواء كان قياسا او سماعا بل المسموع مطلقا حذف الجار وابقاء المجرور على حاله وهو مذهب سيبويه وثالثها يقتصر على صورة السماع وفى غيرها يأول بحذف الجار وهو مذهب الجمهور والحق من هذه المذاهب الثلاثة مذهب سيبويه لان الحرف الغير العامل الضعيف لايقدر ان يقوم العاملين القويين ( التأكيد ) اما مهموز من اكد واما مثال واوى من وكد ومعناهما لغة واحد وهو التحقيق اورده عقيب العطف لان فى التأكيد اللفظى تزاد حرف العطف لتأكيد اللصوق نحو والله ثم والله وكقوله تعالى كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون ( تابع ) جنس يشمل التوابع كلها ( يقرر امر المتبوع ) ( اى حاله وشانه عند السامع ) يعنى فى ذهن السامع ( يعنى يجعل ) ذلك التابع ( حاله ) اى حال المتبوع ( ثابتا مقررا عنده ) اى فى ذهن السامع اى يجعله مستقرا متحققا بحيث لايظن به غيره وان كان اولا محتملا عنده فلما اكد زال الاحتمال وتقرر ( فى النسبة متعلق بقوله يقرر ( اى فى كونه ) اى كون المتبوع ( منسوبا ) مثل قوله عليه الصلوة والسلام ايما امرأة نكحت بغير اذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل ( او منسوبا اليه ) مثل قطع الامير نفسه او جاءنى زيد زيد ( فثبت عنده ) اى عند المصنف ( وتحقق ان المنسوب ) كالمثال



بانهم يقولون فى الذم مادر دره اى ما كثر خيره ( قوله ) ثم ان كان اى التمييز بعد ما لم يكن نصا فى المنتصب عنه قيل قيد الشرط بهذا القيد لدفع ما اورد عليه من النقض بطاب زيد نفسا بان التمييز فيه اسم يصح جعله لما انتصب عنه مع انه لايصح جعله لمتعلقه و بعد تقييد الشرط هنا لما صار مظنة ان يكون قوله والا متنا ولا لطاب زيد نفسا فيبطل به قوله فهو لمتعلقه قيد قوله والا ايضا به وفيه نظر لانه انما يحتاج الى التقييد فى القسمين لو حمل الصحة على الامكان الخاص كما هو الظاهر المتبادر فلا حاجة الى التقييد الا فى القسم الثانى فلاوجه لصرف الصحة عن ظاهره ثم تقييد الشرط ولان محتملا الا التمييز لايكون الايكون دائرا بين المنتصب عنه والمتعلق فلامعنى لعدم كونه نصا فى المنتصب عنه الا كونه محتملا عنه ولمتعلقه فيتحد الشرط والجزاء ح وكذلك يتجه على قول المص والا فهو لمتعلقه انه ليس فيه فائدة تامة لان التمييز اذا لم يصلح لما انتصب عنه يكون لمتعلقه بلا خفاء ان قيل لاسبيل الى ان يعتبر هنالك الامكان العام ولا الخاص وبيان هذا ان كون الامكان منقسما الى قسمين بان يكون معناه اما سلب الضرورة المطلقة عن

الاول(اوالمنسوب اليه) كالمثال الثانى(فى هذه النسبة) اى النسبة المذكورة فى التعريف (هو المتبوع لاغير) لان المراد من التأكيد على مافهم من تعريفه ومن معناه اللغوى انما هوتقدير المتبوع وتحقيقه وازالة احتماله عند السامع لاالتابع لانه مقرر ومحقق ( وذلك ) يشيرالى فائدة التأكيد والغرض منه اى الغرض التأكيد والفائدة التى وضع لها التأكيد احدثلاثة اشياء احدها ( اماالدفع ضرر الغفلة عن السامع )حين كونه غافلا عن النسبة فحينئذ اذالم يوكدلم يفهم فلدفع غفلته وايقاظه والتنبيه يؤكد ويقال جاءنى زيد نفسه او زيد قتيل قتيل (او) ثانيا ( لدفع ظنه ) اوظن السامع ( بالمتكلم الغلط ) فى كلامه فيؤكد المتكلم لدفع ظن السامع فى حقه الغلط والخطأ ( وذلك الدفع )اى كل واحد من الدفعين ( يكون بتكرير اللفظ ) اى لايكون الابتكرير لفظ المنسوب ان كان ظنه اوالغفلة فيه فقط ( نحوضرب ضرب زيد ) هذا مجرد تمثيل لان البحث فى الاسم اواشارة الى ان التأكيد يجرى فى الافعال ايضا وان كان البحث فى الاسم يدل عليه قوله ويجر اى التأكيد مطلقا فى الالفاظ كلها (او) بتكرير لفظ المنسوب اليه ان كان كل واحد من الظن اوالغفلة فيه فقط مثل (ضرب زيد زيد)اوبتكرير لفظهما جميعا ان الظن اوالغفلة فيهما جميعا مثل ضرب ضرب زيد زيد (او) ثالثها(لدفع ظن السامع به ) اى بالمتكلم (تجوزا) اى ظن السامع ان المتكلم اراد بهذا اللفظ المعنى المجازى لاالحقيقى لانه يقال تجوز فى كلامه اى تكلم بالمجاز لابالحقيقة وذلك على قسمين (اما) ان يكون بظنه ( فى المنسوب نحوقولك زيد قتيل قتيل ) فانه لما قيل قتيل تبادر الى فهم السامع ان المراد منه الضرب فأكد بقوله قتيل (دفعا لتوهم السامع ان يريد) المتكلم ( بالقتل ) معناه المجازى لاالحقيقى وهو ( الضرب الشديد ) لان القتل لما كان محظورا شرعا تبادر الى فهم السامع ان المراد منه المعنى المجازى وهو التأديب بالضرب الشديد بعلاقة الايلام لحمله على الصلاح وقيل المجاز ههنا لغوى من قبيل الاستعارة اوالمجاز المرسل ( فيجب حينئذ ايضا ) اى حين توهم السامع هذا المعنى ( تكرير اللفظ ) اى لفظ المنسوب ( حتى لايبقى ) للسامع (شك) واعتذار (فى ارادة المعنى الحقيقى ) اى فى ان المتكلم لايريد بهذا اللفظ الاالمعنى الحقيقى قطعا وهوالموت بسبب الغير ( او ) اماان يكون ( فى المنسوب اليه فانه ) اى الشان (ربما) اى كثير اما (نسب الفعل الى الشئ و ) الحال ان ( المراد ) منه ( نسبته) اى نسبة الفعل ( الى بعض متعلقاته ) كما فى الافعال المنسوبة الى السلاطين والامراء والى من يلحق بهما لانهم كثيرا مايحيلون الامور الى من تبعهم مثل قوله تعالى يذبح ابناءهم مع ان الذبح ليس بقائم به و بنى الامير المدينة مع ان البناء فعل العملة ( كما فى قطع الامير اللص ) فانه يتوهم ان القطع ليس بقائم به بل بمن امر الامير ولكن اسند اليه مجازا بعلاقة الامرية ( اى قطع غلامه ) بامره ( فيجب حينئذ) اى حين توهم السامع هذا المعنى ( تكرير المنسوب اليه) لدفع توهم السامع (لفظا) اى حال كون المنسوب اليه ملفوظا فى تكريره فالمجاز حينئذ ليس الافى النسبة فقط كما فى قولك انبت الربيع البقل فتقول قطع الامير الامير

الجانب المخالف للحكم فقط كقولك بالامكان العام كل نار حار و بالامكان العام شئ من الحار ببارد فمفهوم الاول ان سلب الحرارة من النار ليس بضرورى ومفهوم الثانى ان ايجاب البرودة للحار ليس بضرورى اوسلبها من جانبى الوجود والعدم معا اى ثبوت الحكم ولاثبوته كقولك بالامكان الخاص كل انسان كاتب و بامكان الخاص لاشئ من الانسان بكاتب بمعنى ان ايجاب الكتابة للانسان وسلبها منه ليسا بضروريين من اصطلاحات ارباب المعقول والصحة لايجب ان تحمل على شئ من هذين المعنيين فى العلوم العربية بل المراد بالصحة فى هذا المقام ليس الامعنى الاحتمال كما يدل عليه قوله والا ولو اعتبر الصحة بمعنى ماقاله من الامكان الخاص كانت العبارة سقيمة من وجهين احدهما لزوم اتحاد الشرط الجزاء والثانى فساد قوله الا فانه يكون ح قوله يصح جعله لما انتصف عنه بمعنى يسلب ضرورة كونه لما انتصب عنه وضرورة عدم كونه وهذا هو الجزاء بعينه ويلزم ان يكون معنى قوله والا فهو لمتعلقه وان لم يكن اسما كذلك بل كان ضرورى الثبوت لما انتصب عنه ولمتعلقه فهو لمتعلقه وهذا بين الفساد لما فيه من

اونفسه لامن يقوم مقامه (نحو ضرب زيد زيد) فانه اذا قيل ضرب زيد بدون تكرير لفظ المنسوب اليه يتوهم ان النسبة حقيقة والفاعل هو زيد او مجازية والفاعل غير زيد واذا قيل ضرب زيد زيد علم النسبة حقيقة والفاعل هو زيد (اى ضرب زيد لامن يقوم مقامه) ممن امره بالضرب حتى يكون الاسناد اليه مجاز بعلاقه الامرية (اوتكريره) عطف على قوله تكرير المنسوب اليه اى ويجب حينئذ تكرير المنسوب اليه (معنى) وذلك يكون بالنفس والعين بشرط ان يضاف الى ضميره (نحو ضرب زيد نفسه اوعينه) فيكون الاسناد اليه ايضا حقيقيا (او) (فى) (الشمول) (اى التأكيد) الاصطلاحى قسمان الاول (مايقرر امر المتبوع فى النسبة) اسنادية اوغيرها (بالتفصيل الذى ذكرناه او) الثانى مايقرر امر المتبوع ايضا لكن (فى شمول المتبوع افراده) يعنى فى شمول الامر المنسوب الى المتبوع افراد المتبوع بحيث لايشذ فرد منها مثل قولك جاءنى القوم كلهم فان التأكيد بكلهم افاد شمول المجئ افرادا القوم جميعا ووقوع المجئ منهم والتأكيد باجمعين افاد ان المجئ صدر منهم دفعة لاعلى التعاقب بعد افادة شمول الافراد ( دفعا لظن السامع ) بالمتكلم ( تجوزا ) اى تكلما بالمجاز ( لافى نفس المنسوب اليه ) عطف على قوله فى شمول المتبوع يعنى ان هذا النوع من التأكيد لا تقرر شيئا فى نفس المنسوب اليه من دفع ضرر الغفلة عن السامع ودفع ظنه بالمتكلم (بل) لايقرر الا ( فى شموله ) اى المتبوع يعنى الامر المنسوب الا المتبوع (لافراده) فالشمول لايكون الا فى المنسوب اليه (فانه) اى الشان ( كثيرا ) منصوب على الظرفية اوعلى المصدرية ولفظة (ما) صفة له قدسبق غير مرة ( ينسب الفعل ) اسناديا اوغير اسنادى (الى جميع افراد المنسوب اليه) كقولك زيد قتله بنوا فلان مع ان القتل لم يصدر الامن واحدمنهم ( مع انه يريد النسبة ) اى نسبة الفعل ( الى بعضها ) اى الى بعض الافراد كالمثال المذكور ( فيندفع هذا التوهم بذكر كل ) مثل اشتريت العبد كله وقرأت الصحيفة كلها ( واجمع ) مثل اشتريت العبد اجمع اى دفعة لامتفرقا (واخواته) اى اخوات كل واحد منهما مثل كلها وكلهم وكلهن واكتع وابتع وابصع ومؤنثهن وجمعهن مذكرا اومؤنثا ( وكلاهما ) مثل جاءنى الزيدان كلاهما (وثلاثتهم واربعتهم) مثل جاءنى القوم ثلاثتهم اواربعتهم حين كون السامع عالما بان القوم القوم الجائين ثلاثة اواربعة لانه اذا اريد تعيين العدم باعتبار النسبة يضاف العدد الى ضمير المتبوع وذلك من الثلاثة ومافوقها ولايؤكدبها الابعد ان يعرف المخاطب كمية الجائين قبل ذكر التأكيد والا لم يكن تأكيدا كذا فى الرضى (ونحو فهذا) اى فى تقرير المتبوع فى النسبة اوفى الشمول ( هو الغرض من جميع الفاظ التأكيد ) فالتعريف جامع لافراده ( واذا عرفت هذا ) اى كونه جامعا لافراده (فتقول) فى بيان فوائد القيود فقوله تابع جنس يشمل التوابع كلها ( اخرج المصنف الصفة والعطف ) بالحرف ( والبدل عن حد التأكيد بقوله ) متعلق باخرج ( يقرر امر المتبوع اما البدل ) اى اما خروج البدل (والعطف) بالحرف (فظاهر خروجهما به) اما اخراج العطف فلانه لما كان دالا على معنى غير مادل عليه

التناقض الصريح ولا يدفعه التقييد بشئ بل لا سبيل اليه كما لايخفى قلنا ماذكرته من الاحتمال هو معنى الامكان الخاص ولا اتحاد بين الشرط والجزاء اذ المعنى ان احتمل اللفظ لكذا اوكذا اجرى عليهما فمبنى الشرط احتمال اللفظ ومبنى الجزاء اعتبار ذلك الاحتمال وتنفيذ حكمه من غير ان يرتكب مايخصه باحد الجانبين من التأويل الصارف عن الظاهر وشتان مابينهما ولا يلزم ان يكون معنى والا ماذكرته من النقيض بل يكفى فيه ان يقال اى وان لم يكن كذلك بل كان غير محتمل لما انتصب عنه فلا فساد واذا عرفت ماسبق فى اثبات المغايرة بين الشرط والجزاء من كون المراد بيان لزوم ابقاء اللفظ على ظاهره واعطاء مقتضاه ظهر لك سقوط ماأورد على قول المص والا فهو لمتعلقه من انه لا فائدة وقد ظهر لك بتحقيقنا هذا انه كما لا وجه لتقييد الشرط فى القسم الاول كذلك لا وجه لتقييده فى القسم الثانى ثم الهندى جوز كون نفسا لما انتصب عنه ولمتعلقه حيث قال ان نحو طاب زيد نفسا يجوزان يجعلها لما انتصب عنه او لمتعلقه اى طاب زيد من حيث انه نفس من نفوس اومن حيث ان نفسا من النفوس تعلقت به فكل

المعطوف عليه فى مثل جاءنى زيد وعمر ولم يكن فيه تقرير ولاشمول لافى النسبة ولا فى غيرها واما البدل فلانه لما كان المقصود منه الكلام الثانى والاول توطئة له كان الاول كالعدم فلم يوجد فيه تقرير ايضا وان كان مدلول الثانى مدلول الاول كما فى بدل الكل ولان التقرير مبنى على ان يكون التابع والمتبوع كلاهما مقصودين فى النسبة الا ان التابع مقصود للتقرير ويدل الثانى على مايدل عليه الاول وهذ المعنى مفقود فى البدل (واما الصفة فلان وضعها للدلالة على معنى فى متبوعها) دون التقدير سواء كانت فى النكرات والمعارف لاعلى مايدل عليه (وافادتها) اى افادة الصفة (توضيح متبوعها فى بعض المواضع) كما اذا كان الموصوف معرفة (ليست بالوضع) فالتوضيح فيه ليست الا لعارض الاستعمال فلاتكون الصفة لتقرير موصوفها لافى النسبة ولافى الشمول (واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه) كالصفة الموضحة (فهو يقرر امر المتبوع ويحققه لكن لا) اى لايحقق ولايقرر امر المتبوع (فى النسبة والشمول) بل انما يقرر نفسه وذاته سواء كان منسوبا اليه مثل اقسم بالله ابوحفص عمر فان عمر يقرر ويحقق امر ابى حفص مع قطع النظر عن النسبة اولم يكن مثل زيد ابوعبدالله اوابوعبدالله زيد (هذا) اى بيان فوائد القيود (حاصل ماذكره المص فى شرحه) على الكافية (وهو) (اى التأكيد) قسمان (لفظى) مختص بالمعارف اذلايقال جاءنى رجل رجل لعدم الفائدة فيه الافى المحكوم به مثل زيد قائم قائم ومثل ضرب ضرب زيد (اى منسوب الى اللفظ) سمى لفظيا لانه يقرر نفس اللفظ (لحصوله من تكرير اللفظ) اى لفظ المتبوع (ومعنوى) وهو ايضا مختص بالمعارف مطلقا عند البصريين ونفسه وعينه منه عند الكوفين (اى منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى) لامن اللفظ ووجه الحصر انه لايخلو اماان يكون الثانى عين الاول فى اللفظ اولا فان كالاول فهو التأكيد اللفظى وان كان الثانى فهو التأكيد المعنوى وسمى معنويا لانه لايقرر الاالمعنى (فاللفظى) الذى هو قسم (منه) اى من مطلق التأكيد (تكرير اللفظ اول) (اى مكرر اللفظ اول) فيه اشارة الى ان المصدر وهو التكرير مبنى للمفعول كالخلق بمعنى المخلوق ومضاف الى مايقوم مقام الفاعل (ومعاده) اى معاد اللفظ الاول عطف تفسير (حقيقة) تميز (نحو جاءنى زيد زيد) ورأيت زيد زيدا ومررت بزيد بزيد (اوحكما) كما اذاوقع الضمير المنفصل تأكيدا للمتصل سواء كان مرفوعا مستكنا نحو زيد ضرب هواوبارز (نحو ضربت انت وضربت انا) اومنصوبا نحو ضربتك اياك وضربته اياه (فان ذلك) اى مثل هذه الامثلة (فى حكم تكرير اللفظ) اى لفظ المتبوع (وان كان) الثانى (مخالفا للاول لفظا) لان لفظ الضمير المتصل غير لفظ الضمير المنفصل (اذ الضرورة) اى ضرورة الاتصال فى الاول وضرورة الانفصال فى الثانى (داعية الى المخالفة لانه لايجوز تكريره) اى اللفظ الاول حال كونه (متصلا) لانه لايجوز اتصال الثانى ولامنفصلا لان الاول مع كونه متصلا بلامانع منه لايجوز انفصاله واذا تعذر جعل الاول متصلا والثانى منفصلا بقدر الامكان (ويجرى) (اى

موضع يصلح جعله لما انتصب عنه جاز فيه كلا الامرين كونه له وكونه لمتعلقه وكل موضع لم يصلح جعله لما انتصب عنه تعين كونه لمتعلقه قال وهذا مما لم يذكره كثير من الشارحين وهو حسن بديع وتمحل الشارحون تصحيح لشرطيتين بامور لايخلو كل من ذلك عن اشتباه ولايخفى ان اعتبر النفس كذلك يأباه الاستعمال والكلام مبنى عليه (قوله) بان يكون تميزا يرفع الابهام عنه فيه نظر اذلاابهام فى زيد بل فى شئ المقدر وليس هو تميزا عنه بل عن ذلك الشئ والقول بانه اراد رفع الابهام عن مبهم هو نفس ما انتصب عنه كما ترى على ان المراد بقوله جاز ان يكون له ولمتعلقه ليس انه تميز يرفع الابهام عنه بل المراد ان الاسم ان كان كذلك جاز ان يكون اسماله وعبارة عنه واسما لمتعلقه وعبارة عنه وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه قال المص تريد ان التميز قد يكون اسما راجعا الى المنسوب اليه وقد يكون راجعا الى امر يتعلق به كما فى قولك طاب زيد ابا فجائز ان يكون زيد هو الاب وجائز ان يكون ولده وكذلك اذا قلت ابوة فجائز ان يكون لكل واحد من المسميين فهذا معنى قولنا جاز ان يكون له ولمتعلقه

التكرير مطلقا) الاصطلاحى واللغوى فيصح قوله فى الالفاظ كلها على عمومه ( لاالتكرير) اى لاالتكرير ( الذى هوالتأكيد الاصطلاحى ) وهو ماعرفه المصنف جعل الضمير المستكن فى يجرى راجعا الى التكرير مطلقا ليبقى قوله ( فى الالفاظ كلها ) على عمومه لان التأكيد الاصطلاحى لايجرى فى الالفاظ كلها بل يختص بالاسماء فقط سواء كانت تلك الالفاظ (اسماء) لفظية اومعنوية مثل جاءنى زيد زيدا وجاءنى نفسه ( اوافعالا ) مثل ضرب ضرب زيد عمرا (اوحروفا) مثل ان انزيدا قائم ( اوجملا) اما اسمية نحوزيدقائم زيدقائم اوفعلية مثل ضرب زيد ضرب زيد (اومركبات تقييدية) اى غير اسنادية سواء كانت اضافية اوغيرها مثل غلامزيد غلامزيد اوبعلبك بعلبك (اوغير ذلك ) المذكور الا ان المظهر يؤكد بالمظهر لا بالمضمر لان التأكيد مكمل للاول والمقصود هو الاول والمضمر اقوى من المظهر لانه اعرف ولايناسب ان يكون امكمل اقوى من المقصود فلم يجز ذهب زيدهو وان جاز عكسه نحو ماذهب الاهو زيد والمضمريؤكد بالمضمر والمظهر مثل قوله تعالى اسكن انت وضربت انت وضربت انا ( ولايبعد ارجاع الضمير ) المستكن فى يجرى ( الى التأكيد اللفظى الاصطلاحى) اى ويجرى التأكيد اللفظى الاصطلاحى بقرينة المقام لان الانسب بالمقام ليس الاهذا التفسير ولان البحث فى التأكيداللفظى لا فى مطلق التكرير وان كان المعنى الاول افيد (وتخصيص الالفاظ بالاسماء) عطف على ارجاع الضمير اى ولايبعد ان يكون المراد من الالفاظ الاسماء خاصة بعلاقة الجزئية ويكون التأكيدايضابكلها تأكيدا لما هو المرادو المعنى ويجرى التأكيداللفظى الاصطلاحى فى الاسماء كلها ( فيكون المقصود من هذا التعميم ) اى بذكرى الالفاظ العامة الغير المراد (عدم اختصاصه) اى ان لايكون التأكيداللفظى الاصطلاحى مخصوصا (بالفاظ محصورة) من الاسم بل يجرى فى اى اسم كان لانه لوقال فى الاسماء لتوهم اختصاصه ببعض الاسماء كالمعنوى فعبر عنها بلفظ عام لئلا يتوهم الخصوص (كالتأكيدالمعنوى)(و)(التأكيد)(المعنوى)(مختص)(بالفاظ محصورة)(اى معدودة ومحدودة)لان كون الشئ محصورا يستلزم العدد والحد(وهى)مبتدأ اى الالفاظ المحصورة ثمانية وتنقسم الى ثلاثة اقسام مايؤكدالمثنى خاصة وهوكلا مضافا الى مضمر ومايؤكدبه الجمع بحسب الافراد وهوكل واجمع واتباعه ومايؤكدبه المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث وهو النفس والعين( نفسه وعينه)وقد تزادالباء فيهما فيقال جاءنى زيد بنفسه وبعينه( وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع )هذا المجموع خبر مثل السكنجبين خل وعسل وماء (بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة) واللغة الفصيحة ان تكن ابصع بالصاد المهملة (قيل لامعنى لهذه الكلمات الثلاث)وهى اكتع وابتع وابصع (فى حال الافراد)اى عندعدم كونها تأكيدا بل تذكر منفردة(مثل حسن بسن) لانها لامعنى لها عندانفرادها وعدم كونها صفة وهذا غير صحيح لانه اذالم يكن لها معنى تكون من الالفاظ المهملة فلامعنى لذكرها فى باب التأكيد الا ان يقال ذكرت فيه لكونها بمعنى اجمع فتكون تابعة لها(وقيل اكتع مشتق من حول كتيع اى تام)لان يقال

هذا كلامه و به صرح الرضى قائلا ان صح ان يكون نفسه كابا اوصفة نفسه كابوة جاز ان يكون له ولمتعلقه يعنى جاز ان يكون ماصح ان يكون نفسه نفس متعلقه ايضا كابا فى طاب زيدابافانه يصح ان يكون زيد اوان يكون ابا زيد وكذاجازماصح ان يكون صفة لنفسه صفة لمتعلقه ايضا كابوة فى طاب زيد ابوة فانه يصح ان تريد بها ابوة زيدنفسه لاولاده وان تريدابوة ابيه له وقال الهندى معناه جاز ان يكون اسماله واسمالمتعلقه نحوطاب زيدابافقوله ابا يصح ان يجعل اسما لزيد ويترجم بقولنا «خوش است زيد ازاز روكه او پدرست» ويصح ان يجعل اسمالمتعلقه ويترجم بقولنا «خوش است زيداز ان روكه اورا پدرست» هذا وعليه الاجماع (قوله) باعتبار ان الطلب مسندالى متعلقه فيه نظرلان الطلب انما يسندفى كلتا الصورتين الى زيد(قوله) فهو لمتعلقه خاصة نحوطاب زيدابوة وعلما ودارا قد عرفت ان الامر ليس كذلك بل قولك طاب زيدابوة جائز ان يكون لكل واحد من المسميين دارا وعلما لايجوزان يكون لمتعلقه قطعا كذلك دار (قوله) فهى لمتعلق زيد وهو الذات المقدرة قيل اى المتعلق الذات المقدرة دون عين زيد وقوله اعنى الشئ

اتى عليه حول كتيع اى تام من باب فتح ويكون حينئذا كتع بمعنى اتم لان الكتع هو التمام (و
ابصع با) لصاد المهملة من بصع العرق اى سال واجتمع لان البصع الاجتماع يقال بصع الماء فى
نقرة الجبل اى اجتمع فيها وبابه فتح ايضا (و) ابضع (با) لضاد (المعجمة) مشتق (من بضع اى
روى) من باب علم من الرى وهو ضد العطش لا من الرواية من باب ضرب وهو من باب فتح
ايضا (وابتع من التبع) بوزن التبع (وهو طول العنق) كالابل (مع شدة مغرزه) اسم مكان
من غرز يغرز من باب ضرب وهو مكان غرز فيه العنق وهو لا يتصور بحسب الحقيقة الا فى
الابل وفى غير لا يكون الا على سبيل المجاز لان المغرز فى الحقيقة موضع يوضع عليه القدم
وقت الركوب ولذا خص بالابل (ويمكن استنباط) اى استخراج (مناسبات خفية) لا تدرك
الا بالتأمل التام ولا يدركها الا الاذكياء (بين هذه المعانى) الوضعية اللغوية (و) بين (معناها
التأكيدى بالتأمل الصادق) والعقل الناقد والذهن الثاقب قيل لاشتمال كل منها على خروج
من النقصان وعلى تمام يناسب العموم المستلزم لتمام النسبة اما اكتع فلان معناه التمام
ومعناه التاكيدى العموم وهو تمام الافراد والاجزاء فوجدت المناسبة بينهما واما ابضع
فلان معناه الرى وهو شرب الماء على وجه التمام ومعناه التأكيدى العموم وهو تمام الافراد
والاجزاء فالمناسبة بينهما حاصلة واما ابصع فلان معناه السيلان والاجتماع لما عرفت ومعناه
التأكيدى العموم والسيلان ايضا عام ومنبسط واما ابتع فلان معناه الطول مع الشدة ومعناه
التأكيدى ايضا قوى عام وله طول فوجدت المناسبة بينهما ولما فرغ من تعداد الفاظ التأكيد
المعنوى اراد ان يفصلها فقال مصدرا بالفاء (فالاولان) على سبيل التغليب جمعهما فى فصل
واحد لكونهما متحدين فى المعنى لان معنى العين الذات والنفس ايضا كذلك والاستعمال
معنى فى افراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث وان اختلفا لفظا (اى النفس والعين) (يعمان)
(اى يقعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث) يعنى يؤكدان كل واحد من هذه
الامور الخمسة بصيغتهما وضميرها (باختلاف صيغتهما) اى صيغة النفس والعين (افراد)
تميزا وحال (وتثنية وجمعا) (و) اختلاف (ضميرها) (العائد الى المتبوع المؤكد) بفتح
الهمزة (تقول) جاءنى زيد (نفسه) او عينا (فى المذكر الواحد) يعنى اذا كان متبوعه
مذكرا واحدا او تقول جاءتنى هند (نفسها) باختلاف الضمير وحده (فى المؤنث
الواحدة) يعنى اذا كان متبوعه مؤنثا واحدا وتقول جاءنى الزيدان او الهندان
(انفسهما) باختلاف الصيغة والضمير معا (بايراد صيغة الجمع فى تثنية المذكر والمؤنث)
وهذا اصل فى كل ما يضاف الى ضمير التثنية للاتصال التام بين المضاف والمضاف اليه
لكراهة اجتماع التثنيتين المتحدتين معنى فوجب ان يكون المضاف جمعا ليتغاير لفظهما
وان كان معناهما متحدا ايضا مثل قوله تعالى فقد صغت قلوبكما فى موضع قلبا كما فلا
يجوز نفساهما (و) حكى ابن كيسان (عن بعض العرب نفساهما وعيناهما فى تثنيتهما)
موضع انفسهما واعينهما اعتبار التغاير المضاف والمضاف اليه لفظا وان اتحدا معنى
وجاءنى القوم (انفسهم) باختلاف الضمير وحده (فى جمع المذكر العاقل) يعنى اذا كان

المنسوب الى زيد تفسير
للذات المقدرة التى حكم
على المتعلق بانه هو حين
كون التميز لمتعلق ما
انتصب عنه فلا حاجة الى
تقييد الشئ المنسوب الى
زيد بكونه مغايرا له على ان
يكون الشئ المنسوب الى
زيد هو الذات المقدرة التى
قد تكون عين زيد والقائل
لم يتفطن لما فى ذلك من
الخطأ من وجهين احدهما
ان المتعلق ليست هى الذات
المقدرة بل هو الاب لزيد
مثلا فى قولك اب زيد ابا
كما عرفت وثانيهما ما سبق
من الذات المقدرة لا تكون
منسوبة الى زيد بل
المنسوب الى زيد هو الطيب
فى قولك طاب زيد واذا
اردت التصريح بالذات
المقدرة وقلت طاب شئ
زيد يكون المنسوب اليه
الطيب شئ وليس هو
منسوب فى شئ من الوجوه
(قوله) فيطابق التميز
فيهما اى فيما جاز اه
قيل الظاهر ان ضمير
فيها راجع الى القسمين
المذكورين فيبقى حكم
ما كان نصبا فى المنتصب
عنه فتكلف فى مرجع
الضمير بحيث يشمل ما كان
نصبا ولا يخفى انه تعسف جدا
وليس بشئ لان المقام
محتاج الى مثل هذا
التكلف وهو اهون
من الاجتراء على تخطئة
المص (قوله) فانه
اذا قصد تثنيته او جمعيته
لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس
اه قيل هذا ينافى ما سبق

المتبوع جمعا مذكرا عاقلا وجاءتني النساء (انفسهن)(في جمع المؤنث) اذا كان المتبوع جمعا مؤنثا عاقلا كان اوغير عاقل (وغير العاقل من المذكر) يعني اذا كان المتبوع المؤكد جمعا مذكرا غير عاقل يؤكد بالتأكيد الجاري في الجمع المؤنث العاقل تقول اشتريت الافراس انفسهن لان غير العاقل من المذكر جار مجرى المؤنث لقصوره مثله (والثاني) (المسمى) المصنف (النفس والعين اولين تغليبا) في الذكر في الاول لا في الذات لان غير المسبوق يقال له الاول والمسبوق بواحد الثاني وبالاثنين الثالث فغلب ماهو المذكور اولا على ماهو المذكور ثانيا الشرفه لتقدمه فقيل الاولان ولكن يعتبر فيه الخفة في اللفظ كعمرين لابي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما والمذكورة (كالقمرين) للشمس والقمر والشرف كالابوين للاب والام وسيأتي له زيادة تحقيق (سمي الثالث ثانيا)(للمثنى) وهو (كلاهما) تقول جاءني الزيدان كلاهما (للمذكر) يعني اذا كان المتبوع المؤكد مثنى المذكر (وكلتاهما)(للمؤنث) اذا كان المؤكد مثنى المؤنث تقول جاءتني الهندان كلتاهما (والباقي) من الفاظ التأكيد المعنوي (بعد الثلاثة المذكورة) التي هي النفس والعين وكلاهما مؤكد (لغير المثنى) وهو خمسة (مفردا كان) ذلك المؤكد (اوجمعا) مذكرا كان اومؤنثا (باختلاف الضمير) (العائد الى المتبوع المؤكد) الكائن (في كلا) (نحو قرأت الكتاب كله) لكن بشرط ان يكون مفردا مذكرا (وكلها) اذا كان المتبوع المؤكد مفردا مؤنثا (نحو قرأت الصحيفة كلها)(و) الكائن في (كلهم) عند كون ذلك المتبوع جمعا مذكرا عاقلا (نحو اشتريت العبيد كلهم) او جاءني العبيد كلهم او القوم كلهم (و) الكائن في (كلهن) اذا كان المتبوع جمعا مؤنثا (نحو طلقت النساء كلهن) او جمعا مذكرا لكن غير عاقل نحو اشتريت الجمال كلهن وكسرت الجذوع كلهن (و)(باختلاف)(الصيغ) عطف على قوله باختلاف الضمير باعادة الجار والصيغ بكسر الصاد المهملة وفتح الياء جمع صيغة مثل بيض في بيضة وبيع في بيعة (في)(الكلمات)(البواقي)(وهي) اي الكلمات البواقي اربع (اجمع واكتع وابتع وابصع) بالصاد (المهملة او) الضاد (المعجمة)(تقول) اشتريت العبد (اجمع)(في المذكر الواحد) يعني اذا كان المتبوع المؤكد مذكرا واحدا (و) اشتريت الجارية (جمعاء) بالمد (في المؤنث الواحدة) يعني اذا كان المتبوع مؤنثا واحدا (اوالجمع) يعني اذا كان مذكرا عاقلا نحو جاءني الرجال جمعاء اوغير عاقل نحو اشتريت الجذوع جمعاء الا انه لايؤكد مثل هذا الجمع به الا (بتأويل الجماعة) بشرط ان يكون مكسرا (و) جاءني القوم (اجمعون)(في جمع المذكر و) (جمع)(في جمع المؤنث) يعني اذا كان المتبوع المؤكد جمعا مؤنثا ومافي حكمه من جمع المذكر الغير العاقل وجوز الاندلسي في العاقل السالم (وكذا) اي مثل جمع وماتفرع منه (اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون بصع) وتشترك هذه الالفاظ كلها في انها لايؤكد بها الا المعارف عند البصرية لان التأكيد بها لرفع الاحتمال عن اصل النسبة اوعن عمومها وذا لايتحقق الا في المعارف (ولايؤكد بكل واجمع) ومايتفرع منهما بالضمير والصيغة وما لحق باجمع من اكتع واخويه لانهما فرعها اكتفاء بذكر الاصل عن الفرع (الا ذواجزاء)(مفردا كان) اي

منه ان تثنية الجنس وجمعيته لايخص قصد الانواع بل امر مشترك بين قصد الانواع وقصد الافراد حتى احتاج الى التكلف بل التعسف بحمل الانواع على ما يشمل الافراد وما اجمل نسيانه لما شيد عن قريب بنيانه والحامل على ذلك سوء الفهم لان مختار الشارح قدس سره فيما سبق ايضا ذلك على ماصرح به ثمه وتجويز كون الانواع اعم انما كان لبيان امكان دفع ماا ورد بهذا الطريق ولو على ضعف ولم يرض هو به والا اشرح كلام المص كذلك فتبين لك ان الشارح قدس سره اوانى هنا بوجه يشعر بكون الانواع اعم لا يستحق هذا التشنيع واما في هذه الصورة فلا يرد عليه شئ (قوله) الواو بمعنى مع قيل والطبق مفعول معه لمصاحبة فاعل كانت اي كانت الصفة ومطابقتها له اي للمانتصب عنه ومما يقتضى منه العجب انه جعل مفعولا معه لمصاحبة خبر كان فاحتيج الى جعله فاعلا معنى وكان وجه جعله فاعلا انه بتأويل ثبت للاسم فاحتيج الى ادلة لصحة جعل الخبر فاعلا معنى هن اوهن من بيت العنكبوت فاثبت المدعى بماهو احوج الى الثبوت وعليك ان لا تلتفت اليه فانه كما ترى (قوله) ويجوز ان يكون

ذو الاجزاء كالعبد (او حكما) كالقوم (اذ الكلية) فى كل (والاجتماع) فى اجمع واخواته (لا تتحققان) اى لا يوجد ان (الا فيه) اى فى كل واحد منهما يعنى يوجد فى كل الكلية وفى اجمع واخواته الاجتماع لان كلا واجمع يستلزمان التعدد بموادهما وصيغتهما فلا يؤكد ان الا ما يقبل الافتراق والاجتماع وفى ذى اجزاء (ولا حاجة الى ذكر الافراد) بعد قوله ذو اجزاء بان يقال الاذو اجزاء وافراد بل لا يصح ذكرها لانه يفيد جواز جاءنى الانسان كله من غير ان يراد به الا تلك (لان الكلى ما لم يلاحظ افراده مجتمعه ولم تصر) اى الافراد (اجزاء) من مجموع المؤكد (لا يصح تأكيد بكل واجمع) لعدم وجود شرط كونهما تأكيدا وهو الكلية والاجتماع (و) لكن (يجب ان يكون تلك الاجزاء بحيث اى) فى مكان (يصح افتراقها) وامتيازها (حسا) نصب على التمييز او على المصدرية اى افتراقا حسيا المراد بالحس ههنا حس البصر والافتراق الحسى فى نسبة الكلام ما يشاهد بالحس من ثبوت الفعل لبعض دون بعد (كاجزاء القوم) فى جاءنى القوم فانه يشاهد بحس البصر ثبوت المجئ لبعض القوم دون البعض فيؤكد بكل ليعلم يقينا ان المجئ ثابت لكل فرد فرد واكد باجمع ليعلم ان المجئ ثابت لهم دفعة فى آن واحد (او حكما) عطف على حسا والافتراق الحكمى ما يكون الافتراق فيه بحكم العقل بحيث لا يكون للحس البصرى دخل (كاجزاء العبد) فانه بسيط لا يصح افتراقه حسا الا انه يصح حكما بالنسبة الى بعض الافعال كالشراء والبيع مثل اشتريت العبد او بعته فيصح تأكيده حينئذ بكل واجمع (ليكون فى التأكيد بكل واجمع) واخواتهما (فائدة) لان المؤكد اذا لم يكن كذلك لا يحتاج الى التأكيد باحدهما او بهما لانه لا يقال جاءنى زيد كله او اجمع لانه اذا جاء جاء كلا فلا تحتمل ان يتوهم ثبوت الفعل لبعض دون البعض حتى يكون فى التأكيد بهما فائدة فلا يؤكد بهما الا ذو اجزاء (مثل اكرمت القوم كلهم) وهو نظير ذى اجزاء يصح افتراقها حسا (واشتريت العبد كله) واجمع وهو نظير ذى اجزاء يصح افتراقها حكما فانه يجوز اشتراء بعضه دون بعضه الا انه لا يصح افتراقه حسا وحكما بالنسبة الى بعض كالمجئ والذهاب فلا يقال جاءنى العبد كله ولا ذهب العبد كله (فان العبد قد تجزى فى الاشتراء) اى بالنسبة الى الاشتراء والبيع (فيصح تأكيد) اى تأكيد العبد (بكل) واجمع (ليفيد الشمول) اى شمول الاشتراء جميع اجزاء العبد فى التأكيد بكل ويفيد ايضا ان الشمول فى آن واحد ليس بمتفرق (بخلاف جاءنى زيد كله) واجمع (لعدم صحة افتراق اجزائه) اى اجزاء زيد بالنسبة الى المجئ المنسوب اليه (لا حسا ولا حكما فى حكم المجئ) لما عرفت انه اذا جاء جاء كلا فلا يكون فى التأكيد بكل واجمع بالنسبة الى المجئ فائدة (واذا اكد الضمير المرفوع) لا المنصوب والمجرور (المتصل) لا المنفصل (بارزا كان) ذلك الضمير المرفوع المتصل (او مستكنا) واجبا او جائزا (بالنفس والعين) اللذين هما من الفاظ التأكيد المعنوى (اى اريد تأكيده بهما) اى تأكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين فيه اشارة الى انه من قبيل ذكر المسبب وارادة السبب مثل قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة ومثل قوله واذا نودى المعرف باللام (اكد) جزاء الشرط (ذلك الضمير) اى ضمير المرفوع المتصل (اولا) منصوب على

بمعنى اسم الفاعل قيل لا معنى لا قتصار على كون بمعنى اسم الفاعل مع تجويز كونه مبنيا للمفعول فى التوجيه السابق وهذا وهم باطل لان مقتضى التوجيه السابق كان تجويز الامرين بخلاف الثانى فانه لا يناسب به الثانى كما هو الظاهر (قوله) واحتملت اى الصفة المذكورة الحال لا معنى لحصر الاحتمال فى الصفة والحال فى صورة الاشتقاق لانه لا يجب ان يكون الحال مشتقة بل كل ما دل عليه هيئة صح ان يقع حالا وكان القائل غافل عن قوله لاستقامة المعنى على الحال او رأه ولم يتفطن لان كل ما هو تمييز وليس بمشتق لا يصح ان يكون حالا ايضا لفساد المعنى (قوله) تؤيد التمييز قيل بل زيادة من تؤيد احتمال الحال او زيادة من لتكون تنصيصا على ان المراد التمييز لا الحال وهذا عجيب وهم غريب فانه يقتضى جواز الحالية فى كل اسم ينتصب على التمييزية ويستعمل تارة بكلمة من وفساده اظهر من ان يخفى (قوله) وايضا المقصود مدحه بالفروسية لا حال الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات فيه نظر والصحيح وايضا المعنى على مدحه مطلقا بالفروسية فاذا جعل حالا اختص المدح وتقييد بحال

الظرفية اى قبل تأكيده بالنفس والعين (بمنفصل) متعلق باكدى ضمير مرفوع منفصل لما سيأتى (ثم) يؤكد ذلك الضمير المرفوع المتصل (بالنفس والعين) لكن بشرط ان يضاف كل واحد منهما الى ضمير المؤكد ليعلم انهما يؤكدانه ان كان الضمير المؤكد مخاطبا يضاف الى المخاطب اما بارزا (مثل ضربت انت نفسك) اوعينك واما مستكنا مثل اضرب انت نفسك اوعينك وان كان متكلما فيضاف ايضاف اليه اما بارزا نحو ضربت انا نفسى زيدا اواما مستكنا نحو اضرب انا نفسى زيدا وان كان غائبا فيضاف ايضا اليه مثل زيد ضرب هو نفسه (فنفسك) المضاف الى المخاطب (تأكيد لتاء الضمير) المتصل المخاطب الذى فى ضربت (بعد تأكيده) اى تاء الضمير (ب) ضمر (منفصل وهو) قوله (انت اذ لولا ذلك) اى لانه لو لم يؤكد الضمير المرفوع المتصل بالمنفصل (لالتبس التأكيد بالفاعل) اى لم يعلم ان الكلام مبنى على التأكيد اولا (اذا وقع) اى النفس والعين (تأكيدا للمستكن) جوازا كان (نحو زيد اكرمنى هو نفسه) اوعينه اووجوبا نحو تكرم انت نفسك اوعينك (فلو لم يؤكد الضمير) المرفوع (المستكن فى اكرمنى) بضمير مرفوع منفصل اى (بقوله هو و) لم يقل زيد اكرمنى هو نفسه بل (يقال زيد اكرمنى نفسه) اوعينه (لالتبس نفسه الذى هو التأكيد بالفاعل) فح لا يعلم ان هذا الكلام كلام مؤكد يجب ان يعمل بمفهومه ويعتمد عليه اوانه خال عن التأكيد فيحتمل الصدق والكذب كما هو شان الخبر الخالى عن التأكيد فوجب ان يؤكد اولا بالضمير المرفوع المنفصل ثم بالنفس والعين حتى يعلم يقينا انه كلام مؤكد يعتمد عليه (ولما وقع الالتباس) اى التباس التأكيد بالفاعل او الكلام المؤكد بغيره (فى هذه الصورة) اى فى صورة كون الضمير مستكنا لا بارزا (اجرى) مبنى للمفعول (بقية الباب) اى الضمير المرفوع المتصل البارز (عليه) على مثل هذه الصورة يعنى وجب التأكيد بالمنفصل او فيما ليس بملتبس ايضا ليطرد الباب (وانما قيد الضمير بالمرفوع) احترازا عن الضمير المنصوب والمجرور وكما اشرنا (لجواز تأكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تأكيدهما) اى بلا تأكيد الضمير المنصوب المتصل (ب) الضمير المنصوب (المنفصل) وهذا من باب التغليب والا فالمجرور لا منفصل له لانهما ليسا كالجزء مما اتصلا به كالمرفوع لكونهما فضلة يتم بدونهما ولانه يجب الابراز فيهما حيث لا يستكنان حتى يجب التأكيد فى المستكن للالتباس ويحمل البارز عليه طردا للباب كما عمل فى المرفوع (نحو ضربتك نفسك) وعينك فى المنصوب (ومررت بك نفسك) وعينك فى المجرور (لعدم اللبس) اى لعدم التباس التأكيد الذى يكون بالنفس والعين بالمفعول والمضاف اليه لما عرفت انهما لا يستكنان كالمرفوع والاختصار مطلوب فى الكلام (و) قيده ايضا (بالمتصل) احترازا عن الضمير المرفوع المنفصل (لجواز تأكيد) الضمير (المرفوع المنفصل) سواء كان متكلما او مخاطبا او غائبا (بالنفس والعين بلا تأكيده) اى تأكيد الضمير المرفوع المنفصل (بمنفصل) اى بضمير مرفوع منفصل من جنسه ونوعه (نحو انت نفسك) اوعينك (قائم) اوانا نفسى اوعينى حاضر وزيد هو نفسه اوعينه حاضر (لعدم اللبس) اى التباس التأكيد بالضمير المؤكد لانه لما كان منفصلا بارزا كان

فروسيته فيتغير المعنى المقصود هكذا قال المص واعترض عليه الرضى قائلا لا ارى بينهما فرقا لان معنى التمييز عنده ما احسن فروسيته فلا يمدحه فى غير حال الفروسية الابهام وهذا المعنى هو المستفاد من ما احسنه فى حال فروسيته والامر ليس كذلك وبيانه ان المص يعتبر ان العامل هو التعجب نفسه او المدح نفسه فكانه قال على سبيل الانشاء تعجبت منه فارسا فان جعل تمييزا كان المعنى تعجبت من فروسيته وان جعل حالا كان المعنى تعجب فى حال فروسيته فيتقيد التعجب بزمان الفروسية وليس بمقصود والرضى زاد اعتبار معنى الحسن وجعله عاملا فى التمييز والحال فصار مآل المعنى على الوجهين واحدا (قوله) على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق قيل يشكل بما اذا كان تمييزا عن نسبة اسم الفاعل او المفعول فانه يتقدم على عامله عند الجمهور مع ان عامله اسم تام وهو اسم الفاعل او المفعول فالاولى ان يقول ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان عن ذات مذكورة بالاتفاق وهذا غلط من وجهين احدهما ان المراد بالاسم التام هو الجامد وكيف يتصور دخول الاسم الفاعل والمفعول فيه مع انه لا شئ منهما يتم بنفسه وثانيهما ان

كالمظهر فى الاستعمال وعدم الالتباس فلا احتياج الى التأكيد والاختصار مطلوب (وانما قيد) هذا التأكيد (بالنفس والعين) ولم يبينه مطلقة (لجواز تأكيد) الضمير (المرفوع المتصل بكل واجمعين) وما يتفرع منهما لان كل واحد منهما غير مستقل لانه لم يوجد فى سعة الكلام ما يسند اليه الفعل بالاستقلال فلا يقال فى السعة جاء كلهم واجمعون (بلا تأكيده بالمنفصل) اى من غير تأكيد الضمير المتصل بالضمير المرفوع المنفصل (نحو القوم جاؤا كلهم اجمعون) بلا تأكيد حيث لا يقال القوم جاؤهم كلهم اجمعون (لعدم التباس التأكيد) الذى هو كلهم اجمعون (بالفاعل) الذى هو الضمير المرفوع الراجع الى القوم (لان) لفظ (كلا واجمعين يليان العوامل قليلا) نصب على التمييز او على المصدرية يعنى لا يقعان فاعلا لفعل فلا يقال القوم جاء كلهم او جاء اجمعون وانما يقال جاء كل القوم او جاء جميع الرجال (بخلاف النفس والعين) فانهما يقعان فاعلا بانفسهما يقال زيد جاء نفسه او جاء نفس زيد فلا بد من التمييز بين كونهما تأكيدا او فاعلا (فانهما يليانها) اى يقعان بعدها على الفاعلية (كثيرا) يعنى يوجد فى كلامهم تأكيد الضمير المستكن فلو لم يؤكد او لا بالمنفصل لالتبس التأكيد بالفاعل كما عرفت سابقا (واكتع) مبتدأ (واخواه) اى اخوا اكتع بالرفع عطف عليه لان رفع التثنية بالالف والنون سقطت بالاضافة الى الضمير لماسبق (يعنى ابتع وابصع) اى هؤلاء الكلمات الثلاث (اتباع) (بفتح الهمزة) جمع تبع كفرس وافراس (على ما هو المشهور) يعنى المشهور ان فعلا متحرك العين يجمع على افعال كما صورناه لك وساكن العين ايضا كذلك مثل قول واقوال ولان المبتدأ متعدد بالنطق فينبغى ان يكون خبره جمعا لا بكسر الهمزة مصدر اتبع ولا بالفتح ايضا جمع تابع فان جمع فاعل على افعال مختلف فيه (لاجمع) متعلق بقوله اتباع (يعنى تستعمل هذه الكلمات الثلاث) اعنى اكتع واتبع وابصع (بتبعية) اى اجمع الذى هو الاصل فى هذه الكلمات (لا بالاصالة) اى لا تستعمل فى معنى التأكيد بالاصالة بل انما تستعمل فيه تبعا لاجمع (لكونه) اى لكون اجمع (ادل منها) اى من هذه الكلمات الثلاث (على المقصود) اى لكون دلالة اجمع على ما هو المقصود منها زائدة من دلالة هذه الثلاث (وهو) اى المقصود (الجمعية) لان اجمع يدل عليها بالمادة والصيغة معا ولان له معنى عند عدم كونه تأكيدا وهو الجمعية دون غيره فيكون ادل منها على المقصود واذا كان الامر كذلك (فلا تتقدم) (يعنى اكتع واخويه) يعنى ابتع وابصع فى الذكر والترتيب (عليه) (اى على اجمع لو اجتمعت) هذه الكلمات الثلاث (معه) اى مع اجمع لانه يلزم منه تقديم الفرع على الاصل والادنى على الاقوى وهذا عكس المعقول فينبغى ان يكون اجمع مقدما فى الذكر والترتيب عليها (وذكرها) مبتدأ (اى ذكر (اكتع واخويه) يعنى ابتع وابصع (دونه) (اى دون ذكر اجمع) يعنى من غير ان يكون اجمع مذكورا (ضعف) خبره فلا يقال جاءنى القوم اكتعون وابتعون وابصعون بدون ذكر اجمعون الاعلى ضعف (لعدم ظهور دلالتها) اى دلالة هذه الكلمات الثلاث (على معنى الجمعية) المقصود من هذه الكلمات لماسبق (وللزوم ذكر ما من شانه التبعية بدون الاصل) يعنى يلزم ذكر الفرع بدون الاصل والتابع بدون المتبوع وهذا مخالف لما اتفق عليه الجمهور وفى الرضى واعلم انك

الجمهور على عدم جواز تقدمه على العامل مطلقا قال المص وانما امتنع تقديم التمييز عند جمهور المحققين مع الفعل لانه فى المعنى فرع عن الفاعل والفاعل لا يصح تقديمه فالرفع اجدر والثانى ان الاصل فى التمييزات ان يكون موصوفات بما انتصبت عنه وانما خولف بها لغرض الابهام اولا ثم التفسير ثانيا وتقديمه مما يخل بمعناه فلما كان تقديمه يتضمن اخلال معنى كونه تمييزا لم يستقم فاذا امتنع التقديم فى الفعل فهو فى غيره اجدر هذا كلامه وبه تبين فساد قوله فالاولى آه (قوله) مشابهة ضعيفة وهى كونه تاما كما ان الفعل يتم بفاعله (قوله) وههنا بحث قيل ليس البحث واردا لان سر وجوب تأخير التمييز عن العامل كونه فاعلا لما حقيقيا لورود الفعل المذكور الى المتمدى واما مجازا بالو لم يرده الا انهم تعرضوا لكونه فاعلا حقيقيا بالرد اظهارا لما خفى من الوجه وهذا باطل لان ذلك لا يكون سر وجوب التأخير بل هو ما عرفته من كلام المص وانت خبير بانا لو فرضنا ان سر وجوب التاخير هذا لا يندفع بحث الشارح قدس سره بما ذكره لانه يقول بعدم الاحتياج الى ذلك التأويل والقائل معترف بذلك متعذر عنهم بما لا يقبله الشارح نعم فى هذا البحث

لو اردت الجمع بين الفاظ التأكيد المعنوى قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمعين ثم اخواته من اكتعين الى ابتعين اما تقديم النفس والعين على الكل فلان الاحاطة صفة للنفس ومعنى فيها فتقديم النفس على صفتها اولى وما تقديم النفس على العين فلا النفس لفظ متبوع لماهيتها حقيقة ولفظ العين مستعار لها مجازا من الجارحة المخصوصة واما تقديم لفظ الكل على اجمع فلكونه جامدا واتباع المشتق الجامد اولى الى هنا كلامه (البدل) اورده عقيب التأكيد لمناسبة كونه ضداله فى المقصود لان المقصود ههنا الثانى ثمة الاول والثانى للتقرير والشمول وهو فى اللغة اسم بمعنى الخلف عن الشئ وفى الاصطلاح ماذكره المصنف والمناسبة بينهما ظاهرة (تابع) التوابع كلها (مقصود بما نسب) مبنى للمفعول (الى المتبوع) (اى يقصد النسبة اليه) اى الى التابع جنس يشمل فيه اشارة الى ان الظرف متعلق بالمقصود لانه عند وجود عدم شرط عمله يكون بمعنى المضارع المجهول (بنسبة ما نسب الى المتبوع) بحذف المضاف (دونه) (اى دون المتبوع) ظرف او حال اى حال كونه مجاوزا عن المتبوع (اى لايكون النسبة الى المتبوع) اى النسبة المأخوذة فى الكلام اسنادية كانت او ايقاعية او اضافية (مقصودة ابتداء) منصوب على الظرفية اى مقصودة فى النسبة (بنسبة ما نسب اليه) اى الى المتبوع لانه اذا كان الامر كذلك فلا يحتاج الى الابدال من ذلك المتبوع لحصول المقصود (بل تكون النسبة اليه) اى الى المتبوع (توطئة) اى وسيلة (وتمهيدا) ومقدمة (للنسبة الى التابع) حقيقة كما فى الابدال الثلاثة او حكما كما فى بدل الغلط فانه وان لم يجعل توطئة حقيقة بل كان سبق اللسان لكنه فى حكم التوطئة فانه فى حكم الساقط ايضا وموجبه التقرير والتمكين فى حق البدل وانما كانت توطئة ليكون فى النسبة اولا ابهام واجمال وثانيا تفسير وتفصيل لتكون النسبة فى ذهن السامع اوقع واثبت (سواء كان ما نسب اليه) اى الى المتبوع للتوطئة (مسند اليه او غيره) يعنى اسنادية (مثل جاءنى زيد اخوك و) ايقاعية نحو (ضربت زيدا اخاك و) اضافية نحو (مررت بزيد اخيك واحترز) المصنف (بقوله) فى التعريف (مقصود بما نسب الى المتبوع عن) التوابع الثلاثة (النعت والتأكيد وعطف البيان لانها) اى لان هذه التوابع الثلاثة (ليست مقصودة بما) اى بنسبة ما (نسب اليه) اى الى المتبوع (بل المتبوع مقصود به) بالاصالة والاستقلال وانما جئ بالتابع فيها فيها للايضاح والتقرير (وبقوله دونه احترز عن العطف بالحروف فان المتبوع) اى المعطوف عليه فيه اى العطف بالحرف (مقصود بما) اى بنسبة ما (نسب اليه) اى الى المتبوع (مع التابع) والمقصود بالنسبة من البدل المبدل منه وهو الثانى لا الاول فافترقا (ولا يصدق الحد) اى حد البدل (على المعطوف ببل) سواء كان فى كلام موجب مثل جاءنى زيد بل عمرو او كلام سالب مثل ما جاءنى زيد بل عمرو (لان متبوعه) اى لان متبوعه المعطوف ببل (مقصود) بالنسبة (ابتداء ثم بدا) اى ظهر (له) حكم غير الحكم الاول او رأى غير رأى (فاعرض عنه) اى عن ذلك الحكم او الرأى (وقصدا لمعطوف) وعطفه ببل (فكلاهما) اى المعطوف والمعطوف عليه ببل (مقصودان بهذا المعنى) يعنى الاول مقصود بالنسبة من غير ان يكون توطئة وتمهيدا للثانى والثانى مقصود

نظر لان كون فى قولهم امتلاء ماء الاناء بل المعنى امتلاء الاناء بالماء وليس هو مثل قولك ربح زيد تجارة كما هو الظاهر ولا يتوقف اندفاع ما اورد على القاعدة المشهورة على ما ذكره من البحث لاندفاعه بما بحث فيه وبما اشتهر مما ذكره فى ربح زيد تجارة (قوله) فانهما يجوزان تقديم التميز على الفعل الصريح وعلى الاسم الفاعل والمفعول قيل فكلام المص قاصر لان ان اريد بالفعل مجرد الفعل يفيد ان خلاف المازنى والمبرد فى مجرده وليس كذلك وان اريد به الفعل وشبهه كما هو المستفيض فى كلامهم يفيدان خلافهم فى جميع ما يشبه الفعل وليس كذلك وانت خبير بان مراد المص ليس بيان الاختلاف بل اراد بيين عدم جواز تقديم الحال على الفعل ليتبين ان عدم جواز التقديم على غير الفعل بطريق الاولى لكنه لما فى بقوله والاصح ناسب ان يتعرض لمن قال فيه بخلافه وان كان قولها اعم من هذا (قوله) ولما كان معلوميته بهذا الوجه الغير المحتاج قيل يشعر بانه يمكن تعريف المستثنى فقد تبع فيه رأى المحقق الرضى حيث عرفه بان المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا لكن المص صرح بان ليس له

بها ايضا ولكن بالسكوت عن الاول واعراض عنه لفظا ومعنى فيكون كلاهما مقصودين بالنسبة بخلاف البدل فان الاول فيه ليس بمقصود بها بل ليس الا للتوطئة والتمهيد (فان قيل هذا الحد) اى حد البدل (لا يتناول) اى لا يكون شاملا (البدل الذى) وقع (بعد الا) يعنى البدل الذى وقع بعد الا فى كلام غير موجب والحال ان المستثنى منه مذكور لما عرفت سابقا فى بحث المستثنى بالا (مثل ماقام احد الا زيد) ومارأيت احدا الا زيدا ومامررت باحد الا بزيد (فان زيدا) فى هذه الامثلة (بدل من احد) بدل البعض من الكل حملا على لفظه (و) الحال انه (ليس نسبة مانسب اليه) اى الى احد (من عدم القيام) بيان مافى قوله مانسب (مقصودة) خبر ليس (بالنسبة الى زيد) لان نسبة القيام الى احد مقصودة نفيا والى زيد ايجابا واشترط فى البدل ان تحد النسبتان فى الايجاب والسلب فلا يصح ان يكون بدلا (بل النسبة المقصودة بنسبة مانسب الى احد) الذى هو مبدل منه (نسبة القيام الى زيد) الذى هو البدل وههنا ليس كذلك لماقلنا ان النسبة فى الاول سلب وهى عدم القيام وفى الثانى اثبات وهو القيام فلم يوجد شرط البدل وهو اتحاد النسبة فلم يكن التعريف جامعا (قلنا) ليس الشرط فى البدل اتحاد النسبة الشخصية بل الشرط اتحاد النسبة الجنسية لان (مانسب الى المتبوع ههنا) اى فى المستثنى الذى يختار فيه البدل (القيام فانه) اى الشان (نسب اليه) اى الى المتبوع جنس القيام لكن (نفيا ونسبة القيام بعينه) اى حال كون القيام معينا بجنسه (الى التابع مقصودة ولكن اثباتا) فيكون فيهما نسبة فى الاول سلبا وفى الثانى ايجابا وذلك القدر لا يضر البدل (فصدق على زيد انه تابع مقصود نسبة بنسبته مانسب الى المبوع) يعنى يصدق عليه تعريف البدل واذا صدق الحد صدق المحدود ايضا (فان النسبة المأخوذة فى الحد) اوفى حد البدل (اعم من ان يكون بطريق الاثبات) فيهما (او النفى) فيهما او الاثبات فى احدهما والنفى فى الاخر لكونها مذكورة فيه مطلقا والمطلق يقبل التعميم ومع هذا يوجد الاتحاد فى جنس النسبة مع قطع النظر عن ان يكون بالايجاب والسلب (ويمكن ان يصدق بنسبة مانسب الى شئ نفيا نسبته الى شئ آخر اثباتا) مثلا يمكن ان يقصد فى المثال المذكور بنسبة القيام الذى نسب الى احد نفيا نسبة ذلك القيام الى زيد اثباتا لما مر غير مرة (ويكون الاول توطئة للثانى يعنى تكون النسبة الى الاول توطئة للنسبة الى الثانى باعتبار جنسه النسبة لا شخصها (وهو) (اى البدل اربعة انواع) وقيل فى وجه الحصر ان البدل لا يخلو اما ان يكون عين المبدل منه اولا فان كان الاول فهو الاول والا فلا يخلو اما ان يكون بعضه اولا فان كان فهو الثانى والا فلا يخلو اما ان لا يكون اجنبيا من المبدل منه اولا فان كان الثانى فهو الثلث وان كان الاول فهو الرابع فالحصر عقلى وقيل وجهه وجوه اخر فتطلب فى المطولات وهذا تقسيم الجنس الى انواعه كتقسيم الحيوان الى الانسان والفرس والابل يعنى الكلى الى الجزئيات لا الكل الى الاجزاء (بدل الكل) (اى بدل هو كل المبدل منه) اى عينه ولكن يجب فيه موافقة للمتبوع فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فقط لا التعريف والتنكير لما سيجئ (وبدل البعض) (اى بدل هو بعض المبدل) منه يعنى يكون جزء منه (فالاضافة) اى الاضافة الى الكل او البعض (فيهما)

مفهوم عام بل هو لفظ مشترك بين المتصل والمنفصل فلا يمكن تعريف المطلق فلذا قسمه اولا تقسيم اللفظ المشترك ولا يخفى ان القائل غافل عن كلام المص وماذكره حيث قال لا يمكن تعريف المستثنى باعتبار المعنى بحد واحد لان احدهما مخرج من حيث المعنى وهو فصله الذى يتميز به عن المنقطع والاخر غير مخرج واذا اختلفا فى الحقيقة التى تفصل تعذر جمعهما بحد واحد لم يمكن حدهما بحد واحد باعتبار اللفظ وهو ان يقال هو المذكور بعد الا واخواتها هذا كلامه وهو صريح فى جواز تعريفه بل عرفه بما عرفه الرضى به وايضا لا شئ فيه يقتضى كون المستثنى عنده لفظا مشتركا ليس له مفهوم عام كما ترى وقد زعم القائل انه صرح بذلك وانما تورط فى هذه الورطة من شيخ الرضى واعتراضه على المص قائلا اعلم ان المص قسم المستثنى قسمين وحد كل واحد منهما بحد مفرد من حيث المعنى وعلل ذلك بان ماهيتهما مختلفان ولا يمكن جمع شيئين مختلفى الماهية فى حد وذلك لان الحد مبين للماهية بذكر جميع اجزائها مطابقة او تضمنا لمختلفان وان فى الماهية لا يتساويان فى جميع اجزائها حتى يجتمعان فى حد والدليل على اختلاف

اى فى هذا النوعين (مثلها) اى مثل الاضافة التى ( فى خاتم فضة يشير الى ان الاضافة بيانية لصحة حمل المضاف اليه فيهما على المضاف كما يقال الخاتم فضة يقال البدل المبدل منه او بعضه ( وبدل الاشتمال ) (اى بدل مسبب غالبا) وانما قال غالبا لئلا يخرج عنه مثل اعجبنى زيد علمه او حسنه لانه ليس فيه اشتمال بمعنى ان يكون البدل مسببا بل المبدل منه فيه محل للبدل وهو حال فيه الكل (عن اشتمال احد المبدلين على الاخر اما) بكسر الهمزة (عن اشتمال البدل على المبدل منه) يعنى يكون البدل شاملا للمبدل منه ومحيطا به وينتقل بانتقاله (نحو سلب زيد ثوبه) لان الثوب شامل لزيد ومحيط به (اوبالعكس) يعنى يكون المبدل منه شاملا له ومحيطا اياه اما ان ينتقل بانتقاله مثل اعجبنى زيد علمه فان جسمه زيد شامل لعلمه ومحيط اياه وينتقل بانتقاله واما ان لا ينتقل به (نحو يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه) فان الشهر يشمل القتال الذى فيه لان الزمان يشمل ويحيط الافعال التى حلت فيه وفعلت فيه ايضا ولكن لم ينتقل بانتقالها (وبدل الغلط)(اى بدل سبب عن الغلط) الذى هو سبب للبدل فيكون الغلط المبدل منه لا فى البدل لما ان الغلط سبب فسمى باسم السبب وذلك كثير لان المتكلم اراد ان يقول مررت بحمار فسبق لسانه فقال مررت برجل مكان بحمار ثم تداركه فقال بحمار فيكون الغلط فى المبدل منه لا فى البدل كما قلنا آنفا (فالاضافة) اى اضافة البدل الى الاشتمال والغلط (فى) النوعين (الاخيرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب) لما قلنا الاشتمال سبب للابدال والغلط كذلك سبب له (لادنى ملابسته) اى لادنى علاقة وهى كون احدهما شاملا للاخر اوكون الاول محلا للثانى فى الاشتمال وبملابسة السببية فيهما ولم تكن الاضافة فيهما بيانية ايضا لعدم صحة الحمل اما فى الغلط فظاهر واما فى الاشتمال فلانه لا يصح حمل المضاف اليه على المضاف وقيل بدل الغلط لا يقع فى صحيح الكلام لانه انما يصدر من غير روية وفكر الا اذا قصد المبالغة فورد حينئذ للتدرج مثل هذا نجم بدر شمس كأنه اخطأ فى التثنية فتداركه (فالاول)(اى بدل الكل) فيه اشارة الى ان اللام للعهد الخارجى ومغنية عن الاضافة (مدلوله مدلول الاول) لم يقل مدلوله بالاضافة الى الضمير اظهار للمغايرة اذ لو كذلك لرجع الضمير ان الى امر واحد مع ان المراد ليس كذلك (يعنى تحدان) اى البدل والمبدل منه (ذاتا) يعنى ان الذات الذى دل عليه البدل هو الذات الذى دل عليه المبدل منه لا غير (لا ان تحد مفهوماها) لانه لا يلزم اتحاد مفهوميهما بل قد يكون نحو زيد ضربته اياه وكثيرا ما لا يكون (لكونهما) اى البدل والمبدل منه (مترادفين) لاتحادهما مفهوما (نحو جاءنى زيد اخوك فزيدا خوك وان اختلفا مفهوما فهما متحدان ذاتا) لان مفهوم الاخ غير مفهوم العلم لان مفهوم الاول الجنسية ومفهوم الثانى الشخصية۰ الى هنا قد انتهى ما جرى به القلم۰ مما كتبه العلامة محرم۰ رحمه الله واكرم مثواه ۰ وجعل جنان النعيم متبوأه ومأواه ۰ ويليه ما حرره الفاضل الهمام۰ الحجاج عبد الله افندى الامام۰ حيث كتب مكملا على هذا النمط۰ مبتدء من بدل الغلط۰ فالحمد لله على التمام۰ والصلوة والسلام على خاتم الرسل الكرام۰ صلى الله تعالى عليه وسلم وعلى آله واصحابه المكملين بكماله ۰ آمين اللهم آمين ۰ يارب العالمين تمت

حقيقتهما ان احدهما مخرج والاخر غير مخرج ولقائل ان يمنع اختلافهما فى الماهية قوله لان احدهما مخرج من متعدد والاخر غير مخرج قلنا لا نسلم ان كون المتصل مخرجا من متعدد من اجزاء ماهية بل حقيقة المستثنى متصلا كان او منقطعا هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا ما قبلها نفيا واثباتا ثم نقول كون المتصل داخلا متعدد لفظا او تقديرا من شرطه لا من تمام ماهيته فعلى هذا المنقطع داخل فى هذا الحد كما فى جاءنى القوم الاحمارا المخالفة القوم فى المجيء انتهى كلام الرضى ولا يخفى انه صرف كلام المصنف واخرجه من وجه مستقيم الى سقيم لان المصنف لم يقل باختلافهما فى الماهية مطلقا بل باختلافهما فيما يفصل احدهما الاخر لانهما فصلان وقسمان متقابلان للمستثنى لا محالة فلا يمكن جمعهما من جهة المعنى المعنى بحيث تميز كل واحد منهما عن الاخر بحد واحد الاترى الى قوله واذا اختلفا فى الحقيقة التى تفصل تعذر جمعهما معنى بحد واحد حيث قيد الحقيقة المختلف فيها بذلك وهذا ضرورى التسليم فلا يتجه المنع الذى اورده لان المص معترف باشتراكهما فى حقيقة الاستثناء كيف والمقسم لا بد وان يعرف بوجه يصدق على كل من